هو الله تعالى

هذا هو الكتاب المعروف بالتصريح على شرح الموسوم بالتوضيح على الفية ابن مالك لخالد بن عبد الله الازهري

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملهم لتوحيده حمدا موافيا لنعمه مكافيا لمزيده واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة مخلص في توحيده واشهد ان محمدا عبده ورسوله اشرف خلقه واعظم عبيده صلى الله عليه وعلى اله واصحابه وجنوده وبعد فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله الازهري عامله بلطفه الخفي واجراه على عوايد بره الحفي ان الشرح المشهور بالتوضيح على الفية ابن مالك في النحو للشيخ الامام العلامة الرباني جمال الدين ابي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري تغمده الله بالرحمة والرضوان في غاية حسن الوقع عند جميع الاخوان لم يات احد بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ولم يوضع في ترتيب الاقسام مثله ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله غير انه يحتاج الى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجاب وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام فاعترف بهذا الكلام ووعد بانه يكتب عليه ما يبين مراده ويظهر مفاده فقصصت هذه الرؤيا على بعض الاخوان فقال هذا اذن لك يا فلان فان اسناد الشيخ الكتابة الى نفسه مجاز كقولهم بنى الامير المدينة المجاز وليس هو الباني بنفسه وانما يامر العمله من ابناء جنسه وكنت انت المشار اليه لما تمثلت بين يديه وخاطبك بهذا الخطاب فانهض وبادر للاجر والثواب فاستخرت رب العباد وشمرت ساعد الاجتهاد وشرحته شرحا كشف خفاياه واظهر اسراره وخباياه وباح بسره المكتوم وجمع شمله باصله المنظوم وسميته التصريح بمضمون التوضيح ورشحته بعشرة امور مهمة مشتملة على فوايد جمة احدها انني مزجت شرحي بشرحه حتى صارا كالشي الواحد لا يميز بينهما الا صاحب بصر او بصيرة ومن فوايد ذلك حل تراكيبه العسرة ثانيها انني تتبعت اصوله التي اخذ منها وربما شرحت كلامه بكلامه ومن فوائد ذلك بيان قصده ومراده ثالثها انني ذكرت ما اهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة ومن فوائد ذلك تقييد ما اطلقه رابعها انني كملت بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره وعزوته الى قائله الا قليلا لم اظفر بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوايد ذلك معرفة كونه غريبا حتى يتم منه التقريب خامسها انني ضبطت الالفاظ الغريبة بالحروف وبينت جميع معانيها ومن فوايد ذلك الامن من التحريف وحفظ مبانيها سادسها انني طبقت الشرح على النظم وقد كان اغفله ومن فوايد ذلك معرفة شرح كل مسئلة سابعها انني ذكرت حجج المخالفين وقوة الترجيح ومن فوائد ذلك العلم بما يفتى به على الصحيح ثامنها انني ذكرت غالب علل الاحكام وادلتها ومن فوائد ذلك تمكنها في الاذهان والجزم بمعرفتها تاسعها انني بينت المعتمد من المواضع التي تناقض كلامه فيها ومما خالف فيه التسهيل ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل عاشرها انني بينت المواضع التي اعتمدها

مع انها

مع انها من ابحاثه ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عنده بانه اقول قولي هذا واستغفر الله مما وقع لي من الخلل في بعض المسائل المسطوره واعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون ان يطفؤا نور الله بافواههم ويابى الله الا ان يتم نوره واسئل فضل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد اديمه اذا عثر على شي طغى به القلم او زلت به القدم ان يدرو بالحسنة السيئة ويحضر قلبه ان الانسان محل النسيان وان الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب ويختص علم النحو والتصريف وقد تظافرت الروايات على ان اول من وضع النحو ابو الاسود وانه اخذه عن علي بن ابي طالب وكان ابو الاسود كوفي الدار بصري المنشا ومات بالبصرة واتفقوا على ان اول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية ثم خلف ابو الاسود خمسة نفر اولهم عنبسة الفيل ثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني والرابع والخامس ولدا ابي الاسود عطا وابو الحارث ثم خلف هؤلاء عبد الله بن اسحق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي وابو عمرو بن العلا ثم خلفهم الخليل بن احمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف سيبويه ابو الحسن الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائي الفرا ثم جاء بعد ذلك صالح بن اسحق الجرمي وبكر بن عثمان المازني ثم خلفه بعدهما محمد بن يزيد المبرد وجاء بعده ابو اسحق الزجاج وابو بكر بن السراج وابن درستويه وابو بكر محمد بن مبرمان ثم جاء بعد هؤلاء علي ابو الحسن بن عبد الغفار الفارسي وابو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماني ثم ابو الفتح بن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم مصنف هذا الكتاب ولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة وافق وفاته خامس ذي القعدة ايضا سنة احدى وستين وسبعمائة وله من المصنفات المغني والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة اربع مجلدات وشرح التسهيل في عدة مجلدات قيل ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور والقطر وشرحهما وشرح ملحة ابي حيان وانتصاب لغة وفضلا وجرا في قولهم الدليل لغة وفضلا عن ان يكون كذا وهلم جرا واحكام لو وحتى كل منهما في جزء لطيف وشرح بانت سعاد وشرح البردة واقام الدليل على صحة التمثيل والتذكرة في خمسة عشر جزءا والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تقلد للامام احمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين قال الشيخ ره بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بالقران العظيم وعملا بقول النبي الكريم كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر اي ذاهب البركة رواه الخطيب في كتابه الجامع والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدا فيه بالحمد لله فهو اجزم ممكن لان كلا منهما ذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدا فيه بذكر الله فهو حديث حسن او يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شي وحديث الحمدلة على الابتداء الاضافي وهو ما بعد البسملة ولم يعكس لان حديث البسملة اقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال واضافة اسم الى الله من اضافة العام الى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا مقحم به لارشاد حسن الاداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف تقديره باسم مسمى الله ومنشاء ذلك انهم اختلفوا في الاسم والمسمى هل هما متغايران ام لا والاول راي المعتزلة والثاني قول الاشعري وقيل الاول وهو راي اهل النقل والتحقيق ان الخلاف لفظي وذلك ان الاسم ان اريد به اللفظ فغير المسمى وان اريد به ذات الشي فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الامام الرازي انا لم نجد شيئا معتدا به في النزاع ان الاسم هل هو عين المسمى او غيره والله علم على ذات المعبود بحق وقيل وصف مشتق من الاله وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخيرة وادخال الالف واللام عليه وتفخم لامه اذا انفتح ما قبله او انضم والرحمن فعلان من رحم بالكسر كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بالضم او بعد تنزيل المتعدي منزلة الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم والرحيم فعيل من رحم ايضا كمريض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم فاشتقاقهما من الرحمة وهي هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله بامر لم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك وملائمه وهذه قاعدة في كل مقام الحمد لله الحمد لغة الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا باللسان فيكون مورده خاصا وهذا الوصف يكون بازاء نعمة وغيرها فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الشاكر او غيره فيكون مورده اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر فكل منهما اعم واخص من الاخر بوجه ففي الفضائل حمد فقط وفي افعال القلب والجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان بازاء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل يشعر بتعظيم

المنعم من حيث انه منعم على الحامد او غيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله فالشكر اخص
مط لاختصاص تعلقه بالبارى تعم ولتقييده بكون المنعم منعما على الشاكر ولوجوب شمول الالات فيه بخلاف الحمد واعلم ان صدق
الجميع واحد اعتبارا كالمشكور وان كانا فيما لا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفى فيحصل من ذلك ستة اقسام حمدان لغوى وعرفى
وشكران كذلك حمد وشكر لغويان وحمد وشكر عرفيان وحمد لغوى وشكر عرفى وحمد عرفى وشكر لغوى وتبين لك بادنى توجه
ان النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوى والشكر العرفى عموم من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين عموم مطلق
وبين الحمد العرفى والشكر اللغوى تساو واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله ولدلالته على الدوام و
الثبات وتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف فى تقديم الفعل فى اقرا باسم ربك
وان كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته وال فى الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام فى لله للملك وللاستحقاق وقيل
للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله ومستحقة له وعلى الثانى جميع المحامد ثابتة لاجل الله فان قيل ما معنى كون
حمد العباد لله تعالى مع ان حمدهم حادث والله تعم قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب ان المراد منه تعلق الحمد ولا
يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلومات رب معناه مالك صفة من ربه يربه فهو رب وقيل هو فى الاصل مصدر بمعنى
التربيه وهو تبليغ الشئ الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل وهو من اسماء الله تعم ولا يطلق على غيره الا
مقيدا كرب الدار ومنه ارجع الى ربك وقد استعمل فى المالك لانه يحفظ ما يملكه العالمين جمع عالم بفتح اللام وهو اسم علم
لجميع المخلوقات سمى عالما لكونه علما على حدوثه وافتقاره الى موجد قديم وانما جمع باعتبار انواع كل جنس مما سمى به او لانه
يتوجه الى عالم كل زمان وجمع بالواو والياء والنون لان الاصل فيه العقلاء وغيرهم تطفل عليهم قاله شارح الشرجيه وقال
ابن مالك والتحقيق انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا للعالم لزم ان يكون المفرد اوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى
الله تعم والعالمين خاص بالعقلاء انتهى والصلوة فعلة من صلى اذا دعا والمراد هنا الاعتناء بشان المصلى عليه وارادة الخير له
والسلم التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعم يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة افراد احدهما
عن الاخر ولو خطا الاتمان الاكملان نعتان للصلوة والسلم على سيدنا من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد ووزنه
فيعل واصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت فى الياء ويطلق على الذى يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذى لا يستفزه
غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووى فى اذكاره محمد علم منقول من اسم مفعول حمد بالتشديد سمى صلى الله عليه واله
بذلك لكثرة خصاله المحمودة قال حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد خاتم اى اخر النبيين جمع نبى بغير همز
ماخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع وبالهمز من النبا وهو الخبر وامام
المتقين جمع متق وهو الخائف من الله والامام المقتدى به والمتبع وقائد اى دليل الغر جمع اغر من الغرة وهى فى الاصل بياض فى
وجه الفرس فوق الدرهم المحجلين جمع محجل من التحجيل وهو بياض فى قوائم الفرس والمراد الموصوفون ببياض مواضع الوضوء
من الوجوه والايدى والاقدام على طريق الاستعارة وعلى اله هو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف فى الفه امنقلبة عن هاء
او عن واو وقال بالاول سيبويه واصله عنده اهل وقال بالثانى الكسائى واصله عنده اول من ال اليه فى الدين يؤل وتظهر
اثر القولين فى التصغير فمن قال اصله اهل قال فى تصغيره اهيل ومن قال اصله اول قال فى تصغيره اويل وكلاهما مسموعان
ولكن الاول اشهر واكثر ثم اختلف فى معناه فقال الشافعى اقاربه المؤمنون من بنى هاشم والمطلب ابنى عبد مناف لانهم اهلوه
وال المرء بنيهم اليه وقيل غير ذلك وصحبه اسم جمع صاحب كركب وراكب وعطف الصحب على الال الشامل لبعضهم لتشمل الصلوة
باقيهم اجمعين توكيد معنوى مفيد للاحاطة والشمول صلوة وسلاما اسما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة
مفيدان لتقوية عاملهما وتقرير معناه دائمين نعت صلوة وسلاما بدوام اى بقاء رب السموات جمع سماء على غير
قياس والارضين بفتح الراء ولا يجوز اسكانها الا فى الشعر كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بنى سدوس خطيب فوق اعواد منبر
وجمعت جمع المذكر السالم شذوذا اما بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدمامينى حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة
من النحويين لا حرف شرط انتهى وهى هنا مجردة عن معنى التفصيل كما نص عليه فى المغنى فى اما زيد فمنطلق وقول العلامة عبد القادر
المكى فى هذا الكتاب اما هذه حرف شرط وتفصيل مخالف لما ذكرنا من النصين معا بعد ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا نحو خطبة
فى الزمان جاء زيد بعد عمرو وفى المكان دار زيد بعد دار عمرو وهى هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم

واختلف

واختلف فى ناصبها فقيل فعل الشرط المقدر وقيل اما لنيابتها عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى الاول اما نائبة
عن الفعل معنى لا عملا وعلى الثانى نائبة معنى وعملا والاصل مهما يكن من شئ بعد حمد الله فمهما هنا مبتداء والاسمية لازمة للمبتداء و
يكن شرط والفاء لازمة له غالبا فحين تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم وهو الفاء ولصوق
الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وابقاء لاثره فى الجملة مستحق الحمد وملهمه نعتان لله المجرد المدح وصح نعت المعرفة
بهما لانهما للدوام والاستمرار فاضافتهما محضة وبدلان ويمتنع عطفى بيان على الله لان عطف البيان للتوضيح المستغنى عنه بهما اما
او للتخصيص المستدعى عموما وكلاهما منتف هنا والاستحقاق الاختصاص والالهام ما يلقى فى الروع بضم الراء وهو القلب ومنشئ
الخلق ومعدمه فيهما الاعراب المتقدم والانشاء هنا الايجاد قال الله تعم انا انشاناهن انشاء اى اوجدناهن ايجادا والخلق بمعنى
المخلوق والاعدام الافناء والافقاد ولا يخفى ما فى مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق والصلوة والسلم مجروران بالعطف على
حمد الله وتقدم تفسيرهما على اشرف الخلق متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب ايضا للصلوة من جهة المعنى على سبيل التنازع واكرمهم
معطوف على اشرف المنعوت بالنون من النعت بمعنى الصفة باحسن متعلق بالمنعوت الخلق بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها و
الضم اشهر والخلق والخلق بفتح الخاء فى الاول وضمها فى الثانى فى الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيئات والاشكال والصور
المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا السجية والطبيعة وبينهما من البديع الجناس المحرف وهو ان تتفق
الكلمتان فى الحروف وتختلفا فى الهيئات واعظمه معطوف على احسن وهو مقتبس من قوله تعم انك لعلى خلق عظيم محمد بدل من اشرف ويجوز
كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفضيل العظيم خلافا لابى البقاء العكبرى حيث ذهب الى انها معنوية نبيه وخليله وصفيه نعوت
له والخليل الذى خلصت محبته والصفى المختار وعلى اله واصحابه واحزابه واحبابه معطوفة على اشرف واعاد الجار مع الال لطول الفصل والاصحاب
جمع صاحب خلافا للجوهرى فى نظيره شاهد واشهاد وفى التنزيل ويوم يقوم الاشهاد وقال بعض اهل التفسير جمع شاهد والاحزاب جمع حزب
وحزب الرجل جنده واصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جائز هنا اما الثانى فظاهر واما الاول فلقوله
تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعم والذين معه اشداء على الكفار والاحباب جمع حبيب وبين الاحزاب والاحباب نوع من الجناس اللاحق
فان كتاب الخلاصة جواب اما ولذلك قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفات المذكورة
ليس مستقبلا فيدعى ان الجواب محذوف والمذكورة معمول لرقيم مقامه عند حذفه والتقدير فانى قائل لك ان كتاب الخلاصة كذا وكذا الخ و
اضافة كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة الاعم الى الاخص كشجر الاراك ومن قبيل اضافة المسمى الى اسمه اى الكتاب المخصوص بهذا الاسم كما فى قوله
سر يا ذات عدة اى مدة مختصة بهذا الاسم الالفية بالنصب بدل من كتاب وبالجر بدل من خلاصة منسوبة الى الالف بناء على اشهر القولين من البيت
اسم للصدر والعجز عند العروضيين وقيل كل منهما بيت على حدته فى علم العربية حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل على التصريف
ولا حد وموضوع وغاية وفائدة فحده علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات لانه يبحث فيه عن عوارضها
الذاتية من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطائه نظم بمعنى منظوم
نعت الكتاب او نصب للخلاصة خفض الامام مجرور باضافة نظم اليه العلامة صيغة مبالغة فى عالم والتاء فيه لتاكيد المبالغة جمال
الدين لقب ابى عبد الله كنية محمد اسم ابن مالك نعتا والطائى نعت ثان رحمه الله جملة دعائية لا محل لها من الاعراب فى كلامه مخالف
لاصلين احدهما الامام العلامة نعتان لجمال الدين وما ذكر بعده فقدمهما والنعت لا يتقدم على المنعوت والثانى انه متى اجتمع الاسم و
اللقب وجب على الافصح تاخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به وهنا قدم اللقب على الاسم والجواب عن الاول ان النعت اذا قدم وكان
صالحا لمباشرة العامل فانه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع تابعا واضمحلت النعتية كقوله تعم
الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الخفض والجواب عن الثانى ان اللقب هنا مسوق للمدح فاذا جرى لفظ المدح اولا تشوقت النفس الى
الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعده تمكن ووقع فى النفس على ان ذلك لغة كما سياتى كان خبر ان وصح الاخبار بكان عن كتاب وان تنافيا
لفظا لتخالفهما اضافة ونعتا صغر حجما وعز علما بضم عين الفعلين وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع الى الكتاب والجملتان نعت كتاب والمنصوب
بعدهما تمييز محول عن الفاعل والاصل كان صغر حجمه وعز علمه هذا ان كانا باقيين على اصلهما من افادة الاخبار وان كانا حولا الى
معنى المدح على حد قوله تعم وحسن رفيقا فهما خبر ان لا نعت لكان لان الجملة الانشائية لا يخبر بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم النتو
يولبس له فيه حجم اى نتو والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق غير بالنصب على الاستثناء المنقطع المخرج عما دخل فى
حكم دلالة المفهوم واختلف فى نصبها فى الاستثناء فقال ابن عصفور عن تمام الكلام وقال الفارسى على الحالية وقال ابن الباذش على

التشبيه

التشبيه بظرف المكان ويجوز ان يكون فتحة غير هنا بناء لان غير اذا اضيف لمبني جاز بناؤه على الفتح كقوله لم يمنع الشرب
منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال قال الله في المغني انه بفتح الهمزة والكاب لافراط اي مجاوزة الحد الايجاز الاختصار
قد كاد يعدا اي قارب ان يعد من جملة الالغاز جمع لغز بضم اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب ورطاب يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده
والاسم اللغز كالرطب واللغز كالعنق واللغز كالقفل حكاها الذماميني فقال ويعسر تفهمه وتضم وتسكن وقد اسعفت طالبيه
اي ساعدتهم يقال اسعف الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة الموافاة والمساعدة بمختصر صفة لمحذوف اي بشرح مختصر
يدانيه اي يقاربه في مسائله التي هي فيه وليس المراد يقاربه في حجمه لان الحسن يخالفه وتوضيح اي مبين وكاشف وبه اشتهر يباريه
اي يجاريه وقيل يجئ مشبه يباريه اي يعارضه بفعل مثل فعله احل به الفاظه اي ابين به مفردات الفاظه واوضح به معانيه
بفتح الياء اي اكشفها وابينها واحلل اي افك به تراكيبه اي مركباته وانقح اي اهذب مبانيه بفتح الياء المثناة تحت
جمع مبني ومباني الكلام ما يبنى عليه مسائله واعذب بالذال المعجمة اي احلي ومنه الماء العذب به موارده جمع مورد بالهاء
وهي في الاصل طرف الماء بالطاء المهملة واعقل اي امنع والعقل المنع به شوارده جمع شارده اي نافره وفيه استعارة حيث
شبه ما تضمنته الالفية بالابل الشاردة ورشحها بذكر صفة ملائمة للمستعار منه وهي العقل ولا اخلي اي اترك منه مسالة
مفعلة من السؤال وهي ما يبرهن عليه في العلم من شاهد اي دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة من كتاب وسنة او من كلام عربي فصيح او
تمثيل اي مثال هو جزئي من جزئيات قاعدة يذكر ايضاحا لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس وربما اشير انا فيه الى خلاف في
بعض المسائل او مخالفة للناظم وغيره كقوله في باب الجوازم خلافا لابن مالك ونقد بالدال اي انتقاد على الناظم وغيره كقوله في
باب الوقف في مسئلة ناتي وهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف على كذا او تعليل الحكم ولم ال بمد الهمزة من الالو ويحتمل ان يكون
بمعنى امنع فيتعدى الى اثنين حذف احدهما لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم امنع احدا جهدا ويحتمل ان يكون بمعنى اقصر فيكون
قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والتقدير ولم اقصر في جهدي ثم حذف الجار فانتصب وهو بفتح الجيم وضمها وفصل الفراء فقال الجهد بالضم
الطاقة وبالفتح المشقة في توضيحه اي تبيينه وتهذيبه بالذال المعجمة اي تنقيته وتصفيته وربما خالفته في تفصيله كما فعلت في الاسم
والفعل والحرف حيث جعلها اقساما للكلمة لا للكلم وترتيبه وهو كثير ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل حيث اخر الكلام على الفعل وقدم الكلام
على النائب وسميته باوضح المسالك الى الفية ابن مالك ويطابق اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهي طريقة السلوك وبالله اعتصم اي امتنع
واسئله العصمة اي المنع مما يصم بفتح الياء وكسر الصاد المهملة من الوصم بسكون الصاد وهو العيب فلعاد كلاد ب غيره ولا مانع لا الا هو
عليه توكلت واليه انيب اي ارجع قال الناظم الكلام وما يتالف منه هذه الترجمة فيها حذف واصلها **هذا باب شرح ماهية**
الكلام وشرح ماهية ما يتالف الكلام منه وهو الكلم الثلاث والتالف التالف بعد وقوع الالفة والتناسب بين الجزئين وهو اخص
من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى اخرى فاكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس الكلام في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتفيا به
كما ذكره في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس وفي اصطلاح النحويين عبارة عن ما اي مؤلف اجتمع فيه
امران اللفظ والافادة والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة اي انه صلى الله عليه واله في نفسه اسوة
حسنة كما قاله في الكشاف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والافادة لا ان هناك ظرفا ومظروفا حقيقة ولو قال عبارة عن اللفظ
والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان اجود واللفظ في الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق اذا رمته الى خارج والمراد باللفظ
هنا الملفوظ به وهو اراد الصوت من الفم المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقا كزيدا وتقديرا كالفاظ الضمائر المستترة
ويسمى الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمي الهواء من داخل الرئة الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب قاله الفخر الرازي و
الافادة مصدر افاد بمعنى دل دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا والمراد بالمفيد هنا ما اي لفظ دل على معنى يحسن السكوت
من المتكلم عليه اي على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظرا لشئ اخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكر انه لا يحتاج الى قولهم المركب لان
المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم المقصود لان حسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ
والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قائم ويوجد اللفظ بدون الافادة كما في المفرد وتوجد الافادة بدون اللفظ
كما في الاشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما اعم من الاخر من وجه يجعل احدهما جنسا والاخر فصلا فيحترز بكل منهما عما يشاركه
الاخر من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الاربع الاشارة والكتابة والعقد والنصب اذ كل منها مفيد وليس بلفظ ويحترز بالمفيد عن
المفرد والمركب غير المفيد كالاضافي نحو غلام زيد والمزجي كبعلبك والاسنادي المسمى به كبرق نحره والمعلوم للمخاطب كالسماء فوقنا

في بيان ماهية الكلام

اذ كل منهما لفظ وليس بمفيد ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية
لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام
الى زيد وصور تاليف الكلام ستة اسمان وفعل واسم وفعل واسمان وفعل وثلثة اسماء وفعل واربعة اسماء وجملة القسم وجوابه والشرط
وجوابه واقل ما يتالف الكلام خبرا كان او انشاء من اسمين حقيقة كهيهات العقيق او حكما كزيد قائم فان الوصف مع مرفوعه المستتر في
حكم الاسم المفرد بدليل ان الضمير المستتر لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلثة
اسماء لا اسمان فقط ومن فعل واسم كقام زيد ونعم العبد ومنه اي من التاليف من فعل واسم استقم فانه اي فان استقم مع مرفوعه المستتر
فيه كلام مؤلف من فعل الامر المنطوق به وهو استقم ومن ضمير المفرد المخاطب المستتر فيه المقدر بانت ولا يتلفظ به وانما
يجوز التلفظ وفصله بقوله ومنه لامور احدها التنبيه على انه مثال لا من تتميم الحد خلافا للشارح والمكودي ثانيها انه لا
فرق في التاليف بين ان يكون الجزآن مذكورين او احدهما ثالثها انه لا فرق في الكلام بين الاخبار والانشاء رابعها ان شرط
حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي ان يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير ان يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الاصح
خامسها الرد على ابي حيان حيث قال ان مقتضى تمثيله يعني الناظم باستقم انه بسيط لان التركيب من عوارض الالفاظ ويستدعي
تقدير وجود ولا وجود ورد بان المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة او بالفعل والضمائر المستترة الفاظ بالقوة لانه ترى انها مستحضرة
عند النطق بما يلابسها من الافعال استحضارا لا اخفاء معه ولا لبس قاله الموضح في شرح اللمحة والكلم الذي يتالف الكلام منه اسم جنس
لانه يدل على الماهية من حيث هي وليس بجمع خلافا لما وقع في الشذور لانه يجوز تذكير ضميره والجمع يغلب عليه التانيث ولا اسم جمع خلافا
لبعضهم لانه له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك جمعي لدلالته على اكثر من اثنين وليس بافرادي لعدم صدقه على القليل والكثير
استفيد كونه اسم جنس لانواع الثلثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جمعيا من قوله واحده كلمة وظاهر النظم ان الكلم
ربما فيه اخر عنه فيتوقف ماهية الكلم على الانواع الثلثة ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد فقط فلا جرم عدل الموضح
عن ذلك وجعل الاقسام الثلاثة خبر المبتدا محذوف وجعل جملة قوله واحده كلمة خبرا ثانيا عن الكلم وقال واحده بتذكير الضمير تبعا للناظم
ولو قال واحدها تبعا لابن معط لجاز فان اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القران بهما قال الله تعالى كانهم اعجاز نخل خاوية ونخل منقعر
وهي اي الكلمة جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف نقل عن الفراء كلما ليست واحدا من الثلثة بل هي بين الاسماء والافعال
وقال الفخر الرازي لا يصح ان يكون الكلمة جنسا لهذه الانواع الثلثة لانها لو كانت جنسا لها لكان امتياز كل واحد من هذه الثلثة بفصل
وجودي مع ان الحرف امتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية والاسم امتاز عن الفعل بقيد عدمي
وهو كونه غير دال على زمان معين انتهى وهو كونه غير دال على زمان معين انتهى وحاصل كلامه ان الماهيات لا يتقوم بالعدم لكنه قال قبل هذا
اللهم الا اذا عني بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة فحينئذ يستقيم انتهى وينقسم اسم الجنس الجمعي الى ثلثة اقسام ما يفرق بينه
وبين مفرده بالتاء والتاء في مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في الجمع ككماة وكمء وما يفرق بينه وبين مفرده بياء
النسبة وهو في المفرد نحو روم ورومي وزنج وزنجي فاطلاق الموضح اسم الجنس الجمعي واراد الاول للغلبة يدل على ذلك قوله ومعنى كونه اسم جنس
انه يدل على جماعة من الكلمات اقلها ثلثة ولم يغلب عليه التانيث وانه اذا زيد على لفظه تاء التانيث فقيل فيه كلمة نقص معناه عن الجمع فصار
مع زيادة التاء دالا على الواحد فقط ونظيره من اسماء الاجناس الجمعية من المصوغات الغير المطردة لبن ولبنة وهي طوبة اللبنة ومن المطردة
المطردة نبق ونبقة وليس نظيره نحو كماة وكماة مما يدل على الجمع بالتاء وعلى الواحد بتركها ولا نحو زنج وزنجي وما يدل على الواحد
بياء النسبة وعلى الجمع بتركها فتبين ان الضابط المذكور الاول فقط فسقط ما قيل ان هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كماة وكمء
وغير مانع لدخول نحو تمر وتمرة من المجموع الغالب عليها التانيث وقد تبين بما ذكرناه من قبل في تفسير ماهية الكلام من ان شرطه ان يجتمع فيه
اللفظ والافادة وبهذا التقدير سقط ما قيل انه جعل الافادة اولا شطرا وهنا شرطا ومن انه قد يتالف من كلمتين فتبين بما هو قول
مشهور عندهم من ان اقل الجمع ثلثة من الاحاد اي من مجموع هذين الامرين تبين ان بين الكلام والكلم من النسب الاربع عموما من وجه وخصوصا
من وجه فالكلام اعم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد كضرب زيدا وعلى غيره اي غير المفيد كان قام زيد واخص من جهة اللفظ لكونه لا ينطلق
على المركب من كلمتين كقام زيد والكلام اعم من جهة اللفظ لا طلاقه على المركب من كلمتين فاكثر واخص من جهة المعنى لكونه لا يطلق على غير
المفيد فنحو زيد قام ابوه كلام لوجود الفائدة وكلم لوجود الافراد الثلثة التي هي زيد وقام وابو دون الهاء بل الاربعة بالهاء من ابوه
وان هنا انتقالية لا ترابط البنه ولم يقل ابتداء الوجود الاربعة لقوله اوله واقل الجمع ثلثة وقام زيد كلام لوجود الفائدة لا كلم لعدم

التركيب

التركيب من ثلاثة وان قام زيد بالعكس اي كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة وفي كلامه ثلث مناقشات احدها انه ذكر هذه النسبة ههنا قال المحلولي تقدم من فصول الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين بن جماعة لا بد في الذين بينهما عموم وخصوص من وجه من معرفة امور معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وهذا البحث بمعزل عن موضع الفن انتهى الثانية انه جعل جهة العموم في الكلم راجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ وهذا مما لا يليق لان النسبة بين اللفظ انما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي ان يقول الكلام اعم باعتبار اطلاقه على اللفظ المفيد وغيره واخص باعتبار عدم اطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين قاله بعض المتاخرين الثالثة ان ماصدقا الاجتماع يفسد حد كل واحد منهما لدخول كل منهما في حد الاخر فالمتغايران في المفهوم ينبغي ان يتغايرا في الماصدق ويمكن ان يدفع بان الحيثية في التعريفات مرعية والقول على الاصح عبارة عن اللفظ المفرد او المركب الدال على معنى يصح السكوت عليه او لا ولهذا قال في النظم والقول عم فهو اعم من الكلام لا طلاقه على المفيد وغيره ومن الكلم لا طلاقه على المركب من كلمتين فاكثر ومن الكلمة لا طلاقه على المفرد والمركب عموما مطلقا لصدقه على الكلام والكلم والكلمة وانفراده في مثل غلام زيد فانه ليس كلاما لعدم الفائدة ولا كلما لعدم الثلاثة ولا كلمة لانه ثنتان لا عموما من وجه دون وجه اذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة بدون القول فكلما وجد واحد منها وجد القول لا عكس وفيه ايماء الى ان عم في قول الناظم والقول عم افعل تفضيل اصله اعم حذف الهمزة ضرورة كما حذف تخفيفا من خير وشر ولي هنا تشكيك وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كما في المفردات الحقيقية والى عقلية كما في المركبات وكما في المفردات المجازية والى طبيعية كاح فانه يدل على الوجع الصدر دلالة طبيعية فان اراد الاول كما هو ظاهر كلامه في شرح القطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان اراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد قال ان القول اعم من الكلام والكلم والكلمة وان اراد مطلق الدلالة دخل نحو اح واللفظ المصحف اذا فهم معناه والمهمل كديز فانه يدل على حيوة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قال المرادي في شرح التسهيل فضلا عن ان يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الراي والاعتقاد نحو قال الشافعي بحل كذا اي راى ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد في نحو قولهم من انت زيد عند سيبويه قال ابن الناظم في نكت الحاجبية ونقله ايضا عن ابي الحسين البصري من الاصوليين ويطلق الكلم ويراد به الكلام نحو الكلم الطيب ويطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه نحو قوله تعم كلا انها كلمة هو قائلها اي ان مقالته من قال رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلمة ونحو قوله صلعم اصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل وقولهم كلمة الشهادة يريدون لا اله الا الله محمد رسول الله صلعم وذلك كثير في الورود لا قليل كما يفهم من قول النظم وكلمة بها كلام قد يؤم لان قد يفعل يشعر بالتقليل في عرف المصنفين كما ذكره الموضح في باب الامالة ولك ان تقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثيرا في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفردات **فصل يتميز الاسم عن قسيمه الفعل والحرف** بخمس علامات اشار اليها في النظم بقوله بالجر والتنوين والندا وال ومسند احدها الجر وهو في الاصل مصدر جر وليس المراد به في النظم حرف الجر اي دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل في عبارة المفصل حيث قال واراد بالجر دخول حرفه انتهى وكما قال الموضح في الندا وليس المراد به دخول حرف النداء كما سيأتي في حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه بدليل قوله لانه اي حرف الجر قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم على التقديم والتاخير والاصل قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسمية في اللفظ وان كانت ثابتة في التقدير لا الدخول في اللفظ فليتامل نحو عجبت من ان قمت فدخل حرف الجر وهو من على ان قمت وهو ليس باسم في اللفظ وان كان اسما بالتاويل اي من قيامك بل المراد به اي بالجر الكسرة التي يحدثها عامل الجر او نائبها ونسبة الاحداث الى العامل استعارة لانه مجاز مبني على التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار في قوله تعم جدارا يريد ان ينقض سواء كان العامل للجر حرفا نحو مررت بزيد ام اضافة نحو غلام زيد ام تبعية نحو مررت بزيد الفاضل وهذه العوامل الثلاثة قد اجتمعن في البسملة فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية للموصوف هذا هو الجاري على الالسنة والتحقيق خلافه قال الموضح في باب الاضافة من هذا الكتاب ويجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وقال في شرح الشذور وانما اذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا العامل وانما العامل عامل المتبوع في غير البدل وقال في شرح الملحة في باب المجرورات كان ينبغي للمولف يعني ابا حيان ان لا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكره في باب المرفوعات والمنصوبات يعني بالتبعية كجاء زيد الفاضل ورايت زيدا الفاضل انتهى ولم يذكر الجر بالمجاورة وبالتوهم لانهما يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله في شرح اللمحة لكن قال في شرح الشذور وقسمها يعني المجرورات الى ثلثة اقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالتبعية فجعله قسما براسه ح مجازا العلامة الثانية التنوين وهو في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا وفي الاصطلاح نون ساكنة اصالة تلحق الاخر اي تتبعه لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج

بقيد السكون

السكون ويقيد عدم الخط ايضا النون الاولى في ضيفن للطفيلي وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلا قاله في القاموس والنون الاولى في رعشن للمرتعش لتحركهما وصلا وثبوتهما خطا زائدتان فيهما للالحاق بجعفر وما بعدهما تنوين وقيدت السكون بالاصالة لئلا يخرج بعض افراد التنوين اذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر وخرج بقيد لحوق الاخر وبقيد عدم الخط ايضا النون في انكسر ومنكسر لانها لم تلحق الاخر وتثبت في الخط لا يقال يخرج بقيد الاخر قول بعضهم شربت ماء بالقصر والتنوين فان الميم اول الاسم لا اخره وقد لحقها التنوين لانا نقول ان التنوين لحق الالف وهي اخره ثم حذفت لالتقاء الساكنين قاله الموضح في الحواشي والمراد بالاخر ما كان اخرا في اللفظ حقيقة كزيد او حكما كيد وخرج بقوله لفظا لا خطا النون اللاحقة لاخر القوافي وتسمى ترنما والنون الخفيفة اللاحقة لاخر الافعال للتوكيد لثبوتهما المصورة نونا والنون اللاحقة لاخر كلمة من كلمة اخرى نحو احمدا نطلق لثبوتهما في الخط فلا حاجة الى زيادة الحديثي في حد التنوين لا يكون جزءا غيرها ولا الى اعتذار الدماميني عنه بان المراد باللحوق التبعية وخرج بقوله لغير توكيد نون نحو لنسفعا خاصة على تقدير رسمها في الخط الفا لوقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانهما تصور نونا فتثبت في الخط فتخرج بقوله لا خطا ومن ثم قيل ان الموضح ضرب بالقلم على قوله ولتضربن يا قوم ولتضربن يا هند بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزيلعي عند القراءة عليه ولهذا لم يوجدا في بعض النسخ المعتمدة ولا عرج عليهما في المغني وغيره وانواع التنوين الخاص بالاسم اربعة احدها تنوين التمكين والاولى التمكن مصدر تمكن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا ممكن ويسمى تنوين الامكنية وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظا لغالب الاسماء المعربة المنصرفة معرفة كزيد ونكرة كرجل ورجال والذي يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين لا للتنكير بقاؤه مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب وغيره وورد وفائدته الدلالة بتثليث الدال على خفة الاسم بكونه معربا منصرفا وعلى تمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف شبها قويا فيبنى ولا شبه الفعل في فرعيتين فيمنع الصرف وهو التنوين والنوع الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنيات للدلالة على التنكير قياسا في باب العلم المختوم بويه سماعا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء وغيرهما وفي اسم الصوت تقول سيبويه بلا تنوين اذا اردت شخصا معينا اسمه ذلك اي اسمه سيبويه وتقول ايه بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك اي طلبت منه زيادة حديث من حديث معين فاذا اردت شخصا ما اي شخص كان اسمه سيبويه او اردت استزادة من حديث ما اي حديث كان نونتهما فقلت سيبويه وايه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية اي الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله فعل فلا لان جميع الافعال نكرات وتقول صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص فاذا نونتها كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم قاله الدماميني النوع الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين سمي بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة النون في نحو مسلمين مما جمع بالواو والنون والياء والنون قال الرضي معناه انه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك المعنى والذي يدل على انه لتمام الاسم ليس غير انه ليس بتمكين خلافا للربعي لثبوته مع ما فيه فرعيتان كعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعارف ولا عوض عن شيء والقول بانه عوض عن الفتحة نصبا مردود بان الكسرة قد عوضت منها وقال شارح اللباب في توجيه المقابلة انه جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المؤنث لم يزد الا حرف واحد لان التاء موجودة في مفرده فزيد التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر كما ان الحركة في مسلمات موازية لحرف العلة في مسلمين انتهى وفيه نظر لان التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء لفظا بل يكون فيه وفي ما فيه التاء تقديرا كهندات بل يكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحد في الجميع وقال ان الالف والتاء في مقابلة الواو لدلالتهما على الجمع وان التنوين في مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع الرابع تنوين التعويض وهو تفعيل من العوض والتعويض فعل الفاعل وليس هو عوضا عن شيء فالاولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني ولكنه قصد المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع ان المقصود حاصل والخطب سهل وهو اللاحق لنحو غواش وجوار من الجموع المعتلة الاخر على وزن فواعل حال كونه عوضا او لاجل العوض عن الياء المحذوفة اعتباطا رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل اعيم ويعيل مصغرا اعمى ويعلى فانهما ممنوعان من الصرف للوصف ولكونهما يشبهان الفعل في زنته نحو ابيطر ويبيطر وتنوينهما عوض الياء المحذوفة وسيأتي بيانهما في باب ما لا ينصرف واللاحق لاذ في نحو ويومئذ يفرح المومنون عوضا عن الجملة التي يضاف اذ اليها والاصل والله اعلم ويوم اذ غلبت الروم يفرح المومنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين

وهاتان النونان

وبيان انواع التنوين

عوضا

عوضاً عن الجملة المحذوفة ايجازاً وتحسيناً فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسر الذال على التقاء الساكنين وليست كسرة اعراب لاضافة
يوم اليها خلافاً للاخفش لان اذ ملازمة للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار الى الجملة وفي الوضع على حرفين وليست الاضافة في يومئذ
ونحوها من اضافة احد المترادفين للآخر خلافاً لابن مالك بل من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وفاقاً للدماميني ولم يذكر هنا العوض
عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض اذا قطعا عن الاضافة مع انه ذكره في المغني لان التحقيق ان تنوينهما تنوين تمكن يذهب مع الاضافة
ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الف كجندل اصله جنادل بغير تنوين حذفت منه الالف وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار في
المغني انه للصرف وهذه الانواع الاربعة فقط مختصة بالاسم فلا تدخل على غيره لدلالتها على معان لا توجد في غيره ولو قال يختص الاسم
بهذه الاربعة لنا في ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ وزاد جماعة من النحويين منهم الموضح في المغني
على هذه الاربعة تنوين الترنم اي المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعياً ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وقال شارح اللباب
انما جيء به لوجود الترنم وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم انتهى و
قال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا في التعبير عنه فقيل الصواب ان يقال تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح
في اللمع الكاملية وقيل يجوز ان يقال تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية وهو اللاحق للقوافي
جمع قافية وهي من آخر متحرك في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره آخر كلمة في البيت
المطلقة اي التي آخرها حرف مد وهو الالف والواو والياء المولدات من اشباع الحركة وتسمى احرف الاطلاق وقد تلحق الاعاريض
المصرعة وهي التي غيرت لتوافق ضربها عند حذف حرف الاطلاق كقوله وهو جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد
اصابن فلحق العروض والقافية وهو العتابن واصابن والاصل العتابا واصابا فجيء بالتنوين بدلاً من الالف والاول اسم والثاني
فعل واقلي امر من الاقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة ولقد اصابن مقول قولي والجواب الشرط محذوف
والمعنى ان اصبت انا وان كنت نطقت بالصواب فلا تعذلني وقولي لقد اصاب وقد تدخل الحرف كقول النابغة افد الترحل غير ان
ركابنا لما تزل برحالنا وكان قدن الاصل وكان قد فجيء بالتنوين بدلاً من الياء لترك الترنم على ما صرح به سيبويه وغيره من
المحققين من ان الترنم وهو التغني انما يحصل باحرف الاطلاق لقبولها المد الصوتي فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤا بالتنوين في مكانها
في لغة تميم اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا لانهم يدعون القوافي على حالها في الترنم فعبارة الا تنوين الترنم موافقة
لابن مالك في شرح العمدة نظراً الى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانياً بترك الترنم موافقة للتسهيل نظراً الى ما صرح به سيبويه
واصحابه وقد يبدل التنوين من حرف الاطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين كما ذكره في المغني في حرف
الكاف وزاد بعضهم وهو الاخفش والعروضيون كما قاله في المغني التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي التي يكون رويها
ساكناً ليس حرف مد والاعاريض المصرعة زيادة على الوزن فهو في آخر البيت كالخرم بالزاي في اوله ومن ثم سمي غالياً وسمى
الاخفش الحركة التي قبله غلواً وزعم ابن الحاجب انما سمي غالياً لقلته ونفاه السيرافي والزجاج وزعما ان الشاعر زاد ان في آخر البيت
ايذاناً بتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهيم الاخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن والمشهور
تحريك ما قبله بالكسرة كما في صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملاً على حركة ما قبل نون التوكيد كاضربن وقال هو اشبه
قياساً على ما الداخل في المغني ثم قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا
خلاف ما اجمعوا عليه وقد مضى ان الحركة قبله تسمى غلواً واختلف مثبتوه تنويناً في فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترنم ايضاً
ورد على من جعله قسيم تنوين الترنم وقال الجرجاني لحوق امارة على الوقف اذ لا يعلم في الشعر المسكن الآخر اواصل ام واقف قال وهو
نظير فصلهم بينهما بالحذف في نحو قام زيد ووقع في شرح اللب ان هذا التنوين انما يلحق الكلم اذا اريد به ترك الوقف ووصل آخر البيت الاول
باول البيت الثاني انتهى والتحرير هو الاول وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن والفعل كقول العجاج
من طلل كالاتحمي انهجن والحرف كقوله وهو رؤبة على ما قيل قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيراً معدماً قالت وان فلحق العروض
والقافية زيادة على حد الوزن والمعنى قالت بنات العم يا سلمى اترضين به وان كان هذا البعل فقيراً معدماً قالت رضيت به وان كان
فقيراً معدماً واختلف في هذين التنوينين المسميين بالترنم والغالي على اقوال احدها انهما تنوينان لهما خصوصيات منها مجامعة
ال والاتصال بغير الاسم والثاني ان الترنم نون عنده بدل من حرف العلة كما يبدل منه في نحو رايت زيدا قال ابن معزوز وزعم انه ظاهر قول سيبويه
وان الغالي نون تحذف فيه الهمزة والثالث انهما نونان زائدتان وليسا بتنوين ولا بدل وهو الحق كما قاله ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه

في نكت

في نكت الحاجبية انهما ليسا بتنوين بل هما نونان زائدتان في الوقف وتقدم حكايته عما في شرح اللب كـ زيدن نون ضيفن للطفيلي
في الوصل والوقف وجه التشبيه الزيادة في الوقف خاصة وليسا من انواع التنوين حقيقة في شيء لثبوتهما مع ال كالعتابن والمخترقن
وفي الفعل كاصابن وانهجن وفي الحرف كقدن وان اول الامثلة للترنم وثانيها للغالي وفي الخط والوقف ولحذفهما في الوصل وليس شيء
من اقسام التنوين كذلك وعلى هذا التقدير فلا يرد ان على من اطلق من النحويين كالناظم ان الاسم يعرف بالتنوين الا من جهة انه يسميهما
تنوينين اما باعتبار ما في نفس الامر فلا يرد ان عليه وزاد بعضهم سابعاً وثامناً وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت
الخدر خدر عنيزة وفي المنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر عليها وتاسعاً وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه
ابو زيد وعاشراً وهو تنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلاً بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قال ابن الخباز وقد جمعها بعضهم في
قوله اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان تقسيمها من خير ما حرزا مكن وقابل وعوض والمنكر زد واضطر رنم وغال واحك ما همز العلا
الثالث من علامات الاسم النداء بالمد مع كسر النون وضمها وليس المراد به اي بالنداء دخول حرف النداء كما يوهمه قول ابن مالك في شرح
العمدة لان النداء قد يباشر الفعل والحرف حين يحذف المنادى انتهى لان يا خاصة فقد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم حرفاً كان او فعلاً
فالاول نحو يا ليت قومي والثاني نحو الا يا اسجدوا لله في قراءة الكسائي فانه يقف على يا ويبتدئ اسجدوا واختلف في توجيه ذلك فقيل
يا فيهما حرف تنبيه لا للنداء وقيل للنداء والمنادى محذوف تقديره يا قوم ليت قومي ويا هؤلاء اسجدوا وهو مقيس في الامر كالاية و
الدعاء كقوله الا يا اسلمي بل المراد بالنداء كون الكلمة منادى اي مطلوباً اقبالها بحرف مخصوص نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المراة
ويا فل بضم الفاء واللام ويا فلة بمعنى يا رجل ويا امراة وقول ابن مالك بمعنى يا زيد ويا هند قال الموضح وهم ويا مكرمان بفتح الراء الكريم
الواسع الخلق حكاه سيبويه والاخفش وصاحب الصحاح والقاموس ويا ملأمان للئيم الدنيء الاصل الشحيح النفس وانما خص هذه الاسماء
بالذكر لملازمتها للنداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونها منادى العلامة الرابعة ال بغير الجميع اقسامها غير الموصولة والا ستفهامية
كالفرس من غير العقلاء والغلام من العقلاء فاما ال الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع اختياراً عند الناظم وبعض
الكوفيين واضطراراً عند الجمهور حتى قال الشيخ عبد القاهر انه من اقبح الضرورات كما نقله الموضح عنه في شرح الشذور كقوله وهو
الفرزدق يخاطب رجلاً من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي
الجدل والحكم بفتحتين المحكم يحكمه الخصمان في الامر والترضى بادغام اللام في التاء والبناء للمفعول وحكومته مرفوع به على النيابة
عن الفاعل والذي سوغ دخول ال على ترضى وهو فعل مضارع كونه يشبه الوصف نحو مرضي خلافاً للناظم ومن وافقه ان الشاعر من يقول
المرضي قيل وقد سبقه الى هذا التوجيه سيبويه ثم ابن السراج واما ال الاستفهامية فقد تدخل على الفعل الماضي نحو الفعلت بمعنى
هل فعلت حكاه قطرب العلامة الخامسة الاسناد اليه اي الى الاسم من قوله يميز الاسم ومعنى الاسناد الى الاسم هو ان تنسب اليه ما اي حكما
تحصل به الفائدة التامة وذلك الاسناد كما في نسبة القيام الى تاء قمت وكما في نسبة الايمان الى انا كما في قولك انا مؤمن واستفيد من هذين
المثالين انه لا فرق بين تأخر المسند اليه وتقدمه ولا بين ان يكون المسند اليه فاعلاً او مبتدأ ولا بين ان يكون المسند فعلاً او وصفاً
ثم لا فرق بين الاسناد المعنوي كما مر واللفظي نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر اذ لا يسند الى الفعل والحرف الا محكوماً باسميتهما
قال في الكافية وان نسبت لاداة حكماً فاحك او اعرب واجعلها اسماً فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة او سكون
وعلى الاعراب تجريها على الابتداء فصل ينجلي الفعل ويتضح من مميزه الاسم والحرف باربع علامات ذكرها في النظم بقوله بتا فعلت واتت
ويا افعلي احدها تاء ضمير الفاعل في المعنى فالدور مدفوع والايراد ممنوع اما الدور فلانه اخذ الفاعل في علامة الفعل واخذ الفعل
في تعريف الفاعل واما الايراد فانه يصدق على ان من قولك ما قام الا انت انها فعل لانه اتصل بها تاء منسوب اليه الفاعل مع انها هي الفاعل
وهي اسم على الاصح متكلماً كان الفاعل كقمت بضم التاء او مخاطباً نحو تباركت بفتح التاء واحسنت بكسر التاء العلامة الثانية
تاء التانيث الساكنة في الاصل كقامت وقعدت ولا التفات الى عروض الحركة نحو وقالت امة بنقل حركة الهمزة الى التاء وقالت امراة
العزيز وقالتا اتينا بكسر التاء في الاولى وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما فاما المتحركة بحركة الاعراب فتختص بالاسم كقائمة
وقاعدة والمتحركة بحركة البناء فقد تتصل بالحرف نحو لات وثمت وربت وبالاسم نحو لا قوة وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل وتاء
التانيث الساكنة رد على من زعم من البصريين حرفية ليس كالفارسي ومن تابعه كابي بكر بن شقير قياساً على ما النافية بجامع النفي ورد
على من زعم حرفية عسى من الكوفيين قياساً على لعل بجامع الترجي والصحيح ان ليس وعسى فعلان لقبولهما التاءين المذكورتين تقول
ليست ولست وعسيت وعست وبالعلامة الثانية فقط وهي تاء التانيث رد على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم وبئس لدخول

حرف

حرف الجر عليهما في بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول الاخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير وتاولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على الاسم وانما لم يقل وبالعلامتين كالتي قبلها لان تاء الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين كما مر العلامة الثالثة ياء ضمير المؤنثة المخاطبة كقومي ويا هند العلامة ردّ على من قال كالزمخشري ان هات بكسر التاء وتعال بفتح اللام اسما فعلين للامر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبل والصحيح انهما فعلا امر للمذكر بدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء وتعالي بفتح اللام وهما مبنيان على حذف حرف من اخرهما فالمحذوف من هات الياء كما في ارم والمحذوف من تعال الالف كما في اخش العلامة الرابعة نون التوكيد شديدة كانت نحو لينبذن او خفيفة نحو لنسفعا ويجمعهما ليسجنن بالتشديد وليكونا بالتخفيف واما قوله وهو رؤبة ارايت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرودا اقائلن احضروا الشهودا فضرورة ودخول نون التاكيد على قائل مع انه اسم والذي سوغ ذلك شبهه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو اتقولن وارايت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة وبالدال المهملة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره بين الجعودة والسبوطة يقول الجزني ان جاءت هذه بشاب يتزوجها وجل الشعر حسن الملبس كالغصن الناعم اءنت امرا باحضار الشهود لتعقد نكاحها عليه منكرا وقوع ذلك منه والقائل ان يقول لا يسلم ان في قوله اقائلن توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون اصله اقائل انا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغم التنوين في نون انا على حد لكنا هو الله ربي قاله الدماميني وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم ادغم التنوين في نون انا والاول اقصر مسافة وعليهما اعتراض من وجهين احدهما انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك لان الالف الثانية في المقيس عليه مذكورة وفي المقيس محذوفة والثاني ان هذا الاحتمال انما يمشي حيث كان المعنى اقائل انا على التكلم اما اذا كان المعنى على الخطاب كما تعطيه سوابق الابيات ولواحقها فلا على ان العيني قال المعنى هل انتم قائلون فاجراه مجرى تقولون انتهى ويؤخذ منه ان الوصف هنا مسند الى ضمير جماعة الذكور مبنيا على انه يسلك بالوصف مع نون التاكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم اقف على نص في ذلك فليحرر ويعرف الحرف بانه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع المذكورة للاسم والفعل ولا غيرها واليه اشار في النظم بقوله سواهما الحرف كهل من حروف الاستفهام وفي من حروف الجر ولم من حروف الجزم وقد اشار في النظم بهذه المثل الثلاث وتعبيره بالمثل مجاز عن استعمال بناء الكثرة للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة الى بيان انواع الحرف بالنسبة الى الاختصاص وعدمه فان منها ما لا يختص شيئا بالاسماء ولا بالافعال فلا يعمل كهل حيث لم يكن في حيزها فعل فانها تدخل على الاسم تقول هل زيد اخوك بخلاف ما اذا كان في حيزها فعل تختص بالفعل الماضي نحو هل قام وهل يقوم واما نحو هل زيد قام فزيد فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور على حد وان امراة خافت عند جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين ولاختصاص هل بالفعل اذا كان في حيزها وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته ومنها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل كما ولا ولات وان المشبهات بليس ومنها ما يختص بالاسماء فيعمل فيها الجر كفي نحو وفي الارض ايات للموقنين وفي السماء رزقكم او يعمل النصب والرفع كان واخواتها ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف ومنها ما يختص بالافعال فيعمل فيها الجزم كلم نحو لم يلد ولم يولد ويعمل فيها النصب كلن نحو لن ينال الله لحومها ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف فصل الفعل بكسر الفاء من حيث هو فعل جنس تحته ثلاثة انواع عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على ان اصله مضارع وانتصر لهم الموضح في المغني وقواه وسياتي تقريره احدها الفعل المضارع اي المشابه وسياتي وجه الشبه وعلامته ان يصلح لان يلي لم بان يقع بعدها من غير فصل نحو لم يقم ولم يشم وهذه العلامة انفع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم فنقول فعل مضارع يلي لم كيشم والافصح فيه اي في يشم فتح الشين مضارع شم بكسر الميم لا ضمها مضارع شمم بفتح الميم الاولى فصيح في الماضي منه شممت بكسر الميم لا فتحها والحاصل انه جاء من بابي فرح يفرح ونصر ينصر والاول افصح من الثاني وفيه رد على ابن درستويه حيث انكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال انه خطاء والصواب دوده وممن حكاه الفراء وابن الاعرابي وغيرهما كما قاله الرازي وانما سمي هذا الفعل مضارعا لمشابهته الاسم المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى اما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الاصول والزوائد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى واما من جهة المعنى فلان كلا منهما ياتي بمعنى الحال والاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت انتهى فلهذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها ولهذا الشبه اعرب المضارع واستحق التقديم في الذكر على اخويه الماضي والامر فينبغي للمتخصص ان يتحلى بالآلا

وفي بيان نوع الرابع من الفعل

وما في الجملة يحصل التقديم على اقرانه ومتى دلت كلمة من الكلمات على معنى الفعل المضارع وهو الحدث المقترن باحد الزمانين الحال والاستقبال ولم تقبل تلك الكلمة لم فهي اسم اما الوصف كضارب الان وغدا واما الفعل كاوه واف بمعنى اتوجع واتضجر فاوه اسم لا توجع واف اسم لا تضجر وفي اف اربعون لغة ذكرها في الارتشاف حاصلها ان الهمزة اما ان تكون مضمومة او مكسورة او مفتوحة فان كانت مضمومة فاثنان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن اللواحق او ملحقة بزوائد المجردة اما ان يكون اخرها ساكنا او متحركا والمتحرك اما مشددة او مخففة وكل منهما مثلث الاخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنتا عشرة في المتحركة والساكنة اما مشددة او مخففة فهذه اربع عشرة واللواحق لها من الزوائد اما هاء السكت او حرف المد فان كان هاء السكت فالهاء مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وان كان حرف مد فهي اما واو او ياء والف والفاء فيهن مشددة والالف اما مفخمة او بالامالة المحضة او بين بين فهذه خمس اخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة فاحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهي ست لغات وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه اربع لغات والحادية عشرة افي بالامالة وان كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة اف بالكسر والسادسة افي بالامالة والسابعة افاه بهاء السكت فهذه السبع مكملة للاربعين النوع الثاني الفعل الماضي ويمتاز عن اخويه المضارع والامر بقبول تاء الفاعل كتباركت وعسيت ولست وتاء التانيث الساكنة كنعمت وبئست وعست وليست فيه تنكير وعسى وليس على اشتراك التاءين فيهما كما اوما اليه سابقا بقوله وبها تين العلامتين وبعدم تباركت ونعم وبئس على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التانيث كما اوما اليه ايضا بقوله وبالعلامة الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال وقد انفردت يعني تاء التانيث بالحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بالحاقها تبارك وفي شرح الاجرومية للشهاب الحجازي ان تبارك يقبل التاءين تقول تباركت يا الله وتباركت سماء الله انتهى وهذا ان كان مسموعا فذاك والا فاللغة لا تثبت بالقياس واستفدنا من تعبير الموضح بالتاءين ان ال في التاء في قول الناظم وماضي الافعال بالتا مز وسم للعهد المتقدم في قوله بتا فعلت واتت ومتى دلت كلمة على معنى الفعل الماضي وهو الحدث المقترن بالزمان الماضي ولم تقبل تلك الكلمة احد التاءين المتقدمين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة فهي اسم اما الوصف كضارب امس او الفعل كهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق فهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وفي هيهات اربعون لغة ذكرناها في باب اسم الفعل من هذا الكتاب ولا يتوهم يشكل عليه افعل في التعجب وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وحبذا في المدح فانها افعال ماضية ولا تقبل احد التاءين فيلزم ان يكون اسماء لانا نقول عدم قبولها لاحد التاءين نشا من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالاصل النوع الثالث فعل الامر وعلامته ان يقبل نون التاكيد مع دلالته على الامر اي الطلب بصيغته فالدلالة مدفوع وايراد الامر باللام ممنوع فان دلالته على الطلب نشات من اللام لا من الصيغة بخلاف الامر بالصيغة نحو قومن فانه دل على الطلب وقبل نون التاكيد وهذا معنى قول النظم وسم بالنون فعل الامر ان امر فهم وان قبلت كلمة النون المذكورة ولم تدل تلك الكلمة على الامر الذي هو الطلب فهي فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا او فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه ليس امرا على الاصح بل على صورته وان دلت كلمة على الامر الذي هو الطلب ولم تقبل النون المذكورة فهي اسم اما مصدر نحو صبرا في عمل الدار بمعنى اصبروا واسم فعل كنزال ودراك بمعنى انزل وادرك او هي حرف نحو كلا بمعنى انته وهذا التمثيل بنزال ودراك اولى من التمثيل بصه وحيهل في قول النظم والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل فان اسميتهما اي اسمية صه وحيهل معلومة مما تقدم في علامات الاسم لانهما يقبلان التنوين تقول صه وحيهلا بالتنوين وعلى هذا كان ينبغي للموضح ان لا يمثل بما تقدم بل لانهما تقبل التنوين فاسميتهما معلومة مما تقدم ايضا ثم النظر في هات وتعال هل يقبلان نون التاكيد فيه خلاف في علامة الامر او لا فيجري الخلاف اختاره اولا فيهما ولله دره حيث تمم اقسام اسم الفعل من الماضي والمضارع ومفهوم علامة الامر التي اغفلها الناظم

هذا باب شرح المعرب

وشرح المبني المشتقين من الاعراب والبناء وانما قدم الفرع على اصله وان كان معرفة المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء تاصيلا وتفريعا الاسم بعد التركيب ضربان اشار بالحان في كلام النظم حائنا والتقدير والاسم منه معرب ومنه مبني على حد فمنهم شقي وسعيد فاند مع الاعراض بان اعتبار النظم يقتضي بظاهره ان من الاسم ما هو بين الشيئين ومنه شيء اخر وهو لم يذكره ضرب معرب هو الاصل في الاسماء وهو ما يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه ويسمى الاسم المعرب متمكنا لتمكنه في باب الاسمية ثم ان كان منصرفا سمي امكن والا سمي غير امكن وانما يعرب الاسم اذا لم يشبه الحرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة يفتقر في التمييز بينها الى الاعراب وضرب مبني وهو ما لا يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه وذهب قوم الى ان المضاف الى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني وسموه

وفي باب شرح المعرب

حضيا وليس بثبت والمبني هو الفرع وليتم لعدم اعرابه غير متمكن في الاسمية وانما يبنى الاسم اذا اشبه الحرف لا الفعل عند الناظم شبها
قويا يدنيه منه اي يقرب الشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول الناظم لشبه من الحروف مدني وانواع هذا الشبه ثلاثة هنا
احدها الشبه الوضعي اي المنسوب الى الوضع الاصلي وهو المشار اليه بقوله في النظم كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا وضابطه المنطبق على
جزئياته ان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد او على حرفين فقط سواء كان ثانيهما حرف لين ام لا فالاول وهو الموضوع على حرف واحد
كالتاء في قمت اي كالتاء في قمت فانها في حال الكسر شبيهة بنحو باء الجر ولامه مع الظاهر المستغاث وفي حال الفتح شبيهة بنحو واو العطف
وفائه وفي حال الضم شبيهة بنحو الله في القسم في لغة من ضم الميم اذا لم يكن محذوفة من ايمن ذكرها في شرح الشذور في الحروف المبنية على الضم
والثاني وهو الموضوع على حرفين كنا من قمنا فانها اي فان نا شبيهة بنحو قد وبل وما ولا وقال الشاطبي نا في قوله جئتنا موضوع على
حرفين ثانيهما حرف لين وضعا اوليا كما ولا فان شيئا من الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف
ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبناء كم ومن بانهما
موضوعان على حرفين فاشبها هل وبل ثم قال وبالجملة فوضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم
فما اشار اليه هو التحقيق ومن اطلق القول في الوضع على حرفين واثبت به شبه الحرف فليس طلا في تسديدا تمحيصا ثم استشعر اعتراضا
بان نحو اب واخ على حرفين مع انهما معربان فاجاب بقوله وانما اعرب نحو اب واخ لضعف الشبه بكونه عارضا بعد حذف لامهما فان اصلهما
قبل الحذف ابو واخو بدليل قولهم في التثنية ابوان واخوان برد المحذوف في التثنية ترد الاشياء الى اصولها فثبت انهما موضوعان
على ثلثة احرف واما ابنان واخان من غير رد في تثنية اب واخ بالقصر كما نحكيا فان قيل لم لم يبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلثة
احرف كنعم وبلى فالجواب ان هذا الشبه مهجور لان اكثر الاسماء موضوع على ثلثة احرف فيلزم ان يكون غالب الاسماء الثلاثية مبنيا
فان قيل نحن نجد بعض الاسماء الثلاثية مبنيا كحيث فالجواب ان بناء نحو نحن ليس لهذا الشبه بل لشبه اخر يأتي في بناء المضمرات النوع
الثاني الشبه المعنوي وهو المشار اليه بقول النظم والمعنوي في متى وفي هنا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يتضمن الاسم معنى من معاني
الحروف اي من المعاني التي تؤدى بالحروف سواء وضع لذلك المعنى الذي تضمنه ذلك الاسم حرف ام لا يوضع له حرف اصلا فالاول وهو الذي
تضمن معنى وضع له حرف كمتى فانها تستعمل شرطا فتجزم فعلين نحو متى تقم اقم معك وهي حينئذ اي حين اذا استعملت شرطا شبيهة في تأدية
المعنى وهو تعليق الجواب على الشرط بان الشرطية نحو ان تقم اقم وتستعمل ايضا استفهاما فلا تعمل شيئا نحو متى نصر الله وهي حينئذ
اي حين اذا استعملت استفهاما شبيهة في تأدية المعنى وهو طلب الفهم بهمزة الاستفهام في طلب التصور ولما كان هنا مظنة سؤال وهو
ان نحو اي الشرطية واي الاستفهامية اشبها الحرف ومع ذلك هما معربان فاشار الى الجواب بقوله وانما اعربت اي الشرطية نحو ايما الاجلين
قضيت فلا عدوان علي فاي اسم شرط جازم منصوب على المفعولية بقضيت وقدمت لان لها الصدر وما صلة والاجلين مضاف اليها
وجملة فلا عدوان على جوابها واي الاستفهامية نحو فاي الفريقين احق بالامن فاي اسم استفهام مبتدأ والفريقين مضاف اليها واحق
خبر المبتدأ لضعف الشبه فيهما بما عارضه من ملازمتهما للاضافة الى المفرد وفي بعض النسخ لملازمتهما بالافراد والمراد لملازمته
اي في الشرط والاستفهام للاضافة التي هي من خصائص الاسماء والثاني وهو الاسم الذي تضمن معنى ولم يوضع له حرف نحو هنا من اسماء
الاشارة للمكان فانها متضمنة لمعنى الاشارة اي معنى هو الاشارة فالاضافة بيانية كشجر اراك وهذا المعنى الذي هو الاشارة لم تضع
العرب له حرفا يدل عليه ولكنه من المعاني التي من حقها ان تؤدى بالحروف لانه اي معنى الاشارة كالخطاب الموضوع له الكاف المسماة بكاف
الخطاب ومثل التنبيه الموضوع له ها المسماة بها التنبيه بالقصر فهنا لتضمنها معنى الاشارة مستحقة للبناء لتضمنه اي لفظ هنا
معنى الحرف الذي كان يستحق الوضع ليؤدى به الاشارة وعدل عن قول اكثرهم لانه كالتمني والترجي الى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان
الاشارة في بعض المواضع نحو هذاك فوضعوا للتنبيه ها وللخطاب الكاف وتركوا الاشارة بلا حرف فكانت تستحق ان يوضع
لها حرف كما وضع لما قبلها ولما بعدها وانما اعرب هذان وهاتان من اسماء الاشارة مع تضمنهما معنى الاشارة لضعف الشبه بما عارضه
من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية من خصائص الاسماء وهذا القول ملفق من قولين فان من قال بانهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة
ومن قال بانهما مبنيان قال جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط التثنية قبول التنكير واسماء الاشارة
ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح الشذور وفي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالتي النصب والجر وضعا على صيغة
المثنى المجرور والمنصوب فقوله اولا وانما اعرب هذان وهاتان يقتضي انهما مثنيان حقيقة كالقول الاول وقوله ثانيا لمجيئهما على
صورة المثنى يقتضي انهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني واذا جمع بين طرفي كلامه انتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما وهذا

قول ثالث

قول ثالث لم اقف عليه النوع الثالث الشبه الاستعمالي وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول الناظم وكنيابة
عن الفعل بلا تأثر وكافتقار اصلا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني كان ينوب
الاسم عن الفعل في معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظا ومحلا فاما قول زهير ونعم حشو الدرع انت اذا
دعيت نزال ولج في الذعر فمن الاسناد الى اللفظ اي اذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصب الى دخول التأثير عنه
التأثير يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال بالاتفاق كما صرح الموضح في باب
الاضافة فلو اقتصر على نفي الدخول كما فعل في المشبه به الآتي لكفاه ولكنه حاول شرح قول النظم بلا تأثر الذي لو حذف وجعل
الالف في قوله اصلا ضمير تثنية عايدا على النيابة والافتقار وللاطلاق والحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وكنيابة اصلا وافتقار
اصل لسلم مما نقل الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال وهذا يعني بلا تأثر لا محصول له فان تقديره من شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون
معربا وهذا محال انتهى ولما ورد المصدر النائب عن فعله لان نيابته عن الفعل عارضة في بعض التراكيب كما صرح بجوابه بخلاف اسم
الفعل فان نيابته عن الفعل متاصلة في المرتجلات ومنزلة منزلة المتاصلة في المنقولات وهذا هو السر في بناء اسم الفعل واعراب
المصدر النائب عن فعله مع ان كلا منهما نائب عن الفعل والا لما الفرق فليتامل وكان يفتقر الاسم افتقارا متاصلا الى جملة اسمية
او فعلية فالاول وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل كهيهات وصه واوه من اسماء الافعال فانها اي فان هيهات وصه
واوه نائبة عن بعد بضم العين واسكت واتوجع على طريق اللف والنشر على الترتيب فهيهات نائبة عن فعل ماض وهو بعد وصه نائبة
عن فعل امر وهو اسكت واوه نائبة عن فعل مضارع وهو اتوجع ولا يصح ان يدخل عليها شيء من العوامل اللفظية والمعنوية فتاثر على
القول الصحيح من انها لا محل لها من الاعراب وقد بسط الخلاف في ذلك في باب اسم الفعل فاشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا الا ترى انهما نائبا
عن الفعل فليت نائبة عن التمني ولعل نائبة عن الترجي ولا يدخل عليهما عامل اصلا فضلا ان تاثر به واحترز الناظم بانتفاء التأثر عن
المصدر النائب عن فعله نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فانه اي ضربا نائب عن اضرب وهو مع هذا اي مع كونه نائبا عن فعل معرب وذلك لانه
منصوب بالفعل المحذوف وجوبا والتقدير اضرب ضربا كما انه اذا ناب عن ان والفعل تدخل عليه العوامل اللفظية فتؤثر فيه تقول في
الرفع اعجبني ضرب زيد وفي النصب كرهت ضرب زيد وفي الخفض عجبت من ضربه وبهذا التقرير يندفع ما قيل ان التمثيل غير مطابق للحكم والثاني
وهو الذي يفتقر افتقارا متاصلا الى جملة كاذ واذا من ظروف الزمان وحيث خاصة من ظروف المكان وحيثما الظاهر نادر وكالذي
والتي من الموصولات الا ترى انك تقول جئتك اذ فلا يتم معنى اذ حتى تقول اذ جاء زيد ونحوه من الجمل وكذلك الباقي من الظروف والموصولات فانها
اشبهت الحروف بافتقارها في افادة معناها الى ذكر متعلقها افتقارا متاصلا الى الجملة لانها انما وضعت لنسبة معان الى
الى الاسماء واحترز بذكر الاصالة المستفاد من قول النظم اصلا من نحو يوم في هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم في قراءة الرفع خبر
هذا وهو مضاف بدليل حذف تنوينه الى الجملة بعده وهي الفعل ومفعوله وفاعله والمضاف ابدا مفتقر الى ذكر المضاف اليه في افادة معنا
ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب يزول في بعضها الا ترى انك تقول صمت يوما اذا اخبرت عن الايجاد فلا يحتاج في تمام معنى يوم الى
شيء اخر واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان من اسماء المصادر وعند من الظروف فانهما مفتقران بالاصالة لكن افتقارهما الى مفرد لا الى جملة
تقول سبحان الله وجلست عند زيد فلذلك اعربتا نصبا على المصدرية والظرفية والناصب لسبحان فعل محذوف تقديره اسبح سبحان والناصب
لعند جلست وما ذكره من ان سبحان ملازم للاضافة هو المشهور وقال الفخر الرازي سبحان مصدر لا فعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف واذا
لم يضف ترك تنوينه فقيل سبحان من زيد اي براءة منه كقوله سبحان من علقمة الفاجر وانما منع من الصرف لانه معرفة وفي اخره الالف والنون
انتهى بحروفه واما استعمال عند غير مضاف كقولك كل عند لك عندي لا ايناوى يضف عندك فمن كلام المولدين وليس بحجة خلافا للحريري بل كلما
ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب وتحكى اصلها قاله في المغني ثم استشعر اعتراضا بان اللذين واللتين وايا من
الموصولات معربة مع انها مفتقرة بالاصالة الى جملة فاجاب بقوله وانما اعرب اللذان واللتان واي الموصولة في نحو اضرب ايهم اساء بنصب
لان جملة اساء صلة ثانية فسقط القول بان ايا هنا مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها وهذا سهو عن شرط المسألة لان حذف
الصدر بالصلة مشروط فيه ان يكون خبره مفردا ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما يأتي لضعف الشبه متعلق بقوله اعرب بما عارضه متعلق
بضعف من المجيء بيان لما متعلق بعارضه على صورة التثنية متعلق بالمجيء وهو راجع الى اللذين واللتين وفيه البحث السابق في هذين
وهاتين وبما عارضه من لزوم الاضافة الى مفرد راجع الى اي واهمل الشبه الاهمالي وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا
معمول كاسماء الاصوات والاعداد المسرودة قبل التركيب وفواتح السور وادخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي وادخله غيره في

الاستعمال وادخل الشاطبي اسماء الاصوات في قول النظم وكناية عن الفعل بلا تاثر فتى لانها يعطي من المقصود في الزجر والاستدعاء
ما يعطيه الفعل لو كان للزجر والاستدعاء لمن يخاطب ويحل حكاية الاصوات كغاق وتب على اسماء الاصوات ذكره في باب اسم الفعل هذا
حكم ما اشبه الحرف من الاسم واما ما سلم منه من مشابهة الحرف فمعرب وهو اي المعرب نوعان ما يظهر اعرابه كارض فتقول
هذه ارض بالرفع ورايت ارضا بالنصب ومررت بارض بالخفض وما لا يظهر اعرابه كالفتى من المقصور فتقول جاء الفتى بضمة مقدرة
على الالف ورايت الفتى بفتحة مقدرة عليها ومررت بالفتى بكسرة مقدرة عليها ونظير الفتى في تقدير الحركات في اخره
سمي بضم اوله وفتح ثانيه والقصر كهدى وهي اي سمى لغة في الاسم من ست ثانيها سمى بكسر السين والقصر كرضى وثالثها ورابعها
سم بضم سين وكسرها من غير قصر وخامسها وسادسها اسم بضم الهمزة وكسرها والى ذلك الاشارة بقوله ومعرب الاسماء ما قد سلما
من شبه الحرف كارض وسما بضم السين والقصر لغة في الاسم بدليل قول بعضهم وقد سئل عن اسم شخص ما سماك اي ما اسمك حكاه صاحب
الافصاح فيه وجه الدلالة منه انه اثبت الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه مقصورا واما انه يفيد ضم السين فلا اذ يحتمل كسرها و
بعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابي خالد القناني نسبة الى القنان بفتح القاف جبل لبني اسد والله اسماك سما مباركا
اثرك الله به ايثاركا وهو ليس بنص في المقصود فلاجل ذلك قال واما قوله والله اسماك سما مباركا اثرك الله به ايثاركا فلا دليل
فيه لانه اي سما منصوب منون فيحتمل ان الاصل سم من غير قصر ثم دخل عليه الناصب وهو اسماك ففتح اي نصب على انه مفعول ثان لاسماك لانه بمعنى
سماك وقد روي به ايضا كما تقول في يد اذا دخل عليها ناصب رايت يدا ومعنى اثرك الله به ايثاركا اختصك بهذا الاسم المبارك كما اثار
اياك بالفضل فاضاف المصدر الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل فصل والفعل ايضا ضربان ضرب مبني والاصل في الافعال اذ لم يعتورها
معان تفتقر في تميزها الى اعراب وضرب معرب وهو خلاف الاصل اي بخلاف المبني وهو الفرع والمبني من الافعال نوعان احدهما الفعل الماضي
مبني باتفاق وبناؤه على الفتح لخفة ثلاثيا كان كضرب ورباعيا كدحرج او خماسيا كانطلق وسداسيا كاستخرج ولا يزيد
على ذلك وانما بني على حركة لمشابهته المضارع في الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدل
الى الفتح لخفته واما ضربت ونحوه مما اتصل به ضمير رفع متحرك بارز فالسكون فيه عارض وجبه كراهتهم اي العرب توالي اربع متحركات
وهي احرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل فيما كالكلمة الواحدة لان تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء وكذا ضمة
البنا في ضربوا عارضة لمناسبة الواو واضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والاصل لمناسبتها الواو والنوع الثاني الامر مبني على الاصح
عند جمهور البصريين والى هذين الاشارة بقوله وفعل امر ومضي بنيا وبناؤهما مختلف فالماضي بناؤه على الفتح كما تقدم والامر بناؤه
على ما يجزم به مضارعه المبدوء بتاء الخطاب فنحو اضرب مبني على السكون فان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب ونحو اضربا
واضربوا واضربي مبني على حذف النون لان مضارعها يجزم بحذف النون نحو لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي ونحو اغز واخش وارم
مبني على حذف اخر الفعل لان مضارعها يجزم بحذف اخره نحو لم تغز ولم تخش ولم ترم فاغز مبني على حذف الواو واخش على حذف الالف وارم مبني على حذف
الياء وذهب الاخفش والكوفيون الى ان الامر معرب مجزوم بلام الامر وانها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل لتقم ولتقعد فحذفت
اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضح في المغني وبقولهم اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي وقد دل عليه بالحرف
ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت
يا ابن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا بالتاء الفوقانية وفي الحديث لتاخذوا مصافكم
ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان
افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واعتقت وقبلت في الحال وكونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا
يمكنهم ادعاء ذلك في قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فيشكل ظليس واذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى
كلامه في المغني وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الافعال والمعرب من الافعال المضارع نحو يقوم زيد لكن لا مطلقا على الاصح بل بشرط
سلامته من نون الاناث ومن نون التوكيد المباشرة والى ذلك الاشارة بقوله واعربوا مضارعا ان عريا من نون توكيد مباشر
ومن نون اناث فانه مع نون الاناث مبني على الاصح على السكون كالامر والماضي نحو والمطلقات يتربصن وذهب السهيلي الى انه مع نون
الاناث معرب تقديرا ومع نون التوكيد المباشرة مبني على الاصح وقيل لا بشرط المباشرة فنحو لتبلون مبني ايضا وقيل الجميع معرب
تقديرا والمختار انه مع المباشرة مبني على الفتح نحو لينبذن لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بين الفعل والنون
الف اثنين او واو جمع او ياء مخاطبة لم يحكم على الاصح ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء واما نون التوكيد غير المباشرة لفظا او

تقديرا فانه اي المضارع معرب معها تقديرا نحو لتبلون مضارع بلي يبلو مبني للمفعول مسند لجماعة الذكور من البلاء وهو الخبرة
اصله قبل التوكيد لتبلوون كتضربون بواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان تقول استثقلت الضمة على لام
الفعل فحذفت لاستثقالها او تقول تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان الواوان على
التقدير الاول والالف والواو على التقدير الثاني فحذف اول الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم اكد بالثقيلة فصار
لتبلونن بثلاث نونات حذفت نون الرفع لفظا لتوالي النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التاكيد المدغمة وتعذر حذف
احدهما فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضمة ولم تحرك النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تقلب الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الامثال فهي مقدرة الثبوت لانها علامة الرفع فهو معرب معها تقديرا
بخلاف ما اذا حذفت للجازم فان المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو فاما ترين اصله قبل التوكيد ترايين كتمنعين نقلت
حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية فاما ان تقول حذفت الكسرة
لاستثقالها او تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذف ولهما كامر فصار ترين بفتح الراء
الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار ترى بسكون المفتوح ما قبلها ثم اكد بالنون الثقيلة
فالتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد وتعذر حذف احدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة الى اخر ما مر في لتبلون ونحو ولا تتبعان
اصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعا ثم اكد بالثقيلة
فالتقى ساكنان الالف ونون التوكيد المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بالواحد ولا تحريكها لانها لا تقبل الحركة ولم يجز حذف
النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف فهذه امثلة غير المباشرة لفظا واما غير
المباشرة تقديرا فنحو ولا يصدنك بضم الدال اصله قبل التوكيد والنهي يصدونك حذفت النون للجازم وهو لا الناهية
يصدونك ثم اكد بالثقيلة فالتقى الساكنان فحذفت الواو لدلالة الضمة عليها فصار يصدنك فنون التوكيد وان باشرت الفعل
لفظا الا انها لم تباشره في الاصل لان الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرا والضابطة ان الفعل المضارع ان كان يرفع بالضمة
فانه اذا اكد بالنون يبنى وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا اكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا او تقديرا لوجود الفاصل لفظا او تقديرا
وقد تبين بما قررناه ان الاعراب التقديري في لتبلون خاصة بخلاف فاما ترين ولا تتبعان فانه فيهما لفظي وذلك خلاف ما يقال
والحروف كلها مبنية لانها لا تتصرف ولا يعتقب عليها من المعاني ما يحتاج معه الى اعراب وهذه العبارة احسن من قول النظم وكل حرف
مستحق للبناء اذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به والبناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت وفي الاصطلاح
لزوم اخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي فهو ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب
وليس حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين فصل وانواع البناء اربعة لا زائد عليها احدها السكون وهو الاصل واليه
اشار بقوله والاصل في المبني ان يسكنا وانما كان الاصل في البناء السكون لخفته واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يبنى
عليها الا بسبب كالتقاء الساكنين في نحو امس وكون الكلمة على حرف واحد كتاء قمت وكونها عارضة للابتداء بها كلام الابتداء وكونها
لها اصل في التمكن كاول وكشبهها بالمعرب كضرب يبنى على الحركة ايضا وقفا كما يبنى سكونا والسكون خفيف ولخفته دخل في
الكلم الثلث الحرف والفعل والاسم ففي الحرف نحو هل وفي الفعل نحو قم وفي الاسم نحو كم وقدم الحرف لتوغله في البناء وثنى بالفعل لانه
الاغلب فيه والنوع الثاني الفتح وهو اقرب الحركات الى السكون لحصوله باذنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل بانضمام
العضلتين معا الواصلتين الى طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى اسفل فلهذا اي العرب دخل الفتح ايضا
في الكلم الثلاث ففي الحرف نحو سوف وفي الفعل نحو قام وفي الاسم نحو اين النوعان الاخران وهما الكسر والضم ثقيلان ولثقلهما لكونهما يحتاجان الى عمل
احدى العضلتين او كليهما وثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التزاما لم يدخلا فيه لئلا يجمع بين ثقيلين ودخلا
في الحرف والاسم لخفتهما بدلا لانهما على شيء واحد فالكسر في الحرف نحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث والكسر في الاسم نحو امس عند
الحجازيين بشرطه الاتي والضم في الحرف والاسم نحو منذ في لغة من جر بها او رفع فان الجار للاسم حرف والرافع له اسم وسياتي ايضا
ذلك في باب حروف الجر والى انواع البناء الاربعة الاشارة بقوله في النظم ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كاين امس حيث والساكن كم و
اقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح ويسمى الاول ضما لانه ينشا من ضم الشفتين ولا تتم دفعهما ثانيا ويسمى الثاني كسرا لانه ينشا
من الجرار اللحي الاسفل الى الاسفل انجرارا قويا ويسمى الثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة

وتقسيم الفعل الى المعرب والمبني

للواو ومبني على حذفها

ويسكون

في انواع البناء

نحو امس

كتقدير الضم في نحو سيبويه والفتح في نحو لا فتى الاعلى فصل الاعراب لغة البيان واصطلاحا تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة
عليها لفظا او تقديرا على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي اثر ظاهر في اللفظ او مقدر فيه يجلبه العامل المقتضي له في اخر الكلمة
هي اسم لم يشبه الحرف وفعل مضارع لم يتصل به نون الاناث ولم يباشره نون التوكيد والمراد بالاثر الظاهر والمقدر نفس الحركات الثلاث
والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما يلفظ به من حركة او حرف وسكون وحذف والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك كما ينوى الضمة و
الفتحة والكسرة في نحو الفتى وكما تنوى الواو في نحو مسلمي رفعا وكما تنوى النون في نحو لتبلون وكما ينوى حذف الحركة في لم يقرا اذا كان
الابدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به والمراد بالعامل ما يحدث المعنى المحوج للاعراب والمراد باخر الكلمة ما كان اخرا حقيقة كدال زيد
او مجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم والفعل المعربان والاعراب جنس وانواعه الداخلة تحته اربعة رفع ونصب تشترك فيهما اسم وفعل
فالرفع نحو زيد يقوم فزيد مرفوع بالابتداء ويقوم مرفوع بالتجرد والنصب نحو ان زيدا لن يقوم فزيدا منصوب بان ويقوم فعل منصوب
بلن وجر يختص بمعنى في اسم نحو مررت بزيد فزيد اسم مجرور بالبا وجزم مختص بمعنى في فعل نحو لم يقم فيقم فعل مجزوم بلم والى
هذه العلامات الاربع الاشارة بقوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل نحو لن اهابا والاسم قد خصص بالجر كما قد
خصص الفعل بان ينجزما ولهذه الانواع الاربعة التي هي الرفع والنصب والجر والجزم علامات جمع علامة بمعنى علم او جمع عالم
كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم وسمة الرفع وكذا الباقي وبهذا يندفع ما يتوهم ان في كلامه تناقضا وذلك انه جعل الاعراب
اولا نفس الحركات وما ناب عنها بقوله اثر الخ وجعلها ثانيا علامات الاعراب بقوله ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول
وهي الضمة للرفع نحو جاء زيد والفتحة للنصب نحو رايت زيدا والكسرة للخفض نحو مررت بزيد وحذف الحركة للجزم نحو لم يقم
وذلك مستفاد من قول النظم فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا كذكر الله عبده يسر واجزم بتسكين وعلامات فروع نائبة
عن هذه العلامات الاصول وهي عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهي الواو والالف والنون واربعة تنوب عن الفتحة وهي الكسرة
والالف والياء وحذف النون واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحد ينوب عن حذف الحركة وهو حذف
حرف العلة وحذف النون واليها الاشارة بقوله وغير ما ذكر ينوب هي اي وهذه العشرة واقعة في سبعة ابواب متفرقة
الباب الاول المشار اليه بقول النظم وارفع بواو وانصبن بالالف واجرر بياء ما من الاسما اصف من ذاك ذو ان صحبة ابانا و
الفم حيث الميم منه بانا اب اخ حم كذاك وهن وهو باب الاسماء الستة المعتلة المضافة فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة
وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة وهي ذو بمعنى صاحب لا بمعنى الذي والفم اذا فارقته الميم لا المتصل
بها والاب والاخ بالتخفيف والحم بغير الهمزة والهن قال ابن مالك في شرح العمدة جعل اولها ذو لانه مختص بملازمة الاعراب بالحروف
تجعل فوقرين في الذكر لتناسبهما في لزوم الاضافة والاعراب بالحروف الا ان ذو لا يضاف لياء المتكلم وفو يضاف اليها فلذا
انحط عن درجة ذو واخر عنه الاب والاخ والحم مستوية في الاعراب بالحروف اذا اضيفت لغير ياء المتكلم فقرن بينهما في الذكر قبل
الهن واخر الهن لان اعرابه بالحروف قليل انتهى ملخصا ويشترط لاعراب هذه الاسماء بالحروف في غير ذو ان تكون مضافة لا مفردة
عن الاضافة فان افردت عنها اعربت بالحركات ظاهرة فالرفع نحو وله اخ فاخ مرفوع على الابتداء وخبره في الجار والمجرور قبله
والنصب نحو ان له ابا فابا اسم ان وخبرها الجار والمجرور المتقدم على اسمها والجر نحو بنات الاخ فالاخ مجرور بالاضافة بنات اليه ثم استشعر
اعتراضا بان فا جاء معربا بالحروف مع انه مفرد فاجاب بقوله واما قوله يعني العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا فشاذ لانه منصوب
بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية مع انه غير مضاف وخرجه ابو الحسن وتابعه ابن مالك على انه حذف المضاف اليه
ونوى ثبوت لفظه والاضافة منوية في المعطوف والمعطوف عليه اي خياشيمها وفاها فابقاه على حاله غير مضاف والاضافة صريحة
وقال ابن كيسان انما جاز ذلك لانه موضع لا يلحقه التنوين فحذف يعني التنوين وبقي مفردا على حرفين اذ الالف هي المنقلبة عن عين الكلمة
فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد فعلى قول ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء
ويشترط في الاضافة ان تكون لغير الياء الدالة على المتكلم سواء في ذلك الظاهر وضمير المتكلم معه غيره وضمير المخاطب وضمير الغائب وفروعهما
فان كانت الاضافة للياء المذكورة اعربت هذه الاسماء بالحركات المقدرة في الاحوال الثلاث على الاصح فالرفع نحو واخي هرون
فاخي مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع من ظهورها اشتغال الاخر بحركة المناسبة وهرون بدل منه
او عطف بيان عليه وجملة هو افصح مني لسانا خبره ومما يحتمل الرفع والنصب ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة فاخي يحتمل ان
يكون مرفوعا على انه خبر ثان ومما يحتمل الاوجه الثلاثة لا املك الا نفسي واخي فاخي يحتمل ان يكون منصوبا وان يكون مجرورا

منصوبا على التبعية وهذا ويحتمل ان يكون

ان وابن يكون [illegible]

فرعه من ثلاثة اوجه احدها ان يكون عطفا على الضمير المستتر في املك ذكره الزمخشري واعترضه الموضح بان املك لا يرفع الظاهر
فلا يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الفصل
بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثاني ان يكون معطوفا على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدأ حذف خبره و
التقدير واخي لا يملك الا نفسه فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين احدهما ان يكون
معطوفا على اسم ان والثاني ان يكون معطوفا على نفسي وجره من وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على الياء المجرورة بالاضافة
نفس اليها وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم اعادة الجار واستغنى عن اشتراط التكبير والافراد المقابل للتثنية
والجمع تبعا للاصل حيث اقتصر على قوله وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا للياء لكونه ذكرها كذلك وذو حالة افرادها ملازمة
للاضافة لغير الياء من اسماء الاجناس الظاهرة غير الصفات فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها لانها حاصلة والاشتراط لتحصيل
ما ليس بحاصل واذا كانت ذو موصولة بمعنى الذي واخواتها لزمتها الواو في الاحوال الثلاثة غالبا والبناء على السكون وتعرب
بالحروف الثلاثة رفعا ونصبا وجرا كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي فاما كرام موسرون رايتهم فحسبي من ذي عندهم
ما كفانيا هكذا رواه ابو الفتح ابن جني بالياء معربا ورواه غيره بالواو على البنا واذا ثبت اعرابها في الجر قلنا في الرفع والنصب وقيل
ابن الضائع ذلك بحالة الجر لانه محل السماع واذا لم يفارق الميم الفم اعرب بالحركات الثلاث سواء افرد او اضيف ولا يختص ثبوت الميم في
الفم حالة الاضافة بالضرورة نحو يصبح ظمان وفي البحر فمه خلافا للفارسي ويرده قوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح
المسك فصل والانقص في الهن اذا استعمل مضافا النقص اي حذف اللام منه وهي الواو والى ذلك الاشارة بقوله والنقص في هذا
الاخير احسن فيعرب بالحركات الثلاث على العين وهي النون فتقول هذا هنك ورايت هنك ونظرت ومنكي من النقص في الهن الحديث
وهو قوله صلى الله عليه وسلم من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة
مفتوحة فزاء مشددة اي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج الناس معه الى القتال في الباطل فاعضوه بهمزة مفتوحة
وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة اي قولوا له اعضض على هن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له ذلك استهزاء به ولا تجيبوه
الى القتال الذي اراده اي تمسك بذكر ابيك الذي تنتسب اليه عساه ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا اي لا تذكروا كناية الذكر
وهو الهن بل اذكروا له صريح الذكر وهو الاير وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون والشاهد في قوله بهن ابيه اذ استعمله
منقوصا اي محذوف اللام بالحركة ومن افصح من نطق بهن ابيه انتهى واذا استعمل الهن غير مضاف كان بالاجماع معربا منقوصا تقول
هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل عما يستقبح التصريح بذكره وقيل
عن الفرج خاصة قال الموضح في شرح القطر ويجوز النقص وهو حذف اللام والاعراب بالحركات بضعف في الاب والاخ والحم وهو المراد بقول
النظم وفي اب وتالييه يندر فتقول هذا ابك واخك وحمك ورايت ابك واخك وحمك ومررت بابك واخك وحمك ومنه اي من النقص قوله
وهو رؤبة بن العجاج يمدح عدي بن حاتم الطائي بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم فابه الاول مجرور بالكسرة وابه الثاني منصوب بالفتحة
وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من اشبه اباه فما ظلم واختلف في معنى نفي الظلم في المثل فقيل فما ظلم في وضع الشبه موضعه وقيل
فما ظلم ابوه حين وضع زرعه حيث ادى اليه الشبه وقيل الصواب فما ظلمت اي امه لم تزن بدليل مجيء الولد على مشابهة ابيه قال اللحياني
ومن مطلق النقص من غير نظر الى الاعراب بالحركات قول بعضهم اي العرب في التثنية اي تثنية الاب والاخ المنقوصين ابان واخان قال
الفراء ابان جاء على لغة من قال هذا ابك قال الموضح في الحواشي وكذا فيقال اخان انتهى فظهر ان المسموع ابان فقط واخان مقيس عليه
واذا جاز اخان قياسا فينبغي ان يكون حمان كذلك ولم اقف عليه ونقل عن ثعلب احمد بن يحيى انه يقال هذا ابوك واباك وابك فمن قال ابوك
واباك قال في التثنية ابوان ومن قال هذا ابك قال في التثنية ابان والاب والاخ والحم قصرهن اولى من نقصهن وهو المراد بقول النظم
وقصرها من نقصهن اشهر وعدل الموضح عنها الى هن لان الاكثر في هن ان يعود الى جمع القلة وهما بعكس ذلك والمراد بقصرهن ان يلزم
اخرهن الالف المنقلبة عن لامهن في الاحوال الثلاثة مغيرين بحركات مقدرة عليها كقوله وهو ابو النجم فيما قال الجوهري وقيل رؤبة
ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها انشده ابن جني وغيره وا اباها الاول ما عطف عليه لا شاهد فيه لانه كل واحد منهما يحتمل
ان يكون منصوبا بالالف نيابة عن الفتحة ويحتمل ان يكون مقصورا منصوبا بفتحة مقدرة على الالف والشاهد في اباها الثاني اذ
هو نص في القصر لانه مضاف اليه وهو مجرور بكسرة مقدرة على الالف الا لجر بالياء وقول بعضهم وهو ابو خيثمة حين قال النجاشي
وقد بلغنا ان ناسا من اشجع في غار يشربون وهم قاتلون اخوته هل لك في غار فيه ظبا لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى قام على فم الغار

ثم دفعتم الغار فوق صرنا اباخش نتق بعضهم ان باخش لبطل وقال له ابو حش مكره اخاك لا بطل فصار هذا مثلا يضرب لمن يحمل على
ما ليس من شأنه وقيل اول من قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه معوية ليخرج الى مبارزة علي ع فلما التقيا قال له عمرو مكره اخاك لا بطل
فاعرض عنه وذكر الاخ للاستعطاف فاخاك مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الالف وبطل معطوف بلا على مكره ومكره اسم مفعول
خبر مقدم ولا يجوز ان يكون مكره مبتدأ واخاك نائب عن الفاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي او الاستفهام عند جمهور
البصريين واجازه الاخفش والكوفيون كما سيأتي وقولهم بالجر وهم العرب للمرأة حماة فانه كسند عي ويقول للرجل حمي لان صيغة
المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التانيث فلما اتصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها فظهر لانها حرف صحيح والمذكر على اصله فيقدر
الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة وحاصل ما ذكره سبعا الاصل ان الاسماء الستة على ثلثة اقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب
والفم بغير ميم وما فيه لغتان وهو الهن ما فيه النقص والاتمام وما فيه ثلاث لغات وهو الاب والاخ والحم فان فيهن الاتمام والقصر
والنقص **الباب الثاني من ابواب النيابة باب المثنى** وهو في الاصل المعطوف من ثنيت العود اذا عطفته وفي الاصطلاح ما وضع لاثنين
واغنى عن المتعاطفين فما وضع جنس ولاثنين فصل اول مخرج لما وضع لاكثر كرجال للماشي او اكثر كصنوان واغنى عن المتعاطفين فصل
ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنين واثنتين وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال الموضح
في شرح اللمحة والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى ولا يثنى انتهى وصرح المرادي بانه ملحق
بالمثنى ودخل فيه ايضا تثنية المفرد والمذكر اسما كان او وصفا كالزيدان المسلمان والمؤنث كذلك نحو الهندان المسلمتان وتثنية الجمع المكسر
نحو جمالان وتثنية اسم الجمع كالركبان وتثنية اسم الجنس كالغنمان وثبوت الالف مع الجار في هذه الامثلة من استعمال المثنى في اول احواله
وهو الرفع وانما اتيتها بال المعرفة عوض عن تعريف العلمية لذهابها عند زيادة التثنية فيما اصله العلمية وجميع ذلك معرب على الاصح فانه يرفع بالالف
ويجر وينصب بالياء المفتوحة ما قبلها المكسور ما بعدها والى ذلك الاشارة بقوله بالالف ارفع المثنى مع قوله وتخلف الياء في جميعها
الالف جرا ونصبا بعد فتح قد الف وقدم الجر على النصب هنا محمول عليه وذهب الزجاج الى ان المثنى مبني ويشترط في كل ما يثنى عند الاكثر
ثمانية شروط احدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الاحاد الثاني الاعراب فلا يثنى المبني واما
نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين الثالث عدم
التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح واما المركب تركيب اضافة من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف
عن تثنية المضاف اليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى الخامس اتفاق اللفظ واما نحو الابوان للاب
والام فمن باب التغليب السادس اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز واما قولهم العلم احد اللسانين فشاذ السابع
ان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء لانهم استغنوا بتثنية سي عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا
سواءان وان لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته فلا يثنى اجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا الثامن ان يكون له ثان في الوجود
فلا يثنى الشمس ولا القمر واما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بالالف
رفعا وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف في الاحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف و
منهم من يلزمه الالف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء للمثنى مجرى المفرد قاله المرادي في شرح التسهيل والمثنى الحقيقي حملوا
عليه في الاعراب بالحروف اربعة الفاظ اقتصر عليها في النظم اثنين واثنتين في لغة الحجازيين وثنتين في لغة التميميين
مطـ سواء افردا او ركبا مع العشرة او اضيفا الى ظاهر او مضمر ويمتنع اضافتهما الى ضمير تثنيته فلا يقال جاء الرجلان اثناهما و
المرأتان اثنتاهما او ثنتاهما لان ضمير المثنى نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه قاله الموضح في شرح
اللمحة وكلا وكلتا بشرط ان يكونا مضافين الى المضمر تقول جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ورأيت الرجلين كليهما و
المرأتين كلتيهما فان اضيفا الى الظاهر لزمتهما الالف في الاحوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف اعراب المقصور
تقول جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين فعلى هذا
الف كلا كالف عصى والف كلتا كالف حبلى ووزن كلا فعل كمعى والفها بدل عن واو لقلبها تاء في كلتا وقيل عن ياء لقلبها ياء
في التثنية عند سيبويه اذا سمي بها ووزن كلتا فعلى كذكرى والفها للتانيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو
هو اختيار ابن جني او ياء وهو اختيار ابي علي والتفرقة بين الاضافة الى ظاهر والاضافة الى مضمر هي اللغة المشهورة وهي من
اعطاء الاصل للاصل والفرع للفرع ووراء هذه التفرقة اطلاقان احدهما الاعراب بالحروف فقط وهي لغة كنانة والثاني الاعراب

بالحركات

بالحركات فقط وهي لغة بلحارث حكاها الفراء ويلحق بالمثنى ايضا ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالالف ويجر وينصب
بالياء ويجوز في هذا النوع ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه الجر بالكسرة
كقوله الا يا ديار الحي بالسبعان وهو اسم موضع نقل من تثنية سبع **الباب الثالث باب جمع المذكر السالم** وهو الجمع
الذي على هجائين كالزيدون من الاسماء والمسلمون من الصفات واتى بالمثال مع الجار مرفوعا لان اول احواله وهو معرب خلافا للزجاج
فانه يرفع بالواو المضموم ما قبلها لفظا نحو جاء الزيدون وتقديرا نحو وانتم الاعلون ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها لفظا نحو
رايت الزيدين ومررت بالزيدين وتقديرا نحو رايت المصطفين وانهم عندنا لمن المصطفين ولهذا اشار الناظم بقوله وارفع بواو
وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب وانما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين احدهما ان المثنى اكثر من الجمع فخص بالفتحة
لانها اخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نون المثنى كسرت على اصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فرارا من ثقل الكسرتين
وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع وليعتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة قاله ابو البقاء في شرح
لمع ابن جني ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع من اسم او صفة ثلثة شروط احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع هذا الجمع من الاسماء نحو طلحة
ولا من الصفات نحو علامة بتشديد اللام لئلا يجتمع فيهما علامتا التانيث والتذكير ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها وقيد التاء
بالتاء احترازا من التانيث بالالف كحبلى وحمراء علمين لرجلين فانهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا فيقال الحبلون
والحمراوون الشرط الثاني ان يكون للمذكر مناسبة بينهما فلا يجمع هذا الجمع علم المؤنث نحو زينب ولا صفة المؤنث نحو حائض لئلا يلتبس
جمع المذكر بجمع المؤنث فلو كان نحو زينب علما لمذكر جاز ان يجمع هذا الجمع لعدم اللبس ولو كان نحو زيد علما لمؤنث امتنع ان يجمع هذا
الجمع لما تقدم الشرط الثالث ان يكون لعاقل مناسبة بينهما لان هذا الجمع مخصوص بالعقلاء فلا يجمع هذا الجمع نحو واشق علما لكلب
سابق صفة لفرس لعدم العقل فلو كان واشق علما لرجل وسابق صفة له جمع هذا الجمع وجميع هذا الشرط جارية في الاسم والصفة ثم يشترط
في انفراد كل منهما عن الاخر ان يكون ما علما لان هذا الجمع يجبر العلمية الزائلة لاجله وان يكون العلم غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع المركب
الاسنادي نحو برق نحره علما اتفاقا لان المحكي لا يغير ولا المزجي نحو معدي كرب ونحو سيبويه على الاصح فيهما تشبيها بالمحكي في التركيب
وقيل يجوز مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة باخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف
ويه ويقول سيبون وسكت عن المركب الاضافي فانه يجمع اول المتضايفين ويضاف للثاني فيقال في غلام زيد علما غلامو زيد وعلى
زيد وعن الكوفيين اجازة جمعهما معا فيقال غلامو الزيدين وغلامي الزيدين بن بكر الدال فيهما ودخل في قوله علما ما كان علما التوكيد نحو اجمع
فانه يقال في جمعه اجمعون واما صفة فيصح جمعها بالالف والتاء وهي التي تقبل التاء المقصود بها معنى التانيث فلا يجمع نساء به لان التاء
فيهما لتاكيد المبالغة لا لقصد معنى التانيث وصفة لا تقبل التاء ولكنها تدل على التفضيل فالصفة التي تقبل التاء المذكورة نحو قائم
من المجرد ومذنب من المزيد تقول قائمة ومذنبة والصفة التي تدل على التفضيل نحو افضل فهذه الصفات الثلثة تجمع هذا الجمع كما تجمع
بالالف والتاء فيقال قائمون ومذنبون وافضلون كما يقال قائمات ومذنبات وفضليات فلا يجمع هذا الجمع نحو جريح بمعنى مجروح وصبور
صابر وسكران واحمر لانها لا تقبل التاء ولا تدل على تفضيل لان جريح وصبور مما يستوي فيه المذكر والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى
احمر مؤنثه حمراء فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون واحمرون كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات فلو جعلت اعلاما
جاز الجمعان فصل وحملوا على هذا الجمع المذكر السالم اربعة انواع اعربت بالحروف لشبه جمع تصحيح نبه عليها في النظم بقوله وعشرونا
وبابه الحق والاهلونا اولو وعالمون عليونا وارضون شذ والسنونا وبابه فهذه كلها ترجع الى اربعة انواع احدها اسماء جموع وهي
الو بمعنى اصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع له على غير لفظه وعالمون اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعا له لان العالم عام في العقلاء
وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو اعم منه قاله ابن مالك وتبعه الموضح هنا وذهب كثير الى انه جمع عالم على
حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب ابو الحسن الى انه اصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر الجوهري
وذهب ابو عبيدة الى انه اصناف العقلاء فقط وهم الانس والجن والملئكة وعشرون وبابه وهو سائر العقود الى التسعين وكلاهما في التنزيل
قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وواعدنا موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم
الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة
والنوع الثاني جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد واعربت بالحروف وهي بنون جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في التثنية
ابنان ولكن خالف تصحيح تثنيته لعلة تصريفية ادت الى حذف الهمزة واخرون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها وفتح الحاء المهملة

تشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود نخرة كانها احرقت بالنار واصلها احرة كما يفهم من قول الجوهري كانه جمع احرة
وعلى هذا يشكل المثال لان حرون جمع باعتبار اصله وهو بنو احرون جمع باعتبار اصله وهو احرة فصار من جمع السلامة بلا تكسير
ويجاب بان ذلك الاصل قد ترك وصار نسيا منسيا وارضون بفتح الراء جمع ارض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يورد في مقام الا
ستعظام كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بني سدوس خطيب فوق اعواد منبري الا انه اسكن الراء للضرورة وسنون بكسر
السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ولامها واو او هاء وياء لقولهم سنوات وسنهات وباب الجاري على سننه وطابقه مستفاد من
قوله فان هذا الجمع مطرد في كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها تاء التانيث ولم يكسر بكسر الذي يعرب بالحركات نحو عضة وعضين
واصل عضة عضهة من العضه وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا وقيل اصلها عضو من قولهم عضيته تعضيته
اذا فرقته ومنه قوله وبروليس دين الله بالمعضى اي المفرق فعلى الاول لامها هاء يدل له تصغيرها على عضيهة وعلى الثاني واو
ويدل له جمعها على عضوات فكل من التصغير والجمع يرد الاشياء الى اصله وعزة وعزين فان عزة بكسر العين المهملة وفتح الزاء
اصلها عزي فلامها ياء وهي الفرقة من الناس والعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزي الى غير من تعتزي اليه الاخرى وثبة
وثبين والثبة بضم الثاء المثلثة وفتح الباء الموحدة الجماعة واصلها ثبو وقيل ثبي من ثبيت اي جمعت ولامها على الاول واو وعلى
الثاني ياء واما الثبة التي هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل
بل هي محذوفة اللام ايضا من ثبيت فعلى الاول لا يجمع بالواو والنون ويجمع على الثاني بهما وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ثلثة انواع
مفتوح الفاء نحو سنة ومكسورها نحو عضة وعزة ومضمومها نحو ثبة فما كان مفتوح كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين وما كان
مكسور الفاء لم يغير في الجمع نحو عضين وعزين وما كان مضموم الفاء ففيه في الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها
وهو الاكثر ووقع جمع سنة وعضة وعزة في التنزيل قال الله تعالى كم لبثتم في الارض عدد سنين فسنين مجرور باضافة عدد اليها
وعلامة جره الياء الذين جعلوا القران عضين فعضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه الياء فما للذين كفروا قبلك مهطعين
عن اليمين وعن الشمال عزين فعزين صفة لمهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ولم يقع
جمع ثبة في التنزيل الا بالالف والتاء نحو فانفروا ثبات ولا يجوز ذلك الجمع المعرب بالحروف في نحو تمرة لعدم الحذف ولا في نحو عدة
وزنة غير علمين لان المحذوف منهما الفاء لا اللام واصلهما وعد ووزن بكسر اولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على
الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض عنها الهاء وشذ لدون جمع لدة واصلها ولدة وهي المساوي في السن فان كانا
علمين لمذكر جمعا هذا الجمع نحو عدون وزنون ولا يجوز ذلك في نحو يد ودم لعدم التعويض من لامهما المحذوفة واصلهما يدي ودمي
بسكون الدال والميم وذهب الكوفيين الى فتح الدال واختاره ابن طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم وضعفه الجاربردي وحذفت لامهما
على غير قياس وجعل الاعراب على عينهما وشذ ابون واخون وهنون فانها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض واصلها ابو واخو وهنو
وحذفت لاماتها كما مر ولم يعوض منها شيء ولا يجوز ذلك في الاسم واخت وبنت لان العوض فيهن عن لامهن المحذوف غير الهاء اسم
فاصله سمو عند البصريين فحذفت لامه وعوض منها الهمزة في اوله واما اخت وبنت فظاهر كلامه هنا ان اصلهما اخو وبنو
حذفت لامهما وعوض عنها تاء التانيث لا هاء التانيث والفرق ان تاء التانيث فيهما لا تبدل في الوقف هاء وتكتب مجرودة
وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة وذهب يونس الى ان تاء اخت وبنت للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح
ولانها لا تبدل في الوقف هاء نقل ذلك الموضح عنه في باب النسب وسلم وادعى الصيغة كلها للتانيث وسياتي قول ان التاء فيهما
للالحاق بجذع ونقل الحاقا للثنائي بالثلاثي وشذ بنون جمع ابن لان العوض فيه همزة الوصل واصله بنو لان مؤنثه بنت
ولم تر هذه التاء تلحق مؤنثا الا ومذكره محذوف الواو وقاله الجوهري ولا يجوز ذلك في نحو شاة وشفة وان كانا محذوفي اللام معوضا
عنهما هاء التانيث لانهما كسرا تكسيرا يعرب بالحركات وذلك ان الشاة كسرت على شياه وشفة كسرت على شفاه بالهاء فيهما
واصل شاة شوهة بسكون الواو كجفنة فلما لقيت الواو والهاء لزم انفتاحها فانقلبت الفا فصار شاهة فحذفت لامها
وهي الهاء وعوض عنها هاء التانيث واصل شاه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها واصل شفة شفهة حذفت لامها
وهي الهاء ايضا وعوض منها هاء التانيث والدليل على ان لامها هاء تصغيرها على شويهة وشفيهة وتكسيرها على شياه وشفاه
والتصغير والتكسير يردان الاشياء الى اصولها وزعم قوم ان لام شفة واو لقولهم في التكسير شفوات قال الجوهري ولا دليل على
صحته وانما لم يجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ ظبة جمع ظبة فانهم كسروها على ظبى ولامها واو محذوفة

والها عوض منها والظبة بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم واصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا اصبته بالظبة النوع
الثالث ما حمل على هذا الجمع جموع تصحيح لم تستوف الشروط المتقدمة في الاسم والصفة كاهلون جمع اهل وهو العشيرة ووابلون
جمع وابل وهو المطر الغزير لان اهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا لغير عاقل وتقدم ان شرط هذا الجمع ان يكون لعلم من يعقل
او صفته ووقع جمع اهل في التنزيل دون وابل قال الله تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا من اوسط ما تطعمون اهليكم الى اهليهم ابدا
النوع الرابع ما سمي به من هذا الجمع المستوفي للشروط ومن غيره فالثاني كعليون فانه ملحق بهذا الجمع سمي به اعلى الجنة قال الله تعالى ان
كتاب الابرار لفي عليين وما ادراك ما عليون وهو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيل من العلو
ونقل الغزنوي عن يونس ان واحد عليين علي وعلية وهي الغرفة والاول نحو زيدون وسمي به شخص فيعرب بالحروف اجراء لها على
ما كان عليه قبل التسمية بها وان كانا مفردين حينئذ ويجوز في هذا النوع المسمى به ان يجري في الاعراب مجرى غسلين وهو ما سال
من جلود اهل النار في لزوم الياء في الاحوال الثلثة والاعراب بالحركات الثلاث ظاهرة على النون حال كونها منونة ان لم يكن اعجميا
فتقول هذا زيدين وعليين ورايت زيدينا وعليينا ومررت بزيدين وعليين فان كان اعجميا امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف
فتقول هذا قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين واطلاقه تبعا للنظم في قوله ومثل حين قد يرد ذا الباب محمول على المنصرف بقرينة
التشبيه وعدل عن التشبيه بحين الى التشبيه بغسلين لانه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين الياء والنون ودون هذا المجرى من لزوم
الياء والاعراب بالحركات على النون منونة ان يجري مجرى هارون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة
كحمدون قالوا هذا ما يسمون بضم النون من غير تنوين ويجري مجرى عربون بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة في لزوم الواو والاعراب
بالحركات الثلاث على النون حال كونها منونة فتقول هذا زيدون ورايت زيدونا ومررت بزيدون كقوله طال ليلي وبت كالمجنون
واعترتني الهموم بالماطرون بكسر النون وعدم التنوين لوجود الوصف ويحتمل ان يكون من باب هارون وهذا البيت قال ابن بري في حواشي
الصحاح انه لابي دهبل الجمحي ورد على الجوهري حيث زعم انه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الانصاري والماطرون بالميم والطاء
المهملة موضع بناحية الشام قال صاحب القاموس وهو جمع ماطر سمي به ودون هذه اللغة ان تلزم الواو وفتح النون مطلقا ذكره
السيرافي وزعم ان ذلك صحيح من كلام العرب ونظير هذه من يلزم المثنى الالف مطلقا وبكسر النون ويقدر الاعراب كقوله وهو يزيد بن معاوية
يتغزل في نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب عند الماطرون ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا الرواية بفتح النون
في الماطرون وتقدم انه اسم موضع واورده في الصحاح في فصل النون في باب الراء بالنون في اوله وكسر النون في اخره فغير اوله
بالنون بدل الميم واخره بالكسر بدل الفتح قاله الموضح في الحواشي والهاء من لها يعود الى النصرانية والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله خرفة
في البيت بعده والباء للظرفية والمعنى لهذه النصرانية خرفة وقت اكل النمل الذي جمعه واراد به ايام الشتاء فان النمل يخزن ما يجمع
تحت الارض لياكله ايام الشتاء والخرفة بكسر الخاء المعجمة ما يخرف من الثمار اي يجتنى وبعضهم اي العرب يجري بنين وباب
سنين وان لم يكن علما مجرى غسلين في لزوم الياء والحركات على النون منونة فالياء على لغة بني عامر وغير منونة على لغة بني تميم
حكاه عنهم الفراء ولا تسقط النون للاضافة قال احدا ولاد علي بن ابي طالب وكان لنا ابو حسن علي ابا برا ونحن له بنين الرواية بنين
بالياء والاعراب على النون وقال الصمة بن عبد الله الطفيل دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا الرواية سنينه
باثبات النون ولم تسقط للاضافة وعلامة نصبه الفتحة لا الياء والا لقال فان سنيه بحذف النون للاضافة وهذه لغة بني عامر
فانهم يعربون المعتل اللام بالحركات على النون مع لزوم الياء لانها اخف عليهم ولان النون قامت مقام الذاهب ولو كان الذاهب موجودا
لكان الاعراب فيه كسائر المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه وقوله دعاني امرؤ ومعناه اتركاني من نجد وهو من خطاب الواحد بلفظ
الاثنين على عادتهم وشيبا بكسر الشين جمع اشيب وهو حال من المجرور بالباء ومردا حال من مفعول شيبا وبعضهم اي النحاة يطرد
هذه اللغة وهي لزوم الياء والاعراب على النون منونة في جمع المذكر السالم وفي كل ما حمل عليه لا في باب الياء او سع من باب الواو
وهو اعم من قول النظم وهو يعني باب سنين عند قوم يطرد ويخرج عليها قوله ربحي عرندس ذي طلال لا يزال يوم ضاربين القباب
الرواية ضاربين باثبات النون مع الاضافة الى القباب فدل على ان ضاربين معرب بالفتحة على النون كساكين لا بالياء والا لحذفت
النون للاضافة وقيل ضاربي القباب ورد بانه يحتمل ان يكون الاصل ضاربين ضاربي القباب فحذف البدل الذي هو ضاربي لدلالة
المبدل منه وهو ضاربين عليه قاله في المغني ويحتمل ان يكون الاصل ضاربين نفس القباب فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على
حاله ويحتمل ان يكون القباب منصوبا بضاربين والاصل القبابي بياء النسبة في الجمع ثم حذفت احدى الياءين واسكن الياء الباقية

وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي آخره سين مهملة الشديد القوي والطلال بفتح الطاء
المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الاديم والخشب واللبد و
نحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء وقوله وهو سحيم وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين الرواية بكسر النون
على انها كسرة اعراب بل قال الاخفش الاصغر علي بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها جعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل الاعراب
في آخره كما يفعل في فتيان وقال الاعلم يوسف الشنتمري هو في السنين والعقود امثل منه في المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع
للعقود فهو اشبه بالواحد الذي اعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز ان يكون كسرة النون
فيه كسرة بناء ضرورة كما سيجيء وبذلك صرح ابن جني فصل في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما الحق بهما المشار اليهما
في النظم بقوله ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق ونون ما ثني والملحق به بعكس ذاك استعملوه فانتبه ولما
كان المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضح عليه فقال نون المثنى وما حمل عليه مكسورة بعد الالف والياء على اصل التقاء الساكنين
وضمها بعد الالف لغة كقوله يا ابتا ارقني القذان فالنوم لا تالفه العينان بضم النون والقذان بكسر القاف واعجام الذال المشددة
جمع قذ وهو البرغوث بضم الباء وفتحها بعد الياء لغة لبني اسد حكاها الفراء كقوله وهو حميد بن ثور وقيل ابو خالد يصف قطاة
على احوذيين استقلت عشية فما هي الا لمحة وتغيب والرواية بفتح النون من احوذيين تثنية احوذي بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة
وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف في المشي لحذقه وفي ديوان الادب الاحوذي الراعي المشمر للرعاية
الضابط لما ولي واراد بهما هنا جناحي قطاة يصفها بالخفة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان
القطاة ارتفعت في الجو عنه على جناحين فما يشاهدها الرائي لها الا لمحة وتغيب عنه وقيل لا يختص فتح النون بالياء اي مع الياء
بل يكون بعدها وبعد الالف في لغة من يلزم المثنى الالف في كل حال قاله ابن عصفور كقوله اعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين
اشبها ظبيانا انشده ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح النون في العينانا تثنية عين وظبيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون
الموحدة وبالياء آخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية ظبي خلافا للهروي وقيل هذا البيت مصنوع لا دليل فيه وقال ابو زيد
هو لرجل من بني ظبة هلك منذ اكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح ان الفتح يجري بعد الالف اذا كانت علامة للرفع وفي نون
اثنين واثنتين فانهما محمولان على المثنى ولم اقف على نص صريح في ذلك اعتمد عليه ولا على شاهد استند اليه ونون الجمع
المذكر وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء للخفة لان الجمع اثقل من المثنى والكسر جائز في الشعر بعد الياء كقوله وهو جرير
لا سحيم خلافا للجوهري عرفنا جعفرا وبني ابيه وانكرنا زعانف آخرين الرواية بكسر النون من آخرين وهو جمع آخر بفتح الخاء بمعنى
مغاير وجعفر وبنو ابيه اولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاي
والنون وهو القصير واراد به الادعياء الذين ليس لهم اصل واحد وقوله وهو سحيم وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت
حد الاربعين بكسر النون وتقدم ما فيه واختلف راي ابن مالك فتارة حكم عليه بانه مجرور بالكسرة وتارة بانه مجرور بالياء
وكسر النون على لغة وما بعد الموضح هنا فاستشهد به اولا على الاعراب بالكسرة وثانيا على كسر النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو
في نثر ولا شعر لعدم التجانس الباب الرابع من ابواب النيابة الجمع بالالف والتاء المزيدتين ولا فرق بين ان يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط
قوله الرابع من ابواب النيابة الجمع بالالف والتاء
كهندات ودعدات او باللفظ والمعنى جميعا كفاطمات ومسلمات او بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات او بالالف المقصورة كحبليات
او الممدودة كصحراوات ويكون مسماه مذكرا كاصطبلات ولا فرق بين ان يكون سلمت فيه بنية واحدة كضخمة وضخمات وتغيرت
كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات فالاول حرك وسطه والثاني قلبت الفه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولهذا عدل
الموضح عن اكثر جمع المؤنث السالم الى ان قال الجمع بالالف والتاء المزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير فان في جميع ذلك
نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا للنصب على الجر كما في جمع المذكر السالم اجراء للفرع على وتيرة الاصل وانما خالف الفرع عن الاصل في الاعراب
بالحروف لعلة مفقودة في الفرع وهي انه ليس في آخره حرف يصلح للاعراب نحو خلق الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة على انه مفعول به عند
الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وابي عمرو بن الحاجب وصوبه الموضح في المغني ووجهه
بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده
وان كان ذاتا لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا انتهى وسبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فوقع في اسرار البلاغة اذا
قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول به هو الذي كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا آخر كقولك

ضرب زيدا

باب الجمع بالالف والتاء

ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وانت فعلت فيه الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا قبل الفعل بل والعالم لم يكن
موجودا بل كان عدما محضا والله اوجده وخلقه من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به انتهى و
احتج الجمهور الذاهبون الى ان العالم مفعول به لا مفعول مطلق بامور اولها انا قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله الا بدليل منفصل
والمعلوم مغاير للمجهول فان كون الله تعالى خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها انا نصف الله تعالى بالخالقية فلو كان خلق
العالم نفس العالم لزم ان يكون الله تعالى موصوفا بالعالم كما انه موصوف بخالقية العالم وثالثها ان نقول العالم ممكن فلم وجد
الا ان الله تعالى اوجده واحدثه وابدعه فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله اوجده جاريا
مجرى قولنا العالم وجد لانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه ويرجع حاصله الى ان العالم وجد لنفسه وذلك نفي للصانع
قاله الفخر الرازي في شرح المفصل ونصب الجمع بالالف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقا هو الغالب وربما نصب بالفتحة على لغة
كما قاله احمد بن يحيى ان كان محذوف اللام ولم يرد اليه في الجمع كسمعت لغاتهم بفتح التاء حكاه الكسائي ورايت بناتك بفتح التاء حكاه
ابن سيده وكقوله فلما جلاها بالايام تحيزت ثباتا عليها ذلها واكتئابها والايام الدخان وثباتا جمع ثبة الجماعات المتفرقة
منصوب على الحال بالفتحة والكثير ان ينصب بالكسرة كقوله تعالى فانفروا ثبات والضمائر المؤنثة للنحل بالحاء المهملة والمراد بها
خلاياها حين يوخذ عسلها وانما نصب هذا النوع بالفتحة لشبه هذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء او جبرا لما فاته من حذف
لامه كما عرب نحو سنين بالحروف جبرا لما فاته من حذف لامه وليس الواو ومن ذلك مفرد امر مردود اللام خلافا لابي علي في منعه ان
نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه واصلها لغية او لغوة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت الفا فصار لغاة وذلك
يلزم الجمع بين العوض والمعوض فان ردت اللام في الجمع كسنوات او سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات
او سنهات بكسر التاء هذا اذا كانت الالف والتاء زائدتين فان كانت التاء اصلية والالف زائدة كابيات جمع بيت واموات
جمع ميت او كانت الالف اصلية والتاء زائدة كقضاة جمع قاض وغزاة جمع غاز واصل قضاة قضية وغزاة غزوة تحركت الياء و
انفتح ما قبلهما انقلبتا الفين فالالف فيهما اصلية لكونها منقلبة عن اصل والتاء زائدة للتانيث فالنصب بالفتحة على الاصل
نحو وليت قضاة وجهزت غزاة والمطرد من الجمع بالالف والتاء المزيدتين ما كان علما لمؤنث مطلقا او صفة له مقرونة بالتاء او
دالة على التفضيل او علما لمذكر مقرونا بالتاء او صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات او مصغرة كدريهمات وحمل على هذا الجمع شيئان
احدهما اولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه وواحده في المعنى ذات بمعنى صاحبة واصله الى بضم الهمزة وفتح اللام
قلبت الياء الفا ثم حذفت لالتقائها مع الالف والتاء المزيدتين نحو وان كن اولات حمل فاولات خبر كان منصوب
بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة في نونها واصل كن كون بضم الواو بعد النقل الى باب فعل بضم العين نقلت
الضمة على الواو فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين والثاني ما سمي به من ذلك الجمع
وما الحق به نحو رايت عرفات وهو علم لموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا
على الحال ولو كان نكرة لجرى عليه صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام وهي لا تدخل عليه وسكنت اذرعات
بكسر الراء فانه في الصحاح وزاد في القاموس وقد تفتح وفي تهذيب الاسماء واللغات المنسوب اليها اذرعي بالفتح وهو جمع اذرعة
اذرعة جمع ذراع في لغة من ذكره قال ابو الفتح الهمداني في اشتقاق البلدان واذرعات وهي قرية من قرى الشام وقال الجوهري موضع
بالشام ولا منافاة بينهما واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية
ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع و
يترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتانيث وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالاول
راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية و
التانيث فترك تنوينه وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين فانه اخذ من الاول في النصب بالكسرة ومن الاخير حذف التنوين
فتحصل في المسئلة ثلاثة اوجه ورووا بالاوجه الثلاثة قوله وهو امرؤ القيس الكندي في محبوبته تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب
ادنى دارها نظر عالي الرواية بجر اذرعات بالكسرة مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين ومعنى تنورتها نظرت الى نارها بقلبي من اذرعات
وانا بالشام واهلها بيثرب مدينة الرسول ثم سميت باسم الذي نزل بها من العماليق وهو يثرب بن عبيد وفي الشرع ليمتنع اطلاق هذا
الاسم عليها لانه من مادة التثريب واما قوله تعالى يا اهل يثرب لا مقام لكم فحكاية عمن قال ذلك من المنافقين والى هذا الباب الاشارة

من ابواب النيابة ما لا ينصرف

يقول الناظم وما بتا والف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا كذا اولات والذي اسما قد جعل كأذرعات فيه ذا ايضا قبل

الباب الخامس من ابواب النيابة ما لا ينصرف اي ما لا يدخله تنوين الصرف وهو ما فيه علتان فرعيتان من علل تسع جمعها

ابن النحاس في قوله اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وسياتي شرح ذلك في باب مفعول له والذي يخصنا هنا انه

اجتمع في اسم علتان منها كاحمر فان فيه الصفة ووزن الفعل او واحدة منها تقوم مقامهما في منع الصرف كمساجد وصحراء فان صيغة منتهى

الجموع بمنزلة جمعين والتانيث بالالف بمنزلة تانيثين فكل من صيغة منتهى الجموع والف التانيث قائم مقام علتين فان جره بالفتحة

نيابة عن الكسرة نحو فحيوا باحسن منها ونحو اعتكفت في مساجد لا ان اضيف لفظا نحو في احسن تقويم وفي مساجد عائشة او تقديرا نحو

ابنا بذلمن قلت في رواية من جره بالكسرة بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه او دخلته ال معرفة نحو وانتم عاكفون في المساجد او موصولة

نحو قوله وهن الشافيات الحوائم بالكسرة لدخول ال الموصولة عليه وهو جمع حائمة ولما ال الداخلة على الصفة المشبهة كالاعمى والاصم

واليقظان فانها حرف تعريف على الاصح كما في المغني وغيره لا موصولة او زائدة كقول ابن ميادة رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا

باعباء الخلافة كاهله بخفض اليزيد لدخول ال الزائدة عليه بناء على انه باق على علميته ويحتمل انه قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم ادخل عليه

ال للتعريف كما قاله الموضح في شرح القطر وعلى هذا لا شاهد فيه وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح به ابو الوليد بن يزيد بن عبد الملك

ابن مروان من بني امية والاعباء جمع عبا بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي اخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون القاف والمراد

الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمغني ابصرته شديدا كاهله يحمل ثقال الخلافة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله وجر

بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يضف او يك بعد ال ردف واذا دخلها ال او اضيف جر بالكسرة هل يعود منصرفا ام لا اقوال ثالثها ان

من ابواب النيابة الفعل المضارع المسند لحروف اثنين

كانت العلتان باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه والا صرف وهو المختار **الباب السادس** من ابواب النيابة الامثلة الخمسة

سميت بذلك لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت

على اوذاج المخاطبين محط المخاطبين والاخر ان يقدمت بها الموضح في شرح اللمحة وهي كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين بالتاء للخطاب

نحو تفعلان ايها الزيدان والمخاطبين نحو تفعلان ايها الهندان او للغائبتين نحو الهندان تفعلان وبالياء للغائبين نحو الزيدان يفعلان

او واو جماعة بالتاء للمخاطبين نحو انتم تفعلون وبالياء للغائبين نحو هم يفعلون او ياء مخاطبة نحو انت تفعلين ولا فرق بين ان يكون الالف او

الواو ضميرين كما تقدم او علامتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون في لغة طي فان رفعها بثبوت النون ونصبها وجزمها بحذفها

نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الاول جازم ومجزوم والثاني ناصب ومنصوب وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل النصب

على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر في الاختصاص كما ان يفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين في مطلق

الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك في يفعلون لانه يؤدي الى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة

للرفع لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما فعلوا ذلك في نظيره من الاسماء وحملوا يفعلان

وتفعلين على يفعلون ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال لك انك قلت ان المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون

من قوله تعالى الا ان يعفون منصوب بان والنون لم تحذف فاشار الى جوابه بقوله واما الا ان يعفون فالواو لام الكلمة لا ضمير الجماعة

وهي واو عفا يعفو والنون ضمير النسوة عائد على المطلقات لا نون الرفع والفعل معها مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة مثل يتربصن

لا معرب ووزنه يفعلن فالعين فاؤه والفاء عينه والواو لامه وهذا بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة المذكرين كالواو في

قولك يقومون وواو الفعل محذوفة والنون علامة الرفع ووزنه يفعون فتحذف النون للناصب والجازم نحو الا ان يعفوا وفي التنزيل وان تعفوا

اقرب للتقوى ووزنه تعفوا واصله تعفووا بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت

فالتقى ساكنان فحذفت الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله واجعل لنحو

من ابواب النيابة الفعل المضارع المعتل الاخر

يفعلان النونا رفعا وتدعين وتسالونا وحذفها للجزم والنصب سمة **الباب السابع** من ابواب النيابة وهو خاتمتها الفعل

المضارع المعتل الاخر وهو ما اخره حرف علة اما الف كيخشى او ياء كيرمي او واو كيدعو فان جزمه يكون بحذف الاخر نيابة عن السكون نحو لم يخش ولم

يرم ولم يدع فالمحذوف من يخش الالف والفتحة قبلها دليل عليها ومن يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة قبلها

دليل عليها ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يمشي على قول ابن السراج ومن تابعه بان هذه الافعال لا يقدر فيها

الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب ملاحظا لك بان الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف

الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهل ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قول

سيبويه

باب اعراب المضارع

سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صار لفظ المرفوع والمجزوم واحدا فرقوا بينهما بحذف حرف العلة بحرف العلة

محذوف عند الجازم وعلى قول ابن السراج حذف حرف العلة نفسه وقول الناظم واحذف جازما ثلاثهن تقض حكما لازما ثم استشعر اعتراضا

بان حرف العلة قد ثبت مع الجازم فاشار الى جوابه بقوله فاما قوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق وقوله هجوت زبان

ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وقوله وهو قيس بن زهير الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد فضرورة

حيث ثبت حرف العلة الثلاثة مع الجازم وقيل هذه الاحرف اشباع والحروف الاصلية محذوفة بالجازم وقيل هذه الاحرف اصلية بناء على

قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويبقي حرف العلة على حاله والانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمي تبلغ اللبون الشاة من نوق من غنم الحلوب

يقال بالتخفيف اذا بلغه على وجه الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد واللبون الناقة ذات اللبن وهي القلوص بفتح القاف

وضم اللام الشابة بدل اللبون وبنو زياد الربيع بن زياد واخوته وفاعل ياتيك مضمر وبما لاقت متعلق بتنمي لعربه ويجوز ان يكون

ما لاقت فاعل ياتيك والباء زائدة في الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا واما قوله تعالى انه من يتقي ويصبر باثبات الياء في يتقي

وتسكين يصبر في قراءة قنبل عن ابن كثير فاختلف في تخريجه فقيل من موصولة لا شرطية ويتقي مرفوع لا مجزوم وتسكين يصبر مع انه

معطوف على مرفوع اما لتوالي حركات الباء الموحدة والراء من يصبر والفاء والهمزة من فان كما في يامركم باسكان الراء تنزيلا للكلمتين

بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة واما على تنزيل برفي يصبر فان منزلة

فعل بكسر الفاء وضم العين فسكن لانه بناء مهمل وهم يخففون مضموم العين اذا كان مستعملا فما بالك بالمهمل ويجوز المنفصل

مجرى المتصل قال امرؤ القيس فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فنزل ربع من اشرب غير منزلة عضد فسكن الباء كما

يسكن عضد واما على انه اجرى الوصل مجرى الوقف كقراءة الحسن البصري ولا تمنن تستكثر بتسكين تستكثر مع انه مرفوع

باجماع السبعة وكقراءة نافع محياي ومماتي بسكون الياء محياي وصلا واما على العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى من الشرطية

لعمومها وابهامها ولكون مدخولها مستقبلا سببا لما بعده لشبهه دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب قاله الفارسي ولذلك

صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية والياء في يتقي اما اشباع ولام الفعل حذفت للجازم واما على اجراء

المعتل مجرى الصحيح بجزم بحذف الحركة المقدرة ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة تبعية ما مر من حذف حرف العلة للجازم فهو انما

اذا كان اصليا فاما اذا كان حرف العلة عارضا بان كان بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرا مضارع قرا او مكسور ما قبلها نحو يقرئ

مضارع اقرا او مضموم ما قبلها نحو يوضؤ مضارع وضؤ وضم الضاد بمعنى حسن وجمل فان كان الابدال الهمزة بعد دخول الجازم على

المضارع فهو ابدال قياسي لكون الهمزة ساكنة فتخفف حركتها بالجازم وابدال الهمزة الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي فيمتنع

اي حين ابدل بعد دخول الجازم الحذف للحرف المبدل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل

الابدال فلا يحذف شيا اخر وان كان الابدال قبله اي قبل دخول الجازم فهو ابدال شاذ لكون الهمزة متحركة بالحركة فهي ممتنعة

بالحركة عن الابدال وابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ ويجوز مع دخول الجازم الاثبات للحرف المبدل والحذف له بناء

على قول الاعتداد بالعارض وهو الابدال هنا وعدمه اي عدم الاعتداد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف

حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد به ومنزل منزلة الحرف الاصلي وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الابدال يثبت حرف

العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الاصلي لا العارض وعدم الاعتداد بالعارض هو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثرون ففي كلامه لف ونشر

غير مرتب لان الاعتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة للاثبات وما ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره

الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة كتحقيقها **فصل** تقدر الواو في

في جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم نحو جاء مسلمي والنون رفعا في المضارع المعتل اذا اسند الى واو الجماعة والف الاثنين او ياء المخاطبة

واكد بالنون نحو لتبلون لتبلوان لتبلين وتقدر الحركات الثلاث تعذرا في الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة غير مهموزة نحو الفتى مما الفه

منقلبة عن ياء والمصطفى مما الفه منقلبة عن واو وان صورتهما الالف نظرا الى اصلها في الاول ومجاوزتها الثلاثة في الثاني ويسمى

الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة معتلا لكون اخره حرف علة ومقصورا لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه والقصر المنع ولكونه مقابلا للممدود

المقصور مقابله الممدود وخرج بقيد الاسم نحو يخشى مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لانه ليس في الافعال ممدود تقول جا

الفتى والمصطفى ورايت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى فاللفظ بالفتى والمصطفى واحد في الاحوال الثلاثة والتقدير مختلف فيقدر في الرفع الضمة وفي النصب

الفتحة وفي الجر الكسرة في الالف قلنا بمقارنة الاعراب لاخر المعرب هو الاصح الا فبعدها وموجب هذا التقدير ان ذات الالف لا تقبل الحركة

تقدر الضمة والكسرة فقط في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة في الاحوال الثلاثة مكسور ما قبلها نحو المرتجي من مزيد الثلاثي والقاضي من الثلاثي ويسمى الاسم المذكور منقوصا لكون آخره حرف علة ومنقوصا لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها او لانه يحذف لامه لاجل التنوين نحو مرتق وقاض والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر اما الاول فلان نحو يدعو ويرمي تنقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا واما الثاني فلان نحو فتى حذفت لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا وخرج بذكر الاسم في حد المقصور الفعل نحو يخشى والحرف نحو على وما في آخره الف لازمة وفي حد المنقوص الفعل نحو يرمي والحرف نحو في مما في آخره ياء لازمة وخرج بذكر المعرب في حديهما المبني نحو ذا واولا والذي والتي وخرج بذكر اللزوم في الالف نحو رأيت اخاك وفي الياء نحو مررت باخيك فانهما يتغيران بحسب الاعراب وخرج باشتراط الكسرة قبل الياء في حد المنقوص نحو ظبي مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح وكرسي مما آخره ياء قبلها ساكن معتل والى ذلك اشار الناظم بقوله ويسم معتلا من الاسماء ما كالمصطفى والمرتقي مكارما فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد قصرا والثان منقوص ونصبه ظهر ورفعه ينوى كذا ايضا يجر وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو يخشى ولن يخشى فيخشى في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب تقديرا فيهما ومثلها متصلين بها الضمير لتوافق اللفظ بالالف خطا وتقدر الضمة فقط في الفعل المضارع المعتل بالياء او الواو نحو هو يدعو وهو يرمي فيدعو ويرمي مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء وما ذكره من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لانا انما قدرناها في الاسم لان الاعراب فيه اصل فيجب المحافظة عليه وهو في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الاول وعليه جرى في النظم فقال واي فعل آخر منه الف او واو او ياء فمعتلا عرف فالالف انو فيه غير الجزم وابد نصب ما كيدعو يرمي ثم قال والرفع فيهما انو وتظهر الفتحة لخفتها في الواو والياء في الفعل وهو المنبه عليه في النظم وابد نصب ما كيدعو يرمي وفي الياء في الاسم وهو المنبه عليه في النظم بقوله ونصبه ظهر نحو ان القاضي لن يرمي ولن يغزو وليس في العربية اسم معرب في آخره واو لازمة قبلها ضمة

هذا باب النكرة والمعرفة

وهما في الاصل مصدران لنكر وعرف فنقلا وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعرف والاسم ضربان على الاصح نكرة وهي الاصل لانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج فهي ما تجده عبارة عما شاع في جنس موجود او مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا فكلما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود افراده في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كزيد وعمرو وانما وضع وضع اسماء الاجناس وكذلك قمر فاما قوله ... شعاع شموس وقوله وجوههم كانها اقمار فان العرب تنسب اليهما التجدد باعتبار الايام والليالي وان كانت حقيقتهما واحدة فيقولون شمس هذا اليوم احر من شمس امس وقمر هذه الليلة اكثر نورا من قمر ليلة اول ... عبارة عن نوعين احدهما ما يقبل ال المؤثرة للتعريف كرجل لحيوان مذكر عاقل وفرس لحيوان مذكر غير عاقل ودار لموضع غير حيوان وكتاب لجماد غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس والدار والكتاب الثاني ما لا يقبل ال المؤثرة في التعريف لكنه يقع موقع ما يقبل ال المؤثرة للتعريف نحو ذي بمعنى صاحب ومن بفتح الميم بمعنى انسان وما بمعنى شيء في قولك مررت برجل ذي مال ومررت بمن معجب لك ومررت بما معجب لك فذو ومن وما نكرات لان ذي نعت لنكرة ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال اما ذو فانها واقعة موقع صاحب وصاحب يقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الصاحب ليست ال فيه موصولة لانه قد تنوسي فيه معناه الاصلي بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد لذلك لا يعمل فلا تقول مررت برجل صاحب جوه عمرو قاله الشاطبي في باب الابتداء واما من فانها نكرة موصوفة واقعة موقع انسان وانسان يقبل ال فتقول الانسان وكذا ما فانها نكرة موصوفة ايضا واقعة موقع شيء وشيء يقبل ال فتقول الشيء ومن للعاقل وما لغيره وكذلك اذا استعملا في الشرط والاستفهام فمعناهما في الشرط كل انسان وكل شيء وفي الاستفهام اي انسان واي شيء فانسان وشيء يقبلان ال قاله الشاطبي ثم قال وكذلك اين وكيف فانهما واقعان موقع قولك في اي مكان وعلى اي حال ومكان وحال يقبلان ال انتهى وذهب ... الى ان من وما الاستفهاميتين معرفتان وكذلك نحو صه حال كونه منونا فانه نكرة ولا يقبل ال لكنه واقع موقع قولك سكوتا وسكوتا يقبل ال لانه مصدر فتقول السكوت بناء على ان التنكير والتعريف في اسم الفعل راجعان الى المعنى المصدري بواسطة او بلا واسطة وذهب الجمهور الى ان اسماء الافعال واقعة موقع الافعال نفسها كذلك ونحو احد وديار وعريب وكتيع من الاسماء الملازمة للنفي فانها نكرات ولا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال وهو مثلا رجل او حي او ساكن او نحو ذلك قاله الشاطبي واعرف النكرات شيء ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كل منها ما هو في مرتبته والضرب الثاني معرفة والى هذين الضربين اشار الناظم بقوله نكرة قابل ال مؤثرا او واقع

باب النكرة والمعرفة

موقع ما قد ذكرا وغيره معرفة وهي الفرع لانها تحتاج في دلالتها الى قرينة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم وهي عبارة عن نوعين احدهما ما لا يقبل ال في النثر البتة بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب والقياس وصلها ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو واما قوله باعد ام العمرو من اسيرها حراس ابواب على قصورها فضرورة والنوع الثاني ما يقبل ال لكنها غير مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس وضحاك فان ال الداخلة عليها غير مؤثرة للتعريف لانها معارف بالعلمية وانما دخلت عليها ال للمح الاصل الذي هو التنكير وفي بعض النسخ للمح الوصف والاول اولى لان مدخولها قد يكون غير وصف كالنعمان فانه في الاصل اسم عين للدم بالذال المعجمة وتخفيف الياء وظاهر كلامه ان ال في هذه الامثلة دخلت عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي اعلام بل على تقدير تنكيرها لكون الشعرة باصلها من الصفة فدخولها عليها كدخولها على القائم والقاعد وبابه وهذا معنى ما ذكره سيبويه ثم قال فاذا ثبت ان ال تدل على معنى التعريف تقديرا او لمح الصفة صار التعريف مشكلا واجاب عنه بما حاصله انه لم تؤثر تعريفا فيما لم يمكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر بالتامل واقسام المعارف سبعة احدها المضمر بضم الميم الاولى وفتح الثانية لحاضر او غائب كانا وهم والثاني العلم لمذكر او مؤنث كزيد وهند والثالث الاشارة كذا للمذكر وذي للمؤنث والرابع الموصول بناء على ان تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بال ملفوظة كالذي او مقدرة كمن او بالاضافة كاي كالذي للمذكر والتي للمؤنث والخامس ذو الاداة للمذكر والمؤنث كالمراة والغلام والسادس المضاف اضافة محضة لواحد منها اي من هذه الخمسة معتلا كان او صحيحا كابني وغلامي والسابع المنادى على قول الناظم كهم وذي وهند وابني والغلام والذي والمنادى المنكر المقصود نحو يا رجل المعين بناء على ان تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوي كما في التسهيل واعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام بان يتقدمه اسم واحد معرفة او نكرة ثم المشار به والمنادى يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالقصد عنده ثم الموصول وذو الاداة يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفي بعض النسخ ثم ذو الاداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فجعل المضاف الى الضمير في مرتبة الضمير والصحيح ما نسب الى سيبويه ان المضاف في مرتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه في مرتبة العلم وذهب ... الى ان المضاف دون المضاف اليه مطلقا فتحصل ثلاثة اقوال

فصل في المضمر

فصل في المضمر بفتح الميم الثانية المضمر اسم مفعول من اضمره اذا اخفاه وستره واطلاقه على البارز توسع والضمير بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد اي معقود وهو اصطلاح بصري والكوفيون يسمونه كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هشام فصرح بين ... ثم فالضمير والكناية بالاصطلاح اسمان لما وضع لتعيين مسماه وهو اما متكلم كانا وزيادة الالف عند البصريين وبعضها عند الكوفيين او مخاطب كانت بزيادة التاء عند البصريين وبعضها عند بعض الكوفيين او غائب كهو وميمها عند البصريين والهاء وحدها عند الكوفيين واليه اشار في النظم بقوله فما لذي غيبة او حضور كانت وهو سم بالضمير او لمخاطب تارة ولغائب اخرى وهو ثلاثة الالف والواو والنون والى ذلك اشار الناظم بقوله والف والواو والنون لما غاب وغيره وزاد بغيره المخاطب كقوما وقاما للغائبين وقوموا وقمن للمخاطبين والمخاطبات فمن وينقسم الضمير الى بارز وهو ما له صورة في اللفظ كتاء قمت وكاف اكرمك وهاء غلامه وكل من التاء والكاف والهاء لفظ بصورته والى مستتر بخلافه اي بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى كالضمير المقدر في اقوم وقم ونقدر في اقوم انا وفي قم انت ولم تضع العرب لهما لفظا يعبر به عنهما ولكن اصطلحوا لعبارته عنهما باللفظ الضمير المنفصل بقولهما للمبتدئين وليس هما اياهما على الحقيقة وينقسم البارز الى متصل بعامله وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا كالياء وكاف اكرمك وهاء سليه ونابه وهذا معنى قول الناظم وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي الا اختيارا ابدا كالياء والكاف من ابني اكرمك والياء والهاء من سليه ما ملك وشملت هذه الامثلة انواع الضمير الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة من الرفع والنصب والجر فالياء من ابني للمتكلم ومحلها جر والكاف من اكرمك للمخاطب محلها نصب والياء من سليه للمخاطب ومحلها رفع على الفاعلية والهاء من سليه للغائب محلها نصب على المفعولية والحاصل ان الياء والكاف والهاء لا يبتدأ بشيء منها ولا يقع بعد الا واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديار فضرورة والقياس الا اياك ولكنه اضطر فحذف ايا وابقى الكاف او اوقع المتصل موقع المنفصل وما الاولى نافية وما الثانية زائدة لا مصدرية لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية ونبالي من المبالاة بمعنى الاكتراث وجارتنا خبر كان من الجوار مصدر يراد به معنى احد فاعل يجاور ونا وان وصلتها معمول نبالي وهو مفرد لا جملة ولا حرفا يجاب والكاف في موضع النصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة احد غيرك واجاز ابن الانباري وقوع المتصل بعد الا مطلقا وتبعه المبرد مطلقا ... ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر

اعوذ برب العرش من فئة بغت علي فمالي عوض الا ه ناصر فاوقع الها المتصلة موقع ايا والى المنفصل من عامله وهو اي المنفصل ما يبتدى
به في النطق ويقع بعد الا وذلك نحو انا تقول في ابتداء النطق به انا مومن ونحن ونحو ما قام الا انا وينقسم هنا الباء ذي الى
متصل ومنفصل لا ينافي تقسيمه المتصل الى مستتر وبارز في باب العطف لا خلاف انه ذكرين ثانيه هنا ناظر الى مواقعه من الاعراب
وهناك ناظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صنيعه ان كلا من المتصل والمنفصل اصل برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل
للمنفصل محتجا بان مبنى الضماير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل وينقسم الضمير المتصل بحسب مواقع الاعراب من رفع ونصب وجر
الى ثلثة اقسام الاول ما يختص بمحل الرفع فقط وهو خمسة احدها التاء مضمومة كانت او مفتوحة او مكسورة كقمت بالحركات الثلث
ثانيها الالف الدالة على الاثنين او اثنتين كقاما وقامتا وثالثها الواو الدالة على جمع المذكر كقاموا ورابعها النون الدالة على
جمع الاناث كقمن وخامسها ياء المخاطبة بناء على انها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الاخفش والمازني وزعما انها حرف تانيث والفاعل
ضمير مستتر ويقع في الامر كقومي والمضارع كتقومين وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم فانها لا تكون في محل رفع اصلا والقسم الثاني
من الاقسام الثلثة ما هو مشترك بين محلي النصب والجر فقط وهو ثلثة احدها ياء المتكلم نحو ربي اكرمني فالياء من ربي في محل جر
باضافة رب اليها وفي اكرمني في محل نصب على المفعولية باكرم وثانيها كاف المخاطب بفتح الكاف او ضمها ودعك ربك فالكاف من ودعك في
محل نصب على المفعولية ومن ربك في محل جر باضافة رب اليها وثالثها هاء الغائب نحو قوله تعالى قال له صاحبه وهو يحاوره فالهاء من له
وصاحبه في محل جر في الاول باللام وفي الثاني بالاضافة وفي يحاوره في محل نصب بيحاور وذلك داخل تحت قول الناظم ولفظ ما جر كلفظ
ما نصب والقسم الثالث من الاقسام الثلثة ما هو مشترك بين المحال الثلثة محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر وهو نا خاصة بشرط
اتحاد المعنى والاتصال نحو ربنا اننا سمعنا فنا في ربنا في محل جر باضافة رب اليها وفي اننا في محل نصب بان وفي سمعنا في محل رفع على
الفاعلية بسمع ونظير ذلك قول الناظم كاعرف بنا فاننا نلنا المنح وقال بعضهم وهو ابو حيان معترضا على الناظم في قوله للرفع والنصب وجر نا
صلح لا يختص ذلك بكلمة نا بل الياء وكلمة هم كذلك فانهما يقعان في المحال الثلثة لانك تقول في الياء في الرفع قومي وفي النصب اكرمني وفي الجر
غلامي وتقول في هم في الرفع هم فعلوا وفي النصب انهم وفي الجر لهم قال ورده المتأخرون فقالوا هذا النقض غير سديد بالسين المهملة
لان المدعى ان يكون الضمير في الاحوال الثلثة متحد المعنى ومتصلا وما اورده ليس كذلك لان ياء المخاطبة غير ياء المتكلم بدليلين احدهما
ان ياء المخاطبة مختلف في اسميتها وياء المتكلم لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه والثاني ان ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث وياء
المتكلم موضوعة للمذكر والمؤنث وما للمذكر غير ما للمؤنث ولان الضمير المنفصل غير الضمير المتصل ضرورة فاسقط الايراد وثبت المراد والفاظ
الضماير كلها مبنية وجوبا وذلك مفهوم من قول الناظم وكل مضمر له البنا يجب واختلف في سبب بنائها فقيل شبهها الحرف في المعنى لان
كل مضمر متضمن معنى التكلم او الخطاب او الغيبة وهي من معاني الحروف وقيل شبه الحرف في الوضع لان اكثر الضماير على حرف او حرفين وحمل
الاقل على الاكثر وقيل شبه الحرف في الافتقار لان المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة مشاهدة او غيرها وقيل شبه الحرف في الجمود وقيل
اختلاف صيغه لاختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص الابراز بضمير بعينه بل يكون في ضمير الرفع والنصب والجر ويختص الاستتار
بضمير الرفع فقط وينقسم المستتر الى قسمين مستتر وجوبا وهو المقتصر عليه في النظم بقوله ومن ضمير الرفع ما يستتر مقربا تمثيله
بقوله كافعل اوافق نغتبط اذ تشكر وضابطه الا يخلفه في مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بامر
الواحد المذكر كقم واستخرج بخلاف المرفوع بامر الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز في الجميع نحو قومي وقوما وقوموا وقمن او المرفوع
بمضارع مبدو بتاء خطاب الواحد كتقوم وتستخرج بخلاف المبدو بتاء الغائبة نحو هند تقوم فان استتاره جائز لا واجب بخلاف المبدو بتاء خطاب
الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز في الجميع نحو تقومين وتقوما وتقومون وتقمن او المرفوع بمضارع مبدو بالهمزة كاقوم واستخرج او المرفوع بمضارع
مبدو بالنون كنقوم ونستخرج او المرفوع بفعل الاستثناء كخلا وعدا وليس ولا يكون في نحو قولك القوم قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمروا
وليس بكرا ولا يكون زيدا ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عائد على البعض المفهوم من كلمة السابق او على اسم الفاعل
المفهوم من الفعل السابق او المرفوع بافعل في التعجب او بافعل في التفضيل فالاول كما احسن الزيدين بفتح الدال وكسرها والثاني نحو هم
احسن اثاثا ففي احسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا واثاثا تمييز او المرفوع باسم فعل غير ماض كاوه بمعنى اتوجع ونزال بمعنى انزل
او المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب فجميع هذه الامثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز الا افعل التفضيل فانه قد يرفع
الظاهر في مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل افضل منه انت اذا لم تعرب انت مبتدأ او على انه
فعد افعل التفضيل من امثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا مشكل على الضابط المذكور وينقسم الى مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك الظاهر او

الضمير

باب النكرة والمعرفة

الضمير المنفصل وهو الضمير المرفوع بفعل الغائب او الغائبة او الصفات المحضة وهي الخالصة من شائبة الاسمية واسم الفعل الماضي
فالمرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام وبفعل الغائبة نحو هند قامت وتقوم وبالصفات المحضة وهي ثلثة اسم فاعل نحو زيد قائم واسم
مفعول نحو زيد مضروب وصفة مشبهة نحو زيد حسن وامثلة المبالغة نحو زيد ضراب او مضراب او ضروب او ضريب او باسم الفعل
الماضي نحو زيد هيهات اي بعد فالضمير في هذه الامثلة وما اشبهها مستتر جوازا اذ لو برز انفصل فتقول زيد قام هو وكذا الباقي
والدليل على جواز ذلك انه يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل الا ترى انه يجوز في الفصيح زيد قام ابوه فيخلفه الظاهر وهو ابوه او ما قام الا
هو فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا وكذا الباقي من الامثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جار في الضمير المستتر في الظرف وعديله
اذا وقعا صفة او صلة او خبرا او حالا نحو مررت برجل ثابت وفي مجلسك جاء الذي عندك او في الدار وزيد خلفك وفي المسجد جاء زيد
فوق فرس او على جواد وقد يجب ابراز الضمير المستتر اذا جرى الوصف على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه هو **تنبيه** هذا التقسيم للضمير
المستتر الى مستتر وجوبا وجوازا تقسيم ابن مالك في التسهيل وغيره وابن يعيش في شرح المفصل وغيرهما من النحويين ووافقهم الموضح في شرح
القطر وخالفهم هنا فقال وهذا التقسيم فيه نظر اذ الاستتار للضمير في قام من نحو زيد قام واجب لا يجوز ابرازه متصلا فانه لو برز وجب انفصاله
فيقال قام هو ولا يقال قام هو على الفاعلية بل هو على التوكيد لذلك المستتر وما خلف الظاهر له او الضمير المنفصل ففي غير تركيبه
وزيد قام تركيب اسند فيه القيام الى ضمير زيد من غير حصر واما زيد قام ابوه او ما قام الا هو فتركيب اخر اسند فيه القيام الى اجنبي من زيد او
الى ضميره المحصور بالا هذا تقرير كلامه وفيه امران احدهما ان قوله فتركيب يوهم ان ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بان نحو زيد قام هو
وزيد قام ابوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك الا ان يقطع النظر عن خصوصية المسند اليه والثاني انه نفى ان
يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه ان الجائي هو من نحو قوله نعم ان يمل هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا ونقل
المرادي عنه ايضا في شرح التسهيل انه اجاز في هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له و
ابرز الضمير يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين والنظر الجيد ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل
لانه لا يخلو اما ان يريد بجواز الاستتار انه يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما اصلوه من
القواعد وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه والتحقيق في التقسيم ان يقال ينقسم
العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كاقوم وقم والى ما يرفعه وغيره اي الظاهر كقام ويقوم وينقسم الضمير المنفصل بحسب مواقع
الاعراب الثلثة الى قسمين احدهما ما يختص بمحل الرفع لا يتجاوزه الى غيره وهو انا للمتكلم وانت بفتح التاء للمخاطب وهو للغائب وفروع
انا واحد فقط وهو نحن لانا المتعدد فرع المفرد وفرع انت بفتح التاء اربعة وهي انت بكسر التاء وانتما وانتم وانتن لان المؤنث فرع
المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد وفرع هو اربعة وهي هي وهما وهم وهن وتعليله ما تقدم **تنبيه** المختار في انا ان الضمير هو الهمزة
والنون فقط والالف زائدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين انه الاحرف الثلثة واختاره ابن مالك وفي انت وفروعها الضمير
ان عند البصريين واللواحق لها حروف خطاب وذهب الفراء الى ان انت بكماله هو الضمير وذهب ابن كيسان الى ان التاء هي الضمير
وهي التي في فعلت وكثرت بان وفي هو وهي والجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الضمير هو الهاء فقط والواو والياء
اشباع وفي هما وهم الضمير الهاء وحدها وحكي عن الفارسي انه المجموع وفي هن الهاء وحدها والنون الاولى كالميم في هم والثانية كالواو في
هو والقسم الثاني ما يختص بمحل النصب لا يتجاوزه الى غيره وهو ايا بشرط ان يلي اللواحق الثمانية من بعدها لكونها مزيدا فانها تدل على المعنى المراد
من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتانيث وافراد وتثنية وجمع نحو اياي للمتكلم وحده واياك للمخاطب المذكر واياه للغائب المذكر وهذه
الثلثة هي الاصول وفروعها تسعة ففرع اياي ايانا لا غير وفرع اياك بفتح الكاف اربعة اياك بكسر الكاف واياكما واياكم واياكن وفرع
اياه اربعة ايضا اياها واياهما واياهم واياهن على ما تقدم من التعليل وفي بعض النسخ باسقاط العاطف **تنبيه** المختار من
الخلاف ان الضمير نفس ايا فقط وان اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وهو مذهب سيبويه واستشكل بان الضمير ما دل على متكلم او
مخاطب او غائب واياه على حدتها لا تدل على ذلك واجيب بانها وضعت مشتركة بين المعاني الثلثة وعند الاحتياج الى التمييز زادت حروف
تدل على المعنى المراد كما زادت في الفعل المسند الى المؤنث تاء التانيث ومقابل المختار مذاهب احدها ما ذهب اليه بعض
البصريين وجمع من الكوفيين واختاره ابو حيان ان اللواحق هي الضماير وكلمة ايا عماد في ذاته تعتمد عليها اللواحق لتتميز الضمير المتصل
من المنفصل والثاني ما ذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك ان ايا ضمير مضاف الى ما بعده وان ما بعده ضمير ايضا في محل خفض
باضافة ايا اليه والثالث ما ذهب اليه الزجاج ان ايا اسم ظاهر لا ضمير واللواحق لها ضماير اضيف ايا اليها هي في محل خفض بالاضافة

اوضحه

من نحو مررت برجل مكرمك هو

قول المختار ان الضمير ايا واللواحق حروف تكلم وخطاب وغيبة

وهذه الضمائر الاربعة والعشرون ضمائر من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول الناظم وذو ارتفاع وانفصال انا هو
وانت والفروع لا تشتبه وذو انتصاب في انفصال جعلا اياي والتفريع ليس مشكلا وجملة الضمائر البارزة ستون ضميرا و
ذلك لان البارز اما متصل او منفصل والمتصل مرفوع ومنصوب ومخفوض والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة اقسام ثلثة
للمتصل واثنان للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنا عشر لفظا واحد للمتكلم وحده وواحد له ولمن معه وخمسة للمخاطب اثنان
للمذكر وواحد للمؤنث وواحد لتثنيتهما وواحد لجمع المذكر وواحد لجمع المؤنث وخمسة للغائب كذلك واذا ضربنا خمسة في اثنا عشر خرج
منها ستون امثلة المرفوع المتصل قمت قمنا قمت قمت قمتما قمتم قمتن قام قامت قاما قامتا قاموا قمن امثلة المنصوب المتصل اكرمني
اكرمنا اكرمك اكرمك اكرمكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم اكرمهن امثلة المخفوض ولا يكون الا متصلا غلامي غلامنا
غلامك غلامك غلامكما غلامكم غلامكن غلامه غلامها غلامهما غلامهم غلامهن وقد تقدمت امثلة المرفوع
المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام الموضح فلم احتج اكررها مرة ثانية فهذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه في ضمائر الرفع المتصل
يا المخاطبة في تقومين وقومي وخالفه الاخفش والمازني ذاهبين الى انها حرف تأنيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد في تقوم
وقم وقد تقدم **فصل** القاعدة لغة الاساس واصطلاحا حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتعرف احكامها منه وهي هنا انه
متى امكن اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله لان وضع الضمير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل نحو قمت بضم التاء
واكرمتك لا يقال قام انا واكرمت اياك لان التاء اخصر من انا والكاف اخصر من اياك والى هذا اشار الناظم بقوله وفي اختيار لا يجيء
المنفصل اذا تأتى ان يجيء المتصل فاما قوله وهو زياد بن حمل التميمي وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم فاوقع
الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل وقوله وهو الفرزدق بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر
الدهارير فاوقع الضمير المنفصل المنصوب مكان المنصوب المتصل فضرورة فيهما ومعنى البيت الاول على ما قال ابن كيسان ما اصحب
قوما بعد قومي الا بالغوا في الثناء عليهم حتى يزيد اقومي حبا الي ويدل عليه انه وجد في اصل قصيدته لم الق بعدهم حيا فاخبرهم الا
وهم الاولى مفعول اول ليزيد وحبا مفعوله الثاني وهم الثانية اخر البيت فاعل يزيد والاصل يزيدون فعدل عن الواو الى هم للضرورة
ابن مالك الاصل الا يزيدون انفسهم فحذف المضاف وفصل قال الموضح في المغني وحامله على ذلك ظنه ان الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك
فان مسمى الواو المصاحبون ثانيا ومسمى هم المصاحبون اولا ومراده انه ما يصاحب قوما بعد قومه فيذكر قومه لهم الا ويزيد هؤلاء القوم
حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم ويجوز في فاذكرهم النصب في جواب النفي والرفع بالعطف على اصاحب قاله الموضح في شرح الشواهد
والباء في قول الفرزدق بالباعث متعلق بحلفت في بيت قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذي ترجع
اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباعث والوارث اليه على حد قولهم بين ذراعي وجبهة الاسد او منصوب
بالوارث على اعمال الوصفين تنازعاه واعمل الثاني وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت اي اشتملت عليهم او بمعنى تكلفت بابدانهم
والارض فاعل ضمنت واياهم مفعوله والقياس اتصاله ولكن فصل للضرورة والدهر الزمان والدهارير الشدائد مضاف اليه
ثم بين الاتصال وجب الانفصال مثال ما لم يتأت فيه الاتصال ان يرفع الضمير بمصدر مضاف الى المنصوب نحو قوله بنصركم نحن كنتم
فائزين او ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز من ضربك الامير قلنا ويجوز بنصرناكم فما
كان جوابهم فهو جوابنا او ان يرفع بصفة جرت على غير من هي له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو
ضاربه هو او ان يحذف عامله كقوله فان انت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الاوائل اي فان ضللت لم ينفعك
علمك او ان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن امهاتهم او ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله فآليت لا انفك احذو قصيدة تكون واياها
مثلا بعدي او ان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم او ان يلي اما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو اما انا واما انت او ان يلي
اللام الفارقة كقوله ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا او ان يكون منادى نحو يا اياك ويا انت او ان ينصبه عامل في
مضمر قبله غير مرفوع او ان يحذف رتبته نحو ظننتني اياي وشبها او ان يتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد او يتأخر عن عامله ويلي الا
نحو امر الا تعبدوا الا اياه او بمعنى نحو انما قام انا ومنه قوله وهو الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او
مثلي لان انا ولي الا في المعنى لان المعنى ما يدافع عن احسابهم الا انا او مثلي فلا يجوز الا انت ولما كان غرضه ان يحصر المدافع لا المدافع
عنه فصل الضمير واخره ولو وصله وقال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وذلك غير مقصود
ولا يصح حمله على الضرورة لانه كان يمكن ان يقول انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا توكيدا وليست ما موصولة وانا خبر اذ لا

ضرورة في العدول عن لفظة من الى لفظ ما وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على انه لا يجري الحصر بانا ونحو
ه في ذلك والذائد بالذال المعجمة اوله ومهملة اخره من ذاد يذود اذا منع او من الذود وهو الطرد يقال حلاتها اي طردتها والحامي الحقيقة وما
هنا تفسير للذائد وهو اسم فاعل من الحماية وهي الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويحق
به والاحساب جمع حسب بفتحتين مأخوذ من الحساب كانهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة له في مختصر العروس ويستثنى من
هذه القاعدة المذكورة وهي انه اذا تأتى اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله مسئلتان يجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصال و
هو المشار اليهما في النظم بقوله وصل او افصل هاء سلنيه وما اشبهه في كنته الخلف انتمى كذا خلتنيه احدهما وهي الاولى
في النظم ان يكون عامل الضمير الجائز فيه الاتصال والانفصال عاملا في ضمير اخر اعرف منه مقدم عليه وهو مراد النظم بقوله وقدم
الاخص في اتصال وليس المقدم مرفوعا بان كان منصوبا او مجرورا فيجوز في الضمير الثاني الوجهان المتقدمان وهو الاتصال
نظرا الى الاصل والانفصال هربا من توالي اتصالين في فضلتين ثم ان كان العامل في الضميرين المذكورين فعلا غير ناسخ كما في باب
اعطى فالوصل ارجح لكونه الاصل ولا مرجح لغيره ولذلك اقتصر عليه سيبويه كالهاء من قولك الشخص في عبد سلنيه او ملكتنيه و
الكاف من قولك لعبد زيد سلنيك ويجوز على مرجوح سلني اياه وملكني اياه سلني اياك ولكون الاصل ارجح لم يأت التنزيل الا به قال الله
فسيكفيكهم الله انلزمكموها ان يسألكموها كان ذلك من الوصل ومن الفصل قوله عليه السلام ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال ملككموهم
ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلث ضمات وان كان العامل في الضميرين اسما وكان اول الضميرين مجرورا فالفصل ارجح
لا خلاف محل الضميرين سواء كان الاسم العامل مصدرا نحو عجبت من حبي اياه فحب مصدر مضاف الى فاعله وهو يا المتكلم واياه مفعوله
هذا من الفصل ومن الوصل قوله في الحماسة لئن كان حبك لي كاذبا لقد كان حبيك حقا يقينا اللام في لئن موطئة للقسم وفي لقد جواب
القسم هذا هو المعتمد لا التفات لغيره وفي بي متعلقة لعمل المصدر في مفعوله لكونه فرعا عن الفعل في العمل وحبك الاول بغير تا
والكاف فيهما من اضافة المصدر الى فاعله وحبيك الثاني بالياء وفيه الشاهد فانه اتى معه بالضمير الثاني وهو الكاف متصلا ولو
فصله لقال حبي اياك او كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من مولينا اياه ومن الوصل قوله لا ترج او تخش غير الله ان الذي وقيكه
الله لا ينفك مأمونا في بالضمير الثاني متصلا ولو فصله لقال واقيك الله اياه وان كان العامل في الضميرين فعلا ناسخا من
باب ظن نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ فيترجح بعده وهو المراد
بقول النظم غيري اختار الانفصالا كقوله اخي حسبتك اياه وقد ملئت ارجاء صدرك بالاضغان والاحن اخي مفعول لفعل محذوف
يفسره حسبتك او مبتدأ وما بعده خبره على الوجهين في الاشتغال الا ان المنادى سقط منه حرف النداء لفظا المعنى والارجاء النواحي جمع رجا
كعصى والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع حنة بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة وهي الحقد
ايضا فهو من عطف المرادفين على الاخر والشاهد في حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثاني والارجح عند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل
وقد صرح بذلك في النظم وقال الانفصال الا اختيار ووجهه ان الاصل الاتصال وقد جاء في التنزيل كقوله تعالى اذ يريكهم الله وورد في
الشعر كقوله بلغت صنع امرئ بر اخالكه اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا **المسئلة الثانية** من المسئلتين المستثنيتين
من القاعدة المذكورة ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها سواء كان قبله ضمير ام لا وبذلك فارقت المسئلة الاولى
نحو الصديق كنته او كانه زيد فيجوز في الهاء الوجهان الاتصال والانفصال وفي الارجح من الوجهين الخلاف المذكور في الترجيح في نحو
خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وتوجيههما ما سبق وكلاهما وارد ومن ورود الوصل
الحديث وهو قوله عليه السلام لعمر لما طلب ان يقتل ابن صياد حين اخبر بانه الدجال ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله
ومن ورود الفصل قوله وهو عمر بن عبد الله بن ابي ربيعة المخزومي لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير ثم شرع في
محترزات القيود المتقدمة في المسئلة الاولى فقال ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته ولا يجوز
ضربت اياه لما تقدم ولو كان الضمير المتقدم على الضمير الثاني غير اعرف اي غير اخص وجب الفصل لانه مع الاتصال يجب تقديم الاخص ومع
تقديم غير الاخص يجب الانفصال وهذا معنى قول النظم وقدم ما شئت في انفصال نحو اعطاه اياي واعطاه اياك فان كلا من ضميري
المخاطب والمتكلم اخص من ضمير الغائب واعطاك اياي لان ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب واما قول عثمان اراهمني الباطل شيطانا
فالاصل اراهم الباطل اياي شيطانا والمعنى اي الباطل القوم اي شيطانا اجاز المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال
نحو اعطيتهوك ولكن الانفصال عندهم ارجح ومن ثم نقح لنا المسئلة اي من هنا اي من اجل انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف وجب الفصل

اذا اتحدت الرتبة بان يكونا المتكلم او مخاطب او غائب لانه يصدق ان المتقدم منهما غير اعرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا نحو قول العبد لسيده ملكتني اياي وقول السيد لعبده ملكتك اياك وقول السيد اذا اخبر شخصا انه ملك عبده نفسه ملكته اياه لان شرط جواز الاتصال تقديم الاخص وقد يباح الوصل ان كان الاتحاد في ضميري الغيبة واختلف لفظ الضمير تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وهو مراد الناظم بقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا وفي بعض النسخ مع اختلاف ما كقوله لوجهك في الاحسان بسط وبهجة انالهماه قفو اكرم والد فبسط بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتدأ تقدم خبره في المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط وانالهماه فعل ماض مسند لاثنين اولهما ضمير التثنية الراجع الى بسط وبهجة وثانيهما ضمير المفرد الراجع الى الذي ولي به متصلا والاكثر انالهما اياه بالانفصال وقفو بمعنى اتباع فاعل انال واكرم مضاف اليه واحترز بالغيبة من ضميري المتكلم وضمير المخاطب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال علمتنا بي ولا علمتنيا ولا ظننتكاك وصح الاختلاف في ضميري الغيبة لصحة تعدد مدلوليهما نحو جاد بيتر زيد اعطيتهماه او اعطيتهوها واحترز باختلاف لفظ الضميرين من ان لا يختلف لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد اعطيته اياه **فصل** في تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب ان يا المتكلم من ضماير المشتركة بين محلي النصب والخفض فينتصب بواحد من ثلثة فعل واسم فعل وحرف ويخفض بواحد من اثنين حرف واسم ثم هذه العوامل على قسمين ما يمتنع معه نون الوقاية وما تلحقه فالذي تلحقه نون الوقاية على اربعة احوال وجوب وجواز مستويا ورجحان الثبوت ورجحان الترك فان نصبها فعل واسم فعل وليت وجب قبلها نون الوقاية لتقي الفعل او شبهه من نظيره الا بد خلوه وهو الكسر الشبيه بالجر ولتقي ما بني على الاصل وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل فاما الفعل فنحو دعاني في الماضي ويكرمني في المضارع واعطني في الامر وهذه الثلثة ملازمة للفعلية وتقول فيما تردد بين الفعلية والحرفية قام القوم ما خلاني وما عداني وحاشاني بنون الوقاية ان قدرتهن افعالا فان قدرتهن احرف جر وما زائدة اسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجح فتثبت النون قال الشاعر تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع والندامى جمع ندمان وهو نديم الرجل في الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل بتمل بفتح اللام بمعنى معرض خبران والمعنى تمل الندامى مللا متجاوزا الى غيري اما انا فلا امل فانني مغرى بكل ما يهواه نديمي وتقول في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والاصح الفعلية ما افقرني الى عفو الله وما احسنني ان اتقيت الله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الاول شاذ والثاني منقاس وتقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليسني قال بعضهم وقد بلغه ان انسانا يهدده عليه رجلا ليسني حكاه سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الزم ورجلا مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عائد على رجل ويا المتكلم خبره اي ليلزم رجلا غيري وهذا مبني على جواز لزوم الغائب وهو شاذ لانه ليس امر بفعل وضع للامر بل بفعل مقرون بلام الامر كما ان النهي بفعل مقرون بلا فكما ان اسماء الافعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهي لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما الاسم وما ذكره من لزوم النون في نحو ما احسنني هو قول البصريين وهو مبني على ان افعل في التعجب فعل ماض واما تجويز الكوفي ما احسني بحذف نون الوقاية سماعا كما في شرح الكافية فمبني على قولهم ان احسن ونحوه في الوزن من افعال التعجب اسم بدليل تصغيره سمع ما احيسنه ورد بان التصغير فيه شاذ واما تجويز بعضهم ليسي بحذف نون الوقاية من ليس فمحجوج فلا يعول عليه واما قوله وهو رؤبة عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي بغير نون فضرورة اشار اليها الناظم بقوله وليسي قد نظم والعديد كالعدد بمعنى العدد عديد الثرى والطيس بفتح الطاء المهملة وسكون اليا المثناة تحت اخره شين معجمة الرمل الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عائد على البعض المفهوم من القوم ويا المتكلم المتصلة به خبره وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقا هو ما اشار اليه الناظم بقوله وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية واما نحو تامروني وتحاجوني بتخفيف النون في قراءة نافع فالصحيح عند سيبويه ان المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالي الامثال في نحو لتبلون ولغير ذلك نحو قوله ابيت اسري وتبيتي تدلكي ولان نون الرفع نائبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في قراءة ابي عمرو ويامركم فحذف النون ايضا تفضيل للفرع على الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضح في شذوره واسقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وابي علي وابن جني واكثر المتاخرين واستدلوا له بوجهين احدهما ان نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت اولى بالحذف وثانيهما ان نون الرفع علامة الاعراب فالمحافظة عليها اولى وثالثها ان نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود المؤثر بلا اثر مع امكانه واما اسم الفعل المزيد على النظم نحو دراكني وتراكني بكسر الكاف فيهما وعليكني بفتحها فالاول بمعنى ادركني بقطع الهمزة والثاني بمعنى اتركني والثالث بمعنى الزمني بوصل الهمزة فيهما واما ليت المشار اليها بقول النظم وليتني فشا

يا ليتني قدمت لحياتي وانما وجب النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها واما قول ورقة بن نوفل ابن عم خديجة لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما راى عن رسول الله ص في سفره وما قال بحيرا الراهب في شانه فيا ليتي اذا ما كان ذاكم ولجت فكنت اولهم ولوجا باسقاط نون الوقاية من ليتي فضرورة عند سيبويه لانه يوجب ليتني باثبات نون الوقاية وقال الفراء يجوز اختيار ليتني باثبات النون وليتي بحذفها واليه اشار الناظم بقوله وليتي ندرا وان نصبها لعل فالشائع اليه في النظم بقوله ومع لعل اعكس والحذف لنون الوقاية نحو لعلي ابلغ الاسباب اكثر من الاثبات لها كقوله وهو عدي بن حاتم الطائي مثل حطائط بن يعفر اخو الاسود النهشلي يخاطب امراة عذلته على انفاق ماله اريني جوادا مات هزلا لعلني ارى ما ترين او بخيلا مخلدا المعنى اريني جوادا مات لاجل الهزال او بخيلا مخلدا لم يمت لعلني ارى ما ترين وحاصله ان انفاق المال لا يميت الكريم هزاله ولا امساكه يخلد البخيل في الدنيا واثبات النون في لعلني هو اكثر من حذفها في ليتي وغلط ابن الناظم في شرح النظم فجعل ليتي نادرا مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم وجعل لعلني ضرورة مع انه نادر بل كثير كما تقدم وهو في الاولى تابع لابيه في قوله وليتي ندرا ومخالف له في الثانية في قوله ومع لعل اعكس وانما كان الاكثر في لعل التجرد لانها شبيهة بحروف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها كما في قولك تب لعلك تفلح بخلاف ليت فانها شبيهة بالفعل في تغييرها معنى الابتداء وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها وان نصبها بقية اخوات ليت ولعل واليها اشار في النظم بقوله وكن مخيرا في الباقيات وهي ان المكسورة وان المفتوحة ولكن وكان فالوجهان على السواء فالاثبات نظرا الى شبهها بالافعال المتعدية في عمل الرفع والنصب والحذف كراهية اجتماع الامثال فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الامران كقوله وهو قيس بن الملوح واني على ليلى لزار وانني على ذاك فيما بيننا مستديمها فاتى مع ان بنون الوقاية ثانيا وحذفها منها اولا وزار خبر ان وهو اسم فاعل منقوص من زريت عليه زراية اذا عتبت عليه والمعنى اني لعاتب على ليلى واني مستديمها على ذلك العتب وكقوله امرئ القيس كاني لم اركب جوادا للذة ونحو كانني وكقوله نعم ولكني اريكم قوما وكقول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وان خفضها حرف جر فان كان ذلك الحرف من وعن وجب النون قبل يا المتكلم محافظة على بقاء السكون لانه الاصل في البناء الا في الضرورة فلا تلحقها والى ذلك اشار الناظم بقوله واضطرارا خففا مني وعني بعض من قد سلفا كقوله ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني بتخفيف نون من وعن وقيس هو ابن عيلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الهمزة وما بالسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم جده القبائل بالياء المثناة تحت وان كان الخافض ليا المتكلم غيرهما اي غير من وعن امتنعت نون الوقاية نحو لي وبي مما هو على حرف واحد وفي بتشديد اليا مما هو على حرفين وعلي مما هو على ثلثة احرف وخلاي وعداي وحاشاي بفتح اليا فيهن وانما امتنعت النون في لي وبي لانهما مبنيان على الكسر اما في فلانه وان كان مبنيا على السكون فان سكونه لا يزول عند اضافته ليا المتكلم بل تدغم اليا في اليا واما خلاي وعداي وحاشاي فلان الالف لا تقبل الحركات ومقتضى هذا التعليل ان لا تلحقهن نون الوقاية وان قدرت افعالا ولكنهم اجروا باب الفعل مجرى واحدا والمعتل على الصحيح بخلاف الحروف فانها لا حظ لها في ذلك مثل فتح يا المتكلم بعد الالف قال الاقيشر واسمه المغيرة بن الاسود ولقب بالاقيشر لانه كان احمر الوجه اقشر في فتية جعلوا الصليب الههم حاشاي اني مسلم معذور بعين مهملة وذال معجمة اي مقطوع العذرة وهي قلفة الذكر ويقال فيه مختون من الختان وهو قطع قلفة الذكر وان خفضها مضاف فان كان المضاف لدن وقط او قد [illegible] فالغالب الاثبات لنون الوقاية محافظة على السكون كما مر في من وعن ويجوز الحذف قليلا لان لدن بمعنى عند وقد وقط بمعنى حسب وعند وحسب لا تلحقهما النون فكذلك ما كان بمعناهما عند التحقيق ولا يختص الحذف بالضرورة كما قال ابن مالك خلافا لسيبويه وغلط ابن الناظم في شرح النظم فجعل الحذف في قد وقط اعرف من الاثبات والصواب العكس كما مر ومثالهما في الحذف والاثبات في لدن وقد وقط وقد بلغت من لدني عذرا قرئ مشددا على الاثبات ومخففا على الحذف والتشديد هو الاكثر وقرا به من السبعة من عدا نافعا وعاصما من رواية ابي بكر عنه والتخفيف هو القليل وقرا به نافع وابو بكر وروي في حديث النار بالاضافة قطني قطني بنون الوقاية وقطي قطي بحذفها والنون اشهر حفظا للبناء على السكون وقال حميد بن مالك الارقط قدني من نصر الخبيبين قدي باثبات نون الوقاية في الاول وحذفها في الثاني ولك ان تقول لا شاهد فيه على ترك النون ويكون اصل الثاني قدي باسكان الدال ثم الحق يا القافية لا يا الاضافة وكسر الدال لالتقاء الساكنين لا لمناسبة اليا قاله الموضح في شرح الشواهد والخبيبين تثنية خبيب بضم الخا المعجمة وفتح اليا الموحدة وسكون اليا اخر الحروف وهو من باب التغليب كالعمرين واراد بهما عبد الله بن الزبير واخاه مصعبا كان عبد الله يكنى بابي خبيب وقيل هما عبد الله وولده خبيب الذي كان يكنى به ويروى الخبيبين بكسر اليا على ارادة الجمع واراد بالثلثة عبد الله واخاه مصعبا وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول النظم وفي لدني لدني قل وفي قدني وقطني الحذف ايضا قد يفي وعلم شذان قد وقط بمعنى حسب لانهما لو كانا

اليه مفعلين بمعنى يكفي لكانت يا المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ولو كانت تدخر فا وقط ظرفا لم تتصل بهما يا المتكلم اصلا وان كان المصنف اغبر هو من اي عبر لدن وقط وقد ان تنعت نون الوقاية لحوالي واحي لعدم السكون اصلا

باب العلم

باب العلم

بفتح العين واللام وهو نوعان جنسي وشخصي في اخر الباب شخصي وهو اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا من غير قيد لازم عليه بل بمجرد الوضع او الغلبة واليه اشار الناظم بقوله اسم يعين المسمى مطلقا فخرج بذكر التعيين النكرات كرجل فانها لا تعين مسماها هنا وكشمس وقمر فان لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع وانما حصل التعيين بعد الوضع لامر عرض في المسمى وهو الانفراد في الوجود الخارجي وخرج بذكر الاطلاق ما عدا العلم من المعارف فان تعيينها المسمى ليس تعيينا مطلقا بل هو تعيين مقيد اما بقرينة لفظية او معنوية الا ترى ان ذا الالف واللام مثلا انما يعين مسماه ما دامت فيه ال فاذا فارقته فارقه التعيين ونحو الذي انما يعين مسماه بالصلة ونحو انا وانت وهو انما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة فان انت موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب فان جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازا قال الشاطبي ونحو هذا انما يعين مسماه ما دام حاضرا فاذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال الشاطبي فان هذا مثلا وضع لشخص مفرد مذكر فهو باعتبار الحال والمحل معرفة وباعتبار صلاحيته لفظه لكل من اتصف بتلك الحال حال ذلك المحل غير معرفة انتهى وكذا الباقي من المعارف فنحو يا رجل المعين انما يعين مسماه بالقصد والاقبال ونحو غلامي وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي قام ابوه وغلام الرجل انما يعين مسماه بالمضاف اليه فاذا فارقه فارقه التعيين

في بيان العلم على نوعين علم شخص وعلم جنس

فصل العلم الشخصي مسماه نوعان احدهما اولوا العلم من المذكرين كجعفر فهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو ايضا ابو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة والمؤنثات كخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم نقل عن ولد الارنب لامرأة شاعرة وهي اخت طرفة بن العبد لامه قال ابو عبيدة هي خرنق بنت هفان من بني سعد بن ضبيعة رهط الاعشى انتهى والثاني ما يولف كالقبائل جمع قبيلة والاجابح جمع كقرن بفتح القاف والراء اسم قبيلة من مراد ابوهم قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد واليه ينسب اويس القرني ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهري فقد سها والبلاد جمع بلد كعدن بفتح العين والدال المهملة علم بلدة بساحل اليمن والخيل اسم لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو فرس كلاحق علم فرس كان لمعوية بن ابي سفيان كمذلك والحمير كيعفور كان اسما لحمار النبي والابل اسم جمع كشذقم علم فحل من فحول الابل كان للنعمان بن المنذر واليه ينسب الابل الشذقمية والبقر اسم جمع كعرار بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الاخيرة علم بقرة وفي المثل باءت عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم بقرة ايضا واصل هذا المثل ان عرار وكحلا اصطدمتا فماتتا جميعا فماتت كل واحدة منهما بالاخرى ضرب مثلا يضرب لكل مستويين والغنم اسم جمع كهيلة علم لعنز لبعض نساء العرب والكلاب جمع كلب كواشق علم الكلب وذكر في النظم سبعة اعلام ثامنهم علم الكلب فقال كجعفر وخرنق وقرن وعدن ولاحق وشذقم وهيلة وواشق وفي ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم

في العلم ايضا ينقسم الى قسمين مرتجل ومنقول

فصل ينقسم العلم بحسب الوضع الى قسمين مرتجل من الارتجال بمعنى الابتكار وقيل كانه ماخوذ من قولهم ارتجل الشيء اذا فعله قائما على رجليه من غير ان يقعد ويتروى وهو ما استعمل من اول الامر علما قال الشاطبي والمرتجل في كلام سيبويه على وجهين احدهما ما لم يقع له مادة مستعملة في الكلام العربي قالوا ولم يات من ذلك الا فقعس وهو ابو قبيلة من بني اسد وهو فقعس بن طريف بن عمرو بن الحارث ابن ثعلبة بن دودان بن اسد ولم يستعملوا مادة ف ق ع س في غير هذا الموضع والثاني ما استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية بل استعمل من اول الامر علما وهذا الثاني هو الكثير انتهى ولذلك اقتصر عليه كادد علما لرجل وهو ابو قبيلة من اليمن وهو ادد بن زيد بن هلال بن سبا بن حمير ذكر سيبويه انه من الود من مادة ودد فاصل همزته الواو فاستعملت هذه المادة في الود والودود وغيرهما وسعاد علما لامرأة لم تستعمل هذه البنية في النكرات واستعمل مادة س ع د في السعد والساعد والسعدا وغير ذلك ثم المرتجل قسمان قياسي وشاذ فالقياسي ما له نظير في ابنية الاسماء والشاذ ما لا نظير له فالاول نحو غطفان وعمران وحمدان وفقعس وحنتف فان نظيرها سعدان وسرحان وجعفر وعنبس والثاني نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة ومنقول وهو الغالب في الاعلام وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها ونقله اما ان يكون من اسم جامد والاسم الجامد اما ان يكون لحدث اي مصدر كزيد فانه في الاصل مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة وفضل وهو في الاصل مصدر فضل يفضل فضلا او يكون لعين اي ذات كاسد فانه في الاصل اسم جنس للحيوان المفترس وثور بالمثلثة فانه في الاصل للفحل من البقر واما ان يكون من وصف وذلك الوصف اما فاعل كحارث فانه في الاصل اسم فاعل من حرث يحرث وحسن بفتح المهملتين فانه في الاصل صفة مشبهة من حسن يحسن او مفعول كمنصور فانه في الاصل اسم مفعول من نصر الثلاثي المجرد ومحمد فانه في الاصل اسم مفعول من حمد مشدد الميم الثلاثي للمزيد فيه واما ان يكون

من فعل مجرد من الفاعل وذلك الفعل اما ماض كشمر بتشديد الميم لفرس او مضارع كيشكر لرجل وهو نوح او امر كاصمت لبرية فانه الرضي وكسر الميم منه والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل انتهى واما ان يكون نقله من حرف كالو رجلا بواحد من صيغ الحروف قاله الفخر الرازي في المفصل واما ان يكون من جملة وتلك الجملة اما فعلية فاعلها ظاهر كتابط شرا فانها اي ذو ابيات شعرها او فاعلها مضمر بارز كاطرقا او مستتر كيزيد بضم اللام من قول بني يزيد بضم الذال واسمه كيزيد فنطلق ولم تنقل من الجملة الاسمية بمسموع من العرب كما قاله في شرح التسهيل ولكنهم اي النحاة قاسوه على ما سمع من النقل من الجملة الفعلية وجعلوه قسما له على تقدير التسمية بها وما ذكره من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول كفضل واسد هو المشهور وهو في ذلك تابع للناظم في قوله ومنه منقول كفضل واسد وذو ارتجال كسعاد وادد وعن سيبويه ان الاعلام كلها منقولة لان الاصل في الاسماء التنكير وعن الزجاج كلها مرتجلة لان الاصل عدم النقل وما وافق وصفا او غيره فهو اتفاق لا مقصود **فصل** وينقسم العلم ايضا الى مفرد عن التركيب كزيد وادد وهند وسعاد والى مركب وهو ثلاثة انواع وذلك انه اما مركب اسنادي وهو كل كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى كبرق نحره وشاب قرناها وهذا النوع مبني وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية قال كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب وقال سوتر في حكاية الفعل المسند الى الضمير المستتر نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد والقوافي مرفوعة فلولا انه يزيد ضمير ابرز فيه فاعلا على الفاعلية لما دفع على الحكاية ولجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه مفرد غير منصرف وما فيه من العلمية ووزن الفعل ونبئت بمعنى اخبرت متعد لثلاثة اولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل واخوالي مفعوله الثاني وبني يزيد عطف بيان عليه وجملة لهم فديد الفا بمعنى صياح في موضع المفعول الثالث اي فاعلين اي صائحين وفي الحديث ان الجفا والقسوة في الفدادين بمعنى المصوتين وظلما مفعول لاجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بذلك المحذوف ولا يتعلق به لان صلة المصدر لا يتقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم مغلب على غيره في اعادة الضمير تقول انا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا والجاري على الالسنة بني يزيد بالياء اخر الحروف واوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة فوق وهو اسم رجل واليه تنسب الثياب التزيدية انتهى وقيل لا يتعين ذلك في البيت لانه يزيد بن زيد بن الحرث وتزيد بن حلوان بن عمران بن قضاعة فان كلا من هذين ابو قبيلة وهما بالتاء الفوقانية واما مركب مزجي وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها في ان ما قبلها مفتوح الاخر ما لم يكن يا ولكل من جزئيه حكم يخصه فحكم الجزء الاول ان يفتح اخره كما يفتح ما قبل تاء التانيث وينتقل الاعراب الى الجزء الثاني لصيرورته كالجزء مما قبله كما نقل الاعراب مما قبل تاء التانيث اليها الماضيات كالجزء مما قبله كبعلبك وحضرموت والاصل قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة وحكمه ان يفتح اولهما الا ان كان يا فيسكن للتثقل بالتركيب والاعلال كمعدي كرب لرجل وقالي قلا لمكان وكسر الدال من معدي شاذ والقياس فتحها كمرمى ومسعى وحكم الجزء الثاني منهما ان يعرب بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا اعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلمية الا ان كان الجزء الثاني كلمة ويه فيبنى على الكسر في الاشهر عند سيبويه اما البناء فلانه اسم صوت واما الكسر فعلى اصل التقاء الساكنين وذلك كسيبويه وعمرويه ونفطويه واجاز الجرمي ان يعرب اعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال ابو حيان وهو مشكل الا ان يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل الاشارة بقول النظم ذا ان بغير ويه تم اعربا واما مركب اضافي وهو الغالب في الاعلام المركبة لان الاكثر فيها الكنى وهي مضافة وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله في ان الجزء الاول جاء بوجوه الاعراب والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة لان التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما قبلهما يختلف بوجوه الاعراب كعبد الله مما المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات وابي قحافة مما المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف وحكمه ان يجري الجزء الاول وهو المضاف بحسب العوامل الثلاثة رفعا ونصبا وجرا ويجر بالبناء المفعول يعني يخفض الجزء الثاني وهو المضاف اليه بالاضافة دائما والى هذه الاقسام الثلاثة اشار الناظم بقوله وجملة وما بمزج ركبا وشاع في الاعلام ذو الاضافة **فصل** وينقسم العلم ايضا الى اسم وكنية ولقب وهو المشار اليه في النظم بقوله اسما اتى وكنية ولقبا فالكنية كل مركب اضافي صدر باب او ام كابي بكر بن ابي قحافة وام كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم وزاد الامام الرازي في العلم او ابن او بنت كابن داية للغراب وبنت الارض للحصاة انتهى واللقب كل ما اشعر برفعة المسمى او ضعته بفتح الضاد المعجمة وكسرها وانما فتحت تبعا للضاع والتا عوض من الواو والوضيع الدنيء من الناس فالرفعة كزين العابدين لقب علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب والضعة نحو انف الناقة لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء وبعين المهملة وهو ابو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب ذلك ان هذا اللقب عليهم انه اباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته امه الى ابيه ولم يبق له الا راس الناقة فقال له ابوه

بها فانه لحق به في انف الناقة وجعل بجرم يلعب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة بقوله قوم هم الانف والاذناب غيرهم
ومن يساوي بانف الناقة الذنبا صار اللقب مدحا والنسبة اليه انفي فرجع الكنية الى اللفظ اذ تشعر بالتعظيم ومرجع اللقب
الى المعنى والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو وفرق الابهري في حواشي العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به دلالته
الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف لذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم والاهانة واذا اجتمع الاسم واللقب
يؤخر اللقب عن الاسم لان الغالب في اللقب ان يكون منقولا من غير اسم انسان كبطه فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مأمون
بتاخيره ولان اللقب يشبه النعت في اشعاره بالمدح او الذم والنعت لا يتقدم فكذا ما اشبهه كزيد زين العابدين وانف الناقة وهذا
مراد الناظم بقوله واخرن ذا ان سواه صحبا وربما تقدم اللقب على الاسم كقوله وهو اوس بن الصامت اخو عبادة بن الصامت انا ابن مزيقيا
عمرو وجدي ابوه منذر ماء السماء اقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو ومزيقيا بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء المثناة
التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء اخر الحروف لقب عمرو مقدم عليه وعمرو عطف بيان على مزيقيا او بدل منه وسبب جريان
هذا اللقب على عمرو انه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين فاذا امسى مزقهما كراهة ان يلبسهما ثانيا او ان يلبسهما
غيره ومنذر احد اجداده لامه وهو منذر بن امرء القيس بن النعمان احد ملوك الحيرة وماء السماء لقب منذر واختلف في سبب جريانه عليه
فقيل لحسن وجهه وقيل لان امه كانت يقال لها ماء السماء لحسنها واشتهر المنذر بلقب امه واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج ولد
اوس بذلك انه كريم الطرفين بسبب الجهتين ولا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم ولقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتاخيرها
عنهما قال اعرابي اخبارا عن عمر بن الخطاب اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم ان كان فجر فقدم
الكنية وهي ابو حفص على الاسم وهو عمر وسبب انشاد ذلك ان قائلها قال لعمر ان ناقتي قد نقبت فاحملني فقال له كذبت والله
وحلف على ذلك فانشد ذلك يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع اذا رق خفه ودبر البعير اذا حفي فكانه
تقرح له ويقال فجر اذا حنث في يمينه قال حسان بن ثابت يرثي سعد بن معاذ وما اهتز عرش الله من اجل هالك سمعنا به الا لسعد ابي
عمرو فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهي ابو عمرو واصل هذا البيت ان السيد سعد بن معاذ اصيب يوم الخندق في الاكحل
بسهم فلبث قليلا ومات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتز العرش لموت سعد بن معاذ فنظمه حسان وتقول جاءني ابو عبد الله بطه وبطه ابو عبد
الله وفي نسخة من الخلاصة ما في شيء وهو قوله واخرن ذا ان سواه صحبا وذلك يقتضي ان اللقب يجب تاخيره عن الكنية كابي عبد الله انف
الناقة لان سوى اللقب يشمل الاسم والكنية وكانه قال واخر اللقب ان صحب الاسم او الكنية فالامر بوجوب تاخير اللقب عن الاسم صحيح ولكن ليس
مع الكنية كذلك بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتاخيره عنها كما تقدم وفي نسخة اخرى من الخلاصة وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا الاشارة
بذا الى اللقب وهي اصرح في المراد ولكن قال المرادي وما سبق اولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى ولك ان تقول اما
كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فمسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم واما كونها اولى فممنوع لانها تفهم غير الصواب ان
كان اللقب وما قبله من الاسم مضافين كعبد الله زين العابدين وانف الناقة او كان الاول مفردا عن الاضافة والثاني مضافا كزيد زين
العابدين وانف الناقة او كانا بالعكس بان كان الاول مضافا والثاني مفردا كعبد الله كرز بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي اخره زاي
وهو في الاصل خرج الراعي فالاقسام ثلثة فان شئت اتبعت الثاني للاول في اعرابه بدلا عن الاول بدل كل من كل او عطف بيان على الاول
او قطعته عن التبعية اما برفعه خبر المبتدا محذوف وتنا وبنصبه مفعولا به بفعل محذوف فتقول على الاتباع جاءني عبد الله زين العابدين برفعهما
ورايت عبد الله زين العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وان شئت قطعت من الرفع الى النصب ومن النصب الى الرفع
ومن الجر الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير اعني ولو اظهرتهما جاز وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا وقطعا
الا ان الكنية لا تكون الا مضافة واللقب والاسم قد يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين او احدهما مضافا والاخر مفردا فحكمهما
ما سبق وان كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك المتقدم وهو جواز الاتباع والقطع وجاز وجه اخر وهو اضافة الاول الى الثاني ان لم يمنع مانع
كما اذا كان الاسم معرفا بال كالحارث قفه او كان اللقب في الاصل معرفا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني
نص على ذلك ابن خروف وجواز الاضافة مع المانع هو قول الكوفيين والزجاج وهو الصحيح والاتباع اقيس والاضافة اكثر وجمهور البصريين
يوجبون هذا الوجه وهو الاضافة ووجوب الاضافة يرده النظر من جهتي الصناعة والسماع اما الصناعة فلانا لو اضفنا الاول الى
الثاني لزم اضافة الشيء الى نفسه بيان الملازمة ان الاسم واللقب مسماهما واحد فاضافة احدهما الى الاخر اضافة الشيء الى نفسه واللازم
باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين واما السماع من العرب فهو قولهم لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ولقبه عينان هذا يحيى عينان بغير

اضافة

اضافة ولا لقالوا عينين بالياء واجيب عن الاول بانه من اضافة المسمى الى الاسم بمعنى جاءني مسمى كرز بالاضافة جاءني مسمى هذا الاسم
وانما اول الاول بالمسمى والثاني بالاسم لان الاول هو المعرض للاسناد اليه والمسند اليه انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ
واجيب عن الثاني بانه يحتمل ان يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا والى وجوب الاضافة في المفردين وجواز الاتباع في غيرهما
اشار الناظم بقوله وان يكونا مفردين فاضف حتما والا اتبع الذي ردف وما ذكره من النظر على القول بوجوب الاضافة ياتي مثله
في حال الاضافة على القول بالجواز فهو مشترك الالزام فما كان جواب المجيز فهو جواب الموجب **فصل** والعلم الجنسي الموعود بذكره اول
الباب اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الاداة الجنسية او ذي الاداة الحضورية وبذلك يفارق العلم الشخصي تقول في تعيينه تعيين
ذي الاداة الجنسية اسامة اجرأ من ثعالة وهي الشدة من ثعالة فيكون في تعيين الجنس بمنزلة قولك الاسد اجرأ من الثعلب وال في
الاسد والثعلب هذين للجنس لا للعهد اذ كل منهما اسم جنس وتقول في تعيينه تعيين ذي الاداة الحضورية هذا اسامة مقبلا
فيكون في تعيين الحضور المستفاد من الاشارة بمنزلة قولك هذا الاسد مقبلا وال في الاسد هذا لتعريف الحضور المستفاد من
الاشارة الى الجنس فان قيل كيف تقول هذا الاسد مشيرا الى واحد بعينه وانت تعني الجنس فالجواب ان اصل الاسم الوضع على جملة الجنس
فاذا اشرت اليه فانما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشباه لا الاسد بعينه قال سيبويه اذا قلت هذا ابو الحارث فانما
تريد هذا الاسد اي هذا الذي سمعت باسمه او عرفت اشباهه ولا تريد ان تشير الى شيء قد عرفته بعينه كزيد ولكنك اردت هذا الذي
كل واحد من امته له هذا الاسم اه وهذا العلم الجنسي يشبه علم الشخص من جهة الاحكام اللفظية فانه يمتنع من دخول ال عليه فلا
يقال الاسامة كما لا يقال الزيد ويمتنع من الاضافة فلا يقال اسامتكم كما لا يقال زيدكم الا ان قصد فيهما الشياع في المستثنيين لان
المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على معرف واحد وذلك مأمون بالشياع ويمتنع من الصرف وهو التنوين فلا يجر بالكسرة
ولا ينون اذا كان ذا سبب اخر مع العلمية كالتانيث اللفظي في اسامة وثعالة وكزيادة الالف والنون في حمار قبان وكوزن الفعل في
بنات اوبر علما على ضرب من الكماة وابن اوى بالمد وهو حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب
طويل المخالب والاظفار يصيح صياحا يشبه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري فان قلت وزن الفعل في المضاف اليه فقط والعلم هو
مجموع المضاف والمضاف اليه قلت اجيب عنه بان الاعلام الجنسية الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما وحده فانه
العلم ما فيه ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال اسامة مفترس بل المفترس ويبتدأ به ويأتي الحال عنه بلا مسوغ فيهما كما تقدم في المثالين
السابقين وهما اسامة اجرأ من ثعالة وهذا اسامة مقبلا ويشبه النكرة من جهة المعنى لانه شائع في امته وجماعته لا يختص به واحد دون
اخر كما ان النكرة نحو رجل كذلك فظهر من كلامه وكلام ان علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف بال الجنسية واخرانه لا فرق بين علم الجنس
واسم النكرة من حيث المعنى وانما الفرق بينهما من جهة التعريف علما وقد يقال لما عاملوا اسد معاملة النكرة واسامة معاملة المعرفة
دل ذلك على افتراق مدلوليهما والا لزم التحكم بالاثر يستدل على المؤثر والفرق ان الصورة الذهنية لها خصوص من حيث استحضارها
في الذهن ليطابق بها مشخص او عموم من حيث هي كلية مجردة عن اللواحق الخارجية فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم جنس كاسامة
والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كاسد وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من افرادها والحاصل ان اسد موضوع
للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من غير اعتبار قيد معها اصلا واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع
تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول الناظم ووضعوا لبعض الاجناس علم
كعلم الاشخاص لفظا وهو عم **فصل** وينقسم علم الجنس ثلثة انواع احدها وهو الغالب الاعيان التي لا تؤلف كالوحوش كالسباع جمع سبع
وهو ما له ناب والحشرات جمع حشرة وهي صغار دواب الارض فالسباع كاسامة للاسد وكنيته ابو الحارث وثعالة للثعلب وكنيته ابو
الحصين وابي جعدة كنية للذئب واسمه ذؤالة والحشرات كام عريط كنية للعقرب واسمها شبوة والى هذا النوع اشار الناظم
بقوله من ذاك ام عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب **النوع الثاني** اعيان تؤلف كهيان بن بيان بفتح اولهما وتشديد
الياء المثناة تحت للمجهول العين وهي الذات والنسب من بني ادم كطامر بن طامر لمن لا يعرف ولا يعرف ابوه وفي المحكم لابن سيده ما ادري
اي هي بن بي هو معناه اي الخلق هو وهو من اسماء الاضداد لان المجهولات مستصعبة خفية لا هيئة بينه وقيل هيان بن بيان اسماء
لولد ادم عليه السلام ويقال ايضا لا يعرف صلقمة بن قلعمة وضل بن صل وابي المضاء بفتح الميم والضاد المعجمة والمد لفرس وابو
الدغفاء بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودا للاحمق لان العرب اذا حمقوا انسانا قالوا له يا ابا الدغفاء لانه
هان فاذا رأى شيئا لا دار له ولا ذنب في المعنى كلفها ما لا تطيق ولا يكون قال الموضح في حواشي التسهيل كان العرب جعلت هيان

ابن بيان لعدم الشعور بحقيقته وانا الدعقا النفر بهم عنه لحمقه بمنزلة ما لا يولف **النوع الثالث** مفرد معنوي كسبحان علما للتسبيح بمعنى التنزيه ينصب كما ينصب سبحان استعماله مكان سبح فصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى براءة الله من السوء قاله ابن اياز وجعله علما لملازمته للاضافة قاله الموضح في الجامع الصغير وكيسان بفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف وبالسين المهملة علما للغدر بفتح الغين المعجمة وعليه قوله اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم الى الغدر اسعى من شبابهم المرد وقال ابن جني في المنهج والدليل على انهم سموا التسبيح بسبحان الله والغدر بكيسان انهما غير منصرفين والسبب الواحد هو الالف والنون حاصل فلا بد من حصول العلمية ويسار بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء علما للميسرة بمعنى اليسر كقوله فقلت امكثي حتى يسار لعلنا نحج معا قالت وعاما قابله وفجار بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما للفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور وبرة بفتح الموحدة وتشديد الراء علما للمبرة بمعنى البر وقد اجتمعا في قول النابغة انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار والى هذا النوع الاشارة بقول النظم ومثله برة للمبرة كذا فجار علم للفجرة

هذا باب اسماء الاشارة

وهو كل اسم دل على مسمى واشارة اليه والمشار اليه اما واحد او اثنان او جماعة وهذه ثلاثة اقسام فكل واحد منها اما مذكر او مؤنث فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلاثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب او بعيد فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين في ستة وعلى اعتبار المتوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلاثة في ستة والمخاطب بالاشارة يكون واحدا مذكرا او مؤنثا او اثنين مذكرين او مؤنثين او جماعة ذكورا او اناثا فهذه ستة للنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر في ستة فالمجموع مائة وثمانية فللمفرد المذكر في القرب اربعة ذا بالالف ساكنة وذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذائه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة قال هذا ذائه الدهر خير نفرة وكف قوم ... مصور ... بكسر الهاء وضمها ذكر في كتاب ابي الحسن الهيثم انما حركت الهاء فيهما للضرورة والاصل فيهما ذا والفه اصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح وللمفرد المؤنث في القرب عشرة خمسة مبدوءة بالذال وخمسة مبدوءة بالتاء وهي ذي وتي بكسر اولهما وسكون ثانيهما وذه وته باشباع الكسرة وذه وته بالاختلاس وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها لا الاشباع وذه وته بالاسكان للهاء وذات وتا بضم التاء من ذات قال الموضح في حواشي التسهيل الاشارة بذات وتا للتانيث وهي التاء في امرأة ونحوها بما فيه التاء الفرق ولئن صغر فيها بالالف وللمثنى القريب ذان في التذكير وتان في التانيث بالالف فيهما رفعا وذين وتين بالياء فيهما جرا او نصبا ونحو ان هذان بالالف وتشديد نون ان لساحران مؤول وتاويله اما على حذف ضمير الشان على حد ان بك زيد مأخوذ واللام داخلة على مبتدأ محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران او على ان ان بمعنى نعم وهي لا تعمل شيئا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر او على انه جاء على لغة خثعم فانهم لا يقلبون الف المثنى ياء في حالتي النصب والجر او على ان الالف الموجودة الف المفرد والف التثنية حذفت لاجتماع الالفين والف المفرد لا تقلب ياء او على ابن جني بناء على اول احواله وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب او على ان ان نافية مخففة واللام بمعنى الا الايجابية كما يقول الكوفيون او على انه مبني لدلالته على معنى الاشارة وذكره ابن الحاجب وللجمع مطلقا في التذكير والتانيث اولاء حال كونه ممدودا عند الحجازيين نحو هؤلاء القوم وهؤلاء نساء ومقصورا عند اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة واسد ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن ولم يخصه بتميم كما قاله الموضح في حواشي التسهيل ومن خطه نقلت واكثر مجيئه للعقلاء وقد يجيء لغير العقلاء كقوله وهو جرير ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام فاشار باولاء للايام وهو مما لا يعقل ذم امر من ذم يذم ويجوز في ميمه الكسر على اصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى والعيش منصوب بالعطف على المنازل والايام عطف بيان على اولئك او نعت له والمخاطب بالاشارة مذكر ولا يخفى ما في ذلك من الرد بانه على ... النظم بذا لمفرد مذكر اشر بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع وباولى اشر لجمع مطلقا والمد اولى

فصل ما تقدم في المشار اليه اذا كان قريبا واذا كان المشار اليه بعيدا لحقته كاف حرفية لان اسماء الاشارة لا تضاف وهذه الكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا ليتبين بها احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما تبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمعين فتقول ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن ومن العرب من يفتحها في التذكير ويكسرها في التانيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملهما قوله تعالى ذلك يوعظ به في البقرة وقوله ثم ذلكم خير لكم في المجادلة ولك مع الحاق الكاف ان تزيد لاما قبلها مباشرة في البعد وهذه اللام اصلها السكون كما في تلك وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين او فرقا بينها وبين لام الجر في نحو ذلك بفتح اللام

باب اسماء الاشارة

والى ذلك اشار الناظم بقوله وبذي البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام او معه الا في التثنية مطلقا من غير تقييد بلغة دون اخرى ونحوا في ذلك تثنية المذكر والمؤنث والا في الجمع في لغة من مده وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون والا اذا سبقته ها التنبيه بالفعل مهموزة والى الاستثناء الاخير اشار الناظم بقوله واللام ان قدمت ها ممتنعه وبنو تميم لا ياتون باللام مطلقا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع حكاه الفراء عنهم وتقييد الجمع بلغة من مده احتراز من لغة من قصره من غير التميميين كقيس وربيعة واسد فانهم ياتون باللام قال شاعرهم اولالك قومي لم يكونوا اشابة وهل يعظ الضليل الا اولالكا والاشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة وبالباء الموحدة واحد الاشابة وهم الاخلاط من الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال ما ذهب اليه من ان اسم الاشارة له مرتبتان قربى وبعدى لا غير تبع فيه الناظم وخالفه في شرح اللمحة فقال والمشار اليه اما قريب او متوسط او بعيد فالمفرد المذكر ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد والمثناه ذان للقريب وذانك بتخفيف النون للمتوسط وذانك بتشديدها للبعيد والجمع اولاء بالمد وبالقصر للقريب واولاك بالقصر للمتوسط واولئك بالمد للبعيد وللمفرد المؤنث ذي وتي للقريب وتيك للمتوسط وتلك للبعيد والمثناه تان للقريب وتانك بالتخفيف للمتوسط وتانك بالتشديد للبعيد والجمع اولى للقريب واولاك للمتوسط واولالك للبعيد انتهى وقد يتجوز في اسم الاشارة بالنسبة الى المرتبة وبالنسبة الى المثنى فالاول نيابة ذي البعد عن ذي القرب نحو ذلك الكتاب الم نيابة ما للواحد عما للاثنين او عما للجمع فالاول نحو عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر والثاني كقول لبيد ولقد سئمت من طولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد ولا يوجد ما للاثنين او للجماعة عما للواحد

فصل ويشار الى المكان القريب بلفظتين هنا مجردة عن ها التنبيه او هاهنا مقرونة بها التنبيه نحو انا هاهنا قاعدون ويشار للبعيد بالفاظ هناك مجردة عن ها التنبيه وهاهناك مقرونة بها التنبيه من غير لام او هنالك بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة او هنا بفتح الهاء وتشديد النون واصلها هنا ثلاث نونات ابدلت الثالثة الفا لكثرة الاستعمال او هنا بكسر الهاء وتشديد النون والكلام فيها كالتي قبلها وكسر الهاء اردأ من فتحها قال الراجز وانشد ... هنا وهنا ومن هنا لهن بها ذات الشمائل والايمان هينوم او هنت بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء وهي هنا الفوقية الهاء زيدت عليها التاء الساكنة فالتقى الساكنان حذفت الفها لالتقاء الساكنين وقد تكسر هاؤها او ثم بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم بنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف نحو وازلفنا ثم الآخرين وهي ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها الا الى حالة تشبهها نحو حيث من ثم لان الظرف والجار والمجرور اخوان واما قوله تعالى واذا رايت ثم رايت فثم ظرف كان لرايت المتعدي عليه لا مفعولا مطلقا على الصواب اذا قلنا بمذهب الجمهور ان المراتب ثلاثة فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهناك والى البعيد بهنالك ونحوا ثمه وعند الناظم مرتبتان فاشار اليهما بقوله وبهنا او هاهنا اشر الى داني المكان وبه الكاف صلا في البعد او بثم فه او هنا او بهنالك انطقن او هنا

هذا باب الموصول

وهو في الاصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح ضربان موصول حرفي وموصول اسمي فالموصول الحرفي كل حرف اول مع صلته بالمصدر ولم يحتج الى عائد وهو ستة ان المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر فان كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وان كان جامدا اول بالكون وان كان ظرفا او مجرورا اول بالاستقرار وحكم المفعول في التصرف والجمود حكم الاسم فيهما قاله في المغني وحكم ان من الثقيلة حكم المشددة في ذلك وان بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او مضارعا اتفاقا او امرا على الاصح وما المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح في الحواشي وكي المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا او تقديرا ولو المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر والذي على وجه حكاه الفارسي في الشيرازيات عن يونس وابن جني منه فذلك الذي يبشر الله قال الموضح في الحواشي ومن واضح الدلالة على ذلك قول ابي هبل الجمحي يا ابت من يصنع المعروف في غير اهله ... حتى يذوق رجال ... كالذي سعوا وعلى القول فقال الرضي لا خلاف في اسمية الذي المصدرية وضعفه الموضح بانه مثال ان بالتشديد نحو اولم يكفهم انا انزلنا ومثال ان بالتخفيف وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم ومثال ما بما نسوا يوم الحساب اي بنسيانهم اياه ومثال كي لكي لا يكون على المؤمنين حرج اي لعدم كون على المؤمنين حرج ومثال لو يود احدهم لو يعمر الف سنة اي التعمير ومثال الذي المصدرية وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم والمانع يدعي ان الاصل كالذين حذفت النون على لغة او ان الاصل كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصول والعائد او ان الاصل كالجمع الذي خاضوا فقال الذي باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه او انه اوقع الذي على الجمع كقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد او ان الذي مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش كما قاله الموضح في شرح اللمحة والموصول الاسمي كل اسم افتقر الى الوصل

باب الموصول

بجملة خبرية او ظرف او جار ومجرور تامين او وصف صريح والى عائد او خلفه قال الموضح في شذوره وهو ضربان نص في معناه لا يتجاوزه الى غيره و
مشترك بين معان مختلفة بلفظ واحد فالنص ثمانية فمنها الذي للمفرد المذكر للعاقل بكسر اللام وهو من يقوم به العلم وغيره بالجر في العالم المنزه
عن الذكورة والانوثة نحو الحمد لله الذي صدقنا وعده والعالم المذكر نحو والذي جاء بالصدق وغير العالم نحو هذا يومكم الذي كنتم
توعدون وللمفرد المؤنث التي للعاقلة وغيرها فالاول نحو قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها والثاني نحو ما ولاهم عن قبلتهم التي
كانوا عليها فاوقع التي على القبلة وهي غير عاقلة وللذي والتي وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون الياء خفيفة فتكون
ساكنة وتارة مشددة فتكون اما مكسورة او جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف
واما ساكنا فهذه خمس لغات في الذي والتي ولتثنيتهما اللذان واللتان بالالف رفعا واللذين واللتين بالياء المفتوح ما قبلها جرا
ونصبا تقول جاءني اللذان قاما واللتان قامتا ورأيت اللذين قاما واللتين قامتا ومررت باللذين قاما وباللتين قامتا وتثنيتهما بحذف
الياء على غير القياس وكان القياس في تثنيتهما وتثنية ذا وتا السابقين في مبحث الاشارة ان يقال في تثنية الذي اللذيان باثبات الياء محففة
وفي تثنية التي اللتيان باثبات الياء مخففة وفي تثنية ذا ذيان بقلب الالف ياء وفي تثنية تا تيان بقلب الالف ياء كما يقال في تثنية
القاضي قاضيان باثبات الياء وكما يقال في تثنية فتى من المعرب المقصور فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم فرقوا بين تثنية المبني كالذي وذا
وتثنية المعرب كالقاضي وفتى فحذفوا الحرف الاخير وهو الياء من الذي والتي والالف من ذا وتا وابقوه في القاضي وفتى وفرقوا بين المعرب و
المبني في التثنية كما فرقوا بينهما في التصغير فقالوا في تصغير الذي والتي وذا وتا اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا الحرف الاول وهو اللام
الاولى من اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتاء من تيا على فتحه الذي كان قبل التصغير وزادوا الفا في الاخر في الالفاظ الاربعة عوضا
عن ضمة التصغير التي تكون في اول المصغر ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم اللام فيجمع في التصغير بين الضمة والالف وما ذكره الموضح
هنا تبعا للناظم من ان اللذان واللتان تثنية الذي والتي مخالف لقول اللخمي في شرح التسهيل ان العرب استغنت عن تثنية الذي باللذين
بالياء واللتين عن تثنية الذي والتي بالياء فان العرب لم تثنهما انتهى وعلى تقدير تسليم ما هنا فلا يختص حذف الاخر بتثنية المبني بل قد
يحذف الاخر في تثنية المعرب نحو عاشوران وخنفسان تثنية عاشوراء وخنفساء حكاه الفراء عن العرب وحيث ثني الموصول واسم الاشارة فجمهور
العرب يخفف النون فيهما وتميم وقيس يشددون النون فيهما تعويضا من المحذوف وهو الياء في الذي والتي والالف في ذا وتا او
تأكيدا للفرق بين تثنية المبني والمعرب الحاصل بحذف الياء والالف والى التشديد والتعويض اشار الناظم بقوله والنون ان تشدد فلا
ملامة والنون من ذين وتين شددا ايضا وتعويض بذا قد قصدا ولا يختص ذلك التشديد بحالة الرفع عند الكوفيين بل يكون
فيهما في حالتي الجر والنصب خلافا للبصريين في زعمهم ان التشديد مختص بحالة الرفع لانه قرئ في السبع ربنا ارنا اللذين احدى
ابنتي هاتين بالتشديد فيهما في حالتي النصب في اللذين والجر في هاتين كما قرئ في حالة الرفع واللذان يأتيانها منكم فذانك برهانان
بالتشديد فيهما فتجويز احدهما ومنع الاخر تحكم وبلحارث بن كعب يحذفون وبعض بني ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة
الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد قال الفرزدق ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا اراد
اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لان وبني منادى بالهمزة وكليب بالتصغير ابو قبيلة وهو كليب بن يربوع وعنى بالتثنية وهما
هذيل بن هبيرة التغلبي وهذيل بن عمران الاصغر كان اخاه لامه والاغلال جمع غل وهو حديد يجعل في العنق من الاسارى وغيرهم واراد
الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فانه من بني كليب بان عميه قتلا الملوك وخلصا الاسارى من اغلالهم وقال الاخطل هما اللتا لو ولدت
تميم لقيل فخر لهم صميم اراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتدأ وهو هما وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص والمعنى هما المرأتان
اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخرهم خالص ولقب هذا الشاعر بالاخطل لكبر اذنيه واسمه غياث بن غوث التغلبي وكان نصرانيا وحذف
النون في اللذان واللتان لعدم الالباس ولا يجوز ذلك الحذف في نون ذان وتان للالباس بالمفرد ولعدم الطول وتلخص في نون
الموصول ثلث لغات الاثبات والحذف والتشديد وفي نون الاشارة لغتان الاثبات والتشديد ولجمع المذكر العاقل كثيرا ولغيره قليلا
الالى على وزن العلى ويكتب بغير واو قال الموضح في شرح اللمحة مقصورا على الاشهر كقوله رأيت بني عمي الالى يخذلونني على حدثان
الدهر اذ يتقلب وقد يمد كقوله ابى الله للشم الالاء كانهم سيوف اجاد القين يوما صقالها وهي في هذين البيتين للعاقل ومن وقوعها
لغير العاقل قوله فهذي للوصل ايامنا الالى مررن علينا والزمان وريق والذين بالياء مطلقا في الاحوال الثلاثة وهي مبنية وان كان
الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولي العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فانه جاء على سنن المثنى
المتمكنة لفظا ومعنى وقد يقال جاء اللذون بالواو رفعا ورأيت الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا وهي حينئذ معربة لان شبه الحرف

غارمة

غارمة الجمع وهو من خصائص الاسماء وهي لغة هذيل وعقيل بالتصغير فيهما او للشك قال شاعرهم نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم
النخيل غارة ملحاحا فنحن مبتدأ واللذون خبره والنخيل تصغير النخل بالنون والخاء المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول لاجله وهو
مصدر اغار والقياس اغارة والملحاح بكسر الميم من الح السحاب دام مطره ولجمع المؤنث اللاتي واللائي باثبات الياء فيهما وقد تحذف ياؤهما
اجتزاء بالكسرة فيقال اللات واللاء والى هذه الثمانية اشار الناظم بقوله موصول الاسماء الذي الانثى التي واليا اذا ما ثنيا لا
تثبت بل ما تليه اوله العلامة جمع الذي الالى الذين مطلقا وبعضهم بالواو رفعا نطقا باللات واللاء التي قد جمعا وقد يتقارض الالى
واللاء فيقع كل منهما مكان الاخر قال مجنون ليلى قيس بن الملوح محا حبها حب الالى كن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل فاوقع
الالى مكان اللاء اي حب اللائي بدليل عود الضمير المؤنث عليها وقال رجل من بني سليم فما اباؤنا بامن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
فاوقع اللاء مكان الالى بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها والالى بمعنى الذين والذين اشهر منها فلذلك عدل الموضح وقال اي الذين
اذ لا فرق بينهما والمعنى ليس اباؤنا الذين اصلحوا شاننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد باكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح والى تقارضهما
اشار الناظم بقوله واللاء كالذين نزرا وقعا والموصول المشترك ستة من بفتح الميم وما واي بفتح الهمزة وتشديد الياء وال وذو وذا
وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال ومن وما وال تساوي ما ذكر وهكذا ذو عند طي شهر ومثل ماذا اي كما ولكل منها كلام
يخصها فاما من فانها تكون في اصل الوضع للعالم بكسر اللام نحو ومن عنده علم الكتاب وتكون لغيره اي لغير العالم على سبيل التطفل في
ثلاث مسائل احديها ان ينزل ما وقعت عليه من غير العالم منزلته اي منزلة العالم نحو قوله تعالى ومن اضل ممن يدعو من دون الله من
لا يستجيب له وقوله وهو العباس بن الاحنف اسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي الى من قد هويت اطير فاوقع من على سرب القطا وهو
غير عاقل وقوله وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي فاوقع من على الطلل
وهو غير عاقل وعم فعل امر بمعنى انعم اصله انعم حذفت منه الالف والنون تخفيفا وصباحا منصوب على الظرفية ومن عادة تحيات العرب
في الصباح عم صباحا وفي المساء عم مساء فكانهم قالوا انعم الله في صباحك ومسائك وبعض اصله نعم حذفت منه النون الاولى التي
الساكنة في امره للتوكيد من فاعل يعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجمع في القلة على اعصر وفي
الكثرة على عصور والخالي بمعنى الماضي فدعا الاصنام في قوله تعالى ومن يدعو من دون الله من لا يستجيب له ونداء القطا في قوله اسرب القطا هل من
يعير جناحه ونداء الطلل في قوله ايها الطلل البالي سوغ ذلك وهو وقوع من على الاصنام لما كانت عندهم مدعوة وعلى السرب والطلل
لما كانا منادين ولا يدعى وينادى الا العالم المسألة الثانية من وقوع من على غير العالم ان يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من
الموصولة نحو كمن لا يخلق فانه عام للعاقل وغيره لشموله الادميين والملائكة والاصنام فان الجميع لا يخلقون شيئا ونحو الم تر ان الله
يسجد له من في السموات ومن في الارض فانه عام يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرهم من في الارض فانه يشمل الادميين والجبال والشجر و
الدواب وغيرها وافراد الشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب بالذكر في الاية لشهرتها واستبعاد السجود منها ونحو من يمشي على رجلين
فانه يشمل الادمي والطائر ولا فرق في هذه المسألة بين ان يكون اكثر من غيره كالمثال الاول واقل منه كالمثال الثاني او مساويا كالمثال
الثالث ولذلك اعاد لفظة نحو في الامثلة الثلاثة المسألة الثالثة من وقوع من على غير العاقل ان يقترن غير العاقل به اي بالعاقل في
عموم فصل بمن الموصولة نحو فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع لاقترانهما بالعاقل في عموم كل دابة من قوله تعالى والله خلق كل دابة
من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فاوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط
فيها على ضربين اختلاط فيما وقعت عليه من وهو من يمشي على رجلين فانه يشمل الادمي والطائر كما تقدم واختلاط في عموم فصل بمن وهو
من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع فانهما اختلطا بالعاقل في عموم كل دابة لان الدابة لغة ما يدب على الارض عاقلا كان او غيره بدليل ان
شر الدواب عند الله الذين كفروا ودابة الارض تاكل منساته ويحتمل عندي ان يكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم
نوع يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على رجلين ومنهم نوع يمشي على اربع على حد ومن الناس من يعبد الله على حرف قال الموضح في شرح الشذور
ويجوز في من ان تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس يعبدون الله على حرف انتهى واما ما الموصولة فانها
في اصل وضعها لما لا يعقل وحده نحو ما عندكم ينفد اي الذي عندكم ينفد وقد تكون له اي لما لا يعقل مع العاقل نحو سبح لله ما
في السموات وما في الارض فانه يشمل العاقل وغيره وتكون لانواع من يعقل هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسي
ولصفات من يعقل ومثالها عند ابن عصفور وابن مالك فانكحوا ما طاب لكم من النساء وكلا التعبيرين متكلم فيه اما الاول فرد
بان النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل واما الثاني فلانه لا يصح ان يقال انكحوا الطيب والطيبة لان النكاح انما هو للذوات

لا للصفة نقله الموضح في الحواشي و تكون ما للمبهم امره من الاشخاص كقولك وقد رايت شبحا بفتح البا الموحدة والحا المهملة لانه يحتمل انه
هو ام مدر انظر الى ما ظهر وكذا لو علمت اخا بينته ولم تدر اذكر هو ام انثى قال ابن مالك في شرح التسهيل لهذا من قوله تعالى اني نذرت
لك ما في بطني محررا وللبحث فيه مجال والاربعة الباقية من الستة تكون للعاقل وغيره وفيها تفصيل فاما اي بفتح الهمزة وتشديد اليا
فخالف في موصوليتها ثعلب ابو العباس احمد بن يحيى محتجا بانه لم يسمع ايهم هو فاضل جاء في تقدير الذي هو فاضل جاءني ويرده قوله
وهو غسان اذا ما لقيت بني مالك فسلم على ايهم افضل وجاء لرد قول من زعم انها مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا تفصل واذا انتفى
غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى وهي ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا الى معرفة ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور
وابن الضايع بالضاد المعجمة والعين المهملة فانهما اجازا اضافتها الى نكرة وجعلا منه وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون
اي عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والمعنى وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه ومذهب الجمهور ان اياها هنا استفهامية
منصوبة بينقلبون على انها مفعول مطلق ويعلم على بابه وهو معلق عن العمل فيما بعده لاجل الاستفهام باي والتقدير وسيعلم الذين ظلموا
ينقلبون اي انقلاب واي الموصولة لا يعمل فيها الا عامل مستقبل متقدم عليها نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا للبصريين
في الاستقبال والتقديم قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه خلافا للكوفيين وقال ابو حيان في شرح التسهيل وحكى
الكسائي في حلقة يونس لا يجوز اعجبني ايهم قام فمنع من ذلك فقيل له لم فلم يات له وجه المنع فقال اي كذا خلقت انتهى اي كذا وضعت قال ابن
السراج موجها قول الكسائي بالمنع ما معناه ان ايا وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبني ايهم يقوم فكانك قلت يعجبني الشخص الذي يقع
منه القيام كائنا من كان ولو قلت اعجبني ايهم قام لم يقع الا على الشخص الذي قام فاخرجها ذلك عما وضعت له من العموم والمستقبل ليس كذلك
وانما اشترط كون العامل فيها متقدما مع كونه مستقبلا لاجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة لان الشرطية والا
ستفهامية لا يعمل فيهما الا ما تاخر والمشهور عند الجمهور افرادها وتذكيرها وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعضهم فيقول ايه وايان وايتان
وايون وايات وعلى القائل بها هي معربة وقيل مطلقا سوا اضيفت ام لم تضف ذكر صدر صلتها ام حذف وهو قول الخليل ويونس والاخفش
والزجاج والكوفيين والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعضهم اعرب مطلقا وقال سيبويه تبنى على الضم اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها
ضميرا محذوفا وهو مراد الناظم بقوله واعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف نحو ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وقوله على ايهم افضل بالبنا
على الضم فيهما تشبيها بالغايات اذ كان بناؤها بسبب حذف شي وخولف سيبويه في ذلك قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا
في موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت انتهى وزعم هؤلاء المانعون ان ايا
الاية استفهامية وانها مبتدا واشد خبره ثم اختلفوا في مفعول لننزعن فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم ايهم
اشد وقال يونس المفعول الجملة وعلقت ننزع عن العمل فيها وقال الكسائي والاخفش المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد الموضح
ذلك في المغني بما يطول ذكره وبالبيت السابق وقد تعرب اي حينئذ اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا كما رويت الاية في
ايهم اشد بالنصب وهي قراءة هرون ومعاذ ويعقوب والبيت وهو على ايهم افضل بالجر قال سيبويه وهي لغة جيدة وبذلك احتج من قال
باعرابها مطلقا واما ال فنحو ان المصدقين والمصدقات فانما صلته اسم فاعل ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور فانما صلته اسم مفعول
وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن لان ال الداخلة عليها حرف تعريف على ما صححه في المغني وليست ال الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول
موصولا حرفيا خلافا للمازني في احد قوليه ومن وافقه ويرد بانها لا تؤول بالمصدر وان الضمير يعود عليها في نحو قد افلح المتقي
ربه والضمير لا يعود الا على الاسما واجاب المازني عن الثاني بان الضمير يعود على موصوف محذوف ورد بان حذف الموصوف مطردا لا
يحتمل في غيرها الا ضرورة وليس هذا منها ولا حرف تعريف خلافا لابي الحسن الاخفش وهو ثاني قولي المازني وحجتهما ان العوامل
تتخطاها نحو الضارب كما تتخطاها مع الجامد نحو جا الرجل وهي مع الجامد معرفة اتفاقا فتقول مع المشتق كذلك ويجاب بالفرق بانها مع المشتق
داخلة على الفعل تقديرا لان المشتق في تقدير الفعل ويعود عليها ضمير وال المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها
على صورة الحرف ويدل على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بلا شرط فلو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها
عاملا واجاب الاخفش بالتزام مذهبه ان اسم الفاعل لا يعمل مع ال واما ذو فخاصة بطي وذلك مستفاد من قول النظم وهكذا ذو عند طي
في شهر والمشهور عنهم بناؤها على سكون الواو وقد تعرب بالحروف الثلاثة اعراب ذو بمعنى صاحب وحكى ابن الضايع ذلك بحال الجر فانه موجود
كقوله وهو منظور ابن سحيم الفقعسي فاما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا فيمن رواه بالبا وهو ابو الفتح بن جني في
كتابه المحتسب وهو مشكل فان سبب البنا قائم ولم يعارضه معارض والمشهور عنهم ايضا افرادها وان وقعت على مثنى او جمع وتذكيرها وان وقعت

على مؤنث كقوله وهو سنان بن الفحل الطائي فان الما ما ابي وجدي وبيري ذو حفرت وذو طويت فاتى بذو مفردة مذكرة مع انها واقعة على
البئر وهي مؤنثة ويحتمل انه راعى معنى القليب وهو مذكر والحفر معروف والطي من طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند
بعض طي فيقول في المذكر ذو قام وفي المؤنث ذات قامت وفي مثنى المذكر ذوا قاما وفي مثنى المؤنث ذواتا قامتا وفي جمع المذكر ذووا
قاموا وفي جمع المؤنث ذوات قمن حكاه ابن السراج في الاصول عن جميع لغة طي على الاطلاق وتبعه ابن عصفور في المقرب ونازع في ثبوت
ذلك المحكي على الاطلاق ابن مالك في شرح التسهيل فقال واطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبي والمرادي وعليه
انما هو الاطلاق في جميع لغة طي واما كون ذو تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طي فهو ثابت انتهى قال الفرا في لغات القران ورد قالوا
هذان ذوا تعرف وهؤلاء ذووا تعرف ويجعلون مكان التي ذات ويرفعون التا على كل حال وفي تثنيتها هاتان ذواتا تعرف وفي جمعها
هؤلاء ذوات تعرف انتهى وابن السراج وابن عصفور وابن مالك كلهم حكى عن بعض طي ذات للمفردة وذوات لجمعها مضمومتين
على انهما موصولان مستقلان مرادفان للتي واللاتي قال في التسهيل وقد يرادف التي واللاتي ذات وذوات مضمومتين مطلقا
وقال في النظم وكالتي ايضا لديهم ذات وموضع اللاتي اتى ذوات كقوله وهو رجل من بني طي كما قال الفرا في لغات القران سمعنا
اعرابيا من طي يقول بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به مبني ذات على الضم ونقل حركة الها الاخيرة
الى ما قبلها وحذف الها فسكنت الها وبالفضل متعلق بحدثوني اي سلكم بالفضل ونحوه والكرامة بالخفض معطوفة على
الفضل وكانه يشير الى قوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق قاله الموضح في الحواشي وقوله وهو رؤبة جمعتها من اينق
مؤارق ذوات ينهضن بغير سائق مبني ذوات على الضم والها في جمعتها للنوق المذكورة في بيت قبله والاينق بتقديم اليا المثناة
تحت الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة واصل ناقة نوقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت الفا وتجمع في القلة على انوق فقدمت
الواو على النون فصار اونق ثم قلبت الواو يا فصار اينق وتجمع اينق على اياينق والمؤارق جمع مارقة من مرق السهم شبه النوق بالسهام
في سرعة مشيها وسائق من السوق بفتح السين وحكي في ذات وذوات اعرابهما بالحركات اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات
حكى الاول ابو حيان في الارتشاف وحكى الثاني ابو جعفر بن النحاس الحلبي واذا اعربا نونا لعدم الاضافة فيقول جاءتني ذات قامت
ورايت ذاتا قامت ومررت بذات قامت بالحركات الثلاث مع التنوين وتقول جاءني ذوات قمن بالرفع والتنوين ورايت ذوات
قمن ومررت بذوات قمن بالكسرة مع التنوين جرا ونصبا قاله الموضح في الحواشي واما ذا فشرط موصوليتها ثلاثة امور احدها ان لا
تكون للاشارة لانها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد نحو من ذا الذاهب وماذا التواني والمفرد لا يصلح ان يكون صلة لغير
ال والامر الثاني ان لا تكون ذا ملغاة والغاؤها على وجهين احدهما حكمي والاخر حقيقي فالحكمي ما ذكره بقوله وذلك الا لغا
بتقديرها مركبة مع ما في نحو ماذا صنعت فيصير الاسمان اسما واحدا من اسما الاستفهام في محل نصب على المفعولية المقدم بصنعت والتقدير
اي شي صنعت كما قدرها كذلك اي مركبة مع ما الا انهما في محل جر من قال لماذا غضب عماذا تسال والتقدير عن اي شي تسال فاثبت
الالف من ما لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار حذفت الفها
لتطرفها نحو عم يتساءلون فرقا بين ما الاستفهامية والموصولة نحو عما يقولون وخصت الاستفهامية بحذف الالف للتطرف وصينت
الموصولة عن الحذف لتوسط الالف لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والالغا الحقيقي ما ذكره بقوله ويجوز الالغا
عند الكوفيين وابن مالك على وجه اخر وهو تقديرها زائدة بين ما ومدخولها فكانك قلت ما صنعت والبصريون لا يجوزون
زيادة شي من الاسما وسكت عن الغاء ذا مع من لمنع ابي البقا وتغلب وغيرهما ان يكون من وذا مركبتين وخصوا جواز ذلك بما وذا لا
ما اكثر الهما ما تحسن ان تجعل مع غيرها كشي واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الاسما كون ذا
زائدة ومن مفعولا مقدما في نحو من ذا ضربت وظاهر كلام جماعة انه يجوز ان يكون من وذا مركبتين قاله في المغني وهو ظاهر قول النظم
ومثل ماذا بعد ما استفهام او من اذا لم تلغ في الكلام والامر الثالث ان يتقدمها استفهام بما باتفاق من البصريين او من على
الاصح عندهم لان كلا منهما للاستفهام واجاب المانع بالفرق بان ما يجاورها من المانع فيهما من الابهام بخلاف من فانها لا ابهام فيها لاختصاصها
بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلا التعليلين ضعيف اما الاول فلان بقية ذوات الاستفهام كما في الابهام فلا خصوصية لاختصاص
من دونها واما الثاني فلان ما مختصة بما لا يعقل كما ان من مختصة بمن يعقل الا ان يقال ان ما لا يعقل اوسع دائرة ممن يعقل والمرجع
في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع فالاول كقول لبيد بن ربيعة العامري الا تسالان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل
انشده سيبويه فما مبتدا وذا اسم موصول خبره وجملة يحاول صلته والعائد محذوف ويحاول يطلب والنحب بفتح النون وسكون

كلاهما لا ابهام فلا خصوصية

الحاء المهملة اصله المدة والوقت يقال قضى فلان نحبه اذا مات والمراد به هنا النذر والمعنى الا الان المرء الذى يطلب بمحاولته باجتهاده فى الدنيا نذرا اوجبه على نفسه فهو يسعى فى وفائه ام هو فى ضلال وباطل والثانى نحو قوله وهو امية بن ابى عائذ الهذلى كما قال ابن مالك او امية بن ابى الصلت كما قال العينى الا ان قلبى لدى الظاعنينا حزين فمن ذا يعزى الحزينا انشده ابن مالك فمن مبتدا وذا اسم موصول خبره وجملة يعزى الحزينا صلته والظاعنين جمع ظاعن من ظعن اذا سار والكوفى لا يشترط فى موصولية ذا من وما الاستفهاميتين واحتج بقوله وهو يزيد بن مفرغ الحميرى عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق وتقرير الحجة منه ان هذا اسم موصول مبتدا ولم يتقدم عليه ما ولا من وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق بمعنى مطلوق خبر المبتدا اى الذى تحملينه طليق وعندنا معشر البصريين ان هذا اسم اشارة على اصله لا موصول لان ها التنبيه لا تدخل على الموصول وهو مبتدا وطليق خبره وفى جملة اسمية وتحملين حال من فاعل طليق المستتر فيه مقدمة على عاملها وتقديره وهذا طليق محمولا لك وعدس بفتح العين والدال وبالسين المهملات اسم صوت لزجر البغل وعباد هو ابن زياد بن ابى سفيان وكان يزيد يكثر هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به الزمه محوه باظفاره ففسدت ثم اطال حبسه فكلموا فيه معاوية فامر باطلاقه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك البيت وامارة بكسر الهمزة اى امر ولا تختص ذا الاشارية بذلك عند الكوفيين بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان يستعمل عندهم موصولا نحو وما تلك بيمينك يا موسى قالوا ان تلك موصولة وبيمينك صلته اى وما التى بيمينك وعندنا ان بيمينك حال من المشار اليه ومن الموصولات عندهم الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله لعمرى لانت البيت اكرم اهله واقعد فى افيائه بالاصائل كانه قال لانت الذى اكرم اهله فاكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف نحو قوله يا دار مية بالعلياء فالسند فالعلياء صلة لدار مية ومنها النكرة الموصوفة بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله ابو حيان فى النكت الحسان على غاية الاحسان والله اعلم

فصل ويفتقر كل الموصولات الاسمية نصية كانت او مشتركة الى صلة متصلة بها لانها نواقص لا يتم معناها الا بصلته متاخرة عنها لزوما لان الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتاخر وكما لا يتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليه الا نحو فيها واما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة ال والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بان الاسمية لا بد لها من صلة مشتملة على ضمير مطابق لها فى الافراد والتذكير وفروعهما بخلاف الحرفية فان صلتها لا ضمير فيها فسقط ما قيل ان قول الناظم وكلها تلزم بعده صلة على ضمير لائق مشتملة يعم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير يسمى العائد لعوده الى الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال فى مطابقة العائد لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفردا للفظ مذكرا واريد به غير ذلك نحو من وما ففى العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو اعط من سالتك ولا تفعل من سالك او لم يحصل قبح نحو من هى حمراء امك فيجب مراعاة المعنى وما لم يعتضد المعنى بسابق فيختار مراعاته كقوله وان من النسوان من هى روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح وقد يخلف الضمير فى الربط الاسم الظاهر نحو وانت الذى فى رحمة الله اطمع الاصل فى رحمته ونحو سعاد التى اضناك حب سعادا والصلة اما جملة تامة اسمية او فعلية وشرطها ان تكون خبرية وهى المحتملة للصدق والتكذيب فى نفسها من غير نظر الى قائلها لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذى قام ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية معهودة للمخاطب لانا انما ناتى بالصلة ليتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة الا فى مقام التهويل والتفخيم وهو التعظيم فيحسن ابهامها لذلك فالمعهودة كجاء الذى قام ابوه اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد فى شخص قام ابوه والمبهم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم اى الذى غشيهم امر عظيم والمرجع فى ذلك الى الموصول فان اريد به معهود فصلته معهودة نحو واذ تقول للذى انعم الله عليه وان اريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذى ينعق وان اريد به التعظيم ابهمت صلته نحو فاوحى الى عبده ما اوحى ولا يجوز فى الصلة ان تكون جملة انشائية وهى ما قارن لفظها معناها كبعتكه فلا يقال جاء العبد الذى بعتكه قاصدا انشاء البيع ولا جملة طلبية وهى ما تاخر وجود معناها عن وجود لفظها امرا كانت او نهيا كاضربه ولا تضربه فلا تقول جاء الذى اضربه او لا تضربه لان كلا من الانشاء والطلب لا خارجى له فضلا عن ان يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذى ما احسنه لما فى التعجب من الابهام المنافى للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطئن وقيل لا استثناء فيهما اما التعجبية فلانها انشائية نظرا الى حالة الاستعمال واما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهو خبرى

جملة القسم انما جيء بها لمجرد التاكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا يقال جاء الذى لكنه قائم او حتى ابوه قائم لان فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال حتى من غير تقدم مغيا واجاز الكسائى الوصل بالامر والنهى والمازنى بالدعاء بما لفظه الخبر نحو جاء الذى يغفر الله له وقصرنا الافصاح بنعم وبئس وهشام بليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة واما شبهها فى حصول الفائدة فهو ثلثة الاول والثانى منها الظرف المكانى والجار والمجرور التامان والمراد بالتام هنا ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو الذى عندك وجاء الذى فى الدار وتعلقهما باستقر محذوفا وجوبا وبذلك اشبها الجملة بخلاف الناقصين نحو جاء الذى مكانا والذى بك فلا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص فجائز ذكره نحو ان تقول جاء الذى يكرمك مكانا او الذى مر بك والى ذلك اشار الناظم بقوله وجملة او شبهها الذى وصل به والثالث الصفة الصريحة اى الخالصة للوصفية وهى التى لم تغلب عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل لذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا ونحو ام صبى قد حبى ودارج وبذلك اشبهت الجملة وتختص الصفة الصريحة بالالف واللام والى ذلك يشير قول الناظم وصفة صريحة صلة ال كضارب ومضروب اتفاقا وحسن على قول ابن مالك وبعضهم وعنيت بالصفة المحضة اسماء الفاعلين واسماء المفعولين والصفات المشبهة باسماء الفاعلين انتهى وصحح الموضح فى المغنى ان ال الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف بخلاف ما غلبت عليها الاسمية من الصفات كابطح مذكر بطحاء فانه فى الاصل وصف لكل مكان منبطح من الوادى ثم غلبت على الارض المتسعة واجرع مذكر جرعاء فانه فى الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلبت عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيئا وصاحب فانه فى الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك وراكب فانه فى الاصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الابل دون غيره وعلى راس الجبل قال الشاطبى والدليل على ان هذه الاسماء انسلخ عنها معنى الوصفية انها لا تجرى صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا انتهى فلا يوصل بها ال لعدم شبهها بالفعل وقد توصل ال بمضارع اختيارا كقوله وهو الفرزدق خطابا لرجل من بنى عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذى الراى والجدل فادخل ال على ترضى وهو فعل مضارع مبنى للمفعول وحكومته نائب الفاعل مرفوع به ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة بل اشار الى قلته بقوله فى النظم وكونها بمعرب الافعال قل وهو اختيار ثالث فى المسئلة فان بعض الكوفيين يجوزه اختيارا والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة فالقول بالجواز على قلة قول ثالث والمدرك مختلف فابن مالك يرى ان الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا ولهذا قال لتمكنه من ان يقول المرضى والجمهور يرون ان الضرورة ما جاء فى الشعر ولم يجئ فى الكلام سواء اضطر اليه الشاعر ام لا فلم يتواردا والحكم بفتحتين المحكم بين الخصمين للفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة الخصومة

فصل يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل وقصد الابهام ولم تكن صلة ال فالاول كقوله نحن الاولى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اى نحن الاولى عرفوا بالشجاعة والثانى كقولهم بعد اللتيا والتى اى بعد الخطة التى من فظاعة شانها كيت وكيت وانما حذفوها ليوهموا انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه ويجوز حذف العائد المرفوع بشرطين ان يكون مبتدا وخبره مفرد وكان مخبرا عنه بمفرد فلا يحذف فى نحو جاء اللذان قاما او ضربا او كانا قائمين لانه غير مبتدا فانه فى الاول فاعل وفى الثانى نائب عن فاعل وفى الثالث مشبه بالفاعل مجازا والفاعل ونائبه لا يحذفان ولا يحذف فى نحو جاء الذى هو يقوم او هو فى الدار لان الخبر غير مفرد لانه فى الاول جملة فعلية وفى الثانى جار ومجرور فاذا حذف المضمر المنفصل المفيد للاختصاص لم يدل دليل على حذفه اذ الباقى بعد الحذف للضمير جملة او شبهها وكل منهما صالح لان يكون صلة كاملة لاشتماله على ضمير مستتر فى الفعل وفى الجار والمجرور والى ذلك اشار الناظم بقوله وابوا ان يختزل ان صلح الباقى لوصل مكمل بخلاف الخبر المفرد فانه لا يصلح للوصل على حدته ولا فرق فى ذلك بين صلة اى وغيرها فالاول نحو ايهم اشد فاشد خبر مبتدا محذوف تقديره هو اشد وذلك المبتدا هو العائد وخبره مفرد وهو اشد وغير اى نحو وهو الذى فى السماء اله فاله خبر مبتدا محذوف تقديره هو اله وذلك المبتدا هو العائد وخبره مفرد وهو اله وفى السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود اى وهو الذى هو فى السماء اله معبود فيها ولا يجوز تقدير اله مبتدا مخبرا عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقديره وفى الارض اله معطوفا كذلك لتضمنه الابدال من الضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل يمتنع فى المغنى ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع فى صلة غير اى عند البصريين الا ان طالت الصلة اما بمعمول الخبر او بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر وهو الذى فى السماء اله او تاخر نحو قولهم ما انا بالذى قائل لك سوءا حكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لا سيما فانهم جوزوا فى زيد اذا رفع ان تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف وجوبا والتقدير لا مثل الذى هو زيد فحذف العائد وجوبا ولم تطل

الصلة وهو مقيس ولیس بشاذ وذلك لانهم نزلوا لا سیما منزلة الا الاستثنائية فناسب ان لا يصرح بعدها بجملة فان قلت لا سیما ليست للاستثناء لطول الصلة بالنعت كقوله ولا سیما يوم بدارة جلجل بتمن رفع يوم تقديره ولا سيما الذي هو يوم وحسن حذف العائد لطول الصلة بصفة يوم وهو بدارة قال الموضح في المغني والى اشتراط الطول اشار الناظم بقوله وفي ذا الحذف ابوا عز اي تقفوا ان يستطل وصل وشذ قراءة بعضهم وهو يحيى بن يعمر وابن ابي اسحق تماما على الذي احسن بالرفع وشذ قراءة ابن ابي عبلة والضحاك ورؤبة بن العجاج مثلا ما بعوضة برفع بعوضة اي الذي هو احسن والذي هو بعوضة وشذ قوله من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم اي بما هو سفه ويعن بالبنا للمفعول من قولهم عنيت بحاجتك اعنى بها بضم اوله وبحد بفتح اليا المثناة تحت وكسر الحا بمعنى يعدل والمعنى من يعتني بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم والكوفيون لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة ويقيسون على ذلك المسموع من الاية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم الا انه جعله قليلا فقال وان لم يستطل فالحذف نزر ويجوز حذف العائد المنصوب اذا كان متصلا وناصبه فعل او وصف غير صلة الالف واللام فالفعل نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون اي يسرونه ويعلنونه ولا يتعين في ما هذه ان يكون موصولا اسميا لجواز ان يكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بدليل انه قد جاء مصرحا به في مكان اخر نحو قوله تعم يعلم سركم وجهركم وقيل يشترط في حذف العائد المنصوب ان يكون متعينا للربط فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو جا الذي اكرمته في داره فان العائد احدهما لا بعينه قاله ابن عصفور وغيره قال الموضح في الحواشي وفيه نظر فانه متى كان العائد احدهما لا بعينه لا يتعين منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفعل ان يكون تاما فلا يحذف في نحو جا الذي كانه زيد على الاصح والوصف نحو قوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر فما موصول اسمي في موضع رفع على الابتدا وفضل خبره والله موليك صلة ما والعائد المحذوف منصوب بالوصف والتقدير الذي الله موليكه فضل بخلاف نحو جا الذي اياه اكرمت لانه منفصل وحذفه يوقع في اللبس بالمتصل ويفوت ما قصد من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين وانما حذف منفصلا من قوله تعم ومما رزقناهم ينفقون لان الاصل رزقناهموه لان تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضميرين المتحدي الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل وبخلاف نحو جا الذي انه فاضل كانه اسد لانه متى ان وكان المشددتين لا يحذف لا شذوذ وذلك انه متى لبس احدهما ما لا يغير معنى الجملة وهو ان والثاني ما يغيرها وهو كان او والذي انا الضاربه لان الوصف صلة الالف واللام واسمية الخفة والضمير اذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا فاذا حذف الضمير فات هذا المعنى وهم بصدد التنصيص على اسميتها قاله قريب الموضح في حاشية هذا الكتاب وهو سهو لان العائد المنصوب ليس عائدا على ال في هذا المثال حتى يدل على اسميتها نصا وانما هو عائد على الذي كما يفيده العطف بلو والعائد الى ال انما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والتحرير ان العائد المنصوب بالوصف المقرون بال ان كان عائدا على غير ال كالمثال المذكور جاز حذفه وان كان عائدا على ال نحو جا مني الضاربه زيد امتنع حذفه لما تقدم من التعليل وشذ قوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر فحذف العائد الى ال المنصوب بالوصف وما نافية والمستفز بالسين المهملة والفاء والزاي بمعنى المستخف اسم ما والمحمود خبرها ان كانت حجازية واتيح بالبنا للمفعول بتا مثناة فوق فيا مثناة تحت فحا مهملة بمعنى قدر ومعنى ليس المستفز الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفوخالص من الكدر وحذف منصوب الفعل كثير لان الاصل في العمل الفعل فكثر تصرفهم في معموله بالحذف وحذف منصوب الوصف قليل جدا بل قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج جازه على قبح وقال المبرد ردي جدا وعلى هذا فيشكل قول الناظم والحذف عندهم كثير منجلي في عائد متصل ان انتصب بفعل او وصف من حيث سوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف ويجوز حذف العائد المجرور بالاضافة ان كان المضاف الجار للعائد صفة ناصبة للعائد تقديرا بان كان اسم فاعل بمعنى الحال او الاستقبال غير ماض خلافا للكسائي نحو فاقض ما انت قاض والاصل فاقض الذي انت قاضيه فحذف العائد على الموصول اسمي قال الموضح في الحواشي اما وهو وما هذه يحتمل ان يكون مصدرية اي فاقض قضائك او يدل قضائك بدليل انما تقضي هذه الحيوة الدنيا انتهى ولكنه هنا خاو ولن شرح قول النظم كذاك حذف ما بوصف خفضا كانت قاض بعد امر من قضى بخلاف نحو جا الذي قام ابوه لان المضاف الجار للعائد ليس بوصف او نحو جا الذي انا امس ضاربه لان المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الاصح وبخلاف نحو جا الذي انا مضروبه لان الوصف اسم مفعول وانما لم يجز حذفه فيهن لانه ليس منصوبا تقديرا ويجوز حذف العائد المجرور بالحرف ان كان في موضع نصب كان الموصول او الاسم الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى او معنى فقط واتفقا فيهما متعلقا سوا اتفق المتعلقان لفظا ومعنى او معنى فقط ام اختلفا نوعا واتحدا مادة لا

باب المعرف

الضمير عبارة عن الموصول والموصوف به فلا بد ان يكون الجار لهما متحدا من جهة المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليهما وذلك معنى قول النظم كذا الذي جر بما الموصول جر نحو ويشرب مما تشربون فالموصول وهو ما مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بيشرب قبلها والعائد المحذوف مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بتشربون والتقدير ويشرب من الذي تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا ونحو قوله وهو كعب بن زهير لا تركنن الى الامر الذي ركنت ابناء يعصر حين اضطرها القدر فالموصوف بالموصول وهو الامر مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بتركن والعائد المحذوف مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بركنت والتقدير لا تركنن الى الامر الذي ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا واقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول لانه نفسه في المعنى ويعصر بالمهملات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو ابو قبيلة من باهلة وحكم المضاف للموصول كذلك نحو مررت بغلام الذي مررت اي به ومثال اتفاقهما معنى فقط حللت به فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء لانهما بمعنى في كذا قالوا وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو فاصدع بما تؤمر اي به لان اصدع بمعنى امر على خلاف في هذه والتي قبلها ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذي انت بائح اي به فانشده ابو الفتح وشذ قوله وهو حاتم بن عدي الطائي ومن حسد يجور علي قومي فاي الدهر ذو لم يحسدوني فاي استفهامية مبتدا وذو خبره وهي موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر وجملة لم يحسدوني صلتها والعائد محذوف والذي سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانا وقد عاد عليه الضمير المجرور وهي في قوله يجيء اليوم الذي جئته فيه وجعله منقاسا بخلاف غير الزمان فانه لا يتعين ضمير الجار وهذا ظاهر ان قلنا بان الحذف ليس على التدريج كما يقوله سيبويه اما اذا قلنا انه على التدريج كما يقول به الاخفش فلا يكون شاذا لانه لما حذف في اولا صار الضمير منصوبا على المفعول به توسعا فكانه قال اي الدهر ذو لم يحسدونه ثم حذف الها وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ويمكن ان يخرج عليه قوله تعم ذلك يبشر عباده اي يخرج الجار اولا والضمير ثانيا من نصب لا من جر وذهب يونس وابن الزكي في البديع الى ان الذي في الاية موصول حرفي ولا حذف وشذ ايضا قوله وهو رجل من بني همدان وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم اي وهو علقم على من صبه الله عليه قاله الفارسي وشهدة بضم الشين المعجمة العسل بشمعه وهو مبتدا بالواو المفتوحة على لغة فيها مبتدا وعلقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لانه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة صبه الله صلة من المجرورة بعلى والعائد على من محذوف مجرور بعلى وهي متعلقة بصب في التقدير وهو علقم على من صبه الله عليه والمعنى ان لساني مثل العسل الشهد يشتفى به الناس وانه مثل الحنظل في المرارة على من سلطه الله عليه فحذف حاتم الطائي العائد المجرور بفي مع انتفاء خفض الموصول وهو ذو في البيت الاول وهو قوله ومن حسد الخ وحذف الهمداني العائد المجرور بعلى مع اختلاف المتعلق في البيت الثاني وهو قوله وان لساني شهدة الخ والمتعلقان بفتح اللام هما صب وعلقم ويمتنع الحذف اذا كان العائد المجرور محصورا نحو مررت بالذي ما مررت الا به او انما مررت به او كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به او كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت به في داره او كان حذفه ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه وقيل يجوز لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين لم يجز الحذف لانه مشروط باتفاق الحرفين وهذا اوفق والله اعلم هذا باب المعرف بالاداة

باب المعرف بالاداة

قال في التسهيل وهي ال لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه انتهى وقال الموضح في شرح القطر والمشهور بين النحويين ان المعرف ال عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين ونقل بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه والخليل ان المعرف ال وانما الخلاف بينهما في ان الهمزة زائدة او اصلية واستدل على ذلك بمواضع وردها من كلام سيبويه وتلخص ان في المسئلة ثلث مذاهب احدها ان المعرف ال والالف اصل والثاني ان المعرف ال والالف زائدة والثالث ان المعرف اللام وحدها انتهى واسقط مذهبا رابعا وهو ان المعرف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منها حجة تعضده فحجة الاول فتح الهمزة وانهم يقولون الاحمر بنقل حركة همزة احمر الى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها في القسم والندا وتذكر ويقولون ال كما يقولون قد في التذكر منها نحو الذكرين وحجة الثاني سقوطها في الدرج واما فتحها فلتخفيفها القياس بحذفها على الحرف واما ثبوتها مع الحركة فلان الحركة عارضة فلا يعتد بها واما ثبوتها في القسم والندا نحو الله لافعلن ويا الله فلان ال صارت عوضا من همزة اله واما قولهم في التذكر ال فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلا منزلة قد واما الذكرين فلا لبس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث انها ضد التنوين الدال على التنكير وهو حرف واحد ساكن فكانت كذلك لتشبه مثالها ولا تقوم بنفسها وانما خالفت التنوين في دخلت ولا لان الاخرى جملة

كثر المخصصين من الحذف وانما كانت لاما لان اللام تدغم في ثلثة عشر حرفا واذا اظهرت جاز وجه الرابع انها جلبت لمعنى واولى الحروف بذلك
حروف العلة وحركة لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كهمزة المتكلم والاستفهام وان اللام تغير عن صورتها في لغة حمير قال الزجاجي
في حواشيه على ديوان الادب حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة كالحديث المروي الا ان المحدثين يبدلون في الصوم والسفر
انما الابدال في البر فقط وربما وقع في اشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله وام سلمة انتهى وزاد بالحديث المروي قولهم ليس من امبر
ام صيام في امسفر والناظم اقتصر على قولين فقال الحرف تعريف واللام فقط وهي على كل قول قسمان اما جنسية وانواعها ثلثة
ووجه الحصر فيها ان يقال لا يخلو اما ان يخلفها كل حقيقة ومجازا او لا يخلفها اصلا فان لم يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا فهي لبيان
الحقيقة والماهية من حيث هي هي نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي والفرق بين المعرف بال هذه
بين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس
النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد قاله الموضح في المغني وان خلفتها كل حقيقة فهي لشمول افراد الجنس نحو وخلق الانسان
ضعيفا فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا لكان صحيحا على جهة الحقيقة وان خلفتها كل مجازا فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو
انت الرجل علما فانه لو قيل انت كل رجل علما لصح على جهة المجاز على معنى انك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة
كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال ومنه الحديث كل الصيد في جوف الفرا وقال ابن هانئ وليس من الله بمستنكر
ان يجمع العالم في واحد فان قيل هذا الضابط يصدق على ال في الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته فان
كلا تخلف الاداة فيه مجازا وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير او صاغة مملكته دون
من عداهم اجيب بان الكلام في ال المعرفة وال في الصاغة موصولة على الاصح واما عهدية وهي ثلثة انواع ايضا ووجه الحصر فيها ان
العهد اما ذكري بكسر الذال المعجمة وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكر نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وفائدتها
التنبيه على ان الرسول الثاني هو الرسول الاول اذ لو جيء به منكرا لتوهم انه غيره ولذلك لا يجوز نعته والذكر باللسان ضد الانصات
وذاله مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة قاله الكسائي وقال غيره هما لغتان بمعنى حكاه الماوردي في تفسير سورة
البقرة او علمي وهو ان يتقدم لمصحوبها علم نحو بالواد المقدس تحت الشجرة اذ هما في الغار لان ذلك معلوم عندهم او حضوري
وهو ان يكون مصحوبها حاضرا نحو اليوم اكملت لكم دينكم اي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي بعض النسخ اسقاط الحضوري واثبات
علمي مكانه ومثله باليوم اكملت **فصل** وقد ترد ال زائدة اي غير معرفة او غير موصولة وهي اما زائدة لازمة كالتي في علم
قارنت وضعه سواء قارنت ارتجاله او نقله فالاول كالسموال بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفي اخره لام علم
لرجل من اليهود شاعر وفي القاموس السموال بالهمزة طير يكنى ابا ثروان واليسع بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة علم نبي وهو اعجمي
معرب لفظه لفظ المضارع وليس بمضارع قاله الفارسي في والثاني نحو اللات والعزى علمين مؤنثين لصنمين واللات كانت لثقيف
بالطائف وعن مجاهد كان رجل يلت السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره فجعلوه وثنا وكانت تاؤه مشددة فخففت و
العزى كانت لغطفان وهي سمرة واصلها تانيث الاعز وبعث اليها رسول الله صلعم خالد بن الوليد فقطعها فخرجت منها شيطانة
ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على راسها وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول يا عز كفرانك لا سبحانك اني رايت
الله قد اهانك ورجع فاخبر رسول الله صلعم بذلك فقال رسول الله صلعم تلك العزى ولن تعبد ابدا او كالتي في اسم الاشارة وهو
الآن فانه علم على الزمان الحاضر مبني لتضمنه معنى حرف الاشارة التي لا يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال الفارسي لتضمنه حرف
التعريف وال فيه زائدة وفاقا للزجاج والناظم في قوله وقد تزاد لازما كاللات والآن والذين ثم اللاتي او كالتي في موصول
وهو الذي والتي وفروعهما من التثنية والجمع قال في جمع هذه الامثلة زائدة لا معرفة لانه لا يجتمع تعريفان وهما تعريف ال وغيرها
من العلمية والاشارة والصلة على معرف واحد وهذه الامثلة معارف بالعلمية كما في الامثلة الاول واعترض الدماميني القول بزيادتها
الذين فقال العلم هو مجموع اللفظ ال وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائد انتهى ولا اشارة
كما في الآن خاصة والصلة كما في الموصول واما زائدة عارضة وهي نوعان وذلك لانها اما خاصة بالضرورة كقوله ولقد جنيتك
اكموا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر انشده ابن جني واصله جنيت لك من جنيت الثمرة اجنيتها فحذف الجار توسعا
والاكمؤ بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفي اخره همزة جمع كمؤ كفلس وهو ايضا واحد كماة كجبهة وعساقلا جمع عسقول بضم العين
وسكون السين المهملتين وهما الكماة البيض التي يقال لها شحم الارض واصله عساقيل فحذفت المدة ضرورة وبنات اوبر

جمع ابن اوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو اوبر ولا بنو عرس لانها لا تعقل وبنات اوبر كماة صغار مزغبة ردية الطعم و
هي امثال الكماة وقيل مثل الكماة وليست كماة وقوله وهو رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكري رايتك
لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو واراد بالوجوه اعيان القوم والمعنى انك حين عرفت اعياننا
صددت عنا وطابت نفسك عن قتلنا صديقك عمرا والشاهد فيه زيادة ال على بنات اوبر في البيت الاول وفي النفس وهي لا تدخل
عليهما لان بنات اوبر علم لضرب من الكماة والنفس تمييز واجب التنكير عند البصريين فلا يقبلان التعريف فال الداخلة عليهما
زائدة للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله ولاضطرار كبنات الاوبر كذا وطبت النفس يا قيس السري ويلتحق بذلك ما زيد
في النثر شذوذا نحو قولهم ادخلوا الاول فالاول فالسابق منهما حال واللاحق معطوف وال فيهما زائدة لان الحال لا يجب التنكير
والاصل ادخلوا اولا فاولا وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقيبي والمعنى ادخلوا مرتبين الاسبق فالاسبق واول
على الاصح او الجلي وزنه افعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم ادغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين وله استعمالان احدهما ان يكون
اسما بمعنى مبتدأ فيكون منصرفا منونا ومنه قولهم اولا واخرا والثاني ان يكون صفة فيكون افعل تفضيل ومعناه الاسبق فيكون
غير منصرف لوزن الفعل والوصف واما مجوزة للمح الاصل المنقول عنه وذلك ان العلم المنقول مما يقبل ال من شيء لا يقبل ال قد يلمح
اصله وهو التنكير فتدخل عليه ال للمح الاصل به واكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كالحارث وقاسم من اسماء الفاعلين وحسن و
حسين من الصفات المشبهة مكبرة او مصغرة وعباس وضحاك من امثلة المبالغة وقد يقع ذلك في المنقول عن مصدر كفضل فانه في
الاصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا اذا صار ذا فضل وعن اسم عين كنعمان بضم النون فانه في الاصل اسم للدم ويخفف الميم
ومنه سميت شقائق النعمان لشبه لونها في حمرته بالدم فان قلت في كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك في شرح التسهيل احداهما
انه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة وجعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال ما حاصله واكثر وقوعها
على منقول من صفة ويليه دخولها على منقول من اسم عين والثانية انه مثل بالنعمان لما فيه ال للمح الصفة تبعا للناظم في قوله وبعض
الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا كالفضل والحارث والنعمان فذكر ذا وحذفه سيان فيكون الصفة غير لازمة ومثله
ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله فتكون لازمة فالجواب عن الاولى بانها من اختيارات ابن مالك بل مثل لها
عنه بانه فلا يتابع عليها وعن الثانية ان يكون سمي بنعمان مجردا من ال كقوله ابا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الى
نسيمها ومقرونا بها فلا منافاة والباب كله سماعي يقتصر فيه على الوارد فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف ان يقال فيها
المحمد والصالح والمعروف حال العلمية لانه لم يسمع ولان اللغة لا تثبت بالقياس ولم يقع دخول ال في نحو يزيد ويشكر علمين لان اصله
الفعل وهو لا يقبل ال غير الموصولة فاما قوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله فضرورة ودخول ال
على اليزيد سهلها تقدم ذكر الوليد وان ال في الوليد للمح الصفة وقيل ان ال في اليزيد للتعريف وانه نكر ثم ادخلت عليه ال كما ينكر العلم
اذا اضيف كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم باسيض ماضي الشفرتين يمان ورده بعضهم وعكسه فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل ال
نظرا الى اصله وهو الفعل والفعل لا يقبل ال بخلاف زيد اذا نكر **فصل** من المعرف بالاضافة او الاداة ما غلب على بعض من يستحقه
حتى التحق بالاعلام الشخصية في احكامها وصار علما اتفاقيا فالاول وهو المعرف بالاضافة كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن
عمرو بن العاص وابن مسعود قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لان ابن مسعود مات قبل اطلاق اسم العبادلة وهو من الجملة
الاولى قيل وهذا انما يرد على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من عداهم من اخوتهم فليتامل والثاني وهو المعرف بالاداة كالنجم
فانه في الاصل يتناول كل نجم ثم صار علما للثريا فقط واصلها قبل التصغير ثروى من الثروة اي كثرة الكواكب لان كواكبها سبعة صغر
فصارت ثريوى فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصارت ثريا قاله الفخر الرازي والعقبة فانها في الاصل اسم لكل طريق صاعد
في الجبل ثم اختص بعقبة منى التي تضاف اليها الجمرة فيقال جمرة العقبة قاله الشاطبي وقيل عقبة ايلة والبيت فانه في الاصل يتناول
كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام والمدينة الطيبة مدينة الرسول صلعم والاعشى فانه في الاصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على اعشى همدان
ونحوه والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد يصير علما بالغلبة مضاف او مصحوب ال كالعقبة وال هذه لازمة دائما الا في نداء او
اضافة فيجب حذفها لان حرف النداء والاضافة لا يجامعان ال هذه كما اشار اليه الناظم بقوله وحذف ال ذي ان تناد او تضف اوجب
نحو يا اعشى باهلة بموحدة قبيلة من قيس عيلان بعين المهملة ويا اعشى تغلب بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام
فتحاجزه بالموحدة قبيلة سميت باسم ابيها تغلب وائل وقد تحذف ال هذه في غير ذلك المذكور من النداء والاضافة وهذا [illegible]

مصدر ... على منقول من اسم عين

دون من قال غلبت على العبادلة

النجم وفي غيرهما قد يحذف سمع من كلامهم هذا عيوق طالعا حكاه ابن الاعرابي وعيوق فيعول بمعنى فاعل واشتقاقه من عاق يعوق كانه عاق كواكب من المجرة ويجوز ان يكونوا سموه بذلك لانهم يقولون الدبران يخطب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله الفخر الرازي وسمع من كلامهم انهم هذا يوم اثنين مباركا فيه حكاه سيبويه ومجيء الحال منه في الفصيح يوضح فساد قول المبرد بجعله ال في الاثنين وسائر الايام للتعريف فاذا زالت صارت نكرات والصحيح عند الجمهور ان اسماء الايام اعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها ال كالحارث ثم غلبت فصارت كالدبران

هذا باب المبتدأ والخبر

لم يحد الناظم المبتدأ بل اكتفى فيه بالمثال فقال مبتدأ زيد وعاذر خبر وحده الموضح بقوله المبتدأ اسم صريح او بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية او بمنزلته اي بمنزلة المجرد مخبر عنه او وصف رافع لمكتفى به عن الخبر او بمنزلته الوصف فالاسم الصريح نحو قول من يعتقد السامع عدم ايمانه الله ربنا ومحمد نبينا وقيل المراد بهذا الانشاء التعظيم والاقرار لا الاخبار وهذان الوجهان نقلهما ابو البقاء والذي بمنزلته اي بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر المنسبك من ان والفعل نحو وان تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه في تاويل صومكم وخبره خير لكم والمصدر المنسبك من الفعل نحو سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فانذرتهم مبتدأ وهو في تاويل المصدر وام لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وصح الاخبار به عن الاثنين لانه في الاصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفارسي في الحجة وتبعه ابن عصفور كون ءانذرتهم وتاليه مبتدأ وسواء خبرا لان ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه واجيب بان الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى والمصدر المنسبك من الفعل المقدر معه ان نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فتسمع مبتدأ وهو في تاويل سماعك فقيل ان مقدرة والذي حسن حذف ان من تسمع ثبوتها في ان تراه قال الموضح في شرح الشذور والفرق بين هذا والذي قبله ان السبك في هذا شاذ وفي الذي قبله مطرد لان السبك بدون وجود حرف مصدري مطرد في باب التسوية شاذ في غيرها والمجرد عن العوامل اللفظية كما مثلنا اللفظية والمراد به والذي بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية ما دخل عليه حرف زائد او شبهه فالاول نحو هل من خالق غير الله ونحو بحسبك درهم لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدآن وان كانا مجرورين بمن والباء الزائدتين لان وجود الحرف الزائد كلا وجود ومن ذلك اي من المبتدأ المجرور بحرف زائد عند سيبويه قوله تعالى بايكم المفتون فايكم مبتدأ والباء زائدة فيه والمفتون خبره ولم يعكس لان صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند الاخفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر وبايكم خبر مقدم والباء بمعنى في لا زائدة والمعنى على الاول ايكم المفتون اي المجنون وعلى الثاني الفتنة بايكم اي الجنون في ايكم ومنه عند بعضهم وهو ابن عصفور قوله تعالى ومن لم يستطع فعليه بالصوم فالصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم والباء زائدة في المبتدأ وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والباء زائدة في المفعول ورجح الاول لان اغراء الغائب شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون نائبا عن الزم والشيء الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفي الحكم وهما الامر والفعل ورد بان ذلك اذا كان المراد به الغائب والمراد هنا المخاطب وانما جيء بالضمير غائبا على لفظ من والا فهو للمخاطب في المعنى قاله ابو حيان والجر في نحو نكتفي على مقرب ابن عصفور والثاني وهو الذي شبه المزيد نحو لعل ابي المغوار منك قريب ونحو رب رجل صالح لقيته فمجرور لعل ورب في موضع رفع بالابتداء لان لعل ورب اشبها الحرف الزائد في كونهما لا يتعلقان بشيء والوصف يتناول اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب نحو اقائم الزيدان وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان وهل احسن في عين زيد الكحل منه في عين عمرو وما قرشي ابواك والذي بمنزلة الوصف لا نولك ان تفعل فهو مبتدأ وهو بمنزلة الوصف في كونه قائما مقام الفعل وهو ينبغي وان تفعل فاعل بنولك سد مسد الخبر وشبه في باب لا وخرج بقوله مخبر عنه او وصف نحو نزال من اسماء الافعال فانه لا يخبر عنه ولا وصف فلا يكون مبتدأ بناء على ان اسم الفعل لا محل له من الاعراب وهو الاصح وخرج بقوله رافع لمكتفى به اقائم ابواه زيد فان المرفوع بالوصف وهو ابواه غير مكتفى به في حصول الفائدة مع قطع النظر عن زيد فزيد مبتدأ مؤخر والوصف خبر مقدم وابواه فاعله ولا بد للوصف المذكور وما هو بمنزلته من اشتراط تقدم نفي او استفهام عليهما وهل ذلك شرط في العمل او في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر ارجحهما الثاني قاله في المغني والنفي يشمل النفي بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفي بالحرف نحو قوله خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فما نافية وواف مبتدأ وانتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشري وابن الحاجب حيث شرطا ان يكون المرفوع ظاهرا قال الموضح في شرح الشذور وجوابه ان المراد بالظاهر ما قابل الاستتار والنفي بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقائم اسم ليس والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر ليس قاله ابن عقيل والنفي بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مضاف اليه و

الزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر غير لان المعنى ما قائم الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قائم قاله ابن عقيل ايضا والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو انما قائم الزيدان لانه في قوة قولك ما قائم الا الزيدان والاستفهام يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف نحو قوله اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا فقاطن مبتدأ من قطن بالمكان اذا اقام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والاستفهام بالاسم نحو كيف جالس العمران وانما لم يجعل المرفوع خبرا فيهن لان الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذا ما قام مقامه والى ذلك اشار الناظم بقوله واول مبتدأ والثاني فاعل اغنى في اسار ذان وقس وكاستفهام النفي واذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدأ خلافا للاخفش والكوفيين في اجازتهم وقوعه مبتدأ من غير ان يتقدمه نفي او استفهام فلا حجة لهم في قول بعض الطائيين خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت خلافا للناظم في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم لجواز كون الوصف وهو خبير خبرا مقدما وبنو لهب مبتدأ مؤخرا وانما صح الاخبار اي بخبير مع كونه مفردا عن الجمع وهو بنو لهب لانه اي خبير على وزن فعيل وفعيل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فاعطي حكم ما هو على زنته فهو على حد والملائكة بعد ذلك ظهير ولهب بكسر اللام وسكون الهاء حي من الازد فان قلت اذا جوز الاخفش كون الوصف مبتدأ من غير ان يعتمد على نفي واستفهام فما سوغ الابتداء به وهو نكرة قلت عمله المرفوع بعده وسيأتي ان العمل من جملة المسوغات فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه السيوطي عنه والى موافقة الاخفش والكوفيين اشار الناظم بقوله وقد يجوز نحو فائز اولو الرشد واذا رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة احوال وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك لانه ان لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو اقائم اخواك فقائم مبتدأ واخواك فاعله سد مسد الخبر ولا يجوز ان يكون اخواك مبتدأ مؤخرا وقائم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد وان طابق الوصف ما بعده في غير الافراد وهو التثنية والجمع تعينت خبريته نحو اقائمان اخواك واقائمون اخوتك بالتاء الفوقانية واقائمون الزيدون فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها [illegible] الثالث وان طابقه اي الوصف ما بعده في الافراد تذكيرا وتانيثا احتملهما اي الابتدائية والخبرية على السواء نحو اقائم اخوك واقائمة اختك فيجوز ان يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر ويجوز ان يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرا والوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتداء عورض بان الاصل في الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا والى هذا التفصيل اشار الناظم بقوله والثان مبتدا وذا الوصف خبر ان في سوى الافراد طبقا استقر وارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد وارتفاع الخبر بالمبتدأ عند سيبويه واليه ذهب الناظم فقال ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا فاذا قلت زيد اخوك فزيد مرفوع بالابتداء واخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وان كان جامدا لان اصل العمل للطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به لطلبه الارتفاع كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بان المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو القائم ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن احدهما تابعا للاخر واجيب بان الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به وقيل ارتفاعهما بالابتداء وهو قول ابن السراج وصححه ابو البقاء وحجة من قال به ان الابتداء رفع المبتدأ فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول ولا ارتفاعهما اي بالابتداء والمبتدأ وحجة من قال به ان الابتداء عامل ضعيف فقوي بالمبتدأ كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا في الجزاء عند طائفة وهذه الاقوال الثلاثة عند البصريين وعن الكوفيين انهما اي المبتدأ والخبر ترافعا فرفع كل منهما الاخر وحجتهم ان كل واحد منهما مفتقر الى الاخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما ان اداة الشرط عاملة في الفعل بعدها وهو عامل فيها في نحو ايا ما تدعوا وهذه الاقوال كلها ضعيفة اما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد اخوك فلو رفع الاخ بزيد لكان رافعا لنفسه بنفسه واما الثاني فلان الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين واما الثالث فلان اجتماع عاملين معنوي ولفظي على معمول واحد لا يعهد واما الرابع فلان العمل اثر والمؤثر اقوى من المؤثر فيه فيلزم ان يكون الشيء الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد لانه كان مؤثرا فيما اثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للاسناد عن الاعداد المسرودة نحو واحد اثنان ثلاثة فانها وان تجردت فلا اسناد معها فليست مبتدآت واثبات الالف في اثنان من استعمال الشيء في اول احواله

فصل والخبر هو الجزء الذي حصلت به الفائدة التامة مع مبتدأ غير الوصف المذكور في قوله او وصف رافع لمكتفى به فخرج بذكر المبتدأ فاعل الفعل نحو

زيد من نحو قولك قام زيد فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع المبتدأ بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق و
خرج بقوله غير الوصف المذكور فاعل الوصف المذكور نحو الزيدان من قولك اقائم الزيدان فانه وان حصلت به الفائدة لكنه
ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور بل مع مبتدأ هو الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعلا سد مسد الخبر والحكم
بعد ذلك الخبر بخلاف قول الناظم والخبر الجزء المتم الفائدة فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف فهو اما مفرد وهو ما ليس جملة
فيشمل المثنى والمجموع واما جملة اسمية او فعلية وذكر ابن حزوقة في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى نيف وسبعين قسما كل منها له
صاحبه في حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال ومفردا يأتي ويأتي جملة والمفرد اما جامد وهو
ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كزيد فانه لا يدل على معنى زاد المال في مادته وكاسد اذا
اريد به شجاع على راي فانه وان كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكصاحب فانه
وان كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب القياس الاصلي وذلك لا يغني اذ المعتبر الاستعمال فكل من زيد واسد
وصاحب عندهم من قبيل الجوامد فلا تحمل ضمير المبتدأ نحو هذا زيد وهذا اسد وهذا صاحب والى ذلك اشار الناظم بقوله و فليس في شيء منهما ضمير يعود على المبتدأ
المفرد الجامد فارغ الا ان اول الجامد بالمشتق فيحمل ضمير المبتدأ نحو زيد اسد اذا اريد به شجاع عند جمهور البصريين فان زيد
التشبيه على اضمار الكاف او من نفس الاسد بلا تقدير فلا يحمل ضمير المبتدأ عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين
ومن وافقهما الى ان الجامد يحمل ضمير المبتدأ مطلقا سواء اول بمشتق ام لا واما مشتق وهو ما اشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة
بالنظر الى القياس الاستعمالي كقائم فانه دال على معنى قام واذا اخبر به عن مبتدأ تحمل ضميره والى ذلك اشار الناظم بقوله والذي يشتق
فهو ذو ضمير مستكن نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات فالخبر
في ذلك كله متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدأ والالف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان
والزيدون الا ان رفع المشتق الاسم الظاهر نحو زيد قائم ابوه او رفع الضمير البارز نحو زيد قائم انت اليه فانه لا يحمل ضمير
المبتدأ لانه لا يرفع فاعلين ويبرز الضمير المتحمل بفتح الميم وينفصل اذا جرى الوصف الواقع خبرا على مبتدأ غير من هو له في المعنى
سواء البس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو فضاربه وصف في المعنى لزيد لانه هو الضارب للغلام وذلك اذا كانت الهاء المفعول
للغلام لانه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لانه خبر عنه فلو لم يبرز الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع
ان الغلام بحسب ظاهر الاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز ضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس فان كانت الهاء لزيد فقد
جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز الضمير ام لم يلبس الحال نحو غلام هند ضاربته هي فتاء التانيث في ضاربته
تدل على ان الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي ان لا يبرز ضميرها الا ان البصري الزم الابراز مطلقا طردا للباب وجرى على ذلك
الناظم فقال وابرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا والكوفي انما يلزم الابراز عند الالباس خاصة تمسكا بنحو قوله
قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان وجه التمسك به ان قومي مبتدأ اول وذرى المجد مبتدأ ثان و
بانوها خبر ذرى المجد وذرى المجد وخبره خبر قومي والهاء عائدة على ذرى المجد والضمير العائد على قومي مستتر في بانوها فقد
جرى الوصف وهو بانوها على ذرى المجد وهو في المعنى لقومي لانهم هم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها لان اللبس مامون
فان الذرى مبنية لا بانية ولو برز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمع الظاهر فيكون الوصف مفردا
كالفعل اذا اسند الى جمع وعلى لغة اكلوني البراغيث بانوها هم ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال ان يكون ذرى المجد منصوبا بانوها
محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانو ذرى المجد بانوها والذرى جمع ذروة وذروة الشيء اعلاه والمجد الكرم وبانون جمع بان
اسم فاعل من بنى يبني والاصل بانيون اعل اعلال قاضون وحذفت النون للاضافة وقال العيني من البون بضم الباء وهو الفضل و
المزية يقال بانه يبونه ويبينه قاله الجوهري انتهى فان اراد انه جملة فعلية فاصوبه فالضمير هو الواو في بانوها اذ الذين فاعل عزم
ضمير وان اراد الوصف من بان يبون ويبين نفيا سه بائن بهمزة بعد الالف بدلا من عين الفعل والجمع بائنون لا بانون والجملة
اما نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج لرابط يربطها بالمبتدأ والى ذلك اشار الناظم فان تكن اياه معنى اكتفى بها نحو قل هو الله احد اذا
قدر هو ضمير شان فهو مبتدأ والله احد جملة خبره وهي عينه في المغني لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر اي الشان الله احد وانما
اذا قدر هو ضمير المسئول عنه فخبره مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا اذا قدرت
ضمير قصة فهي مبتدأ وشاخصة خبر مقدم وابصار الذين كفروا مبتدأ مؤخر وجملة ابصار الذين كفروا شاخصة في موضع رفع خبر

وهي عينها في المغني اي فاذا القصة ابصار الذين كفروا شاخصة فلا تحتاج الى رابط واما اذا قدرت هي ضميرا للابصار كما قال الفراء و
تقدم مع الخبر على المبتدأ والاصل فاذا ابصار الذين كفروا هي شاخصة كما قال الكسائي فالخبر مفرد ومنه قول الناظم نطقي الله حسبي
فنطقي مبتدأ والله حسبي مبتدأ وخبر والجملة خبر نطقي وهو نفسه في المعنى لان المراد بالنطق المنطوق به والمنطوق به هو حسبي الله فلا
يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله
كنز من كنوز الجنة قاله الدماميني والمرادي واما غيره اي غير المبتدأ في المعنى فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ التي هي سيقت
له والى ذلك الاشارة بقول الناظم وان تكن جملة حاوية معنى الذي سيقت له وذلك بان تشتمل على اسم بمعناه اي بمعنى المبتدأ او هو
اي الاسم المشتملة عليه الجملة اما ضميره اي ضمير المبتدأ حال كون الضمير مذكورا وهو الاصل نحو زيد قام ابوه فجملة قام ابوه خبر
عن زيد والرابط بينهما الهاء او مقدرا وهو اما مجرور او منصوب فالاول نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدأ اول ومنوان
مبتدأ ثان وسوغ الابتداء به الوصف المحذوف اي منوان منه وبدرهم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر المبتدأ الاول والرابط
بينهما الضمير المجرور بمن المقدرة والثاني نحو قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى برفع كل في سورة الحديد فكل مبتدأ وجملة وعد
الله الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدأ والرابط بينهما الضمير المقدر المنصوب بوعد على انه المفعول الاول اي
وعده الله واما اشارة اليه اي الى المبتدأ نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدأ ثانيا لا تابعا للباس فلباس مبتدأ والتقوى
مضاف اليها وذلك مبتدأ ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة الى المبتدأ وخص ابن الحاجب المسألة بكون المبتدأ
موصولا او موصوفا والاشارة للبعيد ويرد بقوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد الاية اما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل
منه او عطف بيان عليه لا نعت خلافا للفارسي ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت كما قال الحوفي والخبر خير مفرد قاله
الاخفش او غيرهما اي غير الضمير والاشارة وهو اعادة المبتدأ بمعناه نحو والذين يمسكون بالكتاب الاية وتمامها واقاموا الصلاة
انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدأ وجملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة واقاموا الصلاة معطوفة على الصلة و
انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتدأ والرابط بينهما اعادة المبتدأ بمعناه فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب في المعنى ورد
بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين او
ضمير محذوف والجملة قبله دليله والتقدير ما يجوزون قاله في المغني او تشتمل الجملة على اسم بلفظه اي بلفظ المبتدأ ومعناه نحو
الحاقة ما الحاقة فالحاقة الاولى مبتدأ وما اسم استفهام مبتدأ ثان والحاقة الاخيرة خبرها الاستفهام وما دخله خبر الحاقة
الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدأ بلفظه ومعناه او تشتمل الجملة على اسم اعم منه اي من المبتدأ نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ
ونعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل الشامل لزيد ونحو قوله وهو الرماح بن ميادة الا ليت شعري هل الى ام
معمر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا فالصبر مبتدأ وعنها متعلق به ولا نافية وصبرا اسمها مبني معها على الفتح والخبر محذوف
تقديره لي وجملة لا صبر لي خبر المبتدأ والرابط بينهما العموم الذي في اسم لا لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطرد من هذه الروابط
هو الضمير لا غير اما الاشارة فلانه لا يقال زيد قام هذا والزيد قد خرج اولئك واما اعادة المبتدأ بمعناه فقد تقدم رده واما
اعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص بموضعين احدهما اما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد
التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة قاله الشاطبي واما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهند نعم النساء
واما فاما الصبر عنها فلا صبرا فمن باب اما العبيد فذو عبيد فهو من تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه وليس العموم مرادا اذ المراد انه لا
صبر له عنها لا انه لا صبر له عن كل شيء قاله في المغني **فصل** ويقع الخبر ظرفا نحو والركب اسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله وشرطهما
ان يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا لانه مثل الخبر نفس الظرف والمجرور
وحدهما والصحيح لذلك تضمنهما معنى سابقا على المبتدأ وقيل هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضي والسيد عبد الله
والصحيح عند الموضح تبعا لطائفة ان الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف لا هما ولا مع متعلقهما واختلف في تقديره فقال الاخفش و
الفارسي والزمخشري تقديره كان او استقر وحجتهم ان المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل في العامل ان يكون
فعلا والصحيح عند جمهور البصريين ان تقديره كائن او مستقر لا كان او استقر وحجتهم ان المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في
الخبر ان يكون اسما مفردا فكل من الفريقين استند الى اصل صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل نحو اما
في الدار فزيد اذ لم يكن في اما ثنائية الا ان اما لا يفصل من الفاء الا بمفرد او جملة شرط دون جوابه ولان اذا الفجائية لا يليها الافعال على

الاصح وقال الموضح في المغني الحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى والبسير يشد قول النظم واخبروا بظرف او بحرف جر
ناوين معنى كائن او استقر وذهب الكوفيون وابن طاهر وخروف الى انه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وخروف الناصب لهما المبتدا
وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك وقال الكوفيون الناصب لهما معنوي وهو كونهما
مخالفين للمبتدا قال في المغني ولا معول على هذين القولين على القول بان لهما متعلقا محذوفا فالصحيح ان الضمير الذي كان فيه انتقل
منه الى الظرف والمجرور وسكن فيهما كقوله وهو جميل بن عبد الله فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع
وجه الدلالة منه ان اجمع مرفوع لا يصلح ان يكون توكيدا لفؤادي ولا للدهر لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار
لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع على الابتدا لان الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ واذا بطلت
هذه الاقسام تعين ان يكون توكيدا للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب ولا اشكال الفصل بالاجنبي وهو الدهر فانه جائز في
الضرورة وقيل لا ضمير في الظرف والمجرور مطلقا تقدم او تاخر فان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا
او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تاخر عن المبتدا اما اذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل على ذلك بانه لو كان فيه
ضمير اذا تقدم لجاز ان يؤكد وان يعطف عليه وان يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتاخر انتهى ولك ان تقول انما امتنع جواز
الاتباع للفصل بالاجنبي ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب ويخبر بالمكان عن اسماء الذوات والمعاني نحو زيد خلفك
والخير امامك ولا يخبر بالزمان الا عن اسماء المعاني اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم اليوم والسفر غدا فان كان الحدث مستمرا
امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة ولا يخبر بالزمان عن اسماء الذوات نحو زيد اليوم والفرق
ان الاحداث افعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السوا
فلا فائدة في الاخبار بالزمان عنها فان حصلت فائدة جاز الاخبار بالزمان عن اسماء الذوات وتحصل الفائدة كان يكون المبتدا
عاما والزمان خاصا اما بالاضافة نحو نحن في شهر كذا نحن مبتدا وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون
اخر في شهر كذا خبره فهو خاص بالمضاف اليه واما بالوصف نحو نحن في زمان طيب واما نحو الورد في ايار بفتح الهمزة وتشديد الياء
في اخر الحروف والمنع من الصرف للعلمية والعجمة لانه شهر رومي واليوم خمر والليلة الهلال بنصب اليوم والليلة فالتاويل فيهما
واجب بتقدير مضاف كما قال الفارسي والاصل خروج الورد في ايار واليوم شرب خمر والليلة رؤية الهلال فالاخبار في الحقيقة
انما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذوات والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة وافهمه الناظم
فقال ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفد فاخبرا والصحيح المنع مطلقا وما ورد من ذلك يؤول **فصل** ولا يبتدا بالنكرة لانها
مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبا الا ان حصلت فائدة كان يخبر عنها بمختص مما يصلح للاخبار عنه مقدم نعت لمختص ظرف
او مجرور وبدل من مختص وعطف بيان عليه وظاهر كلامه ان التقديم دخل في التسويغ والتحقيق ان المسوغ للابتدا بالنكرة عن
ان يخبر عنها بظرف مختص والتقديم انما هو لرفع التباس الخبر بالصفة صرح بذلك في المغني فالظرف نحو ولدينا مزيد والمجرور نحو
على ابصارهم غشاوة فمزيد وغشاوة مبتدان وهما نكرتان وسوغ الابتدا بهما الاخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين باضافتهما
الى ما يصلح للاخبار عنه وهو الضمير والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة وهو مما
يجوز ولا يجوز رجل في دار لفوات الاختصاص والتقديم معا ولا يجوز عند رجل مال لعدم اختصاص ما يصلح للاخبار عنه
او كانت النكرة نفيا نحو ما رجل قائم ومثله في النظم بقوله فما خل لنا فخل مبتدا وسوغ الابتدا به تقدم النفي عليه
وبذلك تحصل الفائدة لان النكرة في سياق النفي تعم واذا عمت كان مدلول النكرة جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بال الاستغراقية
او تلوا استفهاما نحو االه مع الله ومثله في النظم بقوله وهل فتى فيكم فاله وفتى مبتدان وسوغ الابتدا بهما وقوعهما
في حيز الاستفهام وبذلك تحصل الفائدة لان الاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فاشبه العموم الخاص وفيه
رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتدا هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امراة
او تكون موصوفة سواء ذكر في الموصوف والصفة نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك فعبد مبتدا وهو نكرة وسوغ الابتدا به كونه
موصوفا لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة وقال ابن الحاجب المسوغ للابتدا بالنكرة في هذه الاية انما هو معنى العموم وخير
خبر المبتدا ومثله الناظم بقوله ورجل من الكرام عندنا او حذف الصفة وذكر الموصوف نحو السمن منوان بدرهم ونحو وطائفة
قد اهمتهم انفسهم فمنوان وطائفة مبتدان وسوغ الابتدا بهما كون كل منهما موصوفا بصفة محذوفة والتقدير منوان منه وطائفة

من غيركم بدليل يغشى طائفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث مثل بالاية للتسويغ بواو الحال كما قاله في المغني او حذف الموصوف
وذكرت الصفة كالحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء مبتدا وسوغ الابتدا بها كونها صفة لموصوف محذوف اي امراة
سوداء فحذف الموصوف واقيمت صفته مقامه وولود صفة ثانية لامراة وخير خبر المبتدا او كانت النكرة عاملة كالحديث امر
بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة فامر ونهي مبتدان وسوغ الابتدا بهما كونهما عاملين في محل المجرور بعدهما لانهما مصدران
والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم بقوله ورغبة في الخير خير ومن النكرة العاملة النكرة المضافة لان المضاف عامل في المضاف
اليه الجر كالحديث خمس صلوات كتبهن الله على العباد فخمس مبتدا وسوغ الابتدا به كونه عاملا في المضاف اليه ومثله الناظم
بقوله وعمل بر يزين ولا بد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود والا ورد على الظرف والمجرور عند الناس درهم
وفي الدار رجل وعلى النفي ما احد ناطق وعلى الاستفهام هل امراة على الارض وعلى الموصوف رجل ذكر واضح وعلى العامل امر
الماء نافع وغلام انسان موجود فهذه كلها لا تصلح لان تكون امثلة لحصول الفائدة مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة
ويقاس على هذه المواضع المذكورة في كلام الموضح ما اشبهها في المغني فيقاس على ولدينا مزيد وعلى ابصارهم غشاوة نحو
قصدك غلامه رجل وعلى االه مع الله نحو كم رجلا في الدار وعلى ما رجل في الدار نحو قوله لولا اصطبار لاودى كل ذي
مقة لما استقلت مطاياهن للظعن وعلى لعبد مؤمن خير نحو رجيل في الدار بالتصغير وعلى العاملة بالنصب والجر العاملة بالرفع
نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد وانما قيست عليها لشبه الجملة في قصدك غلامه رجل بالظرف والمجرور في التقديم
والاختصاص بالمعمول ولشبه اسم الاستفهام وهو كم بالاسم المقرون بحرفه وهو االه ولشبه تالي لولا وهو اصطبار بتالي النفي
وهو رجل في ما رجل ولشبه المصغر وهو رجيل بالاسم الموصوف وهو لعبد مؤمن لان التصغير وصف في المعنى بالصغر كذا
ثبت في بعض النسخ وفيه لف ونشر مرتب وهو احسن من قول الشاطبي لبقية ما لم يقل ولم يذكر مسوغ الاخبار بالنكرة غير
المفيدة تبعا للنظم ومن ذلك التسويغ بالنعت قوله تعالى انتم قوم تجهلون ذكره الموضح في شرح بانت سعاد **فصل** وللخبر
ثلاث حالات احدها التاخر وهو الاصل والى ذلك اشار الناظم بقوله والاصل في الاخبار ان تؤخرا لان المبتدا
محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التاخير لانه محكوم به كزيد قائم ويجب تاخير الخبر في اربع مسائل احدها
ان يخاف التباسه بالمبتدا وذلك اذا كانا معرفتين او نكرتين متساويين في التخصيص ولا قرينة تميز احدهما عن الاخر فالمعرفتان
نحو زيد اخوك فان كلا من هذين الجزئين صالح لان يخبر عنه بالاخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فاذا عرف السامع
زيدا بعينه واسمه ولا يعرف انه اخوه فاردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك ولا يصح لك ان تقول اخوك زيد
واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين باسمه واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح لك ان تقول زيد اخوك هذا هو
المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا وقيل ان كان احدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو القائم زيد وقيل
ان كان احدهما اعرف فهو المبتدا نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا قاله في
المغني والنكرتان المتساويتان نحو افضل منك افضل مني فان كل واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر عنه بالاخر
لعمله في المجرور بعده فاذا جعلت افضل منك مبتدا وافضل مني خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فيعكس المعنى لعدم
القرينة والى ذلك اشار الناظم بقوله فامنعه حين يستوي الجزءان عرفا ونكرا عادمي بيان بخلاف ما اذا كان معه قرينة لفظية
او معنوية فالاول نحو رجل صالح حاضر فان القرينة اللفظية وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت
او تاخرت والثاني نحو ابو يوسف ابو حنيفة فان القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بان ابو يوسف مبتدا لانه مشبه
وابو حنيفة خبر لانه مشبه به تقدم او تاخر وقوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فان قرينة التشبيه
الحقيقي قاضية بان بني الابناء مشبهون بالابناء فبنو ابنائنا مبتدا مؤخر وبنونا خبر مقدم والمعنى بنو ابنائنا مثل بنينا
على حقيقة التشبيه وضعف ان يكون على عكس التشبيه اي الغير لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا ان
يقتضي المقام المبالغة فلا شاهد فيه ح وبناتنا مبتدا اول وبنوهن مبتدا ثان وابناء الرجال خبر الثاني وهو وخبره خبر الاول
والاباعد نعت للرجال **المسئلة الثانية** مما يجب فيه تاخير الخبر ان يخاف التباس المبتدا بالفاعل اذا تقدم
الخبر وكان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا المستتر نحو زيد قام او يقوم فلو قدم والحالة هذه وقيل قام او يقوم زيد لالتبس
المبتدا بالفاعل بخلاف ما اذا كان الخبر صفة نحو زيد قائم او كان فعلا رافعا لظاهر او لضمير بارز فالاول نحو زيد قام ابوه

والثاني نحو أخواك قاما على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فتقول قائم زيد وقام أبوه زيد وقاما أخواك وهذا التقييد لا بد منه في قول الناظم كذا إذا ما الفعل كان الخبرا **المسألة الثالثة** أن يقترن الخبر بإلا معنى نحو إنما أنت نذير فلا يجوز تقديم الخبر لأنه محصور فيه بإلا معنى إذ التقدير ما أنت إلا نذير أو يقترن بإلا لفظاً نحو وما محمد إلا رسول فلا يجوز تقديم الخبر لما مر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله أو قصد استعماله منحصرا فأما قوله وهو الكميت بن زيد فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى عليهم وهل إلا عليك المعول فضرورة لأنه قدم الخبر المقرون بإلا لفظاً والأصل وهل المعول إلا عليك ولا يجوز أن يكون المعول مرفوعاً على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لأن إلا مانعة من ذلك فكما لا يقال هل إلا قام زيد لا يقال هل إلا في الدار زيد من باب أولى **المسألة الرابعة** مما يجب فيه تأخير الخبر أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير إما بنفسه أو بأن يكون له صدر الكلام نحو ما أحسن زيداً فما مبتدأ وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب وأحسن زيداً خبره ومن في الدار فمن اسم استفهام مبتدأ وفي الدار خبره ومن يقم أقم معه فمن اسم شرط وهو مبتدأ ويقم خبره على الأصح وقيل الجواب وقيل هما وكم عبيد لزيد فكم مبتدأ وهي خبرية وعبيد مضاف إليها ولزيد خبر كم فالخبر في هذه الأمثلة واجب التأخير وهو في الأول فعل ماض وفي الثاني جار ومجرور وفي الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار ومجرور والمبتدأ فيها لازم الصدر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله أو لازم الصدر أو مشبهاً به أي بما يستحق التصدير نحو الذي يأتيني فله درهم فالذي مبتدأ وهو اسم موصول ويأتيني صلته وجملة فله درهم خبره وهو واجب التأخير فإن المبتدأ هنا وهو الذي مشبه باسم الشرط لعمومه وإبهامه واستقبال الفعل الذي بعده وهو يأتيني وكونه أي الفعل الذي بعده سبباً لما بعده وهو جملة الخبر كما أن الشرط سبب للجواب ولهذا الشبه دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب لتفيد التنصيص على أن استحقاق الدرهم مسبب عن الإتيان فلو لم تذكر الفاء احتمل ذلك واحتمل الإقرار أو يكون مستحقاً للتصدير بغيره وذلك الغير الذي له الصدر إما أن يكون متقدماً عليه أي على المبتدأ نحو لزيد قائم فزيد مبتدأ وقائم خبره وهو واجب التأخير لأن المبتدأ تقدم عليه لام الابتداء وهي مما يمنع من تأخيره فإن لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام وما اقترن بلام الصدر وجب تقديمه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله أو كان مسنداً لذي لام ابتدا وأما قوله وهو رؤبة أم الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبه فاللام داخلة على مبتدأ محذوف التقدير لهي عجوز والجملة خبر أم الحليس ولا يمتنع دخول اللام في الخبر إذا كان جملة بخلاف المفرد أو لا حذف واللام زائدة لا لام ابتداء كقوله خالي لأنت ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الأخوالا وضعف التقدير الأول أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين وضعف التقدير الثاني أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر قاله في المغني وإذا دار الأمر بين التقديرين فدعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور أو يكون ذلك الغير الذي له الصدر متأخراً عنه أي عن المبتدأ بأن يكون ما له الصدر مضافاً إليه المبتدأ نحو غلام من في الدار فغلام مبتدأ ومن اسم استفهام مضاف إليه وفي الدار خبر المبتدأ وغلام من يقم أقم معه فغلام مبتدأ ومن اسم شرط مضاف إليه ويقم خبر المبتدأ وأقم معه جواب الشرط ومال كم رجل عندك فمال مبتدأ وكم خبرية مضاف إليها ورجل تمييزها مخفوض بإضافتها إليه وعندك خبر المبتدأ وحاصل ما أتى به من أمثلة ما يستحق التصدير سبعة أضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية و الشرطية وكم الخبرية والموصول الذي في خبره الفاء ولام الابتداء والمضاف إلى ما له الصدر وبقي عليه ضمير الشأن فإنه يلزم صدر الكلام ولا أخبار بالجمل وإذا أخبر عنه بجملة لا يجوز أن يتقدم عليه الحالة الثالثة التقديم ويجب في أربع مسائل أيضاً وفي غالب النسخ إسقاط الحالة الثالثة التقديم وإثبات ويمتنع يعني تأخير الخبر في أربع مسائل أحدها أن يوقع تأخيره في لبس ظاهر نحو في الدار رجل ففي الدار خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر وجوباً وعندك مال فعندك خبر مقدم ومال مبتدأ مؤخر وجوباً وقصدك غلامه رجل فجملة قصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر قال أبو حيان ولا أعلم لابن مالك سلفاً في هذه الأخيرة وعندي أنك فاضل فعندي خبر مقدم و أنك فاضل بفتح أن مبتدأ مؤخر ولا يجوز تأخير الخبر في شيء من ذلك فإن تأخير الخبر في هذا المثال الأخير وهو عندي أنك فاضل يوقع في اللبس أن المفتوحة بأن المكسورة لفظاً وفي اللبس أن المؤكدة المفتوحة بأن المفتوحة التي بمعنى لعل معنى فإذا قدم المبتدأ وأخر الخبر بعيد أنك فاضل عندي فيحتمل أن يكون أن مفتوحة وهي وصلتها مبتدأ والظرف خبره ويحتمل أن تكون مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل لأنها إحدى لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندي وهذا الالتباس لا يأتي مع تقديم الظرف لأن أن المؤكدة المكسورة وأن التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرها عليها ولهذا نوزع تأخيره إلى الخبر عن المبتدأ بعد أما الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم كقوله عندي اصطباراً وأما أنني جزع يوم النوى فلوجد كاد

يبريني فإنني جزع بكسر الزاي مبتدأ ويوم النوى بالنون بمعنى البعد والفراق متعلق بجزع لأنه صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر فلوجد جار ومجرور خبر إنني جزع على حد أما زيد ففي الدار ويبريني من بريت القلم إذا نحته وأصل البري القطع والمعنى وأما جزعي يوم الفراق فلأجل وجد كاد أن يحلني ويبريني فامتنع تأخير الخبر عن المبتدأ هنا لأن أن المكسورة وأن التي بمعنى لعل لا يدخلان فيهما لأن كلا منهما مع معمولها جملة تامة مستقلة وأما لا تفصل من الفاء بجملة تامة وإنما تفصل باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه نحو فأما إن كان من المقربين فروح وريحان وتأخره أي الخبر عن المبتدأ في الأمثلة الثلاثة الأول بضم الهمزة وهي في الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامه رجل يوقع في التباس الخبر بالصفة لأن النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتختص بها طلباً حثيثاً فلو تأخر الخبر فيها لتوهم أنه صفة لأن الجمل وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقديم دفعاً لهذا الالتباس وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر وإنما لم يجب تقدم الخبر في نحو أجل مسمى عنده لأن النكرة هي أجل قد وصفت بمسمى فضعف طلبها للظرف فكان الظاهر في الظرف وهو عنده أنه خبر لا أجل لا صفة ثانية له وفي الكشاف أن تقديم المبتدأ هنا واجب لأن المعنى وأي أجل مسمى عنده تعظيماً لشأن الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم **المسألة الثانية** مما يجب فيه تقديم الخبر أن يقترن المبتدأ بإلا لفظاً نحو ما لنا إلا اتباع أحمد فلنا خبر مقدم واتباع أحمد مبتدأ مؤخر أو يقترن بإلا معنى نحو إنما عندك زيد فعندك خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك إلا زيد ويشمل ذلك قول الناظم وخبر المحصور قدم أبدا **المسألة الثالثة** أن يكون الخبر لازم الصدارة بنفسه نحو أين زيد أو بغيره إما متقدماً عليه نحو لقائم زيد أو متأخراً عنه وذلك إذا كان الخبر مضافاً إلى لازمها إلى الصدارة نحو صبيحة أي يوم سفرك فصبيحة خبر مقدم وأي اسم استفهام مضاف إليه وسفرك مبتدأ مؤخر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله كذا إذا يستوجب التصديرا **المسألة الرابعة** أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر كقوله تعالى أم على قلوب أقفالها فأقفالها مبتدأ مؤخر وعلى قلوب خبر مقدم ولا يجوز تأخيره لئلا يعود الضمير المتصلة بأقفالها على قلوب وهي متأخرة في الرتبة لأنها بعض متعلق الخبر لأن الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق به ومتعلق الخبر رتبته التأخير فيعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وكذا إذا عاد على مضاف إليه الخبر نحو قول الشاعر وهو نصيب بن رباح الأكبر وهو عبد أسود لبني مروان لا نصيب الأصغر مولى المهدي يخاطب امرأة أهابك إجلالاً وما بك قدرة علي ولكن ملء عين حبيبها فملء خبر مقدم وحبيبها مبتدأ مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين وقد أضيف إليها الخبر وهو متأخر في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجاز وإنما هي المضاف إليه لا غير وقول الخطيب التبريزي إن الضمير المضاف إليه المبتدأ يجوز أن يرجع إلى المرأة بعيد وإلى ذلك أشار الناظم بقوله كذا إذا عاد عليه مضمر مما به عنه مبيناً يخبر ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتأخير وذلك فيما فقد فيه موجبهما كقولك زيد قائم فيترجح تأخيره على الأصل ويجوز تقديمه لعدم المانع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وجوز التقديم إذ لا ضررا

فصل وما علم من مبتدأ وخبر جاز حذفه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وحذف ما يعلم جائز وقد يجب حذف المعلوم منهما فالحذف المبتدأ جوازاً فنحو من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها ويقال كيف زيد فتقول في الجواب دنف بكسر النون فلنفسه وعليها ودنف أخبار المبتدأ محذوف جوازاً للعلم بها والتقدير فعمله لنفسه وإساءته عليها وهو دنف أي مريض من العشق وطريق العلم بها أن عمله وإساءته مصدران مأخوذان من فعليهما السابقين ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون شرطه دال على حذف وأن الضمير معلوم من العائد عليه في السؤال وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغني عنه إذ عرف وأما حذف أي المبتدأ وجوباً فإذا أخبر عنه بنعت مقطوع عن متبوعه لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد أو ذم نحو أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين أو ترحم نحو مررت بعبدك المسكين برفع الحميد وعدو والمسكين على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة وجوباً والتقدير هو الحميد هو عدو المؤمنين هو المسكين وإنما وجب حذفه لأنهم لما قطعوا هذه النعوت إلى النصب لزموا إضمار الناصب إشارة على أنهم قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا في النداء إذ لو ظهر الناصب لأوهم الإخبار وأجروا الرفع في وجوب الحذف مجرى النصب واحترز بقوله لمجرد مدح إلخ مما إذا كان النعت للإيضاح أو التخصيص فإنه إذا قطع إلى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه كما جاز إظهار الناصب وإضماره أو أخبر عنه بمصدر جيء به بدلاً من التلفظ من اللفظ بفعله أي بفعل المصدر والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوضاً عن تلفظهم بالفعل نحو سمع وطاعة وقوله قالت حنان ما أتى بك ههنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف فسمع وحنان خبران لمبتدأ محذوف وجوباً والتقدير أمري حنان

امري سمع وطاعة واصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التي جيء بها بدلا من اللفظ بافعالها لكنهم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها اخبارا لمبتدءات محذوفة وجوبا حملا للرفع على النصب وفاعل قالت ضمير عائد على المرأة المعهودة والمعنى اني لحسن اليك شيء حنانيك هيهنا اللتغر ابرام معرفة بالحي واما قالت ذلك خوفا من انكار الحي لتغفلوا او احبر عنه بمخصوص نعم في افادة المدح او بئس في افادة الذم موخر المخصوص عنهما اي عن نعم وبئس نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو فما لعن المخصوص بالمدح او الذم من هو فقيل زيد او هو عمرو واما اذا قدر المبتدا اخبره جزءها الجملة قبلهما او محذوف على راي ابن عصفور فلبسا مما نحن فيه فان كان المخصوص مقدما على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل فمبتدا اي فهو مبتدا لا غير والجملة بعده خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل ومن ذلك اي حذف المبتدا وجوبا قولهم من انت زيد بالرفع فزيد خبر لمبتدا محذوف اي مذكورك زيد وهذا التقدير اولى من تقدير سيبويه كلامك زيد لان المعاني لا يخبر عنها بالذوات لان زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه واجيب بانه من باب اطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كما جاز عكسه وهو اطلاق الكلمة على الكلام والمعنى على التقديرين انت تحضا ذكر زيدا وهو ليس اهلا للذكر فقيل له من انت تعنيه وروي برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من انت تذكر زيدا ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير مذكورك زيد ليكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب والتزم حذف الرافع كما التزم حذف الناصب بعض عليه سيبويه وافاد ذلك تعظيم زيد واجلاله وتحقير المخاطب واذلاله ومن حذف المبتدا وجوبا قولهم في ذمتي لافعلن ففي ذمتي خبر لمبتدا محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده اي في ذمتي ميثاق او عهد ذكره ابو علي واما حذف الخبر جوازا فنحو خرجت فاذا الاسد فالاسد مبتدا وخبره محذوف جوازا اي حاضر لان اذا الفجائية تشعر بالحضور ونحو اكلها دائم وظلها فظلها مبتدا وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه اي كذلك اي دائم ويقال من عندك فتقول زيد فزيد مبتدا وخبره محذوف جوازا للدلالة عليه اي عندي والى ذلك اشار الناظم بقوله كما تقول زيد بعد من عندكما ويقال ما عندك فتقول درهم اي درهم عندي فقدم الخبر هنا جوازا قال ابن مالك ولا يجوز ان يكون التقدير عندي درهم الا على ضعف لان الجواب ينبغي ان يسلك به مسلك السؤال والمقدم في السؤال هو المبتدا فكان هو المقدم في الجواب ولان الاصل تاخير الخبر فنزل في مثل عندي درهم لان التاخير يوهم الوصفية وذلك مامون فيما هو جواب فلم يعدل عن الاصل بلا سبب انتهى فان قلت اذا قدر الخبر هنا فما سوغ الابتداء بدرهم قلت كونه جوابا للاستفهام واما حذف اي الخبر وجوبا ففي اربع مسائل احدها ان يكون الخبر كونا مطلقا والمبتدا واقع بعد لولا الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زائد على الوجود وبيان ذلك ان لولا لامتناع الجواب لمجرد وجود المبتدا فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدا وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق اي لولا زيد موجود وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدا فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد الي لهلكت فالهلاك ممتنع لا لزيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع الوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يشك في ان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره ان فقد دليله كقولك لولا زيد سالمنا ما سلم من القتل فزيد مبتدا وجملة سالمنا خبره وهو كون مقيد لان وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها فلذلك وجب ذكره وفي الحديث خطابا لعائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم وحكاه في المغني بلفظ لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدا وحديثو خبره وهو كون مقيد بالحداثة وحيا الوجهان وهما ذكر الخبر وحذفه ان وجد الدليل الدال عليه نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم فحموه خبر انصار وهو كون مقيد بالحماية والمبتدا دال عليها اذ من شان الناصر ان يحمي من ينصره ومنه قول ابي العلاء احمد بن عبد الله سليمان التنوخي المعري في وصف السيف يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدا دال عليه اذ من شان غمد السيف امساكه ويذيب بضم الياء وكسر الذال المعجمة وبفتحها ومعناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل عضب مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة وهو السيف القاطع والغمد بكسر العين المعجمة غلاف السيف وفي الاسالة ايجاد السيلان في

لولا زيد وعمرو ... لبئس ... ساعيم ... بئس الرجل

والطابع يمسكه عائد على عضب قال الموضح في شرح الشواهد والمغني ان هذا السيف تفرغ منه الشيء فلولا ان غمدها يمسكها لسالت لذوبانها من فرعها منه انتهى وفي هذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك واليه اشار في النظم بقوله غالبا وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا اصلا لانها عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا وجوبا جعل الكون الخاص المقيد مبتدا فيقال في لولا زيد سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد ايانا موجودة ويقال في لولا انصار زيد حموه ما سلم لولا حماية انصار زيد اياه اي موجودة ولحنوا المعري في قوله فلولا الغمد يمسكه قال الموضح في المغني وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان فارتفع الفعل او يقدر يمسكه جملة معترضة انتهى وفي احتمال الاول نظر فقد قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناظم في من لد شولا فالى اتلائها يقدر سيبويه من لدن كانت واعترض عليه في تقديره انه يلزم منه حذف بعض الاسم وابقاء بعضه هذا كلامه ومن حفظ نفلت في هذا يعترض على الدماميني في قوله ويحتمل ان يخرج على حذف ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر والاصل فلولا ان الغمد يمسكه فحذفت وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز ان يكون يمسكه حالا من الخبر المحذوف لانهم لا يذكرون الحال بعد لولا لانها خبر في المعنى نقله الموضح في المغني عن الاخفش ولغيره وقالوا اللحن المتقدم مردود بالمعنى لا باللفظ قال ابن ابي الربيع لم ار هذه الرواية يعني هذا اللفظ من طريق صحيح والرواية المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا ان قومك حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله عنه المرادي في شرح النظم وما ذكره الموضح من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدا هو الصحيح عند البصريين وذهب الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا لنيابتها عن الفعل المحذوف **المسئلة الثانية** ان يكون المبتدا صريحا في القسم بمعنى انه لا يستعمل الا في القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه نحو لعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة اي حياتك لافعلن وايمن الله بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة اي بركة الله لافعلن فعمرك وايمن الله مبتدان حذف خبراهما وجوبا اي لعمرك يميني وايمن الله يميني وانما وجب حذفه لسد جواب القسم مسده فان قلت عهد الله لافعلن جاز اثبات الخبر وحذفه لعدم النص في القسم به لان عهد الله غير لازم للقسم اذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه وزعم ابن عصفور انه يجوز في نحو لعمرك لافعلن ان يقدر المتيمن عمرك فيكون من حذف المبتدا والاول اولى لانه اذا دار الحذف بين ان يكون من الصدر والاعجاز او الاول والاخر فالحمل على الاواخر اولى لانها محل التغيير غالبا ولان دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا اولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء آخر والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وفي نص يمين ذا استقر **المسئلة الثالثة** ان يكون المبتدا معطوفا عليه اسم بواو هي نص في المعية نحو كل رجل وضيعته بالضاد المعجمة وهي الحرفة سميت بذلك لان صاحبها يضيع بتركها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد واو عينت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع فكل مبتدا وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف على المبتدا والخبر محذوف وجوبا اي مقرونان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وانما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جيء بمع لكان كلاما تاما ولو قلت زيد وعمرو واردت الاخبار باقترانهما جاز حذفه اي الخبر اعتمادا على ان السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب وجاز ذكره لعدم التنصيص على المعية قال الفرزدق تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى وكل امرئ والموت يلتقيان فاثر ذكر الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين وزعم الكوفيون والاخفش ان نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته وذلك كلام تام لا يحتاج الى شيء آخر والبيت غير وارد **المسئلة الرابعة** ان يكون المبتدا اما مصدرا صريحا عاملا في اسم مفسر بكسر السين لضمير بالتنوين متعلق بمفسر ذي حال معت لضمير لا يصح كونها اي الحال خبرا عن المبتدا المذكور نحو ضربي زيدا قائما فضربي مبتدا وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير يفسره زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الضرب وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال الضرب قائم واما مصدرا مؤولا نحو ان ضربت او ان تضرب زيدا قائما على راي بعض الكوفيين او يكون المبتدا اسم تفضيل مضافا الى المصدر المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا فاكثر اسم تفضيل مبتدا مضاف الى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عنه ومضافا الى شيء مؤول بالمصدر المؤكد نحو اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب اسم تفضيل مبتدا مضاف الى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل اي اخطب كون الامير قائما وخبر ذلك كله في الامثلة السابقة مقدر باذ كان ان اريد الماضي واذا كان ان اريد المستقبل عند جمهور البصريين فيكون الخبر ظرف زمان متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذ كان او اذا كان فحاصل خبر واذ واذا ظرف للخبر مضاف الى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وقائما ومتلوتا حال من الضمير المستتر في كان وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب

خبرها لوجهين احدهما التزام تنكيره فانهم لا يقولون ضربي زيدا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحال في ربما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن ناظم او مقدر بمصدر مضاف الى صاحب الحال عند الاخفش واختاره الناظم في التسهيل لقلة الحذف مع صحة المعنى فيقدر الخبر في ضربي زيدا قائما ضربه قائما وفي اكثر شربي السويق ملتوتا وفي اخطب ما يكون الامير قائما كونه قائما فالمصدر الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والمضاف اليه في معنى صاحب الحال وهذا وان كان اقل حذفا من الاول غير مرضي عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يناسب الحال قال ابن عصفور وانما صح للحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قائما وبين ضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما اسد مسد الخبر وكل منهما على معنى في والظرف يسد مسد الخبر وكذا الحال التي في معناه وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف وقيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح ان الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله وقبل حال لا يكون خبرا عن الذي خبره قد اضمرا واحترز الموضح بقوله عاملا في اسم مفسر لضميره حال عن ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا تسد مسد الخبر حينئذ نحو ضربي زيدا قائما شديد فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني عن الخبر لانها من صلته وشمل قوله عاملا في اسم مفسر كونه لمفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد ضاحكا قاله المرادي في شرح التسهيل واحترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ عما اذا صحت به فانه لا يجوز ضربي زيدا شديدا بالنصب لصلاحية الحال للخبرية فالرفع لشديد واجب لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اضمار وهو مشكل غايته ان يكون راجحا كما في زيد ضربته وقولهم ليحمل حكمك عليهم واجازوا حكمك مسمطا بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره طاء مهملة اي مثبتا فكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف اي حكمك لك مثبتا اي نافذا وشذوذه من وجهين احدهما النصب مع صلاحية الحال للخبرية والثاني ان الحال ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح ان يكون الحال من الكاف المضاف اليها حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ واشد منه قراءة علي عليه السلام ونحن عصبة بنصب عصبة مع انتفاء المصدر بالكلية فعصبة حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة **فصل** والاصح جواز تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدأ واحد لان الخبر كالنعت فيجوز تعدده والى ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا باثنين او باكثرا عن واحد سواء اتفقا افرادا وجملة او اختلفا فالاول نحو زيد شاعر كاتب ناظم ناثر يعني انه ينظم الكلام وينثره والثاني نحو زيد قام ضحك والثالث نحو زيد قائم ضحك وعكسه والمانع لجواز التعدد كابن عصفور يدعي تقدير هو للثاني من الخبرين او يدعي ان المعنى المبتدأ الجامع للصفتين الشعر والكتابة لا الاخبار بكل منهما على انفراده لوجود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك ابن عصفور في المقرب وشرح الجمل وليس من تعدد الخبر لواحد ما ذكره ابن الناظم في شرح النظم من قوله وهو ظاهر على ما قيل بذلك يداك يد خيرها يرتجى واخرى لاعدائها غائظة بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعدد في نفسه حقيقة لان ذلك في قوة مبتدأين لكل منهما خبر على حدة ولان التحقيق ان العطف ليس من التعدد وقول ابيه في التسهيل بعطف وبغير عطف منتقد عليه وليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو قولهم الرمان حلو حامض بل من تعدد الخبر لفظا لا معنى لانهما بمعنى خبر واحد اي مز وضابطه ان يكون المخبر عنه مشتملا على طرف من كل من الخبرين الا ترى ان المراد انه ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنه بينهما ولهذا اي ولاجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع عطف الثاني على الاول على الاصح لان العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلو وحامض خلافا للفارسي في احد قوليه ويمتنع ايضا ان يتوسط المبتدأ بينهما وان يتقدما على المبتدأ على الاصح فيهما عند الاكثرين قاله في البديع فلا يقال حلو الرمان حامض ولا حلو حامض الرمان وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد احدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشيء بما يناقضه ونقل عن الاخفش جواز كونه وصفا للاول على معنى حلو فيه حموضة والصفة توصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب العاقل ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف قاله الموضح في شرح بانت سعاد ولا خبر مبتدأ محذوف لان المراد انه جمع الطعمين وهل في كل منهما ضمير او لا ضمير فيهما او في الثاني فقط اقوال اختار ابو حيان اولها وصاحب البديع ثانيها والفارسي ثالثها وتظهر ثمرة الخلاف في عملهما او عمل احدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع رمانه بالثاني وان قلنا انه يتحمل فيجوز ان يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القولين وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو والذين كذبوا باياتنا صم وبكم في الظلمات لان الثاني تابع بالعطف بالواو وعلى ما قبله والاصل والذين كذبوا باياتنا بعضهم صم وبعضهم بكم فحذف المبتدأان وبقي خبراهما فعطف احدهما على الاخر

هذا باب الافعال الداخلة على المبتدأ

باب كان واخواتها

اذا لم يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه او بغيره فالاول كاسم الشرط والثاني كالمخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى للمؤمن والرابع نحو اقل رجل يقول ذلك الا زيد والخامس كمصحوب اذا الفجائية والخبر اذا لم يكن طلبا ولا انشاء فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها حقيقة وفاعلها مجازا وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازا لانها اشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا هذا هو مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى انها لا تعمل في المرفوع شيئا وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم الفراء فذهب الى انها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزء الثاني ثم اختلفوا في نصبه فقال الفراء تشبيها بالحال لانها شبيهة بقام وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرا ومعرفة وجامدا او لكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال وعورض بوقوعه جملة وشبهها ولا يقع المفعول كذلك واجيب بان الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية بالقول نحو قال اني عبد الله وكذلك شبهها نحو مررت بزيد ودخلت الدار والى اختيار مذهب البصريين اشار الناظم بقوله ترفع كان المبتدأ اسما والخبر تنصبه وهذه الافعال هنا ثلاثة عشر فعلا وهي ثلاثة اقسام احدها ما يعمل هذا العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر مطلقا من غير شرط سواء كانت مثبتة او منفية صلة لما الظرفية او لا وهي ثمانية كان وهي ام الباب خصصها بامور لا تكون لاخواتها كما سيأتي وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس نحو كان زيد عالما وامسيت خلاء فاصبحت جنة اخوانا واضحى يزيد ثوابي وظل وجهه مسودا وبت ريان الجفون وصار السعر رخيصا وليس مصروفا والقسم الثاني ما يعمل هذا العمل بشرط ان يتقدمه نفي بحرف او اسم او فعل موضوع للنفي او عارض فيه بنقل او استلزام او نهي او دعاء بلا خاصة كما في الارتشاف وهو اربعة زال ماضي يزال وبرح وفتئ وانفك وانما اشترطوا فيها ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي انقلبت اثباتا فمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما يجوز ما كان زيد الا قائما هذا قول البصريين وصححه ابو البقاء والى ذلك اشار الناظم بقوله وهذي الاربعة لشبه نفي او لنفي متبعة مثالها بعد النفي بالحرف ولا يزالون مختلفين فيزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره لن نبرح عليه عاكفين فنبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولو اقتصر على المثال الثاني كفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يتنوع مع ذكر لا وحذفها ومنه تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله وهو امرؤ القيس فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي اذ الاصل لا تفتؤ ولا ابرح ولا يقاس حذف النافي الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافي لا وهذه الشروط مستفادة من الايتين والبيت ويمين يجوز بالرفع على انه مبتدأ حذف خبره اي يمين الله قسمي وبالنصب على ان الاصل اقسم بيمين الله فحذف حرف الجر اولا فوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقي النصب بحاله ولا ابرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير لو قطعوا راسي لا ابرح ومثالها بعد النفي بالاسم قوله غير منفك اسير هوى كل وان ليس يعدم شانيا وبالفعل الموضوع للنفي قوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع ومثالها بالفعل العارض النفي قوله قلما يبرح اللبيب الى ما يورث الحمد داعيا او مجيبا فان قل ما خلع منه معنى القلة وصير بمعنى ما النافية ومثالها بالفعل المستلزم للنفي ابيت ازال استغفر الله اي لا ازال قاله الفراء وجعل منه ابن شيامة بفعله والاباء مستلزم للنفي ولهذا شاع بعده التفريغ للاستثناء قاله الموضح في الحواشي ومثالها بعد النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين صاح مرخم صاحب على غير القياس شمر بكسر الميم امر لا الخطى واسم تزل مستتر فيه وجوبا تقديره انت وذاكر الموت خبرها ومثالها بعد الدعاء قوله وهو ذو الرمة الا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر فالقطر اسم زال مؤخر ومنهلا خبرها مقدم والاصل ولا زال القطر منهلا بجرعائك والا حرف استفتاح ويا حرف نداء والمنادى محذوف اي يا هذه او حرف تنبيه مؤكد لالا الاستفتاحية لتمامها من معنى التنبيه واسلمي فعل امر من السلامة وهي البراءة من العيوب ومعناه الدعاء لدار مي بالسلامة ومي اسم امرأة وليس بمرخم مية كما توهم وعلى للمصاحبة اي اسلمي مع بلائك والمنهل السائل بشدة والجرعاء رابية لا تنبت شيئا والقطر اجمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لما فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب باستمرار النفع وانما اقام النهي والدعاء مقام النفي لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي واحترز بقوله ماضي يزال عما اذا كان زال ماضي يزيل بفتح الياء فانه فعل تام متعد لمفعول واحد ووزنه فعل بفتح العين ومعناه ماز بمعنى ميز تقول زل ضانك من معزك اي ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل وعن الزوال من باب ضرب يضرب ضربا واحترز من زال ماضي يزول فانه فعل تام قاصر ووزنه فعل بفتح العين ايضا لانه من باب نصر ينصر ومعناه الانتقال تقول زال عن مكانه اي انتقل عنه ومنه ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا اي تنتقلا ولئن

زال الثاني نقلنا ومصدره الزوال اي الانتقال بخلاف زال ماضي يزال فان وزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعدد ولا قصور وليس له مصدر وحكى الكسائي والفراء لزال الناقصة مضارعا آخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء عربت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها الى فعل بكسر العين بعد ان كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة منقولة من زال يزيل فعلى هذا يعينهما يا او زال يزول عينه واو القسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام خاصة نحو واوصاني بالصلوة والزكوة ما دمت حيا فما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمها وحيا خبرها والدليل على مصدريتها وظرفيتها انها تاول بمصدر مضاف اليه الزمان اي مدة دوامي حيا وسميت ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة فاصل ما دمت حيا مدة ما دمت حيا فحذف المضاف هو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان كجئتك صلوة العصر اي وقت صلوة العصر قال في المغني واطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال ومثل كان دام مسبوقا بما كاعط ما دمت مصيبا درهما فلو كانت ما مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فان ولي مرفوعها منصوب فهو حال نحو يعجبني ما دمت صحيحا اي يعجبني دوامك صحيحا فلو لم تذكر ما اصلا فاحرى بعدم العمل نحو دام زيد صحيحا فدام فعل ماض تام بمعنى بقي وزيد فاعله وصحيحا حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل ما دامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية **فصل** وهذه الافعال الثلثة عشر في التصرف وعدمه ثلثة اقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق لانها وضعت وضع الحروف في انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها ودام عند الفراء وكثير من المتأخرين لانها صلة لما الظرفية وكلما وقع صلة لما الزم مضيه قال ابو حيان في النكت الحسان واما يدم ودم ودائم ودوام فمن تصرفات التامة وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها الثلث برح وفتئ وانفك فانها لا يستعمل منها امر لان من شرط عملها النفي وهو لا يدخل الامر ولا مصدر لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين ودام عند الاقدمين وقليل من المتأخرين فانهم اثبتوا لها مضارعا وهو يدوم وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي بناء على ان لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر اضحى وامسى واصبح الاضحاء والامساء والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيت والبيتوتة والبيات ومصدر ظل الظلول قال ابو حيان وللنصارى في هذين الفعلين وهما المتصرفان التصرف التام والناقص ما للماضي من العمل بشرط وغيره والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ماض مثله قد عملا ان كان غير الماضي منه استعملا فالمضارع نحو ولم اك بغيا فاك مضارع كان واصله اكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره واصله بغويا اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة والامر نحو كونوا حجارة واصله قبل اتصال الواو كون حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين والواو اسمه وحجارة خبره ومثله كونوا ربانيين ولو مثل به لكان حسنا والمصدر كقوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير فكونك مبتدا وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو كاف المخاطب واياه خبره من جهة نقصانه والاصل وكونك اياه فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على ابي البقاء في زعمه ان المنصوب بعد مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة ابتدائيته والبذل بالذال المعجمة العطاء والباء متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير فهو مقدم من تأخير كقوله وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا فكائنا خبرها الحاذي به واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو واخاك خبره والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بمعنى تجده متعدا لاثنين وفي التنزيل الفوا اباءهم ضالين ومنجدا بالجيم مفعوله الثاني لا حال خلافا للعيني واسم المفعول كقوله [واسم الفاعل كقوله] سينون في الظرف مكون فيه قاله ابو حيان وقول حسين بن مطير الاسدي قضى الله يا اسماء ان لست زائلا احبك حتى يغمض العين مغمض فزائلا اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره انا وجملة احبك خبره **فصل** وتوسط اخبارهن بينهن وبين اسمائهن جائز خلافا لابن درستويه في ليس ولابن معطي في دام نص عليه في الفية قيل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول الناظم وفي جميعها توسط الخبر اجز قال الله تعم وكان حقا علينا نصر المؤمنين فحقا خبر كان متقدم ونصر المؤمنين اسمها موخر ومن لازم تقدم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها اذا لم يتقدم عليها وقرأ حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر على انه خبر مقدم وان تولوا اسمها موخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو حجة على ما منعه ابن درستويه ويوخذ من كلام المغني ان رفع البر ضعيف لضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف فانه قال واعلم انهم حكموا لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم

الضمير فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا بالنصب وقال الشاعر لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم فمنغصة خبر دام مقدم ولذاتها اسمها موخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن معط ولمان يقول لذاته مرفوع على انه نائب عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع في السببي المرفوع الا ان يكون لا يراه واولى منه قول الاخر ما دام حافظ سري من وثقت به فهو الذي لست عنه راغبا ابدا فتقدم الخبر على الاسم الا ان يمنع من جواز التوسط مانع كحصر الخبر نحو وما كان صلوتهم عند البيت الا مكاء اي صفيرا وتصدية اي تصفيقا وخفاء اعرابهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها فيحصل ثلثة اقسام قسم يمنع وقسم يجب **فصل** تقديم اخبارهن عليهن وعلى معمولهن جائز عند البصريين اذا عري مما يوجب التقديم والتوسط او التاخير اهولاء واياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين اجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر فقدم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان اما لا يليها فعل قاله الموضح في الحواشي الا خبر دام فلا يجوز تقديمه على دام اتفاقا لانه معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الموصول الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي ان يجيء فيه الخلاف الذي في ليس وان قلنا بتصرفها فينبغي ان يجوز قطعا قاله الموضح في حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال وكل سبقه دام حظر والا خبر ليس فلا يجوز ان يتقدم عليها عند جمهور البصريين من متاخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار والى ذلك اشار الناظم ومنع سبق خبر ليس اصطفي وحجتهم انهم قاسوها على عسى وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود واجاز الخبر من قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور من المتاخرين بنحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وتقرير الحجة منهم ان يوم ياتيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقديم المعمول يصح لاجل يصح تقديم عامله فلولا ان الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها واجيب بالمنع وسنده ما تقدم وعلى تقديره تسليمه يجاب بان المعمول ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره او بان يوم معمول لمحذوف تقديره يعرفون يوم ياتيهم ليس مصروفا وجملة حالية موكدة او مستانفة او بان يوم في محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لاضافته الى جملة ياتيهم وليس مصروفا خبره واذا نفي الفعل بما النافية جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي وهو ما والفعل المنفي مطلقا سواء كان النفي شرطا في العمل ام لا نحو ما قائما كان زيد ونحو ما قائما زال زيد ويمتنع التقديم على نفس ما عند البصريين والفراء من الكوفيين لان لها صدر الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا سبق خبر ما النافية واجازه بقية الكوفيين بناء على انها لا تستحق التصدير قياسا على اخواتها وخص ابن كيسان من الكوفيين المنع بغير زال واخواتها لان نفيها ايجاب بدليل انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما لا يجوز كان زيد الا قائما ورد بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا باصل الوضع وعمم الفراء المنع في جميع حروف النفي ويرده قوله وهو المعلوط القريعي ورج الفتى للخير ما ان رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد فقدم معمول الخبر على لا النافية والاصل لا يزال يزيد خيرا ورج من الرجاء والفتى الشاب يقال فتي وهو فتي بين الفتاء والسن العمر وخيرا مفعول يزيد يعني انك اذا رأيت الشاب يزيد خيرا كلما زاد عمره فرجه للخير وما يحتمل ان تكون ظرفية مصدرية وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية وجزم فيه في المغني ويحتمل ان تكون زائدة وان شرطية وجوابها محذوف **فصل** ويجوز ان تلي باتفاق هذه الافعال معمول خبرها ان كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا للتوسع نحو كان عندك او في المسجد زيد معتكفا والاصل كان زيد معتكفا عندك او في المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يلي العامل معمول الخبر الا اذا ظرفا اتى او حرف جر فان لم يكن المعمول احدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها باجنبي منهما والكوفيون يجيزون مطلقا لان معموله في معنى معمولها وفصل ابن السراج والفارسي من البصريين وابن عصفور من المتاخرين فاجازوه ان تقدم الخبر معه نحو كان طعامك اكلا زيد لان المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه ومنعوه ان تقدم وحده نحو كان طعامك زيد اكلا اذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه باجنبي ويتحصل من هذه المسئلة اربع وعشرون صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل واحتج الكوفيون القائلون بالجواز مطلقا بنحو قوله وهو الفرزدق قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا وجه الحجة منه ان اياهم معمول عودا وعودا خبر كان فقد ولي كان معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا وقنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم القاف وفتحها خبر مبتدا محذوف تقديره هم قنافذ وهداجون جمع هداج بتشديد الدال في الجيم من الهدجان وهو مشية الشيخ وعطية ابو جرير واراد الفرزدق ذم جرير

البيت هجو وهط جرير وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية وخرج هذا البيت على زيادة كان
بين الموصول وصلته أو على إضمار الاسم في كان فجملة كونه مرادا به الشأن وعلى هذا اقتصر الناظم فقال أو مضمر الشأن اسما انو إن وقع
موهم ما استبان أنه امتنع أو راجعا إلى ما الموصولة وعليهن معطية فمبتدأ وعود خبره وإياهم معمول الخبر مقدم على المبتدأ أجاز بعض
البصريين وقيل التقديم ضرورة وهذا التخريج لابن خروف ودعوى الضرورة متعين في قوله باتت فؤادي ذات الخال سالبة فالعيش
إن حم لي عيش من العجب فلا يجوز دعوى زيادة بات ولا إضمار اسمها مرادا به الشأن لظهور نصب الخبر وهو سالبة لأن ضمير الشأن لا يخبر
عنه بمفرد وحم بالبناء للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز أن يكون فؤادي منادى سقط منه حرف النداء ومعمول
الخبر محذوف أي سالبة لك **فصل** قد تستعمل هذه تامة أي مستغنية بمرفوعها عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك وإليه
الناظم بقوله وذو تمام ما برفع يكتفي وتبعه الموضح وهو مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين من أن معنى تمامها دلالتها على الحدث
والزمان وكذا الخلاف في تسميته ما ينصب الخبر ناقصا لم سمي ناقصا فعلى الأول لكونه لم يكتف بمرفوعه وعلى قول الأكثرين لكونه
سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الأكثرين بعشرة أوجه مذكورة في شرح
على التسهيل وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وإن كان ذو عسرة أي وإن حصل ذو عسرة وأمسى بمعنى
دخل في المساء وأصبح بمعنى دخل في الصباح نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون
في الصباح ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات والأرض أي ما بقيت وبات بمعنى عرس وهو النزول ليلا نحو قول
عمر أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمعنى عرس هنا وقوله وهو امرؤ القيس بن عابس بالنون وفاقا لابن دريد لا ابن حجر الكندي خلافا لمن زعمه
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمد أي عرس العائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين تدمع وقيل
الرامد الأرمد صفة له مخصصة على الأول وكاشفة على الثاني وقالوا بات بالقوم أي نزل بهم ليلا وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل
اليوم بالرفع أي دام ظله وأضحى بمعنى دخل في الضحى نحو أضحينا أي دخلنا في الضحى وصار بمعنى انتقل نحو صار الأمر إليك أي انتقل وبمعنى
رجع نحو ألا إلى الله تصير الأمور أي ترجع وبرح بمعنى ذهب نحو وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح أي لا أذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت
الخاتم وانفك أي انفصل وتكون هذه الأفعال التامة لمعان أخر غير ما ذكر وجميع أفعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة إلا ثلاثة أفعال
فإنها التزمت النقص ولم تستعمل تامة أصلا وهي فتئ وزال ولبس وما وهم خلاف ذلك يؤول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والنقص في
فتئ ليس زال دائما قفي وذهب أبو حيان في نكته إلى أن فتئ تكون تامة بمعنى سكن وذهب أبو علي في الحلبيات إلى أن زال تكون تامة نحو زال
زيد عن مكانه أي لم ينفصل عنه وذهب الكوفيون إلى أن ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو إنما يجزي الفتى ليس الجمل **فصل**
تختص كان بأمور منها جواز زيادتها بشرطين أحدهما كونها بلفظ الماضي لتعين الزمان فيه بخلاف المضارع وشذ قول أم عقيل بن
أبي طالب وهي ترقصه أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمأل بليل أنشده ابن مالك شاهدا على ذلك فأنت مبتدأ وماجد خبره وتكون
زائدة بين المبتدأ والخبر ونبيل فعيل من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمأل كجعفر ريح تهب من ناحية القطب وبليل كقتيل بمعنى
مبلولة والشرط الثاني كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا وليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى البتة بل إنها
لم يؤت بها للإسناد وإلا فهي دالة على المضي ولذلك كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي نحو ما
كان أحسن زيدا فكان زائدة بين المبتدأ والخبر وقد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم فزاد كان بين الفعل
ونائب الفاعل توكيدا للمضي وشذ زيادتها بين الجار والمجرور ومنه قوله جياد بني أبي بكر تسامى على كان المسومة العراب أنشده الفراء
فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالشيء الواحد والجياد جمع جيد وتسامى أصله تتسامى حذفت إحدى التاءين من السمو وهو العلو
المسومة اسم مفعول من السومة وهي العلامة والعراب بكسر العين المهملة نعت للمسومة وهي الخيل العربية التي جعلت عليها علامة وذكر
في المغني وأطلق الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فقال وقد تزاد كان في حشو كما كان أصح علم من تقدما وليس من زيادتها قول
الفرزدق فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام لرفعها الضمير وهو الواو والزائد لا يعمل شيئا عند الجمهور وهذا مذهب أبي
العباس المبرد وأكثر النحويين حيث ذهبوا إلى أن كان في هذا البيت ليست بزائدة بل هي الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها والجملة في
موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك خلافا لسيبويه والخليل حيث ذهبا إلى أنها
في البيت زائدة واختلف في إطلاقهما الزيادة فيها فالذي فهمه النحويون أنهما أرادا حقيقة الزيادة واختلفوا في تخريج ذلك فقال
ابن مالك لا يمنعها من زيادتها إسنادها إلى الضمير كما لم يمنع من إلغاء ظن إسنادها إلى الضمير كما لم يمنع الفاعل في نحو زيد ظننت قائم

وقال الفارسي في التذكرة فإن قلت كيف يلغى وقد عملت في الضمير قلنا تكون لغوا والضمير الذي فيها توكيد لما في لنا لا أنه مرتفع بالفاعل
الأثري أنه لا خبر له وقال أبو الفتح محتجا للخليل حجة زيادتها في هذا البيت أن تعتقد أن الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير
مبتدأ ولنا الخبر ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقه ولم تعتقد أن الواو مرفوعة بكان وقال ابن عصفور أصل المسئلة وجيران لنا
هم فلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لأنها تزاد بين العامل والمعمول أيضا
لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان وإن كانت غير عاملة فيه لأن الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة نحو قوله أن لا يجاورنا إلاك
ديار والأصل إلا إياك فإذا كان يتصل بالحرف فالأحرى أن يتصل بالفعل انتهى قال المرادي في شرح التسهيل وهذه تخريجات
متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعني الخليل وسيبويه فإنهما النحويون وإنما أراد بالزيادة أنه لو لم يدخل هذه الجملة بين جيران
وكرام لفهم أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وأنه فارقهم فالجيرة كانت في الزمن الماضي فجيء بقوله كانوا للتأكيد ما فهم من
المعنى قبل دخولها فأطلق الخليل الزيادة لهذا المعنى ويدل على أنه يصف حالا ماضية قوله قبل هذا هل أنتم عائجون بنا
لعلنا نرى العرصات أو أثر الخيام ولا يمتنع أيضا أن تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجيران لنا أهل ثم حذف المضاف
أقام المضاف إليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة انتهى كلام المرادي والحاصل على الرفوع المنفصل إلى جانب الفعل وقيل بل
الضمير توكيد للمستتر في لنا على أن لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر وعلى الإعمال قيل إن الضمير معمول لكان بالحقيقة على إلغائها
ولنا خبرها وقيل تامة ولهذا تعمل في الفاعل كما تعمل في العامل الملغى نحو زيد ظننت عالم هذا ما في المغني مرتبا ومنها أي من الأمور
المختصة بها كان أنها تحذف ويقع ذلك الحذف على أربعة أوجه أحدها وهو الأكثر أن تحذف مع اسمها ضميرا كان أو ظاهرا ويبقى
الخبر لا على أنها وكثر ذلك بعد إن ولو الشرطيتين لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فخفف بالحذف وخص
بإن ولو دون غيرهما من أدوات الشرط لأن إن أم أدوات الشرط الجازمة ولو أم أدوات الشرط غير الجازمة كما أن كان أم بابها وهم يتوسعون
في غيرها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد إن ولو كثيرا ذا اشتهر مثال إن والغالب فيها أن تكون
تنويعية قولك سر مسرعا إن راكبا وإن ماشيا أي إن كنت راكبا وإن كنت ماشيا وقوله لا تقربن الدهر آل مطرف إن ظالما أبدا
وإن مظلوما أي إن كنت ظالما وإن كنت مظلوما وقال أبو حيان يمكن أن لا يكونا من إضمار كان وإنما انتصبا على الحال وإن بقيتا ما
وإنما هذا البيت قالته ليلى الأخيلية وقولهم الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر بنصب الأول على الخبرية لكان المحذوفة
مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف أي إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وإن كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وفيه رد على التسهيل
حيث جعل اسم كان يكون ضميرا وهو معدود من مفرداته ويجوز إن خير فخيرا وإن شر فشرا برفع الأول على أنه اسم لكان المحذوفة مع خبرها
ونصب الثاني على أنه مفعول ثان لفعل محذوف أي إن كان في عملهم خير فيجزون خيرا ويجوز نصبهما معا بتقدير إن كان عملهم خيرا فيجزون
خيرا ورفعهما معا بتقدير إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير والوجه الأول أرجح الأوجه لاعتبار رجحها لأن فيه إضمار كان ومحلها وخبرها
اسمها بعد إن وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد والوجه الثاني أضعفها لأن فيه حذف كان وخبرها بعد إن وحذف
ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه والوجهان الآخران متوسطان بين القوة والضعف ثم قال الأسلوب
بهما متكافئان يعني على حد سواء قال تلميذه ابن الضائع لأن في كل منهما الأقوى والأضعف ففي نصبهما قوة نصب الأول وضعف نصب
الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الأول فتساويا وقال ابن عصفور رفعهما أحسن من نصبهما ومثال إن غير التنويعية
قولهم انطق بحق وإن مستخرجا إحنا أي وإن كنت مستخرجا ومثال لو قوله صلى الله عليه وسلم لبعض الصحابة التمس ولو خاتما من حديد أي التمس شيئا ولو كان
ما تلتمسه خاتما وقوله لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل أي ولو كان صاحب البغي ملكا جنوده كثيرة ومنها
الاحتفاء ولو تمرا وفيه رد على أبي حيان حيث شرط أن لا يكون ما بعد لو أعلى مما قبلها ولا أعم فإن الملك أعلى مما قبل والتمر أعم من الحشف في
تقول فيهما إذا كان ما بعد لو مندرجا فيما قبلها لا أعم ولا أعلى على ما مثل به سيبويه من قولهم الا طعام ولو تمرا فإن الطعام أعم من التمر
وجوز سيبويه فيه الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر فتحذف يكون وخبرها وتبقى اسمها ويقبل الحذف المذكور وقد حذف كان واسمها
بدون إن ولو الشرطيتين كقولهم من لد شولا فإلى إتلائها قدره سيبويه من لدن كانت شولا بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والنور
جمع شائلة على غير قياس وهي النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية وأما الشائل بلا هاء
وهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها أصلا وجمعها شول مشدد الواو كراكع وركع والإتلاء مصدر أتلت الناقة إذا تلاها
ولدها أي تبعها ومن كونها شولا إلى ولادتها يلوه بأولادها وإنما قدره سيبويه من لدن كانت شولا ولم يقدره من لدن كان شولا

على زيادة كان والبيت فعلان في الإعمال والإهمال ... فعلى الإهمال ... عملنا ثم وصل الضمير بكان ... اتصل الفعل ... مما لم يتوسع

لا يرى ضافرا لدى الحمار يعقله في المغني عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيبويه في تقديره ان اذ يلزم حذف بعض الاسم وبقاء بعضه
بل نص سيبويه في باب الاستثناء على ان الموصول الحرفي لا يجوز حذفه وان حمل على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب لزم ضد ما فر منه
ووقع فيه الوجه الثاني ان تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف ولهذا ضعف ولو بحر وان خير برفعهما الوجه الثالث ان تحذف كان
وتحذف هما ويبقى اسمها وخبرها وكثر ذلك بعد ان المصدرية الواقعة في موضع المفعول لاجله في كل موضع اريد به تعليل فعل بفعل نحو
قولهم اما انت منطلقا انطلقت فانطلقت معلول وما قبله علة له مقدمة عليه واصله انطلقت لان كنت منطلقا ثم قدمت اللام
التعليلية وما بعدها على انطلقت للاختصاص عند البيانيين او للاهتمام عند النحويين فصار لان كنت منطلقا انطلقت
ثم حذفت اللام الجارة للاختصار فصار ان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت كان لذلك لاختصار فانفصل الضمير الذي هو اسم كان
فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما للتعويض عن كان فصار ان ما انت ثم ادغمت النون من ان في الميم من ما للتقارب في المخرج
فصار اما انت والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب فقد يحذف متعلق الجار اذ فهم من المقام وعليه
قوله وهو عباس بن مرداس ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع اي لان كنت ذا نفر فخرت ثم حذفت فخرت وهو
متعلق الجار لان وما بعدها وابا خراشة منادى حذف منه حرف النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحكى كسرها وبالراء المهملة وشين معجمة كنية
مشهور واسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفائين خفيفتين بينهما الف والنفر بفتح النون والفاء الرهط هنا والضبع على وزن العضد
السنين المجدبة وهي تورية لانه اوهم انه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله لم تاكلهم وهو كناية عن الشدة تحصل من جدب السنة
شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء في فان قومي لان الثاني مسبب عن الاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيشبه الشرط
والجزاء هذا قول البصريين وذهب الكوفيون الى ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم
ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول اشهر ونقل ابو الفتح عن ابي علي ان ما الكافة عن كان نائبة في الجزئين عمل ما خلفته وتحته ان
ما المنائب في اللفظتان في العمل وزعم انه مذهب سيبويه وقد حذف كان وحذفها بدون ان اي بدون ان المصدرية كقوله وهو عبيد
بن حصين الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة ان تميل مميلا قال سيبويه اراد ازمان كان قومي مع الجماعة فحذف كان
الناقصة وابقى فاعلها وهو قومي والجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوفة والرحالة بكسر الراء وبالحاء المهملة سرج من جلود ليس فيه
خشب تتخذ للركض الشديد وتميل بفتح التاء منصوب بان وهي ومنصوبها في موضع التعليل ومميلا بضم الميم الاولى بمعنى ميلا مفعول مطلق
والوجه الرابع ان تحذف كان مع معموليها جميعا وذلك بعد ان الشرطية في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض
من كان واسمها وادغمت نون ان فيها للتقارب مخرجيهما ولا هي النافية للخبر وهو تفعل وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله تقديره
فافعله قال الجاربردي تقول اخرج فاذا امتنع تقول اما لا فتكلم اي ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم كذا ذكره في بعض شروح المفصل وهو
يدل على ان الهمزة من اما مكسورة وقال بعض شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة فان معنى اما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك افعل هذا اي
لان كنت فحذف اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا عن الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وادغمت في
الميم انتهى كلام الجاربردي في باب الامالة وهو عجيب فان ضرب الضمير المتصل منفصلا انما هو في اما انت لا في اما لا والحذف في
هذا الوجه والذي قبله واجب وفيما قبلهما جائز قاله الحضراوي وحكى الكوفيون انه يقال الا تاتنا الا بنه جائز فيقول انا ابيه ان
اي وان كان نجائز فحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان
كان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين وفيها اي من الامور المختصة بكان ان تكون مضارعها وهو نكون
يجوز حذف نونها تخفيفا وصلا لا وقفا نص على ذلك ابن خروف والى الجواز اشار الناظم بقوله ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون
وهو حذف ما التزم وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون حال كونه غير متصل بضمير نصب ولا متصل بساكن نحو ولم اك بغيا وان
تك حسنة يضاعفها اصلهما اكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجزم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل
في ثمانية عشر موضعا بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم فيهما لان الاول مرفوع والثاني منصوب وبخلاف
نحو تكونوا من بعده قوما صالحين لانجزامه بحذف النون بالعطف على محل المجزوم في جواب الامر وانما لم تحذف نون يكون فيهن لانها
محركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتقاصت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها تشبه باحرف
المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما تحذفن بجامع انها تكون اعرابا مثلهن فتحذف للجازم كما تحذفن وبخلاف
نحو ان يكنه فلن تسلط عليه فلا تحذف نونه ايضا لاتصالها بالضمير المنصوب فالضمائر ترد الاشياء الى اصولها فلا تحذف معها نعم

الاصول وبخلاف لم يكن الله ليغفر لهم فلا تحذف ايضا لاتصاله بالساكن وهو لام التعريف والنون مكسورة لاجله فهي متعاصية على
الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح في شرح القطر وخالف في هذا الاخير يونس بن حبيب فاجاز الحذف ولم يعتد بالحركة العارضة
لالتقاء الساكنين تمسكا بنحو قوله وهو الخنجر بن صخر الاسدي فان لم تك المرآة ابدت وسامة فقد ابدت المرآة جبهة ضيغم
بحذف النون مع ملاقاة الساكنين والمرآة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية فكانه نظر وجهه فلم ير حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم
وهو الاسد والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال وهذا البيت حمله الجماعة المعتدون في المنع بمطلق الحركة على الضرورة كقوله وهو
النجاشي فلست بآتيه ولا استطيعه ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل فحذف نون لكن ضرورة واستدل به الفراء على ان لكن
المشددة مركبة واصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين قاله في المغني وقيل هذا البيت تضمن ان النجاشي
عرض له ذئب في سفره فحكى انه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل لك يا اخي يعني نفسه في مواساتك بطعام من غير من ولا بخل فقال
له الذئب دعوتني الى شيء لم تفعله السباع قبلي من مواكلة بني آدم ولست بآتيه ولا استطيعه ولكن ان كان في مائك الذي معك فضل
عما تحتاج اليه فاسقني منه **فصل** في ما ولا ولات وان المعملات عمل ليس تشبيها بها في النفي اما ما فاعملها الحجازيون وبلغتهم
جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت في الجزئين وقال الكوفيون عملت في
الاول فقط واما نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض كذا قال الشاطبي وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدأ او
المنصوب خبر ونصب باسقاط الخافض واهملها التميميون قال سيبويه وهو القياس كما اهملوا ليس حملا عليها فقالوا ليس الطيب
الا المسك بالرفع قاله في المغني ولا يعملها الحجازيون مطلقا بل لاعمالها عندهم اربعة شروط احدها ان لا يقترن اسمها
بان الزائدة فان اقترن بها بطل عملها وجوبا عند البصريين كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم الخزف
برفع ذهب على الاهمال وانما لم تعمل لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان ولما رواه يعقوب بن السكيت ذهبا
بالنصب فمخرج على ان ان نافية مؤكدة لما لا مؤكدة لان نفي النفي ايجاب ولا زائدة كافة وهذا التخريج انما يتمشى على قول الكوفيين
على ان ان المقرونة بما هي النافية جيء بها بعدها توكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد الموصولة الاسمية والحرفية
تشبيها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن ان المقرونة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قاله المرادي وغدانة
بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة وبالنون قبل هاء التانيث حي من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف بفتح الخاء
والزاي المعجمتين وبالفاء قال الجوهري هو الجر وزاد في القاموس وكلما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا الشرط الثاني
ان لا ينتقض نفي خبرها بالا فان انتقض بطل عملها كبطلان معنى ليس فلذلك وجب الرفع في واحدة من قوله تعالى وما امرنا الا واحدة
وفي رسول من قوله تعالى وما محمد الا رسول فاما قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فمن باب
المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدأ على حد ما زيد الا سيرا اي ما زيد الا يسير سيرا والتقدير وما الدهر الا
يدور دوران منجنون فالدهر مبتدأ ويدور خبره ودوران مفعول مطلق وعامله يدور المحذوف واقيم المضاف اليه ودوران مقامه
والباعث على نصب منجنون على هذا التقدير ان كونه لا يصح ان يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الايجاب والباعث على تقدير
دوران ان منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب التي يستقى عليها المناقلة يجعل السافل عاليا وتارة بعكس وانما
الذوات لا تنتصب على المفعولية المطلقة الا ان تكون له آلة نحو ضربته سوطا وكذا القول في وما صاحب الحاجات الا معذبا وانه في تقدير
الا يعذب معذبا اي تعذيبا والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب والباعث على تاويله بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم مفعول
وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش واما سيبويه فلا لانه يرى ان صيغة المفعول تكون بمعنى
المصدر وقد اجاز يونس النصب بعد الايجاب وهذا البيت يشهد له والاصل عدم التاويل وانشده ابن مالك ارى الدهر الا منجنونا
وحكم بزيادة الا واعترضه في المغني وما ذكر من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا
وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهذا قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول
بقية الكوفيين ولا يخل بهذا الشرط ايضا وهو ان لا ينتقض نفي الخبر وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قائما بل قاعد ولكن
قاعد على انه خبر لمبتدأ محذوف اي بل هو قاعد ولكن هو قاعد ولم يجز في قاعد نصبه بالعطف على قائما لانه واقع بعد بل ولكن و
الواقع بعدهما موجب بفتح الجيم اي مثبت والى ذلك اشار الناظم بقوله ورفع معطوف بلكن او ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل
واجاز المبرد كون بل ناقلة معنى النفي الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا نقله الموضح

عنه في باب العطف من هذا الكتاب الشرط الثالث ان لا يتقدم الخبر على الاسم خلافا للفراء وان كان ظرفا او جارا ومجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور وان تقدم بطل العمل كقولهم ما مسيء من اعتب في مسيء خبر مقدم ومن اعتب مبتدأ موخر وحكى الجرمي ما مسيئا من اعتب على الاعمال وقال امر لعمرو المعب الذي غادر الى شر لك بعد ما شاك وقوله وما خذل قومي فاخضع للعدى ولكن اذا ادعوهم فهم هم فخذل مبتدأ لدلالة المعنى جمع خاذل خبر مقدم وقومي مبتدأ موخر فاما قوله وهو الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر بنصب مثلهم مع تقدمه فقال سيبويه شاذ ولا يكاد يعرف وقيل غلط وان الفرزدق تميمي لم يعرف شرطها عند الحجازيين فقصد ان يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فان العربي لا يطاوعه لسانه ان ينطق بغير لغته كما قال سيبويه وقيل مثل خبر ومثلهم مبتدأ ولكن بني على الفتح لابهامه مع اضافته للمبني وهو الضمير والمبهم المضاف للمبني يجوز بناؤه واعرابه ونظيره في البناء على الفتح انه لحق مثل ما انكم تنطقون ولقد تقطع بينكم في قراءة من فتحهما مع انهما مستحقان للرفع على التبعية لحق في الاولى والفاعلية في الثانية والى نظيرين لئلا يتوهم ان ذلك خاص بلفظة مثل وقيل مثلهم حال لان اضافته لا تفيد التعريف وهو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال وبشر مبتدأ والخبر محذوف مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقدم الحال على عاملها الظرفي وهو ممتنع ونادر اي ما في الوجود بشر مثلهم اي مماثلهم قاله المبرد ورد بان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع قاله في المغني وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذ هم في زمان مثل حالهم بشر قاله ابو البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير واذ ما مكانهم بشر اي في مثل حالهم واسم الفرزدق همام بن غالب وقال ابن قتيبة هميم بن غالب ويكنى ابا فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في ادب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدها فرزدقة ولقب به لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء انما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره قال ابو محمد ابن السيد والاول اصح لانه كان اصابه جدري في وجهه ثم برئ منه فبقي وجهه جهما وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناظم اعمال ليس اعملت ما دون ان مع بقا النفي وترتيب زكن اي علم الشرط الرابع ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم بطل عملها كقوله وهو مزاحم بن الحارث العقيلي وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى انا عارف والاصل وما انا عارفا كل من وافى منى فكل منصوب على المفعولية بعارف يقال تعرف ما عند فلان بمعنى تطلب حتى عرف والمنازل مفعول به وذلك انه لما اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدها فسئل عنها فقالوا تعرفها في منازل الحج من منى فقال انا لا اعرف كل من وافى منى حتى اسال عنها الا ان كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز العمل للتوسع فيهما كقوله باهبة حزم لذ ان كنت امنا فما كل حين من توالى مواليا والاصل فما من توالى مواليا كل حين فما نافية ومن توالى اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا والى ذلك اشار الناظم وسبق حرف جر او ظرف كما بي انت معنيا اجاز العلما والاصل ما انت معنيا بي وقوله ان المعمول لها يكن احدهما انهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع ولما الا فاعما الحا عمل ليس قليل جدا عند الحجازيين والشرذمة سيبويه و طائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه وعلى الاعمال يشترط له الشروط السابقة في عمل ما ما عدا الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان الزائدة ويشترط ان يكون المعمولان نكرتين نحو لا احد افضل منك والى هذا اشار الناظم بقوله في النكرات اعملت كليس لا واما قول النابغة ولا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا وقول المتنبي فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا فمن النوادر فان قلت كيف جعلته نادرا وقد مثل سيبويه ما زيد قائما ولا اخوه قاعدا قلت لا عمل للا بل هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولي ما والغالب في لا ان يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله وهو سعد بن مالك جد طرفة بن العبد من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح فبراح اسم لا و خبرها محذوف اي لا براح لي والصحيح جواز ذكره اي الخبر كقوله تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا فتعز فعل امر من التعزية وهي التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهي عاملة عمل ليس وربما ظن كثير ان لا العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه في المغني وشيء اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشيء ولغو متعلق بباقيا وباقيا خبر لا والاول اولى وكذلك القول فيما بقي والوزر الملجأ او الوالي الحافظ واما لم يشترط الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان لان لا لا تزاد بعدها ان اصلا فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها او اما لات فاصلها لا النافية ثم زيدت عليها التاء لتانيث اللفظ او للمبالغة في معناها او لهما وخصت بنفي الاحيان وزيادة التاء فيها في ثمة وربت لا لا محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان قال صاحب الكشف لا تنزع لا ولا فرع ليس وليس فرع ضرب فهي في المرتبة الرابعة وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التانيث وحركت لالتقاء الساكنين وقال ابو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء الزائدة في اول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا اصلها ليس بمعنى نقص استعملت للنفي او هي ليس بكسر الياء قلبت الياء الفا وابدلت السين تاء كما قاله ابن ابي الربيع قولان حكاهما في المغني وعملها اجماع من العرب

وفيه

وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره او منصوب فمفعول لفعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر ولها عندهم شرطان كون معموليها اسمي زمان وحذف احدهما والغالب في المحذوف كونه المرفوع نحو ولات حين مناص بنصب حين على انه خبرها واسمها محذوف وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار اي ليس الحين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم وهو عيسى بن عمر في الشواذ ولات حين مناص برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف اي ليس حين فرار حينا لهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع مقصور فوائده ما لم يتصرف في اصله وقرئ ايضا ولات حين مناص بخفض الحين فزعم الفراء ان لات تستعمل حرف جار لاسماء الزمان خاصة كما ان مذ ومنذ كذلك فتحصل في الحين ثلاث قراءات الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلاثة اقوال اما على الابتداء او على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ليس او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفي النصب ثلاثة اقوال ايضا اما على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ان او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس او على انه مفعول بفعل محذوف تقديره لا ارى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وعلى كل حال لا تعمل الا في اسماء الزمان كما يوخذ من قول النظم وما للات في سوى حين عمل فاما قوله وهو شمردل الليثي لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين لات مجير فان ارتفاع مجير على الابتداء وسوغ الابتداء به تقدم خبره في المجرور وقبله تقديرا او على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين لات له مجير على الابتداء او يحصل مجير على الفاعلية ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان ومجير بالجيم اسم فاعل من اجار ومثله في اهمال لات قوله وهو الاعشى ميمون لات هنا ذكرى جبيرة او من جا منها بطائف الاهوال اذ للمبتدأ ههنا ذكرى بفتح الراء مصدر ذكر وليس هو زمانا وخبره هنا بفتح الهاء وتشديد النون وهي هنا محتملة للمكان والزمان اي ليس في هذا المكان او الزمان ذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغر جبرة وقيل مكبر وهي بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل وقيل هي امرأة قائل هذا البيت او من غبطت على معتدي اي جبيرة تذكر او من جا منها بطائف الاهوال والطائف الذي يطوف بالليل والمراد به هنا الخيال الذي اتاه في النوم وكان رآها في النوم وهي غضبى ففزع من ذلك والاهوال جمع هول وهو الخوف واما ان النافية فاعمالها نادر عند ابن مالك وقال غيره انه اكثر من عمل لا وهو لغة اهل العالية بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهي ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها والنسبة اليها عالي على غير قياس كذا في الصحاح واختلف في جواز اعمالها فذهب اكثر الكوفيين وابو بكر وابو علي وابو الفتح الى الجواز وذهب الفراء وطائفة واكثر اهل البصرة الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل الشلوبين الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من اهل العالية كقول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك وان قائما اي ان انا قائما وقراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بسكون نون ان ونصب عبادا فخرجها بعضهم على انها المخففة من الثقيلة وانها نصبت الجزئين مثل ان حراسنا اسدا وجعله احسن ليوافق القراءة بان اثباتا وهو تخريج على شاذ وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين انشده الكسائي شاهدا على اعمال ان عمل ليس **فصل** وتزاد الباء بكثرة في خبر ليس غير الاستثنائية وفي خبر ما نحو اليس الله بكاف عبده وما الله بغافل وذلك عند البصريين لرفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع اول الكلام وعند الكوفيين لتاكيد النفي قالوا ليس زيد بقائم رد لان زيد القائم فالباء بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا ليس زيدا فان الباء لا تدخل هنا لان مصحوب ليس الاستثنائية كمصحوب الا فكما لا تقول ما زيد الا بقائم لا تقول قاموا ليس بزيد وكما تزاد الباء في خبر ليس تزاد في اسمها اذا تاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا وجوهكم بنصب البر وقوله وليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض الذي في يديه وهذا من الغريب كما قاله في المغني وتزاد الباء بقلة في خبر لا وفي الخبر الثاني من معمولي كل ناسخ منفي كقوله وهو سواد بن غارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن غارب فادخل الباء في مغن وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفاء هو الخيط الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق اي مغن اغناء ما كاحد الوجهين في ولا يظلمون فتيلا والمعنى يوم لا صاحب شفاعة مغنيا عني شيئا فاقام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار فزاد الباء في خبر لا التبرئة اذا لم تجعل الباء بمعنى في قاله ابن مالك وقوله وهو عمرو بن براق الازدي وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل فزاد الباء في اعجلهم وهو خبر اكن واجشع بتقديم الجيم على الشين المعجمة الفائق في الجشع وهو شدة الحرص على الاكل واعجل بمعنى عجل لا للتفضيل وقوله وهو دريد بن الصمة دعاني اخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد فزاد الباء في قعدد وهو المفعول الثاني ليجد والقعدد بضم القاف وسكون العين

دمهم لدال الاولى وفتحها الضعيف ثم زاد الباء المشدد وفي غير ذلك كخبر ان المكسورة ولكن وليت في قوله وهو امرؤ القيس الكندي فان
تناء عنها حقبة لا تلاقها فانك مما احدثت بالمجرب فزاد الباء في المجرب وهو خبر ان وتناء من التاني وهو البعد والضمير في عنها وتلاقها
على ام جندب المذكورة في قوله اولا خليلي مرا بي على ام جندب لنقضي حاجات الفؤاد المعذب وحقبة بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية
بمعنى السنة وجمعها حقب وتلاقها مجزوم لانه بدل من تناء قاله الموضح في شرح الشواهد والمجرب بكسر الراء من التجربة وهي الاختبار
وفي قوله ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر فزاد الباء في هين وهو خبر لكن المشددة ولو فعلت شرط معترض
بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما حذف مفعول فعلت والاصل ولكن اجرا هين لو فعلته اصبته وفي قوله وهو الفرزدق يهجوا
جريرا وكليبا رهطه ويرميهم باتيان الاتن بالمثناة اناث الحمير كما ان بني فزارة يرمون باتيان الابل يقول اذا اقلولى عليها واقردت
الا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم فزاد الباء في دائم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا او نعت له واللذيذ نعت العيش و
اقلولى بالقاف ارتفع واقردت بالقاف والراء سكنت وذلت ومعنى البيت يقول الكلبي اذا ارتفع على الاتان وسكنت له الا ليت
هذا العيش اللذيذ بدائم ويروى الابل اخو عيش لذيذ بدائم وعليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدأ الداخلة عليه هل وهي هنا جحد
وعليه شراح التسهيل قال الكسائي تاتي هل استفهاما وجحدا وشرطا وامرا وتوبيخا وتقريرا وبمعنى قد واقتصر الناظم في زيادة
الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال وبعد ما وليس جر البا الخبر وبعد لا ونفي كان قد يجر وانما دخلت في خبر ان المفتوحة في
اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر لما كان اولم يروا ان الله في معنى اوليس الله بقادر بدليل انه جا
مصرحا به في موضع اخر كقوله تعالى اوليس الله الذي خلق السموات والارض بقادر فالنفي متناول لها مع ما في خبرها فليست
من النوادر وهو نظير ما اجازه الزجاج من قولك ما ظننت ان احدا بقائم لما كان في معنى ليس في ظني احد بقائم

هذا باب افعال المقاربة

وهذا مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة وكتسميتهم ربيئة القوم
عينا وحقيقة الامر في ذلك ان افعال هذا الباب ثلاثة انواع احدها ما وضع للدلالة على قرب الخبر المسمى باسمها
وهو ثلاثة كاد وكرب بفتح الراء وكسرها واوشك الثاني ما وضع للدلالة على رجائه اي رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال وهو من
اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله وهو ثلاثة ايضا عسى وحرى بفتح الحاء والراء المهملتين نص عليها ابن طريف في كتاب الافعال
وانكرها ابو حيان مع انه ذكرها في المحكم واخلولق بالخاء المعجمة وقاف والنوع الثالث ما وضع للدلالة على الشروع فيه اي على شروع
المسمى باسمها في خبرها وهو كثير وانهاها بعضهم الى اثنين وعشرين فعلا ومنه انشا وانشى وطفق بفتح الفاء وكسرها وطبق بكسر الموحدة
وجعل وهب وعلق وهلهل واخذ وقام وجميع افعال هذا الباب يعمل عمل كان من رفع الاسم ونصب الخبر الا ان خبرهن يجب كونه
جملة ليتوجه الحكم الى مضمونها وشذ مجيئه مفردا عن الجملة بعد كاد وعسى واوشك كقوله وهو تابط شرا واسمه ثابت بن جابر فابت
الى فهم وما كدت ايبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر فايبا خبر كاد مفردا وهو ايبا اسم فاعل من اب اذا رجع ويروى وما كدت ائبا وابت بضم الهمزة
وسكون الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء ابو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان وكم خبرية ومثلها تمييز مجرور بها والضمير
والهاء المضاف اليها راجع الى القبيلة وتصفر من الصفير الطائر والمعنى فرجعت الى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة
فارقتها وهي تصفر وقولهم في المثل عسى الغوير ابؤسا فابؤسا جمع بؤس ومعناه العذاب والشدة خبر عسى وهو مفرد لانه ليس جملة هذا
قول سيبويه وابي علي من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة والتقدير ان يكون ابؤسا وقال الاصمعي خبر يصير محذوفة
وقيل مفعول به والتقدير عسى الغوير ياتي بابؤس فحذف الناصب والجار توسعا وتلخص ان ابؤسا خبر لعسى او لكان او لصار او مفعول
به قال الموضح في شرح الشواهد والاحسن من ذلك كله ان يقدر يبأس ابؤسا فيكون مفعولا مطلقا على حد فطفق مسحا اي يمسح مسحا
وقال في المغني الصواب انه مما حذف فيه كان اي يكون ابؤسا لان في ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصلي انتهى وسبقه الى ذلك ابن
جني فقال في البيت بتقدير وما كدت اكون ائبا انتهى والغوير تصغير غار بالغين المعجمة واصل هذا المثل فيما قيل ان الزباء قالته لقومها
عند رجوع قصير من العراق اليها ومعه الرجال وكان الغوير في طريقه عسى الغوير ابؤسا تريد لعل الشر ياتيكم من قبل
الغوير فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقول حسان من خمر بيسان تخيرتها ترياقة توشك فتر العظام انشده ابو محمد
بن بري في حواشي الصحاح وقد قيل انه على حذف كان اي توشك يكون فتر العظام واما فطفق مسحا فالخبر فعل محذوف لدلالة
مصدره عليه ومسحا مفعول مطلق لا خبر اي فطفق يمسح مسحا وفيه رد على الناظم في قوله وحذف عامل المؤكد امتنع كما سياتي في بابه وفي
قوله وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى تعريض لقول الناظم ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر وشرط الجملة الواقعة خبرا لهذه

الافعال

الافعال ان تكون فعلية لتدل على الحدث وشذ مجيء الجملة الاسمية خبرا بعد جعل في قوله في الحماسة وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار
مرتعها قريب فقلوص بفتح القاف الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل واصله يقرب مرتعها فاقام الجملة الاسمية مقام
الفعلية قاله الموضح في شرح الشواهد ويروى ابني سهيل بالتثنية ومن الاكوار متعلق بقريب وهي اما جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته او
جمع كور بفتحها وهي الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع مكان الرتوع والمعنى ان هذه القلوص حصل لها اعياء وتعب وكلال فلم تبعد من الاكوار
بل رتعت بالقرب منها قاله ابن ملكون فيما له على الحماسة وقيل جعل بمعنى صير ثم اختلف فقيل الخبر محذوف على حد اجازة الاخفش ظننت زيد قائم
وقيل الاصل جعلته اي جعلت القلوص الامر والشان كما قالوا ان بك زيد ماخوذ انتهى واعترضه الموضح في الحواشي بان افعال التصيير لا
تلغى وشرط الفعل المشتمل عليه الجملة ثلاثة امور احدها ان يكون رافعا لضمير الاسم الذي لهذه الافعال نحو وما كادوا يفعلون وذلك
لان افعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل او شرع فيه لا غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على
المرفوع ليتحقق ذلك واما قوله وهو ابو حية النميري وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل وقوله وهو ذو الرمة
واسقيه حتى كاد مما ابثه تكلمني احجاره وملاعبه فثوبي في البيت الاول واحجاره في البيت الثاني بدل لا ان من اسمي جعل في الاول وكاد في
الثاني بدل اشتمال لا فاعلان ليثقلني وتكلمني بل فاعلهما مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي يثقلني وكادت احجاره تكلمني فعاد الضمير على
البدل دون المبدل منه لانه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في الاخبار غالبا واغنى ذلك عن عوده الى المبدل منه فسقط ما قيل انه
ليس في الفعل ضمير يعود على اسمي جعل وكاد وتوهم ان ذلك شرط وفي البيت الاول تاويلان اخران ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت
الثاني ستة تاويل اخر ذكرهم الخضراوي وترك الجميع خوف الاطالة ويجوز في خبر عسى خاصة ان يرفع السببي وهو الاسم الظاهر المضاف
لضمير يعود على اسمها كقوله وهو الفرزدق حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير
زياد ويروى بنصب جهده على المفعولية بيبلغ ورفعه على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي
هو اسم عسى وفيه رد على ابي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد بن ابي سفيان اخو معاوية
كان امير العراق بنيابة عن معاوية والامر الثاني ان يكون الفعل مضارعا الدال على الحال لا الاستقبال وشذ في جعل قول ابن عباس
فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا فارسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا لم ار من يجيز به ترده
وحيث ان المنصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة ارسل فافهمه انتهى وفيه رد على ابن مالك
حيث قال في التسهيل وفعلية مصدرة باذا قال الموضح في الحواشي الصواب ان يقال وجملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط
الشذوذ واما نفس اذا فلا وجه لكونها مرجعا للشذوذ ولهذا لم يقل احد فيما علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة
التصدير باذا وانما جعل شذوذه من جهة رفع السببي خاصة فافهمه انتهى والامر الثالث ان يكون المضارع مقرونا بان المصدرية وجوبا
ان كان الفعل الدال على الترجي حرى واخلولق لان الفعل المرجى وقوعه قد تراخى حصوله فاحتيج الى ان المشعرة بالاستقبال نحو حرى
زيد ان ياتي واخلولقت السماء ان تمطر واستشكل الاقتران بان لانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز واجيب بانه من باب
زيد عدل او على تقدير مضاف اما قبل الاسم او قبل الخبر والتقدير حرى امر زيد الاتيان واخلولق امر السماء الامطار او حرى زيد صاحب الاتيان
واخلولقت السماء صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا البواقي وان يكون الفعل مجردا منها اي من ان وجوبا ان كان دالا على الشروع نحو وطفقا
يخصفان لانه للاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال والغالب في خبر عسى وخبر اوشك الاقتران بها اي بان لان عسى
افعال الترجي كان القياس وجوب اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين الى ان التجريد منها من ضرائر الشعر واما اوشك فانما يغلب معها
الاقتران حيث جعلت للترجي لخبا لعنى قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته وابن الضائع والابذي وابن ابي الربيع ان اوشك
من قسم عسى الذي هو للترجي قال ابن الضائع والدليل على ذلك انك تقول عسى زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج
الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه الموضح هنا تبعا للناظم و
ابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كاقتران الغالب في عسى نحو عسى ربكم ان يرحمكم ونحو قوله ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا
قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا فان يملوا خبر اوشك وهو مقرون بان وفيه رد على الاصمعي اذ قال لم يستعمل ماض لاوشك والمعنى ان من
طبع الناس الحرص حتى انهم لو سئلوا في اعطاء التراب بالموحدة لقاربوا الامتناع من ذلك والملل اذا قيل لهم هاتوه والتجرد من ان قليل كقوله
وهو هدبة بن خشرم العذري عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فيكون خبر عسى وهو مجرد من ان والكرب بفتح الكاف و
سكون الراء الحزن ياخذ بالنفس وامسيت قال الموضح تبعا للعيني يروى بفتح التاء على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدا تقدم خبره

في الغرف قبله والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عائد على الكرب في قريب معنى الفرج وفي نتيجة القواعد لابن اياز يكون
تامة ووراءه متعلق بها ويجوز ان يكون وراءه في الاصل صفة لقريب ثم قدم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف وفيه ضمير واجاز
بعض الفضلاء ان يكون حالا منه ... وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعا بيكون
لا على التمام ولا على النقصان لان ذلك يخلي يكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم ان شرط خبرها ان يرفع الضمير لا السببي وقوله وهو
امية بن الصلت الثقفي يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها فيوافقها بالفاء والقاف من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد من ان
من يعني هرب اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة جمع غرة وهي الغفلة والمعنى ان من هرب من الكرب
في الحرب يوشك انه يوافقه الموت في بعض غفلاته وكاد وكرب بالعكس فيكون الغالب في خبرهما التجرد من ان لانهما يدلان على شدة مقاربة
الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن بان غالبا وقيل اقترانه بان نظرا الى اصلهما
من الغالب قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر وهو كلحبة اليربوعي وقيل رجل من طي كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة
هند غضوب فيذوب خبر كرب مجرد من ان والقلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشى اذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى
فاعل كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هند غضوب
عليك ومن القليل قوله ... ما كادت النفس ان تفيض عليه اذ غدا حشو ريطة وبرود فان تفيض خبر كاد وهو مقرون بان واوله فاء ...
بالمثناة تحت وثالثه ضاد معجمة على لغة تميم ومثاله على لغة غيرهم قاله ابو زيد وابو عبيد يقال فاظ الميت يفيظ فيضا اذا قضى قاله ابو الفرج
ابن سهيل وهذا بمعنى ضاد واسمها مستتر فيه يعود على ما عاد اليه ضمير عليه قبله وهو الميت المرثي وحشو خبر غدا والريطة بفتح الراء وسكون
الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة والبرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بها الكفن ويروى ...
بالمثلثة بمعنى قام وقوله وهو ابو زيد الاسلمي سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا فان تقطع خبر كرب
هو مقرون بان وفيه رد على سيبويه حيث زعم ان خبر كرب لا يقترن بان قاله الموضح في شرح الشواهد واصل تقطع تتقطع بتاءين حذفت احداهما
وسقى يتعدى الى اثنين اولهما الهاء المتصلة به وهي عائدة على الغرق والمذكور في قوله قبله مدحت عروقا ... وسجلا بفتح السين المهملة وسكون
الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو المملوءة ماء والاحلام بالحاء المهملة العقول والظما بالمثلثة العطش ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا
التجرد من ان وفي نسخة وهو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة الى اقترانه بان وتجرده منها اربعة اقسام ما يجب فيه الاقتران
وهو حرى واخلولق واليه الاشارة بقول النظم وكعسى حرى ولكن جعلا خبرها حتما بان متصلا والزموا اخلولق ان مثل حرى وما يجب تجرده
من ان وهو افعال الشروع المشار اليها بقول النظم وترك ان مع ذي الشروع وجبا وما يجوز فيه الامران والغالب الاقتران وهو عسى و
اوشك وهو المشار اليه بقول النظم اولا وكونه بدون ان بعد عسى نزر ... وبقوله وبعد اوشك انتفا ان نزرا وما يجوز فيه الامران والغالب
التجرد وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقول النظم اولا وكاد الامر فيه عكسا وبقوله ثانيا ومثل كاد في الاصح كربا **فصل** في هذه الافعال
ملازمة لصيغة الماضي الا اربعة استعمل لها مضارع وهو كاد ... من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف
كخفت وبضمها كقلت حكاهما سيبويه فعلى الاول مضارعها يكاد كيخاف نحو يكاد زيتها يضيء وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن فلاح
في منهج الالباب قال الموضح في الحواشي فان احتج على اهمال ... العين بقولهم لا افعله ولا كيدا قلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو
اصلا وسيلة الى مجيء الياء للتخفيف انتهى واوشك لقوله يوشك من فر من منيته انشده سيبويه وتقدم الكلام عليه قريبا وهو اكثر استعمالا من ماضيها
حتى ان الاصمعي وابا علي انكرا مجيء ماضيها وهما محجوجان بما تقدم ولقلته لم يمثل اكثر النحويين لها الا بالمضارع وطفق حكى ابو الحسن الاخفش
طفق يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كضرب يضرب وطفق يطفق بالعكس كعلم يعلم وفرح يفرح وجعل حكى الكسائي ان البعير ليهرم
حتى يجعل بالرفع اذا شرب الماء مجه وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرا كما تقدم توجيهه في ارسل ... وكرب يكرب كنصر ينصر قاله ابن فلاح في منهج
الالباب وعسى يعسى حكاه ابن ظفر في شرح المقامات وزعم غيره انها لا تتصرف ... فيكون مما اعتقبت الواو والياء على لامه قاله الموضح
في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال واستعملوا مضارعا لاوشكا وكاد لا غير واستعمل اسم فاعل لثلاثة وهي كاد قاله
الناظم في شرح الكافية وانشد عليه قول كثير بن عبد الرحمن بالياء الموحدة والتكبير اموت اسى يوم الرجام وانني يقينا لرهن بالذي انا كائد وكائد
مصورة الياء المثناة تحت بعد الالف اسم فاعل من كاد والاسى بالقصر الحزن والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع ويقينا مفعول مطلق ورهن
بمعنى مرهون خبر ان وكرب حكاه الجماعة وانشدوا عليه قول عبد قيس بن خفاف يخاطب ابنه ابني ان اباك كارب يومه فاذا دعيت الى المكارم فاعجل فكارب اسم فاعل
من كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف ... واوشك وعليه ... قال الناظم ... وزاد موشكا كقوله وهو كثير بن عبد الرحمن فانك موشك ان

ان لا تراها

ان لا تراها وتعدو دون غاضرة العوادي موشك اسم فاعل من اوشك وتعدو مضارع عدا اذا جاوز وغاضرة بغين ثم ضاد معجمتين جارية
ام البنين بنت عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوائق الدهر والصواب ان الذي في البيت الاول كائد بالياء الموحدة من المكابدة
والعمل وهو اسم للفاعل غير جار على الفعل لان فعله كابد وقياس اسم الفاعل الجاري عليه مكابد لا كائد وبهذا جزم يعقوب بن السكيت في
شرح ديوان كثير عزة فلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضح انه رجع لقول الناظم الى وفاقه في شرح الشواهد الكبرى والظاهر انه انشد
الناظم وقد كنت ... مدة على مخالفته وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معه ... الصواب ان كارب في البيت الثاني
اسم فاعل كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتاء اذا قرب وبهذا جزم الجوهري واصله كارب يومه برفع يومه اي قريب يومه وفاته وفي كرب استعمالا
ناقصة وتامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة نحو كرب الشتاء وقولهم وكل دان قريب فهو كارب والمتعدية نحو قولهم كربت القيد اذا ضيقته على
المقيد واستعمل مصدر لاثنين وهما طفق وكاد وحكى الاخفش طفوقا فيمن قال طفق بالفتح فان فيه قياس المفعول وطفقا بفتحتين كفرحا
عمن قال طفق بالكسر فان فيه قياس الفعل بفتحتين وقالوا كاد كودا كقال قولا ومكادا ومكادة كمقالة ولكنه انقلب الواو ياء وفي حواشي
سنن ابي داود للمنذري حكاية ايضا المصدر لاوشك قاله الموضح في الحواشي **فصل** تختص عسى واخلولق واوشك من بين افعال هذا
الباب بجواز اسنادها الى ان يفعل حالكون ان يفعل مستغنى به عن الخبر فيكون تامة وهذا معنى قول النظم بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد
غنى بان يفعل عن ثان فقد نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم وينبني على هذا الاصل فرعان احدهما انه
اذا تقدم على احدهن اسم هو المسند اليه الفعل في المعنى وتأخر عنها ان والفعل نحو زيد عسى ان يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم
المتقدم عليها فتكون مسندة الى ان والفعل ومستغنى بهما عن الخبر فتكون تامة وهذه لغة اهل الحجاز وجاز تقديرها مسندة الى الضمير العائد
الى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها ويكون ان والفعل في موضع نصب على الخبر فيكون ناقصة وهذه لغة بني تميم واليه الاشارة
بقوله وجردن عسى او ارفع مضمرا بها اذا اسم قبلها قد ذكرا ويظهر اثر هذين التقديرين في حال التأنيث والتثنية والجمع للمذكر والمؤنث
فتقول على تقدير الاضمار في عسى هند عست ان تفلح هند مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وان تفلح في
موضع نصب خبر عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع على انه خبر المبتدأ والزيدان عسيا ان يقوما فالزيدان مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص
والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعموليها خبر المبتدأ والزيدون عسوا ان يقوموا كذلك وتقول على تقدير
الخلو من الضمير في عسى هند عسى ان تفلح والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فقد رفعت خالية من
الضمير في الامثلة الجميع وهي تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدأ
قبلها والخلو من الضمير هو الافصح وبه جاء التنزيل قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا
منهن والفرع الثاني انه اذا ولي احدهن ان والفعل وتأخر عنها اسم هو المسند اليه في المعنى نحو عسى ان يقوم زيد جاز الوجهان السابقان فيما
اذا تقدم المسند اليه في المعنى وعلى هذا يكون مبتدأ مؤخرا لا غير وجاز ايضا وجهان آخران احدهما انه يجوز في ذلك الفعل المقرون بان
ان يقدر خاليا من الضمير العائد الى الاسم المتأخر فيكون الفعل مسندا الى ذلك الاسم المتأخر وتكون عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بها
عن الخبر وتكون تامة والثاني انه يجوز ان يقدر في ذلك الفعل متحملا الضمير لذلك الاسم المتأخر فيكون الاسم المتأخر مرفوعا بعسى ويكون ان و
الفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى مقدما على اسمها فتكون ناقصة ومنع الشلوبين هذا الوجه الثاني لضعف هذه الافعال عن
توسط الخبر واجازه ابو العباس المبرد وابو سعيد السيرافي وابو علي الفارسي ويظهر اثر الاحتمالين ايضا في حال التأنيث والتثنية والجمع للمذكر
والمؤنث فتقول على وجه الاضمار في الفعل المقرون بان عسى ان يقوما اخواك فاخواك اسم عسى مؤخر وان يقوما في موضع نصب خبر عسى
متقدم على اسمها وعسى ان يقوموا اخوتك فاخوتك اسم عسى وان يقوموا خبرها وعسى ان يقمن نسوتك فنسوتك اسم عسى وان يقمن خبرها
وعسى ان تطلع الشمس بالتأنيث لا غير فالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها وانما وجب تأنيث الفعل لانه اذا اسند الى ضمير متصل وجب تأنيثه
لئلا يلتبس بالاسناد الى الظاهر كما سيجيء في باب الفاعل وتقول على الوجه الآخر وهو عدم الاضمار في الفعل عسى ان يقوم اخواك وعسى ان يقوم
اخوتك وعسى ان يقوم نسوتك وعسى ان تطلع الشمس فالاسم المتأخر في هذه الامثلة فاعل بيقوم وتطلع وعسى مسندة الى ان والفعل مستغنى
بهما عن الخبر ففي الامثلة الثلاثة الاول توحد يقوم لانه مسند الى ظاهر ... ان الافصح توحيده وفي المثال الاخير تؤنث تطلع وتذكره لانه
اسند الى ظاهر مجازي التأنيث ... انه يجوز تأنيثه وتذكيره لا يقال اذا تأخر المسند اليه في المعنى يكون مطلوبا لكل من الفعلين فلا
بد ... فيه ما تقدم لانا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة لان احد الفعلين جامد ... ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد
وغيره **مسئلة** يجوز كسر سين عسى في لغة من قال هو عس بكذا مثل شج من شجي خلافا لابي عبيدة في منعه الكسر وليس ذلك بجوازه مطلقا

سواء أسند إلى ظاهر أو مضمر خلافا للفارسي في إجازة الكسر مطلقا فيجيز عسى زيد بكسر السين كرضي بل يتعين بأن يسند إلى ضمير رفع متحرك
معه آخر الفعل فيلتبس به إذا كان يسند إلى التاء أو النون أو نا نحو عسيت بالحركات الثلاث بالتاء وعسيتما وعسيتم وعسيتن وعسين و
عسينا بفتح السين وكسرها في الجميع بهما قرئ في السبع قال الله تعالى هل عسيتم إن كتب عليكم القتال فهل عسيتم إن توليتم قرأهما نافع بالكسر
لمناسبة الياء وغيره بالفتح وهو المختار لجريانه على القياس وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر ولأنه اللغة الشائعة وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله والفتح والكسر أجز في السين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

هذا باب الأحرف الثمانية

عبر بالأحرف نظرا إلى هذا العدد للقلة وبالثمانية لإدخال أن المفتوحة وعسى ولا التبرئة وعبر سيبويه بالحروف الخمسة لأن أن المفتوحة فرع
المكسورة عنده الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ اتفاقا بشرط أن يكون مذكورا غير واجب الابتداء والتصدير ويسمى اسمها وترفع خبره
على الأصح عند البصريين بشرط أن لا يكون طلبيا ويسمى خبرها فلو كان المبتدأ محذوفا نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على أنه خبر مبتدأ محذوف
أو واجب الابتداء كأي أو واجب التصدير غير ضمير الشأن نحو كأين وكم لم تنصبه هذه الأحرف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيد اضربه وإن سئل لم
ترفعه هذه الأحرف إلا أن يكون الاستفهام جوابا حكي من قولهم إن أين إبلك وإن العيش حجوا بالمال في موضع كذا قاله أبو حيان
وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف لا تعمل في الخبر بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهو المبتدأ ولكل من الفريقين حجة فحجة
البصريين أن هذه الأحرف أشبهت كان الناقصة في لزوم دخولها على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملت عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر
معها كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين أنه لا يجتمع إن قائم زيد ولو كان الخبر معمولا لها لجاز أن يليها ويبتنى على هذا
الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر وسيأتي فالحرف الأول والثاني إن المكسورة وأن المفتوحة وهما للتوكيد للنسبة بين
الجزأين ونفي الشك عنها ونفي الإنكار لها بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والإنكار لها فإن كان المخاطب عالما بالنسبة فهما لمجرد
توكيد النسبة وإن كان مترددا فيها فهما لنفي الشك عنها وإن كان منكرا لها فهما لنفي الإنكار لها فالتوكيد لنفي الشك مستحسن ولنفي الإنكار
واجب ولغيرهما لا والحرف الثالث لكن وهو للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق والتوكيد قاله
جماعة منهم صاحب البسيط فالأول وهو الاستدراك كقولك زيد شجاع فيتوهم ذلك أنه كريم لأن من شيمة الشجاع الكرم فتقول لكنه بخيل
وتقول ما زيد شجاع فيوهم أنه ليس بكريم فتقول لكنه كريم ولكونها للاستدراك لا بد أن يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما بعدها إما أن
يكون نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن أو ضدا له نحو ما هذا أسود لكنه أبيض أو خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرو شارب
أو مثلا له نحو ما قام زيد لكن عمرا قائم فالأول والثاني جائزان بالاتفاق والثالث جائز على الأصح والرابع ممتنع بالاتفاق قاله أبو
حيان في النكت الحسان والثاني نحو لو جاءني زيد لأكرمته فهذا يدل على امتناع المجيء لأن لو إذا دخلت على مثبت نفته وإذا أردت توكيده
قلت لكنه لم يجئ فأكدت بلكن ما أفادته لو من الامتناع وهي بسيطة على الأصح وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من لا وإن والكاف الزائدة
لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا والحرف الرابع كأن بتشديد النون وهو للتشبيه المؤكد بفتح الكاف بعد للتشبيه نحو كأن زيدا أسد
جار مجرى الجزء فيه أرفع من الاسم وأخفض منه فهذه تشبيه مؤكد بكأن لأنه مركب من الكاف المفيدة للتشبيه وأن المفيدة للتوكيد والأصل إن زيدا
كالأسد فكأنهم قدموا الكاف على أن ليدل أول الكلام على التشبيه من أول وهلة وفتحت همزة أن لما صارا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق
الكاف بشيء وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الأصح وكأن لازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة
لهم في قوله فأصبح بطن مكة مقشعرا كأن الأرض ليس بها هشام لأنه محمول على التشبيه فإن الأرض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا
للظن فيها إذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو وصفا من صفة اسمها نحو كأن زيدا يقعد ويقعد أو في الدار أو عندك أو قاعد خلافا لابن السيد
ولا للتقريب نحو كأنك بالدنيا ولم تكن خلافا لابن الحسن الأنصاري ولا للنفي نحو كأنك ذا علينا أيضا [illegible] خلافا للقاري
والحرف الخامس ليت وهو للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فالأول نحو قول الطاعن في السن ليت الشباب عائد فإن عود الشباب لا طمع
فيه لاستحالته عادة والثاني نحو قول منقطع الرجاء مما لا يحج به ليت لي مالا فأحج منه فإن حصول المال ممكن لكن فيه عسر ويمتنع ليت غدا
يجيء فإن غدا واجب المجيء والحاصل أن التمني يكون في الممتنع والممكن ولا يكون في الواجب والحرف السادس لعل وهو للتوقع وعبر عنه قوم
بالترجي في الشيء المحبوب نحو لعل الحبيب قادم ومنه عند البصريين لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا والإشفاق في الشيء المكروه نحو لعلك
باخع نفسك أي قاتل نفسك والمعنى أشفق على نفسك أن تقتلها حزنا على ما فاتك من إسلام قومك قال في الكشاف فتوقع المحبوب يسمى
ترجيا وتوقع المكروه يسمى إشفاقا ولا يكون التوقع إلا في الممكن وأما قول فرعون لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فجهل منه أو إفك قاله
في المغني والإشفاق لغة الخوف يقال أشفقت عليه بمعنى خفت عليه وأشفقت منه بمعنى خفت منه وحذرته قال الأخفش والكسائي وتأتي

لعل

باب الأحرف الثمانية

وهو التوكيد ٢

لعل للتعليل نحو ما قال الأخفش يقول الرجل لصاحبه افرغ عملك لعلنا نتغدى واعمل عملك لعلك تأخذ أجرك أي لنتغدى ولتأخذ أجرك
ومنه أي من التعليل لعله يتذكر أو يخشى قاله في المغني ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين أي اذهبا على رجائكما انتهى قال
الكوفيون وتأتي لعل للاستفهام قال في المغني وبهذا علقوا بها الفعل نحو لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا وما يدريك لعله يزكى
انتهى وعلى هذا فالتقدير لا تدري أي الله يحدث بعد ذلك أمرا وما يدريك أيزكى والمعنى لا تدري جواب الله يحدث وما يدريك جواب أيزكى
قاله قريبا الموضح في حاشيته وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون وعقيل يجرون بلعل اسمها مع كسر لامها الأخيرة وحذف لامها الأولى
وإثباتها قال شاعرهم لعل أبي المغوار منك قريب فظاهر كلامه هنا أنها في حال الجر عاملة عمل إن وأن اسمها في موضع نصب وخالف في
المغني فقال إنما نصه واعلم أن مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق
بعامل وهو قوله قريب خبر ذلك المبتدأ انتهى والحرف السابع عسى في لغة بالتصغير وهو بمعنى لعل في الترجي والإشفاق فحملت في العمل عليها
كما حملت لعل على عسى في دخول أن في خبرها كالحديث لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وشرط اسمها أن يكون ضميرا لغائب ومتكلم أو
مخاطب كقوله وهو صخر بن العود الحضرمي وكان يرجي محبوبته يصيبها مرض ليكون وسيلة إلى عيادته لها أيا ها فقلت عساها نار كأس و
علها تشكى فآتي نحوها فأعودها فالهاء المتصلة بعسى اسمها ونار كأس خبره وقوله وهو عمران بن حطان الخارجي وكان سبب أنه تزوج امرأة من الخوارج
فقيل له فيها فقال أردها عن مذهبها فغلبت هي عليه وأضلته عن مذهب أهل السنة ولي نفس تنازعني إذا ما أقول لها لعلي أو عساني فياء المتكلم
اسم عسى وخبره محذوف وقول آخر يا أبتا علك أو عساكا فالكاف اسمها وخبره محذوف وما ذكره الموضح من أن الضمير المتصل بعسى هو اسمها وهو في موضع
نصب وما بعده خبره هو مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسي إلى أن الضمير خبر عسى مقدما وما بعده اسمها مؤخرا ورد قولهما بأمرين أحدهما
إذا أدى إلى كون خبر عسى اسما مفردا وهو ضمير وتارة وتارة جملة والثاني أن من قال عساها فقط اقتصر على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير
لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لأنه يرى أن عسى التي تنصب الاسم حرف فهو نظير إن ما الأولان ولذا وذهب الأخفش إلى أن الضمير المنصوب في
موضع رفع على أنه اسمها وما بعده خبرها وأنه وضع المنصوب موضع المرفوع ويرده قوله عساها نار كأس برفع نار وهو أي عسى حينئذ
أي حين إذ نصب الاسم ورفع الخبر حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيرافي وابن كيسان ونقله أي نقل السيرافي القول بحرفيته عن
سيبويه خلافا للجمهور في إطلاق القول بفعليته سواء كان بمعنى لعل أم لا وخلافا لابن السراج وثعلب في إطلاق القول بحرفيته والحاصل أن في
عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا وحرف مطلقا والتفصيل إن عمل عمل لعل فحرف وإلا ففعل ومحل الخلاف في عسى الجامدة أما عسى المتصرفة فإنها
فعل باتفاق ومعناها اشتد قال عسى لولا الحياء وأن رأسي تغشاه المشيب لزرت أم القاسم أي اشتد والحرف الثامن لا النافية للجنس
وسيأتي في باب معقود لها بعد هذا وهذه الأحرف الثمانية لا يتقدم خبرهن عليهن مطلقا من غير استثناء ولو كان ظرفا أو جارا ومجرورا لعدم
تصرفهن ولا يتوسط خبرهن بينهن وبين أسمائهن لأن التوسط نوع تصرف إذ هو نوع من تقديم المنصوب على المرفوع ومن عادتهم
إذا تركوا أشياء لا يعودون لبه قال إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن عليه بوجه آخر الدهر تقبل إلا إن كان الحرف العامل غير عسى ولا لأن
شرط عملها اتصال اسمها بها أولا إن كان الخبر ظرفا أو مجرورا فيجوز توسطه فالظرف نحو إن لدينا أنكالا فلدينا خبر مقدم وأنكالا اسمها
مؤخر والمجرور نحو إن في ذلك لعبرة فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو إن عند هند عبدها وإن في الدار صاحبها
واغتفر التوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الأحرف لأنه لا يلزم من تجويز
الأسهل تجويز غيره بخلاف العكس وإلى جواز التوسط بالظرف وعدمه بغيره أشار الناظم بقوله وراع ذا الترتيب إلا في الذي كليت فيها أو هنا
غير البذي ولا يلي هذه الأحرف معمول خبرها إلا إذا كان ظرفا أو مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا

فصل

تتعين إن المكسورة وهي الأصل عند الجمهور حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وتتعين أن المفتوحة وهي الفرع حيث يجب
ذلك وإليها أشار الناظم بقوله وهمز إن افتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذاك اكسر ويجوزان بالتثنية أي يجوز أن المفتوحة والمكسورة
إن صح الاعتباران وهما سد المصدر مسدها ومسد معموليها وعدمه فالأول وهو تعين إن المكسورة في مواضع عشرة لا يجوز فيها أن
يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وهي أن تقع في الابتداء حقيقة نحو إنا أنزلناه إذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لأن المفتوحة في تأويل
مفرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفي ليلة متعلق بأنزلناه لا بالاستقرار أو حكما وسرى عن الابتداء الحكمي ألا إن أولياء الله لأن لو وقع
بعد ألا الاستفتاحية واقعة في الابتداء حكما أو تقع تالية لحيث نحو جلست حيث إن زيدا جالس أو لإذ نحو جئتك إذ إن زيدا أمير لأن حيث وإذ
لا تضافان إلا إلى الجمل ففتح إن يؤدي إلى إضافتهما إلى المفرد أو تالية لموصول اسمي أو حرفي نحو وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه فما موصول
اسمي ووجب كسر إن بعدها لوقوعها في صدر الصلة وصلة الموصول غير أل يجب أن تكون جملة بخلاف ما لو وقعت في حشو الصلة نحو جاء الذي

تتمة في أن ولكنها

عندي انه فاضل فانه يجب فتحها فانها مع معمولها مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله والمبتدأ وخبره صلة الذي وانما وجب كسرها في نحو اعجبني
الذي ابوه انه منطلق مع انها واقعة في حشو الصلة لانها خبر عن اسم عين فاطلاق هذا محمول على تقييده بعده وتجاه في قولهم لا افعله ما
ان حرا مكانه بفتح ان لوقوعها في حشو الصلة تقديرا اذ التقدير ما ثبت ذلك اي ما ثبت ان حرا مكانه فليست في التقدير ما لبنية الموصول
لانها فاعل بفعل محذوف والجملة صلة لما الموصول الحرفي الظرفي والمعنى لا افعله مدة ثبوت حرا مكانه وحرا بكسر الحاء المهملة وتشديد الراء
جبل على ثلثة اميال من مكة على يسار الذاهب الى منى قال القاضي عياض يمد ويقصر ويؤنث ويذكر فعلى التذكير يصرف وعلى التانيث يمنع للعلمية و
بارادة الموضع والتانيث بارادة البقعة او تقع جوابا للقسم لم يذكر فعله او ذكر وجاءت اللام فالاول نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه
والثاني نحو اقسمت ان زيدا القائم لان جواب القسم يجب ان يكون جملة او تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله لان المحكي بالقول
لا يكون الا جملة او ما يؤدي معناها فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو اخصك بالقول انك فاضل ونحو تقول ان زيدا
عاقل فانها في الاول للتعليل اي لانك فاضل وفي الثاني مفعول للقول بمعنى الظن او تقع حالا مقرونة بالواو او لا فالاول نحو كما
اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون فجملة ان ومعمولها في موضع نصب على الحال والثاني نحو جاء زيد انه
فاضل ولم تفتح ان فيهما وان كان الاصل في الحال الافراد لان ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير واما وما ارسلنا قبلك
من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام وانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا خلافا لابن الخباز قال في الكفاية يجب كسر ان بعد الا
نحو ما يعجبني منه الا انه نهر القران ... او تقع صفة لاسم عين نحو مررت برجل انه فاضل لان الفتح يؤدي الى وصفها بالمصدر والاعيان
وهي لا توصف بها الا بتاويل وذلك مفقود مع ان بخلاف الواقعة في حشو الصفة فانها تفتح نحو مررت برجل عندي انه فاضل ان وصف
بالجملة لا بالمصدر او تقع بعد عامل معلق عن عمله فيها باللام الابتدائية نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
لانها لو فتحت لزم تسلط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام يمنع ما قبله ان يعمل فيما بعده وهذه
اللام وان كانت متاخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على ان وانما اخرت لئلا يدخل حرف تاكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل دون
فتحت في نحو علمت ان زيدا لفاضل لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي وشبهها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة او مقدرة
او تقع خبرا عن اسم ذات غير منسوخ نحو زيد انه فاضل لان المصدر لا يخبر به عن اسماء الذوات الا بتاويل وذلك ممتنع مع ان ونحو
ومنه ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم فجملة ان ومعمولها خبر ان
الذين امنوا وما عطف عليه فهي اسمها ذات قبل وتجي عليه الواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام من غير تلو
نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه والتابعة لشيء من ذلك نحو ان زيدا فاضل
ان عمرا جاهل فالهاء في ذلك كله واجبة الكسر والحوازان في ذلك كله ابتدائية فهي داخلة في قوله الا ان تقع في الابتداء واقتصر الناظم
على ستة مواضع فقال فاكسر في الابتدا وفي بدء صلة وحيث ان ليمين مكملة او حكيت بالقول او حلت محل حال وكسروا من بعد فعل علقا
باللام والثالث وهو تعين ان المفتوحة في ثمانية مواضع يجب فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معمولها وهو ان تقع فاعلة نحو اولم
يكفهم انا انزلنا اي انزالنا او تقع مفعولة غير محكية بالقول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي اشراككم بخلاف المحكية بالقول فانها واجبة الكسر
كما تقدم او تقع نائبة عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع اي استماع نفر او تقع مبتدأ في الحال او في الاصل فالاول نحو ومن اياته انك ترى
الارض اي رؤيتك الارض من اياته هذا هو مذهب الخليل وقال المطرزي انه الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف
على نفي ومنه ومن اياته انك ترى الارض والثاني نحو كان عندي انك فاضل والفرق بين قوله اولا ان تقع في الابتداء وقوله هنا ان
تقع مبتدأ انها اذا وقعت في الابتداء تكون داخلة في اول الجملة مستقلة واذا وقعت مبتدأ تكون مع معمولها في تاويل مصدر مرفوع على الابتداء
محتاج الى الخبر ومنه عند سيبويه فلولا انه كان من المسبحين ثم قيل لا يحتاج الى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل الخبر محذوف
والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من
المسبحين على الخلاف في ولو انهم صبروا قاله في المغني او تقع خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه اي على اسم المعنى خبرها اي خبر ان نحو
اعتقادي انه فاضل يجب فتحها لانه خبر اعتقادي وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرها لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد
وانما فتحت لسد المصدر مسدها ومسد معمولها والتقدير اعتقادي فضله اي معتقدي ذلك ولم يجز كسرها على ان تكون مع معمولها جملة
مخبرا بها عن اعتقادي لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود على المبتدأ الذي هو اعتقادي لان خبرها غير صادق عليه فهو يعود على غيره فتبقى الجملة
بلا رابطة بخلاف قولي انه فاضل فيجب كسرها لانها وقعت خبرا عن قول ولا تحتاج الى رابط لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدأ

في المغني والتقدير قولي هذا اللفظ لا غير اما اذا اريد ان جملة ان منصوبة بقولي كانت من تتمة المبتدأ فتحتاج الى خبر ولا يصح فيها الفتح
المعنى لان القول لا يخبر عنه بالفضل وبخلاف اعتقاد زيد انه حق فيجب كسرها ايضا لان خبرها وهو حق صادق على اعتقاد ولا مانع من وقوع
جملة ان ومعمولها خبرا عن المبتدأ لان اسم ان رابط بينهما ولا يصح فتحها لانه يصير اعتقاد زيد كونه اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لان الخبر
لا بد ان يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدأ وسكت عن القسم الرابع وهو ان يقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولي انه حق الهمزة انها
اذا كانت تكسر مع حذف ها لغنيها اولى او تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق لان المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا او تقع مجرورة
بالاضافة الى غير الظرف نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون فمثل مضاف الى انكم تنطقون وما صلة اي مثل نطقكم لان المجرور بالمضاف حقه
الافراد اذا لم يكن المضاف ظرفا يقتضي الجملة فان كان ذلك كسرت كما تقدم في حيث واذ او تقع تابعة لشيء من ذلك وهي اما ان تكون معطوفة
على شيء من ذلك نحو واذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم فاني فضلتكم معطوف على نعمتي وهو مفعول به والمعنى اذكروا نعمتي
وتفضيلي او مبدلة من شيء من ذلك نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها لكم بدل اشتمال من احدى والتقدير احدى الطائفتين
كونها لكم وهذه الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها لانها اماكن للمفردات لا اماكن للجمل والثالث ما يجوز فيه الامران كسر ان وفتحها باعتبارين
مختلفين وذلك في مواضع تسعة احدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو فانه غفور رحيم من قوله من عمل منكم سوءا بجهالة الاية قرئ بكسر ان وفتحها
فالكسر على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة على معنى فهو غفور رحيم والفتح على تقدير ان ومعمولها مبتدأ خبره محذوف او خبر مبتدأ محذوف على
معنى فالغفران والرحمة اي حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة واذا دار الامر بين حذف احد الجزئين من المبتدأ او الخبر فحذف المبتدأ اولى لان المعهود في
الجملة الجزائية كما قال الله تعالى وان مسه الشر فيؤس قنوط الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد
بها الهجوم والبغتة تقول خرجت فاذا زيد بالباب والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على
سبيل المفاجأة كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم انشده سيبويه ولم يعزه الى احد واري بضم الهمزة بمعنى
اظن متعدية الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض فاذا انه يروى بكسر ان وفتحها فالكسر على معنى الجملة اي فاذا هو عبد القفا والجملة
مذكورة بتمامها والفتح على معنى الافراد اي فاذا العبودية اي حاصلة على جعلها مبتدأ حذف خبره كما تقول خرجت فاذا الاسد اي حاضر و
ذهب قوم الى ان اذا هي الخبر فعلى هذا لا حذف واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام والزاي وهي طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن والمعنى
اظن ... فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لي عبوديته وقيل المعنى كنت اظنه سيدا فاذا هو ذليل خسيس عبد البطن ... بالذكر
لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز الموضع الثالث ان تقع موضع التعليل نحو انه هو البر الرحيم من قوله تعالى انا كنا من قبل ندعوه
انه هو البر الرحيم قرا نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة اي لانه وحرف الجر اذا دخل على ان لفظا او تقديرا فتحت همزتها فهو تعليل افرادي و
قرا الباقون من السبعة بالكسر على انه تعليل مستانف جملي فهو في المغني جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكانهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه
قيل لهم لم تعلمون ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جملي مثل وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم بكسر ان على انه تعليل مستانف ومثله في جواز
الوجهين لبيك ان الحمد والنعمة لك بكسر ان وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستانف وهو ارجح لان الكلام حينئذ
جملتان لا جملة واحدة وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب قاله الموضح في شرح بانت سعاد والكسر اختيار ابي حنيفة والفتح اختيار ... قاله في
الكشاف الموضع الرابع ان تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله وهو رؤبة او تحلفي بربك العلي اني ابو ذيالك الصبي يروى بكسر ان وفتحها
فالكسر على الجواب للقسم والبصريون ... والزجاج والفتح عند الكسائي والبغداديين واوجبه ابو عبد الله الطوال ...
على ان مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم وهو تحلفي باسقاط الخافض وعلى هذا ليست جوابا للقسم لانها مفرد وجواب القسم لا يكون الا
جملة واذا امتنع ان يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب للقسم لا قسما اذ الاصل في الجواب ان يكون مذكورا الا محذوفا ولو
اضمر الفعل اي فعل القسم وذكرت اللام او لم تذكر او ذكرت اللام وذكر فعل القسم تعين الكسر اجماعا من العرب نحو والله ان زيدا لقائم او
قائم وحلفت ان زيدا لقائم وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين اذا اضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم والهم
يفضلون في هذا المثال على الكسر وان ابا عبد الله الطوال منهم توجيهه وهذا لا يقدح في دعوى الاجماع السابق عن العرب فان الكوفيين
ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع الخامس ان تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقائل للقول شخص واحد نحو قولي اني
احمد الله بفتح ان وكسرها فاذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية اي قولي حمد الله واذا كسرت فهو بمعنى المقول اي مقولي اني احمد
الله قاله الموضح في حواشيه على التسهيل ومن خطه نقلت فالخبر على الاول مفرد وعلى الثاني جملة وهي مستغنية عن العائد لانها نفس المبتدأ
في المعنى على حد قوله نعم دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام قاله الموضح في شرح الشذور ولو انتفى القول الاول فتحت وجوبا نحو

على ان الحمد لله لانها خبر عن اسم معنى عين قول والتقدير على حمد الله وهذا مبني على انحصار العمل في الحمد اذ لا يخبر بالخاص عن العام الا اذا
ادعي انحصاره بمخصوص نحو الحيوان زيد لان المحمول لا يكون اخص من الموضوع لانها الحيوان انسان وانما يكون اعم منه كالانسان حيوان او
مساويا كالانسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدا او بدل ذلك فان قلت عندي اعتقاد زيد انه حق فالجامع بينهما ان خبرين فيهما ضمير عائد على
المبتدا والخبر الا ان يقال باستغنائها عن العائد لكونها نفس المبتدا في المعنى فيشكل الفرق ولو انتفى القول الثاني ووجد القول الاول لكن
اختلف القائل لهما كسرت وجوبا فيهما فالاول نحو قولي اني مؤمن فالقول بمعنى المقول مبتدا وجملة اني مؤمن خبره وهي نفسه في المعنى فلا
يحتاج لرابط ولا يصح الفتح لانا لا نعلم بالايمان لا يخبر عنه عن القول لاختلاف موردهما فان الايمان مورده الجنان والقول مورده اللسان والثاني
قولي ان زيدا يحمد الله فالكسر على ما مر قبله ولا يصح الفتح لفساد المعنى اذ لا يصح ان يقال قولي حمد زيد الله لان حمد زيد غير قائم بالمتكلم
فكيف يسند الى المتكلم في نفسه الموضع السادس ان يقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى
وانك لا تظمؤ فيها ولا تضحى قرأ نافع وابو بكر بالكسر في وانك لا تظمؤ اما على الاستيناف فتكون جملة منقطعة عما قبلها او بالعطف على
جملة ان الاولى وهي ان لك ان لا تجوع وعليهما فلا محل لها من الاعراب وقرأ الباقون من السبعة بالفتح بالعطف على ان لا تجوع من عطف
المفرد على مثله والتقدير ان لك عدم الجوع وعدم الظمأ والخبر قوله صالح للعطف عليه من نحو قولك ان لي مالا وان عمرا فاضل فان
مالا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح ان يقال ان لي مالا وفضل عمرو فيجب كسرها الموضع السابع ان تقع بعد حتى من حيث هي فتارة
يجب كسرها وتارة يجب فتحها وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل الحد كما مر بل يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه
لان حتى الابتدائية بمنزلة الا الاستفتاحية فتكسر ان بعدها ويختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل
فحتى في هذا المثال تصلح لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان فيها مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان في موضع جرها وان قدرتها
عاطفة فان في موضع نصب بها والتقدير على الجر عرفت امورك الى فضلك وعلى النصب عرفت امورك وفضلك اما فتحها في الاول فلدخول الجار
عليها اما فتحها في النصب فلعطفها على المفعول الموضع الثامن ان تقع بعد اما بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو اما انك فاضل فالكسر على انها
اي اما حرف استفتاح فتكون حرفا واحدا بمنزلة الا الاستفتاحية وتلك تكسر ان بعدها والفتح على انها مركبة من همزة الاستفهام وما
العامة بمعنى شي وصارا بعد التركيب بمعنى احقا فيفتح الهمزة على حقا على الصواب لا باسقاطها كما قال الموضح في الحواشي وهو قليل فالهمزة
للاستفهام وما في محل نصب على الظرفية كما انتصب عليها حقا في قوله احقا ان جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق تقديره افي حق وقد
خاصر جا في كقوله افي حق مواساتي اخاكم وان وصلتها في موضع رفع على الابتدا عند سيبويه والجمهور فهي بمنزلتها في قوله ومن اياته
انك ترى الارض خاشعة وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك فهي بمنزلتها في اولم يكفهم انا انزلنا واصل ذلك ان ذلك حقا عند سيبويه
ظرف مجازي بمنزلة كيف ومصدر بدل اللفظ بفعله عند المبرد وابن مالك ورده بوجوبها الموضع التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو
لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على معنى ان جرم فعل ماض معناه وجب وان وصلتها فاعل اي وجب ان الله يعلم ولا صلة زائدة
للتوكيد ورده الفرا بان لا لا تزاد في اول الكلام وعلله في المغني بان زيادة الشي يفيد اطراحه وكونه اول الكلام يفيد الاعتنا به ورد نحو
ما اجاب به الفارسي عن القول بزيادة لا في لا اقسم من ان القرآن كالسورة الواحدة وقال المرادي في شرح التسهيل وجرم عند سيبويه بمعنى
حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وان ما بعدها في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادي عن سيبويه حكاه في المغني عن قطرب وانتج عنه
الفرا على ان لا جرم مركبة من حرف واسم بمنزلة لا رجل في التركيب ومعناهما بعد التركيب لا بد او لا محالة ومن او في بعدها مقدرة اي لا بد من
ان الله يعلم او لا محالة في ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفرا ان لا جرم بمنزلة حقا واصل جرم من الجرم بمعنى الكسب والكسر على ما حكاه
الفرا عن العرب من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لاتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك ذاهب بكسر ان واقتصر الناظم من
ذلك على قوله بعد اذا فجاءة او قسم لا لام بعده بوجهين نمي مع تلو فا الجزا وذا يطرد في نحو خير القول اني احمد **فصل** وتدخل لام الا
بتدا بعد ان المكسورة نحو ان زيدا لقائم وتسمى اللام المزحلقة بالقاف والفاء وبنو تميم يقولون زحلوقة بالقاف واصل الغالية زحلوقة بالقاف
سميت بذلك لان اصل ان زيدا لقائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها
وانما لم ندع ان الاصل ان لزيدا قائم لئلا يحول ما له الصدر الكلام بين العامل والمعمول قاله في المغني وانما دخلت اللام بعد ان لانها تشبه
للقسم في التاكيد قاله سيبويه وسميت لام الابتدا لانها تدخل على المبتدا وتدخل على غيره بعد ان المكسورة على ان بعد اشبها الحد الجاهلين
وذلك بثلاثة شروط كونه مؤخرا عن الاسم وكونه مثبتا وكونه غير ماض فيشمل المفرد نحو ان ربي لسميع الدعا والجملة المبدوة بالمضارع
نحو وان ربك ليعلم والجار والمجرور والظرف اذا لم يتقدم متعلقهما نحو وانك لعلى خلق عظيم وان زيدا لعندك اما اذا تقدم متعلقهما

لم تدخل

لم تدخل عليهما اللام لان معمول الفعل الماضي لا تدخل عليه اللام خلافا للاخفش كما يأتي والجملة الاسمية على قلة نحو انا لنحن نحيي
ونميت وليس نحن منه بضمير فصل خلافا للجرجاني بخلاف نحو ان لدينا انكالا لتقدم الخبر وبخلاف نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا لنفي الخبر وشذ
قوله وهو ابو حزام ابن غالب الحارثي العكلي واعلم ان تسليما وتركا للامتشابهان ولا سواء من وجهين لدخول اللام على الخبر المنفي وتعليق
الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس ان لا تعلق لان الخبر المنفي ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا بغير فادخل عليها
اللام والمعنى ان التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من التساوي وكان حقه ان يقول للا سواء ولا متشابهان ولكنه اضطر فقدم
لا سواء في الاصل بمعنى المساواة فلذلك صح ووقوعه خبر اعرابين وبخلاف نحو ان الله اصطفى لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر
المفرد لانه اشبه المبتدا وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانهما في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدا وخبر
ولم تدخل الخبر اذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد ولا اذا كان منفيا لئلا يجمع بين متنافيين في نحو لن ولم ولما ولا دخل الباء في علمتم لم
تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم واجازه الاخفش والفرا وتبعهما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل بما سلب الدلالة على الحدث والزمان
وان زيدا لعسى ان يقوم تمادل على الزمان وانتقل الى الانشا لان الفعل الجامد كالاسم ووافق الشاطبي على الاول دون الثاني والفرق
لا يخفى واجاز الجمهور ان زيدا لقد قام لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه من الحال والمضارع شبيه بالاسم وشابه الماضي به فشابها
ولكن جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتدا خلافا لصاحب الترشيح بالراء وهو خطاب المارديني حيث ذهب الى منع دخول لام
الابتدا الى قد وادعى ان هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيدا والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزني
بغين معجمة مفتوحة وزاي ساكنة ونون مكسورة واما نحو ان زيدا لقام بدون قد فظاهر ترشيح الغزي بضم الغين المعجمة الا ابن الدهان البصري
والكوفي اتفقا على منعها ان قدرت اللام للابتدا لا للقسم والذي يحفظه نحن وهو المنقول في المغني ان الاخفش من البصريين وهشاما
الضرير من الكوفيين اجازاها على اضمار قد ومنعها الجمهور وقالوا انما هي لام القسم فيجب تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا
لقائم والصواب عند الكسائي وهشام الكسر انتهى كلام المغني الا انه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر بدله الكسائي وشرط في الخبر ايضا ان لا يكون
جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الانباري الثاني مما تدخل عليه اللام معمول الخبر لانه من تمام
الخبر وذلك بثلاثة شروط ايضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو ان زيدا لعمرا ضارب وقد تدخل على الخبر و
الحال المتقدمة دون معموله نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى الكسائي والفرا من كلام العرب اني لبحمد الله لصالح وذلك
قليل اجازه المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم المتاخر او على ضمير الفصل بخلاف ان زيدا
جالس في الدار لتاخر المعمول ولام الابتدا لا تطلب الصدر ما امكن وبخلاف ان زيدا راكبا منطلق لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام
عليه ونص الانباري على منعه ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن ولاد بينه وبين الظرف بان الحال لا يكون خبرا في
حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف فاشبه والفرق بينه وبين المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على
عامله صار مبتدا واللام تدخل على المبتدا نحو ان زيدا لطعامك ماكول وبخلاف ان زيدا عمرا ضرب لان الخبر غير صالح للام لكونه
فعلا ماضيا خلافا للاخفش من البصريين والفرا من الكوفيين في هذه المسئلة الاخيرة ووجههما ان المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا
فاما المعمول فاسم ووجه المانعين ان دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع من غير اصل قال الموضح في الحواشي
وينبغي ان يجري خلافهما في ان زيدا طعامك قد اكل فانه خطابا بمنع دخول اللام على قد وبعدها فالقول عندي قول الاخفش والفرا بدليل
اجازة البصريين زيدا عمرا ضرب وزيدا اجله فتربص مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول وانه لم يجز تقديم
العامل لان المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك معنى خاص به دون المعمول فكذا هنا انتهى الثالث مما تدخل عليه اللام بعد ان
الاسم بشرط واحد وهو ان يتاخر عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة او عن معموله اي الخبر اذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا مقيم او جارا
ومجرورا نحو ان في الدار لزيدا جالس ومما اختاره هنا من جواز تقديم معمول الخبر على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا صرح به
في اول باب ان فقال لا يجوز ان تقول ان بك زيدا واثق وان عندك زيدا جالس ثم قال واجازه بعضهم الرابع مما تدخل عليه اللام
الفصل وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لانه يعتمد عليه في فائدة المعنى وضمير فصل عند البصريين لانه يفصل بين الخبر والنعت وانما دخلت
اللام لانه مقو للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا فنزل منزلة الجزء الاول من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسم ان في المعنى وذلك بلا
شرط ولا التفات لمن يجيز تقدمه مع الخبر نحو هو القائم على ان الاصل زيد هو القائم فلذلك قال ابن عقيل وشرط ضمير الفصل ان يتوسط
بين المبتدا والخبر او ما اصله المبتدا والخبر نحو ان هذا لهو القصص الحق هذا اذا لم يعرب هو الداخلة عليه اللام مبتدا فان اعرب مبتدا او ما

بعده خبر والجملة خبران فلا يكون ضمير فصل لان الضمير لا محل له من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتداء تدخل بعد ان المكسورة على
اربعة اشياء اثنين مؤخرين واثنين متوسطين فالمتأخران احدهما الخبر اذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا مجردا من قد والى ذلك
اشار الناظم بقوله وبعد ذات الكسر تصحب الخبر، لام ابتداء نحو اني لوزر ولا يلي ذا اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرضيا
وقد يليها مع قد كان ذا لقد سما على العدى مستحوذا والثاني الاسم وانبه الاشارة بقوله واسما حل قبله الخبر واما المتوسطان
فهما معمول الخبر وضمير الفصل واليهما اشار بقوله وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل **فصل** وتتصل هذه الحروف ما الزائدة فتكفها عن العمل
الاحرف المتقدمة لا عسى ولا فان ما لا تتصل بهما وتسمى ما ان وان ولكن وكان وليت ولعل فتكفها عن العمل فيما تدخل عليه من الجمل
وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية قاله في المغني وتسمى ما الكافة عن العمل النصب والنصب المتلوة بفعل مهيئة فمثال ان وان قل انما يوحى الي انما
الحكم اله واحد فان في الاولى مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية ومثال كان نحو كانما
يساقون الى الموت ومثال لعل قوله لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا ومثال لكن قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل بخلاف قوله فوالله ما
فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون فما اسم موصول لا زائدة في موضع على انها اسم لكن ويقضى صلتها وجملة فسوف يكون
خبرها ودخلت الفاء في خبرها لان ما الموصولة تشبه باسم الشرط في الابهام والعموم فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب
نص عليه ابن مالك ويوجد في غالب النسخ اسقاط لفظة بخلاف وليس بجيد والمعتمد اثباتها وانما اهملت هذه الاحرف لزوال اختصاصها
بالاسماء فبقي على اختصاصها بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن ابي الربيع وظاهر القزويني فيهما لجاز اعمالها نظرا الى ما ذكر ويجوز اعمالها
استصحابا للاصل حتى قيل بوجوبه ويجوز اهمالها حملا على اخواتها وقد روي بهما قوله وهو النابغة الذبياني قالت الا ليتما هذا الحمام
لنا الى حمامتنا او نصفه فقد روي برفع الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس فيه رد على القائل بوجوب الاعمال
لان سيبويه اجاز في رواية الرفع ان تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدأ محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير الا ليت الذي
هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت وقبل هذا البيت واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد الثمد ويعده
يحفه جانبا نيق وتتبعه مثل الزجاجة لم تكحل من الرمد ... فحسبوه فالفوه كما ذكرت تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد فكملت مائة فيها حمامتها واسرعت حسبة في ذلك العدد والمعنى كن حكيما كفتاة الحي
هي زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر من مسيرة ثلاثة ايام وقصتها انها كانت لها قطاة ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ليت الحمام
حمامتيه ونصفه قد يتم الحمام مئة فنظروا فاذا القطا قد وقع في شبكة صياد فعدوه فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلث وثلثون قطاة
فاذا ضم ذلك الى قطاتها كان مائة ووصف الحمام بصيغة الجمع وهو سراع ووارد يحتمل ان يكون لاجل الاعمال والاهمال ويصيغة الافراد وهو وارد
الثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العد ويقدم الاعمال في انما نحو انما زيدا قائم بنصب زيد رواه الاخفش والكسائي
عن العرب سماعا وهل يمتنع قياس ذلك المسموع في البواقي مطلقا اي في بقية اخواتها الاربعة وهي ان المفتوحة وكان ولعل ولكن وقوفا
مع السماع ذهب الى ذلك سيبويه والاخفش او يسوغ القياس على ما سمع في انما مطلقا في بقية اخواتها الاربعة اذ لا فرق ذهب الى ذلك الزجاج
وابن السراج والزمخشري وابن مالك او يسوغ القياس في لعل فقط لانها اقرب الى ليت حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ فاطلع ان لعل ضمنت
معنى ليت ذهب الى ذلك الفراء او يسوغ فيهما اي في لعل وفي كان لقربهما من ليت لان الكلام معهما صار غير جزء ذهب الى ذلك ابن ابي الربيع
فهذه اقوال اربعة والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ووصل ما بذي الحروف مبطل عملها وقد يبقى العمل **فصل** يعطف
على اسماء هذه الاحرف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده كقوله وهو رؤبة ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس والصيوفا فعطف الخريف بالنصب
على الربيع قبل مجيء الخبر وهو يدا ابي العباس وعطف الصيوفا جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجيء الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو
بالدال المطر الغزير ويروى الجون بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف والصيوف امطارهن والمراد
بابي العباس السفاح اول الخلفاء من بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض تشبيه يديه بالامطار الواقعة في الربيع و
الخريف والصيف وحقيقة التشبيه ان يقول ان يدي ابي العباس الربيع والخريف والصيوف ويعطف بالرفع على محل اسماء هذه الاحرف
بشرط استكمال الخبر وكون العامل ان وان ولكن بما لا يغير معنى الجملة نحو ان الله بريء من المشركين ورسوله فعطف رسوله على محل
الجلالة بعد استكمال الخبر وهو بريء وقوله فمن يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا الام النجيبة والاب فعطف الاب على محل الام بعد استكمال
الخبر وهو لنا وقوله وما قصرت بي في التسامي خؤولة ولكن عمي الطيب الاصل والخال فعطف الخال على محل عمي بعد استكمال الخبر وهو الطيب
وهذا معنى قول الناظم وجائز رفعك معطوفا على منصوب ان بعد ان تستكملا والحقت بان لكن وان وكون الرفع بالعطف على محل
الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل والمحققون من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك

مجمعون على ان رفع ذلك ونحوه بالعطف على محل الاسم بل على انه مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير
ورسوله بريء ولنا الاب والنجيب والخال الطيب الاصل او على انه مرفوع بالعطف على ضمير الخبر المستتر فيه وذلك اذا كان بينهما فاصل فهو
من عطف مفرد على مفرد فرسوله معطوف على الضمير المستتر في بريء اي بريء هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين و
الاب معطوف على الضمير المستتر في لنا لوجود الفصل بالصفة والموصوف والخال معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف
اليه لا ان رفع ذلك ونحوه بالعطف على محل الاسم مثل عطف امرأة على محل رجل في قولك ما جاءني من رجل ولا امرأة بالرفع لان الرافع
لمحل رجل الفعل وهو جاءني وهو باق ولا يمنعه عن العمل في محل رجل الحرف الزائد لان الزائد وجوده كلا وجود والرافع لمحل الاسم في
مسئلتنا التي نحن فيها الابتداء وقد زال بدخول الناسخ وهو ان وان ولكن والعامل اللفظي يبطل عمل العامل المعنوي فان قيل اذا كان هذا
من عطف الجمل او من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراطهم استكمال الخبر وكون العامل ان وان ولكن عندهم قلت اما اشتراطهم
الاول فاذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم تقدم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف
على المعطوف عليه واما اشتراطهم الثاني فاذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الانشاء واذا كان من العطف على الضمير فلا يحتاج الى
جواب شاف ولم يشترط الكسائي وتلميذه الفراء الشرط الاول وهو استكمال الخبر تمسكا بنحو ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون
فعطف الصابئون بالرفع على محل الذين امنوا قبل استكمال الخبر وهو من امن بالله واليوم الاخر وبقراءة بعضهم ان الله وملائكته يصلون
على النبي فعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو يصلون وبقوله وهو ضابي بالضاد المعجمة وبعد الالف باء
موحدة ثم همزة ابن الحارث البرجمي بضم الموحدة والجيم من ابيات قالها وهو محبوس بالمدينة فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب فعطف قيار بالرفع على محل ياء
المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب وقيار بقاف مفتوحة وياء مثناة تحتية مشددة اسم فرس عند الخليل واسم جمل عند ابي زيد وغيره
قاله اللخمي وقوله وهو بشر بن خازم بالخاء والزاي المعجمتين والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق فعطف انتم وهو ضمير مرفوع
على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه او المشارك لغيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائي والفراء يتوقف على ان الله
وملائكته يصلون استدل لذلك بقوله ولكن اشترط الفراء اذا لم يتقدم الخبر على المعطوف بالرفع خفاء اعراب الاسم برفع الخبر ونصب خفاء
على المفعولية لاشتراط الظرف مقدم من تأخير والاصل ولكن اشترط الفراء خفاء اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفاء الاعراب اخذه
من التسهيل واعترضه في حواشيه فقال المعروف عن الفراء انه يشترط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم فلا المقصور والمضاف للياء وبدل ذلك
في نقل المؤلف انه يجيز ان كان الاسم مبنيا كما في بعض هذه الادلة المتقدمة وهي ان الذين امنوا الاية والبيتان ويمتنع ان كان الاسم
معربا كما في نحو ان الله وملائكته بالرفع لما فيه من تخالف المتعاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه يجيز ان الفتى وزيد ذاهبان
برفع زيد لعدم التخالف اللفظي فان اعراب الاسم خفي ومنع البصريون مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لان
الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدأ وهو ايضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملا واحدا وذلك يمتنع ولا يتاتى ذلك
على مذهب الكسائي والفراء لان الرافع في الخبر عندهما في باب ان هو رافعه في باب المبتدأ الا انه مشكل اما على القول بان الرافع هو
المشهور عن الكوفيين فلان المبتدأ قد زال بدخول الناسخ واما على القول بان رافعه الابتداء في باب ان كما نقله الشاطبي عنهم
فلانه يلزم ان يكون الخبر في مسئلتنا توارد عليه عاملان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتدأ فهما هو باطنه وقضاياه وما تمسكا به من الادلة
المتقدمة خرجها المانعون من البصريين على التقديم والتاخير فيكون من ان خبران وخبر الصابئون محذوف اي والصابئون والنصارى
كذلك والاصل والله اعلم ان الذين امنوا والذين هادوا من امن بالله واليوم الاخر والصابئون والنصارى من امن بالله واليوم
الاخر وعلى تقدير الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه فيكون من امن خبر الصابئون وخبر ان محذوف لدلالة خبر المبتدأ عليه كقوله
خليلي هل طب فاني وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان فحذف خبر ان لدلالة خبر المبتدأ عليه والتقدير فاني دنف اي مريض وانتما دنفان
والتوجيه الاول اجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول اولى من العكس قاله الموضح في شرح الشذور ويتعين التوجيه الاول وهو
التقديم والتاخير في قوله فاني وقيار بها لغريب الاصل فاني لغريب وقيار غريب ولا يتاتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول
لاجل اللام لانها لا تدخل في خبر المبتدأ الا ان قدرت زائدة مثلها في قوله ام الحليس لعجوز شهربة على احد الوجهين المتقدمين فيخرج
حينئذ التخريج الثاني ويصير التقدير فاني غريب وقيار لغريب فيتعين التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول في قوله تعالى ان الله وملائكته
بالرفع والتقدير ان الله يصلي وملائكته يصلون ولا يتاتى فيه التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير لاجل الواو في يصلون لانها للجماعة
المشركة والله واحد لا شريك له الا ان قدرت الواو للتعظيم للواحد ومثلها في قال رب ارجعون فانها لتعظيم الواحد المخاطب على احد

الوجهين فينافي التوجيه الاول انهم وبصير المعنى ان الله يصلون وملائكته يصلون فان قلت كلا الوجهين مشكل فان شرط الدليل
اللفظي ان يكون طبق المحذوف معنى اما على التوجيه الاول فلان الصلوة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا واما
على التوجيه الثاني فعلى العكس لان الصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا ايضا قلنا اجاب عنه في المغني فقال
الصواب عندي ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعم الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين
دعاء بعضهم لبعض انتهى وفي موضع الحال نحو كون الخبر للاسمين جميعا نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو في
الدار فجائز بالاتفاق قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما اطلقه هنا ولم يشترط الفراء الشرط الثاني وهو كون العامل
ان وان ولكن متمسكا بنحو قوله وهو العجاج يا ليتني وانت يا لميس في بلد ليس بها انيس فعطف وانت بكسر التاء على محل اسم ليت وهي يا
المتكلم ولميس اسم امرأة والانيس بمعنى مونس وخرج بتقدير البنا للمفعول على ان انت مبتدأ حذف خبره واذا الاصل وانت معي والجملة
من المبتدا والخبر حالية متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم ياء المتكلم والخبر قوله في بلد فهذا تخريج ابن مالك وهو على تقدير واو فلة فان
اكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو ممن نص على ذلك فقال في باب الحال وندر نحو سعيد مستقرا في هجر و
شرحه الموضح بقوله يجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به انتهى والنادر والقليل لا يقاس عليهما وابعد منه قول بعضهم ان
الاصل انا وانت فانا مبتدأ وانت معطوف عليه وخبر المبتدأ وما عطف عليه قوله في بلد فحذف انا انتهى **فصل** تخفف ان المكسورة
لثقلها بالتضعيف فيكثر اهمالها لزوال اختصاصها نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة من خفف لما فكل مبتدأ واللام
لام الابتدا وما زائدة وجميع خبر المبتدا ومحضرون نعته وجمع على المعنى ويجوز اعمالها على قلة استصحابا للاصل واليه اشير بقول
الناظم وخففت ان فقل العمل نحو وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيفهما ولما فان مخففة من الثقيلة
وكلا اسمها واللام في لما لام الابتدا وما موصولة خبر ان وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير
وان كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سد مسد الصفة والتقدير وان كلا لخلق موفى عمله
وتلزم لام الابتدا بعد ان المكسورة المخففة المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وتلزم اللام اذا ما تهمل لكون اللام فارقة بين
الاثبات والنفي في نحو ان زيد لقائم بتخفيف ان ورفع زيد فلولا اللام لتوهم ان ان نافية وان المعنى ما زيد قائم فلما جيء باللام
ارتفع التوهم وهذه اللام قد تغني عنها قرينة لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيد لن يقوم فيمتنع ترك اللام كما قاله في المغني لان الخبر
المنفي لا يدخل عليه لام الابتدا كما تقدم او قرينة معنوية كان يكون الكلام مبنيا للاثبات والمدح كقوله وهو الطرماح واسمه الحكم بن حكيم
انا ابن اباة الضيم من ال مالك وان مالك كانت كرام المعادن ولو قال لكانت باللام لجاز ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح و
توهم النفي هنا ممتنع واباة جمع اب كقضاة جمع قاض من ابى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت وصرفها مراعاة
للحي والى ذلك اشار الناظم بقوله وربما استغنى عنها ان بدا ما ناطق اراده معتمدا وان ولي ان المكسورة المخففة من الثقيلة فعل فشرطه
ان يكون ناسخا وربما تخلف وشرط الناسخ كونه غير ناف فخرج بذلك ليس وغير منفي فخرج بذلك زال واخواتها ونحو ما كان وغير صلة
فخرج بذلك ما دام ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع الا ان الاكثر كونه مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصا
رهم وان نظنك لمن الكاذبين واكثر منه اي من المضارع كونه ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كدت لتردين وان وجدنا اكثر
هم لفاسقين وتدخل اللام حينئذ على الجزء الثاني من معمولي الناسخ فانها كانت مختصة بالدخول على المبتدا والخبر في الاصل فلما خففت
وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ لئلا تفارق محلها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على الناسخ كان
مقتضاها موفرا عليها اذ الخبران مذكوران بعد دخولها واما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي الناسخ فكما تدخل على خبرها
لانك اذا قلت ان كان زيد لقائما فمعناه ان زيد لقائم واما كون الماضي اكثر من المضارع فلان ان المشددة تشبهه لفظا ومعنى فقصد
بعد تخفيفها ان يدخلوها على ما يشبهها ويقاس على النوعين اتفاقا ولا يجيز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ وندر عند غير
هم كونه ماضيا غير ناسخ كقوله وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب تخاطب عمرو بن جرموز قاتل الزبير بن العوام
شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد فادخلت ان المخففة على قتلت وهو فعل ماض غير ناسخ وشلت بفتح الشين وهو
افصح من ضمها اخبار ومعناه الدعاء وحلت وجبت ولا يقاس عليه اي على ان قتلت لمسلما ان قام لانا وان قعد لزيد خلافا للاخفش فانه اجازه
كما قاله في المغني وذا ذهب الكوفيون وهو مذهبهم انهم يجيزون تخفيفها ويدخلون المخففة على نحو قام وقعد وذلك قياسا على شلت ثم
فانهم لا يجيزون تخفيف ان المكسورة ويحملون ما ورد من ذلك على ان ان نافية بمنزلة ما واللام الجائية بمنزلة الا قال في المغني في بحث

اللام وزعم الكوفيين ان اللام في ذلك بمعنى الا وان قبلها نافية انتهى ومما ورد في ذلك من قراءة ابن مسعود قال ان لبثتم لقليلا وحكاها
الاخفش في معانيه وقول امرأة من العرب والذي يحلف به ان جاء الخاطبا فدخلت على الماضي غير الناسخ واندر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا
بان يكون مضارعا غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما كقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل ان للكلا
م بعد ان المخففة ثلث حالات وجوب ذكرها ووجوب تركها وجواز الامرين فالاول نحو ان زيد لقائم بالاهمال حيث لا قرينة والثاني
نحو ان زيد لن يقوم والثالث نحو ان زيدا قائم بالاعمال وما ذكره من انها لام الابتدا قال به سيبويه والاخفشان واكثر البغداديين
وذهب الفارسي وابن جني وابن ابي العافية وابن ابي الربيع الى انها غيرها اجتلبت للفرق وحجتهم انها دخلت على ما ليس مبتدا ولا خبرا
في الاصل ولا راجعا الى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت لمسلما واجيب بان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وهما لا محل الجزء
الاول والذي يلي ان والمفعول كالجزء الثاني فان قتلت لمسلما بمنزلة ان قتلك لمسلم ثم ان كان الفعل ناسخا دخلت على الجزء الذي
كان خبرا في الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت على معموله فاعلا كان او مفعولا ظاهرا كان او ضميرا منفصلا كما مر فان اجتمع الفاعل
والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فان تقدم فعل من افعال القلوب نحو قد علمنا ان كنت لمؤمنا فان قلنا اللام لا
م الابتداء وجب كسر ان وان قلنا لام اخرى اجتلبت للفرق فتحت والى دخولها على الفعل مطلقا ما اشار بقوله والفعل ان لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا
بان ذي موصلا **فصل** وتخفف ان المفتوحة فيبقى العمل وجوبا لبقاء مقتضاها وهو انها في الجملة الاسمية لانها اكثر شبها
بالفعل من المكسورة ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا عند ابن مالك محذوفا لا ظاهرا وسواء كان للشان ام لا لان المكسورة شبت اعمالها
في الظاهر دون المفتوحة فقدر واعملها في المضمر لئلا يختلط الاقوى على الاضعف وذهب ابن الحاجب الى انه لا يكون الا للشان واما قوله
وهو الشخص المسمى جنوب اخت عمرو ذي الكلب بانك ربيع وغيث مريع وانك تكون هناك الثمالا فضرورة من وجهين عند ابن الحاجب كونه
غير ضمير الشان وكونه مذكورا وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكورا والربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهور
شهران بعد صفر وربيع الازمنة ربيعان اولهما ما يأتي فيه النور والكماة والثاني ما تدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الازمنة والغيث الكلا
او المطر والمريع اما بفتح الميم اي خصيب او بضمها اي خصيب من امرع الوادي وامرعه المطر والثمال
بكسر المثلثة الغياث وخبرها يكون ويجب في خبرها ان يكون جملة لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لا يذكر الاسم
فان كانت الجملة اسمية او فعلية فعلها جامد او دعاء لم يحتج لفاصل من الفواصل الاتية اما مع الاسمية فلانه جيء بعدها باسم وخبر كما جيء بهما
بعد المثقلة العاملة واما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما اشبهه واما الدعاء فشبيه بالجامد في عدم
التصرف قال الشاطبي فالاسمية نحو واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين والفعلية التي فعلها جامد نحو وان ليس للانسان الا ما سعى والفعلية
التي فعلها دعاء اما بخير نحو ان بورك من في النار ومن حولها او بشر نحو والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة من خفف ان وكسر الضاد في غير
السبع وهذا مبني على جواز تفسير ضمير الشان بالجملة الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن ويجب الفصل في غيرهن ليكون عوضا مع
ما حذف من ان وهو احدى النونين والاسم او لئلا يلتبس بان المصدرية ولما كان التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم وما اشبهه عوض
الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما اشبهه والفصل اما بقد لانها تقرب الماضي من الحال نحو ونعلم ان قد صدقتنا او تنفيس نحو
علم ان سيكون او نفي بلا او لن او لم فقط فمثال لا نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة في قراءة من ضم نون تكون وحسبت ان لا قام زيد ومثال لن
نحو ايحسب ان لن يقدر عليه احد ومثال لم ايحسب ان لم يره احد ولو نحو وان لو استقاموا وان لو نشاء اصبناهم وهو كثير والحاصل ان الفعل اما
مثبت واما منفي وكل منهما اما ماض او مضارع فالمثبت ان كان ماضيا ففاصله قد وان كان مضارعا ففاصله حرف التنفيس والمنفي ان كان ماضيا
ففاصله لا فقط وان كان مضارعا ففاصله لن او لم او لا واما لو فانها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا
وقد ندر ترك اي الفصل بواحد منها كقوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسألوا باعظم سؤل والقياس علموا ان سيؤملون وسؤل بمعنى
مسؤل كقوله نعم ولقد اوتيت سؤلك يا موسى ولم يذكر لو في الفواصل الا قليل من النحويين هذا شرح قول الناظم وان تخفف ان فاسمها
استكن والخبر اجعل جملة من بعد ان وان يكن فعلا ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا فالاحسن الفصل بقد او نفي او تنفيس او لو وقليل
ذكر لو وقول ابن الناظم ان الفصل بها اي بلو قليل وهم نشأ له اي غلط منه على ابيه كان الموضح وقع له النسخة التي فيها وقد فصلت بلو فما
عليها والا فالذي قاله ابن الناظم في شرح النظم في غالب النسخ ما نصه واكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين ان المخففة والفعل بلو والى ذ
لك اشار الناظم بقوله وقليل ذكر لو وهو ما ولنص الموضح فلينظر **فصل** وتخفف كان فيبقى اعمالها استصحابا للاصل لكن يجوز ثبوت
اسمها وافراد خبرها والى ثبوت اسمها وخبرها اشار الناظم بقوله وخففت كان ايضا فنوي منصوبها وثابتا ايضا روي كقوله وهو

كان ودريهم دُرَيْنا خلف فوديه بن دهماء قان من الرقية انه كان ودرينا كبر انزل والمد خبرها وهو مفرد لا مثنى وضح الصغاني انه مثنى بالفتح
والودينا الحبل والخلب بضم الخا المعجمة اللِيف قاله ابو اسحق وقال غيره الخلب الليف بعيد القعر وقوله وهو باغث باليا الموحدة فالمعجمة فالمثلثة
ابن صريم بالتصغير اليشكري قاله النحاس وقال العيني في هوازم ابن علباء وقال صاحب العقد هو علباء بن ارقم اليشكري يذكر امرأته و
يمدحها ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم يروى بالرفع لظبية على انها خبر كان على حذف الاسم اى كانها ظبية و
يروى بالنصب لظبية على انها اسم كان على حذف الخبر اى كان مكانها ظبية ويروى بالجر لظبية على ان الاصل كظبية وزيدت ان بينهما اي
بين الكاف ومجرورها وعليهن فجملة تعطو صفة لظبية والموافاة الاتيان والمقسم بضم الميم وفتح القاف وبالسين المهملة مع التشديد
المحسن من القسام وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه ومقسم الوجه اى حسنه وتعطو اى تتناول وعدى بالى لتضمنه معنى تميل والوارق اسم
فاعل من ورق الشجر يروى مثل اورق اى صار ذا ورق ويروى ناظر السلم والنضارة الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر العضاه شوك واذا خفف
الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل كما تقدم تعليله في ان المخففة كقوله ووجه مشرق اللون كان ثدياه حقان وثدياه حقان
مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كان واسمها ضمير شان محذوف اى كانه وهذا البيت رواه سيبويه هكذا ورواه غيره وصدر مشرق النحر
والمعنى على الاول ورب وجه يلوح لونه وثدياه صاحبه كحقين في الاستدارة وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم في المضارع المنفي او قد في
الماضي المثبت فالاول نحو كان لم تغن بالامس والثاني نحو قوله لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كان قد الما فصل بين كان والما
بقد والهول الفزع يقال هاله الامر يهوله اذا افزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بالنار تدفأت بها والمحذور من الحذر
وهو ما يخاف منه والم ماض من الالمام وهو النزول يقال الم به اى نزل به وتخفف لكن فتهمل وجوبا لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية
ولشابهن لفظها لفظ الفعل نحو فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا على ان ولم يسمع عن العرب ما قام
زيد لكن عمرا قام بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكى فيها العمل حمل ولكنه لا يعرف والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص هنا

باب لا العاملة عمل ان

المشددة في التبرية دون غيرها من حروف النفي وحق لا التبرئة ان تضمن على لا النافية كأنه
ما كانت لان كلا منهما نفيت عنه شيئا ولكنهم خصصوها بالعاملة عمل ان فان التبرئة فيها امكن من غيرها لعمومها بالتنصيص
نفي النافية للجنس وافردت بباب لطول الكلام عليها قال ابو البقا انما عملت لا عمل ان لمشابهتها من اربعة اوجه احدها ان كلا منهما تدخل
على الجملة الاسمية الثاني ان كلا منهما للتأكيد فلا لتأكيد النفي وان لتأكيد الاثبات الثالث انهما نقيضان والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل
على نظيره الرابع ان كلا منهما له صدر الكلام ولكون لا محمولة على ان في العمل انحطت رتبتها عن ان في امور منها ان اسم لا لا يكون الا ظاهرا
واسم ان يكون مظهرا ومضمرا ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة ومنها ان لا لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها اذا
كان ظرفا او جارا ومجرورا ويجوز في ان ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا للمفرد مختلف في اعرابه وبنائه واسم ان متفق
في اعرابه انتهى ومنها ان ان تعمل بلا شرط ولا لا تعمل الا بشرط وشرطها ان تكون نافية لا زائدة وان يكون المنفي بها الجنس بأسره وان يكون
نفيه نصا وذلك اذا دخلت على نكرة وان يراد بها النفي العام وقد زيد من الاستغراقية لانه من حيث الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في الدار
وانت تريد نفي الجنس كله لم يصح الا بنفيه من ولو لم ترد من لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون في الدار اثنان فاكثر ومن هنا قال
النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في الدار وهو نص في عموم الجنس قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وان لا يدخل عليها جار
وهو المراد بقوله وان لا يقع بين عامل ومعمول وان يكون اسمها نكرة لانه على تقدير من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة بالنكرة
وان تكون النكرة متصلة بها خلافا لابي عثمان فانه اجاز فيها ان تعمل مع فصلها ولكنه لا يبنى وقد جلى في السعة لا فيها احد بالبناء مع الفصل
وليس مما يعول عليه قاله الموضح في الحواشي وان يكون خبرها ايضا نكرة على الاصل فجملة الشروط سبعة او تسعة راجعة الى لا والى
اسمها والى خبرها وتبا محرراتها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت لا عمل ان من نصب الاسم ورفع الخبر نحو لا غلام سفر حاضر
فغلام سفر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها غير مركبة واما اذا ركبت فعن سيبويه انها لا تعمل في الخبر
بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدأ مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها ايضا وهو مذهب
الاخفش والمازني والمبرد فان كانت غير نافية لم تعمل في الاسما شيئا وشذ اعمال لا الزائدة في قوله وهو الفرزدق يهجو عمرو بن هبيرة الفزاري
لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها اذا للام ذووا احسابها عمرا فاعمل لا الزائدة وذنوب اسمها ولها خبرها وانما عملت مع الزائدة
لانها اشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ دون المعنى والدليل على زيادتها ان المعنى المستفاد منها استفاد من لولا
لو شرطها تمتنع والغرض انه منفي بلم وامتناع النفي اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطفان لا نفيها عنها واذا ثبت الذنوب امتنع اللوم

باب لا التي لنفي الجنس

لا نحو

لان جواب لو اذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيا بعد دخول لو وانما شذ عمل الزائدة لانها غير مختصة وشرط العمل الاختصاص
مثل لا النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قاله المرادي ان لا اذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فلبست اذن الداخلة
على الفعل ولو كانت لا لغير نفي الجنس بل لنفي الوحدة عملت عمل ليس فرفع الاسم وتنصب الخبر نحو لا رجل قائما فالنفي هنا للواحد
دون الجنس اذ يقال عقبه بل رجلان فيكون المنفي واحدا والمثبت اثنين وكذا تعمل عمل ليس ان اريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص
بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما ويمتنع ان يقال بعده بل رجلان والحاصل ان لا اذا اعملت عمل ليس احتمل نفي الواحد ونفي الجنس و
هو الظاهر لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا اردت نفي الواحد نصصت عليه بقولك عقبه بل رجلان واذا اردت نفي الجنس لم تعقبه بشيء
بل لا يجوز ان تقول بعده بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل وان وقعت لا بين عامل ومعمول كما اذا دخل عليها الخافض فانها
لا تعمل شيئا وخفض الخافض النكرة لقوته ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء بالجر فيهما خلافا
الجوهر والكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم زائدة حرفا و
بينهما زائدة ويعبرون بذلك لانها معترضة بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطها وشذ جئت بلا شيء بالفتح على
الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا بل لا وما ركب معها في موضع جر لانهما جريا
مجرى الاسم الواحد قاله ابن جني في كتاب الفذ وقال في الخاطريات ان لا انصبت شيء ولا خبر لها لانها صارت فضلة ونقله عن ابي علي واقره و
ان كان الاسم معرفة او منفصلا منها اهملت وجوبا ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها
عوضا من صاحبه ذي العموم ولان العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة وام والسؤال بهما لا بد فيه من العطف فكل الجواب نحو لا زيد
في الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون وانما لم تتكرر مع المعرفة في قولهم لا نولك ان تفعل وفي قوله اشاء ما شئت حتى لا
ازال لما لا انت شائية من شاننا شاني للضرورة في هذا البيت واللام في الضرورة للتعليل متعلقة بلم تتكرر والمعنى وانما لم تتكرر في
انت للضرورة واشاء مضارع شاء مسند للمتكلم وما موصولة في موضع نصب على المفعولية باشاء وشئت بكسر التاء صلة ما والعائد محذوف
وحتى بمعنى الى وازال مضارع زال منصوب باضمار ان بعد حتى وجوبا واسم ازال مستتر فيه وجوبا وخبره شاني في آخر البيت بنون من الشنآن
وهو البغض ووقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصول اسمي ولا نافية وانت مبتدأ وشائية من الشية خبره ومن
شاننا متعلق به والجملة صلة ما والعائد محذوف والمعنى اشاء الذي تشاء حتى لا ازال شانيا للذي لا انت شائيه من شاننا الي امر ما
لنا ولك معطوف لا نولك اى لا ينبغي لك ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لانه في معنى النكرة ونولك بفتح النون وسكون الواو من التنويل
والنوال وهو العطية مبتدأ وان تفعل سد مسد خبره كما في الوصف مع مرفوعه قاله الحضراوي وقال ابو حيان والذي اذهب اليه انه خبر لا
فاعل لان قولك ليس بوصف قال الموضح لا ادري كيف يتأتى ان يقول هذا مع قوله ان نولك قول بلا ينبغي لك ولم يبرح الكتاب بان المرفوع
هنا نائب عن الفاعل قال الرضي والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اى ليس متناولك هذا الفعل اى لا ينبغي لك ان تتناوله
انتهى فسقط بالتأويل في المثال ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار لا اذا دخلت على معرفة والى
اعمال لا اعمال ان اشار الناظم بقوله عمل ان اجعل للا في النكرة مفردة جاءتك او مكررة **فصل** واذا كان اسمها مفردا اى غير مضاف
ولا شبيه به بني على الفتح ان كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا لا معنى او جمع تكسير لمذكر او مؤنث فالاول نحو لا رجل والثاني نحو لا قوم لا
شجر والثالث نحو لا رجال ولا هنود والى ذلك اشار الناظم بقوله وركب المفرد فاتحا وبني عليه اى على الفتح او على الكسر ان كان جمعا بالالف
وتاء مزيدتين كقوله وهو سلامة بن جندل يبكي على فراق الشباب لا مثل حالا فالابن عصفور ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا
لذات للشيب بكسر التاء وفتحها روي بهما في لذات جمع لذة وهو اسم لا وللشيب بفتح الشين خبرها وفي الجمع بالالف والتاء اذا كان اسم لا ثلاثة
اقوال احدها انه يجعل في البناء كما هو في الاعراب فكما انه ينصب في الاعراب بكسرة فكذلك في البناء قاله ابن قدرة وهو قول الاكثرين وقال ابو
الفتح ابن جني في الخصائص ما حاصله انه لا يجيز فتحه بصري الا ابو عثمان المازني وعبارة الخصائص لم يجز اصحابنا الفتح الا شيئا قاله ابو
عثمان والصواب الكسر بغير تنوين انتهى الثاني كالاول الا انه لا ينون لان تنوينه كنون مسلمين لا كتنوين زيد فلا يثبت في البناء جزم به ابن مالك
في شرح المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم ونابعا ابن خروف الثالث انه يفتح لان الحركة ليست له بل للمجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازني
والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الموضح في المغني وشرح الشواهد الرابع انه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا
وقال بعض المغاربة جواز الامرين مبني على الخلاف في حركة اسم لا فمن قال هي اعراب حذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني
والكوفيين كسر ومن قال بناء كالجمهور نصر ابن فتح وبني على الياء ان كان مثنى او مجموعا على حده اي حد المثنى وطريقته في الاعراب بالحرف وهذا

وسلام واحدة واختار مرتون زائدة تحذف للاضافة كقوله نغر فلا القين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع والقين بكسر الهمزة
تثنية القاسم لا اسم مبني على الياء ومتعا بالبناء للمفعول خبرها وتغرام من التغرير وهو الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت ووراده
الذين يردونه وهو جمع وارد وقوله يحشر الناس لا بنين ولا آبا الا وقد عنهم شؤون فبنين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم مبني على الياء ولا آبا
جمع اب عطف على ما قبله والا حرف ايجاب وقد عنهم بفتح العين المهملة والنون وسكون التاء المثناة فوق بمعنى اهمهم وشؤون جمع شان
وهو الخطب فاعل عنهم والجملة في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانها بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسي فامسى وهو
عريان وقولهم ما احد الا وله نفس امارة فليست حالا خلافا للعيني لان واو الحال لا تدخل على الماضي التالي الا فالمراد الموضح في باب الحال
وذهب المبرد الى ان المثنى والمجموع على حده في باب لا معربان بناء على التثنية والجمع عارضا التضمن او التركيب في علة البناء ولو صح ذلك
للزم الاعراب في يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به ورد على القول بالبناء في اسم لا المفرد اختلف في علته فقيل علة البناء فيه تضمن معنى من الاستغراقية
بدليل ظهورها في قوله فقام يزود الناس عنها بسيفه وقال الا لا من سبيل الى هند واختار هذا القول ابن عصفور وعلله بان تركيب الاسم
مع الحرف قليل والبناء للتضمن كثير واعترضه ابن الصايغ بان المتضمن معنى من انما هو لا نفسها لا الاسم بعدها وقيل علة البناء تركيب الاسم مع
الحرف كما في تركيب الاسمين كخمسة عشر وهذا قول سيبويه والجماعة ويؤيده انهم اذا فصلوا اعربوا فقالوا لا فيها رجلا ولا امراة وقد جاء تركيب الاسم
مع الحرف المؤخر كقوله اثورا ما اصيدكم ام ثورين ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد وما كافة على التوسع بالباء
والمعنى اصيدكم ثورا ام ثورين واما المضاف وشبهه فمعربان اتفاقا نحو لا غلام سفر حاضر ولا طالعا جبلا ممقوت واما لا ابا لك فاللام
زائدة لتاكيد معنى الاضافة وهي معتد بها من جهة وغير معتد بها من جهة اما من جهة الاعتداد فلان اسم لا لا يضاف لمعرفة واللام مزيلة لصورة الاضافة واما من جهة عدم الاعتداد
فهو ان ما قبلها معرب بالالف وانما يعرب بها اذا كان مضافا او شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليهم لا اباليا بالالف مع الاضافة
الى ياء المتكلم والمراد بشبهه اي شبه المضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه مرفوع او منصوب او مجرور نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا
جبلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا فلا في الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتاخر خبرها وفعله في الاول فاعل قبيحا لانه صفة
مشبهة وجبلا في الثاني مفعول طالعا لانه اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق بخيرا لانه اسم تفضيل وما ذكر من نصب الشبيه بالمضاف و
تنوينه هو مذهب البصريين واجاز البغداديون لا طالع جبلا بلا تنوين اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب وعليه يتخرج
الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت قاله في المغني **فصل** ولك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما اي فتح ما بعد
لا الاولى ولا الثانية وهو الاصل نحو لا بيع فيه ولا خلة بفتحهما في قراءة ابن كثير وابي عمرو بن العلاء والثاني رفعهما اما بالابتداء او على اعمال
لا عمل ليس كالاية المتقدمة في قراءة الباقين من السبعة وقوله وهو عبيد الراعي ابن حصين وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في
هذا ولا جمل برفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى تبرات منك وقلت صريحا لا ناقة لي ولا جمل وهو مثل يضرب لبراءة منه والثالث فتح
الاول ورفع الثاني كقوله هذا لعمركم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب واختلف في قائله فنسبه سيبويه في الكتاب الى رجل من مذحج
ونسبه ابو رياش الى همام بن مرة ونسبه ابن الاعرابي الى رجل من بني عبد مناة ونسبه الحاتمي الى ابن الاحمر ونسبه الاصفهاني الى ضمرة بن ضمرة والصغار بفتح
الصاد الذل وبعينه توكيد له والباء زائدة كقوله وهو جرير يهجو بني عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن وهو ابو قبيلة من قيس باي بلاء
يا نمير بن عامر وانتم ذنابى لا يدين ولا صدر باي متعلق بمحذوف تقديره باي بلاء تفتخرون وذنابى بضم الذال المعجمة وتخفيف النون و
وبعد الالف باء وجملة مفتوحة اي اتباع وجملة لا يدين ولا صدر تفسير الذنابي والمعنى لستم برؤوس بل اتباع لا يد لكم ولا صدر والرابع عكس الثالث
وهو رفع الاول وفتح الثاني كقوله وهو امية بن ابي الصلت في احوال الجنة فلا لغو ولا تاثيم فيها وما فاهوا به ابدا مقيم واللغو الباطل والتاثيم
من اثمه اذا قال له اثمت وما فاهوا تلفظوا والمعنى ليس في الجنة قول باطل ولا تاثيم احد لاحد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل مقيم على الدوام
الخامس فتح الاول ونصب الثاني كقوله وهو انس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس وقيل ابو عامر جد العباس لا نسب اليوم ولا خلة
اتسع الخرق على الراقع وهذه الاوجه الخمسة الجارية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفادة من قول الناظم وركب المفرد فاتحا كلا حول ولا قوة
والثاني اجعلا مرفوعا او منصوبا او مركبا وان رفعت اولا لا تنصبا ولكل منها توجيه يخصه اما فتحهما فوجهه ان تجعل لا فيهما مركبة مع اسمها
كما لو انفردت فعلى مذهب سيبويه يجوز ان يقدر بعدهما خبر لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر
فهما في موضع رفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر عنهما فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قائمان و
يجوز ايضا عنده ان يقدر لكل واحد منهما خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غير
سيبويه القائل بان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما عملت فيه لا الناصبة اسمها فيجوز ايضا ان يقدر

لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كانتا عاملتين لانهما متماثلتان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا
كما في ان زيدا وان عمرا قائمان لانهما شيء واحد ويجوز ايضا عند هؤلاء ان يقدر لكل منهما خبر على حياله واما رفعهما فوجهه ان تجعل لا الاولى
ملغاة لتكررها فما بعدها مرفوع بالابتداء او عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها على الوجهين فلنا خبر عن الاسمين ان قدرت
لا الثانية تكرارا للاولى وما بعدها معطوف فان قدرت لا الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فلنا خبر عن احدهما وخبر الاخرى
محذوف كما في زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذوران احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني توارد عاملين على
معمول واحد قاله في المغني في مسئلة لا رجل ولا امراة برفعهما واما فتح الاول ورفع الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية
زائدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد لانه خبر مبتدا وما عطف عليه
عند غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا يجتمع لا والابتداء في رفع الخبر الواحد ويجوز ان تجعل لا الثانية غير زائدة وهي ملغاة او عاملة عمل
ليس واما رفع الاول وفتح الثاني فوجهه ان لا الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه
الذي قبله سواء على المذهبين واما فتح الاول ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها منصوب
منون وهو اضعفها لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف قال ابن مالك حتى قال ابن الدهان في الغرة خصه يونس وجماعة من النحويين
بالضرورة كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله الزمخشري منصوبا على اضمار فعل اي ولا ارى خلة وهو عند غيرهم على تقدير لا زائدة
مؤكدة وان الاسم بعدها منتصب بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لا لانه لما الحق ولا بنا اسمها
معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعدهما لان خبر ما بعد
الاولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا عليه وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان لا الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده
كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبر على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد
لان العامل عندهم لا وحدها ويجوز ان يقدر لكل خبر وهذه الاوجه الخمسة ماخوذة من اثنى عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى
يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع هو النصب
واذا ضربت هذه الاربعة في الثلاثة الاول بلغت اثنى عشر وكلها جائزة الا اثنين وهما رفع الاول على الالغاء او على الاعمال عمل ليس و
نصب الثاني واما ما قاله ابن الفخار في شرح الجمل الى مائة واحد وثلاثين وجها هذا اذا عطفت وكررت لا فان عطفت ولم تكرر لا وجب
فتح الاول على اعمال لا عمل ان وجاز في الثاني النصب عطفا على محل الاولى والرفع عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا
كقوله وهو رجل من بني عبد مناة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا
يروى ابنا بالنصب ويجوز وابن بالرفع ولا يجوز وابن بالفتح واما حكاية الاخفش لا رجل وامراة بالفتح بلا تنوين فشاذة والاصل
لا امراة فحذفت لا وبقي البناء بحاله على نية لا كما قالوا ولا يبقا الشجر على نية كل والى ذلك اشار الناظم بقوله والعطف ان لم تتكرر
لا احكم له بما للنعت ذي الفصل انتمى **فصل** اذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متعلق بوصفت متصل نعت مفرد جاز في الوصف
المفرد فتحه على انه ركب معها اي مع النكرة قبل مجيء لا وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد ثم دخل عليهما لا مثل لا خمسة عشر عندنا وقيل
علة البناء كون الوصف من تمام الاسم لا وانه لا يجب له البناء لتضمنه معنى من فصارا كانهما معا تضمنا معنى من وقيل انه اجري على لفظ الموصوف
لانه اشبه المعرب وقيل فتحة فتحة اعراب وحذف تنوينه للمشاكلة وجاز نصبه مراعاة لمحل النكرة الموصوفة لانها في محل نصب بلا
وقال الشاطبي النصب بالحمل على لفظ النكرة وان كان مبنيا لان حركة البناء هنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب اصلها وجاز رفعه
لحملها مع لا لانهما في محل رفع بالابتداء لصيرورتهما بالتركيب كشيء واحد فحكموا على محلهما بالرفع وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا في
النعت المفرد بلا نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم قال الرضي جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل انتهى نحو لا رجل ظريف
فيها هذا من امثلة الخليل فيجوز فيه لا رجل ظريف بفتح ظريف ولا رجل ظريفا بنصبه ولا رجل ظريف برفعه ومثله لا رجلين ظريفين و
ظريفان ولا رجال ظريفين وظريفون ويستوي فيهما اللفظ المفتوح والمنصوب ولا هند ظريفات لان اسم لا في ذلك كله مبني ولا فرق
في النعت بين المشتق كما مر والجامد المنصوب بمشتق ومنه لا ماء ماء باردا عندنا فيجوز في ماء الثاني الفتح على انه ركب مع لا والنصب
والرفع على ما مر وضعف الكمال الانصاري في شرح المفصل كون ماء الثاني صفة لماء الاول وقال كيف يوصف الشيء بنفسه مع انه
جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظي والبدل انتهى وجوابه انه لا يبعد في جعله صفة لانه لما وصف بباردا صار مغايرا للاول
تغاير المطلق والمقيد ولانه يوصف بالاسم الجامد اذا وصف كمررت برجل رجل عاقل والقول بانه توكيد لفظي او بدل خطأ لان الثاني

الثاني لما وصف وتقيد بقيد خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح كونه توكيدا ولا بد لاسمه لعدم صفا واثره للاول وان جعلنا باردا
نعتا لما الاول وما الثاني بدلا من الاول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع وقال ابو حيان وتكرير النكرة هنا نوع
للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا واعترضه الموضح في الحواشي بان ابن مالك جعل بالجامد الموطي
للحال يجري على منعوت اذ كان ذلك نحو المشتقات وهنا لو لم يذكر التابع لجرى قولك باردا نعتا على ما الاول فما فائدة هذه
التوطئة انتهى فان فقد الافراد في النعت نحو لا رجل قبيحا فعله عندنا او فقد الافراد في المنعوت نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا
او فقد الاتصال بان كان بين النعت والمنعوت فاصل نحو لا رجل في الدار ظريفا ولا ماء عندنا ماء باردا امتنع الفتح فيهن لانه
يستدعي التركيب وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين وجاز الرفع بالنظر الى المحل والنصب بالنظر الى لفظ المنعوت ان كان معربا والى محله ان
كان مبنيا قال ابن عصفور والحمل على الموضع في هذا الباب حسن في المعرب والمبني لان الموضع للابتداء انتهى والى هذه المسئلة اشار الناظم
بقوله ومفردا نعتا لمبني يلي فافتح وانصبن او ارفع تعدل وغير ما يلي وغير المفرد لا تبن وانصبه او الرفع اقصد كما تقدم
في المعطوف بدون تكرار لا فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف
بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال والعطف ان لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى وصنيع الموضح اعدل من جهة التقديم
الانسب لقوله وكالنعت البدل الصالح لعمل لا وهو المنكر فالعطف بدون تكرار لا نحو لا رجل وامراة فيها بنصب المراة ورفعها والبدل الصالح
لعمل لا نحو لا احد رجلا وامراة فيها بنصب رجل وامراة ورفعهما ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف بحرفه وفي
البدل بعامله لان البدل على نية تكرار العامل فان لم يصلح البدل له اي لعمل لا بان كان معرفة فالرفع واجب بالنظر الى محل لا مع اسمها
ويمتنع النصب بالنظر الى محل اسم لا لانها لا تعمل في معرفة نحو لا احد زيد وعمرو فيها فزيد وعمرو بدل تفصيل من احد وكذا يجب الرفع
مع تكرار لا في المعطوف الذي لا يصلح لعمل لا نحو لا امراة فيها ولا زيد لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة قال ابو حيان ومن قال ربه شاة و
سخلتها قال لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا الشاة قاله صاحب البسيط ووجهه انهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون في الاوائل
وسكت الموضح عن ابدال التوكيد المعنوي بناء على انهما لا يتبعان نكرة وشبه الخلاف فيهما **فصل** واذا دخلت همزة الاستفهام على لا
النافية للجنس لم يتغير الحكم بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عملها في اللفظ نحو الا غلام سفر حاضر بنصب غلام لا غير ومن تركيب
نحو الا رجل في الدار بفتح رجل لا غير وتكرار نحو الا رجوع والا اجتنابا بالاوجه الخمسة ثم تارة تكون الحرفان باقيين على معنييهما من الاستفهام
والنفي اذا كان الاستفهام عن النفي كقوله وهو قيس بن الملوح على ما نقل الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي والمعنى
شعري ذا الالف ما لاقاه امثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى ام لها تجلد وتثبت وكنى عن الموت بما ذكر تسلية لها وادخل ام
الظرفية على المضارع بدل الماضي وهو نادر وبقاء الحرفين على معنييهما قليل حتى توهم ابو علي الشلوبين انه غير واقع في كلام العرب ورد على
الجزولي اجازته اياه والحق وقوعه في كلامهم على قلة كقولهم في المثل فلا قماص بالعير القماص بكسر القاف وبالصاد المهملة والعير بفتح العين المهملة
الحمار والشلوبين لفظ اعجمي ينطق بالجزء الذي بعد فاؤه بين الباء الموحدة والهاء واللام مضمومة وقد تفتح قال الدماميني وتارة يراد
بهما التي بالهمزة ولا التوبيخ والانكار كقوله الا ارعواء لمن ولت شبيبته واذنت بمشيب بعده هرم فالا حرف توبيخ وارعواء مصدر ارعوى اي
انكف عن الشيء يستعمل كثيرا في ترك ما يستهجن يقال ارعوى فلان عن القبيح اي انكف عنه وولت ادبرت وذهبت والشبيبة الشباب قال في
المطول والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة انتهى وهو ماخوذ من
كلام الاطباء واذنت اعلمت والمشيب والشيب واحد قال الاصمعي المشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والشيب بياض الشعر
والهرم كبر السن وكون الحرفين يراد بهما التوبيخ هو الغالب في الاستعمال واعترض الدماميني فقال اعلم ان المفيد للانكار التوبيخي هو الهمزة
وحدها لا مجموع الا والنفي المفاد بلا باق على حاله فنفى البيت عدم الارعواء امر ثابت والتوبيخ متسلط على ذلك فحينئذ فكل منهما باق
ما اختص كجواب التمني بان المراد ان الهمزة مفيدة الانكار التوبيخي على النفي وتارة يراد بهما التمني كقوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيراب ما اثات
يد الغفلات والعمر المدة ويراب بفتح الياء المثناة تحت وسكون الراء وفي اخره باء موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح منصوب في جواب التمني وفاعله ضمير
العمر واثات بمثلثة بعد الهمزة الاولى اي افسد ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية استعار للغفلات يدا لتشبيهها
بمن يكسب اشياء وهو اي كون الحرفين يراد بهما التمني كثير واختلف في الا هذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها والغائها والمعتمد
عند سيبويه والخليل ان الا هذه ملاحظ فيها معنى الحرف والفعل فهي بمنزلة اتمنى فلا خبر لها كما ان اتمنى لا خبر له وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة
محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت كما ان ليت كذلك لان ليت لا تركب مع اسمها ولا تكرر فتلغى ولا تعمل الا عندهما الا في الاسم خاصة

مبني ان

فيبنى ان كان مفردا ويعرب نصبا ان كان مضافا او شبهه وخالفهما المازني والمبرد فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام فلها عندهما ما
للمجردة من تركيب ونصب وجر والغاء واتباع للفظ اسمها او محله واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة ان مستطاع اما خبر لا
واما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط ولا نصب عليهما فرجوعه مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فلزم
احد الامرين اما ثبوت الخبر او مراعاة محلها مع اسمها وايا ما كان فهو المدعى ورد بانه لا دليل لهما في البيت الذي استدلا به اذ لا يتعين كون
مستطاع خبر الا او صفة لاسمها ورجوعه فاعلا على حذف مضاف اي نائب فاعل بمستطاع لجواز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه
مبتدا مؤخرا والجملة من المبتدا والخبر صفة ثانية لعمر وصفته الاولى جملة ولى واذا طرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال ولما فرغ
من الكلام على الا المركبة اتفاقا وهو المشار اليها في النظم بقوله واعط لا مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام شرع في الا البسيطة
على الاصح تكملة للاقسام مغير الاسلوب وقال وترد الا للتنبيه والاستفتاح فتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ولا تعمل شيئا
فالاسمية نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم والفعلية نحو الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فالا داخلة على ليس تقديرا لان يوم
منصوب بمصروفا مقدم من تاخير والاصل الا ليس مصروفا عنهم يوم ياتيهم وترد الا عرضية بسكون الراء وتحضيضية بحاء مهملة و
ضادين معجمتين فتختصان بالجملة الفعلية الخبرية ولا يعملان شيئا فالعرضية نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم والتحضيضية نحو الا تقاتلون
قوما نكثوا ايمانهم وانما اختصا بالفعلية لانهما للطلب لان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية
حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف التحضيض معناها
الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي **مسئلة** اذا جهل الخبر سواء قلنا انه خبر لا ام خبر المبتدا وجب ذكره
للجهل به نحو لا احد اغير من الله عز وجل واذا علم من سياق وغيره فحذفه كثير نحو ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت قالوا لا ضير اي علينا ولو ذكر لجاز عند
الحجازيين والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر اذا المراد مع سقوطه ظهر وحذف الخبر المعلوم يلتزمه التميميون
والطائيون هذا نقل ابن مالك ونقل ابن عصفور عن بني تميم انهم لا يظهرون خبرها مرفوعا ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام
سيبويه وقال ابو حيان واكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله اي لنا او في الوجود او نحو ذلك قال الزمخشري في جزء لطيف على
كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام تام ولا حذف وان الاصل الله اله مبتدا وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جيء باداة الحصر وقدم
الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتدا معها في لا رجل في الدار ويكون الله مبتدا مؤخرا واله خبرا مقدما وعلى هذا يخرج نظائره نحو
لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي نقله الموضح عنه وقال بعده قلت وقد يرجح قوله بان فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى الابدال
لا بحل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرا انتهى

هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر فتنصبهما مفعولين هذا قول الجمهور وذهب السهيلي الى ان المفعولين في
باب ظن ليس اصلهما المبتدا والخبر بل هما كمفعولي اعطى واستدل بظننت زيدا عمرا فانه لا يقال زيد عمرو الا على جهة التشبيه انتهى ورد
ذلك مع ظننت واجيب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمرا فيتبين خلافه وذهب الفراء الى ان الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلا
بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه افعال هذا الباب نوعان احدهما
افعال القلوب وانما قيل لها ذلك لان معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة اقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو
فكر في كذا وتفكر فيه وما يتعدى لواحد بنفسه نحو عرف زيد الحق وفهم المسئلة وما يتعدى لاثنين بنفسه وهو المراد هنا واليه اشار
الناظم بقوله انصب بفعل القلب جزئي ابتدا اعني راى خال علمت وجدا ظن حسبت وزعمت مع عد حجا درى وجعل اللذ كاعتقد وهب
تعلم وينقسم هذا القسم المتعدي لاثنين اربعة اقسام احدها ما يفيد في الخبر يقينا وهو اربعة وجد والفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله
تعالى تجدوه عند الله هو خيرا فالهاء المتصلة به مفعوله الاول وخيرا مفعوله الثاني وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما شاع مجيء
وجد للعلم لان من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه وقال الله تعالى انهم الفوا اباءهم ضالين فاباءهم مفعول اول وضالين مفعول ثان
وقال الشاعر وهو زياد بن سيار تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر فتعلم امر بمعنى اعلم وشفاء النفس مفعوله الاول وقهر
عدوها مفعوله الثاني والاكثر وقوع تعلم هذا على ان المشددة وصلتها فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه
كقوله وهو زهير بن ابي سلمى يمدح ... فقلت تعلم ان للصيد غرة وان لا تضيعها فانك قاتله فان بفتح الهمزة وتشديد النون حرف موكد
وللصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها مؤخر وان وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم وان لا الى اخره
جملة شرطية والهاء في تضيعها عائدة على الغرة وفي قاتله الهاء الثانية في قاتله عائدة على الصيد وقد يكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب بن

ان زيدا خارج بمعنى علمت وقال الآخر دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفا حميد دريت مبني للمفعول والتاء مفعوله
الاول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوفي مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه
بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعرو منادى مرخم محذوف التاء فاغتبط جواب الشرط مقدر اي ان دريت فاغتبط من الغبطة وهو تمني
مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه فان اراد زوالها كان حسدا والاكثر في درى هذا ان يتعدى بالباء نحو دريت به
فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو ولا ادريكم به وضمير المخاطبين مفعوله الاول والمجرور بالباء مفعوله الثاني والقسم الثاني
ما يفيد في الخبر رجحانا وهو خمسة جعل وحجى وعد وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فالملائكة مفعوله الاول
واناثا مفعوله الثاني ونحو قوله وهو تميم بن ابي مقبل قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات فابا عمرو مفعوله
الاول واخا ثقة مفعوله الثاني والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل الممت بمعنى نزلت ونحو قوله وهو النعمان بن بشير الانصاري فلا تعدد
المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم فالمولى بمعنى الصاحب مفعوله الاول وشريكك مفعوله الثاني والعدم
العين الفقر ونحو قوله وهو ابن همام السلولي فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرءا هالكا فيا المتكلم مفعوله الاول وامرءا مفعوله الثاني
وهالكا نعت امرءا والاكثر في هب هذا وقوعه على ان وصلتها كما في المسئلة الحمارية في الفرائض هب ان ابانا كان حمارا ونحو قوله وهو ابو امية
الحنفي زعمتني شيخا ولست بشيخ انما الشيخ من يدب دبيبا فيا المتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله الثاني ويدب دبيبا
يدرج في المشي درجا وبطيئا والاكثر في زعم هذا وقوعه على ان مخففة النون وان مشددة بدونها وصلتها وافراد الضمير في مثل هذا
افصح من تثنيته وهو رأي البصريين والتثنية رأي الكوفيين فالاول نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا والثاني نحو قوله وهو كثير عزة
قد زعمت اني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عز لا يتغير وعز منادى مرخم والقسم الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو
اثنان وجد رأى وعلم كقوله جل ثناؤه انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا الاول للرجحان والثاني لليقين وكقوله تعم فاعلم انه لا اله الا الله وكقوله
فان علمتموهن مؤمنات الاولى لليقين والثانية للرجحان والقسم الرابع ما يرد بهما ايضا بالوجهين والغالب كونه للرجحان وهو ثلثة ظن و
حسب وخال فالرجحان كقوله ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا فعردت فيمن كان عنها معردا فالكاف مفعوله الاول وصاليا مفعوله
الثاني وان شبت بالبناء للمفعول شرط ولظى الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريد بالعين المهملة الانهزام والجبن يقال عرد
في الحرب اذا جبن وقال الخليل عرد وعرج في الحرب واحد والمعنى ظننتك صاليا الحرب اذا وقدت نارها فانهزمت فيمن كان منهزما واما
اليقين نحو قوله تعم يظنون انهم ملاقوا ربهم اي يتيقنون ذلك وكالرجحان في حسب كقول الشاعر وهو زفر بن الحارث الكلابي وكنا حسبنا
كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذام وحميرا فكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثاني وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان لم
ينصرفا للعلمية والتانيث واليقين فيها نحو قوله وهو لبيد العامري حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا فالتقى
مفعول اول والجود معطوف عليه وخير مفعوله الثاني ولم يثن لانه اسم تفضيل اذا اضيف لزم الافراد والتذكير ورباحا بالباء الموحدة
والحاء المهملة تمييز واذا شرطية وما زائدة والمرء مرفوع بفعل محذوف يفسره اصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر اصبح المحذوف والمعنى ثبت
التقى والجود خير تجارة رباحا اذا اصبح المرء ثقيلا بسبب الموت ووصف الميت بالثقل لان الخفة للانسان تحصل بالارواح فاذا مات
صار جيفة ثقيلة كالجمادات والرجحان في خال كقوله اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد اخال بكسر
الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الاول وذا هوى مفعوله الثاني وان لم تغضض الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة يسومك
بكلفك صفة هوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى وهو العائد من الصفة الى الموصوف وما لا يستطاع في موضع المفعول الثاني
ليسومك ومن الوجد بيان لما واليقين فيها نحو قوله ما خلتني زلت بعدكم ضمنا اشكو اليكم حموة الالم والنشد خلف الاحمر من
الكوفيين فيا المتكلم مفعوله الاول وضمنا مفعوله الثاني وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الزمن المبتلى وفي نسخة ضمنا
بالظا المشالة والمهملة وهو بمعنى شفق قال في الصحاح وظمئت الى لقائكم اشتقت وزلت بعدكم معترض بين المفعولين وخلتني
معترض بين الثاني وهو ما والمنفي دو مو زلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو التا وخبرها وهو اشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجاز
تقدمه على الصفة المشبهة لانه ظرف وحموة بضم الحا المهملة والميم وتشديد الواو الشدة والتقدير خلتني ضمنا بعدكم ما زلت
اشكو شدة الفراق **تنبيهات** الاول ترد علم بمعنى عرف وترد ظن بمعنى اتهم واليهما اشار الناظم بقوله لعلم عرفان وظن تهمة
تعدية لواحد ملتزمة وترد رأى بمعنى ذهب الى الرأي اي من المذهب وترد حجا بمعنى قصد فيتعدى هذه الافعال الاربعة الى
مفعول واحد فقط فالاول نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا اي تعرفون شيئا وثانيها نحو وما هو على الغيب

بظنين اي بمتهم وثالثها نحو قولك رأى ابو حنيفة حل كذا ورأى الشافعي حرمته اي ذهب ابو حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعي الى حرمته
ورابعها نحو حجوت بيت الله اي قصدته وقصدته وترد وجد بمعنى حزن او حقد فلا تتعدى بنفسها يقال وجد زيد اذا حزن او حقد وتجيء لفاعلات
في المصادر فقصد وجد بمعنى حزن وجد مصدر وجده بمعنى حقد موجدة وتاتي هذه الافعال الخمسة وبقية افعال الباب لمعان اخر
غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين فتاتي علم للعلمة بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق الشفة العليا وتاتي رأى بمعنى ابصر نحو رأيت زيدا
اي ابصرته وبمعنى اصاب رئته نحو رأى زيد كذا اي اصاب رئته وبمعنى ضرب نحو رأيت الصيد كضربت زيدا وتاتي حجى بمعنى غلب في المحاجاة نحو حجى
زيد عمرا اي غلبه في المحاجاة وبمعنى رد نحو حجوت السائل اذا رددته وبمعنى ساق نحو حجوت الابل اي سقتها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو
حجوت الحديث اي كتمته او حفظته وبمعنى اقام نحو حجا بمكة اي اقام بها وبمعنى بخل يقال حجى بماله اي بخل به وبمعنى وقف كقوله فهن معكفات
به حجيات الى وقف وتاتي وجد بمعنى اصاب نحو وجد زيد ضالته اي اصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان اي استغنى وتاتي عد بمعنى
حسب بفتح السين نحو عددت المال اي حسبته حسبا بضم السين في المصباح وتاتي زعم بمعنى كفل نحو زعمت بزيد اي كفلته وضمنته وفي
التنزيل وانا به زعيم وفي الحديث الزعيم غارم وبمعنى رأس بالهمزة وتركه نحو زعم زيد اذا رأس ومنه زعيم القوم فلان اي رئيسهم وبمعنى قال
كقول ابو زبيد الطائي بالحلف يقضي ان كانا للذي زعموا احقا وما اذ ابرأ القوم تلهبني ابا كان الذي قالوا حقا ناقض عليه ابن بري وبمعنى
سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت وبمعنى طمع قال في الصحاح وفي حواشيه لابن بري قال ابن خالويه يقال زعم في غير
مزعم اي طمع في غير مطمع وتاتي درى بمعنى ختل نحو درى الذئب الصيد اذا ختله واستخفى منه ليفترسه وتاتي حسب بمعنى احمر لونه وابيض
يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص وتاتي خال للتعجب يقال خال الرجل تكبر واعجب بنفسه وبمعنى ظلع بالظا المشالة يقال
خال الفرس ظلع اي غمز في مشيه وغمز في ذلك قاله الموضح واما ما لم يخرج عنها الا خاما يشملها قولنا افعال القلوب التنبيه الثاني من التنبيهات
العرب الحقوا رأى الحلمية برأى العلمية في التعدي لاثنين بجامع ادراك الحس الباطن كقوله تعم اني اراني اعصر خمرا فاراني عملت في ضميرين
متصلين لمسمى واحد واحدهما فاعل وثانيهما مفعول اول وجملة اعصر خمرا المفعول الثاني كقوله وهو عمرو بن احمر يذكر جماعة من قومه
لحقوا بالشام فراهم في منامه اراهم رفقتي حتى اذا ما تجافى الليل والخزل انخزال فالهاء والميم مفعول اول ورفقتي بضم الراء وكسرها مفعول
ثان والرفقة الجماعة ينزلون جملة ويرحلون ويسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله اذا ما تجافى الليل
والخزل انخزالا اي انطوى وانقطع والى هذا اشار الناظم بقوله ولرأى الرؤيا انم ما لعلما طالب مفعولين من قبل انتمى وذهب بعضهم
الى ان رأى الحلمية لا تنصب مفعولين وان ثاني المنصوبين حال ورد بوقوعه معرفة كما هنا واعترض بان الرفقة اسم الجمع المحلي
والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فالاضافة فيه غير محضة قاله الموضح في الحواشي وهو نوع مخالفة لما هنا ورأى الحلمية لا يدخلها
الغا ولا تعليق خلافا للشاطبي ومصدرها الرؤيا نحو قوله تعم هذا تأويل رؤياي من قبل ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل قد تقع
مصدرا للبصرية خلافا للحريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي اريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس هي رؤيا عين ولكن
المشهور استعمالها في الحلمية **النوع الثاني** من انواع هذا الباب الناصبة للمبتدا والخبر مفعولين افعال التصيير وانما نبه لها
ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة الى اخرى كجعل ورد وترك واتخذ وتخذ وصير ووهب فاليها الاشارة بقوله والتي كصيرا
ايضا بها انصب مبتدا وخبرا قال الله تعم فجعلناه هباء منثورا فالهاء مفعوله الاول وهباء مفعوله الثاني ومنثورا نعت هباء وقال الله
تعم لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا حسدا فالكاف والميم مفعول اول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لاجله وقال الله تعم وتركنا
بعضهم يومئذ يموج في بعض فبعضهم مفعول اول وجملة يموج في بعض في موضع المفعول الثاني وقال الله تعم واتخذ الله ابراهيم خليلا
فابراهيم مفعول اول وخليلا مفعول ثان وقال الشاعر وهو ابو جندب بن مرة الهذلي تخذت غراز اثرهم دليلا وفروا في الحجاز ليعجزوني
فغراز بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء وفي آخره زاي اسم واد قاله العيني وانشده الموضح تخذت ما بنون وقال انه اسم جبل وهو مفعول اول الا
ينصرف على ارادة البقعة ودليلا مفعول ثان واثرهم منصوب على الظرفية والضمير المضاف اليه وفاعل فروا ويعجزوني يرجع الى بني لحيان
في البيت قبله وفي بمعنى الى واللام في ليعجزوني للتعليل وقال رؤبة بن العجاج ولعبت طير بهم ابابيل فصيروا مثل كعصف ماكول وهو من
السريع مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين والواو في صيروا نائب الفاعل وهو المفعول الاول ومثل المفعول الثاني وكعصف مضاف
اليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين وقال الدماميني ينبغي ان تكون الكاف اسما اضيف اليه مثل فيكون عمل كل من الكلمتين
موفرا عليها اما اذا جعلت حرفا زائدا وجعل مثل مضافا الى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كاف له اللهم الا ان يقال انه لا نزاله
الجزء من المجرور واشتد وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية توكيد لها قاله في المغني في حرف الكاف والعصف قال الحسن زرع كل

جبر دمعي نبه وقال الفراء ودري ابو زرع دعا لوابي الدعا وحسبي الله فدا اي مبري حكاية الاعرابي عن العرب في هو قليل فيا المتكلم مفعو
الاول له مفعول الثاني فذاك ودوهب هذا ملازم للمضي لانه لم يسمع في شعر ولا امثال لا يتصرف فيها **فصل** لهذه الافعال الثلاثة احكام
احدها الاعمال وهو الاصل وهو واقع في افعال هذا الباب الجميع الجامد منها والمتصرف والقلبي والتصييري ويختص الحكمان الباقيان
بالقلبي المتصرف والحكم الثاني الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه بين المبتدا والخبر او تاخره عنهما فالتوسط
كزيد ظننت قائم والتاخر نحو زيد قائم ظننت قال مبارك بن ربيعة المنقري ابا الاراجيز يا ابن اللوم توعدني وفي الاراجيز خلت اللوم
والخور فتوسط خلت بين المبتدا المؤخر وهو اللوم والخبر المقدم وهو في الاراجيز جمع ارجوزة بمعنى الرجز والاراد بها القصائد المرجزة
الجارية على بحر الرجز واللوم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الاباء وهو من اذم ما يهجى به وقد بالغ هذا الشاعر في هجو روبة
او العجاج على ما قيل حيث جعله ابنا للوم اشارة الى ان ذلك غريزة فيه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفي اخره راء مهملة الضعف
المعنى اتوعدني يا ابن اللوم بالاراجيز وفيها اللوم والخور وقال ابو اسيد الدبيري وان لنا شيخين لا ينفعاننا غنيين لا يجري
علينا غناهما هما سيدانا يزعمان وانما يسوداننا ان يسرت غنماهما فاخر يزعم عن المبتدا والخبر وان حرف شرط حذف جوابها والمعنى هذان
الشيخان يزعمان انهما سيدانا وانما يكونان كذلك اذا يسرت غنماهما بان كثرت البانها ونسلها واجري علينا من ذلك والغاء العامل
عن المبتدا او الخبر اقوى من اعماله بلا خلاف لضعفه بالتاخر والعامل المتوسط بالعكس فالاعمال فيه اقوى من الغائه لان العامل اللفظي اقوى
من الابتدا وقيل هما اي الالغاء والاعمال في المتوسط بين معمولين سوا لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتدا له فلكل منهما
مرجح قاله ابو حيان تنبيه هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين واما بالنسبة الى الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فانه يجوز عند البصريين
ويجب عند الكوفيين ووجهه انه انما ينصب بظننت ما كان مبتدا قبل مجيئها ولا يبتدا بالاسم اذا تقدمه الفعل قاله الخضراوي وابو حيان
وشاهد الجواز قوله شجاك اظن ربع الظاعنينا يروى برفع ربع على الفاعلية وبنصبه على انه مفعول اول وشجاك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع الى
ربع قاله في المغني واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدا وربع الظاعنينا خبر عنه على تقديره ربع ومفعو
اول مقدم وربع الظاعنينا مفعول ثان واظن عامل على تقدير نصبه والحكم الثالث التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا لمجيء ماله
صدر الكلام بعده وسمي تعليقا لانه ابطال في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل وتقدير اعماله في اللفظ اعتراض ما له صدر الكلام وهو لام
الابتدا نحو ولقد علموا لمن اشتراه الاية وتمامها ما له في الاخرة من خلاق فمن مبتدا وهو موصول اسمي وجملة اشتراه صلة من وعائدها فاعل
اشتراه المستتر فيه وما نافية وله وفي متعلقان بالاستقرار وخبر خلاق ومن زائدة وجملة ما له في الاخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير
المجرور باللام وجملة من وخبره في محل نصب معلق عنها العامل باللام الابتدا لان له الصدر فلا يتخطاها عامل وانما تخطاها في باب ان
فرفع الخبر لانها مؤخرة من تقديم لاصلاح اللفظ واصلها التقديم على ان ولام القسم كقوله وهو لبيد على ما قيل ولقد علمت لتاتين منيتي
ان المنايا لا تطيش سهامها فاللام في لتاتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه جملة في محل نصب معلق عنها العامل بلام القسم
لا جملة الجواب فقط فسقط ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا
قال ابو حيان واكثر اصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات وفي الغرة ولام القسم لا تعلق كقوله لقد علمت سندانا لم يوم نصر للنعم النعيم
نفخ ان فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيدا ليقومن فتفتح ان انتهى وفي المغني ان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب
به القسم كقوله ولقد علمت لتاتين منيتي فاخرج لام لتاتين عن كونها للقسم وما النافية كقوله لقد علمت ما هؤلاء ينطقون فما نافية وهؤلاء
مبتدا وينطقون خبره والجملة الاسمية في محل نصب بعلمت وهي معلقة عنها العامل في اللفظ بما النافية ولا وان النافيتان الواقعتان
في جواب قسم ملفوظ به او مقدر فالقسم الملفوظ به نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قائم
والقسم المقدر نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيد قائم فهذه اربعة امثلة لكل واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم
وجوابه في الامثلة الاربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت والاستفهام له صورتان احديهما ان يعترض حرف
الاستفهام بين العامل والجملة بعده نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فقريب مبتدا وام بعيد معطوف عليه وما موصول اسمي
في محل رفع خبر المبتدا وما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتدا وخبره في موضع نصب بادري
المعلق بالهمزة والصورة الثانية ان يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لنعلم اي الحزبين احصى فاي اسم استفهام مبتدا واحصى خبره وهو
فعل ماض وقيل انه تفضيل من الاحصا بحذف الزوائد وجملة المبتدا والخبر معلق عنها نعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في
العمدة بين المبتدا كما مر والخبر نحو علمت متى السفر والمضاف اليه المبتدا نحو علمت ابو من زيد والخبر نحو علمت صبيحة اي يوم سفرك او فضلة نحو

عطفا على عمادة نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منقلب مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تاخير ولا
ينقلبون اي انقلاب ولبثت اي مفعولا به ليعلم كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون معلق عنها العامل
في محل نصب والى ذكر المعلقات اشار الناظم بقوله والتزم التعليق قبل نفي ما وان ولا لام ابتداء او قسم كذا والاستفهام ذا له انحتم فلا
يدخل الالغاء ولا التعليق في شيء من افعال التصيير لقوتها ولا في قلبي جامد لعدم تصرفه وهو اثنان هب وتعلم فانهما يلزمان الامر والى
ذلك اشار الناظم بقوله وخص بالتعليق والالغاء ما من قبل هب والامر هب قد الزما كذا تعلم واعترض بان العلم قد تكون بمعنى الماضي
كما تقدم وما عداهما من افعال هذا الباب متصرف الا وهب من افعال التصيير فانه ملازم للمضي كما مر في اخر النوع الثاني وللمضارع منهن
ما للماضي من الاعمال والالغاء والتعليق تقول في الاعمال للمضارع اظن زيدا قائما ولاسم الفاعل انا ظان زيدا عمرا قائما وتقول في
الالغاء للمضارع مع التوسط زيد اظن قائم ومع التاخر زيد قائم اظن ومع التوسط للوصف زيد انا ظان قائم فزيد مبتدا وقائم خبره
وجملة انا ظان متوسطة بينهما ومع التاخر زيد قائم انا ظان والغي الوصف فيهما مع عمادة على المبتدا وتقول في التعليق ما اظن
ما زيد قائم وقس على ذلك بقية التصاريف والمصدر في ذلك كالفعل فيما ذكر من الاعمال والالغاء والتعليق قاله ابو موسى الجزولي
وذلك ماخوذ من قول الناظم ولغير الماض من سواهما اجعل كل ما له زكن اي علم وقد تبين مما قدمناه في حكمي الالغاء
والتعليق ان الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان العامل الملغى لا عمل له البتة لا في اللفظ ولا في المحل وان العامل المعلق له
عمل في المحل لا في اللفظ فيجوز على اعتبار المحل علمت لزيد قائم وعمرا وغير ذلك من اموره ولا تقول علمت لزيد قائما بالنصب لغير عطف على المحل في
محل جملة زيد قائم فانها في محل نصب على المفعولية بعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب في هذا المثال فائدتان
احديهما انه من محل الخلاف قال ابو حيان في الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلثة مذاهب احدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان
انها في موضع نصب الثاني للكوفيين لا موضع لها وانه اضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للمغاربة لا موضع لها
ايضا الا ان الافعال انفسها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور في شرح الجمل
انتهى الفائدة الثانية انه انما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قائم وغير ذلك من اموره
لا تقول علمت لزيد قائم وعمرا لان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجمل فاذا كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح ان يعطف
والا فلا قال كثير عزة وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما
البكا الذي علق عن العمل فيه قوله ادري هذا مراده هنا وصرح بذلك في شرح القطر وقال في المغني هكذا استدل به ابن عصفور ولك ان
تدعي ان البكا مفعول وان ما زائدة وان الاصل ولا ادري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل وان الواو للحال وموجعات اسم لا
اي وما كنت ادري قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت ادري اي شيء البكا وصح عطف
موجعات على محل الجملة لانه يؤدي معنى الجملة لان معنى ولا موجعات القلب لا موجعات قلبي وهو في معنى قلبي له موجعات والوجه الثاني من وجهي
الفرق بين الالغاء والتعليق ان سبب التعليق موجب للاهمال لفظا فلا يجوز معه الاعمال نحو ظننت ما زيدا قائما بنصبهما وسبب الالغاء
مجوز للاعمال والاهمال فيجوز زيدا ظننت قائما بنصبهما مع التوسط وزيدا قائما ظننت بنصبهما مع التاخر ولا يجوز الغاء العامل
المتقدم والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الالغاء لا في الابتدا خلافا للكوفيين والاخفش فانهم اجازوا الغاء العامل المتقدم نحو
ظننت زيد قائم برفعهما واستدلوا على ذلك بقوله وهو بعض بني فزارة كذاك ادبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب
برفع ملاك على الابتدائية والادب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفي الحماسة بنصبهما على الاعمال وقوله وهو كعب بن زهير ارجو
وامل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل برفع تنويل على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقدم اخال بكسر الهمزة والقياس
فتحها كما هو محكي عن بني اسد خاصة ووجه الدليل من هذين البيتين ان العامل فيهما الغي مع تقدمه على المبتدا والخبر واجيب عنهما بان ذلك
محتمل لثلثة اوجه احدها ان يكون من التعليق بلام الابتدا المقدرة والاصل ملاك الشيمة ولدينا ثم حذفت اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع
وجود المعلق وهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه قاله في المغني وعلى هذا حمل سيبويه قوله واني اخال الاخو منتسبع بكرا ان على تقدير اني
للاخو والوجه الثاني ان يكون من الالغاء لان التوسط المبيح للالغاء ليس هو التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام
مقتضى ايضا للالغاء نعم الالغاء للتوسط بين المعمولين اقوى من الالغاء للتقدم عليهما والعامل هنا هو وجدت في البيت الاول
واخال في البيت الثاني قد سبق بما يتقدم عليه اما وجدت فقد سبقته كذاك واما اخال فقد سبقته ما النافية فجاز الغاؤهما لكونهما لم يتصدرا
ونظيره في المسبوقية بالغير متى ظننت زيدا قائما يجوز فيه الالغاء لعدم تصدره والاعمال لتقدمه على المعمولين والوجه الثالث ان يكون

من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف وهو ضمير الشان والاصل انه وجدته وبنا الخاله فحذف ضمير الشان فيهما كما حذف في قولهم
ان العرب ابن ناب زيد ماخوذ والاصل انه والى الوجه الاول والثالث اشار الناظم بقوله وانو ضمير الشان او لام ابتدا في موهم الغاء ما
تقدما والوجه الاول اولى لان حذف اللام قد عهد في الجملة كقوله قد افلح من زكيها والاصل لقد افلح والوجهان الاخيران ضعيفان
اما ضعف الالغا المذكور فلانهم نزلوا تقديم المسند اليه في الجملة وهو الناسخ منزلة تقديم المبتدا المعمول المطلوب للعامل ونزلوا
تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقديرا منزلة تقديم الخبر اما اذا قدرا داخلين على العامل بطل الالغا واما ضعف الحذف
فمن وجهين ضعف حذف احد المفعولين دون الاخر وجعله بابه وضعف حذف ضمير الشان لانه يستعمل في مواطن التفخيم والحذف
مناف لذلك **فصل** ويجوز بالاجماع حذف المفعولين لافعال القلوب اختصارا اي لدليل يدل عليهما نحو اين شركائي الذين كنتم
تزعمون وقوله وهو الكميت يمدح اهل البيت باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب فحذف في الاية مفعولا تزعمون وفي البيت
مفعولا تحسب للدلالة ما قبلهما عليهما اي تزعمونهم شركاء وتحسبه اي حبهم عارا علي وعدل عن تقديره تزعمون انهم شركاء وان كان هو
الكثير بالنسبة الى تزعمونهم شركاء لان الكلام في حذف المفعولين معا لا في حذف ما يسد مسدهما واما حذفهما اقتصارا اي بغير
لغير دليل فمنع سيبويه فيما نقل ابن مالك وعزا الاخفش والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين المنع مطلقا سواء في ذلك العلم
الظن واختاره الناظم وحجتهم في ذلك ان العرب تجري هذه الافعال مجرى القسم فتلقيها بما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص
ولقد علمت لتاتين منيتي والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته ورد بان تضمينها معنى القسم ليس بلازم وعن الاكثرين الاجازة
مطلقا لمجيء ذلك في افعال العلم كقوله تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون اعنده علم الغيب فهو يرى والاصل والله اعلم يعلم الاشيا كائنة
يرى ما يعتقده حقا او نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام وفي افعال الظن نحو وظننتم ظن السوء فظن السوء مفعول مطلق مبين للنوع
وقولهم في المثل من يسمع يخل اي يقع منه خيلة قاله الموضح وصاحب التهذيب والمعنى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه
صادقا فقد جعله من الحذف لاختصار وليس الكلام فيه وعن الاعلم يوسف الشنتمري تفصيل فقال يجوز في افعال الظن لكثرة استعمالها
فيها دون افعال العلم وعزي لابي العلاء ادريس يجوز في ظن وخال وحسب لما سمع فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه ويمتنع بالاجماع
حذف احدهما اقتصارا اي لغير دليل لان المفعولين هنا اصلهما المبتدا والخبر فكما لا يجوز ان يؤتى بمبتدا دون خبر ولا بخبر دون مبتدا
قبل دخول الناسخ فكذلك بعده والى امتناع حذف المفعولين او احدهما اقتصارا اشار الناظم بقوله ولا تجز هنا بلا دليل سقوط
مفعولين او مفعول واما حذف احدهما اختصارا اي بدليل فمنعه ابو اسحق ابن ملكون من المغاربة وطائفة وحجتهم ان المفعول في
هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه
منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا دل دليل عليه واجازه الجمهور كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون
بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول للدلالة عليه
كقوله وهو عنترة العبسي ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم تقديره فلا تظني غيره مني واقعا فحذف المفعول الثاني وانما
تراك مكسورة والحاء والراء من المحب المكرم مفتوحتان فرع اذا قلت زيدا ظننته قائما فالتقدير عند الجمهور ظننت زيدا قائما ظننته قائما
وعند ابن ملكون وموافقيه اظن زيدا ظننته قائما او لابث قاله الموضح في الحواشي فائدة هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح
للنحويين وليس من الحذف في شيء عند البيانيين لان غرض المتكلم مختلف في افادة المخاطب تارة بقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق
بفاعل فيسند الفعل الى المصدر فيقول وقع ظن او علم وتارة بقصد نسبته الى فاعله من غير تعلق بمفعول فيقول فلان يظن او يعلم فينزل
الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر وح فلا يقال انه حذف منه شيء كما لا يقال في القاصر انه حذف منه شيء واما اذا لم ينزل منزلة
القاصر فلا بد من ذكرهما لان الغرض يتعلق بافادتهما **فصل** تحكى الجملة الفعلية بعد القول عند جميع العرب وكذا الاسمية عند
بعضهم فلا يعمل القول في جزئيها شيئا كما يعمل الظن لان الظن يقتضي الجملة من جهة معناها فجزآها معه كالمفعولين في باب اعطيت فصح
نصبهما واما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها فلا يصح ان ينصب جزئيها مفعولين لانه لم يقتضهما من جهة معناهما فلم يشبه باب
اعطيت ولا ان ينصبهما مفعولا واحدا لان الجملة لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قال ابن الناظم وسليم بالتصغير قبيلة من قيس عيلان
وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان وسليم ايضا قبيلة من جذام من اليمن يجرون القول مجرى الظن ويعملونه في
الجملة الاسمية عمل ظن فينصبون المبتدا والخبر بالقول مطلقا من غير شرط من الشروط الاتية وعليه يروى قوله وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي
يصف فرسا اذا ما جرى شاوين وابتل عطفه تقول هزيز الريح مرت باثاب بالنصب لهزيز على انه مفعول اول لتقول وجملة مرت باثاب

مفعول ثان

مفعول ثان وشاوين تثنية شاو بسكون الهمزة وهو السبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف الجانب وهزيز
الريح دويها عند هبوبها والاثاب بفتح الهمزة وسكون الثاء المثلثة وفي اخره باء موحدة جمع اثابة وهو نوع من الشجر وقوله وهو
الحطيئة يصف جملا اذا قلت اني ابت اهل بلدته وضعت بها عنه الولية بالهجر بالفتح لا غير على انها مع معموليها سد مسد معمولي قلت
وابت بمعنى راجع واهل بلدته مفعول به والضمير في عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء اخر الحروف البردعة التي
توضع تحت الرحل والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها منتصف النهار عند اشتداد الحر والى راي سليم اشار الناظم بقوله
واجري القول كظن مطلقا عند سليم وغيرهم يشترط في اعمال لفظ القول عمل ظن شروطا ثلثة وهي كونه فعلا مضارعا فخرج المصدر و
الوصف والماضي والامر فلا يعمل شيء من ذلك عمل ظن لانها لم تقو قوة المضارع في هذا الباب وسوى السيرافي في تلك الخطابي سوى به
الكوفي فلم يجوز على قولهما اعمال الماضي المسند الى تا الخطاب وفعل الامر نحو اقلت زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا بجامع الاسناد
الى ضمير المخاطب وفي يشترط في المضارع اسناده الى المخاطب لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب اذ السامع يستفهم عن ظن نفسه فلا يجوز اعمال
المضارع المسند الى ضمير متكلم ولا غائب فلا تقل اقول زيدا منطلقا ولا يقول زيد عمرا منطلقا لما مر ولو قال واسناده للمخاطب
وسوى به السيرافي الى اخره كان ابين للتسوية ويشترط في زمن المضارع كونه حالا قاله الناظم في شرح التسهيل ورد بقوله وهو عمر بن ابي ربيعة
اما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا انشده سيبويه بنصب الدار على انها مفعول قل وتجمعنا مفعول ثان قال ابو حيان
وبه رد على من اشترط الحال لانه لم يستفهم عن ظنه في الحال ان الدار تجمعه واياه بل استفهم عن وقوع ظنه لا ظنه في الحال انتهى وهذا
مبني على ان متى ظرف لتقول والجواب ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول وفيه نظر لان تقول على هذا يكون غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم
اعتماده على استفهام الا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه ويشترط كونه مضارعا للمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية
وليس التفريع عليه ويشترط في المضارع المسند الى ضمير المخاطب كونه واقعا بعد استفهام بحرف او باسم سمع الكسائي من العرب يقول
اتقول للعبا عقلا مفعول اول وللعبا مفعول ثان على التقديم والتاخير وقال عمرو بن معدكرب المذحجي علام تقول الرمح يثقل عاتقي
اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت فعلام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت الفها لدخول الجار عليها والرمح
مفعول اول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني واطعن بضم العين يقال طعن يطعن بالضم اذا كان بالرمح ونحوه وطعن يطعن
بالفتح اذا كان في النسب واذا في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد قوله تعالى اذا السماء انشقت والتقدير اذا لم
اطعن انا لم اطعن واذا كرت الخيل كرت قال سيبويه والاخفش من البصريين يشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب كونهما
متصلين من غير حاجز بينهما فلو قلت اانت تقول زيد منطلق فالحكاية واجبة وخولفا قال ابو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين
فاجازوا النصب لم يعتدوا بالضمير فاصلا ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وانت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على
الاسمين فنصبهما ورد بان الحكم انما هو للمذكور واما المضمر فلا عمل له الا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل في ما عداه للظاهر
وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح في شرح التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه نقلت وعلى هذا فيشكل قوله هنا فان قدرت الضمير
هو انت فاعلا بمحذوف والنصب للمفعولين بذلك جاز اتفاقا فليتامل واغتفر الجميع الفصل بين الاستفهام والفعل بظرف زماني او مكاني
المحذوف
او مجرور او معمول القول مفعولا كان او حالا او غير ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وكتظن اجعل تقول ان ولي مستفهما به ولم ينفصل
بغير ظرف او كظرف او عمل وان ببعض ذي فصلت يحتمل فالفصل بالظرف الزماني كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم ام
تقول البعد محتوما فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف اليه وبينهما جناس محرف والدار مفعول اول
لتقول وجامعة مفعول الثاني وشملي مفعول جامعة والبعد مفعول اول لتقول الثاني ومحتوما مفعوله الاخر فاعمل تقول مرتين
والاول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف والثاني متصل بالاستفهام بام والفصل بالظرف المكاني كقولك اعندك تقول زيدا
جالسا والفصل بالمجرور كقولك افي الدار تقول زيدا مقيما والفصل بالمعمول نحو قوله وهو الكميت بن زيد الاسدي اجهالا تقول
بني لوي لعمر ابيك ام متجاهلينا ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني والاصل اتقول بني لوي جهالا وبني لوي مفعوله
الاول والمراد بهم قريش والجهال جمع لجاهل والمتجاهل هو الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى اتظن بني لوي جهالا ام
مظهرين الجهل حيث استعملوا اهل اليمن على اعمالهم وقدموهم على بني مضر مع فضلهم عليهم والفصل بالحال كقولك امسرعا تقول زيدا
منطلقا لان المعمول المتقدم في نية التاخير قال في التسهيل ويشترط ايضا في المضارع ان لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمرو منطلق فيهما
قال لانك اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا مسموعا لان الظن من افعال القلب فذكره يدل عليه اصول النحاة مع استقرا

كلام العرب نقله عنه المرادي معللا به في شرح التسهيل واقره ويجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو ام تقولون ان ابراهيم الآية بالتاء
المثناة فوق وكسر ان في قراءة الخطاب للاخوين وابن عامر وحفص وروى غالم تقول الرمح على الحكاية واذا عمل القول عمل ظن فهل يجري
مجراه في العمل خاصة ام في العمل والمعنى معا مذهب الجمهور انه يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن وفي اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم
انه قد يجري مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله قالت وكنت رجلا فطينا هذا لعمر الله اسرائينا ملبس المعنى على ظننت لان هذه
المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا اسرائين لانها تعتقد في الضبا انه من مسخ بني اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف
اختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون هذا مبتدأ واسرائين على تقدير مضاف اي مسخ اسرائين فحذف المضاف
الذي هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة في اسرائيل واذا اجري القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز
في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول المتصلين لمسمى واحد قال في النهاية نعم وبحث الشاطبي المنع ولا يبعد تخريجه على القولين ان
من قال انه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع قلته تفقها ولم اره نصا **هذا باب ما**
ينصب مفاعيل ثلثة بالنصب بدلا من مفاعيل ولم يقل ثلثة مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة
او ضرورة قاله ابو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم اللفظ وهو غير عاقل قاله الموضح
في الحواشي وهي اعلم وارى اللذان كان اصلهما قبل دخول همزة النقل عليهما علم ورأى المتعديان لاثنين وانما اقتصر عليهما وقوفا مع
السماع واما بقية اخواتها وهي ظننت واخواتها فمنع نقلها بالهمزة كثير من البصريين وقصروا ذلك على السماع ومنعوا ان يقال اظننت
زيدا عمرا قائما لانه لم ينقل عن العرب فالزيادة عليه ابتداع لغة واجازه قوم منهم طردا للباب قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وما
ضمن معناهما من نبأ ونبأ بتشديد الموحدة وانبا وخبر بتشديد الموحدة واخبر وحدث بتشديد الدال نحو كذلك يريهم الله اعمالهم
حسرات فيرى بضم الياء مضارع ارى والهاء والميم مفعول اول والله فاعل واعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الزمخشري وهو
مبني على ان الاعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قال الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة واما اهل السنة فيعتقدون ان الاعمال
تجسم وتوزن حقيقة فيرى على هذا بصرية وحسرات حال والمعتزلة يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والذي اجازوه ممكن عندنا فانا
اذا ابصرناها حسرات فقد علمناها كذلك والذي يقولونه نحن نمنع عندهم انه لا يرى والحق بذلك رأى الحلمية سماعا نحو اذ يريكهم الله في
منامك قليلا ولو اراكهم كثيرا لفشلتم فالكاف فيهما مفعول اول والهاء والميم مفعول ثان وقليلا في الاول وكثيرا في الثاني مفعول ثالث
وفي هذه الامثلة رد على ابن الخباز حيث قال لم اظفر بفعل متعد لثلثة الا وهو مبني للمفعول كما في قول النابغة نبئت زرعة والسفاهة
كاسمها يهدي الي غرائب الاشعار فالتاء نائب الفاعل وهي المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدي الي مفعول ثالث وما بينهما
اعتراض وقول الاعشى ميمون بن قيس وانبئت قيسا ولم ابله كما زعموا خير اهل اليمن فالتاء مفعوله الاول وقيسا الثاني وخير الثالث ومعنى
ابله لم اختبره وقول العوام ابن عقبة بن كعب بن زهير وخبرت سوداء الغميم مريضة فاقبلت من اهلي بمصر اعودها فالتاء المفعول الاول وسوداء
الثاني ومريضة الثالث والغميم بالغين المعجمة موضع وقول رجل من بني كلاب وما عليك اذا اخبرتني دنفا وغاب بعلك يوما ان تعودني
فالتاء المكسورة مفعول اول وياء المتكلم الثاني ودنفا الثالث والدنف المريض وقول الحارث بن حلزة اليشكري او منعتم ما
تسألون فمن حدثتموه له علينا الولاء فالضمير المرفوع مفعول اول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفعل في
الجميع مبني للمفعول والى نصب هذه الافعال مفاعيل ثلثة اشار الناظم بقوله الى ثلثة رأى وعلما عدوا اذا صارا ارى واعلما ثم
قال وكارى السابق نبا اخبرا حدث انبا كذاك خبرا وقال الناظم في شرح التسهيل والاولى عندي ان يجعل من نصب نبأ واخواته ثلثة ان
يجعل الثاني منهما على نزع الخافض كما في اية التحريم وكما في قول بعض العرب نبئت زيدا مقصرا عليه وكما قال سيبويه في نبئت عبد الله
والثالث حال ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وان فيه سلامة من التضمين الذي هو خلاف الاصل انتهى ويجوز
عند الاكثرين حذف المفعول الاول استغناء عنه كاعلمت كبشك سمينا ولا تذكر من اعلمته ويجوز الاقتصار عليه كاعلمت زيدا ولا تذكر
ما اعلمته به لان الفائدة لا تنعدم في الاستغناء عن الاول ولا في الاقتصار عليه فقد يراد الاخبار بمجرد العلم به او بمجرد اعلام الشخص المذكور
قول ابي العباس وابي بكر وابن كيسان وخطاب وابن ابي الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن
عصفور الى انه لا يجوز حذفه ولا الاختصار عليه كفاعل علم وهو ظاهر قول الاخفش لا بد من الثلثة وزعم الشلوبين انه يجوز الاقتصار
عليها ومنع الاقتصار عليه واما حذفها الثلثة جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز حذف الثلثة لدليل وغيره وانه يجري في باب ظن
الحذف لغير دليل وذلك لانه لا يقول اعلمت واظننت لا فائدة له لان الانسان لا يخلو غالبا من علم او ظن واما الاعلام فانه تجيء منه شيء في النائب

باب أعلم وأرى

الثالث من المفاعيل الثلاثة بعد النقل من جواز حذفهما او حذف احدهما اختصارا اي لدليل ومنعه اقتصارا اي لغير دليل ومن الالغاء والتعليق بما
كان لهما قبل النقل والى ذلك الاشارة بقول الناظم وما لمفعولي علمت مطلقا للثاني والثالث ايضا حققا خلافا لمن منع الالغاء
والتعليق مطلقا سواء كان مبنيا للفاعل ام للمفعول وهو ابو علي الشلوبين ونسبه الى المحققين وخلافا لمن منعهما في المبني للفاعل
وهو ابو موسى الجزولي فانه فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فقال يجوز في المبني للمفعول لمساواته في الحكم لباب علم الصيرورة بالبناء
للمفعول ورفع نائب الفاعل كصورته في المتعدي لاثنين ولا يجوز في المبني للفاعل لان الفعل يكون اذ ذاك معملا ملغى في حالة واحدة
وذلك تناقض وقال الخطاب في الترشيح لا يلغى اعلم واخواتها لان منصوباتها لا ينعقد منها مبتدأ وخبر لبقاء الاول غير مرتبط فان
بنيتها للمفعول او وسطتها او اخرتها جاز ذلك لانه ليس ثم الا منصوب ينعقد منهما مبتدأ وخبر ولو توسطت فيهما اشبهاو لنا من الادلة على
الالغاء في المبني للفاعل من النثر قول بعضهم البركة اعلمنا الله مع الاكابر فالبركة مبتدأ ومع الاكابر خبره واعلم ملغاة لتوسطها بينهما
وللفاعل بين المبتدأ وخبره ومن النظم قوله وانت اراني الله امنع عاصم وارأف مستكفى واسمح واهب فانت مبتدأ وامنع خبره وارى ملغاة
لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره ولنا على التعليق من النثر الفصيح قوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد
فالكاف والميم مفعول اول وجملة انكم لفي خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معلق عن الجملة باسرها
باللام ولذلك كسرت ان واذا شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه بجديد والتقدير اذا مزقتم تجددون وجملة الشرط وجوابه معترضة
بين المفعول الاول وما سد مسد المفعولين ولا يصح ان يكون جملة ان وما بعدها جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في اول
الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم ومن النظم قوله حذار فقد نبئت انك للذي ستجزى بما تسعى فتسعد
نبئت تحذر او مكسر الراء اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل وهو المفعول الاول وجملة انك للذي في
موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت ان قال ابن مالك في النظم وغيره واذا كانت رأى او علم
منقولتين من رأى البصرية وعلم العرفانية المتعدي كل منهما لواحد عديتا بالهمزة لاثنين نحو ارأيت زيدا الهلال اي ابصرته اياه واعلمت
زيدا الخبر اي عرفته اياه قال الله تعالى من بعد ما اراكم ما تحبون فالكاف والميم مفعول اول وما تحبون مفعول ثان ولما واذ يريكموهم
اذ التقيتم في اعينكم قليلا فقليلا حال لا مفعول ثالث وهذان المفعولان حكمهما حكم مفعولي كسا في الحذف لهما او لاحدهما لدليل
وغيره وفي كون الثاني منهما لا يكون جملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا والثاني منهما
كثاني اثنى كسا دوجه الشبه بينهما ان الثاني منهما غير الاول الا ترى ان الحكم غير زيد في قولك علمت زيدا الحكم كما ان الثوب غير زيد في قولك
كسوت زيدا ثوبا فتقول في حذف الاول علمت الخبر وارأيت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي حذف الثاني اعلمت زيدا وارأيت زيدا كما
تقول كسوت زيدا وفي حذفهما معا اعلمت وارأيت كما تقول كسوت وفي منع الالغاء والتعليق في المفعولين معا لانهما ليس اصلهما المبتدأ
والخبر وهل فيه نظر في موضعين احدهما ان علم بمعنى عرف انما حفظ نقلها الى اثنين بالتضعيف لا بالهمزة نحو وعلم ادم الاسماء والموضع الثاني
ان ارى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام عن المفعول الثاني نحو رب ارني كيف تحيي الموتى فارني فعل دعاء وياء المتكلم مفعوله الاول وجملة
كيف تحيي الموتى جملة استفهامية في موضع نصب على انها مفعوله الثاني معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف وهذا النظر لابي حيان
وقد يجاب عن الاول بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا على المتعدي لاثنين كما قيس نحو البست زيدا جبة على كسوته جبة
وظاهر كلام الشاطبي انه سمع في علم نقلها بالهمزة الى اثنين فانه قال واما السماع في المتعدي فكثير وذكر امثلة منها علم الشيء اعلمته اياه
اي عرفته اياه هذا نصه فسقط القول بانه انما يحفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا حاجة الى دعوى
القياس مع وجود السماع وقد يجاب عن النظر الثاني بادعاء ان الرؤية في ارني كيف تحيي الموتى علمية لا بصرية كما قال الجوهري في الم تر الى
ربك كيف مد الظل الرؤية رؤية القلب في هذا ومخرجها مخرج رؤية العين ويجوز في مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز مع العلم انتهى
ذكره في سورة النساء والثاني تقول ليس هذا من التعليق في شيء بل جملة كيف تحيي الموتى في تأويل مصدر منصوب على المفعولين
والتقدير ارني كيفية احيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك في نحو ويتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير ويتبين لكم كيفية فعلنا بهم على انا
لا نسلم امتناع التعليق على المفعول الثاني في باب كسا لجواز ان تقول اكسه كيف شئت كما تقول ارني كيف تفعل لانه سؤال عن مفعول
بر قلته بحثا ولم اره مسطورا فان صح سقط النظر الثاني وصح عموم قول الناظم والثاني منهما كثاني اثنى كسا فهو به في كل حكم ذو
ائتسا **هذا باب الفاعل** الفاعل لغة من اوجد الفعل واصطلاحا اسم صريح ظاهر او مضمر بارز او مستتر او ما
في تأويله في الاسم اسند اليه فعل تام او متصرف وجامد او ما في تأويله اي الفعل قدم اي الفعل وما في تأويله على المسند اليه

باب الفاعل

اصلى المحل في التقديم واصلى الصيغة فالاسم الصريح الظاهر نحو تبارك الله والمضمر البارز نحو تباركنا بالله والمستتر نحو اقوم وقم والمأول به اى بالاسم ما اقترن بسابك لفظا او تقديرا والسابك هنا ان وان وما دون لو وكي نحو اولم يكفهم انا انزلنا اى انزالنا الم يان للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم اى خشوع قلوبهم يسر المرء ما ذهب الليالي اى ذهابها ولا يقدر من هذه الاحرف الا ان فيكون النون خاصة نحو وما زاغ الابصار اى زيغه ولا تقدر ان المشددة ولا ما لعدم ثبوته ولا يقدر فاعل مأول بالاسم من غير سابك من هذه الاحرف الثلاثة عند البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في نحو ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه حتى حين حيث اولوا ليسجننه بالسجن نفع السين على انه فاعل بدا لاحتمال ان يكون فاعل بدا ضميرا استتر فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بدا كما جاء مصرحا به في قول الشاعر بدا لي من تلك القلوص بدا واليه ذهب المبرد ومن وافقه والفعل كما مثلنا من نحو تبارك الله ولم يكفهم انا انزلنا وشبهه اى من الفعل نحو اتى زيد ونعم الفتى لا فرق في ذلك بين المتصرف كما اتى والجامد كنعم والمؤول بالفعل بشتمل منه فاعل نحو مختلف الوانه فمختلف في تاويل يختلف والوانه فاعل وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف الوانه ولا فرق في اسم الفاعل بين الحال كما مثله وغير الحال نحو منيرا وجهه في قوله اتى زيد منيرا وجهه وهو المشار اليه في النظم بقوله الفاعل الذي كمرفوعي اتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى فاتى فعل ماض وزيد فاعله ومنيرا حال من زيد ووجهه فاعل منيرا وصح عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال وهو زيد وامثلة المبالغة نحو اضراب ومضراب وضروب وضريب وضرب زيد والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله ما رايت امرا احب اليه البذل منه اليك يا ابن سنان والمصدر نحو قوله الا ان ظلم نفسه المرء بين واسم المصدر نحو عجبت من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعديله المعتمدين نحو ومن عنده علم الكتاب وافي الله شك قال ابو حيان والاسم موضوع موضع الفعل نحو اياك انت وزيدا ان تحرجا فتعاماك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر انتهى وقولنا تام مخرج للفعل الناقص نحو كان زيد قائما فان زيدا لا يسمى فاعلا حقيقة في الاصطلاح وقوله مقدم رافع لتوهم دخول زيد من نحو زيد قام في حد الفاعل خلافا للكوفيين بل فزيد مبتدأ وقام يحمل الضمير والجملة خبره وينبغي ان يقيد ذلك بالاختيار فقد حكى ابن مالك الدغ الاعلم وابن عصفور انهما قالا لا في قولها وصالك على قول الصدود زيد وما ان وصال ناعل يدوم المذكور لا محذوف وان الذي يرفع ذلك الضرورة انتهى وقوله اصلى المحل فيه مخرج لنحو قائم زيد فان زيدا ليس فاعلا لان المسند وهو قائم مقدم في اللفظ واصله التاخير لانه خبر وزيد مبتدأ هذا قول جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى جواز كون قائم مبتدأ وان لم يعتمد على نفي او استفهام وزيد فاعل سد مسد الخبر وعلى قولهم يجب ادخاله في الحد ولا يحتاج الى قوله اصلى المحل وذكر اصالة الصيغة فيه مخرج لنحو ضرب زيد بضم اول الفعل وكسر ثانيه فانها صيغة غير اصلية لانها مفرعة عن ضرب بفتحها على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نائب عن الفاعل وعلى القول بانها صيغة اصلية يحتاج الى قيد لاخراج نائب الفاعل ومخرج لنحو مضروب زيد فانها مفرعة عن ضارب ومخرج لنحو اعجبني قراءة في الجامع القران فالمصدر هنا نائب عن المفعول لانه واقع موقع فعل مبني للمفعول وصيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل تقديرا والقران نائب الفاعل به والتقدير يعجبني ان يقرأ في الجامع القران وسلم الحد بعد ذلك للفاعل وله احكام سبعة احدها الرفع لانه عمدة اذ لا يستغني الكلام عنه ورافعه المسند كما تقدم لا الاسناد خلافا لخلف الاحمر وقد ينصب شذوذا اذا فهم المعنى من سمع كلامهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر برفع اولهما ونصب ثانيهما وجعل ابن الطراوة قياسا مطردا واستدل له بقراءة عبد الله فتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع كلمات وفيه نظر لامكان حمله على ان الاول لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الآخر وقد يجر باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس فالله فاعل والناس مفعول والتقدير ولولا ان يدفع الله الناس او يجر باضافة اسمه اى المصدر نحو قول عائشة من قبلة الرجل امرأته الوضوء فالوضوء مبتدأ مؤخر ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة بضم القاف اسم مصدر قبل والرجل فاعله وامرأته مفعوله وشذ ان اسم المصدر غير العلم والميمي انما يعمل عند الكوفيين والبغداديين او يجر بمن والباء الزائدتين او اللام الزائدة فالاول نحو ان يقولوا ما جاءنا من بشير اى ما جاءنا بشير والثاني نحو كفى بالله شهيدا اى كفى الله شهيدا والثالث نحو هيهات هيهات لما توعدون اى بعد ما توعدون الحكم الثاني وقوعه بعد المسند وهذا مستفاد من قوله في الحد بعد اى على الفاعل ولكنه ذكره توطئة لقوله فان وجد في اللفظ ما ظاهره انه فاعل تقدم على المسند وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا في المسند وكون المسند اليه المقدم اما مبتدأ في نحو زيد قام ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وعائد على زيد وزيد مبتدأ وقام وفاعله خبر زيد واما فاعلا لكونه محذوف الفعل في نحو وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك احد استجارك وانما لم يجعل احد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف لان اداة الشرط موضوعة لتعلق فعل بفعل ففي محضه

بالجمل

بالجمل الفعلية على الاصح عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين فيجوز عندهم ان يكون احد مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه او نعته المجرور بعده واستجارك خبره وجاز الامران الابتدائية والفاعلية في نحو ابشر يهدوننا فبشر يجوز ان يكون مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز ان يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره يهدوننا والتقدير ايهدينا بشر يهدوننا والارجح الفاعلية لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال وجاز الامران في ءانتم تخلقونه فانتم يجوز ان يكون مبتدأ وتخلقونه خبره ويجوز ان يكون فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والاصل اتخلقونه تخلقونه فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم ابدل من الضمير المتصل به ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل والارجح الفاعلية لان الاستفهام بالفعل اولى منه بالاسم وعورض بان في الفعلية تخالفا في عطف ام نحن الخالقون عليه وفي الابتدائية تناسبا والتناسب اولى من التخالف وعورض ثم قال الموضح في المغني وتعادل الاسمية في ءانتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون انتهى وهذه الارجحية وان كانت بالنسبة الى شيء خاص مطلوبة في الجملة لاجل المعادلة واذا تعارض المرجحان تساقطا وبقي الوجهان على التساوي كذا من وجوب تاخير الفاعل عن المسند هو مذهب البصري ومذهب الكوفي جواز تقديم الفاعل على المسند تمسكا بنحو قول الزباء بفتح الزاي والباء الموحدة المشددة بنت ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا يحملن ام حديدا وجه التمسك ان مشيها روي مرفوعا ولا جائز ان يكون مبتدأ اذ لا خبر له في اللفظ الا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين ان يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى ووئيدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحت فدال مهملة التؤدة قاله الجوهري في الفاعل ووئيدا التزايد والثاني وهو عندنا معشر البصريين ضرورة والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند او مشيها مبتدأ لحذف خبره لسد الحال مسده اى يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا فحكمك مبتدأ لحذف خبره لسد الحال مسده اى حكمك لك مثبتا قيل او مشيها بدل من ضمير الظرف المنتقل اليه بعد حذف الاستقرار وذلك ان ما الاستفهامية في محل رفع على الابتداء وللجمال الخبر وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على ما وهذه التخريجات ضعيفة اما الضرورة فلا داعي اليها لتمكنه من النصب على المصدرية او الجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال واما الابتداء فيخرج على شاذ كما مر في بابه واما الابدال من الضمير فلانه اما بدل بعض او اشتمال وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظا او تقديرا وعلى تقديره تكلف فيه ضعف من وجه آخر وهو ان الضمير المستتر في الظرف ضمير ما الاستفهامية واذا ابدل منها وجب ان تقترن بهمزة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به في المغني فان قلت ما فائدة الخلاف بين اهل البلدين قلت فائدته تظهر في التثنية والجمع فنقول على راي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على راي البصريين بل لا بد من الضمير المطابق في قاما الحكم الثالث من احكام الفاعل انه لا بد منه لان المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه فان ظهر الفاعل في اللفظ بان نطق به ظاهرا كان او مضمرا نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك واضح وان لم يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر راجع اما الى المذكور كزيد قام كما مر في الحكم الثاني ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله او راجع لما دل عليه الفعل المسند المستتر فيه الضمير كالحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ففي يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام اى ولا يشرب هو اى الشارب لان يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وليس براجع الى الزاني لفساد المعنى او راجع لما دل عليه الكلام او دل عليه الحال المشاهدة فالاول نحو كلا اذا بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام اى اذا بلغت هي اى الروح والتراقي اعالي الصدر والثاني نحو قولهم اى العرب اذا كان غدا فائتني بنصب غدا وقوله وهو سوار بن المضرب حين فر من الحجاج فان كان لا يرضيك حتى تردني الى قطري لا اخا لك راضيا ففي كان فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان يعود على معلوم بالحال المشاهدة بينهما اى اذا كان هو اى ما نحن الآن عليه من سلامة في غد هذا في المثال وفي البيت فان كان هو اى ما نشاهده مني فهذه لف ونشر على الترتيب ويجوز في كان فيهما ان تكون تامة وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا في المثال ولا يرضيك في البيت في موضع خبرها وان جعلتها تامة كان غدا منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ولا يرضيك في موضع الحال من فاعل كان وحكى سيبويه انه اذا كان غدا على انه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم وقطري بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء آخر الحروف هو قطري بن الفجاءة الخارجي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر ففهم منه انه لا يجوز حذف الفاعل وعن الكسائي اجازة حذفه وتبعه السهيلي تمسكا بنحو ما اولته من الحديث والمثال والبيت وحينئذ فيحذف الفاعل في اربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل نحو قضي الامر وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وفي افعل بكسر العين في التعجب اذا دل

مستكن على المسند ح

عليه متقدم مثله نحو اسمع بهم وابصر وفي المصدر نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما الحكم الرابع انه يصح حذف فعله جوازا اذا اجيب
به نفي كقولك بلى زيد جوابا لمن قال ما قام احد فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة الفعلية اي بلى قام زيد لتطابق
الجواب مدخول النفي في الفعلية ولو جعل مبتدا لحذف خبره لم تطابق وهذه قوله تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شيء قلت بل اعظم
الوجد فاعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والتقدير بل عراه اعظم الوجد وتجلدت من التجلد وهو التصبر على الهم
ونحوها ولم يعر بالعين والراء المهملتين من عراه الامر اذا غشيه وقلبه مفعول يعر وشيء فاعله وبل للاضراب في اعظم الوجد شدة الشوق
او اجيب به استفهام محقق اي ملفوظ به نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك احد فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام
ولم يجعله مبتدا لحذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فالله فاعل لفعل محذوف دل
عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا الكلام عند التحقيق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق
قاله التفتازاني وهو متعين لان القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ثم قال في الدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف
لا مبتدا انه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعم ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم انتهى وهو
معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدا انه قد جاء كذلك كقوله تعم قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها
ومما يقال انه قدم لافادة الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الاصح والاحسن ان يقال ان الجملة الفعلية في
هذا الباب اكثر فالحمل عليها اولى وان كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية او اجيب به استفهام مقدر يدل على تقديره لفظ الفعل
للمفعول قاله الشيخ عبد الله كقراءة الشامي وابي بكر يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيسبح مضارع مبني للمفعول وله نائب الفاعل
واوجبه الخفاف لخفاء الاعراب وعدم القرينة وقال الموضح في الحواشي لا يجب بل هو اولى مما بعده والاصال جمع اصل بضمتين والاصل
جمع اصيل ويجمع اصال على اصايل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكانه لما قيل يسبح له فيها بالغدو
والاصال قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار يسبح المبني للمفعول به ولا يصح اسناد رجال الى الفعل المذكور المبني للمفعول
لفساد المعنى لان الرجال ليسوا مسبحين بفتح الباء بل مسبحين بكسرها فالوقف دونه وقوله وهو ضرار بن نهشل يرثي اخاه يزيد بن نهشل
كما قال التفتازاني والنيلي وقال ابو عبيد هو مهلهل وقال العيني هو لهشل وقال بعضهم هو الحارث بن نهيك النهشلي ليبك يزيد
ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح فضارع فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكانه قيل من يبكيه
فقيل ضارع اي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل ان رجال فاعل فعل محذوف اي يسبحه رجال ويبكيه مضارع ويزيد نائب فاعل
يبك المجزوم بلام الامر والضارع الفقير الذليل والمختبط الذي ياتي اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب
الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة والقياس المطاوح والملاقح ومن تعليلية متعلقة بمختبط وما مصدرية
والمعنى ليبك يزيد رجل ذليل ومتوقع معروف لاجل اذهاب المنايا يزيد ويروى ليبك يبنا الفعل للفاعل ويزيد مفعوله
ضارع فاعله وفي كل من الروايتين وجه حسن اما الاولى فمن جهة جعل يزيدا الذي هو محل الضعفاء في صورة العمدة واما الثانية فمن
جهة عدم الحذف وهو اي حذف فعل الفاعل كما في الاية والبيت قياس وفاقا للجرمي بفتح الجيم نسبة الى بني جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح
ابن اسحق وكنيته ابو عمرو وابن جني بكسر الجيم واسكان الياء التي ليست منسوبا وانما هو معرب كني واسمه ابو الفتح وفيما من البصريين اجاز اكل
الطعام زيد وشرب الماء عمرو بالبناء للمفعول فيهما ومذهب الجمهور انه لا ينقاس والمرفوع في الاية والبيت خبر مبتدا محذوف والتقدير
المسبح له رجال والباكي ضارع صرح بالتقدير الاول ابو حيان وبالثاني صاحب البسيط وعلى القياس لا يجوز في نحو يوعظ بالبناء
للمفعول في المسجد رجل ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف لاحتماله للمفعولية والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب ان يكون
مرفوعا على النيابة عن الفاعل بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد فانه يجوز ان يجعل زيد فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية
لان الفعل المبني للمفعول رفع رجال على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون الا واحدا كالفاعل وكانه لما قيل من يعظهم قيل
زيد اي يعظهم زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله ويرفع الفاعل فعل اضمر كمثل زيد في جواب من قرا واستلزمه اي استلزام الفعل الرافع
للفاعل لما ذكر قبله من فعل كقوله وهو الفرزدق غداة احلت لابن اصرم طعنة حضين عبيطات السدائف والخمر فالخمر مرفوع بفعل
محذوف يستلزمه احلت اي وحلت له الخمر لان اذا احلت الخمر يستلزم حلت الخمر وحكي ان الكسائي سئل بحضرة يونس بن حبيب عن
توجيه رفع الخمر في هذا البيت فقال باضمار فعل اي وحلت الخمر فقال يونس ما احسن والله ما وجهته غير اني سمعت الفرزدق ينشده
بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا نقله محمد بن سلام وغداة نصب على الظرفية وطعنة فاعل احلت وحضين بالجر بكر

من ابن اصرم او عطف بيان عليه وعبيطا مفعول احلت والعبيط بالعين المهملة الطري من اللحم والسدائف بالسين المهملة والفا جمع
سديفة السنام وغيره مما غلب عليه السمن وكان حضين بن اصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر واكل اللحم الطري حتى يقتل قاتل قريبه
فلما طعنه وقتله احلت له الطعنة شرب الخمر واكل اللحم الطري او فسره اي عامل الفعل الرافع للفاعل ما بعد من فعل نحو وان احد من
المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف يفسره استجارك والتقدير وان استجارك احد والحذف في هذه الصورة الاخيرة واجب
لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض وتقدم الخلاف فيها والحكم الخامس من احكام
الفاعل ان فعله وهو ما بمنزلته يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع افراده وكما تقول قام اخوك واقام اخوك كذلك تقول قام اخواك
واقام اخواك وقام اخوتك واقام اخوتك وقام نسوتك واقام نسوتك بتوحيد المسند في الجميع لانه لو قيل قاما اخواك وقاموا اخوتك
وقمن نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا مؤخر وما قبله فعل فاعل خبر مقدم وكذا في تثنية الوصف وجمعه فالتزم توحيد المسند
دفعا لهذا الايهام وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التانيث حيث الحقوا علامة التانيث دون علامة التثنية والجمع لان
علامة التانيث ليست بعلامة اضمار فلا تلتبس بعلامة الاضمار ولغة التوحيد هي الفصحى وبها جاء التنزيل قال الله تعم قال رجلان
وقال الظالمون وقال نسوة واليه اشار الناظم بقوله وجرد الفعل اذا ما اسند لاثنين او جمع كفاز الشهدا وحكى البصريون عن
طي وبعضهم عن ازد شنوءة بفتح الهمزة وسكون الزاي او السين قال في الصحاح ازد ابو حي من اليمن وهو بالسين افصح فيقال ازد شنوءة
وازد عمان وازد السراة واختلف في تسميته ازدا واسدا فقيل لانه كان كثير العطا فقيل له ذلك لكثرة من يقول اسدي الي كذا وازدى
الي كذا وقيل انه كان كثير النكاح والازد والاسد النكاح وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة نحو ضربوني قومك وضربني
نسوتك وضرباني اخواك وفي الحديث او مخرجي هم قاله لما قال له ورقة بن نوفل وددت ان اكون معك اذ يخرجك قومك الاصل
او مخرجوي هم فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقال عمرو بن ملقط الجاهلي الفيتا عيناك عند القفا اولى فاولى لك ذا واقية فالفيتا
بالبناء للمفعول فعل ماض وعيناك نائب الفاعل فالحق الفعل علامة التثنية مع اسناده الى الظاهر ونائب الفاعل كالفاعل وعند ظرف
بمعنى قرب متعلق بالفيتا وذا واقية حال من المضاف اليه وهو الكاف وواقية مصدر بمعنى الوقاية كالكاذبة بمعنى الكذب واولى
فاولى لك اي قاربك ما يهلكك وهذا البيت يصف به رجلا انهزم اذا اشتد الوطيس فهو يلتفت الى ورائه مخافة ان يتبع فتلفى عيناه
عند قفاه من شدة الالتفات وقال امية يلومونني في اشتراء النخيل اهلي فكلهم الوم فاهلي فاعل يلومونني فالحق الفعل علامة الجمع
مع انه مسند الى الظاهر واشتراء مضاف مصدر الى مفعوله وحذف فاعله ويروى اشتراي النخيل باضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله
وكلهم مبتدا والوم بفتح الواو غير مهموز خبره وهو اسم تفضيل من ليم بالبناء للمفعول كهيل الي وكلهم اكثر ملومية والوم العذل
يروى وكلهم اعذل ومعذل واهلي الذي باع بالخيونة كما في البابع الاول وقال اخر بنج الربيع محاسنا القحنها غر السحائب غر جمع
غراء مؤنث اغر بمعنى ابيض فاعل الفح والحقه علامة المؤنث وهي النون والسحائب جمع سحابة والفعل والفاعل صفة محاسن جمع
محسن كسنا وجمع مشنوع على غير القياس والوصف في ذلك كالفعل الا ان الوصف اذا اسند الى جماعة الاناث لحقه الالف والتاء
دون الالف نحو اقائمات الهندات والصحيح عند سيبويه ومتابعيه ان الالف والواو والنون في ذلك الممنوع احرف وان طيا وازد شنوءة
دلوا بها على التثنية والجمع مذكرا او مؤنثا كما دل الجميع من العرب بالتاء في نحو قامت على التانيث بجامع الفرعية عن الغير فالمثنى والجمع
فرع الافراد كما ان المؤنث فرع المذكر قال سيبويه واعلم ان من العرب من يقول ضربوني قومك فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في
قالت فلانة فكانهم ارادوا ان يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ثم قال وهي لغة قليلة والى ذلك جنح قول الناظم وقد يقال
سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند لا انها ضماير الفاعلين وما بعدها من الظواهر مبتدا وهي وما قبلها خبره على
التقديم للخبر والتاخير للمبتدا او ما بعدها تابع لها على الابدال من الضمير بدل كل من كل والصحيح بنصب ان هذه اللغة وهي الحاق
العلامات لا تمتنع مع المفردين او المفردات المتعاطفة بغير او خلافا للزاعمي ذلك بكسر الميم الجمع اي خلافا لمن زعم ان الظواهر مبتدا
ولمن زعم انها ابدال ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات وانما كان الصحيح انها احرف لا ضماير لقول الائمة من اهل اللغة ان ذلك
لغة لقوم معينين وتقديم الخبر كما يقول به الاول والابدال من الضمير كما يقول به الثاني يجيزها جميع العرب ولا يختصان بلغة قوم
باعيانهم قاله ابن مالك في شرح التسهيل وانما كان الصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات لمجيء قوله وهو عبيد الله بن قيس الرقيات
يرثي مصعب بن الزبير بالعراق تولى قتال المارقين بنفسه وقد اسلماه مبعد وحميم فالحق علامة التثنية وهي الالف في اسلماه مع المتعاطفين
وهما مبعد وحميم والمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقا اذا خرج من الجانب الاخر واسلماه خذلاه يقال اسلمت فلانا اذا

لم تعنه ولم تنصره على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبي من النسب والحميم القريب وقوله وهو عروة بن الورد يمدح الغنى
بذم الفقر ذريني للغنى اسعى فاني رأيت الناس شرهم الفقير واحقرهم واهونهم عليه وان كانا له حسب وخير فالحق علامة التثنية وهي الالف
في كانا مع المتعاطفين وهما حسب وخير بكسر الخاء المعجمة اي الكرم والمعنى وان كان للفقير حسب وكرم فهو احقر الناس واهونهم لاجل فقره و
بهذين البيتين رد ابو حيان على الحضراوي حيث قال لا نعلم احدا يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر وقال الموضح في المغني و
ليس الرد شيئا لانه يمنع التخريج لا التركيب انتهى والحكم الثامن من احكام الفاعل انه ان كان مؤنثا انث فعله بتاء ساكنة في اخر الماضي
كان او متصرفا تاما كان او ناقصا وذلك مستفاد من قول الناظم وتاء تانيث تلي الماضي اذا كان لانثى وبتاء المضارعة في اول المضارع
لم يتعرض له في النظم ويجب تلك التانيث في مسئلتين احديهما ان يكون الفاعل ضميرا متصلا لغائبة حقيقة التانيث او مجازيته و
فمعنى حقيقي التانيث ما له فرج والمجازي خلافه فالحقيقية كهند قامت وتقوم والمجازية نحو الشمس طلعت وتطلع وانما وجب تانيث
الفعل لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس طلع قرنها بخلاف الضمير المنفصل نحو هند ما قام
الا هي وما يقوم الا هي والشمس ما طلع الا هي وما يطلع الا هي فالتذكير واجب في النثر لعدم التوهم المذكور ولان الفعل لا يكون له فاعلان
ونحو قول المرأة الحاضرة قمت واقوم فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا لمؤنث وتاء التانيث يجوز تركها في الشعر مع اتصال
الضمير ان كان التانيث مجازيا وهو ما ليس له فرج واليه اشار الناظم بقوله ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع كقوله وهو عامر بن جوين الطائي
يصف سحابة وارضا نافعتين فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها وكان القياس ابقلت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف
التاء للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التاء في الكلام النثر فيقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق بين الضمير و
الظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على انه مختار لا
مضطر واجيب بانه انما يثبت ما ذكر بعد ثبوت ان الشاعر ممن يخفف الهمزة بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمزة الا التحقيق
هذا وقد يعارض بالمثل فيقال انما يثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل ويؤيد ما قاله ابن كيسان ان
الاعلم حكى في شرح ابيات كتاب سيبويه انه روى فلا ارض ابقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هذا دليل على انه قائل
يجيز النقل قال وعلى رواية تحقيق الهمزة انما هو لتاويل الارض بالمكان فلا ضرورة انتهى وفي هذا التاويل نظر لان الهاء في ابقالها
يأباه وقوله وهو الاعشى ميمون بن قيس في قصيدة يمدح بها رهط قيس بن معدي كرب ويزيد بن عبد المدان الحارثي فاما تريني ولي لمة فان
الحوادث اودى بها وكان القياس اودت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء ضرورة واللمة بكسر اللام وتشديد الميم شعر الراس دون
الجمة والحوادث جمع حادثة والجمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي وقيل المراد بالحدثان الليل والنهار واودى بمعنى اهلك وعدي بالباء
المسئلة الثانية من وجوب التانيث ان يكون الفاعل ظاهرا متصلا بالفعل حقيقي التانيث نحو اذ قالت امرأة عمران والى هاتين المسئلتين
اشار الناظم بقوله وانما تلزم فعل مضمر متصل او مفهم ذات حر وشذ قول بعضهم قال فلانة حكاه سيبويه عن بعض العرب وهو مما لا
يقاس عليه فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول النظم والحذف قد ياتي بلا فصل انه يقاس على قلة وانما جاز في الكلام الفصيح نحو نعم المرأة في
المدح وبئس المرأة في الذم بترك التاء فيهما لان المراد بالمرأة فيهما الجنس وهو مؤنث مجازي وسيأتي ان الجنس فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث
مجازي فلذلك يجوز فيه ذلك الترك واليه اشار الناظم بقوله والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين ويجوز الوجهان
التذكير والتانيث في مسئلتين احديهما المؤنث الحقيقي الظاهر المنفصل من الفعل بفاصل كقوله وهو جرير يهجو الاخطل لقد ولد
الاخيطل ام سوء على باب استها صلب وشام فترك التاء من ولدت جائز لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخيطل بالتصغير والصلب بضم الصاد
جمع صليب للنصارى والشام جمع شامة وقولهم اي العرب حضر القاضي اليوم امرأة فامرأة فاعل حضر وترك التاء للفصل بالمفعول وذكر الظرف
قصد الحكاية الشاهد بتمامه وانما لم يجب التانيث مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض
من تاء التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو اتى القاضي بنت الواقف والتانيث اكثر من التذكير
لقوة جانبه الا ان كان الفاصل بين الفعل وفاعله المؤنث الا الاستثنائية الايجابية فالتانيث خاص بالشعر نص عليه الاخفش واوجب
التذكير في الكلام نحو ما قام الا هند لان ما بعد الا ليس هو الفاعل في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو
المستثنى منه وهو مذكر فلذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام احد الا هند وانشد الاخفش على التانيث في الشعر ما برئت من ريبة وذم في
حربنا الا بنات العم فبنات العم فاعل برئت وانثه مع وجود الفصل بالا وجوزه ابن مالك في النثر على قلة فقال والحذف مع فصل بالا
فضلا كما زكى الا فتاة ابن العلا وقرئ ان كانت الا صيحة بالرفع وقرأها مالك بن دينار والحسن وابو رجاء وعاصم الجحدري بخلاف عنه وجماعة

من التابعين

التابعين فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بضم التاء من ترى ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل قال ابن جني انها ضعيفة في العربية المسئلة
الثانية من جواز الوجهين المجازي التانيث نحو وجمع الشمس والقمر ولو ورد وجمعت بالتاء لم يمتنع ومثله المجازي التانيث اسم الجنس كشجر واسم
الجمع المعرب كقوم ونسوة والجمع المكسر كاعراب وهنود لانهن في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز التانيث في الفعل مع اسم الجمع
نحو كذبت قبلهم قوم نوح ومع الجمع المكسر نحو قالت الاعراب ومع اسم الجنس نحو اورقت الشجر وجاز التذكير في الفعل مع اسم الجنس نحو اورق
الشجر ومع اسم جنس المذكر نحو وكذب به قومك ومع اسم الجنس المؤنث نحو وقال نسوة ومع المكسر المذكر نحو قال الرجال ومع جمع التكسير المؤنث
نحو جاء الهنود فاتى في جانب التذكير بالنشر مرتبا على ترتيب اللف وفي جانب التانيث مختلطا كقولهم هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء ونجدة
وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازا من اسم الجمع المبني نحو الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين امنوا بالتانيث وان قيل انه جمع للذي وانما جاز التانيث مع
المؤنث المجازي لامرين احدهما ان التانيث غير حقيقي فضعفت العناية به والثاني ان هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كحمل المذكر على
المؤنث في جاءته كتاب بتاء اي صحيفة والى ذلك اشار الناظم بقوله والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع احدى اللبن الا ان سلامة
نظم الواحد في جمع التصحيح المذكر والمؤنث اوجب التذكير في الفعل في نحو قام الزيدون وفي التنزيل قد افلح المؤمنون واوجب التانيث
في الفعل في نحو قامت الهندات هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين خلافا للكوفيين فيهما فانهم اجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح
التذكير والتانيث وخلافا للفارسي من البصريين في جمع التانيث جمع تصحيح المؤنث فانه انفرد عن اصحابه بجواز الامرين وفي وجوب تذكير الفعل [illegible]
مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم في تسهيله واحتجوا بنحو الا الذي امنت به بنو اسرائيل فانث الفعل مع جمع تصحيح المذكر وبنحو اذا جاءك المؤمنات فذكر
الفعل مع جمع تصحيح المؤنث وبنحو قوله فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والظاعنون الي ثم تصدعوا فذكر الفعل مع اسناده الى جمع تصحيح المؤنث و
شجوهن بمعنى حزنهن مفعول لاجله وتصدعوا افترقوا واجيب بان البنين في قوله بنو اسرائيل والبنات في قوله بناتي لم يسلم فيهما لفظ
الواحد اذ الاصل بنو بحذف لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير والف وتاء في التانيث فلما لم يسلم فيهما الواحد عوملا معاملة جمع التكسير
وليس الكلام فيه قال الشاطبي ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين اذا لم يحصل تغيير فيهما واما ما تغير منهما كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا
انتهى وبان التذكير في جاءك المؤمنات للفصل بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم حضر القاضي امرأة ولان الاصل النساء المؤمنات والنساء اسم
جمع فحذف الموصوف وخلفته صفته فعوملت معاملته او لان ال في المؤمنات اسم موصول مقدر باللاتي وهي اي اللاتي اسم جمع وتقدم
انه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتانيث قيل وفي هذه الاجوبة الثلاثة الاخيرة نظر اما الاول فلان الفصل بغير الا الارجح فيه التانيث
وتركه مرجوح وقد اجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم ان يكونوا قد اجمعوا على وجه مرجوح واما الثاني فلانه يلزم منه حذف الفاعل والمصنف
لا يقول به فلا يخرج عليه تركيبه وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف واما الثالث فلان ال في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف
للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد وسكت الموضح تبعا للناظم عن اسناد الفعل الى المثنى وحكمه حكم مفرده فان كان لمذكر وجب تذكير الفعل
نحو قال رجلان وان كان لمؤنث وجب تانيث فعله نحو قالت الهندان والحكم السابع من احكام الفاعل ان الاصل فيه ان يتصل بفعله لانه كالجزء
منه منزلة جزئه ثم يجيء المفعول بعدهما وقد يعكس ذلك فيتصل المفعول بالفعل ثم يجيء الفاعل بعدهما وقد يتاخر الفعل والفاعل ويتقدمهما
المفعول وكل من ذلك المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا جائز وواجب فهذه ستة مسائل
داخلة تحت قول النظم والاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان ينفصلا وقد يجاء بخلاف الاصل وقد يجي المفعول قبل
الفعل فاما جواز الاصل وهو تقديم الفاعل على المفعول فنحو وورث سليمان داود فسليمان فاعل وداود مفعول واما وجوبه اي الاصل
ففي مسئلتين احديهما ان يخشى اللبس في الفاعل ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول كضرب موسى عيسى فموسى فاعل وعيسى مفعول ويمتنع
هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس احدهما بالاخر وضبط ذلك ستة عشر صورة قامت من ضرب اربع في مثلها وذلك بان يكونا مقصورين
او مشارين او موصولين او مضافين لياء المتكلم وكلها داخلة تحت قول النظم واخر المفعول ان لبس حذر فيتعين في هذه الصور ان يكون
الاول منهما فاعلا والثاني مفعولا قاله ابو بكر بن السراج والمتاخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك في النظم وغيره وخالفهم في ذلك
ابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الاغراض الواهية محتجا بان العرب تجيز تصغير عمرو
وعمر على عمير مع وجود اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء فان لهم غرضا في الاجمال كما ان لهم غرضا في البيان وبانه يجوز ان يقال
زيد وعمرو ضرب احدهما الاخر اذ لا يبعد ان يقصد قاصد ضرب احدهما من غير تعيين فياتي باللفظ المحتمل وبان تاخير البيان لوقت
الحاجة جائز عقلا باتفاق عند الاصوليين ولغة عند اللغويين فلا يمتنع ان يتكلم بالمجمل ويتاخر البيان الى وقت الحاجة كمختار ومنقاد
فانهما مجملان لترددهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما الفا المكسورة والمفتوحة وجائز شرعا على الاصح خلافا للمعتزلة وكثير من اصحابنا

أبي حنيفة وأصحاب الظاهر وأبي إسحاق المروزي وأبي بكر الصيرفي لأن المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الأمر ولا حاجة لذلك إلا عند تعيين الامتثال فأما ما قبل ذلك فلا وبأن الزجاج نقل في معانيه أنه لا خلاف بين النحويين في أنه يجوز في نحو ما زال تلك دعواهم كون تلك اسمها أي اسم زال ودعواهم الخبر وبالعكس انتهى كلام ابن الحاج قال المرادي ولا يلزم من إجازة الزجاج التجويز في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لأن التباس الفاعل بالمفعول كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال في البيان فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضربت موسى سعدى أو معنوية كأكلت الكمثرى الحبلى جاز التقديم بلا خلاف المسألة الثانية من مسألتي وجوب تقديم الفاعل على المفعول أن يحصر المفعول بإنما نحو إنما ضرب زيد عمرا فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لأنه لو أخر انقلب المعنى وذلك لأن معنى قولنا إنما ضرب زيد عمرا انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر فإذا أخر وقيل إنما ضرب عمرا زيد جاز أن يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر وكذا الحصر بإلا عند أبي موسى الجزولي وجماعة من المتأخرين فإنهم أوجبوا تأخير المفعول المحصور بإلا نحو ما ضرب زيد إلا عمرا وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري من الكوفيين تقديمه أي المفعول مع إلا على الفاعل كقوله وهو دعبل بن علي الخزاعي ولما أبى إلا جماحا فؤاده ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل فقدم المفعول المحصور بإلا وهو جماحا على الفاعل وهو فؤاده والجماح هنا الإسراع والجموح من الرجال الذي يركب هواه فلا يرده شيء وقوله وهو مجنون بن عامر تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها فقدم المفعول المحصور بإلا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها وقوله وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين وهل ينبت الخطي إلا وشيجه وتغرس إلا في منابتها النخل فقدم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بإلا على نائب الفاعل وهو النخل لأنه بمثابة الفاعل وينبت بضم أوله مضارع أنبت والخطي بضم الخاء المعجمة وتشديد الطاء الرمح المنسوب إلى الخط وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم وإلا وشيجه مفعول مقدم ووشيجه بالشين المعجمة والجيم جمع وشيجة وهي عروق شجر الرماح فاعل مؤخر وتغرس مبنيا للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور مع إلا على الفاعل يدعي تقدير عامل المرفوع قال في التسهيل و يعني في المغني ولا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى منه نحو ما قام إلا زيدا أحد أو تابعا له نحو قام أحد إلا زيد فاضل وما ظن من غير هذه الأمثلة معمولا لما قبلها قدر له عامل انتهى ولو قيل المرفوع في هذه الأبيات ليس فاعلا في مركزه الأصلي لأنه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل إلا تقديرا لا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا إلى ذلك محتجين بأن الشيء إذا حل في موضعه لا ينوى به غيره والإيجاز ضرب غلامه زيد وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله وما بإلا أو بإنما انحصر أخر وقد يسبق إن قصد ظهر وأما توسط المفعول بين الفعل والفاعل جوازا فنحو ولقد جاء آل فرعون النذر فالنذر فاعل جاء وآل فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل ونحو قولك خاف ربه عمر فعمر فاعل وربه مفعول قال جرير يمدح عمر بن عبد العزيز جاء الخلافة أو كانت له قدرا كما أتى ربه موسى على قدر فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر إيصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة وإليه أشار الناظم بقوله وشاع نحو خاف ربه عمر والمراد به عمر بن الخطاب وأما وجوبا أي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ففي مسألتين إحديهما أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو وإذ ابتلى إبراهيم ربه فإبراهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا ونحو يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم فمعذرتهم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وإنما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود ضمير على المفعول وهو مؤخر لفظا ورتبة ولأجل ذلك لا يجيز أكثر النحويين نحو زان نوره الشجر بتقديم الفاعل على المفعول لا في نثر ولا في شعر وأجازه فيهما الأخفش وابن جني من البصريين وأبو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو من الكوفيين وابن مالك في التسهيل في باب الضمير محتجا في النثر بقولهم ضربوني وضربت قومك بإعمال الثاني حكاه سيبويه وأجازه البصريون وضربته زيد بإبدال زيد من الهاء بالإجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيد من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر نحو قوله وهو النابغة أو أبو الأسود أو عبد الله بن همارق على اختلاف فيه جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فربه فاعل وهو متصل بضمير عائد إلى عدي وهو مفعول ورتبته التأخير وجزاء الكلاب مفعول واختلف في معنى جزاء الكلاب فقيل هو الرمي بالحجارة وقال الأعلم ليس بشيء وإنما هو دعاء عليه بالأبنة والكلاب تتعاوى عند طلب السفاد قال وهذا من لطيف الهجو والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة وهو الإنصاف لأن ذلك إنما ورد في الشعر فلا يقاس عليه وأما الإعمال والبدل فمستثنيان لحجتهما على خلاف الأصل إذ الأصل والكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره فيحتاج ما يخالفه فلا يعول عليه في قياس ما ليس من بابه عليه كما استثني نعم العرب بالحرص عليها ثم إلى الحد إذ مما هو خارج عن القواعد وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وشذ نحو

زان نوره الشجر والمسألة الثانية من مسألتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله أن يحصر الفاعل بإنما باتفاق نحو إنما يخشى الله من عباده العلماء فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تأخيره فلزم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده إلا العلماء وكذا الحصر بإلا عند غير الكسائي فإنه يجب تأخير الفاعل المحصور بإلا نحو ما ضرب عمرا إلا زيد واحتج الكسائي على عدم وجوب تأخير الفاعل المحصور بإلا بقوله ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط إلا جبأ بطلا فقدم الفاعل المحصور بإلا في الموضعين والأصل ما عاب فعل ذي كرم إلا لئيم ولا جفا بطلا إلا جبأ وعاب بالعين المهملة من العيب واللئيم هنا البخيل مقابل الكريم والجبأ بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة وفي آخره همزة غير ممدود الجبان ومقابله البطل وهو الشجاع وقوله نبئتهم عذبوا بالنار جارهم وهل يعذب إلا الله بالنار فقدم الفاعل المحصور بإلا على المجرور بالباء وهو ذكر المفعول وفعل بعضهما والأصل ما يعذب أحد بالنار إلا الله ونبئتهم مبني للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الأول قائم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثاني وجملة عذبوا في موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذبوا لا المفعول الثالث خلافا للعيني وقوله فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا عشية آناء الديار وشامها فقدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول وهو ما هيجت والأصل فلم يدر ما هيجت لنا إلا الله وعشية منصوب على الظرفية وآناء بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالأبعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشمة الكلام الشر والعداوة والوشام أيضا من الوشم بفتح الواو وسكون الشين من وشم يده وشما إذا غرزها بالإبرة ثم ذر عليها النيلة مرفوع على الفاعلية بهيجت وعند الكسائي قد تقدم المنصوب والمجرور على المحصور في هذه الأبيات ونحوها عاملا فعل ذي كرم فيه قيل عاب وقيل بطلا جفا وقيل بالنار يعذب وقيل ما هيجت يدري بناء على أن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعدها إلا في مستثنى أو مستثنى منه أو تابع له كما تقدم تمثيله وتقريره وعليه جرى في التسهيل وخالف هنا فقال وما بإلا أو بإنما انحصر أخر وقد يسبق إن قصد ظهر وأما تقديم المفعول على الفعل والفاعل جوازا فنحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون ففريقا فيهما مفعول مقدم على الفعل الذي بعده ويجوز في غير القرآن تأخيره وأما وجوبا أي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا ففي مسألتين إحديهما أن يكون المفعول مما له الصدر كأن يكون اسم استفهام نحو فأي آيات الله تنكرون فأي مفعول مقدم لتنكرون أو اسم شرط نحو أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى فأيا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بأيا فكل منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين المسألة الثانية من وجوب تقديم المفعول على عامله أن يقع عامله بعد الفاء الجزائية في جواب أما ظاهرة أو مقدرة وليس له أي لعامل المفعول منصوب غيره أي غير المفعول مقدم عنه منصوب عليها أي على الفاء مثال أما المقدرة نحو وربك فكبر تقديره وأما ربك فكبر ومثال أما الظاهرة نحو فأما اليتيم فلا تقهر وإنما وجب تقديم المفعول فيهما حذرا من أن تلي الفاء أما الملفوظة أو المقدرة ففصل بينهما بالمفعول فإن قيل ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل هنا في المفعول فالجواب أنها إنما يمتنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها إذا كانت في مركزها الأصلي وهي هنا ليست فيه لأنها مؤخرة من تقديم وكان حقها أن تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر بما أمكن ولكنها زحلقت إلى الفعل حذرا من إيلائها أما بخلاف ما إذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فإنه يكتفى بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول أما اليوم فاضرب زيدا فالعامل هو فعل الأمر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به فتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغني عن تقديم المفعول تنبيه بقي رابعة لم ينبه عليها إذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل على المفعول كما هو الأصل فيهما كضربته فالتاء فاعل والهاء مفعول إذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا تعذر الاتصال في الفاعل وإذا كان المضمر المتصل أحدهما فإن كان الضمير مفعولا والظاهر فاعلا وجب في المضمر وصله بالفعل وتأخير الفاعل الظاهر عن المفعول كضربني زيد لأنه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب أن يؤتى بالضمير منفصلا مع إمكان اتصاله وإن كان المضمر فاعلا والظاهر مفعولا وجب في المضمر وصله بالفعل ووجب إما تأخير المفعول الظاهر عن الفاعل أو تقديمه عليه وعلى الفعل معا كضربت زيدا أو زيدا ضربت حذرا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال وكلام الناظم في النظم يوهم امتناع التقديم للمفعول على الفعل كزيدا ضربت لأنه سوى في النظم بين هذه المسألة وهي مسألة ضربت زيدا ومسألة ضربني عيسى في وجوب تأخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال وأخر المفعول إن لبس حذر أو أضمر الفاعل غير منحصر فاقتضى أنه لا يجوز زيدا ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل والصواب ما ذكرناه من جواز نحو زيدا ضربت إذ لا لبس وامتناع عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم أن عيسى مبتدأ وأن الفعل يحتمل لضميره وأن موسى مفعول وحاصل ما ذكره الموضح من الحكم السابع إلى هنا من أحكام الفاعل أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاث مسائل أن يخشى اللبس وأن الفعل محصور فيه وأن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وأنه يجب توسط المفعول في مسألتين أن يكون الفاعل متلبسا بضمير المفعول وأن يكون الفاعل محصورا فيه وأنه يجب تقديم المفعول على عامله في مسألتين أن يكون له صدر الكلام وأن يكون معمولا لما بعد الفاء شرطه وأنه يجب تأخير الفاعل في مسألة واحدة وهي ما

اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا والجواز فيما عدا ذلك

هذا باب النائب عن الفاعل

قال ابو حيان لم ار مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله قد يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع اذا لم يعلم السارق من هو او لغرض لفظي كالايجاز نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قيل حمد الناس سيرته لاختلت السجعة قاله الموضح في شرح القطر وغيره وكتصحيح النظم كما وقع للاعشى ميمون بن قيس في قوله في قصيدة كان الرجل من العمرو بن مرثد علقتها عرضا وعلقت رجلا غيري وعلق اخرى ذلك الرجل فبني علق في المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى للعلم به لتصحيح النظم اذ لو قال علقني الله اياها وعلقها الله رجلا غيري وعلق الله اخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضا بالعين المهملة وفتح الراء المهملة مفعول مطلق اي تعليقا عرضا من غير قصد قال في الصحاح وقولهم علقتها عرضا اذا هوي امرأة اي اعترضت فعلقها من غير قصد انتهى واسم هذه القينة هريرة كما صرح به في بيت اول القصيدة في قوله ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل وهريرة هذه عشقت رجلا غيره وذلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق امرأة غيرها او لغرض معنوي كان لا يتعلق بذكره غرض في قصد نحو فان احصرتم فاذا حييتم واذا قيل لكم تفسحوا اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها الى فاعل مخصوص بل الى اي فاعل كان وحيث حذف الفاعل فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التاخير عن فعله واستحقاقه للاتصال وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه وتانيث الفعل لتانيثه ان كان مؤنثا غير مجرور واحد فاعل ينوب من اربعة بيانها لواحد الاول المفعول به لانه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه وفي جواز اضافة المصدر اليه ولا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل العين او اللام نحو غيض الماء وقضي الامر والاصل غاض الله الماء وقضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به واقيم المفعول به مقامه ورفع بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التاخير عن الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه والى ذلك اشار الناظم بقوله ينوب مفعول به عن فاعل فيما له الثاني المجرور كما عبر به البصريون سواء كان الفعل لازما للبناء للمفعول ام لا فالاول نحو ولما سقط في ايديهم والثاني نحو قولك سير بزيد لان المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه ابو علي الرندي بالراء والنون النائب ضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه والتقدير ولما سقط هو اي السقوط وسير هو اي السير والمجرور بالحرف المعدى لانه لا يتبع على المحل في محل المجرور واذا ناب عن الفاعل فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائبا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم على محل المعقب فلما لم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو النائب ولانه اي المجرور قد يتقدم على عامله نحو كان عنه مسئولا فلو كان عنه هو النائب لما تقدم على عامله وهو مسئولا والفاعل لا يتقدم على عامله فنائبه كذلك اذ لا يتقدم الفرع الا حيث يتقدم الاصل ولانه اي المجرور اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ نحو الزيدان قتلا والمصابيح وضرب زيد ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدأ نحو زيد قام واجاز الكوفيون تقدم الفاعل ونائبه باقيين على حالهما ولان الفعل لا يؤنث له اي للمجرور المؤنث اذا ناب عن الفاعل في نحو مر بهند وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له نحو ضربت هند فثبت بهذه العلل الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل وقال الجمهور لنا من الادلة على نيابة المجرور في لسان العرب قولهم سير بزيد سيرا بالنصب فانابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لا ابهاما بل ابقوه منصوبا ولو انابوه لرفعوه واذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره اولى بالمنع لكونه اشد ابهاما منه وانما كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه ولنا من الاجوبة انه انما راعى محل نظيره اعرابه في الفصيح من الكلام وهو المجرور بحرف زائد او غير زائد ومدخوله ظرف فالاول نحو لست بقائم ولا قاعدا بالنصب اتباعا للمحل قائم فانه يظهر اعراب محله في فصيح الكلام فيقال لست قائما والثاني نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل بنصب دون الثانية اتباعا للمحل دون الاولى فان اعرابها النصب يجد ويظهر في الفصيح نصبه فيقال فان لم تجد دون عدنان بخلاف المجرور بحرف اصلي معد نحو مررت بزيد الفاضل بالنصب اتباعا للمحل المجرور النصب على المفعولية او مر بزيد الفاضل بالرفع اتباعا للمحل المجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل فلا يجوز ذلك خلافا لابن جني لانه لا يجوز في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه من دون ان وان وكي الا شذوذا فلا تقل مررت زيدا بالنصب على المفعولية ولا مر زيد بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحا فلا يجوز مراعاته واما قوله فلكن في نجد وغورا غائرا بالنصب فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف اي وسلكن غورا لا بالعطف على محل نجد فسقط قولهم انه لا يتبع على المحل بالرفع واما قولهم ولانه يتقدم نحو كان عنه مسئولا فعنه ليس هو النائب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير المصدر كما قالوا وانما النائب في هذه الاية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسئولا هو اي المكلف وانما لم يقدر ضمير كان راجعا للكل لئلا يخلو

مسئولا عن ضمير فيكون مسندا الى غير ذلك لا يجوز كما تقدم واما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ فقد اجيب عنه بمنع ذلك وامتناع الابتداء في المجرور بحرف اصلي لعدم التجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها هكذا اجاب ابن عصفور واجاب ابن خفاف بانه قد يتفق في بعض الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم فيبتدأ فالنائب عنه احق واجدر وذلك نحو نعم امرأة هند اذ لو قيل هي نعم امرأة لم يجز لان المبتدأ يصير له اعلى شيء من الخبر مؤخرا ثم هي قد يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكلية فضلا عن ان يكون مبتدأ وذلك انهم اجازوا البناء في لم يضرب من احد اتفاقا لان الجر بالحرف الزائد كلا جر مع امتناع من احد لم يضرب لان من لا تزاد في الايجاب لا لوقوع بعد النفي الا نفي ضمير مسوغ لذلك كقوله اذا احد لم يعنه شان طارق نص عليه ابن مالك في التسهيل في باب العدد حيث امتنع التقديم امتنع الابتداء واما قولهم ولان الفعل لا يؤنث في نحو مر بهند فلانه لما لم يظهر في الفعل تاثيره في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة فلم يؤنث الفعل له فاما ان تعف عن طائفة منكم بالتاء المثناة فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني محمولة على معنى تسامح طائفة بدليل تعذب طائفة لئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التانيث في الفعل المسند الى المؤنث المجرور بالحرف فقد قالوا في كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند بتانيث الفعل مع ان الفاعل مجرور بحرف زائد فما بالك اذا كان مجرورا بحرف اصلي هذا نقد كلام الموضح وهو معنى سبحوا ما سقط من ورقة الا يعلمها وما تخرج من ثمرة وما تحمل من انثى بتانيث الفعل مع ان فاعله مجرور بحرف زائد واختلف في سبب امتناع كفت بهند وقال الزجاج لان كفى مضمن معنى اكتف وفعل الامر لا يؤنث لتانيث فاعله وقال ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة بالمضمر اي كفى الاكتفاء بهند ورد باعمال ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم خلافا للكوفيين الثالث مما ينوب عن الفاعل مصدر متصرف مختص بصفة او غيرها نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فنفخة نائب الفاعل وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله وغير المختص المبهم نحو فيمتنع سبحان الله بالضم على ان يكون نائب فاعل بفعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ويمتنع سير سير لعدم الفائدة اذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند اليه ولا بد من تغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق والمصدر المصدر مقيد فيتغايران فيحصل الفائدة واذا امتنع سير سير مع اظهار المصدر فامتناع سير بالبناء للمفعول على اضمار ضمير السير احق بالمنع لان الضمير المصدر المؤكد اكثر ابهاما من ظاهره خلافا لمن اجازه كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد انهما اجازا جلس بالبناء للمفعول فيه ضمير مجهول قال ثعلب زاد ان فيه ضمير المصدر وتبعهما ابو حيان في النكت الحسان فقال ومضمر المصدر يجري مجرى ظاهره فيجوز ان تقول قيم وقعد فيضمر المصدر كانك قلت قيم القيام وقعد القعود انتهى والصحيح المنع واما قوله وهو امرؤ القيس الكندي وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسوء وان يكشف غرامك تدرب فالنائب عن الفاعل بيعتلل ضمير مصدر مختص بلام العهد او بصفة محذوفة والمعنى يعتلل هو اي الاعتلال المعهود او اعتلال ثم خصصه بعلل اخرى في موضع الحال من الضمير ليفيد بها فيفيد ما لم يفده الفعل لانه انما بني على مصدر نكرة مختصة وذي حال محذوفة للدليل الدال عليها وهو عليك المذكورة قبل الفعل وحذفت كما تحذف الصفات المخصصة للموصوفات للدليل كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيمة وزنا اي نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الاية قال في المغني واضمار ضمير المصدر النوعي اجازه سيبويه لان الفعل لا يدل عليه قال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه ويسوء من الاساءة جواب الشرط الاول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهي العادة جواب الشرط الثاني والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه بعلة اعتذر له عن قضاء غرضه بعذر ويدل لنا التوجيه توجيه وحيل بينهم بالنصب فيكون المعنى وحيل هو اي الحول المعهود او حول بينهم الا انه ضعف هنا مذكوره ويدل لك بوجه اليهم قوله وهو طرفة بن العبد فيا لك من ذي حاجة حيل دونها وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله فيكون المعنى حيل هو اي الحول المعهود او حول دونها وليس النائب الظرف فيهما لانه غير متصرف عند جمهور البصريين خلافا للاخفش انه اجاز في لقد تقطع بينكم وما دون ذلك ان يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه ثم قال ابو علي وتلميذه ابن جني فتحه اعراب واستشكل وقال غيرهما فتحه بناء وهو المشهور ولو قرئ وحيل بينهم او روي وحيل دونها بالرفع فيهما كما قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع وكما روي وبات من حد الموت والموت دونها بالرفع انهم الجاز ولم يحتج الى هذا التوجيه ويدل لك بوجه اليهم قوله وهو الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي عم يغضي حياء ويغضى من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم فيكون المعنى يغضى الاغضاء المعهود او اغضاء من مهابته ولا يقال النائب المجرور بمن وهو مهابته لكونه مفعولا له قاله ابن جني فيما كتب على الحماسة وتبعه ابو البقاء في شرح لمع ابن جني فقال والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش وضعفه وعلة المنع ان المفعول له مبني على سؤال مقدر فكانه من جملة اخرى انتهى وعلة منع نيابة الحال لانه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافا للكسائي وهشام ولا المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قائم خلافا

للقسم الرابع مما ينوب عن الفاعل ظرف زماني ومكاني متصرف مختص فالزماني نحو صيم رمضان والمكاني نحو جلس امام الامير فرمضان وامام ظرفان متصرفان لانهما يخرجان عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان بالعلمية في الاول والاضافة في الثاني ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم بفتح المثلثة ولا يقال جلس عندك ومعك وثم لامتناع رفعهن وخصهن بالذكر لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا لان من تدخل عليهن فما لا يتصرف بحال كقط وعوض اولى بالمنع ويمتنع نيابة نحو مكانا وزمانا اذا لم يقيدا بقيد يخصصهما فلا يقال جلس مكان ولا صيم زمان لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول ووضعا في الثاني فان قيدا بوصف مثلا جاز نيابتهما نحو جلس مكان حسن وصيم زمان طويل لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف لان الفعل لا يدل على خصوصية الوصف والى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف اشار الناظم بقوله وقابل من ظرف او من مصدر او حرف جر بنيابة حري وحيث وجد المفعول به وغيره من ظرف ومصدر ومجرور لا ينوب غير المفعول به مع وجوده والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا ينوب بعض هذي ان وجد في اللفظ مفعول به لان غير المفعول به انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم الفرع على الاصل لغير موجب وقد يرد واجاز الكوفيون اي اجاز الكوفيون ان ينوب غير المفعول به مطلقا مع وجوده من غير شرط اي سواء تأخر النائب عن المفعول به او تقدم عليه فالاول كقراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون فيجزى مبني للمفعول وناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما مقدما على النائب والثاني كضرب في الدار زيدا واجازه الاخفش بشرط تقدم النائب على المفعول به كالمثال الثاني وكقوله انما يرضي المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه فمعنيا اسم مفعول من عني بحاجته اصله معنوي كمضروب اعل بقلب الواو ياء وادغمت في الياء وقلبت الضمة كسرة ونائب فاعله المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه وكقوله لم يعن بالعلياء الا سيدا ولا شفى ذا الغي الا ذو الهدى فيعن فعل مضارع مبني للمفعول من عني يكنى وبالعلياء نائب الفاعل وسيدا مفعول به مؤخر واختاره الناظم في التسهيل وظاهر قول النظم وقد يرد يشمل مذهب الكوفيين والاخفش واجاب جمهور البصريين عن البيتين بانهما ضرورة وعن القراءة بانها شاذة قال الموضح في شرح القطر ويحتمل ان يكون النائب عن الفاعل في الاية ضميرا مستترا في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله يغفروا اي ليجزى الغفران قوما وانما اقيم المفعول غاية ما فيه انه المفعول الثاني وذلك جائز انتهى وان لم يوجد المفعول به فقال الجرمي لي تساوت البقية واختار ابن عصفور اقامة المصدر وابو حيان ظرف المكان وابن معط المجرور

مسئلة وغير النائب مما معناه متعلق بالرافع للنائب عن الفاعل واجب نصبه لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس امامك ضربا شديدا فرفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر ومن ثم اي من اجل انه يجب نصب ما عدا النائب نصب المفعول الذي لم ينب عن الفاعل سواء كان الاول ام الثاني نحو اعطي زيد دينارا او اعطي دينار زيدا وسمي المفعول المنصوب عن المفعول خبر ما لم يسم فاعله او واجب نصبه محلا ان كان غير النائب جارا ومجرورا نحو فاذا نفخ في الصور نفخة فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو في الصور وعلة ذلك النصب الواجب لفظا او محلا لما عدا النائب ان الفاعل لا يكون الا واحدا فكذلك نائبه لا يكون الا واحدا فنصب ما عداه والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى النائب مما علقا بالرافع النصب له محققا وهل النصب بالرافع للنائب فيكون متحدا او برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا فيه مذهبان اصحهما الاول ويعزى لسيبويه

فصل واذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول واحد فنيابة الاول جائزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا نقله ابن هشام الخضراوي وابن ابي الربيع وابن الناظم في شرح النظم والصواب ان بعضهم اجازه ان لم يلبس بغيره نحو علمت زيدا كبشك سمينا فتقول اعلم زيدا كبشك سمين قاله ابو حيان في النكت الحسان وقال الشاطبي اجاز بعض المتأخرين اقامة الثالث لكن مع حذف الاول واجرى فيه الخلاف في الثاني والزم ابن الحاج من قال باقامة الثاني ان يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما قال الشاطبي وهو الزام صحيح انتهى وانما لم يذكر الناظم حكم الثالث لانه ولعل يفهم حكم الثاني فيأتي فيه الخلاف الاتي فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل واما الثاني ففي باب كسا وهو ما ليس خبرا في الاصل عن الاول ان البس نحو اعطيت زيدا عمرا امتنع نيابته اتفاقا للالتباس من تقدم او تأخر لان كلا منهما يصلح ان يكون معطى ولا يتبين المأخوذ من الآخذ الا بالاعراب فلو قيل اعطي عمرو زيدا او اعطي زيد عمرا لتوهم ان عمرا الآخذ وزيدا مأخوذ والغرض العكس قال بعض المتأخرين ينبغي ان يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه وان لم يلبس نحو اعطيت زيدا درهما جاز نيابته مطلقا سواء اعتقد القلب ام لا وسواء كان الثاني نكرة والاول معرفة ام لا لان زيدا آخذ ابدا والدرهم مأخوذ ابدا وقيل يمتنع مطلقا طردا للباب فيتعين نيابة الاول لانه فاعل معنى وقيل تمتنع نيابة الثاني ان لم يعتقد القلب لا ان اعتقد

وهو كون

وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فاذا اعتقد القلب جاز والنائب في الحقيقة هو الاول لان نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري وفي رفعه مجاز كما ان نصب الاول مجاز فهو من اعطاء المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم وقيل يمتنع نيابة الثاني ان كان نكرة والاول معرفة قاله الفارسي فلا يقال اعطي درهم زيدا وبعطي زيد درهما لان المعرفة احق بالاسناد اليها من النكرة وحيث قيل بالجواز في الثاني فقال البصريون اقامة الاول اولى لانه فاعل معنى ونقل عن الكوفيين انهم قالوا ان كان الثاني نكرة والاول معرفة فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن قاله المرادي نقلا عن الكوفيين في شرح التسهيل وقال ابو حيان محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا باعطي اما من جعله منصوبا بغير اعطي وقدر له فعلا اخر تقديره واخذ درهما فلا يصح على مذهبه اقامة الدرهم مفعولا لاعطي لانه معمول لغيره واما في المفعول الثاني في باب ظن وهو ما كان خبرا في الاصل عن الاول فالاكثرون يمنعون نيابته مطلقا سواء البس ام لم يلبس وسواء كان جملة ام لا وسواء كان نكرة والاول معرفة ام لا للالتباس في النكرتين نحو ظن افضل منك افضل من زيد هو الاول وفي المعرفتين نحو ظن صديقك زيدا اذا كان زيد هو الاول ولعود الضمير على المؤخر من المفعولين ان كان الثاني نكرة والاول معرفة لان الغالب في الثاني كونه مشتقا وهو حينئذ اي حين اذ ناب عن الفاعل يتحمل ضميرا يعود على الاول لانه مسند اليه والفاعل بالفاعل لانه مسند اليه الفعل المبني للمفعول فرتبته التقديم نحو ظن قائم زيدا ففي قائم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متأخر لفظا ورتبة لانه مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل ولا يصح ان يعود من المرفوع ضمير على المنصوب الا في الشعر وهذا القول اختاره ابو موسى الجزولي وابن هشام الخضراوي وقيل يجوز نيابة الثاني في باب ظن ان لم يلبس نحو ظن قائم زيدا ويمتنع ان البس نحو ظن عمرو زيدا اذا كان عمرو مفعولا ثانيا ولم يكن جملة اسمية او فعلية لان الفاعل ونائبه لا يكونان جملة على الاصح وهذا القول اختاره ابو طلحة والسيرافي في الافصاح وابن الانباري وابن عصفور وابن مالك وجماعة من المتأخرين وقيل يشترط في اقامة الثاني ان لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قائم زيدا برفع قائم لانه يؤدي الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك مرفوض في الكلام وما سمع منه حملة جماعة على القلب قد نص على المنع سيبويه في كان رجل زيدا والبابان واحد قاله الشاطبي والمفعول الثاني في باب اعلم اجازه قوم منهم الجزولي والشلوبين في التوطئة تلميذه ابن الحاج في الرد على المقرب ان لم يلبس فيمتنع اعلم زيدا عمرو قائما ومنعه قوم منهم الخضراوي والابذي بضم الهمزة وتشديد الموحدة نسبة الى ابذة بلدة في الاندلس وابن عصفور ولان المفعول الاول واقع عليه الاعلام فهو مفعول صحيح لصحة اطلاق المفعولية عليه حقيقة ولان اصله الفاعلية فهو احق مما كان ملتبسا واما المفعولان الاخيران فاصلهما مبتدأ وخبر شبها في نصبهما بمفعولي اعطي فاطلاق المفعولية عليهما مجاز ولان السماع انما جاء باقامة الاول قال الفرزدق ونبئت عبد الله بالجو اصبحت كراما مواليها لئيما صميمها فالتاء هي المفعول الاول نائبة عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثاني وجملة اصبحت المفعول الثالث واسم اصبحت ضمير مستتر فيها يعود الى عبد الله وانثها باعتبار القبيلة وكراما خبر اصبحت ومواليها فاعل كراما ولئيما خبر بعد خبر وصميمها فاعل لئيما والجو بفتح الجيم وتشديد الواو اليمامة كانت تدعى جوا والكريم الشريف واللئيم ضده وصميم الشيء خالصه والمراد اعيان القبيلة ورؤساؤها والمعنى اخبرت ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة مواليها كرام ورؤساؤها لئام وقد تبين مما ذكر من جريان الخلاف في باب ظن وفي باب كسا واشتراط كون الثاني في باب ظن ليس جملة وجريان الخلاف في الثالث في باب اعلم ان في النظم امورا غير مناسبة وهي حكايته الاجماع على جواز اقامة الثاني من باب كسا حيث لا لبس فانه قال وباتفاق قد ينوب الثان من باب كسا فيما التباسه امن وعدم اشتراط كون الثاني من باب ظن ليس جملة حيث قال في باب ظن وارى المنع اشتهر ولا ارى منعا اذا القصد ظهر والجزم ان اقامة الثالث من باب اعلم غير جائزة بالاتفاق اذ لم يذكره مع المتفق عليه وهو الاول ولا مع المختلف فيه وهو اقامة الثاني ولعل هذا الصنيع الموهم هو الذي غلط ولده في شرح النظم حتى حكى الاجماع على الامتناع لهذه ثلاثة امور والاولان مسلمان والثالث منظور فيه من وجهين احدهما ان الناظم وان لم يتعرض للثالث صريحا فقد تعرض له التزاما وذلك لان الثالث في باب اعلم هو الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني فلو ذكر الثالث لكان ذلك تصريحا بما علم التزاما ففيه شائبة تكرار والثاني ان ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وبي نابته كما نقله الموضح اول الفصل عن الخضراوي فلا ينبغي حكيهما الى غلط غايته ما في الباب نحا الى الاتفاق لم يقف على الاختلاف

فصل يضم اول الفعل المفعول الذي لم يسم فاعله مطلقا سواء كان ماضيا ام مضارعا والى ذلك اشار الناظم بقوله فاول الفعل اضممن ويشركه في الضم ثاني الماضي المبدوء بتاء معتادة سواء كان للمطاوعة ام لا فالثاني كتصاب والاول نحو تعلم وتدحرج وقيدنا التاء الزائدة بالمعتادة احترازا عن التاء في نحو ترمس بمعنى دمس فانها زائدة ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير معتادة قاله المرادي والتاء المطاوعة اشار الناظم بقوله والثاني التالي تا المطاوعة كالاول اجعله بلا منازعة ويشركه ثالث المبدوء بالهمزة الوصل سواء كان متعديا ام لازما فالثاني كانطلق والاول نحو استخرج

واستحلى والى ذلك اشار الناظم بقوله والثالث الذي بهمز الوصل كالاول اجعلنه كاستحلي وذهب الزجاج الى انه لا يجوز ان يبنى الفعل اللازم للمفعول عند اكثر النحويين انتهى وخص ابو البقاء ما لا يتعدى بحرف جر ومثله بقام رجل وعلله بانه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرا بغير مخبر عنه وذلك محال ويكسر ما قبل الآخر من الماضي واليه اشار الناظم بقوله والمتصل بالآخر اكسر في مضي كوصل ومن العرب من يسكنه كقوله لو عصر منها البان والمسك انعصر واختاره مضرب قال الخضراوي وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام فتنقلب الياء الفا فيقول في رمي وبني رمى وبنى بفتح الهمزة وهي لغة طي فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل الآخر وتسكينه وفتحه بفتح ما قبل الآخر من المضارع واليه اشار الناظم بقوله واجعله من مضارع منفتحا هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف واما اذا اعتل عين الماضي وهو ثلاثي كقام من الواوي وباع من اليائي او كان على وزن افتعل وانفعل كاختار من اليائي وانقاد من الواوي ففيه العين كسر ما قبلها باخلاص واشمام الضم فتنقلب الالف ياء فيهما واخلاص الكسرة لغة قريش ومن جاورهم واشمام الكسر لغة الضم كثير من قيس واكثر من بني اسد قال الشاطبي وفي كيفية الاشمام ثلاثة مذاهب احدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور المقروء به والثاني ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفاء والثالث ضم الشفتين قبل النطق بها لان اول الكلمة مقابل لآخرها فكما ان الاشمام في الآخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون الاشمام في اوله قبل النطق بكسر الحرف انتهى قال المرادي الا ان بعض المتأخرين قال كيفية النطق به ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين افرادا لا شيوعا جزء الضمة مقدم وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تمحضت الياء انتهى وللاخلاص الضم فتنقلب الالف واوا والى الثاني في المعتل العين اشار الناظم بقوله واكسر او اشمم فا ثلاثي اعل عينا وضم جا كبوع فاحتمل واشار لمثل ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله وما لفا باع لما العين تلي في اختار وانقاد وشبه ينجلي قال رؤبة في الضم الخالص ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت بوع مبني للمفعول وهو خبر ليت الاولى وشبابا اسمها وليت الاخرى توكيد للاولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيئا مفعول مطلق اي نفعا وفاقا للموضح لا مفعول به خلافا للعيني والجملة الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل للنفي بدليل انه روي وما ينفع شيئا ليت والواو للاعتراض وقال الآخر حوكت على نيرين اذ تحاك تختبط الشوك ولا تشاك حوكت من الحياكة وهي النسج مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الحلة ونيرين تثنية نير بكسر النون وسكون الياء المثناة تحت وهي اجزاء اعلام الثوب ولحمته فاذا نسج على نيرين كان اصفق واصفاقها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها وهذه اللغة وهي الضم الخالص قليلة موجودة في كلام هذيل وتعزى الى بني فقعس وبني دبير وهما من فصحاء بني اسد قال المرادي في شرح التسهيل وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة وقال الموضح حكيت عن بعض تميم وادعى ابن عذرة وطائفة من متأخري المغاربة امتناعها في افتعل كاختار وانفعل كانقاد مما زاد على الثلاثة فلا يقال اختور وانقود والمشهور الاول وهو قول ابن عصفور والابدي وابن مالك وينطق بالهمزة في نحو اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث قاله ابن مالك وادعى ابن مالك امتناع ما البس من كسر كخفت وضم او ضم كعفت مبنيات للمفعول والى ذلك اشار في النظم بقوله وما لباع قد يرى لنحو حب وان بشكل خيف لبس يجتنب وفصل المسألة قبل بنائهن للمفعول خاف زيد دنا عني لعمرو وطاف عن زيد كذا فحذف الفاعل ثم نبنيهن للمفعول وابدل من تا المتكلم تا موافقة لاشتراكهما في الدلالة على المتكلم فلو قلت خفت وبعت بالكسر في الخاء والباء وعفت بالضم في اوله لتوهم انهن فعل وفاعل ولتعكس المعنى المراد فتعين ان لا يجوز فيهن الا الاشمام او الضم في خفت وبعت الاولين والكسر في عفت الثالث ويتعين ان يمتنع الوجه الملبس وهو الكسر في الاولين والضم في الثالث وجعلته المغاربة مرجوحا لا ممنوعا فقالوا ان العرب تختار الكسر في الفاء اذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة فرقا بينهما او ظاهر ولهذا لم يلتفت سيبويه في ذلك للالتباس بل اجاز الاوجه الثلاثة مطلقا اكتفاء بالفرق التقديري لان الالتباس عارض لحصوله في الاسم والفعل فالاسم نحو مختار اذ يحتمل ان يكون وصفا للفاعل او للمفعول ومع ذلك اعلوه بقلب الياء الفا واكتفوا فيه بالفرق التقديري فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل تكون الياء مكسورة وعلى تقديره للمفعول تكون مفتوحة والفعل نحو تضار اذ يحتمل ان يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك ادغم فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة واوجب الجمهور ضم فا الثلاثي المضعف وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد نحو شد ومد بضم الفاء وشد بدل الله فيهما والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر في الفاء جائز ونص سيبويه على اطراده فقال واعلم ان لغة مطردة للعرب يجري فيها فعل من المضاعف الثلاثي مجرى فعل من المعتل فيكسرون اوله فيقال رد كما يقال قيل نقله الموضح عنه في الحواشي ومن خطه نقلت والكسر هو لغة بني ضبة بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة فهاء تأنيث وهو ابن اد بن مر قاله الدماميني وقال ابو محمد بن السيد البطليوسي ضنة بالضاد المعجمة والنون لا بالباء وهو بطن من قضاعة ينتسب اليها جماعة كذا في مختصر الانساب انتهى ويمكن ان يكونا قبيلتين ضبط كل واحد منهما واحدة ولغة بعض تميم

مفعول ويختار الضم في الفا اذا كان فيما سمي فاعله م

وقرأ علقمة

وقرأ علقمة ويحيى بن وثاب ردت الينا ولو ردوا بالكسر فيهما بنقل كسرة العين الى الفاء حملا للمضعف على المعتل وجوز ابن مالك الاشمام ايضا فقال في التسهيل وقد يشم فاء المدغم وقال ابن هشام لا ادري من اشم من العرب في قيل وبيع من المعتل اشم هنا يعني في المضعف فيحصل في فاء المضاعف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم الخالص كما اشار اليها الناظم بقوله وما لباع قد يرى لنحو حب وقد تلغز فيقال اي ماض رفع المثنى في قولهم انا لما بزعم الهمزة وفتح الميم وجوابه ان اصله ان زيد امنا في الخوض ذا ضيعتم فحذف الفاعل وانيب عنه المفعول وكسر الهمزة على حد ردتنا بكسر الراء واستفدنا من تغيير الفعل اذا بني للمفعول ان صيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة اصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شيء ولكل في التصريف توجيه كل من القولين هذا

باب الاشتغال

وحده ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل متصرف او اسم يشبهه ناصب لضميره بلا واسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه اذا تقرر ذلك فنقول اذا اشتغل فعل متاخر منصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم المتقدم كزيدا ضربته او لمحله اي لمحل ذلك الاسم المتقدم كهذا ضربته والى ذلك اشار الناظم بقوله ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه او المحل وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ او المحل انما هو للضمير المشتغل العامل مدعين ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه نصب لفظه واذا وصل اليه بحرف جر نصب محله والتحقيق ان نصب اللفظ او المحل انما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح وان الضمير لا ينصب له لفظ فالاصل جواب اذا ان ذلك الاسم المتقدم يجوز فيه وجهان احدهما راجح سالم من التقدير للعامل وهو الرفع بالابتداء وما بعده من الجملة الفعلية في موضع رفع على الخبرية للمبتدأ والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل وجملة الكلام من المبتدأ والخبر حينئذ اي حين اذ جعل الاسم المتقدم مبتدأ لجملة اسمية لتصدرها بالاسم والوجه الثاني من الوجهين مرجوح لاحتياجه الى التقدير للعامل وهو النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور فيما يلائمه محذوف وجوبا لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما واما قوله نعم ابي رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين فتوكيد خلافا لمن اجاز الجمع بين المفسر والمفسر فما بعده اي بعد الاسم المتقدم لا محل له لانه مفسر للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال في المغني ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل لها تفسير الشيء وجملة الكلام من الفعل المحذوف وما بعده حينئذ اي حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف جملة فعلية لتصدرها بالفعل المحذوف وهذا الوجه المرجوح مراتبه مختلفة فالنصب في نحو زيدا ضربته اقوى من النصب في نحو زيدا ضربت اخاه واحسن من النصب في زيدا مررت به والنصب في زيدا مررت به احسن من النصب في زيدا مررت باخيه قال المرادي في تلخيص شرح ابي حيان على التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله فالسابق انصبه بفعل اضمرا حتما موافق لما قد اظهرا وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر ولغي الضمير وزعم تلميذه الفراء انهما منصوبان بالفعل المذكور لانهما في المعنى شيء واحد ورد عليهما ان زيدا مررت به وان نحو اهذا ارم تعرض لهذا الاسم المتقدم ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يستوي فيه الرفع والنصب ولم يذكر من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم في النظم بقوله وان تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه ابدا كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد لان اشتغال السابق اول الباب لا يصدق عليه لانه يعتبر فيه ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وسيتضح ذلك في التنبيه الاول الآتي بعد فيجب النصب اذا وقع الاسم المتقدم بعد ما يختص بالفعل كادوات التحضيض بحاء مهملة وضاد معجمتين نحو هلا زيدا اكرمته واهمله في الارتشاف وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رايته فيجب نصب زيدا بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رايت ولا يجوز رفعه لان هل اذا رأت بعدها اسم وفعل لم ترض بتقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد رايت الا في الشعر هذا مذهب سيبويه وخالف الكسائي في ذلك فاجاز ان يليها الاسم الذي بعده فعل ولم يخصه بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال في النثر ولا يجب النصب بل يترجح وما تقدم في صدر الكتاب من ان هل مشتركة بين الاسماء والافعال مقيد عند غير الكسائي بما اذا لم يكن في حيزها فعل نحو هل زيد اخوك فانها اذا لم يكن في حيزها فعل تسلت عنه بخلاف ما اذا كان الفعل في حيزها فلا تدخل الا عليه ولم ترض بافتراق الاسم بينهما قاله التفتازاني وغيره ومتى عمرا تلقيه فيجب النصب لما ذكر وتستثنى الكلام على الهمزة في المسألة الثالثة وادوات الشرط نحو حيثما زيدا تلقيه فاكرمه فيجب النصب لان هذين النوعين وهما ادوات الاستفهام غير الهمزة وادوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر عند سيبويه واما في نثر الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل فلا يجوز في الكلام متى عمرو تلقيه وحيثما زيد تلقيه فاكرمه الا ان كانت اداة الشرط اذا مطلقا سواء كان الفعل ماضيا ام لا او ان بكسر الهمزة وسكون النون والفعل ماض لفظا او معنى فيقع الاشتغال بعدهما في نثر الكلام نحو اذا زيد لقيته فاكرمه وان زيدا لقيته فاكرمه ولا فرق في ذلك بين الماضي

او لما ابن م

والنصب في زيد ... اخاه م

ما أضمر عامله على شريطة التفسير

والمضارع مع لم وتقول في ان والفعل ماض لفظا ان زيدا لقيته فاكرمه ومعنى فقط ان زيد لم تلقه فانتظره ويمتنع الاشتغال في نثر الكلام بعد ان الجازمة لفعل التفسير لفظا نحو ان زيدا تلقه بحذف الالف فاكرمه لان لما جزمت الفعل قوي طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما اذا لم تجزمه لفظا اما لمضيه واما لجزمه بغيرها كما تقدم ويضعف طلبها للفعل فيليها غيره ويجوز الاشتغال في الشعر بعد ان الجازمة لفعل التفسير نحو ان زيدا تلقه فاكرمه وتسوية الناظم في النظم بين ان وحيثما مردودة لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع الا في الشعر واما بعد ان فان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا او معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر وان كان مضارعا مجزوما بها فالاشتغال بعدها مختص بالشعر وجوابه ان الغرض من التسوية بينهما انما هو في وجوب النصب وقع الاشتغال بعدهما واما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بلازمة وعبارة الناظم ناطقة بذلك ومضها والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما ويترجح النصب في مسائل احدها ان يكون الفعل المشتغل طلبا وهو الامر والدعاء بخبر او شرح ولو كان الدعاء بصيغة الخبر المقابل للانشاء فالامر نحو زيدا اضربه والدعاء بصيغة الطلب نحو اللهم عبدك ارحمه والدعاء بصيغة الخبر نحو زيدا غفر الله له فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الاول او من معنى المقرون والتقدير اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا غفر الله له وانما ترجح النصب فيهن على الرفع لان الطلب انما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه اولى ولان في الرفع الاخبار بالطلب عن الخبر ان يكون محتملا للصدق والكذب قال ابن السيد ونوقش فيه وقال ابو علي كيف استبعد اجازة سيبويه الاخبار بجملتي الامر والنهي حتى نرجح في قوله ان الذين قتلهم امس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به لان الضمير المجرور بالباء في محل رفع على الفاعلية عند سيبويه وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء وكذا ان قلنا الضمير في محل نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وانما اتفق السبعة على الرفع في نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لان الفاء مانعة من حمله على الاشتغال فان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فحذف المضاف الذي هو حكم واقيم المضاف اليه مقامه وهو الزانية والزاني وحذف الخبر وهو الجار والمجرور ثم بعد تمام الجملة استونف الحكم وهو فاجلدوا واقتضت جملة الطلب مستانفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا عن المبتدا وهو الزانية والزاني ولم يتسلط عليه فعل من جملة مستانفة في المبتدا بخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة اخرى وهذا التقدير متعين عند سيبويه وذلك لان الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال فانه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدا اما لو يكن المبتدا موصولا بفعل او ظرف وصلة او غير ذلك ولذا ابى ولاجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر المبتدا اذا لم يكن موصولا بفعل او ظرف قال في قوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا ان التقدير هذه خولان هذا مقول قول سيبويه فجعل خولان خبر مبتدا محذوف وجملة فانكح فتاتهم مستانفة هربا من زيادة الفاء في خبر المبتدا غير الموصول واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا ونقله ابن مالك في منهج المطارحة عن الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وقيد الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة من اليمن والنكاح التزويج والفتاة الشابة والاكرومة بضم الهمزة من الكرم كالاعجوبة من العجب وقيل الحيين تثنية حي المراد بهما حي ابيها وحي امها يعني ان كرمها من جهتي نسبها والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الازواج خبر اكرومة وكما جار ومجرور خبر بعد خبر وما المجرورة بالكاف اسم موصول وكائنة هي مبتدا محذوف الخبر والجملة صلتها والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هي عليه وقال المبرد الفاء في فاجلدوا بمعنى الشرط لان الموصول فيه معنى الشرط فدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط والمعنى ان زنيا فاجلدوهما ولا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما اشبههما مما هو منزل منزلة الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدا المشبه للشرط وما لا يعمل لا يفسر عاملا فعلى قول سيبويه والمبرد ليست الاية من الاشتغال فالرفع على الابتداء عندهما واجب والخبر على قول سيبويه محذوف وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال ابو علي الفارسي من جعل الفاء زائدة اجاز النصب في زيدا فاضربه وانشد ثعلب احمد بن يحيى بن سيار

وقائلة خولان فانكح فتاتهم وقرا عيسى بن عمرو بن ابي عبلة والسارق والسارقة بالنصب قال ابو محمد عبد الله محمد بن السيد بكسر السين وسكون الياء التحتانية وهو البطليوسي وابو الحسن طاهر بن احمد بن بابشاذ بالزاي كلمة اعجمية تتضمن معنى الفرح انما يختار الرفع في الاسم المنظور فيه الى العموم بالامر كالاية ونحوها كالسارق والسارقة فاشبه الشرط في العموم والابهام ويختار النصب في الاسم المنظور فيه الى الخصوص بالامر كزيدا اضربه لعدم مشابهته للشرط المسئلة الثانية مما يترجح فيه النصب ان يكون الفعل المشتغل مقرونا باللام او لا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالدا لا تهنه فان قيل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل ما لا يعمل لان اللام ولا الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قلت اجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها واجروا النهي بلا مجرى النفي بها ودخل الطلب لفظ الخبر وهنا زيد لا يعذبه الله برفع بعد لا لانه نفي بمعنى الطلب فزيد منصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله زيدا لان

عدم التعذيب رحمة ويجمع المسئلتين هذه والتي قبلها قول الناظم واختير نصب قبل فعل ذي طلب فان ذلك الفعل المصاحب للطلب صادق على شيئين على الفعل الذي هو طلب كالامر والدعاء والفعل على المقرون باداة الطلب كالمقرون باللام ولا الطلبيتين المسئلة الثالثة ان يكون الاسم المشتغل عنه واقعا بعد شيء الغالب في ذلك الشيء ان يليه فعل واليه اشار الناظم بقوله وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب وله امثلة منها همزة الاستفهام نحو ابشرا منا واحدا نتبعه فيرجح نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال كغيرها في اخواتها لانها ام الباب فهم يتوسعون في امهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها فان فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالمختار الرفع نحو اانت زيد تضربه لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت انت مبتدا كما هو راي سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو راي الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخلة في التقدير على الفعل الا في نحو اكل يوم زيدا تضربه فيترجح النصب لان الفصل بالظرف وهو كل يوم بنصب كل كلا فصل وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع واجب نحو ازيد ضربته ام عمرو لان الضرب محقق وانما الشك في المفعول فالاستفهام عن تعيينه وحكم ابن الطراوة بشذوذ النصب في قوله وهو جرير يمدح تغلبة ويهجو طهية والخشاب اثعلبة الفوارس ام رياحا عدلت بهم طهية والخشابا بنصب ثعلبة بفعل محذوف تقديره احقرت ثعلبة ولا يجوز اضمار عدلت لتعديه بالباء والمرضي في الحواشي وثعلبة بثاء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة والفوارس نعته وان كان جمعا نظرا الى معنى اهل القبيلة ورياحا بمثناة تحت وحاء مهملة وطهية بضم الطاء المهملة وفتح الهاء وتشديد الياء اخر الحروف والخشاب بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة كلها قبائل قال الدماميني في الحواشي وفي مسائل الزجاجي قال المازني سالمت الاخفش عن ازيدا ضربته ام عمرا فقال الاخفش المختار النصب لاجل الالف فقلت انما المستفهم عنه هذا الاسم لا الفعل وانما ينبغي ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال المازني وكذا القياس عندي ولكن النحاة اجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو الاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شاذ بدليل قول العرب ازيدا ضربته ام عمرا بالنصب انتهى وقال الاخفش اخوات الهمزة في ترجيح النصب كالهمزة في ذلك نحو ايهم زيدا ضربه فايهم مبتدا وزيدا منصوب بفعل محذوف يفسره ضربه والجملة خبر ايهم والتقدير ايهم ضرب زيدا ومن امة الله ضربها فمن بفتح الميم مبتدا وامة الله مفعول بفعل محذوف خبر من والتقدير من ضرب امة الله ومنها اي من الامثلة النفي بما ولا وان نحو ما زيدا رايته ولا زيدا رايته وان زيدا رايته ولا دخل فيترجح النصب لانهم اشبهوا احرف النفي باحرف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع في الاسم بعدها وقال ابو عبد الله بن الباذش بباء موحدة فالف فذال وشين معجمتين والذال المكسورة وابن خروف لا يترجح النصب مع هذه الاحرف وانما الرفع والنصب يستويان معها لدخولها على الاسماء والافعال بخلاف غيرها من احرف النفي وهي لم ولما ولن فانها مختصة بالافعال فحكمها حكم ان الشرطية في وجوب النصب ان اضطر شاعر الى ذلك قاله ابن مالك في شرح الكافية ومنها حيث نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه قاله في الكافية وشرحها ومن مرجحات النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل فان قرنت بما صارت اداة شرط واختصت بالفعل انتهى وهو في ذلك تابع لسيبويه فانه قال اذا وحيث مما يقبح بعده ابتداء الاسماء اذا وقعت الفعل على شيء من سببه نصب في القياس تقول اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وحيث زيدا تجده فاكرمه ونوزع سيبويه في اذا لانها عنده مختصة بالافعال ولم ينازع في حيث قال الموضح نازعه في حيث فقال وفيه نظر والعجب ان الناظم في المغني قال والحق ان حيث الى الفعلية اكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه انتهى ولعل وجه النظر في قوله فاكرمه فانه يوهم انه جواب حيث وحيث المجردة من ما لا جواب لها عند البصريين ومن جازى بها من الكوفيين اوجب النصب بعدها فلا يكون راجحا المسئلة الرابعة مما يترجح فيه النصب ان يقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف غير مفصول ذلك العاطف من الاسم بأما المفتوحة الهمزة المشددة الميم مسبوق ذلك العاطف بفعل غير مبني ذلك الفعل على اسم قبله والمراد ببنائه عليه ان يجعل الفعل خبرا عن ذلك الاسم والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر اولا ولا فرق في الفعل بين ان يكون رافعا للفاعل او ناصبا للمفعول فالاول كقام زيد وعمرا اكرمته والثاني نحو والانعام خلقها لكم بعد قوله خلق الانسان من نطفة وانما رجح نصب المعطوف فيهما لان المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية وتشاكل الجملتين المعطوفة احداهما على الاخرى احسن من تخالفهما قاله في شرح الكافية بخلاف ما اذا فصل بين العاطف والاسم بأما نحو ضربت زيدا واما عمرو فاهنته فالمختار الرفع لانه لا يحتاج الى تقدير وحكم الاسم الواقع بعدها في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها من الحروف التي يبتدا بها الكلام قاله الشاطبي وقرئ واما ثمود فهديناهم بالنصب لثمود منونا وغير منون

نحو حيث
الناظم في شرح

قال الزمخشري في كشافه والبيضاوي في تفسيرهما بالتنوين باعتبار الحي وعدمه باعتبار القبيلة والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصري وبالتنوين قراءة
ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده على حد زيدا ضربته الا ان الفعل المحذوف لا يقدر قبل ثمود كما يقدر قبل زيد في زيدا ضربته
لئلا يلزم الفصل بين اما والفاء بجملة تامة وذلك لا يجوز فلا يقال واما هديناهم ثمود فهديناهم وانما يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور
الاصل واما ثمود فهديناهم هديناهم ثم فلما حذف الفعل المفسر بالفتح دخلت الفاء على مفسره ايضا واما ثمود فهديناهم فان قلت ما بعد فاء
الجزاء لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفاء هنا ليست في مركزها الاصلي فلا تكون مانعة من العمل ويشمل قوله العاطف الواو
الفاء وثم واو قاله الشاطبي وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رأيت زيدا لكن عمرا رأيته وما اكرمت زيدا
بل عمرا اكرمته وانما قال كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلاثة شرطه كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت هذه الاحرف منزلة منزلة العاطف في
اعطائها حكمه **المسألة الخامسة** مما يرجح فيه النصب ان يتوهم في الرفع ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو انا كل شيء
خلقناه بقدر لانه اذا رفع كل احتمل خلقناه ان يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدره خيرا كان او شرا كما هو مذهب
اهل السنة والجماعة واحتمل ان يكون خلقناه صفة لشيء وبقدر خبر كل والتخصيص بالصفة يفهم ان ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر
والصفة هي المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فيوهم ان ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة وانما ارتفع
ذلك مع النصب لكل على انه مفعول بفعل محذوف يفسره خلقناه ويمتنع جعله صفة لكل شيء لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا
يفسر عاملا ومع فتح المثلثة اي ومن اجل ان الصفة لا تعمل في الموصوف وجب الرفع لكل ان كان الفعل المتصل بالضمير صفة لكل شيء نحو وكل
شيء فعلوه في الزبر اي الكتب ولا ينصب كل شيء لان تقدير تسليط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا انهم فعلوا
كل شيء في الزبر حتى يصح تسليط فعلوا على كل شيء وانما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتداء
والفعل المتأخر صفة له او لشيء وفي الزبر خبر كل او ان كان الفعل صلة لموصول نحو زيد الذي ضربته او ان كان الفعل مضافا اليه نحو زيد يوم
تراه تفرح فرفع زيد فيهما واجب بالابتداء ولا يجوز نصبه بفعل يفسره ضربته في الاول وتراه في الثاني لان كلا منهما لا يعمل فيما قبله اما
الاول فلانه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول واما الثاني فلانه مضاف اليه يوم وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله والمضاف اليه
لا يعمل في ما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا وان وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كاذا الفجائية على الاصح متعلق بيختص وفي المسألة
ثلثة اقوال اصحها هذا مطلقا والثاني جواز دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين ان يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان
لا يقترن فيمتنع حكاها في المغني وعلى الاصح يجب الرفع نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ويجوز النصب على الثاني لفقدان ما ذكر واليها اشار
الناظم بقوله وان تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه ابدا او ان وقع الاسم قبل ما له الصدر مما قبله معمولا لما بعده واليه اشار الناظم بقوله
كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد نحو زيد ما احسنه وزيد ان رأيته فاكرمه او زيد هل رأيته او زيد هلا رأيته او ما زيد
الا ضربه عمرو ويجب رفع زيد في هذه الامثلة لان ما عدا التعجبية وان الشرطية وهل الاستفهامية وهلا التحضيضية والا الاستثنائية
لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ويقاس على ذلك سائر ادوات الصدور **تنبيهان الاول** ليس من اقسام مسائل
باب ما يختص فيه الرفع كما في مسئلة اذا الفجائية المتقدمة لعدم صدق ضابط الباب عليها لان من جملة الضابط المذكور ان يكون الفعل بحيث لو
فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية وما ذكر معها وكلام الناظم في البيتين السابقين يوهم ذلك لانه جعل من جملة
اقسام الباب لكن ضرورة تتميم الاقسام الجائية الى ذلك التنبيه وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة لذكره التنبيه الثاني لم يذكر
سيبويه ايهام الصفة مرجحا للنصب كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب ان يكون مخلصا من ايهام غير الصواب والرفع
بخلاف ذلك كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر ثم علله بما حضر مما قدمناه بل جعل سيبويه النصب في الاية المذكورة مرجوحا مثله في زيدا
ضربته فانه قال في اثناء الكلام فاما قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فانما جاء على حد قوله زيدا ضربته وهو عربي كثير انتهى كلام سيبويه فيكون
الرفع احسن من النصب قال ابن الشجري جمع البصريون في هذه الاية على ان الرفع راجح لعدم تقدم ما يقتضي النصب قال الكوفيون النصب فيها اجود
لانه قد تقدم على كل عامل ينصب وهو ان فاقتضى ذلك اضمار خلقنا انتهى **المسألة السادسة** مما يرجح فيه النصب ان يكون الاسم المشتغل
عنه جوابا للاستفهام منصوب لفظا او محلا بما يليه كزيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت او من ضربت فزيدا يرجح نصبه لكونه جوابا للاستفهام
منصوب لفظا في الاول ومحلا في الثاني ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو ايهم ضربته برفع ايهم فانه
يجب بالرفع فتقول زيد ضربته برفع زيد راجحا ليطابق الجواب السؤال في الاسمية وجوز الاخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد ايهم ضربته كما
يجيز الوجهين في زيد ضربته وعمرا اكرمته اجرى الجواب مجرى العطف وانما يجيز سيبويه في ذلك النصب على حد في زيدا ضربته ويقال ام ضربتا

زيدا مفعول

زيدا مفعول لا ولكن عبد الله لقيته فنزل ذلك منزلة الجواب وان لم يكن جوابا عن المسؤول عنه وكذا لو عطفته فقلت لا بل عمرا لقيته او
عمرا لقيته قاله الموضح في الحواشي ومن حظه نقلت في الرفع والنصب يستويان في مثل الصورة الرابعة وهي ان يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول
باما مسبوق بفعل ذي في الفعل السابق على اسم بالخبر بالفعل عن اسم غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة على الجملة التي فعلها على
المبتدأ بها ضميرا او كانت الجملة الثانية معطوفة بالفاء المفيدة للتسبيب لحصول المشاكلة متعلق بيستويان على انه علة له رفعت او نصبت الاسم
المشتغل عنه بالضمير في الجملة الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تلا المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخيرا وذلك نحو زيد
قام وعمرا اكرمته لاجله او فعمرا اكرمته فيجوز في عمرو الرفع والنصب على السواء وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها
جملة في ضمنها جملة صغرى مبنية على مبتدئها ومعنى قولنا ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى مبتدئها فعلية العجز بالنظر الى خبرها فان راعيت
صدرها رفعت عمرا وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل له من الاعراب وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت
جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها اما الضمير من الجملة العائد على صدر الجملة الاولى
او الفاء فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال في البسيط انها على رجح الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجري ان اعتبار
الاسم الذي في ضمنه فعل اولى من اعتبار الفعل وقال ابو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه بانهما على حد سواء وانما ذلك قول الجرمي
والاظهر ترجيح النصب لان الحمل على الصغرى اقرب اليه هم يراعون الجوار ما امكن نحو هذا جحر ضب خرب وعورض بان الرفع يرجح لعدم الاضمار فلكل
منهما مرجح فتساويا بخلاف ما اذا بني الفعل على ما التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرا اكرمته فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية فرفع عمرو في هذا
هو المختار ذكر ذلك سيبويه لان فعل التعجب قد جرى مجرى الاسماء الجامدة ولذلك صغر واعتقد الكوفيون اسميته فكانه ليس في الكلام فعل مبني
على اسم فيرجح الرفع لعدم الاضمار فان لم يكن في الجملة الثانية ضمير الاول ولم تعطف بالفاء فالاخفش والسيرافي يمنعان النصب بناء على ان
العطف على الصغرى هو المختار لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حد في
زيدا ضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادي في التلخيص والفارسي وجماعة كثيرة من المتقدمين
يجيزون النصب وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد ذكر المسألة وذلك قولك عمرو لقيته وزيد كلمته ان حملت الكلام على الاول وان حملته على
الاخر قلت عمرو لقيته وزيدا كلمته انتهى يعني بالنصب فصرح بانك ان حملته على الاخر نصبت وليس في المثال الذي ذكره ما يقتضي كون ما بعد العاطف جزءا
ونقل ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا على ذلك باجماع القراء على نصب السماء رفعها وهو معطوف على يسجدان في قوله
والنجم والشجر يسجدان وليس فيهما ضمير يعود على النجم والشجر وقال هشام الضرير من الكوفيين الواو كالفاء في حصول الربط لان الواو فيها معنى
الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد بان الواو انما يكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن
خروف تبعا لطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت انشده ثعلب قضى في الحول في البلاد لعلني اسر صديقا او
[illegible] وخرج على ان التقدير [illegible] في حسود هذه امور تتميما لما تقدم وفي بعض النسخ تنبيهات احدها ان العامل المشتغل عن الاسم السابق كما
يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشروط ثلثة احدها ان يكون وصفا فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا الثاني ان يكون الوصف عاملا عمل الفعل فلا يكون
وصفا غير عامل الثالث ان يكون الوصف العامل صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والى ذلك اشار الناظم
بقوله وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل ان لم يك مانع حصل وذلك الاسم المستوفي للشروط الثلثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة
فالاول نحو زيد انا ضاربه والثاني نحو الدرهم انت معطاه والثالث نحو العسل انت شرابه والنعمات انت نحارها والعبد انت ضروبه او ضريبه والقدر
حذره الان او غدا في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير انا ضارب زيدا انت معطي الدرهم وانت شراب
العسل وانت نحار النعم وانت ضروب العبد وانت حذر القدر بخلاف زيد عليكه وزيد ضربا اياه وانا الشاة المحك فلا يجوز نصب زيد
فيهما لان الاول اسم فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا فرفع زيد في
المثالين واجب على الابتدائية وخبرهما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر نعم يجوز النصب عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل
وهو الكسائي وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري كضربا النائب عن فعل الطلب وهو المبرد والسيرافي وعند من جوز عمل
اسم الفعل والمصدر محذوفين وبخلاف زيد انا ضاربه امس لانه غير عامل على الاصح لانه بمعنى الماضي نعم يجوز النصب عند من جوز عمل الوصف اذا
كان بمعنى الماضي وهو الكسائي وزيد انا الضاربه ووجه الاب زيد حسنه فزيد في المثال الاول ووجه الاب في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتداء
وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرهما ولا يجوز نصبهما لان الصلة وهي الضارب والصفة المشبهة وهي حسن لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا
وبخلاف زيد عمرا اكرم منه لان اسم التفضيل لا يعمل في مفعول به اتفاقا ولا ناخر الامر الثاني لا بد في صحة الاشتغال من علقة لفظية

بين العامل والاسم السابق لان الاصل في ذلك المبتدأ والخبر وقد حل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه وكما تحصل العلقة الرابطة بضمير في ضمير الا
السابق المتصل بالعامل كزيد ضربته فالعلقة الرابطة بين العامل وهو ضربت وبين الاسم السابق وهو زيد الهاء المتصلة بضربت كما تحصل
العلقة بضمير المنفصل من العامل بحرف جر متعلق به متصل نحو زيد امررت به فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة
من العامل بحرف جر وهو الباء او المنفصل من العامل باسم مضاف نحو ضربت زيدا اخاه فالهاء المجرورة باضافة الاخ اليها هي الرابطة بين العامل والا
السابق وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف الذي هو الاخ والى ذلك الاشارة للناظم بقوله وفصل مشغول بحرف جر او باضافة كوصل يجري او
المنفصل من العامل باسم اجنبي تبع بتابع مشتمل ذلك التابع على ضمير الاسم السابق بشرط ان يكون التابع للاجنبي نعتا له لان النعت والمنعوت
كالشيء الواحد قاله في المغني نحو زيد ضربت رجلا يحبه فالضمير في يحبه هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل
بالاجنبي وهو رجل وجملة يحبه نعت لرجل او هو اجنبي من زيد لانه ليس سببا له او يكون التابع عطفا على الاجنبي بالواو خاصة لما
فيها من معنى الجمع فالاسمان معها والجمع بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير قاله الموضح في الحواشي نحو زيد اضرب عمرا واخاه او يكون التابع
عطف بيان على الاجنبي لان عطف البيان كالنعت في الايضاح والتخصيص كزيد ضربت عمرا اخاه فالهاء في اخاه هي الرابطة بين العامل و
الاسم السابق وهي منفصلة بين العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول الناظم وعلقة حاصلة بتابع كعلقة بنفس الاسم الواقع ومسئلة عطف
البيان زائدة على التسهيل فان قدرنا الاخ فيهما بدلا من عمرو بطلت هذه المسئلة بنصب اسم السابق او رفعه لان الاخ يصير من جملة ثانية
لان البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبتدأ ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت قال ابن عصفور اللهم الا
اذا قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان الرفع والنصب لوجود الرابط فيهما فان قلت ويمكن ان يصح الوجهان على القول الا
ايضا بان يجعل العامل في الاخ خبرا في الرفع ومفسرا في النصب جملة ضربت عمرا واعترضه بينهما قلت عامل البدل ليس كالملفوظ به كلا وحم
في يصح ان يكون خبرا او مفسرا لغيره وانما هو مقدر معنوي والا لم يكن من بدل المفرد من المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وقلت باطل بالاتفاق و
من التوابع التوكيد ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد لا يصح عوده على الاسم السابق قال الشاطبي الامر الثالث
كون المقدر في نحو زيدا ضربته من معنى العامل المذكور ولفظه فيقدر ضربت زيدا ضربته وفي بقية الصور من معناه او لازمه دون لفظه فيقدر
في نحو زيدا مررت به جاوزت زيدا مررت به ولا يقدر مررت لانه لا يتصل الى الاسم بنفسه ويقدر في نحو زيدا لست مثله خالفت زيدا لست مثله
لان خالفت هو معنى لست مثله قال ابو البقاء ويقدر في نحو زيدا ضربت اخاه اهنت زيدا ضربت اخاه ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا
وانما ضربت اخاه ومن لازمه اهانة زيد لان من ضرب اخا شخص فقد اهانه ذلك الشخص وجميع ما تقدم في هذا الباب يقدر متقدما على الاسم
المنصوب الا ان يمنع مانع من حصر او غيره فيقدر متاخرا عنه الامر الرابع مما تقدم من الاوجه الخمسة فيما اذا انتصب فعل ضمير اسم سابق او ملابسا
لضمير يجري ذلك مع فعل او وصف ضمير اسم سابق لفظا نحو زيد قام او تقديرا نحو زيد غضب عليه فالهاء المجرور بعلى في محل رفع على النيابة
عن الفاعل بحسب ورفع ملابسا الضمير نحو زيد قام ابوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد قام لان اذا
الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح السابق وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة للبست عن العمل فعمرو مبتدأ وقعد خبره ولا يجوز ان يكون
عمرو فاعلا لمحذوف لانه لا يقع ليتما فعل عمرو فان قدرت ما زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجبا بل جائزا لما تقدم من انها اذا اتصلت بها ما
الزائدة جاز اعمالها والغاؤها لعدم زوال اختصاصها بالجملة الاسمية وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لان ما المصدرية
يجب ان يليها فعل ظاهر او مقدر او واجب الرفع بالفاعلية نحو وان احد من المشركين استجارك وهلا زيد قام لان ادوات الشرط والتحضيض مختصة
بالافعال خلافا للكوفيين فيهما قاله ابن عصفور في شرح الايضاح وقد يكون اسم السابق راجح الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد
ومتابعيه فانه جاز رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسي في التذكرة ونقله ابن الحاج عنه في النقد على المقرب لابن
عصفور ونقطعا قبل انه لا نعلم من اجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف الترجيح فرجح الفاعلية على الابتدائية وغيرهم من البصريين منع
الابتدائية لعدم تقدم طالب الفعل من نفي او استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل في بابه وقد يكون الاسم السابق راجح الفاعلية
على الابتدائية نحو زيد ليقم لانه لو رفع على الابتدائية يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس لانها لا تحتمل الصدق والكذب
والفاعلية سالمة من ذلك فرجح التقديم هذا كلامه وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم ان يكون بفعل محذوف مقرون بلام الامر كقوله فان
قال في باب النحو من هذا الكتاب ان الجماع على حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون راجحا مع كونه شاذا ونحو قام زيد وعمرو قعد فيرجح
عمرو على الفاعلية بفعل محذوف مفسر بقعد لتناسب العطف على الجملة الفعلية ونحو ابشر منا واحدا نتبعه وانتم تخلقونه فيرجح رفع بشر وانتم على الفاعلية
بفعل محذوف لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال وتقدم في باب الفاعل ما يغني عن اعادته هنا ثم الرفع على الفاعلية في ابشر هيئنا ارجح

من الرفع على الفاعلية في ءانتم تخلقونه وتقدم الاسمية في انتم تخلقونه ارجح منه في ابشر لحكمة تنافر المعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون
صرح بذلك في المغني والابتدائية والفاعلية قد يستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد عنده فيجعل الفاعلية مراعاة الصغرى فيعطف فعلية
على فعلية وفي الابتدائية مراعاة الكبرى فيعطف اسمية على مثلها فالتناسب حاصل على كلا التقديرين والله اعلم **هذا باب التعدي واللزوم في الافعال** الفعل ثلاثة انواع احدها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان واخواتها في
حال نقصها فان منصوبها خبر لها على قول البصريين وحال او شبيه به على قول الكوفيين وقد تقدمت في باب المبتدأ والثاني المتعدي
وله علامتان احديهما ان يصح ان يتصل به ها ضمير غير المصدر على وجه لا تكون خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله علامة الفعل المعدي
ان تصل ها غير مصدر به نحو عمل العلامة الثانية ان يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام بان يستغني عن حرف جر كما قال في شرح الكافية وزاد في
التسهيل باطراد وذلك كضرب فيصح ان تقول زيد ضربه عمرو فيتصل بضرب ها ضمير غير المصدر وهو زيد وخرج بقوله غير
لا تكون خبرا نحو لقيته فانه يتصل بها ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا كما سيأتي ويصح ان تقول هو
مضروب فيكون مضروب تاما غير مفتقر الى حرف جر ولتفرد بالاطراد من نحو مرزوقا له فانه يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الدار
مرودة ولكنه ليس مطردا فلا يكون متعديا والمتعدي حكمه ان ينصب المفعول به كضربت زيدا وتدبرت الكتب الا اذا ناب المفعول
عن الفاعل فانه يرفع على النيابة عن الفاعل كضرب زيد وتدبرت الكتب برفعهما وبنا الفعلين للمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله فانصب
مفعوله ان لم ينب عن فاعل وما ذكر من ان المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب
له الفاعل وقال الفراء كلاهما وقال خلف الاحمر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين ان الاصل العمل للافعال وحجة هشام ان نصبه وقع بعد الفاعل
وجودا وعدما والدوران يفيد العلية وحجة الفراء ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الاخر وحجة خلف ان المفعول
صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به واسناد الحكم الى العلة القائمة بذات الشيء اولى من غيرها ورد البصريون هذه الحجج بطول ذكره
وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب المفعول به ان بقية المفاعيل ينصبها المتعدي واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصبه الا المتعدي
النوع الثالث اللازم وله اثنتا عشرة علامة اثنتان عدميتان وعشر وجودية وهي مطردة فالاولى والثانية ان لا يتصل به ها ضمير غير المصدر
وان لا يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كخرج لانه لا يقال زيد خرجه عمرو فيتصل بخرج ضمير غير المصدر وهو زيد ولا هو مخروج فيبنى منه اسم مفعول
تام وانما يقال المخروج خرج عمرو فيتصل به ها ضمير المصدر هو الخروج وهو مخروج به او اليه بحيث يكون اسم مفعول ناقصا لاحتياجه الى حرف
الجر والثالث ان يدل على السجية بالسين المهملة وهي الطبيعة والسليقة وهي اي السجية ما ليس حركة جسم من وصف ملازم للذات غير منفك عنها
نحو جبن وشجع من الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها او ضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة الى الذات عند
صدور الافعال منها قاله شارح القصائد واليها الاشارة بقول وحتم لزوم افعال السجايا العلامة الرابعة المذكورة في قوله او ان يدل على عرض
بفتح العين والراء المهملتين وهو اي العرض ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كمرض وكسل ونهم اذا شبع مكسر العين فيهن وكذا بطر وفرح واشر
وان اكل فعل لا رفاه واليهما الاشارة بقوله وعرض والخامسة المذكورة في قوله او ان يدل على نظافة كنظف وطهر ووضؤ بضم العين فيهن
ويجوز في طهر فتح العين السادسة المذكورة في قوله او ان يدل على دنس نحو نجس وقذر بالذال المعجمة بكسر وضم فيهما واليهما الاشارة بقوله وما
اقتضى نظافة او دنسا السابعة المذكورة في قوله او ان يدل على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ومددته فامتد واليها
الاشارة بقوله او طاوع المعدى لواحد كمد فامتد والمطاوعة قبول الاثر فاعل فعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدي نحو طاوع
ما يتعدى فعله لاثنين نعدي لمطاوع بكسر الواو لواحد كعلمته الحساب فتعلمه ففاعل تعلم قبل التعلم من فاعل علم الثامنة المذكورة في قوله او يكون
موازنا لافعلل بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية كاقشعر واشمأز بمعجمتين وهو بناء مقتضب قيل ملحق باحرنجم واصلهما اقشعرر واشمأزز
بكسر العين والهمزة فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فاسكنوا الاولى ونقلوا حركته الى ما قبله ثم ادغموا احد المثلين في الاخر قاله ابو البقاء وغيره
بان حكم الملحق ان لا يدغم لئلا يفوت الموازنة ولهذا وجب الفك في افعنسس لاسناده الى تاء المتكلم التاسعة المذكورة في قوله او
ان يكون موازنا لما الحق به اي باب افعلل وهو افوعل بسكون الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام كاكوهد الفرخ اذا ارتعد العاشرة المذكورة
في قوله او ان يكون موازنا لافعنلل بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الاولى وهو ما كانت النون فيه زائدة بين حرفين قبلها
وحرفين بعدها اصليين كاحرنجم الحادية عشر والثانية عشر المذكورتان في قوله او يكون موازنا لما الحق به اي بافعنلل باصالة اللامين
وهو ما كانت فيه بعد النون الزائدة حرف احدهما زائد بالتضعيف ومن حروف سألتمونيها فالاول افعنلل بزيادة اللامين وهل هي الاولى
او الثانية قولان كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد والثاني نحو افعنلى بفتح العين وسكون النون وزيادة الالف في اخره وهي من حروف سألتمونيها

كاحر نبي الدئل بسكون الخاء المهملة وفتح الزاي وسكون النون وفتح الموحدة اذا انتفش للقتال فان قلت زعم ابن جني وابو عبيد ان افعلى يتعدى ولا يتعدى ومن تعديته قول الراجز قد جعل النعاس يغرندينى ادفعه عني ويسرندينى قال ابو عبيدة المغرندى والمسرندى الذى يغلبك ويعلوك قلت اجيب بانه شاذ والمعنى الطلاق سيبويه بانه غير متعد واقتصر الناظم على افعلل وافعنلل بقوله كذا افعلل والمضاهى اقعنسسا وحكم الفعل اللازم ان يتعدى بالجار وهو مستفاد من قول النظم وعد لازما بحرف جر ويختلف الجار باختلاف المعنى كعجبت منه ومررت به وغضبت عليه وقد يحذف الجار ويبقى الجر بحاله شذوذا لا نحو في الجر لا بعد محذوف كقوله وهو الفرزدق اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع بحذف حرف الجر من كليب وابقى عمله والاصل الى كليب وهو كليب بن يربوع ابو قبيلة جرير والاصابع فاعل اشارت وبالاكف حال منها والباء بمعنى مع اى اشارت الاصابع في حال كونها مصاحبة للاكف فالاشارة وقعت بالمجموع وقيل هذا مقلوب والاصل اشارت الاكف بالاصابع وقد يحذف الجار فيتعدى الفعل بنفسه فينصب المجرور ان كان في موضع نصب وهو ثلثة اقسام احدها سماعي جائز في الكلام المنثور نحو نصحته وشكرته وكلته ووزنته وفي الاكثر ذكر اللام الجار نحو ونصحت لكم ان اشكر لي وكلت له ووزنت وقال التفتازاني اللام زائدة لان معنى نصحت زيدا ونصحت له متساويان وفي التنزيل واذا كالوهم او وزنوهم بغير ذكر اللام والثاني سماعي خاص بالشعر كقوله وهو ساعدة بن جؤية لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب فلدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدأ محذوف اي هو لدن اى لين وبهز متعلق بيعسل بالعين والسين المهملتين اي يضطرب بهز الكف ومتنه فاعل يعسل والمتن الصلب وضمير فيه يعود الى الهز في المصاحبة يقول هذا الرمح يضطرب صدره وكعبه لطراوته وذلك دليل على كثرة لينه والثعلب فاعل عسل وقوله وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح آليت حب العراق الدهر اطعمه والحب ياكله في القرية السوس آليت حلفت ويحتمل ان يكون اخبارا عن نفسه فتكون التاء مضمومة وان يكون خطابا للملك الحيرة فتكون مفتوحة وذلك ان المتلمس هجا ملك الحيرة فبلغه ذلك فحلف الملك انه لا يطعم حب العراق وهو القمح واطعمه على تقدير لا اطعمه لانه جواب القسم ولذلك امتنع ان يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لان لا النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها في ما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس بمهملتين مثل القمح ونحوه والشاهد في البيت الاول في حذف في ونصب الطريق والاصل في الطريق لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار اي في الطريق وقول ابن الطراوة ان الطريق ظرف مردود بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله في المغني والشاهد في البيت الثاني في حذف على ونصب حب اي على حب العراق والى هذين القسمين اشار الناظم بقوله وان حذف فالنصب للمنجر نقلا والثالث قياسي وذلك في ان وان بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية وفي كلمة ومع صلتهما نحو شهد الله انه لا اله الا هو ونحو اوعجبتم ان جاءكم ونحو كي لا يكون دولة اي بانه لا اله الا هو ومن ان جاءكم ولكيلا وذلك اذا قدرت كي مصدرية لدخول اللام عليها تقديرا واهمل النحويون هنا ذكر كي مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكي تكرمني قاله في المغني واشترط ابن مالك في النظم وغيره في حذف الجار من ان وان امن اللبس وقال في النظم في ان وان يطرد مع امن لبس فمنع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف هل هو على معنى في او على معنى عن لان رغبت يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف ويشكل عليه قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن بحذف الحرف الجار مع ان اللبس موجود بدليل ان المفسرين اختلفوا في المراد فبعضهم قدر في ان وبعضهم قدر عن ان واستدل لكل ما ذهب اليه واجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادي في شرح النظم احدهما ان يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وقد اشار الى هذا في منهج السالك والآخر ان يكون حذف لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد حكى بعض المفسرين التقديرين معا وفي الكشاف ويحتمل في ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لدمامتهن وقبحهن ليبينن والجواب الاول موافق لقول الموضح في المغني انما حذف الجار في ان تنكحوهن لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وما ذهب اليه الموضح انه يحل ان وان نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل اما سيبويه فقال بعدما اورد امثلة من الحذف ولو قال قائل انه في موضع جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه ابوك ثم نقل الشيخ الخليل فظهر بهذا ان ما نقله ابن مالك تبعا لابن العلج من الخليل يقول بالجر سهو ولا يقال على ان وان غيرهما فلا يقال بريت القلم بالسكين والاصل بالسكين خلافا للاخفش الاصغر علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد وانما نعت الاخفش الاصغر لان ابا الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه هو الاخفش الاكبر عن غيرهما وهو ابو الخطاب شيخ سيبويه والاخافش احد عشر نحويا والسيبويهيون اربعة **فصل** لبعض الفاعل الاصالة في التقديم على بعض آخر واصالة المفعول ما يكون مبتدأ في الاصل او خبرا كما في باب ظن او يكون فاعلا في المعنى والآخر مفعولا معنى كما في باب اعطى او يكون مسرحا اي مطلقا لم يتقيد بجار لفظا او تقديرا والآخر مجرور لفظا او تقديرا كما في باب اختار فيقدم كل من المبتدأ في الاصل والفاعل معنى والمسرح على غيره وذلك كزيدا في ظننت زيدا قائما فيقدم زيدا على قائما لان زيدا مبتدأ في الاصل وقائما خبر والمبتدأ مقدم على الخبر واعطيت زيدا درهما فيقدم زيدا على درهما لان زيدا فاعل

معنى لانه الآخذ والقابل للدرهم ومن ثم اعطيت درهمه زيدا وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واخترت زيدا القوم او من القوم فيقدم زيدا لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان علقة ما يتعدى اليه العامل بنفسه اقوى من علقة ما قد يتعدى اليه بواسطة ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت احدهم القوم الا على لغة من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل ايضا والتقديم في ذلك جائز والى ذلك يشير قول الناظم والاصل سبق فاعل معنى وقد يجب الاصل يعني التقديم كما اشار اليه الناظم بقوله ويلزم الاصل لموجب عرى كما اذا خيف اللبس كظننت زيدا عمرا وكاعطيت زيدا عمرا وكاخترت الحجاج المجلد ناديا منه البحث المتقدم في باب الفاعل عن ابن الحاج وكان الثاني محصورا كما ظننت زيدا الا قائما وكما اعطيت زيدا الا درهما وما اخترت زيدا الا القوم ويأتي فيه الخلاف المتقدم في باب الفاعل او كان المفعول الثاني اسما ظاهرا والمفعول الاول ضميرا نحو العالم مجتهدا وانا اعطيناك الكوثر والقرينا اخترتهم القوم ويأتي فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك في آخر باب الفاعل من ان الضمير يجب وصله بالفعل وانه بالجملة في الظاهر ان شئت قدمته على الفعل والضمير وان شئت اخرته عنهما وقد يمتنع بحث الناظم واليه اشار الناظم بقوله وترك ذا الاصل حتما قد يرى كما اذا اتصل المفعول الاول بضمير المفعول الثاني كظننت زيدا غلامه وكاعطيت المال مالكه واخترت قومه عمرا او كان الاول محصورا كما ظننت قائما الا عمرا وكما اعطيت الدرهم الا زيدا وما اخترت القوم الا بكرا او كان الثاني ضميرا والاول ظاهرا كالفاضل ظننته زيدا وكالدرهم اعطيته زيدا والقوم اخترتهم عمرا اما الامتناع في الاول فلئلا يعود ضمير على متاخر لفظا ورتبة واما في الثاني فلان المحصور فيه واجب التاخير واما في الثالث فلانه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه **فصل** يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظي كتناسب الفواصل جمع فاصلة والمراد بها رؤوس الآي وذلك في نحو ما ودعك ربك وما قلى والاصل وما قلاك فحذف المفعول لتناسب نحو والارض وفي نحو الا تذكرة لمن يخشى والاصل يخشاه اي القرآن ويحتمل ان لا حذف فتفعول يخشى هو قوله تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قال في الكشاف هو معنى حسن واعراب بين انتهى او الايجاز والاختصار وذلك في نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا والاصل فان لم تفعلوه ولن تفعلوه اي الاتيان بسورة من مثله واما الغرض معنوي كاحتقاره نحو كتب الله لاغلبن اي الكافرين فحذف المفعول لاحتقاره او لاستهجانه اي لاستقباح التصريح بذكره كقول عائشة ما رأى مني ولا رأيت منه تعني رسول الله صلى الله عليه وسلم فحذف المفعول لاستقباح ذكره الى العورة وقد يمتنع حذفه اي المفعول كان يكون محصورا فيه نحو انما ضربت زيدا لانه لا الحذف ينافي الحصر او يكون جوابا لسؤال كضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت لان المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول النظم وحذف فضلة اجز ان لم يضر كحذف ما سيق جوابا او حصر **فصل** قد يحذف ناصبه اي ناصب المفعول المعبر عنه في النظم بقوله ويحذف الناصبها ان علم كقولك لمن سدد سهما القرطاس لمن تاهب للسفر مكة ولمن قال من اضرب بالمضارع شر الناس فالقرطاس منصوب باضمار تصيب ودل عليه الحال ومكة منصوب باضمار تريد ودل عليه قرينة الحال وشر الناس منصوب باضمار اضرب ودل عليه قرينة المقال وقد يجب ذلك الحذف كما اشار اليه الناظم بقوله وقد يكون حذفه ملتزما وذلك كما تقدم في باب الاشتغال كزيدا ضربته لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر وباب النداء فيما اذا كان يا عبد الله لان يا عوض عن الناصب ولا يجمع بين العوض والمعوض وفي الامثال العربية وهي كل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده نحو الكلاب على البقر فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا اي ارسل ولا يجوز ذكره لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لانها لما شبه مضربها بمورده لزم ان يلتزم فيها اصلها كقولهم في الصيف ضيعت اللبن يقال بكسر التاء لكل مخاطب والمراد بالبقر في المثل المتقدم بقر الوحش وفيما اجري مجرى الامثال في كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر فيتبت شهرته جرى مجرى المثل فاعطي حكمه في انه لا يغير نحو انتهوا خيرا لكم فخيرا مفعول بفعل محذوف وجوبا اي وائتوا ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى ان خيرا خبر لكان محذوفة والتقدير انتهوا يكن خيرا لكم وهو مخرج على قلة لان كان لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا الا بعد ان ولو الشرطيتين وفي التحذير باياك واخواتها من ضمائر الخطاب المنفصلة نحو اياك والاسد فاياك منصوب المحل بفعل محذوف وجوبا وتقديره باعد عن اياك اي باعد نفسك على التقدير من الآتيين في باب التحذير والاسد منصوب بفعل محذوف وجوبا وتقديره احذر على الاسد اي احذر الاسد والقرب ان اياك ضمير منفصل فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله ونحو الاسد في التحذير بغيرها اي بغير اياك واخواتها بشرط عطف او تكرار فالعطف نحو راسك والسيف فراسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا اي باعد راسك واحذر السيف والتكرار نحو الاسد الاسد بتقدير احذر وفي الاغراء بشرط احدهما وهو العطف والتكرار فالعطف نحو المروءة والنجدة والتكرار نحو السلاح السلاح بتقدير الزم في المثالين وانما وجب حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قائم مقام العامل فالتزم حذفه لذلك **هذا باب التنازع في العمل** ويسمى ايضا باب الاعمال بكسر الهمزة عند الكوفيين وحقيقته ان يتقدم فعلان متصرفان او اسمان يشبهانهما في التصرف او فعل متصرف واسم يشبهه في التصرف ويتاخر عنهما اي عن العامل

باب التنازع

معمول غير سببي مرفوع وغير مرفوع واقع بعد الا على الاصح منهما وهو ان المعمول المتاخر عن العاملين مطلوب لكل منهما من حيث المعنى والطالبان على جهة التوافق في الفاعلية او المفعولية او مع التخالف فيهما والعاملان اما فعلان او اسمان او مختلفان ومثلها اثنا عشر مثال الاسمين العاملين في طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب ضربت واكرمت زيدا ومثالهما في طلب احدهما المرفوع والاخر المنصوب قام وضربت زيدا ومثالهما في طلب العكس ضربت وقام زيد ومثال الاسمين في طلب المرفوع اقائم وقاعد الزيدان ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب وقاتل عمرا ومثال المختلفين في الصورتين زيد قائم وضارب ابوه وعكسه زيد ضارب وقائم ابواه ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع اقائم وقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب ويكرم عمرا ومثال المختلفين مع تقدم طالب المرفوع اقائم وضرب عمرا وعكسه ضرب واقائم زيد الناظم اقتصر في التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال كيحسنان ويسيء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا والموضح اقتصر في الانواع الثلثة في التمثيل على طلب المنصوب فقال مثال الفعلين آتوني افرغ عليه قطرا فآتوني يطلب قطرا على انه مفعول ثان له وافرغ يطلبه على انه مفعوله واعمل الثاني وهو افرغ في قطرا واعمل آتوني في ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل آتونيه ولو اعمل الاول لقيل افرغه ومثال الاسمين قوله عهدت مغيثا مغنيا من اجرته فلم اتخذ الا فناءك موئلا فمغيثا من الاغاثة بالمثلثة ومغنيا من الاغناء الافناء تنازعا من الموصولة فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية واعمل الثاني لقربه واعمل الاول في ضميره وحذفه والاصل مغيثه وعهدت مبنيا للمفعول مسند الى تاء المخاطب ومغيثا ومغنيا حالان منها والفناء الجوار والقرب والموئل الملجأ ومثال المختلفين هاؤم اقرؤا كتابيه فهاؤم اسم فعل بمعنى خذوا والميم حرف يدل على الجمع واقرؤا فعل امر تنازعا كتابيه واعمل الثاني لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول وكان الاصل هاؤموه واصل هاؤم هاكم ابدلت من الكاف الواو ثم ابدلت الواو همزة وفي الجزء الاول من شرح البحرين عن صفوان بن عسال ان النبي صلى الله عليه وسلم ناداه رجل فقال له هاؤم فقال الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم فقال المرء مع من احب حديث حسن رواه الشافعي في مسنده ومالك وسفيان وشعبة بن الحجاج الحمادان ومعنى هاؤم تعالوا انتهى قال الموضح في الحواشي فان قيل انه يريد قاصرا بمعنى تعالوا كما قيل في الحديث فلا تنازع في الاية وتخرج على اسناد الى البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر في الاية ولكن لا استحضر الان احدا قال به غير هذا الرجل في هذا الحديث انتهى قلت قال الحوفي في الاية نفسها وظاهر كلام الموضح ان التنازع يكون في جميع المعمولات وفي النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني وقمت وسرت واياه وزيدا ان اعملت الاول انتهى وسيأتي الكلام في الواقع بعد الا ويستفاد من امثلة الموضح انه لا يشترط في التنازع ان يكون احد العاملين معطوفا على الاخر خلافا للجزولي اصل التنازع ان يكون بين عاملين في معمول واحد وقد يتنازع ثلثة وقد يكون المتنازع فيه متعددا وفي الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلوة ثلثا وثلثين فتنازع ثلثة وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون في اثنين ظرف ومصدر وهو دبر ونائب مصدر وهو ثلثا واعمل الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلثا على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر واعمل الاولين في ضميريهما وحذفهما لانهما فضلتان [illegible] تسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه وما ذكره من جواز اعمال الاول والثاني والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه استقريت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والثاني [illegible] قال ابن مالك وهو كما قال واعترض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة كقول ابي الاسود كساك ولم تستكسه فشكرته اخ لك يعطيك الجزيل وناصر قال المرادي فدل على ان استقراءه غير تام ولا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني انتهى وقد علم مما ذكرته في حقيقة التنازع من ان المتنازعين لا بد ان يكونا فعلين او اسمين او مختلفين [illegible] الفعلية ان التنازع لا يقع بين حرفين لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب معمولات واجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فقال تنازع ان ولم في تفعلوا ورد بان ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى ونقل [illegible] عن الفارسي انه اجاز في التذكرة التنازع في قوله [illegible] ومنع التوكيد للعطف بالواو [illegible] الكلام عليه في باب التوكيد ولا يقع التنازع بين حرف وغيره من فعل واسم ومن اجاز التنازع بين حرفين اجازه بين الحرف وغيره كما نقله ابن عمرون عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيد ان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف وعلم من تقييد العاملين بالتصرف انه لا يقع التنازع بين عاملين جامدين فعلين او اسمين او مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال احمد بن الخباز في النهاية فاذا قلت ما احسن واكرم زيدا ونعم وبئس [illegible] بالثاني لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله انتهى ولا يقع التنازع بين جامد وغيره من فعل او اسم متصرف وعن المبرد في كتاب المدخل اجازه في فعلي التعجب مع جمودهما سواء كانا بلفظ الماضي او بلفظ الامر فالاول نحو ما احسن واجمل زيدا فتعمل الثاني في الاسم الظاهر وتعمل الاول في ضميره وتحذفه لانه فضلة والثاني نحو احسن به واجمل بعمرو فتعمل الثاني في لفظ المجرور وتعمل الاول في ضمير المجرور ولا تحذفه لانه فاعل والفاعل لا يحذف

عنده

باب التنازع في العمل

عنده لانه فضلة ويجوز حذفه على القول بان المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على المنع فرارا من الفصل بينه وبين معموله اذا اعمل الاول [illegible] اعمال الاول نظرا للتنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما وعلم من تقييد المعمول بالتأخير انه لا يقع التنازع في معمول متقدم نحو ايهم ضربت واكرمت او شتمته لان الثاني لو [illegible] اخذ الاول معموله المتقدم عليه وقوله او شتمته عديل مدخول [illegible] خلافا لبعضهم في اجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين رءوف رحيم ولا حجة له لان الثاني [illegible] استوفاه الاول ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الاول عليه [illegible] وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت [illegible] فقال يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم [illegible] على حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور قد ارتكبوه في نحو افلم يسيروا فجعلوا الهمزة واقعة في الاصل بعد العاطف لكنها قدمت عليه لفظا واجاب بان هذا الحكم ليس يتعدى الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم انتهى ولا يقع التنازع في معمول متوسط نحو ضربت زيدا واكرمت لان الاول اشتغل به قبل مجيء الثاني خلافا للفارسي فانه اجاز في قوله متى يصب خفاها بارق [illegible] ان تكون من زائدة وبارق في موضع نصب [illegible] ومفعول يصب محذوف وهو ضمير عائد على بارق [illegible] المرادي في شرح التسهيل [illegible] جواز التنازع في المتوسط [illegible] اقول الذي يظهر ان تأخير المعمول ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول او توسط جاز عمل كل من العاملين فيه [illegible] وعلم من اشتراط كون المعمول مطلوبا لكل من العاملين من حيث المعنى ان التنازع لا يقع في نحو قول جرير فهيهات هيهات العقيق ومن به [illegible] خلافا لمن [illegible] والجرجاني لان الطالب للمعمول وهو العقيق انما هو هيهات الاول واما هيهات الثاني فلم يؤت به للاسناد [illegible] بل لمجرد التوكيد [illegible] الاول فلا فاعل له اصلا ولهذا قال الشاعر فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس فاللاحقون فاعل اتاك الاول واتاك الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع ولو كان من التنازع لقال اتاك اتوك [illegible] على اعمال الاول او اتوك اتاك على اعمال الثاني وليس يتعين لجواز ان يضمر مفردا في المهمل منهما [illegible] كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب [illegible] المرفوع في البيتين [illegible] بالعاملين لانهما باللفظ واحد ومعنى واحد فكانهما عامل واحد فهذه ثلثة اقوال اصحها عند ابن مالك ما ذكره الموضح وعلم من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع انه لا تنازع في نحو قول كثير عزة قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها خلافا لجماعة لانه لو قصد فيه التنازع لاسند احدهما الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قاله المرادي تبعا لابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا يأتي فيما لو كان السببي منصوبا نحو زيد ضربت واكرمت اخاه لان احد العاملين يعمل في السببي والاخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره ابو محمد ابن السيد البطليوسي من ان غريمها ان رفع بمعنى يكون بممطول [illegible] على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بممطول فهو خطأ لانه [illegible] والاسم الذي يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز [illegible] ما ذكره ابو محمد [illegible] فيما اذا كان السببي منصوبا نحو غلام زيد ضارب [illegible] اخاه اذا كان الناصب [illegible] زيدا فان كان الناصب للسببي الثاني وجب ابراز الضمير في الاول لكونه جرى على غير من هو له وان كان الناصب له الاول فهو خطأ لانه قد وصف [illegible] والوصف اذا وصف لا يعمل [illegible] فنقول عزة مبتدأ اول [illegible] ممطول ومعنى خبر [illegible] مبتدأ ثان مؤخر [illegible] ممطول ومعنى خبران لغريمها خبر بعد خبر او ممطول خبر وحده ومعنى صفة له لان الوصف يجوز وصفه على الاصح ووجه المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف وحال من ضمير المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد الى غريمها وحيزه خبر عزة والرابط بينهما الضمير المضاف اليه غريم وعلم من تقييد السببي بالمرفوع انه لا يمتنع التنازع في السببي المنصوب نحو زيد ضربت واكرم اخاه لان السببي وهو اخاه منصوب باحد العاملين والرابط موجود بالضمير المستتر والمضاف اليه السببي ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب وعلله بانك ان اعملت الاول او الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قال ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا مما لا سبيل اليه انتهى فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد الا على الصحيح كقوله ما صاب قلبي واضناه وتيمه الا كواعب من ذهل بن شيبانا والمانع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء الفعل العامل الملغى من [illegible] الايجاب ولزم في نحو ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير غائب على حاضر قاله المرادي في شرح التسهيل انتهى وحمله في التسهيل على الحذف وقال في شرحه على تأويل ما قام احد وقعد الا انا فحذف احد لفظا واكتفى بقصده ودلالة المعنى والا عليه وعلم من قولنا مذكور انه لا تنازع بين محذوفين ولا محذوف ومذكور

فصل اذا تنازع العاملان فانه يجوز اعمال ايهما شئت باتفاق من البصريين والكوفيين لان اعمال كل منهما مسموع من العرب والخلاف بينهم في المختار هل هو الاول ام الثاني وهما على السواء قولان اختار الكوفيون منهما الاول لسبقه واختار البصريون الاخير لقربه والى ذلك اشار الناظم بقوله ان عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل

منها العمل والثاني اولى عند اهل البصرة واختار عكسه غيرهم ذا اسرة وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا تنازع
ثلثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادي وسكتوا عن المتوسط وهل يلحق بالاول لسبقه على الثالث او بالثالث لقربه من المعمول ابا نه
الى الاول ويحكم فيه الامران لم ادر في ذلك نقلا فان تنازع اثنان واعملنا الاول في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين اعملنا الآخر في
ضميره مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا نحو قام وقعدا اخواك او قام وضربتهما اخواك او قام ومررت بهما اخواك وبعضهم كالسيرافي يجيز
حذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور لانه فضلة وهو الذي يفهم من كلام التسهيل كقوله وهو المنسوب لعاتكة بنت عبد المطلب
بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه فاعمل الاول وهو يعشي فرفع شعاعه واعمل لمحوا في ضميره وحذفه والتقدير لمحوه وعكاظ
بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظاء المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا في الجاهلية ويعشي مضارع اعشى بالعين المهملة وقيل بالمعجمة
وشعاعه بالشين المعجمة ضوء والضمير المضاف اليه للسلاح فيما قبله ولنا من الادلة على امتناع حذف غير المرفوع ان في حذفه تهيئة العامل
وهو لمحوا للعمل في شعاعه وقطعه عنه برفعه بيعشي وتجويز معارض قاله بعض المغاربة وهذا البيت ضرورة عند الجمهور وان اعملنا الثاني
على اختيار البصريين فان احتاج الاول لمرفوع فالبصريون يضمرونه ولا يحذفونه لامتناع حذف العمدة عندهم وان لزم منه الاضمار قبل
الذكر وهو عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة لان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا
فرجلا فيهما تمييز للضمير المجرور برب والمرفوع على الفاعلية بنعم ورتبة التمييز التأخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متأخر لفظا ورتبة وجاء
الاضمار قبل الذكر في هذا الباب الذي نحن فيه وهو باب التنازع نثرا وشعرا فالنثر قول بعض العرب ضربوني وضربت قومك بالنصب حكاه
سيبويه فقد اعمل الثاني واضمر في الاول ضمير الفاعل وهو الواو العائدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية والمفعول
رتبته التأخير فعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقال الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل فاعمل الثاني ونصب الاخلاء
واعمل الاول في ضميره وهو الواو المرفوعة الموضع على الفاعلية فعاد الضمير على الاخلاء المنصوب على المفعولية والاخلاء جمع خليل والجميل
الثنى الحسن ومهمل اسم فاعل من الاهمال وهو الترك واما الكسائي وتلميذه الفراء والسهيلي من الكوفيين فيوجبون الحذف للضمير المرفوع على
الفاعلية هربا من الاضمار قبل الذكر تمسكا بظاهر قوله وهو علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني تعفق بالارطى لها وارا
دها رجال فبذت نبلهم وكليب اى لم يقل تعفقوا على تقدير اعمال الثاني ولا ارادوا على تقدير اعمال الاول ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني
ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لانه يجوز ان ينوى مفردا على مذهب البصريين باعتبار تاويله بالمذكور ولهذا قال الموضح بظاهر قوله ولم
يقل بقوله وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف استتر والارطى شجر يدبغ به وبذت بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة اى غلبت
نبلهم بسكون الموحدة سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل ان العمل لاحد العاملين في
المتنازع فيه ويعمل المهمل في ضميره سواء اتفق مطلوبهما ام اختلف والفراء يقول ان استوى العاملان في طلب المرفوع وكان العطف بالواو
كما في المغني فالعمل لهما لانهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد نحو قام وقعد اخواك فاخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون
الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع المؤثرين على
اثر واحد ممنوع عند اهل الاصول قاله الرضي ثم قال ونحا عند الفراء وجه اخر وهو ان ياتي بفاعل الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع
فيه لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن الفراء انتهى وان اختلفا اي العاملان في طلب المعمول فان كان اولهما
يطلب مرفوعا اضمرته مؤخرا وجوبا كضربني وضربت زيدا هو انتهت مقالة الفراء فهو فاعل ضربني وانما اخر عن الظاهر لان الاضمار قبل
الذكر لم يجز فرارا من حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول لمرفوع مع اعمال الثاني وان اعملنا الثاني واحتاج الاول لمنصوب لفظا
وهو ما يصل اليه الفاعل بنفسه او محلا وهو ما يصل اليه العامل بواسطة حرف الجر فان وقع حذفه اي المنصوب في لبس ظاهر او لم يقع في لبس
لكن كان العامل من باب كان او من باب ظن وجب اضمار المعمول مؤخرا عن المتنازع فيه في المسائل الثلثة فالاولى نحو استعنت واستعان
على زيد به فالاول يطلب زيدا مجرورا بالباء والثاني يطلبه فاعلا لانه استوفى معموله المجرور بعلى فاعملنا الثاني واضمرنا ضمير زيد مجرورا
بالباء مؤخرا وقلنا به والذي حملنا على ذلك انا لو اضمرناه مقدما قبل الثاني لزم الاضمار قبل الذكر ولو حذفناه اوقع في لبس فلا يعلم هل
زيد مستعان به او عليه والثانية نحو كنت وكان زيد صديقا اياه فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لهما فاعملنا الثاني فيه
واعملنا الاول في ضميره مؤخرا والثالثة نحو ظنني وظننت زيدا قائما اياه فظنني يطلب زيدا قائما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما
مفعولين فاعملنا الثاني فيه ونصبنا زيدا قائما وبقي الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا واضمرنا
المفعول الثاني مؤخرا وقلنا اياه ولم نحذف المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة في الاصل لانه خبر فيهما وقيل في باب ظن

وكان بعضهم

وكان بعضهم يقدمه كالمرفوع لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنني اياه وظننت زيدا قائما هكذا مثل ابو حيان في النكت الحسان بالضمير
منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظننيه على ما تقدم من اختلاف الترجيح وقول الشارح تبعا لابنه في شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند
الجميع مخالف لظاهر التسهيل ولتصريح ابن عصفور وابن خروف بذلك وقيل لا نضمره ولا نحذفه بل نظهره كما في المسئلة الاتية في تخالف صاحب
الضمير ومفسره فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما وقيل لا نضمره ولا نظهره بل نحذفه وهو الصحيح لانه حذف لدليل فان المفسر دليل عليه قال
ابن عصفور وهذا المذهب اسد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاختصار
ثابت اذ قد تقدم الدليل على جوازه انتهى وشرط الحذف ان يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا او فرعهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو
ظنني وظننت الزيدين قائمين فلا بد ان يقول اياه مقدما او متأخرا ولا يجوز حذفه قاله ابو حيان في النكت الحسان وان كان العامل من غير
باب كان وظن ولم يلتبس وجب حذف المنصوب لفظا او محلا لانه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر كضربت وضربني زيد
ومررت ومر بي زيد وقيل يجوز اضماره كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للود فاعمل الثاني واضمر في الاول
ضمير المفعول وهذا البيت ضرورة عند الجمهور ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله اولى والى ما تقدم اشار الناظم بقوله واعمل المهمل في
ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما ثم قال ولا تجئ مع اول قد اهملا بمضمر لغير رفع اوهلا بل حذفه الزم ان يكن غير خبر واخرنه ان يكن
هو الخبر **مسئلة** اذا اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير واحتاج العامل المهمل الى ضمير كان ذلك الضمير المحتاج اليه خبرا عن اسم وكان
ذلك الاسم المخبر عنه مخالفا في الافراد او التذكير او غيرهما من التأنيث والتثنية والجمع للاسم المفسر له وهو الاسم المتنازع فيه وجب العدول عن
الاضمار الى الاظهار والى ذلك اشار الناظم بقوله واظهر ان يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسرا نحو اظن ويظناني اخا الزيدين اخوين
ذلك لان الاصل قبل الاعمال اظن ويظنني الزيدين اخوين بالتثنية فيهما فاظن يطلب الزيدين اخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدين
فاعلا واخوين مفعولا ثانيا لانه اخذ مفعوله الاول وهو يا المتكلم المتصلة به فاعملنا الاول وهو اظن فنصبنا الاسمين وهما الزيدين
اخوين على انهما مفعولان لاظن واضمرنا في الثاني وهو يظنني ضمير الزيدين وهو الالف في يظناني فاستوفى فاعله ومفعوله الاول وبقي
عليه المفعول الثاني ليظناني يحتاج الى اضماره وهو خبر في الاصل عن يا المتكلم المتصلة به التي هي الان المفعول الاول بعد دخول ظن و
اليا مخالفة لاخوين الذي هو مفسر للضمير الذي ناتي به فان اليا مفرد والاخوين تثنية فلا بد لنا من اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه فهو
وان اضمرناه مثنى ليوافق المفسر وهو الاخوين ففي كل منهما محذور ولا مخلص عنه الا بوجوب العدول الى الاظهار فقلنا اخا ليوافق المخبر عنه وهو اليا
في الافراد ولم يضره مخالفته لاخوين لانه اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا تقرير ما قالوا في هذه المسئلة قال الموضح تبعا لجماعة على
سبيل البحث والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الاخوين لان يظنني لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد وجوابه ان المتنازع فيه
مطلق الاخوين من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى قاله صاحب المتوسط تبعا وفيه نظر لان التنازع لا يكون في مبهم وعن الكوفيين انهم اجازوا
فيه وجهين حذفه واضماره مقدما على وفق المخبر عنه فيقولون على الحذف اظن ويظنني الزيدين اخوين ويحذفون اخا لدلالة اخوين عليه ويقولون
على الاضمار اظن ويظنني اياه الزيدين اخوين كذا مثله في شرح الكافية مقدما لان العلة المقتضية لتأخيره وهو تأخير المفسر مفقودة هنا وان
اعملنا الثاني فالحكم فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجراء الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن يضمر مؤخرا قاله المرادي في شرح التسهيل
وفيه البحث السابق والله اعلم

هذا باب المفعول المطلق

باب المفعول المطلق

الذي يصدق عليه قولنا مفعول غير مقيد صدقا منصوبا
غير مقيد بحرف جر او اسم متعلق به بخلاف بقية المفاعيل فان صدق المفعولية عليها مقيد بالجار كالمفعول به والمفعول
له والمفعول فيه والمفعول معه وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمونه مفعولا الا المفعول به خاصة ويقولون في غيره مشبه بالمفعول قاله
الموضح في الحواشي والمفعول المطلق وهو اسم يؤكد عامله فيفيد ما افاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك او يبين نوع اي نوع العامل
فيفيد زيادة على التوكيد او يبين عدده اي عدد العامل فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد ليس هو خبرا ولا حالا ولا غيرهما نحو
ضربت ضربا او ضربته ضرب الامير او ضربت ضربتين فالاول مثال لما يؤكد عامله والثاني مثال المبين نوعه والثالث مثال المبين عدده
بخلاف نحو ضربك ضرب شديد وضربك ضرب اليم فانه وان بين العدد في الاول والنوع في الثاني لوصفه بالاليم فهو خبر عن ضربك فلا يكون مفعولا
مطلقا وبخلاف ولى مدبرا فانه وان كان مؤكدا لعامله فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا يكون مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق
يفيد المعاني الثلثة اشار الناظم بقوله توكيدا او نوعا يبين او عدد واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا كما تقدم من الامثلة والمصدر كما
قال الناظم اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وليس علما ولا مبدوا بميم زائدة لغير المفاعلة كما قال الموضح
في باب اعمال المصدر وخرج بهذا القيد وهو الجريان على الفعل نحو غسلا ووضوءا وعطاء من قولك اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا واعطى عطاء

هذه الثلاثة انها مصادر وليست مصادر لعدم جريانها على افعالها لان غسل قياس مصدره الجاري عليه الاغتسال وتوضأ قياس مصدره
الجاري عليه التوضؤ واعطى قياس مصدره الجاري عليه الاعطاء وخرج بقولنا وليس علما نحو حماد علما للمحمدة وقولنا ليس مبدوا بميم
زائدة لغير المفاعلة نحو مقتل بمعنى القتل فانهما من اسماء المصادر والفرق بين المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل
على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمي المصدر مصدرا لان فعله صدر عنه اى اخذ منه كمصدر
الابل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه والمصدر المنصوب على المفعولية المطلقة عامله اما مصدر مثله لفظا ومعنى نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء
موفورا فجزاء مفعول مطلق وعامله جزاؤكم وهو مصدر مثله او معنى لا لفظا نحو اعجبني ايمانك تصديقا وقول الحريري لا يعمل في المصدر الا فعل مردود
بالآية ونحوها او ما اشتق لفظه منه من فعل غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغى عن العمل نحو وكلم موسى تكليما او خرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما احسن
زيدا حسنا والافعال الناقصة فلا يقال كان زيد قائما كونا والافعال الملغاة فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا او من وصف اسم الفاعل او
مفعول او للمبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل نحو والصافات صفا واسم المفعول نحو الخبز مأكول اكلا وامثلة المبالغة
نحو زيد ضراب ضربا ولا يجوز زيد احسن حسنا ولا اقوم منك قياما واما قوله اما الملوك فانت اليوم الأمهم لؤما وابيضهم سربال طباخ
فلؤما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع والى نصب المفعول المطلق اشار الناظم بقوله بمثله او فعل او وصف نصب ما ذكره من ان الفعل
والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين والى ذلك يشير قول الناظم وكونه اصلا لهذين انتخب وزعم بعض البصريين كالفارسي
واختاره الشيخ عبد القاهر ان الفعل اصل للوصف فيكون فرع الفرع وزعم الكوفيون ان الفعل اصل لهما اي للمصدر والوصف وزعم ابن طلحة
ان الفعل والمصدر اصلان وليس احدهما مشتقا من الآخر والصحيح الاول لان الفرع لا بد فيه من معنى الاصل وزيادة والفعل يدل على الحدث و
الزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لهما على الزمان المعين **فصل** ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق
ما يدل على المصدر من صفة له كسرت احسن السير والاصل سرت السير احسن السير فحذف الموصوف ثم الاضافة صفته الى مثله عليه ونابت منابه و
انتصب انتصابه واشتمل الصماء والاصل الشملة الصماء فحذف الموصوف ونابت صفته منابه وضربته ضرب الامير اللص اذ الاصل ضربا مثل ضرب
الامير اللص فحذف الموصوف وهو ضربا ثم المضاف وهو مثل وصح وقوعه نعتا للنكرة وان اضيف لمعرفة لانه لا يكتسب التعريف من المضاف اليه لتوغله
في الابهام وقيد ابو البقاء المسئلة بقوله وكذلك صفة المصدر اذا اضيف اليه نحو سرت اشد السير لان الصفة هي الموصوف في المعنى وانما قيد
لئلا على المبالغة اشتقي ما ذكره الموضح من اقامة صفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل
وخالف ذلك في شرح القطر فقال وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو فكلا منها رغدا خلافا للمعربين زعموا ان الاصل اكلا رغدا وانه حذف
الموصوف ونابت صفته منابه وانتصب انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلاه حال كون
الاكل رغدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال لا
مصدر والا لجازت اقامته مقام الفاعل باتفاق انتهى او من ضمير اي ضمير المصدر نحو عبد الله اظنه جالسا فعبد الله مفعول اول لاظن وجالسا بالنصب
معموله الثاني والهاء في اظنه ضمير المصدر نائبة عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هي نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير اظن ظنا
او عن نوعي فيكون التقدير اظن ظني كما قدره الشارح تبعا للمفصل فيه بحث قال في الحواشي والذي يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤكد هنا
وذلك كقوله من كلها قال الفتى قد علمته الا التحية وقوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب اي يدرس الدرس وتلك التي لو
صرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد فكذلك الضمير واما نحو فاني اعذبه عذابا لا اعذبه احدا فتقديره لا اعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا
نائب عن المصدر النوعي فصار له حالتان انتهى كلامه في الحواشي من خطه نقلته وينبغي ان يكون ال في السبل والدرس للجنس لا للعهد والا لكان نوعيا
ايضا او من اسم اشارة اليه اي الى المصدر سواء كان اسم الاشارة متبوعا بالمصدر ام لا فالاول كضربته ذلك الضرب بالنصب والثاني كضربته ذلك
في المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى انه لا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المصدر وذهب سيبويه
والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام العرب ظننت ذلك يشيرون به الى الظن قاله المرادي في التلخيص او من مرادفه معنى نحو شنئته بغضا
فبغضا مفعول مطلق نائب عن شنأ فان الشنأ مصدر شني بكسر النون مرادف للبغض واحببته مقة فمقة مفعول مطلق نائب عن محبة فان المقة بكسر
الميم مصدر ومق مرادف للمحبة وفرحت جذلا فجذلا مفعول مطلق نائب عن فرحا فان الجذل بفتحتين وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر
مرادف للفرح وظاهر كلام الموضح تبعا لابن مالك ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل
مقدر من لفظه والتقدير عندهم في المسئلة المذكورة شنئته وبغضته بغضا واحببته ومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا او من مشاركه في
المصدر المحذوف في مادته وحروفه وهو اقسام ثلاثة اسم مصدر غير علم كما تقدم من نحو اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا واعطى عطاء في شرح التسهيل ان

ان المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا واسم عين ومصدر لاسم آخر فاسم العين نحو والله انبتكم من الارض نباتا فنباتا اسم عين للنبات
وهو ما ينبت من زرع او غيره ومنه ذكره النبات وعن سيبويه ان نباتا في الآية مصدر جار على غير الفعل فكانه نائب عن انباتا قال الشاطبي
فعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدرا لفعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلا فتبتيلا نائب عن انباتا وتبتيلا نائب عن تبتلا و
الاصل في مصدر انبت وتبتل انباتا وتبتلا لان قياس مصدر انبت الانبات لا النبات لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل
نباتا وقياس مصدر تفعل التفعل لا التفعيل لان التفعيل مصدر فعل بالتشديد او من لفظ دال على نوع منه اي من المصدر كقعد القرفصاء
بالمد والقصر ورجع القهقرى بالقصر فقط فان القرفصاء نوع من القعود والقهقرى نوع من الرجوع والاصل قعد القعود القرفصاء ورجع
الرجوع القهقرى فحذف المصدر وانيب عنه لفظ دال على نوع منه فان قلت القرفصاء والقهقرى مصدران فكيف يقال نائبا عن المصدر
قلت اجيب بانهما نائبان عن المصدر الاصلي المحتمل للقليل والكثير وفي هذا الجواب نظر لانه يقتضي ان انتصاب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد ولا
قائل به قاله الموضح في الحواشي او من لفظ دال على عدده اي المصدر كضربته عشر ضربات فعشر نائب عن المصدر والاصل ضربته ضربا عشر ضربات
فحذف المصدر وانيب عنه عدده ومثله فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين فحذف المصدر وانيب عنه ثمانين وجلدة
تمييز او من لفظ دال على آلته اي المصدر كضربته سوطا او عصى والاصل ضربته ضربا بسوط او عصى ثم توسع في الكلام فحذف المصدر و
اقيمت الآلة مقامه واعطيت اعرابه افرادا او تثنية او جمعا تقول ضربته سوطين او اسواطا والاصل ضربتين بسوطين او ضربات بسوط قال
الشارح وقال المرادي في التلخيص اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وذلك مطرد في كل آلة
معهودة للفعل فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لانه لا يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل انتهى او من كل وما في معناها مضافة الى المصدر نحو
فلا تميلوا كل الميل فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل ونحو قوله وهو قيس بن الملوح وقد يجمع
الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن ان لا تلاقيا والاصل يظنان ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب او عامة الضرب ومن بعض وما في
معناها مضافة الى المصدر كضربته بعض الضرب فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب وفي التنزيل
ولو تقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته يسير الضرب وفي التنزيل لا تضروه شيئا وحاصل ما ذكره الموضح ان النائب عن المصدر نوعان
نائب عن مؤكد ونائب عن مبين فالنائب عن المؤكد المرادف والمشارك له في المادة باقسامه الثلاثة والنائب عن المبين ما بقي وهو الوصف
والضمير والاشارة والنوع والعدد والآلة وكل وبعض وذلك يدخل في قول الناظم وقد ينوب عنه ما عليه دل **مسئلة** المصدر
المؤكد العامل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فلا يقال ضربت ضربين بالتثنية ولا ضربت ضروبا بالجمع لانه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير
كماء وعسل ونحوه ولانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك ما كان بمنزلته والمصدر العددي وهو المختوم بتاء الوحدة عكسه يثنى
ويجمع باتفاق فيقال ضربته ضربتين وضربات لانه فرد الجنس كتمرة وكلمة واختلف في المصدر النوعي فالمشهور من الخلاف في تثنيته وجمعه
الجواز قياسا فيقال ضربته ضربين ضربا عنيفا وضربا رفيقا وضربت ضروبا مختلفة وظاهر مذهب سيبويه المنع وانه لا يقال منه الا ما سمع
واختاره اي المنع الشلوبين واحتج المجيز بجمعه في الفصيح كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والا تعد نهمة تشبيها للفواصل بالقوافي
والى المنع في المؤكد والجواز في غيره اشار الناظم بقوله وما لتوكيد فوحد ابدا وثن واجمع غيره وافردا **فصل** النحاة اتفقوا على انه
يجوز لدليل مقالي او حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد وهو المبين للنوع او العدد فالدليل المقالي ما مرجعه الى القول كان يقال لك ما
جلست فيقال بلى جلوسا طويلا وبلى جلستين فجلوسا مصدر نوعي لوصفه بالطول حذف عامله لجواز الدليل المقالي وهو قول القائل
ما جلست والتقدير بلى جلست جلوسا طويلا وجلستين مصدر عددي حذف عامله لذلك والتقدير بلى جلست جلستين والدليل الحالي
ما مرجعه الى الحال من مشاهدة او غيرها كقولك لمن قدم من سفره قدوما مباركا ولمن تكرر منه اصابة الغرض اصابتين فقدوما مصدر نوعي
واصابتين مصدر عددي حذف عاملهما لجواز الدليل الحالي وهو الحال المشاهد والتقدير قدمت قدوما مباركا واصبت اصابتين واما
المصدر المؤكد فزعم ابن مالك في شرح الكافية انه لا يحذف لانه انما جيء به لتقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لهما فلم يجز حذفه بخلاف المبين
نوعا او عددا فانه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه في شرح
الكافية وصرح بذلك في النظم فقال وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع ورده ابنه في شرحه بانه اذا كان المصدر المؤكد يقصد
به تقوية عامله وتقرير معناه فلا شك ان حذفه مناف لذلك المقصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وانما اذا كان المصدر المؤكد قد يقصد
به التقوية والتقرير وقد يقصد مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك المقصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده
بالمصدر فلانه يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه احق واولى بانه قد جاء عنهم حذف عامل المؤكد اذا كان خبرا عن اسم عين في غير تكرير ولا

حصر في نحو انت سيرا سيرا وجوبا مع التكرار والحصر في نحو انت سيرا سيرا وما انت الا سيرا وفي غير ذلك نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا انتهى
مثل هذا اما انتهو عن وروده واما للبنا على ان المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها المعنى ولا
الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه واجاب الشاطبي بان ما قاله ابن الناظم غير لازم لانه اذا ادعي تقرير معنى العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر
يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكده فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض واما ما استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تات للتاكيد
اصلا وانما هي مصادر جعلت بدلا من افعالها وعوضت منها فنابت عنها النيابة عن افعالها واعطيت معانيها لا تاكيدها فلو كانت موكدة
لكانت موكدة لنفسها والشيء لا يؤكد نفسه لا سيما مع عدم زيادة انت سيرا للتاكيد حيث قال في شرح قول الناظم كذا مكرر وذو حصر
الموكد انت سيرا سيرا فظهر انه يعني العامل ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل اقره عليه لكن اقراره على نحو سقيا ورعيا مشكل بل الذي
ابن عقيل ان ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح فان جميع ما اتى به من الامثلة ليس من المصدر الموكد في شيء وانما هي من المصادر النائبة عن افعالها
والحق ان المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر الموكد وهو في معنى الاستثناء من قوله وحذف عامل الموكد امتنع قال الموضح في تعقيب حواشيه على
الخلاصة وقد يقام المصدر الموكد مقام فعله المستعمل والمهمل فيمتنع ذكره معه اي فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه وهو نوعان ما لا
فعل له اصلا من لفظه نحو ويل زيد وويحه وبله الاكف بالاضافة الى المفعول فيقدر له عامل من معناه على حد قعدت جلوسا بنا على قول المازني
انه جلوسا منصوب بقعدت فيقدر في نحو ويل زيد وويحه احزن الله زيدا ويلا واحزن الله زيدا ويحه لان الويل والويح بمعنى الحزن قاله ابو البقا
وقيل يقدر اهلك لانهما بمعنى الهلاك وقيل يقدر في ويح رحم لانها كلمة رحم وقيل في ويل عذب لانها كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين الى
ان ويحه وويله وويسه منصوبة بافعال من لفظها وان استعملت في الاواح والاواس ابو هشام قاله المرادي في شرح التسهيل وهو ممنوع اذ
ويقدر في بله الاكف اترك لان بله الشيء بمعنى تركه والاكف جمع كف وما له فعل مستعمل من لفظه وهو نوعان نوع واقع في الطلب وهو الوارد دعا
بخير او بشر فالاول كسقيا ورعيا والثاني كتبا وجدعا والاصل سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وكبه الله كبا وجدعه جدعا والجدع
قطع طرف الانف او الشفة او الاذن او غير ذلك او الوارد امرا ونهيا نحو قياما لا قعودا المبهم فيهما قم لا تقعد قعودا وكذلك النوع نحو فضرب
الرقاب اي فاضربوا اضرب الرقاب ونحو قوله وهو الاحوص على حين الهى الناس جل امورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب اي اندل يا زريق المال
ندل الثعالب اي اخطفه بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق ترخيم زريقة مصغرا علم رجل والمال مفعول به والى ذلك اشار الناظم بقوله و
الحذف حتم مع آت بدلا من فعله كندلا اللذ كاندلا اطلق ابن مالك القول بان المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف
ولم يقيده بالتكرار وخص ابن عصفور الوجوب للحذف بالتكرار كقوله وهو قطري بن الفجاءة الخارجي فصبرا في مجال الموت صبرا فما نيل
الخلود بمستطاع اي اصبر صبرا وذهب ابن جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل وبين ذلك قال ابن الضايع ونصه واعلم انه يجري مجرى هذا
في التزام الاضمار المصادر في الامر اشتاه كقولهم الحذر الحذر والنجاء النجاء وضربا ضربا انتهى قال الموضح في حاشية التسهيل واشار بقولهم
هذا الى التحذير بغير ايا وغيره ثم قوله قال ابن عصفور وكلاهما مخالف لاطلاق ابن مالك القول بان المصدر الذي يقوم مقام عامله في الطلب يلزمه
معه الحذف انتهى كلام الموضح او الوارد مقرونا باستفهام توبيخي وهو ثلثة اقسام توبيخ المتكلم لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه اغدة
كغدة البعير وموتا في بيت امراة سلولية وتوبيخ للمخاطب نحو اتوانيا وقد جد قرناؤك اي اتتوانى توانيا وقوله وهو جرير يهجو اخا الزبير
الكلبي اعبدا حل في شعبي غريبا الوما لا ابا لك واغترابا اي اتلوم لوما وتغترب اغترابا وعبدا منادى بالهمزة وشعبي بضم الشين المعجمة وفتح
العين المهملة والبا الموحدة موضع وتوبيخ لغائب في حكم حاضر كقولك لشخص غائب قد بلغك انه يلعب العبا وقد علاه الشيب ابها ملعبا
ونوع واقع في الخبر وذلك في خمس مسائل احديها مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها المحذوف كقولهم عند تذكر نعمة و
شدة حمدا وشكرا لا كفرا وهي من امثلة سيبويه وقدره احمد الله حمدا واشكره شكرا لا اكفره كفرا كذا تكلم بهذه الامثلة مجتمعة قال ابن
عصفور لا يستعمل كفرا الا مع حمدا وشكرا ولا يقال حمدا وحده او شكرا الا ان يظهر على الجواز ولا يلزم الاضمار الا مع كفرا فهذه الاخيرة
مجرى المثل فينبغي ان يلزم ومنها ما انزلته العرب الشيء في صبرا لا جزعا والتقدير اصبر صبرا لا اجزع جزعا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر
المرتب وكقولهم عند ظهور امر معجب عجبا اي اعجب عجبا وعند خطاب شخص مرضي عنه او مغضوب عليه افعله وكرامة ومسرة اي افعله
اكرمك كرامة واسرك مسرة ولا يستعمل فعل الا بعد كرامة وكرامة اسم مصدر اكرم ولا افعله ولا كيدا ولا هما اي لا اكاد كيدا ولا اهم هما هذا تقرير
سيبويه واختلف في تقدير اكاد فقال الاعلم هي الناقصة وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى لا مقاربة وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من هممت
الشيء ولا يخفى ما في كلام الموضح من اللف والنشر المرتب فالمثبت للمرضي عنه والمنفي للمغضوب عليه المسئلة الثانية ان يكون المصدر تفصيلا
لعاقبة جملة قبله من طلب او خبر فالاول نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء ذكرا تفصيلا لعاقبة الامر بشد الوثاق والثاني

ان تمنوا

ان تمنوا منا واما ان تفادوا فدا والثاني كقوله لاجهدن فاما درء واقعة تخشى واما بلوغ السؤل والامل فدرءا وبلوغا ذكر تفصيلا لعاقبة
الجهد اي اما ادرأ واما ابلغ والى هذه الامثلة اشار الناظم بقوله وما لتفصيل كاما منا عامله يحذف حيث عنا المسئلة الثالثة
ان يكون المصدر مكررا او محصورا او مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين في الانواع الثلثة وشروطها اربعة امور احدها التكرار او
الحصر او العطف عليه او الاستفهام عنه والثاني كون المصدر مستمرا للحال لا منقطعا عنه ولا مستقبلا عنه نص على ذلك سيبويه والثالث
كون عامل المصدر خبرا والرابع كون المخبر عنه اسم عين فالمكرر نحو انت سيرا سيرا والتقدير انت تسير سيرا فحذف تسير وجوبا لقيام التكرير مقامه
والمحصور بالا او انما نحو ما انت الا سيرا والتقدير ما انت الا تسير سيرا او انما انت سير البريد فحذف تسير لما في
الحصر من التاكيد القائم مقام التكرير والمعطوف عليه نحو انت تاكل اكلا وتشرب شربا لان العطف كالتكرار نص
عليه هنا وفي باب الاغراء والتحذير ولكن فيهما عاملان بخلاف ذلك الباب والفرق ان العامل هنا يجب ان يكون من معنى المعمول والمتعاطفان
مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد فالعامل الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن انت قاله الموضح في الحواشي والمستفهم
عنه نحو اانت سيرا والتقدير اانت تسير سيرا نص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد المطلوبية للاستفهام الطالب للفعل قائم مقام ومعنى الاستفهام
التكرير وجوز في المغني ان يكون العامل المحذوف وصفا وهو غير مناسب هنا لان الكلام في قيام المصدر مقام فعله فليتامل واقتصر
الناظم على المكرر والمحصور فقال كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند فان لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا
مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب اضمار عامله نحو انت سيرا وان شئت حذفته فقلت انت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى
لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو انما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فان ذلك يوهم مع
اغتفار الخبرية اذ المعنى لا يخبر عن العين الا مجازا كقوله فانما هي اقبال وادبار اي ذات اقبال وادبار قاله في شرح الكافية المسئلة الرابعة
ان يكون المصدر موكدا لنفسه او موكدا لغيره فالاول وهو الموكد لنفسه هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه نحو له علي الف عرفا اي اعترافا
فجملة له علي الف نص في الاعتراف لانها لا تحتمل غيره وسمي موكدا لنفسه لانه بمنزلة اعادة ما قبله وكان الذي قبله نفسه والثاني هو
الموكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره ويقع منكرا ومعرفا فالاول نحو زيد ابني حقا فجملة زيد ابني تحتمل الحقيقة والمجاز
لكنها صارت نصا بالمصدر لان قولك حقا يرفع المجاز ويثبت الحقيقة وسمي موكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو
موثر والموكد به متاثر والموثر غير المتاثر والثاني قسمان ما هو جائز التعريف وما هو واجبه فالاول نحو هذا زيد الحق لا الباطل فجملة هذا
زيد تحتمل الصدق والكذب فاذا قلت الحق فقد حققت احد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الاخر وكانك قلت احق ذلك الحق او حقا ان
كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت واردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب عطفا على الحق والثاني لا افعل كذا البتة فجملة لا افعل
كذا تحتمل استمرار النفي وانقطاعه فاذا قلت البتة حققت استمرار النفي ورفعت انقطاعه والبتة القطع يقال لا افعله البتة لكل امر لا رجعة فيه
في الصحاح وال في البتة لازمة الذكر قاله الموضح في الحواشي وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب لا افعله بتة والبتة اي بتة
والبتة وفي اللباب لم يسمع في البتة الا قطع همزة والقياس وصلها والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومنه ما يدعونه موكدا لنفسه او غيره
فالمبتدا نحو له علي الف عرفا والثان كابني انت حقا صرفا المسئلة الخامسة ان يكون المصدر فعلا علاجيا تشبيهيا واقعا بعد جملة مشتملة
عليه اي على الاسم بمعناه ومشتملة على صاحبه اي المصدر فهذه اربعة شروط وزاد المرادي شرطا خامسا وهو ان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير
صالح للعمل كمررت فاذا له صوت صوت حمار واذا له بكا بكاء ذات داهية فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي واقع بعد جملة وهي له صوت و
له بكا وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو المصدر الاول ومشتملة ايضا على صاحب المصدر وهو الهاء في له ولا صلاحية للمصدر الاول
للعمل في المصدر الثاني لانه لا يحل محله فعل لا مع حرف مصدري ولا بدونه لان المعنى ليس في ذلك لان المراد انه مر به في حال التصويت والبكا
لا انه احدث التصويت والبكا عند مروره به واذا لم يصلح للعمل فيه تعين ان يكون منصوبا بفعل محذوف وجوبا لتضمن الكلام معنى الفعل
لان معنى له صوت يصوت فاجاز انتصاب ما بعده لصحة تقدير الفعل مكانه قال سيبويه وانما انتصب هذا لانك مررت به في حال تصويت
ولم ترد ان تجعل الاخر صفة للاول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم انه مصوت فصار قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو يصوت
فحمل المصدر الثاني على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية والصفة ان كان نكرة ذكرهما سيبويه ويجوز ان يكون خبر
المحذوف ويمتنع الصفة ان كان معرفة ولا يجوز الا في الضرورة قاله سيبويه وقال الخليل يجوز الصفة بناء على تقدير مثل وهل الرفع
والنصب متكافئان او لا مذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وذهب ابن خضرو
الى انهما متكافئان لان في النصب تقديرا والاصل عدمه ويجب الرفع في نحو قولك له ذكاء ذكاء الحكماء لانه اي الذكاء فعل غير علاجي

والمراد بالعلاجي ما يحتاج في احداثه الى علاج وتحريك عضو من الاعضاء كالضرب والشتم والمعنوي بخلافه كالعلم والذكا وانما وجب
مع غير العلاجي لانك اذا قلت له ذكا فلست تريد انه فعل شيئا بل تريد ذكا فكان بمنزلة له يد يد اسد فكما لا تنصب يد فكذلك يجب هذا الرفع
ايضا في نحو له صوت صوت حسن لانه غير تشبيهي وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة لان صوته مبتدا وصوت حمار خبره وفي
نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار ونحو فاذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه فيهما اما الاول فلان الضمير المنتقل الى الجار و
المجرور للمصدر لا لصاحبه واما الثاني فلان الضمير المجرور بعلى ليس عائدا على صاحب النوح وانما هو للمنوح عليه لا للنائح فلم يتحقق فاعل
الفعل المقدر الذي ينصب المصدر وربما نصب نحو هذين المثالين لكن على الحال من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس فيه
تنبيه مثل له صوت صوت حمار في النصب على المفعول المطلق قوله وهو ابو كبير بالبا الموحدة المكسورة واسمه عامر بن الحليس
الهذلي يصف فرسا ما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف الساق طي المحمل فطي مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوي لان ما قبله
وهو ما ان يمس الارض الا منكب بمنزلة يطوي وهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه قاله سيبويه بمعناه وضما ما ان يمس الارض بمنزلة
طي انتهى وما نافية وان زائدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على منكب والمعنى ان هذا الفرس مضمر قد بلغ في التضمير الى حد لا يصل
الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه منكب وحرف الساق واراد بطي المحمل انه مدمج الخلق كطي المحمل وان له نجابة كنجابة المحمل بكسر الميم
الاولى وفتح الثانية وهو علاقة السيف واقتصر في النظم على بعض شروط المسئلة واحال بقية الشروط على المثال فقال كذا التشبيه
بعد جملة كلي بكا بكا ذات عضلة **هذا باب المفعول له** ويسمى المفعول لاجله والمفعول من اجله وهو ما فعل لاجله فعل

باب المفعول له

مثاله جئت رغبة فيك فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو المجيء وحكمه النصب بشروط وجميع ما اشترطوه خمسة امور الاول كونه مصدرا فلا
يجوز جئتك السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وهذا الشرط قاله الجمهور لان النصب يشعر بالعلية والذوات لا تكون عللا
للافعال غالبا واجاز يونس بن حبيب اما العبيد فذو عبيد بالنصب زاعما ان قوما من العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص
شخصا بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد وتاول نصب العبيد على انه مفعول له وان كان غير مصدر والمعنى مهما يذكر شخص
لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غير فالعبيد علة للذكر وهذا النصب انكره سيبويه وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على
معنى اذا لم يرد عبيدا باعيانهم واوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد اي مهما يذكر شخص من اجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله
للمصدر والشرط الثاني كونه قلبيا اي من افعال النفس الباطنية كالرغبة لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم
عليه وافعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز جئتك قراءة للعلم من افعال اللسان ولا قتلا للكافر من افعال اليد وهذا الشرط قاله
ابن الخباز وغيره كالزيدي ويجوز ارادة قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال
الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل قاله الشاطبي واجاز الفارسي جئتك ضرب زيد اي لضرب زيد ويؤخذ منه ان الفارسي
لا يشترط الاتحاد في الفاعل ايضا لان فاعل المجيء غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سياتي والشرط الثالث كونه علة لانه انما
على الفعل واستشكل جعل العلة شرطا لانها محل الشروط ومحل الشروط لا يجعل شرطا واجيب بان هذه الشروط لنصبه لا لتحقق ماهيته
عرضا كان بفتح العين والرا المهملتين وهو ما ليس حركة جسم من وصف ثابت كما تقدم في باب التعدي واللزوم فسقط ما قيل العرض
بالغين المعجمة ما كان باعثا على الفعل ووجوده متاخر فلا يصلح تمثيله بقوله كرغبة بفتح الرا وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة او
غير عرض وهو ما كان جبليا من الاوصاف اللازمة كقعد من الحرب جبنا فان الجبن وصف جبلي لازم والشرط الرابع اتحاده بالمعلل به وقتا
بان يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام الاولى والمصدر المعلل بكسرها واحدا وذلك صادق بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر
كجئتك رغبة وقعد عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك
اصلاحا لحالك فان لم يتحدا وقتا امتنع النصب فلا يجوز تاهبت اليوم السفر غدا لان زمن التاهب غير زمن السفر وهذا الشرط قاله
الاعلم يوسف الشنتمري والمتاخرون كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضايع باعجام الضاد واهمال العين لم يشترطه سيبويه ولا احد من
المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك امس طمعا في معروفك الان والشرط الخامس اتحاده بالمعلل به فاعلا بان يكون فاعل الفعل وفاعل
المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع في الاذان وفاعل
الجعل والحذر واحد هم الكفار فان خالف الفاعلان امتنع النصب فلا يجوز جئتك محبتك اياي لان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المحبة
المخاطب وهذا الشرط قاله المتاخرون ايضا وخالفهم ابن خروف فاجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجا بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم
البرق خوفا وطمعا ففاعل الاراءة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال المعنى يجعلكم

يرون

يرون ففاعل الرؤية على هذا فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف اي ارادة الخوف والطمع وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالا
واقتصر في النظم على بعض الشروط ووكل الباقي الى المثال فقال ينصب مفعولا له المصدر ان ابان تعليلا كجد شكرا ودن وهو ما يعد
منه مجد وقا وفاعلا وبقي عليه شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها ابو البقا في شرح اللمع لابن جني فقال وللمفعول له شروط احدها
ان يصلح في جواب لم الثاني ان يصح جعله خبرا عن الفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك اي الذي حملني على زيارتك الطمع ومبتدا
كقولك الطمع حملني على زيارتك الثالث انه يصح تقديره باللام الرابع ان يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز ان تجعل زيارة في قولك
زرتك زيارة مفعولا له لان المصدر هو الفعل في المعنى والشيء لا يكون علة لوجود نفسه انتهى موضحا المعلل بكسر اللام من شروط جواز النصب
شرطا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط ان يجر بحرف التعليل وهو اربعة اللام والباء ومن وفي واقتصر في النظم على اللام لانها الاصل فقال
ان شرط فقد فاجرره باللام ففاقد الشرط الاول وهو المصدر نحو والارض وضعها للانام فالانام علة للوضع وليس مصدرا فلذلك
جر باللام وفاقد الشرط الثاني وهو القلبية ولا تقتلوا اولادكم من املاق فاملاق وهو الفقر علة للقتل ليس قلبيا فلذلك خفض بمن
التعليلية بخلاف ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق فالخشية مصدر قلبي فلذلك جا منصوبا وفاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو قتلته
صبرا فانه يمتنع جره لان الجر بحرف التعليل يفيد العلية والغرض عدمها فلذلك سقطت وفاقد الشرط الرابع وهو الاتحاد في الوقت نحو قوله
فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل فالنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم
فلما اختلفا في الوقت جر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع واللبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي
يبقى في ثوب واحد والمعنى جئت اليها في حال خلع ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واحد تتوشح به وفاقد الشرط الخامس وهو الاتحاد
في الفاعل قول ابي صخر الهذلي واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر فالذكرى علة عرو الهزة وفاعلهما مختلف ففاعل
العرو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكري اياك فلذلك جر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح وقد انتفى الاتحادان معا
اتحاد الوقت واتحاد الفاعل في اقم الصلوة لدلوك الشمس ففاعل القيام المخاطب وفاعل الدلوك هو الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متاخر
عن زمن الدلوك فلذلك جر باللام التعليلية وقال في المغني اللام في لدلوك بمعنى بعد فظاهره التخالف والدلوك الميل يقال دلكت الشمس
دلوكا اذا مالت عن وسط السماء ويجوز جر المستوفي للشروط والى الجر يومى قول النظم وليس يمتنع مع الشروط بكثرة ان كان عري من ال وبقلة ان كان
مجردا منهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ان يصحبها المجرد والعكس في مصحوب ال وشاهد القليل فيهما اي في المقرون بال والمجرد منهما قوله
لا اقعد الجبن عن الهيجا ولو توالت زمر الاعدا فالجبن مفعول له وهو مقرون بال وجا منصوبا على قلة والاكثر فيه ان يكون مجرورا وقوله
من امكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه ينتصر فرغبة مفعول له وهو مجرد من ال وجا مجرورا وفيه رد على الجزولي في منعه جره والاكثر فيه
ان يكون منصوبا وانما كان جر المجرد قليلا بخلاف المقرون بال لانه اشبه الحال والتمييز لما فيه من التنكير وكونه نكرة وشاهد الكثير
قوله تعالى ادعوا ربكم خوفا وطمعا والنصب والجر يستويان في المضاف فالنصب نحو ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله فابتغاء مفعول له
وهو مضاف منصوب والجر نحو وان منها لما يهبط من خشية الله اي لاجل خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور وقيل ومثله في جر المفعول
له المضاف لايلاف قريش فايلاف مفعول له مضاف مجرور باللام وهو متعلق بقوله فليعبدوا اي فليعبدوا رب هذا البيت لايلافهم الرحلتين
رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام ودخلت الفا في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه
لسائر نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا مجترئين فيهما لانهم كانوا اهل حرم بيت الله بخلاف غيرهم فانه يخاف عليهم
من القطاع والمنتهبين والحرف الجار في هذه الاية واجب عند من شرط في نصب المفعول له اتحاد الزمان وهو الاعلم والمتاخرون لان
زمن الايلاف سابق على زمن الامر بالعبادة ولان زمن العبادة مستقبل وزمن الايلاف ثابت في الحال وقال الكسائي والاخفش اللام في
لايلاف متعلقة باعجبوا مقدرا وقال الزجاج متعلقة بقوله تعالى فجعلهم كعصف ماكول فيكون السورتان سورة واحدة وفي بعض المصاحف
مصحف ابي سورة واحدة والمعنى انا جعلناهم كعصف ماكول لكفرهم وجرأتهم على البيت والله اعلم بكتابه واختلف في ناصب المفعول له فقال
جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه
فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك اكرمتك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق
مثل قعدت جلوسا **هذا باب المفعول فيه** وهو المسمى عند البصريين ظرفا ويسميه الكوفيون لان الظروف في اللغة الوعا

باب المفعول فيه

وهو مسمى الافعال كالجراب والعدل والذي يسمونه ظرفا فانه المكان لشركه وسماه الفرا محلا والكسائي واصحابه يسمونه صفات ولا
مشاحة في الاصطلاح الظرف ما ضمن معنى في الظرفية باطراد من اسم وقت او من اسم مكان او من اسم عرض له دلالة على احدهما او من اسم جاء

مجراه اي مجرى احدهما فالمكان والزمان كامكث هنا ازمنا فهنا اسم اشارة من اسما المكان وازمنا جمع زمن من اسما الزمان و
الاسم الذي عرضت دلالته على احدهما اي الزمان والمكان وذلك اسما العدد المميزة باحدهما بالزمان والمكان كسرت عشرين
يوما ثلاثين فرسخا فعشرين مفعول فيه منصوب بنصب ظرف الزمان لانه لما ميز بيوما وهو من اسما الزمان عرضت له اسميته الزمان و
ثلثين مفعول فيه منصوب بنصب ظرف المكان لانه ميز بفرسخا وهو من اسما المكان عرضت له اسميته المكان والثاني ما افيد به كليته
احدهما اي الزمان والمكان او جزئيته كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ فجميع وكل مفعول فيهما منصوب بنصب ظرف
الزمان وظرف المكان لانهما اسميته الزمان والمكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان وصارا دالين على كليتهما لانهما من الالفاظ
الدالة على العموم والاحاطة او بعض اليوم بعض الفرسخ او نصف اليوم نصف الفرسخ فبعض ونصف مفعول فيهما منصوب بنصب ظرف
الزمان وظرف المكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على جزئية الزمان و
المكان لانهما من الالفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعض يدل على جزء مبهم ونصف يدل على جزء معين من جهة المقدار والثالث ما كان صفة
لاحدهما اي الزمان والمكان كجلست طويلا من الدهر شرقي الدار فطويلا وشرقي مفعول فيهما منصوب بنصب ظرف الزمان والمكان
لانهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان ومن الدهر بيان وشرقي صفة للمكان و
ذكر الدار مغن له والاصل زمنا طويلا ومكانا شرقيا والرابع ما كان مخفوضا باضافة احدهما اي الزمان والمكان ثم حذف المضاف
واقيم عنه المضاف اليه بعد حذفه اي المضاف في الثالث وفي هذا المضاف اليه النائب عن المضاف المحذوف المنوب عنه ان يكون زمانا ولا
بد من كونه معينا لوقت او لمقدار فالمعين لوقت نحو جئتك صلاة العصر او قدوم الحاج فصلاة وقدوم مفعول فيهما منصوب بنصب ظرف الزمان
لانهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصابه والاصل وقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف المضاف وهو
وقت المعين لوقت المجيء واقيم عنه المضاف اليه وهو صلاة وقدوم والمعين لمقدار نحو انتظرتك حلب ناقة او نحر جزور فحلب ونحر مفعول فيهما و
الاصل مقدار حلب ناقة ومقدار نحر جزور ففعل فيهما ما تقدم وقد يكون النائب عن الزمان اسم عين نحو قولهم في المثل لا اكلمه القارظين
بالتثنية والاصل مدة غيبة القارظين فحذف مدة واقيم عنها غيبة واقيم عنها القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظا المشالة و
هو الذي يجني القرظ بفتح القاف والراء وهو شيء يدبغ به قال الجوهري لا آتيك او يؤوب القارظ العنزي وهما قارظان كلاهما من عنزة خرج كل في
طلب القرظ فلم يرجعا وقال الشاعر ... فيهما وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد اي مكان قربه فحذف المضاف وهو مكان واقيم عنه
المصدر وهو قرب والى ذلك الاشارة للناظم بقوله وقد ينوب عن مكان مصدر فذاك في ظرف الزمان يكثر وانما كان ذلك كثيرا في ظرف الزمان
وقليلا في ظرف المكان لقرب ظرف الزمان من المصدر وبعد ظرف المكان منه الا ترى ان الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما لان الفعل
يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجي لان كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه
فلم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ مبلغه فكانت نيابة المصدر مقام الزمان كثيرة وعن مقام المكان قليلة والجاري مجرى احدهما اي
الزمان والمكان الفاظ سمع عنهم توسعوا فيها فنصبوها على تضمن معنى في كقولهم احقا انك ذاهب فحقا منصوب على الظرفية متعلقة
بالاستقرار على انها خبر مقدم وانك ذاهب في تاويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور على حذف مضاف ... الاصل
افي حق ذهابك فحذف في وانتصب حقا على الظرفية وقد نطقوا بذلك الحرف الجار في قوله افي حق مواساتي اخاكم وقال ... ابن منذر
القشيري افي الحق اني مغرم بك هائم وانك لا خل هواك ولا خمر فشبه هوى من هو مغرم بها في كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة
بما العنب المتردد بين الخلية والخمرية فلا هو خل صرف حتى يستعمل خلا ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمرا فكان حال الهوى بهذه المثابة كيف يكون
غرام من اغرم بها حقا ولما كان قول الموضح والجاري مجرى احدهما شاملا للزمان والمكان خصص بقوله وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون
ظرف المكان ولهذا يقع خبرا عن المصادر كما تقدم في احقا انك ذاهب دون الجثث فلا يقال احقا زيد وذهب المبرد وتبعه ابن مالك الى ان حقا مصدر
بدل من اللفظ بفعله وان ما بعدها من ان ومعمولها في تاويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حذف ... ورده ابو حيان فانه
اي مثل احقا انك ذاهب في الانتصاب على الظرفية المجازية غير شك انك قائم وجهد رايي انك قائم او ظنا مني انك قائم فغير شك وجهد رايي و
ظنا مني منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط في والاصل في غير شك وفي جهد رايي وفي ظن مني على وزان احقا وخرج عن
المذكور في النظم بقوله الظرف وقت ومكان ضمنا في باطراد ونحو الموضح ثلاثة امور احدها وترغبون ان تنكحوهن اذا قدرنا في فانه منصوب
عليه فانه ضمن معنى في اذ التقدير ترغبون في نكاحهن وهو ليس بظرف فان النكاح ليس بواحد مما ذكرنا لانه ليس باسم زمان ولا مكان اما
اذا قدر بعن فليس مما نحن فيه والامر الثاني نحو يخافون يوما فانه من اسما الزمان ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالته فانه من اسما المكان فان يوما وحيث

عرضت لهما اسمية الزمان والمكان

ان يكون بعض ... والثالث في الصفات ... للمحذوف

وان كان

ممكنا من اسما الزمان والمكان فليسا ظرفين فانهما لم يبنيا على معنى في اذ ليس المراد على ان الخوف واقع في ذلك اليوم والعلم واقع في ذلك المكان
وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فانتصابهما على المفعول به لان الفعل واقع عليهما لا
فيهما وناصب لفظ يوما يخافون وناصب محل حيث فعل مضارع منتزع من لفظ اعلم تقديره يعلم حال كونه محذوفا لدلالة اعلم عليه لا
اعلم المذكور الذي هو اسم تفضيل لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا هذا وقد قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت قال ...
ابن مسعود بن الزكي في كتاب البديع غلط من قال ان افعل التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع به كقوله تعالى وهو اهدى سبيلا
ليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما هو في زيد احسن وجها وقول العباس بن مرداس واضرب منا بالسيوف القوانسا انتهى وفي الارتشاف لابي
حيان وقال محمد بن مسعود المغربي افعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك اعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعله حيث
مفعولا بها نظر لان هذا ضرب من التصرف وفي التسهيل انه يتصرف حيث نادرا وشرحه المرادي بقوله لم يجي حيث فاعلا ولا مفعولا بها
ولا مبتدا انتهى ... الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيها حيث على ما عهد ...
والمعنى ان الله تعالى لن يؤتيكم مثلها او يرسله من الايات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم
كذلك انتهى والامر الثالث نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما اي الدار والبيت انما هو على التوسع باسقاط
الخافض وهو في والاصل دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف الخافض نصبا على المفعول به كما يحذف الجار وينصب ما بعده
كقوله تمرون الديار ولا انتصابهما على الظرفية فانه لا يطرد تعدي سائر الافعال الى البيت والدار على معنى في لا تقول صليت الدار و
نمت البيت لان الدار والبيت من اسما المكان المختصة لان لها صورة وحدودا محصورة ولا يقبل النصب على الظرفية من اسما المكان
الا المبهم او ما اتحدت مادته ومادة عامله كما سيجيء **فصل** والظرف الزمان والمكان حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى
الواقع فيه سوا كان اللفظ الدال فعلا ام اسم فعل ام وصفا ام مصدرا وهذا اشمل من قول الناظم فانصبه بالواقع فيه ولهذا اللفظ ثلاث احوال
احدها ان يكون مذكورا واليه اشار الناظم بقوله مظهرا كامكث هنا ازمنا وهذا هو الاصل لان الاصل في العامل ان يكون مذكورا
والحالة الثانية ان يكون محذوفا جوازا لدليل مقالي وذلك كقولك فرسخين او يوم الجمعة منصب فرسخين من ظروف المكان ويوم الجمعة
من ظروف الزمان جوابا لمن قال كم سرت او متى صمت اي سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى في الاستفهام ان كم يطلب بها
تعيين المعدود مطلقا زمانا كان او مكانا او نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة والحالة الثالثة ان يكون محذوفا وجوبا
وذلك في ست مسائل وهي ان يقع صفة كمررت بطائر فوق غصن ففوق غصن صفة الطائر او صلة كرايت الذي عندك فعندك صلة الذي
او حالا كرايت الهلال بين السحاب فبين حال من الهلال او خبرا كزيد عندك فعندك خبر زيد والناصب في الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر او
مستقر الا في الصلة فيتعين استقر وهذه الامثلة الاربعة ظرف مكان ويستثنى من الظرف ما قطع عن الاضافة وبني على الضم فانه لا
يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل قبل ولا جا الذي قبل ولا رايت الهلال قبل ولا زيد قبل لما ... عليه
ثلاثة اشيا القطع والبنا ووقوعها موقع شي اخر ومثل للزمان بمثالين احدهما قياسي والاخر سماعي فقال او مشتغلا عنه العامل
بضميره ... كيوم الخميس صمت فيه فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا يفسره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت
فيه ولم يقل صمته لان ضمير الظرف لا ينتصب على الظرفية بل يجر بفي كما مثل به او منصوبا بالحذف لا غير كقولهم في المثل لمن ذكر امرا
تقادم عهده حينئذ الان فحين منصوب لفظا بفعل محذوف ... اضيف الى اذ اضافة ... الى ... الان منصوب محلا و
فتحته فتحة بنا لانه مبني لتضمنه معنى ال وال الموجودة فيه زائدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصبه فعل محذوف اي كان ذلك
حينئذ واسمع الان فهما جملتان واصلهما ان يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا حينئذ الان اي كان ما تقول واقعا حين اذ كان كذا
واسمع الان ما اقول لك فحينئذ منقطع من جملة والان منقطع من جملة اخرى وكان ينبغي للموضح ان يقول ليس غير لانه يرى ان قولهم
لا غير لحن كما صرح به في المغني وبالغ في انكاره في شرح شذوره والحق جوازه لورود السماع به كما اوضحته في باب الاضافة ويستثنى
من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفا كالمصدر واسم الفاعل وما جرى مجراهما ونحو هذه الحذف قول الناظم والا فانوه مقدرا فان ذلك
يعم الجائز والواجب **فصل** اسما الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية سوا في ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم
الخميس ومعدودها كيومين واسبوع واليه الاشارة للناظم بقوله وكل وقت قابل ذاك والمراد بالمختص ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس كما
مثلنا وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كيومين واسبوع كما مثل والمبهم ما لا يقع جوابا لشي منهما كحين ومدة كما مثل بقوله صمت مدة ويوم
الخميس ويومين وبقي عليه ظرف الزمان المشتق نحو قعدت مقعد زيد ... الزمان كما يفعل ذلك اذا اريد المكان ولا فرق بينهما في

نقدير في وضبه على الظرفية قال الشاطبي والصائي لذلك النصب على الظرفية من اسماء المكان نوعان احدهما المبهم وهو ما افتقر الى
غيره في بيان صورة مسماه كاسماء الجهات الست فانها مفتقرة في بيان صورة مسماها الى غيرها وهو المضاف اليه وهذه العبارة اخذها
من الشارح الاضافية فيهما بيانية فهي صورة المراد ما افتقر الى غيره في بيان حقيقته ويجل الى قولنا ما لا يعرف حقيقته بنفسه بل بما ضاف اليه مكان
فلا يعرف حقيقته الا بذكر المضاف اليه قال ابو البقاء في شرح لمع ابن جني الابهام يحصل في المكان من وجهين احدهما ان لا يلزم مسماه الا تري
ان خلفك قد لم يعرف وقد يتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك من جهة اخرى لك لان الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان فيجي
جهة له وليس لكل واحد منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثاني ان هذه الجهات لا امد لها معلوم فخلفك اسم لما وراء ظهرك الى آخر
الدنيا انتهى والجهات الست نحو امام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت تقول جلست امامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وفي
الجهات الست ما عدا الكائن في المكان فان له ست جهات وشبهها في الشياع كناحية وجانب ومكان تقول جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان
بكر واعرض جانب بانه بما يعين التصريح معه نحو كاسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد تقول سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع الثاني ما
اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل واتحدت مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد ورميت مرمى عمرو ولا فرق في ذلك بين الصحيح
المعتل ولا بين المفرد كما مثل والجمع نحو قوله تعم وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع فمذهب ومرمى ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها ومادة
عاملها متحدة فان عامل مذهب ذهبت وعامل مرمى رميت وعامل مقاعد نقعد وقس على ذلك فضل الامر بحو قم مقام زيد والوصف نحو انا
قائم مقامك والمصدر نحو عجبت من قيام زيد مقامك والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله وما يقبله المكان الا مبهما واشار الى مثاله هو
نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل واشار الى شرطه بقوله وشرط كون ذا مقيسا ان يقع ظرفا لما في اصله معه اجتمع فلو اختلف مادته
ومادة عامله نحو رميت مذهب زيد وذهبت مرمى عمرو لم يجز في القياس ان يجعل ظرفا بل يجب التصريح معه بفي واما قولهم هو مني مقعد القابلة
ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ نصبه لمخالفته مادته لمادة عامله اذ التقدير هو مني مستقر في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا
فعامله الاستقرار المتعلق به مني الواقع خبرا عن هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعنى هو مني في القرب مقعد القابلة
من النفساء وفي البعد مناط الثريا من الدبران وفي التوسط مزجر الكلب من الزاجر فالاولى متعلقة بالاستقرار كما مر ومن الثانية الداخلة
على النفساء والدبران والزاجر متعلقة باسم المكان نفسه لانه مشتق ولو اعمل في المقعد قعد وفي المزجر زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذا
لاتحاد المادة ويصير المعنى هو مستقر مني تقعد مقعد القابلة وزجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا وانما استاثرت اسماء الزمان بصلاحية
المبهم منها والمختص للظرفية عن اسماء المكان لان اصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان اقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان
تضمنا وعلى المكان التزاما **فصل** الظرف الزماني والمكاني نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية الى حالة لا تشبهها كان يستعمل مبتدا
او خبرا او فاعلا او مفعولا او مضافا اليه كاليوم فانه يستعمل مبتدا وخبرا تقول اليوم يوم مبارك برفعهما وفاعلا تقول عجبني اليوم ومفعولا
به تقول احببت يوم قدومك ومضافا اليه تقول سرت نصف اليوم والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف
في العرف وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية اصلا كقطعا في استغراق الماضي وعوض في استغراق المستقبل ولا يستعملان الا بعد
نفي تقول ما فعلته قط ولا افعله عوض والمعنى ما فعلته في الزمن الماضي ولا افعله في الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشيء اي قطعته فمعنى
ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي ينقطع عن الحال والاستقبال وهي مبنية وعلة بنائها تضمنها معنى حرف في الابتداء
وانتهائها اذ المعنى ما فعلته مذ خلقني الله تعم الى الان وبنيت على حركة فرارا من التقاء الساكنين وكانت ضمة في بعض لغاتها حملا على قبل
وبعد وعوض مشتقة من العوض وسمي الزمان عوضا لان الدهر كلما مضى منه جزء خلفه آخر فكان عوضا عنه وبني على الحركات الثلاث
اذا لم يكن مضافا والنوع الثاني ما لا يخرج عنها اي عن الظرفية الا بدخول الجار عليه وهو من خاصته قال في درة الغواص واختص
من بذلك لكونها ام الباب ولكل باب ام تمتاز بخاصة دون اخواتها نحو قبل وبعد من اسماء الزمان ولدى وعند من اسماء المكان فيحكم
عليهن بعدم التصرف مع ان من تدخل عليهن نحو لله الامر من قبل ومن بعد اتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما اذ لم يخرجن عن
الظرفية الا الى حالة تشبهها هي شبيهة بالظرفية لان الظرف والجار والمجرور اخوان في التوسع فيهما والتعلق بالاستقرار اذا وقعا صلة او
صفة او خبرا او حالا فاذا جر شيء من الظروف بغير من كان متصرفا نحو عن اليمين وعن الشمال عزين والفرق بين من وغيرها لكونها ام الباب كثرت زيادتها
فلم يعتد بها بل قال ابن مالك ان من الداخلة على قبل وبعد واخواتها زائدة والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله وغير ذي التصرف الذي
لزم ظرفية او شبهها من الكلم **هذا باب المفعول معه** وهو اسم فضلة تالي الواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل او ذات
اسم فيه معنى الفعل وحروفه بالرفع فذات الفعل كسرت والنيل وذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه نحو انا سائر والنيل فهذه النيل في

المثالين انه اسم لدخول ال عليه وانه فضلة لانه منصوب وانه تال للواو وتلك الواو بمعنى مع والواو تالية لجملة ذات فعل وهو سرت في المثال الاول
وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر في المثال الثاني فانه فيه معنى الفعل وهو اسم وحروفه وهي السين والياء والراء وسمي النيل مفعولا
معه لانه فعل معه فعل وهو السير لصادر من الفاعل وخرج باللفظ الاول وهو قوله اسم نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب كما مثل به
الموضح في شرح اللمحة ونحو سرت والشمس طالعة برفعهما فان الواو وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به في شرح القطر الا انها داخلة في
المثال الاول في اللفظ على فعل وهو تشرب وداخلة في المثال الثاني على جملة وهي الشمس طالعة فليسا مفعولا معه على ان الاول من ذا
الفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل تلميذ الزمخشري كما
نقله عنه في المغني وخرج باللفظ الثاني وهو قوله فضلة نحو اشترك زيد وعمرو فانه عمدة وخرج باللفظ الثالث وهو قوله تالي الواو نحو
جئت مع زيد فانه تال للفظ مع لا الواو التي بمعناها وخرج باللفظ الرابع وهو قوله بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده فان التقييد بالقبلية
او البعدية ينافي المعية ولو قال بدله جاء زيد حتى يكون عمرو منصوبا لكان اولى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن ان يقال خرج بقيد
وخرج باللفظ الخامس وهو قوله تالي لجملة نحو كل رجل وضيعته بالرفع عطفا على كل فلا يجوز فيه النصب على المفعول معه لعدم تقدم الجملة
خلافا للصيمري بفتح الميم فانه يجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز وخرج باللفظ السادس وهو قوله ذات فعل واسم فيه معنى الفعل
وحروفه هذا لك وآباك بالموحدة فلا يتكلم به قال سيبويه واما هذا لك واباك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل قال ابن مالك اراد
بالقبح عدم الجواز وعلم من هذا ان اسم الاشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه خلافا لابي علي الفارسي في
اجازته في هذا وذاتي مطويا وسربا لا الاشارة واجاز بعضهم اعمال الظروف وحروف الجر انتهى كلام ابن مالك لم يستوف جميع الشروط في
النظم اعتمادا على المثال فقال ينصب تالي الواو مفعولا معه في نحو سيري والطريق مسرعه فان قلت قالوا ما انت وزيدا وكيف انت وزيدا
بنصب زيد فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت اكثرهم يرفع بالعطف على انت ولا اشكال فيه والذين نصبوا قدروا الضمير
وهو انت فاعلا لمحذوف لا مبتدا واسم الاستفهام قبله خبره وتعين ذلك في الثاني دون الاول والاصل ما تكون وكيف تصنع فهي تكون
وتصنع ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية فلما حذف الفعل وحده وهو يكون وتصنع برز ضميره وانفصل لتعذر اتصاله وقدروه
من لفظ الكون في المثالين وقدروه بالمضارع مع كيف وبالماضي مع ما فقال لما الاصل كيف تكون وزيدا وما كنت وزيدا واختلف في
تقديره ذلك هل هو مقصود له او غير مقصود فزعم السيرافي انه غير مقصود ولو عكس لجاز وزعم ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال ولان
ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وليست سؤالا عن مسألة مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف في كان
المقدرة فضل الفارسي وغيره على انها التامة وعلى هذا فكون كيف في موضع نصب على الحال واما ما فلا يكون حالا بل مبتدا وزعم بعضهم
انها مخرجة عن اصلها للسؤال عن الحال والصحيح ان كان ناقصة وكيف وما في موضع النصب نصب خبرها والتقدير على اي حال تكون وكنت
مع زيد هو مذهب ابن خروف والى هذه المسالة اشار الناظم بقوله وبعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب
والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه وبه قال جمهور البصريين خلافا لهذا من الكوفيين ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسي
جماعة انه كالمفعول به في المعنى فمعنى سرت والنيل سرت بالنيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية
ونظروه بمسألة النصب بالا فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بعد الا لا الناصب الواو خلافا للجرجاني عبد القاهر ورد بان الواو لو كانت
عاملة لاتصل بها الضمير اذا كان ضميرا كما في سائر الحروف الناصبة والى هذا المذهب اشار الناظم بقوله بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب
لا بالواو في القول الاحق ولا الناصب له الخلاف اي المخالفة خلافا للكوفيين اي اكثرهم كما صرح به الموضح في شرح اللمحة فانهم ذهبوا الى ان
الناصب للمفعول معنوي هو المخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه في نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدا نحو زيد عندك لان ما
بعد الواو لم يصلح ان يجري على ما قبله كما جرى زيد وعمرو فلما خالفه في المعنى انتصب على الخلاف ورد بان الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز ما
قام زيد لا عمرو بنصب عمرو وذلك لا يجوز ولا الناصب له فعل محذوف بعد الواو والتقدير في سرت والنيل سرت ولابست النيل فيكون
مفعولا به خلافا للزجاج ورده السيرافي بما يطول ذكره وانما قدر بفعل الملابسة لانها ام الافعال اذ لا يتحقق فعل بدونها ويؤخذ من قوله
والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل وشبهه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا تقول والنيل سرت ولا يتوسط نحو سرت والنيل زيد
لان الواو عندهم اصلها ان تكون عاطفة فكما لا يجوز تقديم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا والاولى متفق عليها
والثانية فيها خلاف لابن جني ذهب في الخصائص الى جواز التوسط مستدلا بنحو قوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها
بمرعوي وهذا مخرج على ان فحشا معطوف على غيبة قدم عليه للضرورة كقوله الا يا نخلة في ذات عرق عليك ورحمة الله السلام والاصل السلام

عليك وتختم الله **فصل** للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات احديها وجوب العطف كما في نحو كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده لما بيّنا من عدم تقدم جملة في الاول ومن عدم الفضلة في الثاني لان الفعل لا يستغني عنه لان الاشتراك لا يتاتى الا بين اثنين ومن عدم المصاحبة في الثالث وثانيها رجحانه اي العطف على المفعول معه كجاء زيد وعمرو فيرجح العطف لانه الاصل وقد امكن بلا ضعف واليه اشار الناظم بقوله والعطف ان يمكن بلا ضعف احق ويجوز النصب على المفعول معه وثالثها وجوب المفعول معه وذلك نحو ما لك وزيدا ومات زيد وطلوع الشمس لامتناع العطف في المثال الاول وهو ما لك وزيد من جهة الصناعة لانه لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف في ما لك الا بعد اعادة الجار نحو وعليها وعلى الفلك واجازه الكسائي منهم قال الموضح في الحواشي وبه اقول لا على العطف بل على اضمار الجار لتقدم ذكره انتهى وفيه نظر لان الجار في الاسم العام المطرد حذف لزا لعمله فان قلت كان ينبغي ان يمتنع ما لك وزيدا كما امتنع هذا لك وابا لك على الاصح لعدم تقدم فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت لما اشتمل ما لك وزيدا على ما يشتد طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية الانكارية وذلك دوّ لغا ما لا بعدها لشدة طلبها للفعل التقدير ما كان لك وزيدا وهو احد الوجهين في التسهيل الى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب ان لم يجز العطف يجب ولامتناع العطف في الثاني وهو مات زيد وطلوع الشمس من جهة المعنى لان العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يتصف بالموت ورابعها رجحانه اي المفعول معه وذلك في نحو قوله فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال والكلاب نضم الكاف جمع كلية وهي لحمتان حمراوان لاصقتان بالجنب عند الخاصرتين عليهما الشحم يحيط بهما كالغلافين والطحال بكسر الطاء ونحو قمت وزيدا العطف لضعفه في الاول وهو فكونوا انتم وبني ابيكم من جهة المعنى لانك اذا قلت كن انت وزيد كالاخ وعطفت زيدا على الضمير كان زيد ان يكون مأمورا وانت لا تريد ان تأمره وانما تريد ان تأمر مخاطبك بان يكون معه كالاخ قاله الموضح في شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك لان المراد كونوا لبني ابيكم فالمخاطبون هم المأمورون بذلك واذا عطفت كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود انتهى قال ابو البقاء كان ينبغي ان النصب اذ ليس المعنى ان الكل بمنزلة الكليتين بل الامر بموافقة بني ابيهم وبدل عليه الدال على الضمير بقوله انتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمرا لجاز هنا انتهى وبقوله اول وتضعف العطف في الثاني وهو قمت وزيدا من جهة الصناعة لانه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد توكيده بضمير منفصل او باي فاصل كان والى هذا اشار الناظم بقوله والنصب مختار لدى ضعف النسق وخامسها امتناعهما اي العطف والمفعول معه كقوله علفتها تبنا وماء باردا حتى شتت همالة عيناها وقوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا اما العطف فيهما فلانتفاء المشاركة لان الماء لا يشارك التبن في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج لان تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال رجل ازج وامرأة زجاء اذا كان حاجباها دقيقين طويلين واما امتناع المفعول معه فيهما فلانتفاء المعية في البيت الاول لان الماء لا يصاحب التبن في العلف ولانتفاء الاعلام بها في مصاحبة العيون للحواجب في البيت الثاني اذ من المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة للاعلام بذلك ويجب في ذلك اضمار فعل ناصب للاسم الواقع بعد الواو وهو ماء في البيت الاول والعيون في البيت الثاني على انه مفعول به والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور اي علفتها تبنا وسقيتها ماء وزججن الحواجب وكحلن العيون هذا قول الفراء والفارسي ومن تبعهما واليه اشار الناظم بقوله او اعتقد اضمار عامل تصب وذهب الجرمي بفتح الجيم نسبة الى بني جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته في النحو وصياحه قال ابن درستويه والمازني بكسر الزاي نسبة الى بني مازن والمبرد بفتح الراء قال ابن جني وسبب تسميته بذلك ان المازني سأله عن مسائل فاجاب عنها واحسن فقال انت المبرد بكسر الراء اي انت المثبت للحق قال المبرد فغيره الكوفيون الى فتح الراء وابو عبيدة بضم العين والاصمعي بفتح الميم نسبة الى جده اصمع وابو محمد اليزيدي بفتح الياء المثناة تحت وكسر الزاي انه لا حذف وان ما بعد الواو في البيتين معطوف على ما قبله وذلك على تأويل العامل المذكور قبلهما بعامل يصح انصبابه عليهما معا انصبابا واحدا فقول زججن يحسن بتشديد السين لان التحسين يصح تسليطه على العيون والحواجب ويأول علفتها بانلتها لان الانالة يصح تسليطها على التبن والماء فقال انلتها تبنا وماء وهو من باب التضمين والاولون القائلون بالحذف بانه لو كان على التضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما ساغ علفتها تبنا وماء والواو وهو غير سائغ وليس بمنعه مسموع من العرب كقول طرفة لها سبب ترعى به الماء والشجر واختلف في التضمين هو قياسي ام سماعي والاكثرون على انه قياسي وضابطه ان يكون الاول والثاني يجتمعان في معنى عام قاله المرادي في تلخيصه

هذا باب المستثنى

وهو المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك بالا او ما في معناها بشرط الفائدة قاله في التسهيل فقوله المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو اكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقتل الذمي ان حارب وبالغاية نحو اتموا الصيام الى الليل وبالا استثنا

نحو فشربوا منه الا قليلا منهم وقوله تحقيقا او تقديرا اشارة الى قسمي المتصل والمنقطع وقوله من مذكور او متروك اشارة الى قسمي التام والمفرغ وقوله بالا متعلق بالمخرج وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى مما تقدم وقوله او ما في معناها يشمل جميع ادوات الاستثناء وقوله بشرط الفائدة احتراز عن نحو جاءني ناس الا زيدا وجاءني القوم الا رجلا فانه لا يفيد قاله الشاطبي ومعنى اخراجه ان ذكره بعد الا مبين انه لم يرد دخوله فيما تقدم فتبين بذلك للسامع قبل ان القرينة لانه كان مرادا للمتكلم ثم اخرجه هذا حقيقة الاخراج عند ائمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره انتهى وبه يتضح الحال ويزول الاشكال للاستثناء ادوات ثمان وهي اربعة اقسام الاول حرفان وهما الا عند الجميع من النحويين وحاشا عند سيبويه واكثر البصريين وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد والفراء وابو عمرو والشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وذهب جمهور الكوفيين الى انها فعل دائما اصل ويقال فيها حاشا بحذف الالف الاخيرة وحشى بحذف الالف الاولى والى هاتين اشار الناظم بقوله وقيل حاش وحشى فاحفظهما واعترض بان حاشا الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وانما ذلك في حاشا التنزيهية نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل فالتصرف فيها بالحذف ولا دخل لهم انما هي خلط الحرف وهذا دليل لقائلان بفعليتها الحرفية قاله في المغني والثاني فعلان وهما ليس عند الجمهور ولا يكون والفارسي ومن تبعه ابو بكر بن شقير الحرفية ليس مطلقا وذهب بعضهم الى انها في باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا ولا يكون واعترض بان المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا ويجاب بانهما لما تركبا غلب الفعل الحرف لشرف الفعل فهي عند الجميع فعل والثالث مترددان بين الحرفية والفعلية فيستعملان تارة حرفين وتارة فعلين وهما خلا عند الجميع من النحويين وعدا عند غير سيبويه فانه لم يحفظ فيها الا الفعلية والرابع اسمان وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال في لغتها سوى بكسر السين والقصر كرضى وسوى بضم السين والقصر كهدى وسواء بفتح السين والمد كسماء وسواء بكسر السين والمد كبناء وهذه الاخيرة هي اغربها وقل من ذكرها وممن نص عليها الفارسي في الحجة وتبعه ابن الخباز في النهاية ومنه اخذ ابن اياز والحاصل انها تمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر قاله في المغني فاذا استثني بالا وكان الكلام غير تام وهو الذي لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل لالا بل يكون الحكم عند وجودها بالنسبة الى العمل مثله عند فقدها فان كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها وان كان يطلب منصوبا نصبه وان كان يطلب مجرورا بحرف جر جار يتعلق به نحو ما قام الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى استثناء مفرغا لان ما قبل الا تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل من ذلك المحذوف والتقدير ما قام احد الا زيد وما رأيت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد الا انهم حذفوا المستثنى منه واشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا وشرطه عندهم كون الكلام غير ايجاب وهو ان يتقدم عليه ما يخرجه عن الايجاب هو النفي نحو وما محمد الا رسول فما قبل الا وهو محمد مبتدأ والمبتدأ يطلب الخبر فرفع ما بعد الا وهو رسول على الخبرية والنهي نحو ولا تقولوا على الله الا الحق فما قبل الا وهو تقولوا يطلب مفعولا صريحا فنصب ما بعد الا وهو الحق على المفعولية وتقدير المستثنى منه ولا تقولوا على الله شيئا الا الحق ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن فما قبل الا وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالباء فجر بها ما بعد الا وهي التي وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا اهل الكتاب بشيء الا بالتي هي احسن والاستفهام الانكاري لما فيه من معنى النفي نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون فما قبل الا وهو يهلك المبني للمفعول يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك احد الا القوم الفاسقون ولا يتاتى التفريغ في الايجاب لانه يؤدي الى الاستبعاد الا تقول رأيت الا زيدا لانه يلزم منه انك رأيت جميع الناس الا زيدا وذلك محال عادة فاما قوله تعالى ويأبى الله الا ان يتم نوره فمحمول على النفي لان يأبى في افادة النفي على الا يريد لانهما اي لان ما يأبى ولا يريد معناهما النفي فهما بمعنى واحد والمعنى لا يريد الله الا اتمام نوره ولا فرق في النفي بين ان يكون في اللفظ او في المعنى والى مسئلة التفريغ اشار الناظم بقوله وان يفرغ سابق الا لما بعد يكن كما لو الا عدما وان كان الكلام تاما وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه ففيه تفصيل فان كان الكلام موجبا بفتح الجيم وهو الذي لم يتقدم نفي ولا شبهه وجب نصب المستثنى بالا والى ذلك اشار الناظم بقوله ما استثنت الا مع تمام ينتصب نحو فشربوا منه الا قليلا فما قبل الا وهو شربوا كلام تام لان المستثنى منه مذكور وهو الواو في شربوا وموجب لانه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وما بعد الا وهو قليلا واجب النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه الا بتاويل كما سيجيء واما قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله بالرفع فالا فيه ليست للاستثناء وانما هي بمعنى غير فهي صفة لآلهة ولكن نقل الاعراب فيها لما بعدها لكونها على صورة الحرف واما قوله وهو الاخطل وبالصريمة منهم منزل خلق عاف تغير الا النؤي والوتد برفع النؤي والوتد على الابدال من الضمير المستتر في تغير والقياس نصبهما لان الكلام موجب تام تغير في افادة النفي على لم يبق على حاله لانهما اي لان تغير ولم يبق معناهما النفي فهما بمعنى واحد الصريمة بالصاد والراء المهملتين كل رملة انصرمت من معظم الجبل وخلق بفتحتين بمعنى بال وعاف بمعنى دارس يقال عفا المنزل اذا درس وعفته

البرج دوسته متعدى ولا يتعدى والنؤى بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن فعل حفيرة حول الخباء تصنع لئلا يدخله المطر والوتد بكسر التاء
الخادق بيدون في الارض واختلف في ناصب المستثنى بالا على ثمانية اقوال احدها انه نفس الا وحدها واليه ذهب ابن مالك وزعم
انه مذهب سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب السيرافي
والفارسي وابن الباذش والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة الا واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره استثني زيدا
واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكي عن الكسائي والسابع ان بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والتقدير الا ان زيدا
لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي والثامن ان الا مركبة من ان ولا ثم خففت ان وادغمت في اللام حكاه السيرافي عن الفراء زاد ابن عصفور فاذا
انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لانها عاطفة وان كان الكلام التام غير موجب ففيه تفصيل ان
كان الاستثناء متصلا وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء وغير متراخ المستثنى
عن المستثنى منه ولا متقدم عليه فالارجح اتباع المستثنى للمستثنى منه في اعرابه للمشاكلة بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق عند
الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة قاله ابو حيان وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها يخالف ما
قبلها قاله في المغني ومر تغليب كلا من المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبدل لا بد ان يكون
على وفق المبدل منه في المعنى واجاب الاكثر بان بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفا للاول في المعنى الا ترى انك تقول اذا رأيت القوم بعضهم
فيكون مقطوعا او لا رأيت القوم مجازا ثم تبين بعد ذلك من رأيت منهم وكما جاء في النعت المخالفة نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع جاء في البدل
وقال في الرد على الكوفيين بان الا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الا زيد وليس شيء من حروف العطف يباشر العوامل قال
في المغني وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد انتهى والى ترجيح الاتباع اشار الناظم بقوله وبعد نفي او كنفي
انتخب اتباع ما اتصل مثال النفي ما فعلوه الا قليل منهم بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر فقليل بدل من الواو في فعلوه بدل بعض من كل عند
البصريين وهو في نية تكرير العامل التقدير ما فعلوه الا فعله قليل منهم وعطف نسق عند الكوفيين وشبه النفي النهي والاستفهام مثال
النهي ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك بالرفع في قراءة ابي عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من احد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان
قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه يغني عن ضمير يعود عليه ومثال الاستفهام ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون بالرفع في قراءة الجميع فالضالون
بدل من الضمير المستتر في يقنط بدل بعض من كل ولم يؤت معه بضمير لما قلناه والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع في قليل من قوله
ما فعلوه الا قليلا منهم وفي امرأتك من قوله ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك ولا يتأتى الاتباع في الموجب فاما قراءة بعضهم فشربوا منه
الا قليل منهم بالرفع فمحمولة على انه في معنى لم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني قاله في المغني وخرج بالمتصل المنقطع وسيأتي
وبغير المردود نحو ما قام القوم الا زيد بالنصب جوابا لمن قال قام القوم الا زيدا لقصد التطابق بين الكلامين ولم يجز الا بدل ذكره
المرادي عن ابن السراج ورده ابن عصفور وخرج بغير المتراخي ما جاءني احد حين كنت جالسا هنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل
انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضي وغيره وخرج بعدم التقدم ما جاءني الا
زيدا القوم فانه لا يجوز الا بدل كما سيجيء واذا تعذر البدل على اللفظ المانع يبدل على الموضع نحو لا اله الا الله ونحو ما فيها من احد الا زيد
برفعهما وليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبأ به بالنصب قال ابن مالك في شرح التسهيل ويضعف البدل يعني الجلالة من اسم لا لانه في موضع رفع بالابتداء
ولم يحمله على اللفظ فينصبه لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا موجب تبعه على ذلك ابو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين وهو مشكل فان
اعتبار محل اسمها لا على انه مبتدأ قبل دخول لا فقد زال بدخول الناسخ كما قال الموضح في باب ان واعتبار محل لا مع اسمها على انهما في محل
مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه لتقديره دخول لا على الجلالة والمختار عند ابي حيان ان الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف
العائد على اسم لا وزيد في المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالابتداء وشيئا في المثال الثالث منصوب على
البدلية من محل شيء لانه في موضع نصب على الخبرية لليس ولم يجز خفضهما حملا على اللفظ لانهما موجبان بدخول الا عليهما ولان من والباء الزائدتين
بعد نفي او شبهه لا يعملان في موجب كذا فان قلت مقتضى قوله فالارجح الاتباع ان النصب على الاستثناء في هذه الامثلة مرجوح قلنا اما الاخير
فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة انشد الكسائي ابني لبيني لستما بيدي الا يدا ليست لها عضد بالخفض واما الاول فقد
قال ابو القاسم السهيلي في اماليه لا يجوز في نحو لا اله الا الله من نصب المستثنى ما جاز في نحو ما فعلوه الا قليلا كما لم يجز في ولم يكن لهم شهداء
الا انفسهم الا الرفع وذلك لنكتة بديعة لم ينبه عليها من حذاق النحويين الا قليل وهو ان النصب انما هو على الايجاب فاذا دخل النفي
على كلام قائم بنفسه نحو جاء القوم جاز فيه النصب قبل دخول النافي واذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عريا عنه تعين اعتبار حكم النفي وامتنع

اعتبا

اعتبار حكم الايجاب فيه فاذا قلت لا اله الا الله واحد فالرفع فيه على انه واحد على البدل من المحل ولا يجوز النصب حملا على اللفظ لان
كان البدل نكرة موصوفة لانها موجبة لوقوعها بعد الا ولا الجنسية لا تعمل في موجب ولا يترجح النصب على الاتباع لتأخر صفة المستثنى
منه نحو ما فيها رجل الا اخوك صالح خلافا للمازني فانه قال اذا تأخرت صفة المستثنى منه عن المستثنى فانه يختار النصب فتقول ما فيها
رجل الا اخاك صالح فرجل مبتدأ تقدم خبره في المجرور وصالح نعت رجل المستثنى منه واخاك منصوب على الاستثناء تقدم على صفة المستثنى
منه والاصل ما فيها رجل صالح الا اخاك ونقل ابن الخباز في النهاية عن المازني انه يوجب النصب لانه نزل التقدم على الصفة منزلة التقديم
على الموصوف لان المبدل منه ملغى في بعض الوجوه والموصوف مرعي الجانب فلا يلغى والصواب ما نقله الموضح عنه نقد قال ابو حيان
ان ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط وقال ابن مالك في شرح الكافية اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وصفته ففيه مذهبان احدهما
انه لا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كقولك ما فيها رجل الا ابوك صالح كانك لم تذكر صالحا
راي سيبويه والثاني انه لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهذا
اختيار المبرد وعندي ان النصب والبدل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مرجحا فتكافئا انتهى فلو وقع المستثنى بين صفتي
المستثنى منه نحو ما مررت باحد خير من زيد الا ابيك بر بوالديه فالظاهر ان الخلاف قائم فليتأمل قاله الموضح في الحواشي وان كان الاستثناء
منقطعا وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط ان يكون ما قبل الا دالا على ما استثني نحو قام القوم الا حمارا ويمتنع قام
القوم الا ثعبانا وفي ذلك تفصيل فانه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى
وجب النصب في المستثنى اتفاقا من الحجازيين والتميميين نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية ونقص صلتها وموضعهما نصب
على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص ومثله في القياس ما نفع
الا ما ضر اذ لا يقال نفع الضر وزعم السيرافي وسيرمان في حواشيه ان المصدر المنسبك من ما والفعل هنا في موضع على الابتداء والخبر محذوف
تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه وما نفع زيد لكن الضر شأنه وزعم الشلوبين ان المصدر هنا مفعول به حقيقة قال لان
ما زاد المال شيئا الا النقصان فرعه له وجعله نقصا ورد بانه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة ان ما زائدة واستغنى
عن الواو كما في قولك ما قام زيد الا وقعد عمرو وان امكن تسليطه اي العامل على المستثنى نحو ما قام القوم الا حمارا اذ يصح ان يقال
قام حمار فالحجازيون يوجبون النصب لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه والنصب عليه
قراءة السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن بنصب اتباع وتميم ترجح النصب وتجيز الاتباع ويقرأون الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من
العلم باعتبار الموضع ولا يجوز ان يقرأ بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من انه معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل فيهما
والى هذه المسألة اشار الناظم بقوله وانصب ما انقطع وعن تميم فيه ابدال وقع كقوله وهو جران العود عامر بن الحارث وبلدة ليس بها
انيس الا اليعافير والا العيس فابدل اليعافير والعيس من الانيس والا الثانية مؤكدة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد
البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء وهي الابل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة وذكر سيبويه في ترجيح
الرفع وجهين احدهما انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالقائل ما في الدار احد الا حمار المعنى فيه ما في الدار الا حمار
فصار ذكره احدا توكيدا ليعلم انه ليس بها آدمي ثم ابدل من احد ما كان مقصودا من ذكر الحمار والوجه الثاني انه جعل الحمار انسان الدار اي
الذي يقوم مقامه في الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم وحمل عليه اي على
اتباع المنقطع الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فمن في محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب مفعول
به والله مرفوع على البدلية من من على لغة تميم وهو استثناء منقطع لعدم اندراجه في مدلول لفظ من لانه تعالى لا يحويه مكان وجوز
السفاقسي ان يكون متصلا والظرفية في حقه تعالى مجازية وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فرفعه على البدل او عطف
البيان وكلاهما ضعيف وقال ابن مالك المخلص من هذا المحذور ان يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض انتهى وفي الآية
وجه آخر ذكره في المغني وهو ان يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ انتهى **فصل** واذا تقدم
المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه عند البصريين مطلقا سواء كان متصلا ام منقطعا وامتنع اتباعه لان التابع لا يتقدم على
المتبوع كقوله وهو الكميت يمدح بني هاشم وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب والاصل وما لي شيعة الا
آل احمد وما لي مشعب الا مشعب الحق فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه اذ ليس الا احمد النبي وبعضهم وهم الكوفيون والبغداديون
يجيز في المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير النصب وهو الاتباع في المسبوق بالنفي فيقول ما قام الا زيد احد قال سيبويه سمع يونس

على المستثنى

العرب الموثوق بهم يقول ما لي الا ابوك ناصرا بالرفع وقال حسان لانهم يرجون منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع بالرفع وجهه ان العامل وهو الابتدا في المثال ويكن الناصر في البيت فرغ لما بعد الا وهو ابوك في المثال والنبيون في البيت ان الموخر وهو ناصر في المثال وشافع في البيت علم لو وقع في سياق النفي اذ يدل خاص فصح بدله من المستثنى منه لكنه بدل كل من كل لا بدل بعض ونظيره في ان المتبوع اخر من تقديم وصار تابعا بعدما كان متبوعا ما مررت بمثلك احد بالجر والاصل ما مررت باحد مثلك فمثلك تابع لاحد على انه نعت له فلما قدم النعت على المنعوت اعرب النعت بحسب العوامل واعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وانما الجاهم الى دعوى ان الموخر عام وذلك خاص لم يبقوا على عمومه لان الاعم لا يبدل عن الاخص وقال ابن الضائع الوجهان انه هو بدل من الاسم مع الا مجموعين فيكون بدل شيء من شيء لعين واحد والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير نصب سابق في النفي قد يا ولكن نصبه اختر ان ورد **فصل** واذا تكررت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت واوا عاطفا او تلاها اسم مماثل لما قبلها او بعضه او مشتمل عليه او مضرب الغ جواب الشرط الثاني وهو وجوابه جواب الشرط الاول ودخلها قول الناظم والغ الا ذات توكيد فالاول وهو العطف نحو ما جاني الا زيد والا عمرو فما بعد الا الثانية وهو عمرو معطوف بالواو على ما قبلها عطف نسق والا الثانية زائدة للتوكيد والاصل ما جاني الا زيد وعمرو والثاني وهو البدل باقسامه الاربعة فبدل المماثل وهو بدل الكل من الكل كقوله اي الناظم لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا بالمد فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء وهو الهاء والميم فالارجح في الفتى كونه تابعا في جره وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف ويجوز على مرجوح كونه منصوبا على الاستثنا وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف والعلا بدل من الفتى بدل كل من كل لانهما لمسمى واحد والا الثانية زائدة مؤكدة لالا الاولى وبدل البعض من الكل نحو ما اعجبني احد الا زيد الا وجهه فزيد مستثنى من احد فالارجح فيه كونه تابعا ويجوز نصبه على الاستثنا ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال نحو ما اعجبني احد الا زيد الا علمه فزيد مستثنى من شيء ففيه الوجهان وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال وبدل الاضراب نحو ما اعجبني احد الا زيد الا عمرو فزيد مستثنى من احد وعمرو بدل من زيد بدل اضراب والمعنى بل عمرو وقد اجتمع العطف والبدل في قوله ما لك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله بفتح الراء وكسر الشين المهملتين بدل كل من عمله بدل بعض من كل عند الشاطبي ورمله بفتح الراء والميم معطوف على رسيمه وذهب ابن خروف الى ان رسيمه ورمله بدل تفصيل وهما كل العمل والا المقترنة بكل منهما زائدة مؤكدة والرسيم والرمل ضربان من السير والرسيم في السير الشعي الركض والرمل في الطواف الاسراع وان كان التكرار لغير توكيد وهو المناسب لذلك في غير بابي العطف والبدل فان كان العامل الذي قبل الا مفرغا فان لم يستعمل المعمول قبل الا تركته يوثر في واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع او نصب او جر ونصبت وجوبا على الاستثنا ما عدا ذلك الواحد الذي اثر فيه العامل نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا بكرا رفعت الاول وهو زيد بالفعل وهو قام على انه فاعل له ونصبت الباقي من المستثنيات وهو عمرو وبكر على الاستثنا ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل فيه بل يترجح لقربه من العامل وتقول ما رايت الا زيدا الا عمرا الا بكرا فتنصب واحدا منها بالفعل على انه مفعول به وتنصب الباقي من المستثنيات بالا على الاستثنا ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل بل يترجح فما كان منصوبا بالفعل لا يطرقه الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى وما كان منصوبا على الاستثنا طرقه الخلاف وتقول ما مررت الا بزيد الا عمرا الا بكرا فتخفض واحدا منها بالباء وتعلقها بالفعل وتنصب الباقي ولا يتعين الاول للجر بل يترجح وذلك مستفاد من قول الناظم وان تكرر لا لتوكيد فمع تفريغ التاثير بالعامل دع في واحد مما بالا استثني وليس عن نصب سواه مغني وان كان العامل غير مفرغ بل استعمل فيما يقتضيه قبل الا وان تقدمت المستثنيات كلها على المستثنى منه نصبت كلها على الاستثنا وجوبا نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا احد فاحد فاعل قام وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز في شيء منها الاتباع لما مر من ان التابع لا يتقدم على المتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله ودون تفريغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم وان تاخرت المستثنيات كلها عن المستثنى منه فان كان الكلام ايجابا نصبت ايضا كلها وجوبا نحو قاموا الا زيدا الا عمرا الا بكرا لما مر من جواز الاتباع مختص بغير الايجاب وان كان الكلام غير ايجاب اعطي واحدا منها اي من المستثنيات ما يعطاه لو انفرد من نصب او اتباع ونصب ما عداه وجوبا نحو ما قاموا الا زيد الا عمرا الا بكرا في واحد منها الرفع راجحا والنصب مرجوحا ويتعين في الباقي من المستثنيات النصب ولا يتعين الاول لجواز الوجهين بل يترجح والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب لتاخير وجيء بواحد منها كما لو كان دون زائد واجاز الاخفش رفع الجميع على الابدال هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر الى اللفظ من حيث الاعراب واما بالنظر الى المعنى من حيث المفهوم فهي نوعان ما لا يمكن استثنا بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر في الامثلة السابقة فان كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شيء وما يمكن استثناء بعضه من بعض كالاعداد نحو له علي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا فان كل واحد من هذه الاعداد

يدخل

يدخل فيه غيره فيستثنى منه ففي النوع الاول وهو ما لا يمكن استثنا بعضه من بعض ان كان المستثنى الاول داخلا في الحكم وذلك اذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده من المستثنيات داخل في الحكم كذلك نحو ما قام احد الا زيد الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو داخل في اثبات القيام له لان الاستثنا من النفي اثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك وان كان المستثنى الاول خارجا عن الحكم وذلك اذا كان من موجب فما بعده خارج نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان القيام منفي عنه لان الاستثنا من الاثبات نفي وعمرو وبكر خارجان كذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وحكمها في القصد حكم الاول وفي النوع الثاني وهو ما يمكن استثنا بعضه من بعض النحاة اختلفوا على ثلثة اقوال فقيل الحكم كذلك وهو ان كان الاول داخلا فما بعده داخل وان كان خارجا فما بعده خارج وان الجميع مستثنى من اصل العدد وهو قول الصيمري وتبعه القاضي ابو يوسف ويمكن ادخاله تحت قول الناظم وحكمها في القصد حكم الاول وقال البصريون والكسائي كل من الاعداد المستثنيات مستثنى مما يليه اي من الذي قبله وهكذا حتى ينتهي الى الاول وهذا القول هو الصحيح لان الحمل على الاقرب متعين عند التردد وقيل المذهبان المتقدمان محتملان اي يحتمل عود المستثنيات كلها الى الاول وان الجميع مستثنى من اصل العدد ويحتمل عود كل منها الى ما يليه حتى ينتهي الى الاول وصححه بعض المغاربة وقال الا ان الاظهر فيه ان يكون استثنا من استثنا وعلى هذا الخلاف فالمقر به في المثال المذكور وهو له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا ثلاثة على القول الاول وهو ان الجميع مستثنى من اصل العدد فمجموع الاربعة والاثنان والواحد مجموعها سبعة مخرجة من اصل العدد وهو عشرة يبقى ثلثة وسبعة على القول الثاني وهو ان كلا من الاعداد مستثنى مما يليه فاذا استثني واحد من اثنين بقي واحد واذا استثني الواحد الباقي من الاربعة بقي ثلثة واذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة بقي سبعة ومحتملهما اي الثلثة والسبعة على القول الثالث وتوجيههما يعرف مما تقدم ولك في معرفة المتحصل على القول الثاني للبصريين والكسائي طريقان احدهما ان تسقط المستثنى الاول وتجبر الباقي بالمستثنى الثاني اي تزيده عليه وتسقط المستثنى الثالث وان كان معك مستثنى رابع فانك تجبر به الثالث وهكذا الفعل الى ان ينتهي الى المستثنى الاخير فالمستثنى الاول في المثال المذكور اربعة فاسقطها من العشرة يبقى ستة فاجبرها بالمستثنى الثاني ثم باقيه مما يليه وهو اثنان يصير ثمانية فاسقط منها الثالث يصير واحدا يبقى سبعة والطريق الثانية من الطريقين ان تحط المستثنى الاخير مما يليه ثم باقيه مما يليه وهكذا تفعل حتى تنتهي الى الاول فما حصل هو الباقي ففي المثال المذكور تحط واحدا من اثنين يبقى واحد تحطه من الاربعة يبقى ثلثة تحطها من العشرة يبقى سبعة وفيه طريق ثالث وهو ان تجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل ففي المثال المتقدم اخرج اربعة وواحدا وادخل اثنين يبقى سبعة وايضا حكمك مائة الا خمسين الا عشرين الا عشرة الا خمسة اخرج المستثنى الاول والثالث وما اشبههما من الوترية وادخل الثاني والرابع وما اشبههما من الشفعية فالباقي بعد الاستثنا بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لانا اخرجنا من المائة خمسين لانها اول المستثنيات فهي اذا وتر وادخلنا عشرين لانها ثانية المستثنيات فهي اذا شفع واخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهي اذا وتر فصار الباقي ستين ثم ادخلنا خمسة لانها رابع المستثنيات فهي اذا شفع فصار الباقي اذا خمسة وستين وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قال ابن مالك في شرح التسهيل **فصل** واصل غير ان يوصف بها لما فيها من معنى اسم الفاعل الا ترى انك تقول زيد غير عمرو ومعناه مغاير لعمرو والموصوف بها اما نكرة محضة نحو صالحا غير الذي كنا نعمل فغير وصف صالحا ولا اثر لاضافتها الى الموصول لانها لا تتعرف بالاضافة او يوصف بها معرفة لفظا كالنكرة معنى نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم على القول بان غير المغضوب صفة للذين انعمت عليهم فان موصوفها الذين وهم جنس لانهم لا قوم باعيانهم وذهب السيرافي الى ان غير تتعرف بالاضافة اذا وقعت بين شيئين متضادين كما في قولهم الحركة غير السكون فجعل قوله غير في الاية بدلا لا صفة وقد تخرج غير عن الصفة وتضمن معنى الا فيستثنى بها اسم مجرور باضافتها اليه كما تخرج الا عن الاستثنا وتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان فيهما الهة الا الله اي غير الله فلما حملت الا على غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذي بعد الا كما انتقل اعراب الاسم الذي بعد الا الى غير في الاستثنا فيعرب الاسم الذي بعد الا بما يستحقه ويعرب هي اي غير نفسها بما يستحقه المستثنى بالا في ذلك الكلام فيجب نصبها في اربع مسائل الاولى اذا كان الكلام تاما موجبا كما في نحو قاموا غير زيد الثانية اذا كان الاستثنا منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو ما نفع هذا المال غير الضرر عند الجميع في المسئلتين والثالثة اذا كان الاستثنا منقطعا وامكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو ما فيها احد غير حمار عند الحجازيين والرابعة اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه عند الاكثر في نحو ما فيها غير زيد احد ويترجح نصبها في مسئلتين احدهما عند قوم من الكوفيين والبغداديين في نحو هذا المثال المتقدم وهو ما فيها غير زيد احد والثانية عند تميم في الاستثنا المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى نحو ما فيها احد غير حمار ويضعف نصبها في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الكلام تاما غير موجب نحو ما قاموا غير زيد وحيث نصبتها

المستثنى

والذي قبله مستثنى من الذي يليه

فناصبتهما ما قبلهما من العوامل على الحال وفيهما معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيبويه واليه ذهب الفارسي في التذكرة ويمتنع نصبهما في
مسئلة واحدة وهي ما اذا كان العامل مفرغا نحو ما قام غير زيد كذا في الصحاح قال الفراء بنو اسد وقضاعة ينصبون غيرا اذا كانت بمعنى الا تم
الكلام قبلها ام لم يتم يقولون ما جاءني غيرك انتهى بلفظه واذا كان الفراء نقل للغة العرب فكيف يتنوع منعه قاله الموضح في الحواشي واقول
لا شاهد في تمثيله لجواز ان يكون الفتحة في غيرك فتحة بناء لاضافتها الى المبني والى مسئلة غير اشار الناظم بقوله واستثن مجرورا بغير
معربا بما لمستثنى بالا نسبا وتفارق غير الا في خمس مسائل احدها انها لا يقع بعدها الجمل دون غير الثانية انه يجوز عندي درهم غير
جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم الا جيد الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة انه يجوز ان يقال ما قام
القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو حملا على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ
الخامسة انه يجوز ما جئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر ما جئتك لغير ابتغاء معروفك **فصل** والمستثنى بسوى بلغاتها
كالمستثنى بغير في وجوب الخفض ولم يذكر سيبويه الاستثناء بها قاله ابو حيان ثم قال ابو القاسم الزجاجي في الجمل وابن مالك سوى كغير معنى
واعرابا واليه اشار في النظم بقوله ولسوى سوى سواء اجعلا على الاصح ما لغير جعلا ويؤيدهما حكاية الفراء اتاني سواك وقوله فسواك بائعها
وانت المشتري وقال سيبويه والجمهور هي ظرف المكان بمعنى وسط غير متصرف بدليل وصل الموصول بها نحو جاء الذي سواك فليست هنا بمعنى غير
لان غيرا لا يدخل هنا الا والضمير قبلها يقولون جا الذي هو غيرك فلما وصلوا بسوى بغير ضمير دل على انها ظرف على التقدير جا الذي استقر مكانك
قالوا ولا يخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله وهو سهل بن شيبان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فجعلها فاعلا في الشعر والعدوان
بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم جزيناهم ودانوا جازونا وقال الكوفيون تستعمل اسما وظرفا كثيرا
في الشعر نادرا في سواك قاله المطرزي وقال الرماني وابو البقاء العكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا قال الموضح والى هذا المذهب اذهب
لانه اخلص **فصل** والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لانه خبرهما وفي الحديث ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس ما
ذكر اسم الله عليه ليس السن والظفر بنصبهما لانهما مستثنيان من فاعل انهر المستتر فيه وفائدتها انهر اي اسال والانهار الاسالة شبه خروج الدم بجري الماء
في النهر وتقول اتوني لا يكون زيدا بالنصب كليس في الحديث وزيدا في المثال خبران لليس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر فيهما عائد على الاسم
الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند سيبويه كما قاله الموضح في الحواشي او عائد على البعض المدلول عليه بكله السابق عند جمهور البصريين
او عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل وهما عند الكوفيين فتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو اي القائم زيدا على القول الاول ورد بانه
غير مطرد لتخلفه في نحو القوم اخوتك ليس زيدا وليس هو اي ليس بعضهم زيدا على القول الثاني وفيه بعد لاطلاقهم حينئذ البعض على الجميع
الا واحدا قاله الموضح في شرح اللمحة على الكلام على عدا وخلا وليس هو اي ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه على القول
الثالث وقد رد بما رد به الاول وبان فيه تقدير محذوف لم يلفظ به قط وعلى القول الثاني وهو كون ضمير يعود على البعض المدلول عليه بالكل في نحو
نظر فان كن نساء بعد تقدم ذكر الاولاد الشامل للذكور والاناث فالنون في كن اسمها وهو عائد على الاناث اللاتي هي بعض الاولاد المتقدم ذكرهم
في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم فانه في قوة اولادكم الذكور والاناث وخبر كن نساء فان قلت لا فائدة في قول القائل فان كن الاناث نساء قلت
الفائدة حصلت بوصفه بالظرف بعده فان قلت اذا كان محط الفائدة هو الظرف فما فائدة ذكر نساء قلت فائدته التوطئة للوصف بعده وهو نائب
التوطئة يجري في الصفة والخبر والحال وجملتا الاستثناء من ليس زيدا ولا يكون زيدا في موضع نصب على الحال من المستثنى منه فان قلت كيف حكم
على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله ابو حيان في النكت الحسان والتحا
مستانفة فلا موضع لهما من الاعراب فان قلت دعوى الاستئناف تخل بالمقصود قلت لا نعنون بالاستئناف عدم تعلقهما بما قبلهما في المعنى بل الاعراب
فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا زيد والا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه واليهما اشار الناظم بقوله واستثن
ناصبا بليس وخلا وبعدا وبيكون بعد لا **فصل** في المستثنى بخلا وعدا وجهان احدهما الجر على انهما حرفا جر واليهما الاشارة بقول النظم واجرر
بسابقي يكونا ان ترد وهو قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه في عدا ومن شواهده قوله تركنا في الحضيض بنات عوج عواكف قد خضعن الى
النسور ابحنا حيهم قتلا واسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير والقوافي مجرورة فالشمطا مجرورة بعدا وهي التي الشمط وهو الذي خالطه
شعره بياض وحيهم بالياء المثناة تحت مفعول ابحنا من الاباحة وقتلا تمييز محول عن المفعول وقول الاخر خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد
عيالي شعبة من عيالكا بجر الجلالة بخلا وعلى موضعهما جار بن نصب ثم اختلف فقيل هو نصب عن تمام الكلام فيكون الناصب لموضعهما هو
الجملة المتقدمة عليهما التي استغنيا عن تمامها كما قيل به في التمييز الواقع لابهام النسبة العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها حكاه المرادي
في باب التمييز عن قوم وقيل لانهما متعلقان بالفعل او شبهه المذكور قبلهما على قاعدة حروف الجر فيكونان في موضع المفعول به كمررت بزيد الا انه

على معنى السلب قاله الجرجاني قاله الموضح في المغني والصواب عند الاول عدلا للامرين وردا والوجه الثاني النصب على انهما فعلان خاصيان جامدان
لوقوعهما موقع الا لان الفعل اذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا قال الموضح في شرح اللمحة ومما
يعني النصب ان صح في عدا لكونها متعدية مثل الاستثنا كقولك عدا فلان طوره اي تجاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف تنصب المفعول
به قلت ضمنوها في الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك لان كل من خلا من شيء فقد جاوزه انتهى وفاعلهما ضمير مستتر فيهما وفي مفسره وفي
موضع الجملة منهما ايضا البحث السابق في ليس ولا يكون فيكون فاعلهما المضمر اما عائدا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا
فالتقدير عدا هو اي القائم زيدا واما على مصدر الفعل اي عدا القيام زيدا واما على البعض المدلول عليه بكله السابق اي عدا هو اي
بعضهم زيدا وفيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم عدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزته
اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل بخلاف قولك قاموا ليس زيدا اي ليس بعضهم زيدا لان البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض من
القوم فيحصل المقصود من الاستثناء بخلافه وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال ومستانفتان فلا موضع لهما وقد يدخل عليهما
اي على خلا وعدا ما المصدرية وهو مشكل على ما تقدم من ان خلا وعدا جامدان لان ما المصدرية لا توصل بفعل جامد كما نص عليه في التسهيل
وعلى القول بجواز دخولها عليهما فيتعين النصب في المستثنى عند الجمهور لتعين الفعلية حينئذ والى الاشارة بقوله وبعد ما انصب كقوله
وهو لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل اي ذاهب فان اخذ من قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه وجملة ما خلا الله استثنائية ويحتمل ان تكون
صفة للمضاف او للمضاف اليه وما زائدة والتقدير كل شيء غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء قاله الشيخ طاهر وفي قوله تمل الندامى ما عداني
فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع عدا فعل ماض ولهذا دخلت عليه نون الوقاية وما موصول حرفي وعدا صلته وموضع الموصول
وصلته نصب بالاتفاق اما على الظرفية وما نائبة عن حذف مضاف او على الحالية على التاويل باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء
فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا على الاول او مجاوزين زيدا على الثاني وقال السيرافي وجملة الاستثناء كانتصاب
غير في قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف والذي ينبغي ان يعتمد عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر كما
تقدم في بابه وقد يجران على تقدير ما زائدة وبه قال الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني واليه اشار الناظم بقوله واجرر وقد
قال في المغني فان قالوا بالزيادة قياسا ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ
بحيث لا يقاس عليه شيء وهو محال لفظا هنا **فصل** والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور لا غير بالبناء على الضم مع لا وفي المغني ان
ذلك لحن وان صوابه ليس غير واختار ابن مالك لعدم التصرف ونقله عن العرب وانشد عليه لا غير اجمل وسمع غيره اي غير سيبويه النصب بها
وغيره كقوله اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ بنصب الشيطان وابا الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين
وليس بمنظوم كما قد يتوهم فان قلت المغفرة من جنس لا ينزه احد عنه فلم استثنى بحاشا قلت نبه بها على ان الشيطان لشدة خساسته وافراطه
في قبح الحال وسوء الصنع تنزه المغفرة عنه لعظم شانها ان تتعلق به وجعل ابا الاصبغ قرينا للشيطان تنبيها على المخالفة في خساسته
الهدي وقبح الفعل وبالغ الذم قاله الدماميني وقد ثبت النصب بنقل ابي زيد والفراء والاخفش والشيباني وابن خروف واجازه الجرمي والمبرد و
الزجاج والناظم حيث قال كما خلا حاشا والكلام في موضعها كالكوفيين جائزة وناصبة في فاعلها كالكلام في اختيها عدا وخلا وتقدم
شرحها ولا يجوز دخول ما عليها كما افاده الناظم ولا تصحب ما خلافا لبعضهم واستدل له بقولهم رأيت الناس لي ما حاشى
فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث خليق بمدح ورده في المغني بان ما نافية لا مصدرية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة
وان ما حاشى فاطمة من كلام الراوي ويؤيده ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها واما قول الاخطل رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا
نحن افضلهم فعالا فنادر قال الموضح في شرح اللمحة ويحتمل ان يكون حاشا فيه فعلا متعديا متصرفا من حاشيته بمعنى استثنيته واشتقاقه
من الحاشية كان المراد انك اخرجته منه وعزلته عنه شيء ولا يجوز دخول الا على حاشا خلافا للكسائي في اجازته ذلك اذا جرت نحو قام
القوم الا حاشا زيد منهم اذا نصبت وحكاه ابو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا وحملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ قاله المرادي
في شرح التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائي بان حاشا ضعفت في الاستثناء فقويت بالا كما قويت لكن العاطفة بالواو لوقوعها عقبها
وكما قويت هل بام في الاستفهام نحو ام هل **هذا باب الحال** والفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها
حويلة واشتقاقها من التحول وهو التنقل ويجوز فيها التذكير والتانيث لفظا ومعنى والمذكور في هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم
تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها لغيرها ثم انقسامها الى مفرد وظرف و
جملة ثم حذف عاملها الحال نوعان مؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وستاتي ومبينة وتسمى المؤسسة وهي التي لا

في بيان الحال

يستفاد معناها بدون ذكرها وصف فضلة مذكورة لبيان الهيئة للفاعل او للمفعول او لهما معا فالاول نحو جئت راكبا فراكبا حال مبينة
لهيئة الفاعل وهو التاء والثاني نحو زيد اضربه مكتوفا فمكتوفا مبين لهيئة المفعول وهو الهاء والثالث نحو زيد لقيته راكبين فراكبين
مبين لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم ولهيئة المفعول وهو هاء الغائب ولا يكون لغير الفاعل والمفعول وما خالف ذلك يؤول بهما في
نحو زيد في الدار جالسا فجالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدا على الاصح وهذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي
وهو مفعول معنى بتقدير انبه على بعلي او اشير الى بعلي قاله في المتوسط وخرج بذكر الوصف نحو القهقرى في رجعت القهقرى فانه وان كان
مبينا لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم الا انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا او مؤولا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف و
الجار والمجرور اذا وقعت حالا فانها في تاويل الوصف وخرج بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحك وان كان مبينا
للهيئة فهو العمدة لا الفضلة والمراد بالفضلة هنا ما يأتي بعد تمام الجملة لا ما يستغنى عنه الكلام ليدخل نحو كسالى من قوله تعالى قاموا
كسالى حال ولا يستغنى الكلام عنه وخرج بالباقي وهو قوله مذكورة لبيان الهيئة التمييز في نحو لله دره فارسا والنعت في نحو جاءني
رجل راكب فان فارسا وراكبا وان حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك لان ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية وذكر
النعت لتخصيص المنعوت وهو رجل بالنعت وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا ورب شي يقصد لمعنى خاص ويلزم منه معنى اخر
وقال الناظم في النظم الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفردا اذهب كذا بزيادة كذا لبيان المراد فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال
وفضلة فصل اول مخرج للخبر في نحو زيد ضاحك فانه عمدة ومنتصب فصل ثان مخرج لنعت المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب ومررت برجل
راكب فانهما وان قيدا المنعوت فليسا منصوبين ومفهم في حال كذا فصل ثالث مخرج لنعت المنصوب كرايت رجلا راكبا فانه اي النعت
انما سيق بكسر السين وسكون الياء المثناة تحت لتقييد المنعوت به فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد وانما افهمه بطريق اللزوم
لان المقصود بالذات التقييد بالنعت وان لزم منه بيان الهيئة بالعرض وفي هذا الحد الذي ذكره الناظم نظر لان المقصود من الحد
تصور المحدود وهو لا يتصور الا بجميع اجزا الحد وقد جعل المنتصب جزءا من الحد مع انه حكم من احكام المحدود والحكم فرع التصور لانه لا يحكم
على شي الا بعد تصوره والتصور لماهية المحدود موقوف على جميع اجزا الحد ومن جملتها النصب وهو حكم فجا الدور وهو توقف الشي
على ما يتوقف عليه اما بمرتبة كتوقف أ على ب وب على أ او بمراتب كتوقف أ على ب وب على ج وج على أ والدور مبطل للحد واجيب باختلاف الجهة فان الحكم ليس موقوفا على التصور
بكنه الحقيقة المتوقف على الحد حتى يلزم البطلان وانما هو متوقف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لان
الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه الحقيقة ليحكم عليه والتصور بوجه ما لا يكفي في ذلك **فصل** للحال من حيث هي اربعة اوصاف احدها
ان تكون منتقلة وهو الاصل فيها لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل قاله ابو البقا لا ثابتة دائما والمراد انها تستعمل باعتبار معناها لا
لزومها للوصف منتقلة وذلك لان الانتقال غالب فيها لا لازم كجاء زيد ضاحكا الا ترى ان الضحك يزايل زيدا ويفارقه وثابتة وذلك قليل
فلذلك قال وتقع وصفا ثابتا في ثلث مسائل احدها ان تكون مؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا او لعاملها نحو ويوم ابعث
حيا او لصاحبها نحو لامن من في الارض كلهم جميعا فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازمه الحيوة والعموم من مقتضيات الجمعية
المسئلة الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها او تجدد صفة له فالاول نحو خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها فالزرافة بفتح الزاي افصح من ضمها ويديها اطول
رجليها فيديها بدل من الزرافة بدل بعض من كل واطول حال لازمة من يديها ومن رجليها متعلق باطول لانه اسم تفضيل وعامل الحال
خلق وهو يدل على تجدد المخلوق قال ابو البقا وبعضهم يقول يديها اطول بالرفع فيديها مبتدا واطول خبره والجملة حالية انتهى ولا يتعين
الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة معرفة بال الجنسية والثاني نحو وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم والانزال حادث
وهو احد ما فسر به المحدث في قوله تعالى ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث قاله الموضح في شرح اللمحة فجعله مما له ضابطة وسياتي له ما يخالفه المسئلة
الثالثة ان يكون مرجعها الى السماع نحو قائما بالقسط من قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط اذا اعرب
قائما حالا من فاعل شهد وهو الله تعالى واعتذر الزمخشري عن افراده بالحال دون المعطوفين عليه وان كان نحو جاء زيد وعمرو راكبا لا يجوز بان
هذا انما جاز لعدم الالتباس وبكت غيره بان جهة تاخره عن المعطوفين فان التفتازاني قال انها للدلالة على علو مرتبتها ونحو انزل اليكم الكتاب
مفصلا اي مبينا فيه الحق والباطل بحيث ينفي التخليط والالتباس ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع فلا يقاس عليه ووهم ابن الناظم
في شرح النظم فمثل مفصلا في الاية المذكورة للحال التي تجدد صاحبها قال في المغني وهذا سهو منه فان القرآن قديم انتهى وقال الدماميني وفيه نظر
والسهو انما هو منه اي من الموضح فان الانزال يقتضي الانتقال والقديم لا يقبله انتهى وقال الشمني الجواب عن هذا ان الانزال الذي هو عامل الحال
يدل على تجدد مفعوله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم منه الدلالة على تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها

باب الحال

على ان الذي يمتنع تجدده هو الكلام النفسي القائم بذاته لا العبارة الدالة عليه المتصف بالنزول هو الثاني لا الاول ثم الوصف الثاني
ان تكون مشتقة من المصدر لا جامدة وذلك ايضا غالب لا لازم كجاء زيد ضاحكا فان ضاحكا مشتق من الضحك والى ذلك اشار الناظم بقوله
منتقلا مشتقا يغلب في نعت جامدة ماولة بالمشتق في ثلث مسائل احدها ان تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا او بدت الجارية قمرا او تثنت
غصنا فاسدا حال من زيد وقمرا حال من الجارية وغصنا حال من فاعل تثنت المستتر فيه وهي احوال جامدة مؤولة بمشتق فاسدا مؤول بشجاع
وقمرا مؤول بمضيئة وغصنا مؤول بمعتدلة اي شجاعا ومضيئة ومعتدلة والمعنى فيهن على التشبيه وقالوا في المثل وقع المصطرعان عدلي عير
معدلي بالتشبيه حال جامدة من المصطرعان وعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان او اهليا مضاف اليه وعدلي ماول بمصطحبين على
تقدير مضاف اي مصطحبين اصطحاب عدلي حمار حين سقوطهما وقيل هذه الامثلة ونحوها على حذف مضاف والتقدير مثل اسد ومثل
قمر ومثل غصن ومثل عدلي عير واليه يرشد قوله في النظم وكر زيد اسدا اي كاسد اي مثل اسد وصرح بذلك في التسهيل فقال او
تقدير مضاف قبله وهو اصرح في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه المسئلة الثانية من الثلاث ان
تدل على مفاعلة من الجانبين نحو بعته يدا بيد فيدا حال من الفاعل والمفعول وبيد بيانا قال سيبويه كما كان لك في سقيا لك
بيانا ايضا فتعلق بمحذوف فاشتق للتبيين قاله في المغني وفيه معنى المفاعلة اي متقابضين وزيد كلمته فاه الى في بالتشديد ففاه
حال من الفاعل والمفعول والى في بيان وفيه معنى المفاعلة اي متشافهين وما ذهب اليه الموضح من ان فاه منصوب على الحال لكونه واقعا
موقع مشافها ومؤديا معناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه في التسهيل وزعم الفارسي ان فاه حال نائب مناب حال ثم حذف وبقي العامل
كلمته وذهب السيرافي الى انه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال والاصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة ومشافهة
موضع مشافها وذهب الاخفش الى ان الاصل من فيه الى في فحذف حرف الجر وانتصب فاه ورده المبرد بانه تقدير لا يعقل لان الانسان لا يتكلم من في
غيره واجاب ابو علي بانه ... ذلك في معنى كلمني وكلمته فهو من المفاعلة وذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى في فهو مفعول به ورده
السيرافي بامتناع كلمته وجهه الى وجهي وعليه ان على في هذا المثال لا يقاس عليه لان فيه ايقاع جامد موضع مشتق ومعرفة موضع نكرة
ومركب موضع مفرد والوارد منه قليل المسئلة الثالثة من الثلث ان تدل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا او رجلين رجلين ورجالا
رجالا وضابطها ان ياتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا قال الرضي وفي نصب جزئه الثاني خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب
ابن جني الى انه صفة للاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قال المرادي والمختار انه وما قبله
منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى انه منصوب بالعطف على تقدير حذف الفا
والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا ونص ابو الحسن على انه لا يجوز ان يدخل حرف عطف في شيء من المكررات الا الفا خاصة قال الرضي
او ثم نحو مضوا كتيبة ثم كتيبة اي مرتبين وتقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل وهي ان تكون موصوفة
فالاول نحو قرانا عربيا فقرانا حال من القران في قوله تعالى ولقد صرفنا للناس في هذا القران والاعتماد فيها على الصفة وهي عربيا فتمثل
لها بشرا سويا فبشرا حال من فاعل تمثل وهو الملك والاعتماد فيها على الصفة وهي سويا والثاني فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا قاله
ابو حيان وتسمى الحال الجامدة الموصوفة حالا موطئة بكسر الطا لانها ذكرت توطئة للنعت المشتق وشبهه هذا مقتضى كلامه في شرح
المغني فقال فانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن بابشاذ في وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا لسانا حال لانه لما نعت السابق
والوصف في الموصوف كالشي الواحد صار الحال بشبهه بالمشتق صار عربيا هو الموطئة لكون اللسان حالا وليس حقيقة اللسان ان يكون
جامدا ولولا ما ذكر من الصفة انتهى فمقتضاه ان الموطئة هي صفة الحال لا الحال الموصوفة والموطئة لغة المهيئة او دالة على سعر بكسر السين
المهملة نحو هذا البر بصاعا مدا بكذا فمدا حال من البر وبكذا بيان للمد او دالة على عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة فاربعين حال من
ميقات وليلة تمييز او دالة على طور بفتح الطا المهملة وسكون الواو اي حال قال ابن الانباري واقع فيه تفضيل بالنظر الى المعنى هذا بسرا
بضم الموحدة وسكون المهملة اطيب منه رطبا بضم الرا وفتح الطا فبسرا حال من فاعل اطيب المستتر فيه ورطبا حال من الضمير المجرور بمن و
المعنى هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه في حال كونه رطبا اتحادا او سع من هذا او تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا فذهبا
حال من مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال او فرعا لصاحبها نحو هذا حديدك خاتما فخاتما حال من حديدك
وهو فرع له فان الخاتم فرع الحديد وتنحتون من الجبال بيوتا فبيوتا حال من الجبال والبيوت فرع للجبال وفي غالب النسخ الجبال بيوتا و
هو سهو فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال او اصلا له اي لصاحبها نحو هذا خاتمك حديدا فحديدا حال من خاتمك وهو اصل له
فان الحديد اصل الخاتم وءاسجد لمن خلقت طينا فطينا حال اما من الضمير المحذوف العائد على الموصول بنا على جواز حذف صاحب الحال

او من الموصول المجرور باللام وعلى التقدير فالطين اصلح للمجاوري وهذا الحسن حيث جعل طيبا منصوبا بنزع الخافض فانه موقوف على السماع في غير ان وان وكي وهذه المسائل العشر غير مسئلة العدد ماخوذة من التسهيل وغيره ويغني عن اشتقاقه وصفا وتقدير مضاف قبله او دلالته على مفاعلة او سعر او ترتيب او اصالة او تفريع او تنويع وطورا وقع فيه تفضيل تنبيه كثر هذه الانواع العشر وقوعا مسئلة التسعير والمسائل الثلاث الاول اجمع اولى وهي ما دل على تشبيه او مفاعلة او ترتيب والى ذلك يشير قوله في النظم ويكثر الجمود في سعر وفي مبدي تاول بلا تكلف ويفهم منه انها تقع جامدة مطلقة في مواضع اخر وانها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول الواقعة في التسعير وقد بينتها كلها بقوله الا وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلث مسائل وهو ثانيا تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل الى قوله في التنبيه والى ذلك يشير في النظم وزعم بدر الدين ابنه اي ابن الناظم في شرح النظم ان المسائل العشر للجميع مؤول بالمشتق وهذا تكلف منه وانما قلنا الحق هو التاويل في المسائل الثلاث الاول وهي ما دل على تشبيه او مفاعلة او ترتيب لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فالتاويل فيها واجب وقد تقدم كيفيته واما كيفية تاويل السبع الباقية على القول به فان الاولى على معنى سويا في صفة البشر والثانية على معنى مسعرا والثالثة على معنى معدودا والرابعة على معنى مطورا والخامسة على معنى مفنوعا والسادسة على معنى مصنوعا والسابعة على معنى متاصلا او مصنوعا الوصف الثالث من اوصاف الحال ان تكون نكرة لا معرفة وذلك لازم لان الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا وحمل غيره عليه فان وردت بلفظ المعرفة اي بكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير وهذا عن قول التسهيل محمد بجيء معرفا الى قوله بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك يشير قول النظم الحال ان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد وذلك ان العرب قالوا ادخلوا وحده فوحده حال من فاعل جاء المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه ومن معناه اي متوحدا او منفردا وقالوا رجع عوده على بدئه فعوده نصب العين حال من فاعل رجع المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه او معناه اي عائدا او راجعا وعلى بدئه حال من المعنى رجع اجزه على اوله قاله الجرمي وقال ابو البقاء معناه رجع عائدا في الحال الثاني قال الشاطبي معناه راجعا على طريقه وقالوا ادخلوا الاول فالاول فالاول المبدا به حال من الواو في ادخلوا والاول الثاني معطوف بالفاء وهما بلفظ المعرفة بال فيؤولان بنكرة اي مرتبين واحدا فواحدا وقالوا جاؤا الجماء الغفير فالجماء حال من الواو في جاؤا وهي بلفظ المعرفة بال فتؤول بنكرة اي جميعا والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر والتغطية والغفير فعيل بمعنى فاعل نعت الجماء بالجيم والمد تانيث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى وتحبون المال حبا جما وكانوا العباس ان يقولوا الجم الغفير والجماء الغفيرة ولكنهم انثوا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول اي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض لكثرتها وقالوا في الابل ارسلها العراك فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء في ارسلها وهي بلفظ المعرفة بال فيؤول بنكرة اي معتركة قال لبيد وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة وعراكا اي ازدحم وصف بلا ارادها المائز وخرجها والتي قبلها في شرح التسهيل وغيره على ان ذلك وما هنا اولى ليكون التاويل في الجميع على نسق واحد الوصف الرابع من اوصاف الحال ان تكون نفس صاحبها في المعنى لانها وصف له وخبر عنه والوصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه فلذلك الاتحاد جاز جاء زيد ضاحكا لان الضاحك هو زيد في المعنى وامتنع نحو جاء زيد ضحكا لان الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر يباين الذات وقد جاءت مصادر احوالا بقلة في المعارف كجاء زيد وحده وارسلها العراك وفيهما شذوذان المصدرية والتعريف بالاضافة في الاول والاداة في الثاني وزعم سيبويه ان الذي جوز تعريفها انها شبهت بالمصادر المنتصبة بافعالها كالحمد لله والعجب لك بحيث كانت مصادر مثلها وكانت غير الاول وغيرها هو له صفات انتهى قال ابن الحاجب الاصل تعترك العراك ثم اقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال وكذا التقدير في جاء وحده وحده واقع موقع حال لا الاحوال انتهى وحكى الاصمعي وحد يحد كوعد يعد فعلى هذا يقال وحد وحده مصدر الفعل مستعمل وهو وحد كما يقال وعد وعده مصدر الوعد واجاز يونس والبغداديون ان تأتي الحال معرفة وقاسوا على نحو ادخلوا الاول فالاول واجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة اذا كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن افضل منه من المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتاولهما بالشرط والتقدير عبد الله اذا احسن منه احسن اذا اساء فان لم يتقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال عندهم جاء عبد الله المحسن لا يصح جاء عبد الله ان يحسن وجاءت مصادر احوالا بكثرة في النكرات فهو شذوذ واحد وهو المصدرية وكان الاصل ان لا تقع احوالا لانها غير صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا اتساعا نحو زيد عدل فعلوا مثل ذلك في الحال لانها خبر من الاخبار والى ذلك الاشارة بقول النظم ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كبغتة زيد طلع فبغتة حال من فاعل طلع وجاء ركضا حال من فاعل جاء وقتلته صبرا اضربه وهو ان يحبس حيا ثم يرمى حتى

تقتل حال من مفعول قتلته وذلك كله مع كثرته على التاويل بالوصف فيتاول بغتة بوصف من بغت اي مباغتا وقدر من غير باغتا من بغت يقال بغته اي فجاءه والبغت الفجاءة قال الشاعر ولكنهم ماتوا ولم ادر بغتة واعظم شيء حين يفجاك البغت ويؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض اي ذا ركض والركض في الاصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس بالاصح ويؤول صبرا بوصف المفعول من صبر اي مصبورا اي محبوسا ووقوع المصدر المنكر حالا كثير او مع كثرة ذلك فقال سيبويه والجمهور لا ينقاس مطلقا سواء كان نوعا من العامل ام لا كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتا او خبر الجامع الوصف المعنوي فاسر المبرد فيما كان نوعا من العامل فيه لانه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه فاجاز قياسا جاء زيد سرعة لان السرعة نوع من المجيء ومنع جاء زيد ضحكا لان الضحك ليس نوعا من المجيء قال الموضح في الحواشي وانما قاس المبرد ولم يقسه سيبويه لان سيبويه يرى انه حال على التاويل ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل فهو عنده مقيس كما يحذف عامل اما بعد الدليل هذا الخلاف مبني على الحال في انه حال او مفعول مطلق انتهى من خطه نقلت وظاهر كلامه هنا انه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك وقاس الناظم في التسهيل وابنه في شرح النظم بعد اما بفتح الهمزة وتشديد الميم نحو اما علما فعالم والاصل في هذا ان رجلا وصف عنده بعلم وغيره فقال للواصف اما علما فعالم اي مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم كانه منكر ما وصفه به من غير العلم فصاحب الحال على التقدير نائب الفاعل ويذكر ناصب الحال لما تقرر ان العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال ويجوز ان يكون ناصب الحال ما بعد الفاء اذا كان صالحا للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير والحال على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل في ما قبلها تعين ان يكون منصوبا بفعل الشرط المقدر بعد اما نحو اما علما فلا علم له واما علما فان له علما فهو ذو علم لان المصدر لا يعمل في متقدم فلو كان المصدر الثاني اما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى ان المعرف بال والمنكر كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى انهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم قاله ابن مالك في شرح التسهيل وهذا القول اولى عندي بالصواب اخوها اعتمد عليه في الجواب وقاسا ايضا بعد خبر شبه به مبتدؤه كزيد زهير شعرا فزهير بالتصغير خبر شبه به مبتداه وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر ثم حذف مثل الرفع المتنبه فيكون الكلام المع وشعرا حال في تقدير الصفة اي شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال الضمير المستتر في زهير لما تقرر من ان الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز ان يكون شعرا تمييزا لما ابهم في مثل المحذوف والعامل فيه قاله الخضراوي في الايضاح ونظمه ابو حيان في الارتشاف والموضح في المغني او قرن هو اي الخبر بال الدالة على الكمال نحو انت الرجل علما فعلما حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه الكامل ونحو انت الرجل فهما وادبا يحتمل وجهين احدهما ان يكون في قولك انت الرجل معنى الفعل اي انت الكامل فهما وادبا والثاني ان يكون على معنى تعلم فهما وتادب ادبا انتهى قال في الارتشاف يحتمل عندي ان يكون تمييزا كانه قال انت الكامل ادبا اي ادبه فهو محول عن الفاعل انتهى تحصل فيه ثلثة اراء حال مفعول مطلق تمييز ويتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب اقوال فمذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاخفش انه مفعول مطلق غير منصوب بالعامل قبله وانما عامله محذوف بين لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع الحال وذهب جماعة الى انه مصدر على حذف مضاف والتقدير جاء ركضا جاء ذا ركض وكذا باقيها وعلى القول بالحالية فمذهب سيبويه عدم القياس ومذهب المبرد الى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاس الناظم وابنه في ثلث مسائل بعد اما وبعد خبر شبه به مبتداه وفيما اذا كان الخبر معرفا بال الدالة على الكمال

فصل

واصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال لانها حكم والمحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا ويقع صاحب الحال نكرة بمسوغ لغير نصبه من المعرفة كان يتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل وقوله وهو كثير غزة لمية موحشا طلل يلوح كانه خلل وهكذا لمية موحشا طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم فجالسا في المثال حال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل وسوغ مجيء الحال من النكرة تقديم الحال على صاحبها وفي المغني ان تقديم حال النكرة عليها لاجل تسويغ الحال منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو والوصف وما ذكر من انه حال من النكرة وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملها واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعلها لاظهر الاسمين اولى من جعلها لاغمضهما قلنا نعم لو تساويا ولكن التعريف اولى بالترجيح ويبرد عم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تاخر لا ضمير فيه اذا تقدم ولهذا لا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وتعقب منع

العطف بقول ابن جني في عليك ورحمة الله السلام ان العطف على الضمير في الظرف والطلل بفتح الطاء المهملة واللام الاولى ما شخص من آثار الدار
والموحش هو القفر الذي لا انيس فيه وخلل بكسر الخاء جمع خلة وهي بطانة تغشى بها اجفان السيوف منقوشة بالذهب او نحوه فيكون صاحبها
مخصوصا اما بوصف كقراءة بعضهم وهو ابراهيم بن ابي عبلة ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا لما معهم فمصدقا حال من كتاب لتخصيصه بالوصف
بالجار والمجرور بعده وهذا لا دليل فيه لجواز كون مصدقا حالا من الضمير في الجار والمجرور الذي انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على
ما صحح في باب المبتدأ وقول الشاعر نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا فمشحونا حال من فلك لوصفه بماخر ويحتمل ان
يكون حالا من الضمير المستتر في ماخر وهو بالخاء المعجمة الذي يشق الماء شقا واليم بفتح الياء المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين
المعجمة والحاء المهملة المملوء وليس منه اي من المختص بالوصف قوله تعم فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا خلافا للناظم في شرح التسهيل وابنه
في شرح النظم فانهما اعربا امرا المنصوب حالا من امر المجرور بالاضافة لكونه مخصوصا بالوصف بحكيم مع قولهما انه لا يأتي الحال من المضاف اليه
الا بشرط ان يكون المضاف بعض المضاف اليه او كبعضه او عاملا في الحال وذلك مفقود هنا وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية فجعله
من المخصص بالاضافة وفي نصب امرا اوجه احدها انه على الاختصاص الثاني انه على المفعول له الثالث على المصدر من معنى يفرق الرابع على الحال
من كل او من ضمير الفاعل في انزلنا اي آمرين او من ضمير المفعول في انزلناه او من الضمير المستتر في حكيم الخامس انه مفعول منذرين او
مخصوصا باضافة نحو في اربعة ايام سواء للسائلين فسواء حال من اربعة لاختصاصها بالاضافة الى ايام او مخصوصا بمعمول غيره فالنكرة
نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا فشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو اخوك او مخصوصا بعطف نحو هؤلاء ناس وعبد
الله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة او مسبوقا بنفي نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فجملة لها كتاب معلوم حال من قرية لكونها
مسبوقة بالنفي وزعم الزمخشري انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه صاحب البديع وابن
هشام الخضراوي ورده ابن مالك من جهة وجه يطول ذكرها فان قلت فقد ذكر المرادي ان من المسوغات كون الحال جملة مقرونة بالواو والحال
قلت انما يحتاج الى ذلك في الايجاب نحو او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها اما في النفي فلا او نهي نحو قول النظم لا يبغ امرؤ على امرئ
مستسهلا فمستسهلا حال من امرئ الاول لكونه مسبوقا بالنهي والنهي المذكور في معنى الاستخفاف والمعنى لا يتعدى امرؤ على امرئ مستخفا له
وقوله وهو قطري بن الفجاءة الخارجي كما قاله ابن مالك في شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا
لحمام فمتخوفا حال من احد لكونه مسبوقا بالنهي والاحجام بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة والجيم النكوص والتأخر والوغى بالمعجمة الحرب والحمام
بكسر المهملة وتخفيف الميم الموت او استفهام كقوله وهو رجل من بني طي كما قال ابن مالك يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها
الاملا فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقا بالاستفهام بهل وصاح مرخم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر والابعاد بكسر الهمزة
مصدر ابعد والامل مفعوله والى ذلك اشار الناظم بقوله ولم ينكر غالبا ذو الحال ان لم يتأخر او يخصص او يبن من بعد نفي او مضاهيه قد
يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة خلافا لابي العباس لانه يرى ان الا يكون جمعا منصوبا
ولا مجرورا وهو من امثلة سيبويه والدليل على انه حال انه لو رفع كان صفة للمائة والمائة بالوصف وفي الحديث صلى رسول الله صلعم قاعدا و
صلى وراءه رجال قياما رواه مالك في الموطأ فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ لا يقال التخصيص بالحكم كاف لانا نقول لو كان كذلك
لما احتيج الى مسوغ اصلا وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى واذا ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ هل
يقاس عليه ام لا ذهب سيبويه الى الجواز والخليل ويونس الى المنع **فصل** وللحال المؤسسة مع صاحبها ثلث حالات كما ان للخبر مع المبتدأ
ثلث حالات احدها وهي الاصل ان يجوز فيها ان تتأخر وان تتقدم عليه فاعلا كان او مفعولا كجاء زيد ضاحكا وضربت اللص مكتوفا
فلك في ضاحكا ومكتوفا ان تقدمهما على المرفوع في الاول وهو زيد وعلى المنصوب في الثاني وهو اللص فتقول جاء ضاحكا زيد وضربت
مكتوفا اللص هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر نحو قبل غنمهم مظهر وقيل ان تقدمت على رافعه ومعموله
تقديمها على المنصوب الظاهر ايضا نحو قبل غنمهم مظهر وقيل ان لم يكن فعلا الحالة الثانية ان يتأخر عنه وجوبا وذلك كان تكون محصورة نحو
وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين فمبشرين ومنذرين حالان من المرسلين ولا يجوز تقديمهما على المرسلين لكونهما محصورة والمحصور
يجب تأخيره ويمكن ان يجيء فيه خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا او يكون صاحبها مجرورا اما بحرف غير زائد كمررت بهند
جالسة فجالسة حال من هند ولا يجوز تقديمها عليها لا تقول مررت جالسة بهند هذا هو مذهب الجمهور وعلل امتناع ذلك بان تعلق العامل
بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة ان يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى
شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الواسطة التزام التأخير واليه الاشارة بقول النظم وسبق حال ما بحرف جر قد ابوا وخالف في هذه المسألة

الاخير والفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين فاجازوا التقديم لضعف دليل المنع قال الناظم في النظم ولا
امنعه فقد ورد وقال في شرح التسهيل والتقديم هو الصحيح لوروده في الفصيح كقوله تعم وما ارسلناك الا كافة للناس فكافة حال من المجرور
وهو الناس قد تقدم على صاحبه المجرور باللام ونحو قول الشاعر تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندي فطرا بمعنى جميعا حال
من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن والحق ان هذا البيت ونحوه ضرورة او طرا حال من عنكم محذوفة مدلولا عليها بعنكم
المذكور وان كافة في الاية حال من الكاف في ارسلناك والتاء للمبالغة لا للتانيث قاله الزجاج ورده ابن مالك بان الحاق التاء للمبالغة
مقصور على السماع ولا بانه لا تأتي غالبا الا في ابنية المبالغة كعلامة وكافة بخلاف ذلك فان حمل عليه فهو حمل على شاذ ونقل الموضح عنه في
الحواشي ولم يتعقبه وقول الزمخشري الا دسا كافة مصدرا كالعافية والعاقبة مردود بان كافة لا تستعمل الا حالا واذا الصفة لا تتوغل في الموصوف الا اذا
كان معتادا ذكرها معه وقول ابن مالك وغيره ان كافة حال من الناس يلزمه تقديم الحال المحصورة بالا على صاحبها ويلزمه تعدي ارسل باللام
والاكثر تعديه بالى والاول وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها ممتنع كما تقدم والثاني وهو تعدي ارسل باللام خلاف الاكثر ودفع ورد
بان تقديم المحصور بالا ليس ممتنعا عند الجميع كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المفعول المحصور بالا واجاز البصريون والكسائي
والفراء وابن الانباري تقديمه على الفاعل واي فرق بين الحال والمفعول لا دال الاقتران بالا يدل على المقصود ودفع الثاني بان مجال اللام الاكثر
لا ينصر ان تعدي ارسل باللام كثير فصيح واقع في التنزيل كقوله تعم وارسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا تقديم الحال على صاحبها
المجرور بالحرف ان كان مضمرا كمررت ضاحكة بك واسمين احدهما مجرور بحرف نحو مررت مسرعين بزيد وعمرو او كان الحال فعلا نحو مررت
تضحك بهند ومنعوه اذا لم يكن كذلك واحترز بقوله او لا بحرف غير زائد عن الزائد فانه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقا كما يجوز التقديم
على الفاعل والمفعول نحو ما جاء راكبا من احد وما رأيت راكبا من احد واما مجرور بالاضافة بمعنى مضاف من اطلاق المصدر على اسم المفعول
كاعجبني وجهها مسفرة وهذا اشار بالسوية بقوله فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها اذا وقع بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف و
المضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما
يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله ابن الناظم وفصل والده في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو
هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة فيه في نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز بالاجماع ونازعه ابو حيان ورد عليه
الموضح ذلك في الحواشي وفي الاشتغال بند للخروج من المقصود وانما يجيء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف بعضه كهذا المثال المتقدم وهو
اعجبني وجهها مسفرة وكقوله تعم ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من المضاف اليه وهو الهاء والميم والصدور بعضه وكقوله تعالى
ايحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا فميتا حال من الاخ المضاف اليه اللحم واللحم بعض الاخ او كبعضه نحو فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال
من ابراهيم المضاف اليه الملة والملة كبعضه في صحة حذفها والاستغناء واقامة المضاف اليه مقامها كما يصح ذلك في البعض الحقيقي الا ترى انه لو قيل
ونزعنا ما فيهم من غل او يأكل اخاه واتبعوا ابراهيم لكان صحيحا او كان المضاف عاملا في الحال كان يكون مصدرا او وصفا فالاول نحو اليه
مرجعكم جميعا فجميعا حال من الكاف والميم المضاف اليه مرجع ومرجع مصدر ميمي عامل في الحال النصب نحو اعجبني انطلاقك منفردا فمنفردا حال
من الكاف والميم المضاف اليها الانطلاق والانطلاق مصدر عامل في الحال النصب والثاني نحو هذا شارب السويق ملتوتا الآن او غدا
فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال النصب لانه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على المخبر عنه والى
ذلك الاشارة بقول النظم ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ما له اضيفا او مثل جزئه وانما اشترطوا احد هذه
الشروط الثلثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهي ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف
والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا او صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد
واذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله او بما نزل منزلته صار المضاف كانه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو
العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال اذ لو قلت ضربت غلام هند جالسة ونحو ذلك لم يجز قاله
ابن مالك بلا خلاف ونقل غيره عن بعض الكوفيين اجازة ذلك قال ابو حيان والذي نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع
رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزءا او كجزئه او لم يكن لما تقرر من انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل و
اما ميتا فيحتمل ان يكون حالا من لحم واخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى
او من الضمير في اتبعوا انتهى الحالة الثالثة من الحالات الثلثة ان يتقدم الحال على صاحبها وجوبا كما اذا كان صاحبها
محصورا فيه نحو ما جاء راكبا الا زيد وهذا البحث السابق **فصل** وللحال مع عاملها ثلاث حالات ايضا احدها وهي الاصل ان يجوز فيها ان

باب الحال

يتأخر عنه نحو جاء زيد راكبا وان يتقدم عليه نحو راكبا جاء زيد وانما يكون ذلك اذا كان العامل فيها فعلا متصرفا وتصرفه يكون بتنقله في الازمنة الثلاثة اي يكون ماضيا ومستقبلا وحالا فالاول نحو لقيته ماضيا نحو جاء زيد راكبا والمستقبل نحو سيجيء مسرعا والحال نحو يجيء زيد مسرعا الان او صفة تشبه الفعل المتصرف في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامات الفرعية وهي علامة التأنيث والتثنية والجمع وسواء في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة كزيد منطلق مسرعا فمسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه فلك في راكبا في جاء زيد راكبا في المثال الاول وفي مسرعا في زيد منطلق في المثال الثاني ان تقدمهما على جاء وعلى منطلق فتقول راكبا جاء زيد ومسرعا زيد منطلق او زيد مسرعا منطلق هذا مذهب البصريين الا الجرمي فانه لا يجيز تقديم الحال على عاملها ولا الاخفش فانه لا يجيز تقديمها على الفعل في راكبا جاء زيد لبعدها عن العامل ويرد قول البصريين على الجرمي والاخفش بالسماع في الفصيح كما قال الله تعالى خاشعا ابصارهم يخرجون فخاشعا حال من الواو في يخرجون وقد تقدم على عامله الفعل اجيب بان هذا لا يتعين لجواز ان يكون خاشعا صفة مفعول محذوف والتقدير يوم يدع الداع الى شيء نكر قوما خاشعا ابصارهم وقد صرح به غير واحد من المعربين ويجاب بان الاصل عدم الحذف قالت العرب شتى تؤوب الحلبة فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم ظاهر وقد تقدمت على عاملها والحلبة جمع حالب تؤوب بمعنى ترجع اي متفرقين يرجع الحالبون وفيه رد على الكوفيين في منعهم تقديم حال الاسم الظاهر على عامله وحكي ان ثعلبا نظر في هذه المسئلة وانه انقطع بقولهم شتى تؤوب الحلبة اي متفرقة ترجع الحرب اي الى تفرق الكلمة ترجع الحرب وقال الشاعر وهو يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلته عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق فتحملين في موضع نصب على الحال من فاعل طليق المستتر فيه وعاملها طليق وهو صفة مشبهة وقد تقدمت عليه فان قلت معمول الصفة المشبهة لا يكون الا سببيا مؤخرا فكيف جاء تقديمه وكونه غير سببي قلت المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه اما عملها في الحال فيما بها من معنى الفعل كما صرح به الموضح في بابها ويستفاد من تمثيله انه لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردا او جملة ومنع الفراء وبعض المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو فلا يقال والشمس طالعة جاء زيد والجمهور على الجواز والحق ان هذا البيت لا ينهض على راي الكوفيين لانهم قالوا ان هذا اسم موصول وتحملين صلته وعائده محذوف والتقدير والذي تحملينه طليق كما مر في باب الموصول والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال ان ينصب بفعل صرفا او صفة اشبهت المصرف فجائز تقديمه الحالة الثانية ان يتقدم الحال على عاملها وجوبا كما اذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف واسم قولان احدهما انها ظرف شبيهة باسم المكان كما ان سؤالك كان في ويعزى الى سيبويه والثاني انها ليست ظرفا وانها اسم ويعزى الى الاخفش وعلى القولين يستفهم بها عن الاحوال فعلى الاول يكون معناها في المثال المذكور في اي حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية لا تفتقر الى الاستقرار بخلاف اين ومتى قاله احمد الخباز في النهاية الحالة الثالثة ان يتأخر الحال عنه اي عن عاملها وجوبا وذلك في ست مسائل وهي ان يكون العامل فعلا جامدا نحو ما احسنه مقبلا فمقبلا حال من الهاء وجب تأخيره عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه او يكون العامل صفة تشبه الفعل الجامد في عدم قبول العلامات الفرعية وهو اسم التفضيل فانه لا يقبل علامة التأنيث والتثنية والجمع بخلاف درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فجعل موافقا للجامد نحو هذا افصح الناس خطيبا فخطيبا حال من فاعل افصح المستتر فيه ولا يجوز ان يتقدم عليه لما تقدم او يكون العامل مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري نحو يعجبني اعتكاف اخيك صائما فصائما حال من اخيك والعامل فيه المصدر المقدر بان والفعل ومعمول المصدر المقدر من ان والفعل لا يتقدم عليه او يكون العامل لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة نحو فتلك بيوتهم خاوية فخاوية حال من بيوتهم والعامل فيه اسم الاشارة وهو تلك وفيها معنى الفعل وهو اشير دون حروفه فان قلت العامل في الحال حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة فهذه اشير اليها خاوية والضمير المجرور هو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد وذهب السهيلي الى ان اسم الاشارة لا يعمل وانما العامل فعل محذوف تقديره انظر اليها خاوية وحروف التنبيه نحو قوله وهو امرؤ القيس كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي فرطبا ويابسا حالان من قلوب والعامل فيهما كأن لما فيه من معنى اشبه وليس فيه حروفه فان قلت كيف صح ان يكون رطبا ويابسا حالين من قلوب قلت على معنى بعضها رطبا وبعضها يابسا وليس المراد بالرطب ولا باليابس الفؤاد والضمير في وكرها يعود على العقاب وصفها بانها تأكل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالي وهو ارذل التمر اليابس وهو تشبيه ملفوف وهو ان يأتي بالمشبهين ثم بالمشبه بهما وحروف التمني نحو ليت هندا مقيمة عندنا فمقيمة حال من هند والعامل فيها ليت لما فيها من معنى اتمنى دون حروفه والى ذلك اشار الناظم بقوله وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخر لن يعملا كتلك ليت وكأن او يكون العامل عاملا اخر عنها تقدم عرض له مانع يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله نحو لاصبر محتسبا فمحتسبا حال من فاعل اصبر المستتر فيه ولاعتكفن صائما فصائما حال من فاعل اعتكف المستتر فيه ولا يجوز في محتسبا وصائما ان يتقدما على عاملهما لانهما في خبر لام الابتداء وهو محتسبا وما في حيز لام القسم وهو صائما مما لا يتقدم عليهما اي على لام الا

ولام القسم

مبحث الحال باقسامه

ولام القسم لانهما من ذوات الصدر ولو وصلت اللام جاز التقديم نحو اني لمحتسبا اصبر ويستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدي المعنى او مختلفيه واحدهما مفضلة على الاخرى فانه يجب تقديم الحال الفاضلة خوف اللبس فالاول كهذا بسرا اطيب منه رطبا فان حرف وانتصب بسرا عند سيبويه على الحال من الضمير في اطيب وانتصب رطبا على الحال ايضا من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما اطيب لما فيه من معنى المفاضلة بين شيئين كانه قال هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه في حال كونه رطبا يريد ان تفضل البسر على الرطب قال فالطيب ناصب عاملين لان التقدير زيد طيبه في حال كونه بسرا على طيبه في حال كونه رطبا واشار بذلك الى التمر والمعنى بسره اطيب من رطبه انتهى وفي ذلك تصريح بان اسم التفضيل عامل في حالين معا وبه قال المازني في اظهر قوليه والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني وزعم المبرد والزجاج وابن السراج وابو البركات والفارسي في حلبياته ان الناصب كان محذوفة هي تامة صلة لاذ او اذا فان قلت ذلك وهو بلفظ المقدر اذا او وهو مرفوعا المقدر اذ واذا لضعف اضمار ان في كان لا المضمر في اطيب والمجرور بمن وقدم الظرف على اطيب لاتساعهم في الظرف وهذا جار لك مع بلا اتفاق وعلم ... جاء لسان في الدار عند الجمهور وحكى ابو حيان عن بعض اصحابه انه يجوز هذا ان كان ناقصة بدليل نيابة المحسن افضل منه المسيء مجاما معرفين وانما تقدم الحال مع افعل اذا كانا فاضلتين فان كان الفاضل واحدا رفعا نحو هذا البر اطيب منه عنبا قاله الموضح في الحواشي ونقل صاحب المتوسط عن الفارسي ان العامل بسرا هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه والثاني نحو قولك زيد مفردا انفع من عمرو معانا فمفردا حال من الضمير المستتر في انفع الراجع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين انفع وكان التحقيق على القولين السابقين وفي هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول انما هو التنبيه او اسم الاشارة لتخلفهما هنا وكان القياس جواز تأخير الحالين في المثالين عن افعل كما في الحال الواحدة ولكن اغتفر تقديم الحال الفاضلة فرقا بين المفضل والمفضل اذ لو اخرا لالتبسا فان قيل جعلهما تاليا لافعل لا لبس قلنا يؤدي الى فصل افعل من من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد فصل بين الظرف وعاملها والتمر قلنا ذلك فصل جائز وهذا فصل واجب في نوع خاص والى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا مستجاز لن يهن ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه ان يكون العامل ظرفا او مجرورا مخبرا بهما مؤخرين عن المخبر عنه فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به كقوله سعيد ما اعوف وهو بادي ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا فوسط الحال وهو بادي ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والاصل هو لديكم بادي ذلة وصاحب الحال الضمير المستقل الى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وهذا الظرف المجرور بالتأخير محل الخلاف اذ لو تقدما على المخبر عنه نحو في الدار وعندك جالسا زيد جاز التوسط بلا خلاف لان الحال لم تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وذلك ظاهر والخلاف المتقدم جار في الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرها والظرف والجار والمجرور ولا فرق في المفرد بين المضاف كما تقدم في البيت وغير المضاف كقراءة بعضهم ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا بنصب خالصة على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو ما الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا والاصل والله اعلم ما في بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما واقعة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المستقل الى الجار والمجرور ومن حقه الاستقرار وكقراءة الحسن البصري والسموات مطويات بيمينه بنصب مطويات على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه والاصل والله اعلم والسموات بيمينه مطويات وصاحب الحال الضمير المستقل الى الجار والمجرور ففي هذه الادلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور وهو قول الاخفش وسبقه الى ذلك الفراء وتبعه الناظم في التسهيل وشرحه واشار اليه في النظم بقوله وندر نحو سعيد مستقرا في هجر والحق المنع وهو قول جمهور البصريين وان البيت المتقدم ضرورة وان خالصة في الآية الاولى ومطويات في الثانية معمولان لصلة ما وهي في بطون ولقبضته فخالصة معمولة للجار والمجرور قبلها على انها حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات معمولة لقبضته على انها حال من الضمير المستتر فيها والتاء في خالصة للمبالغة ... ما وقعت عليه ما من الاجنة وقول البصريين والناظم انها للمبالغة كما في راوية ... وقع موقع الحال فيه نظر لان تاء المبالغة في غير ابنية المبالغة والمصدر الآتي على وزن فاعل موقوف على السماع فلا يقاس عليهما والحق ان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته لتأويلها بالمشتق لانها بمعنى مقبوضة والمصدر اذا كان بمعنى المشتق تحمل الضمير لا السموات مبتدأ وبيمينه خبره كما قال الاخفش بل ويمينه معمول الحال لتعلقها بها لا عاملها اي لا عامل الحال

فصل وتشبه الحال بالخبر في المعنى والنعت في التقييد جاز ان تتعدد لمفرد وغيره كما يتعدد الخبر والنعت والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد فالاول وهو ان تتعدد لمفرد كقوله علي اذا ما جئت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا فرجلان وحافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير علي زيارتي بيت الله حال كوني رجلان حافيا اي ماشيا غير منتعل ويحتمل ان يكون حافيا حالا من ياء المتكلم المجرورة بعلي ورجلان بسكون الجيم وفتح النون وقد صحفه بعض الاعجمين رجلاي بالاضافة الى ياء المتكلم واعربه فاعلا لزيارة وحافيا حالا من ضمير المتكلم في رجلاي ... عليه

مبحث الحال

الموضح في الحواشي وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني فانه قال فيه وقد صحف جاء عمرو حالا بزجلا الى اخره وليس هذا من
تعدد الحال المفرد وان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا الا انه من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف عند الموضح
والثاني وهو ان يتعدد المتعدد وفيه تفصيل فينظر في الحال المتعدد ان اتحد لفظه ومعناه ثني او جمع فالتثنية نحو وسخر لكم الشمس والقمر
دائبين فدائبين حال مؤسسة بمعنى دائمين والاصل دائبة ودائبا فلما اتفقا لفظا ثنيا ولا نظر لاختلافهما في التذكير والتانيث واصل
الدؤب مرور الشيء في العمل على عادة جارية فيه والجمع نحو وسخر لكم الليل والنهار دائبين والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره فمسخرات حال
موكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك في شرح العمدة وقال في شرح التسهيل والاصل مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرا ومسخرة
فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت وان اختلف لفظه ومعناه فرق بغير عطف كلقيته مصعدا منحدرا ويقدم الحال الاول من الحالين للثاني
من الاسمين وبالعكس فيقدم الثاني من الحالين للاول من الاسمين ليتصل احد الحالين بصاحبه ولا يبعد لعدم القرينة فان قلت ما بال
علماء البيان جوزوا في اللف والنشر جعل الاول من اوصاف النشر راجعا الى الاول من الامور الملفوفة والثاني للثاني وهو عندهم احسن من
عدم الترتيب قلت اجيب بانه انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة اليه واذا اتصل احد الحالين
بصاحبه كان عونا على ذلك مصعدا حال من التاء ومنحدرا حال من الهاء ومن غير الترتيب قال الشاعر عهدت سعاد ذات هوى معنى فزدت وعاد سلوانا
هواها فذات هوى حال من سعاد ومعنى حال من التاء عهدت وقرينة التذكير والتانيث ترشدك الى ذلك والمعنى اني كنت انا وسعاد متحابين فاما
انا فصرت الى زيادة المحبة واما هي فعاد هواها سلوانا وقد تاتي الحال المتعددة على الترتيب فيقدم الاول للاول والثاني للثاني
كقوله وهو امرؤ القيس خرجت بها امشي تجر وراءنا على اثرينا ذيل مرط مرحل فجملة امشي حال من التاء في خرجت وجملة تجر حال من الهاء المجرورة
بالباء اخرجتها من خدرها حال كوني ماشيا وحال كونها جارة على اثرينا ذيل مرطها لتخفي الاثر عن القافة قصد الستر و
المرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز او صوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم ومنعوا تعدد النوع الاول وهو تعدد الحال المفرد لمن
بان صاحب الحال اذا كان واحدا فلا يقتضي العامل الا حالا واحدة فتعدد ذوي نحو قوله جاءنا في البيت صفر لرجلان او حالا من ضمير رجلان
فيكون حالا متداخلة لا مترادفة وسلموا الجواز اذا كان العامل اسم التفضيل واتحد صاحب الحال نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وتقدم
الكلام فيه تنبيه الحال بالنسبة الى الزمان ثلثة اقسام مقارنة وهي الغالب نحو هذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين
ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا **فصل** الحال ضربان موسسة وتسمى مبينة ايضا لانها تبين هيئة صاحبها وهي التي لا يستفاد
معناها بدونها بان يدل عليها بدون ذكرها كجاء زيد راكبا فلا يستفاد معنى الركوب الا بذكر راكبا وقد مضت اول الباب وموكدة وهي التي يستفاد معناها
بدون ذكرها وذهب الفراء والمبرد والسهيلي الى انكار الموكدة وما ورد من ذلك ردوه الى المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور والموكدة ثلثة
اقسام اما موكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا فرسولا حال من الكاف وهي موكدة لعاملها وهو ارسلناك لفظا ومعنى لتوافقهما
في اللفظ والمعنى وقوله اصبح مصغيا لمن ابدى نصيحته والزم توقي خلط الجد باللعب فمصغيا حال من فاعل اصبح المستتر فيه وهي موكدة لعاملها لفظا
ومعنى لتوافقهما في اللفظ بالصاد المهملة والغين المعجمة من الاصغاء وهو الاستماع والمعنى اصبح حال كونك مصغيا لمن اظهر نصيحة وتحفظ
من خلط الجد بالهزل او موكدة لعاملها معنى فقط واللفظ مختلف نحو فتبسم ضاحكا فضاحكا حال من فاعل تبسم وهي موكدة لعاملها معنى فقط
لان التبسم نوع من الضحك ولفظهما مختلف ومثله ولى مدبرا فان الادبار نوع من التولي ويجمع هذين قول الناظم وعامل الحال بها قد اكدا
او موكدة لصاحبها نحو لامن من في الارض كلهم جميعا فجميعا حال من فاعل امن وهو من الموصولة موكدة لها وهذا القسم لم يتعرض له الا
الموضح قال في المغني وغيره واهمل النحويون ذكر الموكدة لصاحبها واما موكدة لمضمون جملة قبلها معقودة ومؤلفة من اسمين معرفتين
جامدين فالتوكيد هنا اما لبيان يقين كهو زيد معلوما او فخر كانا فلان بطلا او تعظيم كهو فلان جليلا مهابا او تحقير كهو فلان ماخوذا
مقهورا او تصاغر كانا عبدك فقيرا اليك او وعيد كانا فلان متمكنا منك والمعنى غير ذلك كزيد ابوك عطوفا قال ابن الناظم في شرح النظم
وزاد ابوه في التسهيل نحو هو زيد معروفا او تفيدا من ان يكون احد الاسمين في حكم المشتق فان الحال لا تكون موكدة للجملة ولا يحتاج الى تقدير عامل
ولذلك جعل ابن مالك زيد ابوك عطوفا من الموكدة لعاملها لانه يمكن ان يعمل فيها بعد التاويل بمشتق فالعامل الاب لما فيه من معنى الاشتقاق وخالفه
الموضح في هذا المثال تبعا للشارح وقيد الحال الموكدة لمضمون جملة قبلها واجبة التاخير عن الجملة المذكورة لانها الموكدة لها وحق
الموكدة ان يتاخر عن الموكد وهي معمولة عند سيبويه لمحذوف وجوبا مقدر بعد الخبر تقديره احقه ونحوه كاعرفه ان كان المبتدأ غير انا
وان كان انا فالتقدير احقني او اعرفني وقال الزجاج العامل فيها الخبر لتاوله بمسمى وقال ابن خروف هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه وكلا القولين
ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة فالعامل اذا محذوف وجوبا لتنزيل الجملة منزلة

منزلة البدل

باب الحال

منزلة البدل لعوض اللفظ والحذف لذلك اشار الناظم بقوله وان توكد جملة فمضمر عاملها ولفظها موخر **فصل** تقع الحال اسما مفردا او جملة
وشبهها كما مضى من نحو جئت زاكيا وضربت اللص مكتوفا وتقع ظرفا كرايت الهلال بين السحاب فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال
وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته ففي زينته جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العائد الى قارون واذا وقع
الظرف والمجرور حالا فانهما يتعلقان بمستقر او استقر قدرا في موضع المفرد او استقر قدر في موضع الجملة وعليه الاكثرون حال كون
مستقر او استقر محذوفين وجوبا لكونهما كونا مطلقا واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فمحمول على عدم لزوم الاستقرار لانه
كون مطلق وشرط الظرف والمجرور ان يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز ان يكونا حالين فلا يقال زيد اليوم ولا زيد فيك قاله
ابو حيان وتقع الحال الجملة اسمية او فعلية وذلك مفهوم من اطلاق قول الناظم وموضع الحال تجيء جملة ولكن بثلاثة شروط احدها كونها
خبرية وهي المحتملة للصدق والكذب وهذا الشرط بالاجماع لان الحال بمنزلة النعت وهو لا يكون جملة انشائية فان قلت قد تقدم ان
الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر قلنا الحال وان كان كخبر المبتدأ في المعنى الا انها
قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له بل يقارن وجوده للفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولهذا لم يقع الانشاء
شرطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحديثي وغلط من قال وهو الامين المحلي في كتابه المفتاح ومن خطه نقلت في قوله وهو بعض المولدين
اطلب ولا تضجر من مطلب فافة الطالب ان يضجرا اما ترى الحبل بتكراره في صخرة الصماء قد اثرا ان لا ناهية وان الواو للحال قال في المغني
هذا خطا والصواب ان الواو للعطف عاطفة اما مصدرا منسبكا من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم
ضجر او جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب ولا نافية والعطف مثل قولك ائتني ولا اجفوك بالنصب وعلى الثاني فالفتحة بناء للتركيب
الاصل ولا تضجرن بنون التاكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى كلامه في
المغني قبيل الجملة المفسرة ثم اعاد المسئلة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم ان الاصح يعني فتحة تضجر اعراب مثلها في لا تاكل السمك
وتشرب اللبن لا بناء لاجل نون توكيد محذوفة وثم اشار الى الشرط الثاني ان يكون الجملة غير مصدرة بدليل استقبال لان الغرض من الحال تخصيص
وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال واعترض بان الحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجامع الازمنة
الثلاثة على السوا ولا يناسب الحال المعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا
وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال واجيب بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها
استقبالها وحاليتها وماضويتها بالنظر الى ذلك القيد لا بالنظر الى زمن المتكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم في
اشتراط التجريد عن علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها وغلط من اعرب كالحوفي سيهدين من قوله
تعالى اني ذاهب الى ربي سيهدين حالا مفعول المعرب بيانا غلطه من جهة الصناعة ظاهر واما من جهة المعنى فانه يصير معنى الاية ساذهب الى ربي
مستهديا فصرف التنفيس الى الذهاب وهو في الاية للهداية واجيب بان مستهديا وقع بعد الذهاب لكن فيه تنفيس فيلزم ايضا ان يكون
فيه تنفيس كالمبتدأ لا للدعاء به واما قولهم لاضربنه ان ذهب وان مكث فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا وان كانت مصدرة بدليل
استقبال وهو ان لان المعنى لاضربنه في كل حال اذ لا يصح وجود اشتراط الشيء وعدمه لشيء واحد قاله في المغني وقال المطرزي طريق جعل
الجملة الشرطية حالا ان تجعلها خبرا عن الحال له فتقول في جاء زيد ان تسئله يعطك جاء زيد وهو ان تسئله يعطك فتكون الحال هي الجملة
الاسمية الشرط الثالث ان تكون الجملة مرتبطة اما بالواو والضمير معا لتقوية الربط نحو الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف حذر
الموت فجملة هم الوف حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم او بالضمير فقط دون الواو نحو اهبطوا بعضكم لبعض
عدو فبعضكم مبتدأ وعدو خبره ولبعض متعلق بعدو والجملة حال من الواو في اهبطوا التي هي فاعل يصل بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير
فقط وهو الكاف والميم والخطاب لادم وحوا وابليس فهبطا جميعا جمع ضميرهما لانهما اصل البشر فكانهما جميع البشر وقيل الضمير لهما ولا ابليس
والحية وصحح الزمخشري الاول او مرتبطة بالواو فقط دون الضمير نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة
بالواو فقط ولا دخل لنحن في الربط لانها لا ترجع الى صاحب الحال وانما جعلت الواو في باب الحال رابطة لانها تدل على الجمع والغرض
اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها وتجب الواو في موضعين احدهما ان يفقد الضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس والثاني قبل قد
حال كونها داخلة على مضارع مثبت نحو لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني وهي حالية
مقدرة للانكار فان قد لتحقيق العلم والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من اذيته قاله البيضاوي وتمتنع الواو في سبع صور احدها الواقعة
بعد عاطف حالا على حال كما قال المرادي نحو فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فجملة هم قائلون من المتلوة قال معطوفة على بياتا

وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جاءهما عذابنا حال كونهم بائتين او قائلين نصف النهار ولا تنافي وهم قائلون كراهة اجتماع حرفي عطف صورة. الصورة الثانية الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها نحو هو الحق لا شك فيه وذلك الكتاب لا ريب فيه فجملة لا شك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو في التوكيد نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكد نفس المؤكد في المعنى فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه. الصورة الثالثة الماضي التالي الا الايجابية نحو وما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزئون فجملة كانوا به يستهزئون حال من الهاء والميم في يأتيهم ولا يقترن بالواو وعند ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز الواو وتركها فيما اذا كان الماضي تاليا الا كقوله نعم امرأ هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا. الصورة الرابعة الماضي المتلو باو نحو لاضربنه ذهب او مكث فجملة ذهب حال من الهاء وهي متلوة باو فلا تقترن بالواو ولانها في تقدير شرط اي ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا ما كان في تقديره. الصورة الخامسة المضارع المنفي بلا نحو وما لنا لا نؤمن بالله فجملة نؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم تقترن بالواو لان المضارع المقرون بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف اليه غير فاجري مجراه في الاستغناء عن الواو الا ترى ان معناه غير مؤمنين فكما لا يقال ما لنا وغير مؤمنين لا يقال ما لنا ولا نؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل ابن الناظم تركها الواو قبل لا اكثريا وانشد على مجيء الواو قول مالك بن رقية وكنت ولا ينهنهني الوعيد وقول مسكين الدارمي اكسبته الورق البيض ابا ولقد كان ولا يدعى لاب. الصورة السادسة المضارع المنفي بما كقوله عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبا متيما انشده ابن مالك في شرح التسهيل فجملة تصبو حال من الكاف في عهدتك ولم تقترن بالواو لما تقدم في لا وصبا حال والمعنى كنت حال الصبا غير صب وصرت في حال الشيب بخلاف ذلك وهذا كان مقتضى الحال العكس. الصورة السابعة المضارع المثبت المجرد من قد كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولم تقترن بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى ولا تدخل اسم الفاعل فكذا ما اشبهه والى ذلك اشار الناظم بقوله وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت. واما نحو قوله وهو عنترة العبسي علقتها عرضا واقتل قومها زعما لعمر ابيك ليس بمزعم فاقتل قومها حال من التاء في علقتها وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت فاختلف في تخريجها فقيل ضرورة وقيل الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع مأول بالماضي والتقدير وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع قصد الحكاية الحال الماضية ومعناها ان تفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فتعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب الى التلخيص تبعا للشيخ عبد القاهر وقيل هي واو الحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وانا اقتل قومها والجملة من المبتدأ والخبر هي الحال وعليه مشى في النظم وذات واو بعدها انو مبتدأ له المضارع اجعلن مسندا وعلقتها مبني للمفعول وعرضا بفتح العين المهملة والراء وزعما بفتح الزاي والعين المهملة مصدر زعم بكسر العين يزعم بفتحها زعما بفتحتين اي طمع يطمع طمعا كفرح يفرح فرحا والمزعم المطمع.

فصل وقد يحذف عامل الحال اذا كان فعلا جوازا لدليل حالي كقولك لقاصد السفر راشدا وقولك للقادم من حج مأجورا او لدليل مقالي كان تقع في جواب استفهام كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت وجواب نفي نحو بلى قادرين او جواب شرط نحو فان خفتم فرجالا او ركبانا فهذه الاحوال منصوبة بعامل محذوف جوازا فراشدا منصوب باضمار تسافر ومأجورا منصوب باضمار رجعت وقادرين منصوب باضمار نجمعها ورجالا منصوب باضمار صلوا ولو قيل تسافر راشدا او رجعت مأجورا او نجمعها قادرين وصلوا رجالا لجاز ولكن القرائن تغني عنه. ويجب حذفه قياسا في اربع صور احديها الساد مسد الخبر نحو ضربي زيدا قائما والاصل حاصل اذا كان قائما او ضربيه قائما على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض. والثانية الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا والاصل احقه ولا يجوز ذكره لتنزيل الجملة قبله منزلة البدل من اللفظ وهاتان الصورتان قد مضتا فالاولى في باب المبتدأ والثانية في هذا الباب. والصورة الثالثة هي التي يبين بها ازدياد في المقدار او نقص فيستدل بجميعها فالاول كتصدق بدينار فصاعدا و الثاني نحو اشتره بدينار فسافلا فصاعدا وسافلا حالان والفاء الداخلة عليهما عاطفة عاملا محذوف وجوبا معطوف من عطف الاخبار على الانشاء والاصل تصدق بدينار فذهب التصدق صاعدا واشتره بدينار فانحط المشترى به سافلا قال ابو البقاء ولا يجوز هنا غير حرف العطف الا الفاء. والصورة الرابعة ما ذكر بدلا من اللفظ بالفعل لتوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس وحكى لا ابتليت على حال ايتهما مرة وقيسيا اخرى فقائما حال منصوبة بفعل محذوف وجوبا اي اتوجد ومتيما وقيسيا حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا اي اتحول وتحول متيما في عز لك نحو هنيئا لك فهنيئا حال محتملة للتأسيس والتوكيد منصوبة بفعل محذوف اي ثبت لك الخير هنيئا على التأسيس او هناك ذلك هنيئا على التأكيد وهذا التقدير مأخوذ من قول سيبويه وانما نصب هنيئا لانه ذكر خيرا اصابه انسان فقلت هنيئا كانك قلت ثبت لك هنيئا او هناك ذلك هنيئا انتهى فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قال ابن الشجري وهنا بتخفيف النون وبالهمز يقال

باب التمييز

هنأني كعلم يعلم وهنا يهنو كظرف يظرف. ولما حذف عامل الحال اشار الناظم بقوله والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل ثم قال **هذا باب التمييز** وهو في الاصل مصدر ميز اذا خلص شيئا من شيء وفرق بين متشابهين وقولهم في الاسم المميز تمييز مجاز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله ابو البقاء والتمييز في الاصطلاح اسم نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم او ابهام نسبة والى ذلك اشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكرة فخرج بالفصل الاول وهو نكرة المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجها بالنصب فانه فيه ما في حد وجها الا التنكير فلا يكون تمييزا لعدم تنكيره وقد مضى في باب المعرف بالاداة فاما قوله وهو رشيد اليشكري رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو محمول على زيادة ال عند البصريين كما زيدت في باعد ام العمرو من اسيرها وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة فاجازوا تعريف التمييز تمسكا بنحو ما اولناه وخرج بالفصل الثاني وهو بمعنى من الحال نحو جاء زيد راكبا فانه بمعنى في حال كذا لا بمعنى من وخرج بالفصل الثالث وهو مبين لابهام اسم او نسبة اسم لا التبرئة نحو لا رجل وثاني مفعولي استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه الوجه والعمل فانهما وان كانا على معنى من بدليل صحة اظهارها نحو لا من رجل واستغفر الله من ذنب لكنها ليس فيهما للبيان ولا يكونا مبينين بل هي في الاول وهو لا رجل للاستغراق المحقق ولذلك بني اسم لا معها وفي الثاني وهو استغفر الله ذنبا للابتداء كانه لما اراد الاستغفار ابتدأ فيه بالجانب المتناهي وهو الاول وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود فكانه قال استغفر الله مبتدئا من ذنب وانتهى الى ما لا يتناهى قال الموضح في الحواشي وليس المراد بقولهم في التمييز بمعنى من ان يكون من مقدرة قبله لئلا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدأ وغير العدد وانما المراد ان الاسم جيء به لتبيين الجنس كما يجاء بمن المبينة للجنس لا انه من مقدرة وانه هي حكم التمييز النصب لانه من الفضلات والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم واختلف في صحة اعماله مع انه جامد فقيل لشبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه يشبه ضاربين زيدا ورطل زيتا فانه يشبه ضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل شبهه بافعل من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل اصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي دون الاجنبي وهي اصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وافعل لا يرفعه الا في مسألة واحدة وهو اصل لمفاد من لانه يحمل الضمير ولا يتحمله وصحح هذا القول لان حمل الشيء على ما هو به اشبه اولى. والناصب لتمييز النسبة عند سيبويه والمازني والمبرد ومن تابعهم المسند من فعل او شبهه فالفعل كطاب زيد نفسا فنفسا منصوب بطاب وشبه الفعل نحو هو طيب ابوة فابوة منصوب بطيب وهو صفة وعلى هذا التقرير والتفصيل بطلان عموم قوله في النظم ينصب تمييزا بما قد فسره فانه يقتضي ان التمييز ينصب بما قد فسره سواء كان مفسرا لابهام اسم او نسبة وليس كذلك واجاب عنه المرادي بان التمييز لما رفع ابهام نسبة الفعل الى فاعله او مفعوله فكانه رفع الابهام عنه فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره وذهب قوم الى ان العامل في تمييز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما اشبهه واختاره ابن عصفور ونسبه الى المحققين ولولا ان الناظم صرح في غير هذا الموضع وفي اخر الباب بان ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على الذي اختاره ابن عصفور **فصل** والاسم المبهم اربعة انواع احدها العدد وهو قسمان صريح وكناية فالصريح كاحد عشر كوكبا والكناية ككم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقدم الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب وقدم العدد لانه اولى بالتمييز لوجهين احدهما انه يميز بالمقادير نحو احد عشر رطلا او شبرا او قفيزا ولا ينعكس الثاني انه واجب النصب ذكرهما في شرح الكافية وافرد العدد عن المقادير بناء على انه ليس من جملتها وهو قول المحققين لان المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا قاله الموضح في شرح القطر. والنوع الثاني المقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء وينقسم ثلاثة اقسام لانه اما مساحة كشبر ارضا وذراع ثوبا او كيل كقفيز برا ووقع في شرح اللمع لابن جني لابي البقاء من الممسوح عنده كقفيز شعيرا لان القفيز عبارة عن ضرب قصبة في عشر قصبات في عرف الحساب وهو عشر الجريب انتهى ولم اره لغيره او وزن كمنوين عسلا او تمرا وهو تثنية منا بتخفيف النون والقصر كعصا وفي المثال الوزن يعرف بها مقادير الموزونات فيقال في تثنيته منوان كما يقال في تثنية عصى عصوان ويقال فيه من بالتشديد كضب وفي تثنيته منان بالتشديد كما يقال في تثنية ضب ضبان. والنوع الثالث ما يشبه المقدار في الكيل والوزن والمساحة فالاول نحو مثقال ذرة خيرا فمثقال الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسما لشيء يوزن به عرفا والثاني نحو نحي سمنا والنحي بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن وهو مما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة لانه يكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو ولو جئنا بمثله مددا فمثل شبيه بما يوزن به وليس مساحة حقيقة والمراد به المماثلة من غير ضبط وحمل على هذا في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة نحو ان لنا

عنه هنا ابلا او جه حمله عليه انه غيره وهم يحملون الغير على المثل كما يحملون المثل على المثل ولم يحمل على غيره لانه لا وجه للخاتم بالمقدار لا كما
يحمل عليها الحوض وهو المثل والنوع الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد فان الحديد من جهة انه مصنوع منه
مكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه لهذا الاعتبار وهنا نظيره كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون مما
يصح اطلاق الاسم عليه ومثله اى مثل خاتم حديد في ذلك باب ساجا فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب وجبة خزا فان الجبة فرع
من الخز والخز نوع من الحرير وقيل في المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة انه حال ويبنى عليها الخلاف في الاتباع فمن خرج النصب على
التمييز قال ان التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه نعت في الاول وفي الاخر انه جامد جوز المضاف لا جنس كونه حالا او لا نعتا والتتمة
المبهم نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو واشتعل الراس شيبا فان نسبة اشتعل الى الراس مبهمة وشيبا مبين لذلك الابهام فهذا التمييز
محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الراس فحول الاسناد عن المضاف وهو شيب الى المضاف اليه وهو الراس فارتفع ثم جيء بذلك المضاف
الذي حول عنه الاسناد فضلة وتمييزا ونسبة للمفعول نحو وفجرنا الارض عيونا فان نسبة فجرنا الى الارض مبهمة وعيونا مبين لذلك
والاصل وفجرنا عيون الارض فحول المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ثم جيء بالمضاف تمييزا هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك واكثر
المتاخرين وانكره الشلوبين وحجته ان سيبويه لم يمثل بالمنقول وتبعه تلميذه الابدي وابن ابي الربيع وتاول الشلوبين عيونا في الاية على انها
حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك واولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان يكون بدل بعض من
كل على حذف الضمير اى عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثه والثاني ان يكون مفعولا على اسقاط الجار اى بعيون وورد الموضح في
شرح اللمحة وللذي بتميز الاسم المفرد ان تجره باضافة الاسم اليه ان تحذف ما فيه من تنوين ظاهر او مقدر او نون تثنية او جمع كشبر ارض من
الممسوحات وقفيز بر من المكيلات ومنوى عسل من الموزونات والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذي ونحوها اجرره اذا اضفتها الا
اذا كان الاسم عددا من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تمييزه واجب النصب بخلاف ثلثة وعشرة وما بينهما ومائة وما فوقها فتمييزه
واجب الجر بالاضافة الا ما شذ كخمسة اثوابا ومائتين عاما فلا يدخل الجواز شيء من واجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض عليه في الاطلاق
وانما وجب النصب فيما كان كعشرين درهما وامتنع جره لانه يضاف لغير التمييز نحو عشري رجل فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم
هل هو تمييز ام لا ولم يعكس فعل الاضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى قاله في المتوسط وزعم انه الصواب او مضافا لغيره
نحو مثل زبدا وملء الارض ذهبا فزبدا تمييز لمثل وذهبا تمييز لملء ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثلا وملء مضافان فامتنع اضافتهما
مرة اخرى والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب بعدما اضيف وجبا ان كان مثل ملء الارض ذهبا **فصل** من تمييز النسبة التمييز الواقع
بعد ما يفيد التعجب اما بصيغته الموضوعة او لا فالاول نحو ابو بكر اكرم به ابا وما اشجعه رجلا والثاني نحو لله دره فارسا فابا او رجلا او فارسا
تمييز لها حسن التعجب منه في النسبة والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء في الاصل مصدر در اللبن يدر ويدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا
كثر ونزل واللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما اضيف فعله الى الله تعالى قصدا لاظهار التعجب منه لانه تعالى منشئ العجائب
معنى قولهم لله دره فارسا ما اعجب فعله ويحتمل ان يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي امه اى ما اعجب هذا اللبن الذي نزل منه هذا
الولد الكامل في هذه الصفة وكون فارسا من تمييز النسبة انما يتمشى اذا كان الضمير المضاف اليه الدر معلوم المرجع اما اذا كان مجهولا كان من
تمييز الاسم لا من تمييز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى ما يميزه قاله في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز ومن
تمييز النسبة التمييز الواقع بعد اسم التفضيل وله حالتان تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا وشرط نصب هذا الواقع بعد اسم
التفضيل كونه سببيا وذلك اذا كان فاعلا معنى نحو زيد اكثر مالا وعلامة ذلك ان يجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه ويرفع التمييز به
مع صحة المعنى فتقول في مثالنا زيد كثر ماله والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والفاعل المعنى انصبن بافعل مفضلا بخلاف ما اذا لم
يكن فاعلا معنى وهو ما اذا كان اسم التفضيل بعضه نحو مال زيد اكثر مال بالخفض وعلامة ذلك ان يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف
الى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الاموال لا يستقيم في هذا المثال ان يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى اذ لو قلت
مال زيد كثر ماله لانه يؤدي الى ان المال له مال وانما وجب نصبه في الاولى وجره في الثانية لان اسم التفضيل في الثانية مضاف الى ما هو
بعضه دون الاولى وانما جاز هو اكرم الناس رجلا بالنصب مع تخلف شرطه وهو ان رجلا لا يصح ان يكون فاعلا في المعنى اذ لا يقال هو كرم
رجل فخبر عن هو بقولنا كرم رجل واذا بطل شرط النصب كان يستحق الجر وانما نصب لتعذر اضافة افعل مرتين لانه اضيف اولا الى الناس فلو اضيف
ثانيا الى رجل لزم اضافته مرتين وذلك ممتنع لان المضاف الى شيء يمتنع اضافته لغيره **فصل** ويجوز جر التمييز بمن كرطل من زيت لانه
على معناها فجاز اظهارها واختلف في معنى من التي يصرح بها مع التمييز فقيل للتبعيض ولذلك تدخل في طاب نفسا لان نفسا [illegible]

زائدة

من المبهم الذي تطوى عليه الجملة وقال الشلوبين زائدة عند سيبويه بمعنى التبعيض قال في الارتشاف ويدل على صحته انه عطف على موضعها
نصبا قال الحطيئة طافت امامة بالركبان آونة يا حسنه من قوام ما ومنتقبا ونحب الموضح اخا ابيات الخلنى وهو ظاهر لان المتم بزيد الهبت التمييز
ما عدا الاخفش انه لا تزاد الا في غير الايجاب ولا يمتنع جر التمييز بمن الا في ثلاث مسائل احدها تمييز العدد كعشرين درهما الثانية التمييز
المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا وشبهه اي المحول عن المفعول ما احسن زيدا ادبا فانه محول عن المفعول واصله ما احسن ادب زيد
بخلاف ما احسنه رجلا فانه ليس محولا عن المفعول اذ لا يصح ما احسن رجله مع ان المراد بالرجل نفس زيد الثالثة ما كان فاعلا في المعنى ان كان
محولا عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا اذ اصله طابت نفس زيد او محولا عن مضاف غير كان يكون مبتدأ نحو زيد اكثر مالا اذ المحول عن
مبتدا اذ اصله مال زيد اكثر فحول المضاف وجعل تمييزا واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع على الابتداء كما انه بخلاف ما كان فاعلا معنى ولم
يكن محولا نحو لله دره فارسا وابرحت جارا لكنه لا نلحظا بالموشح اخذا من قول الاعشى اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا
فانهما اي فارسا وجارا وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا عظمت جارا الا انهما غير محولين عن الفاعل صناعة فيجوز دخول من عليهما
فتقول من فارس من جار كقوله يا سيدا ما انت من سيد موطأ الاكناف رحب الذراع ومن ذلك الفاعل في المعنى غير المحول نعم رجلا زيد
فرجلا وان كان فاعلا معنى اذ المعنى نعم الرجل زيد الا انه غير محول فلذلك يجوز دخول من عليه فتقول نعم من رجل قال ابو بكر بن الاسود يجره
فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي نعم البناء كيمان وانضر في النظم على استثناء مسئلتين فقال واجرر بمن ان شئت غير ذي العدد والفاعل
المعنى وانما امتنع دخول من في المسائل الثلاث المتقدمة لان وضع من المبينة ان تفسر جنسا او يصح وقوعها اسم جنس ما تو صالح لحملها بعدها
عليه نحو سوارا من ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد الاعلى متعددا والتمييز مفرد في المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز
نفس المبين في المعنى وفي كلامه هنا امور منها انه قيد الفاعل المعنوي بان يكون محولا صناعة ولم اقف عليه لغيره ومنها انه تبع الشارح في جعل
لله دره فارسا ونعم المرء رجلا من تمييز الجملة واعترضه المرادي بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة ومنها انه حكم على ابرحت جارا انه غير محول والمنقول عن
الاعلم انه مما انتصب على تمام الكلام وانه منقول من فاعل وتقديره ابرح جارك فاسند الفعل الى غيره ثم نصبه تفسيرا وذهب ابن خروف انه مما
انتصب على تمام الاسم فالقول بانه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا قول ثالث ومنها انه خالف كلامه في نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل
ومنع من ذلك في شرح اللمحة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا او مشبها بالمنقول وبعد عدة وقدم قبل ذلك ان الشبيه بالمنقول نحو
نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول ان المعنى نعم الرجل زيد فكان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد عن الظاهر الى الضمير وجعل المرفوع تمييزا
لذلك الضمير انتهى فجعله محولا ومنع من دخول من عليه ومنها ان قوله اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا ليس فيه بيان ان فارسا وجارا
فاعلان معنى وكان حقه ان يزيد فيهما ويقول اذ المعنى عظمت فروسيته وعظم جواره فيسند الفعل الى اصل التمييز او الى التمييز فيقول عظم
فارسه وعظم جاره **فصل** لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما جامدا كرطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه رجلا لان الجامد لا يتصرف
في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه وقد يتقدم على الفعل المتصرف كقوله وهو رجل من طيء انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون
ينادي جهارا فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي قال الناظم في شرح العمدة
بقولهم اقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعله في النظم قليلا فقال وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف
نزرا سبقا ولم يجز سيبويه والجمهور ذلك لان الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف ان يكون فاعلا في الاصل وقد حول الاسناد عنه
الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت في الايضاح
والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة كما قال في المغني ويحتمل ان يكون
نفسا منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير اتطيب نفسا تطيب واما اذا كان العامل وصفا فقياس من اجاز التقديم في
الفعل ان يجيزه مع الوصف الا مع اسم التفضيل واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل متصرفا نحو طاب نفسا زيد قاله
ابن الضائع وهذا يرد قول الفارسي ان التمييز كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور

هذا باب حروف الجر

ويسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اى تربط بينهما وحروف الصفات لانها تحدث
صفة في الاسم من ظرفية او غيرها وهي عشرون حرفا كما في النظم ثلثة مضت في باب الاستثناء وهي خلا وعدا وحاشا الجارات لغير الاخير
لا غاذيها وثلثة شاذة في عمل الجر احدها متى في لغة هذيل بالتصغير وهي عندهم بمعنى من الابتدائية حكى يعقوب لله عنهم وسمع بعضهم
اخرجها متى كمه اى من كمه وقال شاعرهم وهو ابو ذؤيب الهذلي في وصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج اى من لجج
واللجج جمع لجة بضم اللام وهي معظم الماء والنئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء آخر الحروف فجيم المر السريع مع الصوت يقال نأ

قوله الثالثة الخ فيه تسامح ودخول من في غير ذلك لان التمييز

باب حروف الجر

الشمال في بعض المواضع بدلوا من البحر الملح فيمتد منها خراطيم خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف فيكون للناس مطر وبعد ذلك باذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها ثم يمطر حيث شاء الله تعالى والثاني لعل وفي لغة عقيل بالجر قال شاعرهم لعل الله فضلكم علينا بشيء ان امكم شريم بجر الجلالة وشريم بفتح الشين المعجمة المرأة المفضاة ولهم في لامها الاولى الاثبات كما مر والحذف كقوله لعل صروف الدهر او دولاتها انشده الفراء بجر صروف ولهم في لامها الثانية الفتح والكسر وانشد عليهما لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد فهذه اربع لغات ولا يجوز الجر في بقية لغات لعل والثالث كي ولا تجر معربا ولا اسما صريحا وانما تجر ثلثة لا رابع لها احدها ما الاستفهامية يقولون اذا سألوا عن علة الشيء كيمه والاصل كيما فحذفت الالف وجوبا وجيء بهاء السكت فحافظا على الفتحة الدالة على الالف المحذوفة والاكثر عندهم ان يقولوا لمه باللام والمعنى لاي شيء كذا الثاني ما المصدرية وصلتها فانها في تاويل الاسم كقوله وهو النابغة اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع فكي جارة لمصدر ما او ان مضمرة وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام اي يراد الفتى للضر والنفع اي لضر من يستحق الضرر ونفع من يستحق النفع ذكره ... الفتى وكونها هنا مصدرية قاله الاخفش وهو قليل وقيل ما فيه كافة لكي عن عمل الجر مثلها في ربما وقواه ابن ... الموضح في حاشيته واذا المصدرية مضمرة بعدها هو الثالث ان المصدرية المضمرة وصلتها نحو جئت كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها والاصل كي ان تكرمني فحذفت ان استغناء عنها بنيتها بدليل ظهورها في الضرورة كقوله وهو جميل بن عبد الله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا مبنيا للفاعل والمنح الاعطاء متعد لاثنين اولهما كل الناس وثانيهما لسانك على حذف مضاف والمعنى اصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك والغرر والخداع وهو عطف تفسير وهو زيادة المكر بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعد كي قليلا ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح والاولى فيما اذا لم يذكر ان بعد كي ان يقدر كي مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها فتقدر اللام قبلها استغناء عن ذكرها بنيتها بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تأسوا فهذه ستة احرف والاربعة عشر الباقية من العشرين قسمان سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي والباء واللام وهي بالنسبة الى الوضع ثلثة اقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلثة احرف وهو اثنان وهو الى وعلى بدا منها بمن لانها ام حروف الجر قاله صاحب درة الغواص وغيره مثال جرها الضمير والظاهر منك ومن نوح ومثال الى الى الله مرجعكم واليه مرجعكم ومثال عن رضي الله عنهم ورضوا عنه ومثال على وعليها وعلى الفلك تحملون ومثال في وفي الارض آيات وفيها ما تشتهي الانفس ومثال الباء آمنوا بالله وآمنوا به ومثال اللام لله ما في السموات له ما في السموات وسبعة تختص بالظاهر وهي المشار اليها في النظم بقوله بالظاهر اخصص منذ ومذ وحتى والكاف والواو ورب والتاء وهي بالنسبة الى الوضع اربعة اقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلثة الكاف والواو والتاء وما وضع على حرفين وهو مذ خاصة وما وضع على ثلثة احرف وهو منذ ورب وما وضع على اربعة احرف وهي حتى خاصة وتنقسم بالنسبة الى عملها في الظاهر اربعة اقسام ما لا يختص بظاهر بعينه وهو ثلثة حتى والكاف والواو نحو حتى مطلع الفجر ليس كمثله شيء والطور وقد تدخل الكاف في الضرورة على الضمير كقوله وانت حاكه تقصد لكل نجس ترجو منك انها لا تجيب ... الكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة كما في المغني والثاني كقول العجاج يصف حمارا وحشيا خلى الذنابات شمالا كثبا وام اوعال كها او اقربا فادخل الكاف على الهاء العائدة على الام والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الالف باء موحدة جمع ذنابا وهي في الاصل شبه المخاط يقع من انوف الابل وهي اسم موضع بعينه وام اوعال اسم هضبة بعينها وهي في الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشمالا ظرف وكثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة صفة ومعناه قريبا او حرف عطف والمعنى ان هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شماله قريبا منه وترك ام اوعال كالذنابات او هو قريب منها وقول الآخر وهو رؤبة يصف حمارا وحشيا واتنا وحشيات فلا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا فادخل الكاف في الاول على ضمير الحمار الوحشي وفي الثاني على ضمير الاتن الوحشيات والبعل الزوج والحلائل جمع حليلة الرجل وهي امرأته والحاظل بالحاء المهملة والظاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل والمعنى لا ترى بعلا مثل الحمار الوحشي ولا زوجات مثل الاتن الوحشيات الا مانعا وما يختص بالزمان وهو مذ ومنذ والى ذلك اشار الناظم بقوله واخصص بمذ ومنذ وقتا فاما قولهم ما رايته مذ ان الله خلقه بفتح الهمزة على انها مصدرية وهي وصلتها في تاويل مصدر مجرور بمذ في الصورة الظاهرة فعلى تقدير مذ زمن ان الله خلقه فمذ في الحقيقة انما جرت زمانا محذوفا مضافا الى المصدر لا المصدر اي مذ زمن خلق الله اياه فاندفع بهذا التقدير السؤال واما على رواية من كسر الهمزة فمذ هنا اسم لدخولها على الجملة وما يختص بالنكرات وهو رب بضم الراء والباء لا اشارة بقول النظم ورب منكرا نحو رب رجل كريم لقيته وقد تدخل في الكلام النثر على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى من افراد وتذكير وفروعهما كقوله ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امراة وربه امراتين وربه نساء كل ذلك بافراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد وقال الشاعر ربه فتية دعوت الى ما يوجب الحمد دائبا فاجابوا فاتى بالضمير مفردا مذكرا

بجمع فتية

بتمييز مجموع مطابق للمعنى وهو فتية هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربها امراة وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن نساء واختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة واليه ذهب الفارسي وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير وجعل الناظم دخول رب والكاف على الضمير نادرا فقال وما رووا من نحو ربه فتى نزر كذا كها ونحوه اتى وما يختص بالله ورب بفتح الراء الكائنة مضافا للكعبة او لياء المتكلم وهو التاء في القسم واليه اشار الناظم بقوله والتاء لله ورب نحو تالله لاكيدن اصنامكم وترب الكعبة وتربي لافعلن حكاه الاخفش وتالرحمن وتحياتك حكاه سيبويه **فصل** في ذكر معاني الحروف الجارة والصحيح عند البصريين ان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا تنوب احرف الجزم واحرف النصب وما اوهم ذلك فهو عندهم اما مؤول تاويلا يقبله اللفظ واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف واما على شذوذ انابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتاخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل تعسفا قاله في المغني لمن سبعة معان احدها التبعيض عند الفارسي والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض نحو لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ولهذا قرئ بعض ما تحبون قراءة ابن مسعود والمعنى الثاني بيان الجنس عند جماعة من المتقدمين والمتاخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها ان ابتدئت معرفة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو الاوثان وان ابتدئت نكرة فهي مع مجرورها في موضع نصب على الحال نحو يحلون فيها من اساور من ذهب فمن ذهب بيان لاساور اي هي ذهب ومن الاولى للابتداء عند الجمهور او زائدة على راي الاخفش ويدل له قوله تعالى وحلوا اساور والمعنى الثالث ابتداء الغاية المكانية باتفاق من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها نحو سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى وابتداء الغاية الزمانية وفاقا للكوفيين والاخفش والمبرد وابن درستويه خلافا لاكثر البصريين في منعهم ذلك ويدل لنا الكتاب العزيز وهو قوله تعالى من اول يوم احق ان تقوم فيه والحديث وهو قوله فمطرنا من الجمعة الى الجمعة رواه البخاري من حديث انس بن عبد الله بن ابي عن انس وقول بعض العرب من الآن الى الغد حكاه الاخفش في المعاني وقول الشاعر النابغة الذبياني يصف السيوف تخيرن من ازمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب ففي ازمان لابتداء الغاية الزمانية وتخيرن وجربن مبنيا للمفعول والنون المتصلة بهما نائب الفاعل وهي راجعة الى السيوف المحدث عنها في بيت قبله وتخيرن اصطفين وجربن اختبرن ويوم حليمة يوم مشهور من ايام العرب وهو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الاعرج الغساني وحليمة هي بنت الحارث بن ابي شمر والتجارب جمع تجربة وحمل المانعون هذه الادلة على حذف مضاف والتقدير في الآية من تاسيس اول يوم وفي الحديث من صلوة الجمعة وفي البيت من استمرار ازمان وكذلك ما اشبهها واجيب بان الاصل عدم الحذف وقد يكون لابتداء الغاية في غير المكان والزمان نحو من محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم والمعنى الرابع التنصيص على العموم او لتوكيد التنصيص عليه وهي الزائدة فالاولى الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاءني من رجل فهي للتنصيص على العموم الا ترى انه قبل دخول من يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح ان يقال بل رجلان وبعد دخولها يصير نصا في الجنس على سبيل العموم فيمتنع ان يقال بل رجلان والثانية الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ما جاءني من احد فهي لتاكيد التنصيص لان النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصا وزيادة من انما افادت مجرد التوكيد لان ما جاءني احد وما جاءني من احد سيان في افهام العموم دون احتمال فان قلت اذا كانت من تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة اجيب بان المراد من زيادتها كونها اتت في موضع يطلبه العامل بدونها فهي فضلة متوسطة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قالوا في لا انها زائدة في قولهم جئت بلا زاد مع ان سقوطها يخل بالمعنى ومن الزائدة لها ثلثة شروط عند الجمهور احدها ان تسبقها نفي باي اداة كانت او نهي بلا او استفهام بهل خاصة وفي الحاق الهمزة بها نظر وفي الارتشاف لو قلت كيف تضرب من رجل ومتى تضرب من رجل لم يجز انتهى ولعل الفرق ان هل لطلب التصديق بها والثاني ان يكون مجرورها نكرة لما مر والثالث ان يكون مجرورها المنكر اما فاعلا نحو ما ياتيهم من ذكر فذكر فاعل ياتيهم او مفعولا به نحو هل تحس منهم من احد فاحد مفعول تحس او مبتدا نحو هل من خالق غير الله فخالق مبتدا وغير الله نعته على المحل والخبر محذوف تقديره لكم ويرزقكم الخبر لان هل لا تدخل على مبتدا يخبر عنه بفعل على الاصح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم الناظم في التسهيل وعلله في شرحه بثبوت السماع نثرا ونظما والخامس معنى البدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة اي بدل الآخرة وانكر قوم مجيء من للبدل وقالوا التقدير ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف واما هي فللابتداء نقله في المغني واقره المعنى السادس الظرفية عند الكوفيين مكانية او زمانية فالاول نحو ماذا خلقوا من الارض اي في الارض والظاهر انها لبيان الجنس مثلها في ما ننسخ من آية قاله في المغني والثاني نحو اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة اي في يوم الجمعة المعنى السابع التعليل عند جماعة كقوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا اي اغرقوا لاجل خطيئاتهم فقدمت العلة على المعلول للاختصاص وقال الفرزدق يمدح زين

العابدين علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب يغضي حياء ويغضى من مهابته فلا يكلم الا حين يبتسم اي يغضى منه لاجل مهابته والاغضاء بالعين والضاد المعجمتين ارخاء الجفون واقتصر في النظم على قوله بعض وبين وابتدي في الامكنة بمن وقد تاتي لبدء الازمنة وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة وزاد في المغني ثامنا وهو المجاوزة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله اي عن ذكر الله وتاسعا هو الانتهاء كقولك قربت منه فانه مساو لقولك تقربت اليه قاله ابن مالك وعاشرا وهو الاستعلاء عند الاخفش والكوفيين نحو ونصرناه من القوم اي عليهم وحادي عشرها المنا على النصين اي منعشا بالنصر من القوم وثاني عشر وهو الفصل بالصاد المهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين ونحوهما نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب ونحو لا تعرف زيدا من عمرو وثاني عشر موافقة الباء عند بعض البصريين وقيل بعض الكوفيين نحو ينظرون من طرف خفي اي بطرف نقله الاخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عند نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اي عند الله قاله ابو عبيدة ورابع عشر مرادفة ربما كقوله واني لمما اضرب الكبش ضربة قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم والخامس عشر الغاية قال سيبويه وتقول رايته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك واسقطها هنا لما في بعضها من الرد له واللام اثني عشر معنى احدها الملك نحو لله ما في السموات المعنى الثاني شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص والاستحقاق فالاول نحو السرج للدابة والثاني نحو العمارة لله لان الدابة والله لا يتصور منهما الملك والفرق بينهما ان التي للاستحقاق هي الواقعة بين المعنى وذات والتي للاختصاص بخلاف ذلك المعنى الثالث التعدية اي المفعول به نحو ما اضرب زيدا لعمرو لان ضرب متعد في الاصل لكن لما بني منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل باق على تعديته ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته او لا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني ابنه قال الموضح في المغني والاولى عندي ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو وكما مثل هنا ووجه الاولوية ان ابن مالك مثل بالاية لشبه التمليك في شرح التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمت ان مثال الموضح ليس متفقا عليه فكيف يكون اولى ولم ار لهذا المعنى مثالا سالما من الطعن فالاولى اسقاطه كما اسقطه في التسهيل وشرحه المعنى الرابع التعليل كقوله وهو ابو صخر الهذلي واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر اي لاجل ذكري اياك المعنى الخامس التوكيد وهي الزائدة وهي انواع منها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله نحو قوله وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد اي اجار مسلما وهو بالجيم قال الدماميني لا يتعين الزيادة فيه لاحتمال ان يكون اجار بمعنى فعل الاجارة واللام صلة له انتهى وانما ردف لكم فالظاهر انه اي ردف لكم ضمن معنى اقترب فاللام صلة له لا زائدة وبه جزم في المغني فقال وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل اقترب للناس حسابهم انتهى ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل الجر بما بعدها بها او بالمضاف قولان قال في المغني ارجحهما الاول لان اللام اقرب ولان الجار لا يعلق انتهى وهو مشكل لان من شان المضاف ان يجر المضاف اليه والا فلا اضافة ومنها لام المستغاث فانها زائدة عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها المعنى السادس تقوية العامل الذي ضعف اما بكونه فرعا في العمل كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول وامثلة المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد لعمرو ونحو مصدقا لما معهم ونحو زيد معط للدرهم ونحو فعال لما يريد ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين ورد بقوله ولا الله يعطي للعصاة مناها واما بتاخره عن المعمول مع اصالته في العمل نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون والاصل والله اعلم ان كنتم تعبرون الرؤيا فلما اخر الفعل وقدم معموله ضعف عمله فقوي باللام وليست اللام المقوية زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة اللام ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين وهو مشكل فان الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قويته عند الموضح فتكون متعلقة غير متعلقة في ان واحد وهو ممتنع لادائه الى الجمع بين المتنافيين المعنى السابع انتهاء الغاية نحو كل يجري لاجل مسمى اي الى اجل المعنى الثامن القسم ويختص بالجلالة لانها خلف عن التاء المثناة نحو لله لا يؤخر الاجل اي تالله المعنى التاسع التعجب نحو لله دره اي ما اكثر دره المعنى العاشر الصيرورة عند الاخفش وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير الى ذهاب فان الموت ليس علة للولادة والخراب ليس علة للبناء لكن صار عاقبتهما ومآلهما الى ذلك ومن منع الصيرورة في اللام ردها الى التعليل بتنزيل السبب منزلة المسبب مقامه المعنى الحادي عشر البعدية بالباء الموحدة فتكون مرادفة لبعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس اي بعده وجعلها في باب المفعول له لام التعليل وتقدم معنى الدلوك وفيه المعنى الثاني عشر الاستعلاء حقيقة نحو ويخرون للاذقان يبكون اي عليها ومجازا نحو وان اساتم فلها اي عليها قاله في المغني وتاتي للتعجب

بلغ

لزيد عم هو لعمرو وخال وللتبليغ نحو قل لعبادي قاله ابن مالك وللتبيين نحو سقيا لك قاله سيبويه وللظرفية نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة اي فيه وبمعنى عند كقراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم اي عند مجيئه اياهم قاله ابو الفتح وبمعنى من نحو نحن لكم يوم القيمة افضل اي نحن افضل منكم يوم القيمة وبمعنى عن اذا استعملت مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا اي عن الذين امنوا قاله ابن الحاجب التمليك وشبهه نحو وهبت لزيد دينارا ونحو جعل لكم من انفسكم ازواجا قاله ابن مالك في التسهيل وتبعه الموضح في المغني واقتصر في النظم على قوله واللام للملك وشبهه وفي تعدية ايضا وتعليل قفي وزيد والبا للـ... اثنا عشر معنى ايضا احدها الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم او مجازا نحو بسم الله الرحمن الرحيم لان الفعل لا ياتي على هذا الوجه الاكمل الا بها حكاه في المغني وهو احد قولي الزمخشري في البسملة والقول الثاني انها للمصاحبة وهو الاظهر عند المغني الثاني التعدية بالتاء المثناة فوق وتسمى باء النقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدي الفعل القاصر نحو ذهب الله بنورهم اي اذهبه وقرئ اذهب الله نورهم وهذه الاية رد على المبرد والسهيلي حيث زعما ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب قاله في المغني المعنى الثالث التعويض وتسمى باء المقابلة وهي الداخلة على الاعواض والاثمان حسا كبعتك هذا الثوب بهذا العبد ومنه دخول الباء على الثمن او معنى نحو كافات احسانه بضعف ومنه دخول الباء هو العوض قال في المغني ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع يعني من اهل السنة في لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطي بعوض قد يعطي مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب وبهذا يتبين انه لا تعارض بين الحديث والاية لاختلاف محلي البائين جمعا بين الادلة انتهى المعنى الرابع الالصاق وهو اصل معانيها قال سيبويه وانما هي للالصاق والاختلاط قال وما اتسع من هذا في الكلام فهذا اصله قال في المغني ثم الالصاق حقيقي نحو امسكت بزيد اي قبضت على شيء من جسمه او على ما يحبسه من ثوب ونحوه ولو قلت امسكته احتمل ذلك وان تكون منعته من التصرف ومجازي نحو مررت بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب من زيد التشبيه فجعل الالصاق بما يقرب منه كالالصاق به الحقيقي نوعان ما لا يصل الفعل الا بحرف كسطوت بزيد وما يصل الفعل بدونه نحو امسكت بزيد فان الباء افادت ان امساكك له كان بمباشرة منك له بخلاف امسكت زيدا فانما يفيد منعه التصرف بوجه ما المعنى الخامس التبعيض اثبته الاصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه نحو عينا يشرب بها عباد الله اي منها وامسحوا برؤسكم وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الراس في الوضوء لما قام عنده من الادلة المعنى السادس المصاحبة وهي التي يحسن في موضعها مع او يغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو وقد دخلوا بالكفر اي معه او كافرين المعنى السابع المجاوزة وهي التي يحسن في مكانها عن قيل ويختص بالسؤال نحو فاسال به خبيرا اي عنه بدليل يسالون عن انبائكم وقيل لا يختص بالسؤال بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام اي عنه وزعم البصريون انها لا تكون بمعنى عن اصلا وتاولوا ما ورد من ذلك المعنى الثامن الظرفية وهي التي يحسن في مكانها في الظرفية مكانية وزمانية فالمكانية نحو وما كنت بجانب الغربي اي فيه والزمانية نحو نجيناهم بسحر اي فيه المعنى التاسع البدل وهي التي يحسن في مكانها بدل كقول بعضهم وهو رافع بن خديج الصحابي ما يسرني اني شهدت بدرا بالعقبة اي بدلها المعنى العاشر الاستعلاء وهي التي يصلح في موضعها على نحو ومن اهل الكتاب من ان تامنه بقنطار اي على قنطار قاله الاخفش بدليل هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه ونحو واذا مروا بهم يتغامزون اي مروا عليهم بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين المعنى الحادي عشر السببية وهي الداخلة على سبب الفعل نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم اي لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم كما ان باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل كما تقدم فلا يندرج احدهما في الاخر خلافا لابن مالك فانه ادرج باء الاستعانة في باء السببية وعدها من مفرداته المعنى الثاني عشر التوكيد وهي الزائدة وتزاد مع الفاعل نحو كفى بالله شهيدا ومع المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومع المبتدا نحو بحسبك درهم ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم وتاتي الباء للقسم وهي اصل حروفه وتستعمل في القسم الاستعطافي وهو المؤكد لجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اي اسالك بالله مستحلفا وغير الاستعطافي وهو المؤكد لجملة خبرية نحو بالله لتفعلن وللغاية نحو وقد احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف وللتفدية نحو بابي انت وامي اي فديتك بابي وامي واقتصر الناظم على قوله والظرفية استبن ببا وفي وقد يبينان السببا بالبا استعن وعد عوض الصق ومثل مع ومن وعن بها انطق ولفي ستة معان احدها الظرفية حقيقة مكانية او زمانية فالاولى نحو في ادنى الارض والثانية نحو في بضع سنين فان في بضع لكتابا الظرفية من الجانبين اليه فان فيه اسم تفضيل من الدنو وبضع اسم لما بين الثلاث الى التسع او مجازية اما بكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص حيوة او الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو اصحاب الجنة في رحمة الله او بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة في بعض النسخ لقد كان في يوسف الاية والثاني للسببية نحو لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم اي لمسكم عذاب عظيم بسبب ما افضتم اي خضتم فيه والثالث

للمصاحبة عند الكوفيين والقتبي وهي التي يحسن موضعها مع نحو قال ادخلوا في امم اي مع امم والرابع للاستعلاء عند الكوفيين والقتبي وهي التي يحسن موضعها على نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل اي عليها وقيل ان في هنا للتعليل بمعنى على لكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء كما تقدم الخامس المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحيوة الدنيا في الآخرة الا قليل اي بالقياس الى الآخرة والسادس بمعنى الباء عند الكوفيين والقتبي كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلى اي بصيرون بطعن وهو بالباء الموحدة والراء المهملة جمع بصير بمعنى فوارس والاباهر جمع الابهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه والكلى جمع كلوة والثاني في بمعنى من نحو يدفع بابه اي منها قاله الجوهري والتعويض وهي الزائدة عوضا من اخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت اصله ضربت من رغبت فيه اجازه ابن مالك وحده قال في المغني وفيه نظر والتوكيد وهي الزائدة لغير تعويض اجازه الفارسي في الضرورة واجازه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال اركبوا فيها اي اركبوها واقتصر الناظم على الظرفية والسببية كما يوخذ من قوله والظرفية استبن ببا وفي وقد يبينا السببا ولعلى اربعة معان احدها الاستعلاء على مجرورها وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى والثاني الظرفية كفي قاله الكوفيون نحو ودخل المدينة على حين غفلة والثالث المجاوزة كعن كقوله وهو عقيل العامري اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها اي اذا رضيت عني وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك اعاد الضمير اليها مؤنثا ويحتمل ان يكون رضي ضمن معنى عطف قاله في المغني وقال الكسائي حمل على نقيضه وقال ابو عبيدة انما ساغ هذا لان معناه اقبلت الرابع المصاحبة كمع عند الكوفيين نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم اي مع ظلمهم وتاتي بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم وبمعنى عند نحو ولهم علي ذنب اي عندي ومرادفة من نحو اذا اكتالوا على الناس اي منهم ومرادفة الباء نحو حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق اي بان لا اقول وبه قرا ابي والزائدة للتعويض من غيره فالاول ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل اي عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك الثاني كقول حميد بن ثور ابى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاة تروق زاد على لان راق متعد بنفسه تقول راقني حسن الجارية ونص سيبويه على ان على لا تزاد وهي في البيت لاحتمال تضمين تروق تشرف والاستدراك كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا يياس من رحمة الله اي لكنه واقتصر الناظم على قوله على للاستعلا ومعنى في وعن ولعن اربعة معان احدها المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه نحو سرت عن البلد ورميت عن القوس والمثال الاول متفق عليه والثاني مختلف فيه فقال ابن مالك هي فيه للاستعانة بمعنى الباء لانهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كان القوس هي المرمية وحكى ايضا رميت على القوس قاله في المغني الثاني البعدية بالباء الموحدة نحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالا بعد حال ويحتمل ان تكون عن على بابها والتقدير طبقا متباعدا في الشدة عن طبق قبله او يكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله قاله الدماميني الثالث الاستعلاء كقوله تعالى ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه اي عليها ويحتمل التضمين والمعنى فانما يبعد الخير عن نفسه بالبخل قاله الدماميني وكقول الشاعر وهو ذو الاصبع العدواني واسمه حرثان بن الحارث بن محرث لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني اي علي لان المعروف ان يقال افضلت عليه ولاه اصله لله فحذفت اللامان الجارة والاخرى منه وذاو الحسب بفتح السين الدين وما يعده الانسان من مفاخر اباءه والديان الملك وتخزوني تسوسني وفي المغني لله در ابن عمك لا افضلت في حسب علي ولا انت مالكي فتسوسني الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك اي لاجله قال في المغني ويجوز ان يكون حالا من ضمير تاركي اي وما نتركها صادرين عن قولك وهذا راي الزمخشري انتهى وتكون عن مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اي منهم ومرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى اي به وللاستعانة نحو رميت عن القوس اي به كما تقدم عن ابن مالك والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي بدل نفس وفي الحديث صومي عن امك اي بدل امك والظرفية كقوله ولا تك عن حمل الرباعة وانيا اي في حمل بدليل ولا تنيا في ذكري والزائدة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع قال ابن جني اراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من اول الموصول وزيدت بعده واقتصر في النظم على قوله بعن تجاوزا عني من قد فطن وقد تجي موضع بعد وعلى وللكاف اربعة معان ايضا احدها التشبيه نحو قوله تعالى فكانت وردة كالدهان والثاني التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون نحو واذكروه كما هداكم فالكاف تعليلية وما مصدرية اي لهدايته اياكم واجاب الاكثرون بانه من وضع الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان في امر وهو الاحسان وهذا في الاصل بمنزلته واحسن كما احسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب والثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم وهو رؤبة كيف اصبحت فقال كخير اي على خير وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف اي كصاحب خير وجعل منه اي من الاستعلاء الاخفش قولهم كن كما انت اي على ما انت

عليه فالكاف بمعنى على وما موصولة وانت مبتدا حذف خبره هذا احد الاعاريب الثاني ان ما موصولة وانت خبر حذف مبتداه اي كالذي هو انت والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف جارة وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى الرابع ان ما كافة اي فهو انت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير والسادس ان ما زائدة وشبه الشيء بنفسه في حالين المعنى الرابع من معاني الكاف التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء اي ليس مثله شيء كذا قدره الاكثرون اذ لو لم يقدر زائدة كان المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا فقيل الزائد مثل كما زيدت في فان امنوا بمثل ما امنتم به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير قال في المغني والقول بزيادة الاسم لم يثبت وقيل الكاف ومثل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته شيء وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثل بمعنى كالشبه والشبه والمعنى ليس كصفته شيء وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا مثل كعصف ماكول زاد في معاني الكاف المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل البيت وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا انتهى واقتصر الناظم على قوله شبه بكاف وبها التعليل قد يعني وزائدا لتوكيد ورد ومعنى الى وحتى انتهاء الغاية مكانية او زمانية مثال الى في المكان نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى ومثالها في الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل ومثال حتى في المكان نحو اكلت السمكة حتى راسها ومثالها في الزمان نحو سلام هي حتى مطلع الفجر وقد تقدم ان من معاني اللام الانتهاء ولذلك جمعها الناظم بقوله للانتها حتى ولام والى وانما يجر بحتى في الغالب اخر نحو حتى راسها او متصل باخر نحو حتى مطلع الفجر كما مثلنا واذا ثبت انها لا يجر الا اخرا او متصلا به فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها لان النصف ليس اخرا ولا متصلا بالاخر قاله المغاربة قال في المغني وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري وحده واعترض عليه بقوله عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه لكنه لم يصرح به انتهى واقتصر الدماميني بان هذا في حكم الملفوظ بها ولا اثر لخصوصية التلفظ بها في ذلك ومعنى كي التعليل نحو جئت كي اقرا اي للقراءة ومعنى الواو والتاء المثناة فوق القسم نحو والله وتالله ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية في الزمان فتكونان بمعنى من ان كان الزمان ماضيا كقوله وهو زهير بن ابي سلمى لمن الديار بقنة الحجر اقوين مذ حجج ومذ دهر اي من حجج ومن دهر والحجج بكسر الحاء جمع حجة بكسرها اي السنة والدهر الزمان والديار مبتدا تقدم خبره في الجار والمجرور وقنة بضم القاف وتشديد النون اعلى الجبل والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم حجر ثمود ومنازلهم بناحية الشام عند وادي القرى واقوين بسكون القاف وفتح الواو خلون من سكانهن وقوله وهو امرؤ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت اثاره منذ ازمان اي من ازمان وقفا امر للواحد بلفظ الاثنين على حد القيا في جهنم او بلفظ الواحد والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة اجرى للوصل مجرى الوقف وعرفان بكسر العين مصدر عرف وعرفانا والربع المنزل وعفت درست والاثار جمع اثر ومعنى مذ ومنذ الظرفية فيكونان بمعنى في ان كان الزمان حاضرا نحو ما رايته مذ او منذ يومنا اي في يومنا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يجرا في مضي فكمن هما وفي الحضور معنى في استبن او يكونا بمعنى من والى معا وذلك ان دلا على ابتداء الغاية وانتهائها معا وذلك ان دلا على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه ان كان الزمان معدودا نكرة نحو ما رايته مذ او منذ يومين اي من ابتداء هذه المدة الى انتهائها ورب ليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا قاله في المغني فالاول كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وكقوله عليه الصلاة والسلام يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يارب صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه صائمه وقائمه الضمير لرمضان وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقول الشاعر فيارب يوم قد لهوت وليلة بانسة كانها خط تمثال ووجه الدليل ان الاية والحديث مسوقان للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منهما التقليل والثاني وهو التقليل كقوله وهو رجل من ازد السراة الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان وذي شامة سوداء في حر وجهه مجللة لا تنجلي لزمان ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم في سبع معا وثمان وعن الفارسي ان عمر الجني سال امرا القيس عن مراد الشاعر فقال اراد عيسى عليه السلام وادم ع والقمر ويلد بسكون اللام وفتح الدال وضمها واصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيها له بكتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا لفتحة الياء او بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخال وهي النكتة السوداء في الجسم المخالفة للون وفي رواية شامة غراء وهو غير مناسب للشامة اذ الغراء البيضاء والشامة سوداء والحر من الوجه ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد قاله الدماميني ومجللة اي ذات عز وجلال ودون محلجة بتقديم الجيم على الحاء المهملة اي منكسة ويهرم اي يشيب قاله الحلبي **فصل** من هذه الحروف ما لفظه مشترك

من الحرفية والاسمية وهو خمسة احدها الكاف وهل تسميتها في النثر والشعر معا او في الشعر فقط قولان والاصح منهما ان اسميتها مخصوصة
بالشعر كقوله وهو العجاج يصف نسوة بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم فالكاف هنا اسم بمعنى مثل لان حروف الجر مختصة بالاسما
وبيض جمع بيضا والنعاج جمع نعجة وهي هنا البقرة الوحشية ولا يقال لغير البقر من الوحش والجم بضم الجيم جمع جما وهي التي لا قرن لها
وبالفتح الكثير ويضحكن خبر بيض والبرد بفتحتين مطر منعقد والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الثانية وسكون النون الذائب يعني ان
النسوة يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب لطافة ونظافة ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو ظاهر اطلاق قول الناظم واستعمل
اسما والثاني والثالث عن وعلى يستعملان اسمين وذلك اذا دخلت عليهما من فيكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول كقوله وهو
قطري الخارجي ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فعن هنا اسم بمعنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسما ودريئة بفتح الدال
المهملة وكسر الراء وفتح الهمزة وهي الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمي وقيل مصادم والثاني كقوله وهو مزاحم بن الحارث العقيلي يصف القطا
غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل فعلى هنا اسم بمعنى فوق لدخول من عليها وكونها بمعنى فوق هو قول الاصمعي وقال
ابو عبيدة بمعنى عند والضمير المجرور بها يعود الى فرخها وغدت بالغين المعجمة من اخوات كان واسمها مستتر فيها يعود الى القطا وتصل
خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة اي تصوت من جوفها من شدة العطش قال ابو حاتم قلت للاصمعي كيف قال الغدو
والقطا انما يذهب الى الماء ليلا فقال لم يرد الغدو وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر اليه العشية ويكون هنا كما قاله ابن
السكيت وتم بفتح التاء المثناة فوق بمعنى كمل وظمؤها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدماميني ما بين الموردين يستعمل
في الابل لكنه استعارة للقطا وقال ابن السيد مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب لا شيء بينهما والقيض بفتح القاف و
سكون الياء اخر الحروف وبالضاد المعجمة قال الدماميني القشر الاعلى من البيض وقال العيني اراد به الفرخ هيهنا وزيزاء بزاءين معجمتين
مكسور اولهما بينهما ياء مثناة تحتية بالمد الغليظ من الارض ويكتب بالمد المهلكة والمجهل القفر الذي ليس فيه اعلام ليهتدى بها وهو
مجرور باضافة زيزاء اليه ولا يجوز ان يكون نعتا لزيزاء عند البصريين قاله ابن السيد في شرح ابيات الجمل والى استعمال عن وعلى اسمين اشار
الناظم بقوله وكذا عن وعلى من اجل ذا عليهما من دخلا وقد يكون على فعلا ماضيا تقول علا يعلو علوا وعلا يعلى علاء قاله ابن جني والثاني
وقد يكون الى اسما واحد آلاء الله وهي نعمه تقول الى والا قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني والرابع والخامس مذ ومنذ يستعمل اسمين مذ ومنذ
وذلك في موضعين اشار اليهما الناظم بقوله ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا او اوليا الفعل احدهما ان يدخلا على اسم مرفوع نكرة او معرفة معدود
او لا نحو ما رايته مذ يومان فيومان منكر معدود ومذ يوم الجمعة فيوم الجمعة معرف غير معدود وهما حينئذ اي حين اذ رفع ما بعدهما
مبتدآن وما بعدهما خبر عنهما واجب التاخير اجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين
واختاره ابن الحاجب ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا قاله في المغني وقيل بالعكس فيكونان
ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدأ وهو مذهب الاخفش وابي اسحق الزجاج وابي القسم الزجاجي ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى
ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان قاله في المغني ولا يخفى ما فيه من التعسف وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة
محذوفة والتقدير مذ كان يومان او يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي وقيل ظرفان
وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان وهو قول لبعض الكوفيين وهو مبني على ان منذ مركبة من من
الجارة وذو الطائية ومنها ومن اذ وذكر ابن الحاجب في النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال في نحو ما لقيته مذ يومان اربعة اقوال فالمبتدأ
قولان قال الفارسي التقدير امد ذلك يومان فمنذ مبتدأ ويومان خبره وقال ابن جني بيني وبين لقائه يومان فمنذ خبر ويومان مبتدأ
وخبر والجملة صلة لمحذوف هو المبتدأ وضمت الميم اتباعا والثاني ان الاصل من اذ مضى يومان فيومان فاعل بفعل محذوف وانتهى
الثاني ان يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله وهو الفرزدق يمدح يزيد بن المهلب ما زال مذ عقدت يداه ازاره فدنا فادرك
خمسة الاشبار فدخل مذ على الجملة الفعلية وهي عقدت وخبر زال يدني في البيت بعده بمعنى ارتفع وادرك والمراد بخمسة الاشبار ارتفاع
قامته وموضع قبره قاله الدماميني او اسمية كقوله وهو ميمون الاعشى وما زلت ابغي المال مذ انا يافع وليدا وكهلا حين شبت وامردا
فادخل مذ على الجملة الاسمية واليافع بالياء التحتية الغلام الذي ناهز العشرين سنة يقال يفع وايفع فهو يافع ولا يقال موفع قاله في
القاموس والوليد الصبي والكهل ما بعد الثلاثين وقيل بعد الاربعين الى الخمسين والستين والامرد الذي ليس على وجهه شيء من الشعر
ولم يجاوز حد الانبات فان جاوزه ولم ينبت فهو الثط بالمثلثة والمهملة المشددة قاله الزركشي وهما اي حين دخلا على الجملتين ظرفان
باتفاق مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر قاله في المغني

وهو مصرح بخلاف في المسئلة فلا يحسن دعوى الاتفاق السابق منه والاصل مذ منذ فحذفت النون بدليل رجوعهم الى ضم الذال عند
ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولو قيل بالعكس في زيدت النون كان مذهبا كما قالوا في ابنم اصله ابن بزيادة
الميم وقال ابن ملكون هما اصلان لانه لا تصرف في الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم ان وكان قاله في المغني وقال المالقي اذا كانت مذ اسما
فاصلها منذ واذا كانت حرفا فهي اصل بناء على ان الحرف لا يتصرف فيه ومنه يرد السابق وقد تكسر ميمها عند عكل وسكون ذال مذ قبل متحرك
اعرف من ضمها وضمها قبل ساكن اعرف من كسرها الا انه الغريب فلحن بالغريب في المثال وخبر عن المنكور وضم ذال مذ لغة بني غني حكاه
قاله في الصحاح ووجه الضم انهم قد ردوا الى النون محذوفة لفظا الابنية على حد قوله ومن قبل نادى بالكسر فلا تنوين **فصل** وزاد كلمة
ما بعد من وعن والباء كثيرا وبعد اللام قليلا فلا تكفهن عن عمل الجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد من وعن وباء زيد ما فلم يعق عن عمل
قد علما من نحو مما خطاياهم وقرئ خطيئاتهم وهو اظهر في الاستشهاد لظهور الاعراب فيه ويمثل في المغني وعن بنحو عما قليل والباء
نحو فبما نقضهم واللام كقول الاعشى الى ملك خير ابائه فانما لكل شيء قرارا فان دخلت شيء من هذه الاحرف المفردة بما على
فعل وجملة اسمية اولت ما بانها موصول حرفي والجملة صلتها وتزاد ما بعد رب والكاف فيبطل العمل قليلا وتكفهما كثيرا والى ذلك اشار
الناظم بقوله وزيد بعد رب والكاف فكف وقد يليهما وجر لم يكف فالعمل كقوله وهو عدي بن الرعلاء الغساني ربما ضربة بسيف صقيل
بين بصرى وطعنة نجلاء مجيب بين ضربة مع قرانه بما وطعنة مجرور بالعطف على ضربة ونجلاء بالجيم واللام الواسعة البينة الاتساع صفة طعنة
واضيفت بين الى بصرى لانهما لما كانا على اماكن او على تقدير مضاف اي اماكن بصرى وهي بضم الباء بلدة بالشام كرسي حوران وقوله وهو
عمرو بن البراقة النهمي ينصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم فجر الناس بالكاف المقرونة بما الزائدة والمجروم
بالجيم من الجرم وهو المظلوم عليه وظالم والغالب فيهما اذا زيدت بعد رب والكاف ان تكفهما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل فاما
سيبويه جعلوهما مع ما بمنزلة كلمة واحدة كقوله وهو نهشل بن جري يرثي اخاه اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه
مضاربه فسيف مبتدأ ولم تخنه خبره والكاف مكفوفة بما الزائدة واراد بيوم مشهد يوم صفين لما قتل اخوه مالك فيها مع علي
واراد بعمرو عمرو بن معدي كرب وسيفه هو الصمصامة والمشهد مصدر ميمي والمضارب جمع مضرب بكسر الراء وهو مضرب السيف نحو شبر من طرفه
وجمع على حد شابت مفارقه وانما للانسان مفرق واحد والعرب تسمي الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد وقوله
وهو جذيمة الابرش ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فكفت رب عن الجر وادخلها على الجملة الفعلية واوفيت اي نزلت على
جبل وشمالات بفتح الشين جمع شمال ريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفعن والغالب على رب المكفوفة ان تدخل على فعل ماض لفظا
لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول وقد تدخل على مضارع منزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه نحو ربما يود
الذين كفروا لو كانوا مسلمين قال الرماني انما جاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا
وقيل التقدير ربما كانوا يودون كان شانية ورده في المغني وندر دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي في المنع من الدخول كقوله وهو
ابو دواد الايادي بالدالين المهملتين اولهما مضمومة بعدهما واو ثم الف ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار فادخل رب المكفوفة
بما على الجملة الاسمية فان الجامل مبتدأ والمؤبل نعته وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الابل مع راعيها وقيل اسم جمع للابل لا واحد له
من لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة المعد للقنية والعناجيج بعينين مهملتين ونون والف وجيمين بينهما مثناة تحتانية
جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور وهي الخيل الطويلة الاعناق والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة ودخول
رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر حتى قال ابو علي الفارسي يجب ان يقدر ما اسما نكرة مجرورا برب بمعنى شيء والجامل
خبر لضمير محذوف والجملة صفة لما وفيهم متعلق بحال محذوفة اي شيء هو الجامل كائنا فيهم وانما قدر الفارسي ضميرا محذوفا ولم يجعل
على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف **فصل** تحذف رب ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله وهو امرؤ القيس
الكندي فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول فجر مثل برب المحذوفة بعد الفاء ومعنى طرقت اتيتها ليلا والهيتها
شغلتها والتمائم التعاويذ واحدها تميمة وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين والسحر والمحول من احول الصبي فهو محول اذا تم له حول
اي سنة وانما خص الحبلى والمرضع بذلك لانهما ازهد النساء في الرجال واقلهن شغفا بهم وبعد الواو اكثر لان العرب تبدل من رب الواو
تبدل من الواو والفاء لاشتراكهما في العطف كقوله وهو امرؤ القيس ايضا وليل كموج البحر ارخى سدوله علي بانواع الهموم ليبتلي فجر ليل
برب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكارة امره بموج البحر واستعار السدول وهي الستور واحدها سدل لما يحول
من بين البصر وادراك المبصرات وعلى يتعلق بارخى والباء في بانواع للمصاحبة ويبتلي بالخبر يقول رب ليل للبلاء الصفة ارخى على ستور ظلامه

باب الإضافة

مع نوائب الاخراد الخبيري واصبر على الشدائد لم اجزع منها وبعد بل قليلا لبعدها من الواو كقوله وهو رؤبة او العجاج بل مهمه قطعت بعد مهمه مهمه بعد ذلك الحدو فيه بل والمهمه المفازة البعيدة الاطراف وفي غير ذلك حذفت رب فجر ما بعد هذه الاحرف الثلاثة اشار الناظم بقوله وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو وشاع ذا العمل وقد يجر بها بعد الفا قليلا كقوله وهو جميل بن معمر رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحيوة من جلله فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان لاصقا من اثارها بالارض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من اثار الدار وقضى اموت [illegible] بدل الحيوة الغداة وهي ما بين صلوة الفجر وطلوع الشمس ومن جلله بفتح الجيم فقيل من اجله وقيل من عظمه اي في عيني الجليل العظيم وقد يحذف حرف الجر غير رب ويبقى عمله واليه الاشارة بقول الناظم وقد يجر بسوى رب لدى حذف وهو ضربان سماعي كقول رؤبة بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة خير بالجر والحمد لله جوابا لمن قال له كيف اصبحت والاصل بخير او على خير فحذف الجار وابقى عمله رؤبة هذا من فصحاء العرب قال الزمخشري وهو من اصنع العرب للشعر والقصيد [illegible] ولا حقيقة المصنع لان هذه النسبة لا يصنعها الا [illegible] ومن قرأة ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة [illegible] بعوضة وقياسي اليه اشار الناظم بقوله وبعضه يرى مطردا كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك فدرهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور اي بكم من درهم خلافا للزجاج في تقديره الجر بالاضافة واحتج الجمهور بوجهين احدهما ان كم الاستفهامية بمنزلة عدد مركب [illegible] والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثاني ان الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشتراط ذلك دليل على ان الجر بمن مضمرة لكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف كم الخبرية فانه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالاضافة لا بمن مضمرة خلافا للفراء وكقولهم ان في الدار زيدا والحجرة عمرا فالحجرة مجرور بفي محذوفة اي وفي الحجرة عمرا اذ لو عطفت على المجرور بفي لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين خلافا للاخفش اذ قدر العطف على معمولي عاملين فجعل الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفا على زيد والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين فان العامل في الدار حرف الجر والعامل في زيد ان وكقولهم مررت برجل صالح الا صالح فطالح حكاه يونس بجر صالح وطالح بجر محذوف تقديره الا امر بصالح فقد مررت بطالح هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه الا اكن مررت بصالح فطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب قال البطليوسي في شرح كتاب سيبويه اذ قلت الا اكن صالحا فيما يستقبل وانما المراد الا اقع فلا بد من اضمار الكون فتقول ان لا اكن فيما يستقبل موصوفا بكوني مررت بصالح فانا قد مررت بطالح نقله المرادي في شرح التسهيل عنه وفي باب كان وافره

هذا باب الاضافة

وهي لغة مطلق الاسناد قال امرؤ القيس فلما دخلناه اضفنا ظهورنا الى كل حاري جديد مشطب [illegible] اي لما دخلنا هذا البيت اسندنا ظهورنا الى كل رحل منسوب الى الحيرة مخطط فيه طرائق واصطلاحا اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الاول منزلة تنوينه او ما يقوم مقام تنوينه قال الموضح في شرح اللمحة ويحذف ما تلا من الاسم الذي يريد اضافته ما فيه من تنوين ظاهر كتنوين ثوب او تنوين مقدر كتنوين دراهم لان غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذي يدل على ان فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز في نحو هو احسن منهما اذ لا ينصب نحو هذا الا بعد تمام الاسم بالتنوين كقولك في ثوب زيد ودراهم زيد ثوب زيد ودراهم زيد فيحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر لان التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما وتحذف ايضا مما فيه من نون تلي علامة الاعراب وهي نوعان الاول نون التثنية وشبهها فالاول نحو تبت يدا ابي لهب فيدا تثنية يد والاصل يدان فحذفت نون التثنية للاضافة لانها تلت علامة الاعراب وهي الالف والثاني نحو هذان اثنا زيد فاثنا شبيه بالمثنى في الاعراب بالحروف وليس بتثنية حقيقة اذ لا يقال في مفردها اثن والاصل اثنان فحذفت النون للاضافة لما ذكرنا والثالث والرابع نون جمع المذكر السالم وشبهه فالاول نحو والمقيمي الصلوة فالمقيمي جمع مقيم جمع مذكر سالم والاصل والمقيمين فحذفت نون الجمع للاضافة لانها تلت علامة الاعراب وهي الياء والثاني نحو عشرو عمرو فعشرو شبيه بجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لانه لا مفرد له وانما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لانها اشبهت التنوين في كونها تلي علامة الاعراب كما ان التنوين يلي علامة الاعراب وقيد بهذا لا يحذف النون التي يليها علامة الاعراب نحو بساتين زيد وشياطين الانس لانها لا تشبه التنوين فيما ذكرنا لان النون في هذين المثالين يليها علامة الاعراب وهي الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد تمام الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا احد القولين في المسألة والقول الثاني ان الاعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده ولا خلف النون والتنوين من المضاف اشار الناظم بقوله نونا تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف وجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وهو الاصح لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالاضافة خلافا للسهيلي وابن حيان في النكت الحسان ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافا لابن الباذش

فصل وتكون الاضافة على معنى اللام باكثرية لانها الاصل لذلك اقتصر عليها الزجاج وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقلة

ولهذا لم يذكرها ابن مالك تبعا للطائفة قليلة وضابط الاضافة التي تكون بمعنى في ان يكون الثاني وهو المضاف اليه ظرفا للاول وهو المضاف سواء كان زمانا او مكانا فالزمان نحو مكر الليل وتربص اربعة اشهر والمكان نحو يا صاحبي السجن وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للصاحبين والتقدير مكر في الليل ويا صاحبي في السجن وضابط الاضافة التي تكون بمعنى من ان يكون الاول وهو المضاف بعض الثاني وهو المضاف اليه وان يكون المضاف يصح الاخبار عنه اي عن المضاف بالمضاف اليه كخاتم فضة الا ترى ان الخاتم الذي هو المضاف بعض جنس الفضة المضاف اليها وانه يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه يقال هذا الخاتم فضة فيخبر بالفضة عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن نفسه فان انتفى شرط الظرفية فان انتفى شرط القسم الاول والشرطان معا في القسم الثاني نحو ثوب زيد وغلامه مما الاضافة فيه بمعنى الملك وحصير المسجد وقنديله مما الاضافة فيه بمعنى الاختصاص فان المضاف في هذه الامثلة الاربعة ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها ظرف للمضاف او انتفى الشرط الاول من شرطي القسم الثاني فقط نحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح ان يخبر عنه بالخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم او انتفى الشرط الثاني من الشرطين فقط نحو يد زيد فان اليد ان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كله واذا انتفى ان تكون الاضافة بمعنى من وفي فالاضافة بمعنى لام الملك كما في ثوب زيد وغلامه او لام الاختصاص كما في بقية الامثلة ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام كما صرح به ابن جني والشلوبين والى ذلك يشير قول الناظم والثاني اجرر وانو من او في اذا لم يصلح الا ذاك واللام خذا لما سوى ذينك فعلم منه ان كل اضافة امتنع فيها ان تكون بمعنى من او في فهي بمعنى اللام تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام زيد وتقديرا حيث لا يمكن النطق بها نحو ذو مال وعند زيد ومع عمرو وسبحان [illegible] مضاف وذهب الجمهور الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما اوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا قال الشارح وذهب ابو الحسن بن الضائع الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر في ثوب خز ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز بما هو وصله وذهب ابو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا على نيته

فصل الاضافة على ثلاثة انواع نوع يفيد تعريف المضاف وتخصيصه البيان ان كان المضاف اليه معرفة كغلام زيد فغلام قبل الاضافة نكرة فلما اضيف الى المعرفة اكتسب التعريف منها وتخصيصه بزيد تخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه نكرة كغلام امرأة فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما اضيف الى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فان غلام امرأة اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد قاله في المغني والى ذلك يشير قول النظم واخصص اولا او اعطه التعريف بالذي تلا وهذا النوع هو الغالب لذلك صدر به الكلام فكل من المتضايفين مؤثر في الاخر فالاول يؤثر في الثاني الجر والثاني يؤثر في الاول التعريف او التخصيص ونوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه وذلك قسمان قسم يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة وقسم لا يقبله اصلا فالاول ضابطه ان يقع موقعا لا يكون معرفة كقوله ابا الموت الذي لابد اني ملاق لا اباك ونحو [illegible] ونحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده فهذه المضافات الى المعرفة يجب تأويلها بنكرة لان لا التي تعمل في المعارف ورب وكم لا يجران المعارف والحال لا تكون معرفة فالاضافة في هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف الثاني ضابطه ان يكون المضاف متوغلا في شدة الدخول في الابهام وعل في الشيء اذا دخل فيه دخولا بينا كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما من كل وجه قال ابو البقاء اذا اريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون واذا اريد بهما غير لم تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تخص وجها بعينه انتهى فجعل المقتضي للتعريف وقوعها بين متضادين وبه قال السيرافي وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبيان الابهام فيهما انك اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيدا غيره وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا او اشتركا في وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال الا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك واختاره ابو حيان في النكت الحسان وهذا النوع مرجعه السماع ومثل ما تقدم ضربك وتربك بمعنى مماثلك وحسبك وشرعك وانما مثلك وغيرك فاذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا يتعرفان بالاضافة ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو مررت برجل مثلك وغيرك والنكرة لا توصف بالمعرفة وتسمى الاضافة في هذين النوعين وهما ما يفيد تعريف المضاف وتخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه معنوية لانها افادت امرا معنويا وهو تعريف المضاف وتخصيصه وتسمى ايضا محضة اي خالصة من تقدير الانفصال اذ ليس قولنا غلام زيد مثلا في تقدير غلام لزيد مثلا ونوع لا يفيد شيئا من ذلك التعريف والتخصيص وضابطه ان

يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادا بها الحال او الاستقبال واليه اشار الناظم بقوله وان يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعزل فخرج بالصفة المصدر والمقيد بان والفعل فان اضافته محضة خلافا لابن طاهر وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله ان وجدي بك الشديد اراني عاذرا من عهدت فيك عذولا فوصف وجدي وهو مصدر مضاف الى يا المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئت اكرامك فان اضافته محضة خلافا للرياشي وخرج بتشبه المضارع الى اخره اسم التفضيل نحو افضل القوم فان اضافته محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج والفارسي وابي البقاء والكوفيين وجماعة من المتاخرين كالجزولي وابن ابي الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل افضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال وذلك باطل لان البدل بالمشتق يقل انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره ابنا حكاه ابن مالك عن الفارسي واختار خلافه وزعم ان ذلك قول سيبويه وخرج ايضا الصفة التي بمعنى الماضي نحو ضارب زيد امس فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائي وخرج ايضا الصفة التي لم تعمل نحو كاتب القاضي وكاسب عياله فان اضافته محضة وهذه الصفة تشبه المضارع في ارادة الحال والاستقبال ثلثة انواع كما يؤخذ من امثلة النظم اسم الفاعل المضاف لمعموله الظاهر او المضمر فالاول كضارب زيد الان او غدا والثاني نحو راجينا الان او غدا ومنه امثلة البنا لغتر كثر ابي لعسل فاسم المفعول المضاف لمعموله سواء كان من ثلاثي ام لا فالاول كمضروب العبد الان او غدا والثاني نحو مروع القلب بفتح الواو المشددة والصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت او لا فالاول كحسن الوجه الان وعظيم الامل الان وقليل الحيل الان والثاني كمستقيم القامة ومعتدل الطبيعة فاسم الفاعل مضاف الى منصوبه معنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان الى مرفوعهما معنى واضافة هذه الصفات الى معمولها المعرفة لا يفيدها تعريفا والدليل على ان هذه الاضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة بها في نحو هديا بالغ الكعبة فهديا نكرة منصوب على الحال وبالغ الكعبة نعتها ولا توصف النكرة بالمعرفة ووقوعها حالا في نحو ثاني عطفه فثاني حال من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجب التنكير والاصل عدم التاويل وقوله وهو ابو كبير الهذلي يمدح تابط شرا وكان زوج امه فاتت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل فحوش بضم الحاء المهملة وسكون الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة حال من الهاء المجرورة بالباء العائدة الى تابط شرا ومعناه حديد الفؤاد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور والسهد بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل الاحمق ودخول رب عليه في قوله وهو جرير يهجو الاخطل يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا فادخل رب على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ارادة زوالها عنه عكس الحسد والدليل على انها في هذه الاضافة وفي اضافة الصفة لمعمولها لا تفيد تخصيصا ان اصل قولك ضارب زيد بالخفض ضارب زيدا بالنصب فالاختصاص بالمعمول قبل الاضافة موجود فلم تحدث الاضافة تخصيصا وفيه رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد ايضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب قال في المغني وهذا سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضاربا فقط والتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تاتي بالاضافة انتهى وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضايع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال واما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب رجل فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة انتهى وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف لان الاصل في الصفة ان تعمل النصب ولكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون قال في المغني او تقليل القبح اما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر من المضاف كما في ضارب زيد وضاربات عمرو ومضروب العبد وحسن الوجه ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة او بحذف التنوين المقدر كما في ضوارب زيد وحواج بيت الله ففي ضوارب وحواج تنوين مقدر حذف للاضافة بدليل نصبهما المفعول قال الله تعالى في الحواجب او بحذف نون التثنية كما في ضاربا زيد ونون الجمع السالم كما في ضاربو زيد ففي التثنية والجمع نون حذف للاضافة واما رفع القبح ففي نحو مررت بالرجل الحسن الوجه بالجر فان في رفع الوجه على الفاعلية قبح خلو الصفة المشبهة عن ضمير يعود الى الموصوف لفظا كما قال في المغني وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح اجراء وصف الفعل القاصر وهو حسن مجرى بضم الميم وصف الفعل المتعدي في نصب المفعول به ففي رفع الوجه قبح وفي نصبه قبح وفي الجر تخلص منهما معا لان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها فيصير في الصفة ضمير يعود الى الموصوف ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر لانتفاء قبح الرفع على الفاعلية لوجود ضمير المضاف اليه الوجه لفظا فانه يعود على الموصوف وامتنع نحو الحسن وجه بالجر ايضا لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز

بخلاف

بخلاف المعرفة وتحصل ان الصفة المفردة المقرونة بال لا تضاف الى الخالي منها ومن الاضافة الى تاليها وتسمى الاضافة في هذا النوع وهو اضافة الوصف لمعموله لفظية لانها افادت امرا لفظيا وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع ورفع القبح ومرجعها الى اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وذي الاضافة اسمها لفظية وتسمى ايضا غير محضة لانها في تقدير الانفصال لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا **فصل** تختص الاضافة اللفظية بكونها غير محضة بجواز دخول ال على المضاف في خمس مسائل احداها ان يكون المضاف اليه مقرونا بال واليها اشار الناظم بقوله ووصل ال بذي المضاف مغتفر ان وصلت بالثان كالجعد الشعر فالجعد صفة مشبهة من جعد شعره جعودة ضد سبط سبوطة والشعر بفتح العين مضاف اليه وقوله وهو الفرزدق ابناؤنا قتلى وما في دمائها شفاء وهن الشافيات الحوائم بجر الحوائم باضافة الشافيات وابانا بفتح الهمزة الاولى للوحدة وسكون الهمزة الثانية قتلنا والضمير في دمائها وهن للسيوف وفي دمائها للقتلى والحوائم العطاش التي تحوم حول الما وغيره والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفا والمعنى قتلنا بالسيوف ولكن في دما القتلى التي طرقتها السيوف شفا وانما السيوف هي الشافيات لانها الة السفك المسئلة الثانية ان يكون المضاف اليه مضافا لما فيه ال واليه اشار الناظم بقوله او بالذي له اضيف الثاني كالضارب راس الجاني فالضارب صفة مقرونة بال مضافة الى راس وراس مضاف الى الجاني المقرون بال ونحو قوله لقد ظفر الزوار اقفية العدى بما جاوز الامال ملاسر والقتل فالزوار جمع زائر صفة مقرونة بال مضافة الى اقفية جمع قفا واقفية مضافة الى العدى المقرون بال والامال بالمد جمع امل وهو الرجاء وملاسر اصله من الاسر فحذفت نون من على لغة زبيد وبني خثعم من قبائل اليمن المسئلة الثالثة ان يكون المضاف اليه مضافا الى ضمير ما فيه ال كقوله الود انت المستحقة صفوه مني وان لم ارج منك نوالا فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بال مضافة الى صفوه وصفوه مضاف لضمير ما فيه ال وهو الود بضم الواو والنوال العطا ومنع المبرد هذه الاخيرة مناسبا ولم يتعرض لها في النظم المسئلة الرابعة ان يكون الصفة المضافة مثنى كقوله ان يغنيا عني المستوطنا عدن فانني لست يوما عنهما بغني فالمستوطنا صفة مثناة مضافة الى عدن ولذلك حذفت النون منها ويغنيا مضارع غني بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع والالف فيه علامة التثنية على لغة اكلوني البراغيث والمستوطنا فاعله وهي جملة شرطية وجوابها فانني لست والمعنى ان يستغني المستوطنا عدن فانني لست غنيا عنهما يوما من الايام المسئلة الخامسة ان يكون الوصف المضاف جمعا اتبع سبيل المثنى وطريقه وهو جمع المذكر السالم فانه يعرب بحرفين ويسلم فيه بنا الواحد من تغير الحركات ويختم بنون زائدة بعد الاعراب تحذف للاضافة كما ان المثنى كذلك كقوله ليس الاخلاء بالمصغي مسامعهم الى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم فالمصغي صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذفت النون منها والاخلاء الاصدقاء والوشاة جمع واش وهو النمام بين الاخلاء والرحم القرابة والى مسئلتي المثنى والمجموع اشار الناظم بقوله وكونها في الوصف كاف ان وقع مثنى او جمعا سبيله اتبع فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين ال والاضافة اما المسئلة الاولى وهي مسئلة الصفة المشبهة فلانها الاصل في ذلك وذلك لان التخفيف فيها بحذف الضمير وحذف الجار والمجرور لان الاصل في الجعد الشعر الجعد شعره او شعر منه فلما اضعف بحذف الضمير المجرور بها بالاضافة او بالحرف فحصل التخفيف بسبب ذلك اذ لا تنوين مع وجود ال وقرن المضاف اليه بال عوضا عما فات من الضمير ومن التنوين لان التنوين وال يتعاقبان على الاسم فوزن المضاف ذلك بادخال ال عليه بدلا من التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل لمشابهته لها من حيث ان المضاف في الصورتين صفة مقرونة بال والمضاف اليه مقرون بها واما المسئلة الثانية فلان ال اذا كانت في المضاف اليه الثاني كانت قريبة من كونها في المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد ولذلك يمتنع ان كان فيهما اكثر من مضاف لحذف فيه يجوز الضارب ابن اخي القوم كما جاز نعم ابن اخي القوم واما الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العائد الى ما فيه ال منزلة الاسم المقرون بال ام لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع واما الرابعة والخامسة فلان النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير اضافة كقوله الحافظوا عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف فلذلك لم يشترط في المضاف اليه شيء مما تقدم قال الشاطبي تبعا وحكم التكسير وجمع المؤنث حكم المفرد وجوز الفراء اضافة الوصف المحلى الى المعارف كلها سواء كان تعريفها بالعلمية ام الاشارة ام غيرهما كالضارب زيد والضارب هذا والضارب الذي في الضاربك والضارب غلامك اجراء لسائر المعارف مجرى المعرف بال بخلاف المضاف الى المنكر نحو الضارب رجل لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك بما الوصف فيه مقرون بال او مجرد منها موضع الضمير خفض لان الضمير نائب عن الظاهر وانحذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك نائبه وقال الاخفش وهشام موضعه نصب لان موجب النصب المفعولية

في احكام الاضافة

وهي مخففة وموجب الخفض الاضافة وهي غير مخففة ولا دليل عليها الا حذف النون والحذف بسبب آخر غير الاضافة وهو صون الضمير
المتصل عن وقوعه منفصلا وضعفه ابن مالك قال سيبويه الضمير كالاسم الظاهر فهو منصوب في الضاربك لان المعرف بال لا يضاف
عنده الا لما فيه ال او الى مضاف لما فيه ال والضمير ليس واحدا منهما مخفوض في ضاربك لا تحذف النون بدليل الاضافة
ولا مانع منها الا اقترانه لوصف بال وهو مجرد عنها ويجوز في الضاربك والضاربوك الوجهان الخفض والنصب لاحتمال ان يكون حذف
النون للاضافة فيكون الضمير في محل الخفض وان يكون للتخفيف في تقصير الصلة فيكون في محل نصب وذهب الجرمي والمازني و
المبرد وغيرهم الى ان الضمير فيهما في محل الخفض لا غير لان حذف النون للاضافة هو الاصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعوا
مع الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه النصب احوج الى ذلك قال المرادي في التلخيص في باب اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث
قال واما الضمير في نحو الزائرك والمكرموك فجائز فيه الوجهان باجماع لانهما جائزان في الظاهر لو وقع موقعه انتهى **مسئلة**
قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره وشرط ذلك
في الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى في الجملة فمن التصوير الاول قولهم قطعت
بعض اصابعه فبعض نائب فاعل قطعت وانث الفعل المسند اليه لكونه اكتسب التانيث من المضاف اليه وهي الاصابع لصلاحية
الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت اصابعه بتعبير عن الجزء بالكل مجازا او قراءة بعضهم وهو الحسن البصري تلتقطه بعض السيارة
بتانيث تلتقطه بالتاء المثناة فوق وقول وهو الاغلب العجلي وهو من المعمرين طول الليالي اسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي
فانث اسرعت مع انه خبر عن مذكر وهو طول الا انه اكتسب التانيث من المضاف اليه وهو الليالي ونقضي ونقضن في الموضعين
بقاف وضاد معجمة وحاصل ما ذكر في الموضح ثلثة انواع الاول ما كان المضاف فيه بعضا وهو مؤنث والثاني ما كان بعضا وهو مذكر
الثالث ما كان وصفا للمؤنث فيجري عليه فما كان كلا كقوله تعالى يوم تجد كل نفس وقيل كل نفس وما لم يكن شيئا من ذلك كقولهم
اجتمعت اهل اليمامة ومن الغريب ان المضاف اليه قد يكتسب كقوله قال ابن ام اناس ارحل ناقتي فمنع صرف اناس لكونه سرى اليه معنى التانيث
من الام ولا يبعد حمله على الضرورة قاله في الحواشي ومن التصوير الثاني وهو ان يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره
تذكيره قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فذكر مكسوفا مع انه خبر عن مؤنث وهو انارة الا
انها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل وقيل ان رحمة الله قريب من المحسنين وبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب لانه لا
وذكر الفراء انهم التزموا تذكير قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق هذا نقله في المغني ونقل غيره عن الفراء اذا كان القرب في النسب
التانيث ذا جاء بلا خلاف تقول هذه قريبتي ولا تقول هذه قريب فلان واذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتانيث وقيل التذكير
في الاية على المعنى لان الرحمة بمعنى العفو والغفران واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش واياك ان تظن ان التذكير لكون التانيث
مجازيا لان ذلك وهم لوجوب التانيث في نحو الشمس طالعة وانما يفترق حكم المجازي والحقيقي في الظاهر لا الضمير قاله في المغني
على الجوهري ولا يجوز قامت غلام هند بتانيث الفعل ولا قام امرأة زيد بتذكيره لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف
اليه فلا يقال قامت هند اذا كان القائم غلامها ولا قام زيد اذا كان القائم امرأته ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح
ابي الفتح في توجيه قراءة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها بالتاء انه من باب قطعت بعض اصابعه لان المضاف لو سقط هنا
لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان في الفاعلية ويلزم من ذلك تعدي فعل الضمير
المتصل الى ظاهره نحو زيدا ظلم يريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز واقتصر الناظم على التصوير الاول فقال وربما اكسب ثان اولا تانيثا ان
كان لحذف موهلا **مسئلة** ذهب البصريون الى انه لا يضاف اسم لما به اتحد كليث اسد ولا يضاف موصوف الى صفته
كرجل فاضل ولا تضاف صفة لموصوفها كفاضل رجل وشاهد ذلك قول الناظم ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى لان الغرض من الاضافة
التعريف او التخصيص والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها فان سمع ما يوهم شيئا من ذلك يؤول وهذا معنى قول الناظم وهذا معنى
قول الناظم واول موهما اذا ورد فمن ورود الاول وهو اضافة الاسم لمرادفه قولهم جاءني سعيد كرز فسعيد وكرز مترادفان لكونهما المسمى
واحد فاضيف احدهما للاخر وتاويله ان يراد بالاول وهو المضاف المسمى وبالثاني وهو المضاف اليه الاسم اي اللفظ الدال على المسمى اي
جاءني مسمى هذا الاسم وتوجيهه ان الاسم قبل اللقب في الوضع فقدم عليه في اللفظ وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه الى ما لا يليق بمجرد
اللفظ من نسبة او اسناد فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ ليحصل بذلك مغايرة ما صح كان قائل جاءني سعيد كرز قال جاءني
بكرز هذا اذا نسبت الى الاول ما ينسب الى الذوات اما اذا نسبت اليه ما ينسب الى الالفاظ فانه يجب تاويل الثاني بالمسمى والاول بالاسم كما

اذا قلت

باب الاضافة

اذا قلت كتبت سعيد كرز فانه يتعين ان تقول كتبت اسم هذا المسمى قاله في التوضيح ومن ورود الثاني وهو اضافة الموصوف الى الصفة
قولهم حبة الحمقا بالمد وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول فتمر السيل بها فيقطعها فتطأها الاقدام قاله الرضي وقولهم
صلوة الاولى وقولهم مسجد الجامع وتاويله ان يقدر موصوف ضيفا اليه المضاف المذكور فيقدر في الاول اسم عين وفي الثاني اسم
زمان وفي الثالث اسم مكان اي حبة البقلة الحمقا وصلوة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع لما ذكرنا ومن ورود الثالث وهو اضافة
الصفة الى موصوفها قولهم جرد قطيفة بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء وسحق عمامة بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين
وتاويله ان يقدر موصوف ايضا ويقدر اضافة الصفة الى جنسها ويجر جنسها بمن لان الاضافة فيهما بمعنى من لان المضاف اليه جنس
للمضاف لا موصوف به اذ الموصوف محذوف اي شيء جرد من جنس القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة فشيء موصوف وجرد وسحق صفة والصفة
فيهما مضاف الى جنسها معنى وصرح بمن معها لبيان معنى الاضافة وذهب الكوفيون الى جواز الاضافة في جميع ذلك اذا اختلف اللفظان
من غير تاويل محتجين بنحو قوله تعالى حق اليقين ولدار الاخرة بجانب الغربي وغير ذلك **فصل** الغالب على الاسماء ان تكون صالحة للاضافة
والافراد عنها كغلام من العقلاء وثوب من غيرهم فانه يضاف الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه وتارة لا يضاف فيقال
غلام وثوب ومنها ما يمتنع اضافته لملازمته التعريف كالمضمرات خلافا للخليل في نحو اياك فانه يقول هما ضميران يضاف احدهما الى الاخر
وتبعه الناظم والاشارات واما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه وكغير اي من الموصولات المختصة والمشتركة وكغير اي من
اسماء الشرط وكغير من اسماء الاستفهام وانما لم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف وانما اضيفت اي في الجمع لضعف
الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد تضاف اليه ومنها ما هو واجب اضافة الى المفرد وهو نوعان الاول ما يجوز قطعه عن الاضافة
في اللفظ فينون وهو المشار اليه في النظم بقوله وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا نحو كل اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا وبعض واي قال الله تعالى
وكل في فلك وفضلنا بعضهم على بعض وهل هما والحالة هذه معرفتان او نكرتان فذهب سيبويه والجمهور الى انهما معرفتان بنية الاضافة و
ان الحال في الحال منهما كقولهم مررت بكل قائما وببعض جالسا واصل صاحب الحال التعريف وذهب الفارسي الى انهما نكرتان والزم من
نعم بقبولهما ان يقول ان نصفا وسدسا في الحال منهما وثلثا ونحوها معارف لانها في المعنى مضافات وهن نكرات باجماع ورد بان العرب
تحذف المضاف اليه منها وقد لا تريده وتعمل محتمل الحال بعد كل وبعض على ارادته واياما تدعوا فايا اسم شرط مفعول مقدم وما صلة النوع
الثاني ما يلزم الاضافة لفظا وهو المشار اليه بقول الناظم وبعض الاسماء يضاف ابدا وهو ثلثة انواع ما يضاف للظاهر مرة وللمضمر اخرى
نحو كلا الرجلين وكلتا المرأتين وكلاهما وكلتاهما وعند زيد وعنده ولدى الباب ولديه وقصارى الامر وقصاراه بضم القاف اي غايته و
سوى زيد وسواه والثاني ما يختص بالظاهر دون المضمر كاولي بمعنى اصحاب واولات بمعنى صاحبات وذي بمعنى صاحب وذات بمعنى صاحبة قال
الله تعالى نحن اولوا قوة اي اصحاب قوة واولات الاحمال اي صاحبات الاحمال وذا النون اي صاحب الحوت وذات بهجة اي صاحبة بهجة والثالث
ما يختص بالمضمر دون الظاهر وهو المشار اليه بقول الناظم وبعض ما يضاف حتما امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع وهو نوعان احدهما ما يضاف
لكل مضمر متكلم او مخاطب او غائب مذكر كان او مؤنثا مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وهو وحد وهو مصدر ملازم للافراد والتذكير على المشهور
فمن اضافته الى ضمير الغيبة نحو اذا دعي الله وحده ومن اضافته الى ضمير الخطاب نحو قوله وهو عبد الله بن جدعان القرشي الاعلى وكنت اذ كنت
الهي وحدكا لم يك شيء يا الهي قبلكا والطي لا اول ممنوع سقط منه حرف النداء لدلالة الثاني عليه ومن اضافته الى ضمير المتكلم نحو قوله وهو الربيع
ابن منيع الفزاري اصبحت لا احمل السلاح ولا املك رأس البعير ان نفرا والذئب اخشاه ان مررت به وحدي واخشى الرياح والمطرا قال ذلك لما كبر وقد
عاش ثلثمائة واربعين سنة على ما قيل والنوع الثاني من النوع الثاني ما يختص بضمير المخاطب وهو مصادر مثناة لفظا ومعنا فهي التكرار لا
لما قصد بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها اول تضعيف العدد وتكثيره وهي لبيك بفتح اللام وتشديد الموحدة بمعنى اقامة على
اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد ولا يستعمل سعديك الا بعد لبيك لان لبيك هي الاصل في الاجابة وسعديك
كالتوكيد لها قاله المرادي اراد سيبويه بقوله لبيك وسعديك اجابة بعد اجابة انتهى وحنانيك بفتح الحاء المهملة والنون بمعنى تحننا عليك
بعد تحنن قال طرفة بن العبد حنانيك بعض الشر اهون من بعض انشده سيبويه ودواليك بفتح الدال المهملة بمعنى تداولا بعد تداول وهو
انسب من قول ابن الناظم ادالة بعد ادالة لان الادالة الغلبة يقال اللهم ادلني على فلان وانصرني عليه وهذا ذيك بذالين معجمتين بمعنى اسراعا
بعد اسراع قال العجاج ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا حتى تطلى الاجل المقضي والمعنى ضربا هذا بعد هذ على التكثير واطعن طعنا
خاتفا والهذ الشرهة في القطع وغيره والوخض بالخاء والضاد المعجمتين الطعن الجائف وهو بفتح الواو وسكون الخاء نعت للطعن عامله
اي هذا ذيك وعامل لبيك من معناها على حد قعدت جلوسا والتقدير اسرع واجب في عامل البواقي من الاصلة من لفظها والتقدير اسعد

والجن ولنداول ويجوز سيبويه مبتدأ ومضاف إليه في هذا ذلك في البيت السابق للعجاج وفي دواليك من قوله وهو سحيم بن الحسحاس إذا
شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس الحال انه مفعول يجوز سيبويه بفعله مبتدأ ولين في هذين أي سرعين صنف خبر يجوز
للتعريف بالإضافة إلى الضمير والحال واجبة التنكير وجوابه انه مؤول بنكرة كما في جاء زيد وحده لان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت
منه غير كونه مفعولا مطلقا لا حالا وجوابه ان ذلك يحتاج إلى استقراء تام وهذا عبد سحيم بالتصغير بمهملتين والحسحاس بمهملات
أربع قال أبو عبيدة كان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برقع صاحبه ليرى ان ذلك أبقى للمودة بينهما ويجوز
الأعلم وهو يوسف الشنتمري لقب بالأعلم لانه كان مشقوق الشفة العليا في هذا ذلك في البيت السابق للعجاج أو صفة لمصدر
مردود خبر يجوز لذلك وهو التعريف لان ضربا نكرة فلا يوصف بمعرفة ولان المصدر للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا
والجواب عن التعريف ان الأعلم لا يقول بان الكاف اسم مضاف إليه بل حرف خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثاني يعرف مما تقدم وقوله
إلى الأعلم مبتدأ ومضاف إليه خبر أي في هذا ذلك في أخواته وهي لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك ان الكاف المتصلة بها حرف
المجرد للخطاب مثلها الكاف في ذلك مردود خبر قوله أيضا لقولهم بلام التعليل متعلق بمردود حنانيه بإضافته إلى ضمير الغيبة ولبي يدي
بإضافته إلى الظاهر فتعين ان يكون الكاف في لبيك وأخواته اسما لقيام الاسم مقامها لان الاسم انما يقوم مقام مثله وبحذفهم النون
لأجلها ولم يحذفوها في ذلك وتانك فهي دليل على انها اسم مضاف إليه وبانها أي الكاف الحرفية لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحروف
كلها إلا تشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق لبيك وأخواته لانها لا تشبه الحرف فهذه ثلاث علل للرد على الأعلم علتان
وجوديتان وعلة عدمية فاستعمل مع الوجودي اللام لانها الأصل في التعليل واستعمل مع العدمي الباء للتغاير بينهما وتفننا في التعبير
والجواب عن الأولى ان حنانيه ولبي يدي شاذان وخارجان عن القياس كما سيأتي فلا يصلحان للرد وقول أبي حيان في الارتشاف ودعوى الشذوذ
فيهما باطلة ضعيف وعن الثاني ان النون يجوز حذفها لشبه الإضافة كما صرح به الأعلم في نفس المسألة وكما في اثني عشر لو ألحقت فإنك
فإنك للالتباس بالمفرد وشذ مثناه إضافة لبي إلى ضمير الغائب في نحو قوله انك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون لقلت لبيه لمن يدعوني
فمن يدعو زوراء بالزاي والراء آخره حالية من يا المتكلم والزوراء الأرض البعيدة وذات مترع صفتها والمترع من قولهم حوض مترع بفتح
التاء المثناة فوق والراء أي ممتلئ وبيون بفتح الموحدة وضم الياء المثناة تحت أي واسعة بعيدة الأطراف وكان مقتضى الظاهر ان يقول
لبيك ولكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة مثل حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم وشذ إضافة لبي إلى الظاهر في قوله وهو أعرابي من بني أسد
دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور واليه أشار الناظم بقوله وشذ إيلاء يدي للبي وفي شرح الموافقة ان يدي في البيت اسم رجل
علم منصوب على المفعولية بدعوت ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت ونابني بمعنى أصابني صلة ما وجملة فلبى معطوفة على جملة
دعوت والأصل فلباني أي قال لي لبيك فحذف المفعول والمعنى دعوت مسورا للأمر الذي نابني من نوائب الدنيا فلباني وأصل هذا
ان رجلا دعا رجلا اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فلباه إلى ذلك وخص يديه بالذكر لانهما اللتان أعطتاه المال حتى تخلص من تابعه
وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فجاء النهي عن ذلك بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم انه قال إذا دعا أحدكم أخاه فلا يقل لبيك فلا يقول لبي يديك
ليقل أجابك الله بما تحب قاله الشاطبي وقال سيبويه هذا البيت فيه رد على يونس في زعمه انه أي لبي مفرد وأصله لبي بألف بعد الموحدة
على وزن فعلى بسكون العين فقلبت ألفه ياء لأجل الضمير كما قلبت في لدى وعلى لاتصال الضمير بهما إذ يقال إليهما لديك وعليك ووجه
الرد من البيت ان لبي قد جمعت مع الظاهر ولو كانت ألفه كألف لدى وعلى لم تقلب مع الظاهر فيقال لدى لباب على زيد بقيا الألف
على حالها وقول ابن الناظم في شرح النظم ان خلاف يونس جار في لبيك وأخواته وهم نبه عليه أبو حيان أي غلط وانما هو خاص بلبيك ومنها ما هو
واجب الإضافة إلى الجمل مطلقا اسمية كانت أو فعلية وهو إذ من أسماء الزمان وحيث خاصة من أسماء المكان واليهما أشار الناظم بقوله
والزموا إضافة إلى الجمل حيث وإذ فأما إذ فنحو واذكروا إذ أنتم قليل بإضافة إذ إلى الجملة الاسمية واذكروا إذ كنتم قليلا بإضافة إذ إلى
الجملة الفعلية وإذ في هذين المثالين مفعول به لاذكر وزعم الجمهور انها ظرف لمفعول محذوف أي واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم قليل
وإذ كنتم قليلا وشرط الاسمية ان لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا
كما مثل أو معنى لا لفظا نحو وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وقد اجتمع إضافتها إلى الاسمية والفعلية معا في قوله تعالى إذ
أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن وقد يحذف ما أضيفت إليه من الجملة بأسرها للعلم به فيجاء
بالتنوين عوضا منه أي من المضاف إليه كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون أي يوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذف جملة غلبت
الروم وعوض منها التنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين وإذ باقية على بنائها على الأصح واليه أشار الناظم بقوله وإن ينون يحتمل إفرادا

إذ وأما حيث فنحو جلست حيث جلس زيد بإضافة حيث إلى الجملة الفعلية وجلست حيث زيد جالس بإضافة حيث إلى الجملة الاسمية ولما كان
إضافتها إلى الجملة الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية وشرط الاسمية ان لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه وربما
أضيفت حيث إلى المفرد كعند كقوله ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم فأضاف حيث إلى لي وهو مصدر
مفرد ولا يقاس عليه خلافا للكسائي فانه قاس عليه ونطعنهم بضم العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نسبه يطعن
بالفتح هذا هو الصواب والحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة جمع حبوة بكسر الحاء والمراد أوساطهم وببيض المواضي السيوف
القواطع ولي العمائم شدها على الرؤوس ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو لما الوجودية عند من قال باسميتها كابن السراج وتبعه الفارسي
وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقالوا انها اسم وهي ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى إذ واستحسنه في
المغني لانها مختصة بالماضي نحو لما جاءني أكرمته والصحيح عند سيبويه انها حرف وجود لوجود واستدل له الموضح في شرح القطر
بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته وجه الدليل منه انها لو كانت ظرفا لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب
ذلك العامل اما قضينا أو دلهم إذ ليس معنا سواهما وكون العامل قضينا مردود بان القائلين بانها اسم يزعمون انها مضافة إلى ما
يليها والمضاف إليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دلهم مردود بان ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وإذا بطل ان يكون لها
عامل تعين انه لا موضع لها من الإعراب وذلك يقتضي الحرفية انتهى ويجاب بان العامل قضينا وكونه مضافا إليه ممنوع فان القائلين
باسميتها لا يقولون بإضافتها إلى ما بعدها كما صرح في المغني بذلك في إذا على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقال
لان إذا عند هؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع فيها إذا جزمت انتهى وإذا عند غير الأخفش والكوفيين فانها تختص بالجمل الفعلية
واليها أشار الناظم بقوله والزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو وإذا أنعمنا على الإنسان
أعرض ومضارعين نحو إذا تتلى عليهم آياتنا يخرون ومختلفين نحو وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول الآية إذا تتلى عليهم آيات الرحمن
خروا وماضيا وأمرا نحو إذا طلقتم النساء فطلقوهن وأما نحو إذا السماء انشقت مما استند إليه الأخفش والكوفيون من جواز دخول
إذا على الجمل الاسمية فمثل وإن أحد من المشركين استجارك في التأويل فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والأصل إذا انشقت
السماء كما ان أحد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور استجارك والأصل وإن استجارك أحد لا ان السماء مبتدأ والفعل الذي بعدها خبره
وفي هذا القياس نظر لان شرط المقيس عليه ان يكون متفقا عليه عند الخصمين والمقيس ليس هو كذلك لان الأخفش والكوفيين لم يوجبوا في
على أحد في الآية يتعين ان يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجوزون ابتداءه لان إن الشرطية لا تختص عندهم بالأفعال كما قاله الموضح
وغيره فلا فرق عندهم بين إذا وإن في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية وأما قوله وهو الفرزدق إذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك
المذرع فما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير فعلى إضمار كان وباهلي مرفوع بها والجملة بعده خبرها والتقدير إذا كان باهلي تحته
حنظلية فاعل باستقر محذوف وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية ورد بانه حذف المفسر ومفسره جميعا وفيه ان الظرف
يدل على المفسر فكأنه لم يحذف والباهلي منسوب إلى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة إلى حنظلة وهي
أكرم قبيلة من تميم والمذرع الذي يكتنفه ملبس لذرع بالذال المهملة يعني انه إذا ولد للرجل الباهلي من امرأة حنظلية ولد فذلك الولد
النجيب الشجاع الذكي أهل للبس المذرع لشرف أبويه قاله الدماميني والظاهر انه المذرع بالذال المعجمة وهو الذي أمه أشرف من أبيه لكون أمه
ان حنظلية أشرف من باهلة انتهى والقول بإضمار كان معهود كما أضمر هي وضمير الشأن في قوله وهو قيس بن الملوح والضمير للقرشية
ابن الدمينة ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة إلي فهلا نفس ليلى شفيعها فنفس ليلى خبر مقدم وشفيعها مبتدأ مؤخر على حد لكن ملء عين
حبيبها والخبر هنا واجب التقديم لئلا يعود ضمير من المبتدأ على الخبر المؤخر لفظا ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة مع اسمها ضمير الشأن
والتقدير فهلا كان هو أي الشأن وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الإضمار من جنس المذكور أقيس وشفيعها على هذا خبر لمبتدأ محذوف
أي هي شفيعها قلت ويرجح من وجه آخر وهو ان ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف ويجاب عنه بانه حذف تبعا للفعل

فصل وما كان من أسماء الزمان بمنزلة إذ وإذا في كونه اسم زمان مبهم لما مضى كما ان إذ كذلك أو لما يأتي كما ان إذا كذلك فانه بمنزلتهما
مضافا إليه فما كان بمنزلة إذ جاز ان يضاف للجملتين الاسمية والفعلية واليه أشار الناظم بقوله وما كإذ أضف جوازا فلذلك
تقول جئتك زمن الحجاج أمير بالرفع على الابتداء والخبر أو زمن كان الحجاج أميرا لانه أي الزمن بمنزلة إذ في إفادة معنى المضي والناصب له جئتك
لانه بمعنى المضي فلا يعمل فيه إلا ماض وما كان بمنزلة إذا جاز ان يضاف إلى الجملة الفعلية دون الاسمية فلذلك تقول آتيك زمن يقدم
الحجاج فزمن مضاف إلى الجملة الفعلية والناصب له آتيك لانه مستقبل ولا يعمل في المستقبل إلا المستقبل ويمتنع آتيك زمن الحجاج قادم على

الابتداء والخبر لانه اى لان زمن بمنزلة اذ واذ لا تضاف الى الجملة الاسمية فكذلك ما كان بمعناها هذا قول سيبويه في مشبه اذ واذا
واقتصر الناظم في مشبه اذ واقتصر عليه في النظم دون مشبه اذا محتجا بقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون فاضيف يوم وهو مشبه اذا
في الاستقبال الى الجملة الاسمية واذا لا تضاف اليها وقوله وهو سواد بن قارب فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب
فاضيف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية واذا لا تضاف اليها وهذا المذكور من الآية والبيت ونحوه عند سيبويه مما نزل فيه
المستقبل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى فيوم فيه مشبه اذ لا مشبه اذا فلذلك اضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا
كاسبوع ويومين وشهر لم يضف الى الجمل خلافا لبعض المغاربة **فصل** يجوز في الزمان المحمول على اذ واذا اذا اضيف الى
الجملة الاعراب على الاصل في الاسماء والبناء على الفتح حملا عليهما اى على اذ واذا لانهما بنيا لشبه الحرف في الافتقار المتاصل الى جملة
واقتصر في النظم على مشبه اذ فقال وابن او اعرب ما كاذ قد اجريا فان كان ما وليه فعلا مبنيا بناء اصليا او عارضا فالبناء ارجح واليه
اشار الناظم بقوله واختر بنا متلو فعل بنيا واختلف في علته فقال البصريون للتناسب وقال ابن مالك للشبه بالظرف في مجرد
الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة اليه والى غيره وذلك ان قولك حين قمت كان كلاما تاما قبل دخول حين عليه و
بعد دخولها حدث له افتقار شبه حين فاقتضى البناء فالبناء الاصلي كقوله وهو النابغة الذبياني على حين عاتبت المشيب على الصبا
قلت الما اصح والشيب وازع يروى على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الارجح لكونه مضافا الى مبني اصالة
والبناء العارض نحو قوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم يروى بخفض حين على الاعراب وفتحها على البناء لكونه
مضافا الى مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وماضيه استصبيت فلانا اذا عددته صبيا اى جعلته في عداد الصبيان واذا
كان ما وليه فعلا مضارعا معربا او جملة اسمية فالاعراب ارجح من البناء عند الكوفيين والاخفش وواجب عند جمهور البصريين
لعدم التناسب واعترض عليهم في دعوى الوجوب بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح على البناء لا على الاعراب لان الاشارة الى اليوم كما
في قراءة الرفع فلا يكون ظرفا والتوفيق بين القراءتين اليق واجاب جمهور البصريين بان الفتح فيه اعراب مثله في قراءة الجمهور
الرفع والاصل ذلك ان تكون الاشارة ليست لليوم والا لزم كون الشيء ظرفا لنفسه واعترض عليهم ايضا بنحو قوله تذكر ما تذكر من سليمى
على حين التواصل غير دان يروى بفتح حين على البناء والكسر ارجح على الاعراب عند الكوفيين ومن الحق بهم ابو على الفارسي من
البصريين وتبعهم ابن مالك فقال بعد قوله في النظم وقبل فعل معرب او مبتدا اعرب ومن بنى فلن يفندا اى لن يغلط **فصل**
مما يلزم الاضافة لفظا ومعنى كلا وكلتا فانهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم ولا يضافان الا لما استكمل ثلاثة شروط احدها
التعريف فلا يضافان لنكرة مطلقا فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم اجازوا اضافتهما
الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها
اى تاركة للغزل وتابعهم الناظم في المغني وهو مقيد لما اطلقه هنا والشرط الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص او بالاشتراك فالاول نحو
كلاهما وكلتاهما والثاني نحو كلا الشيئين وكلتا الجنتين او بالاشتراك بين المثنى والجمع نحو قوله كلانا غني عن اخيه حياته ونحن اذا متنا
اشد تغانيا فان كلنا مشتركة بين الاثنين والجماعة فلذلك صح اضافة كلا اليها وانما صح قوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل
لان ذا وان كانت حقيقة في الواحد الا انها مثناة في المعنى لانها مشار بها الى اثنين وهما الخير والشر مثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر
عوان بين ذلك اى بين الفارض والبكر فالاشارة بذا في الموضعين تعود الى ما ذكر اى كلا ما ذكر من الخير والشر وبين ما ذكر من الفارض و
البكر والبيت قاله عبد الله بن الزبعرى يوم احد قبل الاسلام والمدى بفتح الميم وبالدال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون الجيم مستقبل
كل شيء والقبل بفتح القاف والباء الموحدة تطلق على امور منها الجهة والاصح ذكر ذلك بمعناه في القاموس يقول ان الخير والشر غاية ينتهيان
اليها وينقضيان عندها وكلاهما امر يستقبله الانسان ويعرفه وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر القاف وفتح الباء على انه جمع قبلة بمعنى
ان كلا منهما بمنزلة القبلة التي يتوجه اليها المصلي والشرط الثالث ان يكون المضاف اليه كلا وكلتا كلمة واحدة فلا يضافان الى كلمتين
مفرقتين فلا يجوز كلا زيد وعمرو والى هذه الشروط الثلاثة اشار الناظم بقوله لمفهم اثنين معرف بلا تفرق اضيف كلتا وكلا فاما قوله كلا
اخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات والمام الملمات باضافة كلا الى متفرق وهما اخي وخليلي فمن نوادر الضرورة والخليل من الخلة في
كما قال ابو بكر بن دريد صفاء المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الاسرار وقال غيره اصل الخلة المحبة والعضد الساعد وهو مؤنث من
المرفق الى الكتف وكني به عن الاعانة والتقوية فان العضد قوام اليد وجيدني يعني تشتد والنائبات المصائب والالمام النزول والملمات جمع ملمة
وهي نوازل الدهر وكلا مبتدا وواجدي بكسر الدال مفرد مضاف الى مفعوله الاول وهو يا المتكلم خبر المبتدا وعضدا مفعوله الثاني والجار

ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاي وكلاك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين آتت
معناهما وهو قليل وقد اجتمعا في قول الفرزدق كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي فالحق اقلعا ضمير التثنية مراعاة
للمعنى وافرد رابي مراعاة اللفظ ومنها اي بفتح الهمزة وتشديد الياء وتضاف للنكرة مطلقا سواء كانت النكرة مفردة ام مثناة او مجموعة نحو
اي رجل واي رجلين واي رجال وتضاف للمعرفة اذا كانت المعرفة مثناة نحو فاي الفريقين احق وكانت المعرفة مجموعة نحو ايكم احسن عملا
ولا تضاف لفظا اليها اى الى المعرفة حال كونها مفردة عن التثنية والجمع الا ان كان بينهما اجزاء اى والمعرفة المفردة جمع مقدر نحو اي زيد
احسن اذ المعنى اي اجزاء زيد احسن فبين اي وزيد لفظ مقدر يدل على الجمع وهو اجزاء او عطف مثلها عليها بالواو كقوله فلئن لقيتك خاليا
لتعلمن اينا واي فارس الاحزاب اذ المعنى اينا فارس الاحزاب والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله ولا تضف لمفرد معرف ايا وان كررتها
فاضف او تنو الاجزا واشرح ذلك كله ان ايا الاستفهامية اسم عام لجميع الاوصاف فلا يخلو اما ان يراد بها تعميم اوصاف بعض الاجناس او
تعميم اوصاف بعض ما هو فرد شخص باحد طرق التعريف فان كان المراد بها الاول اضيفت الى منكر مطابق في المعنى وكانت معه بمنزلة كل
المضاف الى المنكر على العموم مفردا او مثنى او مجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال اي رجل واي رجلين واي رجال على معنى اي واحد من
الرجال واي اثنين منهم واي جماعة منهم وان كان الثاني اضيفت الى معرف وامتنع تطابقهما في المعنى وكانت معه بمنزلة بعض لعكس كل له
المعرف على العموم ولذلك وجب كونه اما مثنى او مجموعا واما مكررا مع اي بالواو لان المفردين مع الواو في حكم المثنى لكونها لمطلق الجمع ولما
على تقدير مضاف دال على الجمع ولا تضاف اي الموصولة الا الى المعرفة نحو ايهم اشد لان معناها معنى الذي وهو معرفة ولا يجوز ان يضاف الى
نكرة لا يقال اضرب ايا رجل هو افضل خلافا لابن عصفور في اجازته ذلك ولا تضاف اي المنعوت بها والواقعة حالا الا للنكرة فالاولى
كمررت بفارس اي فارس بخفض اي نعتا للفارس والثانية كمررت بزيد اي فارس بنصب اي على الحالية من زيد وانما وجب اضافتهما الى النكرة
فيهما لان نعت النكرة والحال يجب ان يكونا نكرتين ومعنى اي فارس كامل في الفروسية والى هذا اشار الناظم بقوله وان تكن بالمعرفة
موصولة ايا وبالعكس الصفة واما اي الاستفهامية والشرطية فتضافان اليهما اى الى المعرفة والنكرة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان
تكن شرطا او استفهاما فمطلقا كمل بها الكلاما لان معنى الاستفهام والشرط يؤتى بالمعرفة والنكرة ولهما اربعة امثلة مثال الاستفهامية
المضافة الى معرفة نحو ايكم ياتيني بعرشها ومثال الشرطية المضافة الى معرفة ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي ومثال الاستفهامية
المضافة الى نكرة باي حديث ومثال الشرطية المضافة الى النكرة قولك اي رجل جاءك فاكرمه والحاصل ان اقسامها خمسة وهي ضربان ما لا
يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ وهو اثنان المنعوت بها والواقعة حالا وما يجوز وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالاولى
نحو اضرب ايا افضل والثانية نحو قلت ثم اي والثالثة ايا ما تدعوا ومنها لدن وهي بمعنى عند فيكون اسما لمكان الحضور وزمانه كما
عند كل واليها اشار الناظم بقوله والزموا اضافة لدن فجر الا انها لدن تختص عن عند بستة امور احدها انها ملازمة لمبدا الغايات
الزمانية والمكانية جمع غاية وهي المسافة وعند غير ملازمة للغايات فمن ثم اى من اجل ان لدن عند يكونا لمبدا الغايات اختلفا في
المزدوج وعدمه فتعاقبا اى يتعاقبان على شيء واحد في نحو جئت من عنده ومن لدنه وقد اجتمعا في التنزيل قال الله تعالى في خضر و
آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جيء بعند فيهما او بلدن لصح ذلك ولكن ترك ذلك دفعا للتكرار بخلاف نحو جلست عنده فلا
يجوز فيه جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا لان حرف الابتداء وهو من غير موجود هنا والامر الثاني ان الغالب في لدن استعمالها مجرورة
بمن ونصبها قليل حتى انها لم تات في التنزيل منصوبة وجر عند بمن دون جر لدن بها في الكثرة والامر الثالث انها مبنية على السكون وعلة
بنائها شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف الا في لغة قيس فانها معربة عندهم تشبيها بعند وبلغتهم
قرئ لينذر باسا شديدا من لدنه باسكان الدال واشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء في الوصل وهي قراءة ابي بكر عن
عاصم وفي امالي ابن الشجري قال ابو علي فاما ما روى عن عاصم من قراءته من لدنه بكسر النون فان ذلك لالتقاء الساكنين حيث سكنت الدال
كما سكنت الباء من سبع ولبث كسرة اعراب انتهى فظهر بهذا ان لدن مبنية دائما والامر الرابع جواز اضافتها الى الجمل كقوله وهو القطامي
صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب فاضاف لدن الى جملة شب والصريع المصروع وهو المطروح على
الارض علته وغوان بغين معجمة مفتوحة جمع غانية وهي الجارية التي غنيت بحسنها عن الحلي وراقهن ورقنه اى اعجبهن
واعجبنه والذوائب جمع ذؤابة من الشعر بهمزة بعد الذال المعجمة في المفرد وكان حقها ان تثبت في الجمع لكنهم استثقلوا وقوع الف
بين همزتين فابدلت الاولى واوا وهذا البيت لا دليل فيه اذ يحتمل ان يكون على اضمار ان بدليل انها ظهرت بعدها قال ابن
الشجري ويؤيده قول سيبويه في لدن شولا انك تثبت شولا ورد بانه خلاف الموضوع الخ وبقا متلبسا الامر الخامس جواز افرادها

باب الاضافة

عن الاضافة مثل غدوة كقوله *** ومهري مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب بنصب غدوة فنصبها بلدن على التمييز لان
لدن في آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف في لغاتها العشرة وقد تحذف نونها فشابهت حركات الدال حركات
الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة على التمييز
كنصب خلا براقود او على التشبيه بالمفعول به في نحو ضارب زيدا فان نونها تثبت تارة وتحذف اخرى كما في اسم الفاعل فعملت عمله بل
قال ابو علي النون في لدن زائدة نقل ذلك عنه ابن الشجري وبه يتضح تشبيهه لدن بضارب منونا حتى نصبت بعدها غدوة والبيت
قول النظم ونصب غدوة او نصبها انه على اضمار كان واسمها او ابتداء هاوا الاصل لدن كان الوقت غدوة والذي دل على النون
كلمة لدن قاله ابن مالك قال هذا احسن لانه يبقى لدن على ما ثبت لها من الاضافة ويؤيده من لدن لولا فالنصب على هذا الكثير
بلدن وانما هو بكان المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير وحكى الكوفيون في غدوة رفعها بعدها اي بعد لدن
على اضمار كان تامة اي لدن كانت غدوة وقال ابن جني لشبهه بالفاعل مرفوع قال المرادي ظاهره انها مرفوعة بلدن والجر القياس
كما يجر سائر الظروف وهو الغالب في الاستعمال ولا تكن غدوة بعد لدنا لا منونة وان كانت معرفة ولا تنصب غدوة الا مع وجود
النون في لدن دون حذفها وعند لا ينصب شيء من المفردات بعدها والامر الشامل لها اي لدن لا تقع الا فضلة بخلاف عند فانها
قد تكون عمدة تقول السفر من عند البصرة فتجعل عند خبرا عن السفر والخبر عمدة وهذا يخالف تصحيحه في باب المبتدأ ان الخبر متعلقها
المحذوف الا ان يقال لما سد مسده اعطي ما له من العمدية ولا تقول السفر من لدن البصرة لان ذلك يخرجها عما استقر لها من ملازمة
الفضلية ومنها مع والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا وهي حينئذ اسم لمكان الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو زيد
معك او زمان الاجتماع نحو جئتك مع العصر وترادف عند فمن ثم قرأ بعضهم هذا ذكر من معي بكسر ميم من وحكاه سيبويه
ذهبت من معه بالجر وهي اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند افرادها عن الاضافة نحو جاءا معا معربة لانها في الاصل الا في لغة
ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان ابو قبيلة وغنم بفتح الغين المعجمة وسكون النون ابن تغلب بن وائل فهي مبنية على السكون
لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضعا ثم توضع قاله الشاطبي كقوله وهو الراعي كما قال الشاطبي لجرير كما قال العيني فريشي منكم
وهواي معكم وان كانت زيارتكم لماما الرواية بتسكين عين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة
وخالفه المتأخرون محتجين بان ذلك ورد في الكلام نقل عن الكسائي ان ربيعة تقول ذهبت مع اخيك حيث فتح ابنك
بالسكون ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والرئيل البابل الفاجر او المال ونحوه ولماما بكسر اللام وتخفيف الميم وقتا بعد وقت
واذا التقى مع الساكنة ساكن آخر جاز كسرها على اصل التقاء الساكنين وفتحها استحسانا للاصل واتباعا نحو مع القوم بكسر
العين وفتحها وعبارة التسهيل وتسكين عينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة فافاد ما لم يفده الموضح وهو ان عينها
تسكن قبل حركة نحو جئت معك وتكسر قبل سكون نحو جئت مع الرجل ولكن الموضح حاول شرح قول النظم ومع مع فيها قليل ونقل
فتح وكسر لسكون يتصل وقد تفرد مع عن الاضافة فتنون وتصير بمعنى جميعا فتنصب على الحال من الاثنين نحو جاءا معا قال في تكاد
كلبي وما لكما لطول اشتياق لم نبت ليلة معا او من الجماعة المذكرين والمؤنثات فالاول كقول الخنساء واضحى رجالي فبادوا معا فاصبح
قلبي بهم مستفزا بفتح الفاء وبالزاي اسم مفعول من استفزه الخوف اذا ازعجه والثاني كقول متمم بن نويرة اذا حنت الاولى سجعن لها معا
اي اذا صوتت الحمامة الاولى هدرن جميعا لاجل تصويتها واختلف في حركة معا اذا نونت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة اعراب
والكلمة ثنائية في حال الافراد كما كانت في حال الاضافة وذهب يونس والاخفش الى ان الفتحة فيها كفتحة يا فتى لانها لما افردت ردت
اليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا منقوصا في الاضافة تاما في الافراد ولكن حذفت الفها في الوصل للساكنين لا الف التنوين
كما حذفت الف فتى لذلك قال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا فوضعوه في موضع رفع كما توقع
الاسماء المقصورة نحو هم عكى ولو كان باقيا على النقص لقيل الزيدون مع كما قالوا هم يد على من سواهم واعترض بان معا ظرف في موضع
الخبر فلا يلزم ما قاله ومنها غير وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده اما بالذات نحو مررت برجل غيرك او بالصفات كقولك
لشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والا لانتقض بنحو زيد غير عمرو فان ماهيتهما واحدة وهي الحيوان
الناطق والتركيب صحيح واذا وقع غير بعد ليس وعلم المضاف اليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على انها اسم ليس وخبرها
محذوف والتقدير ليس غيرها مقبوضا او بنصبها على انها خبر ليس واسمها محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرها وجاز حذفه لفظا فتضم
غير بغير تنوين ثم اختلف في ضمته فقال المبرد والجرمي واكثر المتأخرين ضمة بناء لانها في غير كقبل وبعد في الابهام والقطع عن الاضافة وتنوي

المضاف اليه

المضاف اليه ونسب الى سيبويه فهي اسم لليس او خبر لها والجزء الآخر محذوف على تقديرها اسمية فهي في محل رفع وعلامة رفعها
ضمة في محلها لا هذه الضمة الموجودة لانها ضمة بناء او على الخبرية فهي في موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غيرها مقبوضا وعلى
النصب ليس المقبوض غيرها فحذف من الاول الخبر ومن الثاني الاسم والى بنائها على الضم اشار الناظم بقوله واضمم بناء غيرا ان عدمت ما
له اضيف ناويا ما عدما وقال الاخفش ضمة غير ضمة اعراب وحذف التنوين للاضافة تقديرا لان المضاف اليه ثابت في التقدير عنده
لانها اسم ككل وبعض في جواز القطع عن الاضافة لفظا لا ظرف للزمان كقبل وبعد ولا للمكان كفوق وتحت وعلى هذا فهي اسم
لليس وعلامة رفعها الضمة الظاهرة لا خبر لان خبر ليس لا يرفع وهذان القولان في الضمة جوزهما ابن خروف وعلى البناء هي اسم او خبر وعلى الاعراب
هي اسم لا خبر ويجوز قليلا الفتح مع التنوين لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى ودونه لنية لفظ المضاف اليه فهي خبر لانه منصوب واسم ليس
محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرا او غيره والحركة على هذا اعراب باتفاق واعترض بان غيرا يجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت الى مبني
فيحتمل انها بنيت حال الاضافة ثم حذف المضاف اليه وبقي البناء على حاله وعلى هذا فيحتمل ان تكون اسما وان تكون خبرا نعم الفتح مع التنوين
كالضم مع التنوين والحركة اعراب بالاتفاق لان التنوين اما للتمكن فهو خاص بالمعرب او للتعويض فكان المضاف اليه مذكورا وقيد حذف
ما يضاف اليه غير بقوله بعد ليس بناء على انه لا يجوز بعد لا النافية كما صرح به في المغني وقال انه لحن وبالغ في الانكار على مرتكبه في شرح الشذور
ورد بان ابا العباس كان يقول لا غير بالبناء على الضم كقبل وبعد وكذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وانشد عليه في
باب القسم من شرح التسهيل جوابا به ينجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسأل وتبعهم صاحب القاموس ومنها قبل وبعد ويجب اعرابهما
نصبا على الظرفية او خفضا بمن فقط في ثلث صور احديها ان يصرح بالمضاف اليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده ولا
يختصا بالزمان وقد يكونان للمكان كقولك قبل زيد داري او بعدها ولذلك سهل دخول من عليهما عند البصريين قال الدماميني الصورة
الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه فيبقى الاعراب وترك التنوين على حالهما كما لو ذكر المضاف اليه كقوله ومن قبل نادى كل مولى
قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف بخفض قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه اي ومن قبل ذلك فحذف ذلك من اللفظ وقدره
ثابتا وقرئ في الشذوذ لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض من غير تنوين اي من قبل الغلب ومن بعده وهي قراءة الجحدري والعقيلي الصورة
الثالثة ان يحذف المضاف اليه ولا ينوى شيء لا لفظه ولا معناه فيبقى الاعراب المذكور بحاله من النصب على الظرفية او الخفض بمن و
لكن يرجع التنوين الذي كان حذف للاضافة لزوال ما يعارضه من الاضافة في اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد
بالجر والتنوين وقوله وهو عبد الله بن يعرب فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات بنصب قبلا على الظرفية والرواية المشهورة
بالماء الحميم والذي رواه الثعالبي بالماء الفرات قال الموضح وهو انسب لان العذب والحميم الحار ومنه اشتقاق الحمام وقيل الحميم البارد وهو من
الاضداد وقوله ونحن قتلنا الاسد اسد خفية فما شربوا بعدا على لذة خمرا بنصب بعدا على الظرفية ويحتمل ان يكون التنوين فيه وفي البيت قبله
للضرورة وهي المسئلة المشهورة قال المرادي مسئلة اذا نونت الغايات للاضطرار فمختار سيبويه واصحابه تنوينه مرفوعا وعليه
قوله فما شربوا بعد على لذة خمرا ومختار الخليل واصحابه تنوينه منصوبا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا انتهى وهما نكرتان في هذا
الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولذلك نونا كما ينون سائر الاسماء النكرات تنوين التمكن وقال بعضهم معرفتان بنية الاضافة و
تنوينهما تنوين عوض قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندي حسن ومعرفتان في الوجهين قبله بالاضافة لفظا في الاول وتقديرا
في الثاني فان نوى معنى المضاف اليه دون لفظه بنيا لافتقارهما الى المضاف اليه معنى كافتقار الحروف لغيرها وبنيا على حركة فرارا من التقاء
الساكنين وعلى الضم لتخالف حركة البناء حركتي الاعراب نحو لله الامر من قبل ومن بعد في قراءة الجماعة السبعة بالضم بغير تنوين وهما في هذه
الحالة معرفتان بالاضافة الى معرفة منوية والاصل والله اعلم لله الامر من قبل الغلب ومن بعده وقال الحوفي وانما بنيتا على الضم اذا كان
المضاف اليه معرفة اما اذا كان نكرة فانهما معربان سواء نونت معناه او لا انتهى واذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات لان الاصل فيهما ان
تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف اليه لانه متمم ذلك بتعريفه فاذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار آخر المضاف
غايته قاله الدماميني ومنها اول مقابل آخر ودون واسماء الجهات الست كيمين وشمال ووراء وامام وفوق وتحت وهي على التفصيل المذكور
في قبل وبعد من انها اذا اضيفت لفظا اعربت نصبا على الظرفية وخفضا بمن واذا لم تضف لا لفظا ولا تقديرا اعربت الاعراب المذكور و
نونت واذا حذف المضاف اليه فان نوى لفظه اعربت الاعراب المذكور ولم تنون وان نوى معناه بنيت على الضم تقول جا القوم واخوك
خلف وامام بالضم فيهما تريد خلفهم وامامهم ولكنك حذفت المضاف اليه ونويت معناه وبنيتهما على الضم قال رجل من بني تميم لعن الاله
تعلة بن مسافر لعنا يشن عليه من قدام بالضم والاصل من قدامه فحذف المضاف اليه ونوى معناه فبناه على الضم وتعلة بفتح التاء المثناة فوق

وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل وجرير ابن مراجم وشن حبيم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة يصيب وقال معن بن اوس لعمرك ما ادري واني لأوجل على اينا تغدو المنية اول بالضم والاصل اول لو قتين وذلك لان لكل منهما وقتا يموت فيه بقاء احدهما سابقا ولا يعرف غدو المنية في اول الوقتين المقدرين لهما على اي الرجلين والمنية الموت وحكى ابو علي الفارسي ابدأ بذا من اول بالضم على نية معنى المضاف اليه والاصل من اول الامر وبالخفض على نية لفظه وبالفتح على نية تركهما ومنعه من الصرف للوزن والوصف لانه اسم تفضيل بمعنى الاسبق ونستفيد من حكاية ابي علي ان اول له استعمالان احدهما ان يكون ظرفا كقبل وبعد والثاني ان يكون صفة كالاسبق وقال الخليل اذا انا لم او من عليك ولم يكن لقاؤك الا من وراء وراء بالضم وانشد سيبويه لا يحمل الفارس الا الملبون المحض من امام ومن دون بالسكون والقافية هنا لو كانت مطلقة الروي لكان مبنيا على الضم لانه في نية الاضافة قاله الشاطبي وتقول جلست يمين وشمال ودفوق وتحت بالضم فيهن والاصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك ومنها حسب بسكون السين ولها في العرب استعمالان احدهما ان تكون بمعنى كاف اسم فاعل كفى وتستعمل مضافة استعمال الصفات المشتقة فتكون نعتا للنكرة لانها لم تتعرف بالاضافة وحالا على ما في بمعنى اكرمت برجل حسبك من رجل اي كاف لك عن غيره وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل بنصب حسبك على الحال من عبد الله اي كافيا لك عن غيره وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة فترفع على الابتداء نحو حسبهم جهنم فحسبهم مبتدأ وسوغ الابتداء به الاختصاص بالاضافة وجهنم خبره ويجوز العكس وهو اولى لان جهنم معرفة بالعلمية وحسبهم نكرة وتنصب اسما لان نحو فان حسبك الله فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاعراب الاول وتجر بالحرف نحو بحسبك درهم فحسبك مبتدأ ودرهم خبره ولا يجوز العكس لان حسبك نكرة مختصة ودرهم غير مختص وبهذا الاستعمال الثاني يرد على من زعم انها اسم فعل بمعنى يكفي فان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق ولا العوامل المعنوية على الاصح والثاني من الاستعمال الثاني من اصل التقسيم ان يكون حسب بمنزلة لا غير في المعنى فتستعمل مفردة عن الاضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه وحسب هذه هي حسب المتقدمة في الاستعمالين السابقين ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى الدال على النفي وتجدد لها ملازمتها للوصفية او الحالية او الابتداء وبناؤها على الضم بعد ان كانت معربة بحسب العوامل تقول في الوصفية رايت رجلا حسب وفي الحالية رايت زيدا حسب فحذف المضاف اليه منهما ونوي معناه وبنيت على الضم قال الجوهري كانك قلت حسبي او حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون انتهى وعنى بالاضمار الحذف فكانه قال فحذفت المضاف اليه منهما واضمرته في نفسك ولم تنون لانك نويت معنى المضاف اليه فبنيتهما على الضم كقبل وبعد وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب فحسب مبتدأ حذف خبره اي فحسبي ذلك والمعنى رايت رجلا لا غير ورايت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير ودخلت الفاء في الاخيرة تزيينا للفظ كما تدخل على قط في قولك قبضت عشرة فقط واقتضى كلام ابن مالك في قوله في النظم قبل كغير بعد حسب اول ودون والجهات ايضا وعل واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا انها اي حسب تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وبعد قال ابو حيان ولا وجه لنصبها لانها غير ظرف وقد ذكرها مع الظروف الا ان نقل عنهم نصبها حالا اذا كانت نكرة انتهى كلامه فان اراد ابو حيان بكونها نكرة قطعها عن الاضافة لفظا اقتضى ان استعمالها حينئذ اي حين اذ قطعت عن الاضافة منصوبة شائع في كلامهم واقتضى انها كانت مع الاضافة معرفة بالاضافة وهذان الاقتضاءان كلاهما ممنوع اما الاول فلانها اذا قطعت عن الاضافة وجب بناؤها على الضم واما الثاني فلانها نكرة دائما اضيفت ام لم تضف وان اراد ابو حيان تنكيرها مع الاضافة فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ اي حين اذ كانت مضافة لانها لم ترد في كلامهم الا نكرة كلك لان اضافتها لا تفيد التعريف وانما هي في تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك في شرح العمدة وايضا فلا وجه لتوقف ابي حيان في تجويز انتصابها على الحال اي حين اذ كانت مضافة فان نصبها على الحال مشهور في غالب الكتب انه مذكور في كتاب الصحاح للجوهري مع كثرة تداوله الايدي له قديما وحديثا قال صاحب الصحاح فيه تقول هذا رجل حسبك من رجل وتقول في المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال انتهى نصب حسبك في الاول وقعت بعده نكرة فرفعت على انها نعت لها وفي الثاني وقعت بعد معرفة فنصبت على انها حال منها وهي في الصورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها لا تفيد التعريف وايضا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك اي بنصبها على الحال اذ لا اثر لنا وقلنا ان لها حالة تعريف وحالة تنكير لان المراد بقوله واعربوا نصبا اذا ما نكرا التنكير الذي ذكره في قبل وبعد وهو ان تقطع عن الاضافة لفظا وتقديرا وتنصب على الظرفية بحيث يقال رايت زيدا حسبا او فحسبا ولم يسمع ذلك لا مطلق التنكير كما توهمه ابو حيان وما ذكره الموضح من ان مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد فالصواب انه حمل عموم قوله وما من بعده قد ذكرا على المجموع لا على كل فرد من جملته لا يرد عليه حسب

على الابنية واما علة كونها توافق فوق في افادة معناها وهو العلو وفي بنائها على الضم اذا كانت معرفة فيما اذا يراد بها علو معين كقولك اخذت الشيء الفلاني من اسفل الدار والشيء الفلاني من عل اي من فوق الدار وكقوله وهو الفرزدق ولقد سددت عليك كل ثنية واتيت نحو بني كليب من عل اي من فوقهم والثنية طريق العقبة وتوافق فوق ايضا في اعرابها اذا كانت نكرة فيما اذا يراد بها علو مجهول كقوله وهو امرؤ القيس لكن يصف فرسا مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل بكسر اللام اي من عال وتخالفها اي وتخالف عل فوق في امرين احدهما انها اي عل لا تستعمل الا مجرورة بمن ذا بما والثاني انها لا تستعمل مضافة بخلاف فوق فيهما كذا قال جماعة منهم ابن ابي الربيع وهو الحق وظاهر ذكر ابن مالك لها في عداد هذه الالفاظ انه يجوز اضافتها وقد صرح الجوهري بذلك في الصحاح فقال يقال اتيته من عل الدار بكسر اللام اي من عال وهو سهو وقال في شرح الشذور ومقتضى قوله في النظم واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا انها يجوز انتصابها على الظرفية او غيرها كالحالية وما اظن شيئا من هذين الامرين وهما جواز اضافتها وجواز نصبها على الظرفية او غيرها موجودا في كلامهم وانما بسطت القول قليلا في شرح هاتين اللفظتين وهما حسب وعل لاني لم ار احدا من الشراح وفاهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية لمن تدبره والحمد لله على تيسير ذلك

فصل يجوز ان يحذف ما علم من مضاف ومضاف اليه فان كان المحذوف المضاف فالغالب ان يخلفه في اعرابه المضاف اليه هو في ذلك على قسمين سماعي وقياسي فالسماعي ما لا يصح ان يستبد القائم مقام المضاف بالاعراب في المعنى كقول عمر بن ابي ربيعة الا قلني عتيق حسبي الذي في انني ما عتيق ما قد كفاني اذ دعا ابن ابي عتيق والقياسي ما لا يصح فيه ذلك وهو اما فاعل نحو وجاء ربك اي امر ربك او نائب عن الفاعل نحو ونزل الملئكة تنزيلا اي نزول الملائكة قاله ابن جني وفيه نظر او مبتدأ نحو ولكن البر من امن بالله اي بر من امن بالله قاله الشاطبي وفيه نظر او خبر عن مبتدأ نحو شر المنبات ميت بين اهله اي منية ميت او مفعول به نحو واشربوا في قلوبهم العجل اي حب العجل او مفعول مطلق كقول الاعشى ميمون الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا اي اغتماض ليلة ارمد او مفعول فيه نحو قوله اتيتنا طلوع الشمس اي وقت طلوع الشمس او مفعول له نحو جئت زيدا فضله اي ابتغاء فضله قاله ابن الخباز او مفعول معه نحو جاء زيد والشمس اي وطلوع الشمس او حال نحو تفرقوا ايادي سبا اي مثل ايادي سبا او مجرور بالحرف نحو كالذي يغشى عليه من الموت اي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت او بالاضافة نحو ولا يحول عليه الموت دون غدا اي دون غطاء غد ثم تارة يكون المحذوف مطرحا وهو الاكثر وتارة يكون ملتفتا اليه ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه فالاول نحو واسئل القرية التي كنا فيها اي اهل القرية فاهل مطرح ولو التفت اليه لقيل التي كانوا فيها والثاني نحو او كظلمات في بحر لجي يغشيه موج كذي ظلمات بالافراد فحذف ذو والتفت اليه فذكر الضمير في يغشيه ولو كان مطرحا لقيل يغشاها ويحتمل لك قول النظم وما يلي المضاف ياتي خلفا عنه في الاعراب اذا ما حذفا وربما جروا الذي ابقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما لكن بشرط ان يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد عطف عن الغالب ان المضاف اليه لا يخلف المضاف في اعرابه بل قد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب ان يكون المضاف المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا اخيه يقولان ذلك فابقوا اخيه على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوفا وما مثل المحذوف معطوف على مثل المذكور اي ولا مثل اخيه بدليل قولهم يقولان بالتثنية نظرا الى المذكور والمحذوف ولو كان اخيه معطوفا على عبد الله لكان العامل فيهما واحدا وهو مثل وكان يجب ان يقولوا يقول ذلك بالافراد لانه خبر اسم ما وهو مفرد وقوله وهو ابو داود حارثة بن الحجاج اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا فابقى نار على جره مع انه مضاف اليه كل محذوفة معطوفة على كل المذكورة اي وكل نار وانما قدرناه مجرورا بكل محذوفة ولم يجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور باضافة كل اليه لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين لان امرئ المجرور معمول لكل وامرءا المنصوب معمول لتحسبين على انه مفعول ثان لتحسبين ومفعوله الاول كل امرئ المقدم عليه فلو عطفنا نار المجرور على امرئ المضاف اليه كل وعطفنا نارا المنصوبة على امرءا المنصوب لزم ان يعطف بحرف واحد شيئين على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع لان العاطف نائب عن العامل وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى ان ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وذهب الاخفش والكسائي والفراء والزجاج الى الجواز والتقدير اتحسبين كل امرئ امرءا وكل نار نارا فحذف المضاف وابقى المضاف اليه على جره واختير الحذف دون العطف لان حذف ما دل عليه دليل مجمع على جوازه والعطف على معمولي عاملين مختلف فيه كما قدمنا والحمل على المتفق عليه اولى من الحمل على المختلف فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله وربما جروا الذي ابقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما لكن بشرط ان يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد عطف وهذا الشرط اغلبي كما تقدم ومن غير الغالب قراءة ابن جماز بالجيم والزاي تريدون عرض الحياة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة على حذف مضاف اي عمل الآخرة فان المضاف المحذوف وهو عمل ليس معطوفا على مثله بل المعطوف جملة من مبتدأ وخبر فيها المضاف وهو عمل على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف والاصل

والله اعلم تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الآخرة ومن قدر عرض الآخرة فقد يجوز وان كان المحذوف المضاف اليه وهو الجزء الثاني
فهو على ثلثة اقسام لانه تارة يزال من المضاف ما يستحقه من اعراب وتنوين ويبنى على الضم نحو قبضت عشرة ليس غير
مما هو شبيه بالغايات ونحو من قبل ومن بعد مما هو غايات كما مر في الفصل قبله وتارة يبقى على اعرابه ويرد عليه تنوينه وهو الغالب
نحو وكلا ضربنا له الامثال من الفاظ الاحاطة ونحو اياما تدعو من اسماء الشرط وتارة يبقى اعرابه ويترك تنوينه كما كان في الاضافة
وشرط ذلك في الغالب ان يعطف عليه اي على المضاف اسم عامل في مثل المضاف اليه المحذوف وهذا العامل اما مضاف كقولهم
خذ ربع ونصف ما حصل والاصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فحذف ما حصل الاول المضاف اليه ربع لدلالة ما حصل
الثاني المضاف اليه نصف وابقوا المضاف الاول وهو ربع على حاله فلم ينون لان المضاف اليه منوي لفظا وعطف عليه نصف وهو اسم
مضاف عامل في ما حصل الجر بالاضافة اليه وما حصل المذكور مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنى وهذه المسئلة لها شبه بباب التنازع
فان ربع ونصف تنازعا في ما حصل فاعمل الثاني لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة وذهب سيبويه الى انهما من باب الفصل بين المضاف
والمضاف اليه والاصل خذ ربع ما حصل ونصفه ثم اقحم ونصفه بين المضاف والمضاف اليه فصار ربع ونصفه ما حصل ثم حذف الهاء
اصلاحا للفظ فصار ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز الا في الشعر واختار الناظم انه من الحذف من الاول
لدلالة الثاني فلا فصل فهي عنده جائزة قياسا وسماعا واليها اشار الناظم بقوله ويحذف الثاني فيبقى الاول كحاله اذا به يتصل
بشرط عطف واضافة الى مثل الذي له اضفت الاولا او غيره بالرفع اي غير مضاف وهو عامل في مثل المحذوف كقوله علقت آمالي
فعمت النعم بمثل او انفع من وبل الديم فمثل مضاف الى محذوف دل عليه المذكور والاصل بمثل وبل الديم او انفع من وبل الديم فحذف
وبل الديم من الاول لدلالة الثاني عليه والعامل انفع وهو غير مضاف وهو مجرور وربما يعطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلقت والوبل
بسكون الباء الموحدة المطر الشديد والديم بكسر الدال جمع ديمة وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق ومن غير الغالب قولهم ابدأ بذا من
اول بالخفض من غير تنوين على لفظ المضاف اليه اي من اول الامر وقراءة بعضهم وهو ابن محيصن فلا خوف عليهم بالرفع من غير تنوين على
الاهمال اي فلا خوف شيء عليهم واما قراءة يعقوب فلا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى الاعمال **فصل** زعم كثير من النحويين انه لا
يفصل بين المتضايفين الا في الشعر خاصة لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة الجزء منه لانه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين
اجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه وهو قول البصريين والحق عند الكوفيين ان مسائل الفصل سبع منها ثلث
جائزة في السعة يعني في النثر وضابطها ان يكون المضاف اما اسما يشبه الفعل وان الفاصل بينهما معمولا للمضاف وان يكون
منصوبا او اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم احديها ان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة
ابن عامر وكذلك زين للمشركين قتل اولادهم شركائهم برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبني للمفعول ونصب اولادهم وجر شركائهم
فقتل مصدر مضاف وشركائهم مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله واولادهم مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وحسن ذلك
ثلثة امور كون الفاصل فضلة فان ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به وكونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف وكونه مقدر التأخير من اجل ان المضاف
اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشاف واما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات
لكان سمجا مردودا فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته انتهى وقول الشاعر عتوا اذ اجبناهم الى السلم
رأفة فسقناهم سوق البغاث الاجادل فسوق مصدر مضاف والاجادل مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله والبغاث مفعوله
فصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل سوق الاجادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بتثليث الموحدة اوله وبالمثلثة
اخره فاوله مثلث الضبط واخره مثلث النقط وبينهما غين معجمة طائر ضعيف بطيء الطيران والاجادل جمع اجدل وهو الصقر واما
ظرفه عطف على قوله اما مفعوله اي والفاصل اما مفعول المضاف كما تقدم او ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعي لها
في رداها فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله محذوف ويوما ظرف للمصدر بمعنى انه متعلق به وفصل به
بين المضاف والمضاف اليه وهواها مفعول معه والتقدير ترك نفسك شانها يوما مع هواها سعي في رداها ويحتمل ان يكون الاصل
تركك نفسك فيكون من الاضافة الى المفعول بعد حذف الفاعل المسئلة الثانية من الثلث ان يكون المضاف وصفا بمعنى الحال او الاستقبال
والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب وعده وجر رسله
فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ورسله مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله الاول ووعده مفعوله الثاني وفصل
بين المضاف والمضاف اليه والاصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده وقول الشاعر ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج

نوال

نوالك مبتدأ ومانع خبره وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله الاول وهو المحتاج وفضله المفعول الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف
اليه والاصل وسواك مانع المحتاج فضله وظرفه عطف على مفعوله الاول اي والفاصل اما مفعوله الاول كما تقدم او ظرفه وذلك
صادق بالجار والمجرور كقوله عليه الصلوة والسلام هل انتم تاركو لي صاحبي فتاركوا جمع تارك اسم فاعل مضاف الى مفعوله وهو
صاحبي بدليل حذف النون ولي جار ومجرور ظرف تاركوا وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل هل انتم تاركوا صاحبي لي وقول
الشاعر فرشني بخير لا اكونن ومدحتي كناحت يوما صخرة بعسيل فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف اليه من اضافة الوصف
الى مفعوله ويوما ظرف ناحت بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه ورشني امر من راش السهم اذا الزق عليه
الريش والمعنى اصلح حالي بخير ومدحتي مفعول معه وبعسيل متعلق بناحت وهو بفتح العين والسين المهملتين مكنسة العطار التي
يجمع بها العطر وهي كناية عن كون سعيه مما لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد المسئلة الثالثة ان يكون المضاف لا يشبه الفعل و
ان يكون الفاصل قسما كقولهم هذا غلام والله زيد بجر زيد باضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائي وحكى ابن الانباري
هذا غلام ان شاء الله ابن اخيك بجر ابن باضافة الغلام اليه والفصل بينهما بالشرط وهو اغرب وزاد ابن مالك الفصل باما كقوله هما خطتا
اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر في رواية الجر والاسار بكسر الهمزة الاسر والمسائل الاربع الباقية من السبعة
تختص بالشعر لفقد الضابط المذكور احديها الفصل بالاجنبي ونعني به معمول غير المضاف وان كان عاملهما واحدا فاعلا كان
الاجنبي كقوله انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلا فانجب فعل ماض ووالداه فاعله وبه متعلق بانجب
وايام ظرف زمان متعلق بانجب وهو مضاف واذ مضاف اليه ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو اجنبي من المضاف لانه معمول
لغيره اي انجب والداه به ايام اذ نجلاه يقال انجب الرجل اذا ولد نجيبا ونجلاه بالنون والجيم ولداه او مفعولا معطوفا على فاعلا
اي فاعلا كان كما مر او مفعولا كقوله تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف فتسقي مضارع سقى
لاثنين وفاعله ضمير يرجع الى ام عمرو في البيت قبله وندى مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه والمسواك مفعوله الثاني
فصل به بين المضاف والمضاف اليه اي تسقي ندى ريقتها المسواك والمسواك اجنبي من ندى لانه ليس معمولا له وان كان عاملهما واحدا
وهو تسقي والامتياح مصدر امتاح بمثناة فوقانية بعدها تحتانية فحاء مهملة الاستياك والمزنة السحابة والرصف بفتحتين جمع رصفة وهي حجارة مرصوف
بعضها الى بعض وماء الرصف ارق واصفى او ظرفا كقوله وهو ابو حية النميري كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل
فاضاف كف الى يهودي وفصل بينهما بالظرف وهو اجنبي من المضاف لانه ليس معمولا له وانما هو معمول لخط وكف متعلق به ويقارب
او يزيل نعتان ليهودي المسئلة الثانية من الاربع الفصل بفاعل المضاف كقوله ما ان وجدنا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب
فاضاف قهر الى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل ما وجدنا للهوى طبا ولا عدمنا قهر صب وجد الحب
العاشق ويحتمل ان يكون منه اي من الفصل بالفاعل او من الفصل بالمفعول قوله وهو الاحوص لئن كان النكاح احل شيء فان نكاحها
مطر حرام في رواية الخفض لمطر باضافة النكاح اليه والفصل بها وهي محتملة للفاعلية والمفعولية بدليل انه يروى بنصب مطر و
رفعه فان كان بالرفع فالتقدير فان نكاح مطر اياها فهو من الفصل بالمفعول وان كان بالنصب فالتقدير فان نكاحها مطرا فهو
من الفصل بالفاعل والحاصل ان ها المتصلة بالنكاح اما ان يكون مفعوله فتكون في تقديرها او فاعله فتكون في تقدير هي فعلى
الاول فاعل النكاح مطر وعلى الثاني المرأة فانه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين فالهاء مجرورة
باضافة المصدر اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر باضافة المصدر اليه لان المضاف لا يضاف لشيئين وسبب قول الاحوص ذلك
ان مطرا كان اقبح الناس منظرا وكان تحته امرأة من اجمل النساء وكانت تريد فراقه وهو يأبى ذلك المسئلة الثالثة الفصل بنعت المضاف
كقوله وهو معوية بن ابي سفيان لما اتفق ثلثة من الخوارج ان يقتل كل واحد منهم واحدا من علي بن ابي طالب وعمرو بن العاص ومعوية بن ابي
سفيان فقتل علي وسلم عمرو ومعوية نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن ابي شيخ الاباطح طالب ففصل بين المتضايفين وهما ابي وطالب بنعت
المضاف وهو شيخ الاباطح اي من ابن ابي طالب شيخ الاباطح ويجوز في جعل شيخ الاباطح نعتا للمضاف وهو ابي دون المضاف اليه ابهام
للمضاف والمضاف اليه معا والمرادي هو عبد الرحمن بن عمرو الشهير بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على صيغة المفعول كما في تهذيب الاسماء وهو
قاتل علي عليه السلام والاباطح جمع بطحاء والمراد مكة لان ابا طالب كان شيخ مكة ومن عظماء اهلها واشرافها المسئلة الرابعة الفصل
بالنداء بمعنى المنادى كقوله كان برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام فاضاف برذون الى زيد وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرف
النداء اي كان برذون زيد يا ابا عصام وبقيت خامسة وهي الفصل بفعل ملغى كقوله باي تراهم الارضين حلوا الدبيران

الارضين تراهم وما سوء وهي الفصل بالمفعول لاجله كقوله معاود جرأة وقت الهوادي اراد معاود وقت الهوادي جرأة والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا اجز ولم يعب فصل يمين واضطرارا وجدا باجنبي او بنعت او نداء والله اعلم

فصل في احكام المضاف للياء الدالة على المتكلم يجب كسر آخره اي المضاف المناسبة للياء ان كان صحيحا كغلامي وعبدي او شبيها بالصحيح كدلوي وظبيي ويجوز فتح الياء واسكانها واختلف في ايهما اصل فقيل الفتح وقيل الاسكان ويجمع بينهما بان الاسكان هو الاصل الاول لانه اصل كل مبني والياء مبنية والفتح اصل ثان لانه اصل ما بني وهو على حرف واحد وعلى القولين الاسكان اكثر ويستثنى من هذين الحكمين وهما وجوب كسر آخر المضاف وجواز فتح الياء واسكانها اربع مسائل لا يجب فيها ذلك وهي المقصور كفتى وقذى بذال المعجمة والمنقوص كرام وقاض والمثنى وشبهه كابنين بالموحدة وكلا من واثنين بالمثلثة وجمع المذكر السالم وشبهه كزيدين ومسلمين وعشرين فهذه الاربعة آخرها واجب السكون لان آخر المقصور والمثنى المرفوع الف وآخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقا ياء مدغمة في ياء المتكلم وليس شيء من الالف والحرف المدغم قابلا للتحرك والياء معها واجبة الفتح للخفة والتحرك لالتقاء الساكنين والى هذا اشار الناظم بقوله آخر ما اضيف لليا اكسر اذا لم يك معتلا كرام وقذى او يك كابنين وزيدين فذى جميعها اليا بعد فتحها احتذي وقد اسكنها بعد الالف في قراءة نافع ومحياي ومماتي في الوصل وسكون ياء محياي والياء ان ذلك في الوصل عطف عليه ومماتي والا فلا حاجة لذكره وقد كسرها بعدها اي بعد الالف في قراءة الاعمش والحسن البصري قال هي عصاي بكسر الياء على اصل التقاء الساكنين وهو اي الكسر مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة والاعمش ويحيى بن وثاب وما انتم بمصرخي بكسر الياء في الوصل وذلك عقيب ياء وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب واجازها ابو عمرو بن العلاء قاله الشاطبي وبذلك سقط ما قال المعري في رسالته اجمع اصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة وما انتم بمصرخي بالكسر قاله الموضح في شرح الحواشي والمعري له قصد في الطعن على علماء الاسلام ولعل الذي كسر والغنهم سكان ياء الاضافة فالتقى ساكنان ونظيره الكسر في شد في معلقة القوم وان كان الكسر في الياء اثقل انتهى وتدغم ياء المنقوص والمثنى في حالتي الجر والنصب وياء المجموع جمع السلامة في ياء الاضافة لاجتماع المثلين كقاضي رفعا ونصبا وجرا ورايت ابني بفتح النون وزيدي بكسر الدال ومررت بابني وزيدي وتقلب واو الجمع السالم في حالة الرفع ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء تقدمت او تاخرت ثم تدغم الياء المنقلبة عن الواو في ياء المتكلم لاجتماع المثلين كقوله وهو ابو ذؤيب يرثي بنيه الخمسة حين هلكوا جميعا في طاعون واحد اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع فاودى معناه هلك وبني فاعله وهو جمع ابن مضاف الى ياء المتكلم واصله بنوي عمل فيه ما تقدم وان كان ما قبل الواو قبلها ضمة قلبت الضمة كسرة كما في اودى بني ونحو مسلمي وعشري وظاهر هذا انه يبدأ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو في ذلك تابع للترتيب الذكري في قول النظم وتدغم اليا فيه والواو وان ما قبل واو ضم فاكسره يهن ولكن اختار ابن جني انه يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو وكان في اجري جمع جرو واصله اجرو وانهم قلبوا الضمة كسرة اولا لانها اضعف ثم تدرجوا الى قلب الواو ياء لاجلها فلم يقدموا على الحرف الاقوى لاجل ان قدموا على الحركة الضعيفة ولو عكسوا لكان اقداما على الاقوى من غير تدريج فلذلك لا يمكنهم العكس في اجر لانه يؤدي الى قلب الواو ياء لغير موجب بخلاف في مسلمي فان موجب قلبها اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون دائما فقدم قلب الضمة في اجر والواو في مسلمي لان قلب الواو ياء ناشئ عن قلب الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة في مسلمي ناشئ عن قلب الواو ياء وان كان قبل الواو فتحة بقيت لتدل على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين كمصطفي بفتح الفاء جمع مصطفى بالقصر واما مصطفي بكسر الفاء فانه جمع مصطف بالنقص ويسلم الف التثنية من القلب ياء اتفاقا لمنعها اذ لا موجب لقلبها ياء واطلق الناظم فقال والفا سلم واجازت هذيل في الف المقصورة قلبها ياء عوضا عن كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل الياء والى ذلك اشار الناظم بقوله وعن هذيل انقلابها ياء حسن كقوله وهو ابو ذؤيب الهذلي سبقوا هوي واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع فهوي اصله هواي فقلبت الالف ياء وادغمها في ياء المتكلم والواو في سبقوا تعود الى بنيه الخمسة في قوله اودى بني واعنقوا اتبع بعضهم بعضا في الموت وتخرموا بالخاء المعجمة والراء مبني للمفعول اي خرمتهم المنية واحدا بعد واحد وهذيل بالتصغير قال ابن السيد يجوز ان يكون تصغير هذلول وهو المرتفع من الارض ويجوز ان يكون تصغير هيذلة وهو المضطرب من تصغير الترخيم فيهما انتهى وهذيل حي من مضر وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر اخو خزيمة بن مدركة امهما هند بنت مر اخت كلب بن وبرة ولا يختص قلب الف المقصور ياء بلغة هذيل بل حكاها عيسى ابن عمر وعن قريش وحكاها الواحدي في البسيط عن طيء في قوله فمن تبع هدي وبها قرا ابو الطفيل والجحدري وابن ابي اسحق وعيسى بن عمر و

باب اعمال المصدر

وهكذا هي عصي ودونك غلامي قاله الشاطبي واتفق الجميع من العرب على ذلك وهو قلب الالف مع ياء المتكلم في على ولدى الظرفين كما قاله المرادي وهو ظاهر فان الكلام في المضاف الى ياء المتكلم وعلى الحرفية لا تضاف وفي دعوى الاتفاق نظر فان بعض العرب لا يقلب فيقول لداي وعلاي قاله المرادي في شرح التسهيل ولا يختص قلب الالف ياء بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو عليه ولديه وعلينا ولدينا وكذا الحكم في الي وظاهر كلام المرادي السابق ان من يقول لداي يقول الاي فانه قال بعد ان قال وكذلك الى انتهى وفي الى عن اخواتها لا انها لا تستعمل ظرفا وان كانت تقع منها للواحد الالاء وهي النعم

هذا باب اعمال المصدر

واعمال اسمه ومدلولهما مختلف فمدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث فدلالة اسم المصدر على الحدث انما هي بواسطة دلالته على المصدر وتحقيقهما حينئذ ان يقال الاسم الدال على الحدث من غير تعرض لزمان ان كان علما موضوعا على معنى كفجار وحماد علمين للفجرة بسكون الجيم والمحمدة بفتح الميم الاولى وكسر الثانية او كان مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل بفتح اولهما وثالثهما او كان متجاوزا فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثي كغسل ووضوء بضم اولهما في قولك اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا فانهما اي فان الغسل بزنة القرب والوضوء بزنة الدخول في قولك قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر نحو الشرط وهو ان كان والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهو قوله اولا الاسم والاجود في مثل هذا التركيب قاله الموضح في الحواشي حذف الفاء وجعل ما بعدها خبر المبتدأ والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف على حد قول الناظم والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم وما ذكره هنا من ان المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر تبع فيه ابن الناظم وقال في شرح الشذور وانه مصدر ويسمى المصدر الميمي وانما سموه احيانا اسم مصدر تجوزا انتهى والا يكن كذلك فمصدر ويعمل المصدر عمل فعله في التعدي واللزوم ان كان يحل محله فعل اما مع ان المصدرية والزمان ماض او مستقبل فالاول كعجبت من ضربك زيدا امس والثاني نحو يعجبني ضربك زيدا غدا فالمصدر في هذين المثالين يحل محله ان وفعل ماض في الاول اي ان ضربت امس او ان وفعل مضارع في الثاني اي ان تضرب غدا واما مع ما المصدرية والزمان حال فقط كيعجبني ضربك الآن زيدا اي ما تضربه الآن ولا يجوز في نحو ضربت ضربا زيدا من المصدر المؤكد لعامله كون زيدا منصوبا بالمصدر لانتفاء هذا الشرط لانه لا يحل محله فعل مع ان او ما وانما هو منصوب بضربت لان المصدر المؤكد لا يعمل واما المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا ففيه خلاف فذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى جواز اعماله وصحح الموضح في شرح القطر المنع وعلله بان المصدر هنا انما حل محل الفعل وحده بدون ان وما انتهى فزيدا في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضح والى اعمال المصدر عمل فعله اشار الناظم بقوله بفعله المصدر الحق في العمل مضافا او مجردا او مع ال ان كان فعل مع ان او ما يحل محله ويبقي من شروط اعمال المصدر ان لا يكون مصغرا فلا يجوز اعجبني ضريبك زيدا ولا مضمرا فلا يجوز ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح خلافا للكوفيين ولا محدودا فلا يجوز اعجبني ضربتك زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يجوز اعجبني ضربك الشديد زيدا ولا محذوفا فلا يقال ان باء البسملة متعلقة بمصدر محذوف تقديره ابتدائي خلافا لقوم ولا مفصولا من معموله باجنبي فلا يقال انه يوم تبلى السرائر معمول لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر ولا مؤخرا عن معموله فلا يجوز اعجبني زيدا ضربك قاله في شرح القطر اخذا من التسهيل وعمل المصدر مضافا اكثر من عمله غير مضاف وهو مشتمل عليه ونص الى الفاعل نحو والى المفعول اجرى فالاول نحو ولولا دفع الله الناس والثاني كقوله الا ان ظلم نفسه المرء بين الا ان تصبها عن هوى يغلب العقل او عمله منونا اقيس من عمله مضافا لانه يشبه الفعل بالتنكير نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فاطعام مصدر وفاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير او اطعامه يتيما والمسغبة المجاعة من سغب اذا جاع ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على اضمار فعل وعمله معرفا بال قليل في السماع ضعيف في القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول ال عليه كقوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكاية اعدائه يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل وفي التنزيل قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم واختلف في المصدر المقرون بال على اربعة اقوال فسيبويه يعمله والكوفي لا يعمله كما لا يعمل المنون وجوزه الفارسي على قبح وابن طلحة ان كانت فيه معاقبة للضمير كما في البيت ومنع عجبت من الضرب زيد عمرا ووافقه ابو حيان ورد عليهما عجبت من الرزق المسيء الهه ومن ترك بعض الصالحين فقيرا اي عجبت من ان رزق المسيء الهه ومن ان ترك بعض الصالحين فقيرا والى اعمال المصدر في احواله الثلاثة اشار الناظم بقوله مضافا او مجردا او مع ال واسم المصدر ان كان علما لم يعمل اتفاقا لانه بعيد بالتعلية والاعلام لا تعمل وان كان ميميا فكالمصدر في العمل اتفاقا لانه مصدر حقيقة كما تقدم عن شرح الشذور كقوله وهو الحارث بن خالد المخزومي ونسبه الموضح في المغني للعرجي تبعا للحريري اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم

فصار مصدر ميمي مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر ان
وظلوم منادى بالهمزة وان كان اسم المصدر غير هذين اي العلم والميمي وهو ما جاء من فعل الثلاثة وهو بزنة ما للثلاثي لم يعمل عند
البصريين لان اصله وضعه لغير المصدر فالغسل موضوع لما يغتسل به والوضوء لما يتوضأ به ثم استعملا في الحدث ويعمل عند الكوفيين
والبغداديين لانه الان دال على الحدث وعليه قوله وهو القطامي اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا فعطائك اسم مصدر
مضاف الى فاعله والمائة مفعوله الثاني وحذف الاول اي عطائك اياي المائة على حد حتى يعطوا الجزية عن يد ... معطوكم الجزية والرتاع
بكسر الراء جمع راتعة وهي الابل التي ترعى نعت مائة والخطاب لزفر بن الحارث الكلابي وكان قد اسر القطامي ثم خلصه فرد عليه
ماله واعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين اسروه وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا ينافيه قول الناظم
لاسم مصدر عمل لان ذلك صادق عليه ويكثر ان يضاف المصدر الى فاعله لشدة اتصاله به ثم ياتي مفعوله منصوبا نحو ولولا دفع الله
الناس فدفع مصدر مضاف الى فاعله وهو الله والناس مفعوله والمعنى ولولا ان دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون
وتعطلت المصالح ويقل عكسه وهو ان يضاف المصدر الى مفعوله ثم ياتي فاعله مرفوعا كقوله وهو الاقيشر الاسدي افنى تلادي
وما جمعت من نشب قرع القواقيز افواه الاباريق فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية بافنى وهو مصدر مضاف الى
مفعوله وهو القواقيز بقافين وزاي معجمة اقداح يشرب بها الخمر واحدها قاقوزة وقازوزة بزايين معجمتين فجمعها قواقيز
كقوارير بمهملتين جمع قارورة وافواه فاعل المصدر وهو جمع فم واصله فوه فلذلك رد في الجمع والاباريق جمع ابريق ونصب الافواه
فيكون من القسم الاول والتلاد بكسر التاء المثناة فوق المال القديم من ارث وغيره وجمعت بتشديد الميم والنشب بفتح النون والشين
المعجمة يقع على الضياع والدور والاموال الثابتة التي لا يقدر الانسان ان يرحل بها وقيل يختص اضافة المصدر الى مفعوله بالشعر كهذا
البيت ورد بالحديث وهو قوله وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فحج مصدر بمحل ... والفعل هو مضاف الى مفعوله
هو البيت ومن الموصولة فاعله اي وان يحج البيت المستطيع ... بان الحديث يحتمل ان يكون مرويا بالمعنى فلا دليل فيه وقد
اما اضافته الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول في اللفظ وبالعكس وهو ان يضاف الى المفعول ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ فكثير فيهما
فالاول نحو ربنا وتقبل دعاء والثاني نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير فدعاء في ... مصدر مضاف الى الفاعل وهو ياء المتكلم ودعاء الخير
مصدر مضاف الى المفعول وهو الخير فحذف من الاول المفعول ومن الثاني الفاعل ولو ذكر لقيل دعائي اياك ومن دعائه
الخير وهو احد المواطن الاربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل والى ذلك اشار الناظم بقوله وجر ما يضاف اليه كمل
بنصب او برفع عمله وتابع المجرور رفعا كان المجرور او مفعولا يجر على اللفظ ويحمل على المحل فيرفع ان كان المجرور فاعلا كقوله
وهو لبيد العامري يصف حمارا وانانا حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم فطلب بالنصب مصدر مفعول
مطلق نوعي مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو الغريم الطالب لانه ياتي عقب غريمه ... مفعول المصدر والمظلوم بالرفع
نعت للمعقب على محله اي كما طلب المعقب المظلوم حقه وينصب ان كان المجرور مفعولا كقوله وهو زياد العنبري ... قد كنت
داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فمخافة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف اي مخافتي
الافلاس والليان بكسر اللام وفتحها وهو الاكثر المطل بالدين معطوف بالنصب على محل الافلاس والى ذلك اشار الناظم بقوله وجر
ما يتبع ما جر ومن راعى في الاتباع المحل فحسن هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذهب سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على
المحل وما جاء من ذلك مؤول قال المرادي والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتأويل خلاف الظاهر **هذا باب**

إعمال اسم الفاعل عمل فعله في التعدي واللزوم وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله فالدال على الحدث بمنزلة
الجنس يشمل جميع الاوصاف والافعال فخرج بذكر الحدوث اسم التفضيل نحو افضل والصفة المشبهة نحو حسن فانهما لا يدلان على الحدوث
وانما يدلان على الثبوت وخرج بذكر فاعله اسم المفعول نحو مضروب والفعل نحو قام فان اسم المفعول انما يدل على المفعول لا على الفاعل
والفعل انما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وان دل عليه بالالتزام وفي غالب النسخ تقديم الحدوث على الحدث وهو
خلاف الاولى لان الفصل لا يتقدم على الجنس في اصطلاح اهل الميزان فان كان اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله مطلقا ماضيا كان او غيره
معتمدا او غير معتمد تقول جاء الضارب زيدا امس او الان او غدا وذلك لان ال هذه موصولة وضارب حال محل ضرب او يضرب ...
انا وزيد عمرا والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما حل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن صلة ال ففي المضي وغيره اعماله قد ارتضي
وان لم يكن اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله بشرطين عدميين وشرطين وجوديين فالعدميان احدهما ان لا يوصف والثاني ان لا يصغر

خلافا للكسائي فيهما والوجوديان احدهما كونه للحال او الاستقبال لانه انما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي
لا للماضي لانه لم يشبه لفظا الفعل الذي هو بمعناه خلافا للكسائي في اجازة عمله بمعنى الماضي وتبعه على ذلك هشام وابو جعفر وجماعة
واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ... باسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب وقال المانعون
لا حجة لهم في باسط ذراعيه لانه على ارادة حكاية الحال الماضية فالمعنى يبسط ذراعيه فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل ان الواو
في وكلبهم واو الحال اذ يحسن ان يقال جاء زيد وابوه يضحك ولا يحسن وابوه ضحك ولذا قال ونقلبهم بالمضارع الدال على
الحال ولم يقل وقلبناهم بالماضي ومحل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به اما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجائز اتفاقا
والشرط الثاني اعتماده على استفهام او نفي او مخبر عنه او موصوف او ذي حال فالاستفهام والنفي نحو اضارب زيد عمرا وما ضارب زيد
عمرا والمخبر عنه نحو زيد ضارب ابوه عمرا والموصوف نحو مررت برجل ضارب ابوه عمرا وذو الحال نحو جاء زيد راكبا ابوه فرسا والاعتماد
على المقدر من الاستفهام والنفي والمخبر عنه والموصوف وذي الحال كالاعتماد على الملفوظ به من ذلك نحو مهين زيد عمرا ام مكرمه
فمهين رفع زيدا ونصب عمرا لاعتماده على الاستفهام المقدر اي امهين ونحو مختلف الوانه فمختلف رفع الوانه لاعتماده على الموصوف
المقدر اي صنف مختلف الوانه وقوله وهو الاعشى كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها واوهى قرنه الوعل فناطح نصب
صخرة لاعتماده على الموصوف المقدر اي كوعل ناطح والوعل بفتح الواو مع فتح العين المهملة او كسرها ككتف وقد يقال بضم
الواو وكسر العين كدئل ... والمراد به هنا تيس الجبل بجيم وموحدة مفتوحتين ويقال له الايل بفتح الهمزة وتشديد الياء
المثناة اخر الحروف المكسورة ويوهنها يزعزعها ... من الاعتماد على الموصوف المقدر يا طالعا جبلا فطالعا نصب جبلا
لاعتماده على الموصوف المقدر اي يا رجلا طالعا وقول ابن مالك ... او حرف نداء تصريح منه انه اعتمد على حرف النداء و
سهو لان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء لا يصلح لذلك لانه مختص بالاسم لكونه من علاماته فكيف
يكون مقربا من الفعل قاله ابن الناظم بحثا والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله كفعل اسم فاعل في العمل ان كان عن مضيه
بمعزل وولي استفهاما او حرف ندا او نفيا او جا صفة او مسندا واشار الى الاعتماد المقدر بقوله وقد يكون نعت محذوف
عرف فيستحق العمل الذي وصف وفي المغني اشتراط الاعتماد انما يكون وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما
للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليل احدهما انه يصح زيد قائم ابوه امس الثاني انهم لم يشترطوا لصحة نحو اقائم الزيدان كون
الوصف بمعنى الحال والاستقبال انتهى وذهب الاخفش الى انه يعمل وان لم يعتمد على ذلك واستدل بنحو قوله خبير بنو لهب البيت وتقدم
في باب المبتدأ انه محمول على التقديم والتاخير **فصل** ويحول صيغة فاعل للمبالغة في الفعل والتكثير فيه الى خمسة اوزان فعال
بفتح الفاء وتشديد العين كضراب وفعول بفتح الفاء كضروب ومفعال بكسر الميم كمضراب بكثرة واليها اشار الناظم بقوله فعال او
مفعال او فعول في كثرة عن فاعل بديل والى فعيل بفتح الفاء وكسر العين وفعل بفتح الفاء وكسر العين من غير يا
كضريب وحذر بقلة واليهما اشار الناظم بقوله وفي فعيل قل ذا وفعل فتسمى هذه الخمسة امثلة المبالغة فيعملن عمله بشروطه المتقدمة
الى ذلك يشير قول النظم فيستحق ما له من عمل قال القلاخ بالقاف المضمومة والخاء المعجمة اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس
بولاج الخوالف اعقلا فنصب جلالها بلباس لاعتماده على صاحب الحال وذلك لان اخا الحرب ولباسا حالان تقدم صاحبهما في
البيت قبله والمراد بالجلال بالجيم ما يلبس في الحرب من الدروع والجواشن والولاج مبالغة في والج من الولوج وهو الدخول والخوالف
بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي في الاصل عماد البيت والمراد بها البيت نفسه اعقلا بالعين المهملة والقاف من العقل يقال عقل الرجل
اذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه على الحال والخبر لليس ... والمراد انه ثابت القدم في الحرب بينه وبينها
مواخاة واذا قامت الحرب لا يلج البيت ويستتر فيه بل يظهر ويحارب وقال ابو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم في مرثية ... بن المغيرة المخزومي
ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذي خبر محذوف اي هو
ضروب وانت ضروب ونصل السيف شفرته ولذلك اضافه الى السيف وقد يسمى السيف كله نصلا والمراد انه كان يعرقب الابل السمان
للضيفان عند عدم الزاد وحكى سيبويه ... انه لمنحار بوائكها فنصب بوائكها جمع بائكة وهي السمينة الحسناء من النوق بمنحار
بالحاء المهملة مبالغة في ناحر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان وقال عبد الله بن قيس الرقيات فتاتان اما منهما فشبيهة هلالا
والاخرى منهما تشبه البدر فنصب هلالا بشبيهة مبالغة في مشبهة لاعتماده على ذي خبر محذوف تقديره اما فتاة منهما فشبيهة
هلالا وقال زيد الخيل سمي بذلك لانه كان له خمسة افراس مشهورة فاضيفت اليها وسماه رسول الله زيد الخير بالراء المهملة اتاني

انهم مرقون عرضي جماش الكرملين لها قدنيد نصب عرضي بمرقون جمع مرق بالزاي اسم مبالغة في مارق لاعتماده على اسم ان المفتوحة على الفاعلية لا ثاني وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه وتحامي عنه والجماش بجيم ثم حاء المهملة وآخره شين معجمة جمع جحش وهو الصغير من الحمير خبر مبتدأ محذوف أي هم جماش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء بجبل طي والفديد بالفاء الصياح والتصويت يقول ان هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحوش هذا الموضع التي تصوت عنده واعمال امثلة المبالغة قول سيبويه واصحابه وحجتهم في ذلك السماع والحمل على اصلها وهو اسم الفاعل لانها محولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون اعمال شيء منها لمخالفتها لاوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ورد عليهم بقول العرب اما العسل فانا شراب ولم يجز بعض البصريين اعمال فعيل وفعل واجاز الجرمي اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن

فصل تثنية اسم الفاعل وجمعه تصحيحا وتكسيرا تذكيرا وتانيثا وتثنية امثلة المبالغة وجمعها كالمفرد منها في العمل والشروط والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيثما عمل قال الله تعالى والذاكرين الله فالذاكرين جمع ذاكر وفاعله مستتر فيه والجلالة منصوبة به ولا يحتاج الى شرط لاقترانه بال وقال الله تعالى هل هن كاشفات ضره فكاشفات جمع كاشفة وفاعلها مستتر فيها وضره مفعولها وهي نعت لما قبلها على المخبر عنه وهو هن وقال الله تعالى خشعا ابصارهم فخشعا جمع خاشع جمع تكسير في قراءة غير ابي عمرو وحمزة والكسائي وابصارهم فاعل به لاعتماده على صاحب الحال وقال عنترة العبسي الشاتمي عرضي ولم اشتمهما والناذرين اذا لم القهما دمي فدمي منصوب بالناذرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة واراد بهما ابني ضمضم حصين ومرة وازاد بذي قتلى والمعنى انهما ينذران على انفسهما في الخلاء انهما اذا لقياه قتلاه فاذا لقياه امسكا عنه هيبة له وجبنا منهما وقال طرفة بن العبد ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر غفر بضم الغين والفاء جمع غفور من امثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه وذنبهم مفعوله واعتماده على اسم ان المفتوحة على تقدير الباء وفخر بالخاء المعجمة جمع فخور من الافتخار ومعناه انهم زادوا على غيرهم بانهم لا يفخرون بشرفهم ولا يعجبون بنفوسهم ولكنهم يتواضعون للناس ويروى فجر بالجيم جمع فجور من الفجور وهو الكثير الفسوق ويقع على القليل والكثير يقال فجر الرجل اذا كذب ومعناه انهم لا يفسقون ولا يكذبون قاله ابن السيد في شرح ابيات الجمل

فصل يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل ان ينصب به اي بالوصف وان يخفض باضافته اليه للتخفيف مفردا كان او مثنى او مجموعا وقد قرئ في السبع ان الله بالغ امره قد جعل الله الخ وهل هن كاشفات ضره بالوصفين بالوجهين النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض على الاضافة فالاية الاولى قراها حفص بالخفض والباقون بالنصب والثانية قراها غير ابي عمرو بالخفض وابو عمرو وحده بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب بذي الاعمال تلوا واخفض واما ما عدا التالي للوصف فيجب نصبه لتعذر الاضافة بالفصل بالتالي واليه يشير قول النظم وهو لنصب ما سواه مقتضي نحو خليفة من قوله تعالى اني جاعل في الارض خليفة وفي بعض النسخ وسكنا من جاعل الليل سكنا والشواهد فيها الا ان الوصف فيهما غير عامل كما ياتي على الاثر واذا اتبع المجرور بالوصف باحد التوابع الخمسة فالوجه جر التابع على اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمرو بالخفض عطفا على لفظ زيد ويجوز نصبه باضمار وصف منون او فعل ناصب اي وضارب عمروا ويجوز نصبه بالعطف على المحل عند بعضهم وهم الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ويحتمل المذهبين قول النظم واجرر وانصب تابع الذي انخفض كمبتغ جاه ومالا من نهض وتعين اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل بان يكون بمعنى الماضي فنصب الشمس في وجاعل الليل سكنا والشمس باضمار وجعل لانه فعل مناسب لمعنى الوصف لا غير اي لا غير الفعل يجوز اضماره فليس لك ان تجعلها منصوبة باضمار وصف منون ولا بالعطف على المحل لان الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضي الا ان قدر جاعل على حكاية الحال فيجوز نصبها باضمار وصف منون او بالعطف على محل الليل لان جاعل على هذا عامل لكونه بمعنى يجعل اما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في الازمنة ففيه اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال او الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه قال اليمني في شرح الكشاف فعلى هذا يجوز ان يكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاعل فيه لصدقه على الحال والاستقبال وان يكون منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه لصدقه على الماضي وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشري كون الشمس معطوفة على محل الليل

تنبيه اذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وجره بالاضافة وهو في ذلك على ثلثة انواع احدها ما يجوز ذلك فيه اتفاقا وهو ما اخذ من فعل قاصر كطاهر القلب و

والثاني ما يمتنع فيه ذلك اتفاقا وهو ما يتعدى لاكثر من واحد والثالث ما اختلف فيه وهو ما يتعدى لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن ابي الربيع ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا امتنع وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال وشرط ابن مالك فيه امن اللبس كقولك فلان ظالم العبد اي ان عبده ظالم وذلك اذا قلته مثلا بعد قول القائل لبني عبيد فلان ظالمين تجيبه ثم يجوز ظالم العبد بالرفع وظالم العبد بالنصب وظالم العبد بالجر كما في حسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة تباركت اني من عذابك خائف واني اليك تائب النفس باخع وشاهده من المتعدي لواحد قول الاخر ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما ولا الكريم بمناع وان حرما

هذا باب إعمال اسم المفعول هو ما دل على حدث ومفعوله فخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثي المجرد كمضروب ومن المزيد فيه نحو مكرم بفتح الراء ومن الرباعي المجرد كمدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج ويعمل عمل فعل المفعول اي الفعل المبني للمفعول وهو كاسم الفاعل في انه ان كان مقرونا بال عمل مطلقا لما تقدم من انه واقع موقع الفعل لكونه صلة ال والفعل يعمل مطلقا وان كان مجردا من ال فلابد من اشتراط الاعتماد على الاستفهام او النفي او المخبر عنه او الموصوف او ذي الحال ويشترط كونه للحال او الاستقبال لا للماضي كما مر في اسم الفاعل حرفا بحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه تقول في المجرد من ال المعتمد على المخبر عنه زيد معطى ابوه درهما الان او غدا فزيد مبتدا ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وابوه نائب الفاعل وهو مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثاني كما تقول في الفعل المبني للمفعول زيد يعطى ابوه درهما بلا فرق وتقول في المقرون بال المعطى كفافا يكتفي كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة كما تقول الذي يعطى او يعطى الان او غدا او اعطى امس فالمعطى مبتدا وهو متعد لاثنين ومفعوله الاول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر فيه عائد الى الموصول به وكفافا مفعول ثان وجملة يكتفي من الفعل والفاعل خبر المبتدا وينفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز اضافته الى ما هو مرفوع به في المعنى اذا اريد به معنى الثبوت غير اسم المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد به الحدوث بجواز معاملته معاملة الصفة قال في التسهيل في اخر باب الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة والاصح ان يجعل اسم المفعول المتعدي الى واحد من هذا الباب انتهى يعني باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى قبيل هذا الباب واما اسم المفعول فلا جري ذلك فيه اجري الصفة المشبهة فانه يرفع السببي على الفاعلية على ما تقتضيه الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما تقتضيه اسم المفعول قاله الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت وعقبه بقوله ويشكل هنا فيقال هلا قيل بان الرفع ليس على ان الصفة مشبهة بل على ما تقتضيه اسم المفعول انتهى ويجاب بان حال اسم المفعول مما يراعى فيه اذا اريد به معنى الحدوث اما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصب السببي على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجر بالاضافة وعلى ذلك النحاة لشواهد فمن شواهد الرفع قوله بثوب ودينار وشاة ودرهم فهل انت مرفوع بما ههنا راس ومن شواهد النصب قوله لو صفت طرفك لم ترع بصفاتها لما بدت مجلوة وجناتها ومن شواهد الجر تمني لقاء الجون مغرور نفسه فلما راى ان ارتاع ثمت عرد وانما يجوز اضافته الى ما هو مرفوع به في المعنى مسبوقا بالنصب وذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف باسم المفعول ونصب الاسم المرفوع على التشبيه والجر بالمفعول اذ لا يصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه في المعنى فيلزم اضافة الشيء الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يتوصل الى اضافته لمرفوعه الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه اشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينتصب انتصابها ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء الوصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين والى ذلك يشير قول النظم وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع معنى كمحمود المقاصد الورع والاصل انك تقول الورع محمودة مقاصده بالرفع ثم تحول الاسناد المرفوع الى الضمير المضاف اليه وهو الهاء فيستتر في محمود ويعوض منه ال على راي الكوفيين فتنصبه وتقول الورع محمود المقاصد بالنصب ثم بعد ان تنصب المقاصد تجرها وتقول الورع محمود المقاصد بالجر بعد ثلثة اعمال وقد تبين ان هذا الاوجه اطلاق الرفع وهو دونها في المعنى ويتفرع عن النصب الجر والله اعلم بالصواب

هذا باب أبنية مصادر الفعل الثلاثي المجرد اعلم ان للفعل الثلاثي المجرد ثلثة اوزان لا رابع لها فعل بالفتح في عينه ويكون متعديا لواحد كضربه فانه متعد الى الهاء المتصل به وقاصرا كقعد وفعل بالكسر في عينه ويكون قاصرا كسلم بكسر اللام ومتعديا كعلمه فانه متعد الى الهاء او لاثنين كان او الى ما شئت وقدم الغالب في المفتوح والمكسور على غير الغالب فيهما وفعل بالضم في عينه ولا يكون الا قاصرا اذ لا يتعدى الا بتضمين نحو

باب إعمال اسم المفعول

باب أبنية مصادر الفعل الثلاثي

كهل في نضم الراء فاما فعل المفتوح العين وفعل المكسور العين المتعديان فقياس مصدرهما الفعل بفتح الفاء وسكون العين واليه اشار الناظم بقوله فعل قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لا انك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش والجمهور على الاول وهو فعل المفتوح العين المتعدي يشمل الصحيح والمعتل بالفاء او العين او اللام والمضاعف فالمهموز كالاكل مصدر اكل والصحيح نحو الضرب مصدر ضرب والمضاعف نحو الرد مصدر رد ومعتل الفاء كالوعد مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمي مصدر رمى والثاني وهو فعل المكسور العين المتعدي كذلك والصحيح كالفهم مصدر فهم واللثم مصدر لثم ومهموز الفاء نحو الامن مصدر امن والمضاعف نحو المس مصدر مس ومعتل الفاء كالوطء ومعتل العين نحو الخوف ومعتل اللام نحو الفني بفتح الفاء اي جنباه فيما لزمه واطلق ذلك تبعا لسيبويه والاخفش وقيده ابن مالك في التسهيل بان يفهم عملا بالضم نحو شرب شربا ولقم لقما واما فعل المكسور العين القاصر فقياس مصدره الفعل بفتح الفاء والعين واليه اشار الناظم بقوله وفعل اللازم بابه فعل ويكون في الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف فالصحيح كالفرح مصدر فرح والمهموز نحو الاشر مصدر اشر ومعتل الفاء كالوجع ومعتل العين كالعور ومعتل اللام نحو الجوي والمضاعف نحو الشلل مصدر شل الا ان دل فعل القاصر على حرفة او ولاية فقياسه الفعالة بكسر الفاء كولي عليهم ولاية وعداه بعلى لتصحيح التمثيل لما اذا تعدى بنفسه نحو وليهم فلا لان الكلام في القاصر لا في المتعدي ولم يمثل للحرفة استغناء بتمثيل الولاية لان الولاية في معنى الحرفة لكنه لم يكتف بذلك في المفتوح العين بل مثل لهما كما سيأتي وبقي عليه انه يقول والا ان دل على لون فقياسه فعلة كالحمرة والسمرة والادمة وقال ابن الحاجب ان كان علاجا ووصفه على فاعل فقياس مصدره الفعول نحو القدوم والازوف والعسول والصعود مصدر قدم من السفر وازف الشيء وعسل بالشيء اي لزمه والصعود وصعد في الجبل قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه اكثرهم واما فعل المفتوح العين القاصر فقياس مصدره الفعول بضم الفاء والعين كالقعود والجلوس والخروج والدخول وفي انقياسه ثلاثة مذاهب ثالثها انه ينقاس فيما لم يسمع وهو الصحيح واليه يشير قول النظم وفعل اللازم مثل قعدا له فعول باطراد وقال ابن الحاجب يقل في معتل العين كقام وثار وغاب وانما يفرون من ذلك الى الفعل كالصوم والعود والادب الخيم وهو الجبن والخبص والنعيم انتهى الا ان دل على امتناع فقياس مصدره الفعال بكسر الفاء كالاباء مصدر ابى والنفار مصدر نفر والجماح مصدر جمح والاباق مصدر ابق واعترض الاباء بانه متعد تقول ابيت الشيء اذا كرهته والكلام في اللازم او دل على تقلب واهتزاز فقياس مصدره الفعلان بفتح الفاء والعين كالجولان مصدر جال والغليان مصدر غلى او دل على داء بالمد فقياسه الفعال بضم الفاء كمشى بطنه مشاء او دل على سير فقياسه الفعيل بفتح الفاء كالرحيل مصدر رحل والذميل مصدر ذمل او دل على صوت فقياسه الفعال بضم الفاء او الفعيل فالاول كصراخ مصدر صرخ والعواء مصدر عوى والثاني نحو الصهيل مصدر صهل الفرس والهدير مصدر هدر الحمام والزئير بزاي ثم همزة مكسورة مصدر زأر الاسد والى هذه المستثنيات اشار الناظم بقوله ما لم يكن مستوجبا فعالا الى الابيات الثلاثة او دل على حرفة او ولاية فقياسه الفعالة بكسر الفاء فالحرفة كتجر في المثال تجارة بالمثناة الفوقانية او لا ولبس منه نجر الخشب بالقدوم نجارة بالنون وخاط الثوب خياطة لانهما متعديان والكلام في القاصر والولاية نحو امر عليهم امارة اذا حكم وسفر بينهم سفارة اذا اصلح وعرف على القوم عرافة اذا تكلم عليهم وايل ايالة اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفور ان فعالة مقيس في الولايات والصنائع والحاصل ان فعل القاصر يطرد في مصدره فعول الا في هذه المعاني السبعة وهي الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية والغالب في الامتناع فعال وفي التقلب فعلان وفي الداء فعال وفي الصوت فعال او فعيل وقد يجتمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فعال نحو نغم نغاما وقد ينفرد فعيل نحو صهل صهيلا واطرد انفراد فعال في الرغاء وفعيل في السير واطرد في الولايات والحرفة فعالة واما فعل بالضم في عينه فقياس مصدره الفعولة بضم الفاء كالصهوبة مصدر صهب الشعر اذا احمر حمرة صافية والصعوبة مصدر صعب ضد سهل والسهولة مصدر سهل والعذوبة مصدر عذب الماء والملوحة مصدر ملح والفعالة بفتح الفاء كالبلاغة مصدر بلغ والفصاحة مصدر فصح والصراحة مصدر صرح والى ذلك يشير قول النظم فعولة فعالة لفعلا وما جاء مخالفا لما ذكرناه من المصادر القياسية فبابه السماع وهو معنى قول النظم وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل واراد بذلك انه يقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه كقولهم في فعل المفتوح العين المتعدي جحده جحودا وشكره شكورا وشكرانا والقياس جحدا وشكرا وقالوا جحدا على القياس وكقولهم في فعل المفتوح العين القاصر مات موتا وفاز فوزا وحكم حكما وشاخ شيخوخة ونم نميمة وذهب ذهابا بفتح الذال المعجمة والقياس فيها فعول وكقولهم في فعل المكسور العين المتعدي علم علما بكسر العين والقياس فتحها وكقولهم في فعل المكسور العين القاصر رغب رغبا بزيادة الواو

والقياس رغبا بفتحتين ورضي رضا بكسر الراء وبخل بخلا وسخط سخطا بضم اولهما وسكون ثانيهما في فعل المكسور العين والقياس فيهن فتح الاول والثاني واما البخل والسخط بفتحتين فعلى القياس كالرغب بفتح الراء والغين المعجمة وكقولهم في فعل بضم العين نحو حسن حسنا وقبح قبحا بضم اولهما وسكون ثانيهما والقياس فيهما الفعولة والفعالة وذكر الزجاج وابن عصفور ان الفعل بضم الفاء وسكون العين قياس في مصدر فعل المضموم وهو خلاف ما قاله سيبويه فهذه نبذة من المصادر وهي كثيرة لا تكاد تنضبط وذكر في التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرا منها احد عشر وزنا تشتمل كل ثلاثة منها على متوازنة فيما عدا حركة الفاء وقد ذكرت امثلتها في شرحي على التسهيل فليطلب منه والله اعلم

باب مصادر غير الثلاثي

هذا باب مصدر غير الثلاثي

وهي مصادر الرباعي المجرد والمزيد فيه والمزيد فيه من الثلاثي اعلم انه لا بد لكل فعل ماض غير ثلاثي من مصدر مقيس فقياس مصدر فعل بالتشديد من مزيد الثلاثي اذا كان صحيح اللام التفعيل كالتسليم مصدر سلم والتكليم مصدر كلم والتطهير مصدر طهر والتوحيد والتبشير والتحويل والتصبير واليه اشار الناظم بقوله وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره كقدس التقديس ومعتلها اي معتل اللام قياسه التفعيل كذلك اي كقياس صحيح اللام في التقديس لكن يحذف ياء التفعيل التي بعد العين وجوبا ويعوض منها التاء الدالة على التأنيث لكونها اقوى على قبول الحركات من حروف العلة فيصير بعد الحذف والتعويض وزانه تفعلة كالتوصية بالصاد المهملة مصدر وصى على اولاده والتسمية مصدر سمى والتزكية مصدر زكى ماله واليه الاشارة بقول النظم وزكه تزكية وقد يفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو ذكر تذكرة وجرب تجربة وقد يستغنون غالبا عن التفعيل بتفعلة فيما لامه همزة نحو خطأ تخطئة وهنأ تهنئة وجزأ تجزئة ووجهه بان تخطيئا يجوز فيه ابدال الهمزة ياء ابدالا قياسيا مطردا لانها همزة متحركة بعد ياء زائدة كخطيئة فلما اطرد الابدال المذكور صار اللام كانها وصفت ياء فالحق بباب التعزية ومن غير الغالب تخطيئا وتهنيئا وتجزيئا حكاه عن سيبويه وحكى سيبويه تنبيئا وزعم ابو زيد ان التفعيل فيه اكثر من التفعلة في كلام العرب وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه الا ما سمع وهذا اخذ الشلوبين فيما حكى ابن عصفور وقياس افعل اذا كان صحيح العين الافعال بكسر الهمزة كالاكرام مصدر اكرم والاحسان مصدر احسن والابغاض مصدر ابغض والاجمال مصدر اجمل في ذوجته واليه اشار الناظم بقوله واجمل اجمالا ومعتلها اي معتل العين قياسه الافعال كذلك اي كقياس صحيح العين ولكن تنقل حركتها اي حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها فتقلب العين الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان فيلتقي ساكنان وهما الالف المنقلبة عن العين والف المصدر فتحذف الالف الثانية عند الخليل وسيبويه وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف انما هي الالف الاولى لانها منزلة وقال الجمهور ومذهب سيبويه اولى لزيادتها وقربها من الطرف وعلى القولين يعوض عنها التاء كاقام اقامة واعان اعانة والاصل فيهما اقواما واعوانا فاعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض واليه الاشارة بقول النظم ثم اقم اقامة وقال غالبا ذا التا لزم وقد يحذف التاء للاضافة عند ابن مالك نحو واقام الصلوة وفي الحديث كاستنارة البدر والاصل اقامة الصلوة واستنارة البدر فحذف التاء لسد المضاف اليه مسدها وقد تحذف في غير الاضافة حكى الاخفش اجاب اجابا وقياس ما اوله همزة وصل من الفعل الماضي الخماسي والسداسي ان تكسر ثالثه وتزيد قبل اخره الفا فينقلب مصدرا نحو اقتدر اقتدارا واصطفى اصطفاء وهما من باب الافتعال ابدلت التاء في الاول قلبت طاء في الثاني وانطلق انطلاقا وهو من باب الانفعال واستخرج استخراجا وهو من باب الاستفعال والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يلي الاخر مد وافتحا مع كسر تلو الثاني مما افتتحا بهمز وصل ولا بد من تقييد ما اوله همزة وصل بان لا يكون اصله تفاعل كاطاير ولا تفعل كاطهر اذا ادغم التاء في الفاء واجتلب همزة وصل فان مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ولا تزاد الف قبل اخره بل يضم الحرف الثالث الاخير نظرا الى الاصل نحو اطاير اطايرا واطير اطيرا وجملة الافعال الماضية التي اولها همزة وصل وفاقا وخلافا خمسة وعشرون بناء ولا تكون الا خماسية وسداسية فان كان استفعل معتل العين عمل فيه ما عمل في مصدر افعل المعتل العين من نقل حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها وقلب العين الفا وحذفها لالتقاء الساكنين وتعويض التاء عنها فتقول استقام استقامة واستعاذ استعاذة والاصل استقواما واستعواذا فعل فيهما ما قررناه واليه اشار الناظم بقوله وضما بينهما على الاصل عند استعاذ استعواذا واستحوذ استحواذا والتصحيح وقياس تفعلل مما اوله التاء وما كان كالتعلم وزنه في الحركات والسكنات وعدد الحروف وان لم يكن من بابه بضم رابعه فيصير مصدره واليه اشار الناظم بقوله وضم ما يربع في امثال قد تلملما ومجموع ذلك عشرة ابنية تفعلل وتفعل وتفيعل وتمفعل وتفعلى وتفاعل وتفوعل وتفعول وتفعلن كتدحرج تدحرجا وتحمل تحملا وتشيطن تشيطنا وتمسكن تمسكنا وتقلسى تقلسيا وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا وتقلنس تقلنسا وترهوك ترهوكا وتعفرت تعفرتا ويجب ابدال الضم كسرة ان كانت اللام ياء نحو التواني والتوالي والاصل التواني والتوالي بضم ما قبل الياء فقلبت الضمة

كره لتسلم الياء من قلبها واوا فيؤدي الى وقوع واو قبلها ضمة في آخر اسم معرب وذلك مرفوض في الاسماء الا ان الاسماء ضربان تضاف
لياء المتكلم وياء المتكلم اذا اضيف اليها اسم في آخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة كسرة والواو ياء وادغامها في ياء المتكلم كمسلمي
رفعا وقياس مصدر فعلل وما الحق به فعللة كدحرج دحرجة وزلزل زلزلة والملحق بفعلل ستة ابنية وهي بيطر بيطرة وحوقل
حوقلة وجلبب جلببة وجهور جهورة وسلقى سلقاة وقلنس قلنسة وزاد بعضهم سنبل سنبلة وشريف الزرع طال ورقه وعذيط او
تابل وفي رباعي حسبتها بالزاي وهو الحنا وفعلال بالكسر للمضاف ان كان مضاعفا وهو ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس وعينه
ولامه الثانية من جنس واحد كزلزال ووسواس بسينين مهملتين ووشواش بشينين معجمتين وهو كلام فيه اختلاط وهواي فعلا
في غير المضاعف سماعي كسرهف سرهافا يقال سرهفت الصبي اذا احسنت غذاءه لم تسمع في دحرج دحراجا نص على ذلك الصيمري وغيره
ولا في الملحق بفعلل الا حيقال مصدر حوقل ونبه بذلك بقيد قول الناظم وفعلال او فعللة لفعللا واجعل مقيسا ثانيا لا اولا ويجوز
فتح اول المضاعف تخفيفا للثقل الحاصل بالتضعيف والكثر ان يعنى بالمفتوح اوله اسم الفاعل لا المصدر نحو من شر الوسواس اي
الموسوس ولهذا وصف بالخناس مما بعده وهما من صفات الذوات وقياس فاعل بفتح العين كضارب وخاصم وقاتل الفعال بكسر الفا
والمفاعلة نحو الضراب والمضاربة والخصام والمخاصمة والقتال والمقاتلة ولا فرق بين ان يكون فاعل للمشاركة كما تقدم او لا نحو نادى
ندا ومناداة والى ذلك الاشارة بقول الناظم لفاعل الفعال والمفاعلة واللازم عند سيبويه المفاعلة لانهم قد يتركون الفعال
ولا يتركون المفاعلة فالواجب ان يجالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا واصل الفعال هنا الفيعال وقد نطقوا بذلك فقالوا قاتل قيتالا وقد
قيل لا يمتنع الفعال فيما فاؤه ياء نحو ياسر ويامن فلا يقال ياسر يسارا ولا يامنه يمانا لاستثقال الكسرة على الياء قال بعضهم لم يجئ
منه الا الياس لغة في الياس ولا اليعار جمع يعر وهو الجدي وانما يقال مياسرة وميامنة وشذ يا ومرو واما حكاه ابن السيد حكى ميامنة
على القياس وما خرج عما ذكرناه فشاذ والى الاشارة بقوله وغير ما مر السماع عادله كقولهم كذب كذابا بالتشديد فيهما والقياس
تكذيبا وقوله وهي تنزي دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا والقياس تنزية ولكنه حمله على ما هو بمعناه اي تحرك دلوها تحريكا و
الشهلة بفتح الشين المعجمة العجوز شبه بها اذا اخذت الدلو فيها لتخرجه من البئر بتكا امراة ترقص صبيا وخص الشهلة بالذكر لانها
اضعف من الشابة وكقولهم تحمل تحمالا بكسر التاء والحاء وتشديد الميم والقياس تحملا وترامى القوم رميا بكسر الراء والميم المشددة
بالياء المشددة والقياس تراميا وحوقل حيقالا والقياس حوقلة وهي الفتور عن الجماع للكبر وشذ مصدر فعال الا بالفتح لانه مخصوص
بالمضاعف واقشعر جلده قشعريرة بضم القاف وفتح الشين والقياس في مصدر فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام نحو كذب تكذيبا
وفي مصدر معتلها تنزية وفي مصدر تفعل نحو تحمل تحملا وفي مصدر تفاعل المعتل اللام نحو ترامى تراميا وفي مصدر فوعل نحو
حوقل حوقلة وفي مصدر افعلل نحو اقشعر اقشعرارا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر على الترتيب **فصل** ويدل على
المرة من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف التام بفعلة بفتح الفا كما في فعلها كجلس جلسة ولبس لبسة ويعلم من هذين المثالين
انه لا فرق في ذلك بين ان يكون في المصدر زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا او لا كلبس لبسا فان لم تكن زيادة فواضح انك تقتصر على
زيادة التاء مع فتح اوله وان كان ثم زيادة فانك تطرحها فرقا بين مصدر الثلاثي وغيره وشذ لقيته لقاءة واحدة واتيته اتيانة واحدة
حكاهما سيبويه واذا طرحت الزيادة فانك تبني فعلة من الباقي وتختمها بالتاء فرقا بين الواحد والجنس لان منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة
من التمر والاصل في الجنس والواحد ان يفرق بينهما بالتاء الا ان كان بناء المصدر العام اي المطلق الصادق على القليل والكثير عليها اي على فعلة
بالتاء فيدل على المرة منه اي من المصدر العام المبني على فعلة بالوصف بالوحدة ونحوها كرحم رحمة واحدة اي غيره ويدل على الهيئة اي
الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل بفعلة بالكسر في الفاء فرقا بينها وبين المرة كالجلسة والركبة والقتلة بكسر اولها وفيها العمل
المتقدم الا ان كان بناء المصدر العام عليها اي على فعلة بكسر الفاء فيدل على الهيئة منه بالصفة ونحوها كنشد الضالة نشدة عظيمة او
نشدة الملهوف ويدل على المرة من غير الثلاثي وبابه كان او غيره بزيادة التاء على مصدره القياسي كانطلاقة واستخراجة فان كان بناء
المصدر العام اي المطلق على التاء دل على المرة منه بالوصف بالوحدة كاقامة واحدة واستقامة واحدة ودحرجة واحدة ولا يقال دحراجة
غير قياسي بل قيل غير ممنوع كما تقدم عن الصيمري والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدر غير قياسي وسمع الحقت القياسي دون السماعي فان كان
له مصدران قياسيان او سماعيان الحقت الاغلب منهما قاله الشاطبي ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة لان بناء الفعل لا يبقى فيه اذ يلزم
من ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد اثباته فيها فاجتنب لذلك واستغنى عنه بنفس المصدر الا ما شذ من قولهم اختمرت المراة خمرة
بالمعجمة والراء غطت راسها بالخمار وانتقبت نقبة غطت وجهها بالنقاب وتعمم الرجل عمة غطى راسه بالعمامة وتقمص قمصة غطى جسده بالقميص

وكان القياس عدم الحذف الا انهم هدموا بنية المصدر وبنوا الفعلة حرصا على البناء والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة لمرة كجلسة و
فعلة لهيئة كجلسة في غير ذي الثلاث بالتا المرة وشذ فيه هيئة كالخمرة والله اعلم بالصواب **هذا باب كيفية**
ابنية اسماء الفاعلين تقدم ان هذا الجمع غير شايع والصفات المشبهة بها اي في وصف الفاعل من مضارع
الفعل الثلاثي المجرد من الزوائد على وزن فاعل بكسر العين وزيادة الف بعد الفاء بعد اسقاط حرف المضارعة بكثرة في فعل بفتح العين
حال كونه متعديا الى المفعول كضربه فهو ضارب وقتله فهو قاتل او لازما للفاعل كذهب فهو ذاهب وغذا بالغين والذال المعجمتين
بمعنى سال فهو غاذ يقال غذا المال اذا سال وغذا العرق اذا سال دما وغذا البول اذا انقطع وغذا الشيء اذا اسرع ويستعمل متعديا فيقال غذا
الطعام وغذوته باللبن فيكون من قسم المتعدي وفي فعل بالكسر حال كونه متعديا الى المفعول كامنه فهو آمن وشربه فهو شارب وركبه
فهو راكب وذلك مستفاد من قول الناظم كفاعل صغ منه فاعل اذا من ذي ثلاثة يكون كغذا وفي فعل الفاعل في فعل بالكسر الفاعل كسلم فهو
سالم وفي فعل بالضم كفره بمعنى حذق فهو فاره اي حاذق والى ذلك اشار الناظم بقوله وهو قليل في فعلت وفعل غير معدى وانما قياس
الوصف من فعل المكسور العين اللازم فعل بفتح الفاء وكسر العين في الاعراض جمع عرض بفتح الفاء وكسر العين كفرح واشر بالشين فيهما و
الاشر الذي لا يحمد النعمة والعافية وافعل في الالوان والخلق فاللون كاخضر واسود والحل اي سود العينين من غير كحل والمبر
اي اسود حمرة الشفتين والخلقة نحو اعور واعمى واجهر وهو الذي لا يبصر في الشمس وفعلان بفتح الفاء وسكون العين فيما دل على
الامتلاء وحرارة البطن فالاول كشبعان وريان والثاني نحو عطشان وصديان بمعنى عطشان والى ذلك اشار الناظم بقوله بل
قياسه فعل وافعل فعلان نحو اشر ونحو صديان ونحو الاجهر وقياس الوصف من فعل بالضم فعيل كظريف وشريف ودونه في الحسن فعل
فعل بفتح الفاء وسكون العين كشهم بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة وضخم بالضاد والخاء المعجمتين من ضخم الشيء اذا غلظ ودونهما في
دون فعيل وفعل افعل كاخضب بالخاء والضاد المعجمتين يقال خضب اللون اذا كان احمر الى الكدرة وفعل بفتحتين كبطل وحسن وفعال
بالفتح في الفا كجبان وفعال بالضم كشجاع وفعل بضمتين كجنب بالجيم والنون وفعل بكسر الفاء وسكون العين كعفر بالعين المهملة والفا
اي شجاع ماكر وفي القاموس انه الخبيث الماكر والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل اولى وفعيل بفعل كالضخم والجميل والفعل جمل
وافعل فيه قليل وفعل وقد يستغنون عن صيغة فاعل من فعل بالفتح بغيرها من الصيغ فيكون القياس مطردا ويستعملون غيره كشيخ
واشيب وطيب وعفيف ولم يقولوا شائخ وشائب وطائب وعاف بالتشديد كما استغنوا بترك وتارك ووذر ووادر وودع وودع والى
قول الناظم وفعيل الفاعل قد يغني فعل ومحل الاستغناء ما لم يستعمل له قياس اما اذا استعمل له قياس وسمع غيره فليس موضع الاستغناء نحو
ما ... والله اعلم قال الشاطبي **تنبيه** جميع هذه الصفات المتقدمة الدالة على الثبوت صفات مشبهة باسم الفاعل الا اذا
قصد بها الحدوث فهي حينئذ اسماء فاعلين لا فاعلا كضارب من المتعدي وقائم من اللازم فانه في الاصطلاح اسم فاعل الا اذا اضيف فاعله الى
مرفوعه في المعنى وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين اي بعيدها والاصل طاهر
قلبه وشاحط داره فصفة مشبهة ايضا وقد اشبعنا الكلام فيه في بابه وكان ينبغي ان يؤخر هذا التنبيه الى آخر الباب لئلا يوهم ان
الفاعل من غير الثلاثي المجرد لا يكون صفة مشبهة وليس كذلك ومن امثلة الموضح في باب الصفة المشبهة مستقيم الراي معتدل القامة
ويأتي وصف الفاعل من غير الفعل الثلاثي المجرد بلفظ حروف مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وشذ كسرها في
من اغان ومغير من اغار ومبين من ابان وبشرط كسر ما قبل الآخر تشبيها باسم الفاعل من الثلاثي وشذ مشهب من اشهب ومحصن من احصن و
ملفج من الفج بفتح ما قبل الآخر فيهن مطلقا اي سواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج فكسرها لكونه اسم فاعل غير كسره حال كونه
مضارعا او مفتوحا في المضارع كمتعلم ومتدحرج واما نحو مختار ومنقاد ومتحاب بالادغام فكسر ما قبل الآخر فيهن مقدر اذا كان اسم فاعل
والى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي اشار الناظم بقوله وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالمواصل مع كسر متلو الاخير مطلقا
وضم ميم زائد قد سبقا واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة احرف العلة لان الواو لا تزاد اولا والياء والالف يوقعان في الالتباس اسم الفاعل
بالمضارع ولكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو لانهما من الشفتين وحركت بالضم دون الفتح والكسر لان الفتح يؤدي الى الالتباس باسم الموضع
من الثلاثي ولو في بعض الصور نحو مكرم والكسر يؤدي الى الالتباس باسم الآلة منه والله اعلم بالصواب **هذا باب كيفية**
ابنية اسماء المفعولين تقدم ان هذا الجمع منه شايع اي في وصف المفعول من مضارع الفعل الثلاثي المجرد
التام المتصرف على زنة مفعول من المتعدي كضرب فهو مضروب ومقصود ومعلوم ومن اللازم كدخول عليه وممرور به بزيادة الميم كما مر في اسم الفاعل
وفتحت للخفة وضم ما قبل الآخر نحو باسم المكان ثم اشبعت الضمة فتولد منها الواو ولئلا يلزم وقوع مفعل في كلامهم ومفعل اي من اسم المجرد

المهملة والراء

بكسر الميم فهي اتباعا لحركة ما بعدها

الثلاثي الآتي على زنة مفعول مبيع ومقول ومرمي ومدعو الا انها غيرت عن صيغة مفعول في اللفظ فاصل مبيع مبيوع نقلت حركة الياء
الى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف واصل
مقول مقوول بواوين نقلت حركة الواو الاولى الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها
وقربها من الطرف هذا مذهب سيبويه في مبيع ومقول وذهب الاخفش الى ان المحذوف منهما عين الفعل واذا ضمة في مبيع قلبت كسرة
لئلا تنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي واصل مرمي مرموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة
التي قبلها كسرة وادغمت الياء في الياء واصل مدعو مدعوو بواوين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين والى بناء اسم المفعول
من الثلاثي اشار الناظم بقوله وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كآت من قصد وياتي وصف المفعول من غيره اي من غير
الثلاثي المجرد بلفظ مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة لما مر في اسم الفاعل وفتح ما قبل اخره وان شئت قلت
بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر وذلك مستفاد من قول النظم وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر ونائب
من المتعدي فلا يحتاج الى صلة نحو المال مستخرج ومن اللازم فيحتاج الى صلة نحو زيد مطلوب به وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين
بمعنى مدهون وكحيل بمعنى مكحول وجريح بمعنى مجروح وطريح بمعنى مطروح قال ابن مالك ومرجعه السماع وان كان كثيرا والى النيابة
في النظم بقوله وناب نقلا عنه ذو فعيل وقيل بقياسه فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتيل لا فيما له فعيل بمعنى فاعل نحو قدير بفتح
الدال ورحم بكسر الحاء كقولهم قدير ورحيم بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو اعقدت العسل فهو عقيد واعله المرض
فهو عليل اي معقد ومعل **هذا باب اعمال الصفة المشبهة** باسم الفاعل المتعدي الى واحد وجه
الشبه بينهما انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان
وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل واقتصر على واحد لانه اقل درجا من المتعدي وكان
اصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة من فعل قاصر ولكنها لما اشبهت اسم الفاعل المتعدي
لواحد عملت عمله وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث وخاصتها انها التي
استحسن فيها ان تضاف لما هو فاعل لها في المعنى سواء كانت وصفا لازما لا يمكن انفكاكه كطويل الانف وعريض الحواجب وواسع
الفم ام يمكن انفكاكه كحسن الوجه ونقي الثغر وطاهر العرض فان الحسن والنقاوة والطهارة مما يوجد وينفك فخرج باستحسان الاضافة
الى الفاعل في المعنى اسم الفاعل المتعدي نحو زيد ضارب ابوه فان اضافة الوصف وهو ضارب فيه اي في هذا التركيب الى الفاعل وهو ابوه
ممتنع اذ لا يقال ضارب ابيه لئلا يتوهم الاضافة الى المفعول لان الاصل زيد ضارب اباه وخرج اسم الفاعل القاصر نحو زيد كاتب
ابوه فان اضافة الوصف وهو كاتب فيه الى الفاعل وهو ابوه وان كانت لا تمتنع على قلة لعدم اللبس بالاضافة الى المفعول لكون الكتابة
لا تقع على الذوات لكنها على قلتها لا تحسن لان الصفة الدالة على الثبوت لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه اي عن مرفوعها
الى ضمير موصوفها فتستتر في الصفة بدليلين احدهما انه لو لم يقدر ذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه لان الصفة نفس مرفوعها في المعنى
واللازم باطل فالملزوم مثله والدليل الثاني انهم يؤنثون الصفة بالتاء في نحو هند حسنة الوجه فلو لم تكن الصفة مسندة الى ضمير هند
لذكرت كما تذكر مع المرفوع قال ابن عصفور وظهر التحويل حسن ان يقال في زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه بالاضافة فالحسن
مسند الى ضمير زيد فيكون مسندا الى جملته بعد ان كان مسندا الى وجهه وذلك حسن لان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جميع جملته
مجازا على الاسناد الى الجزء فهو من الاسناد الى الكل واراد به البعض فهو مجاز قريب والباعث على ارتكابه غرض التخفيف قال ابن ابي الربيع
اذا قلت مررت برجل حسن وجهه حصل عدة امور كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد لان الجار والمجرور كالشيء الواحد وكذا الصفة والموصوف و
الفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما ارادوا التخفيف فلم يمكنهم ان يزيلوا من اللفظ الا الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة
فاستتر فيها لان الصفة حينئذ كانها جارية على من هي له خبر وعن ضمير فحسن ان يقال ذلك وقبح ان يقال في زيد كاتب ابوه زيد كاتب
الاب لان من كتب ابوه لا يحسن ان يسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد بسبب من المضاف وهو الاب في كاتب ابوه الى المضاف اليه وهو الهاء وهو
الاسناد الى المضاف اليه واراده المضاف وحينئذ قرب الاول وبعد هذا ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاقه عليها وارادة الاخر بخلاف الابوة والبنوة
وقد تبين بما شرحنا ان العلم بحسن الاضافة في الصفة الى مرفوعها موقوف على النظر في معناها وهو نسبة الحدث الى موصوفها على سبيل الثبوت
فما جاز من الصفات ان يسند الى ضمير موصوفه فاضافته الى مرفوعه حسنة وما لا فلا الا موقوف على تعرفه كونها صفة مشبهة وحينئذ فلا
دور في التعريف الذي في النظم صفة استحسن جر فاعل معنى بها مشبهة اسم فاعل كما توهم ابن الناظم حيث قال في الشرح هذه الخاصة لا

تصلح

باب اعمال الصفة المشبهة

تصلح للتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو مما
عنده وانت تعلم ان العلم بالمعرف يجب تقدمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرير الدور فيه ان العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها
الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الموضح بانفكاك الجهة وتقريره
ان الصفة المشبهة وان كانت متوقفة على استحسان الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفا على
كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضميره لا يكون فيه لبس
ولا قبح فخرج الاضافة الى الفاعل **فصل** وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير
والتانيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا جردها من ال وتختص هذه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل بخمسة امور على ما هنا الاول
انها تصاغ من الفعل اللازم وضعا او قصدا دون الفعل المتعدي الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا
كحسن وجميل فانهما مصوغان من حسن وجمل وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم قصدا كضارب الاب مضروب العبد فان اسمي
الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قاله في التسهيل في اخر هذا الباب وهو اسم الفاعل المراد به
الحدوث يصاغ منهما اي من اللازم والمتعدي ومن اللازم كقائم ومن المتعدي نحو ضارب الامر الثاني انها تكون للزمن الماضي المتصل بالزمن
الحاضر الدائم كحسن الوجه دون الماضي المنقطع والمستقبل فلا يقال حسن الوجه امس ولا غدا وهو اي اسم الفاعل يكون لاحد الازمنة
الثلاثة نحو حاسن امس او الان او غدا والحاصل من هذه المادة انك ان ردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن وان ردت
الحدوث قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره والى هذين الامرين اشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الامر الثالث انها
تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه والمراد مقابلة حركة بحركة وسكون بسكون لا مقابلة حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق
في اعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي سواء كانت مصوغة من ثلاثي او غير الثلاثي كطاهر القلب
ضامر البطن وغير الثلاثي نحو مستقيم الراي ومعتدل القامة فانها مجارية ليطهر ويضمر ويستقيم ويعتدل وغير مجارية اي
للمضارع وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن وجميل وضخم وملآن فانها ليست مجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملا وقول الزمخشري وابن
الحاجب وابن العلج وجماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله من صلبهم او اخيه او عدو شاحط دارات الثاي
المعجمة والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط وجوابه ممكن اذ لهم ان يقولوا ما ورد من ذلك اسم
فاعل اجري مجرى الصفة المشبهة في الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقة ولا يكون اسم الفاعل الا مجاريا اي المضارع كضارب ويضرب
وقائم ويقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا او داخل ويدخل لان توافق اعيان الحركات غير معتبر كما تقدم
الامر الرابع ان منصوبها لا يتقدم عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن بخلاف منصوبه فانه يجوز تقديم
منصوبه عليه تقول زيد عمرا ضارب ومن ثم بفتح المثلثة اي ومن اجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه صح النصب على الاشتغال للاسم
المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل محذوف في نحو زيدا انا ضاربه لان ما يعمل في المتقدم عليه صح ان يفسر عاملا
فيه وامتنع نصب السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة في نحو زيد ابوه حسن وجهه فلا
يجوز نصب الاب بصفة مشبهة محذوفة معتمدة على زيد يفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة لا تعمل في
متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه مبتدا ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع ان يقال الوجه الاب زيد حسن
الوجه الامر الخامس انه يلزم ان يكون معمولها سببيا اي اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه فوجهه
معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد واما متصل بضمير موصوفها معنى نحو زيد حسن الوجه فالوجه
معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى اي الوجه منه اي من زيد هذا راي البصريين وقيل ال حذف وان
ال في الوجه خلف عن الضمير المضاف اليه وهو راي الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع ال كقوله رحيب قطاب الجيب منها رقيقة
بجس البنان لبضة المتجرد وقول ابن الناظم في شرح النظم ما معناه انه يجوز نحو زيد بك فرح بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير سببي
على الصفة وهي فرح مبطل لعموم قوله يعني الناظم ان المعمول للصفة المشبهة لا يكون الا سببيا ولا يكون الا موخرا مردود خبر قول
لان المراد بالمعمول في قول النظم وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببية وجب ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل كما انه قول النظم
وعمل اسم الفاعل المعدى لها على الحد الذي قد حدا وانما عملها في الظرف وهو بك بما فيها من معنى الفعل لان الظرف يكتفي
برائحة الفعل كما قاله التفتازاني وكذا عملها في الحال نحو زيد حسن وجهه طالعة وفي التمييز نحو زيد حسن وجها ونحو ذلك من الفضلات

التي يضيها الفاصر والمتعدى بخلاف اسم الفاعل فانه قوي الشبه بالفعل يعمل في متقدم ومتاخر وسببي واجنبي وتختص ايضا بامور منها انه لا يجري على معمولها محل بالعطف وغيره ومنها انها لا تعمل محذوفة ومنها انها تؤنث بالالف ومنها انها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره ومنها دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تخلل كحسن الوجه او مع تخلل نحو منقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الى فاعلها من غير ضعف ولا قلة في الكلام ومنها انها يقبح حذف موصوفها واضافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها نظرفا وعديله عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او اريد به الاستمرار ومنها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول ومنصوب اسم الفاعل منها مفعول ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف والداخلة على اسم الفاعل موصول على الاصح وفيها **فصل**

لمعمول هذه الصفة المشبهة ثلث حالات الرفع على الفاعلية للصفة قال الفارسي او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة بدل بعض من كل ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الانف ولم يجوز برجل حضوره الاب بالرفع لكن ليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا والخفض بالاضافة اي باضافة الصفة اليه والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة كالوجه وعليه او على التمييز ان كان نكرة كوجها والصفة مع كل من الثلاثة وهي الرفع والنصب والخفض اما نكرة او معرفة مقرونة بال وكل من هذه الستة الحاصلة من ضرب وجوه الاعراب الثلاثة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها للمعمول معه ست حالات لانه اي المعمول اما بال كالوجه او مضاف لما فيه ال كوجه الاب او مضاف للضمير كوجهه او مضاف المضاف للضمير كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة كوجه او مضاف الى المجرد من ال والاضافة كوجه اب فالصور ست وثلثون صورة حاصلة من ضرب ست في ستة وهي ضربان جائز وممتنع فالجائز اثنان وثلثون صورة الممتنع منها اربع وهي ان تكون الصفة بال والمعمول بال مجردا منها ومن الاضافة الى تاليها وهو اي المعمول مخفوض كالحسن وجهه او الحسن وجه اب او الحسن وجه ابيه او الحسن وجه اب لان الاضافة في هذه الصور الاربع لم تفد تعريفا كما في غلام زيد ولا تخصيصا كما في غلام رجل ولا تخفيفا كما في حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط او التجوز في العمل كما في الحسن الوجه وينقسم الجائز الى قبيح وضعيف وحسن فاما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت او مع ال المجرد منها ومن الضمير والمضاف الى المجرد وذلك اربع صور وهو حسن وجه وحسن وجه اب والحسن وجه والحسن وجه اب وجه قبحها خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا وعلى قبحها فهي جائزة في الاستعمال لوجود الضمير تقديرا واما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او المضاف الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ووجه ضعفه انه من اجراء القاصر وصف مجرى وصف المتعدي وجر الصفة المضاف الى ضمير الموصوف والى المضاف الى ضميره وذلك ستة صور وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالجر فيهما وهو عند سيبويه من الضرورات واجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح لوروده في الحديث الذي في قوله في وصف النبي عليه السلام شثن اصابعه في حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه ومع جوازه ففيه ضعف لانه يشبه اضافة الشي الى نفسه واما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف والى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المجردة من ال ذو الاضافة المجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف والمضاف الى المعرف بها والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما ورفع الصفة مع ال المعرف بها والى ضمير الموصوف والى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المعرف بال وحسن وجه وحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن الوجه والحسن وجه الاب وفي المضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف والى المضاف الى ضميره والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها فهذه اثنان وعشرون صورة وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه حسن وجها وحسن وجه اب وحسن الوجه وحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن وجها والحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه الاب وذلك كله مستفاد من قول الناظم فارفع بها وانصب وجر مع ال ودون ال مصحوب ال وما اتصل بها مضافا او مجردا ولا تجرر بها مع ال سما من ال خلا ومن اضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما واوصل بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى اربعة عشر الف صورة وماتين وستة وخمسين صورة وذلك انه جعل الصفة اما بال او لا فهذه حالتان ومعمولها اما بال ومضاف او مجرد والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثاني مضاف الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو وجه اب الخامس مضاف الى ضمير مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميلة انفه من قولك مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة انفه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجه جميل خاله

السابع مضاف الى موصول نحو الطيبي كلما الثاني بالازدر من قوله فعج بها قبل الاخيار منزلة والطيبي كلما الثاني بالازدر والثامن مضاف الى موصوف بجملة نحو رايت رجلا احد يد سارع يطعن به والمجرد من الاضافة وال يشمل ثلثة انواع الموصول نحو قوله اسيلات ابدان دقاق خصورها وشرب ما التقت عليه المازر والموصوف نحو جانوا بشيء مسكنها وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه هذه اثنا عشر صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها تصير اربعة وعشرين وكل من هذه الاربعة والعشرين مضروب في ثلثة احوال الاعراب تبلغ اثنين وسبعين صورة وتضم اليها صور ما اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلث الاولى ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميلة الثانية ان تفصل الصفة من الضمير وهي مجرورة من نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهم هو الثالثة ان يتصل به لكن تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميلة والضمير في ما بين الصور بين منصوب فصارت خمسا وسبعين والصفة اما ان تكون لمفرد مذكر او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد مؤنث او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير فهذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستماة واذا نوعت نفس الصفة الى مرفوعة منصوبة ومجروره وضربتها في الستماة تصير الفا وثمانماة واذا نوعت الصفة ايضا من حيث الصفة لمفرد مذكر ومثناه ومجموعه والى مفرد مؤنث ومثناه ومجموعه كانت ثمانية فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير اربعة عشر الفا واربعمائة قال ويستثنى من ذلك الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا سلامة وجملة صوره ماة واربع واربعون فالباقي اربعة عشر الفا وماتان وست وخمسون صورة جائزة وبعضها ممتنع ممتنع منها الممتنع على ما تقدم انتهى والله اعلم بالصواب

هذا باب التعجب

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج منها المتعجب منه عن نظائره او قل نظيره قال ابن عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما اضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع على زيد وبخفاء سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب في شيء منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل التعجب وبعلة النظائر الخروج عنها ما يكثر نظائره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه والتعجب له عبارات كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب من الكتاب نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم ومن السنة قوله عليه السلام لابي هريرة سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ومن كلام العرب قولهم لله دره فارسا وانما لم يبوب لها في النحو لانها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة والمبوب له منها في النحو صيغتان تسنان موضوعتان له احديهما ما افعله نحو ما احسن زيدا واليهما اشار الناظم بقوله بافعل انطق بعد ما تعجبا والكلام فيها في شيئين في ما افعل فاما ما التعجبية فاجمعوا على اسميتها لان في احسن ضميرا يعود عليها اتفاقا والضمير لا يعود الا على الاسماء واجمعوا ايضا على انها مبتدا لانها مجردة عن العوامل اللفظية للاسناد اليها واما ما روي عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ لا يقدح في الاجماع ثم بعد الاتفاق على انها اسم مبتدا اختلفوا في معناها قال سيبويه وجمهور البصريين هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب كما في قول الشاعر عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب وما بعدها من الجملة الفعلية خبر في موضع رفع وقال الاخفش هي اي ما معرفة ناقصة اي موصولة بمعنى الذي وما بعدها من الجملة الفعلية صلة لها فلا موضع له من الاعراب او نكرة ناقصة اي نكرة موصوفة بمعنى شيء وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها فمحله رفع تبعا للمحل ما وعليهما اي على قولي الاخفش من التعريف والتنكير الناقصين فالخبر اي خبر المبتدا الذي هو ما التعجبية محذوف وجوبا اي الذي او شيء احسن زيدا شيء عظيم ورد بانه يستلزم مخالفة الظاهر من وجهين احدهما تقديم الابهام بالصلة او الصفة وتاخير الابهام بالتزام حذف الخبر والمعنى فيما تضمن من الكلام افهاما وابهاما ما تقدم الابهام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وروي عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب الفراء وابن درستويه الى ان ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل لان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما اصحاب اليمين والاصح ما ذهب اليه سيبويه واصحابه لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادركها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام ولا شك ان الافهام حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون الباقي وهو ما مقتضيا للابهام واما افعل بفتح العين كاحسن ففيه خلاف فقال البصريون والكسائي وهشام فعل ماض للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني الى رحمة الله وما احسنني ان اتقيت الله ففتحته التي في اخره بناء لا اعراب كالفتحة في ضرب من قولك زيد ضرب عمرا وما بعده من الاسم المنصوب مفعول به كما ان ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاعراب ما احسن زيدا مثل اعراب زيد ضرب عمرا فالمجرد وقال بقية الكوفيين غير الكسائي وهشام افعل اسم لقولهم اي العرب ما احيسنه وما اميلحه بالتصغير والتصغير من خصائص الاسماء ففتحته التي في اخره اعراب لا بناء كالفتحة في عندك من قولك زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا

المنى تقتضي عندهم نصبا اي نصب الخبر بخلاف ما اذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كما قصد تبنا او مشبها به نحو وازواجه امهاتهم فانه
يرتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفه في الاعراب والناصب له عندهم معنوي
وهو معنى المخالفة التي اتصف بها ولا يحتاج الى شيء يتعلق به الخبر واحسن انما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما فلذلك
نصب زيدا عندهم مشبه بالمفعول به لان ناصبه صفة قاصرة فاشبه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه واجيب بان التصغير في
افعل شاذ ووجه تصغيره انه اشبه الاسماء عموما بالجمود وانه لا مصدر له وانهم ذهبوا بتصغيره الى المعنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة
قال ابو البقاء واشبه افعل التفضيل خصوصا بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة وبكونهما لا يبنيان الا مما استكمل شروطا ياتي
ذكرها وقد حذف همزة افعل سمع ما خيره وما شره ولما حذفوا همزة اخير حركوا الخاء بحركة الياء ومنهم من لم يحركها ويحذف الفا
ويقول خيره وسمع الكسائي مجيئه الصيغة الثانية من صيغتي التعجب افعل به بكسر العين نحو احسن بزيد واليها الاشارة بقول
النظم او جئ بافعل قبل مجرور ببا واجمعوا على فعليته افعل لانه على صيغة لا تكون الا للفعل فاما اصبع فنادر وفي كلام ابن
الانباري ما يدل على ان افعل اسم قال المرادي لا وجه له ثم بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا في حقيقته قال البصريون هو
هم لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر وهذا قوله ومدلوله حسن فيما احسن بزيد من حيث التعجب واحد وهو في الاصل فعل ماض على صيغة
صيغة افعل بفتح العين وهمزته للصيرورة بمعنى صار ذا كذا فاصل احسن بزيد احسن زيد كاغد البعير اي صار ذا غدة واقبلت الارض
اي صار ذا بقل ثم غيرت الصيغة الماضوية الى الصيغة الامرية فصار احسن زيد فقبح اسناد صيغة الامر الى الاسم الظاهر لان صيغة الامر
لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد ولذلك التزمت زيادتها صونا
للفظ عن الاستقباح بخلافها اي بخلاف زيادة الباء في فاعل الفعل الماضي نحو كفى بالله شهيدا فيجوز تركها لعدم الاستقباح كقوله
وهو سحيم عبد بني الحسحاس عميرة ودع ان تجهزت غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا فحذف الباء من فاعل
كفى وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف افعل بكسر العين في التعجب لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر
مرفوع على الفاعلية والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في افعل قال ابن كيسان
من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه باحسن كانه قيل احسن يا حسن بزيد اي دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على
كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة وقال غيره اي غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين
والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتاخرين الضمير المستتر في افعل للمخاطب المستدعى منه التعجب وكان القياس
ان يقال في التانيث احسني وفي التثنية احسنا وفي الجمع احسنوا او احسن وانما التزم افراده وتذكيره واستتاره لانه اي افعل المستتر
فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير عما لها وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة اوجه احدها استعمال الامر
بمعنى الماضي وهو مما لم يعهد المعهود عكسه الثاني استعمال افعل بمعنى صار وهو قليل الثالث زيادة الباء في الفاعل ورد ابن مالك
قول الفراء وموافقيه باربعة اوجه احدها انه لو كان امرا لزم ابراز ضميره والثاني انه لو كان امرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الامر
بالحلف ونحوه حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو احسن بك الرابع
لو كان امرا لوجب له من الاعلال ما وجب لاقم وابن ويجوز حذف الباء اذا كان المتعجب منه ان المصدرية وصلتها كقوله واحبب الينا ان
تكون المقدما اي بان تكون دون ان المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به ان عن ان ونظيره عسى ان يكون قاله الموضح
في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل بدون ما فاجازوا
تحويل الثلاثي الى صيغة افعل فتقول حسنت رجلا واكرمت رجلا بمعنى ما احسنك وما اكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل ومن ثم
يقول سيبويه ان افعل وما افعله وافعل به في معنى واحد **مسئلة** لا يتعجب الا من معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا وما
اسعد رجلا اتقى الله لان المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك ويجوز حذف المتعجب منه
اذا كان ضميرا كما في مثل ما احسنه ان دل عليه دليل والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف معناه
يضح كقوله وهو علي بن ابي طالب جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفها وما اكرمها وفي مثل افعل
ان كان افعل بكسر العين معطوفا على آخر قد ذكر معه مثل ذلك المحذوف نحو اسمع بهم وابصر اي بهم وقوله اعزز بنا واكفف ان دعينا يوما
الى نصرة من يلينا اي واكفف بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لانه لزم الجر فاشبه الفضلة خلافا للفارسي وجماعة ذهبوا
الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قولك زيد كفى به كاتبا وزيد كفى كاتبا ورده ابن مالك بوجهين احدهما لزوم

بمعنى الخير وما الشر م

ابرازه

ابرازه في التثنية والجمع والثاني انه من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من اكرم بنا فانه لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه اما في افعله فلعدم
اذ ذاك عن الفائدة فانك لو قلت ما احسن او ما اجمل لم يكن كلاما لان معناه انه شيء صير الحسن واقعا على مجهول وهذا مما لا ينكر وجوده ولا
يفيد التحدث به واما نحو ما افعل به فلا يحذف منه المتعجب منه لغير دليل لانه فاعل واما قوله وهو عروة بن الورد فذلك ان تلق المنية
تلقها حميدا وان يستغن يوما فاجدر فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله اي فاجدر به حميدا فشاذ او قليل مسئلة وكل من
الفعلين وهما ما افعله وافعل به ممنوع التصرف اتفاقا قاله ابن مالك واليه اشار في النظم بقوله وفي كلا الفعلين قدما لزما منع
تصرف بحكم حتما واجاز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعله فتقول ما يحسن زيدا وهو قياس ولم يتبع فلا يلتفت اليه للاجماع ولان افعل
امر من افعل لا خلاف فيه اولى لهمزة عند الجمهور لا لها في التعجب للصيرورة وفي غيره للنقل فالاول وهو ما افعله نظير تبارك وعسى و
ليس في الجمود وفي ملازمته المضي والثاني وهو افعل به نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم في الجمود وفي ملازمته الامر وعلة جمودهما
تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق ان يوضع ولم يوضع مسئلة ولعدم تصرف هذين الفعلين الدالين على التعجب امتنع
ان يتقدم عليهما معمولهما وان يفصل بينهما وبين معمولهما بغير ظرف ومجرور فلا تقول ما زيدا احسن بتقديم معمول احسن عليه
ولا تقول بزيد احسن بتقديم معمول احسن اليه وان قيل ان زيد مفعول به كما يقول به الفراء واضح به لعدم التصرف والى ذلك اشار
الناظم بقوله وفعل هذا الباب لن يقدما معموله وكذلك ما احسن يا عبد الله زيدا بالفصل بالمنادى بين احسن ومعموله بلا
خلاف كما يؤخذ من كلام الشارح والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصله به الزما وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه كقول علي
للمنادى عمار بن ياسر فقتولا اعزز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا اي مرميا على الجدالة بفتح الجيم وهي الارض قال ابن مالك و
هذا يصحح الفصل بالمنادى ولا تقول احسن لولا بخله بزيد بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها واجاز ذلك ابن كيسان قال الرضي
ولا حجة له على ذلك واجاز الجرمي وهشام الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم ان يكون له مصدر واجاز الجرمي
وهشام الفصل بالحال نحو ما احسن راكبا زيدا واحسن راكبا بزيد واختلفوا في الفصل بظرف ومجرور لكونهما متعلقين بالفعل
الدال على التعجب والصحيح الجواز للتوسع فيهما واشار اليه الناظم بقوله وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل والخلف في ذاك استقر فذهب
الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز كقولهم
ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله اوس بن حجر اقيم بدار الحزم ما دام حزمها واحر اذا حالت بان اتحول لافصل
باذا الظرفية بين احر ومعموله وهو ان وصلتها وليس لسيبويه في ذلك نص ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل
به اتفاقا كما قال ابن مالك في شرح التسهيل نحو ما احسن معتكفا في المسجد واحسن بجالس عندك فلا يقال فيهما ما احسن في المسجد
معتكفا واحسن عندك بجالس لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله **فصل** وانما يبنى هذان الفعلان مما اجتمعت
فيه ثمانية شروط احدها ان يكون فعلا فلا يبنيان من الاسم نحو الجلف بالجيم وهو في الاصل الدن الفارغ وفي القاموس
الجلف بالكسر الرجل الجافي وقد جلف كفرح جلفا وجلافة انتهى فاثبت له فعلا مبني من فعله والحمار وهو الحيوان المعروف
فلا يقال ما اجلفه اي ما اجفاه ومنه ما تقدم عن القاموس ولا يقال ما احمره لبلادته وشذ ما اذرع المراة اي ما اخف يدها
في الغزل بنوه من قولهم امراة ذراع بفتح اوله قاله في القاموس والذراع كسحاب الخفيفة اليدين بالغزل ويكسر واقتصر في الصحاح
على الفتح وقال ابن القطاع في الافعال ذرعت المراة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا لا شذوذ في قولهم ما اذرع
المراة ومثله في الشذوذ ما اقمنه بكذا وما اجدره بكذا فالاول بنوه من قولهم هو قمن بكذا و
الثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما احقه بكذا ولا فعل لهما الشرط الثاني ان يكون الفعل ثلاثيا فلا يبنيان من
رباعي مجرد ولا مزيد فيه ولا ثلاثي مزيد حرفا او حرفين او ثلاثة نحو دحرج وتدحرج وضارب وانطلق واستخرج لان بناءهما من ذلك
يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه اما ما اصوله اربعة فلانه يؤدي الى حذف بعض الاصول ولا خفاء في اخلاله بالدلالة فاما المزيد
فلانه يؤدي الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود الا ترى انك لو بنيت افعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما اضربه واطلقه و
اخرجه لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب الا افعل فقيل يجوز بناؤهما منه قياسا مطلقا سواء كانت الهمزة فيه
للنقل ام لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من اصحابه واختاره في التسهيل وشرحه وقيل يمنع مطلقا الا ان يشذ منه شيء فيحفظ
ولا يقاس عليه وهو مذهب المازني والاخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو
ما اظلم الليل وما اقفر هذا المكان ويمتنع ان كان للنقل نحو ما اذهب نوره واليه ذهب ابن عصفور قال الشاطبي وهذه التفرقة

باب التعجب

لم يقل بها احد ولا ذهب اليها نحوي ويكفيه في الرد مخالفته للاجماع بناء على ان احداث قول ثالث قبل الاجماع ثم اطال في الرد عليه ورد على هذين القولين وهما المنع مطلقا والمنع في اخذ شيئي التفضيل ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف مما الهمزة فيه للنقل من التعدي لواحد الى المتعدي لاثنين قبل التعجب فاذا تعجب كان ذلك ثلاثة اوجه احدها الاقتصار على الذي كان فاعلا فتقول ما اعطى زيدا وما اولاه والثاني ان تزيد عليه احد المفعولين مجرورا باللام فتقول ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف والثالث ان تزيد عليهما المفعول الآخر منصوبا بمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما اعطى زيدا للفقراء الدراهم وما اولاه للفقراء المعروف وان شئت نصبت الثلاثة اذا لم يكن لبس فتقول ما اعطى زيدا الفقراء الدراهم وما اولاه الفقراء المعروف وتقديره المحذوف عند البصريين اعطاهم الدراهم واولاهم المعروف واختلف في بناء فعلي التعجب من الثلاثي المزيد اذا جرى مجرى الثلاثي نحو اتقى وامتلأ وافتقر واستغنى فذهب ابن السراج وطائفة الى الجواز لانهم اجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد بدليل قولهم في الوصف منه تقي ومليء وفقير وغني وذهب ابن خروف وجماعة الى المنع لان العلة التي من اجلها امتنع بناؤهما من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة هنا وهي هدم البنية وحذف زوائد هذا الفعل موجب مع وجود الغنى عن ذلك باشد واشدد ونحوهما وشذ على كل قول من اقوال المانعين ما اتقاه لله وما املأ القربة لانهما من اتقى بتشديد التاء وامتلأت وما افقرني الى عفو الله وما اغناني عن الناس لانهما من افتقر واستغنى وان كان قد سمع تقي بمعنى خاف وملؤ بمعنى امتلأ وفقر بضم القاف وكسرها بمعنى افتقر وغني بمعنى استغنى لندوره وشذ ما احضره لانه من اختصر وفيه شذوذ آخر سيأتي وهو انه مبني للمفعول الشرط الثاني ان يكون الفعل متصرفا لان التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه وعادم التصرف على وجهين احدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغني عن ماضيهما بماضي يترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنيان من نحو نعم وبئس ويذر ويدع فلا يقال ما انعمه وما ابأسه وانعم به وابئس به وهما باقيان على معناهما من انشاء المدح والذم ولا ما اوذره ولا ما اودعه وشذ ما اعساه واعس به الشرط الرابع ان يكون معناه قابلا للتفاضل في الصفات الاضافية التي يختلف بها احوال الناس سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد في حالتين كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فتقول ما اعلمه يوم الخميس وما اجهله يوم الاربعاء وما احسنه وما اقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع فلا يبنيان من نحو فني ومات لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه الشرط الخامس ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول نحوا او اصلا فلا يبنيان من نحو ضرب زيد بضم اوله وكسر ما قبل آخره فلا يقال ما اضرب زيدا وانت تريد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل وشذ ما اخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول وبعضهم يستثني من الفعل المبني للمفعول ما كان ملازما للصيغة بضم اوله وكسر ثانيه نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا بمعنى تكبر فيجيز التعجب منه لعدم اللبس فيقول ما اعناه بحاجتك وما ازهاه علينا وجرى على ذلك ابن مالك وذلك بناء على ان علة المنع خوف الالتباس واما من جعل علة المنع التشبيه بافعال الخلق بجامع ان كلا منهما لا كسب للمفعول فيه فينبغي ان لا يستثني شيئا ويأول ما ورد من ذلك على ان التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به الشرط السادس ان يكون الفعل تاما فلا يبنيان من نحو كان وصار وظل وبات وكاد لانهن نواقص فلا يقال ما اكون زيدا قائما بنصب الخبر ولا بجره باللام لتغير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى الجواز ما اكون زيدا لاخيك دون ما اكون زيدا القائم وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما اكون زيدا قائما وهو مبني على اصلهم من ان المنصوب بعد كان حال فسهل الامر عليهم ولم يأت بذلك سماع الشرط السابع ان يكون الفعل مثبتا فلا يبنيان من فعل منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء اي ما انتفع به ومضارعه يعيج ملازم للنفي ايضا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واعترض بانه قد جاء في الاثبات قال ابو علي القالي في نوادره وانشدنا ثعلب عن ابن الاعرابي ولم ار شيئا بعد ليلى الذه ولا مشربا اروى به فاعيج اي انتفع به واما عاج يعوج بمعنى مال يميل فان العرب تستعمله مثبتا ومنفيا ام غير لازم للنفي كما قام زيد وما عاج اي مال فلا يقال ما اقومه وما اعوجه لئلا يلتبس المنفي بالمثبت الشرط الثامن ان لا يكون اسم فاعله على وزن افعل فعلاء بالمد فلا يبنيان من نحو عرج فهو اعرج من العيوب وشهل فهو اشهل من المحاسن وهو بالشين المعجمة وخضر الزرع فهو اخضر من الالوان ولمي فهو المى من الحلى واختلف في المنع من ذلك فقيل لان حق صيغة التعجب ان تبنى من الثلاثي المحض واكثر افعال الالوان والخلق انما يجيء على افعل بتشديد اللام نحو اخضر فلم يبن فعلا التعجب في الغالب مما كان منها ثلاثيا لتكون اجرا للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الاعضاء

في نعم وبئس

في عدم التعجب منها وقيل لان منها الوصف من هذا النوع على افعل ولم يبن منه فعل التفضيل منه امتنع صوغ فعلي التعجب منه لجريانهما مجرى واحد في امور كثيرة وتساويهما في الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول الناظم وصغهما من ذي ثلاث صرفا قابل فضل تم غير ذي انتفا وغير ذي وصف يضاهي اشهلا وغير سالك سبيل فعلا فهذه سبعة شروط ويؤخذ الثامن من قوله ذي ثلاث فانه نعت لمحذوف تقديره من فعل ذي ثلاث وبقي شرط تاسع لم يذكراه وهو ان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما اقيله استغناء بقولهم ما اكثر قائلته ذكره سيبويه ونحو سكر وقعد وجلس ضد قام فانهم لا يقولون ما اسكره واقعده واجلسه استغناء بقولهم ما اشد سكره واكثر قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام وغضب ونام وفي عد نام منها نظر فقد حكى سيبويه ما انومه وقالت العرب هو انوم من فهد **فصل** ويتوصل الى التعجب من الزائد على الثلاث ومما وصفه على افعل فعلاء بما اشد ونحوه كما اقوى وما اضعف وما اكثر وما اقل وما اعظم وما احقر وما اكبر وما اصغر وما احسن وما اقبح وما اشبه ذلك وينصب مصدرهما اي مصدر ما زاد على الثلاثة وما وصفه على افعل فعلاء بعدها اي بعد اشد ونحوه او باشدد ونحوه كاضعف واكثر واقلل واعظم واكبر واصغر واحسن واقبح وما اشبه ذلك ويجر مصدرهما بعده اي بعد اشدد ونحوه بالباء لزوما فتقول على الاول ما اشد او اعظم دحرجته او انطلاقه في الزائد على الثلاث او حمرته او عرجه مما الوصف منه على افعل فعلاء وتقول على الثاني اشدد او اعظم بها اي بدحرجته وانطلاقه وحمرته وعرجه وذلك مستفاد من قول الناظم واشدد او اشد او شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد افعل جره بالبا يجب وكذا المنفي والمبني للمفعول يتوصل الى التعجب منهما باشد ونحوه او باشدد ونحوه الا ان مصدرهما اي مصدر الفعل المنفي والفعل المبني للمفعول يكون مؤولا بان والفعل المنفي وما والفعل المبني للمفعول لا صريحا نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب بالبناء للمفعول واشدد بهما اي بان لا يقوم وبما ضرب فيجاء بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح اما في المنفي فلانه لا يمكن ان يستعمل معه النفي وان يعلم منه الفعل الذي يتعجب منه واما في المبني للمفعول فلتبقى لفظ المنفي ولفظ الفعل المبني للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل ولو امن اللبس جاء ايراد المصدر الصريح نحو ما اسرع نفاس هند لما تقرر ان نفاسها قال الشارح واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر وهو الصحيح فمن النوع الثاني فيؤتى له بمصدره فتقول على الاول ما اشد كونه جميلا او تقول على الثاني بما اكثر ما كان واشدد او اكثر بذلك اي بكونه جميلا وبما كان محسنا واما الجامد نحو نعم وبئس ويذر ويدع والذي لا يتفاوت معناه نحو مات وفني فلا يتعجب منهما البتة فلا يتوصل الى التعجب منهما اما الجامد فلانه لا مصدر له فينصب او يجر واما الذي لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل الا ان اريد وصف زائد عليه فيقال في نحو مات زيد ما اشد موته وافجع بموته كما نبه عليه كلام الشارح ولا يختص التوصل باشد بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما اشد ضرب زيد لعمرو وما ورد من بناء فعلي التعجب من غير استيفاء الشروط فشاذ لا يقاس عليه وتقدمت امثلته في كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ ونبه عليها الناظم بقوله وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذي منه اثر

هذا باب نعم وبئس وما جرى مجراهما لانشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وفي كيفية حكاية الخلاف في حقيقتهما طريقان احدهما انهما فعلان عند جميع البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب في الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل افضل وتقول بئست المرأة حمالة الحطب واسمان عند باقي الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة وقول آخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير واجيب بان الاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحذف الموصوف وصفته واقيم معمول الصفة مقامهما فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف الطريقة الثانية وهي التي رجحها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة فقال لم يختلف احد من البصريين والكوفيين في انهما فعلان وانما الخلاف بينهم فيهما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي الى ان قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تأبط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن اصلهما وسمي بهما وذهب الفراء الى ان الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعليهما مقامه فحكم لهما بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عنده اسمان رافعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو ويرد قول الكسائي والفراء انهم لا يقولون ان نعم الرجل قائما ولا ظننت نعم الرجل قائما والطريقة الاولى هي المشهورة وصححها ان نعم وبئس فعلان جامدان وعلى ذلك جرى الناظم فقال فعلان غير متصرفين نعم وبئس وانما لم يتصرفا للزومهما انشاء المدح

باب نعم وبئس

نعم الرجل ذا الشامة ويتعين شيئين والمعنى

والذم على سبيل المبالغة فعلان ماضيان لا يتصرفان لما تضمناه من الدلالة على المعنى وضعا الا الانشاء نعم منقولة من قولك نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس منقولة من بئس الرجل اذا اصاب بؤسا ويجوز فيهما اربع لغات فتح الاول وكسر الثاني على الاصل المنقول عنه وفتح الاول وكسره مع سكون الثاني وكسرهما عند بني تميم لا يجيز الحجازيون فيهما الا الاصل قاله الحضراوي في اول شرح الايضاح وهما فعلان عند البصريين والكسائي واما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن الفخار في البسيط ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم اما بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح وكانك قلت الممدوح الرجل زيد معرفين بال الجنسية على احد القولين او العهدية على القول الاخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين احدهما انها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ونسب الى سيبويه ورد باداته الى التكرار في نحو قولك نعم الرجال زيد وبئس الرجل عمرو والثاني انها للجنس مجازا لانك لم تقصد الا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة واختلف القائلون بالعهد على قولين ايضا احدهما انها للمعهود ذهنا فهي مشار بها الى ما في الاذهان من حقيقة رجل كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا تريد معهودا تقدم والثاني انها للعهد في الشخص الممدوح كانك قلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون وابو الحجاج الشلوبين ومثالهما نحو نعم العبد وبئس الشراب ومعرفين بالاضافة الى ما قارنهما اي المحلى بال نحو فلنعم دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين او معرفين بالاضافة الى مضاف الى ما قارنها كقوله وهو ابو طالب عم النبي صلعم فنعم ابن اخت القوم غير مكذب زهير حسام مفرد من حمائل فزهير حال وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله او خبر لمبتدا محذوف وحسام مفرد خبران لمبتدا محذوف والتقدير هو حسام مفرد ولا يقعان نعتا لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر الناظم على قوله رافعان اسمين مقارني ال او مضافين لما قارنها او رافعان لفاعلين مضمرين مستترين وجوبا في نعم وبئس مفسرين بتمييز لكل منهما مطابق لهما مقابل للمذكور بعدهما والى ذلك اشار الناظم بقوله ويرفعان مضمرا يفسره مميز نحو بئس للظالمين بدلا ففي بئس ضمير مستتر فيهما مرفوع على الفاعلية وبدلا تمييز مفسر له والمخصوص بئس هو اي البدل وقوله في مدح هرم بن سنان نعم امرأ هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا ففي نعم ضمير مستتر فيهما مرفوع على الفاعلية وامرأ تمييز مفسر له والتقدير نحو نعم هو امرأ هرم وهو مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قولهم ان فعلت كذا فبها ونعمت قال ابن عصفور والتقدير نعمت فعلة فعلتك فحذفنا التمييز والمخصوص وقال في تفسير الحديث فبالرخصة اخذ ونعمت الخصلة الوضوء وفي البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الابهام وعدم مفسر الضمير ولانه كالعوض من الفاعل ثم قال الا ان يعوض منه شيء كالتاء في الحديث انتهى والمراد بالحديث قوله صلى الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ويدل على ان التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر انه لا بد ان يكون مما يقبل ال فلا يكون مثلا غير او افعل من ولا كلمة ما خلافا للفراء والزمخشري ومن وافقهما ولا يكاد يجمع بينهما واجاز المبرد وابن السراج والفارسي ان يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر توكيدا كقوله فنعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او بايما فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقا سواء افاد معنى زائدا على الفاعل ام لا وحجتهما ان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل ونقضه ابن مالك بالاجماع على جواز لي من الدراهم عشرون درهما وفي التنزيل ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وقال ابو طالب لقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية دينا والثاني انه قد جاء في الباب كقول جرير يهجو الاخطل والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وما قاله سيبويه متعين وما اورده عليه في الوجه الاول لانه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه وما جاء في الباب ليس من التمييز بل من الحال المؤكدة وقيل ان افاد التمييز معنى زائدا على الفاعل الظاهر جاز الجمع بينهما والا فلا يجوز وصححه ابن عصفور فالاول كقوله وهو ابو بكر بن الاسود المعروف بابن شعوب يحيره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي فجمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل لمجيئه بقيد فافاد التمييز معنى زائدا على الفاعل وهو كونه تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التاء وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة اليها لغتان تهامي بكسر التاء وتهام بفتحها فاذا كسرت شددت ياء النسبة وان فتحت لم تشددها والثاني كقوله نعم الفتاة فتاة والى ذلك اشار الناظم بقوله وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر واختلف في كلمة ما بعد نعم وبئس اذا وقع بعدها جملة فعلية او اسم مفرد على قولين فقيل هي فاعل فيهما ثم ان وقع بعدها جملة فعلية فهي معرفة ناقصة اي موصولة والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف كما في نحو نعما يعظكم به اي نعم الذي يعظكم به هو منقول عن الفارسي وان وقع بعدها مفرد فهي معرفة تامة في نحو فنعما هي اي فنعم الشيء هي وكلمة هي المخصوص وهو منقول عن سيبويه والاصل فنعم الشيء ابداؤها لان الكلام في الابداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف واتبع عنه المضاف اليه فانفصل وقيل هي تمييز فيهما فهي نكرة موصوفة بالجملة الفعلية في المثال الاول وهو مذهب الاخفش ونكرة تامة في المثال الثاني وهو نعما هي لغة

الجملة والى الخلاف في المتلوة بجملة فعلية اشار الناظم بقوله وما مميز وقيل فاعل في نحو نعم ما يقول الفاضل وبسط القول في ذلك ان يقال اعلم ان ما هذه على ثلاثة اقسام مفردة اي غير متلوة بشيء ومتلوة بمفرد ومتلوة بجملة فعلية فالاولى نحو دققته دقا نعما وفيها قولان معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز وعليهما فالمخصوص محذوف اي نعم الشيء الدق او نعم شيئا الدق والثانية المتلوة بمفرد نحو فنعما هي وبئسما تزويج ولا مهر وفيها ثلاثة اقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز تركيب مع الفعل فيلهما تركيب ذا مع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفراء وموافقيه الثالثة المتلوة بجملة فعلية نحو فنعما يعظكم به بئسما اشتروا وفيها عشرة اقوال مرجعها الى اربعة احدها انها نكرة في موضع نصب على التمييز الثاني انها في موضع رفع على الفاعلية والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة اقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوليه والزمخشري وكثير من المتاخرين والثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث انها تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة والفعل صلة لها والموصولة المحذوفة وهو قول الفراء قال المرادي ونقل عن الكسائي واما القائلون بانها في موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة اقوال الاول انها اسم معرفة تام اي غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف نقله في التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف الثاني انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلتها مكتفى بها وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي والرابع انها مصدرية سادة بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند اليه مسد الفاعل والاسم المخصوص جميعا والخامس انها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف واما القائل بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما اخرى محذوفة وهي التمييز وهو قول الكسائي ونقله المرادي عن الفراء واما القائل بانها كافة فقال انها كفت نعم عن الفاعل كما كفت قل وطال عن فصار تدخل على الجملة الفعلية **فصل** ويذكر المخصوص وهو المقصود بالمدح والذم بعد فاعل نعم وبئس الظاهر او بعد التمييز فيقال نعم الرجل او رجلا ابو بكر وبئس الرجل او رجلا ابو لهب هذا هو الغالب وسره انه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشائعين في كل خصلة محمودة او مذمومة المستبعد تحققهما سلكوا بهما في الامر العام طريقة الاجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير فجاؤا بعد الفاعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص به اولا على سبيل الاجمال لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوي الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد واختلف في رفع المخصوص فقيل هو مبتدأ والجملة قبله خبره ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا ويجوز ان يكون خبر المبتدا واجب الحذف اي الممدوح ابو بكر والمذموم ابو لهب وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن الجني وغيرهم وقيل يتعين الثاني وقيل مبتدأ حذف خبره واليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان واقتصر في النظم على القولين الاولين فقال ويذكر المخصوص بعد مبتدا او خبر اسم ليس يبدو ابدا وغير الغالب انه قد يتقدم المخصوص على نعم وبئس فيتعين كونه مبتدا على القول بفعليتهما والجملة بعده خبر نحو نعم زيد الرجل وعمرو بئس الرجل وجوزوا على القول باسميتهما ان يكونا مبتدئين والمخصوص الخبر وقد يتقدم من الكلام ما اي شيء يشعر به اي بالمخصوص بالمدح والذم فيحذف المخصوص جوازا للعلم به نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي هو فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير ايوب لتقدم ذكر ايوب في قوله تعالى واذكر عبدنا ايوب الى اخره والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يقدم مشعر به كفى وليس منه اي من حذف المخصوص قول الناظم العلم نعم المقتنى والمقتنى واسماؤه ذلك من التقديم للمخصوص لا من حذفه هذا اذا رفعنا العلم بالابتداء اما اذا جعلناه خبر المبتدا محذوف تقديره هذا العلم على حد سورة انزلناها اي هذه سورة او مفعولا لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكره الناظم **فصل** وكل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلاء صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف وشرف او بالتحويل بان يكون في الاصل مفتوح العين كضرب وقتل او مكسورها كعلم وفهم بضم العين فيهن فانها حولت لتلتحق بالغرائز لتصير قاصرة كنعم وحكم المضاعف ان يدغم نحو حب ويجوز النقل كما سيجيء وحكم معتل العين واللام ان كان من باب غزو قلبت الضمة كسرة فتقلب الواو الثانية ياء نحو قوي او من باب شويت قلبت الياء واوا للضمة قبلها ثم يفعل فيه ما فعل في قوم ويجوز فيهما الاسكان نحو قوي وشوي ولا يدغم لعروض الاسكان والاجوف يعتد بنية الضم نحو طال وباع ولنا قص المضموم العين نحو سرو ويجوز تسكينه واما المفتوح والمكسور فقيل لا يغير وقيل بل يغير وقال ابن عقيل لا يجوز نحو بئل علم وجهل وفهم الى فعل بضم العين لعدم السماع ثم بعد ضم العين اصالة او تحويلا قال الفارسي والاكثرون يجري مجرى نعم وبئس في افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل الظاهر والمستتر وحكم المخصوص من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا تقدم ما يشعر به وجواز

وبالعكس ح

نقذفهم تقول في المدح فهم الرجل زيد وفهم رجلا زيد وفي الذم خبث الرجل عمرو وخبث رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم وبئس الخبيث عمرو والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا ومن امثلته ساء بالمد وهو المنبه عليه في النظم بقوله واجعل كبئس ساء فانه في الاصل سواء بالفتح من السوء بالضم ضد السرور من ساءه الامر يسوءه اذا احزنه فهو متعد متصرف فحول الى باب الضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا محكوما له ولفاعله بما ذكرنا في بئس تقول في الفاعل المقرون بال ساء الرجل ابو جهل وفي المضاف الى المقرون بال ساء حطب النار ابو لهب وفي المضمر المفسر بالتمييز ساء رجلا ابو جهل وفي التنزيل ساءت مرتفقا ففي ساءت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى النار ومرتفقا تمييز على حذف المضاف اي نار مرتفق لان التمييز لا بد ان يكون عين المميز في المعنى والمرتفق المتكأ وفيما يحتمل الفاعلية والتمييز ساء ما يحكمون فيجري فيها الخلاف المتقدم فان جعلناها فاعلا فهي معرفة تامة اي ساء الذي يحكمونه وان جعلناها تمييزا فهي نكرة موصوفة اي ساء شيئا يحكمونه وعليهما فالمخصوص بالذم محذوف وقال الاخفش والمبرد يجري فعل المضموم العين في المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب فلا يلزم فاعله ال ولا الاضمار وهو الصحيح وعلى هذا يجوز في فاعل المذكور ان يأتي اسما ظاهرا مجردا من ال وان يجر بالباء الزائدة تشبيها بفاعل افعل في التعجب وان يأتي ضميرا مطابقا لما قبله فالظاهر المجرد من ال نحو فهم زيد حملا على ما افهم زيدا والمجرور بالباء وهو الاكثر نحو حسن بزيد حملا على احسن بزيد سمع من العرب مررت بابيات جاد بهن ابياتا وجدن ابياتا حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل وكلا وتجرده منها فابياتا واصل جاد بهن ابياتا جدن ابياتا من جاد الشيء يجود جودة اذا صار جيدا واصل جاد جود بفتح العين فحول الى فعل بضم العين لقصد المبالغة والتعجب وزيد الباء في الفاعل وعوض من ضمير الرفع ضمير الجر فقيل بهن وابياتا تمييز وجدن ابياتا على الاصل من عدم زيادة الباء فلذلك تعين ضمير الرفع وابياتا تمييز وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز قال الطرماح حب بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة او لمام اصله حب الزور بفتح الزاي بمعنى الزائر فزاد الباء في الفاعل حملا على احبب بالزور ثم الحالا ان الفعل المذكور يجوز فيه ان يسكن عينه وان ينقل حركتها الى فائه ولو كانت الفاء غير حلقية خلافا لظاهر التسهيل فتقول ضرب الرجل بفتح الضاد وسكون الراء وضرب الرجل بضم الضاد وسكون الراء وصفحة كل شيء جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم هو الشعر جاوز شحمة الاذن والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى ذا ارفع بحب او فجر بالبا ومثال الضمير المطابق لما قبله الزيدان كرما رجلين والزيدون كرموا رجالا حملا على ما اكرمهما رجلين وما اكرمهم رجالا **فصل** ويقال في المدح حبذا وفي الذم لا حبذا قال الشاعر الا حبذا عاذري في الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل فجمع بين المدح والذم ومثله قول الاخر الا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثل نعم حبذا ثم قال وان ترد ذما فقل لا حبذا ودخول لا في الذم على حبذا لا يخ من اشكال لان لا لا تدخل على فعل جامد ولا تعمل في اسم اذا لم يكن جنسا ولا يكون غير مكررة اذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه الا على قول ابي الحسن وابي العباس وهو ضعيف ومذهب سيبويه ان حب فعل ماض وذا فاعل والى ذلك اشار الناظم بقوله الفاعل ذا وانهما باقيان على اصلهما من كونهما جملة فعلية ماضوية لان الاصل عدم التغيير ولاقتصارهم على حب اذا عطف على حبذا كقوله فحبذا ربا وحب دينا اي حبذا دينا فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يفعل بجزء ما ولحوائز من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف وابن كيسان وابن مالك قيل ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل لان سيبويه قال حكاية عن الخليل ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع الا ترى انك لا تقول للمؤنث حبذه انتهى والمخصوص على هذا المذهب مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم الاشارة وقيل مبتدأ محذوف الخبر وقيل بالعكس وقيل عطف بيان وقيل بدل وقيل ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا ماضيا وما بعده من المخصوص فاعل والجملة فعلية وقيل ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده من المخصوص خبره والجملة اسمية واصل الخلاف قولان التركيب وعدمه وينشأ عن التركيب قولان تغليب الفعلية والاسمية ولكل دليل على مدعاه فاستدل مدعي التركيب بافراد الاشارة وبلزوم الافراد والتذكير وبامتناع الفصل ثم استدل مدعي غلبة الفعلية وهو الاخفش وخطاب بتغليب جزء الاول تغليبا لاكثر حروفا وسلامة مدعيها مما لزم مدعي غلبة الاسمية من شذوذ تخالف الخبر والمخبر عنه ومن تبرع ليس بمهم هو الممدوح وبقولهم لا تحبذه لجاءت المضارع واستدل مدعي غلبة الاسمية وهو المبرد في مقتضبه وابن السراج في اصوله والسيرافي في شرح الكتاب بان الاسم اشرف ويستقل به الكلام ويقع مع التركيب كثيرا واما تحبذه فمضارع حبذه اذا قال له حبذا واختلف القائلون بعدم التركيب في كونه لا يتغير ذا عن الافراد والتذكير بل يقال حبذا هند وحبذا الزيدان في تثنية المذكر والهندان في تثنية المؤنث وحبذا الزيدون في جمع الذكور والهندات في جمع الاناث على ثلاثة اقوال فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى المثل السائر الذي لا يغير عن حالة في الاستعمال الاول كما في قولهم الصيف ضيعت اللبن يقال لكل احد مذكرا كان او مؤنثا مفردا

او مثنى او مجموعا مكبرا لنا وافراده لان الاصل خطاب لامرأة كانت تحت رجل موسر فكرهته لكبر سنه فطلقها فتزوجها رجل شاب فقير فبعث الى زوجها الاول تسترفده فقال لها هذا والصيف منصوب على الظرفية قال الجوهري والمثل بفتح المثلثة قول مركب مشهور شبه مضربه بمورده وقال ابن كيسان لان المشار اليه مضاف الى المخصوص محذوف فاذا قيل حبذا هند فكذا حسن هند وكذا الباقي ورده ابن العلج بانه لم ينطق به وقال الفارسي في البغداديات لان ذا جنس شامل شائع فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم وبئس المضمر ولهذا يجامع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا ولا يتقدم المخصوص على حبذا فلا يقال زيد حبذا كما يقال زيد نعم الرجل لما ذكر من انه كلام يجري مجرى المثل والى ذلك اشار الناظم بقوله واول ذا المخصوص ايا كان لا تعدل بذا فهو يضاهي المثلا وقال ابن بابشاذ انما امتنع تقديم المخصوص على حبذا لئلا يتوهم ان في حب ضميرا مرفوعا على الفاعلية يعود على المخصوص وان ذا مفعول به قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي ان يكون المنع من اجله ثم علله بجريانه مجرى المثل كما تقدم **تنبيه** اذا قيل حب الرجل زيد فحب هذه من باب فعل المضموم العين المتقدم ذكره في الفصل قبله ويجوز في حائه الفتح مع التخفيف وعليه والضم بنقل حركة العين اليها كما تقدم من انه يجوز ان تسكن عينه وان ينقل حركته الى فائه وان لم تكن الفاء حلقية فما بالك بها اذا كانت حلقية والى هذا اشار الناظم بقوله ودون ذا انضمام الحا كثر فان قلت حبذا ففتح الحاء واجب للتركيب لجعلهما كالكلمة الواحدة والا في ابن والله اعلم

هذا باب افعل التفضيل

وهو الوصف المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في اصل الفعل واما خير وشر في التفضيل فاصلهما اخير واشر فحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة ابي قلابة من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر بلال خير الناس وابن الاخير واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وقال الاخفش لانهما لما اشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما واما قوله وحب شيء الى الانسان ما منعا فضرورة وانما يصاغ افعل التفضيل مما يصاغ منه فعل التعجب وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلاء فيقال من باب ضرب يضرب هو اضرب ومن باب علم يعلم هو اعلم ومن باب فضل يفضل هو افضل كما يقال في التعجب منها ما اضربه وما اعلمه وما افضله واضرب به واعلم به وافضل به والى ذلك اشار الناظم بقوله صغ من مصوغ منه للتعجب افعل للتفضيل وابى اللذ ابي وشذ بناؤه من اسم عين نحو هو احنك البعيرين بنوه من الحنك وهو منقار والمعنى آكلهما الى اشدهما اكلا ومن وصف لا فعل له نحو اقمن اي احق بنوه من قولهم هو قمن اي حقيق وهو الص من شظاظ بنوه من قولهم لص بكسر اللام اي سارق وشظاظ بكسر الشين المعجمة اسم لص معروف من بني ضبة ونقل ابن القطاع له فعلا فقال يقال لص اذا اخذ المال خفية فعلى هذا لا شذوذ فيه وشذ بناؤه مما زاد على ثلاثة نحو هذا الكلام اخصر من غيره بنوه من اختصر وفيه شذوذان كونه مبنيا للمفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في التعجب منه وفي بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن افعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب منه فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل وسمع شذوذا على القول بالمنع مطلقا وعلى المفصل في احد شقي التفضيل هو اعطاهم للدراهم واولاهم للمعروف وسمع شذوذا على الثاني هذا المكان اقفر من غيره وسمع بناؤه من فعل المفعول كهو ازهى من ديك بنوه من زهي بمعنى تكبر قال في الصحاح لا يتكلم به العرب الا مبنيا للمفعول وان كان بمعنى الفاعل وحكى ابن دريد زها يزهو اي تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه لانه من المبني للفاعل وسمع هو اشغل من ذات النحيين بنوه من شغل بالبناء للمفعول والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فاتى خوات بن جبير الانصاري قبل اسلامه فساومها فحلت نحيا مملوءا فقال لها امسكيه حتى انظر الى غيره ثم حل الاخر وقال لها امسكيه فلما اشغل يديها ساورها حتى قضى منها ما اراد وهرب ثم اسلم فشهد بدرا وسمع هو امقت بحاجتك بنوه من مقت بالبناء للمفعول فعلى هذا لا شذوذ فيه وما توصل به الى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يتوصل به الى التفضيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وما به الى تعجب وصل لمانع به الى التفضيل صل ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هو اشد استخراجا وحمرة ويستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل والفاقد للاثبات فان اشد بابي هناك ولا بابي هنا مشتقا قول الموضح ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزا الا ان المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح في الحواشي

فصل ولاسم التفضيل ثلاث حالات احداها ان يكون مجردا من ال والاضافة فيجب في نفسه وهو ان يكون مفردا مذكرا دائما ولو كان مسندا الى مؤنث او مثنى او مجموع نحو قولك زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والهندان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو والهندات افضل من عمرو ونحو قول الله تعالى ليوسف واخوه احب الى ابينا منا ونحو قوله تعالى قل ان كان اباؤكم الاية الى قوله احب اليكم فافرد في الاية الاولى مع الاثنين وفي الاية الثانية مع الجماعة ومن ثم اي من اجل ان افعل التفضيل المجرد من ال والاضافة لزم الافراد والتذكير قيل في اخر بضم الهمزة جمع اخرى انثى اخر معدول ولاخراجها عن الموازن لافعل التفضيل ولبس من باب افعل

ويتجه كونه بالبنا للفاعل

باب أفعل التفضيل

التفضيل حقيقة لأنه لا يدل على مشاركة وزيادة ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب أفعل ولا ملحقا به بل ألحقا بالمحوّل ووصول الأمر
بالنسب لأنه أشبه في الوزن وكون معناه نسبيا أو كونه لا يدل على زيادة وعلى الالحاق فهو كالقسم باب أفعل في مثل سور لحدها انه ربما تبو
لو كان تكرم والثاني لا تلبيه من لا لفظا ولا تقديرا والثالثة لا لفظا ومن ثم اتهم قيل في قول أبي نواس بن الحسن هانئ الحكمي يصف الخمر
كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على أرض من الذهب انه لحن حيث أنث صغرى وكبرى وكان حقه أن يقول أصغر وأكبر بالتذكير وأجيب
عنه بأنه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق إذا غاب عنكم أسود العين كنتم
كراما وأنتم ما أقام ألائم أي لئام والفقاقع بفتح الفاء والقاف بعد الألف فاء مكسورة في آخره عين مهملة النفاخات التي تعلو وجه الخمر
سبب تلقيبه بأبي نواس بنون مضمومة بعدها واو لا همزة انه كان له ذؤابتان تنوسان على عاتقه والحكم الثاني فيما بعد أفعل أن يؤتى بمن الجارة
للمفضول كما تقدم من الأمثلة وهي عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع في أفضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شر منه واعترضه ابن مالك بأنها
لا يقع بعدها إلى واختار أنها للمجاوزة فإن معنى زيد أفضل من عمرو جاوز زيد عمرا في الفضل واعترضه في المغني بأنها لو كانت للمجاوزة
لصح في موضعها عن ودفع بأن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه إنما يكون إذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا منع مانع وهو الاستعمال فإن اسم
التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلا من خاصة وقد تحذف من مع مجرورها للعلم بها نحو والآخرة خير وأبقى أي من الحياة الدنيا وقد جاء
الإثبات والحذف في أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أي منك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأفعل التفضيل صله أبدا تقديرا أو لفظا بمن إن جردا
وأكثر ما تحذف من مع المفضول إذا كان أفعل خبرا في الحال أو في الأصل فيشمل خبر المبتدأ وخبر كان وإن وثاني معمولي ظن وثالث مفعولي
أعلم نحو زيد أفضل وكان زيد أفضل وإن زيدا أفضل وظننت زيدا أفضل وأعلمت زيدا عمرا أفضل ويقل الحذف إذا كان أفعل حالا
كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا فظل فؤادي في هواك مضللا فأجملا حال من التاء المخاطبة في دنوت وكالبدر مفعول ثان
لخلناك أي دنوت أجمل من البدر وقد خلناك مثله قاله ابن مالك في شرح التسهيل أو إذا كان أفعل صفة كقوله وهو أحيحة بن الجلاح تروحي
أجدر أن تقيلي غدا بجنبي بارد ظليل فأجدر صفة لمحذوف وهو وعامله المعطوف على تروحي أي تروحي وائتي مكانا أجدر من غيره بأن تقيلي
فيه قاله ابن مالك في شرح الكافية وفيه التفات الخطاب لناقته وهو من الترويح بمعنى الرواح وقت العشاء وأجدر بالجيم أي أحق وتقيلي
من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال العيني الخطاب للفسيل وهو صغار النخل من ترويح النبات إذا طال وأنه كنى بالقيلولة عن
نموها وزهوها وادعى أن السوابق واللواحق تشهد لذلك وجنبي تثنية جنب مضاف إلى بارد وظليل وهما وصفا الموصوفين محذوفين
والأصل بجنبي ماء بارد ومكان ظليل وحذفت نون جنبي للإضافة ويجب تقديم من ومجرورها عليه أي على أفعل إن كان المجرور بمن مستفهما أو الاستفهام
له صدر الكلام نحو أنت ممن أفضل والأصل أنت أفضل ممن تقدم ومن غلام من أنت أفضل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن تكن بتلو من مستفهما
فلهما كن أبدا مقدما وتمثيل الموضح أحسن من تمثيل الناظم بقوله كمثل ممن أنت خير لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي لأن المبتدأ
أجنبي من الخبر يعني أنه ليس معمولا له على الصحيح وفيه أنه لا تفصيل بين أفعل ومن بالمبتدأ لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه ولا يلزم من تمثيل
الموضح تأخيرها له صدر الكلام عن صدريته لأن ذلك إنما يمتنع بالنسبة إلى العامل فيه فقط لا مطلقا أو كان المجرور بمن مضافا إلى الاستفهام
نحو أنت من غلام من أفضل والأصل أنت أفضل من غلام من فقدمت من ومجرورها على أفضل لأن المضاف إلى ما له الصدر يستحق التقديم
والتصدير وما أحسن قول الأمين المحلي في المفتاح عليك بأن باب الصدر تصل العقد ويقدم من مع مجرورها على أفعل في غير الاستفهام وورد
الأخبار كقوله وهو جرير إذا سايرت أسماء يوما ظعينة فأسماء من تلك الظعينة أملح والأصل فأسماء أملح من تلك الظعينة فقدم من ومجرورها على
أملح وهو ضرورة عند الجمهور ونادر عند الناظم حيث قال ولدى إخبار التقديم نزرا وردا وذلك لأن أفعل عامل غير متصرف في نفسه فلم
يكن له أن يتصرف في معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة الحالة الثانية من الحالات الثلاث أن يكون أفعل مقرونا بأل
فحكمان أحدهما أن يكون مطابقا للموصوف في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وتلو أل طبق
نحو زيد الأفضل وهند الفضلى والزيدان الأفضلان والهندان الفضليان والزيدون الأفضلون والأفاضل والهندات الفضليات
أو الفضل بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كالكبر فيطابق موصوفه لزوما لأنه نقص شبهه بأفعل التعجب لاقترانه بأل ومع ذلك لا بد من ملاحظة
السماع قال أبو سعيد علي بن مسعود في كتابه المستوفي ما ملخصه ولا يستغنى في الجمع والتأنيث عن السماع فإن الأشرف والأظرف لم يقل
فيهما الأشارف والأظارف والشرفى والظرفى كما قيل ذلك في الأطول والأفضل وكذا الأكرم والأمجد قيل فيهما الأكارم ولا الأماجد ولم
يسمع فيهما الكرمى والمجدى انتهى والحكم الثاني أن لا يؤتى معه بمن لأن من وأل يتعاقبان ولا يجتمعان كأل والإضافة فأما قول
الأعشى ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر فخرج على جعل من زائدة وأل في الأكثر أو على أنها ليست متعلقة بالأكثر

المعرف بأل وإنما هي متعلقة بأكثر نكرة محذوفة كالموجودة مبدلا من الأكثر المذكور بدل نكرة من معرفة والأصل بالأكثر أكثر منهم
أو على أن من بمعنى في أي فيهم أو لبيان الجنس أي من بينهم أو متعلقة بليس لما فيه من رائحة الفعل قاله ابن جني واغتفر الفصل بين أفعل
وتمييزه للضرورة وصحح أي عدد الكاثر يعني الكثير والحالة الثالثة أن يكون أفعل مضافا فإن كانت إضافته إلى نكرة
لزمه أمران التذكير والتوحيد كما يلزمان المجرد عن أل والإضافة لاشتراكهما في التنكير ولكونهما على معنى من وإلى ذلك أشار الناظم
بقوله وإن لمنكور يضف أو جردا ألزم تذكيرا وأن يوحدا ويلزم المضاف إليه أن يطابق الموصوف نحو زيد أفضل رجل والزيدان أفضل
رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نساء إذا قصد ثبوت المزية الأول
على جنس المضاف إليه واحدا واحدا أو اثنين اثنين أو جماعة جماعة والمعنى زيد أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلا رجلا والزيدان
أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلين رجلين والزيدون أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجالا رجالا وهند أفضل من جميع النساء
إذا فضلن امرأة امرأة والهندان أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأتين امرأتين والهندات أفضل من جميع النساء إذا فضلن نساء نساء
فإن قلت النكرة في سياق الإثبات لا تعم فمن أين جاء العموم أجيب عنه بأن العموم فيه باعتبار أصله إذ أصل زيد أفضل رجل زيد أفضل الناس إذا
عدوا رجلا رجلا وكذا الباقي ولذلك صحت الإضافة لأن أفعل لا يضاف إلا لما هو بعضه فأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به بالإفراد
ومقتضى القاعدة كافرين بالجمع ليطابق الواو في تكونوا فالجواب قال المبرد إنه على حذف الموصوف والتقدير أول فريق كافر به وقال الفراء
إنما وحد لأنه في معنى الفعل أي أول من كفر ولو أريد به الاسم لم يجز إلا الجمع قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع النكرة المضاف إليها
اسم التفضيل يجب إفرادها نحو أنتما أفضل رجل وأنتم أفضل رجل ومنه ولا تكونوا أول كافر به وهذا هو القياس
لأن النكرة تمييز له وقد خصصت بالإضافة فأشبهت مائة رجل قال وجاز قياسا لا سماعا أن تثنى وأن تجمع نحو أنتما أفضل رجلين وأنتم
أفضل رجال انتهى والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الإضافة إلى النكرة وإن كانت الإضافة إلى معرفة فهو ثلاثة أقسام
قسم يقصد زيادة على ما أضيف إليه وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه فإن أول أفعل بما لا تفضيل فيه أو قصد
به زيادة مطلقة وجبت المطابقة للموصوف لشبههما بالمعرف بأل في الإخلاء لفظا من ومعناها وقد تواردا على مثال واحد كقولهم الناقص
والأشج أعدلا بني مروان يحتمل أعدلا أن يؤول بما لا تفضيل فيه أي عادلاهم لأنهما لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل ويحتمل أن يراد به
زيادة مطلقة والناقص يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجند والأشج بالشين المعجمة و
الجيم هو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لأن بجبينه أثر شجة من دابة ضربته وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن لم تنو فهو طبق ما به قرن وإن تكن
أفعل على أصله من إفادة المفاضلة على ما أضيف إليه جازت المطابقة لشبهه بالمعرف بأل كقوله تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها
فأكابر مفعول أول لجعلنا وفي كل قرية في موضع المفعول الثاني ومجرميها مضاف إليه أكابر ولو لم يطابق لقيل أكبر مجرميها وفي بعض النسخ
أراذلنا ولو لم يطابق لقيل أرذلنا وجاز تركها أي ترك المطابقة لشبهه بالمجرد بنية معنى من كقوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس فأحرص مفعول
ثان لتجدنهم ولو طابق لقيل أحرصي بالياء وهذا الوجه وهو ترك المطابقة هو الغالب في الاستعمال قال ابن السراج يوجبه بجعل أفعل
كالمجرد ويلزم فيه الإفراد والتذكير ويرد عليه أكابر مجرميها فإن قدر أكابر مفعولا ثانيا لجعلنا ومجرميها مفعولا أول كما قال ابن عطية
فيلزم المطابقة في المجرد من أل والإضافة كما قال أبو حيان وإلى جواز الوجهين أشار الناظم بقوله وما لمعرفة أضيف ذو وجهين عن
معرفة هذا إذا نويت معنى من وذكر صاحب الأمثال السائرة أن أفعل يأتي في اللغة لنفي المعنى عن الشيئين نحو قوله تعالى أهم خير أم قوم تبع
أي لا خير في الفريقين انتهى **مسألة** تتعلق بأفعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بأفعل التعجب وأما الخفض به فيجوز إذا كان
المخفوض كلا وأفعل بعضه وعكسه أما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق مطلقا والتمييز إن لم يكن فاعلا معنى إلا إن كان أفعل
مضافا إلى غيره ويجوز الباقي وأما الرفع به فإنه يرفع أفعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد أفضل ففي أفضل ضمير مستتر مرفوع
على الفاعلية يعود على زيد ويرفع الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة حكاها سيبويه وأشار إليها الناظم بقوله ورفعه
الظاهر نزر كمررت برجل أفضل منه أبوه أو أفضل منه أنت بخفض أفعل بالجر على أنه صفة لرجل ويرفع الأب وأنت على الفاعلية بأفضل
على معنى فاق في الفضل أبوه وأنت وأكثر العرب يوجب رفع أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم وأبوه وأنت مبتدأ مؤخر وفاعل أفضل ضمير
مستتر فيه عائد على المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ويطرد ذلك الرفع للظاهر إذا حل
أفعل التفضيل محل الفعل مع موافقة المعنى والفعل يرفع الظاهر فكذا ما حل محله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ومتى عاقب فعلا فكثيرا
ثبتا وذلك إذا كان أفعل صفة لاسم جنس وسبقه نفي وكان مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين مفضلا ذلك

على نفسه باعتبارين مختلفين نحو قول العرب ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن افعل تفضيل وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه الكحل وهو اجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين فباعتبار كونه في عين زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل في عين زيد احسن من نفسه في عين غيره من الرجال ونظيره قول الاصوليين الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلوة في الدار المغصوبة والسبب في اطراد رفع افعل التفضيل الاسم الظاهر في هذا المثال هيئته بالقرائن التي قارنته لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون بدونها فانه يجوز ان يقال ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد فيؤتى بالفعل وهو يحسن مكان افعل التفضيل هو احسن ولا يتغير المعنى قال ابن مالك وانما اشترط وقوع في ذلك والاصل ان يقع هذا الاسم الظاهر المرفوع بافعل التفضيل بين ضميرين اولهما للموصوف بافعل التفضيل وهو الهاء في عينه وثانيهما للظاهر وهو الهاء في منه فيكون للمفضول مقدرا او تدخل من الجارة للمفضول اما على الاسم الظاهر وهو الكحل في مثالنا او تدخل على محله اي على محل الكحل وهو العين او تدخل على ذي المحل وهو زيد فتقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد بدخول من على محل الكحل وهو العين او ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد بدخول من على ذي المحل وهو زيد فتحذف مضافين اذا ادخلت من على محل الكحل وهو العين ومضافا اذا ادخلت من على ذي المحل وهو زيد وقد لا يؤتى بعد الاسم الظاهر المرفوع بشيء اصلا وذلك اذا تقدم المفضل على افعل التفضيل فيستغنى عما بعد المرفوع فتقول ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل فتحذف ضمير الكحل ومحل وضميرا ذا محل اختصارا او ربما ادخلوا من على غير المفضول لفظا وقالوا ما احد احسن به الجميل من زيد الاصل ما احد احسن به الجميل من حسن الجميل بزيد فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الاول ثم انهم اضافوا الجميل الى زيد لملابسته اياه في المعنى فصار التقدير من جميل زيد ثم حذفوا المضاف وهو الجميل فاقاموا المضاف اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد ومثله قول الناظم لن ترى في الناس من رفيق اولى به الفضل من الصديق فالفضل الثاني هو المفضول وهو الفضل الاول ثم انهم اضافوا الفضل الى الصديق لملابسته اياه في المعنى فصار التقدير من فضل الصديق ثم حذفوا المضاف وهو فضل واقاموا المضاف اليه وهو الصديق مقامه فصار من الصديق وهذا المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو الفضل اجنبي مسبوق بنفي بين ضميرين اولهما ضمير الموصوف وهو الهاء من به والثاني ضمير الاسم الظاهر وقد حذف والاصل اولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان الضميرين تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر احدهما ويحذف الآخر واذا حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس ولما لم يمكنهم ان يجعلوا الاسم الظاهر فيه مبتدأ لئلا يفصلوا بين افعل التفضيل ومن ذلك لا يجوز دخولها على افعل التفضيل وشرطوا تقدم النفي عليه وقاس عليه ابن مالك في شرح التسهيل والنهي والاستفهام وتبعه الموضح في شرح القطر ولم يرد سماع فالاولى الاقتصار على ما قالته العرب

هذا باب النعت

ويراد فه الصفة والوصف الاتباع التي تتبع ما قبلها في الاعراب لفظا او تقديرا او محلا خمسة النعت والتوكيد عطف البيان والنسق والبدل ويدخل عليه نحو قام قام زيد ولا لا فانهما مشتملة على التوكيد ولا تبعيتهما ودليل الحصر في خمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف او لا الاول عطف النسق والثاني اما ان يكون على نية تكرار العامل او لا الاول البدل والثاني اما ان يكون بالفاظ مخصوصة او لا الاول التاكيد والثاني اما ان يكون بالمشتق او لا الاول النعت والثاني عطف البيان ولهذا ابو ان اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو قول الخليل والاخفش واما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور وبدليل ظهوره في بدل المضمر مع الظاهر ووجوبا مع المضمر نحو بزيد به وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو ظاهر سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على انه نائب عن العامل المحذوف لا انه عامل بالاصالة واما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف والى بيانها اشار الناظم بقوله يتبع في الاعراب الاسماء الاول نعت وتوكيد وعطف وبدل فالنعت غير السالم الشاذ الية بقوله في النظم فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه او فيما يتعلق به مخرج بقيد التكميل النسق والبدل فانهما لا يكملان متبوعهما لانهما لم يوضعا لقصد الايضاح والتخصيص ومجيء البدل للايضاح في بعض الصور عرضي وخرج بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد فانهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به اما البيان فلان تمامه هو عين الاول واما التوكيد فلانه نفس الشيء لا معنى منه قال ابن مالك في شرح العمدة والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاءني زيد التاجر والمخصص للنكرة كجاءني رجل تاجر في الحقيقي وتاجر ابوه في السببي ثم النعت الحقيقي او السببي يختلف في معنى

الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات وهذا الحد ليس بجامع لانه غير شامل لانواع النعت فانه قد يكون للايضاح والتخصيص بل قد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين او للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او للابهام نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة او للترحم نحو اللهم انا عبدك المسكين او التوكيد نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة واجيب بان الاصل في النعت ان يكون للايضاح والتخصيص وكونه لغيرهما انما هو بطريق العرض مجازا او استعمال الشيء في غير ما وضع له

فصل

ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من وجه الاعراب الثلثة الرفع والنصب والجر من التعريف والتنكير تقول في التعريف جاء زيد الفاضل برفعهما ورأيت زيدا الفاضل بنصبهما ومررت بزيد الفاضل بجرهما وتقول في التنكير جاءني رجل فاضل ورأيت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل كذلك فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك مخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعيينه والتنكير يقتضي كون المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازي والى ذلك اشار الناظم بقوله وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا واما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فان رفع الوصف الحقيقي او المجازي ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها ايضا ونعني بالوصف الحقيقي ان يجري على من هو له كجاءتني امرأة كريمة ورجل كريم ورجلان كريمان ورجال كرام فرفع الوصف في الجميع ضميرا مستترا يعود على الموصوف باعتبار حالته في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع وكذلك تقول في التعريف جاءتني المرأة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام ونعني بالوصف المجازي ان يجري على غير من هو له اذا حول الاسناد الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة نحو جاءتني امرأة كريمة الاب بالاضافة او كريمة ابا بالتمييز وجاءني رجلان كريما الاب بالاضافة او كريمان ابا بالتمييز وجاءني رجال كرام الآباء بالاضافة او كرام ابا بالتمييز فيوافق النعت منعوته في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث مع موافقته له في اوجه الاعراب الثلثة وفي التعريف والتنكير ويكمل له الموافقة في اربعة من عشرة لان الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر اصالة او تحويلا ويستثنى من ذلك شيئان احدهما الوصف باسم التفضيل اذا استعمل بمن او اضيف الى نكرة فانه يلزم الافراد والتذكير ولم يوافق في التأنيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل افضل من زيد وبرجلين افضل من زيد وبرجال افضل من زيد وبامرأة افضل من زيد وبامرأتين افضل من زيد وكذلك مررت برجل افضل شخص وبرجلين افضل شخصين وبرجال افضل شخوص الى آخر المثل والثاني الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الاوصاف الآتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوف نحو رجل صبور وامرأة صبور ورجل قتيل وامرأة قتيل وان رفع الوصف الاسم الظاهر او رفع الضمير البارز اعطي الوصف حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف في الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع تقول في الوصف مررت برجل قائمة امه بالتأنيث فاتصلها لانها مسندة الى الام وان كان الموصوف مذكرا او بامرأة قائم ابوها بالتذكير قائم لانه مسند الى الاب وان كان الموصوف مؤنثا كما تقول في الفعل قامت امه في المثال الاول وقام ابوها في المثال الثاني وتقول مررت برجلين قائم ابواهما بافراد قائم وان كان المنعوت مثنى كما تقول في الفعل قام ابواهما بافراد الفعل ومن قال من العرب اكلوني البراغيث فاما ابواهما بالحاق علامة التثنية والجمع في الفعل المسند الى المثنى الظاهر قال في الوصف اذا اسند الى المثنى الظاهر قائمين ابواهما بتثنية الوصف وتقول في جمع التذكير مررت برجال قائم اباؤهم بافراد قائم وان كان الموصوف جمعا كما تقول في الفعل قام اباؤهم بافراد الفعل من علامة الجمع ومن قال من العرب المتقدم ذكرهم قاموا اباؤهم بالحاق علامة الجمع في الفعل المسند الى الجمع الظاهر كما في اكلوني البراغيث قال في الوصف اذا اسند الى الجمع الظاهر قائمين اباؤهم بجمع الوصف جمع السلامة ولكنهم خالفوا حكم الفعل اذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعا فاجازوا تكسير الوصف ثم قال سيبويه والمبرد وابو موسى جمع التكسير في الوصف افصح من الافراد كقيام اباؤهم وقال الابدي والشلوبين وطائفة افراد الوصف افصح من تكسيره وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام اباؤهم فالتكسير افصح وان كان لمفرد او مثنى كمررت برجل قيام غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما فالافراد افصح واتفق الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة وتقول في الوصف اذا رفع الضمير البارز جاءني غلام امرأة ضاربته هي وامر رجل ضاربه هو كما تقول ضربته هي وضربه هو وجاءني غلام رجلين ضاربهما كما تقول ضربهما هما ومن قال ضرباه هما قال ضارباه هما وتقول جاءني غلام رجال ضاربهم كما تقول ضربهم هم ومن قال ضربوهم هم قال ضاربوهم هم وجمع التكسير كضوار بهم افصح من الافراد كما تقدم في رافع الظاهر وذلك مستفاد من قول الناظم وهو لدى التوحيد والتذكير

مطر بكسر الفاء والثالث ان الفعل مضارع حقيقة والرابع اسم مصدر فان فعله كذلك وهو كثير ومع كثرته يقتصر فيه على السماع فان قلت
كيف صح ان يكون اسم المعنى نعتا للذات قلت صح ذلك عند الكوفيين على التاويل بالمشتق اسم فاعل او مفعول اي فعادل اسم فاعل
عدل ومرضي اسم مفعول رضي وزائر اسم فاعل زار ومفطر اسم فاعل افطر ويدل لهم ما جاء من ذلك مضافا اضافة غير محضة نحو مررت
برجل هدك وشرعك وحسبك اي [illegible] على الحال معنى الصفة وعند البصريين على تقدير مضاف اي ذو كذا ولهذا التزم افراده
وتذكيره كما يلزم ذلك لو صرح بذي وفرعه فيقال هذا رجل عدل وامراة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل
ذو عدل وامراة ذات عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تاويل ولا حذف مضاف بل جعل
العين نفس المعنى مبالغة مجازا وادعاء واما التزام افراده وتذكيره على القول الاول والاخير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا
يجمع ولا يؤنث فاجري على اصله واما قول العرب رجل ضيف ورجال اضياف وضيوف وضيفان وامراة ضيفة فقليل **فصل** واذا نعت المعمول
فانه يكون لواحد تارة ويكون لغيره وان كان لواحد فسياتي الكلام عليها في فصل يخصها وان كانت لغير واحد فهي على ضربين
احدهما ان يكون المنعوت مثنى او مجموعا من غير تفريق والثاني ان يكون مفرقا وتفريقه اما لكون التثنية والجمع لا ياتيان فيه
اللفظ مقامها واما لتعدد عامل المنعوت فان كان المنعوت مثنى او مجموعا من غير تفريق واتحد معنى النعت ولفظه استغني
بالتثنية والجمع عن غير تفريق بالعطف نحو جاء رجلان فاضلان ورجال فضلاء وان اختلف معنى النعت ولفظه كالعاقل
والكريم او لفظه دون معناه كالذاهب والمنطلق او معناه دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصا وبمعنى الضارب في الارض اي
السير فيها وجب التفريق بالعطف لان اصل التثنية والجمع بالواو وخاصة لانها الاصل في ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعت غير
واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف كقوله بكيت وما بكى رجل حزين على ربعين مسلوب وبال فالنعتان لربعين وعطف
احدهما على الاخر بالواو والمسلوب هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين ولا اثر والبالي هو الذي ذهبت عينه وبقي شيء من اثاره
بكى مقصوده وقولك مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت لرجال والشاعر هو الذي ياتي بالكلام
منظوما والكاتب هو الذي ياتي به منثورا والفقيه من فقه بالضم هو الذي صار الفقه سجية له ويستثنى نعت الاشارة فلا ياتي فيها
التفريق فلا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير على النعت قاله سيبويه والمبرد والزجاج والزيادي وهو مقتضى القياس لان نعت الاشارة
لا يكون الا طبقها في اللفظ لانهم جعلوا التطابق في الجامد عوضا عن الضمير في المشتق عليه قال الزيادي ولكن قد تجعله بدلا او بيانا
وقد اجاز سيبويه هذان زيد وعمرو على البدل والبيان اهـ وما هنا مخالف لما نقله الموضح في الحواشي واذا تعدد المنعوت مع تفرق المعمول
فان كان العامل فيهما واحدا لان اتحد العامل فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وطفل وعجوز جالسين لان العطف بمنزلة التثنية
والجمع وان اختلف في معنى العامل فيهما نحو ضرب زيد عمرا الظريفين فالقطع وان اتحد نحو خاصم زيد عمرا فالقطع عند البصريين
واتباع الاخير عند الفراء واتباع الاول عند الكسائي واتباعهما اشئت عند ابن سعدان وان كان العامل متعددا واتحد لفظ النعت فان اتحد معنى
العامل وعمله لفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا سواء كان المتبوع فاعلي فعلين او خبري مبتداين او منصوبين او مخفوضين فاما المتحد
عمله معنى ولفظه فذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو العاقلان ورايت زيدا ورايت عمرا الظريفين ومررت بزيد ومررت بعمرو
الكريمين واما المتحد معناه وعمله جنسه فكجاء زيد واتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورايت زيدا وابصرت خالدا الشاعرين
وسقط المفرغ لخالد [illegible] لزيد الكاتبين ومنع ابن السراج الاتباع في النوع الثاني وفصل في الاول فقال ان قدر الثاني في القطع وتاكيدا للاول
هو العامل جاز الاتباع وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين كجاء زيد واتى عمرو الظريفان او خبري مبتداين كهذا زيد وذاك
عمرو العاقلان اخذا من كلام سيبويه فانه انما تكلم بالنص على ذلك فاوهم الاختصاص قاله ابن مالك في شرح التسهيل ثم قال والظاهر تعميم الحكم اذ لا فرق في
القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وقولك [illegible] زيدا ودعوت عمرا العاقلين وقولك مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين فان جاز
الاول جاز هذا انتهى وجزم به في النظم فقال ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل اتبع بغير استثنا او اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان
او اختلف العمل فقط كهذا مؤلم زيد بالجر وموجع عمرا بالنصب الشاعران وجب القطع عن المتبوع اما بالرفع على اضمار مبتدا او بالنصب على اضمار فعل
ويمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى او العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو العامل في النعت
وهو الصحيح اما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فنزلا منزلة العامل الواحد عند [illegible]
وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول والحاصل ان صور العاملين اربع احداها ان يختلف العاملان في المعنى والعمل كرايت زيدا
ومررت بعمرو والصورة الثانية ان يختلفا في العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وحكمهما ادعى اقوال الجمهور على منع الاتباع فيهما وابن الطراوة

اوشبهها كالفعل **فصل** في الاشياء التي ينعت بها اربعة كما في النظم احدها المشتق وهو المشار اليه في النظم بقوله وانعت
بمشتق وهو في الاصل ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر والمراد به هنا ما دل على حدث وصاحبه ممن قام به
الفعل او وقع عليه كضارب من اسماء الفاعلين ومضروب من اسماء المفعولين وما كان بمعناهما مما هو بمعنى اسم الفاعل كامثلة
المبالغة كضراب والصفة المشبهة نحو حسن واسم التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو افضل ومما هو بمعنى اسم المفعول كقتيل
بمعنى مقتول واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو احسن من عمرو وخرج بذلك ما اشتق لزمان او مكان او آلة فانه لا ينعت به فلا
يرد نقضا الثاني مما ينعت به الجامد المشبه بالمشتق في المعنى واليه اشار الناظم بقوله وشبهه اي ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق كاسم
الاشارة غير المكانية وذو بمعنى صاحب وفرعهما واسماء النسب وهي المنبه عليها في النظم بقوله كذا وذي والمنتسب فاسم الاشارة ينعت
به المعارف تقول مررت بزيد هذا وذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات تقول مررت برجل ذي مال واسماء النسب ينعت بها
النكرات والمعارف تقول مررت برجل دمشقي وبالرجل الدمشقي بفتح الميم وانما قلنا ان هذه الانواع افادت من المعنى ما يفيد
المشتق لان لفظة هذا معناها الحاضر ولفظة ذي مال معناها صاحب مال ولفظة دمشقي معناها منسوب الى دمشق فلما
افادت ما يفيده المشتق من المعنى صح النعت بها ويقاس على هذه الامثلة ما اشبهها فيقاس على اسم الاشارة جميع الموصولات الا
من وما وعلى ذي الصاحبية ذو الطائية وفرعهما وعلى المنسوب بالياء نحو تمار ولابن ونحو ذلك مما هو منسوب الى الشيء فيهن واما اسماء
الاشارة المكانية نحو مررت برجل هنا او هناك او ثم فمتعلقه محذوف صفة لرجل لانها ظرف وليست صفات الثالث مما ينعت
به الجمل واليها اشار الناظم بقوله ونعتوا بجملة منكرا وللنعت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو ان يكون نكرة اما لفظا ومعنى
نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون [illegible] نعت ليوما وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور بفي
او نكرة معنى لا لفظا وهو الاسم المعرف بال الجنسية كقوله نعم ومن بني سلول ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني فجملة يسبني
في موضع جر نعت للئيم وهو الذي في الاصل الشحيح النفس صح نعته بالجملة نظرا الى معناه فان المعرف بال الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة
قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال ابو حيان في الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعرف بال الجنسية خلافا لمن اجاز ذلك انتهى ويجوز ان تكون
الجملة حالا نظرا الى اللفظ وبقي شرط اخر في المنعوت بالجملة وهو ان يكون مذكورا اذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن او في كما سياتي
وشرطان في الجملة احدهما ان تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ به كما تقدم في قوله نعم واتقوا يوما ترجعون فيه
الى الله او مقدرا اما مرفوع كقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار اي هو عار او منصوب كقوله وما شيء
حميت بمستباح اي حميته او مجرور بفي ان كان المنعوت اسم زمان كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه او مجرور
بمن عائدا على ظرف او غيره فالاول نحو شهر صمت يوما منه والثاني نحو عسل كر بدرهم اي منه وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار
وحده فاستتر الضمير واتصل بالفعل ثم حذف الاول عن سيبويه والثاني عن الاخفش والشرط الثاني ان تكون الجملة خبرية اي محتملة
للصدق والكذب واليه اشار الناظم بقوله فاعطيت ما اعطيته خبرا فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية ولا الانشائية فلا يقال مررت
برجل اضربه ولا مررت بعبد بعتكه قاصدا انشاء البيع بذلك لان الطلب والانشاء لا خارج لهما يعرفه المخاطب فيختص به المنعوت
والى ذلك اشار الناظم بقوله وامنع هنا ايقاع ذات الطلب فان جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك يؤول على اضمار القول والى ذلك اشار الناظم
بقوله وان اتت فالقول اضمر تصب لان القول كثير في الكلام كقوله وهو العجاج على ما قيل يذكر ان قوما اضافوه واطالوا عليه حتى
دخل الليل ثم جاؤوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤوا بمذق هل رايت الذئب
قط فظاهره ان جملة الاستفهام وهي هل رايت الذئب قط نعت لمذق فوجب تاويلها على اضمار قول محذوف وجملة الاستفهام
معمول له اي جاؤوا بلبن مخلوط بالماء مقول عنده حين رؤيته هل رايت الذئب قط وقال ابن عصفور والاصل بمذق مثل لون الذئب هل رايت الذئب الصغير
قط يقولون مررت برجل مثل كذا هل رايت كذا وفي الحديث كل ابن مثل شوك السعدان هل رايتم شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله
قال فانها مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذئب فبقي هل رايت الذئب قط او لونه يقول عند رؤيته هذا الكلام فتقول هو صفة
وجملة الاستفهام معمولة له انتهى والمذق بفتح الميم وسكون الذال مصدر قولك مذقت اللبن اذا مزجته بالماء والمراد به هنا الممذوق
مبالغة والمعنى جاؤوا بلبن ممزوج بماء حتى لونه الورقة التي هي لون الذئب لان الماء اللبن الرقيق والورقة بياض يضرب الى سواد والرابع مما ينعت
به المصدر [illegible] شرط احدها ان لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع الثاني ان يكون مصدر ثلاثي والثالث ان لا يكون ميميا والى ذلك او يونس مستعمل ثلاثي
اشار الناظم بقوله ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الافراد والتذكيرا فقالوا هذا رجل عدل بفتح العين ورضى بكسر الراء وزور بفتح الزاي

على جواز الاتباع فيهما للثاني دون الاول والكسائي والفراء على منع الاتباع في الاولى وجوازه في الثانية لكن الكسائي يتبع الثانية فيهما والفراء يعكس في الثالثة الصورة الثالثة ان يختلف المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو الضالة اجاز قوم فيها الاتباع وهم دون الاول القائلون بان العامل التبعية ومنعه قوم وهم القائلون بان عامل المنعوت والنعت واحد الصورة الرابعة ان يتحد المعنى والعمل ويختلف نوعان ان يتحد اللفظ او لا فالاولى نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان فيجوز فيهما الاتباع وقيده ابن السراج بان يقصد بالثاني توكيد والثانية نحو جاء زيد واتى عمرو الظريفان فاجاز الجمهور فيها الاتباع ومنعه ابن السراج مطلقا وهذا كله مع اتحاد جنس العامل فان اختلفا كهذا زيد وجاء عمرو الظريفان ومررت بزيد وهذا عمرو الظريفان ولقيت زيدا وان عمرا ذاهب الفاضلان فذهب الجمهور الى منع الاتباع والاخفش والجرمي الى جوازه فصل اذا لم يتكرر النعوت وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة او ادعاء جاز اتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة او ملتزم الذكر نحو الجماء الغفير وجاءا على نسق البه نحو هذا الرجل فلا يجوز القطع في شيء منها واذا تكررت النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها والجمع بينها بين القطع والاتباع بشرط تقديم النعت المتبع على النعت المقطوع وذلك كقول خرنق بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة بنت هفان القيسية اخت طرفة بن العبد لامه ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ومن قتل معه من بنيه وقومه لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الازر فقومي فاعل يبعدن بفتح الياء والعين وهو دعاء خرج مخرج النهي اي لا يهلكن وهو من بعد الرجل يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا اذا هلك وفي التنزيل كما بعدت ثمود فان قيل كيف دعا عليهم بان لا يهلكوا وهم قد هلكوا اجيب بان العرب قد جرت على عادتها من استعمال هذا اللفظ في الدعاء ولهم في ذلك غرضان احدهما انهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل وكانهم لا يصدقون بموته والثاني انهم يريدون الدعاء له بان يبقى ذكره ولا يذهب لان بقاء ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة جمع عاد وهو العدو بعينه ولا يجوز ان يكون جمع عدو لان فعولا لا يجمع على فعلة والجزر جمع جزور وهي الناقة التي تنحر للنحر والمعترك موضع القتال ومعاقد جمع معقد والازر جمع ازار والمعنى لا يهلكن قومي الذين هم سم على اعدائهم وآفة لابلهم لانهم كانوا ينحرونها للاضياف والنزول في الحرب على ضربين احدهما في اول الحرب وهو ان ينزلوا عن ابلهم ويركبوا خيلهم والثاني في آخرها وهو ان ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على اقدامهم اذا كان القتال في موضع ضيق لا مجال للخيل فيه والطيبون معاقد الازر كناية عن عفة الفرج يريد انهم لا يعقدون مازرهم على فرج زانية كانت العرب اذا وصفوا الرجل بطهارة الازار والذيل ارادوا انه لا يزني واذا وصفوه بطهارة الكم ارادوا انهم لا يخونون ولا يسرقون واذا وصفوه بطهارة الجيب ارادوا ان قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر والمقصود من البيت انه يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي او على القطع بانهما خبرا مبتدا تقديره هم ويجوز نصبهما على القطع بانهما مفعولا فعل تقديره امدح او اذكر ويجوز رفع الاول وهو النازلون على الاتباع لقومي او على القطع بانه خبر هم ويجوز نصب الثاني وهو الطيبون على القطع بانه مفعول امدح او اذكر على ما ذكرنا ويجوز عكسه وهو نصب الاول ورفع الثاني على القطع فيهما لا على الاتباع في الثاني لانه مسبوق بنعت مقطوع والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة اجنبية ولما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه او لما فيه من القصور بعد الكمال لان القطع ابلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل وسكت عن النعت الاول وهو الموصول لخفاء اعرابه فيتبع ان اتبع الجميع ويقطع ان قطع الجميع فان اتبعت بعضا فليس فيه الا الاتباع لان القطع في البعض والاتباع في البعض مشروط بتقديم المتبع والى جواز الاتباع والقطع وقطع بعضا اشار الناظم بقوله واقطع واتبع ان يكن معينا بدونها وان لم يتعين مسمى المنعوت الا بمجموعها وجب اتباعها كلها للمنعوت لتنزلها منزلة الشيء الواحد واليه اشار الناظم بقوله وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن اتبعت وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان زيد هذا الموصوف بهذه الصفات يشاركه في اسمه ثلاثة من الناس اسم كل واحد منهم زيد فاحدهم تاجر كاتب والاخر تاجر فقيه والاخر فقيه كاتب فلا يتعين زيد الاول من الاخرين الا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها وان تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الذي تعين به الاوجه الثلاثة الاتباع والقطع الى الرفع او الى النصب او الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الاصح واليه الاشارة بقول الناظم او بعضها اقطع معلنا واذا كان المنعوت نكرة تعين في الاول من نعوته الاتباع لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه غني عن التخصيص وجاز في الباقي من نعوته القطع غير المتبوع سواء تعين مسماه بدونها او لا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بتبعية الاول كقوله وهو ابو امية الهذلي يصف صائدا ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم العين والطاء المهملتين يقال عطلت المراة اذا خلا جيدها من القلائد وقطع

الثاني وهو شعثا بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفي آخره مثلثة جمع شعثاء بالمد وهي المغبرة الراس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره اخص شعثا او نحوه والمراضيع جمع مرضع والسعالي جمع سعلاة وهي اخبث الغيلان فان لم يتقدم نعت لم يجز القطع الا في الشعر وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبر المبتدا او مفعولا لفعل فان كان النعت المقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم وجب حذف المبتدا ان رفعت النعت وقدرت هو والفعل ان نصبت النعت وقدر في المدح امدح وفي الذم اذم وفي الترحم ارحم والى ذلك اشار الناظم بقوله وارفع او انصب ان قطعت مضمرا مبتدا او ناصبا لن يظهرا كقولهم في المدح الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو فهو مبتدا والحميد خبره وقوله تعالى في الذم وامراته حمالة الحطب بالنصب لحمالة باضمار اذم وامراته مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر فيه وكقولك مررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستانفة قال الشاطبي لان الصفة مع المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب انتهى ووجه وجوب حذف الرافع والناصب انهم لما قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم جعلوا اضمار العامل امارة على ذلك كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا العامل وقالوا ادعو عبد الله مثلا لخفي معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستانفا وان كان النعت المقطوع لغير ذلك اي لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره اي ذكر العامل وهو المبتدا او الفعل تقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة بالجر على الاتباع والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف وذلك لانه تظهر كلا من المبتدا والفعل فتقول هو التاجر واعني التاجر كانه على تقدير سؤال سائل يقول من هو او من تعني **فصل** ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم وكان النعت اما مفردا صالحا لمباشرة العامل اما باختصاص النعت بالمنعوت كمررت براكب صاهلا اي فرسا صاهلا او بمصاحبة ما يعينه نحو والنا له الحديد ان اعمل سابغات اي اعمل دروعا سابغات فحذف المنعوت للعلم به مع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد اشعر به وحذف المنعوت واقيمت صفته مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشره فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبا ومن غير الغالب ولقد جاءك من نبا المرسلين اي نبا من نبا المرسلين بناء على ان من لا تزاد في الايجاب ولا تدخل على معرفة او كان النعت جملة او شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال الفارسي وكان بعض اسم تقدم مخفوض بمن او في فالاول كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام فالجملتان في موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداء اي فريق ظعن وفريق اقام والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور بمن هذا تقدير البصريين وقدر الكوفيون المحذوف موصولا اي الذي ظعن والذي اقام وما قدره البصريون اقيس لان اتصال الموصول بصلته اشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما والثاني كقولهم ما في الناس الا شكر او كفر اي الا رجل شكر او رجل كفر فالمنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو الناس وكقوله وهو ابو الاسود الحماني يصف امراة لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم ففيه حذف وتقديم وتاخير واصله لو قلت ما في قومها احد يفضلها لم تاثم في مقالتك فحذف الموصوف بالجملة يفضلها وهو احد وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو قومها وكسر حرف المضارعة من تاثم على لغة غير الحجازيين وابدل الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها بالالف وقدم جواب لو وهو لم تيثم على جملة النعت وهو يفضلها حالا لكون الجواب فاصلا بين الخبر المقدم وهو في قومها الذي هو الجار والمجرور وبين المبتدا المؤخر وهو احد المحذوف وانما قدم ما ذكر لان النكرة المخبر عنها بظرف او جار ومجرور مختص يجب تقديم خبرها عليها والحسب بفتح الحاء والسين المهملة ما يعده الانسان من مفاخر ابائه والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال واصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثال شبه الجملة منا دون ذلك اي فريق دون ذلك ومثله قولهم ما في بني تميم الا فوق ما ترى اي الا رجل فوق ما ترى وقولك ما منا الا على اهبة او ما فينا الا على اهبة اي الا رجل على اهبة فان لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض بمن او في لم يحذف الا في الضرورة كقوله ترمي بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي رجل كان ويجوز حذف النعت ان علم كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا فحذف النعت وبقي المنعوت اي كل سفينة صالحة بدليل انه قرئ كذلك فان تعيبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ قال في المغني وقول الشاعر وهو عباس بن مرداس وقد كنت في الحرب ذا تدرا فلم اعط شيئا ولم امنع فحذف النعت وابقى المنعوت اي شيئا طائلا والذي الجا الى تقدير هذا النعت تحري الصدق فان الواقع انه اعطي شيئا بدليل قوله ولم امنع ولكنه لم يرضه فيحتاج الى تقدير صفته يكتسي بها الكلام جلباب الصدق ويتحلى بزينة الحق وعلله في المغني بدفع التناقض اعترض بان عدم الاعطا لا يناقض عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت ان النبي صلى الله عليه وسلم حين اعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة مائة اعطاه اباعر فسخطها وقال اتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع وقد كنت في الحرب ذا تدرا فلم اعط شيئا ولم امنع

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهما ومن تضع اليوم لا يرفع فقال النبي اقطعوا لسانه فزادوه
حتى رضي والعبيد بالتصغير اسم فرسه ويعني بعيينة بن حصن والاقرع بن حابس والشاهد في تضع التاء المثناة الفوقانية واسكان الدال
المهملة وفتح اللام السابقة على همزة القوة والغد كقوله وهو لامرئ القيس ورب سليلة الخدين بكر مهفهفة لها فرع وجيد محذوف النعت
فيهما وبقي المنعوت اي فرع فاحم وجيد طويل بدليل انه اثبت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما
موصوفين بصفتين محبوبتين والفرع بالفاء والعين الشعر والفاحم بالفاء والحاء الاسود والجيد بكسر الجيم واسكان الياء المخففة
العنق وكانه قال لها شعر اسود وعنق طويل والى جواز حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله وما من المنعوت والنعت عقل
يجوز حذفه وفي النعت يقل **فصل** ويجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف الا ام وحتى قاله ابن خروف وصرح به
الموضح في الحواشي واذا تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل جعل المنعوت بدلا والنعت
عطف بيان نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وان كانا نكرتين نصب النعت على الحال نحو لمية موحشا طلل واذا نعت بمفرد وظرف وجملة
قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالبا فيهن والله اعلم بالصواب **هذا باب التوكيد** التاكيد لغتان اللغة
فيه ولم يذكر احدهما يصرف بتحقيق الصلابة يقال وكد توكيدا واكد تاكيدا والواو اكثر ولذلك شاع استعمالها عند النحاة
والمراد به التابع وهو ضربان لفظي وسياتي آخر الباب ومعنوي وهو الفاظ مخصوصة ولذلك يستغنى عن حده ولم يستعمل الفاظ محصورة
وعبر بها كالتابع لها اللفظ الاول والثاني النفس والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات والى التوكيد بهما اشار الناظم بقوله
بالنفس او بالعين الاسم اكدا تقول جاء الخليفة يحتمل انه على تقدير مضاف اي جاء خبره او ثقله بكسر المثلثة وسكون القاف
ذا احد الاثقال وبفتحها متاع المسافر وحشمه فاذا اكدت بالنفس فقط او بالعين فقط او بهما معا بشرط تقدم النفس فقلت جاء الخليفة
نفسه او عينه او نفسه وعينه ارتفع ذلك الاحتمال عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز وثبتت الحقيقة و
نص ابن عصفور على ان التوكيد يضعف احتمال المجاز ولا يرفع احتماله البتة ويجب في النفس والعين ايضا كونهما مضافين لضمير مطابق
للمؤكد بفتح الكاف ليرتبط به ويجب ان يكون لفظهما طبقه في الافراد والجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله مع ضمير طابق المؤكدا تقول
جاء زيد نفسه او عينه وهند نفسها او عينها والزيدون انفسهم او اعينهم والهندات انفسهن او اعينهن ولا يجوز نفوسهم ولا عيونهم
ولا اعيانهم في التوكيد واما في التثنية فالافصح في النفس والعين جمعهما جمع قلة على افعل بضم العين فيقال جاء الزيدان والهندان
انفسهما اعينهما ويجوز في غير الافصح نفسهما عينهما بالافراد ونفساهما عيناهما بالتثنية عند ابن كيسان [illegible] ذلك ابن اياز
في شرح الفصول تبعا لابن معط ووافقهم الرضي واقتصر في النظم على الجمع فقال واجمعهما بافعل ان تبعا ما ليس واحدا واما ابن اياز فاختار
في المثنى كراهة اجتماع مثنيين وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم كما نقله عنه
في التسهيل في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ونصه في المتضايفين لفظا او معنى الى ضميرهما لفظ الافراد على لفظ التثنية
ولفظ الجمع على لفظ التثنية انتهى كلام الناظم وغيره يعكس ذلك فيرجح التثنية على الافراد ولم اقف عليه فهو نقل غريب كيف وقد
قيل ان التثنية لم ترد الا في الشعر والالفاظ الباقية من السبعة كلا وكلتا للمثنى نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما وكل
وجميع وعامة لغيره اي لغير المثنى وهو الجمع مطلقا والمفرد بشرط ان يتجزأ بنفسه او بعامله نحو جاء القوم كلهم او جميعهم او عامتهم و
الهندات كلهن او جميعهن او عامتهن واشتريت العبد كله او جميعه او عامته ويجب ايضا اتصالهن بضمير المؤكد لفظا ليحصل الربط بين التابع
والمتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وكلا اذكر في الشمول وكلا كلتا جميعا بالضمير موصلا وليس منه اي من التوكيد خلق لكم
ما في الارض جميعا لعدم الضمير خلافا لمن وهم وهو ابن عقيل فانه قال جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق ولو كان
كذلك لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله في المغني ولا قراءة بعضهم انا كلا فيها لعدم الضمير خلافا للفراء
والزمخشري في قولهما ان كلا توكيد لاسم ان بل الصواب ان جميعا في الاية الاولى حال من ما الموصولة وكلا في الاية الثانية بدل
من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير و
يجوز في الكل ان تلي العوامل ان لم تتصل بالضمير نحو جاء في كل القوم ويجوز مجيئها بدلا بخلاف جاء في كلهم فلا يجوز الا في الضرورة
قاله في المغني وقال ابن مالك ويجوز كونه اي كلا حالا من ضمير الاستقرار المنتقل الى الظرف يعني فيها وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها
عن الاضافة لفظا ومعنى وتقديم الحال على عاملها الظرفي قاله في المغني وكلا وكلتا وكل وجميع وعامة يؤكد بهن لرفع احتمال تقدير
بعض مضاف الى متبوعهن ومن ثم اي من اجل الاحتمال المذكور جاز ان يقال جاء في الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما لجواز ان يكون

الاصل في

باب التوكيد

الاصل في احد الزيدين واحدى المرأتين وانه اطلق المثنى واريد به واحد كما قال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان فقد يخرج من
احدهما وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره وامتنع على الاصح ان يقال اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما
لامتناع التقدير المذكور لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل على امتناع ذلك اتفاقهم على منع جاء زيد كله لعدم
الفائدة هذا قول الاخفش وهشام والفراء وابي علي وذهب الجمهور الى جوازه وتبعهم ابن مالك في التسهيل واحتج المجيز بان العرب
تاتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون وجاز ان يقال جاء القوم كلهم واشتريت العبد كله لرفع
الاحتمال المذكور وامتنع ان يقال جاء زيد كله لعدم الفائدة اذ يستحيل نسبة المجيء الى جزئه المتصل به دون البعض الاخر و
التوكيد بجميع غريب ومنه قول امرأة من العرب ترقص ابنها فداك حي خولان جميعهم وهمدان وكل آل قحطان والاكرمون عدنان
جميعهم توكيد لحي خولان وفداك من التفدية بالذال المعجمة ويجوز في الفاء الكسر فيكون مبتدأ او خبرا ويجوز فتحها فيكون فعلا
ماضيا او حي فاعله وخولان بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم وبالدال المهملة قبيلتان من اليمن وقحطان
ابو اليمن وعدنان ابو معد وهو عطف على الاكرمون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضد مفترق فلا يفيد توكيدا كقوله فأتي
هنيك عن هند وانت جميع وكذا التوكيد بعامة غريب ولذلك اغفله اكثر المصنفين والتاء فيها لا اثر لها في اللزوم في
نافلة مصلحة مع المؤنث والمذكر فتقول اشتريت الامة عامتها والعبد عامته بالتاء مع المذكر كما قال الله تعالى ويعقوب نافلة بالتاء
وفي ذلك تعريض بالرد على الشارح حيث حمل قول ذا الدرة في النظم واستعملوا ايضا ككل فاعلة من عم في التوكيد مثل النافلة على
الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب فان اكثرهم اغفله ثم قال وليس هو في حقيقة الامر نافلة على ما ذكروه فان من اغفله سيبويه
ولم يغفله انتهى وفي الايضاح ان المبرد خالف سيبويه فذهب ان عامتهم بمعنى اكثرهم فعنده يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد
فانه تخصيص والتوكيد تعميم **فصل** واذا اريد تقوية التوكيد ان يتبع كله باجمع وكلها بجمعاء وكلهم باجمعين وكلهن بجمع
فتقول جاء الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن جمع قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون و
الى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل اكدوا باجمعا جمعاء اجمعين ثم جمعا وقد يؤكد بهن استقلالا اي وان لم يتقدم عليهن كل نحو
قولك جاء الجيش اجمع والقبيلة جمعاء والقوم اجمعون والنساء جمع قال الله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين و
اليه اشار الناظم بقوله ودون كل قد يجيء اجمع جمعاء اجمعون ثم جمع ولا يجوز تثنية اجمع ولا جمعاء عند جمهور البصريين استغناء
بكلا وكلتا عن تثنية اجمع وجمعاء والى ذلك اشار الناظم بقوله واغن بكلتا في مثنى وكلا عن وزن فعلاء ووزن افعلا كما
استغنوا عن الباب تثنية سي بكسر السين المهملة وتشديد الياء عن تثنية سواء بالمد فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان الا نادرا واجاز
الاخفش والكوفيون ذلك اي تثنية اجمع وجمعاء فيقول على رأيهم جاء الزيدان اجمعان بتثنية اجمع والهندان جمعاوان بتثنية
جمعاء قال ابن خروف ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه وهذا الخلاف جار فيهما وفي توابعهما نحو اكتع وكتعاء واذا لم
يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق لان الغرض من التوكيد ازالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك ان بعض الكوفيين اجاز توكيد
النكرة مطلقا فيقدح في دعوى الاتفاق وان افاد جاز عند الاخفش والكوفيين وهو الصحيح لورود السماع به ومنعه جمهور
البصريين مطلقا واليه اشار الناظم بقوله وان يفد توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل وتحصل الفائدة بان
يكون المنكر المؤكد محدودا وهو ما كان موضوعا للمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم واسبوع وشهر وحول وان يكون التوكيد
من الفاظ الاحاطة والشمول كقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا وكاعتكفت اسبوعا كله وقوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب
يا ليت عدة حول كله رجب ومن انشد كالناظم وابنه شهر مكان حول فقد حرفه من التحريف وهو التغيير لان المعنى يفسد عليه
لان الشاعر تمنى ان يكون عدة الحول من اوله الى اخره رجبا لما راى فيه من الخيرات ولا يصح ان يتمنى ان عدة شهر كله رجب
لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يتمنى ان يكون كله رجبا ولا يجوز صمت زمنا كله لان النكرة
غير محدودة فان الزمان يصلح للقليل والكثير ولا صمت شهرا نفسه لان التوكيد ليس من الفاظ الاحاطة ولا فائدة في ذلك
ولا يجوز هذا اسد نفسه عند ابن عصفور خلافا لابن مالك لانه ليس من فوائد التوكيد المعنوي دفع توهم استعمال اللفظ في
معناه المجازي الا بالنسبة الى الشمول خاصة وبعد ان عرف ابن مالك بذلك واما جاء زيد نفسه ففائدته دفع المجاز العقلي لا
اللغوي بخلاف جاء الاسد نفسه فانه لرفع المجاز اللغوي قاله الموضح في الحواشي **فصل** واذا اكد ضمير مرفوع متصل بالنفس او
بالعين وجب توكيده اولا بالضمير المنفصل والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد

المنفصل عينت ذا الرفع نحو قمت انت نفسك وما انتما انفسكما وقاما هما انفسهما وقوموا انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمتن انتن انفسكن كراهة ايهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل جرحت هند نفسها او هند الباصرة او نفسها لتوهمت نفس الحيوة وحملوا ما لا لبس فيه على ما فيه اللبس كما في مسئلة ابراز الضمير والتفريق بين ابواب الفاعل والمفعول وما ذكرناه من التعليل يبطل قول الصفار ان الفصل كالتوكيد وانما ذلك في العطف بخلاف قام الزيدون انفسهم فيمتنع لضمير المنفصل لان الضمير لا يؤكد الظاهر لكون الضمير اقوى من الظاهر بالاعرفية فيستلزم ان يكون مكملا لما هو اضعف منه وبخلاف ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم وقاموا كلهم فالتوكيد بالضمير المنفصل فيهن جائز لا واجب اما الاولان فلان الضمير المؤكد غير مرفوع واما الثالث فلان التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس لان كلهم المتصل بالفضل لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار والى ذلك اشار الناظم بقوله واكد بهما سواهما والقيد لن يلتزما واما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله من لفظ ذا بمعنى التسهيل وتقويته بهوا فقد مغني وكل منهما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلث مرات فالاول كجاء زيد زيد وقام قام زيد ونعم نعم وقمت قمت والثاني كتاكيد اسم بمرادفه نحو حقيق جدير وسكت زيد واحل جير وقعد تجلست وفعل باسم فعل نحو نزال انزل وضمير متصل بضمير منفصل نحو قمت انا والى ذلك اشار الناظم بقوله وما من التوكيد لفظي يجي مكررا وان كان المؤكد جملة اسمية او فعلية فالاكثر اقترانها بالعاطف وهو ثم خاصة كما صرح به في الارتشاف نحو كلا سوف تعلمون الاية ثم كلا سوف تعلمون وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ونحو اولى لك فاولى ثم اولى لك فاولى فارشد بقوله الابتدا الى ان المؤكد ما بعد ثم وفي ذلك تعريض بالشارح حيث مثل باولى لك فاولى ولم يزد فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالفا وما في الجملة المؤكدة مبتدا ... نحو قوله عم والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا كررها ثلث مرات ويجب الترك للعاطف عند اللبس كما في العقد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب تكرر منك مرتين تراخت احداهما عن الاخرى والفرض انه لم يقع الضرب منك الا مرة واحدة وان كان المؤكد اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا منصوبا فواضح امره من انه يتكرر بحسب الارادة من غير شرط نحو قوله عم ايما امراة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل باطل كرر الاسم الظاهر ثلث مرات و قوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فكرر الضمير المنفصل المنصوب مرتين والمراء بالمد المجادلة منصوب على التحذير ودعاء بتشديد العين من امثلة المبالغة وان كان المؤكد ضميرا منفصلا مرفوعا جاز ان يؤكد به كل ضمير متصل والى ذلك اشار الناظم بقوله ومضمر الرفع الذي قد انفصل اكد به كل ضمير اتصل نحو قمت انت واكرمتك انت ومررت بك انت فيقع ضمير الرفع توكيدا لجميع الضمائر المتصلة وان اختلف الوضع ووجه ذلك ان الضمير المتصل اصله المرفوع دون المنصوب والمجرور لان اول احوال الاسم الابتدا وعامل الابتدا ليس بلفظ فلم يكن بد من انفصاله ضميرا واما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان به فاذا احتيج الى توكيدهما بالتحقيق اعني اللفظ الثابت الثاني بعينه دون ما يقوم مقامه او يشبهه احتيج الى ضمير منفصل ولا ضمير منفصل في الاصل الا لضمير الرفع فاستعملناه في الجميع كما اشترك الجميع في نا نحو قمنا واكرمنا وغلامنا وهو القياس لان اصل الضمائر ان تاتي على لفظ واحد كالاسماء الظاهرة هذا تعليل ... ويقتضي عليه ان يقول واستعير المرفوع للمنصوب والمخفوض في حالة التبعية اذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا المخفوض وان كان المؤكد ضميرا متصلا او كد بما وصل به مؤكده والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا تعد لفظ ضمير متصل الا مع اللفظ الذي به وصل نحو جعلت جعلت واكرمتك اكرمتك وعجبت منك منك لانه عاد مجردا عما وصل به يخرجه من الاتصال الى الانفصال والفرض انه متصل وان كان المؤكد فعلا او حرفا جوابيا يؤتى به في جواب نفي او اثبات فواضح امرهما منكرا الفعل والحرف بغير شرط كقولك قام قام زيد وبلى بلى ونعم نعم وقوله وهو جميل بن عبد الله لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا فكرر حرف الجواب وهو لا مرتين وبثنة بفتح البا الموحدة وسكون الثا المثلثة وفتح النون بعدها تا التانيث اسم محبوبته وتصغيرها بثينة وبه اشتهرت ومواثق جمع موثوق بمعنى ميثاق واصله مواثيق كما في ... حذفت ياؤه ضرورة وان كان المؤكد غير جوابي وجب ان يفصل بينهما اي الحرفين المؤكد والمؤكد وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد ان كان مما اتصل بالحرف المؤكد مضمرا لكونه كالجزء منه والى الامر الثاني اشار الناظم بقوله كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب نحو قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فان المفتوحة الثانية مؤكدة لان المفتوحة الاولى لو لغير معمولا ثانيا لبعد فصل بينهما بالظرف وما بعده

واعتمد مع ان الثانية الضمير المتصل بان الاولى وهو الكاف والميم ووجب ان يعاد هو اي لفظ المتصل بالحرف المؤكد ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد اسما ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا لفاضل فان الثانية مؤكدة لان الاولى واعتمد مع ان الثانية ما اتصل بان الاولى وهو لفظ زيد وان زيدا انه فاضل فان الثانية مؤكدة للاولى واعتمد مع ان الثانية ضمير الظاهر الذي اتصل بان الاولى وعوده ضميرا هو الاولى من اعادته بلفظه ومنه في التنزيل قال الله تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون ففي الثانية توكيد لفي الاولى واعتمد مع في الثانية ضمير رحمة ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى منه ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعضهم بالقياس قاله في المغني وكذا اذا اعتمد ظاهر مقام الظاهر فانه يختار اضمار التوكيد لضميره نحو وان كانوا من قبل ان ينزل عليهم من قبله لمبلسين ولا يعاد الحرف المؤكد وحده نص على ذلك ابن السراج ويؤخذ من كلام التسهيل ان الفصل قائم مقام اعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضح خلافه وشذ اتصال الحرفين المؤكد والمؤكد من غير فصل كقوله ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من اجاره قد ضيما فاكد ان الاولى بان الثانية من غير فصل بينهما واجازه الزمخشري اختيارا قال ابن مالك في شرح التسهيل وقوله يعني الزمخشري مردود لعدم امام تستند اليه وسماع يعول عليه ولا حجة له في هذا البيت فانه من الضرورات واسهل منه اي من هذا البيت في اتصال الحرفين قوله وهو مطا المجاشعي وقيل الاغلب العجلي حتى تراها وكان وكان اعناقها مشددات بقرن لان المؤكد حرفان وهما الواو وكان فلم يتصل لفظ بمثله بل بغيره لان التوكيد الاول وهو الواو والثانية مفصول بالمؤكد الثاني وهو كان الاول والتوكيد الثاني مفصول بالتوكيد الاول والمؤكد الثاني قاله الموضح في الحواشي وخفف كان الثانية للقافية وقال الفارسي في التذكرة في هذا البيت لا يجوز ان يكون على الزيادة بل على التوكيد لمكان العطف بالواو ولان هذا العطف لم يرد في موضع نقله الشاطبي عنه في باب التنازع واثره والضمير في تراها واعناقها يرجع الى المطي المذكورة قبله والقرن بفتحتين حبل يقرن به البعير واشد منه اي من البيت الاول قوله وهو رجز ... اسد فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دوا لكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد فاتصل لفظه بمثله واسهل من هذا البيت قوله وهو الاسود بن يعفر فاصبحن لا يسالنه عن بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا لان المؤكد فيه الكاف وهو على حرفين والمؤكد وهو الباء على حرف واحد ولاختلاف اللفظين وهما عن والباء وهي توكيد عن بالباء لانهما بمعنى هنا فهو توكيد بالمرادف فلم يسهل لان احدهما انه على حرفين والثاني ان لفظ المؤكد مخالف للفظ المؤكد بخلاف للما بهم قاله في شرح الكافية

هذا باب العطف

وهو في الاصل مصدر عطفت الشي ثنيته وعطف الفارس على قرنه اذا التفت اليه وهو في الاصطلاح ضربان عطف نسق بحرف وسياتي في باب يلي هذا وعطف بيان بغير حرف واليهما اشار الناظم بقوله العطف اما ذو بيان او نسق والكلام الان في عطف البيان واليه اشار الناظم بقوله والغرض الان بيان ما سبق وسمي بيانا لانه تكرار للاول لزيادة البيان فكانك عطفته على نفسه فهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة هذا معنى قول الناظم فذو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفة فخرج بالشبه للصفة النعت لان المشبه للشي غير ذلك الشي وكانه قال تابع غير صفة وخرج بذكر الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل والاول وهو ايضاح المعرفة متفق عليه عند البصريين والكوفيين كقوله اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر فعمر عطف بيان على ابي حفص للايضاح وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت وسبب انشاده وقصة قائله مع عمر بن الخطاب والثاني وهو تخصيص النكرة نفاه جمهور البصريين واثبته الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتاخرين منهم الزمخشري وابن عصفور وابن مالك وولده واليه اشار في النظم بقوله فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين وجوزوا ان يكون منه اي من عطف البيان للنكرة او كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة فطعام مساكين عطف بيان على كفارة ونحو من ماء صديد فصديد عطف بيان على ماء والنافون من البصريين وغيرهم يوجبون في ذلك البدلية بدل كل من كل ويخصون عطف البيان بالمعارف محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص وعطف البيان كالنعت يوافق متبوعه في اربعة من عشرة واحد الاعراب الثلثة وهي الرفع والنصب والجر والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن ففرع الافراد التثنية والجمع وفرع التذكير التانيث وفرع التنكير التعريف تقول جاني محمد ابو سهل فابو سهل مرفوع والرفع

واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفرد والافراد واحد من ثلاثة ايضا وهي الافراد والتثنية والجمع ومذكر والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتانيث ومنكر والتنكير واحد من اثنين ايضا وهما التنكير والتعريف والى ذلك اشار الناظم بقوله فاولين من وفاق الاول ما من وفاق الاول النعت ولي وقول الزمخشري ان مقام ابرهيم عطف بيان على ايات بينات مخالف لاجماعهم لان البصريين والكوفيين اجمعوا على ان النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المونث لا يبين بالمفرد المذكر ولا يجوز ان يكون بدلا لانهم نصوا على ان المبدل منه اذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدد تعين القطع وانما التقدير منها مقام ابرهيم او بعضها مقام ابرهيم فهو مبتدا او خبر مبتدا وقوله اي الزمخشري وقول الجرجاني باشتراط في عطف البيان كونه اوضح واخص من متبوعه مخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة عطف بيان على هذا مع ان الاشارة اوضح واخص من المضاف الى ذي الاداة لان تخصيص الاشارة زائد على تخصيص ذي الاداة ومخالف للقياس ايضا لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشارح نعم لو قيل باشتراط في عطف البيان ان يكون اجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا لان الجلي يبين الخفي ويصح في عطف البيان اذا قصد به ما يقصد بالبدل ان يعرب بدل كل من كل لما فيه من البيان الا اذا امتنع الاستغناء عنه فيمتنع ان يكون بدلا نحو هند قام زيد اخوها فانه يتعين كونه عطف بيان على زيد ويمتنع ان يكون بدلا منه لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا لهذا لان الجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا الضمير المضاف اليه الاخ الذي هو تابع لزيد فلو سقط لم يصح الكلام فوجب ان يعرب اخوها بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكانه من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط او امتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث فالحارث يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا منه لامتناع احلاله محل الاول اذ لو قيل يا الحارث لم يجز لان يا وال لا يجتمعان هنا وقوله اي طالب ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا اعيذكما بالله ان تحدثا حربا فعبد شمس ونوفلا يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على اخوينا ويمتنع فيهما البدلية لانهما على تقدير البدلية يحلان محل اخوينا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا بالنصب وذلك لا يجوز لان المنادى اذا عطف عليه اسم مجرد من ال وجب ان يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفل لو كان منادى لقيل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب وقوله وهو المرار الاسدي انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر يتعين كونه عطف بيان على البكري ولا يجوز ان يكون بدلا منه لان البدل في نية احلاله محل الاول ولا يجوز ان يقال انا ابن التارك بشر لان الصفة المقرونة بال كالتارك لا تضاف الا لما فيه ال كالبكري ويجوز البدلية في هذا البيت عند الفراء لاجازته اضافة الصفة المقرونة بال الى جميع المعارف نحو الضارب زيد وليس مذهبه بمرضي عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله وصالحا لبدلية يرى في غير نحو يا غلام يعمرا ونحو بشر تابع البكري وليس ان يبدل بالمرضي ومن المستثنيات ان يضاف اسم التفضيل الى عام ويتبع بقسميه نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوى احلال الرجال محل الناس لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد افضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا اضيف بالزيادة على من اضيف اليه يشترط فيه ان يكون بعضهم ومن ثم خطيء من قال انا اشعر الانس والجن ومنها ان يتبع صفة اي عطفا نحو يا ايها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوي احلاله محل الرجل لوجب الرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة اي ومنها ان يتبع مجرور اي بمفصل نحو باي الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة اي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن بمعنى اي اجزائه احسن او عطف على اي مثلها نحو ايي وايك فارس الاحزاب ومنها ان يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا اخوينا زيد وعمرو عندي لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الاخوين لزم اضافة كلا الى مفرق وهي انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ كلا اخي وخليلي قال الموضح في الحواشي وهذه المسائل مستثنيات مبنية على ان البدل لا بد وان يكون صالحا للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في انك انت كون انت توكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز اانت قال ابو سعيد علي بن مسعود في كتابه المستوفي اولى ما يقال في نعم الرجل زيد ان زيدا بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد انتهى وقال الفخر الرازي وهذا الاستثناء مبني على ان المبدل منه في حكم الطرح والبدل هو المعتمد ونص سيبويه ان المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض اخر كقولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدره لم يصح كلامك انتهى ويفترق البيان من البدل بوجوه منها ان البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف

والتنكير

والتنكير ومنها انه لا يقع جملة بخلاف البدل ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا لفعل ومنها انه ليس في نية احلاله محل الاول وليس في نية جملة اخرى وليس متبوعه في حكم الطرح بخلاف البدل في الجميع

هذا باب عطف النسق

بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت الشيء نسقا بالتسكين اذا اتيت به متتابعا وكثيرا ما يسميه سيبويه باب الشركة فهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الاحرف الاتي ذكرها وهذا معنى قول الناظم تال بحرف متبع عطف النسق فخرج بالتوسط المذكور ما عدا المحدود وبتقييد الحرف بالاتي ذكرها نحو التفسير من نحو قولك مررت بغضنفر اي اسد فان اسد تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهي اي وليس من الاحرف الاتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجلى على الاخفى وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هنا وذهب الكوفيون الى ان اي عاطفة وهي الاحرف الموعود بها نوعان احدهما ما يقتضي الشركة في اللفظ بوجوه الاعراب وفي المعنى اما مطلقا من غير قيد وهي اربعة الواو والفاء وثم وحتى تقول جاء القوم وزيد او فزيد او ثم زيد وحتى زيد فزيد شارك القوم في اللفظ بالضمة وفي المعنى وهو المجيء والى ذلك اشار الناظم بقوله فالعطف مطلقا بواو ثم فا حتى وذهب الكوفيون الى ان حتى ليست عاطفة واما مقيدا بقيد وهو اثنان او وام فتشركانه في اقتضاء التشريك لفظا ومعنى ان لا يقتضيا اضرابا لان العطف بها زيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار احد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعدها مساو للذي قبلها في الصلاحية للثبوت والاستقرار في الدار وعدمه وحصول المساواة انما هو بواسطة ام فقد شركتهما في المعنى كما شركتهما في اللفظ وكذلك او شركت ما بعدها لما قبلها فيما يجاء بها لاجله من شك او تخيير او غيرهما فان اقتضيا اضرابا كانا مشتركين في اللفظ لا في المعنى ذاتها والفتحي عند ابن مالك الاول والثاني ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى اما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو بل عند الجميع من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو ولكن عند سيبويه وموافقيه نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء القائلون بان لكن من حروف العطف على ثلاثة اقوال احدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم يدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو زائدة قبلها وهو مذهب ابن عصفور وزعم ان كلام سيبويه محمول عليه والثالث انها عاطفة تقدمها الواو او لا وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة واما لكونه بالعكس وهو ان ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله وهو لا عند النحاة الجميع نحو جاء زيد لا عمرو وليس عند البغداديين كما نقله ابن عصفور ونقله ابو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين وجرى عليه في التسهيل كقوله وهو لبيد اذا اقرضت قرضا فاجزه انما يجزي الفتى ليس الجمل بزعمهم عطفا على الفتى وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليس الجمل والى ذلك اشار الناظم بقوله واتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن

فصل

في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها اما الواو فلمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب او عدمه على الصحيح خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها تفيد الترتيب والتعبير بمطلق الجمع مساو للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن فرق بينهما بالاطلاق والتقييد وقد اطال الناس في الاختلاف في ذلك حتى افردوه بالتصنيف واذا ثبت انها لمطلق الاجتماع في الحكم فتعطف متاخرا في الحكم على متقدم عليه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابرهيم فابرهيم معطوف على نوح عطف متاخر على متقدم وتعطف متقدما في الحكم على متاخر نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله فالذين معطوف على الكاف مع اعادة الجار عطف متقدم على متاخر وتعطف مصاحبا للمعطوف عليه في الحكم نحو فانجيناه واصحاب السفينة فاصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب والى ذلك اشار الناظم بقوله فاعطف بواو لاحقا او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا وهذه ثلاث مراتب وهي مختلفة في الكثرة والقلة فمجيئها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فيكون عند الاحتمال للمعية رجحان ومن القرائن المعتبرة رجحها وللتاخر رجحان وللتقديم مرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث وتنفرد الواو من بين سائر حروف العطف بانها تختص باحد وعشرين حكما الاول انها تعطف اسما على اسم لا يكتفي الكلام به اي بالاسم المعطوف عليه كاختصم زيد وعمرو وتضارب زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو فالمعطوف عليه في هذه الامثلة وسواء زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو فالمعطوف عليه في هذه الامثلة وهو زيد لا يكتفي به فلا يقال اختصم زيد وتضارب زيد واصطف زيد وسواء زيد وجلست بين زيد لان الاختصام والتضارب والاصطفاف والمساواة من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا والواو لمطلق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف العطف والى ذلك يشير قول النظم واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه ومن هنا اي من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك قال الاصمعي بفتح الميم في قول امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل بالفاء في احدى الروايتين

والصواب أن يقال بين الدخول وحومل بالواو على الرواية المشهورة وهي الصواب لأن البينية لا يعطف فيها بالفاء لأنها تدل
على الترتيب وحجة الجماعة العلماء واختلفوا في التخريج فقال يعقوب ابن السكيت إنه على حذف مضاف والتقدير بين أهل الدخول
فحومل وقال الخطاب الماردي إنه على اعتبار التعدد حكمًا لأن الدخول مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة متعددة كما تقول
قعدت بين الكوفة يريد بين دورها وأماكنها وأن التقدير أماكن الدخول فأماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون
فالعمرون إذ كان كل فريق منهم خصمًا لصاحبه قال وهذا عكس ما صح من يجعل ... إذا ثبتت الرواية بالفاء ... الدخول
بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان وسقط بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج
يلتوي فإن قلت قد قدمت أن المساواة من المعاني التسعة التي لا يعطف فيها إلا بالواو وقد جاء العطف فيها بأم كقوله
ثم سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم قلت أجيب بأن هذا الكلام منظور فيه إلى ما له الأصل إذ الأصل سواء عليهم
الإنذار وعدمه فالعاطف بطريق الأصالة إنما هو الواو وقال الموضح في الحواشي الثاني مما تفرد به الواو عطف سببي
على أجنبي في الاشتغال نحو زيدًا ضربت عمرًا وأخاه وزيد مررت بعمرو وقومه الثالث عطف ما تضمنه الأول إذا
كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى الرابع عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنهاجًا الخامس
عطف عامل قد حذف وبقي معموله نحو والذين تبوؤا الدار والإيمان السادس جواز فصلها من معطوفها بظرف وعديله نحو
من خلفهم سدًّا السابع جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة نحو قوله جمعت وفحشًا غيبة ونميمة خصالًا ثلاثًا
لست عنها بمرعوي وقيل لا يختص الواو بذلك بل الفاء وثم وأو ولا كذلك قال التفتازاني الثامن جواز العطف على الجوار
في الجر خاصة نحو وأرجلكم في قراءة أبي عمرو وأبي بكر وابن كثير وحمزة التاسع جواز حذفها إن أمن اللبس كقوله كيف أصبحت كيف
أمسيت العاشر إيلاؤها لا إذا عطفت مفردًا بعد نهي نحو ولا الهدي ولا القلائد أو نفي نحو فلا رفث ولا فسوق وقوله غير
نحو ولا الضالين الحادي عشر إيلاؤها إما مسبوقة بمثلها غالبًا إذا عطفت مفردًا نحو إما العذاب وإما الساعة الثاني عشر
عطف العقد على النيف نحو أحد وعشرين الثالث عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله على ربعين مسلوب وبالي
الرابع عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق أن الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد الخامس عشر عطف العام على
الخاص نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنًا وللمؤمنين والمؤمنات وإنما عكسه نحو وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك
ومن نوح فمشارك لها فيه حتى نحو مات الناس حتى الأنبياء فإنها عاطفة خاصًّا على عام قاله في المغني السادس عشر اقترانها بلكن نحو
ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيدًا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدًا الثامن عشر العطف
التلقيني نحو قوله ومن آمن منهم بالله واليوم الآخر قال ومن كفر التاسع عشر العطف في التحذير والإغراء نحو ناقة الله وسقياها
ونحو المروءة والنجدة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك الآية الحادي والعشرون نحو
إني وأيك فارس الأحزاب أما الفاء فللترتيب المعنوي وهو أن يكون المعطوف بها لاحقًا كقوله تعالى خلقك فسواك وقد يكون للترتيب
الذكري والمراد بأن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظًا لا أن المعنى الثاني وقع بعد وقوع الأول
وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة والتعقيب وهو أن يكون
المعطوف بها متصلًا بلا مهلة نحو أماته فأقبره وتعقيب كل شيء بحسبه ألا ترى أنه يقال تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة
الحمل وإن كانت مدة متطاولة ودخل البصرة فبغداد إذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين وكثيرًا ما تقتضي الفاء أيضًا التسبب و
هو أن يكون المعطوف متسببًا عن المعطوف عليه إن كان المعطوف بها جملة أو صفة فالأول نحو فوكزه موسى فقضى عليه والثاني
نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم واعترض على المعنى الأول وهو الترتيب المعنوي
بقوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا فإن الهلاك متأخر عن مجيء البأس في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك ينافي الترتيب قاله
الفراء واعترض أيضًا بنحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه الحديث فإن غسل الأعضاء الأربعة متقدم في المعنى
فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك والجواب من وجهين أحدهما أن المعنى على إضمار الإرادة والتقدير أردنا إهلاكها فجاءها
بأسنا فمجيء البأس مرتب على الإرادة وأراد الوضوء فغسل وجهه إلى آخره فغسل الأعضاء الأربعة مرتب على إرادة الوضوء و
الثاني أن الفاء فيهما للترتيب الذكري لا المعنوي والحاصل أن الجمهور يقولون بإفادتها الترتيب مطلقًا والفراء يمنع ذلك
مطلقًا وقال الجرمي لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الأمطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا

اذا كان

إذا كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد واعترض على المعنى الثاني وهو التعقيب بقوله ثم الذي أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى فإن إخراج
المرعى لا يعقبه جعله غثاء أحوى أي يابسًا أسود والجواب من وجهين أحدهما أن جملة فجعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة والتقدير
فمضت مدة فجعله غثاء والثاني بأن الفاء نائبة عن ثم والمعنى ثم جعله غثاء كما جاء عكسه وهو نيابة ثم عن الفاء كقوله وهو أبو داود
جرى في الأنابيب ثم اضطرب أي فاضطرب ... إلى إفادة الترتيب وإلى التعقيب أشار الناظم بقوله والفاء للترتيب باتصال وتختص
الفاء بأنها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من العائد على الموصول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله النظم واخصص بفا
عطف ما ليس صلة على الذي استقر أنه الصلة نحو اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول وجملة
يقومان صلته وجملة يغضب زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها عن ضمير يعود على
الموصول لأنها أجنبية في اللفظ وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لأن ما في الفاء من معنى السببية أغنى عن الضمير لأن الفاء تجعل
ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإشعارها بالسببية فكأنك قلت اللذان إن يقوما يغضب زيد أخواك ولو قلت ...
اللذان وعكسه وهو أن الفاء تعطف ما يصلح أن يكون صلة على ما لا يصلح أن يكون صلة نحو الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد
فالذي مبتدأ ويقوم أخواك جملة فعلية صلة الذي وهو لا يصلح أن يكون صلة لأنه غير مشتمل على ضمير عائد على الموصول وهو الضمير المرفوع
بيغضب وإنما ... لأن الفعل كالوصف إذا جرى على غير من هو له ... ضمير أو جيء ... وزيد خبر الذي ومثل ذلك جار في الخبر والصفة
والحال فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرًا لخلوه من عائد على المبتدأ وعكسه فالأول نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض
مخضرة فجملة تصبح الأرض بالرفع جملة معطوفة على جملة أنزل الواقعة خبرًا وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها من ضمير
يعود على اسم أن إذ المعطوف على الخبر خبر ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك والثاني نحو قوله وهو ذو الرمة غيلان ...
... مبتدأ ... وقضيا ... الرفع خبر المبتدأ وهو لا يصلح كونه خبرًا لخلوه
من عائد يعود على المبتدأ لرفعه الظاهر وهو المثال ولكن سوغ ذلك عطف ... عليه فإنه مشتمل على ضمير مستتر يعود على المبتدأ
هذا قول ابن عصفور وقال المرادي في باب المبتدأ التحقيق أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التي للسببية نزلتا
منزلة الشرط والجزاء فاكتفي بضمير واحد في إحداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء فإذا قلت زيد جاء عمرو فأكرمه فالرابط
وقع بالضمير الذي في الثانية نص على ذلك ابن أبي الربيع قال لأنهما نزلتا منزلة زيد إن جاءه عمرو فأكرمه فالأخبار إذًا إنما هو بمجموعهما
والرابط إنما هو الضمير انتهى كلام المرادي وقال الموضح في المغني كذا قالوا والبيت يحتمل أن يكون أصله يحسر الماء عنه أي ينكشف عنه
ونقل الملوكي في باب الإضمار عن بعض النحاة أنه أجاز حذف ... وأنها ... واستشهد له بهذا البيت
إنسان العين وهو المثال الذي ... في السؤال ويحسر بالحاء المهملة ... من قولهم حسر البحر إذا غار ويجم بالجيم من الجموم وهو الكثرة ويغرق
معطوف على يجم وللمغايرة المثال إذا غار ظهر إنسان العين وإذا كثر غرق واستتر ويعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صفة لخلوه من
عائد على الموصوف وعكسه فالأول نحو مررت برجل يبكي فيضحك عمرو والثاني نحو مررت برجل يبكي عمرو فيضحك هو ويعطف على
الحال ما لا يصلح كونه حالًا لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال وعكسه فالأول نحو جاء زيد يغضب فيطير الذباب والثاني
نحو جاء يطير الذباب فيغضب هو هذا وقد قال في المغني ويجب ... لأن الفاء في ذلك كله قد أخلصت المعنى للسببية وخرجت
عن العطف كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط انتهى وأما ثم فللترتيب والتراخي على الأصح فيهما وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ثم
للترتيب بانفصال نحو فأماته فأقبره ثم إذا شاء أنشره وزعم قوم أنها لا تفيد الترتيب تمسكًا بقوله خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها
زوجها في الزمر وأجيب بأن ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو في الأعراف و
القصة واحدة وزعم الأخفش أن ثم قد تتخلف عن التراخي بدليل قولك أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لأن ثم في
ذلك لترتيب الأخبار ولا تراخي بين الأخبارين وجعل منه ابن مالك ثم آتينا موسى الكتاب الآية قال في المغني والتام أن ثم فيه
واقعة موقع الفاء وقد توضع ثم موضع الفاء كقوله وهو أبو داود كهز الرديني تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب
إذ الهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله في المغني ... فقال ...
والجري في زمن واحد وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة والرديني صفة للرمح يقال رمح رديني وقناة ردينية قال
الجوهري زعموا أنه منسوب إلى امرأة تسمى ردينة كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والأنابيب جمع أنبوبة وهي
ما بين كل عقدتين من القصب وفي ما أخبرنا العطف بها قليل عند البصريين والكوفيون ينكرونه ويحملون نحو جاء

القوم حتى ابوك ورايت القوم حتى اباك ومررت بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيها ابتدائية وان ما بعد حتى على اضمار عامل و
العطف بحتى شرط اربعة امور احدها كون المعطوف اسما لا فعلا لانها منقولة من حتى الجارة وهي لا تدخل على الافعال فلا
يجوز على العطف اكرمت زيدا بكلها اقدر عليه حتى جعلت بفتح خادما وبخل على زيد بكل شيء حتى بنعم وانما اجازه ابن
السيد والثاني كونه ظاهرا لا مضمرا كما كان ذلك شرط مجرورها فلا يجوز قام القوم حتى انا ولا ضربت القوم حتى اياك
وهذا الشرط ذكره ابن هشام الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه لغيره والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه اما بالتحقيق
بان يكون جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها او فردا من جمع نحو قدم الحاج حتى المشاة او نوعا من جنس نحو اعجبني التمر حتى الرني
او بعضا بالتأويل كقوله وهو ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما اراد قتله القى الصحيفة كي يخفف
رحله والزاد حتى نعله القاها فانه يصح فعله ان ما قبلها وهي التي الصحيفة والزاد في تأويل القى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله قال
ابو البقاء فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل ان يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره ما القاها على الاول توكيد وعلى الثاني
تفسير واما من رفع فعلى الابتداء والقاها خبره واما من جرها فعلى ان حتى جارة والقاها توكيد وكان من قصة المتلمس انه وطرفة
هجوا عمرو بن هند ثم مدحاه فعند ذلك كتب لكل منهما صحيفة الى عامله بالحيرة وامره فيها بقتلهما وختمها واوهمهما انه كتب لهما بصلة
فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس صحيفته وفهم ما فيها فالقاها في نهر الحيرة وفر الى الشام واما طرفة فابى ان يفتحها ودفعها الى العامل فقتله او
شبيها بالبعض في شدة الاتصال كقولك اعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية حتى ولدها لان الولد ليس
منها ولا يشبهها بخلاف الكلام فانه لشدة اتصاله بها صار كجزء منها وضابط ذلك انه حيث يحسن الاستثناء المتصل حسن دخول حتى وان لم
يحسن امتنع الا ترى انه يحسن ان يقول اعجبتني الجارية الا كلامها لان الكلام منزلة بعضها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية الا ولدها
على ارادة الاتصال لان ضمير الجارية لا يتناول ولدها لان شرط الاستثناء المتصل ان يتناول العامل له قبل ذكره ما بعدها نصا او ظاهرا
ليس كذلك فلا يصح استثناؤه فلا يصح عطفه بحتى والرابع كونه غاية لما قبلها في زيادة حسية مرجعها الى الحس والمشاهدة نحو فلان يهب
الاعداد الكثيرة حتى الالوف فان الالوف غاية الاعداد في الزيادة الحسية او في زيادة معنوية مرجعها الى المعنى نحو مات الناس
حتى الانبياء والملوك فان الانبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية وهي الاتصاف بالنبوة والملك او في نقص حسي او معنوي
كذلك فالاول نحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة فان مثقال الذرة غاية في النقص الحسي والثاني نحو غلبك الناس حتى
الصبيان والنساء فان الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي هو الاتصاف بالضعف ولا تؤثر والتحقيق كما قال في
المطول ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة
الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم وفي اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمن واحد نحو
جاءني القوم حتى زيد اذا جاؤك معا وزيد اضعفهم وعلم من كلام الموضح انه لو لم يكن ما بعدها جزءا من جنس ما قبلها تحقيقا او تأويلا
او شبيها او كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له او كان غاية ولم يكن يدل على زيادة او نقص حسيين او معنويين امتنع العطف نحو
فلا يجوز كلمت العرب حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج الفرسان حتى بنو فلان وهم من وسط الفرسان لفقد الغاية لان الغاية لا تكون
الا في الاطراف العالية والسافلة ولا جاء القوم حتى زيد اذا لم يتصف بزيادة ولا نقص من فخر او صغر والى ذلك اشار الناظم بقوله
بعضا بحتى اعطف على كل ولا يكون الا غاية الذي تلي وبقي عليه شرط اخر وهو ان يكون شريكا في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى
يوم الفطر بالنصب قاله الموضح في الحواشي وام اما ام فضربان منقطعة وستأتي ومتصلة وهي المسبوقة اما بهمزة التسوية سواء وجد
لفظ سواء او لا والمسبوقة بهمزة التسوية وهي الداخلة على جملة بحيث تكون الهمزة مع الجملة في محل بحيث تكون الهمزة مع الجملة في محل
المصدر وتكون الجملة المسبوقة بهمزة التسوية هي والجملة المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء
عليهم الانذار وعدمه او اسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الان واقع اي لست ابالي بعده موتي
ام وقوعه الان ومختلفتين بان يكون المعطوف عليها فعلية والمعطوفة اسمية نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون اي سواء
عليكم دعاؤكم اياهم ام صمتكم او بالعكس نحو ما ابالي ازيد قاعد ام قائم اي ما ابالي بقعوده ام قيامه واما مسبوقة بهمزة يطلب
بها وبام التعيين لاحد الشيئين لحكم معلوم الثبوت فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو قيل في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا
ولا نعم لعدم التعيين وتقع ام المسبوقة بهمزة التعيين بين مفردين متوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو أانتم اشد خلقا ام السماء او
متأخر عنهما ما لا يسأل عنه نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فالسؤال في الاية الاولى وقع عن المسند اليه ولم يسأل عن المسند

وفي الثانية بالعكس فوسط ما يسأل عنه في الاولى وهو اشد خلقا واخر في الثانية وهو ما توعدون وذلك لان شرط الهمزة المعادلة
لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي ام المعادل الاخر ليفهم السامع من اول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت
عن تعيين المبتدأ دون الخبر ازيد قائم ام عمرو وان شئت قلت ازيد ام عمرو قائم فتوسط الخبر او تأخره لانه غير مسؤول عنه وتقول اذا استفهمت
عن تعيين الخبر دون المبتدأ اقائم زيد ام قاعد وان شئت قلت اقائم ام قاعد زيد فتوسط المبتدأ او تأخره لانه غير مسؤول عنه و
تقع بين جملتين فعليتين ليستا في تأويل المفرد كقوله وهو زياد بن حمل بفتح المهملة والميم فقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت
اهي سرت ام عادني حلم لان الارجح كون هي الواقعة بعد الهمزة فاعلا لفعل محذوف يفسره سرت لان همزة الاستفهام بالفعل اولى من
حيث ان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة واما عن الذوات فقليل ومن ثم ترجح النصب في باب الاشتغال نحو ازيدا
ضربته والمراد بالطيف هنا خيال المحبوبة الذي زاره في النوم فلم يفارقه الخائف وارقني اسهرني وهي بسكون الهاء بعد الهمزة
وسرت سارت ليلا وعادني جاءني بعد الذهاب عنه والحلم بضمتين رؤيا النوم قال ابن الحاجب زيد لان الحلم من اجل الطيف منهما
مذعورا للقائه وارقني لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق او كان في المنام واسميتين كقوله وهو
الاسود بن يعفر التميمي لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر فشعيث في الموضعين بالتصغير
واخره ثاء مثلثة اسم قبيلة هو مبتدأ وابن خبره ولهذا يكتب بالالف والجملة في موضع نصب بادري وهو معلق عنها بالاستفهام والاصل
اشعيث بالهمزة في اوله والتنوين في اخره وحذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة بناء على انه مصروف نظرا الى الحي بدليل الاخبار عنه بابن
ويحتمل ان يكون ممنوع الصرف نظرا الى القبيلة والاخبار بابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وصدره باعتبارين قال اللخمي
لانه هجي بانه من هذه القبيلة فيقول لم نتبين غلط لان بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى سهم انتهى والمعنى لا ادري اي
النسبين هو الصحيح نسب شعيث بن سهم او نسب شعيث بن منقر وسهم بفتح السين المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون
وكسر القاف وبالزاي قبيلتان واستغنى الموضح بحذف الهمزة في هذا البيت عن شرح قول النظم وربما اسقطت الهمزة ان كان خفي
المعنى بحذفها امن ومختلفين نحو ءانتم تخلقونه ام نحن الخالقون لان الارجح كون انتم فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور قاله
في المغني والحاصل ان ام المتصلة منحصرة في نوعين لانها اما ان يتقدم عليها همزة التسوية او همزة يطلب بها وبام التعيين وانما
سميت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الاخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا
في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى اي ورجح هذا على الاول بان اعتبار هذا المعنى راجع اليها نفسها لا الى
امر خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه بما هو بين السابق واللاحق واطلاق الاتصال عليها انما هو باعتبار متعلقيها
المتصلين بها فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وعورض بان توجيه الثاني انما يأتي في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا
بهمزة التسوية فيترجح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغني وتسمى ايضا في النوعين معادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية
في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من اربعة اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق
جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعد همزة
التسوية لا تقع الا بعد جملتين وان الجملتين لا يكونان معها الا في تأويل المفردين وليس تلك كذلك والى نوعي الاتصال اشار
الناظم بقوله وام بها اعطف بعد همز التسوية او همزة عن لفظ اي مغنية وام المنقطعة هي الخالية عن ذلك المذكور في المتصلة فلا
يتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبام التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين ولا يفارقها
معنى الاضراب عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله وبانقطاع وبمعنى بل وفت ان تك مما قيدت به خلت وقد تقتضي مع
ذلك الاضراب استفهاما حقيقيا وهو الطلبي نحو قول العرب انها لابل ام شاء بالمد والابل اسم جمع والشاء اسم جمع شاة في اللفظ
ولكنه جمع لا واحد له من لفظه قاله ابو عثمان وشاء خبر لمبتدأ محذوف اي بل هي شاء فالهمزة داخلة على جملة وانما قدرنا بعدها
مبتدأ لانها لا تدخل على المفرد لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا تدخل الا على جملة ومن ثم كانت عاطفة عند الجمهور
خلافا لابن جني وادعى ابن مالك انها قد تدخل على المفرد وحمل عليه قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره دون التقدير فمبتدأ او انه بدل بانه قد
سمع ان هنا لابلا ام شاء بالنصب وهذا لا يعرف الا من جهته وان سلم فالتأويل ممكن بان تكون متصلة وحذفت الهمزة وانتصب شاء او منقطعة
بمحذوف اي ترى شاء او استفهاما انكاريا كقوله تعالى ام له البنات ولكم البنون اي بل اله البنات اذ لو قدرناها للاضراب المحض لزم المحال
وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك وقد لا تقتضيه اي لا تقتضي المنقطعة الاستفهام البتة لا حقيقيا ولا انكاريا نحو هل

يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور أي بل هل تستوي ولا يقدر بل أهل إذ لا يدخل استفهام على استفهام وقول
الشاعر: فليت سليمى في المنام ضجيعتي هنالك أم في جنة أم جهنم أي بل في جهنم ولا يقدر بل أفي جهنم إذ لا معنى للاستفهام هنا لأنه للتمني
ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أن أم أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك انتهى وهذه الآية والبيت
يشهدان للكوفيين فإن أم فيهما بمعنى بل خاصة كما أنها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الأخطل: كذبتك عينك أم رأيت بواسط
غلس الظلام من الرباب خيالا قال أبو عبيدة إن المعنى هل رأيت وأما أو فإنها بعد الطلب للتخيير بين المتعاطفين نحو تزوج زينب أو أختها
أو للإباحة كجالس العلماء أو الزهاد والفرق بينهما أي بين التخيير والإباحة امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير فلا يجوز الجمع بين
زينب وأختها في التزويج لامتناع الجمع بين الأختين وجوازه أي الجمع بين المتعاطفين في الإباحة فيجوز أن يجمع بين العلماء والزهاد
في المجالسة وبعد الخبر وهو مقابل الطلب أي الكلام الخبري الذي من شأنه أن يحتمل التصديق والتكذيب للشك من المتكلم نحو
لبثنا يوما أو بعض يوم فلبثنا كلام خبري وأو للشك من القائلين ذلك وللإبهام على السامع نحو وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في
ضلال مبين فإنا أو إياكم لعلى هدى كلام خبري وأو في ضلال مبين للإبهام فيكون الشاهد في الثانية وقال في المغني الشاهد في
الأولى وقال الدماميني الشاهد في الأولى والثانية والمعنى أن أحد الفريقين منا ومنكم الثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو
كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله وعبده فهو على هدى وأن من عبد غيره من جماد أو
غيره فهو في ضلال مبين انتهى وللتفصيل بعد الإجمال بعد الإجمال نحو وقالوا كونوا هودا أو نصارى فقالوا كلام خبري هو
مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على الإجمال بالضمير العائد عليهما ثم فصل ما قاله كل فريق أي قالت اليهود
كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى فأو لتفصيل الإجمال في فاعل قالوا وهو الواو وللتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو
حرف قاله ابن مالك في الخلاصة وأصلها وعدل عنه في التسهيل وشرحه إلى التفريق المجرد وللإضراب كبل مطلقا عند الكوفيين و
أبي علي الفارسي وابن برهان نحو أنا أخرج ثم تقول أو أقيم أضربت عن الخروج ثم أثبت الإقامة فكأنك قلت لا بل أقيم وحكى الفراء اذهب إلى
زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم نقله في شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه أنه أثبت لأو الإضراب بشرطين تقدم نفي أو نهي
وتكرير العامل نحو لست زيدا أو لست عمرا ولا تضرب زيدا أو لا تضرب عمرا ويكون بمعنى الواو عند الكوفيين والأخفش والجرمي
وذلك عند عدم اللبس كقوله وهو حميد بن ثور الهلالي: قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ما بين ملجم مهره أو سافع أي وسافع لأن
البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو كما تقدم ويحتمل أن يكون أو لأحد الأمرين على بابها والمراد بين فريق ملجم
أو سافع على حد اجلس بين العلماء أو الزهاد والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام في محله من الفرس والسافع بالسين
المهملة هو الآخذ بناصيته ومنه لنسفعا بالناصية وإلى المعاني أشار الناظم بقوله: خير أبح قسم بأو وأبهم واشكك وإضراب
بها أيضا نمي وربما عاقبت الواو إذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا وزعم أكثر النحويين أن إما الثانية في الطلب والخبر كأو الأولى نحو
تزوج إما هندا وإما أختها والثاني جاءني إما زيد وإما عمرو بمنزلة أو في العطف والمعنى فيكون بعد الطلب للتخيير والإباحة وبعد الخبر
للشك والإبهام وللتفصيل نحو إما شاكرا وإما كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة وإلى هذا أشار الناظم بقوله: ومثل
أو في القصد إما الثانية وقال أبو علي وابن كيسان وابن برهان بفتح الباء والمنع من الصرف بأنها مثلها في المعنى فقط لا في العطف وإنما
ذكروها في باب العطف لمصاحبتها الحروف قال ابن عصفور ويؤيد قولهم أنها مجامعة للواو العاطفة لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف
وأما قوله وهو سعد بن قرط الأحوص خلافا للجوهري: يا ليتما أمنا شالت نعامتها أيما إلى جنة أيما إلى نار فشاذ حذف الواو وكذلك
فتح همزتها وأبدل الميم الأولى ياء شاذ إذ ذاك إنهم على سبيل الاجتماع والأفصح في لغة تميم وقيس وأسد وشالت نعامتها كناية
عن موتها فإن النعامة باطن القدم ومن مات رفعت رجلاه وانكشف ظهر نعامته قدمه ولا خلاف في أن إما
الأولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام إما زيد وإما عمرو ونحو رأيت إما زيدا وإما عمرا وأما لكن فعاطفة خلافا ليونس
وتبعه ابن مالك في التسهيل وإنما تعطف بشروط ثلاثة إفراد معطوفها وأن تسبق بنفي أو نهي عند البصريين وإليه أشار الناظم بقوله
وأول لكن نفيا أو نهيا وأن لا تقترن بالواو وعند الفارسي والأكثر أنها تلي النفي نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح بالجر عطفا
على صالح وقيل بجار مقدر أي لكن مررت بطالح وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره والنهي نحو لا يقم زيد لكن
عمرو وهي حرف ابتداء جيء به لمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة إن تليها جملة لعدم إفراد معطوفها كقوله وهو زهير بن أبي سلمى يمدح
السنين: إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر فوقائعه مبتدأ وتنتظر خبره ولكن الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن

ورقا بالمد هو الحارث الأسدي والبوادر جمع بادرة وهي الحدة وتليت لكن واوا فهي حرف ابتداء وليست عاطفة لأن من شرط
عطفها أن لا تقترن بالواو نحو ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله فلكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكان المحذوفة أي
لكن كان رسول الله وليس رسول الله المنصوب معطوفا بالواو والداخلة على لكن على أبا أحد من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس
من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب لأن المعطوف عليه هنا منفي
والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما إيجابا وسلبا نحو قام زيد وما قام عمرو وما قام زيد وقام عمرو
وزعم ابن أبي الربيع أن لكن حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وأنه ظاهر قول سيبويه وسبقت بإيجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم
فلكن حرف ابتداء واستدراك وعمرو مبتدأ ولم يقم خبره ولا يجوز ولكن عمرو بالإفراد على أنه معطوف على زيد لفوات شرطه وهو النفي أو
النهي خلافا للكوفيين في إجازتهم ذلك وليس بمسموع وأما بل فيعطف بها بشرطين إفراد معطوفها وأن تسبق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهي
ومعناها بعد الأولين وهما الإيجاب والأمر سلب الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء وجعله لما بعدها كقام زيد
بل عمرو وليقم زيد بل عمرو فالقيام في المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد ومعناها بعد الأخيرين وهما النفي والنهي تقرير حكم ما قبلها من
نفي أو نهي على حاله وجعل ضده لما بعدها كما أن لكن كذلك كقولك ما كنت في منزل ربيع بل أرض لا يهتدى بها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
وبل كلكن بعد مصحوبيها كلم أكن في مربع بل تيها فنفي الكون في منزل الربيع عن نفسك وتثبت لها الكون في أرض لا يهتدى بها ولا
يقم زيد بل عمرو فتقرر نهي زيد عن القيام وتأمر عمرا بالقيام وأجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها
فيجوز على قولهما ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا واستعمال العرب على خلاف ما أجازاه
أن لا يعمل ما في ما ثانيا لأنه شرط عملها بقاء النفي في المعمول وقد نقل عنه ومذهب الجمهور أنها لا تنقل حكم ما قبلها لما بعدها
إلا بعد الإيجاب والأمر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وانقل بها للثان حكم الأول في الخبر المثبت والأمر الجلي نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا
بل عمرا قال المرادي تبعا للشارح وفي ذلك لأن الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه وجعله لما بعدها انتهى فالقائم عمرو دون زيد
وتزاد لا قبل بل لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي فالأول كقوله: وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض
للشمس كسفة وأفول والثاني كقوله: وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخى لا إلى أجل وأما لا فيعطف بها بشروط ثلاثة إفراد معطوفها
وأن تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقا فالأول كهذا زيد لا عمرو والثاني نحو اضرب زيدا لا عمرا وزاد سيبويه أو نداء خلافا لابن سعدان بفتح
الشين في منعه ذلك وزعمه أنه ليس من كلام العرب نحو يا ابن أخي لا ابن عمي وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر نص عليه السهيلي
في نتائج الفكر قال وشرطه أن لا يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ونص عليه الأبذي في شرح الجزولية
فلذا فيكون الأول لا يتناول الثاني وتبعهما أبو حيان قال في التوضيح وهو حق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لأن الرجل يصدق على زيد
ويجوز جاءني رجل لا امرأة إذ لا يصدق أحدهما على الآخر قال البدر الدماميني ما ذكره السهيلي والأبذي مبني على صحة مفهوم اللقب
وقد تقرر في الأصول أنه غير معتبر على الصحيح وقال بعض المتأخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فإنه مثل قام رجل وزيد في
صحة التركيب فإنا نمنع قام رجل وزيد فهي غاية البعد لأنك إذا أردت بالرجل منه زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تأكيدا فلا مانع منه
إذا قصد الإطناب وإذا أردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه وعلى هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في
صحة التركيبين كأن معناهما غير متعاكسين والبحث فيه مجال انتهى وقال الزجاجي في كتاب معاني الحروف وأن لا يكون المعطوف عليه
معمول فعل ماض فلا يجوز عنده جاءني زيد لا عمرو وقال لأن العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لا جاء عمرو إلا على الدعاء ورد بأنه
لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا قال في المغني وجوابه أن علة المنع عنده
ترجع إلى التباس الخبر بالطلب وهو الدعاء وذلك لا يأتي في مسألة ليس والحق أنه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم زيد
وعمرو ورب رجل وأخيه وأي زيد وعمرو وإن زيدا وعمرا قائمان والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جدك لا كدك مثل في تفسيره نفعك
جدك وقوله وهو امرؤ القيس: كأن دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل فعطف عقاب القواعل على عقاب
تنوفى وهو فاعل فعل ماض وهو حلقت ودثار بالمثلثة اسم راع وحلقت ذهبت ولبونه بالإضافة الإبل ذات اللبن وعقاب
واحد العقبان طائر معروف وتنوفى بفتح التاء المثناة فوق والفاء الحلوفي مقصور للضرورة ثنية مشرفة والقواعل قال الزبيدي في القاموس
وقال في المغني اسم جبل والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال صغار والمعنى كأن هذا الراعي ذهب بإبله التي يرعاها عقاب
من عقبان تنوفى في نظارتها وارتفاعها فهو لا يستطيع ردها ولا تطمع فيها الأعقاب هذه الجبال الصغار لعدم ارتفاعها وانقصار لها

على قوله ولا بد او انثرا وانتما ثا تلا فندا وما عطف عليه مفعول مقدم مثلا ومثلا خبر كان او التقدير كان تلا فندا او امثل او انثا نا او انانا الان
تظن ان لا معطوف على لكن كما ظن المرادي فنزل هذا اذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردا صفة لموصوف مذكور او خبرا او حالا فان
اقترنت بعاطف نحو جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة قاله في المغني وان كان مدخولها مفردا صفة لـ[illegible] نحو
او خبرا او حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا
في اللغة **فصل** يعطف على الظاهر والضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا والضمير المتصل المنصوب بلا شرط فالعطف على الظاهر نحو قام
زيد وعمرو والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو انا وانت قائمان والمنصوب نحو اياك والاسد وعلى الضمير المتصل المنصوب
نحو جمعناكم والاولين فالاولين معطوف على الكاف والميم ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا الا
بعد توكيده بتوكيد لفظي مرادف له بان يكون بضمير منفصل نحو لقد كنتم انتم وآباؤكم ونحو اسكن انت وزوجك في احد [illegible]
او بتوكيد معنوي كقوله دعوتم اجمعون ومن يليكم برؤيتنا وكنا الظافرينا او بعد وجود فاصل اي فاصل كان بين المتبوع
وهو المعطوف عليه والتابع وهو المعطوف نحو يدخلونها ومن صلح معطوف على الواو في يدخلونها والفاصل بينهما
الهاء او وجود فصل بلا النافية بين العاطف وهو حرف العطف والمعطوف فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين نحو ما
اشركنا ولا آباؤنا فآباؤنا معطوف على نا ولا فاصلة بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو آباؤنا وقد اجتمع الفصلان
الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع والفصل بلا بين العاطف والمعطوف في نحو ما لم تعلموا انتم ولا آباؤكم فآباؤكم معطوف
على الواو في تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد بانتم والفصل بلا بين الواو وآباؤكم فقول لك والى ذلك اشار الناظم بقوله وان
على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل او فاصل ما وضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون ذلك لانه
يوهم العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع المتصل نزل من عامله منزلة الجزء كمررت برجل سواء والعدم بالرفع عطفا على الضمير
المستتر في سواء لانه مؤول بمشتق اي مستو هو والعدم وليس بينهما فصل وهو فاش في الشعر واليه اشار الناظم بقوله وبلا فصل يرد
في النظم فاشيا كقوله وهو جرير في هجو الاخطل ورجا الاخطل من سفاهة رايه ما لم يكن وأب له لينالا فعطف أب على الضمير المستتر في يكن
ولم يكن بينهما فاصل واما ما رواه البخاري في صحيحه من قوله كنت وابو بكر وعمر وفعلت وابو بكر وعمر وانطلقت وابو بكر وعمر من غير
فصل فيحتمل انه مروي بالمعنى ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض واليه اشار الناظم بقوله وعود خافض لدى
عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا لان الخافض او ما يشابهه سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كفيما ملك ومنصوبه كضربك ذلك ام
الكاف مفعولا به او كان لا محل له من رفع ونصب كغلامك فالحرف نحو فقال لها وللارض فالارض معطوف على الهاء المخفوضة
باللام واعيدت مع المعطوف والاسم نحو قالوا نعبد الهك واله آبائك فآبائك معطوف على الكاف المخفوضة باضافة اله اليها
واعيد المضاف وهو اله مع المعطوف والاصل فقال لها والارض ونعبد الهك وآبائك وانما اعيد الخافض فيهما لان الضمير
المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم قاله الحوفي فكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما اشبهه وليس عود الخافض لازما
وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين وتبعهم الناظم فقال وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا بدليل قراءة ابن
عباس والحسن البصري وغيرهما كحمزة تساءلون به والارحام بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة بالباء وحكاية قطرب عن العرب ما فيها
غيره وفرسه بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة باضافة غير اليها وليس في القراءة والحكاية اعادة خافض لا حرف في الاولى ولا مضاف
في الثانية قيل ويحتمل ان يكون منه اي من العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة خافض وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام
فالمسجد الحرام عطف على الهاء المخفوضة بالباء ولو اعيدت لقيل وبالمسجد الحرام اذ ليس العطف على سبيل المخفوض بعن خلافا للزجاج
لانه صلة للمصدر وهو صد فانه متعلق به وقد عطف عليه اي على المصدر وكفر والقاعدة انه لا يعطف على المصدر حتى يكمل معمولاته
فلو عطف المسجد الحرام على السبيل لكان من جملة معمولات صد لان المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى كان للمصدر
معمولات لا يعطف عليه الا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا انه ليس من جملة معمولاته وانه معطوف على الهاء من به اذ ليس معنى سوا
هما وقد ينتفي احدهما او يتعين الاخر لا يقال الحصر ممنوع لجواز ان يكون معمولا لمصدر محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام لانا
نقول المصدر لا يعمل محذوفا عند المحققين وان كان بعضهم نقله عن سيبويه وقال في المغني والصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة
ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به انتهى ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما في المضي او
الاستقبال سواء اتحد نوعاهما في الفعلية كان يكونا مضارعين او ماضيين ولا يشترط اتحادهما في المادة نحو لنحيي به بلدة ميتا

ونسقيه

ونسقيه فنسقيه معطوف على نحيي بدليل ظهور النصب في لفظه ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسألكم اموالكم فنعطف
تتقوا على تؤمنوا ويسألكم على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما ونحو قام وقعد اخوك
ام اختلفا نوعا فيعطف المضارع على الماضي وعكسه فالاول نحو يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار فاورد معطوف على يقدم
وزمانهما مستقبل والثاني نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك
قصورا فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد زمانيهما في الاستقبال والى ذلك اشار الناظم بقوله وعطفك
الفعل على الفعل يصح ويعطف الفعل الماضي او المضارع على الاسم المشبه له اي للفعل في المعنى نحو فالمغيرات صبحا فاثرن به ونحو صافات
ويقبضن فعطف اثرن في الاولى وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تأويل واللاتي اغرن وعطف في
الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانها في معنى يصففن قيل والذي حسن ذلك تأويل يقبضن بقابضات واثرن بمثيرات
ويجوز العكس وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي او المضارع كقوله يا رب بيضاء من العواهج ام صبي قد حبا
او دارج فعطف دارج على حبا لتأول دارج بيدرج [illegible] والعواهج جمع عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من الظباء
والمراد بها هنا المرأة التامة الخلق ويجوز في ام الجر على البدلية من البيضاء والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ولا يجوز نصبها الا
على القطع وقول العيني ام صبي بالنصب عطف بيان البيضاء سهو لان بيضاء مجرورة برب لا منصوبة وفتحها نائب عن الكسرة لانها غير
منصرفة لالف التأنيث الممدودة وجعل منه اي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل يخرج الحي من الميت ومخرج
الميت من الحي فقدر مخرج معطوفا على يخرج لتأول مخرج بيخرج وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق فيكون من عطف الاسم
على الاسم ولكل منهما مرجحان فمرجح الاول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر المتوافقين ومرجح الثاني عدم التخالف
والتوافق بين نوعي المتعاطفين والى ذلك اشار الناظم واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا **فصل**
تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل ويشاركهما في ذلك ام المتصلة مثاله في الفاء ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست
اي فضرب فانبجست فهذا الفعل المحذوف معطوف على اوحينا من قوله تعالى في سورة الاعراف واوحينا الى موسى اذ استسقاه
قومه ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست وانبجست معطوف على ضرب المحذوف ووقع في بعض النسخ كان فانبجست فانفجرت وهذا
الفعل المحذوف معطوف على اوحينا وهو سهو لان فانفجرت في البقرة وليس في آيتها ان ولا اوحينا وانما هي واذ استسقى
موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة ومثاله في الواو قوله وهو النابغة الذبياني
فما كان بين الخير لو جاء سالما ابو حجر الا ليال قلائل فحذف الواو ومعطوفها اي بين الخير وبيني وابو حجر بضم الحاء المهملة والجيم
كنية النعمان بن الحارث الغساني وقولهم راكب الناقة طليحان فطليحان خبر المبتدأ وما عطف عليه والتقدير اي راكب الناقة والناقة
طليحان فحذف المعطوف مع العاطف بدليل تثنية الخبر والافراد ويحتمل ان يكون الاصل احد طليحين فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه كما قاله الموضح في شرح بانت سعاد فلا دليل فيه والطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام وآخره حاء مهملة من قولهم
طلح البعير اذا اعيا ومثاله في ام قول ابي ذؤيب فما ادري أشكلكم شكلي قال ابو الفتح اي فما ادري أطريقكم طريقي ام غيره فحذف و
اقتصر الموضح على ذكر الفاء والواو تبعا لقول الناظم والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواو اذ لا لبس وتختص الواو بجواز عطفها
عاملا قد حذف وبقي معموله مرفوعا كان نحو اسكن انت وزوجك فزوجك فاعل بفعل محذوف على اسكن اي وليسكن زوجك
فهو من عطف الامر على الامر او منصوبا نحو والذين تبوؤا الدار والايمان فالايمان مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوؤا اي
والفوا الايمان فهو من عطف جملة على جملة او مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فبيضاء مجرور بكل محذوفة معطوف
على كل اي ولا كل بيضاء وانما لم يجعل العطف فيهن اي في الامثلة الثلاثة على الموجود في الكلام بدون حذف لئلا يلزم في المثال الاول وهو اسكن
انت وزوجك رفع فعل الامر وهو اسكن للاسم الظاهر وهو زوجك بناء على انه لو جعل زوجك معطوفا على فاعل اسكن المستتر فيه
لكان شريكه في عامله والامر لا يرفع الظاهر فلا يعطف على فاعله ظاهر وقد يقال يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شيء
يصلح تبعا ولا يصلح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح كما قاله في المغني
وفي التسهيل لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه انتهى ولو سلم فلاجتماع حذف الفعل وحذف حرف الامر كما
ثبتا في باب التحذير فلا يحسن تخريج التنزيل عليه وكيلا يلزم في المثال الثاني وهو والذين تبوؤا الدار والايمان كون الايمان
متبوا بناء للملازمة انه لو جعل الايمان معطوفا على الدار لكان معمولا لتبوؤا لان المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله وهو ما

من جهة المعنى لان الايمان لا يتبوأ انما يتبوأ المنزل اذ التبوء النزول يقال تبوأت له منزلا اي هيأته له وفي اعراب الحوفي في سورة الحشر
يقال تبوء فلان الدار اذا لزمها انتهى فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج الى تقدير عامل آخر ولئلا يلزم في المثال الثالث وهو
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة العطف على معمولي عاملين مختلفين بيانه ان سوداء معمول كل وتمرة معمول ما فلو عطف
بيضاء على سوداء وشحمة على تمرة لزم العطف على معمولي عاملين وذلك لا يجوز على الاصح عند سيبويه والاكثرين واجاز الاخفش
العطف على معمولي عاملين ان كان احدهما جارا والعاطف اتصل المعطوف بالعاطف او انفصل بلا كهذا المثال وقيل يجوز
مطلقا حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء والاصح في التسهيل المنع مطلقا لان العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قال في
المغني ولحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو انتهى واتفقوا على انه لا يجوز العطف على معمولي
عاملين مختلفين ان تأخر المجرور عن المرفوع او المنصوب فلا يقال دخل زيد الى عمرو وبكر وخالد ان زيدا في الدار وعمرو والحجرة
للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور قاله السيد عبد الله ولا يجوز في المثال الثاني كون الايمان مفعولا معه لعدم
الفائدة في تقييد الانصار المعطوفين على المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو امر معلوم والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله
وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء وام المتصلة فالاولى
حذف المعطوف عليه بالواو كقول بعضهم وبك واهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا بك والواو الاولى لعطف جميع الكلام على
كلام المتكلم الاول والواو الثانية عاطفة على مرحبا المقدرة فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد قاله في الحواشي والتقدير
ومرحبا بك واهلا فبك متعلق بمرحبا واهلا معطوف على مرحبا والثاني وهو حذف المعطوف عليه بالفاء وهو خاص بالجمل
نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا فجملة نضرب معطوفة على جملة محذوفة اي انهملكم بتقديم الهمزة على الميم فنضرب نحو افلم يروا
الى ما بين ايديهم ومن خلفهم فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة والتقدير اعموا فلم يروا وظاهره ان الفاء عاطفة على جملة مقدرة
بينها وبين الهمزة وان الهمزة في محلها الاصلي وهو قول الزمخشري وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور ان الهمزة قدمت من تأخير تنبيها
على اصالتها في التصدير ومحلها الاصلي بعد الفاء والاصل فافنضرب فألم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه بام المتصلة
نحو ام حسبتم ان تدخلوا الجنة اي علمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف معطوف به هنا
استبح

هذا باب البدل

هذه التسمية للبصريين واختلف عند الكوفيين في تسميته فقال الاخفش
يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح
بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولذلك يقولون البدل في حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه في حكم الطرح
انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد اصلا لما كان للضمير ما يعود اليه والبدل
لغة العوض واصطلاحا هو التابع المقصود بالحكم المنسوب للمتبوع نفيا او اثباتا بلا واسطة هذا معنى قول الناظم التابع المقصود بالحكم
بلا واسطة هو المسمى بدلا فخرج بالفصل الاول وهو المقصود بالحكم ثلاثة توابع النعت والبيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم
وهو متبوعها وليست مقصودات بالحكم واما النسق فثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم اصلا وهو المعطوف بلا بعد
الايجاب وببل ولكن بعد النفي كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو اما الاول وهو المعطوف بلا فواضح امره لان الحكم السابق
اثبات المجيء لزيد منفي عنه بلا واما الآخران وهما المعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفي فلان الحكم السابق هو نفي المجيء بل
بل المقصود به انما هو الاول دون الثاني النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه
المقصود به وحده وذلك كالمعطوف بالواو اثباتا او نفيا نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان وهما الاول والثاني
خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان اما الاول فلان المقصود بالحكم انما هو المتبوع واما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود
بالحكم وحده والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم وحده النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل
لكن بعد الاثبات نحو جاء زيد بل عمرو وفي بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وانما هو تمشي على قول الكوفيين وهذا النوع خارج
بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بذلك للبدل واذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما من شراح
النظم وغيره علمت انهم قد اضاعوا الغرض عن غرض واقسام البدل اربعة اشار الناظم بقوله اليه مطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه يلفى او
كمعطوف ببل الاول بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فصراط
الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل وسماه الناظم في النظم البدل المطابق وحاله عنه في تسمية بدل كل من كل لوقوعه

في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل لانما
لم نقل ذلك لان كلا انما يطلق على ما يقبل التجزي وعند الاطلاق بدل على كل ذي اجزاء وذلك ممتنع هنا لان الله تعالى منزه عن ذلك ولا
يحتاج البدل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل منه لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج الى رابط
والثاني بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كل قليلا كان ذلك الجزء بالنسبة الى الباقي من المبدل منه او مساويا له او اكثر منه كاكلت
الرغيف ثلثه فالثلث اقل من الباقي وهو الثلثان او نصفه فالنصف مساو للنصف الباقي او ثلثيه فالثلثان اكثر من الثلث الباقي
وذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض لا يقع الا على ما دون النصف فلا يجيء كلت الرغيف نصفه او ثلثيه واكثره بدل بعض عندهما
ولا بد في بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه ليربط البعض بكله سواء كان ذلك الضمير متصلا بالبدل او بغيره فالاول
كالامثلة المذكورة في قوله ثلثه او نصفه او ثلثيه والثاني كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم فكثير بدل من الواو الاولى فقط او
الواو الثانية عائد على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله اعلم ثم عموا كثير منهم وصموا والذي حملنا على ذلك انا لو جعلناه بدلا
من الواوين معا لزم توارد عاملين على معمول واحد وان جعلناه بدلا من احدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على اجازة
حذف البدل وان جعلناه بدلا من الواو الثانية فقط فيفوت الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدأ والجملة قبله خبره فقال البيضاوي انه
ضعيف لان تقديم الخبر في مثله ممتنع انتهى وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين احدهما
انه تخريج على لغة اكلوني البراغيث والثاني انه يجب ان يقدر في العامل المهمل ضمير مستتر راجع الى كثير ووجوب استتار الضمير في فعل
الغائبين من غرائب العربية كما قاله في المغني وان جعلناه خبر مبتدأ محذوف والتقدير العمي والصم كثير منهم فهو تكلف او مقدر
كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير العائد على المبدل
منه مقدر اي منهم قال ابن ابي الربيع قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واحتج بان المراد بالناس المستطيع
فهو عام اريد به خاص لان الله تعالى لا يكلف الحج من لا يستطيع انتهى قال الموضح في الحواشي وجماعة يقولون عام مخصوص ولا ضير لان
الكلام بآخره ومقصوده وليس بظاهر المحض من غير نظر الى مقصوده والحق انهما محتملان انتهى وقال الكسائي من شرطية وجوابها
محذوف والتقدير من استطاع فليحج ورد بانه لا حاجة الى الحذف مع مكان تمام الكلام وقال ابن سيده من فاعل حج والمصدر مضاف
الى مفعوله ورد بانه يقتضي انه يجب على جميع الناس ان يحج مستطيعهم وذلك باطل الثالث بدل الاشتمال واختلف في المشتمل في
بدل الاشتمال فقال الرماني هو الاول واختاره في التسهيل وعلله الجزولي بان الثاني اما صفة للاول كاعجبني الجارية حسنها
او مكتسب منه صفة نحو سلبت زيدا ثوبه فان الاول اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بانه يلزم منه ان يجيز ضربت زيدا عبده على الاشتمال
وهم قد منعوا ذلك قال ابو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه ورد بجرى قربزيد
فرسه وقيل لا اشتمال لاحدهما على الآخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى الاستناد الى الاول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما
اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الاول وهذا القول افصح عند المبرد وابي العباس ولهذا لا يجوز ضربت
زيدا عبده على سبيل الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي نصره الاستاذ ابو اسحاق بن ملكون
وقال ان النحويين يعني اكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه كل الايضاح فلذلك اختاره الموضح وقال وهو بدل
شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال وقال في الحواشي هذا هو الذي يظهر وبه قال المبرد والسيرافي وابن جني
وابن الباذش وابن الابرش وابن ابي العافية وابن ملكون ونحوهم وذلك كاعجبني زيد علمه او حسنه او كلامه الا ترى ان الاعجاب مشتمل
على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة وكذلك سرق زيد ثوبه وفرسه فان زيدا لم يسرق مجازا والثوب و
الفرس سرقا حقيقة وهذا مطرد فان قلت فما تصنع بقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت كلمة عن دالة على
المجاوزة والسؤال يتجاوز زيدا عليه الى الشهر والى القتال بطريقي الحقيقة والمجاز كما بينا فلا اشكال فيها انتهى ومع ذلك رد عليه
زيد صار الكثير اذا العرب تقول الا زيد الا ان يقول الاشتمال على زيد مجازا وعلى ما له حقيقة وافادت هذه الامثلة ان بدل الاشتمال
تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره واذا كان مصدرا فتارة يكون مكتسبا كالعلم وتارة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة
يكون لازما كالحسن وتارة يكون مفارقا كالكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف كالثوب و
تارة لا يكون كذلك كالفرس وبدأ بالمصدر لانه الاكثر وبدل الاشتمال لا بد فيه من الضمير الرابط له بالمبدل منه كما في بدل البعض ثم
تارة يكون مذكورا وتارة يكون مقدرا فمثال المذكور المتصل بالبدل ما تقدم من الامثلة ومثال المتصل بغير البدل

وقوله تعالى ويسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة في فيه ومثال الضمير المقدر
قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود فالنار بدل من الاخدود ثم اختلف في الرابط فقيل محذوف متصل بغير البدل اي
النار فيه وهو قول البصريين وقيل لا تقدير والاصل ناره ثم نابت ال عن الضمير وهو قول الكوفيين والاخدود شق في الارض
واصحابه ثلثة انطيانوس الرومي بالشام وبخت نصر بفارس ويوسف ذو نواس بنجران شق كل واحد منهم شقا عظيما في الارض طوله اربعون
ذراعا وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو الاخدود وملوه نارا وقالوا من يكفر والا القي فيه ومن كفر تركناه الخ وهذه الامثلة الثلثة
مسموعة وزعم السهيلي ان بدل البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك ان العرب تحذف المضاف فاذا قالوا اكلت الرغيف ثلثه
واعجبني زيد علمه فالمعنى اكلت بعض الرغيف واعجبني وصف زيد ثم ابدل من البعض والوصف ثم حذف فدل البدل عليهما والرابع
البدل المباين للمبدل منه وهو ثلثة اقسام لانه لا بد ان يكون مقصودا بالحكم لما تقدم في الحد ثم الاول وهو المبدل منه ان
لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اي بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا ان البدل نفسه هو الغلط
كما يتوهم من ظاهر اللفظ وان كان الاول مقصودا فان تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا وقد
ظهر من هذا التقرير ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان وهو القلب والناظم في قوله في النظم ودون قصد غلط به
سلب وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط قال ابن عصفور وهذان النوعان جائزان قياسا ولم يرد بهما
سماع وان كان قصد كل واحد منهما صحيحا فبدل اضراب واليه اشار الناظم بقوله وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب ويسمى ايضا
بدل بدا بالدال المهملة والمد قال ابن عصفور وهذا النوع مختلف فيه فقيل بدل لمبدأ وقيل معطوف حذف عاطفه قال في الحواشي
وهو الواو لا بل لانه لا يثبت حذفها وقول الناظم في النظم خذ نبلا مدى يحتمل الثلثة وهي الغلط والنسيان والبداء وذلك باعتبار
القائل بحسب الارادة وذلك لان النبل اسم جمع والمدى بالقصر جمع مدية وهي السكين فان كان المتكلم بقوله خذ نبلا مدى انما
اراد الامر باخذ المدى فسبقه لسانه الى النبل فبدل غلط وان كان اراد الامر باخذ النبل ثم تبين له فساد تلك الارادة وانه انما
اراد الامر باخذ المدى فبدل نسيان وان كان اراد الاول وهو الامر باخذ النبل ثم اضرب عنه الى الامر باخذ المدى وجعل الاول وهو الامر باخذ
النبل في حكم المتروك فبدل اضراب وبدا لانه اضرب عن الامر الاول حين بدا له الامر الثاني والاحسن فيهن ان يؤتى ببل لئلا يتوهم
ارادة الصفة اي بلا حادة كما تقول رايت رجلا حمارا ثم جاهلا او بليدا **فصل** بدل الظاهر من الظاهر كما تقدم وقد
ذهب ما اللخمي في التسهيل الى انه لا يبدل المضمر من المضمر وفاقا مع السماع ونحو قمت انت ورايتك انت ومررت بك انت توكيد اتفاقا
من البصريين والكوفيين وكذلك نحو رايتك اياك توكيد عند الكوفيين والناظم لا بدل خلافا للبصريين قال الناظم في
شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي اصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع
المتصل نحو فعلت انت والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل قال الشاطبي والظاهر مذهب
البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا ارادت التوكيد اتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت انت ورايتك انت ومررت بك
انت واذا ارادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت انت ورايتك اياك ومررت بك بك فيحل لفظ التوكيد والبدل
في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقله سيبويه عن العرب وتلقاه من غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لانهم شافهوا
العرب وفهموا مقاصدها فلا يعارض هذا بقياس يابى ما نقله ان نسبة المنفصل الى المتصل الخ فقال انه نقل للسماع وقد
انص في التسهيل الى انه لا يبدل مضمر من ظاهر وقال في شرحه والصحيح عندي ان يكون نحو رايت زيدا اياه من وضع النحويين ولكن مسموع
من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا ولو سمع كان توكيدا لا بدلا ولا يجوز عكسه وهو ابدال الظاهر من المضمر مطلقا في جميع انواع البدل سواء كان
كلا او بعضا او اشتمالا او اضرابا ان كان الضمير المبدل منه لغائب نحو واسروا النجوى الذين ظلموا فالذين ظلموا بدل من الواو في اسروا
بدل كل من كل وكذا يجوز ابدال الظاهر من المضمر ان كان الضمير المبدل منه لحاضر متكلم او مخاطب بشرط ان يكون الظاهر بدل بعض من
كل كقوله اوعدني بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي الاولى بدل من يا المتكلم بدل بعض من كل او اعجبتني وجهك فوجهك
مرفوع على البدل من تا المخاطب بدل بعض من كل وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم
الاخر فمن الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام واعيد اللام مع البدل للفصل او يكون بدل اشتمال كاعجبتني
كلامك فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب وقول الشاعر وهو النابغة الجعدي بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك
مظهرا فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا او يكون بدل كل مفيدا للاحاطة والشمول كالتوكيد نحو ربنا انزل علينا مائدة

قوله احد الاوجه الثلثة وقيل الذين ظلموا مبتدا مؤخر واسروا النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل اسروا والواو حرف دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل علم

من السماء تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا فاولنا واخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك اعيدت اللام مع البدل والى ذلك
اشار الناظم بقوله ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا ما احاطة جلا او اقتضى بعضا او اشتمالا فلا يمتنع ابدال الظاهر من الضمير
كلا ان لم يفدها اي الاحاطة خلافا للاخفش فانه اجازه تبعا للكوفيين رايتك زيدا على ان زيدا بدل كل من الكاف ورايتني
عمرا بدل من الياء وسمع الكسائي الي ابي عبد الله قال الشاعر بكم قريش كفينا كل معضلة وام نهج الهدى من كان ضليلا **فصل**
يبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم في الاقسام الاربعة والفعل كذلك عند الشاطبي اذا افاد زيادة بيان
للاول فبدل الكل كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لان مضاعفة
العذاب هي لقي الاثام وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال
كقوله ان علي الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجيء طائعا فان الاخذ كرها والمجيء طائعا من صفات المبايعة وبدل الاضراب والغلط
نحو ان تطعم زيدا تكسه اكرمك انتهى كلام الشاطبي ملخصا وذلك داخل تحت اطلاق قول النظم ويبدل الفعل من الفعل و
الجملة كل الاسم بدل الكل نحو تعدلت جلست في دار زيد فانه لا يعتد به لانه انما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود
هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب قاله التفتازاني في شرح التلخيص وبدل البعض كقوله تعالى امدكم
بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فجملة امدكم الثانية اخص من الاولى باعتبار متعلقيهما فتكون داخلة في الاولى
لان ما تعلمون يشمل الانعام وغير الانعام وغيرها وبدل الاشتمال كقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما
فلا تقيمن عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية وليس توكيدا له لاختلاف لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله
في الاول ولا بدل كل لعدم الاعتداد به كما تقدم ولا غلط لعدم وقوعه في الفصيح وبدل الغلط كما تقدم والفرق بين بدل الفعل
وحده والجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا او تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها
مجاز اذ التابع كل ثان اعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال
والجمل لتعذر عود الضمير عليهما وقد تبدل الجملة من المفرد بدل كل كقوله وهو الفرزدق الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام
اخرى كيف يلتقيان ابدل جملة كيف يلتقيان من حاجة واخرى وهما مفردان قاله ابن جني وانما صح ذلك لرجوع الجملة الى
التقدير بمفرد اي الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما فتعذر مصدر مضاف الى فاعله وهو بدل من هاتين ثم
الدماميني ويحتمل ان يكون كيف يلتقيان جملة مستانفة نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد الاجتماع ما بين الحاجتين والشام
بلاد سميت بشام بن نوح فانه بالشين المعجمة بالسريانية او لان ارضها شامات بيض وحمر وسود وعلى هذا لا تهمز وقد تذكر
كذا في القاموس **فصل** واذا ابدل اسم من اسم متضمن معنى حرف استفهام وهي الهمزة او حرف شرط وهو ان بدل تفصيل
ذكر ذلك الحرف المفيد للاستفهام او الشرط مع البدل ليوافق المبدل منه في تادية المعنى فالاول وهو الاستفهام ويكون
من معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني فالاول كقولك كم مالك اعشرون ام ثلثون فعشرون وما عطف
عليها بدل من كم بدل تفصيل والثاني كقولك من رايت ازيدا ام عمرا فزيد وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل والثالث
كقولك ما صنعت اخيرا ام شرا فخيرا وما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة في الجميع لتضمن المبدل منه معنى
الاستفهام والثاني وهو الشرط فيكون للعاقل ولغيره والزمان والمكان فالاول نحو من يقم ان زيد وان عمرو اقم معه فزيد
وعمرو بدل من من بدل تفصيل والثاني نحو ما تصنع ان خيرا وان شرا تجز به فخيرا وشرا بدل من ما بدل تفصيل والثالث نحو
متى تسافر ان غدا وان بعد غد اسافر معك فغدا وبعد غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما تجلس ان يمين الحرم
وان يساره اجلس معك فقرن بان في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط وقد يتخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط ففي
الكشاف ان يومئذ بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال ابو البقاء ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام فقال
ويبدل المضمن الهمز يلي همزا وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقم
ان زيد وان عمرو وكان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء فيكون البدل مرفوعا بالابتداء ضرورة سواء قلنا البدل على نية تكرار
العامل ام لا فيلزم دخول ان الشرطية على المبتدا وهو غير جائز على الاصح وان جعلنا ما بعد ان مرفوعا على الفاعلية امتنعت
المسئلة لتخالف العامل ولان ان لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امراة خافت وجوابه ان وان
انما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور والله اعلم بالصواب **هذا باب النداء** بالمد بكسر النون ويجوز ضمها

وهو النداء الحرف مخصوص وفيه فصول الاول في ذكر الاحرف التي ينبه بها المنادى اذا دعي وفي ذكر احكامها وهذه الاحرف ثمانية
وخلافا ثمانية الهمزة وحدها واي بفتح الهمزة وسكون الياء كالكون الهمزة واي مقصورتين وممدودتين تقول ازيد واي زيد
الهمزة فيهما وآي زيد بمد الهمزة فيهما ويا وايا وهيا ووا واما احكامها فالهمزة المقصورة للقريب المسافة وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة
خلافا لصاحب المقرب ولا اي خلافا لجماعة من المتاخرين الا ان ينزل القريب منزلة البعيد كالساهي فله بقية الاحرف كما انها اي بقية
الاحرف للبعيد الحقيقي واليه اشار الناظم بقوله وللمنادى الناء او كالناء يا واي وآ كذا ايا ثم هيا والهمز للداني وذهب المبرد
الى ان يا وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى ان ايا وهيا للبعيد والهمزة للقريب واي للمتوسط ويا
للجميع واجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا وعلى منع العكس قال الشارح واعمها يا لانها ام الباب فلهذا تدخل على كل نداء
خالص من الندبة والاستغاثة او مصحوب بهما وتتعين يا وحدها في نداء اسم الله تعالى نحو يا الله وتتعين ايضا في باب الاستغاثة
نحو يا لله للمسلمين وتتعين وا دون غيرها في باب الندبة والى ذلك اشار الناظم بقوله وللمندوب وا ويا وا اكثر استعمالا
منها في ذلك لانها الاصل فيه وانما تدخل يا في باب الندبة اذا امن اللبس بالمنادى كقوله وهو جرير يرثي عمر بن عبد العزيز
حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا فثبوت الف الندبة دليل على انه مندوب اذ لو كان منادى لقال يا عمر بالضم لانه منادى
معرفة وهذا مفهوم من قول الناظم وغير وا لدى اللبس اجتنب ويجوز حذف الحرف من المنادى اي بدون يا خاصة سواء كان المنادى مفردا او
جاريا مجراه او مضافا فالاول نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والثاني نحو سنفرغ لكم ايه الثقلان اي يا ايها الثقلان
والثالث نحو ان ادوا الي عباد الله اي يا عباد الله على احد الوجهين الا في ثماني مسائل فانه يمتنع فيها حذف حرف النداء احدها
المندوب نحو يا عمراه والثانية المستغاث نحو يا لله ومنه المتعجب منه نحو يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما والثالثة المنادى البعيد
يا زيد اذا كان بعيدا منك لانه انما لم يجز حذف حرف النداء في هذه المسائل الثلث لان المراد فيهن اطالة الصوت بحرف النداء والحذف
ينافيه والرابع اسم الجنس غير المعين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي قاله ابن مالك في الكافية وشرحها واجاز بعضهم الحذف
وليس بشي لان حذف حرف النداء لا يجوز الا اذا كان المنادى مقبلا ومتهيئا لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة بخلاف النكرة
والخامسة المضمر المخاطب لان الحذف معه يفوت الدلالة على النداء او المضمر نداؤه شاذ وظاهر كلام الناظم انه في اعداد هذه
الكلمات انه مطرد وقصره ابن عصفور على الشعر واختار ابو حيان انه لا ينادى البتة فالاقوال حينئذ ثلاثة ومحل الخلاف في ضمير الخطاب
ويا تي على صيغتي المنصوب والمرفوع فالاول كقول بعضهم يا اياك قد كفيتك والثاني نحو قول الاحوص وهو الاحوص يا ابجر يا ابن ابجر يا
انت انت الذي طلقت عام جعت قد احسن الله وقد اساتا فابجر بكون الموحدة وفتح الجيم منادى وانت الاول منادى وكان القياس
ان يقول يا اياك لانه مفعول حذف عامله ولكنه اناب ضمير الرفع عن ضمير النصب او لانه لما اطرد مجيئه بلفظ المرفوع جاز مجيئه
بلفظ ضمير الرفع واجاب المانع عن المثال والبيت بان يا فيهما للتنبيه لا للنداء واياك في المثال من باب الاشتغال وانت الاول
في البيت مبتدأ والثاني كذلك او توكيد او بدل او فصل والموصول خبر واتفقوا على ان ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداؤهما
فلا يقال يا اياي ولا يا اياه ولا يا هو ولا يا اياه والسادسة اسم الله تعالى نحو يا الله اذا لم يعوض في اخره الميم المشددة عن حرف
النداء لان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف انما يكون لدليل واجازه بعضهم
وعليه قول امية بن ابي الصلت رضيت بك اللهم ربا فلن ارى ادين الها غيرك الله راضيا اي يا الله وادين من الراي
الامور وادين مضارع وان بالتشديد تاخذه دينا وديدنا اي عادة والاصل ان ادين فحذفت ان فارتفع المضارع بعدها على
حد قولهم تسمع بالمعيدي والها مفعول اول وراضيا منصوب برضيت اما على الحالية او المفعولية المطلقة على حد قولهم قم قائما
اي قياما وعلى الوجهين فهو مؤكد لما بينهما اعتراض وربا مفعول رضيت والمعنى رضيت بك ربا يا الله فلن ارى ان اتخذ
الها غيرك يا الله والسابعة والثامنة اسم الاشارة واسم الجنس المعين لان حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من اداة التعريف
فحقه ان لا يحذف كما لا يحذف الاداة واسم الاشارة في معنى اسم الجنس فجرى مجراه قال الشارح خلافا للكوفيين فيهما احتجوا بقوله
تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اي يا هؤلاء وبقوله وهو ذو الرمة اذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام
يريد يا هذا او ان هذا مبتدأ تقدم خبره في المجرور وبقولهم اطرق كرا ان النعامة في القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر
وقد تواضع من هو اشرف منه اي اطرق يا كروان راسك واخفض عنقك للصيد فان اكبر منك واطول عنقا وهي النعامة
قد صيدت وحملت من البدو الى القرى وافتد مخنوق وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتدائه نفسه بماله

واسم ليلى

واصبح ليل وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشي واصله ان امراة وقع عليها امرؤ القيس كانت تكرهه فقالت له اصبح اصبح
يا فتى فلم يلتفت اليها فرجعت الى خطاب الليل كانها تستعطفه اي صر صبحا يا ليل كقوله يقولون نور صبحه والليل عاتم والاصل
فيها اطرق يا كروان فرخم على لغة من لا ينتظر فقلبت الواو الفا وافتد يا مخنوق واصبح يا ليل ونور يا صبح وذلك عند البصريين
ضرورة في النظم وشذوذ في النثر قال المرادي في شرح النظم والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على
السماع انه لم يرد الا في الشعر واما نحو ثم انتم هؤلاء فمتاول على ان انتم مبتدأ وهؤلاء خبره او بالعكس والجملة تقتلون حال واقتصر في
النظم على قوله وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا قد يعرى فاعلما وذاك في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله الفصل الثاني
في اقسام المنادى بفتح الدال وذكر احكامه المنادى على اربعة اقسام احدها ما يجب فيه ان يبنى على ما يرفع به من حركة او حرف لو كان
معربا على سبيل الفرض وهو ما اجتمع فيه امران احدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو يا زيد في قولك
يا زيد فزيد معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم وقيل سلب
تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي ورد بنداء اسم الله واسم الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما
لكونهما لا يقبلان التنكير او كان التعريف عارضا في النداء بسبب القصد والاقبال نحو يا رجل تريد به معينا واليه ذهب الناظم
وقيل تعريفه بال محذوفة ونابت يا عنها والامر الثاني الافراد ونعني به ان لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل في ذلك المركب
المزجي والمثنى والمجموع على حده وغيره تذكيرا وتانيثا فالمزجي نحو يا معدي كرب ومعناه فيما قال احمد بن يحيى عدا الكرب اي جاوزه
حكى ذلك ابو الفتح الفارسي والمثنى نحو يا زيدان والجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو يا زيدون وتثنية المنكر وجمعه السالم
نحو يا رجلان ويا مسلمون والمكسر في التذكير نحو يا زيود وجمع السالم في التانيث نحو يا هندات وجمع تكسيره نحو يا هنود وما
كان مبنيا قبل النداء سواء كان علم مذكر او علم مؤنث فالاول كسيبويه في لغة بنائه والثاني نحو حذام في لغة اهل الحجاز او
غير علم نحو هؤلاء في لغة الضم وهذا وانت فما كان معربا صحيح الاخر غير مثنى ولا مجموع على حده ظهرت فيه الضمة وما كان مثنى
او مجموعا على حده بني على نائب الضمة وهو الالف في المثنى والواو في الجمع اتفاقا وما كان معتلا كفتى وقاض او مبنيا قبل النداء
قدرت فيه الضمة نحو يا سيبويه ويا هؤلاء ويا انت فضمة مقدرة في اخره مجددة للنداء ويظهر اثر ذلك التقدير في تابعه فتقول
يا سيبويه العالم برفع العالم مراعاة للضمة المقدرة في اخره ونصبه مراعاة لمحله فان محله نصب على المفعولية كما تفعل في تابع
ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل برفع الفاضل مراعاة لضمة زيد لفظا ونصبه مراعاة لمحله والعلم المركب الاسنادي المحكي ما
كان عليه قبل العلمية كالمبني في تقدير الضم في اخره فتقول يا تابط شرا المقدام بالرفع مراعاة لتقدير الضم في اخره والمقدام
بالنصب مراعاة لمحله ومقتضى التشبيه ان المحكي ليس مبنيا والمنقول من مبني وهذه النعوت مقصورة فان سيبويه مبنيا سببه العلم
وزيد مبنيا سببه الفصل وتابط شرا مبنيا سببه الاقدام ومعناه جعل الصلاح تحت ابطه احترز بقوله المحكي من لغة من اعربه اعراب
المتضايفين فانه ينصبه ولا يجر الثاني بالاضافة ويصير من قسم المضاف وفي الرضي في باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها
علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب فعلى هذا تقول في كيف وهؤلاء وكم ومنذ اعلاما يا كيف ويا هؤلاء ويا كم ويا منذ بضمة
ظاهرة فيه متجددة للنداء والى هذا القسم اشار الناظم بقوله وابن المعرف البيتين والقسم الثاني من اقسام المنادى ما يجب نصبه
وهو ثلاثة انواع احدها النكرة غير المقصودة جامدة كانت او مشتقة في نثر او شعر كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول
الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقول الشاعر وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثي فيا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان
لا تلاقيا لان الواعظ والاعمى والشاعر لم يقصدوا واحدا بعينه وانما كررت الشواهد لما نقل عن المازني من انكار وجود هذا
القسم مدعيا ان نداء غير المعين لا يمكن وان التنوين في ذلك شاذ او ضرورة وعرضت اتيت العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما
ونجران بلد باليمن النوع الثاني مما يجب نصبه المضاف سواء كانت الاضافة محضة وهي الخالصة من شائبة الانفصال نحو ربنا
اغفر لنا اي يا ربنا او غير محضة وهي اضافة الصفة لمعمولها نحو يا حسن الوجه ونقل عن ثعلب وهو احمد بن يحيى اجازة الضم في غير
المحضة فيجيز يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها في تقدير الانفصال والعلة ان البناء ناش عن مشابهة الضمير وهي مفقودة هنا
وانه لا سماع يقتضي ذلك فان ادعى ان نحو يا حسن الوجه في قوة يا حسن فيا للحمل بل في قوة يا حسنا الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن
قال ان هذه الاضافة تفيد التخصيص نظرا الى ان حسن الوجه احسن من حسن النوع الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به
شي من تمام معناه اما بعمل او عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل او مفعول او مجرور فالاول نحو يا حسنا وجهه مرفوع

على الفاعلية بحسن والثاني نحو يا طالعا جبلا فجبلا منصوب على المفعولية بطالعا والثالث نحو يا رفيقا بالعباد فالعباد
متعلق برفيقا والمعطوف نحو يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك اي بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما للطول بلا خلاف
اما نصب ثلاثة فلانه شبيه بالمضاف من حيث ان الثاني من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف فلما كان
حرف العطف يقتضي معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كانه بعض اسم عمل في آخر فاشبه مضافا يا زيدا واما نصب ثلاثين
فبالعطف على ثلاثة ويمتنع ادخال يا على ثلاثين لان الجزء الثاني من العلم فاشبه شمس من عبد شمس فيما لا تدخل عليه خلافا لبعضهم
في اجازة ذلك التخالف لشبه في بعض الاحكام عن المشبه به وان ناديت جماعة بهذه العدة عدتها فلا يخلو اما ان يكون معينة او لا فان
كانت غير معينة نصبتهما ايضا اما الاول فلانه نكرة مقصودة واما الثاني فلانه معطوف على منصوب وان كانت معينة ضممت الاول لانه نكرة مقصودة معرفة بالقصد
والاقبال وعرفت الثاني بال وجوبا لانه اسم جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهي ال ونصبته ورفعته عطفا
على المحل او اللفظ كما في قولك يا زيد والضحاك فالرفع عند الخليل والنصب عند ابي عمرو لانه نكرة مقصودة ويجب تجريده من ال
لان يا لا تدخل على ما فيه ال وانما جاز دخول يا عليه لانه ليس جزء علم والجائز في الثانية ومنع ابن خروف تجديد اعادة يا او تجريده من
ال الا في هذا ومنع وجه ذلك ان الثاني ليس بجزء علم وانه اسم جنس اريد به معين وينبغي ان ينتظم في سلك الشبيه بالمضاف
النعت في المنعوت اذا كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة فان العرب تؤثر نصبهما على ضمهما حكى الفراء يا رجلا كريما اقبل ووجهه تحميل
ان يكون نقل الى النداء موصوفا فبقي على ما كان عليه حين صادفت الصفة له كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية ومعرف
القصد لا يقدح في هذا فانه انما ورد على الصفة والموصوف معا الا على الموصوف وحده فان عورض بانه لو جاز ذلك لجاز
النصب في المعرفة الموصوفة نحو يا زيد العاقل اجيب بان حاجة النكرة الى الصفة اشد من حاجة المعرفة اليها فان قيل لو كان من
قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجبا لا راجحا اجيب بان النداء تارة يرد على الموصوف والصفة وعند ذلك لا بد من النصب وتارة
يرد على الاسم غير موصوف فلا بد من البناء على الضم لان الصفة انما ترد على المنادى وحده فهو مفرد معرفة مقصودة ثم يرد الوصف فلما
اختلف المدرك كان جاز الوجهان فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف توصف بالنكرة وانما توصف بالمعرفة حكى يونس
عن العرب يا فاسق الخبيث وبه اخبر سيبويه بذلك اجيب بانه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الاصلية ويحتمل ان يكون المنادى
محذوفا ويجعل الحال موطئة منه والتقدير يا زيد سهلا كريما اقبل واما يا عظيما يرجى لكل عظيم يا لطيفا لم يزل يا حليما لا يعجل
فقال الموضح ليس الجملة نعتا لما قبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل
صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا جبلا ولك تحرك في المضارع قد لينا موالتاء على حد يا تيم كلهم او كلكم انتهى فهو من الشبيه بالمضاف
وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا والى هذا القسم اشار الناظم بقوله والمفرد المنكور والمضاف وشبهه انصب … القسم
الثالث من اقسام المنادى ما يجوز ضمه وفتحه وهو نوعان احدهما ان يكون المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل به اي بالعلم مضاف
الابن الى علم آخر نحو يا زيد بن سعيد بضم زيد على الاصل وفتحه اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين و
عليه اقتصر في التسهيل او على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر عليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر
الجرجاني واما على اقحام الابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه ملابسه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين
فعلى الوجه الاول فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث
غيرها والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح لخفته فان كان على الاتباع فهو نظير امرئ وابنم وان كان على التركيب فهو نظير لا رجل ظريف
بين فيهما وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد زيد اليعملات اذا فتح الاول على قول سيبويه وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو المختار
وزعم ابن كيسان ان الفتح اكثر ومنه قوله وهو رؤبة عند الجوهري او رجل من بني الحرث عند العيني وزعم انه الصواب يا حكم بن المنذر
بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم لكان اولى لانه الاصل ويتعين الضم اذا كان
الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى سقط منه حرف النداء او مفعولا بفعل محذوف تقديره اعني ونحوه ويتعين الضم ايضا
اذا كان المنادى غير علم او كان الابن مضافا لغير علم كما في نحو يا رجل بن عمرو ويا زيد بن اخينا لانتفاء علمية المنادى في الصورة
الاولى وانتفاء علمية المضاف اليه في الصورة الثانية ويتعين الضم ايضا اذا فصل بين العلم والابن كما في نحو يا زيد الفاضل بن عمرو
لوجود الفصل بالفاضل ويتعين الضم ايضا اذا كان الوصف غير ابن كما في نحو يا زيد الفاضل لان الصفة وهي الفاضل غير ابن و
الى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو زيد ضم وافتحن البيتين ولم يشترط ذلك الكوفيون وهو ان يكون الوصف ابنا بناء على ان علة

الفتح التركيب

الفتح التركيب وقد جاء في باب لا نحو لا رجل ظريف بفتحهما فيجوز ذلك هنا وانشدوا عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز فما كعب
بن مامة وابن سعدى باجود منك يا عمر الجوادا الرواية بفتح عمر والجوادا والقوافي منصوبة وكعب ماسمه وكعب لا يأتيها الذي اثر رفيقه على نفسه
بالماء حتى هلك عطشا وابن سعدى هو اوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور وسعدى امه ويحكى ان كان سعد قبل والمراد
به عثمان بن عفان وحكى الاخفش ان بعض العرب يضم ابنا اتباعا لضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم اللام في تبديل حركة ما ثقل منها
للاتباع وفي كون ذلك من كلمتين وفي تبعية الثاني للاول لكنه مخالف في كونه اتباع معرب لمبني والحمد لله بالعكس والوصف بابنة
في جواز فتح المنادى معها كالوصف بابن في ذلك لان ابنة هي ابن بزيادة التاء نحو يا هند بنت عمرو بضم هند وفتحها اتباعا لابنة لان
الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين وتاء التانيث في حكم الانفصال ولا اثر للوصف ببنت عند جمهور العرب فنحو يا هند بنت عمرو
واجب الضم ويمتنع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة وجوز ابو عمرو بن العلاء سماعا بناء على
الفتح للتركيب مثله يا زيد بن عمرو وتصغير ابن لتعذر الاتباع ويجوز للتركيب وشمل قوله ان يكون علما مفرد المثنى والمجموع مسمى بهما
فغير انهما اذا سميت بمسلمات وزيدين حاكيا الاعراب قلت فيمن قال يا زيد بن عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن
عمرو على من ضم يا مسلمات بن عمرو ويا زيدان بن عمرو ويا زيدون بن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى النون مجرى الدال فيفتحها
او يضمها انتهى وهذا مبني على القول بالتركيب اما على القول بالاتباع فلا لان الاتباع في مسلمات اذا كسرت ولا في المثنى والمجموع على
حده ولذلك قال في التسهيل يجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا فخرج نحو يا عيسى بن مريم لا يقدر فيه الا الضم خلافا للفراء والزمخشري وان وقع
الابن بين العلمين في غير النداء وكان صفة لما قبله كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف لفظا والالف من الابن خطا كما في
النداء تقول جاءني زيد بن عمرو بحذف تنوين زيد ويجوز ثبوته في الضرورة كقول جارية بن قيس من بني ثعلبة زوجت شيخا غليظ
الرقبة وان كان الابن خبرا انعكس الحكم فينون المخبر عنه وتثبت الف ابن خطا تقول زيد ابن عمرو بتنوين زيد وكذا ان لم يقع الابن بين علمين
تقول جاءني ابن اخينا بتنوين زيد واثبات الف ابن خطا فالحكم المذكور يتعلق بشرطين ان يقع الابن بين علمين وان يكون الابن صفة
للعلم الذي قبله فوجد المعتل بالشرطين عاد الاسم الى الاصل من التنوين قاله الفخر الرازي وغيره النوع الثاني ان يكون المنادى مكررا مضافا
نحو يا سعد سعد الاوس فالثاني من السعدين واجب النصب والوجهان وهما الضم والفتح جائزان في سعد الاول والى ذلك اشار الناظم
بقوله في نحو سعد سعد الاوس ينتصب ثان وضم وافتح اولا تصب فان ضممته وهو الاكثر لانه منادى مفرد فالثاني بيان للاول او بدل
منه او منادى ثان باضمار يا او مفعول باضمار اعني او توكيد قال ابن مالك واعترضه ابو حيان بانه لا يجوز التوكيد لاختلاف جهتي التعريف
لان تعريف الاول بالعلمية او بالنداء والثاني بالاضافة وقال الموضح في الحواشي وثم مانع اقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم
يتصل به الاول وان فتحته اي الاول فقال سيبويه مضاف لما بعد الثاني والثاني مقحم اي زائد بينهما وهذا مبني على جواز اقحام
الاسماء واكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم ان ينون الثاني لعدم اضافته و
قال المبرد مضاف لمحذوف مماثل لما اضيف اليه الثاني والاصل يا سعد الاوس سعد الاوس فحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو
نظير ما ذهب اليه في نحو قطع الله يد ورجل من قالها وهو قليل في كلامهم والكثير العكس وسعد الثاني حينئذ بيان او بدل او توكيد
لان المضاف اليه الاول مراد او منادى ثان وقال الفراء الاسمان لا الاول والثاني مضافان للمذكور ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف
لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد وقال بعضهم وهو الاعلم الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم اضيفا الى الاوس كخمسة عشر
زيد وفيه تكلف تركيب ثلاثة اشياء وسعد الاوس هو سعد معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الاشهل بن جشم
الحارث بن عمرو بن مالك وهو اخو الخزرج القسم الرابع من اقسام المنادى ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق للضم اذا اضطر الشاعر
الى تنوينه سواء كان علما او نكرة مقصودة فالعلم كقوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام بتنوين مطر الاول مع
بقاء ضمه على اللغة والنكرة المقصودة نحو قوله وهو جرير اعبدا حل في شعبى غريبا الؤما لا ابا لك واغترابا بتنوين عبد مع نصبه على
الاعراب اجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة الغير المقصودة واجاز فيه سيبويه وجها آخر وهو ان يكون حالا كانه قال يفخر عبد في حال
عبوديته ولا يليق الفخر بالعبد قال ابن السيد واختار الخليل وسيبويه والمازني الضم مطلقا لانه الاكثر في كلامهم واختار ابو عمرو
ابن العلاء وعيسى بن عمرو ويونس والجرمي والمبرد النصب مطلقا ووافق الناظم والاعلم سيبويه في ضم العلم كمطر في البيت الاول ووافقا
ابا عمرو وعيسى في نصب اسم الجنس كعبد في البيت الثاني قال ابن مالك يمكن ان يقال الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير و
لتخلف في تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا المبني يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الخباز قال في المغني

بقوله أقول لأنه اسم مبني على الضم وخير في النظم بين الضم والنصب فضمه أو نصبه اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم بيناه
تظهر فائدته في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجز ضمه مسألة لا يجمع
نداء ما فيه أل لأن النداء يفيد التعريف وأل تفيد التعريف ولا يجمع بين معرفين فلا يقال يا الرجل عند البصريين إلا في أربع
صور أحدها اسم الله تعالى أجمعوا على ذلك تقول يا الله بإثبات الألفين ألف يا وألف الله ويا لله بحذفهما معا ويا الله بحذف
الثانية فقط وإبقاء الأولى وعلل سيبويه جواز نداء الجلالة بأن أل لا تفارقها وهي عوض من همزة إله فصارت بذلك كأنها من نفس
الكلمة انتهى وفي هذا التعليل ما يشعر بإثبات ألف الجلالة في الندا كما أن الفعل المبدو بهمزة وصل إذا سمي به قطعت همزته تقول
جاءني انصر واضرب بضم الهمزة في الأول وكسرها في الثانية ووجه حذفها في الوصل النظر إلى أصلها ووجه حذف ألف يا
أن إثباتها يؤدي إلى التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين ووجه إثباتها مع حذف الثانية إجراء المنفصل من كلمتين
مجرى المتصل في كلمة واحدة والأكثر أن يحذف حرف النداء وهو يا خاصة ويعوض عنها الميم المشددة فتقول اللهم بحذف حرف
الندا وزيادة الميم في آخره ولم يرد مكان المعوض عنه لئلا يجتمع زيادة الميم في الأول وخصت الميم بذلك لأن الميم عهدت
زيادتها آخرا كزرقم ثم قال النيلي وما ذكره من أن الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض
أمنا بخير فيجوز يا اللهم في السعة ويبطله أنه حذف على غير قياس فيقدر لزم وأنه لا يمتنع اللهم أمنا بخير والأصل عدم
التكرار وقد يجمع بينهما في الضرورة النادرة أي بين يا والميم المشددة كقوله وهو أبو خراش الهذلي إني إذا ما حدث ألما
أقول يا اللهم يا اللهما وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والأكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم في قريض وقد يخرج اللهم عن الندا
فتستعمل على وجهين آخرين أحدهما أن يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك أزيد قائم فتقول اللهم نعم أو
اللهم لا والثاني أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك أنا لا أزورك اللهم إن تدعوني ألا ترى أن وقوع الزيارة
مقرونة بتقديم الدعاء قليل قاله في النهاية الصورة الثانية الجمل المحكية المبدوة بأل نحو يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك نص
على ذلك سيبويه قال لأنه بمنزلة تأبط شرا لأنه لا يتغير عن حاله قد عمل بعضه في بعض انتهى ومقتضى ما تقدم أنه لا تقطع
الهمزة وإلى هاتين الصورتين أشار الناظم بقوله إلا مع الله ومحكي الجمل وزاد عليهما ما سمي به من موصول مبدو بأل نحو يا الذي
ويا التي قامت وصوبه الناظم في شرح التسهيل مع تصويبه لم يثبته في بقية كتبه فإن قلت لم قال سيبويه فيمن سمي بالذي قام إنه
لا يناديه مع أنه أيضا يحكى لأنه قد عمل بعضه في بعض كما في الجملة قلت الفرق بينهما أن الذي قام يحكى لأنه التي تثبت له قبل التسمية
وهو قبلها لا يناديه لوجود أل فكذلك المانع بأن نحو المنطلق زيد ليس المانع من ندائه وجود أل بل كونه جملة وذلك المانع قد
زال بالتسمية فإن قلت المانع شيئان الجملة وأل فإذا زال أحدهما بقي الآخر قلت لو صح هذا امتنع نداؤه وإن تسلم الجواز فإنما
ثبت الجواز لوجوه أن المنادى هو المجموع وأل ليست داخلة على المجموع بل على جزء الاسم فأشبه ما لو سميت بقولك عبدنا المطلق
وأما الذي وصلته فإنما يحكى حكاية المفردات لا حكاية الجمل فالمنادى إنما هو الذي دون صلته والإعراب يقدر في آخر الذي ولهذا إذا
سميت بالذي ضربته وأي موصولة لم تحك إعرابه لو فعت أي بل تعربها بحسب العوامل فتقول رأيت الذي ضربته كما أنك إذا سميت
باسم مفرد عامل فيما بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رأيت ضاربا زيدا ومررت بضارب زيدا لما كانت الصلة
لا دخل لها في ذلك مثل الموضح بالموصول مجردا عن الصلة وليس محل النزاع وكأنه أشار بذلك إلى الفرق والصورة الثالثة
اسم الجنس المشبه به كقولك يا الخليفة هيبة نص على ذلك ابن سعدان قال الناظم في شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك
حسن دخول يا عليه لأنها داخلة على غير أل في التقدير قال الشاطبي وفيما قاله نظر إذ ليس تقديره مثل غير يل لقبح الجمع بين يا وأل إلا جاز يا القو
لأنه في تقدير يا أصل القرية وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان فدل على أنه غير صحيح انتهى وعندي أن تقدير ابن مالك
صحيح ونزل القبح بدليل قولهم قضية ولا أبا حسن لها فإن تقديره ولا مثل أبي حسن فلولا أن تقديره مثل نزيل القبح دخول لا
على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه وللزوم عمل لا في المعرفة والشاطبي لا يقول بعمل لا في المعارف والصورة الرابعة ضرورة وإليها
أشار الناظم بقوله وباضطرار خص جمع يا وأل كقوله عباس يا الملك المتوج والذي عرفت له بيت العلا عدنان نجمع بين يا وأل في
الشعر ضرورة ولا يجوز ذلك في النثر خلافا للبغداديين والكوفيين في إجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع فقد جاز يا
الله بالإجماع فيجوز يا الرجل قياسا بجامع أن كلا منهما فيه أل وليست من أصل الكلمة وأما السماع فقد أنشدوا فيا الغلامان
اللذان فرا إياكما أن تكسبانا شرا وهذا لا ضرورة فيه لتمكن قائله أن يقول فيا غلامان اللذان فرا وأجاب المانعون عن القياس

بالفرق لكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ الفصل الثالث في أقسام تابع المنادى المبني وأحكامه أقسامه أربعة أحدها ما يجب
نصبه مراعاة لمحل المنادى فإن محله نصب وهو ما اجتمع فيه أمران أحدهما أن يكون التابع نعتا أو بيانا أو تأكيدا والأمر الثاني
أن يكون التابع مضافا مجردا من أل فالنعت نحو يا زيد صاحب عمرو والبيان نحو يا زيد أبا عبد الله والتوكيد نحو يا تميم كلكم أو
كلهم بنصب صاحب وأبا وكل وجوبا وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء وأبو عبد الله الطوال جواز رفع المضاف من
نعت وتوكيد وتبعهم ابن الأنباري وإن كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالا على الغيبة باعتبار الأصل نحو يا تميم كلهم أو على الحضور
باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم وقد اجتمعا في قوله فيا أيها المهدي الخنا من كلامه كأنك تضغو في إزاء لك خرنق وتضغو بضاد
وغين معجمتين تصوت وخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون ولد الثعلب وفيه رد على الأخفش حيث منع مراعاة الحال قال وأما قولهم
يا تميم كلكم فادعوا أنه مبتدأ وخبره محذوف أي كلكم مدعو وأنه منصوب بفعل محذوف أي كلكم دعوت وإلى نصب التابع المضاف
أشار الناظم بقوله تابع ذي الضم المضاف دون أل ألزمه نصبا القسم الثاني ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت أي في
التذكير وأية في التأنيث ونعت اسم الإشارة فيهما إذا كان اسم الإشارة وصلة لنداء ما فيه أل نحو يا أيها الناس ويا أيتها
النفس فأي وأية مبنيان على الضم لكونهما منادى وها مزيدة وهاء التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ أي وأية عوضا عن المضاف إليه
مفتوحة الهاء ويجوز ضمها إذا لم يكن اسم الإشارة على لغة بني مالك من بني أسد وقرئ بهما والناس والنفس مرفوعا على التبعية
وجوبا مراعاة اللفظ أي وأية وإنما جاز الرفع مراعاة اللفظ مع أن المتبوع مبني لأنه شبيه المعرب في حدوث ضمه بسبب الداخل عليه
كذا القول في أسماء الإشارة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأيها مصحوب أل بعد صفة يلزم بالرفع ونحو قولك يا هذا الرجل ويا هذه المرأة
إن كان المراد نداء الرجل والمرأة وإنما أتيت باسم الإشارة وصلة لندائهما فيجب رفع نعتهما مراعاة للضم المقدر في اسم الإشارة
وإنما لزم رفعهما لأنهما المقصودان بالنداء والمنادى المفرد لا ينصب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وذو إشارة كأي في الصفة إن كان
تركها يفيت المعرفة وإن كان المراد نداء اسم الإشارة وحده جاز فيهما الرفع والنصب على ما سيأتي ولا يوصف اسم الإشارة
أبدا في هذا الباب بغير ما فيه أل نحو مررت بهذا الرجل وجوز فيه أن يكون بيانا لا نعتا لاسم الإشارة واستشكله ابن عصفور
بأن البيان يشترط أن يكون أعرف من المبين والنعت لا يكون أعرف من المنعوت فكيف يكون كون الشيء أعرف وغير أعرف وأجاب
بأنه إذا قدر بيانا قدرت أل فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول أل والإشارة إنما تدل على الحضور دون
الجنس وإذا قدر نعتا قدرت أل فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والإشارة تدل
عليه فكانت أعرف قال وهذا مقتضى كلام سيبويه ولا يوصف أي وأية في هذا الباب المقصود للنداء إلا بما فيه أل أو معرف بها أو
موصول فيقال يا أيها الرجل ويا أيتها المرأة ويا أيها الذي نزل عليه الذكر ويا أيتها التي قامت ولا يقال يا أيها الحارث والصعق
مما هي فيه للمح الأصلية أو الغلبة أو باسم الإشارة العاري من كاف الخطاب نحو يا أيهذا الرجل ولا يجوز يا أيها تلك الرجل خلافا
لابن كيسان وإلى ذلك أشار الناظم بقوله أيهذا أيها الذي ورد ووصف أي بسوى هذا يرد القسم الثالث ما يجوز رفعه ونصبه
فالنصب اتباعا لمحل المنادى والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الإعراب
بسبب دخول العامل ومقتضى هذا التنزيل أن يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير
البدل وإلا فأين الرافع والقول بأن الرافع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه والمخلص من ربقة هذا الإشكال أن يجاء
في المنادى المضموم أن يكون نائب فاعل في المعنى والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك وهو نوعان أحدهما النعت المضاف
المقرون بأل نحو يا زيد الحسن الوجه برفع الحسن ونصبه على ما قررنا النوع الثاني ما كان مفردا من نعت أو بيان أو توكيد
أو كان معطوفا مقرونا بأل فالنعت نحو يا زيد الحسن بالرفع والحسن بالنصب والبيان نحو يا غلام بشر بالرفع وبشرا بالنصب
والتوكيد نحو يا تميم أجمعون بالرفع وأجمعين بالنصب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وما سواه ارفع أو انصب والمعطوف المقرون
بأل كما قال الله تعالى يا جبال أوبي معه والطير قرأ السبعة بالنصب عطفا على محل الجبال واختاره أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن
عمر الثقفي ويونس والجرمي وقرئ في غير السبعة بالرفع عطفا على لفظ الجبال واختاره الخليل وسيبويه والمازني وقدر
النصب في الطير على العطف على فضلا من قوله تعالى ولقد آتينا داود منا فضلا والتقدير وآتيناه الطير وجملة النداء معترضة
بين المتعاطفين وقال المبرد إن كانت أل في المعطوف للتعريف مثلها في الطير فالمختار النصب في المعطوف ولغيره وهي الزائدة مثلها
في اليسع فالمختار النصب في المعطوف ولغيره وهي الزائدة مثلها في اليسع فالمختار الرفع وجعل اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه

انه الاكثر وجه اختيار النصب ان ما فيه ال لم يجز ان يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه لذلك قرأ جميع القراء الا
الاعرج بنصب الطير ووجه التفصيل ان ال في اليسع لم تفد تعريفا فكانها ليست فيه فيا زيد واليسع مثل يا زيد ويسع وال في نحو
الطير مؤثرة تعريفا وتركيبا فاشبه ما هي فيه المضاف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن مصحوب ال ما نسقا ففيه وجهان ور
فع ينتقى والقسم الرابع ما يعطى حال كونه تابعا ما يستحقه اذا كان منادى مستقلا وهو البدل والمنسوق المجرد من ال فيضم ان كان
مفردا وينصب ان كان مضافا والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعلا كمستقل نسقا وبدلا وذلك لان البدل في نية تكرار العامل و
العاطف كالنائب عن العامل تقول في البدل المفرد يا زيد بشر بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وكذلك تقول في المنسوق
المفرد المجرد من ال يا زيد وبشر بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وتقول في البدل المضاف يا زيد يا عبد الله بالنصب كما
تقول يا عبد الله وكذلك في المنسوق المضاف المجرد من ال يا زيد وابا عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد الله وهكذا حكمهما
اي البدل والمنسوق المجرد من ال مع المنادى المنصوب فيضمان ان كانا مفردين وينصبان ان كانا مضافين تقول يا عبد الله بشر و
يا عبد الله وبشر بضم بشر فيهما ويا عبد الله ابا زيد ويا عبد الله وابا زيد بنصب الاخير فيهما قال في التسهيل خلافا للمازني والكوفيين
في تجويز يا زيد وعمرا وقال في شرح التسهيل اجروا المنسوق العاري من ال مجرى المقرون بها قال وهذا غير بعيد من الصحة اذا لم
ينو اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد ان يشتركا في عامل واحد انتهى فصل الرابع في المنادى
المضاف للياء الدالة على المتكلم وهو اربعة اقسام احدها ما فيه لغة واحدة وهو المنادى المعتل بالالف والياء فان ياءه المضاف
اليها واجبة الثبوت والفتح نحو يا فتاي ويا قاضي فلا يجوز حذفها للالتباس ولا اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم
والكسر لثقلهما على الياء والقسم الثاني ما فيه لغتان وهو الوصف المشبه للفعل المضارع في كونه بمعنى الحال او الاستقبال فان
ياءه ثابتة لا غير فانها في حكم الانفصال لما تقرر من ان اضافته غير محضة وهي اما مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي
وهل اصلها السكون او الفتح قولان تقدما في باب المضاف الى ياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضي فان اضا
فته محضة وهو في باب اللغات الست الاتية والقسم الثالث ما فيه ست لغات وهو ما عدا ذلك المتقدم من القسمين وليس ابا ولا اما نحو
يا غلامي فالاكثر فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون اجرى المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة نحو
والليل اذا يسر ثم ثبوتها ساكنة على الاصل في البناء نحو يا عبادي لا خوف عليكم او ثبوتها مفتوحة للتخفيف نحو يا عبادي الذين اسرفوا
وانما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة نظرا الى الخلاف في اصلها منهما كما تقدم ثم قلب الكسرة فتحة وقلب الياء الفا لتحركها و
انفتاح ما قبلها لان الالف اخف من الياء نحو يا حسرتا والاصل يا حسرتي بكسر التاء وفتح الياء ثم قيل يا حسرتي بفتحهما ثم قيل يا حسر
تا بقلب الياء الفا واجاز الاخفش والفارسي والمازني حذف الالف المنقلبة عن الياء والاجتزاء بالفتحة عنها فتقول يا حسرة كقوله
ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني فالباء في قوله بلهف متعلقة براجع مجرورها قول محذوف اصله بقولي يا لهفي
منادى منه سقط حرف النداء والاصل يا لهفا فحذفت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة والمعنى ولست براجع ما فات مني بقو
لي يا لهفي ولا بقولي يا ليتني ولا بقولي لو اني فعلت والحاصل ان ما فات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمني ولا بكلمة لو ومنهم من يحذف
الياء ويكتفي من الاضافة بنيتها ويضم الاسم المضاف كما يضم المفردات في غير الاضافة وانما يفعل ذلك الضم فيما يكثر فيه ان لا ينادى
الا مضافا كالام والاب والرب حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا ام لا تفعلي بضم الميم حكاه يونس وقراءة رب السجن احب الي
بضم الباء لان الام والرب الاكثر فيهما ان لا ينادى الا مضافين للياء والاصل يا امي ويا ربي فحذفت الياء تخفيفا وبنيا على الضم
تشبيها بالنكرة المقصودة بخلاف يا عدي فلا يجوز يا عد بحذف الياء وضم الدال وقال شارح اللباب لان نداءه مضافا الى الياء لم يكثر
وظاهر كلام الموضح ان تعريف المضموم على هذه اللغة بالاضافة المنوية لا بالقصد والاقبال وقد صرح في النهاية بالثاني فقال يجعل
معرفة بالقصد فبنوه على الضمة وهذه كهي في يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه انتهى ولعل هذا هو الذي حمل الناظم على اسقاطها واقتصا
ره على خمس لغات في قوله واجعل منادى صح ان يضف ليا كعبد عبدي عبد عبدا عبديا والاظهر تعريفه بالاضافة المنوية لانهم جعلوه
لغة في المضاف الى الياء ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه والقسم الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب والام ففيهما مع اللغات
الست المتقدمة اربع اخرى في ترتيبها واضح الست حذف الياء وابقاء الكسر نحو يا اب ويا ام بكسرهما ثم اثبات الياء ساكنة او متحركة بالفتح
نحو يا ابي ويا امي ثم قلبها الفا نحو يا ابا ويا اما ثم حذف الالف وابقاء الفتحة نحو يا اب ويا ام بفتحهما واقلها الضم نحو يا اب ويا ام بضمهما
والاربع الباقية ان تعوض تاء التانيث من ياء المتكلم وتكسرها وهو الاكثر في كلامهم لان الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه

ما قبل ياء المتكلم وانما حين جاءت التاء لا يكون ما قبل التاء الا مفتوحا وتوجيه الفراء بان الياء في النية ورده الزجاج بانه لا
يقال يا ابتي او بفتحها وهو الاقيس لان التاء بدل من ياء حركتها الفتح فحركت بحركة اصلها وهو الاصل في القياس وقيل لان الاصل يا
ابتا ويرده ما رد قول الفراء او بضمها على التشبيه بنحو ثبة وهبة وهو شاذ حكى سيبويه عن الخليل انه سمع يا امت بالضم واجازها
الفراء والنحاس ومنعه الزجاج وقد قرئ بهن غير الضم فالكسر قراءة الجمع الا ابن عامر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالضم قرئ في الشواذ وقد يجمع بين
التاء والالف فيقال يا ابتا ويا امتا وعليه قوله يا ابتا علك او عساكا وهو جمع بين العوض والمعوض عنه فهو كقوله اقول يا اللهم يا
اللهما وسبيل ذلك الشعر وزعم ابن مالك ان الالف في يا ابتا هي التي يوصل بها اخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث وانها ليست
بدلا من الياء والاول قول ابن جني وقد يجمع بين الياء والتاء فيقال يا ابتي ويا امتي وعليه قوله يا ابتي لا زلت فينا فانما لنا امل في
العيش ما دمت عائشا وهو ضرورة خلافا للكثير من الكوفيين والاول اسهل من هذا لذهاب صورة المعوض عنه وهو الياء
وقد يقال يا اباة وعليه قوله كانك فينا يا اباة غريب فقيل الاصل يا ابت ثم اشبع فقيل يا ابتا ثم قلب فقيل يا اباة على لغة
القصر ثم الحاق الياء وابدل منها التاء واقتصر في النظم على قوله وفي الندا ابت امت عرض واكسر او افتح ومن اليا التا عوض ولا
يجوز تعويض تاء التانيث عن ياء المتكلم الا في النداء خاصة فلا يجوز جاء ابت ولا رأيت ابت ولا مررت بابت والدليل على ان
التاء في يا ابت يا امت عوض عن الياء انهما لا يكادان يجتمعان عند البصريين وطائفة من الكوفيين والدليل على انها للتانيث
انها يجوز ابدالها في الوقف هاء عند جمهور البصريين وذهب الفراء الى انه يوقف بالتاء قال ابو حيان كذا نقل اصحابنا وحجة الجمهور
انها اشبهت تاء ... وحجة الفراء انه عوض من حرف لا يتغير وقفا وقد وقف ابو عمرو بالتاء وهو رأس البصريين انتهى ورسمت
في المصحف بالتاء ويجوز رسمها بالهاء فصل واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء نحو يا غلام غلامي فالياء ثابتة لا غير ولا
يجوز حذفها لبعدها عن المنادى وهي اما ساكنة او مفتوحة كقولك يا ابن اخي ويا ابنة خالي ويا بنت خالي الا اذا كان
المنادى ابن عم او ابن ام او ابنة عم او ابنة ام او بنت عم او بنت ام والاكثر حذف الياء والاجتزاء بالكسر عن الياء كقولك يا ابن عم ويا ابن
ام بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاج لا تركيب بل اضافتان وقال في الارتشاف نقلا عن اصحابنا انهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد وانهم
حذفوا الياء حذفها من خمسة عشر اذا اضافوه للياء فليس الاضافة واحدة انتهى او ان يفتحا ثم قيل للتركيب المزجي كقولك يا ابن
عم ويا ابن ام بفتح الميم فيهما وقيل الاصل عما واما بقلب الياء الفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها والاول قيل هو مذهب
سيبويه والبصريين والثاني قول الكسائي والفراء وابي عبيدة وحكي عن الاخفش وقد قرئ في السبع قال يا ابن ام بالوجهين الكسر
والفتح واليهما اشار الناظم بقوله والفتح او الكسر وحذف اليا استمر في يا ابن ام يا ابن عم لا مفر والعرب لا يكادون يثبتون الياء و
الالف فيهما الا في الضرورة كقوله وهو ابو زبيد الطائي واسمه حرملة بن المنذر في مرثية اخيه يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خلفتني
لدهر شديد وقوله وهو ابو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة يا ابنة عما لا تلومي واهجعي وانحي كما يحي خطاب الاشجعي يرد في
النوم حجاب سمع فصل في ذكر اسماء لازمة للنداء فلا تستعمل في غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وهي كثيرة منها فل
بضمتين وفلة بضم الفاء وهما عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الانسان ففل بمعنى رجل وفلة بمعنى امرأة وقال ابن
مالك وجماعة منهم ابن عصفور وابن العلج فل وفلة كناية عن علم من يعقل ففل بمعنى زيد وفلة بمعنى هند ونحوهما من اعلام الاناسي ولم
يذكر ابن مالك ذلك تصريحا وانما لزم من قوله يقال يا فل للرجل ويا فلة للمرأة بمعنى يا فلان ويا فلانة وظاهره ان فل كناية عن
علم من يعقل لانه جعلهما بمعنى فلان وفلانة وهما كنايتان عن علم من يعقل قال المرادي وما قاله ابن مالك هو والجماعة وهم بفتح
الفاء مصحوبهم بالكسر اذ غلطوا وانما ذلك الذي هو بمعنى زيد وهند هو فلان وفلانة لا فل وفلة والحق ان ما قاله ابن مالك مبني
على ان اصل فل وفلة فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول ان اصلهما
فلان وفلانة ومذهب سيبويه ان لام فل ياء محذوفة فتركيبه مادة ف ل ي وتصغيره فلي اذا سمي به ومذهب الكوفيين انه مرخم
واصله فلان ثم رخم بحذف الالف والنون ومادته ف ل ن وتصغيره فلين ورد بانه لو كان اصله فلان لقيل في ترخيمه فلا ولما
قيل في التانيث فلة ولما اختص بالنداء كما ان فلانا كذلك واما قوله وهو ابو النجم العجلي يصف منازلة بالهوجل في لجة امسك فلانا عن
فل فقال ابن مالك هو فل الخاص بالنداء استعمل في غير النداء مجرورا بعن للضرورة وصرح بذلك في النظم ايضا فقال وجر في
الشعر فل وليس كذلك والصواب ان اصل فل هذا المجرور بعن فلان وانه حذف منه الالف والنون والتقدير امسك فلانا عن
فلان اي عن نكرة في لجة بفتح اللام اي اختلاط الاصوات وليس حذف الالف والنون منه للترخيم وانما هو للضرورة كقوله وهو

لبيد بدرس المتالع فابان فتقادمت بالحبس فالسوبان اى بدرس المتالع فحذف الزاى فى اللاحق ودرس عفا ومتالع بضم
الميم وبالثاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكذا ابان بالموحدة والحبس بفتح الحاء المهملة واسكان الموحدة وفى آخره سين
مهملة والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفى آخره نون اسماء مواضع ومنها لؤمان بضم اوله وهمزة
ساكنة ثانية بمعنى كثير اللوم والجنث فى نومان بفتح اوله وواو ساكنة ثانية بمعنى كثير النوم ولا يقاس عليهما وهذا معنى قول الناظم
وفل بعض ما يخص بالنداء لؤمان نومان كذا ومنها فعل بضم الفاء وفتح العين المعدول عن فاعل كغدر بالغين المعجمة وفسق سبا
للمذكر بمعنى يا غادر ويا فاسق واختار ابن عصفور كونه قياسا فيقاس عليه ما اشبهه واختار ابن مالك كونه سماعا والى ذلك
اشار فى النظم بقوله وشاع فى سب الذكور فعل ولا تقس ومنها فعال بفتح الفاء وكسر اللام المعدول عن فاعلة او فعيلة كفساق
وخباث سبا للمؤنث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة وقوله هو الحطيئة يهجو امرأته اطوف ما اطوف ثم اوى الى بيت قعيدته لكاع
فقعيدته مبتدأ ولكاع خبره واستعمله فى غير النداء للضرورة وقيل لا ضرورة والخبر قول محذوف والتقدير قعيدته يقال لها
يا لكاع فحذف الخبر وحرف النداء وقعيدة الرجل امرأته سميت بذلك لانها تلزم البيت ومعنى لكاع خبيثة وينقاس فعال هذا الذى
هو سب المؤنث وفعال الذى بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك من كل فعل ثلاثى مجرد تام متصرف تصرفا كاملا فخرج نحو
دحرج لانه رباعى وشذ دراك من ادرك فخرج نحو كان لانه ناقص وخرج نحو نعم وبئس لانهما جامدان وخرج نحو يذر ويدع
لانهما ناقصا التصرف هذا مذهب سيبويه وخالفه المبرد فى البابين فقال لا يقاس منهما الا ما سمع ولا يقيس فيهما والاول اصح
والى ذلك اشار الناظم بقوله واطرد فى سب الانثى وزن يا خباث والامر هكذا من الثلاثى هذا باب الاستغاثة وهى نداء من يخلص
من شدة او يعين على مشقة اذا استغيث اسم منادى وجب كون الحرف الذى ينادى به المستغيث يا لانها ام حروف النداء ووجب
كونها مذكورة لان الغرض من ذكرها اطالة الصوت كما تقدم والحذف ينافى ذلك فى المنادى المستغاث جره بلام واجبة
الفتح لانه واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح معه والى ذلك اشار الناظم بقوله اذا استغيث اسم منادى خفضا باللام مفتوحا كقول
عمر يا لله للمسلمين وقول الشاعر يا لقومى ويا لامثال قومى لاناس عتوهم فى ازدياد الا ان كان المستغاث ياء المتكلم نحو يا لى
او معطوفا على مستغاث ولم تعد معه يا فتكسر اللام نحو يا لزيد ولعمرو للمسلمين فان اعدت معه يا فتحت اللام نحو يا لزيد ويا
لعمرو للمسلمين وعليه البيت السابق والى ذلك اشار الناظم بقوله افتح مع المعطوف ان كررت يا وفى سوى ذلك بالكسر ائتيا ولام
المستغاث له مكسورة دائما على الاصل كقوله وهو عمر يا لله للمسلمين بكسر لام المسلمين وقول الشاعر يبكيك ناء بعيد الدار مغترب
يا للكهول وللشبان للعجب بكسر لام العجب الا ان يكون المستغاث به ولا ضميرا نحو يا لك للمستغيث المخاطب لنفسه قاله
فى النهاية ويجوز ان لا يبتدأ المستغاث باللام فالاكثر حينئذ ان يختم بالالف عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان والى ذلك اشار
الناظم بقوله ولام ما استغيث عاقبت الف كقوله يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان فيزيدا مستغاث والالف عوض
من اللام ولآمل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم فاعل امل ونيل بفتح النون مصدر نال مفعول امل والغنى مقابل الهوان والفقر
مقابل الغنى والفاقة الفقر والهوان الذل وقد يخلو المستغاث منهما اى من اللام والالف فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير
مستغاث كقولك يا زيد لعمرو وكقولك يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للاديب فيا لا حرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث
مضاف لياء المتكلم محذوفة اجتزاء بالكسرة وللعجب مستغاث له وللغفلات معطوف عليه وفى الاديب للعالم بالامور ويجوز نداء
المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث من غير فرق والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثله اسم ذو تعجب الف وهو قسمين احدهما ان ترى
امرا عظيما فتنادى جنسه كقولهم يا للماء وللدواهى اذا تعجبوا من كثرتهما والثانى ان ترى امرا يستعظمه فتنادى من له نسبة اليه ومكنة
فيه نحو يا للعلماء ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف نحو قوله يا عجبا لهذه الفليقة هل تذهبن القوباء الريقه وهذا البيت
لاعرابى اصابته قوباء فقيل له اجعل عليها شيئا من ريقك وتعهدها بذلك فانها تستذهب فتعجب من ذلك والفليقة الداهية وقد
يخلو المتعجب منه من اللام والالف نحو يا عجب هذا باب الندبة بضم النون حكم المندوب وهو المتفجع عليه حقيقة كقول جرير يندب
عمر بن عبد العزيز وقمت فيه بامر الله يا عمرا او حكما كقول عمر بن الخطاب وقد اخبر بجدب شديد اصاب قوما من العرب وا عمراه وا عمراه
والمتوجع منه لكونه محل الم كقول قيس العامرى فوا كبدا من حب من لا يحبنى ومن عبرات ما لهن فناء او لكونه سبب الم كقول قيس
الرقيات تبكيهم دهماء معولة وتقول سلمى وا رزيتيه وكقول القائل وا مصيبتاه لان الرزية سبب الالم الذى حصل له وصوت
المندوب صوت المنادى المخاطب ليس منادى الا ترى انك لا تريد منه ان يجيبك ويقبل عليك ومن ثم منع ولى النداء يا غلامك

لان خطاب

لان خطاب هذا المسمين يناقض خطاب الاخر ولا يجمع بين الخطابين واجاز فى الندبة وا علامك فلذلك قال حكم المندوب حكم
المنادى وقال الناظم ما للمنادى اجعل لمندوب فيضم ان كان مفردا كما فى نحو وا زيداه وينصب ان كان مضافا كما فى نحو وا امير المؤمنين
او مطولا كما فى نحو وا ضاربا عمراه واذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كما فى المنادى ولا يندب الا المعرفة فلا ينبغى ان يكون نكرة
كرجل فلا يقال وا رجلاه خلافا للرياشى مدعيا انه جاء فى الحديث وا جبلاه فان صح فهو نادر ولا مبهما كأى والمضمر واسم الاشارة
والموصول فلا يقال وا اياه ولا وا هذاه ولا وا من ذهباه لان القصد من الندبة الاعلام بعظمة المصاب فلذلك لا يندب الا
المعرفة السالمة من الابهام والى هذا اشار الناظم بقوله وما نكر لم يندب ولا ما ابهما الا ما كان موصولا وغير مبهم بالصلة فهو
يندب عند الكوفيين خلافا للبصريين نحو وا من حفر بئر زمزماه فانه فى شهرته بمنزلة وا عبد المطلباه وذلك شاذ عند البصريين
واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبهم بالصلة وان اشتهرت صلته فلا يقال وا الذى حفر بئر زمزماه اذ لا يجمع بين حرف الندبة وال
وبذلك يقيد قول الناظم ويندب الموصول بالذى اشتهر وتقدم الخلاف فى ندائه واصل زمزم زمم ابدلت الميم الثانية زايا قاله فى
القاموس ولان الغالب انه يختم بالالف اطالة للصوت كقوله وقمت فيه بامر الله يا عمرا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومنتهى
المندوب صله بالالف واما الحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز فى النهاية لا خلاف فى جواز الحاقها آخر الصفة اذا كانت بين
العلمين نحو وا زيد بن عمراه واما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل انه لا يلحق البيان والتوكيد وعنده انها تلحق
آخر البدل لانه قائم مقام المبدل منه فتقول وا غلام الثانى زيداه وتدخل العطف النسق نحو وا زيد وعمراه انتهى وتدخل التوكيد اللفظى
كما تقدم من قول عمر وا عمراه ويحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو وا موساه والى ذلك اشار الناظم بقوله متلوها ان كان مثلها
حذف واجاز الكوفيون قلب الالف ياء فقالوا وا موسياه او من تنوين ظاهر او مقدر فى آخر صلة نحو وا من حفر بئر زمزماه فحذف
التنوين من زمزم فانه منصرف باعتبار انه علم على القليب فان اعتبر انه علم على البئر فهو غير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح به فى اول
باب الاضافة او تنوين فى مضاف اليه نحو وا غلام زيداه او فى علم محكى نحو وا قام زيداه فيمن اسمه قام زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله
كذاك تنوين الذى به كمل من صلة او غيرها واجاز الكوفيون حذف التنوين واثباته مع فتحه فيقولون وا غلام زيدناه محافظة على
بقاء الف الندبة ومع كسره وقلب الالف ياء فيقولون وا غلام زيدنيه على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء حذف التنوين مع
ابقاء الكسرة وقلب الالف ياء فيقول وا غلام زيديه ولا يجيز البصريون الا حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما فى اجتماع الالفين
ويجانس لهذه الالف ما قبلها من ضمة بنائية نحو وا زيداه ووا منذاه فيمن اسمه منذ او كسرة اعرابية نحو وا عبد الملكاه او بنائية
نحو وا حذاماه لان ما قبل الالف لا يكون مضموما ولا مكسورا فان اوقع حذف الكسرة والضمة فى لبس بقيا وجعلت الالف ياء بعد
الكسرة نحو وا غلامكى اذ لو قيل وا غلامكا التبس بالمذكر وواوا بعد الضمة نحو وا غلامهو وا غلامكمو اذ لو قيل وا غلامها وا غلامكما
التبس المذكر بالمؤنث فى الاولى والجمع بالمثنى فى الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله والشكل حتما اوله مجانسا ان يكن الفتح بوهم
لابسا ولك فى الوقف زيادة هاء السكت بعد حروف المد الثلاثة توصلا الى زيادة المد نحو وا زيداه وا غلامكيه وا غلامكموه والى
ذلك اشار الناظم بقوله وواقفا زد هاء سكت ان ترد فان وصلت حذفتها الا فى الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبى وا حر قلباه
ممن قلبه شبم ولك حينئذ ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء اثباتها فى الوصل بالوجهين
مفصل وان ندبت المضاف للياء الجائز فيه اللغات الست فعلى لغة من قال يا عبد بالكسر او يا عبد بالضم او يا عبدا بالفتح مع حذف
الياء منهن او يا عبدا بالالف المنقلب عن الياء او يا عبدى بالاسكان فى الياء يقال فى هذه اللغات الخمس وا عبدا وعلى لغة من قال
يا عبدى بالفتح فى الياء او يا عبدى بالاسكان فى الياء يقال وا عبديا بابقاء الفتح على الاولى وهو يا عبدى بالفتح واجتلابه على الثانية
وهو يا عبدى بالاسكان وقد تبين من جواز وا عبدا ووا عبديا فى يا عبدى بالاسكان ان لمن اسكن الياء ان يحذفها فى
الندبة ويقول وا عبدا او يفتحها ويقول وا عبديا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقائل وا عبديا وا عبدا من فى النداء الياء ذا
سكون ابدى وهو رأى سيبويه وهو القياس قال علاء والحذف رأى المبرد والحاصل انه اذا ندب على لغة من حذف الياء فان كان
ما قبلها مفتوحا اقرت الفتحة على حالها واتى بالالف الندبة وان كان مكسورا او مضموما جعل بدل الضمة والكسرة فتحة وزيدت
الالف وعلى لغة من ابدل الياء الفا حذفت الالف المبدلة وزيدت الف الندبة كما يفعل ذلك بالمقصور وعلى لغة من اثبت الياء مفتوحة
زيدت الالف ولم يحتج الى عمل ثان لان الياء مهيئة بالفتحة لمباشرة الالف وعلى لغة من يثبت الياء الساكنة جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين
وابقاؤها مفتوحة واذا قيل يا غلام غلامى لم يجز فى الندبة حذف الياء لان المضاف اليها وهو غلام الثانى غير منادى لانه مضاف

اليه المنادى والمضاف ليه المنادى غير المنادى وحكم المندوب حكم المنادى فلم لم يحذف في النداء لم يحذف في الندبة هذا باب الترخيم
وهو لغة التسهيل والتليين يقال صوت رخيم اى سهل لين واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص ثم انه انواع ترخيم النداء وترخيم
الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب وترخيم التصغير وسيأتي في باب التصغير يجوز ترخيم المنادى اى حذف آخره تخفيفا وذلك
بشرط كونه معرفة لان المعارف كثر نداؤها فدخلها التخفيف بحذف آخرها وخص الآخر بذلك لانه محل التغيير غير مستغاث
مجرور باللام ولا مندوب ولا ذى اضافة ولا ذى اسناد فلا يرخم نحو قول الاعمى يا انسانا خذ بيدى لانه نكرة ولا نحو يا لجعفر
لان المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور ومثله نكان غير منادى لانه معمول لاداة النداء في لفظه
وانما عملت في نونه فان لم يجر باللام جاز ترخيمه نص على ذلك سيبويه في كتابه واعترض عليه شراحه كالصفار وابن خروف و
السيرافي وعبارة التسهيل تقتضيه فانه قيد المنادى بكونه مبنيا والمستغاث المجرور معرب غير المجرور المفرد مبنى شاهد ترخيمه قوله
اعام لك بن صعصعة بن سعد قال ابن الضايع وهذا ضرورة وقد نادى بغير يا وذلك ممنوع وسمع ترخيمه مع اللام كقوله
كلما نادى مناد منهم يا لتيم الله قلنا يا مال وهو ضرورة اتفاقا ولا يرخم نحو وا جعفرا لان المندوب ليس منادى حقيقة وان
كان على صورة المنادى لانه لا يطلب اقباله ولا يرخم نحو يا امير المؤمنين لان المضاف اليه منزل منزلة التنوين مما قبله
فليس باخر المنادى حقيقة ولا يرخم نحو تأبط شرا علما لان اصله الجملة وجزؤها الثانى ليس منادى ونقل عن الكوفيين اجازة
ترخيم ذى الاضافة بحذف عجز المضاف اليه متمسكا بنحو قوله ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعى ميتة فيجيب اراد يا ابا
عروة فحذف حرفا النداء ورخمه بحذف التاء واجيب بانه نادر وتبعد بفتح التاء المثناة فوق وسكون الموحدة وفتح العين
من البعد بفتحتين وهو الهلاك وميتة بكسر الميم هيئة من الموت وانشد من هذا حذف المضاف اليه باسره كقوله يا عبد
هل تذكرنى ساعة اراد يا عبد عمرو وعبد عمرو علم له وزعم ابن مالك في النظم والتسهيل وشرحه انه قد يرخم ذو الاسناد وان
عمرا نقل ذلك عن العرب فقال في شرح التسهيل ونص يعنى سيبويه في باب النسب على ان من العرب من يرخمه فيقول في تأبط
شرا يا تأبط وتبع على ترخيمه النسب اليه قال ولا خلاف في النسب اليه انتهى والاشهار المنع في المسئلة عن سيبويه عنيته ذكرها
ونبه على ان صاحب المنع هو الناقل للاجازة عن العرب الذى نقل عن سيبويه وقع له في باب الاضافة الى الحكاية قال فاذا اضفت
الى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر فلزمه الحذف كما لزمهما وذلك كقولك في تأبط شرا تأبطى
قال ويدل على ذلك ان من العرب من يفرد فيقول يا تأبط اقبل فيجعل الاول مفردا فكذلك تفرده في الاضافة يعنى في النسب هذا
نصه في المسئلة في باب النسب ونص في باب الترخيم على المنع فقال واعلم ان الحكاية لا ترخم لانك لا تريد ان ترخم غير منادى وليس
مما يغيره النداء وذلك نحو يا تأبط شرا قال ولو رخمت هذا لرخمت رجلا سمى يا دار عبلة بالجواء تكلمى انتهى فاذا كان المجتهد
في مسئلة واحدة نصان متعارضان في بابين فالحمل على المذكور في بابه لانه نص بصدد تحقيقه وايضاحه بخلاف ما يذكره في غير بابه
فانه لم يعتن به كاعتنائه بالاول لكونه ذكره استطرادا هذا اذا لم يثبت انه رجع عن احدهما ولم يكن هنا تاريخ وقول
النظم وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل يوهم انه لم ينقل عن غيره وقد عرفت ما فيه وعمرو هذا المذكور في النظم هو امام النحو سيبويه
لقبه وهو لفظ فارسى معناه رائحة التفاح قال البطليوسى في شرح الفصيح الاضافة في لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح ووبه
الرائحة والتقدير رائحة التفاح وقيل كانت امه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل
كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه وقيل لانه كان ابيض مشوبا بحمرة كان خده
لون التفاح وكنيته ابو بشر ولكن غلب اللقب عليه حتى اذا اطلق لم ينصرف الا اليه وان كان لقب سيبويه جماعة غيره منهم
محمد بن موسى بن عبد العزيز المصرى ومحمد بن عبد العزيز الاصبهانى وابو الحسن على بن عبد الله الكرخى المغربى ثم ان كان
المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا سواء كان تعريفه بالعلمية ام بالقصد والاقبال وسواء كان على ثلاثة احرف
ام اقل والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزنه مطلقا في كل ما انث بالها تقول في هبة علما يا هب بحذف التاء وفي جارية
لمعينة يا جارى بحذف التاء ومنع المبرد ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة ويرده السماع قالوا يا شا ارجنى بالجيم المضمومة
وبالنون اى يا شاة اقيمى ولا تسرحى حتى يقال للشاة داجن اذا الفت البيوت واستانست قاله ابن السكيت وقال العجاج جارى لا
تستنكرى عذيرى سيرى واشفاقى على بعيرى اراد يا جارية فحذف حرف النداء ورخمه بحذف الهاء وتقدم ان حذف حرف النداء
لا يجوز مع اسم الجنس المعين الا عند الكوفيين والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الامر الذى يحاوله الانسان

عما يعد وعليه

عما يعد وعليه سيبويه واشفاقى بدل تفصيل من عذيرى وان كان المنادى مجردا من التاء اشترط لجواز ترخيمه كونه علما زائدا
على احرف ثلاثة والى ذلك اشار بقوله النظم واحظلا ترخيم ما من هذه التا قد خلا الا الرباعى فما فوق العلم كجعفر علم رجل وسعاد
علم امراة فيقال فيهما يا جعف ويا سعا ولا يجوز ذلك الترخيم في نحو انسان لمعين لان تعريفه بغير العلمية واجاز بعضهم ترخيمه
على قولهم اطرق كرا ويا صاح وهو قياس على شاذ ولا يجوز ذلك في نحو زيد من كل ثلاثى ساكن الوسط ولا في نحو حكم من كل
ثلاثى محرك الوسط لانهما وان كانا علمين فليسا زائدين على ثلاثة احرف فحذف احدها اجحاف هذا مذهب الجمهور وقيل يجوز
الترخيم في محرك الوسط كحكم وحسن فيقال يا حك ويا حس دون ساكنه كزيد وعمرو وهذا التفصيل للفراء اجرى حركة الوسط
مجرى الحرف قياسا على اجرائهم نحو سقر لحركة وسطه مجرى زينب في ايجاب منع الصرف لا مجرى هند في اجازة الصرف وعدمه وقيل
يجوز الترخيم فيهما وهو قول بعض الكوفيين المحرك الوسط فظاهر واما الساكن الوسط فقياس على نحو يد في غير الترخيم فان اصلها
يدى بسكون الدال ودخلها الحذف وجوبا فدخلها جوازا اولى فضل والمحذوف للترخيم اما حرف واحد وهو الغالب نحو يا جعف
ويا سعا وقراءة بعضهم وهو ابن مسعود ونادوا يا مال وقيل للذى حسن الترخيم لاهل النار ضعفهم عن اتمام الاسم لانهم في غمرة الترخيم
والحزن وذلك اذا كان الحرف الذى قبل الآخر من احرف اللين وهى الالف والواو والياء مطلقا لكون حرف اللين ساكنا
بناء على الملاقاة اللين على هذه الاحرف سواء كانت ساكنة او متحركة والمحققون يخصون احرف اللين بالساكنة فالقيد على
الاول مخصوص وعلى الثانى كاشف وفى بعض النسخ من احرف العلة وهو اصوب لان الاصل في القيد التخصيص وزائدا الا اصليا
او بعد فصاعدا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومع الآخر احذف الذى تلا ان زيد لينا ساكنا مكملا اربعة فصاعدا او قبله حرف من
جنسه على الاصح لفظا كمروان ومسكين ومنصور او تقديرا كمصطفون ومصطفين علمين سواء كان الحرف الاخير زائدا ام
اصليا وذلك نحو مروان فان الالف والنون فيه زائدان واسماء بالمد علما منقولا من جمع اسم فهمزته اصلية لانها بدل من لام
الكلمة واصلها اسماو ابدلت الواو همزة لتطرفها اثر الف زائدة ووزنه افعال ومنصور علما ومسكين علما منقولين من صيغ
المفعول والفاعل فالراء من الاول والنون من الثانى اصليان وما قبلها زائد فيحذف عند الترخيم من مروان الالف والنون
فتقول يا مرو ومن اسماء الالف والهمزة وتقول يا اسم ومن منصور الواو والراء وتقول يا منص ومن مسكين الياء والنون وتقول
يا مسك ومن مصطفون ومصطفين الواو والياء والنون وتقول فيهما يا مصطف كما قال الفرزدق يخاطب مروان بن عبد
الملك يا مرو ان مطيتى محبوسة ترجو الحباء وربها لم ييأس اراد يا مروان فرخمه بحذف الالف والنون والحباء بكسر الحاء المهملة
والباء الموحدة والمد العطاء وربها صاحبها وقال ابو زبيد الطائى على ما زعم اللخمى او لبيد على ما زعم النحاس في شرح الكتاب
يا اسم صبرا على ما كان من حدث ان الحوادث ملقى ومنتظر اراد يا اسماء فرخمه بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبرى على الحوادث فان
بعضها ملقى وبعضها منتظر بخلاف نحو شمال بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد علما فتقول في ترخيمه يا شما
بحذف اللام فقط دون الهمزة لانها زائدة وهو الهمزة غير حرف لين قال في النهاية واختلف في نحو معد هل الزائد الاول او الثانى
فمن قال الزائد الاول حذف الآخر لتطرفه ثم حذف الذى قبله لان لفظه كلفظه ومن قال الزائد الثانى حذفهما وابقى ما قبله و
هذه المسئلة ذكرها سيبويه في محمر ومسود وبخلاف نحو هبيخ بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة التحتانية المشددة وفي آخره خاء
معجمة الغلام الممتلئ وقنور بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء مهملة الصعب اليبوس من كل شئ حال كون هبيخ
وقنور علمين فتقول في ترخيمهما يا هبى ويا قنو بحذف آخرهما فقط ولا يحذف آخرهما لتحرك حرف اللين فيهما وهو الياء في هبيخ و
الواو في قنور وبخلاف نحو مختار ومنقاد علمين فتقول في ترخيمهما يا مختا ويا منقا بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله لان
الالفين فيهما فانهما منقلبان عن اصل فاصل مختار ومنقاد مختير ومنقود بفتح الياء والواو وكسرهما فلما تحركا وانفتح ما قبلهما
قلبا الفين والمنقلب عن اصل اصل واجاز الاخفش ان يقال في ترخيمهما يا مخت ويا منق بحذف الالف من كل منهما مع الآخر نظرا
الى الحالة الراهنة اى الثانية وبخلاف نحو سعيد وثمود وعماد فتقول في ترخيمهن يا سعى ويا ثمو ويا عما بحذف الدال فيهن
فقط ولا يحذف ما قبلها من الياء والواو والالف وان كان كل منها حرف لين زائد لان السابق على حرف اللين حرفان لا
ثلاثة وهذا المحترز بقوله مكملا اربعة واجاز الفراء حذف الالف والياء مع الآخر من نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف الواو مع الآخر
في نحو ثمود في لغة من يجعله اسما برأسه ولا ينتظر المحذوف فيقول يا سع ويا عم ويا ثم واما على لغة من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف
الواو والدال ولا يجيز يا ثمو بحذف الدال فقط لان بقاء الواو يستلزم عدم النظير اذ ليس في العربية اسم متمكن في آخره واو لازمة

قبلها ضمة ورد بانه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك مخالف للقياس قال الواو والياء لا يحكم لهما بحكم الاخر بل بحكم الحشو فلا يلزم ما قاله ورد بخلاف نحو فرعون وغرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق علما لكونه علما تقول في ترخيمهما يا فرعو ويا غرني بحذف اخرهما فقط ولا تحذف الواو والياء لعدم مجانسة الحركة لهما والجرمي والفراء لا يشترطان المجانسة فيجيزان حذفهما مع اللين وان كان قبله فتحة فيقولان يا فرع ويا غرن لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة احرف والى ذلك اشار الناظم بقوله والخلف في واو وياء بهما فتح قفي ولا خلاف في جواز حذف الواو والياء مع الاخر من نحو مصطفون ومصطفين علمين فتقول فيهما يا مصطف بحذف الواو والنون من الاول والياء والنون من الثاني لان اصلهما مصطفيون ومصطفيين بضم الياء في الاول وكسرها في الثاني ولكنهم قلبوها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الالف لالتقاء الساكنين فالحركة المجانسة وهي الضمة في الاول والكسرة في الثاني وان لم تكن ملفوظة فهي مقدرة والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ كما سبق في قوله وقبله حركة من جنسه لفظا او تقديرا وهو ماخوذ من قول التسهيل مسبوق بحركة مجانسة ملفوظة او مقدرة والحذف للترخيم اما حرف واحد او حرفان كما تقدم واما كلمة برأسها وذلك في المركب المزجي واليه اشار الناظم بقوله والعجز احذف من مركب تقول في ترخيم معدي كرب وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما يا معدي ويا بعل ويا سيب بالمهملة ومنع الفراء من ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع الكوفيون ترخيم المختوم بويه والمنقول ان العرب لم ترخم المركب المزجي وانما اجازه النحويون قياسا واما كلمة وحرف وذلك في اثني عشر علما تقول اذا رخمته يا اثن بحذف الالف وعشر كما تقول في ترخيمه لو لم تركبه نص على ذلك سيبويه لان عشر في موضع النون فنزلت هي والالف منزلة الزيادتين في اثنان علما ولذلك اعرب وقد يحذف المضاف اليه واخر المضاف جميعا نحو يا صاح اصله يا صاحبي قاله ابن خروف والجوهري وابن بري وجماعة وقال غيرهم هو مرخم صاحب على غير قياس وفصل الاكثر في لسان العرب ان ينوى المحذوف فلا يغير ما بقي عن حاله من حركة او سكون بل يبقى على فتحه ان كان مفتوحا تقول في جعفر يا جعف بالفتح وعلى كسره ان كان مكسورا تقول في حارث يا حار بالكسر وعلى ضمه ان كان مضموما تقول في منصور يا منص بتلك الضمة الموجودة قبل الترخيم وعلى سكونه ان كان ساكنا تقول في هرقل يا هرق بالسكون وتقول في ثمود وعلاوة وكروان اعلاما يا ثمو ويا علاو ويا كرو بابقاء الواو على صورتها في الامثلة الثلاثة من غير ابدال لانها ليست طرفا في التقدير لان الحرف المحذوف بعدها في نية الملفوظ به وتسمى لغة من ينتظر واليها اشار الناظم بقوله وان نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه الف ويجوز ان لا ينوى المحذوف فيجعل الباقي بعد الحذف اسما برأسه ويجعل الحرف الذي قبل المحذوف كانه اخر الاسم في اصل الوضع فان عن حذف فلا يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغة من لا ينتظر واليها اشار الناظم بقوله واجعله ان لم تنو محذوفا كما لو كان بالاخر وضعا تمما فتقول يا جعف ويا حار ويا هرق بالضم فيهن وكذا تقول يا منص بضمة حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها وتقول يا ثمي بابدال الضمة كسرة والواو ياء كما تقول في جمع جرو بتثليث الجيم ودلو على افعل بضم العين الاجري والادلي والاصل الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء لئلا يلزم منه عدم النظير لانه ليس في العربية اسم اخره واو لازمة مضموم ما قبلها وما نجده مناقضا محكوم بحكم المعرب فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وجعله علما عارض وخرج بالمعرب المبني اصالة نحو هو واما اسماء البلدان نحو سمنو وقمنو في الاقليم الصعيدي فالظاهر انها غير عربية كسمندو وخرج بذكر نحو دلو فان ما قبل الواو ساكن وخرج باللزوم نحو هذا ابوك فان الواو فيه ليست بلازمة فانها تقلب الفا في النصب وياء في الجر وتقول يا علاء بابدال الواو همزة لتطرفها بعد الف زائدة كما في كساء فان اصله كساو لانه من كسوت فابدلت الواو همزة لما ذكرنا وتقول يا كرا بابدال الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يكن بعدها ساكن كما في العصا والعلاوة بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام الوقر والكروان بفتح الكاف والراء طائر طويل العنق وهو ذكر الحبارى فصل يختص ما فيه تاء التانيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علمية بل مطلق التعريف فيه كاف ولو بالقصد ولا زيادة على ثلاثة احرف كما مر في قوله ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا تقول في هبة علما يا هب وفي جارية لمعينة يا جاري ومنها انه اذا حذف منه التاء توفر من الحذف فلم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها لان تاء التانيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها والى ذلك اشار الناظم بقوله والذي قد رخما بحذفها وفره بعد فتقول في ترخيم عقنباة بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة فالف فتاء تانيث صفة للعقاب

يقال

يقال عقاب عقنباة اي ذو مخالب حداد يا عقنبا بالالف ولا يحذف ما قبلها ومنها انه لا يرخم الا على نية المحذوف خوف اللبس بالمذكر تقول في ترخيم مسلمة بضم الميم وحارثة بالحاء المهملة والثاء المثلثة وحفصة يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح فيهن ولا تقول يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله والتزم الاول في كمسلمة فان لم يخف اللبس جاز ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف كما في نحو همزة علما بضم الهاء وفتح الميم والزاي وهو المغتاب يستوي فيه المذكر والمؤنث يقال رجل همزة وامرأة همزة وفي التنزيل ويل لكل همزة و مسلمة بفتح الميم علم لرجل وليست التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث فتقول اذا رخمتهما على لغة من لا ينتظر يا همز ويا مسلم بالضم فيهما اذ لا لبس بذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الوجهين في كمسلمة ومنها ان نداءه مرخما اكثر من ندائه تاما من غير ترخيم كقوله وهو امرؤ القيس الكندي افاطم مهلا بعض هذا التدلل فان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي اراد يا فاطمة وازمعت بزاي معجمة وعين مهملة اي احكمت عزمك والصرم القطع والاجمال الاحسان ولكن قد شارك في هذا الحكم الاخير مالك وعامر وحارث فترخيمهن اكثر من تركه الترخيم لكثرة استعمالهن في النداء ووجه اختصاص ما فيه تاء التانيث بذلك انه لا يتوقف على كثرة الاستعمال فافترقا

فصل ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط احدها ان يكون ذلك في الضرورة الشرط الثاني ان يصلح الاسم المراد ترخيمه في الضرورة للنداء بان يباشره حرف النداء واليهما اشار الناظم بقوله ولاضطرار رخموا دون ندا ما للندا يصلح فلا يجوز ترخيم الضرورة في نحو الغلام مما فيه ال لانه لا يصلح لمباشرة حرف النداء ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج اوالفا مكة من ورق الحمي بفتح الحاء المهملة وكسر الميم واصله الحمام بالتخفيف فحذف الميم الثانية وقلبت الالف ياء للقافية وقيل حذفت الالف وابدلت الميم ياء ويحتمل ان يكون حذفت منه الالف والميم للضرورة كقوله درس المنا بمتالع وكسرت الميم الاولى للقافية والياء اشباع وورق بضم الواو جمع ورقاء وهي التي في لونها بياض الى سواد الشرط الثالث ان يكون المرخم في الضرورة اما زائدا على الثلاثة وذلك ماخوذ من قول النظم نحو احمد او مختوما بتاء التانيث فالاول كقوله وهو امرؤ القيس الكندي لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر اراد ابن مالك فرخم في غير النداء ضرورة وتركه فبقي كانه اسم برأسه ونونه على لغة من لا ينتظر وتعشو تنظر في العشا وهو الظلام والخصر بفتح الخاء والصاد المهملتين شدة البرد والثاني كقول الاسود بن يعفر وهذا رداء عنده يستعيره ليسلبني حقي امال بن حنظل اراد ابن حنظلة فرخم في غير النداء ضرورة ولا يمتنع الترخيم في الضرورة على لغة من ينتظر المحذوف عند سيبويه وجمهور البصريين خلافا للمبرد فالواو ودليلنا القياس على النداء والسماع ومنه قول اوس التميمي ابن حارثة اني لو رقيته او امدحه فان الناس قد علموا اراد ابن حارثة فرخمها تخدلي لنا على لغة من ينتظر وقوله وهو جرير الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اراد امامة بضم الهمزة علم امرأة فرخمها تخدلنا على لغة من ينتظر ورماما جمع رمة بضم الراء المهملة وهي القطعة البالية من الحبل وانشده المبرد وما عهد كعهدك يا اماما قال ابن مالك في شرح الكافية والانصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا ترجح احداهما بالاخرى انتهى وفهم من عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة انه يجيء في النكرات كقوله ليس حي على المنون بخال اي بخالد

هذا باب المنصوب على الاختصاص

والاختصاص في الاصل مصدر اختصصته بكذا اي خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف والباعث عليه فخر او تواضع او زيادة بيان فالاول نحو علي ايها الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو اني ايها العبد فقير الى عفو الله والثالث نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف وهو خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الامر نحو احسن بزيد والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن اي ليرضعن والمنصوب على الاختصاص هو اسم ظاهر معرفة ولا يكون الا معمولا لاخص مضمرا وجوب الحذف كما يجب حذف ناصب المنادى فان كان المنصوب على الاختصاص ايها في التذكير افرادا وتثنية وجمعا او ايتها في التانيث افرادا وتثنية وجمعا استعملا في الاختصاص كما يستعملان في النداء فيضمان لفظا وينصبان محلا ويتصل بهما ها التنبيه وجوبا ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع مراعاة للفظ محلى بال الجنسية نحو انا افعل كذا ايها الرجل فانا مبتدا وافعل خبره وايها في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والرجل نعت اي على اللفظ واللهم اغفر لنا ايتها العصابة بكسر العين فايتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والعصابة نعت ايتها على اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين في موضع النصب على الحال والمعنى انا افعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب وما ذكرنا من ان ايها وايتها مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص

محذوفا هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى ان كلامه تمام اي قال ولا ينكر ان ينادي الانسان نفسه الا ترى الى قول عمر كل الناس افقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى ان يا في الاختصاص معربة وذهب الشارح في دعواها محتمل وجهين احدهما ان يكون خبر المبتدا والتقدير انا افعل كذا هو ايها الرجل اي المخصوص به والثاني ان يكون مبتدا والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل المخصوص انا المذكور و ان كان المنصوب على الاختصاص عنهما اي عنها واينها نصب لفظا سواء كان لفظه مفردا ام مضافا فالاول نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف والثاني نحو قوله انا معاشر الانبيا لا نورث فالعرب ومعاشر منصوبا على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره اخص العرب واخص معاشر والى هذا الباب اشار الناظم بقوله الاختصاص كندا البيتين والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادي في ثلثة احكام احدها افادة الاختصاص بالمتكلم كما ان المنادي يفيد الاختصاص بالمخاطب والثاني ان كل واحد منهما لا يكون الا للحاضر والثالث ان الاختصاص واقع في معرض التاكيد والندا قد يكون كذلك كقولك للملك هو مضيع لبيك كان الامر كذا يا فلان ويفارق المنادي في احكام لفظية ومعنوية فاما الاحكام اللفظية فامور احدها انه ليس معه حرف ندا لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المنادى فانه لا يخرج عن ذلك الثاني انه لا يقع في اول الكلام بل في اثنائه او في وسطه كالواقع بعد نحن في المثال وبعد انا في الحديث المتقدم وهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انا معاشر الانبيا كما شرحنا في الحديث المتقدم او بعد تمام الكلام كالواقع بعد انا ولنا في المثال الذي قبله وهما انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة فالمخصوص وهو ايها في المثال الاول وايتها في المثال الثاني وقعا بعد تمام الكلام لان كلا من قولك انا افعل كذا واللهم اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادي فانه يقع في اول الكلام نحو يا الله اغفر لنا والثالث انه يشترط ان يكون المتقدم عليه اسما بمعناه في التكلم والخطاب والغائب كونه اي المتقدم على المخصوص ضمير تكلم يخصصه ويتناوله فالاول انا افعل كذا ايها الرجل والثاني اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وقد يكون المتقدم ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجو الفضل فبك متعلق بنرجو والله منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجو وفي هذا المثال شذوذان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قاله في الشذور ولا يكون المتقدم ضمير غائب ولا اسما ظاهرا فلا يجوز بهم معشر العرب ختم المكارم ولا بزيد العالم يقتدي الناس والرابع والخامس انه يقل كونه علما وانه ينتصب مع كونه مفردا معرفة كما في هذا المثال وهو بك الله نرجو الفضل ومثله سبحانك الله العظيم والمنادي بكثر كونه علما ويضم مع كونه مفردا والسادس ان يكون بال قياسا كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف والمنادي لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر انه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا قاله في الارتشاف والمنادي يكون كل الحادي عشر انه ها هنا لا توصف باسم الاشارة وتوصف في الندا الثاني عشر ان صفته اي ههنا واجبة الرفع بلا خلاف كما قاله في الارتشاف وفي الندا طرقها خلافا اجاز المازني نصبها الثالث عشر انه ها هنا اختلف في ضمتها هل هي اعراب او بناء وفي الندا بناء بلا خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هنا لم يعوض عنه شيء وعوض عنه في الندا حرف الخامس عشر ان العامل هنا المحذوف فعل الاختصاص وفي الندا فعل الدعا والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر انه لا يكون ايها حرف الندا وانه لا يغني عن الاسم المتكلم وانه لا يجوز فيه الترخيم التاسع عشر والعشرون انه لا استغاثة به ولا ندبة واما الاحكام المعنوية فامور احدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع الندا انشا والثاني ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه والثالث انه مفيد لفخر او تواضع او زيادة بيان بخلاف الندا فيهما

هذا باب التحذير

وهو في الاصل مصدر حذر بالتشديد والمراد به هنا تنبيه المخاطب على امر مكروه ليجتنبه ويكون بثلثة اشيا باياك واخواته وبما ناب عنها من الاسما المضاف الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد فان ذكر المحذر بلفظ ايا فالعامل في محلها النصب فعل محذوف لزوما لانه لما كثر التحذير بلفظ ايا جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا معه اضمار الفاعل سواء عطفت عليه المحذر منه نحو اياك والشر ام كرر نحو اياك اياك المراد لم تعطف ولم يكرر نحو اياك الاسد والى ذلك اشار الناظم بقوله اياك والشر ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب ودون عطف ذا لايا انسب فنقول اذا عطفت عليه المحذر منه اياك والاسد فاياك في محل نصب بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه ثم قيل يجب تقديره بعد اياك والاصل اياك احذر لانه لو قدر قبله لاتصل به فقيل احذرك فلزم تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما الحق بها وقيل الاصل احذر تلاقي نفسك والاسد ثم حذف الفعل وهو احذر وفاعله وهو ضمير المخاطب المستتر فيه فصار تلاقي نفسك والاسد ثم حذف المضاف الاول وهو تلاقي واتيب عنه الثاني وهو نفسك فانتصب فصار نفسك والاسد ثم حذف المضاف الثاني وهو نفس واتيب عنه الثالث في التركيب وهو الكاف فانتصب بعد ان كان مجرورا بالاضافة وانفصل لتعذر

اصاله

اصالة فصار اياك واختلف في اعراب ما بعد الواو فقيل هو معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك ان تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك وهذا مذهب كثير منهم السيرافي واختاره ابن عصفور واعترض بان اياك محذر والاسد محذر منه والعطف يقتضي التشارك في المعنى واجيب بان مقتضى العطف الاشتراك في معنى الحرف فلا يمتنع ان يكون احدهما محذرا والاخر محذورا منه قاله الفخر الرازي في شرح المفصل وذهب ابن خروف وابن طاهر الى ان ما بعد الواو منصوب بفعل اخر محذوف فهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك قولا ثالثا وهو ان يكون معطوفا عطف مفرد لا على التقدير الاول بل على تقدير تلاقي نفسك ولا محذوف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قال ولا شك في ان هذا اقل تكلفا انتهى وظاهر صنيع الموضح موافقته ونقول اذا لم تعطف ولم تكرر اياك من الاسد واختلف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور هو فعل متعد لواحد والاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله المستتر فيه فصار نفسك من الاسد ثم حذف المضاف وهو نفس فانفصل الضمير وانتصب فصار اياك من الاسد فاياك منصوب بباعد محذوفا ومن الاسد متعلق بذلك المحذوف وقيل عامله فعل متعد لاثنين والتقدير احذرك من الاسد قاله ابن الناظم تبعا لابي البقا فحذف احذر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله فنحو اياك الاسد بحذف من ونصب الاسد ممتنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور لما يلزم عليه من حذف من ونصب المجرور وهو غير مطرد الا مع ان وان وكي كما تقدم في باب التعدي واللزوم وجائز على التقدير الثاني وهو راي ابن الناظم وابي البقا لان احذر يتعدى الى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه والكلام على تقدير الجمهور انشائي وعلى تقدير ابن الناظم خبري ولا خلاف في جواز اياك ان تفعل على التقديرين فيجوز على الاول لصلاحيته تقدير من اي من ان تفعل لان حرف الجر يحذف مع ان قياسا مطردا كما تقدم وجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل اليه بنفسه من غير تقدير واسطة ولا يكون ايا في هذا الباب لمتكلم لان المتكلم لا يحذر نفسه وشذ قول عمر لتذك لكم الاسل بفتح الهمزة والسين المهملة وفي اخره لام وهو هنا ما رق وارهف من الحديد كالسيف والسكين ونحوهما وفي الصحاح الاسل شجر الرماح ويقال لكل نبت له شوك طويل والرماح جمع رمح والسهام جمع سهم واياي وان يحذف احدكم الارنب فقيل الكلام جملتان ثم قال الزجاج اصله اياي و حذف الارنب واياكم وحذف الارنب فحذف من كل جملة ما اثبت في الاخرى وقال الجمهور اصله اياي باعدوا واعرضوا عن حذف الارنب وباعدوا انفسكم ان يحذف احدكم الارنب ثم حذف من الاول المحذر وهو حذف الارنب وحذف من الثاني المحذور وهو باعدوا انفسكم وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل حذف منها شيئا واصله اياي باعدوا عن حذف الارنب عن حذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد فاذا لو اعطفت شيئين على شيئين وقال السيرافي حذف شيئان فقط واصله اياي باعدوا وحذف الارنب ولا يخفى ما في هذه الاقوال من الضعف اما قول الزجاج فان فيه دعوى حذف اياكم ولا دليل عليه وحذفها لما استقر لها في هذا الباب من انها بدل من اللفظ بالفعل واما اختيار الموضح فيفيد حذف من الاول لدلالة الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من صنيعه في اياك والاسد انهما جملة واحدة واما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فان مباعدة تمامه لم عن حذف الارنب مباعدة لحذف الارنب عنه وكذا هو في قول السيرافي وان اقتصر على فان باعد في ليس انه ابا المباعدة المطلقة بل بالمباعدة عن شيء خاص كذا مباعدة حذف الارنب بما هو عنه ويرجع القولين الاخيرين الى قول واحد وان ظن الشارحون انهما غيران ولا يكون ايا في هذا الباب لغائب لاختصاص التحذير بالمخاطب وشذ قول بعضهم اي العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياا الشواب قال سيبويه حدثني من لا اتهم عن الخليل انه سمع من اعرابي والشواب بالشين المعجمة وفي اخره موحدة مشددة جمع شابة ويروى السوات بالسين المهملة جمع سوأة والمعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة فلا يتولع بشابة ولا يفعل سوأة والكلام جملة واحدة والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وانفس الشواب فحذف الفعل وفاعله المضاف الاول واتيب عنه الثاني ثم الثاني واتيب عنه الثالث فانتصب وانفصل وابدل انفس باياها لانها لا فيهما في المغني وفيه شذوذان اخران احدهما اجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الامر وحذف حرف الامر وهو اللام معا لان لام الامر لا تحذف الا في الضرورة كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا اي لتفد فحذفها مع مجرورها اشد والشذوذ الثاني اقامة الضمير وهو ايا الثانية مقام الظاهر وهو الانفس المضافة الى الشواب لان المستحق للاضافة الى الاسما الظاهرة انما الى المضمر اي على الاصح انما هو المظهر لا المضمر لان الاضافة اما للتعريف واما للتخصيص والضمير غني عن ذلك لانه اعرف المعارف وذهب الخليل الى ان اياه ضمير اضيف احدهما الى الاخر والى الشذوذ اشار الناظم بقوله وشذا اياي واياه اشذ وان ذكر

وحذف الارنب

باب الاغراء

باب اسماء الافعال

المحذر نفسه الدال بغير لفظ اياي واقتصر على لفظ المحذر منه فانما يجب الحذف للعامل ان كررت او عطفت فالاول هو ذكر المحذر
بغير لفظ اياي مع التكرار نحو نفسك نفسك ومع العطف نحو نفسك ونفسك والثاني وهو الاقتصار على ذكر المحذر منه مع
التكرار نحو الاسد الاسد ومع العطف نحو ناقة الله وسقياها فالعامل في هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوبا لان العطف
كالبدل من اللفظ بالفعل والتكرار بمنزلة العطف وفي غير ذلك يجوز الاظهار للعامل كقوله وهو جرير خل الطريق لمن يبني المنار
بها وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر فاظهر العامل وهو خل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف والمنار
بفتح الميم وتخفيف النون حدود الارض والبرزة الارض الواسعة والبا للظرفية والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ستر فعله
لن يلزما الامع العطف او التكرار **هذا باب الاغراء** بالمد وهو في الاصل مصدر اغريت المراد به هنا
تنبيه المخاطب على امر محمود ليفعله وحكم الاسم المنصوب فيه حكم الاسم في التحذير الذي لم يذكر فيه ايا فلا يلزم حذف عامله
الا في عطف او تكرار لما تقدم كقولك في العطف المروة والنجدة بنصبهما بتقدير الزم وقوله وهو مسكين الدارمي اخاك اخاك
ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح بنصب اخاك بتقدير الزم وجوبا واخا الثاني توكيد والهيجا بالقصر هنا والاكثر
فيه المد الحرب ولا يعطف في التحذير والاغراء الا بالواو خاصة لان المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان فان فقد العطف و
التكرار جاز اظهار العامل نحو الزم اخاك ويقال الصلوة جامعة بنصبهما فتنصب الصلوة بتقدير احضروا وجامعة على الحال
من الصلوة وناصبها احضروا المحذوف ولو صرح بالعامل في الصلوة لجاز لعدم العطف والتكرار ويقال برفعهما على
الابتدا والخبر وبرفع الاول على الابتدا وحذف الخبر ونصب جامعة على الحال وبنصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على الخبر لمبتدا
محذوف والى حكم الاغراء اشار الناظم بقوله وكمحذر بلا ايا اجعلا مغرى به في كل ما قد فصلا **هذا باب اسما الا**
فعال وهل هي اسما الالفاظ الافعال او لمعانيها من الاحداث والازمنة او اسما للمصادر النائبة عن الافعال او هي
افعال اقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه الى ظاهر قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة
من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بانها افعال حقيقة او اسما لالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب عند
الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بانها اسما لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتدا واغنى مرفوعها عن
الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بانها اسما للمصادر النائبة عن الافعال موضعها نصب بافعالها الناشئة
عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب وهو قول المازني والصحيح ان كلا منها اسم لفعل وانه لا موضع لها من الاعراب
واسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان فانه اسم ناب عن فعل ماض نحو افترق وصه فانه ناب عن فعل امر وهو اسكت واوه
فانه اسم ناب عن فعل مضارع وهو اتوجع والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو ناب عنه من الحدث والزمان
والمراد بالاستعمال كونه ابدا عاملا غير معمول لعامل يقتضي الفاعلية والمفعولية فخرجت الحروف نحو ان واخواتها فانها وان
نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة فليست ابدا عاملة وخرجت المصادر والصفات النائبة
عن افعالها في نحو ضربا زيدا فانه نائب عن اضرب وافائم الزيدان فانه نائب عن يقوم فان العوامل اللفظية والمعنوية تدخل
عليها فتعمل فيها الا ترى ان ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وقائم مرفوع بالابتدا واسم الفعل قد يرد بمعنى الامر كثيرا
كصه ومه وآمين فصه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف لا بمعنى اكفف بمعنى كف نفسك ومه لا يتعدى قال في شرح التسهيل وتبعا لغيره ورد ذلك
غير مطرد فان آمين لا يتعدى واستجب يتعدى وآمين بالمد والقصر والامالة لا بتشديد الميم بمعنى استجب ونزال بالنون
والزاي والبنا على الكسر بمعنى انزل وبابه وهو منقاس من كل فعل ثلاثي تام متصرف ولا ينقاس في غيره وشذ دراك من ادرك وبدار
من بادر وقال بددارها من ابل بدار ها ولجاز ابن طلحة بناءه من افعل قياسا على دراك وعلى بنائهم فعال التعجب وشذ قرقار بمعنى قرقر
اي صوت من قرقر بطنه ولجاز الاخفش ان يقال دخراج وقرطاس قياسا على قرقار ولا يجوز من هب ذع وهاب ودراع الجمود
لا كونه قائما للنقص ويجوز من الناشر ولم يقس المبرد شيئا من الباب لانه ابتدع لما لم تسمع من الاسما وردبانه باب احد كثر استعماله
على منهاج واحد وكان حقيقا بالاتساع وان فقد السماع وبناؤه على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة على الاصل وبنو
اسد تفتحه اتباعا او تخفيفا وورده بمعنى الماضي والمضارع المبدوء بالهمزة قليل كشتان ووهها فشتان بفتح النون وفي فتح
نعلب ان الفرا كان يكسرها بمعنى فرق كذا اطلق الجمهور وقيده الزمخشري بكونه الافتراق في المعاني والاحوال قال ابن عمرو
كالعلم والجهل والصحة والسقم قال ولا تستعمله في غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد

لعرفنا

انرفي عنه وهيهات حكى الصغاني فيها ستا وثلثين لغة هيهات وايهات وهيهاه وايهان وهايهات وايهان كل واحدة من هذه
الست مضمومة الاخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة منها منونة وغير منونة فتلك ست وثلثون وحكى غيره هيهات بايهات
بكاف الخطاب وايها وايها ها وفيها فهذه احد واربعون لغة وكلها بمعنى بعد واوه واف فاوه بمعنى اتوجع واف بمعنى اتضجر
لغة ذكر بها في صدر الكتاب وكلها بمعنى اتضجر واوه ووي وواها الثلاثة بمعنى اعجب بفتح الهمزة كقوله نعم ويكانه لا يفلح الكافرون
قوى اسم فعل مضارع بمعنى اعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية مؤكدة اي اعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل
وسيبويه وقال ابو الحسن وي بمعنى اعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى الظن وهما كلمتان وقال الكسائي وي
محذوف من قولك ويلك قال عنترة ولقد شفى نفسي وابرا سقمها قول الفوارس ويك عنتر اقدم فهما كلمة واحدة وقول الشاعر وا
بابي انت وقول الاشعر كانما ذر عليه الزرنب او زنجبيل وهو عندي اطيب وقوا اسم فعل بمعنى عجب قال الجوهري اذا تعجبت من
طيب شي قلت واها له ما اطيبه والى ذلك اشار الناظم بقوله ما ناب عن فعل الثنتين **فصل** اسم الفعل ضربان احدهما
مرتجل وهو ما وضع من اول الامر كذلك اي اسما للفعل كشتان ووي وصه فانها موضوعة من اول الامر اسما لتلك الافعال والثاني
منقول وهو ما وضع من اول الامر لغير اسم الفعل ثم نقل من غيره اليه وهو اي المنقول بالنسبة الى المنقول عنه نوعان احدهما
مفعول من ظرف للمكان او جار ومجرور فالمنقول من الجار والمجرور نحو عليك زيدا فانه نقل عن موضوعه الاصلي واستعمل اسم
فعل بمعنى الزم زيدا ومنه عليكم انفسكم فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وانفسكم مفعول على حذف مضاف اي الزموا
شان انفسكم والمنقول من ظرف المكان نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وامامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تاخر و
من المنقول من الجار والمجرور اليك بمعنى تنح وكان المناسب ان يذكره مع عليك ولكنه ذكر المنقول من الظرف والجار والمجرور على حده
والقاصر منهما على حده وذكر ادبعة ظروف واحد متعد وهو دونك وثلثة قاصرة وهي مكانك وامامك ووراءك وهي منقسمة
لما انت فيه ولما تقدمك ولما تاخر عنك وذكر جارا ومجرورين احدهما متعد وهو عليك والثاني قاصر وهو اليك وزعم الكوفي
ان اليك ياتي بمعنى امسك فيتعدى بنفسها قيل وقد يتعدى عليك بالبا كقول الاخطل فعليك بالحجاج لا تعدل به احدا اذا نزلت عليك
امور وفيه بحث لاحتمال ان يكون البا زائدة وشذ مجي على اسم فعل مضارع بمعنى الزم وعليه اسم فعل للملازم والباب كله سماعي عند
البصريين والكسائي يقيس بقية الظروف على ما سمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف في الكاف المتصلة بعليك واخواته فقال
ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية وقال الفرا
رفع على الفاعلية وقال البصريون جر وقيل بنا على ما كان قبل ان قامت مقام الفعل بنا على انها اسما للافعال وقيل الجر الا اضيافها
بنا على اسما للمصادر واختاره الموضح في الحواشي فقال مثلا على اسم للزوم تقول عليك بمعنى الزمك فالكاف في موضع خفض وفع
انتهى واستفيد منه ان اسم الفعل انما هو الجار فقط والمجرور خارج عنه وذلك خلاف ما صرح به هنا والنوع الثاني منقول
من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله ومصدر اهمل فعله فالنوع الاول نحو رويد زيدا فانهم قالوا ارووده ارودا بمعنى
امهاله ثم صغروا الارواد الذي هو مصدر ارود تصغير الترخيم فحذفوا الهمزة والالف الزائدتين واوقعوا التصغير على اصوله فقالوا رويد
وسمي تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف واقاموه مقام فعله الدال على الامر واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله
فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول به فقالوا رويدا زيدا فرويد فيهما بمعنى ارود وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه نائب عن
فعل امر وزيد مفعول به مجرور في الاول منصوب في الثاني وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يا زيد وقد لا يقيمونه مقام
فعله فيستعملونه منصوبا حالا عند سيبويه نحو ساروا رويدا اي مرودين او حالا لكون السير رويدا او نعتا لمصدر مذكور او مقدر
فالاول نحو ساروا سيرا رويدا والثاني نحو ساروا رويدا ثم انهم نقلوه من المصدرية وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا بفتح الدال
رويد ونصبها من زيدا والدليل على ان رويد هذا المفتوح اسم فعل لا مصدر كونه مبنيا ولو كان مصدرا لكان معربا والدليل
على بنائه كونه غير منون ولو كان معربا لكان منونا والدليل على انه مصغر ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب يا ثالثة والدليل على انه تصغير
ارواد تصغير ترخيم كما قال البصريون مجيئه متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق من قولهم يمشي على رود اي على مهل كما
قال الفرا كان قاصرا والنوع الثاني المهمل فعله قولهم بله زيدا اي دعه فانه في الاصل مصدر فعل مهمل وفعل الفعل له مهمل مرادف لدع
ودع لا مصدر له من لفظه وانما له مصدر من معناه وهو الترك يقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كما يقال ترك زيد بالاضافة الى المفعول
وما جاء في الحديث من ودعهم الجمعة فشاذ ثم قيل بعد ان نقلوه وسموا به فعله بله زيدا بنصب المفعول وبنا بله على الفتح وفاعله ضمير مستتر

وجوبا لانه نائب عن فعل امر وبله هنا اسم فعل والدليل على انه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه كونه غير منون وسكت الموضح عن هذا
التعليل لانه لا يتم به التقريب فان بله المرادفة لكيف تشاركهما في البنا وعدم التنوين يقال بله زيد برفع زيد على الابتدا وبله خبر مقدم عليه
اي كيف زيد وبذلك يتم لبله ثلاثة اوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روي بالاوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف
تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق وقد تاتي لغير ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل من اسمائه عليكا كذا
دونك مع اليكا كذا رويد بله ناصبين ويعملان الخفض مصدرين **فصل** يعمل اسم الفعل عمل مسماه في التعدي واللزوم غالبا فان
كان مسماه لازما كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل تقول هيهات نجد كما تقول بعد نجد قال جرير فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات
خل بالعقيق نواصله فالعقيق فاعل هيهات الاول وخل فاعل هيهات الثاني وهيهات الثالث لا فاعل له لانه لم يؤت به للاسناد بل لمجرد التقوية
والتوكيد للاول واذا كان مسماه لا يكتفي بمرفوع واحد كان اسم فعله كذلك تقول شتان زيد وعمرو كما تقول افترق زيد وعمرو ولان
الافتراق من المعاني النسبية التي لا تتقوم الا باثنين فصاعدا وان كان مسماه متعديا كان اسم فعله كذلك تقول دراك زيدا بنصب المفعول
كما تقول ادرك زيدا بالنصب وفي بعض النسخ تراك زيدا بالتاء والراء والكاف وهو احسن لان دراك شاذ لانه من ادرك وتراك
مقيس لانه من ترك ومن غير الغالب امين وايه فانهما لم يحفظ لهما مفعول ومسماهما يتعدى نحو رب استجب دعائي وزدني علما والى ذلك
اشار الناظم بقوله وما لما تنوب عنه من عمل لها وقد يكون اسم الفعل مشتركا بين افعال فيستعمل على اوجه باعتبارها فيعمل
عملها فيصل الى المفعول بنفسه ان كان بمعنى فعل متعد بنفسه نحو حيهل الثريد بالنصب بمعنى ائت الثريد
وهو خبر معنوي بحرف الجر نحو قالوا حيهل على الخير فعدوه بعلى اي اقبل على الخير وهو ضد الشر قالوا اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر فعدوه
بالباء بمعنى فحيهل من الصالحين اي اسرعوا بذكره والمراد به عمر بن الخطاب كما قال الحريري في المقامة النابغية قال وهو اثر يروى عن ابن مسعود ولكن
اسم الفعل يخالف مسماه فان الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصور درجته عن الفعل
لكونه فرعه في العمل والى ذلك اشار الناظم بقوله واخر ما لذي فيه العمل خلافا للكسائي في اجازته تقديم معموله عليه الحاقا للفرع
باصله ولنا ما احتج به وهو قوله تعالى كتاب الله عليكم وقوله اي الشاعر وهي جارية من بني مازن يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت
الناس يحمدونكا فدلوي مفعول لان وتاويل البصريين ان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به او بالعامل المحذوف والتقدير
كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لان
التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضح في شرح القطر وتاويل البيت ان دلوي مبتدا ودونك خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض
حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه وجوز ابن مالك ان يكون منصوبا بدونك مضمرة مدلولا عليها بدونك الملفوظة مستندا لقوله اي
سيبويه في زيدا عليك كانك قلت عليك زيدا وفيه نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح في متن القطر واما
ما استند اليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الاعراب وجوز بعضهم ان يكون دلوي منصوبا بفعل محذوف دل عليه
السياق اي تناول دلوي وسكت عن دونك والمائح من ماح بالحاء المهملة وهو الذي ينزل البئر فيملأ الدلو اذا قل ماؤها **فصل**
وما نون من هذه الاسماء النائبة عن الافعال بتنوين تنكير فهو نكرة وقد التزم ذلك التنكير في واها وويها كما التزم تنكير نحو احد بمعنى عريب
بفتح العين المهملة وكسر الراء وديار بفتح الدال وتشديد الياء كلاهما مرادف لاحد في الحلق حلا ولم استعمالات احدها مرادف الاول وهو
المستعمل في العدد نحو احد عشر الثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو هو الله احد الثالث مرادف انسان نحو وان احد من المشركين استجارك
الرابع ان يكون اسما عاما في جميع من يعقل نحو فما منكم من احد وهو المراد هنا وهذا ملازم للتنكير غالبا ومن تعريفه قوله وليس
يظلمني في حب غانية الا كعمرو وما عمرو من الاحد قاله في الحواشي وما لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك التعريف في نزال
وتراك بالتاء والراء وبابهما وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف كما التزم التعريف في المضمرات والاشارات والموصولات والمعرف بال اذا
اريد بها معين فانها تستعمل استعمال النكرات فتوصف بالنكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم قاله الموضح
في باب الاستثناء وفي ضمير الغائب اقوال ثالثها ان رجع الى واجب التنكير كربه رجلا فنكرة وان رجع الى جائز التعريف كجاء رجل
فاكرمته فهو معرفة كالراجع الى المعرفة والصحيح انه معرفة مطلقا وما استعمل بالوجهين بالتنوين وتركه ففيه معنيان التنكير والتعريف
وقد جاء على ذلك صه ومه وايه واف والفاظ اخر نحو اف فما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة كما جاء التعريف والتنكير في
نحو كتاب ورجل وفرس مع التنوين نكرات وبعدمه مع ال والاضافة معارف والى ذلك اشار الناظم بقوله واحكم بتنكير الذي ينون
منها وتعريف سواه بين وذهب بعضهم الى ان اسماء الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون وانها اعلام اجناس معنوية كسبحان قاله

البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع واسمي على الصحيح وقال الفارسي وابن جني ما كان منها ظرفا فمحل كثرة اعرابه نقله الموضح في الحواشي
وقال ينبغي ان يقولا به فيما كان مصدرا نحو رويد زيد وبله انتهى

هذا باب اسماء الاصوات

والدليل على اسميتها وجود التنوين في بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يشكل صدق حد الكلمة عليها لانها لم تدل على معنى
مفرد لان المخاطب بها من لا يعقل فهي بمنزلة النعيق للغنم والجواب ان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه العالم بالوضع معناه
وهذه كذلك لم تهمل حقيقة لدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل لانها معناه حتى يرد ما ذكره النعيق لا حرف له فلا لفظ فيه قاله
الموضح في حواشيه ومن خطه نقلت وهي نوعان احدهما ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به ولكن اسم الفعل مركب
لتحمله الضمير واسم الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير وهذا النوع قسمان احدهما ان يكون لدعاء ما لا يعقل والثاني لزجره فالدعاء كقولهم
في دعاء الابل لتشرب جئ جئ بكسر الجيم فيهما مكررين مهموزين كالامر من جاء قاله الشمني وفي المحكم انهما امر للابل بورود الماء انتهى
يقال جأجأت الابل اذا دعوتها للشرب فقلت جئ جئ نقله الجوهري عن الاموي واقره والاسم الجئ على مثل البيع والاصل جاء جئ بهمزتين
ساكنة فحركت ابدلت الهمزة الاولى ياء ويقال في الابل اذا دعيت للعلف هاها والاسم الهيء قال ابو عمرو والهيء الطعام والجئ الشراب
وما كان على الجئ ولا الهيء امتد لحيتكا كقولهم في دعاء الضان حاحا وفي دعاء المعز عاعا بالحاء المهملة في الاول وبالعين المهملة في
الثاني حالكونهما غير مهموزين والفعل منهما حاحيت وعاعيت قال سيبويه ابدلوا الالف من الياء لشبهها بها لان قولك حاحيت انما هو
صوت بنيت منه فعلا يعني على فعللت ولبست فاعلت قال والمصدر حيحاء وعيعاء بكسر اولهما واصلهما حيحاي وعيعاي ابدلت الياء همزة لتطرفها
اثر الف زائدة قال والذي يدل على انها ليست فاعلت قولهم في الاسم الحيحاء والعيعاء بالفتح فيهما انتهى قال الراجز وقد نطق بالفعل
والمصدر جميعا يا عنز هذا شجر وماء عاعيت لو ينفعني العيعاء والزجر كقولهم في زجر البغل عدس بفتح العين والدال المهملتين وبالسين
قال يزيد بن مفرغ الحميري يهجو عباد بن زياد بن ابي سفيان عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق فعدس صوت زجر البغل
وقد يسمى البغل به والقائل به على التسمية به يا عدس فحذف حرف النداء امارة بكسر الهمزة اي امر وحكم وقولنا مما يشبه اسم الفعل احتراز
من نحو قوله وهو النابغة الذبياني يا دار مية بالعلياء فالسند اقوت وطال عليها سالف الابد فان قوله يا دار مية خطاب لما لا يعقل
ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولذلك احتاج الى قوله اقوت وخاطب الدار توجعا منه لما راى من تغيرها وذهب الكوفي
الى ان قوله يا دار مية اسم موصول وبالعلياء صلته والعلياء ما ارتفع من الارض والسند عطف على العلياء وسند الجبل ارتفاعه
حيث يسند فيه اي يصعد والفاء فيه بمعنى الواو واقوت بالقاف خلت والسالف الماضي والابد الدهر وقوله وهو امرؤ القيس الكندي
الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل فايها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير
مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله انجلي النوع الثاني ما حكي به صوت مسموع والمحكي صوته قسمان حيوان وغيره فالاول كغاق بالغين
المعجمة والقاف لحكاية صوت الغراب وشيب لحكاية صوت مشافر الابل عند الشرب والثاني نحو طاق بالطاء المهملة والقاف
حكاية لصوت الضرب وطق بفتح الطاء المهملة حكاية لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية
لصوت وقع السيف على الضريبة وهي المضروب والنوعان من اسماء الاصوات مبنيان لشبههما بالحروف المهملة كلام الاسنوي في انها
لا عاملة ولا معمولة كما ان اسماء الافعال مبنية لشبهها بالحروف العاملة كليت في انها عاملة غير معمولة وقد مضى ذلك في اول
هذا الكتاب بخلاف اسماء الاصوات فانه لم يتقدم لنا ها هنا ذكر فيتعين حمل قول الناظم والزم بنا النوعين فهو قد وجب على
نوعي اسماء الاصوات ومنها المذكوران في قوله وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا الذي اجدى حكاية كقب
وربما اعرب بعض اسماء الاصوات لتركيبه فقط او لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكي صوته او للمصوت له به فيكون حينئذ
مرادفا لاسم متمكن فالاول كقوله كما رعت بالجوب لظما الصوانا يروى الجوب بالوجهين على الحكاية وعدمها اي كما دعت بهذا
اللفظ الذي يصوت به وهو حوب بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر للابل واما جوت بضم الجيم وبالتاء المثناة فوق
المفتوحة لدعاء الابل لا لزجرها والثاني كقوله اذ لمة مثل جناح غاق فهذا بمنزلة قولك مثل جناح الغراب والثالث كقوله
في عدس كان لها اذ قال الموضح في حواشيه وهذان النوعان الاخيران ينبغي ان لا يجوز فيهما الا الاعراب انتهى

هذا باب نوني التوكيد

الثقيلة والخفيفة للتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليسجنن وليكونا
وهما اصلان عند البصريين لتخالف بعض احكامهما كابدال الخفيفة الفا في نحو لنسفعا وحذفها في نحو لا تهين الفقير
كلاهما يمتنع في الثقيلة قال سيبويه وعوض بان الفرع قد يختص بما ليس للاصل احيانا وقد قال سيبويه بنفسه ان المفتوحة

فرع المكسور وهنا اذا خففت احكام تخصها ومذهب الكوفيين ان الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة اشد من
التوكيد بالخفيفة اشهى وقيل له ليسجنن وليكونا من الصاغرين فان امرأة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا
ويؤكد بهما الامر مطلقا من غير شرط لانه مستقبل دائما وسواء في ذلك الامر بالصيغة نحو قومن والامر باللام نحو ليقومن زيد ويكثر
اللام والدعاء نحو فانزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضي لفظا ومعنى مطلقا لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي
الماضي واما قوله ما ادركن احد منكم الدجال وقول الشاعر دامن سعدك لو رحمت متيما فهذان الفعلان مستقبلان معنى لانهما
المضارع المجرد من لام الامر فله حالات احدها ان يكون توكيده بهما واجبا وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا
لقسم غير مفصول من لامه اي لام القسم بفاصل نحو وتالله لاكيدن اصنامكم فاكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم
وهو تالله وليس مفصولا من لام القسم بفاصل فلا يجوز توكيده بهما اذا كان منفيا لفظا او تقديرا فالاول نحو والله لا اقوم
والثاني نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف فتفتؤ منفي بلا محذوفة فان التقدير لا تفتؤ وحذف لا في جواب القسم مطرد وكذا ان كان المضارع
حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيامة وقول الشاعر يمينا لابغض كل امرئ يزخرف قولا ولا يفعل فاقسم في الاية وابغض في البيت
معناهما الحال لدخول اللام عليهما وانما لم يؤكدا بالنون لكونها تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال وكذا ان كان
المضارع مفصولا من اللام بمعموله او بحرف التنفيس فالاول مثل ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فاللام في لئن
موطئة لقسم محذوف واللام في لالى موكدة للجواب وهو تحشرون والاصل والله لئن متم او قتلتم لتحشرون الى الله والثاني نحو
لسوف يعطيك ربك فترضى فيعطيك معطوف على جواب القسم وهو محذوف ودعك ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول
البيضاوي تبعا للزمخشري في اللام في لسوف يعطيك للابتداء دخلت على الخبر بعد حذف المبتدأ والتقدير لانت سوف يعطيك لا
للقسم فانها لا تدخل على المضارع الا مع النون المؤكدة مخالف لما عليه الجمهور من ان لام القسم تصاحب الفعل لا مع
انفصالها عنها فاذا حصل بينهما فاصل امتنعت النون وبقيت لام القسم وحدها كقوله فوربي لسوف يجزى الذي اسلفه المرء سيئا او جميلا
انشده ابن مالك شاهدا على ذلك والحالة الثانية ان يكون توكيده بهما قريبا من الواجب وذلك اذا كان المضارع شرطا
لان المؤكدة بما الزائدة نحو اما تخافن من الاجوف واما تذهبن من السالم فاما ترين من الناقص ومن ترك توكيده قوله
يا صاح اما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي اراد يا صاحبي فحذف الضمير ولحن المضاف معا الا انه رخم وقد
المشهور انه رخم صاحب فقط وترك توكيده بجدني مخفف النون وهو قليل في النثر وقيل مختص بالضرورة الحالة الثالثة ان
يكون توكيده بهما كثيرا وذلك اذا وقع المضارع بعد اداة طلب نهي او دعاء او عرض او تمن او استفهام فالاول كقوله ولا تحسبن
الله غافلا عما يعمل الظالمون والثاني كقوله فلا تبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر فاكد تبعد بالنون الخفيفة
بعد حرف الدعاء والثالث نحو قول الشاعر يخاطب امرأة هلا تمنن بوعد غير مخلفة كما عهدتك في ايام ذي سلم فاكد تمنن بكسر النون
الاولى بعد حرف العرض واصله تمنين حذفت نون الرفع مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات وحذفت الياء
لالتقاء الساكنين وعنه حال من الياء المحذوفة ومخلفة بالتاء الثابتة مضافا اليها وذي سلم موضع بالشام والرابع نحو قول الاخر يا ليت
امرأة ايم فليتك يوم الملتقى ترينني لكي تعلمي اني امرؤ بك هائم فاكد ترينني بتشديد النون الاولى على حذف الياء من بعد حرف
التمني والخامس نحو قوله افبعد كندة تمدحن قبيلا فاكد تمدحن بعد حرف الاستفهام وكندة بكسر الكاف وسكون النون قبيلة في اليمن وقبيلا
تمييز قبيلة للضرورة الحالة الرابعة ان يكون توكيده بهما قليلا وذلك بعد لا النافية او بعد ما الزائدة التي لم تسبق
بان الشرطية فالاول كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فاكد تصيبن بعد لا النافية تشبيها لها بالناهية
صورة وجملة لا تصيبن خبرية في موضع الصفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لانها قد وصفت
بانها لا تصيب الظالمين خاصة وكيف يكون مع هذا خاصة بهم وقيل لا ناهية واقيم المسبب مقام السبب والاصل لا تتعرضوا للفتنة
فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة
بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلا بل كثيرا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول اي واتقوا
فتنة مقولا فيها ذلك والثاني كقولهم في المثل نظما اذا مات منهم ميت سرق ابنه ومن عضة ما ينبتن شكيرها فاكد ينبتن بعد ما
الزائدة وهذا مثل يضرب لمن كان اصله فرع منه ما يشبهه والمعنى فيهما اذا مات الاب سرق الولد شخص والده فيصير كانه هو فلما
الجنبي واقتصر الموضح في الحواشي على عجزه فقال هذا مثل لمن اظهر خلاف ما بطن والعضة شجرة وشكيرها شوكها وقيل صغارها

ورقها

ورقها يعني ان كبار الورق تنبت من صغارها يعني ما ظهر من الصغار يدل على الكبار وقولهم بالم ما تختننه يقال الم تفعل ذا
بالم مع لا بد له منه وهو خطاب لامرأة في الاصل ولهذا الشك وقولهم بجهد ما تبلغن يقال لمن حمله فعلا ما باه اي لا بد لك من فعله
بمشقة وقولهم بعين ما ارينك تقوله لمن يخفي عنك امرا انت بصير به اي اني اراك بعين بصيرة وقوله وهو حاتم الطائي قليلا به ما يحمدنك
وارث اذا نال مما كنت مغنما وما زائدة في الاماكن الخمسة وهي على معنى النفي اي ما يحمدنك وكذا الباقي ولا يقاس عليهن ولا تجاذب
ما بهن الحالة الخامسة ان يكون التوكيد بهما اقل وذلك بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما الشرطية فالاول كقوله وهو ابو حيان الفقعسي
قد علم الحصب جمعة البنات يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما اراد ما لم يعلمن بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف
الفا والثاني كقوله من تثقفن منهم فليس بآيب ابدا وقتل بني قتيبة شاف فاكد تثقفن بالنون الخفيفة بعد من الشرطية وتثقف
بمعنى تجد والآيب الراجع وبنو قتيبة من باهلة وانما انقسمت هذه الحالات الى خمس واجب واكثر وكثير وقليل واقل لان اخرها
مشبه بما قبله وما قبله مشبه بما قبله وهكذا الى الاول وذلك ان التوكيد بالنونين انما يؤتى به لسبب الحاجة اليه اما في الحالة الاولى
وهي المشار اليها في النظم بقوله او مثبتا في قسم مستقبلا فلان القسم مما يؤتى به للتحقيق فهو سبيل الاحتياج الى التوكيد واما
الحالة الثانية وهي المشار اليها في النظم بقوله او شرطا اما تاليا فلان ان الشرطية لما اكدت بما الزائدة اشبهت القسم في توكيده
باللام واما الحالة الثالثة وهي المشار اليها في النظم بقوله يؤكدان افعل ويفعل لا الناهية صورة وما الزائدة اشبهت ما
النافية كذلك واما الخامسة وهي المشار اليها في النظم بقوله ولم وغيرها من طوالب الجزاء فلان لم للنفي والنفي اشبه النهي معنى وغيرها من
ادوات الشرط اشبهتها في الجزم ولا يؤكد بهما في غير ذلك الا ضرورة كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات والذي سهل
ذلك ان ربما للتقليل والقلة تناسب النفي والعدم والنفي شبيه بالنهي كذا علل التفتازاني وقد يؤكد ان جواب الشرط كقوله ومهما
تشأ منه فزارة تمنعا اي تمنعن وهو قليل في الشعر نص عليه في الشعر سيبويه وقال شبهوه بالنهي حيث كان مجزوما غير واجب

فصل في حكم آخر الفعل المؤكد بالنون اعلم ان هنا اصلين يستثنى من كل منهما مسئلة واحدة الاصل الاول ان آخر الفعل
المؤكد يفتح كما اشار اليه الناظم بقوله وآخر المؤكد افتح تقول في المضارع ليضربن زيد وفي الامر اضربن يا زيد واختلف في هذه
الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي بنا للتركيب وقال سيبويه والسيرافي والزجاج عارضة للساكنين وهما آخر الفعل والنون
الاولى ويستثنى من ذلك الاصل الاول ان يكون المضارع مسندا الى ضمير بالنون ذي لين الف وواو وياء فانه يحرك آخره
بحركة تجانس ذلك اللين من فتحة او ضمة او كسرة كما ستعرفه قريبا واليه اشار الناظم بقوله واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك
قد علما والاصل الثاني ان ذلك الضمير اللين يجب حذفه ان كان ياء او واوا والى ذلك اشار الناظم بقوله والمضمر احذفنه الا الالف تقول
اضربن يا قوم بضم الباء واضربن يا هند بكسرها والاصل اضربونن واضربينن بتشديد النون فيهما فالتقى ساكنان الواو والنون
المدغمة في الاول والياء والنون المدغمة في الثاني ثم حذفنا الواو في الاول والياء في الثاني لالتقاء الساكنين اما على قول
من اشترط في حد التقاء الساكنين ان يكون حرف اللين والمدغم في كلمة واحدة فواضح لانه في كلمتين فليس التقاء الساكنين على
حده واما من لم يشترط ذلك فلان الكلمة لما ثقلت واستطالت وكانت الضمة والكسرة يدلان على الواو والياء حذفنا هذا
مع الثقيلة واما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا ويستثنى من ذلك الاصل الثاني ان يكون آخر الفعل المضارع الفا
كيخشى فانك تحذف آخر الفعل وهو الالف وتقلب الواو مضمومة والياء مكسورة لرفع التقاء الساكنين والى ذلك اشار الناظم
بقوله واحذفه من رافع هاتين وفي واو ويا شكل مجانس قفي فتقول يا قوم لتخشون بضم الواو ويا هند لتخشين بكسر الياء والاصل
لتخشيون ولتخشيين حذفنا الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والواو في
الاول والياء في الثاني وان شئت قلت تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فانقلبت الفا فحذفنا الالف لالتقاء الساكنين وبقي
التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الاول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني فلم يحذف الواو والياء لعدم ما يدل
عليهما فحركنا الواو بما يناسبها وهو الضم وحركنا الياء بما يناسبها وهو الكسر تخلصا من التقاء الساكنين فان اسند هذا الفعل
الذي آخره الف الى غير الواو والياء وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والالف والنون لم تحذف آخره وهو الالف بل يقلب ياء والى
ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن في آخر الفعل الف فاجعله منه رافعا غير اليا والواو ياء فتقول اذا اسند الى الظاهر
ليخشين زيد والى الضمير المستتر لتخشين يا زيد والى الالف لتخشيان يا زيدان والى النون لتخشينان يا هندات **فصل** تنفرد
النون الخفيفة باربعة احكام احدها انها لا تقع بعد الالف نحو قوما واقعدا فلا يقال قومان واقعدان لسكون النون لئلا

يلتقي ساكنان على غير حدهما ونقل عن يونس والكوفيين اجازته وحجتهم كما قال الخضراوي انه قد يلتقي ساكنان في الوصل نحو محياي
ومماتي ونحو ادن ارهم ونحو قوله لا ان كنتم والتقت حلقتا البطان ونحو لام زاو كاف ها وعين صاد ثم صرح الفارسي في كتابه
الحجة ان يونس يبقي النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع ومحياي بسكون الياء وصلا وذكر الناظم في شرح التسهيل عن يونس انه
يكسر النون وحمل على ذلك الكسر قراءة بعضهم فدمرانهم تدميرا على ارادة الاثنين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة وجوز ابن جني
في قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان بتخفيف النون المكسورة بناء على كون الواو للعطف ولا للنهي والنون علامة الرفع واما الشديدة
فتقع بعدها اي بعد الالف اتفاقا من البصريين والكوفيين ويجب كسرها والى امتناع الخفيفة بعد الالف وجواز الثقيلة بعدها
اشار الناظم بقوله ولم تقع خفيفة بعد الالف لكن شديدة وكسرها الف كقراءة السبعة ولا تتبعان بتشديد النون وانما
كسرت وكان اصلها الفتح لانها هنا زائدة بعد الالف زائدة فاشبهت نون الاثنين في نحو غلامان وفتحت في غير ذلك لانهما
حرفان الاول منهما ساكن ففتحت كما فتحت نون اين هذا تعليل سيبويه الحكم الثاني من احكام الخفيفة انها لا تؤكد الفعل المسند
لنون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجب ان يؤتى بعد فاعله بالف فاصلة بين النونين وبين نون الاناث ونون التوكيد فصلا
للتخفيف والى ذلك يشير قول النظم والفا زد قبلها مؤكدا فعلا الى نون الاناث اسندا فتقول اضربنان يا نسوة وقد مضى فيها
ان الخفيفة لا تقع بعد الالف وعدل في التعليل عن تعليل الغزي بقرينة للفصل بين النونات يعني لئلا تتوالى نون جماعة الاناث
والمدغم والمدغم فيها المترتب عليه قوله ومن اجاز ذلك وهو يونس والكوفيون فيما تقدم اجازته هنا بشرط كسر النون فرارا من التقاء
الساكنين على غير حده اذ ليس هنا ثلاث نونات واعترض بان تحريكها يخرجها عن وضعها فالوجه منع الالف واشار ابن الحاجب
الى جوابه بان الثقيلة هي الاصل والخفيفة فرعها وادخلت الالف مع الثقيلة فيلزم مع الخفيفة وان لم تجتمع النونات لئلا يلزم
للفرع مزية على الاصل واعترضه التفتازاني بان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل
في جميع الاحكام انتهى وللثاني ان تقول نصرة لابن الحاجب المجيز لوقوع الخفيفة بعد الالف هو يونس والكوفيون وهم القائلون
باصالة الشديدة وفرعية الخفيفة قال الشاطبي والمجيزون لها ذهبوا الى ان الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد لجأ الجمع على ان الثقيلة
تدخل بعد الالف فكذا الخفيفة انتهى فهذا فرع جرى على اصلهم الحكم الثالث من احكام الخفيفة انها تحذف قبل الساكن والى
ذلك يشير قول النظم واحذف خفيفة لساكن ردف كقوله وهو الاضبط بن قريع وهو جاهلي قديم قبل الاسلام بنحو ثلثمائة سنة
لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه فحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وابقى الفتحة دليلا عليها اذ
اصله لا تهينن من لا تهين وكنى بالركوع عن انحطاط الحال الحكم الرابع من احكام الخفيفة انها تعطى في الوقف حكم التنوين
فان وقعت بعد فتحة قلبت الفا والى ذلك يشير قول النظم وابدلنها بعد فتح الفا وقفا كقوله تعالى لنسفعا وليكونا وقول
الشاعر وهو الاعشى ميمون واياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا والاصل فيهن لنسفعن وليكونن
واعبدن بالنون الخفيفة فابدلت في الوقف الفا بعد فتحة كما ان تنوين المنصوب يبدل في الوقف الفا نحو رايت زيدا ومن
ثم كتبت بالالف كما كتبت رايت زيدا بالالف وقياس من قال رايت زيد بحذف الالف على لغة ربيعة ان يقول في الوقف على
اضربن اضرب بالسكون وان وقعت بعد ضمة او كسرة حذفت ويجب ان يرد ما حذف في الاصل من واو او ياء لاجلها والى ذلك
يشير قول النظم وبعد غير فتحة اذا تقف واردد اذا حذفتها في الوقف ما من اجلها في الوصل كان عدما تقول في الوصل
اضربن يا قوم واضربن يا هند بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني والاصل اضربون واضربين بسكون النون فيهما فحذفت
الواو والياء لالتقاء الساكنين كما مر في الفصل قبله فاذا وقفت حذفت النون لشبهها بالتنوين الواقع بعد ضمة او كسرة في
نحو جاء زيد ومررت بزيد في اللغة الفصحى ثم ترجع بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين بحذف النون فتقول اضربوا واضربي
وفي شرح الخضراوي وذكر سيبويه ان الخليل قال وقياس من قال جاءني زيدو ومررت بزيدي بالاشباع على لغة ازد السراة ان تقول
هنا هل تضربوا وهل تضربي فيبدل من النون واوا وياء ثم يحذف كما يحذف مع المبدل منه ولا ترد نون الاعراب فتقول في
الفعل على هذه اللغة للرجال اخشوا وللمراة اخشي كما تقول مع النون لا تخشون ولا تخشين ثم تستثقل واوان اولهما مضموم فتحذف
الضمة ثم يحذف واو الجماعة للساكنين ويبقى بدل النون وكذا العمل في الياء المكسورة ويجهل التوكيد واذا قلت هل تخشو
يا قوم وتخشين يا هند ثم ابدلت ثم حذفت الضمة والكسرة والواو والياء لم يجهل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره
الموضح في حواشيه عن الخليل ويونس قال الخضراوي واذا وقفت على اضربان واضربنان عند من جوزهما ابدل النون الفا فيلتقي

الفان

قال الشارح [illegible]

الفان فتبدل الثانية همزة كما في حمراء فتقف على همزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم ونصه ويقولون في الوقف اضربا واضربنا
فيمدون وهو قياس قولهم لانها تصير الفا فاذا اجتمعت الفان مد الحرف انتهى

هذا باب ما لا ينصرف

واختلف في
اشتقاقه فقيل هو من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف او من الصريف وهو الصوت لان الصرف
وهو التنوين صوت في الاخر او من الانصراف وهو الرجوع وكان الاسم ضربان ضرب اقبل على شبه الفعل فمنع مما منع منه وضرب
انصرف عنه او من الانصراف الى جهات الحركات او من الصرف الذي هو القلب فكان الاسم ان اشبه الحرف بالوضع والمعنى
الاستعمالي بني كما مر في مبحث المعرب والمبني ويسمى غير متمكن لعدم تمكنه في باب الاسمية والا اشبه الحرف اعرب ثم المعرب ان اشبه
الفعل في فرعيتين من تسع علل احداهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى او في واحدة تقوم مقامهما وذلك لان في الفعل فرعية
عن الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه الى الاسم في الاسناد منع الصرف كما سيأتي بيانه ويسمى
غير امكن لعدم امكنيته والا يشبه الفعل صرف ويسمى امكن لتمكنه في باب الاسمية واسم امكن تفضيل بني من مكن مكانة اذا
بلغ الغاية في التمكن لا من مكن خلافا لابي حيان ومن قلده لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ وقد امكن غيره
فلا حاجة الى ارتكابه والصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به امكن والى ذلك اشار الناظم بقوله الصرف تنوين اتى
مبينا معنى به يكون الاسم امكنا وذلك المعنى المدلول عليه بهذا التنوين هو عدم مشابهته اي الاسم للحرف والفعل كزيد من
المعارف وفرس من النكرات وقد علم من هذا التفسير ان غير المنصرف هو الاسم المعرب الفاقد لهذا التنوين المذكور وخرج بقيد
ذلك نحو جوار واسم تصغير عمر ويستثنى من ذلك نحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين فانه منصرف مع انه فاقد لذلك
تنوين المقابلة نون جمع المذكر السالم وجزم ابن مالك في شرح الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات الاربعة الخاصة بالاسم
وذكر ابن الاجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين الى تعريفه بالصرف وقال ابن معزوز واضع كتاب اغلاط الزمخشري ما عدا تنوين
القوافي يسمى صرفا وتمكينا وان من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه انتهى وحيث منع التنوين منع الجر تبعا له عند الجمهور وذهب
الزجاج والرماني الى ان العلتين تقتضيان منعهما معا والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها ابن النحاس في بيت واحد فقال
اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان احدهما ما يمتنع صرفه لعلة واحدة
وهو شيئان احدهما الف التانيث مطلقا اي مقصورة كانت او ممدودة والى ذلك الاشارة بقول النظم فالف التانيث مطلقا منع
صرف الذي حواه كيف ما وقع لان وجود الف التانيث في الكلمة علة ولزومها بمنزلة تانيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية وهو الذي
عبر عنه الزمخشري في مفصله بتكرير السبب الواحد ويمتنع صرف مصحوبها كيف ما وقع اي نكرة او معرفة كذكرى بالقصر منونة
وصحراء بالمد اسم مفرد كرضوى بفتح الراء والقصر اسم جبل بالمدينة وزكرياء بالمد علم نبي ام مفرد كما تقدم تمثيله ام جمعا كجرحى
بالقصر جمع جريح واصدقاء بالمد جمع صديق او اسما كما تقدم تمثيله ام صفة كحبلى بالقصر وحمراء بالمد واصلها عند سيبويه
بالقصر بوزن سكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل الفها الفا اخرى والجمع بينهما محال فحذف احدهما فيما نقض الغرض المطلوب
لانهم لو حذفوا الالف الاولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفات الدلالة على التانيث وقلب الاولى يخل بالمد
فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم الى ان الالف الاولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث افعل ومؤنث فعلان
وضعف بانه يفضي الى وقوع علامة التانيث حشوا وذهب بعضهم الى ان الالفين معا للتانيث ورد بعدم النظير اذ ليس لنا
علامة تانيث على حرفين والثاني الجمع الموازن لمفاعل ومفاعيل في كون اوله مفتوحا وثالثه الفا غير عوض
يليها كسر اصلي ملفوظ به او مقدر على اول الحرفين بعد الالف ولا فرق في الحرف الاول من الكلمة بين الميم وغيرها كدراهم و
مساجد بكسر ما بعد الالف لفظا ودواب ومداري بكسر ما بعد الالف تقديرا اذ اصلهما دوابب ومداري بالكسر فيهما او ثلاثة اوسطها
ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال كمصابيح ودنانير فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ لخروجه عن صيغ
الاحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع المخرج من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الاحاد
العربية انك لا تجد مفردا ثالثه الف بعدها حرفان وثلاثة الا واوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء و
الراء الجمل الشديد والالف عوض من احدى يائي النسب تخفيفا كيماني وشامي واصلهما يمني وشامي وتقديرا كتهامي فان الالف
في تهامة موجودة قبل النسب فهي كالعوض وكانه نسب الى فعل مثل شام بسكون العين او فعل كيمن بفتح العين او ثاني الالف
ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهي الثقل يقال القى عليه عبالته اي ثقله او مفتوح

الباب [illegible]

ذكر [illegible]

كزايا بفتح الموحدة والزاي وهو النبات في الحرب ومضموم كتدارك مصدر تدارك وعارض الكسر لاجل اعلال الاخر كتوان في
تدان واصلهما توانى وتدانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة واعلا اعلال قاض وثاني الثلثة محركة كطوا غية وكراهية
مصدر بين والثاني والثالث عارضان للتشبيه سوى بينهما الا نفصال وضابطه ان لا يثبتو الالف في الوجود سواء كا
مسبوقين بالالف كظفارى وورى حسبة الى ظفار ووبار قبيلتين او غير منفكين عن الالف كحواري وهو الناصر وخولي
وهو المحتال لمخالف بخوتهارى وكراسي فان اليا فيهما موجودتان في المفرد وهو قرى وكرسي فليستا لياتان عارضتين
في الجمع فقمارى وبخوه بمنزلة مصابيح والى ذلك اشار الناظم بقوله وكن لجمع مشبه مفاعلا او المفاعيل بمنع كافلا واذا كا
مفاعل معتلا منقوصا فقد تبدل كسرته فتحة فتنقلب ياؤه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وبجرى مجرى الصحيح فلا تنون
بحال اتفاقا ويقدر اعرابه في الالف كعذارى جمع عذرا بالمد وهي البكر ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة
يحك بها المراة راسها وهذا الاستعمال عن غالب الغالب ان تبقى كسرته وياؤه على حالهما فاذا خلا من ال والاضافة اجري
في حالتي الرفع والجر مجرى قاض وسار وبخوهما من المنقوص المنصرف في حذف يائه وثبوت تنوينه بخو هؤلاء جوار ومررت
بجوار قال الله تعم ومن فوقهم غواش والفجر وليال فغواش مرفوع على الابتدا وليال مجرور بالعطف على الفجر والى ذلك
اشار الناظم بقوله وذا اعتلال منه كالجواري رفعا وجرا اجره كساري واجري في حالة النصب مجرى دراهم في سلامة اخره
وظهور فتحه من غير تنوين بخو رايت جواري قال الله تعم سيروا فيها ليالي وسبب ذلك انه في اخر بخو جوار ومريض ثقل لكونه يا
في اخر اسم لا ينصرف فاذا خلا مما فيه من الالف واللام والاضافة نظروا الى التغيير وامكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض
فخفف بحذف اليا وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بصيغة الجمع وقدر اعرابه رفعا وجرا استثقالا للضمة
والفتحة النائبة عن الكسرة على اليا المكسور ما قبلها ولم يخفف في النصب لعدم الثقل ولا مع الالف واللام والاضافة لعدم
التمكن من التعويض لان التنوين لا يجامع مع الالف واللام ولا الاضافة وذهب الاخفش الى ان اليا لما حذفت تخفيفا بقي
الاسم في اللفظ كسلام وكلام وزالت صيغة منتهى الجمع فدخله تنوين الصرف ورد بان المحذوف في قوة الموجود والا لكان
اخرما بقي حرف اعراب واللازم باطل فالملزوم مثله وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض من ذهاب حركة عن اليا وان اليا محذوفة
لالتقا الساكنين وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة اليا لكان التعويض عن حركة الالف في بخو موسى وحبلى لا اولى لا
تظهر بحال واللازم منتف فالملزوم كذلك وذهب المبرد الى انه لما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر فحكموا
له في جوار وبخوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله اليا في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذفوا التنوين لفظا
وهو بعيد لان الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود بما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكابه فتامله قال الشارح قال المرادي
المش عن المبرد ان التنوين عنده عوض عن الحركة كما نقله في شرح الكافية وسراويل ممنوع الصرف مع انه مفرد واختلف في سبب منع
صرفه فقيل انه عجمي حمل على موازنه من العربي كذا نايه وقيل انه منقول عن جمع سروالة سمي به المفرد الجنسي واختلف في تمام هو شرانا
فقال ابو العباس انها مسموعة وانشد عليها عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا
حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب من يقول سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروال وقيل سراويل
جمع سروال كشماليل جمع شملال حكاه الحريري في المقامات ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك ذلك للعلية ورد
بانه ناقل ومن نقل حجة على من لم ينقل والى المنع من الصرف اشار الناظم بقوله ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع وان
سمى شخص بهذا الجمع الذي هو على زنة مفاعل ومفاعيل كمساجد او بما نزل منزلته من لفظ العجمي مثل سراويل وشراحيل بمعجمة ومهملتين او من
لفظ ارتجل للعلمية مثل كشاجم بالكاف والشين المعجمة والجيم اسم شاعر وقطا سيما قرانه بفتح الكاف وفي القاموس زيادة على الفتح
كشاجم كعلابط اسم انتهى بلا خلاف ان علابط بضم العين وكسر الموحدة وهو الضخم منع الصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان
سمي او بما لحق به فالانصراف منعه يحق والعلة في منع صرف ما فيه من الضخم وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فلو طرأ تنكيره انصرف على
مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد ولا ينصرف على مقتضى التعليل الاول لوجود الضخم وهو
مذهب سيبويه وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة ولذا جعلنا على الصحيح النوع
الثاني ما يمنع صرفه لعلتين وهو نوعان احدهما ما يمتنع صرفه حالا لكونه نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو اما مزيد في اخره
الف ونون او موازن للفعل وهو وزن افعل في المكبر وافيعل في المصغر او معدول عن لفظ اخر اما ذو الزيادتين فهو فعلان الذي

باب ما لا ينصرف

الثالث شرط ان لا يقبل التاء الدالة على التانيث اما لان مؤنثه فعلى بالف التانيث المقصورة كسكران وغضبان وعطشان فان
مؤنثاتها سكرى وغضبى وعطشى او لكونه لا مؤنث له اصلا كلحيان لكبير اللحية فالاول متفق على منع صرفه لانه لحقته جان على
فعلان والمؤنث منه على فعلى وثانيهما كان ذلك ما يتعامه لتحقق الفرعيتين برفرعية المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه
الوصفية وهي فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى الموصوف ينسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك واما فرعية اللفظ
فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالف التانيث في بخو حمرا في انهما في بنا يخص المذكر كما ان الف التانيث في حمرا في بنا يخص
المؤنث وانهما لا يلحقهما التانيث فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة والمزيد فرع المجرد فلما اجتمع في فعلان المذكر الفرعيتان
امتنع من الصرف واما ما نقل عن بني اسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيدي ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف ردي
وقال ابو حاتم لبني اسد مناكير لا يوخذ بها والثاني وهو ما لا مؤنث له كلحيان مختلف فيه والصحيح منعه من الصرف لانه وان لم
يكن له فعلى تحقيقا الا انا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى اولى به من فعلانة لان باب سكرى اوسع من باب ندمانة والمقدر في حكم
الموجود بدليل الاجماع على منع صرف اكبر مع انه لا مؤنث له وحكى ان من العرب من يصرفه حملا على ندمان على انه لو كان له مؤ
لكان بالتا بخلاف بخو نصاب بنشديد النون الصاد المهملة للشيم بهمزة بعد اللام وسيفان بسين مهملة فيا مثناة تحتانية ففا
للطويل الممشوق والضامر البطن واليان بفتح الهمزة وسكون اللام وبالتا المثناة التحتانية لكبير الالية من ذكور الغنم وما كان
من المنادمة وهي المكالمة لا من الندم على ما فات فان مؤنثاتها فعلانة فلان للصرف واما ذو الوزن فهو افعل غاية شرطه ان لا
يقبل التا اما لان مؤنثه فعلاء كاحمر او فعلى بضم الفا كافضل او لكونه لا مؤنث له كاكمر لعظيم الكمرة وهي الحشفة وآدر بالمد لكبير
الانثيين فهذه الانواع الثلثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل فان افعل اولى بالفعل لان اوله زيادة
تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى بما زيادته لغير معنى وانما اشترط ان لا
تلحقه تاء التانيث لان ما تلحقه من الصفات كارمل وهو الفقير ضعيف الشبه بلفظ المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه والى ذلك
اشار الناظم بقوله ووصف اصلي ووزن افعلا ممنوع تانيث بتا كاشهلا وانما صرف اربع في بخو مررت بنسوة اربع مع كونه صفة
للنسوة وفيه وزن الفعل لانه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرا له من الوصفية وايضا فانه قابل للتاء في بخو مررت برجال
اربعة والى ذلك اشار الناظم بقوله والغين عارض الوصفية كاربع وانما منع صرف باب ابطح وهو المكان المنبطح من الوادي
واجرع وهو المكان المستوي وابرق وهو المكان الذي فيه لونان وباب ادهم للقيد واسود للحية السودا وارقم للحية التي
فيها نقط سود وبيض كالرقم مع انها اسما لانها وضعت صفات فلم يلتفت الى ما طرا لها من الاسمية وفي الايضاح ان سيبويه
ذكر ان جميع العرب تمنع صرفه ادهم للقيد واسود سالخ وارقم لنوعين من الحيات واجرع وابطح وابرق والى ذلك اشار
الناظم بقوله وعارض الاسمية اي العينية وربما اعتد بعضهم باسميتها الطارية فصرفها وصرح ابن جني بان هذه الاسماء
كلها تصرف ونفرق بين باب ابطح صفات خاصة بالامكنة الموجودة معها فهم ذلك المعنى وباب ادهم صفات عامة ونفرق هذان
البابان وباب احدل في الصرف وعدمه فاما ادهم وابطح فاصلهما الوصفية ثم طرات عليهما الاسمية فلهذا منعا من الصرف
واما احدل للصقر واخيل لطائر به خيلان بكسر الخاء المعجمة وسكون اليا جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن قال
الفراء هو الشقراق وسمي اخيل لانه يتخيل في لونه الخضرة من غير خلوصها وافعى للحية واختلف في اشتقاقها فقال ابو علي
مشتقة من فاح فاصلها يفعى وقال ابن جني من فوعة السم حرارته فاصلها افوع فقلبت فاؤه على الاول وعينه على الثاني
الى موطن لامه وقال غيرهما من مادة الافعوان فلا يقال لقولهم ارض مفعاة اي كثيرة الافاعي فانها اسم في الاصل وفي
الحال فلها الصرف في لغة الاكثر وبعضهم يمنع صرفها والى ذلك يشير قول الناظم واحدل واخيل وافعى مصروفة وقد ينلن المنعا
للمح معنى الصفة فيها وهي القوة في احدل والتلون في اخيل والايذاء في افعى لكن المنع في افعى ابعد منه في اخيل واحدل لانهما
من المخيول وهو الكثير الخيلان ومن الحدل وهو الشدة واما افعى فلا مادة لها في الاشتقاق ولكن ذكرها مقارن تصور ايذائها
فاشبهت المشتق قاله المرادي تبعا للشارح قال القطامي كان العقيليين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين احدل بازيا فمنع
صرف احدل وهو مفعول لاقين وبازيا يجوز ان يكون صفة احدل ويجوز ان يكون معطوفا على احدل باسقاط العاطف
وهو من برى اذا نظر او لقا حسان بن ثابت الانصاري ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طائري يوما عليك باخيلا فمنع صرف اخيل
والعرب تتشام بالاخيل تقول هو اشام من اخيل ويجمع على اخايل ومن غير الغالب افعل بخو لحيم وافضل من المصغر فانه لا ينصرف

وجمع اصله فعلاء

اصلاء

وباب ادهم في كونه باب ابطح

بوصف ووزن الفعل فانه على وزن بطر قاله المرادي تبعا للشارح واما الوصف ذو العدل فنوعان احدهما موازن فعال ومفعل بفتح الميم والعين وهما مسموعان من الواحد الى الاربعة باتفاق وفي الباقي من العشرة على الاصح وقيل في العشرة والخمسة فقد وهنا سماعا ومن الاخرين قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل قياسا على فعال الخماسية لا بنه اكثر وفي الصحيح كما قال الموضح هنا وفي الحواشي ان الباقين مسموعان في الالفاظ العشرة كما حكاه الشيباني وابو حاتم بقول ابي عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب لا تجاوز الاربعة لان غيرهما سمع لم يجمعا ونقل السخاوي انه يقال ايضا علي فعلان بضم الفا من الواحد الى العشرة كقوله طاروا اليه زرافات ووحدانا وهي معدول عن الفاظ العدد الاصول فالكوفها مكررة فاصل جا القوم احاد جاوا واحدا واحدا فعدل عن واحد واحد الى احاد تخفيفا للفظ وكذا الباقي ولا تستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع فمثنى وثلث ورباع نعوت لاجنحة او احوالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فمثنى وثلاث ورباع احوال من النساء او اخبارا نحو صلوة الليل مثنى مثنى فمثنى الاول لخبر صلوة ومثنى الثانية تكرير له وانما كرر لقصد التوكيد لا لافادة التكرير لان لو قيل صلوة الليل مثنى لكفى في المقصود وزعم الفرا ان هذه الاسماء معارف بنية الالف واللام فعلى هذا يجي في الاتين بدل كما قال الحوفي اذ لا تنعت النكرة بمعرفة ولا يجي الحال معرفة الا نادرا ومنهم من ذهب الى الاسما فلا يستعملها استعمال المشتقات في التبعية كقوله وحبذ كهاها ولم يكفها مثنى الرجال وحدا نما النوع الثاني اخر بضم الهمزة وفتح الخاء في نحو مررت بنسوة اخر والى منع العدل مع الوصف في هذين النوعين اشار الناظم بقوله ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث واخر لانها جمع لاخرى واخرى انثى اخر بالفتح للخا بمعنى مغاير واخر بالفتح من باب اسم التفضيل فان اصله اءخر بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة الفا واسم التفضيل قياسه ان يكون في حال تجرده من ال والاضافة مفردا مذكرا ولو كان جاريا على مثنى او مجموع او مؤنث فالاول نحو ليوسف واخوه احب الى ابينا منا والثاني نحو قل ان كان اباؤكم وابناؤكم الى قوله احب اليكم من الله ورسوله والثالث نحو هند احب الي من عمرو فكان القياس ان يقال مررت بامراة اخر وبرجال اخر وبرجلين اخر بفتح الهمزة المحدودة فيهن ولكنهم في التانيث قالوا اخرى وفي جمع المؤنث المكسر قالوا اخر بضم الهمزة وفي جمع المذكر السالم قالوا اخرون وفي المثنى قالوا اخران وجا بذلك التنزيل قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر واخرون اعترفوا فاخران يقومان وانما خص اخر بضم الهمزة بالذكر دون ما عداه لان في اخرى الف التانيث وهي اوضح من العدل في منع الصرف واما اخرون واخران فيعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب لان اعرابه بالحركات واما اخر بفتح الهمزة فلا عدل فيه وانما العدل في فروع هي المؤنث والمثنى والجمع وانما امتنع من الصرف للوصف والوزن وفي جعل اخر من باب التفضيل تكلف لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب ان اخر مشابه لافضل من جهات احدها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما ان افضل انما يقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق احكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بلا ال والاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة فعلى هذا اذا قيل مررت بنسوة اخر كان معدولا عن اخر بالفتح والمد لا نقول عن الاخر لانه نكرة لجريه على نكرة نعتا ولا عن اخر من لما بينا من ان فيها حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير يغلط في المسئلة انتهى وان كان اخرى بمعنى اخرة بكسر الخاء وهي المقابلة للاولى نحو قالت اخراهم لاولاهم وقالت اولاهم لاخراهم جمعت على اخر منصرف لانه غير معدول نكره ذلك الفرا لان مذكرها اخر بالكسر مقابل اول بدليل وان عليه النشأة الاخرى اي الاخرة بدليل ثم الله ينشئ النشأة الاخرة والقضية واحدة فليست اخرى بمعنى اخرة من باب اسم التفضيل والعرف ان انثى المفتوح لا تدل على انتها كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها مثلها من جنس واحد كقولك عندي رجل واخر واخر وعندك امراة واخرى واخرى وانثى المكسور تدل على الانتهاء فلا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها كذلك واذا سمي بشي من هذه الانواع الثلثة وهي الوصف ذو الزيادتين والوصف الموازن للفعل والوصف المعدول بقي على منع الصرف عند الجمهور لان الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية وبقي كل من الزيادة والوزن والعدل

على حاله وقال الاخفش في المعاني وابو العباس انه لو سمي بمثنى او احد اخواته انصرف لانه اذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلثة ثلثة واربعة اربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وسبقهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور ورده بان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد شي ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف لا يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالين جميعا انتهى وحجة الجمهور ان شبه الاصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه منع الصرف واما قول ثعلب والفرا وغيرهما من الكوفيين مثنى وثلث ورباع معرفة فليس مرادهم الصرف الحقيقي وانما مرادهم بذلك العدل فانهم يسمون العدل صرفا ولا مشاحة في الاصطلاح **النوع الثاني** ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة احدها العلم المركب تركيب المزج المشار اليه في النظم بقوله والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج كبعلبك وحضرموت علمين لبلدين وسيبويه في لغة من اعربه فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب وقد يضاف اول جزئيه الى ثانيهما تشبيها بعبد الله فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كرامهرمز منع من الصرف والا صرف كحضرموت وان كان اخر الجزء الاول ياء كمعديكرب فانه يقدر فيه الحركات الثلث ولا تظهر فيه الفتحة تشبيها بالالف فلا زم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد قاله ابن مالك حكاه وتغلب لا وقال غيره بفتح في النصب وتسكن في الرفع والجر كقاضي القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب في جره بالكسر وسمع جره بالفتحة فقال سيبويه والفارسي ممنوع الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبني على الفتح كخمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يجي فيه الصرف لانه محرك الوسط ودفع بانه قد يكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند اخرين واجاز الفرا في الوجهين لاحتمال الامرين وقد يبنيان على الفتح تشبيها بخمسة عشر حكاه سيبويه وغيره فيفتح اخر الجزئين الا في معدي كرب فيفتح اخر الثاني فقط وفي البسيط ليس التنبيه مطردا عند عامة البصريين والكوفيين وعلى اللغات الثلث ذكر اعرابه اعراب ما لا ينصرف واضافة اول جزئيه الى ثانيهما وبناؤهما على الفتح فان كان اخر الجزء الاول معتلا بالياء كمعدي كرب وقالي قلا وجب سكونه مطلقا في الرفع والنصب والجر سواء كان معربا كما في لغة الاضافة او مبنيا كما في غيرها وقد تقدم شرح ذلك الثاني العلم ذو الزيادتين الالف والنون واليه اشار الناظم بقوله كذاك حاوي زائدي فعلان سوا كان اوله مفتوحا ام مكسورا ام مضموما كمروان وعثمان وعمران ولا فرق بين اعلام الاناسي كما تقدم وغيرها نحو غطفان بفتح المعجمة والطا المهملة وبالفا اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم ابيها وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان واصبهان بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم بلد سميت بذلك لان اول من نزلها اصبهان بن فلوج بن لطي بن يافث فهذه الالفاظ ممنوعة الصرف اتفاقا لان الالف والنون فيها زيدتا معا وما كان من الاسماء في اخره الف ونون واحتملت النون فيه الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا باصالتها وزيادتها من ذلك رمان وحسان ودهقان وشيطان اعلاما فان اعتقدت انها من الرم والحس والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمن والحسن بالنون والدهقنة والشيطنة صرفتها واذا تمحضت بجهة الاصالة انصرفت كما اذا سميت بطحان من الطحن او تبيان من التبن او دبيان من التبن ونحو ذلك واختلف في ابان بتخفيف البا علما فمن صرف راى ان وزنه فعال فالهمزة والبا والنون اصول ومن منعه الصرف راى ان وزنه افعل وانه منقول من ابان الشي يبين والجمهور على المنع كما قال ابن يعيش واذا ابدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو اصيلال منه في اصيلان تصغير اصل على غير قياس ولو ابدل من حرف اصلي نون صرف وذلك نحو حنان مسمى به اصله حناء ابدلت همزته نونا الثالث العلم المؤنث ويحتم منعه من الصرف ان كان بالتاء واليه اشار الناظم بقوله كذا مؤنث بها مطلقا سواء كان علما لمذكر ام مؤنث كفاطمة وطلحة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التانيث في لفظه وهي منزلة الزمة له ومن ثم لم تؤثر في الصفة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تعتريه او زائدا على احرف ثلثة كزينب وسعاد تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التانيث او ثلاثيا محرك الوسط لفظا كسقر ولظى اقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن الانباري في جعله ذا وجهين كهند واما محرك الوسط تقديرا

كذا ودنا وعلم امرأة ملحق بباب هند او ثلاثيا اعجميا كماه وجور بضم الجيم علمي بلدين لان العجمة انضمت الى التأنيث
والعلمية فتحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع الثلاثي لانها لم تؤثر منع الصرف وانما اثرت تحتمه وقيل هو ذو
وجهين كهند او ثلاثيا منقولا من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امرأة لانه حصل بنقله الى التأنيث ثقل عادل خفة
اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك مأخوذ من قول الناظم وشرط منع العار كونه ارتقى فوق الثلاث او
كجور او سقر او زيد اسم امرأة لا اسم ذكر ويجوز في نحو هند ودعد وجمل من الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن اعجميا
ولا منقولا عن مذكر الاصل الصرف وتركه فمن صرفه نظر الى خفة اللفظ وانها قاومت احد السببين ومن لم يصرفه وهو
اولى نظر الى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتأنيث واليه اشار الناظم بقوله وجهان في العادم
تذكيرا سبق وعجمة كهند والمنع احق قال الزجاج يوجب اي المنع وعلله بان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين
يمنعان الصرف انتهى وقال عيسى بن عمر الثقفي وابو عمرو الجرمي وابو العباس المبرد وابو زيد في نحو زيد اسم امرأة انه
كهند في جواز الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المؤنث ثنائي اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه واذا
سمي مذكر بمؤنث وجب منع صرفه باربعة شروط احدها كونه اكثر من ثلاثة احرف لفظا كزينب وتقديرا كجيل
مخفف جيئل الثاني ان لا تكون مسبوقا بتذكير انفرد به تحقيقا كرباب علم امرأة فانها منقولة من مذكر فلو سمي
بها مذكر صرفت او تقديرا كجنوب وشمال فانهما صفتان لمذكر مقدر الشرط الثالث ان لا يكون مسبوقا بتذكير غالب
كذراع فانه مؤنث بدليل ذراع رأيتها فاذا سمي به مذكر صرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم انت ذراع
وعضدي بمعنى انت ناصري ومعيني الشرط الرابع ان لا يكون التأنيث موقوفا على تأويل غير لازم وذلك كالكتب
المجموع كرجال فان تأنيثها مبني على تأويلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد تأول بالجمع وهو مذكر فاذا سمي به مذكر
انصرف الرابع العلم الاعجمي فانه فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الاعجمية فيمنع من الصرف ان
كانت علميته في اللغة الاعجمية كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم الشلوبين وابن عصفور انه لا يشترط ويظهر اثر
الخلاف في نحو قالون فمصروف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف
على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به وزاد على احرف ثلاثة كابراهيم واسمعيل فلو كان ثلاثيا صرف فرعيته
اللفظ بالعجمة على اصل يبنى عليه الاحاد العربية فلا تؤثر العجمة في الثلاثة بخلاف التأنيث قولا واحدا في لغة جميع العرب ولا
التفات الى من نقل خلافه قال في شرح الكافية والمراد بالاعجمية ما نقل عن لسان غير العرب باي لغة كانت و
تعرف عجمة الاسم بوجوه احدها نقل الائمة والثاني خروجه عن اوزان الاسماء العربية كابرهيم والثالث ان يعرى من
حروف الذلاقة وهو خماسي او رباعي وحروف الذلاقة ستة وهي الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام
يجمعها مر بنفل والرابع ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو جق و
والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو اسكرجه والراء بعد النون اول الكلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال
نحو مهندز والى هذا اشار الناظم بقوله والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع واذا سمي نحو لجام
بالجيم وهو الة تجعل في فم الفرس ونحوه وفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون قال الجوهري فارسي معرب هو
جوهر السيف صرف لحدوث علميته ونحو نوح ولوط من الثلاثية الساكنة الوسط وشتر بفتح الشين المعجمة والتاء
المثناة فوق اسم قلعة من اعمال اران بفتح الهمزة وتشديد الراء اقليم باذربيجان مصروف لكونهما ثلاثية والعجمة لا تمنع
فيهما صرح بذلك السيرافي وابن برهان وابن خروف وقيل الساكن الوسط كنوح ولوط ذو وجهين الصرف وعدمه
كهند والمحرك اي الوسط كشتر متحتم المنع كزينب لقيام الحركة الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قاله عيسى بن
عمر الثقفي وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري الخامس العلم الموازن للفعل الماضي او المضارع او الامر والمعتبر
من وزن الفعل انواع ثلاثة احدها الوزن الذي يخص الفعل والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل الا في علم او اعجمي
او نادر فالعلم كخضم بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علم لمكان وقال الجوهري اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب
على القبيلة قال لولا الاله ما سكنا خضما اي بلاد خضم وشمر بالشين المعجمة وتشديد الميم علما لفرس والاعجمي كبقم
لصبغ وبذر لماء والنادر ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو دئل اسما لقبيلة فلا يمنع وجدان هذه الامثلة

اختص

اختصاص اوزانها بالفعل لان النادر والاعجمي لا حكم لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص فيه باق والذي لا يوجد
في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل او تاء المطاوعة كانطلق واستخرج ونحو تقاتل وتضالح حال
كونها اعلاما وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد عن اصله فالتحق بنظائره من الاسماء فحكم
فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن
اصله فلم يتحقق الجزء حتى عما هو له الثاني الوزن الذي للفعل به اولى لكونه غالبا فيه وعلى هذين اقتصر الناظم كذاك
ذو وزن يخص الفعلا او غالب فالغالب كاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل
واما مضموم الهمزة والميم فانه موضع واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحدة الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة من
ضرب ثلثة احوال الهمزة في ثلثة احوال الباء والعاشر اصبوع وابلم بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما حال
كون الثلاثة اعلاما فان وجود موازنها في الفعل اكثر منه في الاسم كاكرم من ضرب فانه موازن اثمد والامر من ذهب
فانه موازن اصبع بفتح الباء والامر من كتب فانه موازن ابلم الثالث الوزن الذي الفعل به اولى لكونه مبدوا بزيادة تدل
على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة تقول
اخذه الافكل اذا اصابته رعدة واكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب فان الهمزة فيهما لا تدل على معنى
وهي في موازنهما من الفعل نحو اذهب مضارع ذهب واكتب مضارع كتب دالة على المتكلم فكان المفتتح باحدهما من
الافعال اصلا للمفتتح بها من الاسماء ثم لا بد من كون الوزن لازما باقيا فاللفظ على حالته الاصلية غير مخالف لطريقة
الفعل فخرج بالقيد الاول وهو اللزوم نحو امرئ علما فانه في الرفع نظير اكتب وفي النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب فلم يلزم
وزنا واحدا في الاحوال الثلاثة ولم يبق على حالة واحدة فقال ان الفعل يكون حركة عينه تتبع حركة لامه والفعل لا اتباع
فيه وخرج بالقيد الثاني وهو البقاء على حالته الاصلية نحو رد وقيل وبيع مبنيات للمفعول فانها لم تبق على حالتها
الاصلية فان اصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فالادغام في رد والاعلال بالنقل والقلب في
قيل وبالنقل فقط في بيع ثم صارت صيغة رد بمنزلة قفل بضم القاف وسكون الفاء وصيغة قيل وبيع بمنزلة صيغة ديك
الدال وسكون الياء اخر الحروف وبالكاف فوجب صرفها لذلك ولو سميت بضرب بضم الضاد وسكون الراء مخففا
من ضرب بضم الضاد وكسر الراء انصرف اتفاقا لان التخفيف سابق على التسمية وانما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية
هل ينزل منزلة الاصلي ام لا وذلك كما لو سميت بضم اوله وكسر ما قبل اخره ثم خففته بتسكين ما قبل اخره فاذا فعلت ذلك
انصرف عند سيبويه لانه عنده كالسكون الاصلي واختاره ابن مالك ومنعه المبرد والمازني ومن وافقهما فمنعوه من الصرف
لانه تغيير عارض بعد التسمية وخرج بالقيد الثالث وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل نحو البب بالضم بالباء الموحدة
فيهما وهو الفرا جمع لبة بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو العقل وجمع لب على البب قليل والاكثر ان يجمع على الباب وبون
بنات البسعر وقع القلب يكون منها الوتر والبجا لكونه علما ينصرف لانه قد باين الفعل بالفك قال ابو الحسن الاخفش في
خولفه فعن سيبويه منع الصرف لوجود الموازنة كاكتب ولان الفك رجوع الى اصل متروك فهو كتصحيح استحوذ وليس بمانع من
اعتبار وزن الفعل اجماعا ولان الفك قد يدخل الفعل لزوما كاشدد به في التعجب وجوازا كاردد ولم يردد وسئل عن نا
كضبب البلد ولا يؤثر وزن هو بالاسم اولى كفاعل نحو كاهل علما فانه وان وجد في الفعل كضارب امرا من ضارب لا
انه في الاسم اولى لكونه فيه اكثر ولا يؤثر وزن هو موجود فيهما على السواء نحو فعل بفتح العين فيهما وفعلل نحو سجر وضرب
وجعفر ودحرج وقال عيسى بن عمر الثقفي البصري شيخ الخليل وسيبويه الا ان يكونا منقولين من الفعل فانهما يؤثران فالاول
كالامر من ضارب بفتح الراء والثاني كضرب ودحرج اعلاما وظاهر كلام الشاطبي تبعا للتسهيل ان خلاف عيسى انما هو في المشترك
دون المختص وخالفه في ذلك عيسى وكان لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعل ويقول كل فعل ماض سمي به فانه لا ينصرف واذا كان
نازعا من فاعله واحتج على ذلك بقوله وهو سحيم بن وثيل اليربوعي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وخبر
الحجة منه ان جلا فعل ماض خال من فاعله وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون
سمي بجلا من قولك زيد جلا اي هو ففيه ضمير مستتر يعود على زيد فهو من باب المحكيات فهو وفاعله جملة محكية كقوله
نبئت اخوالي بني يزيد بغير يزيد سمي به من قولك المال يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل على ذلك ذكره على الحكاية لا ولو كان مجردا

عن الضمير مجرور بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع ويحتمل ان يكون ليس بعلم بل هو وفاعله جملة
في موضع خفض صفة لاحد وفي اى انا ابن رجل جلا الامور اى كشفها وفي كلا الاحتمالين نظر اما الاول فلان
الاصل عدم استتار الضمير واما الثاني فلانه لا يحذف الموصوف بالجملة الا اذا كان بعض اسم مقدم مخفوض
بمن او في كما تقدم في باب النعت هذا وقد قال سيبويه ان قول عيسى خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل
يسمى بكعب وهو فعل امر من الكعب وهو العدو والشد بيع مع تقارب الخطا السادس العلم المختوم بالف الالحاق
المقصورة كعلقى بالقاف وارطى على الاصح فالكونهما علمين فانهما ملحقان بجعفر والمانع لهما من الصرف العلمية
وشبه الف الالحاق بالف التانيث في الزيادة والموافقة لمثال ما هي فيه فانهما على وزن سكرى وشبه الشيء بالشيء
كثيرا ما يلحقه بحكمه كاسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه لها بيل في الوزن والامتناع من الالف
واللام فلما اشبه الاعجمي عومل معاملته والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يصير علما من ذي الف زيدت لالحاق
فليس ينصرف وقيل ان ارطى افعل فمانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قلت على الاصح وانما لم يمنع
الصرف مع الف الالحاق الممدودة كعلباء فانه ملحق بقرطاس لتخلف شبهه بالف التانيث الممدودة لان همزة الالحاق
لا تشبه همزة التانيث من حيث ان همزة الالحاق منقلبة عن ياء وهمزة التانيث منقلبة عن الف لا عن ياء فافترقا
فالحكم لاجل افتراقهما في التقدير هذا علله ابن ابي الربيع وايضا فان الحرف اذا كان منقلبا عن مانع منع كالهمزة
في صحراء فانها بدل من الف التانيث وان كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع كعلباء وعلقى نبت والارطى شجر
عليه الف التكثير كقبعثرى ومن ادخلها في الف الالحاق فقد سهى اذ ليس في اصول الاسم سداسي فيلحق به السابع
المعرفة المعدولة عن اصلها وهي خمسة انواع احدها فعل بضم الفاء وفتح العين في التوكيد وهي جمع وكتع من كتع الجلد
اذا اجتمع وبصع بالصاد المهملة من البصع وهو العرق المجتمع وبتع بموحدة فمثناة فوقانية من البتع وهو طول العنق و
المانع لها من الصرف التعريف والعدل اما التعريف فانها على الصحيح معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد فشابهت
بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال ابو سليمان
السعدي من اصحاب ابن الباذش انها معارف بالعلمية وهي اعلام على الاحاطة لما تتبعه واستدل بعضهم بجمعها بالواو و
النون مع انها ليست بصفات ورده في شرح الكافية فقال وليس بمعنى جمع بعلم لان العلم اما مخصوص بشخص او جنس فالشخصي مخصوص
ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته
باطل انتهى قلت علم الاحاطة من قبيل العلم الجنسي المعنوي كسبحان للتسبيح وفي ان تكابر توقيفه بالقاعدة وهي انه لا يعتبر في منع
الصرف من المعارف الا العلمية ويلزم من اعتبار الاضافة عدم النظير وجرها بالكسرة كما تقدم في اول الكتاب واما العدل
فانها معدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبتعاء وبصعاء وانما قياس فعلاء اذا كان اسما كصحراء ان يجمع على
فعلاوات كصحراوات وحمراوات واختار الناظم وابنه غير هذا التعليل فقالا لان جمعاء مؤنث اجمع فكما جمع المذكر بالواو و
النون كذلك كان حق مؤنثه ان يجمع بالالف والتاء فلما جاوا به على فعل علم انه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاوات
وقال الاخفش والفارسي وابن عصفور معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين من حيث ان مفردها فعلاء افعل كحمراء
احمر فانهما يجمعان على حمر وقال الجزولي معدولة عن فعالى من حيث ان مفردها اسم على فعلاء كصحراء وتصحيحنا قاله الموضح
لان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه العلمية او الوصفية وكلاهما ممتنع فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه منعاها
واما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد اتفاقا واذا بطل الشرط بطل المشروط فجمعه بالواو والنون شاذ فتكلمنا
فكيف يقاس عليه الجمع بالالف والتاء ولان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة كحمراء ولا على فعالى الا
اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمعاء واخواته ليس كذلك واليها اشار الناظم بقوله والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل
التوكيد الثاني من المعدول سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا من ال والاضافة كجئت يوم الجمعة سحر فانه
ممنوع من الصرف للتعريف والعدل اما التعريف ففيه خلاف فقيل هو معرفة بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت وصحح
في التسهيل وقيل لشبه العلمية لانه تعرف بغير اداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضح ايما اليه واما
العدل فان صيغته معدولة عن السحر المعرف بال لانه لما اريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعدل

عن اللفظ

عن اللفظ بال وقصد به التعريف فمنع الصرف وقال السهيلي والشلوبين الصغير معرب مصروف واختلفا في منع تنوينه فقال
السهيلي هو على نية الاضافة وقال الشلوبين على نية ال وقال صدر الافاضل ابو الفتح ناصر بن ابي المكارم المطرزي تلميذ
الزمخشري هو مبني على الفتح لتضمنه معنى اللام كامس ورد بامور منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح اولى به لانه في موضع
نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا يوهم الاعراب كما اجتنبت في بعد وقبل ومنها انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب
جواز حين في قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا لتساويهما في ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه عارضا ومنها ان
دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البناء لان البناء ابعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ودعوى الاسهل ارجح
من دعوى غير الاسهل واذا ثبت ان سحر غير مبني ثبت انه غير متضمن معنى حرف التعريف والفرق بين التضمين والعدل ان
التضمين استعمال الكلمة في معناها الاصلي مزيدا عليه معنى اخر والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه فسحر المذكور
عند الجمهور معدول عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية ومعناها هو التنكير مزيدا
عليه معنى حرف التعريف واحترز بالقيد الاول وهو ان يراد به سحر يوم بعينه من المبهم فانه منصرف اتفاقا نحو نجيناهم
بسحر اي بسحر من الاسحار وبالقيد الثاني وهو ان يستعمل ظرفا من المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال او الاضافة
للدلالة على التعيين نحو طاب السحر سحر ليلتنا وبالقيد الثالث وهو ان يجرد من ال والاضافة من ان يكون بال او الاضافة
فانه منصرف اتفاقا نحو جئتك يوم الجمعة السحر او سحره والى ذلك اشار الناظم بقوله والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا
يعتبر الثالث من المعدول فعل بضم الفاء وفتح العين علما لمذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية و
هو المشار اليه في النظم بقوله او كفعلا نحو عمر فانه ليس بصفة في الاصل والمحفوظ من ذلك عمر ومضر وزفر وقثم وزحل
وجشم وجمح وقزح وعصم وجحا ودلف وهذل وبلع وثعل فانهم قدروه معدولا عن فاعل غالبا لان العلمية لا تستقل
بمنع الصرف وامكن العدل دون غيره فان الغالب في الاعلام النقل فعمر مثلا معدول عن عامر فان عامر ثابت في احد
النكرات بخلاف عمر مع ان صيغة فعل قد كثر فيها العدل المحقق كغدر وفسق فانهما معدولان عن غادر وفاسق و
كجمع وكتع فانهما معدولان عن جمعاوات وكتعاوات وكاخر فانها معدولة عن اخر بفتح الهمزة والخاء والمد وفائدة العدل
في الاعلام تخفيف اللفظ وتمحيضه للعلمية ونفي الوصفية وبعضها منقول عن الفعل نحو ثعل فان ورد فعل مصروفا حكم
بعدم علته كادد واما طوى فمن منع صرفه فالمعتبر فيه التانيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاو لانه لا يرى العدل اذا
امكن غيره وهو التانيث فلا وجه لكلامه اي العدل ويؤيده ان اعتبار التانيث فيه اي طوى متعين باعتبار المكان فلو
كان العدل معتبرا فيه لما انصرف اذا اعتبر فيه المكان واحترز بقوله علما من فعل الوارد جمعا كغرف وقرب او اسم جنس كصرد
ونغر او صفة كحطم ولبد او مصدرا كهدى وتقى فانها مصروفة اتفاقا وبقوله اذا سمع ممنوع الصرف عما سمع مصروفا
كادد وعما لم يسمع فيه صرف ولا عدمه فان فيه خلافا قال سيبويه يصرف حملا على الاصل في الاسماء وقال غيره يمنع
صرفه حملا على الغالب في فعل علما وليس بجيد قاله الخضراوي وبقوله وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوى وتقدم زحل
الرابع من المعدول فعال بفتح الفاء علما للمؤنث كحذام وقطام في لغة بني تميم وتميم ابو قبيلة وهو تميم بن مر بن اد بن طابخة
ابن الياس بن مضر فانهم يمنعون صرفه واختلف في علة ذلك فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة بحجة ان الغالب على
الاعلام ان يكون منقولة وقال المبرد للعلمية والتانيث المعنوي كزينب بحجة انهم لا يدعون العدل في نحو طوى كما تقدم
فان ختم فعال علما للمؤنث بالراء كسفار اسم لماء من مياه العرب ملحوظ فيه معنى التانيث ولهذا قال سيبويه انه اسم لماءة وقال
الجوهري اسم لبئر وهو المناسب لان الكلام في اعلام المؤنث ولما مذكر وكوبار اسم لقبيلة بنوه على الكسر الا قليلا منهم
من تميم قال الفرزدق متى ما ترد يوما سفار تجد بها اديهم يرمي المستجير المعورا وانما كان الكثير الكسر عندهم لان مذهبهم الامالة
فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف لامتنعت قاله الخليل وقد اجتمعت اللغتان الاعراب والبناء في قوله وهو الاعشى
الم تروا ارما وعادا اودى بها الليل والنهار ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار فبنى وبار الاولى على الكسر واعرب وبار
الثانية رفعا على الفاعلية لهلكت ويحتمل ان يكون الواو الاولى عاطفة والثانية ضميرا لا حرف اطلاق وبار فعلا ماضيا
من البوار والجملة معطوفة على هلكت وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائد على وبار المكسور والمعنى هلكت وبارت و
قال ولا هلكت غير القبيلة وثانيا وبارت على اهلها فلا شاهد فيه على لغة الاعراب وعلى هذا تكتب بارو بالواو والالف

وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف

كما يكتب سار وادرم اسم قبيلة فاد ولودي لها ابي هلكها واهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيها لنزال في التعريف والعدل والوزن والتانيث كقوله وهو سحيم بن صعب في امرأته اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام فبناها على الكسر مع انها فاعل قالت في الموضعين واذا سمي بنحو حذام مذكر زال موجب البنا وهو التشبيه بنزال لانه ليس الآن مؤنثا معدولا ويعرب غير منصرف ومن العرب من يصرفه قال سيبويه واعلم ان التشبيه بنزال فيما ذكر انما هو على مذهب المبرد فانه يقول نزال معدول عن انزل كما ان حذام معدول عن حاذمة مؤنث وبني لتضمنه معنى لام الامر وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه في العدل والوزن والتانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وابن على الكسر فعال علما مؤنثا وهو نظير جشما عند تميم الخامس من المعدول امس اذا كان مرادا به اليوم الذي يليه يومك ولم يضف ولم يعرف بالالف واللام ولم يصغر ولم يكسر ولم يقع ظرفا فان بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقا رفعا ونصبا وجرا لانه علم على اليوم الذي يليه يومك معدول عن الامس المعرف بال فيقولون مضى امس بالرفع بلا تنوين وشاهدت امس ومارايت زيدا مذ امس بالفتح فيهما كقوله لقد رايت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا فامس مجرور بالفتحة والالف فيه للاطلاق وليس فتحه هنا فتحة بنا خلافا للزجاج ووهم الموضح في ذلك في شرحي القطر والشذور وزعم بعضهم ان امسا هنا فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائد على المصدر المفهوم منه اي مذ امسا هو اي المسا وفيه بعد وهذا الاطلاق للقليل من بني تميم وجمهورهم يخص ذلك الاعراب الممنوع الصرف بحالة الرفع خاصة ويبنيه في حالتي النصب والجر فيبنيه على الكسر فيهما كقوله اعتصم بالرجا ان عن باس وتناس الذي تضمن امس فرفع امس على الفاعلية بتضمن ولم ينونه وعن بالنون بمعنى عرض اذا عرض فيه بالعين والزاي بمعنى غلب وتناس امر من التناسي وهو ان يري من نفسه انه نسيه والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا في الرفع والنصب والجر على تقديره متضمنا معنى اللام للتعريف قال اسقف نجران وتبع بن الاقرن منع البقا تقلب الشمس وطلوعها من حيث لا تمسي وطلوعها حمرا صافية وغروبها صفرا كالورس اليوم اعلم ما يجي به ومضى بفصل قضائه امس فامس فاعل مضى وهو مكسور كالذي والقوافي مجرورة ومكسورة كما انشدها ولا يعارض هذا رفع امس تضمن في البيت السابق لان احدى اللغتين لا تصادم الاخرى فان اردت بامس يوما من الايام الماضية مبهما او اضيفا من الامور او عرفته بالاضافة نحو امس يومك او عرفته بالاداة نحو الامس او صغرته نحو اميس او كسرته نحو اموس فهو معرب اجماعا اعراب المنصرف وان استعملت المجرد من ال والاضافة المراد به معين ظرفا فهو مبني اجماعا لتضمنه معنى الحرف فصل يعرض الصرف لغير المنصرف لاحد امرين اما الاول ان يكون احد سببيه لما نعين له من الصرف العلمية ثم ينكر فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني وهو اما التانيث او الزيادة او العدل او الوزن او العجمة او التركيب والف الالحاق المقصورة تقول رب فاطمة وعمران وعمر ويزيد وابرهيم ومعدي كرب وارطى لقيتهم بالجر والتنوين في هذه الانواع السبعة لانه ذهب احد موجبي منع صرفه وهو العلمية والى ذلك اشار الناظم بقوله واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه اثرا ويستثنى من ذلك المصروف ما كان صفة قبل العلمية كاحمر وسكران اذا نكرا فسيبويه يبقيه غير منصرف للوزن والزيادة وعود الوصف الاصلي مبنيا على ان الزائل العائد كالذي لم يزل وخالفه الاخفش في الحواشي على كتاب سيبويه فقال بصرفه بنا على ان الصفة اذا زالت لا تعود ورد بان زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية ان الاخفش رجع عن مخالفة سيبويه ووافقه في كتابه الاوسط وان اكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته اولى لانها آخر قوليه انتهى السبب الثاني التصغير المزيل لاحد السببين المانعين من الصرف كحميد وعمير في تصغير احمد وعمر فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرفان لزوال احد السببين اما زوال الوزن بالتصغير فواضح واما زوال العدل به فقال الموضح في الحواشي ان نحو عمر قد حكموا فيه بانه معدول الصيغة والتصغير لا يزيد شيئا مما ثبت اذ لم يكن معدولا له فالحكم معه بعيدا انتهى وجوابه ان ذلك في العدل التحقيقي اما العدل التقديري فلانهم انما ارتكبوه حفظا لقاعدتهم لما راوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره وعكس ذلك وهو ان ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا نحو تحلي مكبر التا المثناة فوق وسكون الحا المهملة وكسر اللام وبالهمزة لجزه وهو القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر فان كونه علما فانه ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا لاستكمال العلتين بالتصغير وهما العلمية والوزن فانه يقال في تصغيره تحيلي بضم اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعه فهو على زنة تدحرج ويبطل السبب الثاني الشاذ التناسب للمنصرف كقراءة نافع والكسائي سلاسلا بالصرف لمناسبة اغلالا وقواريرا قواريرا بصرفهما لمناسبة ما وصلا لهما سبيلا والخرسا بالابانة

في ان غير المنصرف ينصرف باربعة اسباب

الاول عند صرفه قاله الخضري ونحو قراءة الاعمش ولا يغوثا ويعوقا بصرفهما للتناسب لود او سواعا ونسرا وقد جاء في القرآن انه لا فرق فيما يمنع صرفه بين ان يكون بعلة واحدة او بعلتين وان الصرف في ذلك للتناسب لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختيارا ولا على قول من زعم ان صرف ما لا ينصرف جائز مطلقا على لغة السبب الرابع الضرورة اما بالكسر كقوله اذا ما غزي في الجيش حلق فوقهم عصائب طير تهتدي بعصائب القولي بجرورة او بالتنوين كقوله وهو امرؤ القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي فصرف عنيزة بالتنوين وهو بضم العين المهملة منون فيها تصغير عنزة تانيث اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غيرها والخدر بكسر الخا المهملة وسكون الدال الهودج قاله الاعلم في الصحاح الخدر الستر ومعنى انك مرجلي بالجيم انك تصيرني راجلا اي ماشيا لعقر ظهر بعيري قال الدماميني ينبغي ان يحمل في امثاله على انه يجوز في المضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين ضرورة انتهى وزعم بعضهم اطراد ذلك في لغة حكاها الاخفش وقال كان هذا لغة الشعر الا انهم اضطروا اليه في الشعر فجرت السنتهم على ذلك في الكلام واجاز الكوفيون الا ابا موسى الحامض من شيوخهم والاخفش والفارسي من البصريين للمضطر ان يمنع صرف المنصرف قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه الاصول بالفروع وأباه سائر البصريين اي بانه واحتج عليهم بنحو قوله وهو الاخطل طلب الازارق بالكتائب اذ هوت بشبيب غائلة النفوس غدور فمنع صرف شبيب للضرورة وهو علم مصروف وهو شبيب بن يزيد راس الخوارج الازارقة وبالغ في امره حتى ادعى الخلافة وسمي امير المؤمنين وكانت زوجته غزالة ايضا خارجية وكانت شديدة الباس حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها والازارق جمع ازرقي نسبة الى فرقة مفعول طلب والاصل الازارقة بالها فحذفها للضرورة والكتائب الجيوش وهوت من هوى بمعنى الانزال حطه وغيره والغائلة الشر وغدور فعول من الغدر بالغين المعجمة بدل من غائلة ما علمه ونقل عن ابي العباس احمد بن يحيى ثعلب انه اجاز ذلك وهو منع صرف المنصرف في الكلام مطلقا وفصل بعض المتاخرين بين ما فيه العلمية وغيره فاجازه مع العلمية لوجود احد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده انه لم يسمع الا في العلم وحكى الفخر الرازي عن اكثر الكوفيين والاخفش ان السبب الواحد يمنع الصرف فلم يفرق بين العلمية وغيرها وهو جار على اصلهم فانهم يدعون ان الفعل اصل المصدر فالحق الاسم بالفعل بعلة الاشتقاق وما في الاسم بعلة الافتقار وينتج من هذا ان ما لا ينصرف اشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار فيكون السبب الواحد يمنع الصرف قلت ويلزم منه للمانع ان يكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم انه ليس كذلك والى المسائل الثلاث اشار الناظم بقوله ولاضطرار او تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

فصل المنقوص وهو الذي آخره يا ساكنة لازمة المستحق لمنع الصرف فان كان غير علم حذفت ياؤه رفعا وجرا ونون بنقاء سواء كان جمعا لا نظير له في الآحاد ام مصغرا فالاول كجوار فان مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع والثاني كاعيم تصغير اعمى فان مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو ابيطر مبنيا على ان وزن افعل لا يتعين في الوصف وهو كذلك كما تقدم تنبيها وكذا ان كان علما كقاض علم امراة فان مانعه من الصرف العلمية والتانيث وكيرمي علما فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه فنقول جاني جوار واعيم وقاض ويرم ومررت بجوار واعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف اليا في الجميع في حالتي الرفع والجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يكون منه منقوصا ففي اعرابه نهج جوار يقتفي هذا قول سيبويه والخليل وابي عمرو وابن ابي اسحق وجمهور البصريين خلافا ليونس وعيسى بن عمر من البصريين والكسائي وابي زيد والبغداديين فانهم يثبتون اليا ساكنة رفعا ومفتوحة جرا فيقولون في الرفع جاني جواري واعيمي وقاضي ويرمي باثبات اليا ساكنة فيهن مقدرا فيها الضمة ويقولون في الجر مررت بجواري واعيمي وقاضي ويرمي بفتح اليا فيهن كما يفتح في النصب احتجاجا بقوله وهو الفرزدق قد عجبت مني ومن يعيليا لما رأتني خلقا مقلوليا بفتح اليا من يعيليا مصغر يعلى علم رجل ولم ينونه لانه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبيطر والالف للاطلاق وخلقا بفتح الخا المعجمة واللام وفي آخره قاف العتيق جدا والمراد هنا رث الهيئة والمقلولي بفتح الميم المتجافي المنكمش وقال عبد الله بن ابي اسحق الحضرمي النحوي ان الفرزدق اخطأ في فتح اليا من يعيليا ورد بانه من اجرا المعتل مجرى الصحيح وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله وهو الفرزدق في قصيدة عير العلم لما بلغه مقالة عبد الله المذكور فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا فاظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان القياس ان يقول موال على حد والفجر وليال

هذا باب اعراب الفعل المضارع

اجمع النحويون على انه اذا تجرد من الناصب

باب اعراب الفعل

والجازم وسلم من نوني التوكيد والاناث كان مرفوعا كيقوم وانما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو على اقوال اصحها انه
رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين والاخفش واليه اشار الناظم بقوله ارفع
مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم لا تعقد حلوله محل الاسم خلافا للبصريين غير الاخفش والزجاج قالوا ولهذا اذا ادخل
عليه لن ولم امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدهما فليس حينئذ حالا محل الاسم ولا رافعه حروف المضارعة خلافا للكسائي ولا
مضارعته للاسم خلافا لثعلب من الكوفيين والزجاج من البصريين واعترض قول الفراء بان التجرد امر عدمي والعدم لا يكون
لوجود غيره واجيب بان التجرد امر عدمي وجودي وهو كون الفعل خاليا من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم واعترض قول البصريين
بانه غير مطرد لانتقاضه بنحو هلا تفعل وسوف تفعل فان المضارع فيهما مرفوع وليس حالا محل الاسم لان الاسم لا يقع بعد حرف
التحضيض ولا بعد حرف التنفيس واجيب بان الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس فلم يتغير اذ اثر العامل لا يتغير الا بعامل
اخر واعترض قول الكسائي بان جزء الشئ لا يعمل فيه واعترض قول ثعلب بان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج
كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه واجيب بان الكوفيين يزعمون ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على الاسم و
مضارعته اياه ونواصبه اربعة عند البصريين وعشرة عند الكوفيين احدها لن وهي لنفي سيفعل اي لنفي الفعل المستقبل
اما الى غاية ينتهي اليها نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان نفي البراح مستمر الى رجوع موسى واما الى الغاية
نحو لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا فان نفي خلق الذباب مستمر ابدا لان خلقهم الذباب محال وانتفاء المحال مؤبد قطعا ولا
لكان ممكنا لا محالا ولا يقتضي لن تابيد النفي خلافا للزمخشري في انموذجه لانها لو كانت للتابيد للزم التناقض بذكر اليوم
في قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولزم التكرار بذكر ابدا في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا ولم يجتمع معها ما هو لانتهاء الغاية نحو
قوله تعالى لن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي وتابيد النفي في لن يخلقوا ذبابا بالامر خارجي لا من مقتضيات لن ولا تقتضي تاكيده
النفي خلافا للزمخشري في كشافه في تفسير لن تراني بل قولك لن اقوم محتمل لان تريد انك لا تقوم ابدا وانك لا تقوم في
بعض ازمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا اقوم في عدم افادة التاكيد والتابيد ولا تقع لن دعائية بان يكون الفعل
بعدها دعاء خلافا لابن السراج وابن عصفور والجزولي مستدلين بقوله تعالى فلن اكون ظهيرا للمجرمين مدعين ان معناه فاجعلني
لا اكون ولا حجة لهم فيها لامكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى ان لا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة
التي انعم الله بها عليه قاله الموضح في شرح القطر واختار في المغني عيره فقال وقد تاتي لن للدعاء كما اتت لا كذلك وفاقا لجماعة والحجة في
قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال اذ ليس هي مبسوطة على وضعها الاصلي عند سيبويه والجمهور وليس اصلها
لا النافية فابدلت الالف نونا خلافا للفراء ولجعلهما حرفان نافيان متناسبان ولا اكثر استعمالا ولا يرد ان الالف لا تبدل الا بعد الحكم
المهملة فتجعله مهملا وانا المعهود انما هو ابدال النون الفا كالسفعا الا العكس ولا اصلها لا ان فتكون مركبة من لا النافية نظر الى
معناها وان المصدرية نظرا لعملها فحذفت الهمزة تخفيفا كما في ويلمه والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائي في الجمع
بين قربهما من لفظها ومعناها من النفي والتخليص للاستقبال الحاصل فيهما وجات على الاصل في الصدر ورد
انشد ابو زيد لجابر الانصاري فان امسك فان العيش حلو الى كانه عسل مشوب يرجي المرء ما ان لا يلاقي ويعرض دون ابعده
الخطوب اي ان يلاقي ورد عليهم بان بعد امور اتفقوا انه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلو لا وقد لا يظهر احدهما
كما قاله الشلوبين وتركنا الثلاثة الباقية خوف الاطالة الناصب الثاني كي المصدرية وهي الداخلة عليها اللام لفظا نحو لكيلا
تاسوا او تقديرا نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان الاصل لكي وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر اللام كانت كي
تعليلية فاما المصدرية فناصبة بنفسها كما ان المصدرية كذلك واما التعليلية فجارة والناصب بعدها ان مضمرة لو وقعت
في النثر وقد تظهر في الشعر كقوله كيما ان تغر وتخدعا وفيما ذكره من ان كي مشتركة بين الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه و
الجمهور وجعلهم قولهم جئتك كي اتعلم وقولهم كيمه وعن الاخفش ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان مضمرة او ظاهرة ورد
بقوله تعالى لكيلا تاسوا فان زعم ان كي تاكيد للام كقوله ولا للما بهم ابدا دوا ورد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن
الكوفيين ان كي ناصبة دائما ويرده قول العرب كيمه كما يقولون لمه فان اجابوا بان الاصل كي تفعل ماذا يلزمهم كثرة الحذف واخراج
ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا ان
حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير حم يوم تشقق ناضرة كيما يعود اكما بحد قلنا ان ثبت حذف

وهو غريب

وهو غريب لا يقاس عليه على ان الحافظ الشهاب بن حجر قال لم اقف على حذف وتتعين المصدرية ان سبقتها اللام نحو لكيلا تاسوا
لئلا يدخل الجار على الجار وتتعين التعليلية ان تاخر عنها اللام او ان خالا اول نحو قوله وعيد الله بن قيس الرقيات كي لتقضيني
رقية ما وعدتني غير مختلس فكي هنا تعليلية لتاخر اللام من لتقضيني عنها وتقضي منصوب بان مضمرة وانما حكاه الاخفش لكي
ما ان رايت بالرفع مخرج على جعل ما موصولة وكي جارة مؤكدة للام كما اكدتها الكاف في ليس كمثله شئ ومثل ما بالكاف في
كعصف ماكول والثاني نحو قوله وهو حبيل بن عبد الله لا الاحسا خلافا للزمخشري فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان
تغر وتخدعا فكي هنا تعليلية لتاخر ان عنها وكل الناس مفعول اول لمانحا ولسانك مفعوله الثاني وتغر بضم الغين المعجمة والكلمة
ويجوز الامران المصدرية والتعليلية ان فقد سبق اللام وتاخر ان وجدا فالاول كما في نحو كيلا يكون دولة فان قدرت قبلها
اللام فهي مصدرية وان لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية فيكون على الاول منصوبا بنفسها وعلى الثاني منصوبا بان مضمرة
بعد كي والاولى ان يكون مصدرية كما ذكر الموضح في باب حروف الجر والثاني كما في قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا
ببيداء بلقع فكي يحتمل ان يكون مصدرية كدخول اللام قبلها ويحتمل ان تكون مصدرية لتاخر ان بعدها فان كانت مصدرية
فان مؤكدة لها المعنى السبك وان كانت تعليلية فاللام مؤكدة لها معنى التعليل وكونها تعليلية اولى من كونها مصدرية لان
تاكيد الجار بالجار اسهل من تاكيد حرف مصدري بحرف مصدري قاله الموضح في الحواشي وشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة مفعول
ثان لتتركها والبيداء بفتح الباء الموحدة والمد الارض القفر التي يبيد اي يهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفر التي لا شئ فيها
الناصب الثالث ان المصدرية وتقع في موضعين احدهما في الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء نحو وان تصوموا
خير لكم والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم
وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فاردت ان اعيبها وفي موضع جر في نحو من قبل ان ياتي يوم ومحتملة لهما في نحو والذي
اطمع ان يغفر لي خطيئتي اصله في ان يغفر لي فحذفت في فمنصب بعد هذا او في على جره واكثر العرب على وجوب اعمالها
وبعضهم يهملها جوازا حملا على ما اختها اي المصدرية بجامع ان كلا منهما حرف مصدري ثنائي واليه اشار الناظم بقوله وبعضهم
اهمل ان حملا على ما اختها حيث استحقت عملا كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم والقول بان اصله يتمون فهو منصوب بحذف
النون وحذفت الواو للساكنين واستصحب في الخط والجمع باعتبار معنى من تكلف وكقوله ان تقران على اسماء ويحكما مني السلام وان
لا تشعرا احدا فان الاولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة وقد اهملت الاولى واعملت الثانية وبعضهم اهمل ما المصدرية
حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ابن الحاجب تبعا لما ذكره الموضح تبعا للناظم من ان هذه مصدرية مهملة قول البصريين
وزعم الكوفيون انها المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف الجزري في القياس وصلتها بها فقد اولت اعمالها وتاتي مفسرة
بمنزلة اي وزائدة دخولها وخروجها سواء ومخففة من المشددة فلا تنصب المضارع في هذه الاحوال الثلاثة ولكل ضابط
يضبطها فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتاخر عنها جملة ولم تقترن بجار نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك
اصنع وانطلق الملا منهم ان امشوا اي امشوا فليس المراد بالانطلاق هنا المشي بل انطلاق السنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي المتعارف
بل الاستمرار على الشئ فخرج نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت له ان افعل كذا لان الجملة السابقة فيها حروف
القول وفي شرح ابن عصفور الصغير على الجمل انها قد يكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا العدم ملحق الجملة
بل يجب الاتيان باي او ترك حرف التفسير وليس من التفسيرية كتبت اليه بان افعل لدخول الجار عليها قاله الموضح في القواعد الصغرى وعن الكوفيين
انكارها لان التفسيرية البتة وقال في المغني وهو متجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك
هذا عسجد اي ذهب وفي هذا الوجه نظر مكان انهم لم نجده مقبولا في الطبع نهى ما عرضنا الذهن بنيه وربما تسمى بما طول ذكره والزائدة
التالية لما التوقيتية نحو فلما ان جاء البشير القاه على وجهه والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله وهو باعث اليشكري فيوما توافينا بوجه
مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم فيمن جر ظبية اي كظبية وتعطو تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر اي
صار ذا ورق والسلم بفتحتين شجر له شوك والواقعة بين فعل القسم المذكور ولو كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم او
المتروك كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق لو اقسم والله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره ونقله ابن عصفور بانها
تلك حرف جيئ به لربط الجواب بالقسم ويبعده ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك قاله في المغني والواقعة بعد اذ كقوله فامهله حتى اذا ان
كانه معاطي يد في لجة الماء غامر فهذه اربعة مواضع ذكرها الواقعة بعد لما ولو اغلبها الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الاخفش انها تنصب في غير ذلك

وانها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائد تان الا انه جعل منه ومالنا الا نتوكل على الله واجيب بان ان مصدرية لا زائدة والاصل وما لنا في ان لا نتوكل على الله وانما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدتين فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر والمخففة من ان المشددة هي الواقعة غالبا بعد علم خالص سواء دل عليه بمادة ع ل م ام لا فالاول نحو علم ان سيكون والثاني نحو افلا يرون ان لا يرجع وقيدت العلم بالخالص احترازا من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان تقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن قراءة بعضهم افلا يرون ان لا يرجع بالنصب او بعد ظن مؤول بالعلم نحو وحسبوا الا تكون فتنة في قراءة الرفع ويجوز في تالية الظن ان تكون ناصبة اجراء للظن على اصله من غير تاويل والنصب هو الارجح لان التاويل على خلاف الاصل ولهذا الترجيح اجمعوا عليه اي على النصب في الم احسب الناس ان يتركوا بحذف النون واختلفوا في وحسبوا الا ان تكون فتنة فقرأ غير ابي عمرو والاخوين حمزة والكسائي بالنصب وقراءة ابي عمرو وحمزة والكسائي بالرفع لوجود الفصل بين ان والفعل بلا وانما لم يقرأ بالرفع في ان يتركوا لعدم الفصل فعلم ان التعويل في كون ان ناصبة او مخففة بعد افعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ الا ترى انك ترفع في رايت ان لا يقوم زيد لانها بمعنى اليقين مثل افلا يرون الا يرجع وتنصب اذا اردت الظن مثل وحسبوا ان تكون فتنة خلافا للمبرد فانه لا يجوز لجراء العلم مجرى خلافه فتنصب ان الواقعة بعد الفعل ولا الجراء غيره مجراه فيرتفع الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعده فالعلم عنده لا يجري مجرى غيره ولا يجري غيره مجراه والنون عند سيبويه جائز وان الفراء وابن الانباري نصبا بعد العلم الصريح والى النواصب الثلاث اشار الناظم بقوله وبلن انصبه كي كذا بان لا بعد علم والتي من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من ان فهو مطرد ومن غير الغالب اخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فان هذه مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن الناصب الرابع اذن والصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان او اذا وان فعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة بنفسها لا ان مضمرة بعدها وهي على القول بالحرفية حرف جواب وجزاء عند سيبويه وقال الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال لك احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضي لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظا او مقدرا سواء وقعت في صدره او في حشوه او في اخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام اخر وكان القياس الغاؤها لعدم اختصاصها ومن ثم قالوا وشرط اعمالها ثلاثة امور احدها ان تتصدر في اول الجواب لا ما ح في اثره محلها فان وقعت حشوا في الكلام بان اعتمد ما بعدها على ما قبلها اهملت وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثانية ان تكون جوابا للشرط قبلها نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالثة ان تكون جواب قسم قبلها مذكور نحو والله اذن لا اخرج او مقدر كقوله وهو كثير عزة لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها برفع اقيلها لان اذن لم تتصدر لكونها جواب قسم مقدر والتقدير والله لئن وجواب الشرط محذوف واهملت اذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع في المغني تبعا للشارح وضمير مثلها عائد على المقالة التي قالها لعبد العزيز بن مروان لكثير وذلك ان كثيرا امتدح عبد العزيز بقصيدة فاعجب بها فقال له تمن علي اعطك فتمنى ان يكون كاتبا فلم يجبه الى ذلك واعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير لمثل مقالته الاولى وامكنني منها لم اترك مقالتي الاولى وتمنى عليه ان اكون كاتبا عنده كما فعلت اولا وعبد العزيز هذا هو ابو لبيد عمر بن عبد العزيز واما قوله لا تتركني فيهم شطيرا انني اذن اهلك او اطيرا بنصب اهلك مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها فضرورة او لا ضرورة والخبر اي خبر ان محذوف اي اني لا استطيع ذلك او لا اقدر عليه ثم استونف باذن فنصب جملة اي على هذا معترضة بين اذن وما هي جواب له والاصل لا تتركني فانني اهلك وذهب الفراء الى عدم اشتراط التصدر والشطير بشين معجمة الغريب قال الاصمعي البعيد هو مفعول ثان لتترك لا حال والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله ان صدرت فان كان السابق عليها اي على اذن واو او فا جاز النصب والرفع باعتبار عطفه والرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها وقد قرئ في الشواذ واذا لا يلبثوا فاذا لا ياتوا بالنصب بحذف النون فيهما والاولى قراءة ابن مسعود والثانية قراءة ابي بن كعب والغالب الرفع وبه قرأ السبعة فيهما والى ذلك اشار

الناظم بقوله وانصب وارفعا اذا اذن من بعد عطف وقعا قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف ولان العطف على الاولى والى تنبيه الامر الثاني ان يكون المضارع بعدها مستقبلا قياسا على بقية النواصب واليه اشار الناظم بقوله ونصبوا باذن المستقبلا فيجب الرفع في نحو اذن تصدق جوابا لمن قال انا احبك لانه حال ولا مدخل للجزاء في الحال كما تقدم انفا الامر الثالث ان يتصلا اي يكون المضارع متصلا اي يكون المضارع متصلا بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها والى ذلك اشار الناظم بقوله في النظم والفعل بعد موصلا او يفصل بينهما القسم وهو المشار اليه بقول النظم او قبله اليمين كقوله اذن والله نرميهم بحرب يشيب الطفل من قبل المشيب فنصب نرميهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب هنا كما لم يمنع من الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها حكاه ابو عبيدة واشتريته بوالله الف حكاه ابن كيسان عن الكسائي بخلاف الفصل بغير القسم لو كان ظرفا او عديلة فانه جزء من الجملة فلا يقوى اذن معه على العمل فيما بعدها واغتفر في المغني الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لانها غير مختصة وانما اعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتاخيرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع **فصل** ينصب المضارع بان مضمرة وجوبا في خمسة مواضع احدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص ماض لفظا ومعنا او معنى لا لفظا منفي الاول بما والثاني بلم دون غيرهما من ادوات النفي نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم فيظلم ويغفر منصوبان بان مضمرة بعد اللام عند البصريين لا باللام واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام خلافا لهم الكوفيين فيهن ذلك وقد تصرح بالخبر الذي زعم الكوفيون من قال سموت ولم تكن اهلا للسمو ولكن المضيع قد يصاب بمنزلة ما قدروه من قولك ما كان زيد مريدا للفعل او مقدرا له واحتج الكوفيون بقوله لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لا سمعا اذ لو كانت ان هي الناصبة لاسمع لزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك ممتنع وعورض بمجيء ذلك في صريح ان في قوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا والجواب ان احد عله امتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل فاللام في مقابلة السين فكما لا تذكر ان مع السين كذلك لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهارها بعد لام الجحود محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى من دون الله ورد بان يفترى في تاويل مصدر مخبر به عن القران هو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لان المراد بالقران المقروء لا القراءة والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مقدر او نحوه وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز في سائر اخواتها نحو ما اصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فاجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل كذا وتسمى هذه لام الجحود من تسمية العام بالخاص فان الجحود عبارة عن انكار الحق لا عن مطلق النفي والنحويون اطلقوه واردوا به النفي والى هذه المسالة اشار الناظم بقوله وبعد نفي كان حتما اضمر الموضع الثاني بعد او العاطفة اذا صلح في موضعها حتى المرادفة الى نحو لالزمنك او تقضيني حقي اي حتى تقضيني وقوله لاستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت الامال الا لصابر اي حتى ادرك او وصل في موضعها الا الاستثنائية نحو لاقتلن الكافر او يسلم اي الا ان يسلم وقوله وهو ناي الاعجم وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اي الا ان تستقيم فلا اكسر كعوبها ولا يصح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر وغمزت بالعين والزاي المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز في اطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا اخذ في اصلاح قوم افسدوا بالقناة فلا يكف عن المواد التي ينشا عنها فسادهم الا ان يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسرها ارتفع من اطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان يستقيم وان والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم اي ليكونن مني لزوم او قضاء منك لحقي وليكونن استسهال مني للصعب او ادراك المنى وليكونن قتل مني او اسلام منه وليكونن كسر مني لكعوبها او استقامة منها والى ذلك اشار الناظم بقوله كذاك بعد او اذا يصلح في موضعها حتى او الا ان خفي الموضع الثالث بعد

حتى الجارة ان كان الفعل مستقبلا باعتبار زمن التكلم بما قبلها نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء فتفيء مستقبل باعتبار زمن التكلم
بالامر بالقتال حال القائه الى المخاطب به او مستقبلا باعتبار ما قبلها من غير اعتبار تكلم نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول فان
الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن الاخبار بقصته علينا الا انه مستقبل بالنسبة الى زلزالهم وحتى التي ينتصب الفعل
بعدها معنيان تارة تكون بمعنى كي التعليلية وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى
الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو لا سير حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فالمثال الاول من امثلة الموضع مما
يصلح للمعنيين معا ويحتمل ان يكون المعنى كي تفي او الى ان تفي والمثال الثاني حتى فيه بمعنى الى خاصة اي الى ان يقول الرسول
والى هذا الموضع اشار الناظم بقوله وبعد حتى هكذا اضمار ان حتم ويرتفع الفعل بعدها ان كان حالا او مؤولا بالحال مسببا
عما قبلها فضلة تم الكلام قبلها نحو مرض زيد حتى لا يرجونه فلا يرجونه حال لانه في قوة قولك فهو الان لا يرجى وسبب عما قبلها لان
عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية ومنه حتى يقول الرسول برفع يقول في قراءة نافع لانه
مؤول بالحال اي حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه انهم يقولون ذلك والحال المؤول تفسيره هو ان يفرض ما كان واقعا
في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بالمضارع المرفوع وفائدة تاديله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار
صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها وانما وجب رفع الفعل بعد حتى عند ارادة الحال حقيقة او مجازا لان النصب يؤدي الى
تقدير ان وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى وذلك لانه لما لم يتعلق ما بعدها
بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما فات من الاتصال اللفظي وانما اشترطت
الفضلية لئلا يبقى المبتدا بلا خبر وذلك لانه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستانفة فان فقد شرط
من الثلاثة وجب النصب فيجب النصب في مثل لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لانتفاء الحال ويجب النصب في مثل
لا سيرن حتى تطلع الشمس خلافا للكوفيين وما سرت الى البلد حتى ادخلها واسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية فيهن اما الاول
فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده
فلو رفع لزم ان يكون مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا وذلك لا يصح لان ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب
مع نفي السبب والشك فيه قال المرادي بخلاف اي هم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها برفعهما فان السير ثابت محقق وانما
الشك في عين الفاعل في الاول وفي عين الزمان في الثاني واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا
ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع
فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك ويجب النصب في نحو سيري بفتح السين حتى ادخلها
لعدم الفضلية فيه لانه مبتداء وحتى ادخلها خبره ولو رفع الفعل لصار المبتدا بلا خبر وكذلك يجب النصب في مثل كان سيري امس
حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة وحتى ادخلها الخبر ولم يقدر الظرف وهو امس خبر الكان بل قدرته متعلقا بنفس السير
فان قدرت كان تامة وامس متعلقا بسيري او ناقصة وامس متعلقا باستقرار محذوف على انه خبر كان رفعت لان ما بعد حتى حال
مسبب فضلة وحتى فيها ابتدائية وعلامة كونه حالا او مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى واليه اشار الناظم بقوله وتلو
حتى حالا او مؤولا به ارفعن وانصب المستقبلا الموضع الرابع والخامس بعد فاء السببية وبعد الواو المعية حال كونهما مسبوقين بنفي
او طلب محضين واليهما اشار الناظم بقوله وبعد فا جواب نفي او طلب محضين والواو كالفا ان تفد مفهوم مع فالنفي يشمل
ما كان بحرف او فعل او اسم وما كان تقليلا مرادا به النفي فالاول نحو لا يقضى عليهم فيموتوا والثاني نحو ليس زيد حاضرا
فيكلمك والثالث نحو انت غير آت فتحدثنا والرابع نحو قلما تاتينا فتحدثنا والنفي مع الواو كذلك نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا
منكم ويعلم الصابرين وقرئ الباقي والطلب يشمل الامر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهذه سبعة
مع النفي صارت ثمانية وزاد الفراء الترجي ومثال الفاء بعد التمني يا ليتني كنت معهم فافوز ومثال الواو يا ليتنا نرد ولا نكذب
بالنصب في قراءة حمزة وحفص ومثال الفاء بعد النهي ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ومثال الواو بعده قوله وهو ابو الاسود الدؤلي
لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وشرط النهي عدم النقض بالا فلو نقضت النهي بالا لم يجز النصب نحو لا تضرب
الا عمرا فيغضب فيجب فيه يغضب الرفع قاله في شرح الشذور تبعا لسيبويه ومثال الفاء بعد الامر قوله وهو ابو النجم العجلي يا ناق
سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا والعنق بفتحتين ضرب من السير والفسيح الواسع ومثال الواو بعده قوله وهو لا يخشى

الحطيئة فيما زعم ابن يعيش او ربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشري او دثار بن شيبان النمري فيما زعم ابن بري فقلت ادعي وادعو
ان اندى لصوت ان ينادي داعيان فادعو مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الواو وان اندى افعل من الندى بفتحتين وهو بعد الصوت
ولصوت بكسر اللام متعلق به وان ينادي بفتح الهمزة وكسر الدال خبر ان وداعيان تثنية داع فاعل ينادي والمعنى نقلت لها ينبغي
ان يجتمع دعائي ودعائك فان ارفع صوتا بعد دعاء داعيين معا وقد اجتمع النصب في جوابي الطلب والنفي في قوله تعالى
ولا تطرد الذين يدعون ربهم الآية وتمامها بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك
عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين لان فتطردهم جواب النفي وهو ما عليك من حسابهم من شيء وتكون جواب
النهي وهو ولا تطرد على طريق اللف والنشر من غير ترتيب فان قيل ما يقال ان هذه الآية ظاهرها ان تكون جواب فتطردهم
او هما جوابان للطلب والنفي والجواب لا يجاب الشيء الواحد لا يكون له جوابان كما نص عليه النحاة ومثال الفاء بعد الدعاء
قوله رب وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في خير سنن وبعد العرض قوله يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما
كمن سمعا وبعد التحضيض قوله لولا اتقيت الله فيغفر لك وهو والعرض متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل الا ان في
التحضيض زيادة توكيد وحث وفي العرض لين وادب وبعد الاستفهام قوله هل تعرفون لباناتي فارجو ان تقضي فيرتد بعض
الروح في الجسد وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فان الضرب اذا وقع يتعذر سبكه مصدر
مستقبل ومنه والترجي يلحق وقال في شرح الشذور ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو الا بعد احد من اربعة وهي النفي والنهي
والامر والتمني ولذلك تنظر الموضح في التمثيل عليها وقال ابو حيان ولا يحفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي
ان لا يقدم على ذلك بلا سماع انتهى واحترز الناظم بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي المتلو بتقرير ابالهمزة ومن النفي
المتلو بنفي آخر ومن النفي المنتقض بالا فالاول نحو الم تاتني فاحسن اليك بالرفع اذا لم ترد به الاستفهام الحقيقي وانما اردت
ان تحمل مخاطبك على الاقرار والاعتراف باتيانه اليك واحسانك اليه قال الشيخ عبد القاهر في شرح مختصره معنى قولنا الهمزة
للتقرير انك تحمل المخاطب على الاقرار بامر قد كان تقول اضربت زيدا ولا يكون غرضك ان يعلمك بامر لم تكن تعلمه ولكن ان
تقرره اي تحمله على ان يقر بفعل قد فعله انتهى والمعنى انت اتيتني فاحسنت اليك وعلى حد قوله تعالى اليس الله بكاف عبده
اي الله كاف عبده لان نفي النفي اثبات قال في التلخيص وهذا مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي بما دخله النفي لا بالنفي
انتهى فثبت بهذا ان الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب المضارع في جوابه لعدم تمحض النفي وما ورد منه
منصوبا فلمراعاة صورة النفي وان كان تقريرا ولانه جواب الاستفهام والثاني نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا والثالث
نحو ما تاتينا الا وتحدثنا فان معناهما الاثبات فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما اما الاول فلان زال للنفي وقد دخل عليها
النفي ونفي النفي اثبات واما الثاني فلانتقاض النفي بالا ولك في نحو ما تاتيني فاكرمك اربعة اوجه احدها ان يقدر الفاء لمجرد
عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك
المعطوف عليه كانك قلت ما تاتيني فما اكرمك فهو شريكه في النفي الداخل عليه الثاني ان تقدر الفاء لمجرد السببية وتقدر
الفعل الذي بعدها مستانفا ومعناه الاستيناف وتقدره خبر المبتدا المحذوف فيجب الرفع ايضا لخلو الفعل من الناصب والجازم
والمعنى ما تاتيني فانا اكرمك لكونك لم تاتيني وذلك اذا كنت كارها لاتيانه والفرق بين هذا الوجه والذي قبله في النفي ان
النفي في الذي قبله يشمل ما قبل الفاء وما بعدها وفي هذا الوجه ينصب النفي الى ما قبل الفاء خاصة الثالث ان تقدر الفاء لعطف
مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها او تقدير النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب النصب
والمعنى ما يكون اتيان يعقبه اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون مني اكرام الرابع ان تقدر الفاء ايضا لعطف مصدر
الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن يقدر النفي منصبا على المعطوف عليه وينتفي المعطوف لانه مسبب عنه
وقد انتفى والمعنى ما يكون منك اتيان فكيف يكون مني اكرام والحاصل ان في الرفع وجهان وفي النصب وجهان واحترز من الطلب
باسم الفعل والطلب بما لفظه الخبر وسيأتي الكلام عليهما بعد اسطر واحترز بتقييد الفاء بالسببية وتقييد الواو بالمعية
من الفاء والواو العاطفتين على صريح الفعل اذا لم يشعرا بالسببية ولا معية ومن الاستينافيتين فالفاء العاطفة على
صريح الفعل نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون فانها للعطف فعطف لفظ يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريكه في رفعه
وفي النفي الداخل عليه كانه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على انه جواب النفي لم يمتنع والمعنى لو اذن لهم لاعتذروا

مثل لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه اوثر الرفع لتناسب رؤس الآى قاله الفراء وقرنا ابن عصفور بابا لا اذن نوا لاعتذار منفيا بالقصد
وانتفاء الموت لازم عن انتفاء القضاء عليهم ولم يقصد نفيه كما قصد نفى الاعتذار بل انه لو وقع القضاء عليهم لماتوا وليس الاذن
سببا للاعتذار والفاء للاستيناف نحو قوله وهو جميل صاحب ثنيه الم تسئل الربع القواء فينطق وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق
فينطق مرفوع وهو مبنى على مبتدأ محذوف اى فهو ينطق ولا يضر اقترانه بالفاء فانها فيه للاستيناف لا للعطف ولا للسببية
اذ العطف يقتضى الجزم لما بعدها لكونه معطوفا على مجزوم وهو تسأل والسببية يقتضى النصب له لكونه فى جواب الاستفهام ونوزع
فى اقتضاء السببية النصب فانه قد يجئ الرفع مع تحقق السببية فى لا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع بان اقتضائها
النصب صحيح على قول الاكثر قال فى المغنى والتحقيق ان الفاء للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا
ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى والربع المنزل والقواء بفتح القاف ممدود اكثر من قصره الخالى الذى لا انيس به والبيداء القفر التى
تبيد من سلك فيها اى تهلكه والسملق بفتح السين القاع الاملس الصفصف وتقول مع الواو ولا تأكل السمك وتشرب اللبن بالرفع
على الاستيناف نفيا انتهى عن الاول واباحة الثانى وكانك قلت لا تأكل السمك ولك شرب اللبن فان قدرت النهى عن الجمع بينهما
نصبت على ارادة المعية وكانك قلت لا تأكل السمك مع شربك اللبن او قدرت النهى عن كل منهما على حدته جزمت على العطف
وكانك قلت لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب والجزم فى حالة العطف انه فى النصب من عطف مصدر مؤول
من الفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفى الجزم من عطف الفعل على الفعل واذا
سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب المحض وقصد بالفعل الذى سقطت منه الفاء معنى الجزاء للطلب السابق عليه جزم
الفعل والمراد بقصد الجزاء انك تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلف فى تحقيق
جازمه فالجمهور يجعلونه جوابا لشرط مقدر فيكون مجزوما عندهم باداة شرط مقدرة هو فعل الشرط لا جوابا للطلب المتقدم فيكون
مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيبويه والسيرافى والفارسى ثم اختلفوا فى علته فقال الخليل وسيبويه انما جزم الطلب لتضمنه
معنى حرف الشرط كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك وقال الفارسى والسيرافى انما هو لنيابته مناب الجازم الذى هو حرف الشرط المقدر كما ان
النصب بضربا فى قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه قال ابن عمرون ذلك ومذهب الجمهور ارجح لان الحذف والتضمن
وان اشتركا فى انهما خلاف الاصل لكن فى التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف ولان نائب الشئ يؤدى معناه والطلب لا
يؤدى معنى الشرط ولانه لا ارجح فى ضربا زيدا ان زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف
مصدرى دون المحل مثل تعالوا اتل تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو اتل وقصد به الجزاء فجزم بحرف
شرط مقدر والتقدير تعالوا ان تأتونى اتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله وهزى اليك
بجذع النخلة تساقط فانه مجزوم باتفاق السبعة بخلاف خذ من اموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وان كان
مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تأخذ منهم تطهرهم وانما اريد خذ منهم صدقة مطهرة لهم فتطهرهم صفة
لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع فى القياس وبخلاف نحو فهب لى من لدنك وليا يرثنى فى قراءة الرفع فانه قدرع
فاعل جملة فى موضع نصب صفة لوليا لا جوابا بالهبة كما تقدم من جزم ونص على ذلك بقية انواع الطلب والى ذلك اشار الناظم بقوله
بعد غير النفى جزما اعتمد ان تسقط الفاء والجزاء قد قصد اما النفى فلا يجزم الفعل فى جوابه فلا يقال ما تأتينا تحدثنا بالجزم
خلافا للزجاج والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لان الجزم متوقف على السببية ولا يكون انتفاء الاتيان سببا
للتحديث وشرط غير الكسائى من النحويين لصحة الجزم بعد النهى صحة وقوع ان فى موضعه وان تضع موضع النهى شرطا مقرونا بلا
النافية مع صحة المعنى قال الموضح فى شرح القطر والمرادى فى شرح النظم وظاهر قول الناظم وشرط جزم بعد نهى ان تضع ان قبل لا
دون تخالف يقع انك تضع ان قبل لا الناهية بالهاء وشرحه على ذلك الشاطبى ثم بفتح التاء المثلثة اى من اجل
هذا الشرط جاز لا تدن من الاسد تسلم بالجزم لصحة قولك ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو ووجب
الرفع فى نحو لا تدن من الاسد يأكلك لعدم صحة قولك ان لا تدن من الاسد يأكلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو
انما يتسبب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط اجمعت السبعة على الرفع فى قوله ولا تمنن تستكثر واما قوله من اكل هذه الشجرة
فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم فالجزم فى يؤذنا بجعله بدلا على الابدال من يقرب بدل اشتمال لا على الجواب للنهى لعدم
صحة ان لا يقرب يؤذنا لان الايذاء انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه ولم يشترط الكسائى ذلك والكوفيون قاطبة هذا الشرط

واحتجوا

واحتجوا بالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد يأكلك بالنصب وفى التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وبقول
ابى طلحة للنبى لا تشرف يصبك سهم ويروى لا تتطاول يصبك وبالحديث لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض واجاب
البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفى قياسا له على النصب ويصبك بدل من تشرف او تتطاول ويضرب
وفى ذا القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم بعد النفى كما تقدم والحق الكسائى فى جواز النصب بالامر الفعل ما دل على
معناه اى الامر من اسم فعل مطلقا سواء كان فيه لفظ الفعل ام لا نحو نزال نكرمك وصه فنحدثك ووافقه ابن جنى وابن عصفور
بعد نزال الذى نحوهما مما فيه معنى الفعل وحروفه ومعناه بعد صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه او ما دل
على الامر من خبر مثبت نحو حسبك حديث فينام الناس بنصب ينام عند الكسائى خاصة لتخيل حسبك مبتدأ وحديث خبره والجملة
متضمنة معنى اكفف وعبر الموضح بنحو بدل كقولهم لان المسموع حسبك ينام الناس واختلف فى اعرابه فقال المرادى مبتدأ وخبره
محذوف اى حسبك السكوت وهو لا يظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ بلا خبر لانه فى معنى ما لا يخبر عنه ومذهب الجمهور منع
النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لان النصب انما هو باضمار ان بعد الفاء عاطفة على مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا تدل
على مصدر لانها غير مشتقة ولا خلاف فى جواز الجزم بعدهما اى بعد اسم الفعل والخبر المثبت اذا سقطت الفاء لعدم مقتضى السبك
والى ذلك اشار الناظم بقوله والامر ان كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا كقوله وهو عمرو بن الاطنابة وقولى
كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدى او تستريحى بجزم تحمدى فى جواب اسم الفعل وهو مكانك فانه فى معنى اثبتى وقولى مبتدأ
خبره مكانك تحمدى على حد قولى لا اله الا الله وجشأت بالجيم والشين المعجمة والهمزة ارتفعت وجاشت بالجيم والشين المعجمة غثت
من الغثيان وقولهم اى العرب اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه بجزم يثب لان اتقى وفعل وان كانا فعلين ماضيين ظاهرهما
الخبر الا ان المراد بهما الطلب ليتق وليفعل فلذلك جزم فى جوابهما والحق الفراء الترجى بالتمنى فى نصب الفعل المقرون بالفاء
بعده بان مضمرة وجوبا بدليل قراءة حفص عن عاصم فاطلع بالنصب فى جواب لعلى ابلغ الاسباب والى ذلك اشار الناظم بقوله
الفعل بعد الفاء فى الرجا نصب كنصب ما الى التمنى ينتسب ومذهب البصريين ان الترجى ليس له جواب منصوب وتأولوا قراءة النصب
بان لعل اشربت معنى ليت لكثرة استعمالها فى توقع المرجو الملازم للتمنى وفى الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجى يدل على
وتوقع المرجوة
صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين **فصل** ينصب المضارع بان مضمرة جوازا بعد احرف خمسة ايضا [illegible]
اذا غاب احدها اللام الجارة اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفى ولم يقترن الفعل بلا وهو ما اشار اليه بقول الناظم وان عدم
لا فان اعمل مظهرا او مضمرا نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين وامرت لان اكون اول المسلمين فاضمرت فى لنسلم واظهرت فى اكون
وما ذكره الموضح من ان الناصب هو ان مذهب جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار
ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافى يجوز ان
يكون الناصب ان المقدرة بعدها وان يكون كى لا يتعين ان لذلك ورد عليهم صحة اظهار كى بعدها فتحصل لنا قولان
اذا قلنا اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة وقد خلط بحث هو لا اللام لام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم
عدوا وحزنا ولام التوكيد هى الزائدة نحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس فان سبقت اللام بالكون المذكور وجب اضمار ان
كما سيجئ وتعليلية وان قرن الفعل بلا نافية او زائدة مؤكدة وجب اظهارها لئلا يتوالى مثلان وهما لام كى ولا من
عن ادغام وهو ديك فى الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله وبين لا ولام جر التزم اظهار ان نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة
بادغام النون فى لا النافية لتقارب مخرجيهما لئلا يعلم اهل الكتاب بادغام النون فى لا المؤكدة والحاصل ان لان بعد اللام
ثلث حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الاظهار وذلك اذا اقترن الفعل بلا وجواز الامرين وذلك بعد
لام كى ولام العاقبة ولام التوكيد والاحرف الاربعة الباقية من الحروف الخمسة التى تضمر ان بعدها جوازا الواو والفاء
ثم او اذا كان العطف بها على اسم صريح ليس فى تأويل الفعل وهو نوعان مصدر وغيره وغير المصدر كقول حصين بن حمام المرى
ولولا رجال من رزام اعزة وآل سبيع او اسوءك علقما فاسوءك معطوف على رجال وهو ليس فى تأويل الفعل وهذا مثال
والمصدر نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا فى قراءة غير نافع بالنصب باضمار ان بعد
او والتقدير او ان يرسل فان يرسل فى تأويل مصدر منصوب عطفا على وحيا والتقدير الا وحيا او ارسالا ووحيا مصدر ليس
فى تأويل الفعل وقوله وهو للبحث المتعلق ميسون الكلابية زوج معوية بن ابى سفيان وام ابنه يزيد للبس عباءة وتقر عينى احب الى

من لبس الشفوف وخوف من بين عيني تخيفا احب الي من علج عنيف تقر منصوب بان مضمرة جوازا وهي والفعل في تاويل مصدر
مرفوع بالعطف على لبس والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني ولبس الواو العاطفة على قولها قبله لبيت تخفق الارواح فيه احب
الي من قصر منيف وفي بعض النسخ للبس باللام وهو تحريف نبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد وقوله لولا توقع معتر فارضيه ما كنت
اوثر اترابا على ترب فارضيه منصوب بان مضمرة جوازا بعد الفاء وان وما دخلت عليه في تاويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا
توقع معتر فارضاي اياه وتوقع ليس في تاويل الفعل والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق المعترض للمعروف والاتراب جمع
ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء والترب الرجل من يولد في الوقت الذي ولد فيه فيساويه في سنه والمعنى لولا توقع من
يصرفني عن فعل المعروف وارضاءه ما اثر الشاعر المسن لغيره في السن على المساوي له في سنه وقوله وهو انس بن مدركة الخثعمي
اني وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر فاعقله مضارع عقل منصوب بان مضمرة جوازا بعد ثم وان اعقله في
تاويل مصدر معطوف على قتلي والتقدير وقتلي سليكا ثم عقلي اياه وقتلي ليس في تاويل الفعل وسليكا بالتصغير اسم رجل
مفعول قتلي والثور ذكر البقر والمراد بالثور ثور البقر لان البقر تتبعه فاذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء لترد معه وقيل المراد
بالثور ثور الطحلب وهو الذي يعلو على وجه الماء فيصد البقر عنه فيضربه صاحب البقر ليفحص عن الماء فتشربه والمناسب للتشبيه
الاول لان الغرض من هذا النوع الفعل بتخويف غيره واحترز الموضح بقوله ليس في تاويل الفعل عن الاسم الواقع صلة للالف
واللام فانه في تاويل الفعل تقول الطائر فيغضب زيد الذباب بالرفع في يغضب وجوبا لان الاسم وهو طائر في تاويل الفعل بال
الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويغضب زيد جملة معطوفة على
صلة ال لعطفها بالفاء ثم تحذف الروابط والذباب خبر المبتدا وصح عطف الفعل على الاسم لان الاسم هنا في تاويل الفعل لكونه
صلة الموصول اي الذي يطير فيغضب زيد الذباب فتحصل من كلامه وكلام اخر ان للفاء والواو واو حالتين حالة يجب فيها
اضمار ان بعدهن وحالة يجوز فيها اذا كانت الفاء للسببية والواو للمعية بعد نفي او طلب محضين واو بمعنى الى او الا ويجوز
ان عطفن على اسم خالص من التاويل بالفعل وان ثم تشاركهن في الجواز دون الوجوب واطلق في النظم العاطف فقال وان
على اسم خالص فعل عطف تنصبه ان ثابتا او منحذف ولا ينتصب الفعل المضارع بان مضمرة في غير هذه المواضع العشرة وهي الخمسة
المذكورة في وجوب اضمار ان والخمسة المذكورة في جواز الاشتات وهي في ذلك على قسمين تارة يكون في الكلام مثلها فيحسن
حذفها وتارة لا يكون فالاول كقول بعضهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه بنصب تسمع باضمار ان والذي حسن حذفها من
تسمع حذفها في ان تراه قال الموضح في شرح الشذور وقول طرفة الا ايهذا الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات هل
انت مخلدي بنصب احضر بان مضمرة ويؤيده وان اشهد والثاني كقول عامر الطائي وتنهنهت نفسي بعدما كدت افعله بالنصب وقول
اخر خذ اللص قبل ياخذك بالنصب وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه بنصب يدمغه وقراءة الحسن تامروني
اعبد بالنصب فحذفت ان فيهن وليس فيها ما يحسن حذفها والجميع شاذ والى شذوذه اشار الناظم بقوله وشذ حذف ان ونصب في
سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى وفيه اشارة الى انه لا يقاس عليه وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى انه يقاس عليه
واجاز الاخفش حذفها قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تامروني اعبد وتسمع بالمعيدي في رواية الرفع فيهما وذهب
بعض المتاخرين الى انه لا يجوز حذفها الا في الاماكن العشرة المذكورة رفعت او نصبت **فصل** وجازم الفعل نوعان جازم
فعل واحد وهو اربعة احدها لا الطلبية نهيا نحو لا تشرك بالله او دعاء نحو لا تؤاخذنا او التماسا نحو لا تفعل
فالنهي من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوي وجزمها فعلي المتكلم المبدوء بالهمزة وبالنون حال كونهما مبنيين للفا
نادر كقوله وهو النابغة الذبياني لا اعرفن ربربا حورا مدامعها مردفات على اعقاب اكوار فلا ناهية واعرفن مجزوم بها وهو مؤكد
بالنون الخفيفة مسند الى ضمير المتكلم وهذا النوع مما اقيم فيه المسبب مقام السبب اي لا يكن ربرب فاعرفه والربرب برائين
مهملتين وبائين موحدتين القطيع من البقر الوحشية والحور بضم الحاء المهملة جمع حوراء من الحور بفتحتين وهو شدة
بياض العين في شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحوراء واراد بها العيون لانها مواضع الدمع من اطلاق الحال واراد المحل
ومردفات حال من ربربا والوصف بما بعده والاعقاب جمع عقب وعقب كل شيء اخره والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل
باداته وقوله وهو الوليد بن عقبة لا الفرزدق اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها ابدا ما دام فيها الجراضم فلا ناهية او دعائية كما
في المغني ونعد مجزوم بها وهو مسند الى نا المتكلم المعظم نفسه وهو على التمهيد نادر لان المتكلم لا ينهى نفسه الا على المجاز فنزل

لو منزلة الاجنبي ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وقد تكسر كما في القاموس وبالشين المعجمة قصبة الشام والجراضم بضم الجيم والضاد المعجمة
الاكول الواسع البطن وعنى به معوية ويكثر جزمها فعلي المتكلم مبنيين للمفعول نحو لا اخرج ولا نخرج لان المنهي غير المتكلم وهو الفاعل
المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم والاصل لا يخرجني احد ولا يخرجنا احد فحذف الفاعل واتيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدوء
بياء الغيبة الى المبدوء بالهمزة والنون ليتمكن من الاسناد الى ضمير المتكلم على حد الالتفات من الغيبة الى التكلم وما ذكره من التفصيل
بين المبني للفاعل والمبني للمفعول طريقة لبعضهم وعبارة الشارح وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيرا وقد تصحب فعل المتكلم فسوى
بين المخاطب والغائب في الكثرة ولم يفصل في المتكلم بين المبني للفاعل والمبني للمفعول وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل وليس
1 صلة الطلبية لام الامر ويدخل عليها الالف فاختلف حدها فالبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها
وحذفت كراهة اجتماع لامين حدها فالكسائي والثاني اللام الطلبية امرا كانت نحو لينفق ذو سعة او دعاء نحو ليقض علينا ربك
او التماسا نحو ليقم فالامر من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوي وجزمها فعلي المتكلم المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون
حال كونهما مبنيين للفاعل قليل لان المتكلم لا يامر نفسه نحو قوله قوموا فلاصل لكم اي لاجلكم والفاء زائدة وقوله ولنحمل
خطاياكم فاصل ونحمل مجزومتان بلام الامر وعلامة جزم الاول حذف الياء وعلامة جزم الثاني السكون واقل منه جزمها فعل الفاعل
المخاطب نحو قوله فبذلك فلتفرحوا بالتاء المثناة فوق في قراءة عثمان وابي وانس وزيد ونحو قوله لتاخذوا مصافكم وقول
الشاعر لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقض حوائج المسلمينا وزعم الزجاجي انها لغة جيدة والجمهور جعلوا جزمها الفعل المخاطب اقل من جزمها
لفعل المتكلم وقالوا الاكثر الاستغناء عن هذا وهو جزم فعل المخاطب بفعل الامر نحو افرحوا وخذوا وقوموا واصل لام الطلب
السكون لان الاصل عدم الحركة لكن منع منه انها قد تكون في الابتداء والابتداء بالساكن متعذر فكسرت وقد تفتح كما تفتح لام
فاذا دخل عليها الواو والفاء وثم رجعت الى سكونها الاصلي غالبا والثالث والرابع لم ولما اختها ويشتركان في امور في الحرفية
والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم وقلب المضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه
وينفي معناه ويقلب زمانه الى المضي وقال المبرد لانه يقلب لفظ الماضي الى المضارع خلافا لابي موسى ونسب الى سيبويه وتنفرد
لم عن لما بمصاحبة اداة الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته ولا يجوز ان لما تفعل لان الشرط يليه مثبت لم تقول ان قام زيد
ولا يليه مثبت لما لا تقول ان قد قام زيد فعودل بين النفي والاثبات وانما لم تقع لما بعد الشرط لانها تقتضي تحقق وقوع
وتقريبه من الحال والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وتقليبه الى الاستقبال وتنفرد لم ايضا بجواز انقطاع نفي منفيها نحو هل اتى
على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا لان المعنى انه قد كان بعد ذلك شيئا مذكورا قاله الموضح في شرح القطر تبعا
لابن مالك وقال في الحواشي لا دليل في هذا لان قبله هل اتى على الانسان حين من الدهر فالنفي انما هو باعتبار ما ذكر من ذلك
الحين لا مطلقا انتهى بخلاف لما فان نفي منفيها مستمر الى زمن الحال ومن ثم اي ومن اجل ان نفي منفي لم يجوز انقطاعه جاز ان يقال
لم يكن الانسان شيئا مذكورا ثم كان شيئا مذكورا وامتنع في لما ان يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لان امتداد
النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل
صحيح ولا ينافي استمرار النفي في الحال قاله الدماميني وتنفرد لما عن لم بجواز حذف مجزومها كقاربت المدينة ولما اي
ولما ادخلها وذلك لانها نفي لقد فعل والفعل قد يحذف بعد قد كقوله وكان قد واما قوله وهو ابراهيم بن علي بن محمد الهرمي
احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم اي وان لم يصل فضرورة والاعازب بالعين المهملة و
الزاي المعجمة وبالغين المعجمة والراي المهملة المتباعد وتنفرد لما ايضا بتوقع ثبوته اي ثبوت منفيها نحو بل لما يذوقوا عذاب
اي الى الان ما ذاقوه وسوف يذوقونه ولما يدخل الايمان في قلوبكم اي الى الان ما دخل في قلوبكم وسوف يدخل ولم لا تقتضي
ذلك والعلة فيه ان لما لنفي قد فعل وهو مفيد للتوقع بخلاف لم فانها لنفي فعل ولا دلالة فيه على التوقع والتوقع في لما غالب
لا لازم كما ان التوقع بقد كذلك ومن غير الغالب قوله ابليس لما ينفعه الندم ومن ثم اي ومن اجل انه لما يغلب عليها التوقع امتنع ان
يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تستفاد مما ذكر ان المصدرية لم يجزم بها وينصب بلم
وقد تهمل لم حملا على لا النافية فيرتفع بعدها الفعل كقوله لم يوفون بالجار ومن ثم قال الفراء اصل لم لا فابدلت الالف
ميما كما قال في لن اصلها لا فابدلت الالف نونا والصحيح في لما قول الجمهور انها مركبة من لم وما وقيل بسيطة والنوع الثاني جازم
لفعلين وهو احد عشر كلمة وهي بالنظر الى الخلاف في حقيقتها وعدمه اربعة انواع حرف باتفاق وهو ان بكسر الهمزة وسكون

النون وبهم الباب وحرف على الاصح وهو اذ ما فقال سيبويه انها ظرف زماني وحرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذ ما تقم
اقم فمعناه ان تقم اقم واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير قد يحقق بدليل كانت
للماضي فصارت للمستقبل وقد دل على انها زعم نهاذ للمال المغني النسبة واعترض بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغير ذاتها كالمضارع
فانه موضوع لاحد الزمانين الحال او الاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب ماضيا الى المضي مع بقاء على اصلها واسم باتفاق
وهو من بفتح الميم وما ومتى واي واين وايان واني وحيثما واسم على الاصح وهو مهما فقال الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير
اليها في قوله تعالى مهما تأتنا به من آية لتسحرنا وزعم السهيلي وابن يعون بمهملتين انها حرف وهذه الانواع الاربعة ستة انواع
اقسام احدها ما وضع للجزم تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذ ما نحو ان تعود نعد واذ ما تقم اقم والثاني ما وضع للدلالة
على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوء يجز به الثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما
ومهما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله فمهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها الآية والرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى
الشرط وهو متى وايان نحو متى اضع العمامة تعرفوني ونحو ايان نؤمنك تأمن غيرنا والخامس وهو اين واني وحيثما نحو اينما
تكونوا يدرككم الموت ونحو اني تأتها تستجر بها ونحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان والسادس ما هو متردد بين
انواع الاسم الاربعة وهو اي فانها بحسب ما تضاف اليه فهو في ايهم تقم اقم معه من باب من وفي اي الدواب تركب اركب من باب
ما وفي اي يوم تصم اصم من باب متى وفي اي مكان تجلس اجلس من باب اين وهذه الكلمات كل منهن يقتضي فعلين يسمى اولهما شرطا
لتعليق الحكم عليه ويسمى ثانيهما جوابا لانه مرتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال وجزاء لمضمون الشرط والى ذلك اشار الناظم
بقوله فعلين يقتضين شرط قدما يتلو الجزاء وجوابا وسما ومنهم من يقول وجازم لفعلين ان اداة الشرط جازمة لهما معا وهو
مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور والابدي واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما
يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب واجاب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد
العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما ان المبتدأ
مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ونسب الى الاخفش واختاره في التسهيل وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون في
المبتدأ والخبر انهما ترافعا وهذا نقله ابن جني عن الاخفش وقيل الاداة والشرط جزما الجواب كما قيل الابتداء والمبتدأ كلاهما
رفعا الخبر ونسب هذا القول لسيبويه والخليل ورد بان العامل المركب لا يحذف احد جزئيه ويبقى الآخر وفعل الشرط وان العامل
المركب لا يفصل بين جزئيه وقد جاء الفصل نحو وان احد من المشركين استجارك واجيب بان فعل الشرط هو المحذوف وهذا الفصل
وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا للجزم على الجر ورد بانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا يتجاور ولا
يشترط في الشرط والجزاء ان يكونا من نوع واحد بل تارة يكونان مضارعين نحو وان تعودوا نعد وتارة يكونان ماضيين
نحو وان عدتم عدنا وتارة يكونان مختلفين ماضيا ومضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه وفي الخاطريات
لابن جني قال ابو بكر انما حسن لان الاعتماد في المعنى على خبر كان وهو مضارع فكانه قال من يرد نزد وليس مثل قولك ان اتيتني آتك
قال الموضح فتنبعث ما ورد بالشرطية من قبل المخالف افعل الشرط فيه كلمة كان وتارة يكونان بعكسه مضارعا فماضيا وهو قليل وخص
الجمهور بالشعر وهو مذهب الفراء ومن تبعه جوازه في الاختيار نحو قوله من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له رواه
البخاري ومنه ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت اعناقهم لها خاضعين فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل
فيكون جوابا لان تابع الجواب جواب وعند الناظم في شرح التسهيل هذا الحديث والآية ونحوهما على الاكثرين ادخلوا هذا
النوع بالضرورة وقالوا لانا اذا اعملنا الاداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه
هو غير جائز والاكثر ان يجيبوا عن الحديث بانه يجوز رواية بالمعنى فليس نصا في الدليل وعن الآية بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في
المتبوع ويتحصل من قول الناظم وماضيين او مضارعين تلفيهما او متخالفين تسع صور لان الشرط له ثلاثة احوال فانه يكون
ماضي اللفظ او مضارعا عاريا من لم او مصحوبا بها والجزاء كذلك واذا ضربت ثلاثة في ثلاثة بلغت تسعة منها ثمانية يجوز في الاختيار
اتفاقا وواحدة مختلف فيها وهي ان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من لم كما في الحديث والآية وقد علم الجواب المسبوق
بماض او بمضارع منفي بلم قوي كقوله وهو زهير يمدح هرم بن سنان وان اتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم
برفع يقول والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ماض رفعك الجزا حسن والذي حسنه ان الاداة لما لم تعمل في لفظ الشرط

دوقال المبرد وابن السراج والفارسي انها ظرف زمان وان المعنى في المثال متى تقم اقم

ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط

لان مضمونه جزاء

لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل في الجواب مع بعده والمراد بالخليل هنا الفقير المحتاج الحال وليس المراد به الصديق والمسألة مصدر سأل بمعنى
سال السؤال او مسألة ويروى مسغبة مكان مسألة وعلى هذا اقتصر الجوهري والمسغبة المجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء المصدر
كالمحروم ومعناه المنع وهو مبتدأ حذف خبره اي لا غائب مالي ولا عندي حرمان على لغة الاحتمال وخبره لا ونحو ان لم تقم اقوم برفع اقوم
لان مجزوم لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضي ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف واليه اشار الناظم بقوله ورفعه بعد مضارع وهن كقوله
وهو ابو ذويب الهذلي فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبقة من يأتها لا يضيرها برفع لا يضيرها وعليه قراءة طلحة بن سليمان في الشواذ
اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرككم ووجه ضعفه ان الاداة قد عملت في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب وتخريجه عند سيبويه
على نية التقديم والتأخير واضمار الفاء والاول عنده اولى لان تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع
والمبرد يقطع بتقدير الفاء فيهما لان ما حل محلا امكن ان يكون لا ينوي به غيره وهذان التخريجان ضعيفان لان التقديم والتأخير محوج
الى جواب بعد عوض حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف غرض المسألة لان الغرض ان الجواب مختص واضمار الفاء مع غير القول مخصوص
بالضرورة فصل يشترط في الشرط ستة امور احدها ان يكون فعلا غير ماضي المعنى فلا يجوز ان قام زيد امس قمت واما قوله تعالى ان كنت
قلته فقد علمته فالمعنى ان يثبت اني كنت قلته والثاني ان لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان لا تقم والثالث ان لا يكون جامدا فلا يجوز
ان عسى ولا ان ليس الرابع ان لا يكون مقرونا بحرف تنفيس فلا يجوز ان سوف تقم والخامس ان لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام ولا
ان قد تقم والسادس ان لا يكون مقرونا بحرف نفي غير لم ولا فلا يجوز ان ما تقم ولا ان لن تقوم اذا مهدت لك ذلك فنقول كل جواب يمتنع
جعله شرطا بان كان ماضي اللفظ دون المعنى مجردا من قد وغيرها او مضارعا مجردا من قد وغيرها او منفيا بلم او لا فالاكثر خلوه من
الفاء ويجوز اقترانه بها ويبقى الماضي على حاله ويرتفع المضارع نحو ومن جاء بالسيئة فكبت ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف قال الشارح
قال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف وكل جواب يمتنع جعله شرطا للخلوص عما ذكر فان الفاء يجب قرنه
بشرطه لان الجزم الحاصل بالربط مفقود وليس على تقدير الظهور وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها
للجزاء معنى وذلك من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك والممتنع جعله شرطا الجملة الاسمية نحو
وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير فهو مبتدأ وقدير خبره وعلى كل شيء متعلق بقدير فان قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدم
معمولها عليها قلت قد مضى في بابها ان عملها في الظرف وعلته انها من ان يكن العمل وذلك لا يمنع التقديم والجملة الطلبية نحو
ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وقس عليه بقية انواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض
والتمني والترجي ولا نطيل بامثلتها فالذي يبال بالمثال الواحد ما لا يبال به الغبي بالف شاهد وقد تكون الجملة الواحدة اسمية
طلبية في ان واحد وقد اجتمعا في قوله تعالى وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم فجملة من ذا الذي ينصركم اسمية لان صدرها اسم وهو
من وطلبية لان من فيها الكلمة استفهامية وهي مبتدأ وذا اسم اشارة خبرها والذي نعت له او بيان ويحتمل ان يكون ذا ملغاة والخبر
الموصول والجملة جواب الشرط والتي فعلها ماضي المعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت قال الموضح في شرح الشذور وقال الشاطبي
هو على اضمار قد اي فقد صدقت والتي فعلها جامد نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين خيرا من جنتك او مقرون بقد
نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او بتنفيس نحو وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله او كان
نحو وما تفعلوا من خير فلن يكفروه او بما نحو فان توليتم فما سألتكم عليه من اجر او بان نحو ان تقم فان اقوم والحاصل ان الفاء
تدخل لامتناع الجملة من ان تقع شرطا اما لذاتها او لما اقترن بها من نفي او اثبات فالاول ثلاثة انواع الجملة الاسمية والجملة الطلبية
التي فعلها جامد والثاني ثلاثة انواع ايضا ما ولن ولا النافيات والثالث ثلاثة انواع ايضا قد لفظا او تقديرا والسين وسوف
وقد تحذف الفاء في الندور كقوله صلى الله عليه وسلم لابي بن كعب لما سأله عن اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخاري او في الضرورة
كقوله وهو عبد الرحمن بن حسان من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان اراد فالله يشكرها وعن المبرد انه منع
ذلك مطلقا وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره ويرد بالحديث المتقدم وبنحو قوله ومن لا يزل ينقاد للغي والهوى سيلفى على
طول السلامة نادما اراد فسيلفى بالفاء ثم وجد من الغني بمعنى وجد والى الربط بالفاء اشار الناظم بقوله واقرن بفا حتما جوابا لو
جعل شرطا لان او غيرها لم ينجعل ويجوز ان تغني اذ الفجائية عن الفاء في الربط لانها اشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا
تقع الا بعد ما هو متعقب بما بعدها فقامت مقامها ان كانت الاداة الجازمة ان لانها ام باب الجوازم الشرطية وكانت الاداة
غير الجازمة اذا الشرطية لانها تشبهان في كونهما ام باب الشرط غير الجوازم والجواب فيهما جملة اسمية موجبة غير طلبية وغير مقرونة

بأن التوكيد به نحو وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون فجملة إذا هم يقنطون جواب إن والرابط إذا الفجائية ونحو إذا
دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون فجواب إذا الشرطية مرتبط بإذا الفجائية وقد يجمع بين الفاء وإذا الفجائية تأكيدا خلافا لمن منع ذلك
قال الله تعالى فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا قال الزمخشري إذا هذه هي الفجائية وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء فإذا جاءت
الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد ولو قيل إذا هي شاخصة أو فهي شاخصة كان سديدا انتهى وإلى تخلف إذا الفجائية للفاء
أشار الناظم بقوله وتخلف الفا إذا المفاجأة **فصل** وإذا انقضت الجملتان جملة الشرط وجملة الجواب ثم جئت بمضارع
مقرون بالفاء أو بالواو فلك جزمه بالعطف على لفظ الجواب إن كان مضارعا مجزوما أو على محله إن كان ماضيا أو جملة ورفعه
على الاستئناف ونصبه بأن مضمرة وجوبا لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام وهو
قليل قرأ عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشاء بالرفع على الاستئناف وباقيهم بالجزم عطفا على لفظ يحاسبكم وقرأ ابن عباس وأبو
حيوة والأعرج في غير السبع بالنصب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء وقرئ بهن أي بالرفع والنصب والجزم أيضا في قوله تعالى من يضلل
الله فلا هادي له ويذرهم قرأ بالرفع على الاستئناف وبه قرأ أبو عمرو وعاصم مع الياء والنصب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو ولا
أقف على من قرأ به وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والفعل من بعد الجزا إن يقترن بالفا أو الواو بتثليث قمن وإذا توسط المضارع
المقرون بالفاء أو الواو بين الجملتين جملة الشرط وجملة الجواب فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظا أو محلا ويجوز النصب بأن
مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو وإليه أشار الناظم بقوله وجزم أو نصب لفعل إثر فا أو واو إن بالجملتين اكتنفا وامتنع الرفع إذ لا يصح
الاستئناف قبل الجواب قال سيبويه سألت الخليل عن قولك إن تأتني فتحدثني أو وتحدثني أحدثك بالنصب فقال هذا
يجوز والجزم الوجه وجاء النصب مصرحا به كقوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما الرواية بنصب
يخضع ولا يصح الوزن إلا به والهضم بالضاد المعجمة من قولهم هضمه إذا لم ينصفه وتنقصه حقه وقابل الظلم بالهضم مع أنه نوع منه
اقتباسا من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والنصب في مسئلة التوسط أمثل منه في مسئلة التأخر لأن العطف فيها على فعل الشرط وفعل
الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والأمر والنهي ونحوها قاله الشاطبي ونقل عن الكوفيين أنهم أجروا ثم مجرى الفاء والواو
ويقولون إن تأتني ثم تحدثني أكرمك بنصب تحدثني واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه
الموت فقد وقع أجره على الله بنصب يدركه وهي قراءة قتادة وقد قرئ بالرفع وهي قراءة طلحة بن سليمان وإبراهيم النخعي والجزم
قراءة الجماعة وهذه القراءة لم يثبتها البصريون لجعلهم النادر فيها **فصل** يجوز حذف ما علم من شرط إن كانت الأداة
إن تاليها لكونها مقرونة بلا النافية كقوله وهو الأحوص يخاطب مطرا وكان مطر دميم الخلقة ومختار زوجة جميلة فطلقها فلست لها
بكفو وإلا يعل مفرقك الحسام فحذف الشرط لدلالة فطلقها عليه وأتى جوابه أي وإلا تطلقها يعل وقد يتخلف واحد من إن
ولا فإن بدا وقد يتخلفان معا فالأول حكاه ابن الأنباري في الإنصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به قاله
الشاطبي وهذا نص في الجواز والثاني نحو وإن امرأة خافت بحذف الشرط مع قرانه بلا والثالث كقوله متى تؤخذوا قسرا
بظنة عامر ولم ينج إلا في الصفاد يزيد أي متى تثقفوا تؤخذوا فحذف الشرط مع انتفاء الأمرين والقسر القهر والظنة بكسر المثناة التهمة
والصفاد بكسر المهملة ما يوثق به الأسير من قيد وغيره ويجوز حذف ما علم من جواب شرط ماض نحو وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن
استطعت أن تبتغي نفقا الآية وتمامها في الأرض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية فإن استطعت شرط حذف جوابه لدلالة الكلام
عليه والتقدير فافعل والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الأول والمعنى إن استطعت منفذا تحت الأرض تنفذ منه فتطلع لهم بآية
أو سلما تصعد به إلى السماء فتنزل منها بآية فافعل ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وإبقاء الأداة كقول النمر بن تولب فإن المنية من
يخشها فسوف تصادفه أينما أي أينما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب شرطين في قوله فإن تجاسر صاحبها وإلا استمع بها مجازي
من الأول الجواب ومن الثاني الشرط والتقدير فإن تجاسر صاحبها فردها إليه وإن لم يجئ فاستمتع بها ويجب حذف الجواب إن كان
الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى ولا يصح جعله جوابا صناعيا إما لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء نحو أنت ظالم إن فعلت
أي إن فعلت فأنت ظالم وإما لكونه جملة منفية بلم مقرونة بالفاء نحو قوله فلم أرقد إن نجح منها وأما لكونه مضارعا مرفوعا لزوما
نحو أقوم إن قمت والجواب في ذلك كله محذوف وجوبا لدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لأن أداة
الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولإلزام التخريج كون الفعل التالي للأداة ماضيا كما يلتزم ذلك حيث يحذف الجواب
ولأن المتقدم لا يصلح كونه جوابا أما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء وأما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقرونة بالفاء فلأن الجواب

المنفي لا يدخل عليه الفاء وأما رفع المضارع فإنه ينافي جعله جوابا وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه لا حذف والمتقدم هو الجواب
وأجابوا عن الأول بأن الفاء إنما لم تدخل لأنها للأشياء الصدر ولأنها خلف عن العمل ولا عمل مع التقديم وعن الثاني بأن الفاء قد
تدخل على المنفي بلم أجازه الزمخشري في فلم تقتلوهم الآية أن يكون التقدير إذا فخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بأن رفع
المضارع لضعف الحرف أن يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والذي يدل على أن المتقدم ليس جوابا أن المتكلم أخبر جازما ثم بدا له
التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم بخلاف من بنى كلامه من أول الأمر على الشرط فإن الجواب المعنوي متأخر في كلامه فيكون جوابا في
الصناعة والمعنى وإلى حذف الجواب في نحو الشرط وعكسه أشار الناظم بقوله والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد يأتي إن المعنى فهم
أو كان الدال على جواب الشرط ما تأخر من جواب قسم سابق عليه أي على الشرط نحو ولئن اجتمعت الإنس والجن الآية وتمامها على أن
يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله فجملة لا يأتون بمثله جواب قسم سابق على الشرط وهو أن يدل على تقدمه تقدم اللام في لئن
لأنها موطئة للقسم قبلها وجواب الشرط محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب القسم كما يجب إغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخر نحو إن تقم و
الله أقم فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو أقم والحاصل أنه متى اجتمع شرط وقسم استغني بجواب المتقدم منهما عن
جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمتقدم وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم
هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر فإن تقدم جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره ولم يجب خلافا لابن مالك في التسهيل والكافية وخالف ذلك في النظم
فقال وإن تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر نحو زيد والله إن يقم أقم وجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله إن يقم
لا أقومن والأرجح مراعاة الشرط تقدم أو تأخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه الناظم في الخلاصة وإنما رجح جعل الجواب
للشرط مع تقدم ذي خبر لأن سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فإنه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب
خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه ولا يجوز جعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم إن لم يتقدمهما ذو خبر فلا يجوز والله إن قام زيد
أقم خلافا لما قاله أي لابن مالك في قوله في النظم وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم وخلافا للفراء في إجازته ذلك وأما ما استدلا
به وهو قوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا أصم في نهار القيظ للشمس باديا وأركب حمارا بين سرج وفروة وأعر من الخاتم صغرى
شماليا فهو عند البصريين ضرورة واللام في لئن زائدة لا موطئة للقسم وهذان البيتان قالتهما امرأة عقيلية ويجب حذف
الجواب جوازا أو وجوبا اشترط في غير الضرورة مضي الشرط لفظا أو معنى كما مثلنا فلا يجوز أنت ظالم إن لم تفعل ولا والله إن
تقم لا أقومن لكون الشرط مضارعا غير منفي بلم عند البصريين والفراء وأجازه بعض الكوفيين قياسا وأخرج بقوله في غير الضرورة
ما جاء في الشعر كقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي واسع فحذف الجواب مع أن الشرط مضارع غير منفي
بلم وإذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره فإن كان بعطف فأطلق ابن مالك أن الجواب لأولهما لسبقه وفصل
غيره فقال إن كان العطف بالواو فالجواب لهما لأن الواو للجمع نحو إن جاء زيد وإن جاءت هند فأكرمهما وإن كان
العطف بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جوابا للأول وإن كان بغير عطف فالجواب لأولهما والشرط الثاني مقيد
للأول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم فتجدوا جواب إن تستغيثوا
وإن تذعروا بالبناء للمفعول مقيد للأول على معنى إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا وإذا دخل الاستفهام على الشرط فمذهب
يونس أن الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط قياسا على مسئلة تقدم القسم على الشرط نحو أإن قام زيد يقوم **فصل**
في أوجه لو وهي ثلاثة أوجه أحدها أن تكون مصدرية فترادف أن المصدرية في المعنى والسبك إلا أنها
لا تنصب وأكثر وقوعها في الماضي والمضارع بعد ود نحو ودوا لو تدهن أي الإدهان أو بعد يود نحو يود أحدهم لو يعمر أي
التعمير ومن القليل قول قتيلة مصغر قتلة بالقاف والتاء المثناة فوق بنت النضر بن الحارث الأسدي تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أباها
النضر صبرا بالصفراء بعد انصرافه من غزوة بدر ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق أي ما كان ضرك منك
وسبب قتل النبي أباها أنه كان يقرأ أخبار العجم ويقول محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود وأنا آتيكم بأخبار الأكاسرة والقياصرة
يريد بذلك الأذى للنبي فلما سمع النبي هذا البيت وهو من جملة أبيات أنشدتها بين يديه قال لو سمعته قبل قتله ما قتلته
ولعفوت عنه ثم قال لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه بالغين والظاء المعجمتين وفي
القاموس الغيظ الغضب أو شدته أو سورة أوله والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء المهملة إذا أغاظه فهو
توكيد للمغيظ ولو المصدرية لا جواب لها وممن ذهب إلى مصدريتها الفراء وأبو علي الفارسي وأبو البقاء التبريزي وابن مالك

وذهب الاكثرون الى المنع ويدعون ان لو في نحو يود احدهم لو يعمر الف سنة شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوف فان والتقدير
يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك قال في المغنى ولا خفاء في ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو
تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان في
نحو وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو اى تود لو
ثبت ان بينها انتهى قلو المصدرية اذا وليها الفعل الماضى بقى على مضيه والفعل المضارع تخلص للاستقبال كما ان
المصدرية كذلك والوجه الثانى من اوجه لو ان تكون للتعليق اى تعليق الجواب على الشرط في المستقبل مرادفة لان الشرطية الا انها
لا تجزم على الاصح كقوله وهو قيس بن الملوح مجنون ليلى ولو تلتقى اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل
صدى صوتى وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب فلو تلتقى شرط ولظل جوابه والاصداء جمع صدى بالقصر وهو الذى يجيبك
بمثل صوتك في الجبال وغيرها والصدى ايضا ذكر البوم والرمس القبر والسبسب الارض القفر من القاموس والثانى عن الصحاح وقال
بمهملتين وموحدتين للمفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية يهش من هش بكسر الغين قال في الصحاح هششت
لفلان بالكسر اهش هشاشة اذا ارتحت له انتهى والطرب خفة تعترى لصوت بكسر اللام متعلق بيهش وبمتعلق بطرب محذوف
مماثل المتعلق يهش والتقدير يهش لصوت صدى ليلى ويطرب له واذا كانت لو للتعليق في المستقبل ووليها فعل ماض لفظا او لفظا
المستقبل معنى كما ان كذلك نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم اى ان شارفوا ان يتركوا وانما اول الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء انما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات قال في المغنى وانكر ابن الحاج
في نقده على المقرب وتبعه ابن الناظم مجيء لو للتعليق في المستقبل قال ابن الحاج ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق
كما تقول ذلك مع ان وقال ابن الناظم وعندى ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضى وما تمسكوا به من نحو قوله تعم وليخش الذين لو
تركوا من خلفهم ذرية لا حجة فيه لصحة حمله على المضى انتهى ورد عليه الموضح في المغنى بآيات ومثال وشاهد فلينظر منه او
تلاها مضارع تخلص للاستقبال كقوله لا يلفك الراجوك الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما كما ان ان الشرطية كذلك
الوجه الثالث ان تكون للتعليق اى لتعليق الجواب على الشرط في الزمن الماضى وهذا القسم هو اغلب اقسام لو والى ذلك اشار
الناظم بقوله لو حرف شرط في مضى ويقل ايلاؤه مستقبلا لكن قبل ثم هى مع الماضى مقتضية لثلاثة امور احدها الشرطية
اعنى عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثانى تقييد الشرطية بالزمن الماضى وبهذا الوجه وما نذكر بعده
فارقت ان فان ان لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل
سابق على الزمن الماضى الا ترى انك تقول ان جئتنى غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتنى امس اكرمتك وفي
الاسبق من الازمنة الثلاثة خلاف قال الفخر الرازى والحق قول الزجاج ان المتقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا
انقضى صار ماضيا انتهى الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة في افادتها اياه على ثلثة اقوال احدها انها لا تفيده بوجه
وهو قول الشلوبين زعم انها لا تدل على الشرط امتناع ولا على امتناع الجواب والثانى انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب
جميعا ورددهما في المغنى والثالث انها تفيد امتناع شرطها اذا ثم مثبتا كان او منفيا خلافا للشلوبين ولا تفيد امتناع
جوابها خلافا للمعربين ثم ان لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه نحو لو شئنا لرفعناه بها فلولا لزم امتناع لازمه شرعا او عقلا او عادة فالاول
نحو قوله نعم في نعلم بن ابا عوز او لو شئنا لرفعناه بها فلو دلت على ان مشيئة الله تعم لرفع هذا المنسلخ منفية ويلزم من نفيها ان
يكون رفع المنسلخ منفيا اذ لا سبب للرفع الا المشيئة وقد انتفت فيكون منفيا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة
كما ان ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعى والثانى كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فطلوع الشمس
سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفى وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى
فيكون منفيا لان انتفاء السبب المساوى يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلى والثالث كقوله لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا اى السموات والارض بفسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الالهة للزومه على وفق العادة
عند تعدد الحاكم من التمانع في الشىء وعدم الاتفاق عليه فيتنفى الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو نظرا الى الاصل فيها وان كان
القصد من الآية العكس لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية ونفى التعدد فوجب ان يقال ان معناها انما انتفى التعدد لانتفاء
الفساد لما بينهما من التلازم العادى الا ان كان للجواب لو سبب غير شرطها لم يلزم من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته

تارة يكون ثبوته بالاولى نحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا فانه لا يلزم انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال
ان يكون بالسراج مثلا فاثبات الضوء مع طلوع الشمس اولى ومنه الاثر المروى عن عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا
يلزم من انتفاء لم يخف الله انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان له سببان احدهما خوف العقاب وهو طريقة
العوام والثانى الاجلال والاعظام وهو طريقة الخواص والمراد ان صهيبا من قسم الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف لم
يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم تدل لو على انتفاء الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم
المخالفة في هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانها اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى
واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا الاثر بهذا اللفظ الى النبى صلعم فقد وهم وانما الوارد بما رواه
ابو نعيم في الحلية ان النبى صلعم قال ان سالم مولى ابى حذيفة شديد الحب لله تعم لو كان لا يخاف الله تعم ما عصاه وتارة يكون بالمساوى
كقوله صلعم في درة بنت ام سلمة لو لم تكن ربيبتى في حجرى ما حلت لى انها لابنة اخى من الرضاعة رواه الشيخان فان حلها له عليه الصلوة
السلام منتف من وجهين كونها ربيبة وكونها ابنة اخيه من الرضاع وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون بالادون كقولك
في من عرض عليك نكاحها لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت من النسب فان حلها منتف من وجهين اخوة الرضاع والنسب
الا ان حرمة الرضاع ادون من حرمة النسب واذا كانت لو للتعليق في الماضى ووليها مضارع اول بالماضى والى ذلك اشار الناظم
بقوله وان مضارع تلاها صرفا نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اى لو اطاعكم لعنتم وتختص لو مطلقا شرطية كانت او مصدرية
بالفعل على الاصح والناظم اقتصر على الشرطية فقال وهى في الاختصاص بالفعل كان ويجوز ان يليها قليلا اسم مرفوع
معمول لفعل محذوف وجوبا يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدأ ما بعده خبره
فالاول كقول عمر لابى عبيدة لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وكقوله وهو العظهش الطبى اخلاى لو غير الحمام اصابكم عتبت ولكن
ما على الدهر معتب فغير فاعل لفعل محذوف يفسره اصابكم والتقدير لو اصابكم غير الحمام وهو بكسر الحاء الموت وعتبت جواب لو
ومعتب بفتح الميم والتاء مصدر ميمى بمعنى العتاب وقولهم في المثل لو ذات سوار لطمتنى اخذ من قول حاتم الطائى حين لطمته جارية
وهو ما سور في بعض احياء العرب وسببه ان صاحبة المنزل امرته ان يفصد لها ناقة للاكل فنحرها فقبل له
ذلك فقال هذا فصدى فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتنى فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير والتقدير لو
لطمتنى ذات سوار وذات سوار الحرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان على ذلك والثانى
لو زيدا اكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد اى ولو كان خاتما والرابع كقوله لو بغير الماء حلقى شرق كنت كالغصان
بالماء اعتصارى فقيل لو اسم هو في الظاهر مبتدأ وشرق خبره قيل وهو مذهب الكوفيين واختلف البصريون في تخريجه فقال
الفارسى حلقى فاعل فعل محذوف وشرق خبر مبتدأ محذوف والاصل لو شرق حلقى هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدأ آخرا
عنه على اضمار كان الشانية واسمها وجملة ما بعد لو اسمية خبر كان ويجوز ان يلى لو كثيرا ان المشددة الموصولة وصلتها نحو
لو انهم صبروا وهو موضعهما عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتدأ ثم قيل لا خبر له لاشتمال
صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما على المبتدأ اى ولو ثابت صبرهم على حد وآية لهم انا حملنا
وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل اى ولو صبرهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشرى فاعل بثبت مقدرا
اى ولو ثبت صبرهم والدال عليه ان فانها تعطى معنى الثبوت كما قال النحاة الجميع في ان الواقعة بعد ما الموصولة من كون ان وصلتها
في موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرا في لا اكلمه ما ان في السماء نجما ورجح هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل و
يبعده ان الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من ادوات الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان والمقرون بلا بعدان قاله الموضح في شرح
بانت سعاد انها اشار الناظم بقوله لكن لو ان بها قد تقترن واختصت ان من بين سائر ما يؤول بالاسم المرفوع بالوقوع بعد لو
كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن وجواب لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه او ماض وضعا وهو اى الماضى وضعا
اما مثبت فاقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما اكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه اجاجا وقال بعد اللطيف في باب اللامات
هذه اللام تسمى لام التسويف لانها تدل على تاخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه كما ان سقاطها يدل على التعجيل لان
الجواب يقع عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في نشاء لجعلناه حطاما وحذفت في لو نشاء جعلناه اجاجا الى لو نقمه في المزن
من غير تاخير والفائدة في تاخير جعله حطاما وتقديم جعله اجاجا تشديد العقوبة اى اذا استوى الزرع على سوقه وقوى به

اى ما ثبت ان في السماء نجما

الالماع جعلنا محطا ما كما قال الله تعالى حتى اذا اخذت الارض زخرفها الاية انتهى واما منعه بما عطف على ثبت فلا مرية لكونه
فالاكثر تجرده من اللام وبعضهم قرانه بها فالاول نحو ولو شاء ربك ما فعلوه والثاني نحو ولو نشاء لجعلناه حطاما لما اقترنت ولكن لا
خبار مع النافي وادخل اللام على ما النافية ولا تدخل اللام على ناف غيرها وتقدم في باب ان نوجبه ذلك تمهيل وقد يجاب لو
بجملة اسمية مقرونة باللام نحو ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال
ان اللام في لمثوبة في جواب لو وان بين الماضي والاسم تشابها من هذه الجهة قال الزمخشري انما جعل جوابها جملة اسمية
دلالة على استمرار مضمون الجزاء وقيل الجملة مستانفة صرح به ابو حيان في البحر فقال اللام في لمثوبة لام الابتداء لا الواقعة في
جواب لو وهو احد احتمالي الزمخشري او جواب لقسم محذوف صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال واذا وليها
جملة اسمية فهي جواب قسم وارد مصاحبا في المغني فقال الاولى ان يكون لام مثوبة لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية وامتنع
القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية نفسه نقضا انتهى وان تلونا في هذين الوجهين الاخيرين وهما
الاستيناف وجواب القسم للتمني فلا جواب لها على الاصح للاول الوجه الرابع من اوجه لو ان تكون للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني
بالنصب واختلف فيها فقال ابن الضايع وابن هشام هي قسم برأسها فلا تحتاج الى جواب وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى
التمني الوجه الخامس ان تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل الوجه السادس ان تكون للتقليل
نحو تصدقوا ولو بظلف محرق قاله ابن هشام اللخمي وغيره **فصل في اما** بفتح الهمزة وتشديد الميم وهي حرف شرط
لتضمن معنى الشرط وحرف توكيد دائما وحرف تفصيل غالبا يدل على المعنى الاول وهو الشرط مجيء الفاء بعدها غالبا نحو
فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف
الخبر على مبتدائه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح الاستغناء عنها ولا عطفها الخبر على مبتدا تعين انها فاء الجزاء
وان اما للشرط ويدل على المعنى الثالث وهو التفصيل استقراء مواقعها وعطف مثلها عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما
السائل فلا تنهر فاما الذين اسودت وجوههم واما الذين ابيضت وجوههم فاما من اعطى واتقى واما من بخل واستغنى الايات
الثلاث وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها فالاول نحو يا ايها الناس قد جاءكم
برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وقسيمه في المعقول
اما الذين كفروا فلهم كذا وكذا والثاني منه هو الذي انزل عليك الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما
الذين في قلوبهم زيغ الاية وقسيمه في المعنى قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون الاية فالوقف دون ذلك وهو وقف تام فيتعلق
هذه الاية على قوله تعالى الا الله ويتبين بما بعدها والمعنى واما الراسخون في العلم فيقولون امنا به وذلك مبني على ان المراد بالمتشابه من
القران ما استاثر الله تعالى بعلمه اي اختص به فلا اشتراك فيه غيره ولا طريق لمخلوق الى معرفته الابتداء فيه منه سبحانه وقع هذا التقسيم
الذي قدم الموضح في هذه الاية هو احد ادلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل وتقدير الدليل منه انهم قالوا الوقف على قوله
تعالى وما يعلم تاويله الا الله واجب حتى يكون قوله والراسخون كلاما مستانفا اذ لو لم يقف عليه ووقف على قوله والراسخون في
العلم حتى يكون عطفا على قوله الا الله فاذا اشتبه قوله يقولون امنا به كان المراد به قائلين امنا به فيكون حالا وهو باطل لانه
لا يتجه اما ان يكون حالا عن الله وعن الراسخين في العلم حتى كان الله تعالى والراسخين في العلم قالوا امنا به كل من عند ربنا وذلك في
حق الله تعالى محال او يكون حالا عن الراسخين في العلم فقط وح يخصص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه وهو ايضا غير جائز لانه
مناف للقاعدة المقررة في العربية ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فثبت ان الوقف على قوله تعالى الا الله واجب واذا كان الوقف
عليه واجبا فقد خاطبنا الله تعالى بما لا نفهمه وهو المهمل واجيب عنه بانه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس كقوله تعالى ووهبنا
له اسحق ويعقوب نافلة فان نافلة حال عن المعطوف فقط وهو يعقوب لان النافلة ولد الولد وانما هو يعقوب دون اسحق
قاله العيني ومن تخلف التفصيل قولك اما زيد فمنطلق هذا هو المنقول وبحث فيه الموضح في الحواشي فقال الظاهر ان اما زيد
فمنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد في تخصيص نسبة او لحد مما الى ذلك فهو على هذا التفصيل اهـ واما غيره فهو لبس كذلك واما
المعنى الثاني وهو التوكيد فذكره الزمخشري فقال اما حرف يعطي الكلام فضل تاكيد تقول زيد ذاهب فاذا
قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب وزعم ان ذلك التوكيد مستخرج
من كلام سيبويه حيث فسرها بمهما يكن من شيء قال الزمخشري وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا انه في

معنى الشرط انتهى قال الطيبي فما معناه وتحريره مهما يقدر من الموانع والحوادث فانه لا يمنع زيدا من الذهاب فانه بصدد الذهاب لا محالة انتهى
وهي نائبة عن اداة الشرط وجملته وموضعها صالح لها ولهي فانهما مقامهما لتضمنها معنى الشرط وليست اسما بمعنى مهما وشرطها لانها حرف
والحرف لا يصلح ان يكون بمعنى اسم وفعل كما زعم المرادي ولهذا المذكور من النيابة قول بمهما يكن من شيء كما يؤخذ من تفسير سيبويه السابق
قال الموضح في الحواشي فشيء في كلام سيبويه علم زاد بهذا خاص وكان تامة والمعنى مهما يوجد شيء من موانع الذهاب جوابها
ثابت للمسند اليه فما ظنك اذا انتفت الموانع وانما عمم سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر جميع اشخاص الموانع لو لم يفسرها باعتبار
كلام معين بل فسرها بما يشمل جميع مواردها ويتخلص لها نفيد ثلاثة امور احدها التوكيد اذ معنى قولك اما زيد فمنطلق انه منطلق
لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثاني معنى الشرط اذ المراد مهما قدر مانع من انطلاقه فانطلاقه واقع ومن هنا كان الانطلاق
واقعا لا محالة والثالث معنى التفصيل وهو لا تشعر به ما ولهذا لا يكاد يعثر عليها الا مذكورا باخرى مثلها معطوفة عليها وقد
تخلو من هذا بدليل قولهم اما العلم فعالم واما علما فانك ذاهب وكما سيبويه انتهى وكون اما نقد بمهما هو قول
الجمهور وقال بعضهم اذا قلت اما زيد فمنطلق فالاصل ان اردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت اداة الشرط وفعل الشرط و
انيب اما مناب ذلك وعلى القولين لابد لاما من جملة ولابد لها من فاء تليه لسانيها اما زيد فمنطلق والاصل ان يقال اما
فزيد منطلق فجعل الفاء في صدر الجواب كما هي مع غيرها من ادوات الشرط ولكن خولف هذا الاصل مع اما فرارا من قبح لكونه
في صورة معطوف بلا معطوف عليه فتفصلوا بين اما والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة احدها المبتدا كما مثلنا والثاني الخبر
نحو اما في الدار فزيد والثالث جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح والرابع اسم منصوب لفظا او محلا نحو
واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث والخامس اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو اما زيدا فاضربه والسادس ظرف
نحو اما اليوم فاضرب زيدا والى ذلك اشار الناظم بقوله اما كمهما يك من شيء وفا لتلو تلوها وجوبا الفا الا ان دخلت الفاء على قول
قد طرح اي حذف استغناء عنه اي عن القول بالمقول فيجب حذفها معه للاستغناء عنها بالمقول كقوله تعالى فاما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم فاكفرتم معمول لقول محذوف وذلك القول ومعموله جواب اما اي فيقال لهم اكفرتم ولا يحذف الفاء في
غيره الا ضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب الاصل فلا قتال فحذف الفاء ضرورة قال ابو
الفرج هذا البيت مما هجي به بنو اسد بن ابي العيص بن امية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق والناحية
جمع عرضة بمهملتين وهي الساحة والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب على الابل او في ندور نحو قوله ﷺ اما بعد فما بال رجال
يشترطون شروطا ليست في كتاب الله الحديث اخرجه البخاري والاصل فما بال وما استفهامية مبتدا وبال بمعنى شان خبرها والى حذف
الفاء اشار الناظم بقوله وحذف ذي الفا قل في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا **فصل** في ذكر حرفي لولا ولوما على ما في
النظم للولا ولوما وجهان احدهما ان يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصان بالجملة الاسمية واليه اشار الناظم بقوله
لولا ولوما يلزمان الابتدا اذا امتناعا بوجود عقدا نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وقوله لوما الاصاخة للوشاة لكان لي من بعد
سخطك في رجاك رضا وهذا رد على المالقي حيث زعم ان لوما لا تاتي الا للتحضيض وكون المرفوع بعد لولا مبتدا هو الصحيح وهو
قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا اصالة وهو قول الفراء وقيل مرفوع بها نيابة وهو قول حكاه الزراعي عن بعضهم وقيل مرفوع بفعل
محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول الصحيح فقال الجمهور يجب في الخبر ان يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم الى انه يجوز ان
يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه ويجوز ان يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم دليله ولا جاز
حذفه وذكره والخبر في هذه الاية يحتمل ان يكون كونا مطلقا والتقدير لولا انتم موجودون ويحتمل ان يكون كونا مقيدا والتقدير لولا
انتم صددتمونا عن الهدى بعد اذ جاءنا بدليل نحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم ولم اقف على الخلاف في المرفوع بعد لوما ولعله
بعد يجيء والوجه الثاني ان يدلا على التحضيض فيهملا ويجيئين واليه اشار الناظم بقوله وبهما التحضيض مز فيختصان بالجمل الفعلية
لان التحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الجملة الفعلية حادث يتجدد فيعقل الطلب بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم التجدد
نحو لولا انزل علينا الملائكة ونحو لوما تاتينا بالملائكة ويساويهما في افادة التحضيض والاختصاص بالافعال هلا والا الا بفتح
اولها وتشديد اللام في الاولين وتخفيفها في الثالث نحو هلا ضربت زيدا والا اهنته والاشمة فيبادر الى ذلك اشار الناظم
بقوله وهلا الا الا اولينها الفعلا واما قوله هلا ابن ليلي شفيعها فمقدر فيه هلا كان هو اي الشان وقد يلي حرف التحضيض اسم
متعلق بفعل محذوف على جهة كون الاسم معمولا للفعل وذلك الفعل اما مضمر نحو قوله ﷺ لجابر حين اخبره بانه تزوج ثيبا فهلا بكرا

تلاعبها وتلاعبك فكم متعلق بفعل محذوف اي فهلا زرت حبا كثيرا او ظاهر مؤخر عن حرف التحضيض نحو قوله تعالى ولولا اذ سمعتموه قلتم فلولا بمعنى فهلا وفي المغني انها هنا للتوبيخ واذ متعلقة بقلتم وقلتم فعل ظاهر مؤخر من تقديم ومعمول سمعتموه مجرور باضافة اذ اليه اي هلا قلتم اذ سمعتموه واليهما اشار الناظم بقوله وقد يليها اسم بفعل مضمر علق او بظاهر مؤخر

هذا باب الاخبار بالذي

وفروعه التي واللذين والذين واللاتي بالالف واللام وكثيرا ما يقصد الاخبار لقصد الاختصاص او تقوى الحكم او تشويق السامع او اجابة الممتحن او قوة ملكة في التصرف في الكلام ولذلك يسميه بعضهم في الصدر الاول باب السبك اي سبك النحوي وهي تسمية قديمة وقد بالغ فيه النحويون ووضعوا على ابواب النحو كباب الفاعل والمبتدا والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات والتوابع والاعمال وغير ذلك ليحصل للطالب بالامتحان فيه ملكة يقوى بها على التصرف وهو باب واسع وضعه النحويون للتدرب في الاحكام النحوية كما وضع الفقهاء مسائل التمرين في الابنية وهي كيف تبني كذا مثل كذا في القواعد التصريفية والكلام فيه في فصلين احدهما في بيان حقيقته وثانيهما في بيان شروط ما يخبر عنه

الفصل الاول في بيان حقيقته وهي ان تدخل الموصول على اول الكلام الذي فيه الاسم المخبر عنه واقعا على معنى ذلك الاسم ثم تعوض عن ذلك الاسم ضميرا مكانه على حسبه في الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ليكون ذلك الضمير عائدا على ذلك الموصول ويكون الموصول ايضا مطابقا للضمير في ما تقدم ثم تصير ذلك الاسم الذي اردت الاخبار عنه خبرا عن الموصول وما في الجملة صلة الموصول وبيان ذلك انك اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد المبتدا من قولنا زيد منطلق بالذي فتعلق بتخبر ما عمل اي ذلك الكلام الذي فيه زيد ما عملت من تغيير اعمال احدها ان تبتدئ بموصول يكون في موضع رفع بالابتداء مطابق ذلك الموصول لزيد في افراده وتذكيره وذلك الموصول المطابق لزيد فيما ذكر هو الذي الواقع في الابتداء العمل الثاني ان تؤخر زيدا الى اخر التركيب كالتكملة بان تجعله خبرا عن الموصول العمل الثالث ان ترفعه اي زيدا على انه خبر للذي العمل الرابع ان تجعل في مكانه اي مكان زيد الذي نقلته عنه ضميرا مطابقا له في معناه وفي اعرابه فتقول الذي هو منطلق زيد فالموصول وهو الذي مبتدا فمن حيث كونه موصولا يحتاج الى صلة وعائد ومن حيث كونه مبتدا يحتاج الى خبر وجملة هو منطلق مبتدا وخبر على الترتيب والجملة من المبتدا والخبر صلة الذي والعائد منها الى الموصول الضمير المرفوع على الابتداء الذي جعلته خلفا عن زيد في اعرابه الذي هو الان وهو زيد كمال الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله ما قيل اخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتدا قبل استقر وما سواهما فوسطه صلة عائدها خلف معطي التكملة وقد تبين بما شرحناه ان زيدا في المثال المذكور مخبر به لا عنه وان الذي بالعكس اي مخبر عنه لا به وذلك خلاف ظاهر السؤال وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذي فظاهر هذا السؤال ان زيدا مخبر عنه وان الذي مخبر به واجيب باجوبة احدها لابن عصفور وهو انهم ارادوا بقولهم الاخبار بالذي ان تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الاخبار بالذي معبرا عن المسمى بالذي فاذا قيل اخبر عن زيد بالذي كان على معنى اخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي وثانيها لابن الضائع بمعجمة فمهملة الاقرب ان يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وان كان في اللفظ خبرا فعبر عنه بانه مخبر عنه نظرا الى الحقيقة وثالثها انه على القلب وان معنى اخبر عنه اخبر به ورابعها انه لما كان الخبر هو المبتدا في المعنى صح ان يطلق عليه انه مخبر عنه واذا كان المخبر عنه مثنى او مجموعا على حده او مؤنثا جيء بالموصول على وفقه لوجوب مطابقة الخبر للمبتدا والى ذلك اشار الناظم بقوله وباللذين والذين والتي اخبر مراعيا وفاق المثبت تقول في نحو بلغت من اخويك الى العمرين بكر رسالة اذا اخبرت عن التاء من بلغت بالذي الذي بلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا فالذي مبتدا وانا خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير مستتر في بلغ لانه امكن اتصاله فلا يعدل الى انفصاله واذا اخبرت عن اخويك بالتثنية قلنا اللذان بلغت منهما الى العمرين رسالة اخواك فاللذان مبتدا واخواك خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير التثنية المجرور بمن واذا اخبرت عن العمرين بالجمع قلنا الذين بلغت من اخويك اليهم رسالة العمرون فالذين مبتدا والعمرون خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير الجمع المجرور بالى واذا اخبرت عن الرسالة قلت التي بلغتها من اخويك الى العمرين رسالة بالرفع فالتي مبتدا ورسالة خبره وما بينهما صلة وعائدها الهاء من بلغتها وكان حق ضمير الرسالة ان يكون هنا منفصلا ويكون التقدير التي بلغت من اخويك الى العمرين اياها رسالة لكن حيث امكن الاتصال تقدم الضمير واتصل بالفعل لانه اذا امكن الوصل لم يعدل عنه الى الفصل الا في الضرورة وحينئذ اي حين اذ تقدمه ووصله يجوز لك حذفه واثباته لانه عائد متصل منصوب بالفعل وتقدم في باب الموصول ان العائد اذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه

نحو وما عملته ايديهم وشرط الضمير العائد الى الموصول في هذا الباب ان يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن حاضر واجاز ابو الحسن المطابقة في الخطاب فتقول في الاخبار عن تاء الخطاب الذي ضربت انت ويلزم اجازة ذلك في المتكلم نحو الذي قمت انا اذ لا فرق ورد بانه يلزم ان يكون عائد الخبر حاصلة في المبتدا وذلك خطا والخبر في هذا الباب واجب التاخير عند الجمهور ونقل ابن العلج عن المبرد انه يجوز تقديمه خبرا عن الذي ومبدا

الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه ويجب استحضارها عند ارادة الاخبار اعلم ان الاخبار بالذي وفي احد فرعيها من التانيث والتثنية والجمع شرط للمخبر عنه سبعة شروط احدها ان يكون قابل التاخير لما مر من انه يجب تاخيره فلا يخبر عن ايهم في الاستفهام من قولك ايهم في الدار لانك تقول حينئذ الذي هو في الدار ايهم فتزيل الاستفهام عن صدريته واجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقدمه نحو ايهم الذي هو في الدار فايهم خبر مقدم والذي مبتدا مؤخر وقال ابن الضائع بل ايهم مبتدا والذي خبره والاقرب قول ابن عصفور وان كان الاصح عند الجمهور المنع مطلقا وكذا القول في جميع اسماء الاستفهام واسماء الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشان على القول بان له صدر الكلام لا يخبر عن شيء منها لما ذكرنا من ازالة ما له صدر الكلام عن صدريته وبيان ذلك انك تقول في الاخبار عن اسم الشرط من قولنا ايهم يكرمني اكرمه الذي هو يكرمني اكرمه ايهم وعن كم الخبرية من قولنا كم عبد ملكت الذي اياه عبد ملكت كم وعن ما التعجبية من قولنا ما احسن زيدا الذي هو احسن زيدا ما وعن ضمير الشان من قولنا هو زيد قائم الذي هو زيد قائم هو فتزيل ما له صدر الكلام عن صدريته وثم مانع اخر وهو ان الضمير الحال محل المخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله اما في مسالة الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم به واما في مسالة الشرط فلان الضمير لا يجزم واما في مسالة كم فلان الضمير لا يضاف واما في مسالة ما التعجبية فلان الضمير لا يخبر عنه بافعل في التعجب واما في مسالة ضمير الشان فلان ضمير الشان لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة للموصول وفي التسهيل ان الشرط ان يقبل الاسم او خلفه التاخير وذلك لان الضمائر المتصلة كالتاء من قمت يخبر عنها مع انها لا تتاخر ولكن يتاخر خلفها وهو الضمير المنفصل فتقول اذا اخبرت عن التاء من قمت الذي قام انا فعلى هذا يصير المتصل منفصلا لكونه خبرا ويصير ضمير المتكلم غائبا لعوده على الذي فلذلك عدل للتسهيل الشرط الثاني ان يكون المخبر عنه قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز مما هو ملازم للتنكير لانك لو قلت في جاء زيد ضاحكا وفي ملكت تسعين نعجة الذي جاء زيد اياه ضاحك والتي ملكت تسعين اياها نعجة لكنت نصبت الضمير في الاول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع لان الحال والتمييز كل منهما واجب التنكير وكذا القول في نحوه وهذا القيد وهو قبول التعريف المذكور في النظم في قوله قبول تاخير وتعريف لما اخبر عنه هنا قد حتما لم يذكره الناظم في التسهيل بهذا اللفظ وذكره بلفظ غيره فقال منويا عنه بضمير قال شراحه ابو حيان ومتابعوه والمرادي وابن عقيل وناظر الجيش والسمين واللفظ له قوله منويا عنه بضمير اي ذلك الاسم الذي تريد ان تخبر عنه وتحرز بذلك من الاسماء التي لا يجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة واسماء الافعال انتهى الشرط الثالث ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالاجنبي في صحة وقوعه موقعه قبل الاخبار كزيد من ضربت زيدا فانه يصح وقوع عمرو مثلا موقعه في تركيب اخر فتقول ضربت عمرا واحترز بذلك عن الهاء في زيد ضربته فلا يصح وقوع الاجنبي موقعها لفوات العائد الى المبتدا فلا يخبر عن الهاء من نحو زيد ضربته لانها لا يستغنى عنها بالاجنبي كعمرو وبكر لما ذكرنا وانما امتنع الاخبار عما هو كذلك لانك لو اخبرت عنه لقلت الذي زيد ضربته هو فالضمير المنفصل وهو هو المتاخر في اخر التركيب هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الان وهو الهاء خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلا بالفعل ففصلته واخرته ثم هذا الضمير المتصل وهو الهاء من ضربته ان قدرته رابطا للخبر بالمبتدا الذي هو زيد بقي الموصول وهو الذي بلا عائد وان قدرته عائدا على الموصول بقي الخبر بلا رابط ولا سبيل الى كونه عائدا عليهما اذ عود ضمير مفرد على شيئين محال هذا من جهة الصناعة واما من جهة المعنى فقال الفارسي لا فائدة في هذا الاخبار لان الخبر لا زيادة فيه على المبتدا فهو كقولك الذاهب جاريته صاحبها انتهى الشرط الرابع ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن المجرور في نحو حتى او مذ او منذ لانهن لا يجررن الا الظاهر والاخبار يستدعي اقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم في اول الباب فلا يخبر عن راسها من قولك اكلت السمكة حتى راسها بالجر فلا تقول الذي اكلت السمكة حتاه راسها ولا عن يومين من قولنا ما رايته مذ او منذ يومين فلا تقول اللذان ما رايته مذهما او منذهما يومان لان حتى ومذ ومنذ لا يجررن ضميرا والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله كذا الغني عنه با

هو زيد قائم

او بضمير شرط وكذلك لا يجوز الاخبار عن مضاف دون مضاف اليه ولا عن مصدر عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفته ولا عن صفة دون موصوفها فعلى هذا اذا قيل سر ابا زيد قربه من عمرو الكريم جاز الاخبار عن زيد خاصة وامتنع الاخبار عن الباقي لان الضمير لا يخلف زيدا ولا يخلفه من تقول في الاخبار عن زيد الذي سر اباه قربه من عمرو الكريم زيد ولا تقل في الاخبار عن الاب وحده الذي سر ابا زيد هو من عمرو الكريم قربه ولا عن عمرو الذي سر ابا زيد قربه منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذي سر ابا زيد قربه من عمرو هو الكريم اما الاب فلان الضمير الحال محله لا يضاف واما القرب فلان الضمير الحال محله لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره من المعمولات عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان ضمير المصدر يعمل عمل المصدر واما عمرو والكريم فلان الضمير الحال محل عمرو لا يوصف والضمير الحال محل الكريم لا يوصف به نعم ان اخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا وهما ابا زيد او عن العامل ومعموله معا وهما قربه من عمرو او عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم فاخرت ذلك المخبر عنه برمته وجعلت مكانه ضميرا مطابقا له في معناه واعرابه جاز ذلك فتقول في الاخبار عن المتضايفين وهما ابا زيد الذي سره قربه من عمرو الكريم ابو زيد وكذا الباقي وتقول في الاخبار عن العامل ومعموله الذي سر ابا زيد قربه من عمرو الكريم ففي سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قربه وكان القياس ان يوضع في محله لكن منع منه الانفصال الجائي الى نفسه والاتصال بالعامل فاستتر فيه وتقول في الاخبار عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم الذي سر ابا زيد قربه منه عمرو الكريم الشرط الخامس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن احد في نحو ما جاءني احد لانه لو قيل الذي ما جاءني احد لزم وقوع احد في الايجاب لانه خبر الذي وفاعل جاءني ضمير مستتر فيه وهو ضمير احد بعينه وفي التسهيل في باب العدد على ان في ضمير احد مسوغ لوقوع احد في الايجاب كقوله اذا احدهم بعشرين طارق فان قلت الضمير في جاءني يعود على الموصول لا على احد قلت احد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتدا الشرط السادس كونه في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم المعمول لفعل طلب كالواقع في مثل اضرب زيدا فلا تقل في الاخبار عن زيد الذي اضربه زيد لان الطلب لا يقع صلة للموصول لما مر في بابه الشرط السابع ان يكون المخبر عنه في احدى جملتين مستقلتين ليس في الاخرى منهما ضمير ولا بين الجملتين عطف بالفاء وذلك نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو فلا يقال الذي قام وقعد عمرو زيد لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء فلا يصلح ان تكون معطوفة على جملة الصلة بخلاف ما اذا كان في احدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو ان قام زيد قعد عمرو ويجوز الاخبار عن زيد فتقول الذي ان قام قعد عمرو زيد لان الشرط والجزاء كالجملة الواحدة وبخلاف ما اذا كان في احدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميرا او كانت معطوفة بالفاء فانه يجوز الاخبار لحصول الرابط بين الجملتين بالضمير او بالفاء فالاول كالمتنازع فيه من نحو ضربني وضربت زيدا ونحو اكرمني واكرمت عمرا وتقول في الاخبار عن زيد الذي ضربني وضربته زيد وعن عمرو الذي اكرمني واكرمته عمرو والثاني كالمرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب زيد فتقول في الاخبار عن الذباب الذي يطير فيغضب زيد الذباب وفي الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد ويكتفى بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما لان في الفاء معنى السببية فنزلتهما منزلة الشرط والجزاء فلذلك جاز قولك الذي يطير فيغضب زيد الذباب وان كان الاخبار بالالف واللام اشترط عشرة امور هذه السبعة وثلاثة اخر وهي ان يكون المخبر عنه من جملة فعلية وان يكون فعلها متصرفا ليصاغ منه الوصف الصريح وان يكون الفعل مقدما غير مسبوق بنفي فلا يخبر بال عن زيد من قولك زيد اخوك لانه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة لال ولا من قولك عسى زيد ان يقوم لان الفعل جامد ولا من قولك ما زال زيد عالما لان الفعل غير متقدم بل النفي متقدم عليه وال لا يفصل بينها وبين صلتها بنفي ولا غيره والى ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا هنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما ان صح صوغ صلة منه لال فيخبر عن المفعول النائب عن الفاعل نحو ضرب زيد فتقول المضروب زيد ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو قولك وقى الله البطل فتقول اذا اخبرت عن الفاعل الواقي البطل الله وتقول اذا اخبرت عن المفعول الواقيه الله البطل برفع الاول على الفاعلية والثاني على الخبرية ولا يجوز لك ان تحذف الهاء من الواقيه خلافا للشارح لان عائد الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صبر على الكدر اي المستفزه

فصل وان رفعت صلة ال ظاهرا كالمثال المتقدم فلا اشكال فيه وان رفعت ضميرا فلا يخلو اما ان يكون راجعا الى نفس ال واما ان يكون راجعا الى غيرها فان كان راجعا الى نفس ال استتر ذلك الضمير في الصلة وجوبا ولم يبرز لكون الصفة جارية على من هي له تقول في الاخبار عن التاء من بلغت من اخويك الى العمرين رسالة في المثال المتقدم المبلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا ففي المبلغ ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولم يبرز لانه في المعنى لا انت

قربه عمرو الكريم ولا عن قربه الذي سر ابا زيد

الضمير

الاخبار بالذي

اي الضمير المستتر خلفا عن ضمير المتكلم المؤخر المجعول خبرا دال على المتكلم لان خبرها انا وهو ضمير المتكلم والمبتدا في هذا الباب نفس الخبر والصفة نفس موصوفها فيكون الضمير المستتر في المبلغ يرجع لال فلذلك وجب استتاره وان رفعت صلة ال ضميرا راجعا لغير ال وجب بروزه وانفصاله من الصلة لما تقرر ان الصفة اذا جرت على غير من هي له امتنع ان ترفع ضميرا مستترا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن ما رفعت صلة ال ضمير غيرها ابين وانفصل كما اذا اخبرت من تبليغ شيء اسما المثال المتقدم تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ انا منهما الى العمرين رسالة اخواك وتقول في الاخبار عن العمرين المبلغ انا من اخويك اليهم رسالة العمرون وتقول في الاخبار عن الرسالة المبلغها انا من اخويك الى العمرين رسالة بالرفع فانا فيهن فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لانه لغير ال وذلك لان التبليغ فعل المتكلم لان فعله مسند الى المتكلم في بلغت وال فيهن لغير المتكلم لانها نفس الخبر الذي اخبرت وهو الاخوان في الاول والعمرون في الثاني والرسالة في الثالث ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره فتقول في الاخبار بال عن المتنازع فيه من نحو ضربت وضربني زيد الضاربه انا والضاربي زيد وانما ابرزنا فاعل الاول لان ال الاولى كال الثانية في انها نفس الخبر الذي هو زيد والضرب لا ولا لزيد وتقول في الاخبار بال عن غير المتنازع فيه على راي الاخفش انه يغير الترتيب بان يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للاول بعد ما كان معمولا للثاني اذا اخبرت عن التاء من ضربت في المثال المذكور الضارب زيدا والضاربه هو انا قدمت زيدا وجعلته معمولا للاول المتنازعين لانه كان يطلبه منصوبا واضمرت في الوصف الاول ضميرا غائبا عائدا على العوض عن التاء المخبر عنها ليصح له ان يعود على الموصول فاستتر في الوصف لجريانه على من هو له لان الضاربا لان الذي فعل الضرب هو انا في المعنى ثم جئت بموصول ثان لان ال لا تفصل من صلتها فلا يصح ان تعطف لفظا وصفا على وصف هو صلة لال واثبت مكان تاء المتكلم هاء الغيبة لتعود الى ال فصلت ضمير الفاعل وهو هو لان الصفة جرت على غير صاحبها لان ال نفس انا والذي فعل الضرب ثانيا انما هو زيد كما ان فاعل الضرب في الجملة الاولى هو المتكلم وهذا اولى بما ذهب اليه المازني من مراعاة الترتيب الاصلي بان يؤتى لكل من الموصولين بخبر يخصه عن جر الاخر لفظا ومعنى فعلى هذا تقول في الاخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال المذكور الضارب زيدا انا هو والضاربه زيد انا ووجهه انا اخبرنا اولا عن الفاعل وهو التاء الفوقانية فصلناه واخرناه واوقعنا ال الاولى على المضروب كما اوقعنا ال الثانية على الضارب ثم وصلنا صلته بضمير المفعول العائد على ال ثم ابرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هي له ثم جئنا بضمير المفعول خبرا عن الموصول الاول ثم جئنا بها الغائب مكان تاء المتكلم لتعود على ال وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالمخبر عنه وهو انا ثم نقل المرادي بموافقة المازني في شرح كلامه بما نصه عليك مؤاخذة من ثلثة اوجه احدها انك سئلت عن الاخبار عن الفاعل فاخبرت عن المفعول في الجملة الاولى وعن الفاعل في الجملة الثانية والوجه الثاني انك جئت بالمخبر عنه من الجملة الاولى التي كان فيها الى الجملة الاخرى بعدها والوجه الثالث ان قولك هو في الجملة الاولى لا يعلم الى من يرجع لا يتقدمه الجملة الثانية والفرق انها متاخرة واخذ الموضع في الحواشي ان مثال الضاربه انا والضاربه زيد انا فانه في الوصف الاول ضمير مفعول يعود على زيد وهو الهاء وفيه فصل العامل وهو انا وبجعله خبرا ويجعل مكان التاء التي تصلها ضميرا مثلها في المعنى والاعراب لكن يجعل غائبا ليعود على الموصول ويجعل مستترا لان ال هي نفس الخبر الذي هو انا والضرب فعل المتكلم فجرت الصفة على صاحبها فيأتي للوصف الثاني بالها مكان تاء المتكلم في المفعول والعائد زيد وهذا الخبر هي

هذا باب العدد

وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين او البعيدتين على السواء كالاثنين فان حاشيته السفلى واحد والعليا ثلثة ومجموع ذلك اربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على المعدود كما يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة اعلم ان الواحد والاثنين يخالفان الثلثة والعشرة وما بينهما في حكمين احدهما انهما يذكران مع المذكر فتقول واحد واثنان ويؤنثان مع المؤنث فتقول واحدة واثنتان على لغة الحجازيين وثنتان على لغة بني تميم وحكمهما في ذلك فاعلا مطلقا والعشرة اذا ركب فتقول الجزء الثالث والثالثة عشر والثلاثة والثلاثة واخواتها تجري على عكس ذلك فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث فتقول ثلثة رجال وثلث نسوة قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام قال ابن مالك لما حذفت التاء من عدد المؤنث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدمه رتبة وحذفت مع المؤنث فرقا الثاني رتبته انتهى والحكم الثاني من حكمي الواحد والاثنين انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود فلا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك

باب العدد

رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما فاما قوله ثلثا حنظل فضرورة
واما البواقي وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فلها ثلثة احوال الاول ان يقصد بها العدد المطلق والثاني ان يقصد
بها معدود ولا يذكر والثالث ان يقصد بها معدود ويذكر فاما اذا قصد بها العدد المطلق فانها كلها بالتاء نحو ثلثة نصف
ستة ولا تنصرف لانها اعلام مؤنثة خلافا لبعضهم واما اذا اريد بها معدود ولم يذكر في اللفظ فالفصيح ان يكون بالتاء
للمذكر وبحذفها للمؤنث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد اياما وسهرت خمسا تريد ليالي ويجوز ان تحذف التاء في المذكر
كالحديث ثم اتبعه بست من شوال واما اذا قصد بها معدود ومذكر فلا تستفاد العدد والجنس الا من العدد والمعدود جميعا و
ذلك لان قولك ثلثة يفيد العدد دون الجنس وقولك رجال يفيد الجنس دون العدد فاذا قصدت الافادتين جمعت العدد و
الجنس جمعت بين الكلمتين وهما العدد والمعدود فقلت ثلثة رجال وثلاث اماء بالتاء مع المذكر وبعدمها مع المؤنث والى ذلك
اشار الناظم بقوله ثلثة بالتاء قل للعشرة في عد ما احاده مذكرة في الضد جرد **فصل** الفاظ الاعداد بالنسبة الى التمييز
اربعة انواع مفرد وهو عشرة الفاظ واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما ومضاف وهو اثنا عشر الفاظ مائة والف
وثلثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة الفاظ احد عشر وتسعة عشر وما بينهما ومعطوف وهو احد وعشرون وتسعة
وتسعون وما بينهما فمميز العشرين والتسعين وما بينهما والتسعة والتسعين وما بينهما مفرد منصوب ومميز المائة والالف مفرد
مجرور بالاضافة ومميز الثلثة والعشرة وما بينهما ان كان اسم جنس وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا كشجر وتمر او
اسم جمع وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه كقوم ورهط خفض بمن تقول ثلثة من الشجر عندي وخمسة من التمر اكلتها
وعشرة من القوم لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم قال الله تعالى فخذ اربعة من الطير وعلل الاخفش امتناع الاضافة الى
اسم الجنس بانه قد يقع على الواحد فلا يضاف هذا الجمع الى الواحد فكذا ما اشبهه قال الموضح في الحواشي تلك وكذا اسم
الجمع بالنسبة الى الصيغة فان صيغته كصيغة الواحد وان كان لا يطلق على الواحد والدليل على انه يعامل لفظا معاملة الواحد
انه يعود عليه ضمير الواحد ويفرد الخبر عنه نحو الركب سائر انتهى وقد يخفض غير اسم الجمع والجنس باضافة العدد اليه فاسم
الجمع نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقال الشاعر ثلثة انفس و
ثلث ذود لقد جار الزمان على عيالي الذود من الابل ما بين الثلثة الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في
الصحاح وذاك الاولى معجمة والثانية مهملة والانفس جمع نفس وهي مؤنثة وانما انث عددها لان النفس كثر استعمالها مقصودا
بها انسان قاله المرادي واسم الجنس كقول جندل بن المثنى كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فحنظل اسم
جنس مخصوص بالاضافة على حد تسعة رهط قاله الموضح والمتفق الجمع على الخفض بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب احدها
الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح هنا تبعا لابن عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل
في اسم الجمع فان كان مما استعمل في القليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقولك قوم
لم يجز حكاه الفارسي عن ابي عثمان المازني وعلل المبرد بان العدد لا يضاف للواحد ولا لما يدل على الكثير واما ثلثة قوم فيمن
انتهى وان كان مميزها جمعا خفض باضافة العدد اليه نحو ثلثة رجال وثلث اماء ويعتبر التذكير والتانيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب
حالهما باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا وتانيثا فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما فان كان ضميرهما مذكرا انث العدد
وان كان مؤنثا ذكر وتقول في اسم الجنس ثلثة من الغنم عندي بالتاء في ثلثة لانك تقول غنم كثير بالتذكير للضمير المستتر في
كثير وثلث من البط بترك التاء من ثلث لانك تقول بط كثيرة بالتانيث للضمير المستتر في كثيرة وتقول ثلثة من البقر بالتاء
او ثلث بتركها لان ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتانيث باعتبارين وذلك لان في البقر لغتين التذكير والتانيث قال الله تع
ان البقر تشابه علينا بتذكير الضمير وقرئ تشابهت بتانيثه وحاصل ما ذكره من امثلة اسم الجنس ثلثة انواع ما فيه لغة التذكير
فقط وهو الغنم وما فيه لغة التانيث فقط وهو البط وما فيه لغتان التذكير والتانيث وهو البقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل
ابن عصفور فان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر و
التذكير والتانيث يعتبران مع الجمع بحال مفرده فان كان مفرده مذكرا انث عدده وان كان مؤنثا ذكر فلذلك تقول ثلاثة
اصطبلات جمع اصطبل بقطع الهمزة المكسورة وثلثة حمامات جمع حمام بالتشديد بالتاء فيهما اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما
مذكران ولا تقل ثلث بتركها اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين والكسائي ونقل سيبويه والفراء ان كلام العرب على خلاف ذلك

والاحد عشر والتسعة عشر وما بينهما والاحد [illegible]

وتقول ثلث سجلات بترك التاء اعتبارا بالسجلة فانها مؤنثة ولا يعتبر حال الواحد حال لفظه في التانيث والتذكير حتى يقال
ثلث طلحات بترك التاء نظرا الى تانيث لفظ واحده وهو طلحة ولا يعتبر حال معناه مذكرا وتانيثا حتى يقال ثلث اشخص بترك التاء
نظرا الى تانيث معنى واحده وهو شخص ترك تنوينه لان الشخص يقع على المذكر والمؤنث بل ينظر الى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره
فيعكس حكمه في العدد كما تقول طلحة حضر وهند شخص جميل بالتذكير فيهما تقول ثلثة طلحات وثلثة اشخص بالتاء فيهما فاما قوله
وهو عمر بن ابي ربيعة وكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر فضرورة وكان القياس فيه ثلثة شخوص بالتاء
لكنه كني بالشخوص عن النساء والذي سهل ذلك قوله كاعبان ومعصر اي كاعبان ومعصر فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى
المراد وهو التانيث ومع ذلك فليس بقياس خلافا للناظم بل قال ان اقترن في اللفظ ما يرجح جانب المعنى رجح والكاعب الجارية
حين يبدو ثديها للنهود والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية اول ما ادركت وسميت بذلك لكونها دخلت في عصر
الشباب قاله الخليل واذا كان المعدود صفة منويا موصوفها فالمعتبر في التذكير والتانيث حال الموصوف المنوي لا حالها
فان كان الموصوف مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا ذكر قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها بترك التاء لان الموصوف
مؤنث اي عشر حسنات امثالها ولولا ذلك لا اعتبار لقيل عشرة بالتاء لان المثل الذي هو واحد الامثال مذكر وتقدم انه
يعتبر مع الجمع حال مفرده وتقول عندي ثلثة ربعات بالتاء في ثلثة ان قدرت الموصوف رجالا وبتركها ان قدرت الموصوف
نساء لان ربعات بفتح الباء في الاصل نعت ثم استعملت في الصفة وهي جمع ربعة بسكونها يوصف بها المذكر والمؤنث فيقال رجل
ربعة وامراة ربعة وهي المربوع لا الطويل ولا القصير واعتبار توهم الموصوف كاعتبار نيته ولهذا ترى العرب يقولون ثلثة دواب
بالتاء ان قصدوا ذكورا لان الدابة وهي لغة كل ما يدب على الارض صفة في الاصل غلبت عليها الاسمية فكانهم قالوا ثلثة احمرة
جمع حمار دواب ومن سمع كلامهم ثلث دواب ذكور بترك التاء لانهم اعتبروا التانيث للفظ واجروا الدابة مجرى الاسم الجامد نظرا الى الحال
فلا يجرونها على موصوف قاله ابن مالك اخذا من قول ابن عصفور واما ثلث دواب فعلى جعل الدابة اسما **فصل**
الاعداد التي تضاف للمعدود عشرة وهي نوعان احدهما الثلثة والعشرة وما بينهما وذلك ثمانية الفاظ وحق مميزها
انه ان يكون جمعا مكسرا ليطابق العدد المعدود لفظا من ابنية القلة ليطابقه معنى والى ذلك اشار الناظم بقوله والمميز اجرر
جمعا بلفظ قلة في الاكثر نحو ثلثة افلس من الجوامد واربعة اعبد من المشتقات الجارية مجرى الجوامد وسبعة ابحر من الجوامد
وثمانية اجمال وتسعة صبية وعشرة ازعفة وقد يتخلف كل واحد من هذه الامور الثلثة وهي الجمع والتكسير والقلة
فيضاف للمفرد في مسئلتين احدهما ان يكون اسم جمع وذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود والثانية في لفظ واحد وذلك
اذا كان مائة نحو ثلثمائة وتسعمائة لان المائة وان افردت لفظا فهي جمع معنى لانها عشر عشرات وهو عدد قليل قاله الموضح
في الحواشي وشذ في الضرورة قوله وهو الفرزدق ثلث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم ووجه
شذوذه ان المائة اذا جمعت كان اقلها مئات وهو مما يفيد الكثرة فكان غير مناسب ويضاف للجمع التصحيح في مسئلتين
احديهما ان يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات فان سماء وصلوة وبقرة لم يسمع لها جمع تكسير
اصلا فضلا عن ان يكون للقلة فلما لم يسمع لها جمع تكسير اضيف اليها وهي جمع تصحيح لانها تفيد القلة عند سيبويه
والثانية ان يجاور ما اهمل تكسيره وان كان هو مسموع التكسير نحو سبع سنبلات فانه كسر على سنابل ولكنه في
التنزيل مجاور لسبع بقرات المهمل تكسيره فلذلك حسن تصحيحه وقد جاء في التنزيل مكسرا نحو سبع سنابل فتبقى مسئلتان احديهما
ان تكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو سعادات فان جمع سعاد على سعائد خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على ان فعائل
انما يطرد في المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسائل وان نحو عجائز يحفظ ولا يقاس عليه والثانية ان يكون تكسير الكلمة قليل
الاستعمال نحو تسع تابات قال الموضح كذا ظهر لي فان تكسيرها على ابي جائز لكنه ليس بالغاشي وجعلها ابن مالك مما اهمل تكسيره
قال وفيه نظر ويضاف بناء الكثرة في مسئلتين احديهما ان يهمل بناء القلة نحو ثلث جوار واربعة رجال وخمسة دراهم
جارية ورجل ودرهم لم يستعمل لها جمع قلة واما ارجل جمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم والثانية ان يكون لها بناء قلة ولكنه
شاذ قياسا او سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم ويعدل عنه الى جمع الكثرة فالاول هو الشاذ قياسا نحو ثلثة قروء جمع قرء
بالفتح على اقراء شاذ كما سيأتي في باب جمع التكسير نعم ان جعل قرء جمعا للقرء بالضم كان قياسا والقرء بالفتح والضم يطلق على
الطهر والحيض والثاني وهو الشاذ سماعا نحو ثلثة شسوع بجيم في سمع فان اشساعا وان كان قياسا لان مفرده شسع

ولد وسكون ثانية احد سيور النعل وانعال فيكون فيه كجمل وجمال بالحاء المهملة ولكنه قليل الاستعمال النوع الثاني من
النوعين المائة والالف وحقهما ان يضافا الى مفرد نحو مائة جلدة وكل واحد منهما مائة حلبة ونحو فلبث فيهم الف سنة وانما
كان حقهما ذلك لان المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهما فاخذت من العشرة
الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض عن عشر مائة وفي غيرهما مفرد مخفوض نحو ملك الالف معاملة ما عوضت عنه وقد
تضاف المائة الى جمع كقراءة الاخوين حمزة والكسائي ثلثمائة سنين بحذف التنوين للاضافة وقيل وجه تفسير المائة بالجمع
انها كانت تعتبر العشرات والعشرة تعتبر للاحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نونه فقيل هو عطف بيان او بدل من
ثلثمائة ورد بان البدل على نية طرح الاول ولو على تقدير طرحه يكون المعنى ولبثوا في كهفهم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد
ويجاب بان نية الطرح غالبية لا لازمة ولا يكون سنين تمييزا لانه يقتضي انهم اقل ما لبثوا تسع مائة وتسع سنين قال الموضح في
الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله فمائة والالف للفرد اضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف وقد تميز المائة بمفرد منصوب
كقوله وهو الربيع بن الضبع الفزاري اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء فعاما تمييز منصوب بعد مائتين قال
ابن مالك وذلك مقوي ما اجازه ابن كيسان من نحو الالف درهما والمائة دينارا بالنصب في نحوه قول حذيفة ونحو مائة
السنة الى السبعمائة بالنصب فاجرى ال في تصحيح نصب التمييز مجرى التنوين والنون وروي بخفض مائة على زيادة او تقدير مضاف
بما قيل تصحيح بالهاء وبدل المائة من المحفوظ على ان المفرد عن الجمع مثل في حبان وبهر والحواز التنبيه ضرورة والرواية شاذة

فصل فاذا جاوزت العشرة حينئذ كلمتين الاولى النيف بفتح النون وكسر الياء المكسورة وقد تخفف كهين ولفظه
الواو من ناف ينوف اذا زاد وقال ابو زيد وهو التسعة وما دونها وقال ابو جعفر النحاس في شرح المعلقات النيف من العدد
ما جاوز العقد الى ثلثة هذا قول اهل اللغة وفي الصحاح والقاموس كلما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني
انتهى والعقد ما كان من مرتبة العشرات او المئات او الالوف وحكمها اي للكلمة الاولى وهي النيف في التذكير والتانيث عما
ثبت لها قبل ذلك التركيب فاجرت الثلثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس واجريت ما دون ذلك وهو الواحد والاثنان
على القياس لانك تقول في المذكر احد واحد بابدال الواو همزة فيهما الا ان الاول شاذ لا دخل في الباب والثاني مطرد على الاصح كما سيأتي
واما قولهم هذا بنوا على الاصل في احد فقالوا واحد ولم يبنوا عليه في احدى فقالوا احد واحدى مع التركيب مكان واحد
واحدة مع الافراد خوف الالتباس بالصفة وبنى الجميع من النيف والعقد بعد التركيب على الفتح لتعادل خفته ثقل التركيب اما الكلمة الاولى
فلانها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها واما الثانية فلتضمنها معنى حرف العطف وقيل لوقوعها موقع التنوين الا اثنين و
الاثنتين فتعربهما بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا كالمثنى لوقوع ما بعدهما موقع النون وليسا مضافين للعقد وقيل
مضافان لنيه وعلتهما فالعقد مبني لتضمنه معنى حرف العطف وذهب كيسان وابن درستويه الى ان اثنين واثنتين مبنيان مركبا
مع العقد كسائر اخواتهما ورد بانهما لو كانا مبنيين لزمهما الياء لانها نظير الفتحة في الواحد ولهذا قالوا لا يدين لها للاثنين
فلك فتح الياء لانها مفتوحة في ثمانية قال السهيلي في الروض ولك اسكانها كما في معديكرب ويقل حذفها مع بقاء كسر النون لانها
باب زائدة فتحذف ويبقى الكسرة دليلا عليها فاشبهت ثم اعتبارا فاتقون ويقل حذفها مع فتحها اي النون لانها لما كانت تفتح في
الاخرى اذا كان الاخر النون كقوله لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان فجعلت فتحة بنا على التركيب والثانية من الكلمتين العشرة و
يرجع بها الى القياس في التذكير مع المذكر والتانيث مع المؤنث فتجردها من التاء مع المذكر وتلحقها مع المؤنث رجوعا الى الاصل بلا
يجمع بين علامتي تانيث وتبنيها على الفتح مطلقا سواء كانت مع اثنين واثنتين ام مع غيرهما اما بناؤها مع اثنين واثنتين فلانها
واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الاضافة والاسم اذا وقع موقع الحرف بني واما بناؤها مع غيرهما فلانها واقعة موقع التنوين وهو
حرف مبني على السكون وخالفت في البناء حكمها وحقها موضعه تنبيها على الفرعية واختير الفتح طلبا للتخفيف واذا كانت العشرة بحو
بالتاء سكنت شينها في لغة الحجازيين فانهم يستثقلون توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وكرهتها
في لغة اكثر بني تميم تشبيها لها بكتف وبعضهم وهم الاقلون من بني تميم يفتحها ابقاء لها على اصلها من الفتح وبذلك قراءة ابن العقعاع
فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشر فيقول احد عشر احترازا من توالي المتحركات قاله في المفصل وقد تبين
بما ذكر انك تقول عندي احد عشر عبدا واثنا عشر رجلا فتذكرهما اي النيف والعقد مع المذكرين وثلاثة عشر عبدا بتانيث الاول
وهو ثلثة وتذكير الثاني وهو عشر وتقول عندي احدى عشرة امة واثنتا عشرة جارية بتانيثهما اي النيف والعقد مع المؤنثين و

انما جمعوا بين تانيثين في احدى عشرة لاختلاف لفظ العلامتين وفي اثنتا عشرة اما لان التاء بدل عن الياء وليست للتانيث ولانها
زائدة للالحاق بابنة واما لان اثنان واثنتان معربان وعشرة مبنية والمبني غير المعرب فكانهما اسمان مضافان مضافا اليه واما
لانهما متضايفان حقيقة بدليل حذف النون قال الموضح كل ذلك فيه نظر والسؤال عندي من اصله ليس بالقوي لانهم قالوا ثم
الغا على خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المؤنث فاثبتوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في
البواقي ودل على انهم غيروا حال الكلمتين قبل التركيب انهم قالوا تقول عندي ثلث عشرة جارية فتذكر الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني
والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله واحد اذكر وصلنه بعشر الابيات الستة فاذا جاوزت التسعة عشر في التذكير والتانيث
في التانيث استوى لفظ المذكر والمؤنث تقول عندي عشرون عبدا وعشرون امة وثلثون عبدا وثلثون امة والذي في التذكير
والتانيث على التمييز وتمييز ذلك كله مفرد منصوب نحو اني رأيت احد عشر كوكبا ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا
موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا
ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة
اسباطا امما فاسباطا ليس تمييزا لانه جمع وانما هو بدل من اثنتي عشرة بدل كل من كل والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة قاله
الشلوبين وابن ابي الربيع وغيرهما ولو كان اسباطا تمييزا على اثنتي عشرة لذكر العدد لان الكاف العدد ذاوا قبل اثني عشر تبدد
هما وتجردهما عن علامة التانيث لان السبط واحد الاسباط مذكر فكان يجب تجرد التاء من علامة وذكر الناظم في شرح الكافية انه لا
حذف وان اسباط تمييز وان ذكر انما رجح حكم التانيث في اسباط لكونه وصف بامما جمع امة كما رجح اي التانيث في شخوص في كر
كاعبان ومعصر في قوله فكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر فكان القياس ثلثة شخوص لان الشخص مذكر
ولكنه فسره بكاعبان ومعصر وهما مؤنثان فرجح تانيثه وما ذكره الناظم في الاية مخالف لقوله في شرح التسهيل ان اسباطا بدل
لا تمييز انتهى والقول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم اسباطا
لفاتت فائدة كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القران عليه والقول بانه تمييز مشكل على قولهم ان تمييز العدد المركب
مفرد واسباط جمع وقال الحوفي يجوز ان يكون اسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه واما نعت
الاسباط وانث العدد وهو واقع على الاسباط وهو مذكر لانه بمعنى فرقة وامة كقوله ثلثة انفس يعني رجالا اثنى فارتكب
الوصف بالجامد والكثير خلافه وذهب الفراء الى جواز جمع التمييز وظاهر الاية يشهد له ويشهد له ايضا ما روي من قول ابن مسعود رضي
في دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض وتخريج ابي حيان على ان بني مخاض حال من عشرين او نعت لها والتمييز محذوف
خلاف الاصل والى تمييز المركب اشار الناظم بقوله وميز العشرين للتسعينا بواحد كاربعين حينا **فصل** ويجوز في العدد المركب
غير اثني عشر واثنتي عشرة ان يضاف الى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو هذه عشر زيد فهذه مبتدأ واحد عشر خبره وزيد
مضاف اليه وانما لم يضف اثنا عشر واثنتا عشرة لان ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون فكما ان الاضافة تمتنع مع النون
فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها ولا كذلك الباقي ويجب عند البصريين بقاء البناء في الجزئين معا كما يبقى مع التمييز وحكى سيبويه
الاعراب في اخر الجزء الثاني بحسب العوامل وابقاء الجزء الاول على بنائه على الفتح كما في بعلبك فتقول هذه احد عشر زيد واخذت
احد عشر زيد ومررت باحد عشر زيد بفتح احد في الجميع ورفع عشر في الاول ونصبه في الثاني وجره في الثالث والفتح في النصب
على هذه اللغة غير الفتح في اللغة الاولى لان تلك فتحة بناء وهذه فتحة اعراب قال سيبويه في هذه اللغة هذه لغة رديئة وقال
الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصحى ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاشياء الى اصولها من الاعراب ورده ابن
مالك في شرح التسهيل بان المبني قد يضاف نحو كم رجل عندك انتهى وقد يفرق بين ما بناؤه اصلي فلا يرده الى الاعراب وما بناؤه
عارض بسبب التركيب فيرده اليه بادنى ملابسة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اضيف عدد مركب يبقى البنا وعجز قد يعرب وحكى
الكوفيون وجها ثالثا وهو ان يضاف الجزء الاول الى الجزء الثاني فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الجزء الثاني بالاضافة
كما في عبد الله نحو ما حكى الاخفش انه سمع ممن سمع من ابي فقعس الاسدي وابي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك برفع خمسة
وجر عشر واجازوا ذلك وانهم هذا الوجه وهو اعراب المتضايفين دون اضافة الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر ورأيت
خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بجر عشر في الاحوال الثلثة واعراب خمسة بحسب العوامل الثلثة لا نقول وهو نفيع بن طارق على
ما قيل كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته فبنت مفعول ثان بكلف ومفعوله الاول مستتر فيه قائم مقام

الفاعل وثماني مضاف اليها وعشرة بالتنوين مجرورة باضافة ثمانية اليها ولم يضف الى مميز العدد وهو الغنا بفتح الغين المهملة
العقب والمستغفر والشعوم مكسر اثنين المجمة الشقاوة وقول ابن مالك في التسهيل ولا يجوز بالاجماع ثماني عشرة الا في الشعر مردود
بان الكوفيين اجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل الاجماع بصحيح **فصل** ويجوز ان تصوغ اي تشتق
من لفظ اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل على وزن فاعل كما تصوغه من فعل المفتوح العين والى ذلك اشار الناظم بقوله
وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل من فعلا مقول نادرنا الثاني الى العاشر كما تقول من فعل المتعدي ضارب من
اللازم قاعد الا ان الاشتقاق من اسماء العدد سماعي لانه من قبيل الاشتقاق من اسماء الاجناس كترب بدا من التراب وحجر
الطين من الحجر على ما هو مبين في علم الاشتقاق ويستثنى من ذلك اذا اريد به معنى فاعل فان له فعلا كما صرح به في التسهيل ومنكوز
مصوغا من المصدر قال في شرح التسهيل وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم وفي الحقيقة انه مصوغ من الثلاث الى العشر
وهي مصادر ثلثت الاثنين الى عشرت التسعة وفي الصحاح عشرت القوم اذا صرت عاشرهم واسم الفاعل من العدد يجب فيه
ابدا ان يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث على القياس كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه من اسماء الفاعلين فاما ما دون الاثنين
فانه وضع على ذلك الحكم من اول الامر فقيل في المذكر واحد وفي المؤنث واحدة وهما من وحد يحد وكذلك في اسم الفاعل منه
وهو ثان وعاشر وما بينهما ان تستعمله بحسب العدد الذي تريده على سبعة اوجه احدها ان تستعمله مفردا عن الاضافة ليفيد الاتصاف
بمعناه مجردا عن الاضافة بالعشرة فتقول ثالث ورابع ونحوهما واحد موصوف بهذه الصفة وهي كونه ثالثا ورابعا قال النابغة
الذبياني توهمت آيات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع والمعنى وقع في وهمي اي ذهني علامات المراة فعرفت العلامات
بعد ستة اعوام وهذا العام الذي انا فيه سابع الوجه الثاني ان تستعمله مع اصله الذي صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف به بعض
تلك العدة المعينة لا غير واليه اشار الناظم بقوله وان ترد بعض الذي منه بني تضف اليه مثل بعض بين فتقول خامس خمسة اي بعض
جماعة منحصرة في خمسة اي واحد من خمسة لا زائد عليها ويجب حينئذ اضافته الى اصله كما مثل كما يجب اضافة البعض الى كله كيد زيد
قال الله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين فثاني حال من الهاء في اخرجه واثنين مضاف اليها وقال الله تعالى لقد كفر الذين قالوا
ان الله ثالث ثلثة فثالث خبر ان وثلثة مضاف اليه وزعم الاخفش وقطرب من البصريين والكسائي وثعلب من الكوفيين انه
يجوز اضافة الاول وهو الفرع الى الثاني وهو الاصل ونصبه بافعل هذا فيجوز ثالث ثلثة بجر ثلثة ونصبها كما يجوز في
ضارب زيد بجر زيد ونصبه وزعم الناظم في التسهيل ان ذلك جائز في ثان فقط دون غيره وعلله في شرح التسهيل بان العرب
تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما ولا تقول ثلثت الرجال اذا كنت الثالث منهم قال فثان في اثنين بهذا المعنى
عمل لان له فعلا ومن قال ثالث ثلثة لا ينصب لانه لا فعل له وتعقبه ابو حيان فقال ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو
ليس نصا في ثنيت الاثنين حتى ينبني عليه جواز ثنيت الاثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب
الافعال واذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف في ذلك الا ظاهري جامد انتهى الوجه الثالث ان تستعمله
مع ما دون اصله الذي صيغ منه بمرتبة واحدة ليفيد معنى التصيير والتحويل واليه اشار الناظم بقوله وان ترد جعل الاقل مثل ما
فوق فحكم جاعل له احكما فتقول هذا رابع ثلثة بتنوين رابع ونصب ثلثة اي جاعل الثلثة بنفسه اربعة قال الله تعالى ما يكون من
نجوى ثلثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم اي الا مصيرهم اربعة ومصيرهم ستة ويجوز حينئذ اذا كان بمعنى مضى اضافته
الى ما دونه واعماله بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على نفي واستفهام او ذي خبر او حال او موصوف كما يجوز الوجهان
وهما الاضافة والاعمال في جاعل ومصير ونحوهما من افعال التحويل والانتقال ولا يستعمل هذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني
واحد ولا ثان واحدا نص على ذلك سيبويه واجازه بعضهم وهو الكسائي وحكاه عن العرب فقال يقول ثان واحد وحكى الحوفي
ثاني واحد وانما ساغ عمله ثاني من العدد لان له فعلا كما ان جاعل كذلك يقال كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي صيرتهم ثلثين
اثلثهم فانا ثالثهم وهكذا الى كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم اي صيرتهم تسعين اتسعهم فانا تاسعهم الى ان المضارع من ربعتهم
وسبعتهم وتسعتهم مفتوح العين لا مكسورها فاذا تجاوزت ذلك قلت كانوا تسعة وتسعين فامأيتهم على افعلتهم وكذا كانوا
تسعمائة وتسعة وتسعين فآلفتهم فانا ممئي ومؤلف ومن الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السراج لابي الحسن الاهوازي كان القوم
عشرة فعشرتهم الى تسعتهم وهم يحدعشون وانا محدعش ومتسعش قال كذا لقفوته فقال العشرين محجمهم ومثلثهم ومن المائة
والالف ممئي ومؤلف لان فعلها امأى وآلف انتهى الوجه الرابع ان تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه مقيدا لكونه مقيدا بمصاحبة

العشرة وهو انه واحد موصوف بهذه الصفة فتقول حادي عشر بتذكيرهما على القياس وحادية عشرة بتأنيثهما على القياس ايضا و
كذا تصنع في البواقي تذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث تقول الجزء الخامس عشر بتذكيرهما والمقامة السادسة عشرة بتأنيثهما
وحيث استعملت الواحد والواحدة مع العشرة او مع ما فوقها كالعشرين فانك تقلب فاءهما وهي الواو الى موضع لامهما وهو الدال
وتقول حادو وحادوة وتصيرهما الى الواو ياء لان الواو اذا تطرفت اثر الكسرة قلبت ياء فتأنيثه في حكم الانفصال الا انك
تعلها ثانيا اعلال قاض فتحذف الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والتنوين ولا تعلها بتحرك الياء فتقول حاد بحذف الياء و
عالف وحادية ووزنها عالفة لانهما من الوحدة وحكى الكسائي عن بعض العرب واحد عشر على الاصل فلم يلتزم القلب كذلك
العرب الوجه الخامس ان تستعمله مع ما دون العشرة ليفيد معنى ثاني اثنين وهو اختصار العدد فيما ذكر ولك في هذه الحالة
ثلثة اوجه احدها وهو الاصل ان تأتي باربعة الفاظ اولها الوصف وهو اسم الفاعل والثاني العشرة حال كونه
مركبا مع العشرة واللفظ الثالث ما اشتق منه الوصف والرابع العشرة حال كون ما اشتق منه الوصف مركبا ايضا مع العشرة
وتضيف جملة التركيب الاول وهو الوصف المركب مع العشرة الى جملة التركيب الثاني وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع
العشرة فتقول ثالث عشر ثلثة عشر فالوصف هو ثالث وما اشتق منه هو ثلثة وكل منهما مركب مع العشرة وهذه الالفاظ
الاربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب الاول مضافة وجملة التركيب الثاني مضاف اليها الوجه الثاني من هذه الحالة ان تحذف
عشر من التركيب الاول استغناء به في التركيب الثاني وتعرب الجزء الاول لزوال التركيب بحذف الجزء الثاني وتضيفه الى جملة
التركيب الثاني فتقول هذا ثالث ثلثة عشر برفع ثالث بالتنوين وبناء ثلثة عشر قال ابو حيان وهذا الوجه اكثر استعمالا
وجائز ايضا واعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب في مثل من اجاز الاعمال في ثاني اثنين ان يجيزه هنا انتهى الوجه الثالث
من هذه الحالة ان تحذف العقد وهو العشرة من التركيب الاول وتحذف النيف وهو الثلاثة في مثالنا من التركيب الثاني
ولك في هذا الوجه المشتمل على الحذفين المذكورين وجهان احدهما ان تعربهما لزوال مقتضى البناء وهو التركيب فيهما
فتجري الاول وهو الوصف بمقتضى حكم العوامل في الرفع والنصب والجر وتجر الثاني وهو العقد بالاضافة دائما فتقول جاءني
ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة واعراب ثالث بحسب العوامل جزم بذلك ابن عصفور
وقال ابو حيان وينبغي ان لا يقدم على هذا الاتباع لما فيه من الاجحاف الوجه الثاني من هذين الوجهين ان تعرب الجزء
الاول وهو الوصف بحسب العوامل وتبني الجزء الثاني وهو العقد على الفتح حكاه الكسائي ويعقوب ابن السكيت وابن كيسان
ووجهه انه اعرب الاول لزوال التركيب وقدر ما حذف من الثاني فبقي البناء بحاله لنية الاضافة الصدر ونظيره لا حول ولا
قوة الا بالله بفتح قوة فانه مبني مع كلمة اخرى ثم حذفت وبقي البناء بحاله قاله ابن مالك قال ابو حيان ولا يقاس على هذا الوجه
لقلته وزعم بعضهم وهو ابو محمد ابن السيد انه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه فتقول جاء ثالث عشر
ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر ببناء الجزئين على الفتح في الاحوال الثلث وهذا مردود لانه لا دليل حينئذ على
ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين ولم يذكر الناظم في التسهيل هذا الاستعمال الثالث وهو ان تحذف العقد من الاول
والنيف من الثاني بل ذكر احكامه في الكافية ابن المذكورين انك تقتصر على التركيب الاول فيبنى صدره وذكر الناظم
ان بعض العرب يعربه زاد ابنه حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الموضح والتحرير ما قدمته من الاستعمال الثالث
وان ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من اعراب الاول انما هو فيما اذا حذفنا العقد من الاول والنيف من الثاني لا فيما اذا
اقتصر على التركيب الاول خاصة وما ذكره الناظم وابنه يجب حمله على تركيب الحال والا فقد قال ابو حيان انه باطل لانه يلتبس
اصله تركيبين ورده الموضح في الحواشي بان الذي اجازه ابن مالك في التسهيل لا يمتنع لبس وانه مثل الحادي عشر وليس كلامنا
يقتضي انه منتزع من تركيبين انتهى عبارة الناظم قاطعة بما قال ابو حيان فان قوله وشاع الاستغنا بحادي عشر معناه
استغنى بحادي عشر عن بقية التركيب وتلخص في هذه المسئلة خمسة اوجه الاول الاتيان باربعة الفاظ واليه يشير قول النظم
بجمعي تركيبين وهو قليل الاستعمال حتى ان بعضهم منعه الثاني ان تحذف عقد الاول واليه يشير قول النظم وفاعلا بحالة
اضف الى مركب الثالث حذف هذا ونيف الثاني وبناء ما بقي الرابع حذفهما واعراب ما بقي الخامس اعراب الوصف مع حذف عقده
وبناء عشرة مع حذف نيفها الوجه السادس من اوجه استعمال اسم الفاعل ان تستعمله مع ما فوق العشرة لافادة معنى رابع ثلثة
فيكون بمعنى جاعل على لغة من يجوز ثاني اثنين باربعة الفاظ ولكن يكون اللفظ الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف فتقول

رابع عشر ثلاثة عشر اجاز ذلك سيبويه وجماعة من المتقدمين فيما اذا سمع بعضهم وهم الكوفيون واكثر البصريين وقوفا
على السماع وعلى الجواز فتعين بالاجماع ان يكون التركيب الثاني من التركيبين في موضع خفض باضافة التركيب الاول اليه و
يمتنع النصب فيه لان الوصف فيه بمعنى فاعل لان عمل الوصف انما يثبت مع تنوينه او اقترانه بال وهما منتفيان مع التركيب و
من ثم اجاز بعض النحويين هذا ثان احد عشر وثالث اثني عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العشرة
وكذا اذا ابقيت تركيبين ان يحذف العشرة من التركيب الاول فتقول رابع ثلاثة عشر وليس لك مع ذلك الحذف للعشرة من
الاول ان يحذف النيف من التركيب الثاني وتقول رابع عشر بفتحهما للالتباس بما ليس اصله تركيبين ومقتضى البناء في الجزئين
حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه وزوال الالتباس باعراب الاول كما ذكره في الوجه الخامس في ارهم مسطورا الوجه السابع
ان تستعمله مع العشرين واخواتها الى التسعين فتقدمه في اللفظ وتعطف عليه العقد بالواو خاصة فتقول حادي وعشرون
وحادية وعشرون ونحوه كذا الباقي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل عشرين اذكر اوبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل واو
يعتمد وهذا لا يختص باسم الفاعل بل للعشرين واخواتها مع النيف ثلاثة احكام وجوب تاخيرها عنه لانه الاقل والاكثر
ووجوب عطفها عليه لارتباطه ووجوب كون العاطف الواو لانه عطف واحد على واحد والواو للجمع **هذا باب كنايات**
العدد وهو ثلاثة كم وكاين وكذا ولكل منها كلام يخصها وشرح يكشف عن حقيقة امرها اما كم فتستعمل استفهامية
بمعنى اي عدد قليلا كان او كثيرا وتستعمل استعمال رب في الكثرة وتستعمل ما من يريد الافتخار و
التكثير كان في خمسة امور احدها كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والحقيقة والمقدار والكمية والثاني كونهما
مبنيين وسبب بنائهما مشابهة الحرف في المعنى وهو في الاستفهامية حرف الاستفهام وفي الخبرية حرف التكثير الذي كان
يستحق الوضع وفي الوضع على حرفين والثالث كونهما للبناء فيهما على السكون وهو الاصل في البناء والرابع لزوم التصدير لكل
منهما لصدر الكلام والخامس الاحتياج الى التمييز لان كلا منهما عدد مجهول ويفترقان في خمسة امور ايضا احدها ان كم الاستفهامية
تميزها منصوب مفرد والى ذلك اشار الناظم بقوله ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين نحو كم عبدا ملكت نعم انا الخا
اما افراده فلازم خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك والصحيح مذهب جمهور البصريين وما اوهم الجمع
على الحال ويجعل التمييز محذوفا وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت
اصنافا من الغلمان واما نصبه ففيه ثلاثة مذاهب احدها انه لازم ولا يجوز جره مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثاني
انه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والفارسي والثالث انه يجوز جره بمن مضمرة
جوازا ان جرت كم بحرف جر والى ذلك اشار الناظم بقوله واجز ان تجره من مضمرا ان وليت كم حرف جر مظهرا نحو بكم درهم اشتريت
ثوبك هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه الا اذا دخل على كم حرف جر ليكون حرف الجر الداخل على كم عوضا عن اللفظ بمن المضمرة
وذهب الزجاج الى ان جر التمييز انما هو باضافة كم اليه وردنا ان كم بمنزلة عدد مركب في العدد المركب لا يعمل الجر في تمييزه فكذلك
ما كان بمنزلته قال ابن خروف ويميز الخبرية بمجرور باضافتها اليه حملا لكم على ما هي مشابهة له وقال الفراء على اضمار من لان من كثيرا ما تدخلها
على تمييز كم الخبرية فجاز اضمارها لدلالة الحال عليه وهذا القول نقله ابن الخباز في شرح الجزولية وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل
مفرد او مجموع لان كم بمنزلة عدد مفرد يضاف الى مميزه تارة الى الجمع كالعشرة فما دونها وتارة الى المفرد كالماة فما فوقها فاستعملت لانه
اجري مجرى الضربين نحو كم رجال جاؤوك كما تقول عشرة رجال جاؤوك وكم امراة جاءتك كما تقول ماة امراة جاءتك والافراد اكثر
في الاستعمال وابلغ في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في
المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صلحوا في والى ذلك اشار الناظم بقوله واستعملنها مخبرا كعشرة او ماة والامر الثاني ان الخبرية
تختص بالزمن الماضي كرب لمجامعة التكثير فيهما فلهذا لا يجوز كم غلمان سامليكهم كما لا يجوز رب غلمان سامليكهم لان التكثير والتقليل
انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ويجوز في الاستفهامية كم عبدا تشتريه لان الاستفهام لتعيين المجهول والامر
الثالث مما يختص به الخبرية ان المتكلم بها لا تستدعي منه لا يطلب جوابا من مخاطبه لانه مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية فانه مستخبر والامر
الرابع انه اي المتكلم بالخبرية يتوجه اليه التصديق والتكذيب لانه مخبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية فانه
منشئ والانشاء لا يحتمل ذلك والامر الخامس مما يختص الخبرية ان المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام لانه خبر والخبر لا يتضمن معنى
الاستفهام فتقول كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون بخلاف المبدل من الاستفهامية فانه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى

الاستفهام

باب كنايات العدد

الاستفهام ولهذا يقال كم مالك اعشرون ام ثلثون فكم في موضع رفع بالابتداء وما لك الخبر عند سيبويه وعند الاخفش بالعكس و
اعشرون بدل من كم وام عاطفة وفيها معنى الاستفهام وفيه معادلة الهمزة وثلاثون معطوف على عشرون **تنبيه** يروى قول
الفرزدق وهو همام ابن غالب التميمي في هجو جرير كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري بجر عمة وخالة على ان كم خبرية
وبنصبهما فقيل ان تميمها لان الخبرية تنصب تمييزها مفردا اي كثيرا من عماتك وخالاتك من جملتهم وقيل على الاستفهامية التهكمي اي اخبرني
بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته وعليهما اي الجر والنصب فكم في محل رفع اي كم مبتدا وجملة قد حلبت خبر وافراد الضمير حملا
على لفظ كم والثاني حلبت للجماعة لانهما في المعنى عمات وخالات ويروى برفعهما على الابتداء لتخصيص المعطوف عليه بوصفه بلك
وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكور اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حدث لك مع خالة استدلالا عليها بلك
الاولى وجملة قد حلبت خبر العمة والخالة وخبر الاخر محذوف والقبل قد حلبتا لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ونظيره
زينب وهند قامت والثاني حلبت على هذا للوحدة لانهما عمة واحدة وخالة واحدة وكم على هذا الوجه محلها نصب على المصدرية
او على الظرفية والتمييز محذوف اي كم حلبة على المصدر او كم وقتا على الظرفية والفدعاء بسكون الدال المهملة من الفدع
بفتح الفاء والدال وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى تنقلب الكف والقدم الى انسيهما بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون الساكنة
والباء المثناة تحت المشددة وهو الجانب الايسر على راي ابي زيد والايمن على راي الاصمعي والعشار بكسر العين جمع عشراء وهي الناقة التي
اتى عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر ومعنى على على كره مني لان على تستعمل في الضر كما ان اللام تستعمل في النفع نحو لها ما
كسبت وعليها ما اكتسبت واما كاين فبمنزلة كم الخبرية في خمسة امور في افادة التكثير وفي الابهام وفي لزوم التصدير وفي البناء وفي
افتقار التمييز الا ان جره بمن ظاهرة لا بالاضافة بخلاف كم قال الله تعالى وكاين من دابة لا تحمل رزقها وقد ينصب تمييز كاين كقوله اطرد الياس
بالرجا فكاين آلما حم يسره بعد عسر فالما بمد الهمزة على وزن فاعل من الم بالام اذا توجع منصوب على التمييز لكاين واطرد امر من طرد بمعنى ابعد
بفتح والياس بالياء المثناة تحت القنوط والرجا بالقصر للضرورة الامل وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر يقول لا تقنط وترج حصول
الفرج بعد الشدة فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره وكاين تخالف كم في امور منها انها مركبة من كاف التشبيه واي المنونة وكم
بسيطة على الاصح وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت الفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب
ومنها انها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ومنها انها لا تقع مجرورة
خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فانهما اجازا بكاين تبيع هذا الثوب ومنها ان خبرها لا يقع مفردا واما كذا فيكنى بها
عن العدد القليل والكثير وتوافق كاين في اربعة امور التركيب فانها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارية والبناء والابهام
والافتقار الى التمييز وتخالفها في ثلاثة امور احدها انه يجب في تمييزها النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة لان
عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الاضافة فابقي على ما كان عليه خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان
يقال كذا ثوب وكذا اثواب بالجر قياسا على العدد الصريح وقال الزجاج يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الحوفي على البدل
والثاني انها ليس لها الصدر فلذلك تقول قبضت كذا وكذا درهما والثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله
عد النفس نعمى بعد بوساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد والى كاين وكذا اشار الناظم بقوله ككم كاين وكذا وينتصب تمييز ذين
او به صل من تصب **هذا باب الحكاية** وهي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما اورده وهي ثلاثة انواع حكاية
الجمل وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص باي ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل مطردة
بعد القول وفرعه من الفعل والوصف بانواعهما نحو وقولهم انا قتلنا المسيح قال اني عبد الله يقولون ان ابرهيم الاية قال
اني ربي يقذف بالحق والقائلين لاخوانهم هلم الينا فتحكى الجمل على ترتيبها للفظ ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية
زيد قائم قال عمرو قائم زيد بعكس الترتيب فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى في حكايتها على الاصح صونا عن ارتكاب اللحن
لئلا يتوهم ان اللحن نشأ من الحاكي ومعلى هذا اذا قال مخفض جاء زيد بالجر دفعا حكايته كالمعلقات قال فلان جاء زيد بالرفع لكنه
خفض زيدا ابينه بالاستدلال على لحنه ولا التوهم انه نطق به على الصواب على القول الثاني تقول قال فلان جاء زيد بالجر
مراعاة للفظ وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بقرشيا ردا على من قال ان في الدار قرشيا وكقول ذي
الرمة سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا فانه سمع قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا فحكى ذلك كما سمع
فرفع الناس وصيدح اسم ناقة قال الزجاج في جمله قال ابن مالك في شرح الكافية يمكن ان يكون من هذا ما كتب بواوي في خط الصحابة

باب الحكاية

فلان بن ابي فلان نا القول عند ابو فلان فالمختار وهو عند المحققين ان يعرب بالبناء وان كان مكتوبا بالواو كما تعرب الصلوة والزكوة بالالف
ان كان مكتوبين بالواو تنبيها على ان المنطوق به منقلب عن واو انتهى وعندي انه يعرب بالواو لوجهين احدهما ان الغرض انه محكي
وقراءته بالباء تفوت ذلك بخلاف الصلوة والزكوة فانهما غير محكيتين والثاني انه يحتمل ان يكون وضع بالواو فيكون من
استعمال الاسم في احوال الثلث لمرد ذلك لا يغير واما حكاية حال المفرد في الاستفهام فان كان المسئول عنه نكرة مذكورة والسؤال بأي
ومن حكي في لفظ اي ولفظ من ما ثبت لتلك النكرة المسئول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتانيث وافراد وتثنية وجمع او
صالح لوصفهما بهما وجمع سالم موجود فيه او صالح لوصفه به تقول لمن قال رايت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات
ايا في حكاية رجلا وايه في حكاية امرأة وايين بالتثنية في حكاية غلامين وايتين في حكاية جاريتين وايين بالجمع في حكاية
بنين وايات في حكاية بنات وقولنا في التثنية او صالحة لوصفها بها ليشمل مثل رايت شاعرا وكاتبا فانك تقول في حكايتهما
ايين مع انهما ليسا مثنيين صناعة الا انهما يوصفان بالتثنية والجمع فتقول الظريفين وقولنا في الجمع السالم او صالح لوصفه به ليشمل
مثل رايت رجالا او نساء فانك تقول في حكاية الاول ايين وفي حكاية الثاني ايات مع انهما ليسا جمعي سلامة الا انهما يوصفان بجمع
السلامة فتقول رايت رجالا صالحين ونساء صالحات وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور واختلف في الحركات الثلاث
لاي فقيل حركات حكاية واي عندهم في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف وقيل هي حركات اعراب فاذا وقعت سؤالا عن مرفوع
بالفاعلية نحو قام رجل فقيل اي فاي فاعل بالفعل وهو ساقط لغلبة في التقدير لان الاستيناف من اهل الصدق فكانك اعدت ما قاله
السائل فكانك اعدت ما ذكرناه لفظا ويجوز ان يصرح بالفعل مؤخرا او تؤكيد قاله الكوفيون ومقتضى قواعد البصريين انه يتعين
كونها مبتدأ والخبر محذوف وتقديره اي قام لان الفعل لا يتقدم والاستفهام لا يتاخر والكوفيين يجيزون فيهما فان سئلت عن
منصوب او مجرور ففي قياس قول البصريين انه مبتدأ والخبر محذوف والحركة للحكاية او معمول لمحذوف متأخر والثاني تصرح به توكيدا
مع التاخر فتقول ايا رايت وعند الكوفيين منعهما وعلى القول بجواز تقديم العامل فهو اولى الطائفة وكذلك تقول في من اذا
حكيت بها النكرة رفعا ونصبا وجرا وافرادا وتثنية وجمعا على حدها تذكيرا وتانيثا كما تقدم من الامثلة الا ان بينهما فرقا
من ان تغيرا وجب احدهما ان اي عامة في السؤال فيسال بها عن العاقل كما مثلنا من قولنا رايت رجلا الى الجزء وعن غيره كقول القائل
رايت حمارا او حمارين او اتانا او اتانين او حمرا او اتنا ومن خاصة بالسؤال عن العاقل الفرق الثاني ان الحكاية في اي عامة في
الوقف والوصل تقول لمن قال جاءني رجلان فتقول ايان بالوقف والاسكان او ايان يا هذا بالوصل والحكاية في من خاصة بالوقف
تقول لمن قال جاءني رجلان منان بالوقف والاسكان في النون وان وصلت قلت من يا هذا بالسكون وبطلت الحكاية لما
سيأتي انك تقول وحكاية المذكر منو ومنا ومني هذه الاحرف كاحرف الاطلاق لا تكون الا في الوقف فاما قوله وهو شعر (?)
الضيف او تابط شرا اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما فنادر في الشعر والعياش من انتم وحمله سيبويه على
لغة من قال ضرب منونا قال انما يجوز منون على هذا فهو عنده معرب كاي مجموع بالواو والنون وقال الكسائي انما الحق
الشاعر فزاد هذه الزيادة في الوصل قال ابن خروف في توجيه سيبويه جيد وهو ان يكون معربا وجمعه كاي وحكى الكوفيون ان منهم
من يقول منوانت ومنا نا منتما ومنون انتم فيكون البيت على هذا ولا يقاس عليه خلافا ليونس وحجته انه سمع بعض العرب يقول
ضرب من منا ومنو منا لمن قال ضرب رجل رجلا الحكاه عند سيبويه ووجهه انه ازال الاستفهام عن صدريته واعرب احدهما فاعلا
والاخر مفعولا في الاولين وحكاهما في الوصل في الباقيين واستجهله سيبويه وفي هذا البيت شذوذ تا اخر انا احدهما انه
حكى الضمير في الواو وهو معرفة وليس وجه شذوذه انه حكى مقدرا خلافا للشارح والثاني انه حرك النون وحكمها السكون وعموا
بكسر العين المهملة اي انعموا ظلاما وجوز فيه ابن الشجري كونه ظرفا اي انعموا في ظلامكم وكونه تمييزا اي من جهة ظلامكم قال شيخي و
الاول اولى ويؤيده انه يشد عموا صباحا وهو انشاء صحيح وقع في قصيدة حائية منسوبة الى خدع بن سنان الغساني ونص ابن الحاجب في
الامالي على انه لا يحسن ان يكون ظرفا اذ الليل لم يرد انهم نعموا في ظلام او في صباح وانما المراد انهم نعم ظلامهم وصباحهم انتهى الحرف
الثالث انه لا يحكى فيها حركات الاعراب غير مشبعة فتقول في حكاية المرفوع اي وفي حكاية المنصوب ايا وفي حكاية المجرور اي (?)
من الاشباع للحركات في حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة الفصحى فتقول لمن قال جاءني رجل منو ولمن قال رايت رجلا منا و
لمن قال مررت برجل مني ومن العرب من يحكي بمن اعراب المسئول عنه فقط ولم يزد علامة التانيث والتثنية والجمع فيقول لمن قال قام
رجل او رجلان او رجال او امرأة او امرأتان او نساء من في الجميع وفي النصب منا وفي الجر مني وما ذكره من ان الواو والالف والياء ناشئة

من حركات

من حركات الاشباع وان الحركات حكاية هو قول السيرافي زعم ان الحركات حكاية وانهم اشبعوا بها ما للحركة في الوقف اذ لا يوقف على حركة
ورد بان الحركات انما تتبين بها السكت وبالالف فانا وجهها الخاصة وبان الموضع للوقف ولا حركة فيه وقال المبرد والفارسي الحكاية
مشبهة بالاعراب في الحروف اجتلبت ولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصححه ابو حيان وقال بعضهم الحروف عوض عن
التنوين فانا قيل منو فالحكاية بالضمة والواو بدل للتنوين وكذا منا ومني ورده ابو حيان بان ذلك لغة قليلة وهذه الحروف يتكلم
بها جميع العرب قال بعضهم الحروف عوض من لام العهد لان قياس المنكر اذا اعيد ان يعاد بلفظ المعرف لئلا يتوهم انه غيره الفرق
الرابع ان ما قبل تاء التانيث في اي واجب الفتح تقول ايه وايتان كما تقول ابنه وابنتان ويجوز الفتح والاسكان في من اذا اتصل بها
تاء الحكاية تقول منه بفتح النون وقلب التاء هاء ومنت بسكون النون وسلامة التاء من القلب ها وانما قلبت مع فتح ما قبلها ولم تقلب
مع سكونه اعتبارا بحالة الواقف ومنتان بفتح النون الاولى ومنتان بسكونها والارجح الفتح في المفرد والاسكان في التثنية
وانما عبرنا بتاء الحكاية دون تاء التانيث لان تاء التانيث لا يسكن ما قبلها قال الموضح في الحواشي وهو الحق وظاهر كلامه هنا
انها للتانيث والقول بانها في اي للتانيث وفي من للحكاية مجرد عناية وانما كان الارجح الفتح بالمفرد لان التاء فيه متطرفة في
ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ولا كذلك في التثنية وتقول في حكاية الجمع بالالف والتاء منات باسكان
التاء للوقف هذا حكم غير العطف واما العطف فاذا قال جاءني امرأة ورجل فانك تقول من ومنو واذا قال جاءني رجل وامرأة فانك
تقول من ومنه واذا قال جاءني رجل وامرأة فانك تقول من ومنه لحوق العلامة لاخر الكلام لانه محل الوقف دون ما قبله لانه في حكم الوصل
وكذا اذا قال جاءني رجال ونساء قلت من ومنات فاذا قال مررت بحمار ورجل من في نحو ما اختلط ما لا يعقل بمن يعقل جعلت السؤال
لا يعقل باي ومن يعقل بمن نحو اذا قال رايت رجلا وحمارا قلت من وايا واذا قال مررت بحمار ورجل قلت اي ومني واذا قال لقيت (?)
وعلما قلت ايا ومنا وكذلك فاشتهر كره الزجاجي ثم انتقل الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجعله قسيما لقوله اولا فان كان
المسئول عنه نكرة فقال وان كان المسئول عنه علما لمن يعقل غير مقرون بتابع من التوابع الخمسة واداة السؤال من غير مقرونة بعاطف
فالحجازيون يجيزون حكاية اعرابه فيقولون من زيدا لمن قال رايت زيدا ومن زيد بالخفض لمن قال مررت بزيد فالفتحة والكسرة للحكاية
والرفع في موضعهما مقدر لان الواقع بعد من مبتدأ خبره من عند الجمهور وخبر مبتدأ من عند سيبويه وان كان المحكي مرفوعا كقولك
من زيد لمن قال جاءني زيد برفع ما بعد من على اللغتين ويختلف التقدير فعلى لغة الحكاية يكون الاعراب مقدرا لاشتغال
اخر المحكي بحركة الحكاية فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير وعلى لغة الغير فالحكم ظ وتبطل الحكاية في نحو اي زيد لان اداة السؤال
غير من وفي نحو ومن زيد لاجل العاطف الداخل عليها وفي نحو من غلام زيد لانتفاء العلمية خلافا ليونس في اجازته حكاية جميع
المعارف وفي نحو من زيد لانتفاء العقل وفي نحو من زيد الفاضل لوجود التابع وهو النعت ويستثنى من ذلك ان يكون التابع
ابنا متصلا بعلم كرايت زيد بن عمرو او علما معطوفا بالواو خاصة كرايت زيدا وعمرا فيجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية
فتقول لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو ولمن قال مررت بزيد بن عمرو من زيد بن عمرو بنصب زيد في الاول وخفضه في
الثاني وتقول لمن قال رايت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد وعمرو من زيد وعمرو بخفضهما وذهب يونس (?)
وجماعة الى انه اذا عطف احد الاسمين على الاخر بطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقا ويوجبون رفع ما بعد من مدرك الحجازيين
ان الاعلام كثرت في كلامهم فجاز فيها الحكاية لما فيها من ربط احد الكلامين بالاخر وشرطوا ان تكون الحكاية بمن دون اي لوجهين
احدهما كثرة استعمالهم لها دون اي قاله سيبويه والثاني انه من صيغته لا يظهر معها فيه الحكاية لسكونها على كل حال بخلاف اي فانه
لو حكي بها ايا زيدا واي زيد برفع اي فيهما ونصب زيد في الاول وجره في الثاني لظهر القبح في اختلاف اعراب المبتدا والخبر قال (?)
والاول اولى وعليه اعتمد سيبويه وزاد ابن خروف وجها ثالثا وهو كون من علم عربية واما شرط انتفاء التابع فلانهم استغنوا
باطالته عن الحكاية واما اشتراط انتفاء اقتران العاطف بمن فلان الغرض بالحكاية بيان ان المسئول عنه هو المتقدم في الذكر لا غيره
فاذا عطف جملة السؤال على الكلام المسئول صار في ذلك بيانا ان المسئول عنه هو الاول فلم يحتج للحكاية والى ذلك اشار الناظم
بقوله والعلم احكينه من بعد من ان عريت من عاطف بها اقترن هذا

باب التانيث

اعلم ان من المعاني المدلول عليها بالالفاظ اشخاص الجواهر وهي على قسمين حيوان وجماد والحيوان ضربان ذكر وانثى ولما كان التانيث فرع التذكير لان
الاصل في جميع الاشياء التذكير كما قال سيبويه   المؤنث لعلامة تميزه عن المذكر وهي تاء متحركة بوجوه الاعراب وتختص بالاسماء
كقائمة وهاوية وتبدل في الوقف هاء فلذلك رسمت بالهاء او تاء ساكنة وتختص بالافعال الماضية كقامت ونعمت واما الف

باب التانيث

معروفة عن ألف قبلها كحبلى وسكرى أو ألف قبلها ألف زائدة فقلبت همزة اى الف التأنيث همزة كحمراء هذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب بعضهم الى ان الهمزة والالف قبلها معا علامة التأنيث وذهب الكوفيون الى ان الهمزة للتأنيث وليست بدلا من ألف التأنيث والالف المقصورة والممدودة مختصان بالاسماء الظاهرة والتاء والالف اشار الناظم بقوله علامة التأنيث تاء او الف ولا يجمع بينهما فلا يقال حبلاة واما علقاة فالالف مع وجود التاء للالحاق بجعفر ومع عدمها للتأنيث والعرب قد انثوا اسماء كثيرة بتاء مقدرة ويستدل على ذلك التقدير بالضمير العائد عليها نحو النار وعدها الله الذين كفروا وحتى تضع الحرب اوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها فالنار والحرب والسلم مؤنثة بدليل عود الضمير المؤنث عليها ولا يخفى ما في ترتيب الآيات من المناسبة وما في مقابلة الحرب بالمصالحة من الطباق وبالاشارة اليها نحو هذه جهنم فجهنم مؤنثة بدليل الاشارة اليها باشارة المؤنث وهي هذه ويثبتونها اي التاء في تصغيره نحو عيينة واذينة مصغر عين واذن من الاعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء الى اصولها وعن المزدوج مذكر كالرأس والقلب ومثبوتها في فعله نحو قلما فصلت العير فالعير مؤنثة بدليل تأنيث فعلها وسقوطها من عدده كقوله وهو حميد الارقط يصف قوسا عربية ارمى عليها وهي فرع اجمع وهي ثلاث اذرع واصبع فاذرع جمع ذراع وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وهو ثلاث والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي اسام قدروا التا كالكتف ويعرف التقدير بالضمير ونحوه كالرد في التصغير **فصل** الغالب في التاء ان تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة وقائم ومن غير الغالب في الاسماء غير الصفات نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وفي الصفات التي تنزل على مقصودين وهي الصفات المختصة بالمؤنث كحائض وطامث فان قصد بها الحدوث في الحال لا تمتنع لحقها التاء فيقال حائضة وطامثة وان لم يقصد بها ذلك لم تلحقها فيقال حائض وطامث بمعنى ذات اهلية للحيض والطمث ولا تدخل هذه التاء الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر في خمسة اوزان احدها فعول بفتح الفاء بمعنى فاعل كرجل صبور بمعنى صابر وامرأة صبور بمعنى صابرة وانما لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها قاله الشاطبي وشذ عدو من فعول بمعنى فاعل وما كانت اللفظ فيها اصله عدوة اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء الا لو كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته التاء وسئل الشافعي في جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الآية بحضرة الواثق بالله فقيل انه تواب وحمل التواب فسأله الواثق عنها فاجابه بما قاله الموضح واما قولهم امرأة ملولة من الملل بمعنى مالة وقد لحقتها التاء فان التاء فيه ليست للفصل وانما هي للمبالغة بدليل دخولها في المذكر نحو رجل ملولة واما امرأة عدوة فاصله عدوة بواوين ثم ادغمت فشاذ خارج عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على صديقة كما في عكسه وهو حمل صديق على عدو في قوله لم تخل وان صديقها والتباس صديقه وهم يحملون الضد على ضده كما يحملون النظير على نظيره ولو كان فعول بمعنى مفعول لحقته التاء الفاصلة جوازا نحو جمل ركوب وناقة ركوبة والثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح بمعنى مجروحة والعلة فيه انه لم يجر على الفعل فرقا بين المقصودين والوزن الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح بمعنى مجروحة وقد شذ ملحفة جديد بالتاء فانها بمعنى مجدودة ولحقتها التاء فان كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته التاء الفاصلة نحو امرأة رحيمة وظريفة وانما لحقت فعيلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول فرقا بينهما واختصت بفعيل بمعنى فاعل لانه يجري على الفعل لان الوصف من رحم وظرف يأتي على فعيل اطرادا فصار كفاعل من فعل بخلافه بمعنى مفعول كانقل عن ابن قتيبة ولان الحقت التاء خشية الالتباس بالمذكر لانه لم تذكر الموصوف لما فيه من الالتباس والوزن الثالث مفعال بكسر الميم كمنحار يقال رجل منحار وامرأة منحار اي كثير النحر بالحاء المهملة وشذ ميقانة بالقاف والنون من اليقين وهو عكس الزردي ويقال رجل ميقان لا يسمع شيئا الا ايقنه وانما لم تدخل التاء الفاصلة هنا لانه صفة لا تجري على الفعل ولانه يشبه المصادر المثنية زيادة في اوله قاله ابن الانباري والوزن الرابع مفعيل بكسر الميم كمعطير من العطر وشذ امرأة مسكينة لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على فقيرة وسمع امرأة مسكين على القياس حكاه سيبويه والوزن الخامس مفعل بكسر الميم وفتح العين كمغشم بالغين والشين المعجمتين وهو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته ومدعس بالدال والعين والسين المهملات من الدعس وهو الطعن يقال رمح مدعس وعلة عدم الحاق التاء في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث والى هذه الاوزان الخمسة اشار الناظم بقوله ولا تلي فارقة فعولا الابيات الثلاثة وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس الجامد الذي لا يصنعه مخلوق كثيرا كتمرة وتمر بفتح المثناة فوق وسكون الميم ولعكسه اي لفصل الجنس من واحده في جبأة بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكمأة احمر وكماة بفتح الكاف وسكون الميم وفتح الهمزة وهي التي تميل الى الغبرة والسواد وقول الموضح خاصة مخرج لشاذة وهي

فانها جمعا سبا وسباة ضد من اسماء الاجناس لغلبة التأنيث عليهما قال الله تعالى وجاءت سيارة وعلى تقدير كونهما من اسماء الاجناس فالقيد مصروف الى الجامد وهذان مستثنيان وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق قليلا نحو لبن ولبنة وقد تكون التاء لا زائدة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة والعدل المعتدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير وتأتي التاء عوضا من فاء كعدة واصلها وعد بكسر الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التاء في غير محل المعوض منه لان تاء التأنيث لا تقع صدرا وتأتي عوضا من عين كاقامة ومن لام كسنة واصلها سنو او سنه بدليل قولهم في الجمع بالالف والتاء سنوات او سنهات فكرهوا تعاقب حركات الاعراب على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منها التاء في محل المعوض منه على القياس او عوضا من حرف زائد لمعنى وهو ياء النسب كاشعثي واشاعثة وازرقي وازارقة ومهلبي ومهالبة نسبة الى اشعث وازرق ومهلب فالتاء فيهن عوض من ياء النسب الا ترى انهما لا يجتمعان ولهذا يقال الاشعثون والاشاعثة وكذا الياء في او عوضا من حرف زائد لغير معنى وهو ياء مفاعيل كزنديق وزنادقة فالتاء عوض من ياء زناديق وتوقا ولذا تجتمع الياء بها الياء للجمع بالتاء لا يقال زناديقة والتاء معاقبة هنا قاله في شرح الكافية والزنديق هو الذي لا ينتحل دينا وقيل هو الذي لا يظهر الاسلام ويخفي الكفر وتأتي التاء للتعريب بالعين المهملة اي لتعريب الاسماء الاعجمية كموازجة جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب فالقياس موازج فدخلت التاء في جمعه للدلالة على ان اصله اعجمي معرب اي للفرق بين المعرب وغيره اذ العرب اذا استعملت الاعجمي فانها تغيره غالبا ففد عربته والا فلا وتأتي التاء للمبالغة في الوصف كراوية لكثير الرواية وانما انثوا المذكر لانهم ارادوا انه غاية في ذلك كونه والغاية مؤنثة ولتأكيدها اي المبالغة الحاصلة بغير التاء كنسابة وذلك لان فعالا يفيد المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه التاء افادت تأكيد المبالغة لان التاء للمبالغة وتأتي التاء لتأكيد التأنيث كنعجة لا فادة انفراد المؤنث باسم غير المذكر بحيث يحصل التأنيث بنحو وانما كان يكفي ان يقال نعج لانه يفيد التأنيث بنفسه ودخول التاء فيه لتأكيد التأنيث **فصل** لكل واحدة من ألفي التأنيث المقصورة والممدودة اوزان نادرة ولا نتعرض لها في هذا المختصر لكون الناظم لم يذكرها واوزان مشهورة في الاستعمال وتقدم في باب ما لا ينصرف ان المقصورة مثل الممدودة فلذلك قدمها فشهور اوزان المقصورة اثنا عشر وزنا احدها فعلى بضم الاول وفتح الثاني كأربى بالراء المهملة والباء الموحدة اسم للداهية بالدال المهملة وجمعها دواه واغلظها المؤنث وشعبى بمعجمة ثم مهملة اسم لموضعين قال جرير اعبدا حل في شعبى غريبا الؤما لا ابا لك واغترابا وزعم ابن قتيبة انه لا رابع لهما في لسان العرب ورد عليه بارنى بالنون اسم لحب من البقل يجبن به اللبن وجعبى بالجيم والنون والقاف اسم لموضع وجعبى بالجيم والعين المهملة والباء الموحدة اسم لعظام النمل جمع عظيم لا اعظم والمراد بكبار النمل اللاتي في نصنص وحلق فواه واسعة قاله القالي ودحبى بالراء والحاء المهملتين والباء الموحدة لموضع وحكي بالحاء المهملة لدويبة قال ابو علي الفارسي هي مقصورة حكاه ابن جني في العدة وقد تبين من علم اسمائها وما ذكر ان عد الناظم لفعلى في الاوزان المشهورة مشكل لانها من الاوزان النادرة بل قال الخطابي انما ادرك انها شاذة الوزن الثاني فعلى بضم الاول وسكون الثاني اسما كان كبهمى بالباء الموحدة اسم لنبت قال الجوهري يقال البهمى الارض كثر بهماها او صفة لا مذكر لها كحبلى وما لها مذكر نحو الطولى انثى الاطول ومصدرا كرجعى مصدر رجع الوزن الثالث فعلى بفتحتين اسما كان كبردى بالموحدة لنهر بدمشق او مصدرا كمرطى بالطاء المهملة لمشية او صفة كحيدى بالحاء والدال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية يقال حمار حيدى يحيد عن ظله لنشاطه الوزن الرابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه بشرط ان يكون اما جمعا كقتلى جمع قتيل وجرحى جمع جريح ومصدرا كدعوى مصدر دعا او صفة كسكرى وسبغى مؤنثي سكران وسبغان للطويل فان كان فعلى اسما كارطى وعلقى فقي الفه وجهان مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرفه جعل الالف للالحاق ومن منع قدرها للتأنيث والارطى شجر الرمل يدبغ به الاديم يقال اديم مأروط اي مدبوغ وقد يكون ارطى افعل لانه يقال ادم مرطي حكاه في الصحاح والعلقى نبت الوزن الخامس فعالى بضم اوله وتخفيف ثالثه كحبارى بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة وسماني بالسين المهملة والنون لطائرين ذكر من انواع البين وفي الصحاح ان الف حبارى ليست للتأنيث وهو بفتح الحاء صاحب الصحاح فانه تدور على انه ممنوع الصرف ومنع الصرف دليل على ان الفه للتأنيث الوزن السادس فعلى بضم اوله وتشديد ثانيه وفتح ثالثه مفتوحا كسمهى بالمهملة للباطل والكذب وللهواء بين السماء والارض الوزن السابع فعلى بكسر اوله وفتح ثانيه

وسكون ثالثه كسبطرى بمهملات وموحدة ودفقى بالدال والفاء والقاف لضرب من المشي فالاول مشية فيها تبختر والثاني
مشية فيها تدفق واسراع الوزن الثامن فعلى بكسر اوله وسكون ثانيه اسم مصدر كذكرى مصدر ذكر ذكرا وذكرى مما نوافق فيه
كلمتان فيما عدا الف التانيث وجمعا وذلك شيئان حجلى بالحاء المهملة والجيم جمعا للحجل بفتحتين اسم الطائر وظربى بالظاء المشالة
والراء والباء الموحدة جمعا للظربان بفتح اوله وكسر ثانيه اسم للدويبة ولا ثالث لهما في الجموع وذلك معلوم من كلام الاثبات
معهما بالكاف ولكن ذكره ثانيا الوزن التاسع فعيلى بكسر اوله وثانيه مشددا نحو حثيثى بحاء مهملة وثاء مثلثتين بينهما يا
مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشيء اذا حض عليه وخليفى بالخاء المعجمة والسقا الخلافة وفي الاثر عن عمر لولا الخليفى لاذنت
وحكى الكسائي هو من حضيضا فونه بالمد وهو شاذ وقياس القصر كما مثل به في التسهيل الوزن العاشر فعلى بضم اوله وثانيه
وتشديد ثالثه ككفرى بالقاف والراء في القاموس مثلث الكاف والفاء والكفرى ما لكافور لوعاء الطلع اي طلع النخل سمي بذلك
لانه يكفره اي يستره ويغطيه والشيء الجعله للطلع نفسه قال الجعلة للطلع حين ينشق قال القالي والاول هو الصحيح لان الاشتقاق
يدل على صحته وحذرى وبذرى بذال معجمتين وراء مهملتين وبحاء مهملة في الاول وبموحدة في الثاني وهما من
الحذر والتبذير وفي ذلك ابن ولاد التبذري بالذال المعجمة الباطل الوزن الحادي عشر فعلى بضم اوله وفتح ثانيه مشددا كخليطى بالخاء
المعجمة والطاء المهملة اسم للاختلاط يقال دفعوا في خليطى اذا اختلط عليهم امرهم وقبطى بالقاف والباء الموحدة والطاء المهملة
اسم للتقاطف الوزن الثاني عشر فعالى بضم اوله وتشديد ثانيه سمارى بالسين المعجمة والقاف والراء المهملة وخبازى بالخاء المعجمة والباء
الموحدة والزاي اسمين لشيئين وخضارى بالخاء المعجمة والضاد المعجمة والراء المهملة اسم الطائر يشبه نحو حبقى مما كان على وزن فعلى
بضم الفاء وفتح العين ونحو خليفى مما كان على وزن فعيلى بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة ونحو خليطى مما كان على وزن فعلى
بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة ليس من الاوزان المختصة بالمقصورة بدليل وجودها في اوزان الممدودة فالاول كما في غرواء
بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة قوة الحمى ومنها في اول عدتها كما في القاموس زيادة على الصحاح والثاني كما في فخيراء بكسر القاف و
تشديد الخاء المعجمة من الفخر والفخيرا الرجل الفخر والثالث كما في دخيلا بضم الدال المهملة وتشديد الخاء المعجمة ولم يحفظ بالمد غيره يقال
هو عالم بدخيلا امورك اي بباطنها ومشهور اوزان الممدودة سبعة عشر احدها فعلاء بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كان كصحراء او
مصدرا كرغباء مصدر رغب بالراء المهملة والغين المعجمة او صفة كحمراء او ديمة هطلاء والديمة بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت
قال ابو زيد هو المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق واقله ثلث النهار او ثلث الليل والهطل تتابع المطر او جمعا في المعنى كطرفاء بالطاء و
الراء المهملتين وبالفاء ويضاف للغابة فيقال طرفاء الغابة وهو شجر ومنها اتخذ منبره وفي القاموس لها اربعة اصناف منها الاثل
الواحد طرفاه وطرفة وفي الصحاح قال سيبويه واحد جمع الوزن الثاني والثالث والرابع افعلاء بفتح العين وافعلاء بكسرها وافعلا
بضمها كقولهم في يوم الاربعاء بفتح الباء وضمها وكسرها سمع فيه الاوزان الثلاثة وهو يوم المعروف في تحشية التسهيل بخط مولفه اسم
اليوم اربعاء بفتح الباء وكسرها وبفتح الهمزة وضم الباء عمود الخيمة وبضمها موضع والوزن الخامس فعلاء بضم اوله وسكون ثانيه وفتح
ثالثه كعقرباء اسما للمكان والوزن السادس فعالاء بكسر الفاء كقصاصاء بالقاف وصادين مهملتين اسما للقصاص والوزن السابع فعللاء بضم
الاول والثالث كقرفصاء بقاف فراء ففاء مهملتين للنوع من القعود ويقال قعد القرفصاء اذا قعد على قدميه وامس الارض اليتيه الوزن
الثامن فاعولاء بضم الثالث كعاشوراء العاشر المحرم وحكى ابو عمر الشيباني فيه القصر الوزن التاسع فاعلاء بكسر الثالث كقاصعاء بالقاف و
الصاد والعين المهملتين اسما لاحد جحرة اليربوع وهو حيوان فوق الفارة رجلاه اقصر من يديه عكس الزرافة ومن اسماء جحرته غاباء
ونافقاء الوزن العاشر فعلياء بكسر الاول وسكون الثاني ككبرياء بمعنى التكبر الوزن الحادي عشر مفعولاء كمشيوخاء بالشين والخاء
المعجمتين المشيوخ وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط الامر الوزن الثاني عشر فعالاء بفتح اوله وثانيه نحو برناساء
بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين بمعنى الناس يقال ما ادري اي البرنساء هو اي اي الناس هو وبراكاء بالموحدة والراء المهملة بمعنى
البروك وهو ان يبركوا ابلهم ويتراموا حتى يخيلهم وصفا تلوا رجاله وبراكاء كل شيء معظمه وشدته يقال وقع في براكاء الامر في براكاء القتال
اي في معظمه وشدته قال بشر بن ابي خازم ولا ينجي من الغمرات الا براكاء القتال او الفرار الوزن الثالث عشر فعيلاء بفتح اوله
وكسر ثانيه نحو قريثاء وكريثاء بمثلثتين وراءين مهملتين بينهما ياء بالقاف في الاول نوعان من التمر بضم الموحدة وسكون المهملة قال
الكسائي بسر قريثاء ممدود وهو الحب التمر وقال ابو الجراح تمر قريثاء غير ممدود الوزن الرابع عشر فعولاء بفتح اوله وضم ثانيه نحو دبوقاء
بالدال المهملة وبالباء الموحدة والقاف للعذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة الوزن الخامس عشر فعلاء بفتحتين كخفقاء بالخاء

المعجمة

باب المقصور والممدود

بالخاء المعجمة والفاء والقاف اسم الموضع قاله ابن الناظم في بعض نسخ الشرح وانما هو بالجيم والنون والفاء كما هو الغالب في نسخ ابن الناظم وفي
دفعلاء جنفاء اسم مكان ولا نظير له الا ثاداء بفتح الدال المهملة والهمزة والثاء المثلثة اسما للامة وقرماء بالقاف والراء اسم الموضع ذكره
في الصحاح في مادة الفاء ولم يذكره في مادة القاف قال في القاموس في فصل الفاء وهو قول الجوهري قرماء موضع سهو وانما هو بالقاف
وقال في فصل القاف وقرماء كجرى مد موضع باليمامة بني امرئ القيس موضع بين مكة والمدينة وعلى هذا التقدير فعد الناظم له لذلك في
المشهور من اوزان الممدودة مشكل لانه وزن نادر جدا وفي المحكم لابن سيده ان جنفا بالجيم والنون والفاء والقصر موضع وانه لم
ايتم موضع فذكره فيما اختص بالمد مشكل الوزن السادس عشر فعلاء بكسر اوله وفتح ثانيه نحو سيراء بالسين المهملة والياء المثناة تحت
ثوب مخلوط بحرير وقيل ما عمل من القز وقيل برد فيه خطوط صفر وايم بنت وايم الذهب الوزن السابع عشر فعلاء بضم اوله وفتح
ثانيه كخيلاء بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتانية الكبر والعجب

هذا باب المقصور والممدود

المقصور هو كالممدود الذي حرف اعرابه الف لازمة كالفتى والعصا بخلاف ذا واذا وابي اخاك فليس فيه مقصور والممدود هو الاسم المتمكن
الذي اخره همزة بعد الف زائدة ككساء ورداء بخلاف اولاء وشاء فلا يسمى ممدودا وقصر الاسماء ومدها ضربان قياسي وهو وظيفة النحوي
وسماعي وهو وظيفة اللغوي وقد اعتنى اللغويون بها حتى وضعوا في ذلك كتبا وضابط الباب عند النحويين ان رجع ليه ان الاسم المعتل
بالالف ثلاثة اقسام احدها ما له نظير من الصحيح الاخر يجب فتح ما قبل اخره فهذا النوع مقصور بقياس والى ذلك اشار الناظم
بقوله اذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحا وكان ذا نظير كالاسف فلنظيره المعل الاخر ثبوت قصر بقياس ظاهر وله امثلة منها
كونه مصدر فعل بكسر العين اللازم نحو جوي جوى بالجيم وهوي هوى وعمي عمى فان نظيرها من الصحيح الاخر فرح فرحا وبطر بطرا واشر اشرا
وفتح ما قبل اخرها واجب مطرد لان فعل اللازم قياس مصدره فعل بفتحتين قال ابن عصفور وغيره تبعا لسيبويه والفراء وشذ
الغراء بالغين المعجمة المفتوحة والمد مصدر غري بكسر الراء وهو غرو في الصحاح في فصل الغين المعجمة والراء غري بالشيء بالكسر اي
اولع به والاسم الغراء بالفتح والمد وانشد لكثير اذا قلت مهلا غارت العين بالبكا غراء ومدتها مدامع نهل هذا قول ابن عصفور
وموافقيه وفيما قالوه نظر لان ابا عبيدة حكى عن خالد بن كلثوم غاريت بين الشيئين غراء اي واليت بينهما ثم انشد اي بيت
كثير المتقدم وعلى قول ابي عبيدة وهذا فالمد قياسي كما يأتي لان غاريت غراء بالكسر له نظائر من الصحيح يجب قبل اخره الف كقاتل
قتالا ثم قال ابو عبيدة وغاريت فاعلت من غريت بالشيء اغرى به وانشد ابو عبيدة والجوهري اسلو بدل مهلا وفاضت بدل غارت
وحفل بدل نهل بضم النون وتشديد الهاء جمع كبيرة ثم يعدل عليه رواية حفل بضم الحاء وتشديد الفاء التي بمثلثة ولا يبعد عندي
ان يقال الغراء بالفتح والمد اسم مصدر كالكلام والسلام في قياس المصدر غري القصر وما حكاه ابو عبيدة من باب فاعل من باب فعل وكل
استشهد بحسب ما رواه وقد جزم الجوهري بان الغراء بالفتح والمد مصدر غري والغراء بالكسر والمد مصدر غاريت الشيء واختلفوا في
الغراء في بيت كثير فابن عصفور يجعله بالفتح والمد وابو عبيدة يراه بالكسر والمد وتابعه على ذلك من يتوارد على محل واحد ومنها فعل
بكسر اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو فرية وفرى بالفاء والراء الكذب ومرية ومرى بالراء الجدال فان نظيرهما من الصحيح
قربة وقرب بكسر القاف فيهما ومنها فعل بضم اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو دمية ودمى بالدال المهملة الصورة
المنقوشة في الحائط وتطلق على الصورة الجميلة على سبيل التشبيه ومدية ومدى بالدال المهملة السكين وزبية وزبى بالزاي المضمومة
وسكون الموحدة الحفيرة تحفر للاسد وكسوة وكسى بالكاف والسين المهملة فان نظيرها من الصحيح حجة وحجج وقربة وقرب بضم
القاف فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله كفعل وفعل في جمع ما كفعلة وفعلة ومنها اسم مفعول ما زاد على ثلاثة نحو معطى من الرباعي
ومقتضى من الخماسي ومستدعى من السداسي فان نظيره من الصحيح مكرم ومحترم ومستخرج بفتح ما قبل الاخر فيهن القسم الثاني من اقسام المعتل
بالالف ان يكون له نظير من الصحيح يجب قبل اخره الف فهذا النوع ممدود بقياس والى ذلك اشار الناظم بقوله وما استحق قبل اخره الف فالمد في
نظيره حتما عرف وله امثلة منها ان يكون الاسم مصدر الافعل بسكون الفاء وفتح العين ولفعل بكسر الفاء وسكون العين وفيه همزة وصل
كاعطى اعطاء والثاني نحو ارتأى ارتياء قال الجوهري ارتأى افتعل من الرأي والتدبير وهي في الاصل ارتاء اي رجعنا ما قلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها اثر الف زائدة واستقصى الامر استقصاء متبعه والى ذلك اشار الناظم
بقوله لمصدر الفعل الذي قد بدئ بهمزة وصل كارعوى وكارتأى فان نظير ذلك اي نظير ما كان مصدر الافعل من الصحيح اكرم اكراما و
نظير ما كان مصدر افتعل او له همزة وصل من الصحيح اكتسب اكتسابا فانه من افتعل واستخرج استخراجا فانه من استفعل ومنها ان يكون
مفرد الافعلة سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو ام ياء فالاول نحو كساء واكسية والثاني نحو رداء واردية والاصل كساو ورداي فان نظيره

من الصحيح جاز واحمرة وسلاح واسلحة وشرّ اي من اجل انا اضلحهما ان تكون جمعا للممدود ولا تكون جمعا للمقصور قال الاخفش
اربعة جمع رحى من البناء والعفير جمع رحى من الوادي من كلام المولدين لان رحى وفي مقصور آرا ارحي الطاحونة مؤنثة والقفا
موخر العنق يذكر ويؤنث واما قوله وهو نزه بن محكان التميمي في ليلة من جمادى ذات اندية لا يبصر الكلب من ظلماتها الطنباق
المفرد ندى بالقصر فضروة ثم وقيل انه جمع ندية ولكنه جمع بالبنا للمفعول ندى بالقصر على ندا بالمد كجمل وجمال بالجيم ثم جمع ندا
الممدود على اندية فاندية على هذا جمع الجمع وهذا القول بيعد انه لم يسمع ندا جمعا ولو سمع لنقل واللازم منتف والملزوم
كذلك ومنها ان يكون مصدر الفعل بالتخفيف والفتح لكونه دالا على صوت كالرغا والثغا بضم المهملة والمثلثة اولهما
وفتح ثانيهما واعجامه والرغا صوت ذوات الخف والثغا صوت الشاة من الضان والمعز فان نظيره من الصحيح لصراخ او ذا الاعلى دا
نحو المشا بوي مشي بطنه مشا فان نظيره من الصحيح الذواد بضم الذال في اخره المهملة ذا ب في القاموس من فتح الدال قال هو شبيه
الدوذان بالاخذ في الراس والزكام بضم الزا القسم الثالث ما يكون لا نظير له من الصحيح فهذا انما يدرك قصره ومده بالسماع فمن
المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنى الضوء والثرى بالمثلثة التراب والحجى بكسر الحا المهملة وبالجيم العقل وهو ضد من
هما بين الحنى والقبيح ومن الممدود سماعا الفتا الحداثة السن والسنا الشرف بالشين المعجمة والثرا بالمثلثة لكثرة المال والحذ
بكسر الحا المهملة وبالذال المعجمة النعل بالنون والعين المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل
كالحجى وكالحذا **مسئلة** جمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله وقصر ذي المد اضطرارا
مجمع عليه كقوله لا بد من صنعا وان طال السفر وان تحنى كل عود ودبر فقصر صنعا للضرورة جواب الشرط محذوف اي لا بد
وتحنى من حنى ظهره اذا احدودب والعود بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الابل ودبر بفتح الدال وكسر الموحدة من دبر
البعير بالكسر يدبر دبرا ودبورا اذا عقر ظهره وقوله فهم مثل الناس الذي يعرفونه واهل الوفا من حادث وقديم فقصر للضرورة
وهو ممدود واراد ان هولاء الذين مدحهم مثل الناس يعرفونهم ويضربون لهم مثلا في كل نوع من انواع الخير وانهم مع
هذا اهل الوفا بالعهود من حادث يتجدد وقديم ماض ومنع الفرا قصر الممدود للضرورة فيما له قياس يوجب مده نحو فعلاء افعل
لان فعلا تانيث افعل لا يكون الا ممدودا فلا يجوز عنده ان يقصر للضرورة ورده بقول الاقيشر فقلت لو باكرت مشمولة صفرا
كلون الفرس الاشقر فقصر صفرا للضرورة وهي فعلا انثى افعل فلهذا لم نعتد بخلافه وحكى الاجماع على الجواز تبعا للناظم
واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة فاجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله سيغنيني الذي اغناك عني فلا فقر يدوم
ولا غناء فقد غنا للضرورة مع انه مقصور وورد في الاخبار كثيرا ان طلحة بن مصرف يكاد يستابر بالمد وقد فهم ابن ولاد
وابن خروف ومنعه البصريون وقالوا ان الرواية شاذة وقد يرد الغنا في هذا البيت مصدر الغانيت لا مصدر غنا يقال غانيت
غنا كقاتلت قتالا لا مصدر الغني بمعنى كرضيت رضي وهو تعسف والى الخلاف في ذلك اشار الناظم بقوله والعكس بخلف يقع

هذا باب كيفية التثنية وهي جعل الاسم القابل لها دالا على اثنين بزيادة في اخره والاسم القابل
للتثنية على خمسة انواع احدها الصحيح وهو ما ليس في اخره حرف علة كرجل وامراة والثاني المنزل منزلة الصحيح وهو ما كان اخره
واوا او يا قبلها ساكن كدلو وظبي والثالث المعتل المنقوص وهو ما كان اخره يا ساكنة قبلها كسرة لازمة من المعرب كالقاضي و
القاضية وهذه الانواع الثلاثة يجب ان لا تغير عن حالها في التثنية فتقول رجلان وامراتان ودلوان وظبيان والقاضيان
والقاضيتان وشذ في تثنية الية بفتح الهمزة وخصية بضم الخا المعجمة اليان وخصيان بحذف التا والقياس اليتان وخصيتان قال
عنترة متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا واراد بالروانف اطراف الالية وقيل اليان وخصيان
ليسا تثنية الية وخصية المونثين وانما هما تثنية الي وخصي المذكرين النوع الرابع المعتل المقصور وهو ما اخره الف لازمة
من المعرب هو نوعان ما يجب قلب الفه يا في التثنية وذلك في ثلث مسائل احدها ان تجاوز ثلثة احرف بان تكون الفه رابعة
كحبلى وحبليان وملهى وملهيان بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهى به او خامسة كمعطى ومعطيان او سادسة كمستدعى ومستدعيان
وشذ قولهم في تثنية قهقرى وهو الرجوع الى الخلف وخوزلى بفتح الخا وسكون الواو وفتح الزا وهو مشية فيها تثاقل وقيل
تبختر قهقران وخوزلان بالحذف للالف ونون قبلها يا المسألة الثانية ان تكون الالف ثالثة مبدلة من يا كفتى قال الله تعالى
ودخل معه السجن فتيان تقلب الالف يا وشذ في تثنية حمى بكسر الحا المهملة حموان بالواو وحكاه الفرا مع ان الفه مبدلة من يا تقول
حميت المكان حماية والقياس حميان المسألة الثالثة ان تكون الالف غير مبدلة من شيء وهو المجهول الاصل وقد امليت كمتى لو سمي

بها قلت في تثنيتهما متيان اما قلب الالف في الجميع فلان علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها وما اخره الف لا يمكن تحريكه لان الالف
لا تقبل الحركة ولا يمكن حذفها لالتباس المثنى بالمفرد عند الاضافة واما وجه قلبها يا في المسألة الاولى فبالحمل على الفعل
لان المضارع في الاسم محمول عليه في الفعل وانت لو ثنيت فعلا مما زاد على الثلثة لقلبت الالف الى يا سواء كان اصلها
الواو ام لا واما في المسألة الثانية فهي من الرجوع الى الاصل واما في المسألة الثالثة فلان الامالة انما تحصل بجعل
الالف الى اليا فردت اليها في التثنية والى هذه المسائل الثلاث اشار الناظم بقوله اخر مقصور تثني اجعله يا ان كان عن ثلثة
مرتقيا كذا الذي اليا اصله نحو الفتى والجامد الذي امبل كمتى والنوع الثاني من نوعي المقصور ما يجب قلب الفه واوا و
ذلك في مسئلتين احديهما ان تكون مبدلة من واو ولم تجاوز ثلثة احرف كعصى في عصوان وقفا في قفوان ومنا بالتخفيف
ومنوان وهو لغة في المن بالتشديد الذي يوزن به قال الشاعر وقد اعددت للعذال عندي عصا في راسها منوا حديد
شذ قولهم في تثنية رضى رضيان بالياء مع انه من الرضوان وقاس عليه الكسائي واجيب بانه نادر لا يقاس عليه المسألة الثانية
من المسئلتين ان تكون الالف غير مبدلة من شيء ولم تمل نحو لدى ونقول اذا سميت بهما ثم ثنيتهما لدوان واذوان وانما
قلبت الالف في هاتين المسئلتين واوا لان التثنية ترد الاشيا الى اصولها وعدم الامالة دليل على عدم ملاحظة اليا والى
هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله في غير ذا تقلب واوا الالف واولها ما كان قبل قد الف النوع الخامس الممدود وهو ما كان
اخره همزة قبلها الف زائدة وهو اربعة انواع احدها ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته اصلية كقرا بضم القاف وتشديد
الراء ووضا بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة تقول في تثنيتهما قراان ووضاان بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب والى
ذلك اشار الناظم بقوله وغيرها ما تصحح والقرا الناسك والوضا الوضي الوجه ما خوذان من قرا ووضو وانما لم تقلب الهمزة
فيهما لقوتها بالاصالة وعدم انقلابها عن غيرها النوع الثاني ما يجب قلب همزته وهو ما همزته بدل من الف التانيث كحمرا على الصحيح
حمراوان وانما قلب هنا لان بقاها على صورتها يودي الى وقوع همزة بين الفين وذلك كوقوع ثلث الفات واختير قلبها
واوا لبعدها من الياء لا لالف لان اليا تشبه الالف في وقوع كل منهما للتانيث قال المبرد وهو منقوض بعطايا والاجود ان يقال
انما قلبت واوا حملا على النسب لان التثنية وجمع التصحيح والنسب تجري مجرى واحد قاله الشاطبي والى هذا اشار الناظم
بقوله وما كصحرا بواو ثنيا وزعم السيرافي انه اذا كان قبل الفه واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما الا الف
تقول في عشوا بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي التي لا تبصر ليلا وتبصر نهارا عشواان بالهمزة وجوز الكوفيون
في ذلك الوجهين التصحيح والقلب واوا وشذ عند الفريقين حذف الهمزة واو شذ قرفصان في تثنية قرفصا بضم القاف
وسكون الراء وضم الفا بعدها صاد مهملة ضرب من القعود وخنفسان تثنية خنفسا بضم الخا المعجمة وسكون النون قال الجوهري
وفتح الفا ومقتضى الضبط ضمها ومقتضى القاموس جوازهما وسنبهان مهملة دوستبوقا وعاشوراان تثنية عاشورا ان الغار
او التاسع من المحرم قاله في القاموس بحذف الالف والهمزة معا والى ذلك اشار الناظم وما شذ على نقل قصر النوع الثالث ما
يرجح فيه التصحيح وهو ابقاء الهمزة على حالها على الاعلال وهو قلب الهمزة واوا وهو ما همزته بدل من اصل نحو كسا وحيا بالحا
المهملة والياء المثناة التحتانية اصلهما كساو وحياي قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما اثر الف زائدة وانما يرجح التصحيح لانه
ابقاء للحرف على صورته الاصلية بخلاف الاعلال وشذ على الوجهين كساوان بابدال الواو يا النوع الرابع ما يرجح فيه الاعلال
وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح وهو عدم القلب وهو ما همزته بدل من حرف الالحاق كعلبا بكسر العين المهملة وسكون اللام واليا
الموحدة عصبة صفراء في العنق قال ابو النجم في الخلق عن علباء وقوبا بضم القاف وسكون الواو والبا الموحدة داء معروف
ينقشر ويتسع يعالج بالريق اصلهما علباي وقوباي بياء زائدة فيهما للالحاق بقرطاس بكسر القاف وسكون الراء وهو ما يكتب فيه
او بزملى ليه وقرناس بضم القاف وسكون الراء بعدها نون مهملة شبه الانف يتقدم من الجبل ثم ابدلت اليا فيهما همزة لتطرفها
اثر الف زائدة فعلبا ملحق بقرطاس وقوبا ملحق بقرناس وانما يرجح الاعلال على التصحيح فيهما لشبه الهمز فيهما بهمزة حمرا من جهة
ان كلا منهما بدل من حرف زائد غير اصلي وزعم الاخفش وتبعه ابو موسى الجزولي ان الارجح في هذا الباب التصحيح على الاعلال
وان سيبويه انما قال ان القلب في علبا اكثر منه في كسا مع اشتراكهما في العلة ومثل الملحق قال الناظم ونحو علبا وكسا وحيا بواو
همزه من غير ذا صحح **هذا باب كيفية جمع المذكر السالم** ويسمى الجمع الذي على هجاءين فيهما
الواو والنون رفعا واليا والنون نصبا وجرا ويسمى ايضا الجمع الذي على حد المثنى اي على طريقة المثنى لانه اعرب بحرفين الواو واليا

جمع الاسم

وسلم فيه بنا الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة كما ان المثنى اعرب بحرفين الالف والياء وسلم فيه بنا الواحد وختم بنون تحذف للاضافة اعلم انه يحذف لهذا الجمع المذكر السالم يا المنقوص وكسرتها ما قبلها فتقول في جمع القاضي مما ياؤه اصلية و الداعي مما ياؤه منقلبة عن واو القاضون والداعون والاصل القاضيون والداعيون حذفت ضمة اليا للاستثقال ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل اليا لئلا يلزم قلب الواو يا لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان شئت قلنا استثقلت الضمة على اليا فيهما فنقلت منها الى ما قبلها ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين و يحذف لهذا الجمع الف المقصور دون فتحتها التي قبلها فتقول في جمع موسى علما الموسون والاصل الموسيون حذفت الالف لالتقا الساكنين وابقيت الفتحة لتدل على الالف المحذوفة والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذف من المقصور في جمع على حد المثنى ما به تكملا والفتح ابق مشعرا بما حذف وذهب الكوفيون الى قلب الفتحة ضمة فيما الفه زائدة فاجازوا في جمع موسى موسون وموسون بفتح السين وضمها فالفتح بنا على انه وزن مفعل والفه اصلية … والضم بنا على انه وزن فعلى والف زائدة … واتفقوا في الجمع على ابقا الفتحة فيما الفه منقلبة عن اصل يا او واو فيقولون المصطفون والاعلون وفي التنزيل وانتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين والاصل فيهما الاعليون والمصطفيين تحركت الياء فيهما … لانهما من العلو والصفوة وانفتح ما قبلها فقلبتا الفين ثم حذفتا لالتقا الساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليهما ويعطى الممدود في جمعه جمع المذكر السالم حكمه في التثنية من وجوب ابقا الهمزة فيما همزته اصلية ومن قلبها الى الواو فيما همزته بدل من الف التانيث ومن جواز الامرين فيما همزته بدل من الف الالحاق او بدل من اصل فتقول في جمع وضاء وقراء وصفين لمذكر وضاؤون وقراؤون بالتصحيح بسلامة الهمزة لاصالتها وتقول في جمع حمراء علما لمذكر عاقل حمراوون بالواو لان همزته بدل من الف التانيث واخر بقوله علما لان حمراء صفة لا يجمع جمع السلامة ويجوز الوجهان التصحيح والاعلال في نحو علباء وكساء علمين لمذكرين عاقلين فتقول علباؤون وكساؤون بالتصحيح وعلباوون وكساوون بابدال الهمزة واوا لانه في علباء للالحاق بقرطاس وفي كساء بدل من اصل … الارجح من الوجهين للخلاف السابق … التقبيد بالعلمية شرط الصحة للجمع

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم

من التغيير … في هذا الجمع المؤنث السالم ما سلم في التثنية لان التثنية وجمع السلامة اخوان فتقول في جمع هند علما المؤنث هندات بزيادة الف وتاء كما تقول في تثنيتها هندان بزيادة الف ونون من غير حذف شي منها الا ما ختم بتا التانيث فان تاءه تحذف في الجمع لا في التثنية لئلا يجمع بين علامتي تانيث وتسلم في التثنية لفقد العلة المذكورة تقول في جمع مسلمة مسلمات ولا تقول مسلمتات كما تقول في تثنيتها مسلمتان باثبات التاء ولا تقول مسلمان بحذفها للالتباس بتثنية المذكر وجمع المقصور والممدود فيه ما يغير في التثنية فتقول في جمع المؤنث بالف التانيث المقصورة حبليات بالياء المثناة التحتانية والممدودة صحراوات بالواو كما تقول في تثنيتهما حبليان بالياء وصحراوان بالواو وانما قلبوا المقصورة يا لانهم لا يجمعون بين الفين والحذف متعذر لان الكلمة بنيت عليها وخصت بالقلب الى اليا لان اليا يؤنث بها … وانما قلبوا الممدودة واوا لان بقاءها يؤدي الى اجتماع ثلث الفات فان الهمزة من مخرج الالف وخصت بالقلب واوا لان اليا قريبة من الالف فلو قلبت يا لادى الى اجتماع ثلث الفات واذا كان ما قبل التا الدالة على التانيث في المفرد حرف علة اجريت عليه … على حرف العلة بعد حذف التا ما يستحقه من تصحيح او اعلال كما لو كان اخرا في اصل الوضع قبل مجي تا التانيث فتقول في جمع نحو ظبية وغزوة ظبيات وغزوات بسلامة حرف العلة الواو والياء من القلب الفا لسكون ما بعدهما وتقول في جمع نحو مصطفاة وقناة بالقاف والتا المثناة فوق مصطفيات وقنوات بقلب الالف يا فيهما رجوعا الى الاصل في قناة ولزيادتها على الثلث في مصطفيات لانها من الصفو قال الله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء وتقول في جمع نحو قناة بالقاف والنون … والحفيرة قنوات بالواو ردا الى اصلها لانها ثالثة وتقول في جمع نحو بناة بفتح النون والبا الموحدة بعدها الف زائدة فهمزة بدل من واو قاله الجوهري في النبوة والنباوة وهو ما ارتفع من الارض وضبطها الشيخ … بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة … وفيه نظر … باقرار الهمزة و نباوات بقلبها واوا … ان ما همزته بدل من اصل يجوز فيه التصحيح والاعلال وتقول في نحو بناة بفتح الموحدة وكسر النون مؤنث بنا بناءات وبنايات لان الهمزة فيه بدل من الياء لانه من بنى يبني وتقول في جمع نحو قراءة بضم القاف وتشديد الرا وهي الناسكة قراءات بالهمزة لا غير لان الهمزة الاصلية يجب ابقاؤها والى ذلك اشار الناظم بقوله وان جمعته بتا والف فالالف قد قلبها في

في جمع المؤنث

التثنية والتاء الذي التاء الزم من تحته

فصل اذا كان المجموع بالالف والتاء اسما ثلاثيا ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها فان كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه اتباعا لفتح فائه سواء في ذلك العاقل وغيره وصحيح الفاء وغيره واللام او معتلها مؤنثا بالتاء او المعنى نحو سجدة ودعد علم امرأة تقول في جمعهما بالالف والتاء سجدات ودعدات بفتح عينهما قال الله تعالى كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم بفتح السين جمع حسرة بسكونها وقال عبد الرحمن بن عمرو العرجي تالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر بفتح الباء الموحدة جمع ظبية بسكونها والقاع المستوي من الارض وليلاي بالاضافة الى يا المتكلم مبتدا سقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بام ومنكن خبر المبتدا وعدل عن الاضمار الى … بالاستلذاذ وانما قوله وهو اعرابي من بني عذرة وحملت زفرات الضحى فاطقتها وما لي بزفرات العشي يدان بتسكين الفا من زفرات في الموضعين ضرورة حسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد والتذكير يا عمرو يا ابن الاكرمين نسبا بسكون السين واذا فعلوا ذلك في الافراد ففي الجمع اولى والزفرات من زفر يزفر اذا اخرج نفسه بانين واضاف الزفرات الى وقتي الضحى والعشي لان من عادة المتيم ان يعتريه الحنين في هذين الوقتين وان كان الاسم المستوفي للشروط الخمس مضموم الفا نحو خطوة وجمل بالجيم علم امرأة او مكسورها نحو كسرة وهند جاز لك في عينه الفتح والاسكان مطلقا … والاتباع لحركة الفاء ان لم تكن الفا مضمومة واللام ياء كدمية بالدال المهملة والياء المثناة تحت وهي الصورة من العاج وزبية بالزاي والباء الموحدة والياء المثناة تحت وهي حفرة للاسد فتقول في جمعهما دميات وزبيات بفتح عينهما واسكانها واذا فتحت لم تقلب الياء الفا لئلا … وامتناع الاتباع فيهما لثقل الياء بعد الضمة ولا مكسورة واللام واو كذروة بكسر الذال المعجمة وقد تضم … ورشوة بكسر الراء على احدى اللغات الثلث وسكون الشين المعجمة وهي الحبل فلا تقال في جمعهما ذروات ورشوات بكسر عينهما اتباعا لفائهما لثقل الواو بعد الكسرة وشذ جروات بالكسر في الراء اتباعا للجيم جمع جروة بكسر الجيم على احدى اللغات الثلث وسكون الراء الانثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من الضأن والى ذلك اشار الناظم بقوله والسالم العين الثلاثي اسما انل اتباع عين فاءه بما شكل … وتمنع التغيير في العين في خمسة انواع لم تستوف الشروط الخمسة احدها فاقد الثلاثية نحو زينبات وسعادات لانهما رباعيان لا ثلاثيان النوع الثاني فاقد الاسمية … المقابلة للوصفية نحو ضخمات بالضاد والخاء المعجمتين جمع ضخمة وهي الغليظة وعبلات بفتح العين المهملة وسكون الموحدة جمع عبلة وهي التامة الخلق لانهما وصفان لا اسمان وشذ كهلات بالفتح في الهاء جمع كهلة وهي التي جاوزت الثلاثين … خلافا لقطرب النوع الثالث فاقد سكون العين نحو شجرات بفتح الجيم وسمرات بضم الميم ونمرات بكسر الميم … شجرة وسمرة ونمرة … يجوز الاسكان تخفيفا في نحو سمرات مما كان عينه مضمومة ونمرات مما كان عينه مكسورة كما كان الاسكان جائزا تخفيفا في المفرد نحو سمرة ونمرة باسكان الميم فاستصحب مع الجمع لا ان ذلك الاسكان حكم يتجدد للجمع حتى يقال ان التغيير حاصل بسبب الجمع النوع الرابع فاقد صحة العين نحو جوزات من الواوي وبيضات من اليائي مما قبل حرف العلة فيه فتحة فلا تغيير لاعتلال العين قال الله تعالى في روضات الجنات بسكون الواو وهذيل تحرك ذلك بالفتح ولم تستثقل الفتحة في المعتل العين عندهم وعليه قراءة بعضهم ثلاث عورات بفتح الواو وقول الشاعر الهذلي في وصف جمله اخو بيضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح بفتح الياء من بيضات يقول جملي في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات … ليلا ونهارا … الذهاب … والمتأوب من تأوب … اول الليل والرفيق … المنكبين هو العالم … في السير والسبوح حسن الجري … ضرب … وهو ما كان حرف العلة ساكنا قبله حركة تجانسه نحو تارة ودولة … على حاله … في جميع اللغات … المصباح واتفق جميع العرب في عيرات جمع عير بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت … وهي الابل التي تحمل الميرة بكسر الميم … الياء المثناة تحت الطعام وهو شاذ في القياس لانه مؤنث بدليل فلما فصلت العير … وعيرات … الاسكان واختلف … عيرات … بكسرة ففتحة او بفتحتين على قولين والاول قول الجمهور ثم اختلفوا في المفرد فقال الاكثرون عير اصلية اسم جمع للابل تحمل الميرة لانها تعير اي تذهب … وقيل عير بكسرة منقلبة عن ضمة جمع تكسير لعير بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم فعل بها فعل بيض من قلب الضمة كسرة قالوا واصل القافلة الحمير ثم توسعوا فاطلقوها على كل قافلة والقول الثاني اختلف القائلون به انه على قولين احدهما للمبرد وهو انه جمع عير وهو الحمار والثاني … انه جمع عير وهو الذي في الكتف او القدم … لذلك مؤنث قال نعم فان يونس قال لكل شي منفصلين في الانسان مؤنثان كالبدين والرجلين النوع الخامس فاقد عدم الادغام نحو حجات جمع حجة بفتح الحاء المرة من الحج وحجات جمع حجة بكسر الحاء للهيئة من الحج وحجات جمع حجة بضم الحاء للدليل فلا تغيير العين عن سكونها لا ادغام فيها فلو حركنا لفك الادغام فكان يثقل فيفوت فائدة الادغام

هذا باب جمع التكسير

… في جمع

باب جمع التكسير

السلامة في أربعة أشياء أحدها أن جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني أنه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير
والثالث أنه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع أن الفعل المسند إلى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير لفظا
هو ما تغير فيه صيغة الواحد إما بزيادة ليست عوضا من شيء من غير تبديل شكل كصنو للمفرد وصنوان للجمع قال في الصحاح
إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف نحو زيدون
فإن الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين أو بنقص من غير تبديل شكل كتخمة بضم التاء وفتح الخاء المعجمة للمفرد وتخم
للجمع أو بتبديل شكل من غير زيادة ولا نقص كأسد بفتح الهمزة والسين للمفرد وأسد بضم الهمزة وسكون السين للجمع أو بزيادة و
تبديل شكل كرجال ورجل أو بنقص وتبديل شكل كرسل ورسول أو لهن أي بالنقص والزيادة وتبديل الشكل كغلمان وغلام
فإن غلمانا زيد فيه ألف ونون ونقص منه الألف الواقعة قبل الميم وبعد اللام في غلام وتبديل شكله بكسر فائه وإسكان
عينه هذا تقسيم ابن مالك واعترض بأنه لا يحتاج فيه لأن صنوانا من باب زيادة وتبديل شكل لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات
التي في المفرد قاله المرادي وأجاب عنه بأنه نظر إلى ظاهر اللفظ أو أنه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه الآتي والمشهور تقسيم التغيير
إلى قسمين لفظي وتقديري فاللفظي ما تقدم والتقديري نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب سيبويه أن فلكا وأخواته جموع تكسير فيقدر
في فلك زوال الضمة الواحد وتبديلها بضمة مشعرة بالجمع ففلك إذا كان واحدا كقفل وإذا كان جمعا كبدن وكذا القول في أخواته
والباعث لهم على ذلك أنهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم أنهم لم يقصدوا به ما قصد بجنب ونحوه مما اشترك فيه الواحد وغيره إذ
قالوا هذا جنب وهذان جنب ورجال جنب فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها
وقال ابن مالك في باب أمثلة الجمع من التسهيل والأصح كونه يعني نحو فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير والتغيير اللفظي لم يبلغه
وعشرون بناء منها أربعة موضوعة للعدد القليل وهو من الثلاثة إلى العشرة بدخول الغاية على القول بدخول الغاية في المغيا
ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان أولى وهي أفعل بضم العين كأكلب جمع كلب وأفعال كأجمال بالجيم جمع جمل وأفعلة
بكسر العين كأحمرة جمع حمار وفعلة بكسر الفاء وسكون العين كصبية جمع صبي وخصت هذه الأوزان الأربعة بالقلة لأنها
تصغر على لفظها نحو أكيلب وأجيمال وأحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع فإنها ترد إلى واحدها في التصغير وتصغير الجمع
يدل على التقليل وإليها أشار الناظم بقوله أفعلة أفعل ثم فعلة ثمت أفعال جموع قلة وليس من جموع القلة فعل بضم الفاء و
فتح العين كغرف ولا فعل بكسر الفاء وفتح العين كنعم ولا فعلة بكسر الفاء وفتح العين كقردة خلافا للفراء وثلاثة وعشرون موضوع
للعدد الكثير وهو ما جاوز العشرة وسيأتي ترتيبها وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة وضعا واستعمالا اتكالا على
القرينة قاله في التسهيل قال الشاطبي وحقيقة الوضعين يكون العربي قد وضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر والاستعمال أن
يكون وضعهما معا ولكنها استغنت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر استغناء فالأول كأرجل جمع رجل بسكون الجيم وأعناق جمع
عنق وأفئدة جمع فؤاد قال الله تعالى وأرجلكم إلى الكعبين فاضربوا فوق الأعناق وأفئدتهم هواء فاستغني فيها ببناء القلة
عن بناء الكثرة لأنها لم يستعمل لها بناء كثرة والثاني كأقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة أقلام والمقام مقام مبالغة وتكثير وقد جاء
قلام استعمله ووزنا أقلام مع أنه سمع له وزن كثرة وهو قلام وقد يعكس فيستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بناء القلة وضعا واستعمالا
اتكالا على القرينة فالأول كرجال جمع رجل بضم الجيم وقلوب جمع قلب وصردان بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء اسم طائر
تقول حضر رجال الجنة قلوب معهم حضر صردان فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه والثاني أي من هذا القسم
وهو ما لم تضع العرب له بناء قلة ما مثل به الناظم وابنه من قولهم في صفاة وهي الصخرة الملساء صفي بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد
الياء وقولهم في جمعها قلتها أصفاء حكاه الجوهري وغيره بل هو من القسم الثاني وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت
بناء الكثرة عنه كقوله تعالى يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقرئ ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقول الشاعر دعي الصلوة أيام أقرائك
وعلى ذلك يحمل قول الناظم وبعض ذي بكثرة وضعا يفي كأرجل والعكس جا كالصفي والنساء الأول من أبنية جمع القلة أفعل بضم العين
وهو جمع لنوعين كل منهما لجمعه شروط أحدها فعل بفتح الفاء وسكون العين حالكونه اسما لا صفة صحيح العين لا معتلها سواء صح لامه أو اعتل
بالياء أم بالواو ليست فاؤه واوا كوعد ولا لامه مماثلة لعينه كرق وذلك نحو كلب وأكلب وظبي وأظب وجرو وأجر وأصلها أظبي وأجرو
بضم الباء والراء فقلبت ضمتها كسرة والواو في أجرو ياء وحذفت الياء الأصلية في أظبي والمنقلبة في أجرو على حد الحذف في قاض و
غاز بخلاف نحو ضخم فلا يجمع على أفعل لأنه صفة وإنما قالوا أعبد جمع عبد مع أنه صفة لغلبة الاسمية قال ابن مالك وبخلاف

سوط وبيت فلا يجمعان على أفعل لاعتلال العين بالواو في الأول والياء في الثاني وشذ فيهما سماعا أعين جمع عين قال الله تعالى
وأعينهم تفيض من الدمع وشذ قياسا وسماعا أثوب جمع ثوب وأسيف جمع سيف قال معروف بن عبد الرحمن أو حميد بن ثور يصف
خلف لكل مرتد لبستا أثوبا خرق كسيع الرأس قناع أسيفا والقياس أثواب أثوبا وقال الحوكا بهم أسيف بيض يمانية عضب مضاربها
باق بها الأثر والقياس سيوف وأسياف والبيض بكسر الباء جمع أبيض ويمانية نسبة إلى اليمن وعضب قاطع والمضارب جمع مضرب وهو أيضا
شبر من طرفه والأثر بضم الهمزة والثاء المثلثة أثر الجراح يبقى بعد البرء قاله العيني وشذ أوجه جمع وجه لأن فاءه واو وشذ أكف جمع كف لأن
لامه مماثلة لعينه ويحفظ أفعل في تسعة أوزان فعل كذئب سماعا وخلف صفة وفعلة بكسر الفاء اسما كنعمة وصفة كشدة وفعل بكسر أوله
وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم أوله وسكون ثانيه كقفل وفعل بضمتين كعنق وفعل بفتحتين كجبل وفعلة بفتحتين كأكمة وفعل بفتحة
فضمة كضبع ثلاثة أمثلة مفتوحة الفاء وثلاثة في مكسورها واثنان في مضمومها والجميع مما يقع في الأسماء الا فعلا بكسر أوله وسكون
ثانيه ومؤنثه ويقع فيها وفي الصفات النوع الثاني مما يجمع على أفعل الرباعي المؤنث بلا علامة الذي قبل آخره مدة ألف أو ياء أو فتح
أوله أو كسر أو ضم فالمفتوح كعناق أنثى الجدي والمكسور نحو ذراع بالذال المعجمة والمضموم نحو عقاب طائر معروف والياء نحو يمين فتقول
في جمعها أعنق وأذرع وأعقب وأيمن وشذ أفعل في نحو مكان وشهاب وغراب وجنين من المذكر وخرج بالرباعي نحو دار ونار فإن دور
وأنور وليس مطردا عند سيبويه وخرج بالتأنيث نحو حمار وعمود وعنيف وبلا علامة نحو سحابة ورسالة وبمدة قبل الآخر نحو
زينب وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله لفعل اسما صح عينا أفعل وللرباعي اسما أيضا يجعل إن كان كالعناق والذراع في
مد وتأنيث وعد الأحرف البناء الثاني من أبنية القلة أفعال وهو جمع لاسم ثلاثي لا يستحق أفعل السابق إما لأنه على فعل بفتح أوله و
سكون ثانيه ولكنه معتل العين بالياء أو بالواو نحو سيف وأسياف وثوب وأثواب وإما لأنه على غير فعل بفتح الفاء وسكون العين فيشمل
ثمانية أوزان ثلاثة مع فتح الفاء نحو جمل ونمر وعضد وثلاثة مع كسرها نحو حمل وعنب وإبل واثنان مع ضمها نحو قفل وعنق فتقول في
جمعها أجمال وأنمار وأعضاد وأحمال بالمهملة وأعناب وآبال بإبدال الهمزة الثانية ألفا وأقفال وأعناق وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
وغير ما أفعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بأفعال يرد ولكن الغالب في فعل بضم الأول وفتح الثاني أن يجيء جمعه على فعلان بكسر أوله وسكون
ثانيه كصرد بالصاد والراء المهملتين وهو طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير وهو أول طائر صام لله تعالى وجرذ بالجيم والراء والذال المعجمة
قال الجوهري ضرب من الفأر ونغر بالنون والغين المعجمة والراء المهملة جمع نغرة قال الجوهري كهمزة وهو طائر كالعصافير حمر المناقير
خزز بخاء معجمة وزاءين معجمتين قال الجوهري ذكر الأرانب فيقال في جمعها صردان وجرذان ونغران وخزان وإليه أشار الناظم بقوله
وغالبا أغناهم فعلان في فعل كقولهم صردان وشذ نحو أرطاب جمع رطب كما شذ في فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها نحو
أحمال جمع حمل بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وأفراخ جمع فرخ بالفاء والراء والخاء المعجمة وأحباء جمع حبر بالحاء المهملة والباء الموحدة
وأزناد جمع زند بالزاي المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الأعلى الذي يقدح به النار والزندة هي السفلى قال الله تعالى وأولات الأحمال
أجلهن أن يضعن حملهن يقال الحمل بالفتح لما في البطن وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالوجهين لحمل النخل قاله الفراء وقال الله تعالى اتخذوا
أحبارهم قال الحطيئة بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وبعد الياء همزة تصغير حطأة بفتح الحاء وسكون الطاء وهي الضرب والحطأة أيضا
الرجل القصير يقال حطأة للرجل إذا رمى به بالأرض واختلف في تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لأنه ضرط في يوم بين قوم فقيل له ما ذا
فقال حطيئة وقيل لأنه كان محطوء الرجل والرجل المحطوءة هي التي لا أخمص لها واسمه جرول بن أوس ويكنى أبا مليكة قال أبو الشيد
ما ذا تقول لأفراخ بذي مرخ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر يخاطب بذلك عمر بن الخطاب وكان قد سجنه لهجوه إياه حارا وبالأفراخ
بالخاء المعجمة الأولاد وهو محل الاستشهاد والقياس في جمع فرخ أفرخ أو فراخ ومرخ بفتح الميم والراء والخاء المعجمة واد كثير الشجر قريب
من فدك وزغب بضم الزاي وسكون الغين المعجمة من الزغب وهو الشعر الأصغر على ريش الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير وأراد
ما قولك في أولاد صغار حيث لا ماء عندهم ولا شجر إن اشكوا إليك حالهم وقال الأخر وهو الأعشى وجدت إذا اصطلحوا خيرهم وزندك
أثقب أزنادها فجمع زندا على أزناد وقياسه زناد وسمع أيضا فعل وأفعال في شكل وسمع ولفظ ولحظ وعمل ورأي وزاد وهو صل
الحيين وسطل وحسن ولحن ولحد وفرد وجلد والقد وأنف ونبت وليس منه أفنان في قوله تعالى ذواتا أفنان إنما هو جمع فنن وهو الغصن
وإنما الفن وهو النوع يجمعه فنون على القياس كصك وصكوك البناء الثالث من أبنية القلة أفعلة بكسر العين وهو جمع لاسم مذكر
رباعي بعد ثالثه الحرف وواو أو ياء قبل الحرف الآخر سواء كان مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضمومها فالألف مع فتح الفاء نحو طعام ومع
كسرها نحو حمار ومع ضمها نحو غراب والياء نحو عنيف والواو نحو عمود فتقول في جمعها على أفعلة أحمرة وأطعمة وحمار وأغرب

في أبنية جمع القلة

اعز هبر ودعنف وازعفر وعمود واعمدة وشد كتاب وكتب والقضبان اكثبة لم يقولوه قال الفيروزابادي ووقع في الصحاح نطاق اذا جمعت انتهى قلت
في كثرة هزء في قلبه الهمزة الصواب الهمزة كما في المحكم لان التهاد مذكر والى ذلك اشار الناظم بقوله في اسم مذكر رباعي بمد ثالث افعلة
عنهم اطرد والزموا ابنا افعلة في فعال بالفتح وفعال بالكسر حال كونهما مضعفي اللام او معتليها فالاول وهو مضاعف اللام والزموه
مماثلتها للعين ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد كبتات بفتح الموحدة وتا بين مثناتين فوق قال الجوهري هو
الزاد والجهاز وقال ابو عبيدة متاع البيت وفي الحديث لا يؤخذ منكم عشر البتات وزمام قال الجوهري هو الخيط الذي يشد بكر الزاد
في البرة او في الخشاش ثم يشد في طرف المقود وقد يسمى المقود زماما وزمام النعل ما يشد فيه الشسع والخشاش بالكسر الذي يجعل في
عظم انف البعير وهو من الخشب والبرة من صفر فتقول في جمع بتات ابتة وفي جمع زمام ازمة والاصل ابتتة وازممة فالتقى مثلان فنقلت
حركة اولهما الى الساكن قبله ثم ادغم احد المثلين في الاخر والثاني وهو معتل اللام ما كان لامه واوا او ياء كقبا بفتح القاف والباء
الموحدة وانا بكسر الهمزة الاولى فتقول في جمعهما على افعلة اقبية وانية بالف بعد الهمزة والاصل اانية بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت
الساكنة الفا من جنس حركة ما قبلها والى ذلك اشار الناظم بقوله والزمه في فعال او فعال مصاحبي تضعيف او اعلال ويحفظ افعلة في جمع
ونحو نجد وهو ما ارتفع من الارض ونجدة وصد وهي السفح اذا انخرق وصد وسد بالسين المهملة ... كل ما سد به موضع وتد
ودن وقال وباب ورقا وحاجز بالجيم والزاي الخشبة الكبيرة في وسط البيت ... ما لفظ المثنى ... وضيفة
بنون وضاد معجمتين المطر القليل وعمر بفتح العين المهملة وتشديد الباء الثانية وجر بكسر الجيم وتشديد الراء المهملة وعيل بفتح
العين المهملة وتشديد الياء المثناة تحت وعقاب وعقبان وخوان للربيع الاول فاما نجد ونحو وطنين ... فقالوا فيها
المثنى واعتبه مع انها صفات واما عقاب فقالوا فيه اعقبة مع انه مؤنث واما نجد ... وقدح ودن وقال وعقاب وباب
جز فقالوا فيها انجدة ... وانجرة وابوبة واقفية ... مع انها ثلاثية واما رفصان وخوان وضيفة فقالوا
فيها ارمضة واخونة ... مع انها زائدة على اربعة احرف واما ... مع كونه ... قبل الاخر واما ... فقالوا
فيهما ... والمجموع ... فيهما ... قبل الاخر البنا الرابع من ابنية القلة فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه ولم يطرد في شيء من الابنية
بل هو محفوظ في ستة اوزان فعل بفتحتين نحو ولد وفتية وفعل بفتح اوله وسكون ثانيه نحو شيخ وثور وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو
ثنى بكسر الثاء المثلثة وفتح النون والقصر كهدى وحكاه الفارسي الامر الذي يعاد مرتين وفي الحديث لا ثنى في الصدقة اي لا يؤخذ في السنة
مرتين والثنا ايضا الثاني في السيادة وهي الثنيا بضم المثلثة وهو الذي يكون دون السيد في الرتبة قاله ابن مالك وفعال بفتح اوله نحو
غزال وفعال بضم اوله نحو غلام وفعيل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو صبي وخصي وجليل فتقول في جمعها على فعلة ولدة وفتية وشيخة وثيرة و
ثنية وغزلة وغلمة وصبية وخصية وجلة والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة جمعا بنقل يدرى والعلم اطرده قال ابو بكر بن السراج هو
اسم الجمع لا جمع والبنا الاول من ابنية الكثرة فعل بضم اوله وسكون ثانيه وهو اخف اوزان الكثرة لكونه ثلاثيا ساكن الوسط وهو جمع مجرد
لشيئين احدهما افعل مقابل فعلاء بالمد كاحمر وابيض ... مقابلها ... الفعلاء المانع خلقي كالكر لعظيم الكمرة بفتح الكاف وهي
حشفة الذكر وآدر بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهي الخصية المنتفخة بخلاف نحو ... بفتح الهمزة
لكبر الالية والاصل اادر بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة الفا كآدم فان المانع من البنا فتح الهمزة وسكون اللام وفي الجمع همزة
مثلها الف مسبوقة بتا مثناة ... تخلف الاستعمال فانهم قالوا في المذكر آلى على وزن فعل ولم يقولوا في المؤنث الياء على وزن
فعلاء والثاني مما جمع على فعل فعلاء بفتح الفاء وسكون العين مقابل افعل كحمراء وبيضاء ... مقابلها ... لا افعل لمانع خلقي
كرتقاء بالراء المهملة والتاء المثناة فوق والقاف من الرتق وهو انسداد الفرج باللحم وعفلاء بالعين المهملة والفاء من العفل بفتح العين
والفاء وهو شيء يجتمع في قبل المرأة شبيه بالادرة للرجل بخلاف نحو عجزاء بالجيم والزاي الكبيرة العجز فان المانع من عجز تخلف الاستعمال فان
العرب قالوا في المؤنث عجزاء ولم يقولوا في المذكر اعجز فلا يقال رجال الى ولا عجز الا اذا سمع يحفظ ولا يقاس عليه هذا مقتضى
كلامه وهو في ذلك تابع للتسهيل نقل المرادي وابن عقيل في شرحيهما على التسهيل عن ابن مالك انه ذكر في غير التسهيل ان فعلاء يطرد في
هذا النوع كاطراده في احمر وحمراء وما ذكره من انهم لا يقولون امرأة الياء ولا رجل اعجز هو على اشهر اللغات وقد حكي امرأة الياء ورجل اعجز
فعلى هذا يقال رجال الى ونساء الى ورجال عجز ونساء عجز ونقول في جمع نحو ابيض بيض بكسر الاول تصحيحا للعين لئلا تنقلب الياء واوا ووزن فعل
بالضم على الاصل لا فعل بالكسر والى فعل اشار الناظم بقوله فعل لنحو احمر وحمرا البنا الثاني من ابنية الكثرة فعل بضمتين وهو يطرد في
حسن لامر لما فرغ من فعل بالاسكان عقبه بفعل بالتحريك لانهما وزنان لم يختلفا الا بالحركة والسكون وهو مطرد في شيئين احدهما

في الجمع

في وصف على فعول بفتح الفاء بمعنى فاعل كصبور وصبر وغفور وغفر بخلاف فعول بمعنى مفعول كحلوب وركوب فانهما بمعنى مفعول والثاني في اسم رباعي في
العدد بمدة الف او واو او ياء قبل لام صحيحة غير معتلة مطلقا من غير تقييد بحرف معين من احرف العلة او غير مضاعف ان كانت المدة الفا الا
غير وما مدته الف ثلاثة اوزان مفتوح الاول نحو قذال للمذكر وهو جماع مؤخر الراس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية واتان
بالمثناة الفوقانية للمؤنث من الحمير ومكسور الفا نحو حمار للمذكر وذراع للمؤنث ومضموم الفا نحو غراب للمذكر وكراع للمؤنث وما مدته
ياء نحو قضيب للمذكر وكثيب للمؤنث وما مدته واو نحو عمود للمذكر وقلوص للمؤنث وهي الشابة من النوق وما مدته ياء او واو مع التضعيف نحو
سرير للمذكر وذلول للمؤنث وخرج بقوله لام غير معتلة نحو كساء وقباء فلا يجمعان على فعل لاجل اعتلال اللام لانهما لو جمعا على فعل لزم
قلب الضمة كسرة لتنقلب الواو ياء وكساء وليسلم باقيا فيصير على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين وهو بناء قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروج من
الضمة الى الكسرة والتحول ذلك غالب لا لازم فقد قال ابن يعيش ما نصه وقالوا في المعتل ثني وثن والاصل ثني بضم النون فابدلوا
من الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا كما فعلوا ذلك في اجر ودل وخرج بقوله غير مضاعف ان كانت المدة الفا نحو هلال وسنان
فلا يجمعان على فعل لاجل تصحيحها الى اللام مع الالف فلا يقال في جمعهما هلل ولا سنن لما فيهما من ثقل التضعيف مع الضم وشذ عنان
بكسر العين لما يقاد به الفرس وحجاج بفتحها ... الاعلى للاعلى والاسفل للاسفل وعنن وحجاج بحا مهملة فجيمين العظم
المستدير حول العين ... هو الاعلى الذي ينبت عليه الحاجب وحجج وطواط بفتح الواو ومهملتين الضعيف وطط ويحفظ فعل بضمتين
في فعل بفتح الفاء وكسر العين اسما نحو نمر وصفة نحو خشن وفي فعيل صفة نحو نذير وفي فعيلة اسما نحو صحيفة وصفة نحو نجيبة
وفي فعل بفتح اوله وسكون ثانيه نحو سقف ورهن وفي فاعل نحو بازل وشارف وفي فعل بفتحتين نحو نصف وفي فعال بكسر الفاء وفتحها
صفة نحو كنان بكسر الكاف وصناع بفتح الصاد الصانع الحاذق وفي فعلة بفتح اوله وكسر ثانيه نحو فرحة وفي فعلة بفتحتين نحو خشبة وفي فعل
بكسر اوله وسكون ثانيه نحو ستر والى فعل بضمتين اشار الناظم وفعل لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام اعلالا فقد ما لم يضاعف في الاعم
ذو الالف البنا الثالث فعل بضم اوله وفتح ثانيه ولو قدمه على فعل بضمتين لكان اولى لانه اخف منه وهو مطرد في شيئين احدهما
في اسم على فعلة بضم اوله وسكون ثانيه ويستوي في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها فالصحيح كغرفة وقربة وغرف وقرب والمعتل
اللام نحو مدية ومدى ودمية ودمى والمضاعف اللام نحو حجة وحجج ومدة ومدد والثاني في الفعلى بضم الفاء انثى افعل صفة كالكبرى
انثى الاكبر والوسطى انثى الاوسط والصغرى انثى الاصغر بخلاف حبلى فانها ليست انثى افعل لانه صفة لا مذكر لها فلا يجمع على حبل وشذ
فعل في فعلة صفة نحو بهمة بضم الباء الموحدة وسكون الهاء وهو الرجل الشجاع الذي لا يدرى من اين يؤتى لشدة باسه وجمع بهم قاله
في الصحاح وفعلى مصدرا نحو رؤيا بمعنى رأى في منامه رؤيا على فعلى من غير تنوين وجمع الرؤيا رؤى بالتنوين مثل رعى قاله الجوهري و
فعلة بفتح اوله وسكون ثانيه نحو نوبة بفتح النون والباء الموحدة وقاس عليهما الفراء وفعلة بفتح اوله وسكون ثانيه معتل اللام نحو
قرية وقرى وفعلة بفتح اوله وسكون ثانيه صحيح اللام نحو بدرة بفتح الموحدة وهي عشرة آلاف درهم وجمعها بدر بكسر اوله وفتح ثانيه
ولم اقف على جمعها على فعل بضم اوله وفتح ثانيه فذكرها هنا بنظر وفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه معتلا نحو لحية ولحى وفعلة بضم اوله
وفتح ثانيه نحو تخمة بالتاء المثناة فوق والخاء المعجمة والى فعل بضم اوله وفتح ثانيه اشار الناظم بقوله وفعل جمعا لفعلة عرف ونحو كبرى
البنا الرابع فعل بكسر اوله وفتح ثانيه وهو جمع لاسم تام على وزن فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه غير واحد كحجة وحجج وفي التنزيل ثماني
حجج وكسرة وكسر وفرية بالفاء والياء المثناة تحت وهي الكذبة وفرى وخرج بذكر الاسم الصفة نحو صفرة وكذبة وعزة وبالتمام نحو
عدة وزنة فانهما نقصا الفاء وعوضا منها التاء والى ذلك اشار الناظم بقوله في فعلة فعل ويحفظ فعل بالتاء في فعلة واحد فعل بكسر الفاء
وسكون العين نحو سدرة وسدر ولا يقال في تينة واحدة التين تين حملا على سدر في المعوض عن لامها التا ... وغزى في
فعلة الاجوف بفتح اوله وسكون ثانيه نحو حاجة وحوج وقامة وقيم وفي فعلة المضعفة نحو ذكرى وذكر في فعلة بفتح اوله وسكون ثانيه
صحيح الاصول نحو قصعة وقصع وجفنة وجفن وفي فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه صفة نحو ذربة بكسر الذال المعجمة وسكون الراء و
بالباء الموحدة كما في الصحاح والضبنا وضبن بكسر الضاد المهملة يقال في جمعها ذرب ... والذربة المرأة البذيئة اللسان والضبن
الرجل الشجاع وفعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو هدم بكسر الهاء وسكون الدال المهملة الثوب الخلق جمعوه على هدم رواه ابن السيد
وفي فعلة بضم اوله كصورة وصور بكسر الصاد لغة في الصورة بضمها جمع صورة قاله في الصحاح البنا الخامس فعلة بضم اوله وفتح ثانيه
وهو مطرد في وصف لعاقل مذكر على بنية فاعل معتل اللام بالياء او الواو كرام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة والاصل فيهن
رمية وقضية وغزوة قلبت الياء والواو الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقبلها فعلة بفتح الفاء وان الفتحة حولت ضمة للفرق بين

معتل اللام وصحيحها وإليه أشار الناظم بقوله في نحو رام ذو اطراد فعلة فخرج بقوله وصف نحو واد وبالتذكير نحو فارهة وبالعقل
نحو أسد ضار وبوزن فاعل نحو ظريف وبالمعتل اللام نحو ضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ في صفة على غير فاعل
نحو كمي وكماة وفي فاعل اسما نحو باز وبزاة وفي فاعل صحيح اللام نحو هادر وهدرة وبالك الهملة وهو الرجل الذي
لا يعتد به البناء السادس فعلة بفتحتين وهو شائع في وصف المذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وساحر وسحرة وسافر وسفرة و
بار وبررة قال الله تعالى وجاء السحرة بأيدي سفرة كرام بررة وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس وإليه أشار الناظم بقوله وشاع نحو
كامل وكملة فخرج بالوصف الاسم نحو واد وبالتذكير نحو طالق وحائض وبالعقل نحو سابق ولاحق صفتي فرسين وبصحيح اللام
نحو قاض وغاز فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة بفتحتين باطراد وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة ووزنها فعلة وفي بعض نسخ
الصحاح وزن سادة فعلة وهو سهو وقوله شائع تبع فيه النظم وكان الأولى أن يعبر بمطرد لأنه لا يلزم من الشياع الاطراد البناء
السابع فعلى بفتح أوله وسكون ثانيه وهو جمع لما دل على آفة من هلاك أو توجع أو نقص أو تشتت من فعيل حال كونه وصفا للمفعول كالتوجع
كجريح وجرحى وأسير وأسرى والهلك نحو قتيل وقتلى وصريع وصرعى وحمل عليه شذوذا وزنا مما دل على آفة من ذلك حملها الفعل
وصفا للفاعل لا للمفعول كمريض ومرضى الثاني فعل بفتح أوله وكسر ثانيه كزمن وزمنى وهذا الوصف مما يدل على التوجع الثالث
فاعل كهالك وهلكى والرابع فيعل بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كميت أصله ميوت اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما
بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء لاجتماع المثلين وهل هو فيعل بكسر العين أو فتحها وأبدلت الفتحة كسرة أو فيعل كطريف
أقوال محكية في مبسوطات أشهرها أولها والخامس أفعل كأحمق وحمقى والسادس فعلان كسكران وسكرى وهذان الوصفان مما يدل
على نقص وقد ... كيس وكيسى وذرب وذربى وجلد وجلدى وإلى فعلى أشار الناظم بقوله فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت
البناء الثامن فعلة بكسر أوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل حال كونه اسما بضم الفاء وسكون العين بشرط كونه صحيح اللام نحو قرط وقرطة
وقرطة بالقاف والراء والطاء المهملتين ما يعلق من شحمة الأذن ودرج ودرجة بالجيم ومضاعفا نحو دب ودببة وقليل في اسم على ... والجوف نحو كوز وكوزة بالزاء
فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو غرد بالغين المعجمة والزاي نوع من الكمأة وهو عند الفراء بفتح الفاء وعند غيره بكسرها ولفظ الصحاح
أن غردة جمع لمكسور الفاء أو بكسرها نحو قرد وقردة بالقاف والراء وقل في نحو ذكر بفتحتين ضد الأنثى وكذا كنف وهادر و...
ودقعة وخطوع والبناء أشار الناظم بقوله لفعل اسما صح لاما فعلة والوضع في فعل وفعل قلله وخرج بقوله صحيح اللام نحو ناي و
نحو دهي فلا يجمع شيء منها على فعلة البناء التاسع فعل بضم أوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف على زنة فاعل أو فاعلة حال كونه
صحيح اللام سواء صحت عينهما أو اعتلت كصائم وصائمة ومؤنثهما كضاربة وصائمة فتقول في جمعهما ضرب وصوم وندر في نحو
حائض وحيض وخرج بقيد الوصفية الاسم نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل وإليه أشار الناظم بقوله وفعل
لفاعل وفاعلة وصفين وندر نحو غاز وغزى وعاف بالعين المهملة والفاء أي سائل وعفى لاعتلال لامهما كما ندر فعل في نحو
امرأة خريدة بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وهي المرأة ذات حياء بالحاء المهملة وبالمثناة التحتانية وقيل العذراء
وجمعها خرد وقالوا خرائد على القياس ونفساء ونفس ورجل أعزل ورجال عزل الذي لم يكن معه سلاح وزعم الأصفهاني أن أفعل لا يجمع
على فعل ورد بالسماع كقولهم ... مثال الأسود الضراغم وفارق باب أحمر لأنه وصف غير لازم بدليل
لونا ول ... أو سبقا أو نحو ذلك عند هذه الصفة البناء العاشر فعال بضم أوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف مذكر على زنة
فاعل صحيح اللام سواء كانت لامه همزة أم لا كصائم وصوام وقائم وقوام وقارئ وقراء وقد ندر فعال في فاعلة جمع كقوله وهو القطامي أبصارهن
إلى الشبان مائلة وقد أراهن عني غير صداد قال الموضح في الحواشي لا أعلم أحدا ذكر مجيئه في فاعلة إلا في هذا البيت و
حكايته مشهورة بين الأصمعي وابن الأعرابي والظاهر أن الضمير المؤنث للأبصار لا للنساء لأنه يقال بصر صاد كما يقال بصير صاد فهو جمع
صاد لا جمع صادة لأن قياس فعال أن يكون جمع فاعل لا فاعلة انتهى ولا يخفى ضعفه لما فيه من مخالفة الضمائر وعود الضمير على غير الأحد
عنه وندر فعال في فاعل المعتل اللام بالواو والياء كغزاء جمع غاز وسراء جمع سار والأصل غزاو وسراي قلبت الواو والياء همزة لتطرفهما إثر ألف
زائدة الحادي عشر فعال بكسر أوله وهو يكون جمعا لاثني عشر وزنا الأول والثاني فعل وفعلة بفتح الفاء وسكون العين فيهما حال كونهما
اسمين أو وصفين غير يائي الفاء والعين فالاسم منهما نحو كعب وكعاب وقصعة وقصاع والصفة منهما نحو صعب بمهملتين وصعاب وخدلة
بالخاء المعجمة والدال المهملة ممتلئة الساقين والذراعين وندر فعال في جمع فعل يائي الفاء نحو يعر بالياء المثناة تحت وبالعين
والراء المهملتين الجدي يربط في الزبية للأسد ليقع فيها ونحو في المثل أذل من يعر أو يائي العين نحو ضيف وضياف وضيعة بالضاد المعجمة وضياع

وإليه أشار الناظم بقوله فعل وفعلة فعال لهما وقل فيما عينه الياء منهما الوزن الثالث والرابع فعل وفعلة بفتح أولهما وثانيهما حال كونهما
اسمين غير معتلي اللام ولا مضعفين كجمل وجمال وجبل وجبال بالجيم فيهما ورقبة ورقاب وثمرة وثمار فخرج نحو فتى وعصا لاعتلال اللام
ونحو طلل لتضعيفه ونحو بطل لأنه صفة وشذ فلا يعتد بها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وفعل أيضا له فعال ما لم يكن في لامه اعتلال أو
يك مضعفا ومثل فعل ذو التا الوزن الخامس والسادس فعل بكسر أوله وسكون ثانيه كذئب وذئاب وبئر وبئار وفعل بضم الفاء وسكون العين كرمح
ودهن ودهان ورمح ورماح وشرط هذين الوزنين أن يكونا اسمين احترازا من نحو حلف وحلو وشرط ثانيهما أن لا يكون واوي العين نحو حوت
ولا يائي اللام نحو مدية قاله المرادي أخذا من التسهيل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وفعل مع فعل فاقبل الوزن السابع والثامن فعيل بمعنى
فاعل ومؤنثه صحيحي اللام كظريف وظراف وكريم وكرام وشريف وشراف ومؤنثها كظريفة وظراف وكريمة وكرام وشريفة وشراف بخلاف
غني وولي ومؤنثهما لاعتلال اللام وبخلاف نحو جريح فإنه بمعنى مفعول وقرأ الكسائي في مخلفهم خلافا بكسر الجيم قال الفراء والزجاج هو
جمع خلف بمعنى ... وهو المكسور قاله أبو حيان في البسيط فاقتضى هذا أن فعيلا الوصف قد يجمع
على فعال وإن كان بمعنى مفعول قاله الموضح في الحواشي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وفي فعيل وصف فاعل ورد كذاك في أنثاه أيضا
اطرد والخمسة الباقية من الثلاثة عشر وزنا مما يجمع على فعال فعلان بفتح الفاء ومؤنثه فعلى بالألف وفعلانة بالتاء وفعلان بضم الفاء
وفعلان بضم الفاء صفة وأنثاه فعلانة بالتاء أمثلة مفتوح الفاء كغضبان وغضاب وغضبى وغضاب وندمان وندام ومضموم الفاء نحو وندمانة وندام ٢
خمصان وخماص وخمصانة وخماص وفي الحديث تغدو خماصا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وشاع في وصف على فعلانا وأنثييه أو
على فعلانا ومثله فعلانة والعرب التزموا في فعيل وأنثاه إذا كانا واويي العين صحيحي اللامين كطويل وطويلة أن لا يجمعا إلا على فعال
كما بخلاف غيرهما فإنه لا يلزم فعالا بل يجمع عليه وعلى غيره تقول كريم وكرماء وكرام وظريف وظرفاء وظراف وشريف وشرفاء وشراف وأما قولهم أيضا
نحو طويل في ذلك لعلته قال في المحكم قال ابن جني لم يأت فعيل صفة عينه واو وفاؤه ولامه صحيحان إلا في ثلاث كلمات طويل وقويم
وصويب من قولهم سهم صويب بمعنى صائب قال وأما العويص فإنه وإن كان صفة إلا أنه صار اسما انتهى وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وألزمه في
نحو طويل وطويلة تفي ويحفظ فعال في وصف على فاعل نحو راع ورعاء وفي التنزيل حتى يصدر الرعاء وقائم وقيام وفي التنزيل ولا آمين أم
بهمزة ممدودة وميم مشددة من أم بمعنى قصد وأصله آمم كضارب فأدغم الميم في الميم للتماثل وجمع أم بكسر الهمزة كهيام قيل ومنه قوله
واجعلنا للمتقين إماما أي قاصدين لهم ومؤنثاهن كراعية ورعاء وقائمة وقيام ويحفظ في وصف على أفعل نحو أعجف ... وأم وإمام ٢
عجفاء وعجاف ومنه سبع عجاف لأن مفرده نفرة عجفاء وحكى الفارسي وأبو حاتم أجرب وجرباء وأبو حاتم أبطح وبطاح قاله ابن شعبة في شرح
إصلاح المنطق ... وفي وصف على فعال بتخفيف العين نحو جواد بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والأصل
جواد قلبت الواو ياء لوقوعها إثر كسرة ... وفي وصف على فيعل نحو خير بفتح الخاء وتشديد الياء المثناة تحت
المكسورة وخيار وفي وصف على فعال نحو ... وبطاح وفي وصف على فعلى بضم الفاء نحو أنثى وإناث وفي اسم على فعول بفتح الفاء
نحو قلوص وقلاص وفي فعل بفتح أوله وكسر ثانيه نحو رخل ورخال وهو بالزاي والخاء المعجمتين الأنثى من أولاد الضأن وفي فعلة بفتح أوله
وكسر ثانيه نحو نمرة ونمار وفي فعالة نحو عباءة وعباء وفي فعلة بضم أوله وسكون ثانيه نحو برمة وبرام ونطفة ونطاف وفي فعل بضم
أوله وسكون وفتح ثانيه كربع ورباع وفي فعل بضمتين نحو جمد وجماد وفي فعيل نحو فصيل وفصال وفي فعل بفتح أوله وضم ثانيه كسبع
وسباع وفي فعلان بفتح الفاء وسكون العين كضبعان وضباع البناء الثاني عشر من أبنية الكثرة فعول بضمتين ويطرد في ألفاظ أربعة
أحدها اسم على فعل بفتح أوله وكسر ثانيه نحو كبد وكبود ووعل ووعول وهو في فعول نظير أي في فعل كالأمر وإليه يشير بقول النظم
وفعول فعل كبك ... نحو نمر ونمور ... على غير القياس قال في المحكم ... معول
الربعي فيها عبابيل أسود ونمر أنشده سيبويه فقال ابن الصائغ أراد نمرا بسكون الميم ثم نقل وأتبع وقال غيره هذا يكون مقصورا في
مختصرا من نمور فحذف الواو للضرورة وقالوا أيضا في جمعها نمار على غير القياس فيحصل في جمعه ... واحد وهو نمور وثلاثة
على غير القياس فيحصل في جمعه ... والثلاثة الباقية من الأربعة التي يطرد
فيها فعول الاسم الثلاثي ساكن العين حال كونه ... نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس وخرج عنه حوض ...
فيه فعول وشذ في زوج زووج وهم الجماعة من الناس ... مكسورها نحو حمل ... وضرس وضروس ومضمومها نحو جند وجنود
وبرد وبرود وإليه أشار الناظم بقوله كذاك يطرد في فعل اسما مطلق الفا إلا في ثلاثة من مضموم الفاء لم يطرد فيها فعول أحدها
معتل العين نحو حوت فإن جمعه حيتان والثاني معتل اللام كمدى فإن جمعه مدي قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك قال في المحكم المدى من

المكاييل معروف وقال ابن الاعرابي هو مكيال ضخم لاهل الشام واهل مصر والجمع امداد قال الجوهري هو القفيز الشامي وهو غير المد وشذ في جمع نؤي بنون مضمومة بعدها همزة ساكنة نؤي بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء قال الشاعر خلت الا اياصر او نؤيا محافرها كانه زبر الارضين فالاحرف ستشتا واياصر منصوب على الاستثناء وهو بالياء المثناة التحتانية والصاد المهملة جمع ايصر حبل قصير يشد في اسفل الخباء وتدا والنؤي بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء جمع نؤي وهو حفيرة تجعل حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر واصل الجمع نؤوي على وزن فعول اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء ثم ادغمت احدى اليائين في الاخرى لتماثلهما فصار نؤيا ويقال فيه ايضا بكسرتين اتباعا للكسرة الهمزة وناس يبعدون الهمزة ثم يقولون انا على القلب مثل ابار وابار والاسنين بكسر الهمزة جمع ضنا وهو الغدير قال المستقي الثالث فعل بضم الفاء المضاعف فانه لا يجمع على فعول نحو مد بضم الميم المكيال فانه يجمع على امداد وشذ في جمع حص بالحاء المهملة المضمومة والصاد المهملة وهو الورس قال الجوهري وقال عنترة الزعفران قال عمرو بن كلثوم مشعشعة كان الحص فيها اذا ما الماء خالطها سخينا حصوص فاعل شاذ ويحفظ فعول في فعل بفتحتين كاسد واسود وشجن بالشين والجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن ايضا الحزن والجمع شجان والندب بفتح النون والدال المهملة وبالباء الموحدة الخطر واثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب وذكر مقابل انثى والجمع ذكور وطلل في طلول الباء الثالث عشر فعلان بكسر الفاء وسكون ثانيه ويطرد باسم في الفاظ اربعة اسم على فعال بضم الفاء كغلام وغلمان وغراب وغربان او على فعل بضم اوله وفتح ثانيه كصرد لطائر وصردان وجرذ بالجيم والراء والذال نوع من الفيران والجمع جرذان او فعل بضم اوله وسكون ثانيه حال كونه واوي العين نحو حوت وحيتان وكوز وكيزان بالزاي او على فعل كتاج بالجيم وتيجان وساج وسيجان وخال وخيلان وهي النقطة السوداء في البدن وجار وجيران ونار ونيران وقاع وقيعان والالف في الجمع منقلبة عن ياء والخال اخو الام الف منقلبة عن واو وجمعه اخوال وقل فعلان في فعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو حسل وحسلان وصرصر وصرصان وخشف وخشفان وخيط وخيطان وزند وزندان وشقذ وشقذان وشيخ وشيخان وصنو وصنوان وقنو وقنوان هذه تسعة الفاظ ذكرها ابن جني ونظمها ابن مالك في بيتين فقال للحسل الخرص التكسير فعلان وهكذا قل خشفان وخيطان وزندان وشقذ وشيخ هكذا جمعت ومثل ذلك صنوان وقنوان الحسل ولد الضب والخرص سنان الرمح والخشف الغزال والخيط قطيع النعام والزند الميل وابهم فرخ الشجرة وقيل ما لان من اغصانها والشقذ ولد الحرباء والشيخ معروف والصنو والقنو مثلان وفي فعل بفتحتين نحو خزز بفتح الخاء المعجمة والزاي ذكر الحبارى سمي بذلك لسكونه في الخراب وجمعه خزان بكسر الخاء قاله في الصحاح وفي فعال بفتح اوله نحو غزال وغزلان وفي فعال بكسر اوله نحو ضوار بكسر الضاد المهملة وحكي ضمها وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه صيران تقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفي فاعل نحو حائط وحيطان وفي فعيل نحو ظليم بفتح الظاء المشالة ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها وفي فعول نحو خروف وخرفان وفي فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو نسوة ونسوان وفي وصف على فعل نحو ضيف وضيفان او على فعال نحو شجاع وشجعان الباء الرابع عشر فعلان بضم اوله وسكون ثانيه ويكثر في الفاظ ثلاثة في اسم على فعل بفتح اوله وسكون ثانيه كظهر بالمشالة وظهران وبطن وبطنان او على فعل بفتحتين حال كونه صحيح الكلام العين كذكر وذكران وحلج المثنى من المعز وحلجان قال الموضح في الحواشي هذا مثال ابي حيان وهو غلط لان حلجا صفة لا اسم انتهى وهذا الاعتراض بالنظر الى الوصف الاصلي لا باعتبار غلبة الاسمية او على فعيل كقضيب وقضبان ورغيف ورغفان وقل فعلان بضم الفاء في فاعل نحو راكب وركبان وراجل ورجلان والجمع راجل على رجل كصحب ورجالة ورجال وفي افعل نحو اسود وسودان واحمر وحمران وزعم الفراء ان سودان وحمران جمع سود وحمر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد ورد بان فعلا صفة لا يجمع على فعلان وفي فعال بضم الفاء كحوار بالحاء المهملة وحوران والكثير حيران وزقاق بزاي وقافين وهو السكة وزقاق بادغام عينه في الامرين وان المانع من لغة المثلين وعمر غير المقيس بالكثير وغير المحفوظ بالقليل ولم يخالف التسهيل الا في حلوع فانه جعله من قسم المحفوظ بناء على انه صفة الباء الخامس عشر فعلاء بضم اوله وفتح ثانيه ويطرد في فعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى فاعل او بمعنى مفعل او مفعل غالبا لكونه غير مضاعف ولا معتل اللام فالاول كظريف وظرفاء وكريم وكرماء وبخيل وبخلاء والى ذلك اشار الناظم بقوله ولكريم وبخيل فعلا كذا لما ضاهاهما قد جعلا ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط فانهم استغنوا فيهن بفعال قال سيبويه ولا يقولون صغراء ولا صبحاء ولا سمناء والثاني كسميع بمعنى مسمع واليم بمعنى مؤلم فانه يقال في جمعهما سمعاء والماء قاله ابن مالك وسوع فيها والثالث نحو جليس وخليط بمعنى مجالس ومخالط فانه يقال في جمعهما جلساء وخلطاء وشذ اسير واسراء وقتيل و

وكثير في كثبان

قتلاء

وقتلاء لانها بمعنى مفعول وكثر فعلاء في فاعل دالا على معنى غير مكتسب كالغريزة بالغين المعجمة والزاي والزاي هي الطبيعة التي طبع الانسان عليها كعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء فان العقل والصلاح والشعر من الاوصاف الشبيهة بالاوصاف الغريزية كالكرم والبخل من حيث ان كلا منهما غير مكتسب وشذ فعلاء في نحو جبان وجبناء وخليفة وخلفاء قال سيبويه وقولهم خلفاء في المعنى محمول على خليف لانه لا يقع الا على مذكر والتاء لا تثبت في تكسير قال ابو علي جمع خليفة خلائف على خلائف كرام امر الهم جمع كريمة وسمح بسين مهملة مفتوحة وميم ساكنة وفي اخره حاء مهملة الكريم وجمعه سمحاء بالحاء المهملة خلافا لابي حيان وودود وودداء ورسول ورسلاء لانها ليست على فعيل ولا فاعل الباء السادس عشر افعلاء بكسر ثالثه وهو نائب عن فعلاء في الصفة من فعيل بمعنى فاعل كشديد واشداء وعزيز واعزاء وفي المعتل اللام من فعيل بمعنى فاعل كولي واولياء وغني واغنياء وانما ناب افعلاء عن فعلاء في المعتل اللام والمضاعف لانهم لو قالوا في غني غنياء لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فيقلب الفا فيلتقي الفان فيحذف احدهما فتختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لان حرف العلة بعده الف فلا يعل لاجلها ولو قالوا شدداء لثقل حرفا التضعيف لعدم الفاصل ولا يمكن الادغام لان فعلاء وزن خاص بالاسم فلا يدغم وشذ نبي وانبياء وسخي واسخياء وشذ افعلاء في غير المضاعف والمعتل نحو نصيب وانصباء وصديق واصدقاء وهين واهوناء واما ظنين واظناء فشاذ وان كان مضاعفا لانه بالظاء المشالة بمعنى متهم فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل وبالطاء المهملة اسم لا صفة والى ذلك اشار الناظم بقوله وناب عنه افعلاء في المعل لاما ومضعف وغير ذلك قل الباء السابع عشر فواعل ويطرد في الفاظ سبعة ثانيها الف زائدة او واو غير ملحقة بجناس وذلك في فاعلة اسما او صفة كناصية وكاذبة فناصية اسم وكاذبة صفة فيقال في جمعها نواصي وكواذب وحوالي وفي اسم على فوعل كجوهر وجواهر وكوثر وكواثر او اسم على فوعلة كصومعة وصوامع وزوبعة وزوابع والصومعة بيت النصارى قال في القاموس والزوبعة بالزاي والباء الموحدة المفتوحتين اسم رئيس من الجن ومنه سمي الاعصار زوبعة وهو ريح تثير الغبار ترتفع الى السماء كانه عمود قاله في الصحاح او اسم على فاعل بالفتح في الفاعل كخاتم على احدى اللغتين وخواتم وقالب على لغة الفتح وقوالب وطابع كذلك وطوابع او اسم على فاعلاء بالكسر عينه وبالمد نحو قاصعاء وقواصع ونافقاء ونوافق وراهطاء ورواهط والثلاثة اسماء لجحرة اليربوع فالراهطاء بالراء والطاء المهملة هي التي يخرج منها التراب ويجمعه والقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين حفرة يحفرها ثم يلقي بالتراب الذي اخرجه من الراهطاء فيسد به فم الجحر لئلا يدخل عليه والنافقاء بالنون والفاء والقاف جحر يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يرققه فاذا اتي من قبل القاصعاء ضرب النافقاء براسه فخرج وهو اسم على فاعل بكسر العين كجائز وجوائز وهو بالجيم والزاي المعجمة الخشبة المعترضة بين الحائطين ومنه جائزة الطاحون وقيل الخشبة التي يحمل عليها خشب البيت وكاهل وهو مجمع الكتفين وكواهل وفي وصف على فاعل بكسر العين لمؤنث لا تدخله تاء الفرق كحائض وحوائض وطالق وطوالق او وصف على فاعل لغير عاقل من المذكر كصاهل صفة فرس وصواهل وشاهق صفة مكان وشواهق وطالع صفة نجم وطوالع وشذ فواعل من وصف على فاعل لمذكر عاقل من ذلك قولهم فوارس في جمع فارس ونواكس جمع ناكس قال الفرزدق واذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار وفي جمع سابق سوابق وفي جمع هالك هوالك قال ابن ... عند ذلك فانه هالك في الهوالك وزعم بعضهم ان ذلك كله غير شاذ لانه جمع لفاعلة وكانه قيل طائفة هالكة وطوائف هوالك وكذا الباقي نقله الموضح في الحواشي والفرد وقال ابن الحاجب في شرح المفصل انما نوادر فالذي حسن انتفاء اللبس بينه وبين المؤنث لانهم لا يقولون امراة فارسة واما هوالك فجاء في مثل هالك في الهوالك والامثال كثيرا ما تخرج على القياس واما نواكس فضرورة وخرج بقولنا ثانيها الف زائدة نحو ادم فان الفه غير زائدة فيقال في جمعه اوادم بزنة افاعل لا فواعل وبقولنا او واو غير ملحقة نحو حوقل فانه ملحق بجعفر فيقال في جمعه حواقل لكن زنته فعالل لا فواعل والى ذلك اشار الناظم بقوله فواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل وحائض وصاهل وفاعلة وشذ في الفارس مع ما ماثله الباء الثامن عشر فعائل ويطرد في كل رباعي مؤنث ثالثه مدة سواء كانت المدة الفا او واوا او ياء وسواء كان اسما او صفة وسواء كان تانيثه بالتاء كسحابة وسحائب وصحيفة وصحائف وحلوبة وحلائب ورسالة ورسائل وذؤابة وذوائب وظريفة وظرائف او كان تانيثه بالمعنى كشمال بكسر الشين مقابل يمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب في جمعها شمائل قال الله تعالى عن اليمين والشمائل وحكي اللحياني في جمع شمال الريح شمائل ايضا وعقاب وعقائب وعجوز وعجائز وسعيد علم امرأة وسعائد وشذ دليل ودلائل وكان تانيثه بالالف المقصورة كحبارى وحبائر او بالممدودة كجلولاء وجلائل بالجيم قرية بناحية فارس وشذ ضرة وضرائر وكنة وكنائن وظنة وظنائن وبحرة وبحائر لانهن غير ثلاثيات والى ذلك اشار الناظم بقوله وبفعائل اجمعن فعالة وشبهه ذا تاء او مزاله الباء التاسع عشر فعالى

بفتح اوله وكسر رابعه ويطرد في الفاظ سبعة احدها فعلاة بفتح اوله وسكون ثانيه كموماة وهي الفلاة الواسعة التي لا ماء
بها وجمعها موام قاله صاحب الضياء والثاني فعلاة بكسر اوله وسكون ثانيه كسعلاة بالسين والعين المهملتين اخبث الغيلان وجمعها
سعال قال عمارة مثل السعالي اخمسا والثالث فعلية بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كهبرية بالباء الموحدة والراء والياء المثناة تحت
مخففة وهي ما يتعلق باصول الشعر مثل نخالة الطحين وقيل ما طار من زغب القطن وجمعها هبار والرابع فعلوة بفتح اوله وسكون ثانيه
وضم ثالثه وفتح رابعه كعرقوة بالعين والراء المهملتين والقاف وهي الخشبة المعترضة على راس الدلو وجمعها عراق والخامس ما حذف
اول زائديه من نحو حبنطى بفتح الحاء والباء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيدت فيه النون والالف للالحاق
بسفرجل فاذا حذف اول زائديه وهو النون قيل في جمعه حباط وقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة وفتح
الواو وما يلبس على الراس وزيدت فيه النون والواو ويلحق بعضه [illegible] فاذا حذف اول زائديه وهو النون قيل في جمعه قلاس والحرز
بحذف اول زائديه من حذف ثانيهما فانه يقال في جمعهما حباطي وقلاسي على فعالي والسادس فعلاء بفتح اوله وسكون ثانيه اسما
كان كصحراء وصحار او صفة لا مذكر لها كعذراء وهي البكر وعذار والسابع ذو الالف المقصورة للتانيث كحبلى وحبال او للالحاق
كذفرى بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة وهو الموضع الذي يعرق من قفا البعير خلف الاذن والالف للالحاق بدرهم
فيجمع على ذفار وعلقى وعلاق تمام العشرين من ابنية الكثرة فعالى بفتح الفاء واللام ورابعه ويشاركه فعالي بالكسر في اربعة في
صحراء وما ذكر بعده من نحو عذراء وحبلى وذفرى فتقول في جمعها صحارى وصحاري وعذارى وعذاري وذفارى وذفاري وعلاقى وعلاقي
بالفتح والكسر في الجميع والى ذلك اشار الناظم بقوله وبالفعالي والفعالى جمعا صحراء والعذراء والقيس اتبعا واشعر بتقديم فعالي بالكسر عن
فعالى بالفتح بما ذكر قبل صحراء وليس لفعالى بالفتح ما ينفرد به عن فعالي بالكسر الا وصف على فعلان او فعلى بفتح اولهما نحو سكران و
سكرى وغضبان وغضبى فتقول في جمعهما سكارى وغضابى بالفتح ولا يقول سكاري وغضابي بالكسر ويرجح في هذين الوصفين فعالى
بضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى على فعالى بفتحها ويحفظ فعالى بفتح الفاء واللام في نحو حبط حبالى ويتيم يتامى وايم ايامى وطاهر طهارى
بني عوف وظهاوى [illegible] ومهارى جمع مهري وشاة ربى اذا اصاب اشها [illegible] ويحفظ فعالى بالضم في نحو قديم وقدامى واسير واسارى و
الحاصل ان هذه الاوزان بالنسبة الى فعالى بالضم ثلثة اقسام احدها ما فعالى بالضم ارجح فيه من فعالى بالفتح وهو سكران وغضبان
وفعلى صفتين والثاني ما فعالى بالضم فيه لازم وهو قديم واسير والثالث ما فعالى فيه ممتنع وهو يتيم وحبط وايم وطاهر ومهري وذفرى
بمعنى مرض الحادي والعشرين فعالي بالفتح في الفاء لتشديد الياء ويطرد فعالي في كل ثلاثي ساكن العين آخره ياء مشددة زائدة
على الثلاثة غير متجددة للنسب كبختي بضم الموحدة وسكون الخاء المعجمة وبخاتي وكرسي وكراسي وقمري بضم القاف وقماري بخلاف نحو عربي
وعجمي لانهما محركا العين ونحو مصري وبصري لان ياءهما متجددة للنسب والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعل فعالي لغير ذي نسب جدد
شذ مقطى وقباطي في نسبة الى القبط وفي الصحاح القبط اهل مصر ورجل قبطي والقبطية ثياب بيض [illegible] والجمع قباطي وفي الصحاح
البخت من الابل معرب وبعضهم يقول هو عربي وينشد لابن قيس الرقيات لبن البخت في قصاع الخلنج الواحد بختي و
الانثى بختية والجمع بخاتي غير مصروف لانه بزنة جمع الجمع ولك تخفيف الياء فتقول البخاتي قال الموضح فالياء في البخاتي متجددة
للنسب وليس بختي وبخاتي كمهري ومهارى لان الياء في مهري للنسب الى مهرة [illegible] لكنها في البختي للنسب الى البخت وبخت كرسي وكراسي
كما لا ينافي في ذلك كان القياس في البختي [illegible] الا انه قد تكون الياء في الاصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمالها حتى يصير الياء
منسيا كالمنسي فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهري ومهاري والمهري بعير منسوب الى قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعمالها
حتى صار اسما للنجيب من الابل قاله المرادي [illegible] شبهه الموضح ويحفظ فعالي في انسان وظربان فانهم قالوا في جمعهما اناسي وظرابي
ولما كان اناسي يتبادر الى الفهم انه جمع انسي حتى قال به بعضهم اشار الى جوابه بقوله واما اناسي فجمع انسان لا جمع انسي لان الياء اخره يا
النسب وتقدم ان ما ختم بيا النسب لا يجمع على فعالي واناسي اصله اناسين فابدلوا النون ياء وادغموا الياء المبدلة من الف انسان فيهما
كما قالوا ظربان وظرابي واصله ظرابين فابدلوا النون ياء لان العرب نطقت بذلك على الاصل فقالوا اناسين وظرابين وهذا تبيين
انما بدل النون ياء فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور ولو كان اناسي جمع انسي لقيل في جمع جني جناني وفي جمع تركي تراكي قاله ابن مالك
في شرح الكافية ذاد ابنه وهذا لا يقول به احد ثم هي الظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة قال الجوهري دويبة
كالهرة منتنة الريح تزعم العرب انها تفسو في ثوب احدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب قال في المحكم الظربان دويبة
تشبه الكلب اصلم الاذنين طويل الخرطوم اسود السراة ابيض البطن منتن الريح كثير الفسوا انتهى الثاني والعشرون فعالل ونظائره

انواع اربعة وهي الرباعي والخماسي مجردين او مزيدا فيهما فالاول الرباعي المجرد ويكون مفتوح الفاء واللام الاولى ومكسورهما ومضمومهما
فالمفتوح كجعفر وهو النهر الصغير وجمعه جعافر والمكسور نحو زبرج بالزاي والباء الموحدة والراء والجيم وهو من اسماء الذهب والسحاب الرقيق
الذي فيه حمرة وجمعه زبارج والمضموم نحو برثن بالباء الموحدة والراء المهملة والثاء المثلثة فوق وهو مخالب الضبع كالاصابع للانسان
وجمعه براثن والثاني الخماسي المجرد كسفرجل وجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة
والمراة السمجة ويجب في جمع الخماسي حذف خامسه تخفيفا لان الثقل حصل به فتقول في جمع سفرجل سفارج بحذف اللام وفي جحمرش
جحامر بحذف الشين وانت بالخيار في حذف الرابع والخامس ان كان الحرف الرابع من الخماسي مشبها للحروف العشرة التي تزاد في الكلم
شبهها اما لكونه بلفظ احدها كخدرنق بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهي العنكبوت قال
المثنى مواض بواص ينسج داود عندها اذا وقعت فيه كنسج الخدرنق ورابعه النون وهي حرف اصلي لا لها لا نحكم بزيادتها متوسطة
الاخيرة وثانيه ولكنها من لفظ الحروف التي تزاد او يكون من مخرجها من مخرج الحرف الزائد كفرزدق جمع فرزدقة وهي القطعة من العجين
همام بن غالب بن صعصعة الشاعر فان الدال التي هي الحرف الرابع ليست بلفظ حروف الزيادة ولكنها من مخرج التاء المثناة الفوقانية في
طرف اللسان واصول الثنيتين العليين والحاصل انه اذا جمعت الخماسي فان لم يكن رابعه شبيها بالزائد تعين حذف خامسه وان
كان رابعه شبيها بالحرف الزائد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحاذف فان شاء حذف الرابع وابقى الخامس فيقول خدارق وفرازق
وان شاء حذف الخامس وابقى الرابع فيقول خدارن وفرازد وهو الاجود المذهب وقال المبرد لا يحذف الا الخامس وبحل الخلاف اذا لم
يكن الخامس شبيها بلفظ الزائد فان اشبهه تعين حذفه فو لا واحدا كخورنق فيقول في جمعه خوارن قد لم الثالث الرباعي المزيد نحو مدحرج
ومتدحرج والرابع الخماسي المزيد نحو قرطبوس قال ابن السكيت بفتح القاف الداهية وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة وخندريس بفتح
الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتانية وسين مهملة الخمر ويجب في الجمع حذف هذين النوعين
الاخيرين وهي الرباعي المزيد فيه والخماسي المزيد ففي مزيد الرباعي يقتصر على حذف زائده فتقول في جمع مدحرج ومتدحرج دحارج بحذف الميم
والتاء فقط وفي مزيد الخماسي يحذف زائده وخامسه فتقول في جمع قرطبوس وخندريس قراطب بحذف الواو والسين وخنادر بحذف الياء
والسين الا اذا كان زائد الرباعي لينا رابعا قبل الآخر فيثبت ويجمع ما هو فيه على فعاليل ان كان الزائد ياء صحيح نحو قنديل قناديل
او كان واوا والفا قلبتا ياء لوقوعهما بعد الكسرة نحو عصفور وعصافير وسرداح بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال المهملة والحاء
المهملتين المكان اللين والناقة الكثيرة اللحم قال الفراء العظيمة وجمعه سراديح الباء الثاني والعشرون شبه فعالل وهو ما ماثله عددا
وهيئة وان خالفه في الزنة كفعاعل وفياعل وفواعل ويطرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو احمر وسكران وصائم ورام وباب كبرى
وسكرى فانها تقدم لها جموع تكسير ولا يجمع على فعالل الا بحذف زيادة ان كانت واحدة سواء كانت اولا او وسطا او اخرا للالحاق
او لغيره وسواء كانت حرف علة او لا كافضل وافاضل ومسجد ومساجد وجوهر وجواهر وصيرف وصيارف وعلقى وعلاقي فالزيادة في الاولين
لغير الالحاق وفي الباقي للالحاق ويحذف ما زاد عليها اي على الزيادة الواحدة فيحذف زيادة واحدة من نحو منطلق وزيادتان اثنتان
من نحو مستخرج ومتذكر بتشديد الكاف ويتعين بقاء الزائد الفاضل على غيره ويحصل الفضل بواحد من سبعة امور ان تقدم
التحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الاصول وهو كونه للالحاق والخروج عن حروف سالتمونيها وان لا يؤدي الى مثال غير موجود
ان لا يؤدي حذفه الى حذف الاخر والسابع مساواته في جواز الحذف وورد هذا في التسهيل الى ثلثة امور المزية من جهة اللفظ والزائد لا يغني
حذفه عن حذف غيره فالمزية من جهة المعنى كالميم مطلقا سواء كان معها حرف مماثل للاصل ام لا وسواء كان ثاني الزائدين ملحقا ام لا
وفي ذلك بين الخماسي والسداسي فتقول في جمع منطلق مطالق بحذف النون وابقاء الميم لا نطالق بحذف الميم وابقاء النون لان الميم
تفضل النون بدلالتها على الفاعل وتصدرها ووجوب تحركها واختصاصها بالاسم وتقول في جمع مستدع مداع بحذف السين
والتاء معا لان بقاءهما مخل ببنية الجمع وابقاء الميم لان لها مزية عليهما كما تقدم ولا تسابع ولا تداع بحذف الميم والتاء من الاول لانه
بناء غير موجود والميم والسين من الثاني لانه وان كان بناء موجودا كتباع لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل خلافا
للمبرد في نحو مقعنسس اما احد زائديه للالحاق فانه يقول في جمعه قعاسس بحذف الميم والنون وبقي السين ترجيحا للمماثلة الاصل
لان السين زيدت للالحاق باحرنجم وبقاء الملحق اولى من غيره وخالفه سيبويه في ذلك وكالهمزة والياء التحتانية المتصدرتين
في اول الكلمة كالندد ويلندد بفتح اولهما وثانيهما وسكون النون منهما وهما بمعنى الالد وهو الشديد الخصومة نص عليه الجوهري
وصاحب الضياء ومنه خصم الد وفي التنزيل الد الخصام فتقول في جمعهما الاد ويلاد بحذف النون وابقاء الهمزة والياء التحتانية

وتحركهما ولكونهما في موضع يتقعان فيه ذا لين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل على معنى اصلا فالاصل الاولى بالادغام
احد المثلين في الآخر والمزية من جهة اللفظ كالتاء من استخرج علما تقول في جمعه تخارج بحذف السين وابقاء التاء لان له نظيرا
وهو تماثيل ولا تقول سخارج بحذف التاء وابقاء السين لان سفاعيل معدوم والمزية من جهة كون الحرف لا يغني حذفه عن حذف
غيره وهي ما ذكره بقوله واذا كان حذف احدى الزيادتين مغنيا عن حذف الاخرى بدون العكس تعين حذف المغني حذفها كما في حيزبون
بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي وضم الباء الموحدة العجوز وفيه ثلث زوائد الياء والواو والنون فتقول في جمعه
حزابين بحذف الياء وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما اوثرت الواو بالبقاء لان الياء اذا حذفت اغنى حذفها عن حذف الواو
لبقائها رابعة قبل الآخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء ولا تقل حيازبن بحذف الواو وسكون الموحدة قبل النون لان ذلك
وهو حذف الواو لا يغني عن حذف الياء بل هو محوج الى ان تحذف الياء ايضا وتقول حزابين لصيرورته على مفاعل اذ لا يقع بعد الف التكسير
ثلثة احرف اوسطها ساكن الا وهو حرف معتل كمصابيح وقناديل فان تكافأت الزيادتان في الترجيح فالحاذف مخير اذ لا مزية لاحديهما
على الاخرى نحو سرندى بفتح السين المهملة والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجريء على الامور ودلنظى
بجوهري الشديد وقيل القوي وعلندى بفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال البعير الضخم وقيل نبت وقيل الغليظ
الضخم من كل شيء قاله الجوهري في الفيهما المقصورتين الممدود فان النون رجحت بالتقديم على الالف والالف رجحت بتغير الحركة
لالحاقهما بسفرجل فلما تكافأت الزيادتان تخير الحاذف قال الشاطبي فتقول في جمع سرندى سراند بحذف الالف وابقاء النون وسراد
بحذف النون وابقاء الالف وتقول في جمع علندى علاند بحذف الالف وابقاء النون وعلاد بحذف النون وابقاء الالف فان
حذفت الالف بقي سرند وعلند فينقل الى سرندد وعلندد كجعفر فتقول في جمعهما سراند وعلاند كجعافر وان حذفت النون بقي سرد
وعلدى فينقل الى سردى وعلدى كارطى فيقال في جمعهما سراد وعلاد بقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها ثم تحذف رفعا وجرا ويعوض عنها
التنوين كجوار والى التخيير اشار الناظم بقوله وخير في زائدي سرندى وكلما ضاهاه كالعلندى

هذا باب التصغير

باب التصغير

وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتي بيانه وله فوائد وعلامات وشروط وابنية اما فوائده فمنها تقليل ذات الشيء
نحو كليب وتحقير شأنه نحو رجيل وتقليل كمية نحو دريهمات وتقريب زمانه نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وتقريب مسافته نحو فويق المرحلة
وتحيت البريد وتقريب منزلته نحو صديقي وزاد الكوفيون معنى آخر وهو التعظيم نحو دويهية وخرجها البصريون على التقليل لان الداهية
اذا عظمت قلت مدتها وزاد بعضهم معنى آخر وهو التحبب نحو بنية واما علاماته فثلث ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة واما شروطه
فاربعة احدها ان يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذ ما احيسنه عند البصريين الثاني ان لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلا تصغر
المضمرات ولا من وكيف ونحوهما الثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت لانه على صيغة التصغير ولا مبيطر
على صيغة تشبه صيغة التصغير قاله ابن مالك في شرح الكافية الرابع ان يكون قابلا لصيغة التصغير فلا تصغر الاسماء المعظمة كاسماء الله تعالى وانبيائه
وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض ولا اسماء الشهور والاسبوع عند سيبويه والمحكي وغير وسوى والبارحة والغد والاسماء
العاملة واما ابنيته الموضوعة له فهي ثلثة ابنية لا زائد عليها فعيل وفعيعل وفعيعيل فالاول للتصغير الثلاثي كفليس والثاني للتصغير
الرباعي نحو دريهم والثالث للتصغير الخماسي نحو دنينير وهذه الاوزان الثلاثة من وضع الخليل فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية
فقال لاني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار فان قلت النون لا وجود لها في دنينير لانه في مكبره قلت اصل دينار دنار بتشديد
النون ابدلت النون الاولى ياء فاذا صغر رجع الى اصله لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا
الباب عبر فيه بمجرد اللفظ تقريبا وليس بجار على مصطلح التصريف لانه يزن احيمر ومكيرم ومستخرج في التصغير فعيعل ووزنها التصريفي
افيعل ومفيعل ومفيعل واصل هذه الابنية الثلاثة فعيل وذلك لانه لا بد لكل تصغير من ثلثة اعمال ضم الحرف الاول ان لم يكن مضموما وفتح
الحرف الثاني ان لم يكن مفتوحا واجتلاب ياء ساكنة ثالثة وتسمى ياء التصغير ثم ان كان الاسم المصغر ثلاثيا اقتصر على ذلك العمل وهي بنية فعيل
كفليس تصغير فلس ورجيل تصغير رجل فان كان المكبر مضموم الاول مفتوح الثاني كصرد فيقدر ان في مصغره كصريد الفتحة والضمة غيرهما
في المكبر كما في الفلك مفردا وجمعا جزم به ابن ناظر ويؤخذ منه انه لو كان المكبر على هيئة المصغر كمبيطر فانه يصغر بتغيير الحركات كفلك وبه
صرح السهيلي في الروض فقال تحذف الياء الزائدة كما تحذف الف مفاعل ثم تلحق ياء التصغير فيشبه اللفظ بحاله ويختلف التقدير ثم اورد على
نفسه سؤالا واجاب عنه فقال فان قيل هلا قلتم لا يصغر لانه لا يعقل مصغر على لفظ مكبره والاسماء الفرق فالجواب ان الفرق قد يظهر في الجمع
فانك تجمع مبيطر المكبر على مباطر بحذف الياء واما المصغر فلا يجوز فيه الا مبيطرون حذرا للالتباس لو كسر حذفت ياؤه ولانه تحمل بها التصغير اذا

فرد على علم التصغير انتهى وهذا ما تقدم الوعد به والحاصل انه لا بد من ضم اوله وفتح ثانيه لفظا او تقديرا وزيادة ياء ثالثة ومن ثم
اي من اجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء ثالثة لم يكن نحو زميل بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره
لام ولغيزى بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي تصغيرا لان الحرف الثاني منهما وهو الميم في الاول
والغين في الثاني غير مفتوح بل ساكن مدغم فيما بعده ولان الياء غير ثالثة بل رابعة لان المدغم حرفان ادغم احدهما في الآخر والزميل
الجبان الضعيف واللغيزى من اللغز في كلامه اذا عمي مراده والاسم اللغز وان كان المصغر متجاوز الثلاثة احتيج الى عمل رابع وهو كسر
ما بعد ياء التصغير ثم ينظر ان لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين الفا او واوا او ياء قبل الآخر في المكبر فهي بنية فعيعل كقولك في
تصغير جعفر جعيفر وان كان بعده اي بعد الحرف المكسور حرف لين قبل الآخر في المكبر فهي بنية فعيعيل لان ذلك الحرف اللين الموجود
قبل آخر المكبر ان كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة قبلها كقنديل وقنيديل وان كان حرف اللين واوا او الفا قلبنا ياء
لسكونهما وانكسار ما قبلهما كعصفور وعصيفير بقلب الواو ياء ومصباح ومصيبيح بقلب الالف ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله فعيلا
اجعل الثلاثي ابنيتين ويتوصل في التصغير في هذا الباب المعقود له الى مثالي فعيعل فعيعيل بما زاد على الاربعة احرف بما توصل به في التكسير فعيعيل
في باب الجمع المعقود له مثل هذا الباب الى مثالي فعالل وفعاليل وللحاق هنا من وجوب وتخيير ما له في التكسير فتقول في تصغير
سفرجل مما يجب فيه حذف خامسه والفرزدق مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه ومستخرج مما يحذف منه زيادتان وهما السين
والتاء ويتعين فيه ابقاء الفاضل وهو الميم والندد ويلندد مما يحذف منه زيادة فقط وهي النون ويتعين ابقاء الفاضل وهو
الهمزة والياء وحيزبون مما يحذف منه الياء ويبقى الواو وسفيرج بحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذفها قال الاخفش سمعت من
يقول سفيرجل بكسر الجيم انتهى وفريزد بحذف خامسه هو القاف وفريزق بحذف رابعه وهو الدال ومخيرج بحذف السين والتاء وبقاء
الميم لفضلها عليهما واليد ويليند بحذف النون وابقاء الهمزة والياء المتصدرتين فيهما وحزيبين بحذف الياء وقلب الواو ياء وتقول في تصغير
سرندى وعلندى مما تكافأت فيه الزيادتان وتخير الحاذف فيهما في احدهما سريند وعليند بحذف الالف وابقاء النون او سريد
وعليد بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصح ويفتح ما قبلها لان الالف للالحاق بسفرجل كما مر والف الالحاق لا تبقى في
التصغير كما تبقى الف التأنيث اعلت كياء قاض والى ذلك اشار الناظم بقوله وما به لمنتهى الجمع وصل به الى امثلة التصغير صل ويجوز ذلك في باب
التكسير وفي التصغير ان تعوض مما حذفته ياء ساكنة قبل الآخر ان لم تكن موجودة لان ذلك لا يخل ببنائهما بخلاف بقاء الزائد فانه يخل
فتقول في تصغير سفرجل وتكسيره سفيريج وسفاريج بالتعويض والى ذلك اشار الناظم بقوله وجائز تعويض يا قبل الطرف ان كان
بعض الاسم فيهما انحذف وتقول في تكسير احرنجام مصدر احرنجم وتصغيره حراجيم وحريجيم ولا يمكن التعويض عن المحذوف لاشتغال
محله بالياء المنقلبة عن الالف الكائنة قبل الميم وما جاء في البابين التكسير والتصغير خارجا عما ذكر فيهما فخارج عن القياس المطرد فمما
في جمع التكسير جمعهم اي العرب مكانا على امكن وفيه شذوذ لان احدهما انه مذكر وحق مثله ان يأتي على مثال افعلة والثاني انه شبه
الاصلي بالزائد فانه مفعل والزائد بالاصلي فثبت فيما لو امكن والقياس في بناء مكان ان جمع الجمع ان يقال اكون بحذف الميم الزائدة
وابقاء عين الكلمة قال ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب وجمعهم رهطا وكراعا بضم الكاف على اراهط واكارع والقياس اكرع
واكرع ورهوط وارهاط وجمعهم باطلا وحديثا على اباطيل واحاديث والقياس فيهما بواطل وحدثة وحدث وما ذكره من ان
هذه المنطوقة جمع غير قياسي هو مذهب بعض النحويين ومذهب سيبويه انها جموع لواحد مهمل استغني به عن جمع المستعمل وزعم
انا للفظ يغير الى هيئة اخرى ثم جمع فكان امكن جمع مكن كعفل وكان اراهط جمع ارهط وكان اباطيل جمع ابطول وكان احاديث جمع جمع ابطيل
احدوثة وقال ابن عصفور ان احدوثة انما تستعمل في المصائب والدواهي لا في معنى الحديث الذي يتحدث به واختار ابن الحاجب انها جموع
على غير المفرد كنساء جمع امرأة ومما شذ في التصغير تصغيرهم اي العرب مغربا وعشاء على مغيربان وعشيان بزيادة الالف والنون وقياسهما مغيرب و
عشي وتصغيرهم انسانا وليلة على انيسيان ولييلية بزيادة الياء فيهما وقياسهما انيسان ولييلة باسقاط الياء منهما وذهب معظم الكوفيين
الى ان انسانا اصله انسيان فلا يكون تصغيره على انيسيان شاذا وتصغيرهم رجلا على رويجل بزيادة الواو وقياسه رجيل و
صبية وغلمة بكسر اولهما وسكون ثانيهما جمع صبي وغلام وبنون جمع ابن على اصيبية واغيلمة وابينون بزيادة الهمزة في اولها
وقياسها صبيبة وغليمة وبنيون وتصغير عشية على عشيشية بزيادة شين ثانية وقياسها عشية ومثل هذه الالفاظ مما استغني
فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل فمغيربان وعشيان كانهما تصغير مغربان وعشيان وانيسيان ولييلية كانهما تصغير انيسيان وليلاة
ورويجل كانه تصغير راجل واصيبية واغيلمة كانهما تصغير اصبية واغلمة وابينون كانه تصغير ابنون واختاره في التسهيل وقال

في وزن المصغر

النظم وحاد عن القياس كلما خالف في البابين حكما مر منها **فصل** واعلم انه يستثنى من قولنا بكسر ما بعد يا التصغير فيما يجاوز الثلاثة
اربع مسائل احديها ما قبل علامة التانيث وهي تاء نحو شجرة والف نحو حبلى المسئلة الثانية ما قبل المدة الزائدة قبل الف التانيث
نحو حمراء المسئلة الثالثة ما قبل الف افعال كاجمال وافراس المسئلة الرابعة ما قبل الف فعلان الذي لا يجمع على فعالين صفة كان او اسما مفتوح
الفاء او مكسورها او مضمومها نحو سكران وعمران وعثمان فهذه المسائل الاربع يجب فيها ان يبقى ما بعد يا التصغير مفتوحا ابقاء
على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير اما فتح ما قبل تاء التانيث فللخفة واما فتح ما قبل الف التانيث فلبقائها على حالها واما
فتح ما قبل الف افعال فللمحافظة على الجمع واما فتح ما قبل الالف والنون فلمشابهتهما بالف التانيث فتقول شجيرة وحبيلى وحميراء واجيمال
وافيراس وسكيران وعميران وعثيمان لانهم لم يجمعوها على فعالين فتقول في تصغير سرحان كسريحين وهو الذئب وسلطان مما هو
على خمسة احرف واخره الف ونون زائدتان وليس لمؤنث على فعلى سريحين وسليطين بقلب الالف فيهما يا لانهم جمعوها على
فعالين فقالوا سراحين وسلاطين والتكسير والتصغير اخوان وانما لم يقولوا سكارين وعمارين وعثامين لان الالف والنون فيهما شابهتا
الف التانيث بدليل منع الصرف فكما لم يتغير الف التانيث لا يتغير ما اشبهها ولما لم تكن الالف والنون في سرحان وسلطان كذلك
حصل التغيير وعلم من تقييد الالف بالتانيث انها لو كانت للالحاق كارطى وعلبا انه لا يبقى فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما اريط
وعليبي فرقا بين الالحاق والتانيث والدليل على ان الفهما للالحاق لا للتانيث تنوينهما فارطى ملحق بجعفر وعلبا ملحق بقرطاس والى
ذلك اشار الناظم بقوله لتلو يا التصغير بين **فصل** وينبغي انه من قولنا يتوصل الى مثالي فعيعل وفعيعيل بما مر يتوصل
من الحذف الى مثالي مفاعل ومفاعيل فيما في مسائل تجاوز في الظا على عدد لكونها محذوفة تبنى فيرد منفصلا الغير المنشئ وتقدير
التصغير واردا على ما قبل ذلك الشي وكان ذلك الشي غير موجود في المكبر وذلك المقدر انفصاله ما وقع بعد اربعة احرف سواء كان
كلها اصولا ام لا من الف تانيث ممدودة نحو قرفصا النوع من القعود ويجا حكم المقصورة او تا تانيث نحو حنظلة
واحدة الحنظل او علامة نسب كعبقري نسبة الى عبقر تزعم العرب انه اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شيء عجيب او الف ونون زائدتين
كزعفران وجلجلان بجيمين او علامة تثنية وهي الالف والنون او اليا والنون كسلهبين بفتح اللام او علامة جمع تصحيح للمذكر وهي
الواو والنون او اليا والنون كجعفرين بكسرين او علامة جمع تصحيح للمؤنث وهي الالف والتاء كسلهبات وكذلك عجز المضاف
كامرء القيس وعجز المركب المزجي كبعلبك فهذه المذكورات كلها ثابتة في التصغير لمقدرة منفصلة عما قبلها وتقدير التصغير واقعا
على ما قبلها فتقول قريفصا وحنيظلة وعبيقري وزعيفران وجليجلان ومسليمين وجعيفرين ومسلمات وامير القيس وبعيلبك
وانما لم يحذف الف التانيث الممدودة وما ذكر بعدها لانها اشبهت كلمة اخرى فلو حذف لا لتبس تصغيرها هي فيه بتصغيرها هي مجردة
عنها واما في جمع التكسير فانك تحذف كل واحد منها فيما امكن تكسيره اذ لا لبس الا المضاف فان تكسيره كتصغيره كما سيأتي تقول قرافص بحذف
الالف وحناظل بحذف التاء وعباقر بحذف يا النسب وجلاجل وزعافر بحذف الالف والنون فيهما ولو ساغ تكسير البواقي وهي
التثنية والجمعان الصحيح والمضاف وصدر المركب لوجب الحذف الا ان المضاف يكسر بلا حذف كما في التصغير فتقول في تكسير امرء
القيس كما تقول في تصغيره امرء القيس بلا فرق لانهما كلمتان لكل منهما ذات اعراب يخصها فكان ينبغي للناظم ان لا يستثنيه في النظم
والى ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث حيث مدا الابيات الاربعة **فصل** وينبغي لتصغير الف التانيث المقصورة ان
كانت رابعة نحو الاسم كحبلى فتقول حبيلى وتحذف ان كانت سادسة للاستثقال كلغزى فتقول لغيغز بحذف الالف وجوبا ونحو
الحاجوزا او سابعة كبردرايا بفتح البا الموحدة وسكون الرا وفتح الدال المهملة وبعدها را فالف ثم يا مثناة تحتانية اسم موضع ونحو
تغلغانا قال ابن القطاع فتقول في تصغيره بريدير وذلك لما حذف الف التانيث بقي بريدي فقلب الالف يا لانكسار ما قبلها
عند التصغير وادغمت في اليا الاخيرة عند حذف الف التانيث وفي بعض النسخ مثل لغيزى قبعثرى مثل برديايا حولايا بحاء
ومثناة تحتانية اسم مكان وليس بصواب لما قبعثرى فالف لعل الف التانيث باتفاق صاحب الصحاح والقاموس واما حولايا فان الف
سادسة لا سابعة ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس وكذا تحذف الخامسة ان لم تتقدمها مدة زائدة كقرقرى بفتحات وقيل بضم
اسم موضع فتقول قريقر لان بقا الالف الخامسة فصاعدا يخرج البنا عن مثالي فعيعل وفعيعيل فان قيل حبيلى ونحوه ليس من ابنية
التصغير الثلاثة قلنا نعم ولكنها توافق فعيعلا في بنا على الكسرة التي تمنع منها مانع الالف فان تقدمتها مدة زائدة حذفت ايتهما شئت
لتكافئهما وعدم مرجح احديهما على الاخرى كحبارى بضم المهملة وبا موحدة والراء وقرقرا بفتح القافين وكسر الرا وبالمثناة التحتانية
فتقول في تصغير حبارى حبيرى بحذف المدة الزائدة قبل الرا وحبير بحذف الف التانيث وقلب المدة يا لوقوعها في موضع يجب كسر ما فيه

في احكام المصغر

بالكسرة وادغامها في يا التصغير وابو عمرو يعوض عن الف التانيث ها فيقول حبيرة وتقول في تصغير قرنبا قرينب بحذف المدة وهي اليا
او قرينبى بحذف الف التانيث وادغام اليا في يا التصغير والى ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث التي تبين **فصل**
وان كان ثاني المصغر لينا الفا او واوا او يا منقلبا عن لين رد الى اصله اي الى ما انقلب عنه فرد ثاني نحو قيمة وديمة وميزان و
باب يوجد الى الواو لانها الاصل المنقلب عنه والاصل قومة من القوام ودومة من الدوام وموزان من الوزن وبوب قلب الواو
في الثلاثة الاول يا لسكونها وانكسار ما قبلها وفي الرابع الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت قويمة
ودويمة ومويزين وبويب برد الواو الى اصلها لتحركها وانضمام ما قبلها وقلبت الالف في ميزان يا لانكسار ما قبلها ورد ثاني
نحو موقن وموسر وناب بالنون وهو المسن الى اليا لانها الاصل المنقلب عنه والاصل ميقن من اليقين وميسر من اليسر ونيب
الناب قلبت اليا في الاولين واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فاذا صغرتها قلت مييقن ومييسر ونييب برد اليا الى اصلها والى
ذلك اشار الناظم بقوله واردد لاصل ثانيا لينا قلب بخلاف ثاني نحو متعد فانه غير لين لانه تا مثناة فوق مبدلة عن واو اذ اصله
موتعد ابدلت الواو تاء وادغمت في التاء الاخرى لاجتماع المثلين فيقال في تصغيره متيعد لا مويعد خلافا للزجاج والفارسي
فانهما يردانه الى اصله لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه وعللوه بانه اذا قيل فيه مويعد وهم
ان مكبره موعد وموعد متيعد لا ابهام فيه مع ان سيبويه لم يلتفت الى الالتباس في مواضع كثيرة وبخلاف ثاني نحو ادم فانه منقلب
عن لين لانه منقلب عن همزة تلي همزة والاصل اادم بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة الفا فتنقلب الالف واوا كالالف الزائد
عن نحو ضارب كالالف المجهولة الاصل كصاب بالصاد المهملة والبا الموحدة اسم نبت فتقول في تصغيرها اويدم وضويرب وصويب
والى ذلك اشار الناظم بقوله والالف الثاني المزيد يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجهل وان كان ثاني المصغر لينا مبدلا من حرف صحيح
غير همزة او همزة لا تلي همزة فانه يرد الى اصله فيرد الثاني من دينار وقيراط الى النون والى الرا فتقول في تصغيرهما دنينير وقريريط كما
تقول في تكسيرهما دنانير وقراريط واصلهما دنار وقراط والياء فيهما بدل من اول المثلين فلما صغرتهما زال سبب الابدال ورد ثاني
نحو ذيب بالياء الى الهمزة فان اصله ذئب بالهمزة والياء فيه بدل من الهمزة فاذا صغرته قلت ذؤيب بالهمزة رجوعا الى الاصل لان
قلب الهمزة يا انما كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير والضابط ان ما ابدل لعلة لا تزول بالتصغير لم يرد الى اصله وما ابدل لعلة
تزول بالتصغير رد الى اصله وهلم جرا فان قلت فقد قالوا في تصغير عيد عييد فصغروه على لفظه ولم يردوه الى اصله وقياسه عويد
بالواو لانه من عاد يعود فلم يردوا اليا الى اصلها وهو الواو قلت انما قالوا ذلك شذوذا كراهية لالتباس بتصغير عود كما قالوا في
تكسيره اعياد فرقا بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من واد واحد وهذا الحكم الذي ذكرناه في التصغير ثابت في التكسير الذي يغير
فيه الاول كموازين وابواب وانياب واعياد بخلاف ما لا يغير فيه الاول من نحو قيم وديم والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ في عيد عييد
وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم **فصل** واذا صغر ما حذف منه احد اصوله فا او عين او لام او اثنان منها وجب رد المحذوف ان كان بقي
بعد الحذف على حرفين فالمحذوف الفا نحو كل وخذ وعد اعلاما والمحذوف العين نحو مذ وقل وبع اعلاما وسه وهو الدبر والمحذوف
اللام نحو يد ودم وحر بكسر الحا المهملة وهو الفرج والمحذوف الفاء واللام نحو قه وشه وله اعلاما والمحذوف العين واللام نحو م
علما تقول في تصغيرها اكيل واخيذ ووعيد بالفاء ومنيذ وقويل وبييع وستيه برد العين ويديه ودمي وحريح برد اللام ووقي
ووشي برد الفاء واللام ومري برد العين واللام والى ذلك اشار الناظم بقوله وكمل المنقوص الى اخره وانما وجب رد المحذوف في
الجميع ليتمكن من بنا فعيل لانه لو لم يرد لوقع يا التصغير طرفا فكان يلزم تحريكها بحركات الاعراب وهي لا تكون الا ساكنة واذا سمي بما
وضع ثنائيا على حرفين فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يزد عليه شيء حتى يصغر فيجب ان تضعفه او تزيد عليه يا وهو الاولى فيقال
في تصغير هل هليل بالتضعيف او هليي بزيادة يا وقيل ان شئت الخفة بما لا يزيد قلت في هل هلي او في بل بلي وقلت هليو ثم اعللته
اعلال سيد وميت زيادة عمل فينبغي تعين الاول فقد جزم به الابذي واقتضاه كلام التسهيل وصححه ان ما حذف لامه او اكثر ما
حذف لامه قاله الموضح في الحواشي وان كان ثانيه معتلا وجب التضعيف قبل التصغير لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين اخرهما
حرف لين وهذا لا نظير له بخلاف ما اذا كان ثانيه صحيحا فان نظيره من الاسما المعربة يد ودم فيقال في لو وكي وما اذا سمي بها علاما
لو وكي بالتشديد فيهما وذلك لانك زدت على واو لو واوا وعلى يا كي يا ثم ادغمت احد المثلين في الاخر وما بالمد وذلك لانك زدت
على الالف الفا فالتقى الفان فابدلت الثانية همزة لاجل التقائهما مع الالف الاولى والتقائهما ساكنين على حد الابدال في حمرا وقيل
زيدت الهمزة من اول الامر فاذا صغرت بعد التضعيف عطيت حكم دو وحي بفتح اولهما وتشديد ثانيهما والدو البادية والحي القبيلة

وفي الثالث الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

في وزن المصغر

ثانيا المد وهو الذي زيد فتقول في تصغير لوى بالتشديد لوى كما تقول في تصغير دو دوى اصلهما قبل الادغام لويو ودويو فاجتمع
الواو واليا والسابق منهما ساكن قلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا وتقول في تصغير كي بالتشديد كيي بثلاث يا ات اولها اصلية
وثانيها يا التصغير وثالثها المزيدة للتضعيف كما تقول في تصغير حيي بثلاث يا ات واولها والخرها اصليتان ووسطاها يا
التصغير وتقول في تصغير ما ابا المد موى بالتشديد بقلب الالف الثانية المزيدة يا لوقوعها بعد يا التصغير وادغامها فيها ولم تهمز
لزوال علة ابدالها همزة وتقلب الالف الاولى واوا لكونها بعد التضعيف صارت مجهولة الاصل كما تقول في تصغير اليا المشروحة
مويه بقلب الالف واوا ردا الى اصلها الا ان هذا اليا المشروحة لامه ها يرد اليها واصله موه بدليل جمعه على امواه فتقلب الواو
الفا على القياس وابدلت الهاء همزة على غير القياس **فصل** وتصغير الترخيم حقيقته ان تحذف الزوائد من المصغر مطلقا بالمتو
به من فعيل ان كان ثلاثي الاصول وفعيعل ان كان رباعي الاصول اسمي بذلك لكثرة ما فيه من الحذف المفضي الى الضعف يقال
صوت رخيم اذا لم يكن قويا وطريقته ان تعمد الى الاسم ذي الزيادة الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم ولعدم اخلالها بالوزن
فتحذفها ثم توقع التصغير على اصوله ومن ثم ابى من اجل انه مختص بالمزيد جمع لا بنا في تصغير الترخيم في نحو جعفر الرباعي الاصول
سفرجل الخماسي الاصول لتجردهما من الزوائد لا يتاتي فيهما في مثل دحرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما في تصغير غير الترخيم
لاخلالها بالوزن فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما الا انحذف زوائدهما واجب في غير تصغير الترخيم ومقتضى اطلاقهم انه لا يختص
تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفرا وثعلب فانهما لا يصغران الا الاعلام نحو لكا واسود وغلاما على فعيل لا فعيعل للتمييز صفات لم
يكن له الا صيغتان فقط وهما فعيل كحميد في تصغير احمد وحامد ومحمود ومحمد دون محماد ولم يلتفت للالتباس ثقة بالقرائن في
زوائدها لا تخل بقائها في تصغير غير الترخيم فقولك احيمد وحويمد ومحيميد وحميدان وحميدان وحميدان ومعيعل كقريطس
تصغير قرطاس واما تصغير قرطيس ففيه انما حذفت فيه مع زوائده غماشته فليس تصغير ترخيم لا فعيعل الا من ذي زيادة في
اليا فلذلك يحذف فهذا التصغير اصل في ثبات الزوائد بخوبر يهيم سمع مضغر ابرهيم واسماعيل فان الميم واللام بلفظ الزائد ان كانا اصليين
بالخلاف وانما اختلفوا في الهمزة فقال سيبويه زائدة ورده المبرد بحذف اللام والميم مع اصالتهما وبان همزتهما الهمزة ضعيف بناء على
الخلاف في الهمزة اختلاف في كيفية تصغيرهما فالمرخم منتول سيبويه بريهيم وسميعيل وبقول المبرد ابيره واسيمع وانما حذف الميم واللام
كما يحذف الخامس والاول هو المسموع حكى ابو زيد بريهيم وسيبويه يقول بحذفها الاخير لانه يشبه الزائد قاله الموضح في الحواشي والى ذلك
اشار الناظم بقوله ومن ترخيم المصغر اكتفى بالاصل **فصل** ويلحق تا التانيث تصغير ما لا يلتبس من مؤنث عار منها لفظا ثلاثي
في الاصل وفي الحال الراهنة لئلا يجتمع فرعيتان التصغير والتذكير نحو دار وعين فتقول دويرة وعيينة ومثله المضاعف عين ثم عينه واذن
بما فاؤه همزة فيقال في تصغيرها دويرة وسنينة وعيينة واذينة وهذا الحكم مستمر بغير التسمية فمن ذلك عمرو بن اذينة وعيينة بن
حصين او ثلاثي في الاصل وفي الحال نحو يد مدية وكذا لو عرضت ثلاثيته بسبب التصغير كما نظم سوا صغره بتصغير الترخيم ام لا فتقول
في تصغير سمية والاصل سميي بثلاث يا ات اولها يا التصغير وثانيها بدل المدة وثالثها بدل لام الكلمة فحذف احدى اليا ين على
القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير لحقته التا كما تلحق مع الثلاثي المجرد ولو سميت بما ذكرنا
لعلمت في تصغيره سمية لتذكر منهما وحبلى وحمرا لكونهما مصغرين تصغير الترخيم فتقول في تصغيرهما تصغير الترخيم حميرة
وحبيلة بالتا عوضا عن الف التانيث وتقول في تصغيرهما غير تصغير الترخيم حميرا وحبيلى لانك بالتا اذا لا يجمع بين علامتي تانيث
الى ذلك اشار الناظم واختم بتا التانيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي كسن بخلاف نحو شجر وبقر من اسما الاجناس فلا تلحقهما
فمن انهما فلا يقال في تصغيرهما شجيرة وبقيرة لئلا يلتبسا بالمفرد المصغر فاما من ذكرهما فلا اشكال او بخلاف نحو خمس وست من
اسما العدد المؤنث فلا يقال في تصغيرهما خميسة وسديسة لئلا يلتبسا بالعدد المذكر المصغر او بخلاف غير ثلاثي نحو زينب وسعاد فلا
يقال في تصغيرهما زيينبة وسعيدة لتجاوزهما الثلاثة فان الحرف الرابع قائم مقام التا فلا يجمع بينهما الا في ذلك من الاستقاد
والى ذلك اشار الناظم بقوله ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس وشذ ترك التا في تصغير حرب بفتح الحا المهملة وسكون الرا المهملة وبا الموحدة
وعرب بفتح العين المهملة والرا المهملة ودرع بكسر الدال وفعل بفتح النون ونحوهن كدو وعرس وقوس ونا ب مع ثلاثيتهن لا لخوف
وعدم اللبس وجمع المتاجزون من ذلك عشرين لفظا وهي اسم الجنس كشجر واسم الجمع كغنم واسم العدد كخمس وناب للمسن وحرب
وقوس ودرع وذود وعرس بكسر العين وعرب بضمها وذود وضحى وطس ونعل وشول ونعل ونصف بفتحتين وحرف وعرب ونعل
يمع في بعضها التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ ترك دون لبس وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر التا في تصغير وراء وامام وقدام مع بيان كثير

بناء المصغر

على الثلاثي بقلب الواو ويا مضمومة بضم الواو وفتح الرابعة بعدها يا التحتانية مكسورة مشددة فيهما مفتوحة فاليا الاولى يا التصغير والثانية
المبدلة من الف قديديمة التي قبل الهمزة واميمة بضم الهمزة وفتح الميم ويا مشددة مكسورة فهمزة مفتوحة فاليا الاولى يا التصغير والثانية بدل
الف امام وقديديمة بضم القاف وفتح الدال وبيا ساكنة ودال مكسورة بعدها يا مثناة تحتانية وميم مفتوحة اليا الاولى
يا التصغير والثانية بدل من الف قدام وجه الحاق التا بها ان جميع الظروف غير هذه مذكرة فلو لم يظهر التانيث فيها لكانها مذكرة
مثلها وثانيتها بالاخبار عنها لانها ملازمة للظرفية ولا يوصفها ولا باعادة الضمير عليها ولا بالتصغير فقط والى ذلك اشار الناظم
بقوله وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر **فصل** التصغير من جملة التصاريف في الاسم فيصغر المتمكن كما مر ولا يصغر من غير المتمكن
الا اربعة افعل بفتح العين في التعجب والثاني المركب علما كان او عددا كبعلبك وسيبويه في لغة بنائهما على الفتح في بعلبك
وعلى الكسر في سيبويه فاما من اعربهما اعرابا لا ينصرف فلا اشكال في تصغيرهما لانهما من اقسام المتمكن ولعدد نحو خمسة عشر وافعل
التعجب والمركب المزجي تصغيرهما تصغير المتمكن في ضم اولهما وفتح ثانيهما واجتلاب يا التصغير ثالثة نحو ما احيسنه وبعيلبك وسيبويه
وخميسة عشر واما افعل في التعجب فقال الخليل في قولهم ما اميلح زيدا انما يعنون الذي تصف بالملح كانهم قالوا مليح وشبهوا المركب المزجي
فلان الجز الثاني بمنزلة تا التانيث والتنوين من جهة انه نازل منه منزلة دخلة وتمام له فحملا بذلك المنزلة فلذلك صغر الصدر والثالث
اسم الاشارة وجمع من ذلك منه خمس كلمات وهي ذا في المذكر وتا في المؤنث وذان في تثنية المذكر وتان في تثنية المؤنث والى في
جمعهما والرابع الاسم الموصول وذلك منه ايضا خمس كلمات وهي الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث وتثنيتهما اللذان واللتان
وجمع الذي اللذين والاولى وهذه الكلمات العشر من غير المتمكن تخالف تصغير المتمكن في ثلاثة امور احدها اجتلاب اليا الساكنة
والثاني التزام كون ما قبلها اي اليا مفتوحا والثالث لزوم تكميل ما نقص منها عن الاحرف الثلاثة بمجانسة تصغير المتمكن في
امور ثلاثة ايضا احدها بقا اوله على حركته الاصلية التي كانت قبل التصغير من فتح او ضم تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره والثاني
زيادة الف في الاخر ان امكن عوضا من ضم الحرف الاول وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية او زيادة جمع والثالث ان اليا التي للتصغير قد
تقع ثانية وذلك في ذا وتا تقول في تصغيرهما ذيا وتيا بفتح الحرف الاول على فتحه وبا في يا التصغير ساكنة مدغمة في اليا المنقلبة عن
الالف ذا وتا وزيدت الالف في الاخر عوضا عن ضم الحرف الاول والاصل ذييا وتييا بثلاث يا ات اولاها عين الكلمة وثانيها يا التصغير والثالثة
لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الالف في اخره فحذفت اليا الاولى لان يا التصغير جي بها لمعنى فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لان
ذلك يقتضي وقوع يا التصغير اخرا اذ كانت الالف في تقدير حركة وهي الضمة ووقوع يا التصغير طرفا ممتنع ولانها ان بقيت ساكنة لم يمكن بقا
الالف بل كانت تقلب يا وفي ذلك وقوع فيما فروا منه ولان الالف المجعولة عوضا ووقوع يا التصغير طرفا وان حركت فيا التصغير كالالف
التكسير فلا تحرك وتعينت الاولى للحذف وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذا ثلاثي الوضع وان الفه غير زائدة وعينها محذوفة واما
على قول الكوفيين ان الالف زائدة وهو موضوع على حرف واحد فلا وتقول في تصغير ذان وتان ذيان وتيان بالقلب اولهما على فتحه و
ادغام يا التصغير فيما بعدها ولم يؤت بالالف بعد النون للطول بزيادة علامة التثنية وتقول في تصغير اولا اليا بالقصر اوليا على
منه في حال التكبير وبالقصر في لغة من قصره وهم التميميون وبالمد في لغة من مده وهم الحجازيون اما لغة القصر فلا اشكال فيها اما على
لغة المد فقال الفارسي لحقتها يا التصغير ثالثة وقلبت الالف بعدها يا وزيدت الالف قبل الاخر ولم تزد بعد الاخر اذ ليس لنا
تصغير جاري الاوقبل اخره مدة وقال المبرد لو الحقنا الف التصغير اخرا واعلى القاعدة في المبهمات لالتبست لغة المد بلغة القصر وبيان
من وجهين احدهما ان يا التصغير تقع ثالثة قبل الالف فتنقلب الهمزة يا كما في عطا فيجتمع ثلاث يا ات فتحذف الاخيرة ثم تدخل الف
التصغير والوجه الثاني ان اولا فعال فاذا خاف الالف اخرا صار الى فعالى كحبارى فيجب حذفها لا لاطالتها واما اذا قدمت فانها
تصير رابعة وما كان خماسيا رابعه لين فانه لا يسقط فلما خافوا المحذور المذكور ادخلوا الالف قبل اليا ين وقال الزجاج همزة
اولا منقلبة عن الالف المدة فاذا قلبت الف المد يا لوقوعها بعد يا التصغير رجعت الهمزة الى اصلها ثم تا في الف التصغير فتنقلب همزة
لوقوعها بعد الف وتقول في تصغير الذي والتي اللذيا واللتيا بالقلب اولهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين يا التصغير
والالف وادغام يا التصغير وفتح يا المكبر لاجل الالف وتقول في تصغير اللذان واللتان اللذيان واللتيان بفتح اولهما وثانيهما وتشديد
ثالثهما ولم يؤت بالالف بعد النون للطول بعلامة التثنية قال الموضح في الحواشي ان الفكي ازاه من قول وهم يقولون ان التثنية
زيد على المفرد المصغر فجعلت سيبويه والاخفش بعضها الا ذا ضمير اعتبارا بالمجرد بتخفيف الكلمة لطولها بعلامة التثنية
فلا يعيد ها البنية والاخفش يحذفها لالتقا الساكنين بعد ردها واصل الخلاف بينهما ان المثنى المفرد المصغر وهل زيد بلحاق الف التثنية

اجتمعت مع الف التثنية ثم حذفت للساكنين ولم تقلب ياء فرقا بين تثنية المتمكن وغيره او نعتقد انها حذفت قبل مجيء الف التثنية
لمجرد التخفيف الاول للاخفش والثاني لسيبويه ويظهر اثر الخلاف في جمع المذكر فسيبويه يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء
والاخفش يفتحهما كما في الاعلون وتقول في تصغير اللذين اللذيون رفعا واللذيين جرا ونصبا بضم ما قبل الواو وكسر ما
قبل الياء وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفا كما تقدم في التثنية فكانها لا وجود لها في الخارج والاخفش يفتح
ما قبل الواو والياء لانه بعد الحذف للساكنين والدال على القولين مفتوح وصوب في شرح الشافية للجاربردي واما اللذيون فلا
زادوا في الذين قبل الياء ياء وقبل النون الفا فصار اللذيان ثم ابدلوا الفتحة ضمة والالف واوا لئلا يلتبس بالتثنية اشبهي واذا
اردت تصغير اللاتي جمع المؤنث صغرت التي لمفرده فقلت اللتيا كما تقدم ثم جمعت بالالف والتاء فقلت اللتيات كما تقدم وقد
يذل للجمع المصغر مفرده عن تصغير اللاتي واللائي على الاصح عند سيبويه فانه قال في اللاتي واللائي لا يحقر استغناء بجمع التي
المجموع بالالف والتاء كما في مذهم ودريهمات بل المؤنث اولى بما لا يفعل بهذا الجمع والاخفش يصغرهما ويقلب الالف واوا
لانهما صارا حين حقر بمنزلة ضارب اذا اجري عليهما حكمه ويحذف الياء التي هي لامها لان الالف للتصغير زادت فشبع الاسم على
حد سوى ما التصغير وانما كانت الياء هي المحذوفة لانها طرف والمنادى في صغرهما ولكن يحذف الالف لانها زائدة والياء اصلية
مصير اللائي اللأيا واللاتي اللتيا وهذا لا يلتبس بتصغير الواحد ولا يصغر ذي من اسماء الاشارة اتفاقا عند الجميع للالتباس
بتصغير ذا ويشكل عليه تصغيرهم عمرو وعمر اعلى عمير مع الالتباس ولا يصغر تي الاشارة للاستغناء عن تصغيرها بتصغير ذا خلافا
لابن مالك في قوله في النظم منها تا وتي قال المرادي وذلك يوهم ان تي صغر كما صغر تا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من الفاظ
المؤنث الا تا خاصة وهو المفهوم من التسهيل فانه قال ولا يصغر من غير المتمكن الا ذا والذي وفروعهما اللاتي فذكرها ولم يذكر
من الفاظ المؤنث الا تا خاصة انتهى والحق جواز تصغير الاشارة والموصول اشار في النظم بقوله وصغروا شذوذا الذي التي وذا
مع الفروع وانما ساغ تصغيرهما لانهما يوصفان ويوصف بهما والتصغير وصف في المعنى ولهذا منعوا اعمال اسم الفاعل مصغرا
كما منعوا اعماله موصوفا قال ابو الحسن بن الباذش وحكى ابن الغليظ تصغيرادها عليا وبه ويعني المنادى المبني نحو يا زيد فانه يصغر فيقال
يا زييد **هذا باب النسب** وسماه سيبويه باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة والغرض منها ان
يجعل المنسوب من المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او القبيلة وفائدتها فائدة الصفة وانما افتقرنا الى علامة لانها
معنى حادث فلا بد لها من علامة وكانت من حروف اللين لخفتها ولكثرة زيادتها وانما الحقت علامتها بالاخر لانها بمنزلة الاعراب
من حيث العرض وموضع زيادتها هو الاخر وانما لم تلحق الالف لئلا يصير لا اعراب تقديرا والواو لثقلها وانما كانت مشددة
لتدل على نسبته الى المجرد عنها ويحدث بالنسب ثلث تغيرات اولها لفظي وهو ثلثة اشياء الحاق الياء مشددة اخر المنسوب اليه و
كسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وثانيها معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وثالثها حكمي وهو معاملته الصفة المشبهة في رفع
المضمر والظاهر باطراد واعلم انك اذا اردت النسب الى شيء من بلد او قبيلة او غيرهما فلا بد لك من عملين في اخره احدهما ان تزيد
عليه ياء مشددة فتصير تلك الياء حرف اعرابه فيه وتتلوها حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا الصيرورتها بمنزلة الاخر والعمل الثاني
ان تكسر ما قبل الاخر لمناسبة الياء كما في ياء المتكلم والمخاطبة فتقول في النسب الى دمشق بفتح الميم دمشقي ولذلك اشار الناظم بالكيا
الكرسي زادوا للنسب كلما يليه كسره وجب ويحذف لهذه الياء المزيدة للنسب امور في الاخر وامور متصلة بالاخر اما الامور
التي في الاخر فستة احدها الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة احرف فصاعدا سواء كانتا زائدتين او كانت احدهما زائدة و
الاخرى اصلية فالاول وهو ما اخره ياءان زائدتان سواء كانتا للنسب ام لا نحو كرسي مما اخره ياءان ليستا للنسب وشافعي
مما اخره ياءان للنسب فتقول في النسب اليهما كرسي وشافعي فيحذف الياء المشددة منهما ويجعل مكانها ياء النسب فيتحد لفظ
المنسوب ولفظ المنسوب اليه ولكن يختلف التقدير فيقدر انهما مع الياء المجددة للنسب غيرهما بدونها ويظهر لهذا الاختلاف
التقديري اثر في الصناعة وقد ذكر انه اذا كان بخاتي جمع بختي بالياء الموحدة والخاء المعجمة فتاء مشاة فوقانية علما لرجل فانه يكون
غير منصرف استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية قال في الصحاح الواحد بختي والجمع بخاتي غير منصرف لانه بزنة جمع
جمع الجمع انتهى فلو جمع فاذا نسبت اليه انصرف لزوال صيغة الجموع لان ياء التركات تحصل الصيغة تلك وخلفتها ياء اخرى في
غيرها وهي اجنبية لم تبن الكلمة عليها فوزنه قبل النسب مفاعيل وبعده مفاعي ومثله بقوله علما لانه رتب عليه بقوله فاذا نسبت
اليه لان جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه فسقط ما قيل ان قوله علما لا

لا مفهوم له وبعد العلم يكون لرجل آخر ان شئت كان لامراة فان مانعه من الصرف العلمية والتانيث المعنوي لا صيغة منتهى الجموع والثاني
وهو ما احدى ياءيه زائدة والاخرى اصلية نحو مرمي بالتشديد اسم مفعول من الرمي اصله مرموي كمضروب اجتمع فيه الواو والياء وسبقت
احديهما بالسكون ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا وادغمت الياء المنقلبة عن الواو الزائدة في الياء الاصلية
لاجتماع المثلين فاذا نسبت اليه حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها ياء النسب فقلت مرمي هذا هو الفصيح وبعض العرب
يحذف الياء الاولى لزيادتها ويبقي الثانية لاصالتها ويقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم يقلب الالف واوا لوجوب كسر ما
قبل ياء النسب والالف لا تقبل الحركة ولم تقلب الالف ياء لئلا يجتمع الكسرة والياءات فتقول مرموي واطلق في النظم قوله ومثله
مما حووا حذفه وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة احرف فصاعدا وان وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الاولى فقط فرارا من
الاجحاف وتعينت للحذف لسكونها وقلبت الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كراهة اجتماع الياءات تقول
في ثية امية وحيا امية يا ربع ياءات اذ ليس قبلها الا كسرة وان وقعت الياء المشددة بعد حرف واحد لم يحذف واحدة منهما بل تفتح
الياء الاولى كما في حي وترد هي الى الواو ان كان اصلها الواو والا ابقيت على صورتها وتقلب الياء الثانية واوا لئلا يجتمع الياءات
فتقول في طي وحي طووي وحيوي لانهما من طويت وحييت الامر الثاني مما يحذف لياء النسب تاء التانيث تقول في مكة مكي وجدة
جدي لئلا يلزم في بعض المواقع اثبات تاء التانيث في نسبة المذكر واجتماع تاءين في نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امراة مكية والعبرة بتاء ثبت
حسنا وقول المتكلمين في علم الاصول الذاتية في النسبة الى ذات ذاتي وقول العامة في النسبة الى الخليفة خليفتي باثبات تاء التانيث
فيهما لحن انه خطأ المروجة عن القاعدة بنوع التحقيق لاحسن لانه بعد الكلام عن الصواب وصوابهما ذوي وخلفي بحذف التاء منهما
وهذا مبني على ان ذاتي نسبة الى ذات لغة وهم لا يقولون ذلك قال الكافيجي في شرح ايساغوجي في المنطق لا يقال الذاتي منسوب الى
الذات فلا يجوز ان تكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه التسمية ليست بلغوية حتى
يلزم ذلك انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك انتهى والدليل على انها اصطلاحية انا استعمال انه مرادا بها الحقيقة لا اصل له في
اللغة كما قال ابن الخشاب شيخ ابن بري وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة وحيث تنسب اليها فلا بد من حذف تائها ثم رد لامها المحذوفة
واذا ادرت ياء التانيث الى العين تغيير على تقدير بقائها تقلب لا لفا واوا واو الامر الثالث مما يحذف لياء النسب الالف ان كانت
متجاوزة للاربعة او كانت رابعة متحركا ثاني كلمتها فالاولى تقع في ثلاثة في الف التانيث كحبارى بالحاء المهملة والباء الموحدة اسم
طائر وفي الف الالحاق كحجر بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء بعدها كاف قال الجوهري الفرا يقال للزبيد الطويل
الظهر القصير الرجلين فانه ملحق بسفرجل وفي الالف المنقلبة عن اصل كمصطفى فانها منقلبة عن واو الصفوة فتقول حباري وحبركي
ومصطفي بحذف الالف منها وجوبا للطول الثانية وهي ما الف رابعة وثاني كلمتها متحرك لا يقع الا في الف التانيث كجمزى بفتح الجيم
والميم والراء صفة يقال حمار جمزى اي سريع من الجمز وهو ضرب من السير تقول في النسب اليها جمزي بحذف الالف وجوبا لان حركة الحرف
الثاني بمنزلة الحرف فالالف فيها في حكم الخامسة واما الساكن ثاني كلمتها فيجوز فيها القلب اوا تشبيها بالف ملهى والحذف تشبيها
بالف التانيث شبيهاته بتاء التانيث لزيادتها والارجح في التي للتانيث كحبلى الحذف لان شبهها بالمنقلبة عن اصل والارجح في التي للالحاق كعلقى القلب
فانه ملحق بجعفر وفي المنقلبة عن اصل كملهى من اللهو فان الفه منقلبة عن واو والقلب خير الارجح وانما كان الارجح فيهما القلب محافظة في
الاول على حرف الالحاق وحوعا الى الاصل في الثاني والقلب في ملهى مما الفه منقلبة عن اصل خير منه في نحو علقى مما الفه زائدة
للالحاق والحذف بالعكس المعنوي فالحذف في نحو علقى خير منه في نحو ملهى لان حذف الزائد خير من حذف الاصلي الامر الرابع مما يحذف
لياء النسب ياء المنقوص المتجاوزة اربعة خامسة او سادسة كمعتد ومستعل فتقول في النسب اليهما معتدي ومستعلي بحذف ياء المنقوص
وجوبا للطول فاما الياء الرابعة كقاض فكالف المقصورة الرابعة من نحو مسعى وملهى مما ثاني ما هي فيه ساكن والفه منقلبة عن ياء او واو
يجوز فيها القلب والحذف لكن الحذف ارجح من القلب بل قال بعضهم ان القلب عند سيبويه من شذوذ تغيرات النسب حتى قال
لم يسمع الا في قوله فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه وليس في الثالثة من الف
المقصورة المنقلبة عن ياء او واو كفتى وعصى ومن ياء المنقوص الثالثة كعم بفتح العين المهملة من عمي عليه الامر اذا التبس ويجيء على القلب
اي حامل وشج بالشين المعجمة والجيم من شجي اي حزن الا القلب واوا فتقول فتوي وعصوي وعموي وشجوي بفتح ما قبلها في فتى وعصا وان كان
اصلها الياء فلئلا يجتمع الكسرة والياءات واما في عصى فرجوع الى اصلها واما في عم وشج فلانا لما اردنا النسب اليهما فتحنا عينهما
كما في نمر فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كما قلبت الف فتى وعصا حكما وتعليلا وحيث قلبنا الياء واوا فلا بد

من تقديم فتح ما قبلها على قلبها ألفا فتقرّبان قلبها واوا استثقل قلبها ألفا فإن قلت ما وجه فتح العين في نامي عند من قال ناموي بقلب الياء
واوا ونظيره من الصحاح لا تفتح عينه فالجواب أن نظيره فتح لام تغلب عند بعض العرب نقله المرادي عن بعض النحويين ويجب قلب الفتحة كسرة
في كل ثلاثي مكسور العين سواء كان مفتوح الفاء أو مضمومها أو مكسورها فالمفتوح الفاء نحو نمر بالنون والمضموم الفاء نحو دئل
كدئل والمكسور الفاء نحو إبل كإبل فتقول في النسب إليها نمري ودؤلي وإبلي بفتح العين فيهن كراهة توالي الياءين والكسرتين وذهب
بعضهم إلى بقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة كإبلي بكسرتين كسرة الإتباع والكسرة الأصلية لأن الكسرة صارت في جهة واحدة فلا استثقال والأكثر
الخامس والسادس مما يحذف لياء النسب علامة التثنية وعلامة الجمع الصحيح المذكر فتقول في النسب إلى زيدان وزيدون حال كونهما علمين
معربين بالحروف زيدي بحذف علامة التثنية وعلامة الجمع على الأعم الواحد إعرابا أن أعرب بالحروف وإعرابا بالحركات في باب النسب
وحذفت النون تبعا لما قبلها لأنهما زائدتان زيدان وزيدون معا محيدان فإن ما قبل التسمية بهما فإنما ينسب إلى مفردهما لا إليهما
ومن أجرى زيدان علما مجرى سلمان في لزوم الألف والإعراب على النون إعراب ما لا ينصرف للعلمية والزيادة وقال وهو عم
ابن أبي مقبل لا أحلف ابن الأحمر جلا فالموضح لا أباد بأبا الحي بالسبعان أمل عليها بالبلى الملوان قال في النسب زيداني بإثبات
الألف والنون كما يقال سلماني والسبعان تثنية سبع اسم موضع والملوان الليل والنهار ومن أجرى زيدين علما مجرى غسلين
في لزوم الياء والإعراب على النون منونة قال في النسب زيديني بإثبات الياء والنون كما تقول غسليني ومن أجراه أي زيدين
مجرى هارون في لزوم الواو وجعل الإعراب على النون ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة أو أجراه مجرى عربون في لزوم الواو و
الإعراب على النون منونة أو لزوم الواو وفتح النون كالماطرون قال في النسب على اللغات الثلاث زيدوني بإثبات الواو و
النون كما يقول هاروني وعربوني وماطروني وأما جمع تصحيح المؤنث ففيه تفصيل فنحو تمرات بالمثناة مما كان جمع اسم مفتوح العين
في حالة الجمع إن كان باقيا على جمعيته ولم ينقل إلى العلمية فالنسب إلى مفرده لئلا يجتمع تأنيثان حين ينسب مؤنثا قاله أبو حيان
فيقال تمري بالإسكان في الميم لأن مفرده ساكن العين قبل الجمع وإن كان علما ثم حكى إعرابه حالة الجمع حذف الألف والتاء معا
وبقي على لفظه المفتوح حالة الجمع ومن منع صرفه للتأنيث والعلمية نزل تاءه منزلة تاء مكة ونزل ألفه منزلة ألف جمزى لكون ثانيه ما هي فيه
متحركا فحذفهما على التدريج بحذف التاء كما في مكة ثم الألف كما في جمزى فقال تمري بالفتح بحكاية الإعراب ومنع الصرف في
إنما سكنت العين في حال بقائه على الجمعية وفتحت في حال نقله إلى العلمية للفرق بين النسب إليه جمعا والنسب إليه علما لأن علامة
الجمع تحذف في كلا الحالين وأما نحو ضخمات مما هو جمع صفة فقال الموضح يحتاج في الفرق وجهان القلب واوا والحذف لأنهما كألف
حبلى مجامعان كلا منهما صفة ساكن ثانيه فاهمزه وعلى كلا الوجهين يحذف التاء فتقول ضخموي وضخمي كما تقول حبلوي وحبلي وأما
نحو سرادقات من الجموع القياسية ونحو سرادقات من الجموع الشاذة إلا الحذف لكونها خامسة فتقول سرادقي بحذف الألف والتاء
والسرادق قال في القاموس الذي يمد فوق صحن الدار والبيت من الكرسف والغبار الساطع والدخان المرتفع المحيط بالشيء وأما الأمور
المتصلة بالآخر فستة أيضا أحدها الياء المثناة تحت المكسورة المدغم فيها ياء أخرى سواء كان ما هي فيه ثابت العين كطيب وإن هاكم
فإذا أريد النسب فيقال في النسب لطيب وهين طيبي وهيني بحذف الياء الثانية المدغم فيها وإبقاء الياء الأولى الساكنة كراهة اجتماع
كسرتين وأربع ياءات ولم يحذفوا الأولى لئلا يرجع إلى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله فيلزم الثقل لو لم يقلب ألفا ويلزم زيادة
التغيير مع اللبس لو انقلبت بخلاف نحو هبيخ بفتح الهاء والياء الموحدة وتشديد المثناة تحت وبالخاء المعجمة الغلام الممتلئ وقيل الغلام
الناعم فيقال في النسب إليه هبيخي بإثبات الياء الثانية لانفتاح الياء المدغمة فيها بخلاف نحو مهيم تصغير مهيام مفعال من هام على وجهه
إذا ذهب من العشق أو من هام إذا عطش أو تصغير مهوم اسم فاعل من هوم الرجل إذا هز رأسه من النعاس وتصغير مهيم اسم فاعل من هيم
الحب إذا جعله هائما تقول في النسب إلى ذلك كله مهيمي بإثبات الياء المكسورة المدغم فيها ياء أخرى لانفصال الياء المكسورة من الآخر
بالياء الساكنة التي هي عوض من ألف مهيام أو من الواو الثانية من مهووم أو من الياء الثالثة من مهيم هذا حاصل كلام أبي حيان
تلميذه الشهاب الحلبي السمين وكان القياس أن يقال في النسب إلى طي بتشديد الياء وبالهمزة طيئي بحذف الياء الثانية فقط ولكنهم
بعد الحذف قلبوا الياء الباقية وهي الأولى ألفا على غير القياس لأنها ساكنة فقالوا طائي ولو قيل حذفت الياء الأولى الساكنة ثم
قلبت الياء الثانية المتحركة ألفا كان القلب على القياس الأمر الثاني مما يحذف لياء النسب ياء فعيلة بفتح أوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين
وانتفاء تضعيفها كحنيفة وصحيفة بحذف فيهما تاء التأنيث ولأنهم يحذفون الياء تاء فرقا بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث ثم تقلب
الكسرة فتحة كما في نمر فتقول حنفي وصحفي وشذ قولهم في النسب إلى السليقة وهي الطبيعة سليقي وفي النسب إلى عميرة كلب وإلى السليمة الأزد

عميري وسليمي والقياس فيهن سلقي وعمري وسلمي بحذف الياء وإبدال الكسرة فتحة كما في عمرة غير كلب وسلمة غير أزد ولكنهم فرقوا بينهما
والسليقي من يتكلم بسليقته أي طبيعته معربا من غير تعلم إعراب قال سيبويه ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي أقول فأعرب ولا يجوز حذف الياء
في طويلة لأن العين معتلة فكان يلزم قلبها ألفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير مع اللبس ولو لم يقلبوا
لزم الاستثقال قاله الجاربردي ولا يجوز الحذف في نحو جليلة لأن العين مضعفة فيلتقي بعد الحذف مثلان فيثقل ولو ادغموا لزم
زيادة التغيير مع اللبس الأمر الثالث مما يحذف لياء النسب ياء فعيلة بضم أوله وفتح ثانيه بشرط أن لا تكون العين مضعفة كجهينة وقريظة
بالمثناة لحذف تاء التأنيث ولأنهم يحذفون الياء المؤنث فيقول جهني وقرظي وشذ قولهم في النسب إلى ردينة رديني بإثبات الياء وتقول
في النسب إلى غنية وقويمة غنيي وقويمي لأن شرطها هنا صحة العين لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يقلب ألفا فلا يلزم المحذور لنا
ولا يجوز ذلك الحذف في قليلة بضم القاف لأن العين مضعفة وحذف الياء يؤدي إلى الثقل لو لم يدغم أحد المثلين في الآخر وإلى
التغيير مع اللبس لو أدغم الأمر الرابع مما يحذف لياء النسب واو فعولة بفتح الفاء بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها كشنوءة حي من اليمن
بحذف تاء التأنيث ولأنهم يحذفون الواو وأشبهت الياء لما حذفوا تاء التأنيث وهي حرف صحيح فالأولى أن يحذفوا بعد ذلك
حرفا معتلا زائدا لغير معنى ثم تقلب الضمة فتحة شنئي وأما قولهم شنوي فعلى لغة من قال أزد شنوة بتشديد الواو قاله ابن السكيت
وما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء الأولى منهما وقلب الكسرة فتحة في الأولى فلا نعلم فيه خلافا وأما فعولة فقد ذهب
سيبويه والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضمة تبعا لحذف الياء فتحة مكان الضمة وذهب الأخفش والجرمي والمبرد إلى وجوب بقائهما معا
وذهب ابن الطراوة إلى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها ولا يجوز ذلك الحذف في قوولة بفتح القاف لاعتلال العين
الثاني في طويلة ولا يجوز ذلك في نحو ملولة لأجل التضعيف في العين وحذف الواو يؤدي إلى التقاء المثلين والادغام ممتنع لأن فعلا
بفتحتين واجب الفك كطلل فيثقل اللفظ به الأمر الخامس مما يحذف لياء النسب ياء فعيل بفتح أوله وكسر ثانيه المعتل اللام بأن كانت واوا
نحو غني وعلي بحذف الياء الأولى ثم تقلب الكسرة فتحة كما تقدم ثم تقلب الياء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الألف واوا
كراهة اجتماع الياءات مع الكسرتين فيقول غنوي وعلوي الأمر السادس مما يحذف لياء النسب ياء فعيل بضم أوله وفتح ثانيه المعتل
اللام نحو قصي بحذف الياء الأولى ثم تقلب الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الألف واوا لما مر فيقول قصوي وهذان الأمران
وهما فعيل وفعيل المعتل اللام مفهومان مما تقدم في فعيلة وفعيلة ولكنهما إنما ذكرا ههنا استطرادا وهذا الموضع موضعهما فإن
كان فعيل بفتح الفاء وفعيل بضمها صحيحي اللام لم يحذف منهما شيء وذلك نحو قولهم في عقيل وعقيل عقيلي وعقيلي وشذ قولهم في ثقيف
وقريش وهذيل ثقفي وقرشي وهذلي **فصل** حكم همزة الممدود وحكمها في التثنية فهي إما للتأنيث أو أصلية أو منقلبة عن حرف
أصلي أو عن حرف الإلحاق فإن كانت للتأنيث قلبت واوا كصحراوي لكونها بدلا من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياءات
مع الكسرة وشذ صنعاني في النسبة إلى صنعاء اليمن وبهراني في النسبة إلى بهراء اسم قبيلة من قضاعة فأبدلوا من الهمزة النون لأن الألف
والنون يشابهان ألفي التأنيث ومن العرب من يقول صنعاوي وبهراوي على القياس وإن كانت أصلا سلمت من القلب غالبا لقوتها بالأصالة
نحو قرائي في قراء وهو الرجل الناسك ومنهم من يقلبها واوا استثقالا والأجود التصحيح قاله في التسهيل وإن كانت بدلا من حرف زائد
للإلحاق نحو علباء أو كانت بدلا من أصل نحو كساء أصله كساو قلبت الواو همزة لوقوعها إثر ألف زائدة فالوجهان السلامة والقلب واوا
فيهما فتقول كسائي بالتصحيح وكساوي بالقلب واوا رجوعا إلى الأصل وعلباوي بالقلب واوا تشبيها بألف التأنيث وعلبائي بالتصحيح
تشبيها بالأصلية والعلباء عصب العنق والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للإلحاق بقرطاس ولا يخفى ما في الأمثلة من اللف على خلاف
الترتيب **فصل** ينسب إلى صدر العلم المركب بحذف العجز لاستثقال النسبة إلى كلمتين معا فحذفوا الثانية كما حذفوا تاء التأنيث
إن كان التركيب إسناديا كتأبط شرا وبرق نحره أو مزجيا سواء كان صدره صحيحا أم معتلا كبعلبك ومعدي
كرب فتقول في النسب إلى بعلبك ومعديكرب بعلي ومعدي وإنما خير في الياء بين إبقائها على حالها وقلبها واوا لأنه إذا حذف الجزء الثاني صار
الجزء الأول منقوصا ويا المنقوص إذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوا نحو قاضي وقاضوي والأرجح التصحيح كما تقدم
وفي النسب إلى المزجي خمسة أوجه أحدها ما ذكره الموضح تبعا للناظم من الاقتصار في النسب على الصدر وهو مقيس اتفاقا الثاني
أن تنسب إلى عجزه فتقول بكي وكربي واختاره الجرمي الثالث أن تنسب إليهما معا إزالة التركيب فتقول بعلي بكي ومعدي كربي واختاره
أبو حاتم وآخرون وأنشد عليه تزوجتها رامية هرمزية بفضلة ما أعطى الأمير من الرزق فنسبها إلى رام هرمز بلدة من نواحي خوزستان
الرابع أن ينسب إلى جميع المركب فتقول بعلبكي ومعديكربي الخامس أن يبنى من جزئي المركب اسما على فعلل وينسب إليه قالوا في النسب إلى حضرموت

حضرمي واضافيا كامرئي بكسر الراء اتباعا لكسرة الهمزة ومرئي بحذف الهمزة الاولى وفتح الميم والراء في النسب الى امرئ القيس قيل وامرئي شاذ عند
سيبويه والمطرد عنده مرئي بحذف الهمزة وفتح الميم والراء كذا تكلمت به العرب قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس من المرئي شب له بنات عقدن
برأسه ابرة وعارا واستثنى محمد بن حبيب امرأ القيس الكندي فانه ينسب اليه مرئي الا ان كان المركب الاضافي كنية كابي بكر وام كلثوم او
كان معرفا صدره بعجزه كابن عمرو ابن الزبير فانك تحذف صدره وتنسب الى عجزه لانه المقصود بدلالته فتقول بكري وكلثومي وعمري
وزبيري وربما الحق بهما ما خيف فيه اللبس كقولهم في النسب الى عبد الاشهل اشهلي وفي النسب الى عبد مناف منافي فحذفوا صدرهما ونسبوا
الى عجزهما اذ لو عكسوا وحذفوا العجز ونسبوا الى صدرهما وقالوا عبدي التبس بالنسبة الى عبد غير مضاف والاشهل صنم لرجل وقيل
اسم لصنم والحاصل ان المركب الاضافي ينسب الى عجزه في ثلثة مواضع احدها ما كان كنية الثاني ما يعرف صدره بعجزه الثالث ما
يخاف اللبس من حذف عجزه وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب الى الصدر وشذ بناء فعلل من جزئي المضاف منسوبا اليه
المحفوظ من ذلك عبشمي وعبدري وعبقسي ومرقسي وعبثري في النسب الى تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس حجر الكندي وعبد القيس
وعبد شمس فصل اذا نسبت الى ما حذفت عينه وصحت لامه رددتها وجوبا في مسئلة واحدة نحو ربه تخفيف ربا واصلها التشديد
تخفف بحذف عينه الساكنة منه فاذا نسبت اليه قلت ربي برد العين الساكنة ولا تحرك لتقل الفك اجماعا واذا نسبت الى محذوف
اللام رددتها وجوبا في مسئلتين احديهما ان تكون العين معتلة كشاة اصلها شوهة بسكون الواو كصحفة ثم لما انقلبت الواو
الفا لزم انفتاحها فانقلبت الفا وحذفت لانها تشبه الهاء وعوض منها التاء بدليل قولهم في تكسيرها شياه بالهاء وقلب الواو ياء
لانكسار ما قبلها والتكسير يرد الاشياء الى اصولها فاذا نسبت الى شاة رددت لانها انقلبت فلم اختلف في عينها هل تبقى على فتحتها
العارض فتقلب الفا او ترد الى سكونها الاصلي فتسلم من القلب الفا ذهب سيبويه الى الاول وابو الحسن الاخفش الى الثاني فتقول شاهي
على مذهب سيبويه لان الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلي بل تبقى العين مفتوحة فقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وابو الحسن يقول شوهي بسكون الواو ولا يقلبها الفا لان الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلي فيمتنع القلب والصحيح مذهب
سيبويه وبه ورد السماع قالوا في النسب اليه شاهي وحكي عن ابي الحسن انه رجع في كتابه الاوسط الى مذهب سيبويه المسئلة الثانية
مما يجب رد اللام ان يكون اللام قد ردت في تثنية كاب ابوان او في جمع تصحيح لمؤنث كسنة وسنوات في لغة غير اهل الحجاز وسنهات
في لغة اهل الحجاز فتقول في النسب الى اب وسنة ابوي وسنوي او سنهي برد اللام كما ردت في التثنية والجمع بالالف والتاء لان النسب اقوى في
الرد لانه احمل للتغيير فلذلك وجب رده فيما وجب رده في غيره وجوز فيه ما لا يجوز رده في غيره اظهارا لمزيته في الرد وتقول في النسب
الى ذو وذات ذووي باتفاق سيبويه وابي الحسن لان ذو عنده فعل بالتحريك لانها تاء لان طويت اكثر من قوة وذهب الخليل الى انها
فعل بالسكون نظرا الى ان الاصل السكون والى ان لامها واو وانه من باب قوة وعلى القولين قلبت العين الفا واوا في النسب ذووي
هي ذو بزيادة التاء وانما قيل في النسب اليهما ذووي لان اعتلال العين ورد اللام في تثنية ذات بحذف ذاتا افنان بالواو على الاصل
قالوا ذاتا على اللفظ وهو القياس كقولهم ذات جمال لان غيره الالف الاولى من ذاتا غير منقلبة عن واو والالف الثانية علامة رفع وتثنية و
التاء للتانيث كما في مسلمتان وانما صحت العين حال التكميل واعلت حالة النقص لئلا يجتمع علتان في حال التمام وسلامة
من ذلك حالة النقص وتقول في النسب الى اخت اخوي كما تقول في النسب الى اخ اخوي وتقول في النسب الى بنت بنوي كما تقول في النسب
الى ابن بنوي اذ اللام ردت محذوفة لقولهم في الجمع بالالف والتاء اخوات وبنات محذوفة التاء والرد الى صيغة المذكر الاصلية وتقديم ان
ما وجب رده في الجمع يجب رده في النسب هذا راي وحكمه رد صيغة المؤنث الى صيغة المذكر لان صيغة اخت وبنت كلها للتانيث
وان التاء وان كانت بدلا من واو محذوفة فهي للالحاق بقفل وجذع الحاقا للثلاثي بالثلاثي فوجب ردهما الى صيغة اخ وبنت الى
صيغة المذكر فوجب حذف التاء من كل منهما كما وجب حذف التاء في النسب الى نحو مكة وبصرة مكي وبصري وفي الجمع بالالف والتاء نحو مسلمات
لئلا تقع تاء التانيث حشوا هذا قول سيبويه والخليل اجروا التاء فيه وان كانت للالحاق مجرى تاء التانيث لاختصاصها بالمؤنث
وفتح اولهما في النسب كما فتح في الجمع بالالف والتاء ويونس يوافق على حذف التاء في الجمع مجريا لها مجرى تاء التانيث ويخالفهما
في النسب فلا يحذف التاء ويجمع بينها وبين ياء النسب فيجريها مجرى الملحق به ويبقى اولها على حركته ويقول فيهما اختي وبنتي محتجا بان التاء
ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح وتاء التانيث اذا كان ما قبلها صحيحا فتح نحو قصعة وضيعة ولا يسكن الا اذا كان معتلا نحو
فتاة وقناة ولانها لا تبدل في الوقف هاء وتاء التانيث تبدل في الوقف هاء نحو رحمة ونعمة وذلك المذكور من كونها ليست
للتانيث مسلم ولكنهم عاملوا صيغتهما مع تاء الالحاق معاملة صيغتهما مع تاء التانيث بدليل مسئلة الجمع بالالف والتاء وذلك لانهم

الاشهلي

الذي حملهم على ذلك ان ليغ منصب على المبالغة فيثبت اصل الفعل والله تعالى منزه عن ذلك وامثلة فعال كثيرة ومع ذلك فقال سيبويه غير معتبر
فلا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر بالباء الموحدة براد ولا لصاحب الشعير شعار لانه سمي المرء بغيره هذا
او بصوغ المنسوب اليه على فاعل وعلى فعل بفتح اوله وكسر ثانيه ذي بمعنى كذا فالاول كتامر اي ذي تمر ولابن اي ذي لبن وطاعم اي ذي طعم وكاس
اي ذي كسا العلة والثاني كطعم اي ذي طعام ولبن اي ذي لبن ونهر اي ذي نهار قال الراجز لست بليلي ولكني نهر لا ادلج الليل ولكن ابتكر
انشده سيبويه في كتابه اي ولكني نهاري اي عامل بالنهار والله اعلم **فصل** وما خرج في النسب عما قررناه في هذا الباب فشاذ وذلك
تسعة اقسام احدها بالتحريف فقط كقولهم اموي بالفتح في الهمزة نسبة الى امية بضم الهمزة وبصري بالكسر في الباء نسبة الى البصرة بفتح
الباء ودهري للشيخ الكبير بالضم في الدال نسبة الى الدهر بفتح الدال والثاني بالزيادة فقط كقولهم مروزي بزيادة الزاي نسبة الى
مرو ورباني وفوقاني وتحتاني وسفلاني نسبة الى الرب وفوق وسفل وتحت قاله طاهر بن احمد القزويني والثالث بالنقص فقط
كقولهم بدوي بحذف الالف نسبة الى البادية وخراسي بحذف الالف والنون نسبة الى خراسان وجلولي بحذف الالف والهمزة نسبة
الى جلولاء بالجيم والمد قرية بناحية فارس وحروري بحذف الالف والهمزة نسبة الى حروراء اسم بلد والاشهر بظاهر الكوفة ينسب اليها
الخوارج الحرورية والرابع بالحذف والتحريف نحو عمالية وعلوي وسنوي وخريف ودخري بفتحتين والخامس
بالزيادة والتحريف نحو انفي واناني والسادس بالزيادة والحذف نحو رازي نسبة الى الري والسابع بالقلب فقط نحو طائي وصنعاني و
بهراني وروحاني نسبة الى طيء وصنعاء وبهراء وروحاء والثامن بالقلب والتحريف نحو حاري نسبة الى الحيرة بالحاء المهملة فاما الاناث
تحيري والتاسع بتوفر التحريف بالتغيير نحو امني نسبة الى امية وبحراني نسبة الى البحرين اسم موضع وللنسب اشياء اقتصر الموضح منها على
اربعة احدها الاستغناء عن ياء النسب ومثل له بمثالين اموي وبصري فالاول كانه منسوب الى المكبر وهو امة والثاني كانه منسوب الى البصر
وهي حجارة بيض توجد في البصرة وثانيها الفرق بين نسبتين الى لفظ واحد قصد الى ازالة اللبس ومثل له بمثالين دهري ومروزي فالاول
للفرق بينه وبين الدهري بفتح الدال وهو القائل بالدهر من الملاحدة والثاني للفرق بينه وبين المنسوب الى المرو وثالثها العدل
من الثقل الى الخفة ومثل له بمثال واحد وهو بدوي ورابعها تشبيه الشيء بالشيء ومثل له بمثال حلولي وحروري بحذف الهمزة تشبيها لها
بالمقصور **هذا باب الوقف** وهو قطع النطق عند اخر الكلمة والمراد هنا الاختياري بالياء المثناة التحتانية لا
الاختباري بالموحدة ولا الانكاري ولا التذكري ولا الترنمي ويقابله الابتداء والابتداء عمد فيكون الوقف استراحة عن ذلك نعم قد
يتفرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد فيكون لتمام الغرض من الكلام ولتمام النظم في الشعر ولتمام السجع في النثر وهو احد
عشر نوعا الاسكان المجرد والروم والاشمام وابدال الالف وابدال تاء التانيث هاء وزيادة الالف والحاق هاء السكت و
اثبات الواو والياء او حذفهما وابدال الهمزة والتضعيف ونقل الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم في بيت فقال نقل حذف
واسكان ويتبعها التضعيف والروم والاشمام والبدل واما الحاق هاء السكت فلبيان الحركة ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا وتارة
يكون غير منون فاما اذا وقف على منون غير مؤنث بالتاء فالمعرب فيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون وهو لغة
ربيعة وابدال التنوين مطلقا الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة وهي لغة الازد والتفصيل بين المفتوح وغيره فارجح اللغات
الثلاث واكثرها ان يحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة ويسكن ما قبل التنوين كهذا زيد ومررت بزيد بسكون الدال في المثالين وان
يبدل الفا بعد الفتحة اعرابية كانت الفتحة كرايت زيدا او بنائية كايها بكسر الهمزة وسكون الياء التحتانية بمعنى انكفف وويها بفتح
الواو بمعنى اعجب والى ذلك اشار الناظم بقوله تنوينا اثر فتح اجعل الفا وقفا وتلو غير فتح احذفا وانما ابدل التنوين بعد الفتحة الفا
لان التنوين يشبه الالف من حيث كان اللين في الالف نظير الغنة في التنوين فابدلوه الفا لما بينهما من تقارب ولم يبدل بعد
الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لمكان ثقل الواو والياء في انفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء زاد الثقل ولم يكن في الفتحة
مع الالف ثقل فتركوها على حالها واما المؤنث بالتاء فان تنوينه يحذف مع الفتحة كما يحذف مع غيرها وتبدل التاء هاء ومن وقف بالتاء
فتنوينه ابدل من التنوين الفا بعد الفتحة ويقول قائمتا على احدى اللغتين واذا وقف على المقصور المنون وجب اثبات الالف في الاحوال
الثلاثة وفيه ثلاثة اقوال احدها اعتباره بالصحيح فالالف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة فاذا قلت هذا
فتى ومررت بفتى وقفت عليه بالالف فالالف هي الالف الاصلية نظير الدال من زيد واذا قلت رايت فتى فالالف هي المبدلة من التنوين نظير
الالف في رايت زيدا وحذفت الالف الاصلية لاجتماع الساكنين فهذا مذهب سيبويه فيما نقل اكثرهم وقيل ومعظم النحويين عليه
القول الثاني ان الالف بدل من التنوين في الاحوال الثلاثة واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا وهذا مذهب ابي

باب الوقف

عمرو

الحسن والقزاز والمازني والقول الثالث انها الالف المنقلبة في الاحوال الثلاث وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي
عن ابي عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل وفي الالف الموقوف عليها لغات اشهرها ان تقر على
صورتها الثانية قلبها ياء لان الياء ابين من الالف وهي لغة فزارة وبعض قيس والثالثة قلبها واوا لان الواو ابين من الياء وهي لغة
بعض طي والرابعة قلبها همزة لان الهمزة اخت الالف وهي ابين الحروف كلها وهي لغة بعض طي ايضا واللين لغتهم التخفيف والجمل القلب
فيهن انه يكون من الالف الاصلية وان يكون المبدلة من التنوين على الخلاف السابق وشبهوا اذن بالنون فابدلوا نونها في الوقف
الفا هذا قول الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله واشبهت اذا منونا نصب فالفا في الوقف نونها قلب وزعم بعضهم ان الوقف عليها
بالنون واختاره ابن عصفور في شرح الجمل مبني على ان الناس كتبها بالنون قال الموضح وليس كما ذكر لاجماع القراء السبعة على خلافه فانهم
اجمعوا على الوقف في نحو لن نقول اذا بالالف لكن في حواشي مرمان على الكتاب قال بعض الناس يقفون على اذن بالالف والمازني
يخالفهم ويقول هي حرف بمنزلة لن وهي يليق اشبه منها بالاسماء قال وهذا قول حسن هو قول المبرد في الكفاية وهذه حجة وذهب ابو محمد
علي بن مسعود في المستوفي الى ان الاصل اذ زيد اليها تنوين ليستقبل ثم الحق النون عوضا عن المضاف اليه كما في يومئذ وعلى هذا يصح الوقف
عليها بالالف واذا وقف على هاء الضمير الموصولة بحرف ساكن من جنس حركتها فان كانت الهاء مفتوحة ثبتت صلتها وهي الالف نحو
كرامتها ومررت بها باثبات الالف بعد الهاء وان كانت الهاء مضمومة او مكسورة وكان ما قبلها متحركا حذفت صلتها وهي الواو
في المضمومة والياء في المكسورة كرايته بحذف الواو بعد الهاء ومررت به بحذف الياء بعد الهاء لاستثقال الواو والياء وهل هما
من نفس الضمير كالياء في هو وهي او زائدتان للاشباع رجح ابن الضائع الاول وابن خالويه الثاني واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج
نسب اليه الاول والسيرافي نسب اليه الثاني فان قلنا بالاول فلا بد من اخراج هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو
ولا الياء من هي لتحصينهما بالحركة عن الحذف بل يقفان في الوقف هو وهي بالسكون فلذلك قيدنا الكلام بقولنا ساكن وان قلنا
بالثاني فلا يحتاج الى ذلك واحترزنا بقولنا وكان ما قبلها متحركا من ان يكون قبل الهاء ساكن ثابت او محذوف نحو الجزم او للوقف
فانه يجوز حذف صلتها في الاختيار واثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهي ولم يدعه ولم يدعهو ولم يره ولم يرهو وفي
ارجه وارجهو وارجه وارجهي قال الشاطبي وفي عبارته لك لا يجوز اثبات صلة الضمير اذا كانت واوا او ياء الا في الضرورة فيجوز نحو
كقوله وهو … من مغيرة او جاوة كان لون ارضه سماؤه باثبات الواو فيهما لفظا لا خطا لان صلة الضمير المرفوع والمجرور لا
صورة لهما في الخط كالتنوين قاله الموضح في الحواشي والمهمه المفازة والارجاء النواحي والتشبيه فيه مقلوب والاصل كان لون سمائه
لغبرتها لون ارضه فحذف المضاف وعكس التشبيه مبالغة وقوله تجاوزت هندا رغبة عن قتاله الى ملك اعشو الى ضوء ناره باثبات
الياء فيهما لفظا لا خطا كما تقدم والضمير لهند وهو علم رجل والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة
غير الفتح في الاضمار وذكر في التسهيل انه قد يحذف الف ضمير الغائبة منقولا فتحة الهاء قبلها اختيارا كقوله لست الا اخا فرادا
اخاها فقل حركة الهاء الى القاف بعد سلب حركتها وحذف الالف واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل
واذا وقف على المنقوص وجب اثبات يائه في ثلث مسائل احداها ان يكون المنقوص محذوف الفاء كما اذا سميت بمضارع وفي بالفاء
او بمضارع وعى بالعين المهملة فانك تقول في الرفع هذا يفي وهذا يعي وفي الجر مررت بيفي وبيعي بالاثبات للياء فيهما رفعا وجرا لان اصلهما
يوفي ويوعي فحذفت فاؤهما لوقوعهما بين ياء مفتوحة وكسرة فلو حذفت لامهما في الوقف لكان اجحافا بهما انه لم يبق من اصولهما الا
حرف واحد المسئلة الثانية ان يكون المنقوص محذوف العين نحو مر اسم فاعل من ارى واصله مرئي بضم اوله وسكون ثانيه
وكسر ثالثه بوزن مرعي فنقلت الكسرة وهي حركة عينه وعينه هي الهمزة الى الراء لانها ساكن صحيح ثم سقطت الهمزة للتخفيف ثم اعل
اعلال قاض ثم حذفت الياء وهي لامه في الوقف لما ذكرنا من الاجحاف من حذف عينه ولامه وابقائه على اصل واحد ساكن والى ذلك اشار
الناظم بقوله وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي المسئلة الثالثة ان يكون المنقوص منصوبا منونا كان نحو ربنا اننا سمعنا مناديا او غير منون
نحو كلا اذا بلغت التراقي فيجب اثبات الياء فيهما وقفا لانها تحصنت في الاول بالف التنوين وفي الثاني بالفتح فان كان المنقوص مرفوعا او
مجرورا جاز اثبات يائه في الوقف لانها كانت ثابتة في الاصل ولم يحدث ما يوجب حذفها فرقا بين الوصل والوقف لكن الارجح من
من الوجهين يختلف فالارجح في المنون الحذف عند سيبويه نحو هذا قاض ومررت بقاض ويجوز هذا قاضي ومررت بقاضي باثبات
الياء وحجة يونس قراءة ابن كثير ولكل قوم هادي وما عند الله باقي وفي ما لهم من دونه من والي باثبات الياء فيهن والارجح في
غير المنون وهو المقرون بال الاثبات للياء كهذا القاضي ومررت بالقاضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما

تنبيه

باب الوقف

لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما وغير ذي التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليهما بالحذف كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف الجمهور
على المتعال والتلاق من قوله وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الارجح وحجة من اثبت في المنون
حالة الوقف ان الياء انما جاز حذفها لاجل التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب ان تعود وحجة من حذفها في غير المنون انه قدر الوقف
على المنكر بحذف الياء والتنوين ثم ادخل عليه الالف واللام بعد حذفها وحجة الاول اقوى واعلم ان المنقوص غير المنون اربعة انواع
احدها ما سقط تنوينه بدخول ال وقد تقدم والثاني ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاضي فالخليل يختار فيه الاثبات لان الحذف
مجاز ولم يكثر ويونس يختار فيه الحذف لان النداء محل حذف والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رايت جواري مصرعا فيوقف عليه
باثبات الياء كما تقدم في المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فيجوز فيه الوجهان الجاريان في المنون قال الاثير
لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون **فصل** وللذي الوقف على المحرك الذي
ليس هاء التانيث خمسة اوجه احدها ان تقف بالسكون المجرد عن الروم والاشمام سواء في ذلك المنون وغيره والمعرب والمبني وهو
الاكثر والاغلب هو الاصل لان سلب الحركة ابلغ في تحصيل غرض الاستراحة قال ابو حيان وعلامته خاء فوق الحرف وهكذا جعلها ابو
عمرو والمراد خفيفا وخفيف … الموضح فقال انما هو راس جيم او ذا ميم وكلاهما مختصر من اجزم اسكن … محتضرة من جزم
لما مر من ان الوقف استراحة وجعلها بعض الكتاب دائرة لان الدائرة صفر وهو الذي لا شيء فيه من العدد وجعلها بعضهم دالا وكانهم ارادوا
راوها بغير تعريف طوها دالا وتعين ذلك السكون في الوقف على تاء التانيث دون الاثبات فيها الاوجه الباقية والوجه الثاني ان تقف
بالروم وهو اخفاء الصوت بالحركة فلا تتمها بل تختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الاصل قال الجاربردي ولا يختص بحركة بعينها بل يجوز
في الحركات كلها ويحتاج في الفتحة الى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة خلافا للفراء في منعه اياه اي الروم في الفتحة و
اكثر القراء السبعة على اختياره قوله ووافقهم ابو حاتم على المنع لانه يشبه التنوين فيفضي الى تنوينه صورة الضم وعلامة الروم خط بين يدي
الحرف وهذه صورته الوجه الثالث ان تقف بالاشمام ويختص بالمضموم ولا يكون في المفتوح والمكسور لان في الاشارة الى الفتحة و
الكسرة تشويها للهيئة الضم وروى الاشمام عن بعض القراء في الجر وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين الاتي والاشمام حقيقة
الاشارة الى الحركة بعيد الاسكان من غير تصويت يسمع والمراد ان تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما بعض انفراج ليخرج
منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت بضمهما الحركة فهو شيء يختص بادراكه العين دون الاذن لانه ليس بصوت
يسمع بل هو تحريك عضو وبعض الكوفيين يسمي الروم اشماما والتحقيق خلافه فان الروم فيه مع حركة الشفة صويت يكاد الحرف
يكون به متحركا فيدركه الاعمى والبصير بخلاف الاشمام فانما يدركه البصير دون الاعمى وعلامة الاشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه
صورته واشتقاقه من الشم كانك اشممت الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل
واسكن في الوقف وما هو ساكن على كل حال والوجه الرابع ان تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه في اسم او فعل نحو هذا خالد
والكلام من يجعل وعلامته شين فوق الحرف وهذه صورته ش وهو قليل لمجيء التضعيف في محل التخفيف ولهذا لم يرو عن احد
من القراء الا عن عاصم في مستطر في سورة القمر وهي لغة سعدية وشرطه خمسة امور بل ستة وهي ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا لان
التضعيف كالعوض من الحركة قاله الجاربردي وان لا يكون الحرف الموقوف عليه همزة لفظا ورسما لان الهمزة لا تدغم ولا تدغم فيها في
موضع اللام ولا ياء كالقاضي ولا واوا كيدعو ولا الفا كيخشى لاستثقال حرف العلة ولا تاليا السكون كزيد وعمرو لئلا يجتمع ثلثة
سواكن الذي قبل الاخر والمدغم والموقوف عليه قيل وان لا يكون منصوبا منونا وشذ لقد خشيت ان ارى جدبا بالجيم والموحدة
ورد بان الموقوف عليه الالف لا الحرف الذي كان متحركا وصلا والوجه الخامس ان تقف بنقل حركة الحرف الى ما قبله كقراءة بعضهم و
تواصوا بالصبر بنقل الكسرة الى الباء وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر وجاءت الخيل اثابيع زمر فنقل ضمة الراء الى القاف قبلها والنقر
سكون القاف صوت مخرجه من طرف اللسان وما يليه من الحنك الاعلى ليسكن به الفرس اذا اضطرب نفارا وشرا واختلف في قائل
هذا البيت فقال الصنعاني في قائله فذكر ابن عبد المنعم وقال ابن سيد الملك لعبد الله بن ماوية الطائي وجزم تلميذه الجوهري وقال
سيبويه هو لبعض السعديين وماوية اسم امه وذكر الموضح انه وجد حاشية بخط الشيخ بهاء الدين ابن النحاس اذ جد النقر بالقاف المضمومة
يريد النقر باسكانها والعامل في اذ ما في ابن ماوية من معنى شجاع او بطل او مقدام … ونقل عن الهسودي شروطه خمسة
امور ابهم بل ستة وهي ان يكون ما قبل الاخر ساكنا ليقبل الحركة المنقولة لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وان يكون ذلك الساكن
لا يتعذر تحريكه كالالف والحرف المدغم لا يقبل الحركة وان يكون ذلك الساكن لا يستثقل …

وهو يحصل بتشديد الدال من خالدة

ابو عمرو

تحريكه كالواو والياء الاسفل انه للاستثقال وان لا يكون الحركة التي يراد نقلها فتحة على الاصح عند جمهور البصريين لان المفتوح ان
كان منونا لزم من النقل انه حذف التنوين وحمل عليه غير المنون قاله المرادي وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظير له لان ذلك لا يجوز
وان يكون المنقول منه صحيحا اذا علمت ذلك فلا يجوز النقل في نحو هذا جعفر لتحرك ما قبله لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وعن
هذا احترز بقوله ان يكون ما قبل الاخر ساكنا ولا في نحو انسان وينبذ لان ما قبل الاخر متعذر التحريك وعن هذا احترز بقوله ان
يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه ولا في نحو يقول ويبيع لان ما قبل الاخر مستثقل التحريك وعنه احترز بقوله ولا يستثقل لان
الالف في انسان والمدغم في ينبذ لا يقبلان الحركة لان الالف والمدغم واجبا السكون لان سكون الالف ذاتي وسكون المدغم
عرضي والواو المضموم ما قبلها في يقول والياء المكسور ما قبلها في يبيع يستثقل الحركة عليهما لانهما ثقيلتان في انفسهما فلو نقل اليهما
حركة زاد ثقلهما ولا يجوز النقل في نحو سمعت العلم لان الحركة فتحة لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة لقوتهما فكرهوا حذفهما والفتحة
خفيفة فاغتفر حذفها قاله الجاربردي وعنه احترز بقوله وان لا يكون الحركة فتحة واجاز ذلك النقل في الفتحة الكوفيون والاخفش
طردا للباب ولا يجوز النقل في نحو هذا علم بكسر العين لان النقل فيه يؤدي الى بناء لا نظير له لانه ليس في العربية فعل بكسر اوله وضم
ثانيه وعنه احترز بقوله لا يؤدي الخ ولا يجوز النقل في نحو ظبي لان المنقول منه غير صحيح بمحض الشرطان الاخيران في كلامه
وهما ان لا يكون الحركة فتحة وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظير له بغير المهموز ويجوز النقل في نحو الله الذي يخرج الخبا فتقول الخبا
وان كانت الحركة فتحة لانك لو قلت الخبا بالاسكان من غير نقل حذفت استثقالا او اجحافا ولو ابدلت الخبالة بالذي لوافقوا الثلاثة
ويجوز النقل في هذا ردء بكسر الراء وضم الدال اذا ادى النقل الى صيغة فعل بضم اوله وكسر ثانيه لثقل الهمزة واذا سكن ما قبل الهمزة
كان النطق بها اصعب ومن لم يثبت في اوزان الاسم فعل بضم اوله وكسر ثانيه وزعم ان الدئل منقول عن الفعل لم يجز في
نحو يقفل في قولك مررت بقفل الانه بعد النقل يصير مررت بقفل بضم القاف وكسر الفاء ويجوز في بسط من قولك مررت ببسط لانه بمنزلة
وعلم النظير في النقل من الهمزة مغتفر لثقل الهمزة الا عند بعض تميم فيفرون من مثل هذا الى تحريك الساكن بحركة الفاء اتباعا فيقولون هذا
ردء بكسرتين ومررت ببطء بضمتين واذا نقلت حركة الهمزة فالحجازيون يحذفون الهمزة ويقفون على حال حركتها كما يوقف
عليه مبتدأ بها فيقولون هذا الخب بالنقل والحذف فيسكنون الباء او يرومون او يشمون او يضعفون وغير الحجازيين اذا
نقل لا يحذف الهمزة لانه انما ادى دفع اجتماع الساكنين والحرص على الاعراب فلزوا الهمزة ومنهم من يثبت الهمزة فيقول هذا البطؤ
ورأيت البطأ ومررت بالبطئ بسكون الهمزة في الاحوال كلها ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو ورأيت البطا
ومررت بالبطي والخب بالخاء المعجمة والباء الموحدة ما خبئ في غيره والردء المعين والبطء ضد السرعة واما الوقف بالنقل الى متحرك فلغة
لخم وانشد عليها الجوهري لبعض الرجاز ما زال شيبان شديدا هبصه حتى اتاه قرنه فوقصه قال زاد فوقصه فلما وقف على الهاء
نقل ضمتها الى الصاد قبلها فحركها وفي النهاية بقولي في نحو ضربه ضربه في الشعر وقد استعملته العامة في النثر والى ذلك اشار الناظم بقوله
وغيرها التاء بنت الابنات الحسنه **فصل** واذا وقف على تاء التانيث لزمت التاء وسلمت من القلب هاء ان كانت متصلة بالحرف
كثمت وربت ولعلت ولات فوقف عليها الكسائي وحده بالهاء على غير القياس في قول الجمع حيا واما ربت وثمت ولعلت فالقياس
فيهن على لات شايع فوقف عليهن بالوجهين مردود لان الخارج عن القياس لا يقاس عليه كهامت وهدبت وانما الرمت الثاني
الحرف والفعل خوف اللبس بالضمير في قولد ربه وضربه وحمل لا الا البس فيه على ما فيه اللبس في الخاطريات لابن جني قال سيبويه لو سميت
رجلا بضربت ثم حقرته فقلت ضريبه فوقفت عليه بالهاء لانه قد نقل من الفعل الى الاسم او متصلة باسم وقبلها ساكن صحيح
كاخت وبنت لان التاء فيهما لما سكن ما قبلها صارت كانها ليست للتانيث وانما جيء بها للتلحق بنات الاثنين ببنات الثلاثة
فهي للالحاق بقفل وجذع وجاز ابقاؤها على صورتها وابدالها هاء ان كان قبلها حركة ولا تكون الا فتحة نحو ثمرة وشجرة
فرقا بينها وبين التاء الاصلية كوقت وبيت او كان قبلها ساكن معتل ولا يكون الا الفا نحو صلاة وزكاة وذات ومسلمات ولاة
لان الساكن المعتل كالمتحرك بتقديرا لانه في موضع ومنقلب عنه ولان الالف من الفتحة والفتحة بمنزلة الحرف المتحرك ولذلك يلتقي معها
الساكنان نحو دابة بخلاف ما اذا كان الساكن صحيحا والى ذلك اشار الناظم بقوله في الوقف تا تانيث الاسم ها جعل ان لم يكن
بساكن صح وصل لكن الارجح في جمع التصحيح كمسلمات وهندات وفيما اشبهه وهو اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه وما سمي به من الجمع
تحقيقا او تقديرا فالاول وهو اسم الجمع اولات فانه لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذات والثاني وهو ما سمي
به من الجمع تحقيقا كعرفات واذرعات فانهما جمع عرفة واذرعة تحقيقا وعرفة موقف الحاج واذرعة قرية من قرى الشام والتاء

وهي

قال الناظم في الوقف تا تانيث الاسم ها جعل

باب الفتح والامالة وبين اللفظين

باب الامالة وما يتعلق بها واحكامها

انما الوقف في التضعيف ولذا اشار الناظم بقوله وربما اعطي لفظ الوصل ما للوقف نثرا وفشا منتظما والله اعلم
وهي مصدر قولك اشيء امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال الشيء يميل ميلا اذا انحرف عن القصد وفي الاصطلاح ان تنحو
بالفتحة الى جهة الكسرة فتشرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة فان كان بعدها الف الفتحة ذهبت بالالف
الى جهة الياء فتصير الالف بينها وبين الياء كالفتى بامالة الفتحة والالف وان لم يكن بعد الفتحة الف فالممال الفتحة وحدها سواء كانت الفتحة
قبل تاء التانيث كنعمة وبعض الامالة فائدة وحكم ومحل واصحاب واسباب تقتضيها وموانع تعارض تلك الاسباب وموانع لهذه
الموانع تحول بينها وبين المنع اما فائدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد وبيان ذلك انك اذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة
والالف تصعدا واستعلاء فاذا عدت الى الكسرة كان انحدارا وتسفلا فيكون في الصوت بعض اختلاف فاذا املت الالف قربت من الياء
امتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة والاصوات بعد الالف وتصير الاصوات من نمط واحد وقد ترد الامالة للتنبيه على اصل او غيره
مما سياتي واما حكمها فانها وجه جائز فلهذا يجوز تفخيم كل ممال لانه الاصل اذ الالف اذا لم تمل كانت حقيقية فاذا املت ترددت
بين الالف والياء والاصل في الحروف لا يمازج صوته صوت غيره قاله الجاربردي واما محلها فالاسماء المتمكنة والافعال غالبا وباتي التنبيه
على غير الغالب واما اصحابها فتميم وقيس واسد وعامة نجد ولا يميل الحجازيون الا مواضع قليلة واما الاسباب التي تمال لاجلها فثمانية
احدها كون الالف مبدلة من ياء متطرفة في الاسماء والافعال فمثاله في الاسماء الهدى والفتى ومثاله في الافعال هدى واشترى فالالف فيهن مبدلة
من ياء بدليل الهديان والفتيان وهديت واشتريت اخذا من قول الشاطبي المقرب وتثنية الاسماء تكشفها وان رددت اليك الفعل صادفت
ولا يمال نحو ناب بالنون وهو المسن من الابل لان الفه مبدلة عن ياء بدليل قولهم في تكسيره نيب لعدم التطرف الا ان يكون مجرورا فان من العرب من
يميله نحو نظرت الى ناب بسبب الامالة هنا كسرة الاعراب لا الياء وان كانت عارضة قاله الشاطبي النحوي وانما امثل نحو فتاة مؤنث فتى
نواة وان لم يكن الالف طرفا في اللفظ لان تاء التانيث في تقدير الانفصال فالالف فيهما مبدلة من ياء فهي وان لم تتطرف لفظا فهي متطرفة
حكما والسبب الثاني كون الياء تخلفها اي الالف في بعض التصاريف كالف ملهى مما كان مبدلا من واو والف حبلى مما كان زائدا للالحاق
والف حبلى مما كان زائدا للتانيث والف غزى مما كان مبدلا من واو في الافعال فهذه الامثلة وشبهها تمال لان الياء تخلف الالف فيها في
بعض التصاريف كالتثنية والجمع في الاسماء والبناء للمفعول في الافعال كقولهم في التثنية ملهيان وارطيان وحبليان وفي الجمع ملهيات
وارطيات وحبليات وفي البناء للمفعول غزي وعلى هذا الاخير فيشكل قول الناظم في النظم وغيره ان امالة الف تلا في والقرا اذا
تليها لمناسبة الف جليها وقوله في شرح الكافية وقول ابنه في شرح النظم ان امالة الفتحي لمناسبة الف قلى بل امالتهما لقولك اذا بنيتهما
للمفعول قلي وسجي بضم اولهما وكسر ما قبل اخرهما فتخلف الياء فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى التناسب اذا امكن غيره واجاب المرادي عن ذلك بان
ذكر التناسب فيها ان السبب المقتضي لامالة نحو دعا انما الفرعي ولم يعتبره القراء يعني بالقاف ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع
انما اما لواستثنوا ما جاوره للتناسب فلما اماله اما لوا تلاها ونحوه وليس من عادتهم امالة ذلك علم ان الداعي الى امالته عندهم انما هو التناسب
وقال هنا بجواز الامالة في نحو دعا وغزا لانه يؤول الى الياء اذا بني للمفعول انتهى وعندي ان هذا الجواب لا يرفع الاشكال على اصطلاح
النحويين والجواب على اصطلاح القراء لم يتلاقيا على اصطلاح واحد ويستثنى من ذلك المذكور وهو كون الياء تخلف الالف في بعض
التصاريف ما رجوعه الى الياء مختص بلغة شاذة او رجوعه الى الياء بسبب ممازجة الالف لحرف زائد فلا يمال الشيء من ذلك فالاول وهو
اختصاص رجوع الالف الى الياء بلغة شاذة كرجوع الف عصا وقفا المنقلبة عن الواو الى الياء في قول هذيل اذا اضافوهما الى ياء المتكلم
حيث يقولون عصي وقفي بتشديد الياء فيهما والاصل عصوي وقفوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء والثاني وهو رجوع الالف الى الياء بسبب ممازجة الالف لحرف زائد كرجوعهما اي الف عصي وقفا اليها اي الى الياء
اذا صغرا عند الجمع فقيل عصيه وقفيه بتشديد الياء فيهما والاصل عصيوه وقفيوه ففعل بهما ما تقدم وقلبت بالممازجة لها الياء التصغير
وهي حرف زائد والممازجة المخالطة والمجاورة او جمعا اي عصا وقفا على فعول بضم الفاء فقيل عصي وقفي بتشديد الياء فيهما والاصل
عصوو وقفوو وقلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع واوين فصار عصوي وقفوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت
الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة التي بعد الكسرة لتسلم الياء من القلب واو ثم كسرت فاؤهما اتباعا لكسرة عينهما وقرا الحسن فاذا حبالهم
وعصيهم بضم العين حيث رجع الى الاصل فالياء الثانية المدغم فيها في الف عصا وقفا وقلبت بالممازجة لها الياء المنقلبة عن واو فعول
وهي حرف زائد السبب الثالث كون الالف مبدلة من عين فعل يؤول عند اسناده الى التاء المثناة فوق الى فلت بكسر الفاء وحذف
العين سواء كانت تلك الالف المبدلة من عين الفعل منقلبة عن ياء مفتوحة او مكسورة كخاف وكاد فالاول نحو باع وكال والثاني نحو

منهلاة

لان الاشكال

فباب ام عن واو مكسورة كخاف وكاد وهاب فانك تقول فيها اذا اسندتها الى تا الضمير هبت وكدت وهبت وخفت وكدت بكسر الفا في لغة الجميع ومت في لغة من قال مت بكسر الميم بحذف عين الفعل فيصير في اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت بكسر العين اما بطريق الاصالة كما في هبت وخفت وكدت ومت والظاهر انه بالتحويل كما في بعت وكلت فان اصل حركة عينهما الفتح ثم نقلا الى فعل بكسر العين ثم نقل الكسرة في الجميع الى فا الكلمة وحذف العين لالتقا الساكنين وقيل في بابي العين لا تحويل ولكن لما حذفت العين حركت الفا بكسرة مجتلبة للدلالة على ان العين يا فهذه وما اشبهها مما ذكرنا بخلاف المنقلبة عن واو مفتوحة نحو قال ومن واو مضمومة نحو طال في لغة الجميع ومات في لغة الضم فهذه لا تمال لانك تقول اذا اسندتها الى تا الضمير قلت وطلت ومت بضم الفا فيهن اما في قلت فبالتحويل واما طلت ومت فعلى الاصل وتبين ان مات تمال في لغة الكسر ولا تمال في لغة الضم السبب الرابع وقوع الالف قبل اليا المفتوحة متصلة كبايعته وسايرته وذكره ابن الدهان ومثله بايع وقد اهمله الناظم في النظم وسيبويه والاكثرون وذكره في التسهيل فقال او متقدمة على يا تليها السبب الخامس وقوعها اي الالف بعد اليا اما لكونها متصلة بها من غير حاجز بينهما كبيان بتخفيف اليا وكيال وبياع بتشديدها الا ان الامالة مع التشديد اقوى لتكرر السبب او منفصلة عنها بحرف واحد كشيبان علما من الشيب وجادت يداه والاول اقوى لان انخفاض الصوت بالساكنة اظهر منه في المتحرك لقربها من حرف المد او منفصلة عنها بحرفين احدهما وعبارة التسهيل تليهما الها نحو دخلت بيتها وشرطه ان لا تفصل بين اليا والها بحرف مضموم نحو هند لتسع بيتها قاله الموضح في الحواشي السبب السادس وقوع الالف قبل الكسرة متصلة نحو عالم وكاتب السبب السابع وقوعها اي الالف بعدها اي الكسرة منفصلة اما بحرف واحد نحو كتاب وسلاح فالفاصل بين الكسرة والالف في الاول التا وفي الثاني اللام او منفصلة بحرفين كلاهما متحرك واحدهما وهو الثاني ها واولهما غير مضموم فيمال نحو يريد ان يضربها دون هو يضربها او منفصلة بحرفين اولهما ساكن فيمال نحو شملال بكسر الشين المعجمة وهي الناقة الخفيفة وسرداح بمهملات وهي الناقة العظيمة دون رايت عنبا لان الاعلى وجه شاذ او منفصلة بين الحرفين الساكن فالمتحرك وبالها نحو درهماك وهذا ساقط من اصل التسهيل وفي نسخة فصل بثلاثة احرف ساكن وهاء وغيرهما وذكر ابن الحاجب في غيره ان امالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان قال درجة الساكن والهاء ان يكن لا منزلة حرف واحد متحرك غيرها وذلك لا امالة معه ولم يذكر الفارسي في الايضاح الا امالة درهمان بالنون شاذة مع تنصيصه على الامالة للكسرة السابقة لا لكسرة نون التثنية قاله الشيخ شارح الموضح معنى فالمكان تبعا لقول الناظم فدرهماك من يمله لم يصد السبب الثامن زيادة التناسب ان لم يوجد سبب غيره وان ذلك شاد الناظم بقوله وقد اما لوا لتناسب بلا داع وذلك اذا وقعت الالف بعد الف في كلمتها او وقعت في كلمة اخرى قد قارنتها فدا امليتا الى الالفان بسبب من الاسباب المتقدمة فالاول وهو الذي وقعت فيه الالف بعد الف في كلمتها وقد اميلت الالف الاولى بسبب كرايت عمادا وقرات كتابا فان الالف الاولى فيهما قد اميلت بسبب هو كونها واقعة بعد كسرة وقد فصل بينهما حرف واحد في المثال الاول والثاني في المثال الثاني فتمال الالف الاخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الالف الاولى والثاني وهو ما اميلت فيه الالف لكونها واقعة بعد الف في كلمة اخرى قد اميلت بسبب كقراءة ابي عمرو والاخوين والضحى بالامالة مع ان الفها منقلبة عن واو الضحو ومثله سجى وتلى وما بعدهما فان رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض مهم والحاصل من زيادة التناسب ان الالف الممالة لسبب اما ان تكون سابقة على الالف التي لا سبب فيها او بعدها فان كانت سابقة عليها فتمال كما في عمادا فتمال الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل تلك الممالة وان كانت بعدها فاما ان يقع ذلك في الفواصل فتمال لتناسب الفواصل فالضحى لاجل الثنا ما بعده وان لم يكن في الفواصل فلا تمال ولذلك اذا امالوا فتحة ذال بجاذر لكسرة رائه لا يميلون الالف مع انهما في كلمة واحدة فكيف اذا كانا في كلمتين واما الموانع لاسباب الامالة من الكسرة واليا الظاهرتين او المقدرتين فتمنعها كعد الاسباب وهي الرا غير المكسورة واحرف الاستعلاء السبعة وهي الخا والغين المعجمتان والصاد والضاد والطا والظا والقاف وانما منعت المستعلية الامالة لطلب تجانس الصوت كما اميل فيما تقدم طلبا له لان هذه الاحرف تستعلي الى الحنك فلو اميلت الالف معها لانحدرت بعد تصعد ولو اميلت في هابط تصعد بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثاني اشق فلذلك كانت هذه الاحرف بعد الالف اقوى مانعا كما سيجي واما الرا فانه لم يكن فيها استعلا لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية للتكرار الذي فيها بل قيل هو اشد مانعا وشرط المنع بالرا امران احدهما كونها غير مكسورة والثاني اتصالها بالالف اما قبلها ولا تكون الا مفتوحة نحو فراش وراشد لان استعلا المتقدم في الاول والمتاخر في الثاني او بعدها وتكون مضمومة ومفتوحة نحو هذا حمارك ورايت حمارك وبعضهم يميل لا يلتفت الى الرا وبعضهم يجعل الموخرة المضمومة بحرف واحد نحو هذا كافر كالمتصل في منع الامالة وشرط المنع بحرف الاستعلاء المتقدم على الالف ان يتصل بها اي بالالف نحو صالح و

ورعي الفواصل

ضامن وطالب وظالم وغالب وخالد وقاسم او ينفصل بحرف واحد نحو غنائم لان الفصل بحرف واحد كلا فصل الا ان كان حرف الاستعلا مكسورا نحو طلاب وغلاب من المتصل وخبا وصباح من المنفصل بحرف فان اهل الامالة يميلون لان حرف الاستعلا المكسورة لا يمنع الامالة لان الكسرة في المقدر بعد الحرف فتناسبه صوت الالف للكسرة اولى بخلاف ما اذا كان مفتوحا فان الفتح يقوي المستعلي من حيث كان الفتح معه يمنع الامالة وكذلك المتحرك الاستعلا الساكن بعد كسرة نحو مصباح واصلاح ومطواع ومقلات بالقاف والتا الفوقانية وهي التي لا يعيش لها ولد فانه لا يمنع الامالة ايضا لان الكسرة هل الجاوزته وهو ساكن قد ربطها اتصلت به فنزل لذلك منزلة المكسور ومن العرب من لا ينزل هذا الساكن منزلة المكسور ويجعله مانعا من الامالة وشرط حرف الاستعلا الساكن بعد الكسرة المتاخر عنها اي عن الالف كونه اما متصلا بالالف كساخر بالخا المعجمة وحاطب وحافظ بالحا المهملة فيهما وناقف ومنفصلا من الالف بحرف واحد كنافخ وناقح وناعق وبالغ او منفصلا من الالف بحرفين كمواثيق ومناشيط وبعضهم يميل هذا المفصول بحرفين لتراخي الاستعلاء والمنع بالمتاخر اقوى من المنع بالمتقدم ولذلك قيد المتقدم بان لا يكون مكسورا او ساكنا بعد مكسور ولا مفصولا بحرفين واطلق في المتاخر وسبب ذلك ان التصعد بعد التسفل اصعب عندهم من التسفل بعد التصعد كما ان التسفل بعد التصعد اسهل من العكس وشرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون سببها كسرة مقدرة كخاف فان الفه منقلبة عن واو مكسورة ولا يا مقدرة كطاب فان الفه منقلبة عن يا فسبب امالة الف خاف الكسرة المقدرة في الواو المنقلب عنها الالف وسبب امالة الف طاب اليا المقدرة المنقلبة الفا فكل من خاف وطاب مقدر في الفيهما فان السبب مقدر هنا وهو الكسرة او اليا لكونه موجودا في هذه الالف المنقلبة عن الواو المكسورة او عن اليا اقوى من السبب الظاهر في اللفظ وهو الكسرة واليا الملفوظ بهما لانه اي السبب الظاهر اما متقدم عليها اي على الالف نحو كتاب وبيان او متاخر عنها نحو عالم وبايع والكائن في نفس الالف اقوى من المتقدم عليها والمتاخر عنها فمن ثم اميل نحو خاف وطاب مع تقدم حرف الاستعلاء وخاق وزاغ مع تاخره لان السبب المقدر في نفس الالف بخلاف ما اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كما في نحو جاد من جد في الامر وجواد جمع جادة اصلهما جادد وجوادد فادغم لاجتماع المثلين فلا يكون كالكسرة الملفوظة فلا يجوز الامالة على الافصح وبعضهم اجاز امالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما في خاف ومقتضى ما تقدم ان المانع يكفه لان السبب المقدر متاخر عن الالف متصلة ويوثر مانع الامالة وان كان منفصلا في كلمة اخرى مستقلة بنفسها كما لو كانا في كلمة واحدة وهذا المنفصل تارة يكون متصلا بالالف من غير حاجز نحو منا قاسم فلا تمال لاتصال المستعلي في اللفظ اذا ادرجت وهذا مثل برت بفاضل وتارة يفصل بينهما بحرف واحد نحو منا فضل وبمال قاسم وهذا لمثل قولك سباعق وتارة يفصل بينهما بحرفين نحو بيدها سوط وهذا لمثل قولك مناشيط قال الشاطبي ولا يوثر سببها اي الامالة الا متصلا في كلمة واحدة والفرق ان المانع اقوى من السبب فلا تمال نحو لابي قاسم لوجود القاف المستعلية وان كانت منفصلة عن الالف في كلمة اخرى ولا تمال نحو لزيد مال لانفصال السبب لان الالف في كلمة والكسرة في كلمة اخرى هذا ملخص كلام الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح النظم وعليهما اعتراض من وجهين احدهما في التمثيل وثانيهما في الحكم وذلك انهما مثلا بابي قاسم مع تقريرهما بان اليا المقدرة في الف المنقلبة عنها الالف لا يوثر فيها المانع لما تقرر من ان شرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون سببها يا مقدرة والاستعلا في هذا النوع لو اتصل لم يوثر فما بالك مع انفصاله والمثال الجيد السالم من الطعن كتاب قاسم فان سبب الامالة الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وان كان منفصلا والاعتراض الثاني ان نصوص النحويين كابن عصفور وغيره تخالف ما ذكراه من الحكمين المذكورين وهما يوثر مانع الامالة وان كان منفصلا ولا يوثر سببها الا متصلا قال ابن عصفور في مقربه بعد ان ذكر اسباب الامالة فاما ضربوا سواء كانت الكسرة متصلة ام منفصلة نحو لزيد مال الا ان امالة المتصلة اكثر ما كانت اقوى ثم قال اذا كان حرف الاستعلا منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا انما اميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم او فيما اميل من الالفات التي هي صلات الضمائر نحو اراد ان يضربها قبل انتهى يعني لا تمال الالف لان القاف بعدها من قبل انها تعتبر الامالة وان انفصلت وهذا النص بحروفه في الحكمين ووقع في شرح الجزولية لابي عبد الله المنتوري بالنون والفا والراي لولا ما في شرح الكافية من قولهم ان سبب المنع قد يوثر منفصلا فقال الى احمد بالامالة والى قاسم بترك الامالة لحملت قوله في النظم على الخلاص من والكاف ما والكف قد يوجبه ما ينفصل على هاتين الصورتين المذكورتين في كلام ابن عصفور والمنتوري وهما ما اميل للكسرة العارضة وما اميل من الالفات التي هي صلات الضما لا شعار فقد تفهم من قول النظم والكف قد يوجبه ما ينفصل في عرف المصنفين بالتقليل وانما اثر المانع منفصلا ولم يوثر السبب الا متصلا لان ترك الامالة هو الاصل فصار اليه بادنى سبب ولم يخرج عنه الا بسبب محقق واما المانع للامالة فهو الرا المكسورة المجاورة للالف فانها تمنع الحرف المستعلي وتمنع الرا ان يمنعا الامالة لان الرا من شانها التكرار فكان الحرف منها في تقدير حرفين وكانا الكسرة فيها في تقدير كسرتين فيكونا حكما الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى لطلب الامالة ولهذا اميل على ابصارهم وعلى ابصارهم غشاوة واذ هما في الغار مع وجود الصاد

الاول والعين في الثاني وامثال ان كتاب الابراري وجود الزا المفتوحة قبل الالف تميل بذا الفرار مع وجود هما اى القاف المستعلية
والزا المفتوحة لان كلا من حرفي الاستعلا والزا المفتوحة مانع من الامالة والزا المكسورة في ذلك كله متصلة وبعضهم اى
العرب يجعل المنفصلة من الالف بحرف كالمتصلة في كونها تمنع الامالة وسمع سيبويه الامالة في قوله وهو سماع عن النعامي المجهو
رجل من بني نمير من قادر عسى الله يغني عن بلاد بن قادر بمنهمر جون الرباب سكوب بامالة قادر مع وجود الفصل بين الالف والزا المكسورة
بالدال **فصل** يمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة احدها الالف وقد مضت وشرطها ان لا يكون الفتحة في حرف ولا في اسم يشبهه
لان الامالة نوع من التصرف وهو لا يدخل في الحرف ولا فيما اشبهه لانا نستثني فلا يمال الا تكسرة للحمزة والتشديد لاجل الكسرة التي
هي من اسباب الامالة ولا يمال نحو على للرجوع الى اليا في نحو عليك وعليه وهو من اسباب الامالة ولا يمال الى لاجتماع الامرين فيها
الكسرة والرجوع الى اليا فيها في نحو اليك واليه وانما امتنعت الامالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضي لها لكونها
حروفا فلو سميت بشي منها فان كانت الفه رابعة كالا املتها لان الالف الرابعة في الاسم يحكم عليها بانها عن يا وان كانت ثالثة كعلى والى
لم يجز امالتها لان التثنية تجعل الالف من بنات الواو لان بنات الواو اكثر من بنات اليا ولذلك تقول في تثنيتها علوان والوان فالالف
الجار يمال ويستثنى من ذلك اى من المشبه للحرف ها للغائبة ونا للمتكلم المعظم نفسه ومع غيره خاصة فانهم طردوا الامالة فيهما لكثرتهما
اذا كان قبلهما كسرة او يا نحو لن يريد ان يضربها ونظر الينا واليها بالامالة لوقوع الالف مسبوقة بالكسرة واليا مفصولة بحرف فلذلك
كثرتهما ... واما امالتهم انى ومتى من الاسما المبنية وبلى من الحروف الجوابية ولا الناهية في قولهم افعل هذا اما لا فشاذة من وجهين عدم التمكن
لكونها مبنية وانتفا السبب المجوز للامالة لان الالف في غير المتمكن اصل غير منقلبة عن شي فضلا عن ان يكون منقلبة عن يا ولا ترجع في
التثنية الى اليا ولا قبلها كسرة والذي سهل امالتها بنائيها عن تجعل فضلا لها مما لك مزية على غيرها والحرف الثاني من الاحرف الثلاثة التي يمال الفتحة
قبلها الرا اشترط كونها مكسورة وكون الفتحة في غير يا متناسبة وكونها اى الفتحة والرا متصلتين من غير حاجز بين الحروف المتجاورة
والرا ولا فرق بين ان يكون الفتحة في حرف مستعل نحو من الطرار وفي را نحو شرار او في غيرهما نحو الكبر او منفصلتين بساكن غير يا متناسبة
متناسبة نحو من عمرو وزاد المرادي او بمكسور نحو اشر بخلاف نحو اعوذ بالله من الغير ومن قبح الشر لان الفتحة فيهما على اليا نص على ذلك
سيبويه وبخلاف من عيرك لكون الفصل باليا المثناة التحتانية الساكنة ويشترط ايضا ان لا يكون بعد الرا حرف استعلا نحو راشق
فانه مانع من الامالة نص على ذلك سيبويه ايضا ولا يشترط ان لا يتقدم على الفتحة حرف استعلا لان الرا المكسورة تغلب المستعلي اذا وقع
قبلها فيهما نحو من الضرر قال المرادي في البحر ان يمال الكل فتحة في غير يا قبل را مكسورة متصلة بها او مفصولة بمكسور او ساكن غير يا
وليس بعد الرا حرف استعلا انتهى واشترط الناظم تطرف الرا ونص سيبويه على امالته فتحة الطا من قولك خبطت رياح بكسر الرا وذكر
غيره انه يجوز امالة فتحة العين في نحو العمرو والرا في ذلك ليست متطرفة ولعله انما خص الطرف لكثرة ذلك فيه والحرف الثالث من الاحرف
الثلاثة التي يمال الفتحة قبلها ها التانيث وانما يكون هذا الحكم وهو امالة الفتحة قبل الها في الوقف خاصة كرحمة ونعمة وانما اميلت
الفتحة قبل ها التانيث وان لم يكن من اسباب الامالة لانهم شبهوا ها التانيث بالف التانيث المقصورة لاتفاقهما في المخرج
وتوافقهما في المعنى وهو الدلالة على التانيث وفي الزيادة على اصول الكلمة والتطرف في اخر الكلمة والاختصاص بالاسما الجامدة
والمشتقة ولا فرق في ذلك بين ها التانيث وها المبالغة وغير الكسائي امالة الفتحة قبل ها السكت ايضا تشبيها لها بها التانيث في
الوقف والخط نحو كتابيه والصحيح المنع خلافا لثعلب وابن الانباري فانهما صححا جواز الامالة فيها قبلها وبه قرا ابو مزاحم الخاقاني في قراءة
الكسائي وفي غالب النسخ وفاقا لثعلب وابن الانباري وليس بصواب كما بيناه والله اعلم

هذا باب التصريف وهو

في اللغة تغيير مطلق وفي الصناعة تغيير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي او لفظي فالتغيير جنس باضافته الى البنية وفي الصنعة خرج
النحو فانه لا يتعلق بصنعة الكلمة بل بالعوارض اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية واضافة وغيرها وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف
فالتغيير الاول المعنوي كتغيير المفرد الى التثنية والجمع المصحح وذلك كتحويلك زيدا مثلا الى زيدان وزيدون وتغيير المصدر الى الفعل والوصف
وذلك كتحويل الضرب مثلا الى ضرب وضرب بالتشديد للمبالغة في الفعل واضطرب لوجود الحركة مع الفعل ويضرب واضرب وضارب ومضروب
كضراب ومضراب وضروب وضريب ومضرب للمبالغة في الوصف والتغيير الثاني اللفظي كتغيير قول من الاجوف وغزو من الناقص الى قال وغزا
بقلب حرف العلة الفا لتحركه وانفتاح ما قبله والابدال في افتعل والحذف في قل والادغام في رد وكتسمية التصغير والتكسير والنسب
الوقف والامالة يتعلم النحو من حيث تعلقها بالمركبات ذكرته معه وابن الحاجب وطائفة ذكرتها في علم التصريف وهو اولى لهذين التغييرين
للغرضين المذكورين احكام كالصحة وهي تزاد الحرف على صيغة الاصلي كالبا في بياض وابيض والواو في سواد واسود والاعلال وهو

العجز

باب التصريف

تغيير الحرف عن حرفه وصيغة الاصلية كقلب اليا في باع وابان وموقن بايع وقلب الواو في قوم واقام وقيام ونحو ذلك كقلب الحمد لله ممول من محله
اخر كانيق جمع ناقة وجاه ودقيق معرفته تلك الاحكام علم التصريف وانما سمي هذا العلم تصريفا لما فيه من التقليب يقال صرفت الرجل في امري
اذا جعلته يتقلب ضربا بالذهاب والاياب وصرف الله الدهر تقليبا فيه وتحويله من حال الى حال وهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقه اذ هو متعلق بما الابنية
الموجودة في الالفاظ العربية كما تقدم في الغرضين فهو من باب تسمية الشي باسم متعلقه وموضوعه الاسما المتمكنة والافعال
المتصرفة في اللغة العربية فلا يدخل التصريف في الاسما الاعجمية كابراهيم واسماعيل كما قال ابن جني وان كانت متمكنة لان التصريف
من خصائص لغة العرب ولا يدخل التصريف في الحروف لانها مجهولة الاصل موضوعة وضع الاصوات لانقابل بالفا والعين واللام
لتعذر معرفة اشتقاقها ولهذا كانت الفاتها اصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة ولا يدخل التصريف فيما اشبهها اى اشبه الحروف
وهي الاسما المتوغلة في البنا كالضمائر واسما الاستفهام والشرط واسما الافعال والموصولات واسما الاشارة والافعال الجامدة
وهي التي لم تختلف ابنيتها لاختلاف الازمنة كنعم وبئس وعسى وليس لانها اشبهت الحروف في الجمود وما دخله التصريف من الحروف وما
اشبهها فهو شاذ يوقف عنده ما سمع منه ومن ذلك مجي الحذف في سوف والابدال في حاشا عينا وهمزة انما والحذف والابدال في
لعل والتصغير في ذا والذي وفروعهما والابدال في لام عسى والحذف في عين ليس عند اتصاله بالفاعل فلذلك اى لاجل ان التصريف
لا يدخل الحروف وما اشبهها من الاسما والافعال لا يدخل فيما كان من الاسما موضوعا على حرف واحد او على حرفين اذ لا يكون كذلك في
الوضع على حرف او على حرفين الا الحرف كبا الجر ولام فانهما موضوعان على حرف واحد ومن فانها موضوعة على حرفين وهذا الحكم
معلوم مما تقدم من ان التصريف لا يدخل المبنيات ولكن ذكره توطئة وتمهيدا لقوله واما ما وضع في الاصل على اكثر من حرفين ثم حذف
بعضه لعارض فيدخله التصريف نظرا الى الاصل وصنعه نحو يد ودم بحذف لامهما في الاسما ونحو ق من الحذف فائه ولامه وقم وبع بحذف
عينهما في الافعال الى غير ذلك **فصل** ينقسم الاسم المجرد من الزوائد الى قلة الثلاثي كرجل لانه يحتاج الى حرف يبتدا به وحرف يوقف
عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدا به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدا به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا في الصفة
كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما فان قيل المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم التنافي مع احدهما اجيب بانه
لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي وغاية الخماسي كسفرجل وبينهما اى بين الثلاثي والخماسي
الرباعي كجعفر ولم يجوزوا سداسيا الثلاثي لانهم لو فعلوا ذلك لتوهم انه كلمتان ولهذا لم يزيدوا فيه اقل ما تزيد وغاية سبعة كاستخراج وبينهما ذو الخمسة
كاكرام وذو الستة كانطلاق وامثلته كثيرة ويلغت في قول سيبويه ثلثمائة مثال وثمانية امثلة وزاد الزبيدي عليه نيفا وثمانين مثالا
وذكرها لا يليق بهذا المختصر ولا تشتغل بها رمزا للاختصار بل نذكر ما كان للزيادة حفظا للضبط وتقليلا للانتشار فنقول الزيادة
تكون واحدة وثنتين وثلاثا واربعا ومواضعها اربعة ما قبل الفا وما بين الفا والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا
يخلو من ان تقع متفرقة او مجتمعة فالزيادة الواحدة قبل الفا نحو اجدل وما بين الفا والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو
غزال وما بعد اللام نحو علقى والزيادتان المتفرقتان بينهما الفا نحو اجادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصيرى وبينهما
الفا والعين نحو اعصاد وبينهما العين واللام نحو حزلى وبينهما الفا والعين واللام نحو اخبطى والمجتمعتان قبل الفا نحو منطلق وبين
الفا والعين نحو جواحر وبين العين واللام نحو خطاف وبعد اللام نحو علبا والثلاث المتفرقات نحو تماثيل والمجتمعة قبل الفا نحو
مستخرج وبعد العين واللام نحو سلاليم وبعد اللام نحو عنفوان واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو افعوان والاربع نحو اشهيبا
مصدر اشهاب وابنية الثلاثي المجرد احد عشر بناء والقسمة العقلية تقتضي ان يكون اثنا عشر بناء وذلك لان الحرف الاول واجب
الحركة لانه مبتدا به والابتدا بالساكن متعذر فاحواله ثلاثة والحركات الخالصة ثلث الفتحة والكسرة والضمة والحرف الثاني يكون متحركا
وساكنا فاحواله اربعة فاذا ضربت ثلاثة احوال الحرف الاول في اربعة احوال الحرف الثاني خرج من ذلك اثنا عشر بناء واما الحرف الاخر فلا
عبرة به في وزن الكلمة لانه حرف الاعراب وامثالها في الاسم والصفة فلس وسهل بفتح اوله وسكون ثانيه فرس وبطل بفتحتين وكتف وحذر
بفتحة وكسرة وعضد وطمع بفتحة وضمة حبر ونكس بكسرة وسكون عنب وقيم بكسرة ففتحة ابل وبلز بكسرتين قفل وحلو بضم وسكون
صرد وحطم بضمة ففتحة دئل بضمة فكسرة عنق وجنب بضمتين ... مفتوح الفا مع الاربعة في العين ثم المكسور مع الثلاثة ثم المضموم مع
الاربعة والمهمل منها فعل بكسر الفا وضم ثانيه لانهم كرهوا الانتقال من الكسرة الى الضم لان الكسرة ثقيلة والضمة اثقل منها واما قراءة
ابي السمال بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي اخره لام والسما ذات الحبك بكسر الحا وضم البا وقد وجهها ابو الفتح بن جني في المحتسب لانه في
تالك الغفاري وقيل لم تثبت هذه القراءة وعلى تقدير ثبوتها قيل انه من الحبك للتاسع في ذاته في الكسر والاصل حبك بضمتين بكسر الحا

اتباعا الكسرة التي قبلها ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين كما اتبع من قرأ الحمد لله بضم اللام اتباعا الضم الدال قبلها وقيل لا اتباع وانما الكسر على التداخل في حرفي الكلمة اذ يقال الحبك بضمتين والحبك بكسرتين فركب هذا القارئ منهما هذه القراءة فاخذ من لغة الكسرتين كسر الحاء ومن لغة الضمتين ضم الباء واعترض بان التداخل انما يكون بين حرفي كلمتين لا بين حرفي كلمة واحدة ووجه الجاربردي بانه لما تلفظ بالحاء المكسورة من اللغة الاولى غفل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جني اراد ان يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء المكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضموما ورده ابن مالك في شرح الكافية والحبك تكسر كل شيء كالرمل والماء اذا مرت بهما الريح وزعم قوم اهمال فعل بضم الفاء وكسر الثاني العين لما فيه من الانتقال من ضم الى كسر واجاب بوا عن دئل اسم دويبة سمي به قبيلة من بني كنانة ورئم بضم الراء وكسر الهمزة اسم خبيث للاست بانهما ليسا من اصول الاسماء وانما هما منقولان من الفعل المبني للمفعول واعترض بان ذلك ممكن في الدئل لانه علم قبيلة لا في الرئم لانه اسم جنس والنقل لا يكون الا في الاعلام دون اسماء الاجناس واجيب بان السيرافي ذهب الى ان النقل قد يجيء في اسماء الاجناس بالمعنى المتوقف فيه واحتج المثبتون لفعل في اصول الاسماء بوعل بضم الواو وكسر العين المهملة لغة في الوعل بفتح الواو وحكاه الخليل فثبت بهذا ان فعل بضم اوله وكسر ثانيه ليس بمهمل لا مستقبل بل هو قليل وعلى القول فانه مما اهمل وقل عند العرب لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول وانما على الاول وغالبا على الثاني والرباعي المجرد خمسة ابنية مفتوح الاول والثالث اسما كجعفر وصفة كسلهب للرجل الطويل ومكسورهما اسما كزبرج بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء وبالجيم للذهب وصفة كخرمل للمرأة الحمقاء ومضمومهما اسما كبرثن بالجيم وصفة كجرشع للجمل العظيم ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسما كقمطر بالقاف والطاء والحاء المهملتين لزمن الطوفان وزمن خروج نوح عم من السفينة وصفة كسبطر للطويل ومكسور الاول مفتوح الثالث اسما كدرهم وهو معرب وانما صح التمثيل به لانه على نسق الوضع العربي وصفة كهجرع للطويل قال الاصمعي ولا ثالث لهما وزنبر صفة وصندد ضبع للاكول وقيل الهاء زائدة وزاد الاخفش والكوفيون مضموم الاول مفتوح الثالث كجخدب بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الاخضر الطويل الرجلين كالجندب وقيل ذكر الجراد والجخدب السمين من الابل والمختار عند جمهور البصريين واستظهره في التسهيل انه فرع عن مضمومهما استثقالا لضمتين في رباعي لين بينهما حاجز حصين لانه لم يسمع فتح الثالث في شيء من الرباعي الا وسمع فيه الضم من غير عكس كجخدب وطحلب للاخضر الذي يعلو الماء وبرقع من الاسماء وجرشع بالجيم والراء والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من الجمال ويقال للطويل ولم يسمع في برثن بضم الموحدة وسكون الراء وضم الثاء المثلثة احد براثن الاسد وهو بمنزلة الظفر للانسان ودرجب بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالدال المهملة لكتاب مخطط وعرفط بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وبالطاء المهملة لشجر البادية الا الضم بالرفع على النيابة عن فاعل لم يسمع والخماسي اربعة من الابنية مثلها مفتوح الاول والثاني والرابع اسما كسفرجل وصفة كشمردل للطويل وجحمرش للطويل وسحطل للشبل الذي له اربعة قرون ومفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسما كقهبلس للحشفة الذكر وصفة كجحمرش بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قاله السيرافي وقيل الافعى العظيمة وقيل لم يأت هذا الوزن الا صفة وقهبلس للمرأة العظيمة ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسما قرطعب بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحدة الشيء التافه الحقير يقال له ما عليه قرطعبة وصفة كجردحل للجمل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثالث ومكسور الرابع اسما قذعمل للاسد وصفة قذعمل بضم القاف وفتح الذال وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم فجملة الاوزان المتفق عليها عند الجميع عشرون وزنا احد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي واربعة للخماسي وجعل مضموم الفاء مكسور العين متفقا عليه لما تقدم من ضعف القول باهماله ولذا قال وزعم قوم اهمال فعل واما التداخل ومما ذكره من اصالة جميع حروف الرباعي والخماسي هو مذهب البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى ان كل اسم زاد على ثلاثة احرف ففيه زيادة ثم هل هي الحرف الاخير او ما قبله ذهب الفراء الى الاول والكسائي الى الثاني وان كان على خمسة احرف كسفرجل ففيه زيادتان قاله الشاطبي وما خرج عما ذكرنا من الاسماء العربية الوضع فهو متفرع عنها اما بزيادة في اوله كمنطلق او في وسطه كطريف وفيهما نحو مخرنجم او في اخره نحو علبى او بنقص اصل كيد ودم واصلهما يدي ودمو او بنقص حرف زائد كعلبط بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة الغنم الضخم اصله علابط بدليل انهم نطقوا به على اصله والدليل على وجود الالف بعد اللام انهم لا يوالون اربع متحركات في كلمة واحدة الا ان يعرض كزيادة في تقدير الانفصال نحو شجرة او بتغيير شكل اي حركة كتعبير فضموا الاول والثالث بفتح ثالثه نحو جخدب بضم الجيم وسكون الخاء المهملة المعجمة وفتح الدال فيمكن او نحو خروع بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء وضم الواو وبالعين المهملة القطن الفاسد وكعنبر بكسرهما اي الاول والثالث وضم ثالثه في نحو دئل بكسر الراء وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة واصلها الكسر وهو ما يعلو الثوب الجديد ما سرخس بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسين المهملة لبلدة وبلخش بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة

فان كانت على اربعة كجعفر ففيه زيادة ثم

لنوع من الجواهر فاعجبان لا عرببان اذ ليس في امثلة الرباعي المفتوح الاول والثاني فصل وينقسم الفعل الى مجرد من الزوائد واقله ثلاثة كضرب وعد واكثره اربعة كدحرج ودربح اي ذل والى مزيد فيه واقله اربعة كاكرم وغايته ستة كاستخرج وبينهما الخماسي كانطلق ومزيد الرباعي اقله خمسة كتدحرج وغايته ستة كاحرنجم ومزيد الثلاثي اوزانه كثيرة ومشهورها خمسة وعشرون وزنا ومزيد الرباعي اوزانه ثلاثة تفعلل كتدحرج وافعنلل كاحرنجم وافعلل كاقشعر واختلف في هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب وقيل ملحق باحرنجم وزاد بعضهم في مزيد الرباعي ثلاثة وهو افعلل نحو اجرمز واوزان الثلاثي المجرد ثلاثة مفتوح العين ومكسورها ومضمومها كضرب وعلم وظرف لان الفاء لا تكون الا مفتوحة لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة اخف ولام مفتوح ابدا كما تم اللخفة والعين لا يكون الا متحركا لئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو ضربت والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم واما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فمزال عن الاصل الذي من الخفة والاصل فيهما كسر العين واما نحو ضرب بضم اوله وكسر ثانيه ففيه قولان احدهما انه اصل برأسه واليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني والثاني انه فرع عن فعل الفاعل واليه ذهب جمهور البصريين ونقله عن سيبويه من قال انه ذكر اصلا مستقلا لان نحو جن وهب وطل وهدر واهد ده وولع بكذا وعني بحاجته بمعنى اغتنى بها وزهي علينا بمعنى تكبر وحم زيد وزكم ووعك وفلج وسقط في يده وبهت ورهصت الدابة ونتجت الناقة وغم الهلال واغمي على زيد واخواتها لم تستعمل الابنية للمفعول الا عند وزنا ذا بعا وتقرير الدليل انه لو كان فعل المفعول فرعا لغيره لكان مستلزما وجوده ووجود ذلك الغير ضرورة كون الفرع وجوده وجود اصله واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان الفرعية تثبت للاصل ولا يوجد فرع بغير اصل ونحن وجدنا افعالا مبنية للمفعول غير متفرعة عن المبني للفاعل واجاب الجمهور بالنقض وهو انا لنا جموعا لم يسمع لها واحد كعبابيد واباسيل والجموع فروع الافراد اتفاقا فلو كان ما ذكرتم صحيحا لزم كون الجمع اصلا براسه وانتم لا تقولون به فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن تلك ومن قال انه فرع عن فعل الفاعل مستدلا بانه لم لا يعتد في نحو سوير وترك الابدال في نحو وودي لم يعتد وزنا رابعا وتقرير الدليل ان الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو وقلبت ياء وتدغم الياء في الياء وان الواوين متى اجتمعتا في اول الكلمة ابدلت الاولى همزة لزوما فلما لم يحصل الادغام ولا الابدال دل ذلك على انهما مغيران عن فعل الفاعل وهو ساير وواددي فكما لا تدغم الالف من ساير لا تدغم الواو من ووادي فكذلك ما غير منهما واجاب الاولون عن ترك الادغام والابدال فقال اما ترك الادغام فلئلا يلتبس بمجهول فعل الثلاثي مبنيا بالادغام لم يعلم انه مجهول ساير او سير واما ترك الابدال فلان الواو الثانية في نحو ووري ليست متاصلة في الواوية لانها منقلبة عن الف واري وللرباعي وزن واحد كدحرج وزلزل وبابي في دحرج بالضم في اوله والكسر فيما قبل الاخر لمخالف السابق في فعل المفعول فصل في كيفية الوزن ولما كان حروف الميزان وحروف الموزون في عدد الحروف وهيئتها وفائدة الوزن بيان احوال ابنية الكلم في ثمانية امور الحركات والسكنات والاصول والزوائد والتقديم والتاخير والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل فتقابل الاصول بالفاء والعين واللام على الترتيب المستقيم لكون حروف الميزان معطاة ما الموزون لها من تحرك وسكون اصليين فيقال في وزن فلس من الاسماء فعل بسكون العين وفي وزنه من الافعال فعل بفتح العين وكذلك يقال في وزن قام من الاجوف وشد من المضاعف فعل بفتح العين فيهما لان اصلهما قبل القلب والادغام قوم وشدد بفتح العين فيهما فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها في الاول وادغمت الدال الاولى لاجتماع المثلين في الثاني وبقي في وزن علم فعل بكسر العين وكذلك يقال في وزن هاب من الاجوف ومل من المضاعف بكسر العين فيهما لانه من القلب والادغام ويقال في وزن ظرف فعل بضم العين وكذلك يقال في وزن طال ووجب فعل بضم العين فيهما لان اصلهما طول وحبب بضم العين فيهما فالفعل بهما ما تقدم من القلب والادغام فحصل بذلك بيان الحركات الاصلية والسكنات فان بقي من حروف الاصلية اصول للكلمة زدت في الميزان لاما ثانية في وزن جعفر فعلل الرباعي ولاما ثالثة في وزن الخماسي فقلت في وزن جحمرش فعلل فما ذكر الرضي في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه على مذهبين احدهما ما ذكره وهو قول البصريين بناء على ان الجميع اصول وهو الصحيح والثاني بان ما زاد على الثلاثة زائد قاله الكوفيون بناء على قولهم ان منتهى الاصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب احدها انه لا يوزن لانه لا يدرى كيفية وزنه والثاني انه يوزن ويقابل الحرف بلفظه والثالث انه يوزن ويقابل ما الذي قبل الحرف بلفظه وهو مبني على ان الزائد هل هو الاخير وما قبله فالفراء على الاول والكسائي على الثاني فيقال جعفر فعلل كما يقول البصريون او فعلل بزيادة اللام او فعفل بزيادة الفاء او لا يذكر لها وزن بغير اقوال ثم تقابل الحرف الزائد بلفظه ليتميز عن الاصل الا انه يستثنى فيقال في وزن اكرم افعل بزيادة الهمزة وبيطر بزيادة الياء وجهور بزيادة الواو افعل وفيعل وفوعل على طريق اللف والنشر على الترتيب ويقال في وزن اقتدر بزيادة الهمزة والتاء افتعل وكذا يقال في وزن اضطرب مما فاؤه صاد فقلبت تاء الافتعال فيه طاء وادكر مما فاؤه ذال معجمة وقلب

فعل بكسر العين فيهما لان اصلهما هبب ومللc

ثا الافتعال وبنون الانفعال والمهملة افنعل لان الاصل فيهما اصتبر وادتكر قلبت تا الافتعال في الاول طا وفي الثاني دالا لما سيجي وبقال اذكر
وزن استخرج بما تسا وي فيه عدد الزيادة والاصول استفعل الا ان الزايد اذا كان تكرار الاصل سواكان للالحاق ام لا فانه يقابل
عند الجمهور بما قوبل به ذلك الاصل لان تكرار الاصل في علم الصرف بمنزلة التوكيد اللفظي في علم النحو فكما ان ذلك يعطى حكم الذي
يتبعه في اعرابه فهذا يوزن بما يوزن به الاصل فلا اعلم بان هذا تكرار لما سبق كقولك في وزن جلببت بكسر الجا المهملة وهو
مضع لا يحذ ان يفتح الهمزة وضم الجيم واعجام الذال ابنات بيد لوحلح المفاصل فعلل في وزن سحنون بضم السين المهملة وسكون الحا المهملة
سنوبين وهو اول المطر والرمح فعلول في وزن اغدودن بالغين المعجمة والدال المهملة يقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبت اذا
اخضر فعلل وفعلول وافعوعل لما ونشاهد هنا فالثاني في جلببت للالحاق بقنديل والنون في سحنون للالحاق بعصفور والدال في
اغدودن ليس للالحاق وذهب بعضهم الى ان الزائد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان تكرار الاصل فيقال في وزن جلبب فعلب وفي وزن سحنون فعلون
وفي وزن اغدودن افعوعل واذا كان في الموزون تحويل عن مكان الى مكان وهو القلب المكاني او حذف لبعض الاصول اثبت مثله في
الميزان فتقول في وزن ناء بالمد بمعنى نأى فلع لانه من النأي والاصل نأى فحول اللام وهو الياء الى موضع العين وهو الهمزة فصار نايا فقلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء بالمد وتقول في وزن الحادي هو مثل العم الف لانه من الوحدة والاصل الواحد فحول
الفا وهي الواو الى موضع اللام وهو الدال ولا يمكن الاستبدال بالالف فقدم الحا عليه فصار الحادو فقلبت الواو يا لوقوعها متطرفة اثر كسرة
فصار الحادي وتقول في وزن هب عل لانه حذف فاؤه بعلة والاصل يوهب حذف فاؤه لوقوعها بين يا مفتوحة وكسرة لا زمة والاصل يفعل
بالكسر فتح لحرف الحلق فيكون الحذف من يفعل بالكسر فالمقدار الذي في بطا واخواته وتقول في وزن بع فل من باع فل والاصل بيع حذفت
عينه لالتقاء الساكنين وتقول في وزن قاض فاع لانه حذفت لامه فاع والاصل قاضي حذفت لامه لالتقاء الساكنين وقد يتعدد وزن بعض
الكلمات كاسطاع واهراق وذلك لانا نعتبر الحركة والسكون باصلها او القلب فحذا الاصلها السكون والسين في الهاما كان فيلزم في
الميزان التقاء الساكنين فالصواب ان يقال انه في وزنها افعل لان اصلها اطوع وارتق والسين في الهاء ذا ندتان **فصل** فيما يعرف به الاصول
والزوائد قال الناظم في النظم والحرف ان يلزم فاصل والذي لا يلزم الزائد مثل تا احتذي يعرف الحرف الاصلي بانه يلزم الكلمة في جميع تصاريفها
ويعرف الزائد بانه الذي لا يلزم في جميع تصاريفه مثل تا احتذى فانها زائدة لانها تحذف في بعض التصاريف تقول حذى حاذ
ولا احتذاء الافتنا ولين لبغال وفي كلا التعريفين نظر اما التعريف الاول وهو تعريف الاصل فلان الواو من كوكب والنون من قرنفل
زائدتان كما ستعرفه ويتابع فيهما الاسقاط في جميع تصاريفه واما التعريف الثاني وهو تعريف الزائد فلان القاف وعلى والعين من
قال واللام من غزا اصول مع سقوطهن في بعد وقل ولم يغز فتعريف الاصل غير جامع وتعريف الزائد غير مانع واجاب عنه المرادي بان الاصل
اذا سقط لعلة مقدر الوجود بخلاف الزائد فالزائد لازم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما هو ساقط في اصل الوضع
تحقيقا او تقديرا وبحرر المولف ما يعرف به الزائد ان يقال اعلم انه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية اصول الحرف الكلمة عند الردة
بها على اصلين ثم الزائد نوعان تكرار الاصل وغيره فالاول وهو تكرار الاصل لا يختص بحرف بعينها بل يكون في جميع الحروف الا الالف
لانها لا تقبل التضعيف وسواكانت من حروف التمويه ام لا والزائد لتكرار الاصل شرطان يماثل اللام كجلبب زيادة الباء الثانية
للالحاق بدحرج وجلباب مصدره ويطلق على الملحفة او يماثل العين اما مع الاتصال كقنّب بتشديده زيادة احدى التاءين على الخلاف في
انها الاولى او الثانية او مع الانفصال بينهما كعقنقل بفتح العين المهملة والقافين وبينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل
او يماثل الفاء والعين كمرمريس بفتح الميمين وسكون الراء الاولى وكسر الثانية وفي اخره سين مهملة قبلها يا مثناة تحتانية ساكنة وهي الداهية
وهو مرتب للبقول لا ثالث لهما او يماثل العين واللام كصمحمح بمهملات الشديد فما لحرج الغليظ القصير وقال ثعلب صمحمح راس ابي اصلع
غليظ شديد والحاصل انه متى تكرر حرفان في كلمة ولها اصل غيرهما حكم بزيادة احد المضعفين وفي تعيين الزائد خلاف وذكر في التسهيل
انه يحكم بزيادة ثاني المماثلات وثالثها في نحو صمحمح يعني الحا الاولى والميم الثانية وبزيادة ثالثها ورابعها في نحو مرمريس يعني الميم الثانية
والراء التي تليها واستدل بعضهم على زيادة الحا الاولى في صمحمح والميم الثانية في مرمريس بحذفهما في التصغير حيث قالوا صميمح ومريريس ونقل
عن الكوفيين في صمحمح ان وزنه فعلل والاصل صمحح ابدلوا الوسطى ميما واما الذي يماثل الفاء وحدها كقرقف ففاءان مفتوحتان بينهما
راء ساكنة وهو الخمر وسندس وهو رقيق الديباج او يماثل العين المفصولة باصل كحدرد بمهملات اسم رجل ولم يجئ على فعلع سكر الغير
غيره فاصلي جوابا واذا بني الرباعي من حرفين فانه يضعف سقاط ثالثه فالجبل اصل كسمسم بكسر السين المهملتين ووزنه فعلل لان اصالة
الاثنين متحققة ولابد من ثالث مكمل للاصول وليس احد الباقيين باولى من الاخر فحكم باصالتهما وحكي عن الخليل والكوفيين ان وزنه فعفل

تكرير فاء وهو بعيد وان صح اسقاط ثالثه كلمله فانه يصح اسقاط ثالثه ويقال لمه وهو ان من اللمة يعني لممت فقال الكوفيون ذلك
الثالث الصالح للسقوط زائد مبدل من حرف مماثل للثاني فاصل لملم عندهم لمم فاستثقل توالي ثلاثة امثال فابدلوا من احدها حرفا
مماثلا للفاء ورد بانهم قالوا في مصدره فعللة ولو كان مضاعفا في الاصل لجاء على تفعيل وقال الزجاج من البصريين ذلك الصالح
للسقوط زائد غير مبدل من شيء وقال بقية البصريين اصل واختار الشارح مذهب الكوفيين وقال انه اولى من جعله بنا مكررا موافقا في
المعنى للثلاثي المضاعف كما يقول البصريون في امثاله كصفصفت وكبكبت انتهى فهي كهكهت والنوع الثاني من نوعي الزائد وهو
ما زيد لغير تكرار مختص باحرف عشرة جمعت في كلمات مرارا وهي هم يتسائلون ياهول استنمي سليم وناه هويت السمان اهو يسليمان
سالتمونيها نوبت لتمسها نوبت للامسة فالسين وسهل سالتمونيها اشتمل منها وجمعها الناظم في بيت واحد اربع مرات فقال
هنا وتسليم هنا يوم انسه نهاية مسئول امان وتسهيل وبفتح ان بعد ذا الشين المعجمة في نحو اكرمتكش في خطاب المؤنث فان قالوا انه
مختصة بالوقف قلنا وهذا التكلف كذلك وخصت هذه الاحرف بالزيادة دون غيرها الا ان اولى ما زيد حروف المد واللين لانها اخف
الحروف وغيرها من الاحرف العشرة ترجع اليها فالهمزة مجاورة للالف في المخرج وتنقلب الى حرف اللين عند التخفيف والها ايضا مجاورة
للالف في المخرج والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون فيها غنة بمد في الخيشوم فاشبها الالف في الحلق والتاء حرف مهموس بدل
من الواو في تجاه والسين حرف مهموس فيه صفير ويقرب مخرجه من مخرج التاء واللام وان كانت حرفا مجهورا لكنها تشبه النون وفيه من مخرجها
اسباب الزيادة سبعة الالحاق نحو كوثر والدلالة على معنى كحرف المضارعة وامكان النطق كهمزة الوصل وهاء السكت في قه وبيان الحركة كسلطانيه
والمد ككتاب والعوض كزيادة والتكثير كقبعثرى قال ابن عصفور ولهاء شروط فلا تزاد الالف بشرط ان تصحب اكثر من اصلين ولا يكون في الاول
لتعذر الابتداء بالساكن بل تكون ثانية كضارب وثالثة نحو غماد ورابعة نحو غضبى وخامسة نحو سلامى بضم السين المهملة عظام صغار
في اصابع اليدين والرجلين وسادسة نحو قبعثرى وسابعة نحو بردرايا ويستثنى من ذلك ما صحب اكثر من اصلين من مضاعف الرباعي نحو
ضوضي فالها فيه بدل من الاصل الا زائدة بخلاف قال وغزا الا ان الالف فيهما ليست زائدة لكونها لم تصحب اكثر من اصلين وتزاد الواو والياء
اخيهما ثلاثة شروط احدها ما ذكر في الالف وهو ان تصحب اكثر من اصلين والثاني ان لا تكون الكلمة التي هما فيها من باب سمسم والحق بها
المضاعف والثالث ان لا تتصدر الواو مطلقا سواء كانت قبل اربعة اصول ام لا ولا تتصدر الياء قبل اربعة اصول في غير مضارع وذلك نحو
صيرف وجوهر في زيادتهما ثانيتين وقضيب وعجوز في زيادتهما ثالثتين وحذرية وعرقوة في زيادتهما رابعتين والحذرية بكسر الحاء المهملة
وسكون الذال المعجمة وكسر الراء القطعة من الارض غليظة والعرقوة بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف الخشبة المعترضة على راس الدلو
بخلاف نحو بيت وسوط فالواو والياء فيهما لم يصحبا اكثر من اصلين بخلاف يؤيؤ ووعوعة فانهما من باب سمسم واليؤيؤ بضم اليائين
المثناتين بينهما واو مهموزة اسم طائر يشبه الباشق والوعوعة مصدر وعوع الكلب بعينين مهملتين ان صوت ووزنه
بتصدر الواو مطلقا والياء قبل اربعة اصول في غير مضارع والورنتل بفتح الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة فوق
الشر وزعم قوم ان الواو فيه زائدة وهو ضعيف اذ لا نظير له والصحيح ان الواو اصلية ولم يذكره الجوهري واختلف في الامر فقيل انه
واليه ذهب الفارسي وابن مالك وقيل اصلية وعلى القولين وزنه فعلل الا ان اللام الاخيرة على الاول زائدة وعلى الثاني اصلية لما
يتعور بمثناة تحتانية فسين مهملة فواو فراء مهملة فوزنه فعللول كعضرفوط هذا هو الصحيح لان الاشتقاق يدل على الزيادة في
الا في المضارع نحو يدحرج وهو شجر يشبوك بعيلة فها قاله المرادي وقال الجوهري اسم موضع عند حرة المدينة وكساء يجعل على عجز البعير
واسم من اسماء الدواهي يقال دهب في التيعور اي في الباطل قال الجاربردي فتزاد الميم بثلاثة شروط ايضا وهي ان تتصدر وتاخر عنها ثلاثة اصول فقط
وان لا يلزم في الاشتقاق وذلك نحو مسجد لمكان السجود ومنبج بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة والجيم قال الجوهري اسم موضع بخلاف نحو ضرغام
لعدم تصدر الميم فيه لانه لم يتاخر عنها ثلاثة اصول والضرغام الاسد والمهد مهد الصبي ومرزجوش لانه لم يتاخر عنها ثلاثة اصول فقط
بل ازيد من ذلك وهو بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم الجيم وفي اخره شين معجمة المرزجوش بالمنع والراء والدال المهملة والقاف وفي اخره
شين معجمة بقلة طيبة الريح ومرعز بكسر الميم والعين المهملة وفي اخره زاي وهو ما لان من الصوف فانهم قالوا ثوب ممرعز فاثبتوها ايضا الميم
لزومها في الاشتقاق وهذا رد ابن مالك على سيبويه في قوله ان الميم فيه زائدة ويشترط لزيادة الميم ايضا ان لا يكون كلمتها رباعية
حرفين كرمرم ومهمه فزيادة الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين وهما ان تتصدر وان يتاخر عنها ثلاثة اصول فقط ولو قال بالشرط الثالث
لكفى لانه فرض الكلام في الهمزة المصدرة فشرطه تصدرها المصدر لغو نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال الحذه
الافكل اذا اخذته الرعدة واصفل انه تفضيل بخلاف همزة نحو كنابيل بكاف مضمومة ونون مفتوحة فهمزة ساكنة فيا موحدة فيا مثناة

نحو كحرغيل اسم موضع باليمن لا اشفنا التصغير وكل لان المتاخر عنها اصلان لا ثالثة واضطبل بفتح الهمزة المكسورة لان المتاخر عنها اربعة
اصول لا ثلثة فان اصطبلا خماسى كجرنجل وتزاد الهمزة المتطرفة بشرطين وهما ان تسبقها الف وان تسبق تلك الالف باكثر من اصلين سوا فتح
اول كلمتها ام كسر ام ضم فالاول نحو حمراء والثانى نحو علباء والثالث نحو قرفصاء فالهمزة فى الاول والثانى سبقت بثلثة اصول وفى الثالث
باربعة اصول بخلاف نحو همزة نحو ماء وشاء فان الالف قبلها مسبوقة باصل واحد ونحو بناء وابناء فان الالف مسبوقة باصلين لا باكثر ونحو
بناء وهو الخبر فان الهمزة لم تسبق بالف وتزاد النون متاخرة بالشرطين المذكورين فى الهمزة المتطرفة وهما ان تسبقها الف وان تسبق تلك
الالف باكثر من اصلين سواء فى ذلك الاسم والصفة نحو عثمان وغضبان وتزاد متاخرة ايضا فى المثنى والمجموع على حده وما حمل عليهما بخلاف الف
نحو اتان وسنان فان الالف فيهما سبقت باصلين لا باكثر منهما وتزاد النون متوسطة بثلثة شروط ان يكون توسطها بين اربعة بالسوية وان
تكون ساكنة وان لا تكون غير مدغمة كغضنفر وهو الاسد وعقنقل بعين مهملة وقافين وهو كثيب الرمل العظيم وقرنفل وهو نوع من العطر و
حنبطا وهو القصير وهو الشر بخلاف نون عنبر فان قبلها حرفا وبعدها حرفان ونون غرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الواو وفتح
النون طائر من طيور الماء طويل العنق فانها متحركة لا ساكنة ونون عجنس بفتح العين المهملة والجيم والتشديد النون وفى اخره سين مهملة
الجمل الضخم فانها مدغمة بغارضته زيادة النون مع زيادة التضعيف نحو تضرب لانه اكثر وجعل وزنه فعلل كعدبس وقال ابو حيان والذى
البيان انو نبين زائدتان ووزنه فعنل وتزاد النون ... فى المضارع نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن
خامسة نحو سرحان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عبيثران وهو نبت طيب الريح وتزاد التاء فى التانيث كفاطمة وفى المضارع كنضرب
وفى الماضى المطاوع من الثلاثى والرباعى كتعلم بتشديد اللام وتدحرج وفى الاستفعال نحو الاستخراج وفى التفعل نحو التكسر وفى الافتعال نحو الاقتدار
وفى التفاعل كالتضارب ونحوهما من الفعل والوصف وفى التفعيل نحو الترديد الا ان زيادة دونه فرعهما الا ان فرعهما الاتانيهما وتزاد السين فى
الاستفعال كالاستخراج وفرعه واهملها الناظم فى النظم واسنه فى شرحه زيادة الهاء واللام قليلة فى الاستعمال فزيادة الهاء كامهات واهراق
وزيادة اللام نحو طيسل بفتح الطاء المهملة وسكون الياء اخر الحروف وفتح السين المهملة للكثير بالمثلثة بدليل سقوطها فى الطاب فى المصدر نحو الاية
وفى الجمع ثم كقوله فرجت الظلام باماكا وقد غلب الامهات فى العقلاء والامات فى البهائم وقيل الامهات جمع امهة قال المهتدى ... خندف و
الياس الى فالهاء زائدة فى المفرد والجمع ووزن امهة فعلة والهاء للتكثير والالحاق عند من اثبت فعللا وجوز ابن السراج اصالتها فامكون
امهة فعلة كاهبة وهى العظمة ويؤيده حكاية الخليل فى كتاب الخليل العين تامهت اماما اى اتخذت اما ثم حذف الهاء فى الماكنة وزنه فعل لكنه
كتاب مضطرب وكان الفارسى يعرض عنه وفى الصحاح امهات جمع امهة اصل ام انتهى وسقوطها فى الام مصدر رائق ويدل لذلك دعواه ... فى
دعواه علم زيادة الهاء فالواو والاجواب له عنه الا دعوى الغلط ممن قال له كلامه الا ما ابدل الهمزة فى اهراق بوهم انها فاء فادخلت الهمزة عليها
فاسكنت وسقوط اللام فى الطيس وهو العدد الكثير وكل ما على وجه الارض من التراب والعمام وهو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوام فى
القاموس واما تمثيل الناظم فى النظم واسنه فى الشرح وكثير من النحويين للهاء بحو لمه ولم يره وتمثيلهم للام بذلك وتلك عن ابنهما الاشارة فى
البعد تكثيرا او تانيثا فمردود جوابه فالان كلا من هاء السكت فى لمه ولام البعد فى ذلك وتلك كلمة براسها وليست جزء من غيرها
ولا منزلة الجزء مما قبلها الا انه قوى عليه وكذلك تاء التانيث كلمة براسها وليست جزء من غيرها كفاطمة وقد مثل بها وفيما حلا من بعد
القيود حكم باصالته الا ان قامت حجة اى دليل على الزيادة وادلتها اشتغل احدها سقوط الحرف من اصل كسقوط الف ضارب من اصله وهو
المصدر فلذلك حكم بزيادة همزة شمال بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما وهو الريح الشمال وحنبطا بسكون الحاء المهملة وفتح
الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وما لها زيادة فى اخره للالحاق باحرنجم والحنبطى الصغير البطن وميمه ولا ميم بضم الدال وكسر الميم من اسماء
المهملة الحجوى بعلابط وانيم هو ابن والميم الملبا الغزر ونون حنظل بفتح الحاء المهملة والظاء المعجمة وبينهما نون ساكنة وسنبل بضم السين المهملة و
سكون النون وفتح الموحدة وتاء فى ملكوت بفتح الميم واللام وعفريت بكسر العين وسكون الفاء وسين قدموس بضم القاف والميم وبينهما
دال ساكنة وفى اخره سين مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور وفى خطا ابن المرحل قدموس عند يونس وسطاع بفتح الهمزة لسقوطها فى
الشمول بضم الشين المعجمة مصدر شملت الريح تشمل شمولا اذا تحولت شمالا قاله فى الصحاح وفى المحيط بفتحتين راجع الى الحنبطا وهو
على انها حلفت همزة فوزنه افعنلا ومثل هذا الوزن مفقود واثما هو افعنلل كاحر نبى الديك اذا انتفش للقتال ثم انقلب الالف همزة وفى
الدلامص راجع الى دلامص وهو الشيء البراق لقولهم درع دلاص وتقال فيها دلمص ودملص ابو الحسن وابو عثمان زيادة اصالة الميم وان ذوات
الاربعة وافقت ذوات الثلاثة وفيها ست لغات سادسها دلبص وهو ابهم دليل على الزيادة وفى انبوم راجع الى ابنم وهو ابن بزيادة الميم وفى
الملك راجع الى الملكوت قال فى الصحاح والملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة وفى العفر بفتح العين وهو التراب راجع الى عفريت كنمر

العين وفى القدم بكسر القاف وفتح الدال راجع الى قدموس كما جعل ان يقول وفى القدم ففى كتاب المرتضى لمحمد بن المعلى الازدى القدموس
السيد قومه وجمعه قداميس وقال الخليل القدموس المتقدم واشرف من نفس الجبل انتهى وفى الطاعة راجع الى اسطاع واصله اطوع كاكرم نقلت
حركة العين وهى الواو الى فاء الكلمة وهى الطاء فانقلبت الفاء عينا لان كانت واو المحركة فعوضوا من هذه الحركة السين هذا مذهب سيبويه
جمهور شمر بن وصل على انه اصله اطاع وقولهم تسطيع بضم حرف المضارعة وفى قولهم حظلت الابل اذا اكل الحظل راجع الى الحظل
وفى قولهم اسبل الزرع راجع الى تسنبل والدليل الثانى على الزيادة لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة فى تلك الكلمة التى فى ذلك الحرف فيها
فلذلك حكم بزيادة نون نرجس بفتح النون وكسر الجيم نوع من الرياحين فان قيل هذه الكلمة اعجمية فكيف حكم بزيادة قلنا تكلمت بها العرب
وتصرفوا فيها بالتثنية والجمع والتصغير وغير ذلك فاجروها مجرى العربى ولهذا حكمنا على لجام بانه الفهاز ائدة وكذلك نواد نون وزد
ابراهيم لقولهم براجم ونوادز واباد هتر وهندلع بضم الهاء وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام اسم بقلة وتاء تنضب بالمثناة الفوقانية تنضب
بفتح التاء المثناة فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة وهو ضرب من الشجر تألفه الحرباء ويروى بضم وله وفتح ثانيه وضمهما وقيل ان ضم التاء
اتباع لضم النون نقله السخاوى فى سفر السعادة وتخيب بضم التاء المثناة فوق والخاء المعجمة وكسر الياء المثناة تحت مع التشديد وفى اخره
باء موحدة وهو الباطل يقال وقعوا فى وادى تخيب اى باطل قاله الكسائى لانتفاء فعلل بفتح اوله وكسر ثالثه راجع لنرجس وفعللل بضم اوله و
فتح ثالثه وكسر رابعه راجع لهندلع وفعلل بفتح اوله وضم ثالثه راجع لتنضب وفعلل بضم اوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع لتخيب فيما
فى ذكر هذا نظر لانه منقول من الفعل كتعلم وتشعوه من الصرف والدليل الثالث سقوطه من فرع كسقوط الف كتاب فى جمعه على كتب والدليل
الرابع سقوطه لغير علة من نظير كسقوط ياء ايطل من لغة الايطل الخاصرة والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق فى موضع يلزم فيه
زيادته مع الاشتقاق نحو عقنقل بالقاف المكررة فان النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان نونه فى موضع لا يكون فيه
مع الاشتقاق الا زائدة نحو حبنفل من الحبفلة وهى الشفة الحافر كالشفة للانسان والحبنفل العظيم الشفة والدليل السادس كونه مع عدم
الاشتقاق فى موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت وبعدها ثلاثة احرف نحو افكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف
اشتقاقه نحو احمر والافكل الرعدة والدليل السابع اختصاصه بموضع لا يقع فيه الا حرف من حروف الزيادة كالنون فى كنتاو المعظم اللحية
ونون فى مثناة ومثلثة فى خطاو للعظيم البطن وطاؤه مهملة ومعجمة والدليل الثامن لزوم عدم النظير بتقدير اصالة تلك الكلمة وفى نظير كلمة التى ذلك
الحرف فيها نحو تنفل على لغة من ضم التاء والفاء وهو ولد الثعلب فان تاءه زائدة وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير فانها لو جعلت
اصلا كان وزنه فعلل نحو برثن وهو موجود ولكن يلزم عدم النظير فى نظيرها على لغة الفتح فلما ثبت زيادة التاء فى لغة الفتح حكم بزيادتها
فى لغة الضم ايضا اذ الاصل اتحاد المادة والدليل التاسع لا اثر الرجوع على معنى كحروف المضارعة **فصل فى زيادة همزة الوصل** سميت بذلك
لانه يتوصل بها الى النطق بالساكن كما قاله الشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع سميت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها والحقها
تكون بادئة فلا تثبت وهى همزة سابقة فى اول الكلمة الواحدة فى الابتداء مفقودة فى الدرج ولا تكون فى مضارع مطلقا سوا كان
ثلاثيا ام رباعيا مجردا او مزيدا فيه لان المضارع مبدوء بحرف المضارعة وهى متحركة ابدا فلم يحتج لهمزة الوصل ولا تكون فى حرف غير ال عند
سيبويه ولا فى فعل ماض ثلاثى مجرد كامر واخذ ولا رباعى فى العين كاكرم واعطى فالهمزة فى ذلك كله همزة قطع بل تكون فى الفعل
الخماسى وهو ما فيه زيادتان كانطلق واقتدر والسداسى وهو نوعان الثلاثى الذى فيه ثلث زوائد كاستخرج والرباعى الذى
فيه زيادتان كاحرنجم وفى امرهما اى الخماسى والسداسى كانطلق واستخرج واحرنجم وفى امر الثلاثى الساكن ثانى مضارعه تحريكا
لفظا كاضرب بخلاف هب وعد وقل فان ثانى مضارعه يتحرك فلا يحتاج الى همزة وصل ولا تكون فى الحرف اولا الا فى مصادر الفعل الخماسى
والسداسى بناء الافعال لهما وضابطها كل مصدر بعد الف فعله الماضى اربعة احرف فصاعدا ومجموع ذلك احد عشر بناء الاول الانفعال
كالانطلاق والثانى الافتعال كالاكتساب والثالث الافعلال كالاحمرار والرابع الافعيلال كالاحميرار والخامس الاستفعال نحو الاستخراج
والسادس الافعيعال كالاعشيشاب والسابع الافعوال كالاجلواذ والثامن الافعنلال كالاقعنساس والتاسع الافعنلاء كالاسلنقاء
العاشر الافعلال كالاحرنجام والحادى عشر الافعلال كالاقشعرار قالوا وفى عشرة اسماء محفوظة وهى اسم واصله عند البصريين سمو
عند الكوفيين وسم حذفت لامه على الاول وفاؤه على الثانى وعوض منها الهمزة واست وهو الدبر واصله سته بفتح اوله وثانيه كجمل و
فيه ثلث لغات است وسه وست وابن يحذف اللام ثم قيل هى واو وقيل ياء والابن يبنى على الاب كبنا الحائط على الاس وعند زاد وهو الصحيح
جمعوا اسما لخدف وفيه اللام المعوض عنها الهمزة كلامها واو لا ان اسم كان الحمل على الاعم اولى وما ما الا سكال البنوة فردود بقولهم الفتوة
ولام فتى ياء ووزنا ابن ومثل منعجين وايم بمعنى ابن طلحم زائدة للتوكيد والمبالغة كما فى زرقم بمعنى الازرق لبس منه الاسم الكلمة

الا كانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج الى همزة وصل وتتبع نونه ميمه في الاعراب وفي ابنم هي ابن بزيادة الميم فلا حاجة الى الاعادة
وامرؤ اسم تام لم يحذف منه شي الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو المرء علوه لذلك وكثرة
الاستعمال وامرأة هي امرء بزيادة الها واثنان واثنتان اصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي بفتحتين
فحذفت اللام واسكن الفاء وجيء بهمزة الوصل وايمن المخصوص بالقسم وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة وهمزته همزة وصل
عند البصريين وعند الكوفيين جمع يمين وهمزته همزة قطع والحاصل ان بعض هذه الهمزات عوض عن لام هي واو وذلك في ابن واسم
وابنم وبعضها عن لام هي يا وذلك في اثنين واثنتين وبعضها عن لام صحيحة هي ها وذلك في است وبعضها من حذف متوهم وذلك في
امرء وامرأة وبعضها من حذف واقع جبرانا وذلك في ايمن وينبغي ان يزيد ال الموصولة بالصفة كالضارب والمضروب وايم لغة في ايمن
فان قال القراء في ايم هي ايمن فحذف اللام قلنا وابنم هو ابن فزيدت الميم فما كان جوابهم فهو جوابنا وهم ان يتخلصوا بالفرق بان ابنما حدث
له بزيادة الميم اتباع النون للميم في حركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف ايم
لغة في ايمن فانه لم يصر لهذه الشائبة لا خصوصية للمعارضة بذكر ابنم فان نحو تانيث هذه الاسماء في مذكرها ابنا بزيادة الها وحيث نظر الى
لغات الكلمة فكان ينبغي ان يقول وال في لغة ال عند طي فانهم يبدلون لام التعريف ميما فيقولون في الرجل امرجل وفي … الى الصحاح
وهو ان كل همزة تثبت في التصغير فهي همزة قطع والا فهي همزة وصل وتركوا ال الموصولة للخلاف في اسميتها ولشبهها بال المعرفة
صورة مسئلة اختلف في اصل همزة الوصل هل هو السكون او الحركة والاول مذهب الفارسي واختاره الشلوبين والثاني مذهب
سيبويه وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف يبتدأ به بكلام الاستاد وعلى هذا فاصل حركة الهمزة القطع الكسر كما في اضرب وانما
ضمت في نحو اخرج كراهة الخروج من كسر الى ضم وعلى الاول حركت بالكسر … في اضرب وضمت في اخرج وامتنع الفتح
في اذهب لالتباس المضارع عند حالة الوقف فكسرت لانه اخف من الضم وتحصيل همزة الوصل بالنسبة الى حركتها في الاسم والفعل و
الحرف سبع حالات الاولى وجوب الفتح في المبدوء بها ال كالرجل لكثرة الاستعمال والثانية وجوب الضم نحو انطلق واستخرج حال
كونهما مبنيين للمفعول وفي امر الثلاثي المضموم العين في الاصل نحو اقتل واكتب كراهة الخروج من الكسر الى الضم لان الحاجز الساكن
غير حصين ورب اكسر قبل الضم الاصلية حكاه ابن جني في المنصف عن بعض العرب وجعله الاصل ثم تلتقيا الكسرة والضمة لفصل
الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به بخلاف امشوا واقضوا فان الهمزة فيهما مكسورة لان عينهما
في الاصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة الواو والاصل امشيوا واقضيوا استثقلت الضمة على اليا للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين
وضمت العين لمناسبة الواو لتسلم من القلب يا وان شئت قلت استثقلت الضمة على اليا فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما
قبلها او حذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الاعلال الاول مجتلبة وعلى الثاني منقولة والثالثة رجحان الضم على الكسر فيما عرض
جعل ضمة عينه كسرة من نحو اغزي بضم الهمزة راجحا وبكسرها مرجوحا قال ابن الناظم في شرح سبعة الابيات في الكافية ووجهها ان
ذلك الضمة اللازمة من اللفظ لانفصال محلها بيا المؤنثة نحو اغزي يجا في الهمزة وجهان اجودهما الضم لان الاصل اغزوي ثم
فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظرا الى ان الضمة الاصلية مقدرة لان المقدر
كالموجود والكسر نظرا الى الحالة الراهنة ويرجع الوجهين الى الاعتداد بالعارض وعدمه ولم يجر هذان الوجهان في امشوا لان الكسر
كسر الهمزة وقد عضد باصل الكسر فالغي العارض لمعارضة الاصلين ولا كذلك اغزي لان هذا العارض نازع الاصل هو الكسر فجاز الاعتداد
به دون الضم في امشوا وفي تكملة ابي علي الفارسي انه يجب اشمام ما قبل يا المخاطبة تنبيها على الضم الاصلي واخلاص ضم الهمزة من غير
اشمام وفي التسهيل لابن مالك ان همزة الوصل يعني في اختير وانقيد تشم قبل الضمة المشمة يعني اذا اشممت الثالث اشممت الهمزة و
الا فلا ففيه مخالفة لكلام ابي علي من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة والرابعة رجحان الفتح على الكسر في ايمن وايم لثقل
الخروج من كسر الهمزة الى يا الى الضم الميم ثم ضم النون والخامسة رجحان الكسرة على الضم في كلمة اسم لان الكسر اخف من الضم لان اعمال
عضلة واحدة والضم اعمال عضلتين والسادسة جواز الضم والكسر والاشمام في اختار وانقاد حال كونهما مبنيين للمفعول
فالضم في اختور وانقود والكسر والاشمام في اختير وانقيد والسابعة وجوب الكسر فيما بقي من الاسما العشرة والمصادر والافعال و
الكسر هو الاصل مسئلة لا تحذف همزة الوصل المفتوحة في ال وايمن وايم اذا دخل عليها همزة الاستفهام كما
حذفت همزة الوصل المكسورة في نحو سحر في قراءة غير ابي عمرو والاخوين وفي نحو استغفرت في قراءة الجميع والاصل اسحر
واستغفرت بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغنا عنها بهمزة الاستفهام

كما حذف

باب الابدال

كما حذفت المضمومة في نحو اضطر الرجل الاصل اضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت … مقتضى القياس في المفتوحة لئلا يلتبس …
بالخبر ولا تحقق لان همزة الوصل لا تثبت في الدرج الا في الضرورة كقوله الا لا ارى اثنين احسن شيمة على حدثان الدهر مني ومن جمل فابدلت
همزة اثنين ضرورة بل الوجهان تبدل الفا قال الخضراوي لم يذكر ابو علي وجماعة غير البدل ولم نر الخلاف في كلامهم ويجوز
تسهيل بين الهمزة والالف … لقصر وهو القياس لان الابدال … الساكنة وقال ابن الباذش هذا التسهيل فيما ذكر اصحاب سيبويه بالبدل وذكر
الشلوبين عن ابي عمرو ان هذه الالف اجتلبت للفرق كالف اضربان واخشان ومن قال انها مبدلة من الهمزة لانها اللبث همزة قطع ولجاء الشلوبين
بانها قد اشبهت همزة القطع من وجوه فلا يبعد في ثبوتها وتغير صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار وهو اولى من اجتلاب همزة اجنبية
واحتج بانه قد جمع بينها وبين ساكن في نحو الحسن عندك فلولا الالتفات الى حركتها الاصلية لم يجز بخلاف اضربان ولا فرق في ذلك بين
همزة ال وهمزة ايمن تقول الحسن عندك وايمن الله يمينك بالمد على الابدال واجاز بالتسهيل مرجوحا ومنع من التسهيل قوله الحولان
ذا الذي … عدت او ابتهال ان قلبك طائر … بتسهيل الهمزة الثانية … وجوابها محذوف وان قلبك طائر خبر …
تنفرق بها ايضا بالمد والتسهيل في نحو الذكرين الان في السبع **هذا باب الابدال** بكسر الهمزة مصدر ابدل وهو في
الاصطلاح جعل حرف مكان حرف اخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق
القلب فانه مختص بحروف العلة الاحرف التي تبدل من غيرها اربعة اقسام ما يبدل ابدالا شائعا للادغام وهو جميع الحروف الا الالف وما يبدل
ابدالا نادرا وهو ستة احرف وهي الحا والخا والعين المهملة والقاف والضاد والذال المعجمتان كقولهم في وكنه وكنة وفي نبت العطا في الحبل وفيه
وفي اغن اخن وفي ربع ربج وفي خطر وعطر وفي خلب صلب وفي تلعثم تلعذم وما يبدل ابدالا شائعا لغير ادغام وهو قسمان ما هو ضروري
متروك في التصريف وهو اثنان وعشرون حرفا يجمعها هجا قولك لجد صرف شكس امن طي ثوب عزته وما هو ضروري في التصريف وهو
تسعة يجمعها هجا قولك هدأت موطيا وهي الها والدال المهملة والهمزة والتا المثناة من فوق والميم والواو والطا المهملة واليا المثناة من تحت
والالف وخرج بقولنا شائعا ما ابدل نادرا نحو قولهم في اصيلان تصغير اصيل على غير قياس كما يجي في شرح الهاء وذكر ان كلام سيبويه
يدل عليه وقال ابن السيد كانه تصغير اصلان وهو عكس القياس لان المصغر لا يخالف حكم الجمع ان يصغر على لفظ واحده وهذا جاء مصغرا
على لفظ جمعه وفي الصحاح الاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه اصل واصال واصائل وجمع على اصلان مثل بعير وبعران ثم
صغر الجمع فقالوا اصيلان ثم ابدلوا من النون لاما فقالوا اصيلال انتهى ويفهم ان اصيلان مخالف لصيغ الموضع وصيغة … تصريح
لان الحمل على تصغير المفرد … اولى من الحمل على تصغير الجمع … الكثرة كعقرب تصغير مغرب وعشيشان تصغير عشية ونحوهما وصيغتهما
اولى من وجه … من دعوى الزيادة التي الاصل عدمها وفي اضطجع انا نام على جنبه وفي نحو علي تبدل اليا جيما في الوقف وفي
ما جرى مجراه اصيلال ما يبدل اللام من النون لقرب المخرج وكان الفرا يقول اصيلال تصغير اصال وجعلوا زيادة اللام عوضا عما حذفوا الا
لو جاوا به على الاصل لقالوا اويصال او نحوه وشبهه … فزعم انهم ارادوا … الطجع بابدال اللام من الضاد وعلج
ما يبدل الجيم من اليا المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان ولاشتراكهما في الجهر وانما اختص ذلك بالوقف لانه يزيد خفا لما
قال النابغة وقفت فيها اصيلالا اسائلها عيت جوابا وما بالربع من احد والمعز وقفت بي الحبيبة … عن الحبيبة تخبرنا
عن الجواب فسماها … وقال منظور بن مرثد الاسدي … لما راى ان لا دعه ولا شبع مال الى ارطاة حقف فالطجع الدعة سعة العيش
والها عوض عن الواو والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل والجمع حقاف واحقاف فالطجع قال المازني في بعض العرب
يكره الجمع بين حرفين مطبقين فيبدل مكان الضاد اقرب الحروف اليها وهي اللام وقال الاعرابي من البادية خالي عويف وابو علج المطعمان
اللحم بالعشج … يريد ابو علي والعشي فابدل الجيم من اليا المشددة وهذا من اجرا الوصل مجرى الوقف قال ابن السيد في شرح الكافية وتسمى
هذه اللغة عجعجة قضاعة قال الجوهري وعجعجة قضاعة يحولون اليا جيما مع العين يقولون راعج خرج معج اي هذا راعي خرج معي انتهى
وقد يحولون اليا جيما وان لم تجتمع مع العين قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن انت فقال فقيمج فقلت من ايهم فقال مرج يريد فقيمي
مري وقد تبدل من اليا المخففة حملا على المشددة كقوله لاهم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج ياتيك بج اقمر نهات ينزي وفرتج
يريد اللهم ان كنت قبلت حجتي فلا يزال ابي شاحج هذه صفة والشاحج بمعجمة ثم مهملة فجيم من شحج البغل اي صوت والاقمر الابيض والنهات
النهاق وينزي يحرك وفرتج اي وفرتي وهي الشعر الى شحمة الاذن ومعنى هدأت سكنت من السكون ضد الحركة قال … هدأت الصبيان
جعلت … وموطيا حال من التا في هدأت وهو اسم فاعل من وطأته جعلته وطيا الا انك خففت همزته بابدالها
يا لانفتاحها وانكسار ما قبلها فاليا فيه بدل من الهمزة وذكره الها في النظم زيادة على ما في التسهيل اذ جمعها فيه في هجا قولك طويت دائما

وفيه مناقشة من تلميذه اوجه اسقاط الهاء كما مر وتكرار الالف في اعمال الماضي في ثلاثة وهو مثل ابدالها له الموضع في الخواتيم ثم لما ذكر الها لم
يتكلم هنا الا في باب الابدال عليها مع عدم اتيانها بنفسه وجرى وجه علم تكلمه عليها هنا ان ابدالها من غيرها انما يطرد في الوقف نحو
رحمه ونعمه وذلك مذكور في باب الوقف فاستغنى به واما ابدالها من غير التاء فممنوع لا يقاس عليه كقولهم في اياك هياك وفي لانك قائم لهنك
قائم وفي اردت لما هرقت الماء وفي اردت الشيء هردت الشيء وفي ارحت الدابة هرحت الدابة فابدلوا في الجميع الهاء من الهمزة لاتفاقهما في المخرج
لانهما من اقصى الحلق **فصل** في ابدال الهمزة تبدل من الواو والياء وجوبا في اربع مسائل احدها ان تتطرفا احداهما او كلاهما لام الكلمة
بعد الف زائدة سواء كسرا و الكلمتها ام فتح ام ضم نحو كساء وسماء ودعاء فالهمزة فيهن مبدلة عن واو والاصل كساو وسماو ودعاو ونحو بناء وظباء
فالهمزة فيهن مبدلة عن ياء والاصل بناي وظباي وفناي فابدلت الواو والياء همزة لتطرفهما اثر الف زائدة على احد القولين وقيل ان الواو و
الياء ابدلتا الفين لتحركهما ووقوعهما بعد فتحة لم يحجز بينهما الا ساكن معتل زائد فصح تهاى في مظنة التغيير وهو الطرف فقلبتا الفين فاجتمع
ساكنان فوجب اما الحذف او التحريك لا سبيل الى الحذف لانه يفوت المد فيهن احدهما الاولى او يفوت لام الكلمة ان حذفت الثانية ولما امتنع
الحذف تعين التحريك وكانت الثانية اولى لانه لو حرك الاولى يفوت حكمها وهو المد الثاني ان التغيير في الاخر اولى الثالثة
ان حرف الاعراب يجب تحريكه فالمعتبر في تحريكه لفظا الرابع ان في تحريكه تحصيل الظهور الاعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني ونحو عدا
ودعوا فالهمزة فيهما مبدلة عن زائدة للالحاق بقرطاس فرباس بخلاف نحو قاول وبايع ونحو اداوة وهداية لان الواو والياء لم يتطرفا
اما الاولى فلوقوعهما عينا واما الاخريين فلان كلمتهما بنيت على التانيث بخلاف التانيث العارضة فانه لا يمنع الابدال كبناية وتجارد
نحو غزو وظبي لعدم تقدم الالف عليهما وبخلاف نحو واو واي جمع اية لاصالة الالف فيهما اما واو فوزنه فعل بفتحتين وفي كون عينه
ياء او واوا قولان الاول لابي علي والثاني لابي الحسن وعلى القولين فالالف منقلبة عن اصل واما اي فاصله ايي بفتحتين قلبت الياء الاولى الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها والواو والياء يشاركهما في ذلك الحكم الالف فانها اذا تطرفت بعد الف زائدة ابدلت همزة وذلك في نحو حمراء فاصلها
حمرى بالف مقصورة كسكرى فزيدت الف قبل الاخر للمد كالف كتاب وغلام فالتقى الفان لا يمكن النطق بهما فابدلت الالف الثانية همزة لانها
تحرج الالف فظهرت الحركة التي كانت مقدرة فيها المسئلة الثانية من ابدال الهمزة من الواو والياء ان تقع احداهما عينا لاسم فاعل فعل اعلت فيه
في الفعل نحو قائل وبائع اصلهما قاول وبايع ولكنهم اعلوهما حملا على الفعل فكما قالوا قال وباع فقلبوا عينيهما الفا كذلك قلبوا عين اسمي فاعليهما
الفا لوقوعهما متحركتين بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين ثم قلبوا الالف همزة على حد القلب في كساء هذا قول الاكثرين وقال المبرد دخلت الف
فاعل على الف قال وباع ونحوهما فالتقى الفان ولم يمكن الحذف لئلا يلتبس فوجب تحريك احديهما اذ كانت العين لان اصلها الحركة والالف اذا حركت
صارت همزة ونكتبا على حكم التخفيف ولا تسقط فالمراد في مخلاف نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور لان العين لما صحت في الفعل
خوف الالتباس بعان وعار صحت في اسم الفاعل لما ذكره تبعا لغيره من ان اسم الفاعل فرع الفعل في الاعلال والتصحيح مشكل من وجهين احدهما
ان اسم الفاعل قد يدخله الاعلال ولم يكن له فعل اصلا كجائز بالجيم والزاي وهو البستان وجائزة بالجيم وهي الخشبة في وسط البيت فان
ادعوا انهما منقولان من اسمي الفاعلين فقد ذكروا النقل في اسماء الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني ان الصحيح ان الوصف فرع عن
المصدر لا عن الفعل المسئلة الثالثة من ابدال الهمزة من الواو والياء ان تقعا حشوا بعد الف مفاعل وقد كانتا حشوا مدة زائدة في الواحد
نحو عجوز وعجائز وصحيفة وصحائف وسحابة وسحائب بخلاف قسور وهو الاسد فلا يقال قساور لان الواو ليست بمدة ومعيشة ومعايش لان المدة في
الواحد اصلية فلا تبدل لان اصلها الحركة لكونها عين الكلمة فاذا وقعت بعد الف مفاعل حركت بحركتها فقط فامتنع الابدال وشذ مصائب
ومصائب في مصيبة ومنائر في منارة بالابدال لعدم ان المدة في الواحد اصلية لانها عين الكلمة والذي همز ابدالها شبه الاصلي بالزائد وتشاركها الواو و
في هذه المسئلة وهي مسئلة الجمع الالف فتبدل همزة نحو قلادة وقلائد ورسالة ورسائل وذلك لانه لما جمعت رسالة وقلادة على مفاعل
وقعت الف الجمع ثالثة ووقع بعدها الف قلادة ورسالة فاجتمع الفان فلم يكن بد من حذف احدى الالفين او تحريكها فلو حذفت الالف الاولى
فات الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع لان هذا الجمع لا بد ان يكون بعد الف حرف مكسور بينها وبين حرف الاعراب ليكون
كمفاعل فلم يبق الا تحريك الالف الثانية بالكسر لتكون كعين مفاعل فلما حركت انقلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بالف قلادة ورسالة
لان قبلها حركة من جنسها وهما ساكنان تجريان مجرى الالف هذا تعليل ابن جني وقال الخليل انما همزت الالف والياء في رسائل وصحائف وعجائز
لان حروف اللين فيهن ليست اصلهن الحركة وانما هي حروف ضعيفة لا تدخلها الحركات فلما وقعت بعد الالف همزت ولم يظهر ما ذكر لاصلهن في الحركة
المسئلة الرابعة مما تبدل فيه الهمزة من الواو والياء ان تقع اخيهما ثاني حرفين لينين بينهما الف مفاعل سواء كان اللينان ياءين كنيائف
جمع نيف وهو الزيادة على العقد وهو من باب نياف نيف قول الشاطبي واصله نيوف وكهيبن مبني على انه من باب بنوف وتقدم في العدد بيانه اذ

واوين كاوايل جمع اول او مختلفين بان تكون احديهما ياء والاخرى واوا كسيايد جمع سيد اذ اصله سيود جمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما
بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وصوايد جمع صايد فابدلت ما بعد الف الجمع همزة في الامثلة الاربعة استثقالا لتوالي ثلاث
لينات متصلة بالطرف فلو قولهم هو جمع البن المشني الطهوي حتى عظامي واراه ناغري وكحل العينين بالعواور بالعوار
بياء مشاة تحتانية قبل الراء الاخيرة جمع عوار بضم العين وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد فيهو مفاعيل كطواويس لا مفاعل لكنه حذف الياء
صح فيه الواو لبعده من الطرف ثم حذفت الياء وبقي التصحيح بحاله لان حذف الياء عارض والاعتبار بالاصل لان المحذوف في حكم الموجود
فاعل كحل بالتخفيف ضمير يرجع الى الدهر في ابيات قبله وعكس قول الاخر وهو حكيم بن معية الربعي فيها عيا ييل السوء وزوابدل الهمزة
من ياء مفاعيل لان اصله مفاعل لان عيايل جمع عيل بكسر الياء المشددة قبلها عين مهملة مفتوحة على زنة فيعل واصله عيول قلبت الواو
ياء وادغمت الياء في الياء واحد العيال قاله صاحب الضياء والياء زائدة في عياييل للاشباع مثلها في قوله وهو الفرزدق تنفي يداها الحصا
في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف بزيادة الياء فلذلك لا علة فابدال الهمزة من الياء ونفي مصدر نوعي مضاف الى مفعوله وفاعله
تنقاد وهو بفتح مصدر مضاف الى فاعله والاصل كنفي الدراهم نقد الصياف وما ذكر من انه لا فرق في اللينين بين الياءين والواوين وفي
الواو والياء هو مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما وذهب الاخفش الى ان الهمزة في الواوين فقط ولا همزة في الياءين ولا في الواو مع
الياء فتقول بيايف وسيايد وصوايد في الاصل وشبهته ان الابدال في الواوين انما كان لثقلهما ولان لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين
اول الكلمة واما اذا اجتمعت الياءان او الياء والواو اول الكلمة فلا همز نحو بين اسم موضع ولا نحو يوم والصحيح ما ذهب اليه سيبويه من الابدال
لكم للقياس والسماع اما القياس فلان الابدال في اوايل انما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه به من جهة بعده من الطرف نحو في كساء ورداء الاوفق
بين الياء والواو فكذا هنا واما السماع فحكى ابو زيد في سيقة سيايق بالهمزة وهي فيعلة من ساق يسوق وحكى ابو عمر في ناج اللغة
وجايا يعطا الهمزة ومنهم من حلاه مفاعل ان هذا الابدال لا يختص بتالي الف الجمع حتى لو بنيت من القول مثل عوارض لقلت قوايل بالهمزة
هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف في ذلك الاخفش والزجاج فذهبا الى منع الابدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع وهنا مسئلة خاصة
بالواو اعلم انه اذا اجتمع واوان وكانت الاولى مصدرة في اول الكلمة والثانية اما متحركة مطلقا او ساكنة متاصلة الواو فيه ابدلت الواو الاولى
همزة وجوبا الصحة بما ان التضعيف في اول الكلمة قليل وانما جاء منه احرف معدودة كددن فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح في اول الكلمة
امتنع في الواو لثقلها الثانية انهم لما كانوا يجيزون البدل في وجوه نحو وعدي وفي مفرده لاجل انها بالضم كالواوين كانوا اخلقا ان
يلتزموا الابدال اذا وجدا الواو لان الواوين اثقل من واو وضمة وهذان التعليلان لسيبويه ويدخل تحت ذلك صورتان احديهما ان
تكون الواو الثانية ساكنة متاصلة الواو وتحت الصورة الاولى نحو جمع واصلة وواقية تقول فيه اواصل واواق كضاربة وضوارب في اصلها
وواصل وواقي بواوين فابدلت الواو الاولى همزة واعلى اواق اعلال قاض فاذا دخلت عليه ال ثبتت ياؤه كقوله ضربت صدرها الي وقالت
يا عدي لقد وقتك الاواقي والصورة الثانية نحو الاولى انثى الاول مقابل الاخر بالكسر اصلها وولى بواوين اوليهما مضمومة والثانية
عين ساكنة متاصلة الواوية قلبت الواو الاولى همزة لما مر وجمعها اول واصله وول فعل بما تقدم بخلاف نحو وعني ووري مبنيين
للمفعول فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية ساكنة منقلبة عن الف فاعل بفتح العين وهو واعي ووارى فليست متاصلة
الواوية لانها بدل من الف زائدة وبخلاف نحو الوولى بواوين مخففا من الوؤلى بواو مضمومة فهمزة وهي انثى الاول افعل التفضيل من وال
اذا لجأ فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية منقلبة عن همزة فليست متاصلة في الواوية وبعضهم من نفى الوجوب الجواز و
خرج باشتراط التصدير نحو هووي ونووي في المنسوب الى هوى ونوى فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم تصدرها **فصل** في عكس
ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك الابدال في بابين احدهما باب الجمع الذي على وزن مفاعل وذلك اذا وقعت الهمزة
بعد الف وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع وكانت لام الجمع همزة او ياء او واوا وخرج باشتراط العروض في الهمزة نحو المرائي والمرائي فان
الهمزة موجودة في المفرد لان المرآة مفعلة بكسر الميم من الرؤية فلا تغير في الجمع بالابدال لان هذه الهمزة اصلية في الجمع وسبكي ابدال عرفيه
فيه على انه جمع المرايا بالابدال شذوذا كقولهم مثل المرايا وللغاب لا انظار وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صحائف وعجائز ورسائل جمع
صحيفة وعجوز ورسالة فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك لانها وان كانت في الجمع لفقد علة الابدال الاتية واما ما لحصل فيه ما شرطناه من
وقوع الهمزة بعد الف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع وكون لام الجمع معتلة فيجب فيه عملان قلب كسرة الهمزة فتحة ثم قلبها اي الهمزة ياء في
ثلث مسائل وهي ان يكون لام الواحد همزة او ياء اصلية او واوا منقلبة ياء وقلبها واوا في مسئلة واحدة وهي ان يكون لام الواحد
واوا ظاهرة في اللفظ سالمة من القلب ياء فهذه اربع مسائل تحتاج الى اربعة امثلة مثال ما لامه همزة خطايا جمع خطيئة فعيلة من الخطا

اصلها خطائی علی فعائل بیاء مکسورة مجرد خطیئة وهی بعدها همزة هی لام فلانها ثم ابدلت الیاء المکسورة همزة علی حد الابدال المتقدم فی
صحائف جمع صحیفة فصار خطائئ بهمزتین الاولی المبدلة من الیاء والثانیة لام الکلمة ثم ابدلت الهمزة الثانیة وهی لام الکلمة یاء لما ثبت من ان
الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل یاء وان لم تکن بعد همزة مکسورة فما ظنک بها بعد الهمزة المکسورة ثم قلبت کسرة الهمزة الاولی فتحة للتخفیف
اذ کانوا قد یفعلون ذلک الفتح فیما لامه صحیح نحو مداری جمع مدری بکسر المیم وسکون الدال المهملة وفتح الراء المهملة المسلة تکون مع الماشطة
تصلح بها قرون النساء وعذاری جمع عذراء وهی البکر فی المداری والعذاری بکسر الراء فیهما قال امرؤ القیس الکندی ویوم عقرت للعذاری
مطیتی فیا عجبا من رحلها المتحمل وقال آخر عذاریه مستشزرات الی العلی تضل المداری فی مثنی ومرسل بفتح الراء فیهما فاذا فعل ذلک فی
ما لامه وهو حرف صحیح ففعل ذلک الفتح هنا فیما لامه غیر صحیح اولی لثقل الکسرة وتضل بالضاد المعجمة ای تغیب والمثنی الشعر المفتول والمرسل
بخلافه والعرض بها کثرة الشعر ثم قلبت الیاء المفتوحة الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بالفین بینهما همزة والهمزة کشبه الالف
لکونها من مخرجها وهی متوسطة بین الفین فاجتمع شبه ثلث الفات وذلک مستکره فابدلت الهمزة یاء ولم تبدل واوا لان الیاء اخف منها
فصار خطایا بعد خمسة اعمال اولها ابدال الیاء همزة وثانیها ابدال الهمزة الثانیة یاء وثالثها قلب کسرة الهمزة الاولی فتحة ورابعها قلب
الیاء الفا وخامسها قلب الالف یاء علی الترتیب هذا مذهب سیبویه وجمهور البصریین وذهب الخلیل الی ان یاء الواحد لا تبدل فی هذا
همزة لئلا یلزم اجتماع الهمزتین بل تقلب بتقدیم الهمزة علی الیاء فتصیر خطائی ثم یفعل فیه ما تقدم من قلب الکسرة فتحة ثم قلب الیاء الفا ثم
قلب الالف یاء وعرض مانهم قد نطقوا به علی الاصل سمع من کلامهم اللهم اغفر خطائئ بهمزتین ولو کان کما قال الخلیل لم یکن ثم همزة ثانیة
البتة ومثال ما لامه یاء اصلیة قضایا جمع قضیة اصلها قضایی بیائین الاولی یاء فعیلة والثانیة لام قضیت ثم ابدلت الیاء الاولی همزة
کما فی صحائف ثم قلبت کسرة الهمزة فتحة فصار قضاءی ثم قلبت الیاء الفا فصار قضاءا فاجتمع شبه ثلث الفات ثم قلبت الهمزة المتوسطة
بین الالفین یاء لرجوعها [illegible] فصار قضایا بعد اربعة اعمال احدها ابدال الیاء الاولی همزة والثانی قلب کسرة الهمزة فتحة والثالث
قلب الیاء الثانیة الفا والرابع قلب الهمزة یاء علی الترتیب ومثال ما لامه واو وقلبت فی المفرد یاء مطیة وهی الراحلة فان اصلها مطیوة
فعیلة من المطا وهو الظهر او من المطو وهو الجد فی السیر ... اجتمع فیها الواو والیاء وسبقت احدیهما بالسکون
ثم ابدلت الواو یاء ثم ادغمت الیاء فی الیاء وذلک علی حد الابدال والادغام فی سیود ومیوت اذ قیل فیهما سید ومیت بقلب الواو یاء
وادغام الیاء فی الیاء وجمعها مطایا واصلها مطایو بیاء مکسورة قبل الواو ثم قلبت الواو یاء لتطرفها بعد الکسرة فصار مطائی
ثم ابدلت الیاء الفا فاجتمع شبه ثلث الفات ثم ابدلت الهمزة المتوسطة بین الالفین یاء فصار مطایا بعد خمسة اعمال احدها قلب الواو
یاء والثانی قلب الیاء الاولی همزة والثالث ابدال الکسرة فتحة والرابع ابدال الیاء الفا والخامس ابدال الالف یاء ولم ترجع الی اصلها لان
الواو اثقل من الیاء ولانها لما اعلت فی المفرد اعلت فی الجمع ومثال ما لامه واو ظاهرة فی الواحد هراوة وهی العصا وجمعها هراوی
اصلها هراوو بواوین وذلک انا قلبنا الف هراوة فی الجمع همزة علی حد القلب فی رسائل ونحو رسائل فصار هرائو ثم ابدلوا الواو یاء
لتطرفها بعد الکسرة فصار هرائی ثم فتحنا الکسرة فصار هراءی فانقلبت الیاء الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا بهمزة بین الالفین
ثم قلبنا الهمزة واوا لیشاکل الجمع الواحد فصار هراوی بعد خمسة اعمال ایضا احدها قلب الالف همزة والثانی ابدال الواو یاء والثالث
قلب الکسرة فتحة والرابع قلب الیاء الفا والخامس قلب الهمزة واوا وشذ فی هذا الباب ثلثة انواع احدها تصحیح الهمزة التی بعد الالف
کقوله ... المنایا والقیاس المنایا ولکنه ابی به علی الاصل والثانی تصحیحها وتصحیح الهمزة التی هی لام بعدها کقولهم اللهم اغفر لی خطائئ
بهمزتین والقیاس خطایای وهذا اشد مما قبله والثالث ابدال ما بعد الالف واوا لا یقتضیه القیاس نحو هداوی وهذا واو والقیاس هدایا
الباب الثانی من البابین اللذین یجب فیهما ابدال الواو والیاء من الهمزة بل الهمزتین الملتقیتین فی کلمة واحدة والذی یبدل منهما ابدا هو
الثانیة لا الاولی لان افراط الثقل بالثانیة حصل واذا اجتمع همزتان فی کلمة فلها ثلثة احوال لانه لا یخلو الهمزتان المذکورتان من ان تکون
الاولی متحرکة والثانیة ساکنة او بالعکس بان تکون الاولی ساکنة والثانیة متحرکة او یکونا متحرکتین ویمتنع ان یکونا ساکنتین معا فان کانت
الاولی متحرکة بفتحة او کسرة او ضمة والثانیة ساکنة ابدلت الثانیة حرف علة الفا او واوا او یاء من جنس حرکة الاولی کراهة اجتماع الهمزتین مع
عسر النطق بالثانیة الساکنة فتبدل الفا بعد الفتحة نحو آمنت فالاصل أأمنت بهمزة مفتوحة فهمزة ساکنة ابدلت الثانیة الفا لسکونها و
انفتاح ما قبلها ومنه ای ومن ابدال الهمزة الثانیة قول عائشة وکان یعنی النبی یامرنی اذا حضت ان اتزر وهو بهمزة مفتوحة فالف
وقام المحدثین یحرفونه فیقرؤنه بالف بهمزة وتاء مشددة ولا وجه له فی العربیة لانه فعل مضارع ووزنه افعل بکسر العین مشتق من الازار
ففاؤه همزة ساکنة بعد همزة المضارعة المفتوحة فابدلت الهمزة الثانیة الفا لسکونها وانفتاح ما قبلها واجاز البغدادیون اتزر وائتمن

واصلهما من الازار والامانة والاهل بقلب الهمزة الثانیة تاء وادغامها فی التاء وحکی الزمخشری اتزر بالادغام وقال ابن مالک انه مقصور علی السماع
کاتکل واتجار فی المانع جائز فی المضارع وفی حدیث ولو کان قمیصه ولیتزر به رواه مالک فی الموطا بهذا اللفظ فی جمیع الروایات
وتبدل الهمزة الثانیة یاء بعد الکسرة نحو ایمان اصله اءمان بهمزتین مکسورة فساکنة قلبت الهمزة الثانیة یاء لسکونها وانکسار ما قبلها
وشذ قراءة بعضهم وهو الاعمش رواه ابی بکر صاحب عاصم ائمة بالتحقیق واجاز الکسائی ان یبتدأ بهمزتین نقله عنه ابن الانباری
فی کتاب الوقف والابتداء وقال انه قبیح لان العرب لا یجمع بین همزتین الثانیة منهما ساکنة انتهی وتبدل الهمزة الثانیة واوا بعد الضمة
اوتمن بالبناء للمفعول اصله اءتمن بهمزتین مضمومة فساکنة قلبت الهمزة الثانیة واوا لسکونها وانضمام ما قبلها واجاز الفارسی ان
یبتدأ اءتمن بهمزتین مضمومة فساکنة نقله عنه ابن الانباری فی کتاب الوقف والابتداء ورده بان العرب لا یجمع بین همزتین الثانیة منهما
ساکنة ذکر هذا الرد علی الکسائی فی اجازته ان یبتدأ القرآن بهمزتین ائمة وان کانت الهمزة الاولی ساکنة والهمزة الثانیة
متحرکة وهو النوع الثانی ولا یکونان فی موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساکن بل فی موضع العین او فی موضع اللام فان کانتا فی
موضع العین ادغمت الاولی فی الثانیة لاجتماع المثلین وصحت نحو سآل بفتح السین وتشدید الهمزة فعال للمبالغة فی کثرة السؤال
ولآل ورآس بفتح اولهما وتشدید ثانیهما علی فعال للنسب لبائع اللؤلؤ والرؤس وان کانتا فی موضع اللام ابدلت الثانیة یاء مطلقا
سواء کانت طرفا ام غیر طرف فتقول فی بناء مثل قمطر بکسر القاف وفتح المیم وسکون الطاء المهملة من قرأ قرأی بکسر القاف وفتح الراء وسکون
الهمزة والاصل قرأء بهمزتین اولاهما ساکنة فالتقی فی الطرف همزتان فوجب ابدال الثانیة یاء وان کانت اولاهما ساکنة یمکن ادغامها
بحیث تصیر مع التی بعدها کالشیء الواحد لان الطرف محل التغییر فلم یغتفر فیه ذلک کما اغتفر فی نحو سآل قاله الشارح وتقول فی بناء
مثال سفرجل منه ای من قرأ قرأیا بهمزتین بعدهما یاء مبدلة من همزة وهی غیر طرف والاصل قرأاء بثلث همزات ابدلت الثانیة یاء لانها
فی موضع اللام وصحت الاولی والثانیة فالمراد ان کانتا متحرکتین وهو النوع الثالث فان کانتا فی الطرف او کانت الثانیة مکسورة
ابدلت الثانیة فی الصورتین یاء مطلقا سواء انفتح ما قبلها او انضم او انکسر ولا یجوز ابدالها واوا لان الواو اثقل ولو کانت اصلیة
وولیت کسرة او ضمة لقلبت یاء اذا کانت ثالثة فصاعدا وکذلک تقلب بعد فتحة فلو ابدلت الهمزة الاخیرة واوا فیما ذکر بعد
لا بدلت بعد ذلک یاء فتعینت الیاء وان لم تکن الهمزة الثانیة طرفا وکانت مضمومة ابدلت واوا مطلقا سواء انضم ما قبلها او انفتح او انکسر
وان کانت الثانیة مفتوحة فان انفتح ما قبلها او انضم ابدلت واوا فیهما وان انکسر ما قبلها ابدلت یاء والحاصل ان الهمزتین المتحرکتین
لا یخلو اما ان یکونا فی الطرف او لا فالاول ثلثة انواع لان الهمزة الاولی اما مفتوحة او مکسورة او مضمومة والثانی تسعة انواع حاصلة من
ضرب ثلثة احوال الاولی فی ثلثة احوال الثانیة فالمتطرفة تبدل یاء فی جمیع انواعها وغیر المتطرفة منها اربعة تبدل فیها یاء وهی المفتوحة بعد
کسرة والمکسورة بعد فتحة او کسرة او ضمة وخمسة تبدل فیها واوا وهی المفتوحة بعد فتحة او ضمة والمضمومة بعد فتحة او کسرة او ضمة وامثلة
المتطرفة بعد فتحة او مکسورة او مضمومة ان تبنی من قرأ مثل جعفر او زبرج او برثن فتقول قرأأ او قرإئ او قرؤؤ بهمزتین ثم تبدل الهمزة الثانیة
یاء لان الواو لا تقع طرفا فیما زاد علی الثلثة فیصیر قرأی بفتح الاولی وقرئی بکسرها وقرؤی بضمها ثم ان کان قبل الیاء فتحة کما فی المثال الاول
فان الیاء تقلب الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها ویصیر مقصورا وان کان قبلها کسرة کما فی المثال الثانی فان الیاء تحذف حرکتها للاستثقال
ویعل اعلال قاض ویصیر منقوصا وان کان ما قبلها ضمة کما فی المثال الثالث فان الضمة تقلب کسرة لتسلم الیاء من القلب واوا ویعل اعلال الثانی
ویصیر منقوصا ایضا وامثلة المکسورة بعد مفتوحة او مکسورة او مضمومة ان تبنی من ام بفتح الهمزة وتشدید المیم بمعنی قصد مثل اصبع بفتح
الهمزة او کسرها او ضمها والباء فیهن مکسورة فتقول فی الاول وهو فتح الهمزة اءمم بهمزتین مفتوحة فساکنة علی مثال اصبع بفتح الهمزة و
کسر الباء ثم تنقل حرکة المیم الاولی وهی الکسرة الی الهمزة الساکنة قبلها لیتمکن من ادغامها فی المیم الثانیة لاجتماع المثلین ثم تبدل الهمزة الثانیة
المنقول الیها کسرة المیم یاء لما تقدم من ان المکسورة بعد مفتوحة تقلب یاء وکذا تفعل فی الباقی ثم تقول فی بناء مثل اصبع بکسر الهمزة
والباء من ام اءمم بهمزتین مکسورة فساکنة فتنقل حرکة المیم الاولی الی الهمزة الساکنة قبلها لیتوصل الی ادغام المثلین اذ اجتماعهما موجب
للادغام ثم تبدل الهمزة الثانیة یاء وتقول فی بناء مثل اصبع بضم الهمزة وکسر الباء من ام اءمم بهمزتین مضمومة فساکنة ثم تنقل حرکة المیم الاولی
الی الهمزة الساکنة قبلها توصلا الی الادغام ثم تبدل الهمزة الثانیة یاء وذلک العمل واجب فیما قرأه ابن عامر والکوفیون کعاصم وحمزة و
الکسائی وخلف الاحمر والاعمش ائمة جمع امام بالتحقیق من غیر ابدال فهو مما یوقف عنده ولا یتجاوز وذلک لان القیاس قلب الهمزة یاء فان نقلت کان
القیاس قلب الثانیة الفا لسکونها وانفتاح ما قبلها کآنیة جمع اناء فلما وقع بعدها مثلان وارادوا الادغام نقلوا حرکة المیم الاولی وهی
الکسرة الی الهمزة قبلها وادغموا المیم فی المیم فصار ائمة فقلبوا الهمزة الثانیة یاء محضا وامثلة المضمومة بعد مفتوحة او مکسورة او مضمومة

اوب بفتح الهمزة وضم الواو وتشديد الباء الموحدة وهي المرجع وان يبني من ام بفتح الهمزة وتشديد الميم مثل اصبع بكسر الهمزة وسكون الباء وان يبني
من ام مثل ابلم بضم الهمزة واللام وبينهما باء ساكنة موحدة وهو سعف النخل فتقول او بهمزة مفتوحة او مكسورة او مضمومة ثانيهما في
الاقسام الثلاثة ومدار ذكر او بمشدد كما قال الصواب حذف قوله مفتوحة للاستغناء عنه بذكر اوب واصل الاول هو اأوب بهمزتين
مفتوحة فساكنة وضم الباء الاولى على وزن افعل واصل الثاني والثالث ائمم وأؤمم بكسر الهمزة في الاول وضمها في الثاني فنقلوا حركة
اول المثلين الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية ثم ابدلوا الهمزة واوا لانها تجانس حركتها وادغموا احد المثلين في الآخر لاجتماعهما
ومثال المفتوحة بعد مفتوحة اوادم جمع آدم اصله ءاادم بهمزتين مفتوحتين بعدهما الف قلبت الثانية واوا لما تجاوز ومثال المفتوحة
بعد مضمومة اويدم تصغير آدم اصله ءايدم بهمزتين مضمومة فمفتوحة قلبت الثانية منهما واوا لان الهمزة الثانية اذا كانت مفتوحة ولم
تكن طرفا تقلب واوا سواء كان ما قبلها مفتوحا كما في تكسير آدم او مضموما كما في تصغيره والتمثيل بالجمع ثم بتصغيره مبني على انه عربي و
اضطرب فيه كلام الزمخشري فذهب في الكشاف الى انه اعجمي على وزن فاعل كآزر وذهب في المفصل الى انه عربي على وزن افعل ومثال
المفتوحة بعد مكسورة ان يبني من ام مثال اغلى وزن اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء فتقول ايم بهمزة مكسورة ثم مفتوحة والاصل ائمم بهمزتين
مكسورة فساكنة نقلت حركة الميم الاولى وهي الفتحة الى الساكن قبلها توصلا الى ادغام المثلين ثم ابدلت الهمزة الثانية ياء وان كانت الهمزة
الاولى في الهمزتين المتحركتين همزة مضارعة للمتكلم متعديا كان او لازما نحو ام وأن كذا مضارع امّت القوم وأنّ فقد جاز في
الهمزة الثانية التحقيق تشبيها لهمزة المتكلم لدلالتها على معنى زائد في كلمتها بهمزة الاستفهام نحو ءانذرتهم وذلك مطرد في خمسة اعداد
رواه ابو زيد في كتاب الهمزتين **فصل** في ابدال الياء من اختيها الالف والواو اما ابدالها من الالف ففي مسئلتين احديهما ان يكسر
ما قبلها كقولك في جمع مصباح مصابيح وفي جمع مفتاح مفاتيح وكل تصغير هو حروفه كقولك في تصغير مصباح مصيبيح وفي تصغير مفتاح
مفيتيح فقلبت الالف ياء للتكسير والتصغير الاخرى ان يقع قبلها ياء تصغير كقولك في تصغير غلام غليم لان ما بعد ياء
التصغير لا يكون الا متحركا والالف لا تقبل الحركة وما قبل الالف لا يكون الا متحركا وياء التصغير لا يكون الا ساكنة فوجب قلب الالف حرفا يتحرك
بعد ياء التصغير ولا يمنع سكون ما قبله فقلبت الالف ياء لمناسبتها ما قبلها ولانها لو قلبت واوا لزم بعد ذلك قلبها ياء كما في سيد واما
ابدالها اي الياء من الواو ففي عشر مسائل احديها ان تقع بعد كسرة وهي طرف سواء كانت في فعل مبني للفاعل او للمفعول فالاول نحو
رضي وقوي مبنيين للفاعل وعفي مبنيا للمفعول والغازي والداعي في اسم الفاعل قلبت الواو في هذه الامثلة الخمسة ياء لوقوعها
طرفا بعد كسرة واصلها رضو لانه من الرضوان وقوو لانه من القوة وعفو لانه من العفو والغازو والداعو لانهما من الغزو والدعوة وكذلك لو
تقع الواو قبل تاء التانيث كشجية اسم فاعل الشجو بالشين المعجمة والجيم وهو الحزن وأكسية جمع كساء وغازية اسم فاعل الغزو وعريقية و
رنقية في تصغير عرقوة ورنقوة فقلبت الواو في الجميع ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة لان تاء التانيث في حكم الانفصال ولم تعتبر بين كون التاء
فيه بنيت الكلمة عليها ام لا وكان ينبغي في عريقية ان لا تنقلب الواو ياء لان الكلمة قد بنيت على التاء لانه ليس لنا اسم معرب آخره واو
قبلها ضمة فدل على انه عرقوة بمنزلة عنفوان ومثل سواسوة بالتصحيح في جمع سواء بفتح السين المهملة والمد بمعنى مستو يقال الناس سواسوة
في هذه الامر اي مستوون فيه فكانه جمع مستو بحذف الزوائد لا انه زيد فيه سين اخرى وقالوا سواسية على الاصل في الاعلال ووقع النحو
انه جعل سوا كلمة وسية كلمة اخرى ووزن كلا منهما بوزن بعضها والنحو ما تقدم وعليه قوله سواسية سواء الوجوه كانهم ظرابي عزبان
بمجرة النخل ووزنها فعافلة وفيه شذوذ من جهات احدها تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير
في عشيشية والثانية جمع فعال على هذا الوزن وانما قياسه اسوية كقباء واقبية الثالث ان قياس الفاء اذا تكررت زائدة ان تكون العين
مكررة معها ايضا كمرمريس واذا تكررت وحدها فقياسها ان تكون اصلا نحو قرقف وسندس وفي حواشي الصحاح لابن بري سواسية جمع
سواء على غير الواحد كباطل واباطيل كانه جمع سوساة وزن سوساة فعللة كسوسة لا فعلات لانه وزن تبا سلسل ولا مو علة لانه ومثنيا
كوكب لا فعفلة لان الفاء لا تتكرر وحدها فبطل ح كون سواسية فعالية وفواعلة وفعافلة ويتعين فعاللة وهذا كلام حسن نقله الموضح
في الحواشي وشذ مقاتوة بقاف وتاء مثناة فوق بمعنى خدام جمع مقتو اسم فاعل من القتو وهو الخدمة اصله مقتوو قلبت الواو ياء لتطرفها
بعد الكسرة ثم اعل اعلال قاض قال عمرو كنا الاهل مقتوين لهم حديث ابوا فقال تربى عن بني خدمة لا احسن قتو الملوك والخبب الصحبة الملوك وكان
حق الجمع مقاتية ولانا التشبيه قال في المحكم قال ابو علي الجبائي ابو بكر عن ابي العباس انه لم يسمع مثل مقاتوة الا حرفا واحدا اخر رواه ابو عبيد
وهو سواسوة ومعناه سواسية وتقع الواو احدى قبل الف التانيث المقصورة كان تبني من الغزو مثل هندى فتقول غزوى او المهرية
كان تبني من الغزو مثل الربعى فتقول اغزيا او قبل الالف والنون الزائدتين المضاعتين لالف التانيث كقولك في مثال الظربان بفتح الفاء

وكسر الها

في ابدال الياء من الالف والواو

وكسر الطاء من الغزو غزيان فتقلب الواو ياء النظر فيها الى الكسرة لان الف التانيث وما ضارعهما في حكم الانفصال المسئلة الثانية من ابدال الياء
من الواو ان تقع الواو عينا لمصدر الفعل الذي اعلت عينه اي في الفعل ويكون قبلها كسرة وبعدها الف فهذه اربعة شروط كصيام وقيام
من مصادر الثلاثي وانقيادا واعتيادا من مصادر المزيد والاصل فيهن صوام وقوام وانقواد واعتواد فقلبت الواو فيهن ياء لانها لما اعلت
في فعلها الفاء واستثقل ثبوتها في المصدر صحيحة بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء في المد اعلت في المصدر فقلبت ياء حملا للمصدر على فعله في
الاعلال ليجري العمل في اللفظ من وجه واحد بخلاف نحو سوار وسواك مكسرا ولهما اسم جنس فلا تقلب الواو فيهما لانتفاء المصدرية و
بخلاف نحو لواذ وجوار جوازا ولا كانا مصدرين لا تنقلب الواو فيهما لصحتها في الفعل فيهما وهو لاوذ وجاوز وبخلاف نحو راح رواحا
لعدم الكسرة قبلها وبخلاف نحو حال حولا وعاد المريض عودا فان حولا وعودا وان كانا مصدرين اعل فعلهما وهو حال وعاد لم تقلب فيهما
ياء لانتفاء الواو فيهما بالعدم الالف بعدها وقيل الاعلال اي فيما عدم الالف نحو قوله تعالى جعل الله لكم قياما وانه وقوله
قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس في قراءة نافع وابن عامر في النساء وفي قراءة ابن عامر في المائدة واصلهما قواما قلبت
الواو ياء لانكسار ما قبلها وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط في قوله نارتنا الظبية تنور نوارا بالنون والزاء المهملة يعني نفرت والقياس
نيارا ولكنه جاء بالتصحيح قال العجاج انشده ابن جني وخلطن بالانسي نوارا قال في شرح الكافية ولم يسمع له نظير المسئلة الثالثة ان
تقع الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد اما معلة اي منقلبة نحو دار وديار وحيلة وحيل وقامة وقيم وتاء مثناة تحتانية ووجه
وديمة وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم والاصل دوار وحول وعوم وقوم لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع كانت في المفرد معلة بقلبها الفا
في الاولى والاخرى وياء في الباقي ضعفت فتسلطت الكسرة عليها واستثقلنا من تكسير الامثلة انه اذا كانت الواو معلة في الواحد لا
يشترط وقوع الالف بعدها كما في ديار خلافا للمرادي في ثياب الصلاحي وشذ حاجة وحوج والقياس حيج لان ما قبلها كسرة والواو
في الواحد واما شبيهة بالمعلة وهي الساكنة وشرط القلب في هذه ان يكون بعدها في الجمع الف كسوط وسياط وحوض وحياض و
روض ورياض والاصل فيهما سواط وحواض ورواض لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع كانت الواو في الواحد ساكنة ضعفت وسلطت
الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الالف فان فقدت الالف صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود وعودة نقيض اوله وهو العين المهملة المسن بل
وهو الذي جاوز في السن البازل والبازل هو الذي له تسع سنين وعودة لانه لما عدمت الالف قل عمل اللسان بخفة النطق بالواو بعد
الكسرة فصحت ولم يجر اعلالها لانه انضم الى عدم الاعلال تحصين الواو وبعدها من الطرف بسبب التانيث وشذ قولهم في جمع ثور
ثيرة بابدال الواو ياء والقياس ثورة بالتصحيح وقيل الاصل ثورة بسكون الواو فاعل بقلب الواو ياء ثم فتحت الياء وزعم المبرد انه مقصور
من فعالة والاصل ثيارة فلهذا اعلت وقصر بعد ذلك نقله ابن مالك عنه والمعروف عنه انما قالوا ثيرة ليكون القلب للفرق على انه جمع
ثور من الحيوان لا جمع ثور من الاقط والمخصص له لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا
ثيرة في جمعه عليه وليس لثورة من الاقط ما يحمل جمعه في القلب عليه قال الجاربردي وتصحح الواو ان تحركت في الواحد نحو طويل وطوال و
شذ قياسا واستعمالا قوله تبين لي ان القماءة ذلة وان اعزاء الرجال طيالها فابدل الواو ياء والقياس طوالها كما رواه القالي في
واما الطيال جمع طويل فيمكن ان يجعل من باب جياد وجيايا كانه جمع طايل من طاله اذا فاقه في الطول اثبت هي والقماءة بالمد القصر وقيل
اي من شذوذ اعلال الواو المتحركة الصافنات جمع صافنة وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبك يد ورجل وهي من الصفات المحمودة في
الخيل لا تكون الا في العراب الخلص الجياد جمع جواد وهو الذي يسرع في جريه وقيل الذي يجود بالركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع
لها بين الوصفين المحمودين واقفة وجارية يعني اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها واذا جرت كانت سراعا خفافا في جريها
وكان القياس الجواد بالتصحيح لان الواو متحركة في الواحد وقيل الجياد في الاية ليس بشاذ وانما هو جمع جيد مشدد الياء لا جمع جواد
والحاصل ان الواو تصح ان تحركت في الواحد كطويل وطوال او اعلت لا تمر في الواحد ياء او بالواو فالاول والجمع بان نقيض عنها
فعلا فمن الري اصله رويا اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء والثاني الجمع جو
بفتح الجيم وتشديد الواو وهما ما بين السماء والارض واسم بلدة باليمامة فقال في جمعهما رواء وجواء كرجال فصحت العين وهي الواو في
الاصل رواي وجواو ابدلت الياء والواو همزة لتطرفهما اثر الف زائدة ولا يجوز مع ذلك اعلال عينهما لئلا يتوالى اعلالان لان اعلال العين
بابدالها ياء للكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة نحو كساء ورداء فاقتصر على اعلال اللام لانه
محل التغير وكذا ما اشبههما مما اعلت فيه اللام بابدالها همزة وصحت فيه العين وهذا الموضع وهو ابدال الياء من الواو اذا وقعت
عينا الجمع ليس محررا في الخلاصة ولا في غيرهما من كتب الناظم فانه بدل كلامه في الخلاصة في دعوى الصحاح في نقل السماع بها

كلامه في التسهيل انما في دعوى القياس فانا اعتماده هنا على التصحيح قياسا لانه جعله الغالب في كلام العرب وعادته البنا على الغالب
القياس عليه فهو قد ارتضى هنا فيما كان على فعل من المصادر المعتلة ان لا تغير ولا تقلب واوه وفي التسهيل على خلاف ذلك لانه قال
تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل معتل العين ولم يقل قبل الف كما قال ذلك في الجمع وافرده بذلك دون المصدر فاقتضى
ان فعلا تقلب واوه يا في القياس لانه لم يستثنه واما في نقل السماع فانه زعم هنا ان الغالب في كلام العرب تصحيح فعل والنادر هو الاعلال
حيث قال ذا الفعل منه صحيح غالبا نحو الحول وجعل في التسهيل التصحيح قليلا والغالب الاعلال حيث قال وقد صحح ما حقه الاعلال
من فعل مصدرا او جمعا في نقد المشعر بالتقليل على عادته اذا اراد تقليل المنقول قال في شرح الكافية وندر تصحيح ما وزنه فعل
كالحول فعلى انا المصدر المذكور مشروطا بوجود الالف حتى يكون على فعال انتهى وقد علمت ان الاعلال المذكور يكون في غير فعال
نحو انقاد انقيادا الاصل انقوادا لطلوعها الالف وقد علم انه اذا كان فعل الكلام صحيح نحو رواء وجواء المسئلة الرابعة ان تقع الواو طرفا رابعة فصاعدا
ماهي فيه اذ ذاك لا توجد نظيرا يستحق الاعلال فيحمل هو عليه قاله الشارح وسواء كان في اسم او فعل نحو قولك في الفعل عطوت بمعنى اخذت وزكوت
بمعنى نمت باقرار الواو على صورتها لانها ثالثة فاذا جئت بالهمزة او التضعيف قلنا اعطيت وزكيت بابدال الواو يا لانها صارت رابعة وتقول
في اسم المفعول من اعطيت وزكيت اذا اتصل به علامة تثنية معطيان ومزكيان بابدال الواو يا وانما ابدلت في الفعل الماضي المزيد واسم المفعول بالواو وان
لم تكن بعد كسرة لانهم حملوا الماضي وهو اعطيت وزكيت على المضارع وهو يعطي ويزكي وحملوا اسم المفعول وهو معطيان ومزكيان
بكسر الطا والكاف فان كلا منهما اي من المضارع واسم الفاعل قبل اخره كسرة وهم يحملون الفرع على الاصل كما يحملون الاصل على فرعه وسأل
سيبويه شيخه الخليل عن وجه اعلال نحو تغازينا وتداعينا والاصل تغازونا وتداعونا فابدلت الواو يا مع ان المضارع وهو يتغازى
ويتداعى لا كسر قبل اخره حتى يحمل الماضي عليه فاجاب الخليل عن جواب سيبويه بان الاعلال وهو قلب الواو يا ثبت في تغازى وتداعى قبل
مجيء التاء في اوله وهو توجيه حسن وحاصله انهم اعلوا اغازينا وادعينا حملا على تغازى وتداعى بكسر ما قبل الاخر ثم ابقوا بعد مجيء التاء استصحب
الاعلال معها اي مع التاء كاستصحابه مع التا الثانية نحو المعطاة المسئلة الخامسة ان تلي الواو كسرة وهي اي الواو ساكنة مفردة غير مثلها
نحو ميزان اصله موزان لانه من الوزن وميقات اصله موقات لانه من الوقت قلبت الواو فيهما يا لسكونها وانكسار ما قبلها بخلاف نحو
صوان وهو وعا الشي وسوار لان الواو فيهما متحركة لا ساكنة وبخلاف نحو اجلواذ بالجيم والذال المعجمة وهو دوام السير مع سرعة واعلواط بالعين
والطا المهملتين وهو التعلق بعنق البعير اعلوط البعير اذا تعلق بعنقه وعلاه لان الواو فيهما مشددة لا مفردة واجلواذ شاذ لا يقاس عليه قاله في
التسهيل المسئلة السادسة ان تكون الواو لاما لفعلى بالضم حال كونها صفة نحو الدنيا والعليا والقصيا وقولك المتقين الدرجة العليا والامر
الدنوي والعلوي لانهما من الدنو والعلو فقلبت الواو فيهما يا لاستثقال الواو والضمة وعلامة التانيث في الصفة فخففت لانها تقلبها يا
والدليل على كونها صفة جريانها على موصوفها كما مثل هذا هو الاصل واستعمالهم لها غير جارية على موصوف من اعراض الاصل ومعاملتها معاملة
واما قول الحجازيين القصوى بالتصحيح فشاذ قياسا فصيح استعمالا تنبيها على الاصل وهو الواو كما نبه على الاصل في الفعل بنحو استحوذ
وفي الاسم بنحو القود بالتصحيح فيهما والقياس فيهما استحاذ القاد بالاعلال ولكنه ترك تنبيها على الاصل وبنو تميم يقولون القصيا بالاعلال
على القياس فان كانت فعلى بالضم اسما اي غير صفة لم تغير لا بها يا ولا بدالها يا بل تقر الواو على اصلها فرقا بين الاسم والصفة ولم يعكسوا لان
الاسم اخف من الصفة كقوله وهو ذو الرمة اذا الجردي الهجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق باقرار الواو على حالها في حزوى بحا
مهملة مضمومة فزاي ساكنة اسم موضع وقد اسند ان ذكر الهمزة وحذف الضم لانه نكرة مقصودة ولكن لما وصف بالجار والمجرور بعده سوغ
نصبه لان النكرة المقصودة اذا وصفت ترجح نصبها على ضمها وفي الحديث يا عظيما يرجى لكل عظيم والعبرة بفتح العين الدمع وماء الهوى بمعجمة
ولكونه بعث عليه اصنف اليه ويرفض يسيل بعضه في اثر بعض ويترقرق يبقى في العين متحيرا يجي ويذهب وما ذكره الموضح من ان لام فعلى اذا
كانت واوا تبدل يا في الصفة وتسلم في الاسم تبع فيه الناظم وقال المرادي انه مخالف لقول اهل التصريف فانهم يعكسون فيبدلونها في الاسم
دون الصفة فيجعلون حزوى شاذا وقال الناظم في بعض كتبه وما قلته مؤيد بالدليل موافق لقول ائمة اللغة حكى الازهري عن الفرا وعن ابن
السكيت انهما قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم يستثقلون الواو مع ضم اوله وليس فيه اختلاف الا ان اهل الحجاز
اظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا المسئلة السابعة ان تلتقي هي اي الواو والياء مجتمعتين في كلمة واحدة والسابق منهما ساكن
سكونا اصليا ذاتا وسكونا بالنصب على التمييز فاذا اجتمعت هذه الشروط وجب قلب الواو تقدمت الواو او تاخرت لانها اثقل من الياء تحصيلا للتخفيف
ما امكن ويجب حينئذ قلب الواو يا وادغام الياء المنقلبة عن الواو في الياء السالمة لاجتماع المثلين مثال ما تقدمت فيه اليا على
الواو سيد وميت اصلهما سيود وميوت لانهما من ساد يسود ومات يموت للغتين ووزنهما عند المحققين من اهل البصرة فيعل

بكسر العين

بكسر العين وذهب البغداديون الى انه فعل بفتح العين كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسر العين قالوا لانا لم نر في الصحيح ما هو على فيعل بالكسر
وهذا ضعيف لان المعتل قد ياتي ببنية ما لا ياتي في الصحيح لانه نوع على انفراده ويجوز ان يكون هذا بنا مختصا بالمعتل كما اختص جمع فعلة
منه بفعلة كقضاة ورماة ولو كان سيد فيعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح ومثاله فيما تقدمت فيه الواو على اليا طي ولي مصدر
لويت ولويت واصلهما طوي ولوي بفتح اولهما وسكون ثانيهما قلبت الواو فيهما يا وادغمت في اليا ويجب التصحيح في الواو ان كانا اي الواو
واليا من كلمتين نحو يدعو ياسر بتقدم الواو على اليا ويرمي واعد بتقديم اليا على الواو او كان السابق منهما اي من الواو واليا متحركا
نحو طويل بتحريك الواو بالكسر وغيور بتحريك اليا بالفتح او كان السابق عارض الذات جوازا او هو المبدلة عن الف نحو سوير
عن يا كما اذا بنيت من البيع موازن بيطر قلت بيع ثم بنيته لما لم يسم فاعله فقلت بويع والمبدلة عن همزة نحو رويه بضم الزاي وفتح اليا المثناة
تحت مخففة وهو مبدلة بالهمزة تخفيفا فلا ابدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول بخلاف ايم مخففا وهو مثال من الا يمتر
ابدلت الهمزة الثانية واو الانضمام التي قبلها فصار اويم وهذا الابدال واجب فقلبت الواو يا وادغمت في اليا فصار ايم وهذا الابدال
والادغام واجب لان الواو عارضة الذات وجوبا اذ اصلها الهمزة فان العروض الذي يمنع الابدال انما هو العروض الجائز لا الواجب
كان السابق منهما عارض السكون نحو قوي بسكون الواو فان اصلها الكسر لانه فعل ماض ثم انه سكن للتخفيف كما يقال في علم علم بكسر اللام علم
بسكونها واجاز بعضهم فيه الادغام بعد القلب فهذا ذكرنا ثلثة انواع نوع اعل ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم ان كنتم للريا تعبرون
بالابدال والادغام مع ان الواو عارضة الذات لانها مخففة من الهمزة سمع الكسائي هذه القراءة وحكى ذلك وقال ابن مالك في شرح الكافية
وحكى بعضهم لطرده فلط الغة ونوع صح مع استيفائه الشروط نحو ضيون بفتح الضاد المعجمة وسكون اليا وهو السنور الذكر وايجل
بذعم لانه اسم وليس بجار على الفعل قال الجوهري ويوم ايوم بفتح الهمزة وسكون اليا على زنة افعل لانهم يقولون اذا كانوا في يوم تحصل
شدة يوم ايوم اي كثير الشدة وعوى بفتح الواو الكلب عوية بنح ووجبا بالجيم والمد ابن حيوة بفتح الحا وسكون اليا قال في الصحاح
بلغم حيوة لانه اسم رجل يمنع الصرف للعلمية والتانيث ونوع ابدل فيه اليا واوا وادغمت الواو فيها على عكس القاعدة نحو عوى الكلب
عوة والقياس عية ونشذ بدل الواو عن المنكر والقياس نهي لان اصله نهوي لانه يقول من النهي واطردت في تصغير ما يكسر
على فواعل من تحرك الواو نحو جدول واسود اسما للحية واساود الاعلال والتصحيح فاعل الطرفين تقول في تصغير جدول واسود
جديول واسيود بالتصحيح وجديل واسيد بالاعلال اما الاعلال فهو الارجح فهو جار مجرى سيد عن القياس واما التصحيح فلانك اجريت
هذه اليا مجرى الف جداول واساود لان كل واحد منهما للتصغير والف التكسير فلو كانا سواء صفة تعين فيه الاعلال لانه لم يجتمع
على اساود قاله الشارح واحترز بقولنا من محرك الواو نحو عجوز وعمود فانهما وان كسرا على فعائل فالاعلال واجب في مصغرهما نحو عجيز
عميد ولا يجوز التصحيح والفرق قوة المتحرك وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير لعروضها قال الرابعة المسئلة الثامنة ان تكون الواو
لاما مفعول الفعل الذي ماضيه على فعل بكسر العين سوا في ذلك المتعدي واللازم فالاول نحو رضيه فهو مرضي والثاني نحو قوي على
زيد فهو مقوي والاصل فيهما مرضوو ومقووو بواوين بعد العين اولهما واو مفعول وثانيهما لام قلبت لام يا حملا للاسم على الفعل فانه
اذا ارى وجب الاعلال في الحرف الذي قبل الاخر مكسور فصار مرضوي ومقووي فاجتمعت فيهما الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون
فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا وابدلت الضمة كسرة لتسلم اليا من القلب واوا وشذ قراءة بعضهم راضية مرضوة بالتصحيح وجعله في التسهيل
مرجوحا فان كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومدعو والاصل مغزوو ومدعوو بواوين واو مفعول ولام الكلمة فادغمت
الاولى في الثانية لاجتماع المثلين والاعلال كقوله وهو عبد يغوث الحارثي وقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث معديا علي وعاديا
فاصله معدوا عرس الرجل زوجته ومليكة بالتصغير اسمها وانشد المازني معدوا بالتصحيح والشاهد عنده بالاعلال
جوازهما اشار الناظم بقوله وصحح لمفعول الى نحو غدا واعلال ان تحرا اجودا فالتصحيح حملا على فعل الفاعل والاعلال حملا على فعل
المفعول والتصحيح اولى لان الحمل على فعل الفاعل اولى المسئلة التاسعة ان تكون الواو لام فعول بضم الفا جمعا نحو عصي وعضي
ودلي والاصل عصوو وقفوو ودلوو فاستثقلوا اجتماع واوين في الجمع فقلبوا الواو الاخيرة يا ثم اعلت الاولى بالقلب يا والادغام
وكسر ما قبل اليا التصحيح شاذ قالوا ابو واخو جمعين لاب واخ حكاهما ابن الاعرابي ونحو نحو بالحاء المهملة جمعا لنحو وهو الجهة حكى نحو
عن بعض العرب انكم لتنظرون في نحو كثيرة ونجو بالجيم جمعا لنجو وهو السحاب الذي هراق ماؤه وبهو بفتح الموحدة وسكون الها وهو الصدر
وجمعه بهو حكاه ابو حاتم عن ابي زيد والجموع المذكورة مضمومة الاول والثاني والاصل فيها ابو واخو ونحو ونجو وبهو
بواوين مضمومة ولا مفتاحه في الثانية فان كان فعول مفردا وجب التصحيح نحو عتوا وعتوا كبيرا الا في نحو علوا في الارض وتقول نما المال

نحوا اذا ذادوسمار بدعوا اذا علاء وجميع هذه الامثلة مصادر مفردة مضمومة الاول والثاني والاصل فيها عتوو وعلوو و
نموو وسموو بواوين ادغمت الاولى في الثانية وقد يعل بقلب الواو الاخيرة ياء اعلال الكا علال طي نحو مضي الشيخ عتيا اذا كبر وقيا
قلبه قسيا والذي في النظم يقتضي التسوية بين الجمع والمفرد فانه قال كذاك ذو وجهين جا الفعول من ذي الواو لام جمع او فرد يعني لان
الاعلال في الجمع اولى لثقله والتصحيح في المفرد اولى لخفته المسألة العاشرة ان يكون الواو عينا لفعل بضم الفاء وتشديد العين حال كونه
جمعا صحيح اللام كصيم جمع صائم ونيم جمع نائم وغيرهما فان الاصل فيهما صوم ونوم فاجتمع في الجمع واوان وضمة فكانه اجتمع ثلاث واوات
مع ثقل الجمع فعدل الى التخفيف بقلب الواوين يائين لان الياء اخف من الواو والاكثر فيه التصحيح على الاصل نحو صوم ونوم والكثير
الشايع لا اعلال والى هذا يشير قول الناظم وشاع نحو نيم في نوم ويجب التصحيح ان اعتلت اللام لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال
اللام كشوى وغوى باعجام اولهما وضمه وتشديد ثانيهما جمع شاو وغاو اسمي فاعل من شوى وغوى يغوى والافصح في الماضي فتح
الواو والكسر فيها وفي المضارع بالعكس والاصل في الجمع شوى وغوى فاعلت اللام بقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف فيها
لالتقاء الساكنين فلو اعلت العين بقلبها يا لتوالى اعلالان وذلك مستكره عندهم او فصلت العين عطف على قوله اعتلت
اي ويجب التصحيح ان فصلت اللام من العين بالف نحو صوام ونوام لبعدها اي العين حينئذ اذ فصلت بالالف من الطرف وشذ قوله وهو
ابو النجم الكلابي الا طرقتنا مية ابنة منذر فما ارق النيام الا كلامها والفصيح النوام بالتصحيح والى هذا اشار الناظم بقوله ونحو نيام شذوذه
نمى اي رفع **فصل** في ابدال الواو من اختيها الالف والياء اما ابدالها من الالف ففي مسألة واحدة وهي ان ينضم ما قبلها سواء كانت في
فعل واسم فالاول نحو بويع وضورب مبنيين للمفعول واصلهما قبل البناء للمفعول بايع وضارب فلما بنيتهما للمفعول ضممت اولهما
فتعذر بقاء الالف بعدها لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فقلبت الالف واوا لمجانسة حركة ما قبلها وفي التنزيل ما ووري
عنهما والثاني نحو ضويرب مصغر ضارب فانه لم يمكن الالف ثانية منقلبة عن واو او ياء نحو باب وناب فانها ترجع الى اصلها وهي الياء فتقول
نييب فاما ابدالها من الياء ففي اربع مسائل احدها ان تكون الياء ساكنة مفردة غير مدغمة في غير جمع سواء كانت في اسم او
فعل فالاول نحو موقن وموسر اصلهما ميقن وميسر اسمي فاعل من ايقن وايسر ابدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة والثاني
نحو يوقن ويوسر ويجب لتسليمها من الابدال ان تحرك لانها تقاصت التحرك عن الابدال نحو هيام بضم الهاء وتخفيف الياء قال الجوهري
هو اشد العطش والهيام كالجنون من العشق والهيام … او ادغمت الياء في مثلها كحيض جمع حائض فلا
تبدل الياء فيه واوا لان المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد … ولذلك يجوز ان يجمع بين ساكنين اذا كان
الاول حرف لين والثاني مدغما كدابة لان اللين … والمدغم كالمتحرك واذا كان كذلك لم يتسلط الحكم على
قلبها واوا وهذا المثال الخارج ليخرج بقوله في غير جمع والمثال الجيد ان يبنى من البيع مثل حماض فتقول بياع ولا يعل لما ذكرنا او كانت الياء
المفردة في جمع ويجب في هذه المسألة قلب الضمة الواقعة قبل الياء المفردة في الجمع كسرة لثقل الضمة والياء والجمع وذلك كهيم جمع اهيم وهيماء و
بيض جمع ابيض وبيضاء في جمع افعل وفعلاء او غيرهما كعيط جمع عائط على حد قولهم بازل وبزل والعائط بالمهملتين الناقة التي لا تحمل
ويجمع على عيط وعوط المسألة الثانية ان تقع الياء بعد ضمة وهي اما لام فعل كنهو الرجل وقضو بفتح اولهما وضم ثانيهما اذا تعجبت من عقله و
قضائه بمعنى ما انهاه اي ما اعقله والنهية العقل وما اقضاه اي احكمه والقضاء الحكم والاصل نهي وقضي من نهيت وقضيت فابدلت الياء فيهما
واوا لوقوعها بعد ضمة او لام اسم مختوم بتاء التانيث بنيت الكلمة عليها من اول الامر ولم تسبق لها حذف كان يبنى من الرمي اسما مختوما
بالتاء مثل مقدرة بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال فانك تقول مرموة بالواو والاصل مرمية ابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة بخلاف
ما اذا دخلت التاء بعد بناء الكلمة فيجب حينئذ قلب الضمة كسرة لتسلم الياء نحو توانى توانية فان اصله قبل دخول التاء توانيا بالضم في النون
لانه من باب التفاعل فان توانى توانيا كتكاسل تكاسلا بضم السين فابدلت ضمته اي ضمة النون كسرة لتسلم الياء من القلب واوا ثم طرأت
التاء لافادة الوحدة بعد الاعلال وبقي الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة بحاله على ما كان قبلها ولم يتغير الحكم باعادة الضمة الى اصلها و
ابدال الياء واوا لان ذلك يؤدي الى وقوع اسم معرب في اخره واو قبلها ضمة لازمة لان التاء العارضة في حكم الانفصال لا يعتد بها او لام
اسم مختوم بالالف والنون الزائدتين كان تبني من الرمي اسما على وزن سبعان بفتح السين المهملة وضم الباء الموحدة اسم لموضع الذي
يقول فيه خلف الابن الاحمر الا يا ديار الحي بالسبعان امل عليها بالبلى الملوان وهما الليل والنهار فانك تقول
رموان بضم الميم والاصل رميان فابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة ولك ان تقول … مثل … فيعطى ما
قبل الالف والنون حكم ما وقع اخرا محضا كرمي ومقتضى هذا ان يقنى مثل سبعان من الرمي رموان لانه لا يجوز ان يقال في مثال العضد

فصل في ابدال الواو من الالف والياء

الرمي رمو لانه ليس لنا اسم متمكن اخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب ان تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فتقول رم وكذا يجب ان يبنى رميانا باعلال
الحركة دون الحرف قاله الموضح في الحواشي المسألة الثالثة ان تكون الياء لاما لفعلى بفتح الفاء اسما لا صفة نحو تقوى وشروى بالشين المعجمة
بمعنى المثل يقال لك شرواه اي مثله حكاه ابن جني في شرح غريب تصريف المازني وفتوى بالفاء والتاء الفوقانية والاصل تقيا وشريا وفتيا
لانها من تقيت وشريت وفتيت فابدلت الياء فيهن واوا فرقا بين الاسم والصفة وخصوا الاسم بالاعلال لانه اخف من الصفة فكان احمل للثقل
قال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة وشذ سعيا اسم المكان بعينه وريا اسما للرائحة وطغيا اسما لولد البقر الوحشية انتهى كلامهما
في الشرحين المذكورين وفيه نظر اما الاول وهو سعيا فان اشيع فعلى فيحتمل انه منقول من … قصد بامور ذي خزيان وصديان والتصحيح
التصحيح بعد جعله اسما كما قاله الفارسي واما الثاني وهو ريا من الري فقال النحويون سيبويه وغيره ريا صفة غلبت عليها الاسمية والتي
… الاصل ذات ريا اي مملوءة طيبا واما الثالث وهو طغيا من الطغيان فالاكثر فيه ضم الطاء فلعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا
للتخفيف كذا تعقبوه وتبعهم الموضح ثم قال في الحواشي وظهر لي بعد ان زاده شذوذ الاستعمال فاني قرات بخط خاتمة هذا الابدال
الواو من الياء لاما لفعلى لا يجب … الشبه في مسألة … النقل انتهى وطغيا باعجام الغين ورواه ضبطه بعضهم فقال الاصمعي
يروى بضم الطاء على مثال الحبلى وقال احمد بن يحيى بفتح الطاء على مثال سكرى وقال ابو عبيدة بفتح الطاء والتنوين قاله ابن السيد المسألة
الرابعة ان تكون الياء المضموم ما قبلها عينا لفعلى بالضم في الفاء اسما كطوبى بمعنى طيب مصدر لطاب يطيب او اسما للجنة بالجيم وفتحها شجرة
طوبى او صفة جارية مجرى الاسماء في عدم جريانها على موصوف وايلائها العوامل وهي فعلى افعل كالطوبى والكوسى والخورى بالخاء
المعجمة والراء المهملة مؤنثات اطيب واكيس واخير انها تفضيل جارية مجرى الاسماء الجامدة والذي يدل على انها جارية مجرى الاسماء
الجامدة ان افعل التفضيل يجمع على افاعل فيقال في جمع الافضل والاكبر الافاضل والاكابر كما يقال في جمع افكل وهو اسم جامد للرعدة
افاكل والاصل الطيبى والكيسى والخيرى بضم اولها ابدلت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فان كانت فعلى بالضم صفة محضة اي
جارية على موصوف وجب قلب ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب وفرقا بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا كلمتان قسمة ضيزى بالمعجمتين
والزاي المعجمتين اي جائرة بالجيم والراء المهملة من قولهم ضازه حقه يضيزه اذا بخسه حقه وجار عليه فيه ومشية حيكى بكسر الحاء المهملة
التي يتحرك فيها المنكبان يقال حاك في مشيته اذا حرك منكبيه فاصلهما ضيزى وحيكى بضم اولهما فابدلت الضمة كسرة لتصح الياء على حد قولهم في
جمع بيض بيض هذا كلام النحويين وقال الناظم في النظم وان تكن عينا لفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلفى وقال ابنه في شرح يجوز
في عين فعلى صفة ان تسلم الضمة فتقلب الواو يا وان تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء من القلب فتقول الطوبى والطيبى والكوسى والكيسى
الخورى والخيرى ترددا بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة اخرى انتهى وهو مخالف لكلام النحويين سيبويه واتباعه من
وجهين احدهما ان الناظم وابنه اجازا في فعلى وصفا وجهين والنحويون جزموا باحدهما فقالوا تنقلب ياء فعلى اسما واوا كطوبى و
كوسى ولا تنقلب في الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء كقولهم قسمة ضيزى ومشية حيكى والوجه الثاني انهم ذكروا ان فعلى في باب الاسماء
يحكموا لها بحكم الاسماء في اقرار الضمة وقلب الياء واوا وذكرها الناظم في باب الصفات واجاز فيها الوجهين ونص على ان الوجهين مسموع
من العرب وقال الشلوبين لم يجي من هذا مقلوبا الا فعلى افعل **فصل** في ابدال الالف من اختيها الواو والياء في الاسماء والافعال في ذلك
الابدال عشرة شروط تعتبر … في النظم الاول ان يتحركا اي الياء والواو واليه الاشارة بقوله من ياء او واو بتحريك فلذلك الشرط وهو التحرك
صحتا في القول والبيع مصدرين قال وباع لسكونهما والشرط الثاني ان تكون حركتهما اصلية وهو المشار اليه بقوله اصل فلذلك الشرط
وهو اصالة الحركة صحتا في جيل وتوم بفتح اولهما وثانيهما حال كونهما مخففي جيئل بفتح الجيم وسكون الياء المثناة التحتانية وفتح الهمزة
بعدها الام اسم للضبع وتوءم بفتح التاء المثناة فوق وسكون الواو وفتح الهمزة وهو الولد يولد معه اخر في بطن واحد فيقال لهما توامان
ولم يعلا لعروض الحركة والشرط الثالث ان ينفتح ما قبلهما وهو المشار اليه بقوله بعد فتح ولذلك صحتا في العوض والحيل والسؤال لان
الكسرة في الاولين والضمة في الثالث لا يجانسان الالف والشرط الرابع ان تكون الفتحة متصلة وهو المشار اليه بقوله متصل اي في كلمتهما
ولذلك صحتا في ضرب واحد وضرب ياسر لان الفتحة في كلمة والواو والياء في كلمة اخرى والشرط الخامس ان يتحرك ما بعدهما ان كانا عينين
وان لا يليهما الف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين وهو المشار اليه بقوله ان حرك التالي ان سكن كفا اعلال غير اللام وهي لا يكف اعلالها
الا ساكن غير الف او يا التشديد فيها قد الف ولذلك صحت العين في بيان وطويل وخورنق اسم قصر بالعراق لسكون ما بعدها وهو الالف
في بيان والياء في طويل والراء في خورنق وصحت اللام في رميا وغزوا في الافعال وفتيان وعصوان في الاسماء لسكون الالف وعلوي وفتوي
لسكون اول ياء النسب لانهم لو اعلوا قبل الالف لاجتمع ساكنان فيحذف احدهما فيصير اللفظ رمى وغزى فيلتبس المثنى بالمفرد واما نحو …

وعصوان فمحمول عليه واما نحو علوى وقوى فلا تبدل واوها الفا لانه يؤدى الى التسلسل لان يا النسب يستوجب قلب الالف واوا فلو كا
تحركت الواو وانفتاح ما قبلها الفا لكنا الانزال في قلب الى الالف وقلب الى الواو واعلت العين في قال وباع من الافعال وفي باب مما
تحرك ما بعدهما واعلت اللام في غزا ودعا من الواوى ورمى وبكى من اليائى اذ ليس بعدهما الف ولا ياء مشددة وكذلك تقل اذا وليت عين
الالف والياء المشددة من السواكن كما في يخشون ويحون واصلهما يخشيون ويحيون فقلبتا اى اليا في يخشون والواو في
يحيون الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفتا اى الالفان للساكنين وهما الالف وواو الجماعة وما مثل به من نحو يحيون بالواو
المفتوح ما قبلها تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية ولم يثبت لغة الا ان يقرا باليا للمفعول الشرط السادس ان لا يكونا اخيتهما اى
الواو واليا عينا الفعل بكسر العين الذى الوصف منه على افعل نحو هيف فهو اهيف من الصفات المحمودة وعور فهو اعور من الصفات
المذمومة واحترز بقوله الذى الوصف منه على افعل من نحو خاف فانه وان كان مكسور العين فالوصف منه على فاعل نحو خائف
الشرط السابع ان لا يكون احد الواو واليا عينا المصدر هذا الفعل الذى الوصف منه على افعل كالحيف بفتحتين وهو ضمور البطن
والخور والعور بفتحتين وهو فقد احد العينين والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله وصح عين فعل وفعلاء ذا افعل كاغيد واحول
وانما لزم تصحيح الفعل المذكور حملا على افعل لانه اصله في المعنى فى اختصاص كل منهما بالخلق والالوان نحو اعور واحول فحمل المصدر
على فعل والشرط الثامن ان لا يكون الواو عينا افتعل الدال على معنى التفاعل اى التشارك في الفاعلية والمفعولية نحو اجتوروا
بالجيم من المجاورة واشتوروا بالشين المعجمة من المشاورة لان حركة اليا في حكم السكون فانه في معنى تجاوروا وتشاوروا فان لم يدل
على التفاعل وجب اعلاله نحو اختان من خان واجتاز من جاز فاما اليا فلا يشترط فيها ذلك وهو الدال على التفاعل فعلل
من الالف في المخرج ولهذا اعلت في استافوا من معناه تسايفوا اى تضاربوا بالسيوف لان اليا اشبه بالالف من الواو فكانت احق بها
منها والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله وان بين تفاعل من افتعل والعين واو سلمت ولم تعل والشرط التاسع ان لا يكون احد
اى الواو واليا متلوه بحرف يستحق هذا الاعلال وهو القلب الفا فان كانت احديهما كذلك اى متلوه بحرف يستحق هذا الاعلال صحت
الاولى واعلت الثانية نحو الحيا والهوا والحوا بالحا المهملة المفتوحة مصدر حوى اذا اسود والاصل فيهن الحيى والهوى والحوو لانه من
الحوة وهى سمرة الشفتين فقلبت لامهن الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو قلبت عينهن الفا للعلة المذكورة لتوالى اعلالان اعلال
العين واعلال اللام ولزم اجتماع الفين فيجب حذف احديهما لالتقا الساكنين ثم يحذف الاخرى لملاقاتها التنوين عند التنكير فيصير
الاسم المتمكن على حرف واحد وهو ممتنع فاقتصروا على اعلال اللام لانه محل التغيير الطرف والعين محصنة بوقوعها حشوا والى ذلك اشار
الناظم بقوله وان لحرفين ذا الاعلال استحق صحح اول وربما عكسوا فاعلوا الاولى وصححوا الثانية والى اشار الناظم بقوله وعكس قد
يحق نحو آية في اسهل الاقوال لست احد فيما ان اصلها ايية بفتح اليا الاولى كقصبة فالقياس في اعلالها اياة فصح العين وتعل اللام
لكن عكسوا لشذوذ فاعلوا اليا الاولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية هذا قول الخليل الثانى ان اصلها اييه بسكون العين
كحية فاعلت بقلب اليا الاولى الفا اكتفا بشطر العلة وهو انفتاح ما قبلها فقط دون تحركها قال الفرا وعزى لسيبويه واختاره ابن
مالك وقال في التسهيل انه اسهل الوجوه لكونه ليس فيه الا الاكتفا بشطر العلة وانما كانوا قد عولوا على ذلك لانه لم يجتمع حينئذ الا نحو
طائى وسمع اللهم تقبل تابيه فيهما اجتمع فيه يا ان اولى لانه نقل الثالث ان اصلها ايية كضاربة حذفت العين استثقالا لتوالى
يائين اولهما مكسورة ولذلك كانت اولى بالحذف من الثانية ونظيره في الحذف نائه الاصل نائية قاله الكسائى ورد بانه كان يلزم قلب
اليا همزة لوقوعها بعد الف زائدة في قولهم اى الرابع ان اصلها ايية بكسر اليا الاولى كنبقة فقلبت اليا الاولى الفا ورد بانه كان يلزم
يجوز فيه الفك والادغام كحيى وحى الخامس ان اصلها اييه كقصبة كالاول الا انه اعلت الثانية على القياس فصار اياة كحياة ونواة
ثم قدمت اللام الى موضع العين فوزنها فلعة فان قلت قد دعيت ان القول الاول اسهل الاقوال مع انا اسهل منه وهو قول بعضهم
انها فعلة كنبقة فان الاعلال في الاولى بقلبها الفا وهو جار على القياس لانها متحركة وما قبلها مفتوح واعلال الثانية ممتنع لعدم انفتاح
ما قبلها واما اذا قيل ان اصلها اييه بفتح اليا او اييه بسكونها او اييه على فاعلة فانه يلزم على كل قول من هذه الثلثة محذور اما على
القول بان اصلها اييه بفتح اليا الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الاول دون الثانى وهو شاذ كما تقدم واما القول بان اصلها اييه
بسكون اليا الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الساكن وهو اليا الاولى بقلبها الفا والقاعدة ان علة القلب تركيبه من شيئين تحركها و
انفتاح ما قبلها ولم يوجد الا احدهما واما على القول بان اصلها اييه على وزن فاعلة فانه يلزم حذف العين وهى اليا الاولى لغير موجب لحذفها
القول الاول هو ان اصلها اييه كنبقة سالم من ذلك قلت يلزم على هذا القول الاول شى اخر وهو تقديم الاعلال وهو قلب اليا الاولى الفا

علا الادغام

على الادغام وهو ادغام اليا في اليا وذلك انه لما اجتمع فيه موجب الاعلال وهو تحرك اليا الاولى وانفتاح ما قبلها وموجب الادغام
وهو اجتماع المثلين الساكن ولهما قدم فيه الاعلال على الادغام والمعروف العكس وهو تقديم الادغام على الاعلال بدليل ابدال الهمزة
الثانية يا لا الفا في ايمة جمع امام وجه الدلالة من ذلك ان ابدال الهمزة يا انما هو لاجل الادغام لانه لما نقل لاجل حركة الميم الاولى للساكن قبلها
اعنى الهمزة الثانية قلبت يا مراعاة لحفظ حركة الحرف المدغم وانما قلبت يا لانها من جنس الكسرة فلو بدى بالاعلال لابدلت الهمزة الثانية
الفا لوجود شرطه فلما ابدلوها يا بعد النقل ولم يبدلوها الفا قبل ذلك علم ان عنايتهم بموجب الادغام اهم من عنايتهم بموجب الاعلال
لانهم اذا كانوا يتقون ما هو من متعلقات الادغام على الاعلال فلان يقدمون الادغام على الاعلال من باب الاولى ذكره في شرح
الشافية للجاربردى وانما لم يجئ الادغام في باب قوى مع ان اصله قوو لان الاعلال مقدم على الادغام وانما قلنا الاعلال مقدم لان
سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام مجوز للادغام ويدل عليه امتناع التصحيح في رضى وجواز الفك في حيى فهى
فصل بعضهم فقال لو اذا اجتمع موجب الاعلال والادغام فلا يخ اما ان يكون في العين او في اللام فان كان في العين او في اللام
قدم موجب الادغام وان كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة في ذلك ان الطرف محل التغيير فلم يعتبر فيه ذلك كما اغتفر في
العين والشرط العاشر ان لا يكون احد الواو واليا عينا لما اخره زيادة تختص بالاسما كالالف والنون والف التانيث والى هذا اشار
الناظم بقوله وعين ما اخره قد زيد ما يختص بالاسم واجب ان يسلما فلذلك صحتا اى الواو واليا في نحو الجولان مصدر جال يجول بالجيم
اذا طاف به والهيمان مصدر هام على وجهه بالجيم اذا ذهب من العشق ونحوه والصورى بفتح الصاد المهملة والواو والرا المهملة اسم واد قاله
الصغانى وقال المرادى اسم ماء وخالفه الصحاح والقاموس والحيدى بفتح الحاء المهملة واليا المثناة التحتانية والدال المهملة المبالغ
حمار حيدى اى يحيد لغرابة لمشابهته لان الاسم بزيادة الالف والنون والف التانيث بعد شبهه بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل
وشذ الاعلال في ماهان وداران والاصل موهان ودوران هذا قول سيبويه والمازنى وزعم المبرد ان القياس فيما كان مختوما
بالف ونون الاعلال وان ماهان وداران لا شذوذ فيهما وان تصحيح الجولان والهيمان شاذ لان الالف والنون لا يخرجان الاسم
عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانفصال قال الفارسى ويؤيده قولهم في زعفران زعيفران بتصغيرهما في التصغير ولم يعتد بها ولذلك
صح انزوان والغليان وحرف العلة لام واللام محل التغيير صح العين في بعض المواضع كالجولان اذا العين اولى بالتصحيح من اللام وذهب الاخفش
الى ان تصحيح ما فيه الف التانيث المقصورة كصورى شاذ لا يقاس عليه لان هذه الالف في اخر الاسم لفظا كالف تصلت بفعل دالة على
التثنية نحو معا فلم تخرج هذه الزيادة عن صورته فعل فعند سيبويه وابن عارف تصحيح هذا النوع قياس لان الف التانيث مختصة بالاسم
فهى كالالف والنون في الطوفان ويترتب على القولين ما اذا بنيت من القول والبيع اسما على وزن جمزى فعلى قول الاخفش تقول قالى
باعى وعلى قول سيبويه قولى وبيعى لان تصحيح نحو صورى عنده قياس

فصل في ابدال التاء المثناة فوقية من الواو واليا المثناة

تحت اذا كانت الواو واليا فا للافتعال لغير مبدلتين من همزة ابدلت من الافتعال تاء مثناة فوقانية على اللغة الفصحى وادغمت التاء
المنقلبة في تا الافتعال وفيما تصرف منها اى من صيغة الافتعال كالفعل الماضى والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق
بحرف اللين الساكن مع التا لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة الصفة نحو اتصل اتعد اى قبل الوصل والوعد فقلبتا واوا لانهما من الوصل
والوعد واصلها اوتصل واوتعد قلبت الواو تاء مثناة فوقانية وادغمت في تا الافتعال لان الادغام يرفع الثقل ولم تقلب الواو ياء
مثناة تحتانية على ما هو مقتضى القياس لانها ان قلبت يا او لم تقلب لزم قلبها تاء في هذه اللغة فالاولى الاكتفا باعلال واحد ذكره
ابن الحاجب قال التفتازانى وفيه نظر لانه لو قلبت الواو يا تحتانية لا يجوز قلب اليا التحتانية تاء فوقانية لشذوذ كما في اليا المنقلبة عن الهمزة
لان الهمزة لا تبدل بالتا بخلاف الواو والا اصله ايتسر فقاوه يا لانه من اليسر قلبت ياؤه تاء وادغمت في تا الافتعال لاهتمامهم بالادغام
لانه يصير الحرفين كحرف واحد قال الاعشى ميمون بن قيس يهجو علقمة ابن علاثة فان تتعدنى اتعدك بمثلها وسوف ازيد اليا قيمات
القوارضا اصل تتعدنى واتعدك توتعدنى واوتعدك من الوعد ابدلت الواو تاء وادغمت في التاء والقوارض جمع قارضة وهى الكلمة
المؤذية وقال طرفة بن العبد فان القوافى يتلجن موالجا تضايق عنها ان تولجها الابر اصله يتلجن يوتلجن من الولوج بالجيم وهو الدخول
ابدلت الواو تاء وادغمت في التاء المنار والموالج جمع مولج موضع الولوج وتولجها تدخلها والابر جمع ابرة الخياط والى ذلك اشار الناظم
بقوله ذو اللين فاتا في افتعال ابدلا وشذ ما هذه اللغة يقولنا الفصحى احترازا من لغة بعض الحجازيين فانهم يبدلونها من جنس حركة ما
قبلها فيقولون ايتعد وياتسر ويقعد موتسر يتيعاد ايتسار اوتيعد اتا الواو واليا يقولنا غير مبدلتين من همزة كما في التسهيل احترازا
من نحو ادعن ايتمان لو ايتزر وهو المراد بقوله وشذ في ذى الهمز نحو ائتكلا من الازار اتزر بابدال الهمزة يا تحتانية ولا يجوز ابدال اليا التحتانية

تا، فوقانية وادغامها في التاء لان هذه الياء التحتانية بدل من همزة وليست باصلية وقول من قال اتزر من ايتزر خطا قال التفتازاني في رشد وقولهم في افتعل من الاكل ايتكل بتشديد التاء الفوقانية واليه اشار الناظم بقوله وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا وجعله في التسهيل قليلا فقال وقد يبدل وهي بدل من الهمزة قال الموضح في حواشيه على التسهيل مثاله في الواو قول بعضهم اتمن وفي الياء قول بعضهم اتزر انتهى وقول الجوهري في اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم لانه لو كان من الاخذ لوجب ان يقال ايتخذ بغير ادغام قال التفتازاني وانما التاء اصل وهو من تخذ يتخذ كاتبع من تبع قال الفارسي وذهب بعضهم الى ان اتخذ مما ابدل فاؤه تاء لان فيه لغة وهي وخذ بالواو فالتاء ليست باصل وعلى هذا يقال اتخذ كما قد حكى عن البغداديين انهم اجازوا الابدال في ذي الهمزة وحكوا من ذلك الفاظا وفي اتزر واتمن واتهل واتكل من الازار والامانة والاهل والاكل ومنه الحديث وان كان قصيرا فليتزر كذا في جميع روايات الموطا وقد تقدم **فصل** في ابدال الطاء بدل وجوبا من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد او ضاد او طاء او ظاء وتسمى هذه الحروف الاربعة حروف الاطباق لانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى منحصرا الصوت بين اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى وعدل عن قول غيره الحروف المطبقة لان هذه التسمية متجوز فيها لان المطبق انما هو اللسان واما الحرف فهو مطبق عنده وانما ابدلت تاء الافتعال اثر المطبق طاء لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة اذ التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء من مخرج مطبق واختير الطاء لكونها من مخرج التاء والى ذلك اشار الناظم بقوله طا تا افتعال رد اثر مطبق تقول في افتعل من الصبر اصطبر واصله اصتبر قلبت التاء طاء ولا تدغم الصاد في الطاء لان الصفير هو الصاد لا يدغم الا في صفيري مثله لئلا يذهب صفيره قال المرادي واذا ابدلت بعد الصاد ففيه وجهان البيان فيقال اصطبر والادغام بقلب الثاني الى الاول فيقال اصبر بصاد مشددة قال سيبويه حدثنا هرون ان بعضهم قرأ ان يصلحا بينهما صلحا يريد يصطلحا انتهى ومن ضرب اضطرب والاصل اضترب ابدلت التاء طاء ولا تدغم الضاد في الطاء لان الضاد المعجمة حرف مستطيل فادغامها في غيرها يفوت استطالته وجاء قليلا اضطجع واضرب بقلب الثاني الى الاول ثم الادغام قال التفتازاني في هذا عكس الادغام بقلب غاية لصفير الصاد واستطالة الضاد ومن طهر بالطاء المهملة اطهر والاصل اطتهر ابدلت التاء طاء ثم يجب الادغام لاجتماع المثلين وهما الطاءان في كلمة واحدة اولهما ساكن ولا مانع من الادغام ومن ظلم بالمعجمة اظطلم بمعجمة فمهملة والاصل اظتلم ابدلت التاء طاء ثم لك ثلثة اوجه الاظهار على الاصل والادغام مع ابدال الاول وهو ظاء معجمة طاء مهملة من جنس الثاني على القياس مع عكسه وهو ابدال الثاني وهو الطاء المهملة ظاء معجمة من جنس الاول كما هو عكس القياس فهذه ثلثة اوجه وقد روي بهن قوله وهو زهير بن ابي سلمى يمدح هرم بن سنان المري هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا فيظلم روي فيطلم بتشديد المهملة فيظلم بتشديد المعجمة فيظطلم بالاظهار وروي فيه وجه رابع وهو ينظلم على زنة ينفعل قال الجبلي والمعنى ان هرما هو الجواد الذي يعطيك عطاءه عفوا اي سهولة ولا يمن به ولا يمطل سائله ويظلم احيانا بالبناء للمجهول اي يطلب منه في غير موضع الطلب فيظلم فيتحمل ذلك من سائله ولا يرد من استجداه في الاوقات التي مثله يطلب فيها وفي الاوقات التي مثله لا يطلب فيها قاله الجاربردي **فصل** في ابدال الدال المهملة من تاء الافتعال الذي فاؤه دال او ذال او زاي لاستثقال مجيء التاء بعدها تقول في افتعل من دان يدين ادان ثم تدغم الدال في الدال لما ذكرنا في الاطهر من ان اجتماع المثلين في كلمة واحدة اولهما ساكن يوجب الادغام ومن زجر اي منع ازدجر والاصل ازتجر قلبت التاء دالا ولا تدغم الزاي في الدال لما ذكرنا في اصطبر من ان حرف الصفير لا يدغم الا في مثله والادغام بقلب الدال زايا نحو ازجر ضعيف ومن ذكر اذدكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم على القياس وبعضهم يعكس فيبدل المهملة معجمة ويدغم على غير القياس فتقول اذكر بتشديد المعجمة وقد قرئ شاذا فهل من مذكر بالمعجمة والحاصل ثلثة اوجه اذدكر بلا ادغام وادكر بابدال المعجمة بقلب المهملة اليها وادكر بابدال المهملة بقلب المعجمة اليها **فصل في ابدال الميم** ابدلت وجوبا من الواو في فم اصله فوه بدليل تكسيره على افواه والتكسير يرد الاشياء الى اصولها حذفوا الهاء تخفيفا ثم ابدلوا الميم من الواو لكونهما من مخرج واحد فان اضيف الى ظاهر او مضمر رجع به الى اصله وهو الواو فيقال فوزيد وفوك لان الاضافة ترد الاشياء الى اصولها وربما بقي الابدال مع الاضافة الى المظهر والمضمر نحو قوله صم لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك وقول الراجز يصبح ظمآنا وفي البحر فمه وزعم الفارسي ان الميم لا تثبت الا في الشعر ورده الحديث المتقدم وابدلت الميم من النون بشرطين وقوعها قبل الباء الموحدة سواء كانتا في كلمة او في كلمتين فالاول نحو انبعث اشقيها والثاني نحو من بعثنا من مرقدنا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل با اقلب ميما النون اذا كان مسكنا وانما ابدلت الميم من النون قبل الباء لان النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة لين النون وغنتها لشدة الباء فاذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت ميما لانها من مخرج الباء وكالنون في الغنة وابدلت الميم من النون شذوذا في نحو قوله

وهو وتبريا هال زانت الطرف المتمام وكف المخضب البنام اراد بالهاء الرجمة بحذف التاء لانه علم المرأة والمطرف النظر والتمام اي التميمة والبنام الاصابع واصله البنان فابدلت الميم من النون شذوذا واجتمع تقييدها بالموحدة وجاء عكس ذلك وهو ابدال النون من الميم في قولهم في صفة الشعر اسود قاتن بالقاف والتاء الفوقانية والنون واصله قاتم ابدلت الميم نونا هذا اخر الابدال والحاصل مما ذكر ان الهمزة تبدل من ثلثة احرف وهي الالف والواو والياء والياء تبدل من ثلثة احرف وهي الهمزة والواو والالف والواو تبدل من ثلثة احرف وهي الهمزة والالف والياء والالف تبدل من ثلثة احرف وهي الهمزة والواو والياء والميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون والتاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء والطاء تبدل من التاء والدال تبدل من التاء وقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر

هذا باب نقل حركة المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح

قبله وذلك النقل يقع في اربع مسائل احدها ان يكون الحرف المعتل عينا لفعل ويجب بعد النقل في المسائل الاربع ان يتبع الحرف المعتل ان جانس الحركة المنقولة منه بان كان واوا والحركة المنقولة ضمة او ياء والحركة المنقولة كسرة نحو يقول ويبيع اصلهما يقول بسكون القاف وضم الواو مثل يقتل ويبيع بسكون الموحدة وكسر الياء مثل يضرب استثقلت الضمة على الواو في الاول والكسرة على الياء في الثاني فنقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء الى الساكن الصحيح قبلهما وهما القاف في الاول والباء الموحدة في الثاني وبقيت الواو والياء على حالهما لانهما يجانسان الحركة المنقولة منهما فان الواو تجانس الضمة والياء تجانس الكسرة ويجب ان تقلب الحرف المعتل حرفا يناسب تلك الحركة ان لم يجانسها اي الحركة المنقولة من المعتل نحو يخاف مضارع خاف ويهيب مضارع هاب اصلهما يخوف بسكون الخاء وفتح الواو ويهيب بفتح الهاء ونحو يخوف بسكون الخاء وكسر الواو كيكرم نقلت حركة الواو وهي الفتحة في الاول والكسرة في الثاني الى الساكن الصحيح قبلهما وهو الخاء فانقلبت الواو في الاول الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان وانقلبت في الثاني ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لان الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك اشار الناظم بقوله لساكن صح انقل التحريك من ذي لين آت عين فعل ويمتنع النقل ان كان الساكن معتلا نحو بايع وطاوع وعوق وبين بتشديد الواو والياء اما نحو بايع وطاوع فلان الساكن قبل الياء والواو وهو الالف لا يقبل الحركة واما نحو عوق وبين فلان نقل حركة الواو والياء الى الواو والياء يوجب قلبهما الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقي ساكنان فان حذف الاول قلت عوق وبين وان حذف الثاني قلت عاق وبان فلما كان الاعلال يؤدي الى الالتباس ترك وهذا مفهوم من قول الناظم لساكن صح او كان فعل التعجب نحو ما ابينه وابين به في اليائي وما اقومه واقوم به في الواوي لانهم حملوه في التصحيح على نظيره من نحو الاسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال ابين من غيره واقوم منه او كان مضعفا نحو ابيض واسود بتشديد الضاد والدال فلا يعل لئلا يلتبس مثال بمثال لانا لو نقلت فتحة الياء في ابيض بعد حذف الهمزة لكونها همزة وصل لعدم الحاجة اليها لتحرك ما بعدها فيصير باض فيظن انه اسم فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة وكذلك يلتبس سود بسام ساد او كان معتل اللام نحو اهوى واحيى فلا يعل لئلا يؤدي الى اعلالين اعلال العين واعلال اللام والى استثناء هذه الثلثة اشار الناظم بقوله ما لم يكن فعل تعجب ولا كابيض او اهوى بلام عللا الثانية الاسم المشبه المضارع في وزنه دون زيادته او في زيادته فالاول وهو المشبه في الوزن دون الزيادة كمقام فانه مشبه ليعلم في الوزن دون الزيادة واصله قبل الاعلال مقوم بفتح الميم وسكون القاف على مثال مذهب فنقلوا حركة الواو الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف وقلبوا الواو الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان والثاني وهو المشبه في الزيادة دون الوزن كان تبني من القول والبيع اسما على مثال تحلئ بكسر التاء الفوقانية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبهمزة بعد اللام الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر فانك تقول بعد الاعلال تبيع بكسرتين متواليتين بعدهما ياء تحتانية ساكنة واصله تبيع بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الياء التحتانية الى الباء الموحدة وتقول كذلك تقيل بكسرتين متواليتين بعدهما ياء تحتانية ساكنة وهذه الياء الساكنة منقلبة عن الواو واصله تقول بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الواو الى القاف فقلبت الواو ياء لسكونها بعد الكسرة فاعلالهما بالنقل والقلب واعلال تبيع بالنقل فقط وانما كان تبيع وتقيل موافقين للفعل في زيادته دون وزنه لان في اولهما التاء ولان فعلا لا يكسر الاول والثالث من الابنية المختصة بالاسماء فان اشبه في الوزن والزيادة معا او باينه فيهما معا وجب التصحيح ليمتاز عن الفعل فالاول وهو المشبه فيهما معا نحو ابيض واسود وصفين فانهما اشبها اكرم في الوزن وزيادة الهمزة فلو اعلا لقيل فيهما اباض واساد فيلتبسا بالفعل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال وجد من الاسماء ما اشبه الفعل في الوزن والزيادة معا ومع ذلك دخله الاعلال كيزيد علما فاشار الى جوابه بقوله واما نحو يزيد علما فانما الى جوابه بقوله واما نحو يزيد علما المنقول من الفعلية الى العلمية بعد ان اعل اذ كان فعلا مضارعا الا انه اعل بعد العلمية ومن ذلك ابان عند من لم يصرفه فان وزنه افعل اعل في حالة الفعلية ثم نقل اما من صرفه فهو عنده فعال ليس من هذا الباب والثاني وهو المباين في

الوزن والزيادة معاً نحو مخيط بكسر الميم فانه مباين للفعل في كسر اوله وزيادة الميم هذا التوجيه هو الظاهر ولا التفات لمن يكسر حرف المضارعة
لقلته وقال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة واللفظ له وكان حقها نحو مخيط ان يعل لان زيادته وهي الميم خاصة بالاسما
مشبه لتعلم اي بحرف المضارعة في لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى انتهى اما شبهه به لفظا فواضح واما شبهه به معنى
فلان كلا منهما يكون آلة وصفة مقصود المبالغة كمعط للكثير العطاء فسوى بينهما في التصحيح وقد يقال من حيث البحث انه لو صح ما قاله
اي الناظم وابنه للزم ان لا يعل مثال التخلي لانه يكون مثلها في التحسب وزنه بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة وفي زيادة
التا واللازم باطل فالملزوم مثله ثم يقال على سبيل التنزل وارخا العنان لو سلم ان الاعلال كان لازما لما ذكره الناظم وابنه من ان
زيادته خاصة بالاسما وهو مشبه لتعلم بكسر حرف المضارعة لم يلزم العرب الجميع بل يلزم من يكسر حرف المضارعة فقط دون غيرهم ومن
ان ما ذكره الناظم وابنه من ان علة التصحيح في مخيط الحمل على مخياط زاد هما انه مقصور منه كما ذهب اليه الخليل قال سيبويه سألته
يعني الخليل عن مفعل لاي شي اتم ولم يجر مجرى الفعل فقال لان مفعلا انما هو مفعال لانهما في الصفة سوا وقد يعتوران الشي
الواحد نحو مفتح ومفتاح ومنسج ومنساج ومقول ومقوال ثم قال سيبويه وانما اتمها لما زعم الخليل من انها مقصورة من مفعال
انتهى وهذه العلة مطردة في لغة الجميع ولا ينتقض بمثال التخلي لانه ليس مبنيا على مفعل كما قال المبرد بل ذهب الى تصحيحه فاجاز
تبيع وتقول بالتصحيح والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومثل مفعل في ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم ومفعل
صح كالمفعال المسئلة الثالثة المصدر الموازن لافعال بكسر الهمزة او استفعال نحو اقوام واستقوام فانه يعل حملا على فعله في الاعلال
فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب الفا لتجانس الفتحة فيلتقي الفان ويجب بعد القلب حذف احدى الالفين لالتقا الساكنين
واختلف النحويون في المحذوفة والصحيح انها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف وحصول الاستثقال بها واليه ذهب الخليل و
سيبويه واختاره الناظم وذهب الاخفش والفرا الى ان المحذوفة بدل عين الكلمة ثم بعد النقل والقلب والحذف يؤتى بالتا الدالة على التانيث
عوضا عن الالف المحذوفة ثم قلنا انها الاولى والثانية ولكن المعهود في التا انها انما تعوض من الاصول وهذا يقوي ما اختاره
الاخفش فيقال اقامة واستقامة وقد تحذف التا التي جعلت عوضا فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقولهم اراه ارا
واجابه اجابا حكاهما الاخفش ويكثر ذلك مع الاضافة نحو واقام الصلوة والاصل اقامة الصلوة فحذفت التا لاجل الاضافة وسهل هذا
ولما كلمة وايتا الزكوة والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والف الافعال واستفعال ازل لذا الاعلال والتا الزم عوض
وحذفها بالنقل ربما عرض المسئلة الرابعة صيغة مفعول تعل بالحذف والنقل ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف احدى الواوين
لالتقا الساكنين والصحيح عند سيبويه انها الثانية لما ذكرنا من انها زائدة وقربها من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف
عين الكلمة لان العين كثيرا ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع فحذفها اولى ويجب ايضا في ذوات اليا الحذف وقلب الضمة كسرة لئلا
تنقلب الواو يا فيلتبس ذوات اليا بذوات الواو ومثال الواوي مقول ومصوغ والاصل مقوول ومصووغ بواوين الاولى عين
الكلمة والثاني واو مفعول نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواوان فحذفت واو مفعول عند سيبويه وعين
الكلمة عند الاخفش ويظهر اثر الخلاف في الميزان فوزنه على الاول مفعل وعلى الثاني مفول ومثال اليائي مبيع ومكيل
اصلهما مبيوع ومكيول نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل اليا لئلا تنقلب واوا
فيلتبس بالواوي عين الكلمة عند الاخفش ثم قلبت الضمة كسرة لتنقلب الواو يا لئلا يلتبس بالواوي ومذهب سيبويه اولى لان التقا
الساكنين انما يحصل عند الثاني ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم فان قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا لا
نسلم انها علامة بل اشباع الضمة بعضهم مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا بنقل ضمة الواو الى ما قبلها والعلامة انما هي الميم
بدليل ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو فان قيل اذا اجتمع الزائد والاصلي فالمحذوف هو الاصلي كاليا
من غاز دون التنوين واذا التقى ساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما في قل وبع وخف قلنا كل ذلك انما يكون اذا
كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واما هنا فليس كذلك بل هما حرفا علة وبنو تميم تصحح اليائي دون الواوي لان اليا اخف
عليهم من الواو فيقولون مبيوع ومخيوط كما يقولون مضروب وذلك مطرد عندهم قال شاعرهم يصف الخمرة وكانها تفاحة
مطيوبة وكان القياس ان يقال مطيبة كمبيعة ولكنه اتى به على الاصل وقال العباس بن مرداس قد كان قومك يحسبونك سيدا
واخال انك سيد معيون وكان القياس ان يقول معين وهو من عنت الرجل يعني اصبته بالعين فانا عائن وهو معين على
القياس ومعيون على الاصل واخال بكسر الهمزة وبنو اسد تفتحها على القياس بمعنى اظن وربما صحح بعض العرب شيئا من ذوات الواو

صحيح ثوب

صحيح ثوب مصوون من صان يصون ومسك مدووف اي مبلول وفرس مقوود من قاد يقود وقول مقوول لمن قال والى هذه الشذوذ
اشار الناظم بقوله وما لافعال من الحذف ومن نقل فلمفعول به ايضا قمن نحو مبيع ومصون وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا
اشتهر

هذا باب الحذف

ومن تلك مسائل احدها يتعلق بالحرف الزائد وذلك ان الفعل على وزن افعل فان الهمزة
تحذف في امثلة مضارعه ومثالي اسم فاعله ومفعوله اعني صيغتي الفاعل والمفعول لان حروف المضارعة هي حروف المعاني زيادة احرف المضارعة
فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو اكرم ثم حملوا البقية اخواته وصيغتي الفاعل والمفعول عليه فتقول اكرم ونكرم ويكرم وتكرم
ومكرم بكسر الرا ومكرم بفتحها واصلها أأكرم ونؤكرم ويؤكرم وتؤكرم ومؤكرم فحذفت الهمزة في الجميع والى ذلك اشار الناظم
بقوله وحذف همز افعل استمر في مضارع وبنيتي متصف وشذ قوله وهو ابو حيان الفقعسي فانه اهل لان يؤكرما فاثبت
الهمزة واستعمل الاصل المرفوض المسئلة الثانية يتعلق ببنا الفعل وهي المشار اليها بقوله فا امر او مضارع من كوعد احذف وفي
كعدة ذاك اطرد وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا واوي الفا مفتوح العين في الماضي مكسورها في المضارع فان
فاءه تحذف في امثلة المضارع الاربعة وفي الامر وفي المصدر المبني على فعلة بكسر الفا وسكون العين ويجب في المصدر تعويض
الها من المحذوف فتقول في المضارع الغائب يعد والاصل يوعد فحذفت فاؤه وهي الواو استثقالا لوقوعها ساكنة بين
يا مفتوحة وكسرة لازمة وحمل على ذي اليا اخواتها وهي تعد ونعد واعد والامر ومصدره الكائن على فعلة بكسر الفا وسكون
العين تقول يا زيد عد عدة واصل عدة وعدة بكسر الواو وسكون العين كما صرحوا به فحذفت فاؤه وحركت عينه بحركة فائه
وهي الكسرة ليكون بقا كسرة الفا دليلا عليها وعوض من الفا تا التانيث ولذلك لا يكادان يجتمعان ولحذف الواو من المضارع
ثلثة شروط احدها ان يكون اليا مفتوحة فلا تحذف من يوعد مضارع اوعد ثانيها ان تكون عينه مكسورة فلو كانت
مفتوحة او مضمومة نحو يوجل ويوضؤ لم تحذف وشذ يجد بضم الجيم في لغة عامرية ويدع ويذر مبنيين للمفعول في لغة
من وجهين كون ماضيه مكسورا وكون مضارعه مفتوحا وحذفت من يطا ويضع ويدع ويقع لانها في الاصل بكسر العين
في المضارع وفتحت لاجل حرف الحلق وثالثها ان يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تحذف الواو كتوعد مثل يقطين من وعد
ولحذف الواو من فعلة بكسر الفا شرطان احدهما ان يكون مصدرا كعدة فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها وشذ نحو رقة
للفضة وحشة للارض الموحشة والثاني ان لا يكون لبيان نحو الوعدة والوقعة المقصود بها الهيئة فلا تحذف واوها للالتباس
واما الوجهة فاسم للمكان المتوجه اليه فهي بمعنى الجهة لانه مصدر المتوجه قاله المازني والمبرد والفارسي وعلى هذا لا شذوذ
في اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو الذي يظهر من كلام سيبويه ونسب الى المازني ايضا وعلى هذا فاثبات
الواو فيه شاذ والمسوغ لاثباتها فيه دون غيره من المصادر انه مصدر غير جار على فعله اذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم
يحذف منه الواو اذ لا موجب لحذفها منه الا حمله على مضارعه ولا مضارع له والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجاري
عليه التوجه فحذفت زوائده وقيل وجهة ورجح الشلوبين القول بانه مصدر فقال لان وجهة وجهة بمعنى واحد فلا يمكن ان
يقال في جهة ان يقال انها اسم لمكان اذ لا يتبع للحذف وجه وفهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو ان ما فاؤه يا لا حظ له في
هذا الحذف الا ما شذ من قول بعض العرب يئس مضارع يئس واصله ييئس فحذفت اليا ويسر مضارع يسر واصله ييسر وقد تترك تا
المصدر اذا اضيف شذوذا كقوله وهو ابو امية الفضل بن عباس بن عتبة بن ابي لهب ان الخليط اجدوا البين فانجردوا واخلفوك
عد الامر الذي وعدوا قال الفرا اراد عدة الامر فحذف تا التانيث عند الاضافة شذوذا ومن جعله الذي كلثوم على انه
جمع عدة كانه اراد نواحي الامر المسئلة الثالثة يتعلق بعين الفعل وهي المشار اليها بقول الناظم ظلت وظلت في ظللت استعملا
وقرن في اقررن وقرن نقلا وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا مكسور العين وعينه ولامه من جنس واحد فانه يستعمل في حال اسناده
الى الضمير المتحرك على ثلثة اوجه تاما ومحذوف العين بعد نقل حركتها الى الفا ومع ترك النقل وذلك نحو ظل تقول اذا اسندته الى
ضمير رفع متحرك ظللت بالاتمام وفك الادغام لالتقا الساكنين وظلت بكسر الفا وظلت بفتحها وحذف اللام الاولى منهما لتعذر
الادغام مع اجتماع المثلين لاتصال الضمير والتخفيف مطرد واختصت اللام الاولى وهي العين بالحذف لانها تدغم وقيل المحذوف الثانية
لان الثقل انما يحصل عندها اما فتح الفا فلانه لما حذفت اللام مع حركتها بقيت الفا مكسورة وكذلك تقول في ظللت وظللت
وظللنا اذ ظلتم وظللن بلا فرق ويجوز ظلت اصل بكسر الظا فلولا اذا علمته بالنهار دون الليل وذكر ابو الفتح ان كسر الظا من ظلت لغة
اهل الحجاز وفتحها لغة تميم وينبغي العكس فان الفتح جا في القران والقران نزل بلغة اهل الحجاز قال الله تعالى فظلتم تفكهون وظلتم

الاطلاق الموضح ان هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف مكسور العين وهو مذهب الشلوبين وصرح سيبويه بشذوذه وانه لم
يرد الا في اللفظين من الثلاثي وهما مست وظلت في ظللت ومسست في لفظ ثالث عن الزمخشري وهو احست في احسست وممن
ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور وحكى في التسهيل انه لغة سليم وحكى ابن الانباري الحذف في لفظ من المفتوح وهو همت في هممت
واطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور وللثلاثي والمزيد وان كان الفعل المضاعف المكسور العين مضارعا او امرا و
اتصل بنون النسوة جاز الوجهان الاولان الاتمام وحذف العين بعد نقل حركتها الى الفا نحو يقررن بالاتمام والفك ويقرن
بحذف عينه ونقل حركتها الى الفا ونحو اقررن بالاتمام والفك وقرن بحذف عينه ونقل حركتها الى الفا وهي القاف ولا يجوز في
نحو ضللن من ضللت بفتح العين من الضلال نقيض الاهتدا او في نحو ظللن من ظللت بفتح اللام وكسرها من ظل يظل ويظل قال ابو حيان
في الارتشاف الا الاتمام لان العين مفتوحة وقرا نافع وعاصم وقرن بالفتح في القاف امر من قررت بالمكان اقر به بكسر الماضي وفتح المضارع
فلما امر منه اجتمع مثلان اولهما مفتوح ففعل فيه ما فعل من حذف عينه ما فعل باحست وهو قليل لانه تخفيف المفتوح ولان المشهور
قررت في المكان بالفتح اقر بالكسر واما عكسه فهو قررت بالكسر اقر بالفتح فمن قررت عينا بالكسر اقر بالفتح وذهب بعضهم الى ان قرن على
قراءة الفتح امر من قاد يقاد والى ان قرن على قراءة الكسر امر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفا نحو عدن واجاد
الناظم في الكافية وشرحها الحاق المضموم العين بمكسورها فاجاز في اغضضن ان يقال غضن واحتج بان فك المضموم اثقل من
فك المكسور وان كان فك المفتوح قد فرضه الى الفتح في قرن المفتوح الفا ففعل ذلك بالمضموم احق بالجواز قال ولم اره منقولا

هذا باب الادغام اللائق بالتصريف وهو ادغام المثلين ويقال فيه الادغام بتشديد الدال وهي عبارة سيبويه
واصحابه والادغام بسكون الدال عبارة الكوفيين وهو لغة الادخال واصطلاحا الاتيان بالحرفين دفعة واحدة بعد
ادخال احدهما في الاخر فيجب ادغام اول المثلين الساكن اولهما المتحرك ثانيهما بثلاثة شروط احدها ان لا يكون اول المثلين ها
سكت فان كان ها السكت فانه لا يدغم لان الوقف عليها منوي الثبوت وقد روي عن ورش ادغام ماليه هلك وهو ضعيف
من جهة القياس والثاني ان لا يكون همزة منفصلة عن الفا نحو لم يقرا احد فان الادغام في ذلك ردي فلو كانت الهمزة متصلة بالفا
وجب الادغام نحو سال والثالث ان لا يكون مدة في اخر وصلة من همزها دون لزوم فان كان مدة في الاخر نحو يعطي ياسر ويدعو
واقد لئلا يذهب المد بالادغام فان لم تكن في اخر وجب الادغام نحو مغزو اصله مغزوو على مفعول واغتفر ذهاب المد في
هذا النوع الادغام فيه وان كانت مدة مبدلة من همزها دون لزوم لم يجب الادغام بل يجوز ان لم يلتبس نحو رئيا ورئيا في
وقف حمزة ويمتنع ان التبس نحو ووري بالبنا للمفعول لانه لو ادغم لالتبس بالقول وان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدالا لازما
نحو اوتي نحو اصله ءوتي بهمزتين مضمومة فساكنة ابدلت الثانية واوا وادغمت في الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك
اول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت وسول الحسن لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه ويجب ادغام اول المثلين المتحركين باحد
عشر شرطا احدها ان يكونا في كلمة واحدة اسما كانت او فعلا فالاول كطب جمع طبيب والثاني كشد وملّ وحب اصلهن شدد
بالفتح وملل بالكسر وحبب بالضم فسكن اول المثلين وادغم في الثاني فان كانا اي المثلان المتحركان في كلمتين بان كان اولهما في
اخر كلمة وثانيهما في اول كلمة اخرى نحو جعل لك كان الادغام جائزا لا واجبا بشرطين احدهما ان لا يكونا همزتين نحو قرا ابن ءاتى
الادغام في الهمزتين ردي والثاني ان لا يلي اولهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فهذا لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين
وقد روي عن ابي عمرو الادغام في ذلك ونحوه وتاوله على اخفاء الحركة واجاز الفرا ادغامه الشرط الثاني من الاحد عشر ان لا يتصدر
اولهما اي اول المثلين كما في ددن بدالين مهملتين مفتوحتين وهو اللهو واللعب فان مثل ذلك لا يجوز ادغامه لان الادغام يستدعي
سكون اول المثلين والابتدا بالساكن متعذر الشرط الثالث ان لا يتصل اولهما بمدغم كجسس بضم الجيم وفتح السين المهملة جمع
جاس فان فيه مثلين متحركين ويمتنع ادغام اولهما في الثاني لان قبلهما مثلا اخر مدغما في اول المتحركين فلو ادغم فيه التقى ساكنان
وبطل الادغام السابق الشرط الرابع ان لا يكونا في وزن ملحق سواء كان احد المثلين كقردد وهو المكان الغليظ المرتفع و
مهدد علما للمراة او غيرهما اي المثلين كهيلل قال لا اله الا الله او كلاهما اي احد المثلين وغيره نحو اقعنسس تاخر ورجع
والملحق باحد المثلين وهو السين الثانية على المختار وغير احد المثلين وهو الهمزة والنون وكان حقه ان يقول او كليهما
بالنصب عطفا على خبر كان وهو احد المثلين ولكنه اتى به بالالف اما على لغة كنانة لانهم يعربون كلا بالالف مطلقا او على ان احد مثلي
اسم كان مؤخرا والملحق خبرها مقدما فاما الملحق بقردد ومهدد فهو جعفر ... فان احد مثليهما

مزيدة

مزيدة للالحاق بجعفر واما هيلل فان الياء مزيدة فيه للالحاق بدحرج وهي غير احد المثلين واما اقعنسس فان احد السينين
والهمزة والنون مزيدة للالحاق باحرنجم ولا يجوز ادغام احد المثلين في الاخر في شي من الملحقات لانه يؤدي الى ذهاب
مثال الملحق به والشرط الخامس والسادس والسابع والثامن ان لا يكونا في اسم على فعل بفتحتين كطلل بالطا المهملة وهو ما
شخص من اثار الديار ومدد بالمهملة وهو كل شي زاد في شي او على فعل بضمتين كذلل بالذال المعجمة جمع ذلول ضد الصعب
وجدد بالجيم جمع جديد او على فعل بكسر اوله وفتح ثانيه كلمم جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهي الشعر المجاوز شحمة الاذن وكلل
جمع كلة بكسر الكاف وتشديد اللام وهو الستر الرقيق كالبيت يتوقى به من البعوض ويسمى في عرفنا الناموسية او على فعل بضم
اوله وفتح ثانيه كدرر جمع درة وهي اللؤلؤة وجدد بالجيم جمع جدة بضم الجيم وتشديد الدال وهي الطريقة في الجبل وشبه
هذه الانواع السبعة الاخيرة وهي الثلاثة الملحقة وهذه الاربعة المذكورة في الخامس والثامن وما بينهما يمتنع الادغام فيها
اما الثلاثة الاول فلما تقدم من ان الادغام يفوت المقابلة في الالحاق واما النوع الاول من الاربعة فانه وان وازن الفعل
لم يدغم تنبيها على فرعيته الادغام في الاسما واما الثلاثة الباقية فانما لم تدغم لمخالفتها الافعال في الوزن والادغام فرع الاظهار
فخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسما دون ما لم يوازنه وكذا ما وازن هذه الامثلة الاربعة مصدرا
لا بملحقه فانه يمتنع ادغامه نحو خشاء العظم خلف الاذن فانه موازن مصدرا لفعل بضم اوله وفتح ثانيه نحو صعفف قال المرادي
وفي الصحاح ما يخالفه فانه قال الخشا اصله الخشش على فعلا فادغم ونحو ردد من الرد فانه موازن مصدرا لفعل بضمتين
نحو ذلل ونحو جنبر جمع جب فانه موازن مصدرا لفعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو كلل ونحو الذنجان بفتحتين مصدرا
بمعنى دب فانه موازن مصدرا لفعل بفتحتين نحو طلل والشروط الثلاثة الباقية من الاحد عشر هي ان لا يكون حركة ثانيهما
عارضة نحو اخصص ابي واكفف الشر اصلهما اخصص واكفف بسكون الاخر ثم نقلت حركة الهمزة من ابي وهي الفتحة الى الصاد من
اخصص وحركت الفاء في اكفف بالكسر لالتقاء الساكنين فالحركة فيهما عارضة لا يعتد بها وان لا يكون المثلان يائين
لازما تحريك ثانيهما نحو حيي وعيي ولا تائين فوقانيتين في افتعل كاستتر واقتتل من الستر والقتل وفي هذه الصور الثلاث يجوز
الادغام والفك قال الله تعالى ويحيى من حي عن بينة بالفك ويقرا ايضا من حي بالادغام فمن ادغم نظر الى انهما مثلان في
كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن فك نظر الى ان اجتماع المثلين في باب حي كالعارض لانه مختص بالماضي دون المضارع والامر والفاعل
لا يعتد به غالبا وكلاهما فصيح والفك اكثر في كلامهم فلو كانت حركة ثاني الياءين غير لازمة نحو لن يحيي ورايت محييا لم يجز الادغام
خلافا للفرا وتقول استتر واقتتل بالفك فاذا اردت الادغام نقلت حركة التا الاولى الى الفا وهي السين والقاف فسقطت
الهمزة اي همزة الوصل للاستغنا عنها بحركة ما بعدها ثم ادغمت التا في التا فتقول في الماضي ستر وقتل بفتح اولهما وتشديد
ثانيهما وتقول في المضارع يستر ويقتل بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما مع كسره وتقول في المصدر ستارا وقتالا بكسر
اولهما وتشديد ثانيهما وانما ذكر المضارع والمصدر ليبين ان ما اصله التشديد بين ما عرض فيه وذلك ان نحو ستر يحتمل ان
يكون على اصله ويحتمل ان يكون اصله استتر ولا فرق بينهما الا المضارع والمصدر فتقول في مضارع ستر الذي وزنه فعل
يستر بضم اوله لان ماضيه على اربعة احرف وفي مصدره تستيرا على وزن تفعيل وفي مضارع الذي اصله استتر يستر بفتح لان ماضيه
على خمسة احرف واصله يستتر فنقل وادغم وفي مصدره ستارا واصله استتارا فلما اريد الادغام نقلت الحركة وطرحت الهمزة ويجوز
الوجهان الادغام والفك ايضا في ثلث مسائل اخر احدها اولى التاءين الزائدتين في اول المضارع نحو تتجلى و
تتذكر مضارع تجلى وتذكر فذكر الناظم في شرح الكافية وتبعه ابنه في شرح النظم انك اذا ادغمت التا الاولى في الثانية اجتلبت
همزة الوصل ليتوصل بها الى النطق بالتا المسكنة للادغام فقلت في تتجلى اتجلى انتهى وفيه نظر لانه لم يحفظ احد من العرب انهم
فعل ادخل همزة الوصل في اول المضارع وانما ادغم هذا النوع في الوصل دون الابتدا قال الجوهري فان وقفت ابتدات بالاظهار لا
يجوز ادخال الف الوصل عليه لان الف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وذكر الناظم في بعض كتبه هذه المسالة على الصواب
فقال يجوز ادغام تا المضارع في تا اخرى بعد مدة او حركة نحو ولا تيمموا وتكاد تميز انتهى ومن ذلك قرا البزي في الوصل نحو ولا
تيمموا ولا تبرجن وكنتم تمنون والاصل تتيمموا وتتبرجن وتتمنون فبابه ... فان اردت التخفيف في الابتدا
حذفت احدى التائين وهي الثانية وفاقا لسيبويه والبصريين لان الاستثقال انما حصل بها لا الاولى لانها تدل على المضارعة خلافا
لهشام الضرير واصحابه من الكوفيين وحجتهم ان الثانية في تفعل لمعنى كالمطاوعة مثلا وحذفها مخل بهذا المعنى وذلك جائز في

الوصل انهم قال الله تعالى نارا تلظى الاصل تتلظى فحذفت احدى التائين ولو كان ماضيا لقيل تلظت لان التاء للتأنيث فواجب مع المجازي
اذا كان ضميرا متصلا ولقد كنتم تمنون والاصل تتمنون وقد يجيء هذا الحذف مع النون الثانية بعد نون المضارعة ومنه
على القول الاظهر قراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون الياء اصله ننجي بفتح
النون الثانية وتشديد الجيم المكسورة مضارع نجى فحذفت النون الثانية وضعف بانه لا يجوز في مضارع نبأ وبين وتنزلت
ونحوهن اذا ابتدئت بالنون ان تحذف النون الثانية الا في شذوذ وذكر ابن جني عن بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا اصله ننزل الملائكة وقيل
الاصل نجي بسكونها اي النون الثانية فادغمت في الجيم كاجاصة واجانة بتشديد الجيم فيهما والاصل انجاصة فادغمت النون
في الجيم والاجاصة واحدة الاجاص والاجانة واحدة الاجاجين وهي بفتح الهمزة وكسرها قال صاحب الفصيح مقصرته بغسل فيها
ونحو ذلك ويقال انجانة كما يقال انجاصة وهي لغتان ثابتتان فيهما انكرها الاكثرون قال ابن السيد وادغام النون في الجيم لا يكاد
يعرف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم ومنهم هو فعل ماض من نجا نحو بتخفيف عينه وهي الجيم ثم ضعفت عينه وبني للمفعول
واسند لضمير المصدر واستتر يجي هو اي النجاء ومنه ضعف من جهات احدها انه لو كان كذلك لفتحت الياء لانه فعل ماض مبني
للمجهول نحو قضي الامر والثانية انابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل والثالثة انابة غير المفعول به مع وجوده قال
في المغني ويجاب عن الاول بان تسكين الياء المفتوحة للتخفيف لغة وبها قرأ الاعمش فنسي ولم نجد وقرأ الحسن ما بقي من الربا بسكون
الياء فيهما وعن الثانية بقوله تعالى وحيل بينهم فان النائب ضمير المصدر وعن الثالث بقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون
فانابة غير المفعول به مع وجوده المسئلة الثانية والثالثة من المسائل الثلاث التي يجوز فيها الادغام والفك ان تكون الكلمة
فعل مضارع مجزوما بالسكون او فعل امر مبنيا على السكون فانه يجوز فيه الفك والادغام قال الله تعالى ومن يرتدد
منكم عن دينه يقرأ بالفك وهو لغة اهل الحجاز وبالادغام وهو لغة تميم عللوا بتحرك الساكن في بعض الاحوال نحو لم يردد
القوم واردد القوم واهل الحجاز لا يعتدون بذلك وقال الله تعالى واغضض من صوتك بالفك وقال جرير الشاعر فغض الطرف
انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا بالادغام واذا ادغم في الامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى
الكسائي انه سمع من عبد القيس ارددوا واغضض وامر بهمزة الوصل ولم يحك احد ذلك من الفصيحين واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع
نحو ردوا او ياء مخاطبة نحو ردي او نون توكيد نحو ردن ادغم الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوا وعللوه بان الفعل حينئذ
مبني على هذه العلامات وليس بحركة بعارض فاذا اتصل بالمدغم هاء غائب وجب ضم المدغم فيه نحو رده ولم يرده ووجب فتح
المدغم فيه قبل هاء الغائبة نحو ردها ولم يردها قالوا لان الهاء خفية لم يعتد بوجودها فكان الدال وليت الالف نحو ردا
وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالكسر والفتح وذلك في مضموم الفاء وذكر ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء الغائبة
غلطوه في تجويزه الفتح واما الكسر فالصحيح انه لغة سمعها الاخفش من ناس من بني عقيل مد وعضه بالكسر والتزم اكثرهم الكسر قبل ساكن
فقالوا رد القوم بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين في الاصل ومنهم من فتح وهم بنو اسد وعليه قول جرير فغض الطرف البيت واما
الضم فقال في التسهيل ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح شذوذا وحكى ابن جني لضم ابهم وهو قليل فان لم يتصل بالفعل هاء الغائب
او الساكن ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو رد وعض وفر وهي لبني اسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو رد وعض وفر وهي لغة كعب
ونمير والاتباع لحركة الفاء نحو رد وعض وفر وهذا كثير في كلامهم والتزم الادغام في هلم لثقلها بالتركيب وفي كيفية تركيبها خلاف
قال جمهور البصريين مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل امر من قولهم لم الله شعثه اي جمعه وكانه قيل اجمع نفسك الينا
فحذفت الفها تخفيفا ونظرا الى ان لام لم في تقدير السكون وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل
وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وادغمت وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر وام بمعنى اقصد فخففت
الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول الى الكوفيين وقيل بسيطة حكاه ابن العلج في البسيط
والقول بالتركيب هو الصحيح حتى نقل بعضهم الاجماع عليه ومن ثم اي ومن اجل ثقلها بالتركيب التزموا في اخرها الفتح للتخفيف ولم
يجيزوا فيه اي في اخرها ما اجازوا في اخر نحو رد وشذ فيه الضم للاتباع ومنع الكسر على اصل التقاء الساكنين لعدم التركيب وحكى
الجرمي في هلم الفتح والكسر عن بني تميم واذا اتصل بها هاء غائب نحو هلمه ثم تضم بالفتح واختلف فيها العرب على لغتين احديهما
ان تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلم يا زيد وهلم يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم يا
هند وهلم يا هندان وهلم يا هندات وهي لغة اهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى هلم شهداءكم هلم الينا وهي عندهم

هذا الغاية ادع

اسم فعل بمعنى احضر

اسم فعل بمعنى احضر في المتعدي وبمعنى ائت في اللازم واللغة الثانية ان تلحقها الضمائر البارزة بحسب من هي مسندة اليه فتقول
هلما وهلموا وهلمي وهلممن بالفك وهي لغة بني تميم وهي عندهم فعل امر وذهب بعض النحويين الى ان هلم في لغة بني تميم اسم غلب فيه
جانب الفعلية واستدل بالتزامهم الادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر والاظهار واجيب بان التزام احد
الجائزين لا يخرجها عن الفعلية والتزام احد الجائزين في كلام العرب كثير ويجب الفك في افعل في التعجب باجماع العرب
محافظة على الصيغة سواء كان متصلا بالباء ام لا فالاول نحو اشدد ببياض وجه المتقين والثاني نحو احبب الى الله بالمحسنين بالفصل
بالجار والمجرور والاصل احبب بالمحسنين الى الله واذا اسكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع البارز وجب فك الادغام في لغة
غير بكر بن وائل لان ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون الا ساكنا نحو حللت في قل ان ضللت وشددنا اسرهم والفرق بينه وبين رده
ولم يرده حيث جاز فيه الفك والادغام ان سكون المضارع المجزوم عارض بزوال الجازم والامر محمول عليه وسوى بينهما في لغة بكر بن
وائل قال سيبويه زعم الخليل ان ناسا من بكر بن وائل يقولون ردن ومدن وردت وهذه لغة ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل
دخول النون والتاء فابقوا اللفظ على حاله بعد دخولهما وقد يفك الادغام في غير ذلك شذوذا نحو لححت عينه بجانبين حملتين

اي لصقت بالرمص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع في الموق فان سال فهو غمص وان جمد فهو رمص قال في
الصحاح والل السقاء اي تغيرت رائحته وضبب البلد اي كثر ضبابه وذبب الانسان اي نبت
شعره في جبينه وصكك الفرس اي اصطكت عرقوباه وقطط الشعر اي اشتدت
جعودته وغير ذلك مما جاء باظهار التضعيف لبيان الاصل كالقود بالتصحيح او في ضرورة
كقوله وهو ابو النجم العجلي الحمد لله العلي الاجلل الواسع الفضل الوهوب
المجزل والقياس الاجل بالادغام والحمد لله الذي هدانا لهذا وقد وقع الفراغ
من الاسوداد والاتمام بتوفيق الله القادر العالم على يد اقل
الانام المملوء من الذنوب والاثام الراجي شفاعة جده
يوم القيام ابن الواصل الى جوار رحمة الله الملك العلام
الغني محمد هاشم محمود الموسوي الخوانساري
في عصر يوم الاربعاء الثاني و
العشرين من شهر شوال المكرم
من شهور سنة خمس وثمانين
ومائتين بعد الالف
١٢٨٥

در عهد دولت جاويد مدت اعلیحضرت السلطان ابن السلطان والخاقان ابن الخاقان السلطان ناصر الدين شاه قاجار
خلد الله ملكه وسلطانه و در زمان وزارت علوم و كتابخانه مبارکه اشرف امجد والا اعتضاد السلطنه وزیر علوم
و صنایع و تجارت علی قلی میرزای اجل اکرم و امور دار الطباعه دولتی در دار الخلافه ناصری باتمام اللطف
معهد الکتب نفوس کذا به سعی و اهتمام و مباشرت اقل الطلبه محمد علی ... استاد ماهر الطباعه
محمد نقی کتاب نصیح سمت انطباع یافت ... ١٢٨٦

اسم فعل بمعنى احضر

